



مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات

مجلة
جامعة القدس المفتوحة
للأبحاث والدراسات

العدد الثالث والأربعون، الجزء الثاني، جمادى الأول 1439 هـ / شباط 2018 م

مجلة علمية فصلية محكمة



43
الجزء الثاني

Journal of
Al-Quds Open University
for Research and Studies

ISSN: P 2074 - 5648

ISSN: E 2414 - 1208



Journal of Al-Quds Open University for Research and Studies

A Quarterly Scientific Refereed Journal No. 43 - Vol. 2 - Jumada Awwal - 1439H/ February 2018



ISSN: P 2074 - 5648

ISSN: E 2414 - 1208

مجلة جامعة القدس المفتوحة
للأبحاث والدراسات

المشرف العام

أ. د. يونس مرشد عمرو
رئيس الجامعة

رئيس هيئة التحرير
أ. د. سمير داود النجدي

مشرف التحرير

أ. د. حسني محمد عوض
عميد البحث العلمي

هيئة التحرير

أ. د. فيصل حسين غوادرة	أ. د. عبد الناصر قاسم الفرا
أ. د. جمال محمد إبراهيم	أ. د. محمد محمد الشلش
أ. د. سامي عوض أبو اسحاق	أ. د. هاني حسين أبو الرب
د. معتصم توفيق الخضر	أ. د. عماد صالح عبد الحق
د. غسان إسماعيل فطافطة	د. رشدي يوسف القواسمة
د. موسى علي طالب	د. عاطف حسني العسولي

المدقق اللغوي

د. حسن أبو الرب

رؤية الجامعة

الريادة والتميز والإبداع في مجالات التعليم الجامعي المفتوح، وخدمة المجتمع، والبحث العلمي، وترسيخ مكانتها القيادية في بناء مجتمع فلسطيني قائم على العلم والمعرفة.

رسالة الجامعة

إعداد خريجين مؤهلين لتلبية حاجات المجتمع، قادرين على المنافسة في سوق العمل المحلي والإقليمي، والإسهام الفاعل والتميز في مجال البحث العلمي، وبناء القدرات التقنية والبشرية، من خلال تقديم برامج تعليمية وتدريبية على وفق أفضل ممارسات التعليم المفتوح وأساليب التعليم المدمج، وتعزيز بيئة البحث العلمي في إطار من التفاعل المجتمعي والتعاون والشراكة وتبادل الخبرات مع الأطراف المعنية كافة، مع مراعاة أحدث معايير الجودة والتميز.

القيم التي تؤمن بها الجامعة

لتحقيق رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها، تعمل الجامعة على تطبيق وترسيخ الإيمان بالقيم الآتية:

- ◆ الريادة والتميز.
- ◆ الانتماء الوطني والقومي.
- ◆ ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص.
- ◆ الحرية الأكاديمية والفكرية.
- ◆ احترام الأنظمة والقوانين.
- ◆ الشراكة المجتمعية.
- ◆ الإدارة بالمشاركة.
- ◆ الإيمان بدور المرأة الريادي.
- ◆ النزاهة والشفافية.
- ◆ التنافسية.

المجلة

تنشر المجلة البحوث والدراسات الأصيلة المرتبطة بالتحصينات العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية والباحثين في جامعة القدس المفتوحة وغيرها من الجامعات المحلية والعربية والدولية، مع اهتمام خاص بالبحوث المتعلقة بالتعليم المفتوح، والمراجعات والتقارير العلمية وترجمات البحوث، شريطة أن لا تكون الورقة منشورة في مجلد المؤتمر أو أية مجلة أخرى.

قواعد النشر والتوثيق

أولاً - متطلبات إعداد البحث:

يجب أن تتضمن مسودة البحث الآتي:

1. صفحة منفصلة عليها: اسم الباحث/ الباحثين وعنوانه/ هم بعد عنوان البحث مباشرة باللغتين العربية والإنجليزية، ويذكر بريده/هم الإلكتروني.
2. ملخصين أحدهما باللغة العربية والآخر بالإنجليزية في حدود (100 - 150) كلمة لكل منهما، يتضمنان كلمات مفتاحية لا يزيد عددها عن ست كلمات.
3. تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في النص، وترقم ترقيماً متسلسلاً، وتكتب أسماؤها وعناوينها والملاحظات التوضيحية تحتها.
4. تدرج الجداول في النص وترقم ترقيماً متسلسلاً وتكتب عناوينها فوقها. أما الملاحظات التوضيحية فتكتب تحت الجداول.

ثانياً - شروط تسليم البحث:

1. رسالة موجهة من الباحث إلى رئيس هيئة التحرير تتضمن رغبته في نشر بحثه في المجلة ويحدد فيها التخصص الدقيق للبحث.
2. يقدم الباحث بحثه بإرساله عبر البريد الإلكتروني لعمادة البحث العلمي (hss@gou.edu) بصيغة (Word)، مع الأخذ بعين الاعتبار أن يكون البحث مكتوباً بصيغة العمودين المتقابلين؛ ويمكن الاسترشاد بالنموذج الإلكتروني المرفق في صفحة عمادة البحث العلمي للجامعة.
3. تعهد خطي من الباحث بأن بحثه لم ينشر، أو لم يقدم للنشر في دورية أخرى، وأنه ليس فصلاً أو جزءاً من كتاب منشور.
4. سيرة ذاتية مقتضبة للباحث تتضمن: اسمه الرباعي، ومكان عمله، والدرجة العلمية، ورتبته الأكاديمية، وتخصصه الدقيق، إضافة إلى بريده الإلكتروني ورقمي هاتفه الثابت والنقال.
5. نسخة كاملة من أداة جمع البيانات (الاستبانة أو غيرها)، إذا لم تكن قد وردت في صلب البحث أو في ملاحقه.
6. أن يتجنب الباحث أية إشارة قد تدل على شخصيته في أي موقع من صفحات البحث، وذلك لضمان السرية التامة في عملية التحكيم.

ثالثاً - شروط النشر:

تؤكد هيئة التحرير على ضرورة الالتزام بشروط النشر بشكل كامل، إذ إن البحوث التي لا تلتزم بشروط النشر سوف لن ينظر فيها، وتعاد الملاحظات بشأنها لأصحابها مباشرة حتى يتم التقيد بشروط النشر.

1. تقبل الأبحاث باللغتين العربية والإنجليزية على أن تكون مكتوبة بلغة سليمة خالية من الأخطاء النحوية واللغوية.

2. يقدم الباحث بحثه بإرساله عبر البريد الإلكتروني لعمادة البحث العلمي (hss@qou.edu) بصيغة (Word)، مع مراعاة الآتي:

◆ الأبحاث المكتوبة باللغة العربية يستخدم الخط *Simplified Arabic* بحجم (14) غامق للعنوان الرئيس، و (13) غامق للعناوين الفرعية، و (12) عادي لباقي النصوص، و (11) عادي للجداول والأشكال.

◆ الأبحاث المكتوبة باللغة الإنجليزية يستخدم الخط *Times New Roman* بحجم (14) غامق للعنوان الرئيس، و (13) غامق للعناوين الفرعية، و (12) عادي لباقي النصوص، و (11) عادي للجداول والأشكال.

◆ المسافة بين الأسطر: مفردة.

◆ الهوامش:

- إذا كان البحث باللغة العربية: 3 سم للأعلى والأسفل، و 3 سم للجانب الأيمن و 2.5 سم الأيسر.

- أما إذا كان البحث باللغة الإنجليزية: 3 سم للأعلى والأسفل، و 2.5 سم للجانب الأيمن و 3 سم الأيسر.

3. ألا يزيد عدد كلمات البحث عن (7000) كلمة، وبما لا يزيد عن (25) صفحة حجم (A4)، بما في ذلك الأشكال والرسوم والجداول والهوامش والمراجع. علماً بأن الملاحق لا تنشر، إنما توضع لغايات التحكيم فحسب.

4. أن يتسم البحث بالجددة والأصالة والموضوعية، ويمثل إضافة جديدة إلى المعرفة في ميدانه.

5. أن لا يكون منشوراً أو قدم للنشر في مجلة أخرى، وأن يتعهد الباحث خطياً، وبعدم تقديم بحثه للنشر إلى أية جهة أخرى إلى حين الانتهاء من إجراءات التحكيم واتخاذ القرار المناسب بهذا الشأن، ويتعهد الباحث الرئيس بأنه أطلع على شروط النشر في المجلة والتزم بها.

6. أن لا يكون البحث فصلاً أو جزءاً من كتاب منشور.

7. لا يجوز نشر البحث أو أجزاء منه في مكان آخر، بعد إقرار نشره في المجلة، إلا بعد الحصول على كتاب خطي من عمادة البحث العلمي في الجامعة.

8. تحتفظ المجلة بحقها في أن تطلب من الباحث أن يعيد صياغة بحثه، أو أي جزء منه بما يتناسب وسياساتها في النشر، وللمجلة إجراء أية تعديلات شكلية تتناسب وطبيعة المجلة.

9. يجب أن يرفق مع البحث ملخصان أحدهما باللغة العربية وآخر باللغة الإنجليزية، في حدود (100 - 150) كلمة لكل منهما، ويراعى أن يتضمن الملخص أهداف البحث ومشكلته ومنهجه وأبرز النتائج التي توصل إليها، ويثبت الباحث في نهاية الملخص ست كلمات مفتاحية (Key Words) كحد أقصى ليتمكن الآخرون من الوصول إلى البحث من قواعد البيانات.
10. أن يشير الباحث إلى أنه استل بحته من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه إذا فعل ذلك، في هامش صفحة العنوان.
11. لا تعاد البحوث التي ترد إلى المجلة إلى أصحابها سواء قبلت للنشر أم لم تقبل.
12. تعتذر المجلة عن عدم النظر في البحوث المخالفة للتعليمات وقواعد النشر.
13. يلتزم الباحث بدفع النفقات المترتبة على إجراءات التحكيم حال طلبه سحب البحث ورغبته في عدم المضي في إجراءات التقييم.
14. يبلغ الباحث بالقرار النهائي لهيئة التحرير بقبول بحته أو رفضه في غضون ثلاثة إلى ستة أشهر من تاريخ استلام البحث.

رابعاً - التوثيق:

1. تدون الإحالات المرجعية في نهاية البحث وفق النمط الآتي: إذا كان المصدر أو المرجع كتاباً فيثبت: اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو البحث، اسم المترجم أو المحقق (مكان النشر، الناشر، الطبعة، سنة النشر)، الجزء أو المجلد، رقم الصفحة، أما إذا كان المرجع مجلة، فيثبت: المؤلف، عنوان البحث، اسم المجلة، المجلد، عدد المجلة وتاريخها، رقم الصفحة.
2. ترتب قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث وفق الترتيب الألف بائي (الأبتي) لكنية/ لقب المؤلف، ثم يليها اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو البحث، (مكان النشر، الناشر، الطبعة، سنة النشر)، الجزء أو المجلد، ويجب أن لا تحتوي القائمة على أي مصدر أو مرجع لم يذكر في متن البحث.
 - في حالة عدم وجود طبعة يضع الباحث (د. ط).
 - في حالة عدم وجود دار النشر يضع الباحث (د. د).
 - في حالة عدم وجود مؤلف يضع الباحث (د. م).
 - في حالة عدم وجود سنة أو تاريخ نشر يضع الباحث (د. ت).
3. على الباحث استخدام نمط "Style APA" في توثيق الأبحاث العلمية والتطبيقية، حيث يشار إلى المرجع في المتن بعد فقرة الاقتباس مباشرة وفق الترتيب الآتي: "اسم عائلة المؤلف، سنة النشر، رقم الصفحة".
4. يستطيع الباحث تفسير ما يراه غامضاً من كلمات أو مصطلحات باستخدام طريقة الحواشي في المتن، حيث يشار إلى المصطلح المراد توضيحه برقم في أعلى المصطلح، ثم يشار لهذه الهوامش في قائمة منفصلة قبل قائمة المصادر والمراجع.

ملاحظة: لمزيد من المعلومات حول آلية التوثيق بنظام APA، يمكنك الاطلاع على المعلومات المتوفرة على الصفحة الإلكترونية لعمادة البحث العلمي:

<http://journals.qou.edu/resources/pdf/apa.pdf>

خامساً - إجراءات التحكيم والنشر:

ترسل البحوث المقدمة للنشر إلى متخصصين لتحكيمها حسب الأصول العلمية، ويلقى البحث القبول النهائي بعد أن يجري الباحث التعديلات التي يطلبها المحكمون، والباحثون مسؤولون عن محتويات أبحاثهم، فالبحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر معدّها وليس عن وجهة نظر المجلة. كما أن البحوث المرسلّة إلى المجلة تخضع لفحص أولي تقوم به هيئة التحرير، لتقرير أهليتها للتحكيم والتزامها بقواعد النشر، ويحقّ لهيئة التحرير أن تعتذر عن قبول البحث دون إبداء الأسباب.

وتتم إجراءات التحكيم والنشر وفق الآتي:

1. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحوث المرسلّة إلى المجلة للتأكد من استيفائها لمعايير النشر في المجلة، ولتقرير أهليتها للتحكيم.
2. ترسل البحوث المستوفية لمعايير النشر إلى اثنين من المحكمين من ذوي الاختصاص، تختارهم هيئة التحرير بسرية تامة، من بين أساتذة متخصصين في الجامعات ومراكز البحوث داخل فلسطين وخارجها، على ألا تقل رتبة المحكم عن رتبة صاحب البحث.
3. يقدم كل محكم تقريراً عن مدى صلاحية البحث للنشر. إذا اختلفت نتيجة المحكمين (أحدهما مقبول والآخر مرفوض)، يرسل البحث لمحكم ثالث لترجيح الحكم، ويعد حكمه نهائياً.
4. إذا اختلفت نتيجة المحكمين (أحدهما مقبول والآخر مرفوض)، يرسل البحث لمحكم ثالث لترجيح الحكم، ويعد حكمه نهائياً.
5. يبلغ الباحثون بقرار هيئة التحرير بقبول بحثه أو رفضه في غضون ثلاثة إلى ستة أشهر من تاريخ استلام البحث، وبعد إجراء التعديلات عليه إن وجدت.
6. يزود الباحث بنسخة من العدد الذي نشر فيه بحثه، ويتم إرسال نسخة من العدد إلى مكتب الجامعة في الأردن للباحثين من خارج فلسطين، ويتحمل الباحث تكلفة النقل من الأردن إلى مكان إقامته.

سادساً - أخلاقيات البحث العلمي:

1. الالتزام بمستوى أكاديمي ومهني عالٍ في جميع مراحل البحث، ابتداءً من مرحلة تقديم مقترح البحث، ومروراً بإجراء البحث، وجمع البيانات، وحفظها، وتحليلها، ومناقشة النتائج، وانتهاءً بنشرها بكل أمانة ودون تحريف أو انتقائية أو إغفال للمنهج العلمي الصحيح.
2. الالتزام بالاعتراف الكامل بجهود كل الذين شاركوا في البحث من زملاء وطلبة بإدراجهم ضمن قائمة المؤلفين، وكذلك الاعتراف بمصادر الدعم المادي والمعنوي الذي استخدم لإجراءات البحث.

3. الالتزام بإسناد أية معلومات مستعملة في البحث لمصدرها الأصلي، وكذلك الالتزام بعدم النقل الحرفي لأية نصوص من مصادر أخرى دون إسنادها للمصدر أو المرجع الذي أخذت منه.
4. الالتزام بعدم إجراء أية أبحاث قد تضر بالإنسان أو بالبيئة، والالتزام بأخذ موافقة مسبقة من الجامعة (أو من لجنة أخلاقيات البحث إن وجدت) حين إجراء أية أبحاث على الإنسان أو البيئة، والالتزام بأخذ موافقة مسبقة من الجامعة أو المركز البحثي أو المؤسسة التي يعمل فيها الباحث أو من لجنة أخلاقيات البحث العلمي إن وجدت.
5. الالتزام بأخذ موافقة خطية من كل فرد من الأفراد الذين يستخدمون كموضوع للبحث بعد إعلامهم بكل ما يترتب على اشتراكهم من عواقب، وكذلك الالتزام بعدم نشر نتائج البحث في مثل هذه الحالات إلا بشكل تحليل إحصائي يضمن سرية المعلومات الفردية التي جمعت حول هؤلاء الأفراد.

سابعاً - حقوق الملكية الفكرية:

1. تلتزم المجلة باحترام حقوق الملكية الفكرية.
2. على الباحثين احترام حقوق الملكية الفكرية.
3. تؤول حقوق طبع البحث ونشره إلى المجلة عند إخطار صاحب البحث بقبول بحثه للنشر، وإذا رغب الباحث/ الباحثين في إعادة نشر البحث فإنه يتوجب الحصول على موافقة خطية من عمادة البحث العلمي في الجامعة.
4. لا يجوز نشر أو إعادة نشر البحوث إلا بعد أخذ موافقة خطية من عمادة البحث العلمي.
5. حق المؤلف في أن ينسب البحث إليه، وذكر اسمه على كل النسخ التي تنتج للجمهور بأي شكل كانت، وفي كل نسخة أو طبعة من المصنف.
6. حق المؤلف في طلب أن تنسب مؤلفاته إليه باسمه الشخصي.

المحتويات

الأبحاث:

الترقيم	الباحث/ الباحثون	عنوان البحث	الصفحة
1	د. حلومي حكيمه	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأثرها على البطالة خلال الفترة (2006-2015) -دراسة تحليلية قياسية-	11
2	أ. فاطمة الزهراء يوسف شيخ خميس د. هيثم أبو حمود	فاعلية برنامج تدريبي لمعلمي مقرر التربية المهنية في مرحلة التعليم الأساسي في مدارس محافظة اللاذقية الرسمية في ضوء المعايير المهنية الوطنية في تحسين أدائهم المهني	27
3	د. نعيم سمارة المصري أ. محمد محمد لافي	التحكيم الشرعي مجالاته وولاية المُحكّم دراسة فقهية مقارنة	46
4	د. محمد ربيعة	أبعاد استخدام اللغة العبرية وأثرها في اللغة العربية على وفق رؤية معلمي المدارس وأولياء أمور الطلبة في المدارس العربية في الجليل/ لواء الناصرة	61
5	د. نجوى بدر محمد قراقيش	حكم زيارة المسجد الأقصى تحت مظلة الاحتلال	73
6	د. صاولي مراد	رأس المال المخاطر: إستراتيجية رائدة لتمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر -نموذج قياسي-	88
7	أ.غريب الطاوس أ.د. رجم نصيب	أثر مركز الشراء على جودة القرارات الشرائية بالمؤسسات الصناعية لولاية تبسة -دراسة تحليلية-	106
8	د. محمد جابر ثلجي	التحولات الحاصلة في أشكال ومضامين التعليم الإسلامي في تركيا المعاصرة	119
9	أ. هبة سحنون أ.د. نوة تلاجية	أثر اليقظة الإستراتيجية في دعم الإبداع في المنظمات الجزائرية: دراسة ميدانية بمؤسسة المواد الدسمة (سيبوس - لابال عنابة)	135
10	أ.حنان مبروك درحمون	تقييم ممارسات المسؤولية الاجتماعية فيدراسة تطبيقية على عينة من المصارف الإسلامية المصارف الإسلامية	146
11	د.خالد محمد حمدي صميده محمد د. إكرامي محمد محمد الشاذلي	التضليل الفكري في العصر الحديث وسبل مواجهته في ضوء القرآن والسنة	160

مجلة جامعة القدس المفتوحة

للأبحاث والدراسات

العدد [43] - ج [2]

الترقيم	الباحث/ الباحثون	عنوان البحث	الصفحة
12	د. مرزوق بدوي	أثر التنغيم في فهم كلام رب العالمين	177
13	د أناس رمضان إبراهيم المصري	الذكاء الانفعالي وعلاقته بتوكيد الذات لدى طالبات المرحلة الثانوية الأردنية والسعوديات (دراسة عبر ثقافية)	191
14	د. نعمان عاطف عمرو	الاستيطان الصهيوني في قلب مدينة الخليل وأثره على السكان	208
15	د. أحلام مسعد د. سحر الجاد الله	التسجيل والتخييل في رواية (أمريكانلي) لصنع الله إبراهيم	222
16	د. هيفاء فياض وراة فوارس أ. ليلي أبو السمن	التفويض الإداري في سياسة عمر بن الخطاب رضي الله عنه: رؤية تحليلية ونماذج تطبيقية	231
17	أ. محمد علي عبود مجيد الحرث د. حسن أحمد اسماعيل حزوري	مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي (دراسة تطبيقية)	244
18	د. عبد الرحمن محمد سليمان رشوان	دور التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية في تعزيز الممارسة المهنية والاخلاقية لمهنة المحاسبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس	253
19	أ. قروي عبد الرحمان	العوامل المؤثرة على تبني الصيرفة الإلكترونية في الجزائر من وجهة نظر الزبائن - مدينة قالة.	269
20	أ.د. عبد الله إبراهيم مختار منصوري أ. الزهرة الشريف عبد القادر بوازدية	دور مقررات لجنة بازل الدولية في إرساء قواعد الضبط في البنوك الجزائرية	284
21	أ. مليكة علاوه صالح مدفوني أ.د. الشريف لخضر عبد الله بقه	أثر الاستثمار في رأس المال البشري على تنافسية المؤسسات دراسة حالة مؤسسة مناجم الفوسفات - somiphos - تبسة - الجزائر	298
22	أ. رمضان بطوري بن الجمعي بن مرواني أ.د. الشريف بقه	إصلاح نظام الحصص في صندوق النقد الدولي قراءة في إشكالية الحساب، والاتجاهات الحديثة للإصلاح - دراسة نظرية -	308
23	د. عبد القادر عدالة	الجرمة بمقاربة فلسفية حديثة (بحث في فلسفة القانون)	324

<i>No.</i>	<i>Research Title</i>	<i>Researcher / Researchers</i>	<i>Page No.</i>
1	<i>The Impact of Dialogue and Discussion Strategy for Teaching Spoken English on Improving Academic Listening Skills among Students at the First Secondary Class in Jordan</i>	<i>Dr. Rula Mohammad Hmeidan</i>	9
2	<i>Evaluation of Aerial Offshoots Rooting of Three International Date Palm Varieties</i>	<i>Dr. Husameddin Mustafa Abdalla Isaid Ahmad Shehdeh Mohammad Arar Tareq Abbas Saleem Abu Baker</i>	29

**تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأثرها
في البطالة خلال الفترة (2006 - 2015)
- دراسة تحليلية قياسية - ***

د. حليمي حكيمة**

* تاريخ التسليم: 2016/3/29م، تاريخ القبول: 2016/9/5م.
** أستاذ محاضر «أ» / جامعة محمد الشريف مساعديّة / الجزائر.

Key words: Direct Foreign Investment, Unemployment, Algerian economy, Co-integration test (Johancen & Julsius), Granger causality

ملخص:

المقدمة:

لقد مرّ الاقتصاد الجزائري بمراحل متعدّدة منذ الاستقلال، ورغم صعوبة مرحلة الثمانينات بسبب تداعيات الأزمة العالمية للبترول في سنة 1986، وانهيار أسعار النفط لمستويات دنيا نقلت بها الاقتصاد الجزائري نحو الخسوف لضغوطات مؤسسات التمويل الدولي، وانتقلت فيها طبيعة نظامها الاقتصادي من الطبيعة الاشتراكية إلى المحاولات المرتبكة والفاشلة في كثير من الأحيان للانتقال نحو اقتصاد السوق، إلا أنّ التسعينات من القرن الماضي تعتبر من أسوأ المراحل التي شهدتها ليس فقط الاقتصاد في الجزائر، وإنما أطلت بسوءها على الأمن والسياسة والمجتمع والثقافة وغيرها من المجالات.

ومع بداية الألفية الثالثة انتقل الاقتصاد الجزائري نحو مرحلة جديدة بعد نجاح سياسة المصالحة الوطنية التي أعادت الاستقرار والأمن، فانعكست هذه السياسة على مجالات أخرى أهمها المجال الاقتصادي، أين أسهم الانتعاش المستمر للبترول وفق ما يعرف بالطفرة النفطية منذ سنة 2000 في تحسّن جل المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري، وانتقلت فيها الموازين من العجز إلى الفوائض، والمعدّلات من الانكماش إلى النمو.

حتى أعادت الأشهر الأخيرة بأزمة بترول جديدة الاقتصاد الجزائري إلى الورا، فألغيت السياسات التوسعية المتبناة منذ سنة 2001 بسياسات انكماشية تقشفية، وأصبحت المساعي حثيثة للإسراع في تبني استراتيجيات إنتاجية لضمان الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الإنتاجي.

ويعد استقطاب الاستثمارات الأجنبية من أبرز رهانات الاقتصاد الجزائري للرفع من إنتاجيته من جهة، وتوفير مناصب الشغل من جهة أخرى، وبخاصة أنه يمثل أهم أشكال التمويل الدولي في الوقت الحالي، إذ زاحم بقية الأشكال الأخرى لا سيما القروض منها، بالنظر لما أنتجته هذه الأخيرة من أزمة مديونية شهدتها الكثير من الدول النامية كما الصاعدة والمتقدمة على حدّ سواء.

ووفقا لمنطق التمويل الدولي فإنّ قبول أي شكل منه يتوقّف بالدرجة الأولى على المصالح والمكاسب التي يمكن أن يحققها الطرفين (الدولة المانحة كما المستقبلية)، إذ تمثل الاستثمارات الأجنبية - خاصة في شقّها المباشر - أكثره قبولا للطرفين وتحديدا للدولة المضيفة له.

الإشكالية: أصبح الاقتصاد الجزائري اليوم بحاجة أكثر من أيّ وقت مضى للدفع نحو الاقتصاد المنتج في ظل الانهيار المستمر لأسعار البترول، وبالتالي العمل على استقطاب الاستثمارات في هذا المجال من جهة، ومن الآثار المترتبة على هذا التدفق خاصة على الشقّ الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى.

وعلى ضوء ما سبق تتمحور مشكلة الدراسة فيما يأتي:

◀ هل تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التقليل من معدّلات البطالة في الجزائر؟ وهل هناك علاقة توازنانية بينهما طويلة المدى؟ وفي أي اتجاه تكون العلاقة السببية؟

تسعى هذه الدراسة إلى البحث عن أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر في سياسة التشغيل، من خلال تحديد مدى إسهامها وتحليله لمعرفة نسبتها في التقليل من معدّلات البطالة للفترة (2006 - 2015)، كما تهدف إلى دراسة علاقة تغيّرات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغيرات الحاصلة في معدّلات البطالة، وفقا للطرق القياسية المتناولة للسلاسل الزمنية، باستخدام أسلوب التكامل المتزامن (Johancen & Julsius) وسببية غرانجر. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين تدفق الاستثمار الأجنبي ومعدل البطالة وفقا لنتائج مصفوفة الارتباط، وهو ما يتوافق مع نتائج الدراسة التحليلية بضعف مساهمة الاستثمار الأجنبي في التشغيل وتوفير فرص العمل مقارنة بالاستثمارات المحلية، كما أوضح اختبار التكامل المشترك بأنّ هناك علاقة توازنانية في المدى الطويل، واتجاهها مشتركا بين المتغيّرين، أمّا اختبار سببية غرانجر فقد كشف عن وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى معدّلات البطالة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، البطالة، للاقتصاد الجزائري، اختبار التكامل المشترك (Johancen & Julsius)، سببية غرانجر

The Flow of Foreign Direct Investment in Algeria and its impact on Unemployment for the Period 2006-2015: An Analytical and Econometric Study

Abstract :

The study aims at analyzing the impact of the flow of foreign direct investment (FDI) in Algeria on Unemployment rate , to understand and determine the nature of the relation between these variables in the Algerian economy in the period (2006-2015). For this purpose, the research uses the econometrics of time series, and specifically Co-Integration test (Johancen & Julsius), along with the Granger causality test.

The study concludes that there is an inverse correlation, with a weak correlation coefficient, between FDI and unemployment rate, which indicates ineffectiveness of the FDI in generating job opportunities and enhancing employment rate in comparison with local investments. Regarding the Co-Integration and The causality tests, they indicate a balanced relation on the long run and a joint direction between foreign direct investment FDI and unemployment rate. Granger causality revealed the existence of a unique causal relation from the flow of foreign direct investment towards the Unemployment rates

الفرضيات:

◆ معرفة درجة وطبيعة الارتباط بين تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدلات البطالة:

◆ اختبار علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البطالة على المدى الطويل باستخدام التكامل المتزامن، والبحث في العلاقة السببية باستخدام اختبار سببية غرانجر.

الدراسات السابقة:

دراسة عبد الكريم بعداش (2008): والتي تمحورت حول آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على البلدان المضيفة له بصفة عامة، والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة خلال الفترة (1996 - 2005)، وفقا لدراسة تحليلية لآثار الاستثمار الأجنبي على جملة من المؤشرات كميزان المدفوعات، النمو الاقتصادي، والتشغيل، حيث توصلت الدراسة فيما يتعلق بهذا الأخير إلى ضعف المساهمة الأجنبية في التخفيف من حدة البطالة في المجتمع الجزائري، بالمقارنة بين عرض مناصب العمل المتاح من المؤسسات المحلية ونظيرتها الأجنبية.

دراسة بوخورس عبد الحميد، بلعبيدي عايدة عبير (2011): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى+9 تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل في الجزائر، من خلال تحليل واقع سوق العمل، وإبراز مساهمة المستثمر الأجنبي في خلق فرص العمل خلال الفترة (2002 - 2010)، وخلصت الدراسة على ضعف مساهمة الاستثمار الأجنبي في التشغيل لتوجهها نحو إقامة المشاريع في القطاع النفطي وتجاهل القطاعات الأخرى.

دراسة بن عيشي عمار، بن إبراهيم الغالي (2011): إذ حاولت الدراسة البحث في مساهمة الاستثمار الأجنبي في تخفيف معدلات البطالة، وإبراز العلاقة الاحصائية بينهما باستخدام معامل الارتباط لبيرسون في الفترة الممتدة (1990 - 2010)، لتخلص إلى وجود علاقة ارتباطية عكسية قوية بين الاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي والبطالة تتعدى 70 %، ما يناقض ما توصلت إليه الدراسة من واقع المساهمة الضعيفة للاستثمار الأجنبي في مجال التشغيل.

وتأتي هذه الدراسة كاستكمال للبحث في مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية في التقليل من البطالة في الجزائر، لكنها تتميز بتحديد تلك العلاقة عبر القراءة التحليلية لتطورهما من جهة، والدراسة القياسية من جهة أخرى، كما أنها تبحث في إمكانية وجود أو عدم وجود العلاقة السببية في المدى الطويل - باستخدام اختبار التكامل المتزامن، وكذا اختبار سببية Granger، بالإضافة إلى دراسة مصفوفة الارتباط بين متغيرة تدفق الاستثمار الأجنبي ومتغيرة البطالة، خلال الفترة (2006 - 2015)، بالنظر لأهمية توضيح العلاقة طويلة المدى في تحليل سلوك المتغيرات الاقتصادية. كما اختلفت الدراسة في تحليل وتقييم المناخ الاستثماري في الجزائر عن الدراسات السابقة، بالاعتماد على تحليل تقارير حديثة لأهم المؤشرات الدولية الخاصة بهذا المجال.

منهج البحث وهيكله:

للإجابة عن التساؤلات السابقة، وسعيا لاختبار فرضيات البحث وتحقيق أهدافه، تستخدم الباحثة المنهج الوصفي التحليلي،

تبنى الدراسة في سبيل الإجابة عن إشكاليها المطروح على الفرضيات الآتية:

◆ تسهم الاستثمارات الأجنبية في توفير مناصب شغل بنسب ضئيلة لضعف تدفقها مقارنة بالاستثمارات المحلية، وعدم ملاءمة المناخ الاستثماري بالجزائر.

◆ هناك علاقة ارتباط عكسي ضعيفة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2006 - 2015).

◆ توجد علاقة توازن طويلة المدى بين متغيرة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FID) ومتغيرة البطالة (CH).

◆ توجد علاقة سببية تتجه من متغيرة (FID) نحو (CH)، أي أنّ متغيرة الاستثمار الأجنبي المباشر تسهم مساهمة معنوية في تحسين القدرة التنبؤية لمتغيرة البطالة.

أهمية الموضوع:

تكتسي الدراسة أهمية بالغة بالنظر لأهمية الموضوع المثار والمتمثلة في النقاط الآتية:

◆ زيادة اهتمام الجزائر بالاستثمارات الأجنبية وتبني استراتيجيات تشجيعها خاصة في ظل الانهيار المتواصل لأسعار البترول، ودخول الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة من شح الموارد المالية.

◆ الظروف السياسية والاجتماعية وحالة الاستقرار التي شهدتها الكثير من الدول العربية، ما يتطلب توسيع الاهتمام بآثار تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من شقها الاقتصادي إلى الاجتماعي بالمساهمة في التشغيل وتقليل الضغط الاجتماعي.

◆ اعتماد فترة دراسة تشمل مراحل هامة في مسار تطور الاقتصاد الجزائري بين السياسات التوسعية والانكماشية، في ظل الأزمة الحالية للبترول:

◆ دراسة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والبطالة بناء على قراءة تحليلية، ثم دراسة قياسية باستخدام أسلوب التكامل المتزامن، واختبار سببية غرانجر.

أهداف الدراسة:

تهدف بذلك هذه الدراسة إلى:

◆ تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بناء على احصائيات تدفقها من جهة وأرصدها الإجمالية من جهة أخرى:

◆ توضيح أهم مسببات البطالة في الجزائر، وكيف أثرت التغيرات التي شهدتها الجزائر في كل من تدفق الاستثمار الأجنبي من جهة والبطالة من جهة أخرى:

◆ تحديد أثر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البطالة، ومدى إسهامها في سياسة التشغيل، عبر تحليل العلاقة بينهما:

بناء على ما تقدّم يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه أحد أهم أنواع الاستثمارات الدولية التي تنتقل فيها رؤوس الأموال الأجنبية من دولة ما (دولة المستثمر الأجنبي) إلى دولة أخرى مضيئة، ومستقبلة لاستثمار حقيقي طويل الأجل، ينتج فيه سيطرة جزئية أو كلية للمستثمر الأجنبي على مقومات المشروع الإدارية منها والفنية، فيصاحب تحويل الأموال انتقال المعدات والآلات والخبرات والمعارف إلى الدولة المستقبلة، لتصبح العلاقة طويلة المدى بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيئة. وهو بذلك يختلف عن مفهوم الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي يسمّى بالاستثمار في المحافظ المالية، باستثمار الأجانب في الأوراق المالية المصدرة من طرف دولة أخرى.

2. تقييم المناخ العام للاستثمار في الجزائر: يعتمد في تقييم المناخ الاستثماري في أي دولة على مجموعة من المؤشرات الدولية التي تهتم بمختلف الإصلاحات الاقتصادية والمالية والسياسية، ما يسمح بالكشف عن نقاط القوة والضعف في المناخ الاستثماري، إذ تهدف هذه المؤشرات عموماً لتقييم المناخ العام للاستثمار والوضع الاستثماري في دولة ما مما يمكن المستثمرين من اتخاذ القرار الأمثل نحو التوجه لهذه الدولة من عدمه. ومن أبرز تلك المؤشرات: الحرية الاقتصادية، التنافسية الاقتصادية، بيئة أداء الأعمال، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤشر المركب للمخاطر القطرية، التنمية البشرية وغيرها، وسيتم التركيز على المؤشرات الثلاث الأولى لتقييم المناخ العام للاستثمار في الجزائر كما يأتي:

1.2. مؤشر الحرية الاقتصادية (IEF): يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية منذ سنة 1995 عن معهد هيرتاج، وبالتعاون مع صحيفة (وول ستريت جورنال) لقياس درجة تدخل الدولة في الاقتصاد بناء على عشرة متغيرات هي: حرية الأعمال-حرية التجارة-حقوق الملكية-التحرر من الفساد-الحرية الجبائية-حجم الإنفاق الحكومي-الحرية النقدية-حرية الاستثمار-حرية العمل-الحرية المالية. يقسم المؤشر درجات الحرية إلى 5 أقسام، أقصاها حرية مرتفعة جداً [80 - 100] وأدناها حرية منعدمة [0 - 49.9].

ووفقاً للتقرير السنوي للحرية الاقتصادية لسنة 2015 فقد احتلت الجزائر المرتبة 157 من بين 178 دولة بدليل مؤشر 48.9 نقطة، بعد أن كانت في المرتبة 146 من بين 186 دولة بدليل مؤشر عام 50.8 في تقرير سنة 2014⁽⁷⁾، ما يعني العودة مجدداً إلى مجال الحرية الاقتصادية المنعدمة [0 - 49.9] حيث بلغ المؤشر 49.6 نقطة في سنة 2013، ويعود ذلك إلى تراجع المؤشرات الفرعية المكوّنة للمؤشر العام للحرية الاقتصادية متلماً يوضّحه الجدول الآتي:

جدول رقم (1)

نقاط المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية في الجزائر وفقاً لتقريبي 2014 و2015

المؤشرات/السنة	حقوق الملكية	التحرر من الفساد	الحرية الجبائية	الانفاق الحكومي	حرية الأعمال	حرية العمل	حرية نقدية	حرية تجارية	حرية الاستثمار	حرية مالية
2014	30	28,7	80,5	51	66,3	48,3	67,8	60,8	45	30
2015	30	36	80	38,7	66,6	50,5	71,2	60,8	25	30

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

عبر تقديم المفاهيم المرتبطة بمتغيرات الدراسة وتطورها، ثم تحليل مدى مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التقليل من معدلات البطالة، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج القياسي في تحديد العلاقة السببية بين المتغيرين، واختبار وجود تكامل مشترك بينهما في المدى الطويل، بالاستعانة ببرنامج eviews.

وبذلك قسّم البحث إلى أربعة محاور: يتناول الأول واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وتدفعها، بينما يبحث الثاني في مسببات البطالة في الجزائر ومراحل تطورها، في حين تقدّم دراسة تحليلية لأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة خلال الفترة (2006 - 2015) في المحور الثالث، وأخيراً يخصّص المحور الرابع للدراسة القياسية الخاصة باختبار التكامل المشترك وسببية Granger.

أولاً: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وتدفعها:

1. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر مفهوم الاستثمار الأجنبي من أبرز وأكثر المفاهيم تداولاً في الوقت الحالي خاصة في ظل ارتباطه بالعلومة الاقتصادية، إذ يعرف الاستثمار عموماً على أنه ذلك النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة، من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة⁽¹⁾.

أمّا الاستثمار الأجنبي فيمثل التدفق الخارج للموارد الاقتصادية بهدف استخدامها من قبل الغير، وتشتمل على القروض والمساعدات والاكتتاب في الأسهم والمشاركة مع رأس المال الوطني في انشاء المشروعات المختلفة في البلد المضيئة لتلك الاستثمارات⁽²⁾.

وعادة ما يقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين مباشر وغير مباشر، حيث يمكن فهم الأول من خلال تقديم التعاريف الآتية:

♦ بحسب صندوق النقد الدولي فهو يمثل أحد أنواع الاستثمارات الدولية التي يمكن فيها أن يكتسب كيان مقيم في اقتصاد معين مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر⁽³⁾، أو هو مجموعة العمليات المختلفة الموجهة للتأثير في السوق وتسيير المؤسسة المتوطنة في دولة مخالفة لدولة المؤسسة الأم⁽⁴⁾.

♦ فقد عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNC-TAD) على أنه استثمار ينطوي على علاقة طويلة المدى، ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي، أو الشركة الأم) وذلك في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار)⁽⁵⁾.

♦ كما يشير أيضاً إلى التحركات في رأس المال الهادفة بشكل أساسي إلى السيطرة على إدارة وأرباح مؤسسات الأعمال الأجنبية⁽⁶⁾.

الخاصة وإعطائها الأولوية في التمويل وغيرها:

◆ تشكّل السيطرة شبه الكلية للمؤسسات المالية المصرفية التابعة للقطاع العمومي في النظام المصرفي الجزائري أساس ضعف الحرية المالية التي أشار إليها التقرير، في ظل غياب المنافسة مع المصارف الخاصة والأجنبية الأخرى نتيجة تدخل السلطات النقدية في عمل تلك المصارف، وفي ذلك تقاطع مع ما سبق الإشارة إليه بالتدخل الحكومي؛

◆ يعدّ المجال الجبائي أكثر المجالات تحررا في مسار الاستثمار بمؤشر يتعدى 80 نقطة في كلا التقريرين، وتحتل بفضله أفضل المراتب في المؤشرات الفرعية، وهذا راجع للإصلاحات الأخيرة التي شهدتها النظام الجبائي في الجزائر وتوجّه السلطات لتقديم تحفيزات جبائية أكثر عدالة بين المستثمرين الخواص والأجانب، وإدراكها بضرورة الاستمرار في هذه التحفيزات حتى في ظل الانهيار المستمر لأسعار البترول، وهو ما ظهر جليا في قانون المالية لسنة 2016.

2.2. مؤشر بيئة أداء الأعمال: يتتبع تقرير المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال الاستثمارية في العالم والدول العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات منذ سنة 2004 من خلال قياس تأثير هذه الإصلاحات على المؤشرات الفرعية العشرة المكونة للمؤشر والمتمثلة في: تأسيس المشروع - استخراج التراخيص - الحصول على الكهرباء - تسجيل الممتلكات - الحصول على الائتمان - حماية المستثمر - دفع الضرائب - التجارة عبر الحدود - إنفاذ العقود ومؤشر إغلاق المشروع⁽⁸⁾.

ووفقا لتقرير سنة 2015 احتلت الجزائر المرتبة 154 من بين 189 دولة، بعد أن كانت في المرتبة 147 في سنة 2014، ولفهم أسباب تراجع الترتيب يتم تسليط الضوء حول المؤشرات الفرعية وفقا للجدول الآتي:

جدول رقم (٢)

ترتيب الجزائر في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال ومؤشراته الفرعية للفترة (2012-2015)

المؤشرات/ السنة	المؤشر العام	بدء المشروع	استخراج التراخيص	توصيل الكهرباء	تسجيل الملكية	حصول الائتمان	حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة على الحدود	إنفاذ العقود	إغلاق المشروع
2012	150	155	137	161	172	152	79	165	128	125	60
2013	152	156	138	165	172	129	82	170	129	126	62
2014	147	139	122	150	156	169	123	174	131	120	94
2015	154	141	127	147	157	171	132	176	131	120	97

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقارير المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال للسنوات 2013-2014-2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،

<http://www.iaigc.net>

مع ما تم الإشارة إليه في تحليل مؤشر الحرية الاقتصادية كبداء المشروع، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، تسجيل الملكية وكذا حماية المستثمر.

وسيجري التركيز على المؤشر الفرعي الخاص بدفع الضرائب باعتباره أكثر المجالات سوء في الجزائر بتدليلها الترتيب العربي

يقدم الجدول أعلاه جملة من المعطيات الهامة التي يمكن من خلالها تقديم الملاحظات الآتية:

◆ هناك على الأقل نصف المؤشرات أقل من 50 نقطة، وبالتالي فهي تمثل مجالات معدومة للحرية الاقتصادية تماما وهي: حقوق الملكية، التحرر من الفساد، الإنفاق الحكومي، حرية الاستثمار والحرية المالية، بالإضافة إلى حرية العمل الذي بالكاد يتعد الخمسين نقطة؛

◆ يؤثر جمود القوانين والتشريعات والتنظيمات الخاصة بالاستثمار بشكل كبير على حقوق الملكية خاصة من حيث التسجيل ونقل الملكية وهو ما يقلل من ضمان توطينه بالنسبة للمستثمر خاصة الأجنبي منه؛

◆ يمثل الفساد بمختلف أشكاله عقبة رئيسية أمام تحوّل الاقتصاد الجزائري من الطبيعة الريعية إلى الإنتاجية بالنظر لعلاقة التوأمة بين الفساد والريع، فهو يعيق كل ما له علاقة ببناء الاقتصاد الإنتاجي وتحديد الاستثمارات المنتجة، فتضعف معه أسس الحرية الاقتصادية، ورغم الجهود المبذولة في الجزائر إلا أنها مازالت غير قادرة على التحرر منه، ما يرفع من حجم المعوقات الإدارية والبيروقراطية (الفساد الإداري) وكذا المالي أمام الاستثمار والتجارة الخارجية... الخ؛

◆ ساهم انفتاح الاقتصاد الجزائري على سياسة مالية توسعية للفترة (2001 - 2014) نتيجة الطفرة النفطية خلال تلك السنوات بارتفاع الإنفاق التوسعي في زيادة التدخل الحكومي في مختلف المجالات الاستثمارية في ظل غياب أو تغييب للقطاع الخاص في المشاركة في تلك الاستثمارات؛

◆ أثرت المادة 51/49 الخاصة بالاستثمار الأجنبي في تقييد حرية الاستثمار، أين لا يمكن للمستثمر الأجنبي امتلاك أي مشروع في الجزائر بأكثر من 49% من رأس ماله وفي كافة القطاعات سواء في الفنادق أو الصناعة أو غيرها، كما يسهم الفساد أيضا في الدفع بالمشاريع العمومية على حساب الاستثمارات

للتنمية والإدارة في سويسرا منذ 1979 لقياس القدرة التنافسية للدول، وتحديد نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال، بناء على ثلاث مؤشرات رئيسية تبني بدورها على مؤشرات فرعية (ويقدّر من 1 - 7):

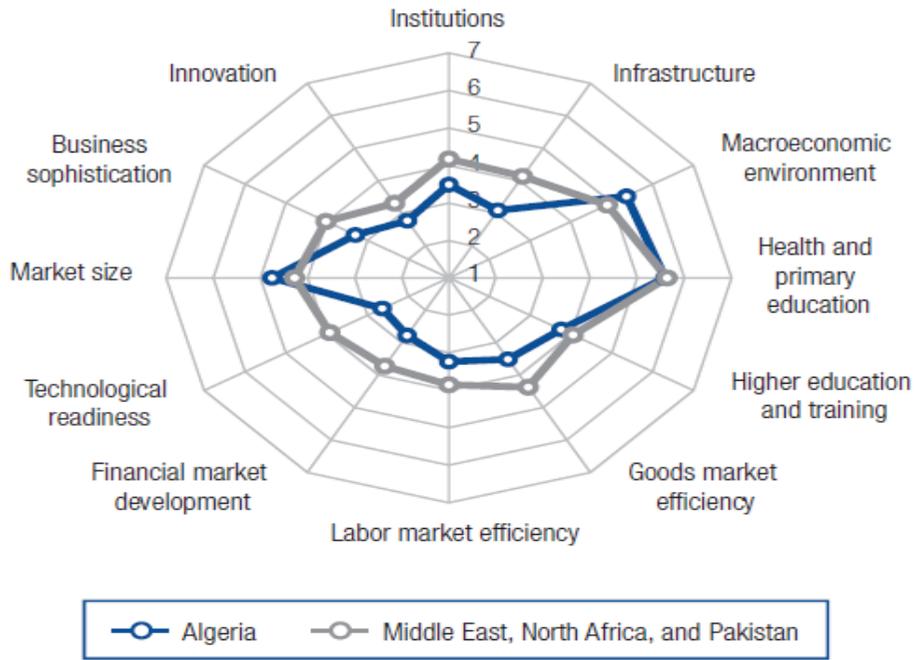
- ◆ المتطلبات الأساسية وتشمل المؤسسات-البنية التحتية-بيئة الاقتصاد الكلي والصحة والتعليم؛
- ◆ معززات الكفاءة: وتشمل التعليم العالي والتدريب-كفاءة سوق العمل-كفاءة سوق السلع-تطور السوق المالية-الجاهزية التكنولوجية-حجم السوق؛

◆ عوامل الابتكار والتطور: وتشمل الابتكار-تقدم قطاع الأعمال.

وفقا لتقرير سنة 2015 فقد احتلت الجزائر المرتبة 87 من بين 144 دولة بـ 3.97 نقطة متراجعة عن سنة 2014، حين حسّنت من ترتيبها إلى 79 بعد بلوغها المرتبة 100 من بين 148 دولة في سنة 2013، وقد ظهرت المؤشرات الفرعية لتنافسية الاقتصاد الجزائري في سنة 2015 كما يلي:

شكل رقم (1)

المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي لسنة 2015 في الجزائر



World Economic Forum, P 102, (2016/Source : The Global Competitiveness Report (2015).
2016-http://www.weforum.org/reports/global-competitiveness-report-2015

أين حققت الجزائر أفضل المراتب وفقا لهذه الأخيرة في المرتبة 38 من بين 144 دولة، بالإضافة إلى حجم السوق (4.75 نقطة) التابع لمجموعة معززات الكفاءة، باحتلالها المرتبة 37 بالنظر لتعدد الأسواق الداخلية، وكبر عدد المستهلكين، واعتبارها أسواقا استراتيجية لتصريف الكثير من المنتجات وباختلاف نوعها وطبيعتها:

قبل موريتانيا فقط، والمرتبة 176 في سنة 2015، ولا يمثل هذا تناقضا مع ما جرت الإشارة إليه في الحرية الاقتصادية، إذ اعتمدت الأولى على التحفيزات الجبائية المقدمّة، بينما يركّز هذا المؤشر الفرعي على فعالية أحد مكونات النظام الجبائي وهي الإدارة الجبائية، من خلال ارتفاع عدد المدفوعات الضريبية وتعدّدها، واستغراقها لوقت أطول في سداد ديونها الضريبية، إذ يصل هذا الوقت لـ 451 ساعة سنويا في سنة 2015، في حين بلغ المتوسط العربي 242 ساعة، ولا يستغرق المستثمر في الإمارات على سبيل المثال سوى 12 ساعة فقط لدفع التزاماته الضريبية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ تناقضات الاقتصاد الجزائري قد تكون في أبسط المجالات والمؤشرات، إذ يلاحظ أنّ أفضل ترتيب للجزائر عربيا وعالميا هو على مستوى تسوية حالات الإعسار (إغلاق المشروع)، أي أنّ الإصلاحات وجّهت نحو تسريع غلق المشاريع وليس في تأسيسها وبدء نشاطها؟

3.2 مؤشر التنافسية العالمي (IIC): يأتي هذا المؤشر في التقرير الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي والمعهد الدولي

من خلال قراءة الشكل أعلاه، وبناء على المعطيات التفصيلية الواردة في تقرير سنة 2015 يمكن تقديم الملاحظات الآتية:

◆ أنّ تنافسية الاقتصاد الجزائري لا تستمدّ إلا من بعض المؤشرات الفرعية التابعة لمجموعة المتطلبات الأساسية بـ 4.37 نقطة وفي المرتبة 82، حيث ارتفع فيها تنقيط كل من الصحة والتعليم الابتدائي (5.58 نقطة)، بيئة الاقتصاد الكلي (5.35)،

جملة من القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار، حيث يعتبر الأمر رقم (01 - 03) الصادر بتاريخ 20 أوت 2001 الخاص بتطوير الاستثمار من أهم القوانين التي يركز عليها الاستثمار في الجزائر وخاصة الأجنبي منه، من خلال فتح المجال للمستثمرين الخواص المحليين منهم والأجانب أمام بعض القطاعات التي كانت حكرا على القطاع العمومي، ما أعطى حرية أكثر للاستثمار، وتمّ إعادة النظر في تنظيم الإطار القانوني للخصخصة، وكذلك الإطار المؤسسي للاستثمار كوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

وجرى الحديث عن واقع وخصائص الاستثمار الأجنبي في الجزائر بناء على النقاط الآتية:

1.3. تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر: نحاول من خلال هذا العنصر إبراز تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1990 - 2015) والتي لها علاقة مباشرة بمختلف المراحل التي شهدتها الاقتصاد الجزائري الموضحة في الجدول الآتية:

جدول رقم (3)

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر للفترة (1990-2015) الوحدة: مليون دولار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
التدفقات	40	80	30	0	0	0	270	260	606.6
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التدفقات	291.6	280.1	1113.1	1065	637.9	881.9	1145.34	1888.17	1743.33
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
التدفقات	2631.71	2753.76	2301.23	2580.35	1499.42	1692.89	1506.73	-587.31	

Source : , World Investment Report 2016, UNCTAD <http://unctad.org/en/Pages/DIAE/World%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx>

أما عن التذبذب الحاصل في تدفق رصيد الاستثمارات الأجنبية منذ 2010 فيمكن ارجاعه أساسا إلى حالة الانكماش التي سادت الاقتصاد العالمي خاصة دول الاتحاد الأوروبي وأزمة الديون السيادية كفرنسا واسبانيا - باعتبارها أكثر الدول المستثمرة في الجزائر - بالإضافة إلى انعكاس تدهور أسعار النفط على نمو الاستثمارات في مجال النفط والطاقة في سنتي 2014 و2015، إذ تعبر هذه الأخيرة عن ثانوية الجزائر كوجهة استثمارية عالمية من جهة، وتحكم الوضع العالمي للقطاع النفطي في عملية الاستثمار من جهة أخرى، على عكس دول مجاورة كالمغرب وتونس.

ففي الوقت الذي شهدت فيه الدولتان تدفق للاستثمار الأجنبي بقيمة 3.16 مليار دولار و1 مليار دولار لكل من المغرب وتونس على الترتيب سنة 2015، انخفض في الجزائر لقيمة سالبة (- 587.31 مليون دولار)، رغم الأحداث السياسية التي مرت بها تونس خلال السنوات الأخيرة، ما يؤكد هامشية الجزائر في حركة الاستثمار العالمي وارتباط كلي بتغيرات سوق الطاقة العالمي، ويمكن التوضيح من خلال الشكل التالي:

♦ مازالت التنافسية ضعيفة فيما يتصل ببعض المؤشرات كعمّزات الكفاءة (سواء في أسواق العمل أو السلع) وأسوأها في تطوّر السوق المالي، والتطوّر التكنولوجي، ما جعل ذلك عائقا لتبوء مراتب أفضل، فهي متأخرة عن دول أقلها إمكانات و ثروات مالية وفي حجم أسواقها. كما لا بدّ من الإشارة إلى ضعف البنى التحتية اللازمة لاستقطاب الاستثمار رغم المشاريع الكبرى التي التهمت جزء كبير من المخصصات المالية في برامج التنمية:

♦ يؤكد بذلك تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي أنّ هناك الكثير من العوائق التي تحول دون الرفع من تنافسية الاقتصاد الجزائري وجعله رحابا لاستقبال الاستثمارات الأجنبية من أبرزها: ضعف كفاءة أسواق العمل والنقد والمال وتطويرها، ضعف البنى التحتية، ضعف عوامل الابتكار والتطور التكنولوجي، وأخطرها ارتباط هذا الضعف بقوة البيروقراطية والفساد.

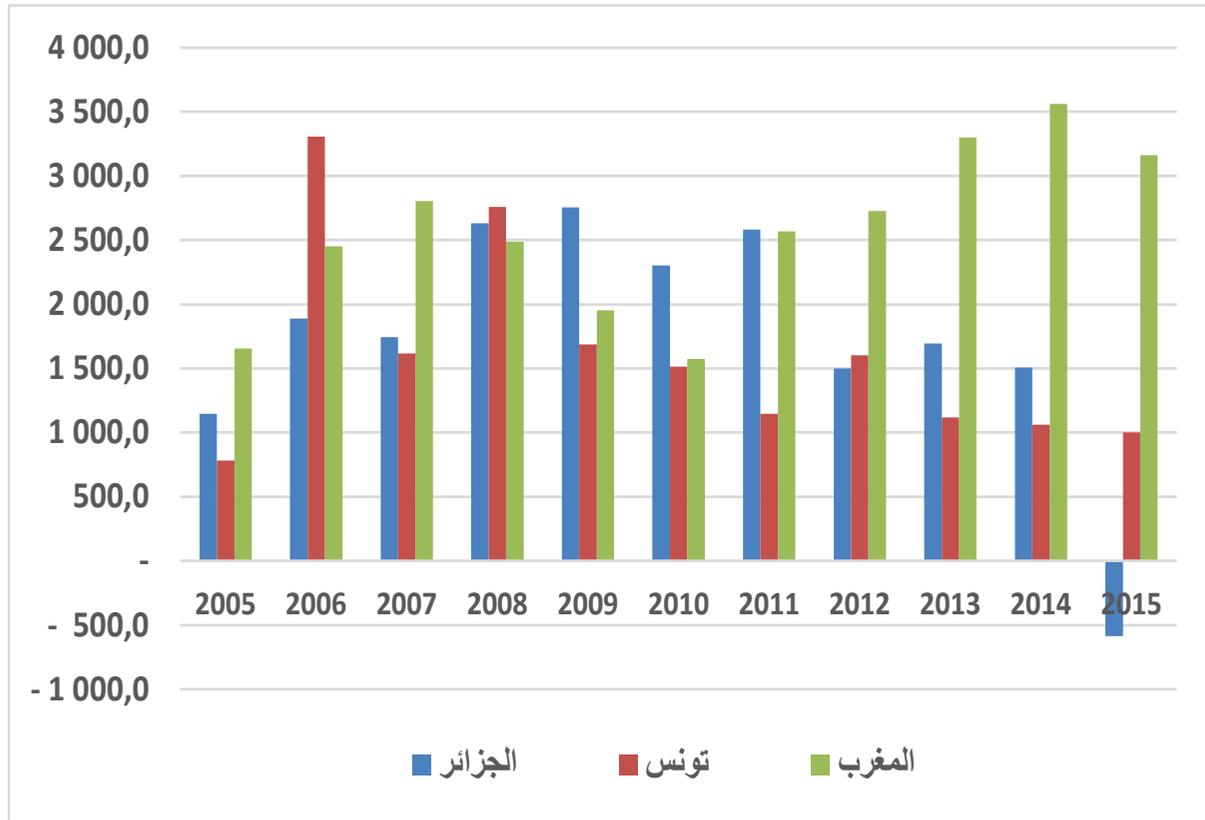
3. واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر: شهدت الجزائر في سياق الإصلاحات الاقتصادية التي أطلقت بداية التسعينات

الواضح من الجدول أعلاه أنّ المراحل التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري انعكست على تطوّر تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر، فقد كانت بداية العشرية السوداء أسوأ فترات استقطاب الاستثمار الأجنبي أين بدا واضحا أثر حالة اللا استقرار الأمني والسياسي خاصة في أوج الأزمة في سنوات 1993، 1994 و1995 بعدم استقبال أي تدفق أجنبي للاستثمارات، فاعتمدت الجزائر برنامج التعديل الهيكلي وجملة من الإصلاحات بقيادة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي خاصة فيما يتصل بالخصخصة وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي وكذا اتخاذ قرار تخفيض قيمة العملة، لتلعب هذه العوامل دورا مهما في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر في الفترة (1996 - 1998).

ومع بداية الطفرة النفطية سنة 2001 وتحسن الوضع الاقتصادي والأمني والسياسي شهد رصيد الاستثمارات المتدفقة نموا متواصلا وبخاصة بعد سنة 2003 حتى فاق 2.75 مليار دولار سنة 2009، وهو ما يؤكد تحسن المناخ الاستثماري في الجزائر مقارنة بعقد التسعينات من القرن الماضي، كما يبدو واضحا أثر الاستقرار الأمني والسياسي في المجال الاقتصادي واستقطاب المستثمر من الخارج.

شكل رقم (2)

مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر وتونس والمغرب للفترة (2005-2015)
الوحدة: مليون دولار



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

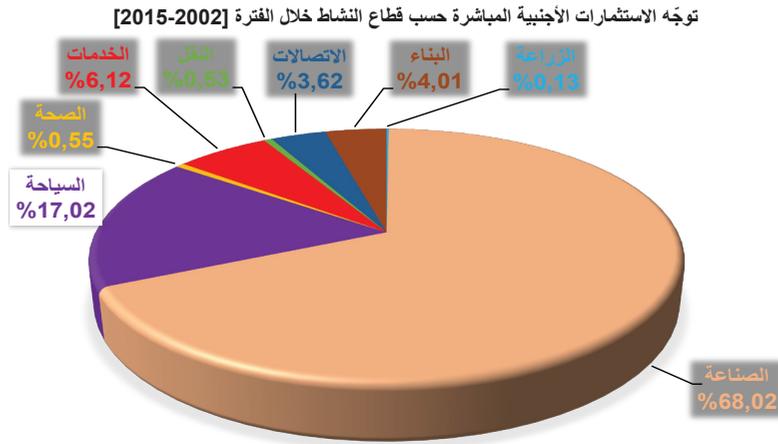
World Investment Report 2016, UNCTAD <http://unctad.org/en/Pages/DIAE/World%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx>

توجّه الاستثمارات المحلية منها كما الأجنبية، إذ يلاحظ من الشكل الموالي (شكل رقم 3) أنّ قطاع الصناعة استحوذ على النسبة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 68.03%، تمثّل فيها الصناعات الاستخراجية الحصة الأكبر مقارنة بالاستثمارات في الصناعات التحويلية الإنتاجية، في حين يمثّل القطاع الزراعي أضعف المجالات المستثمر فيها أجنبياً، إذ لم يوجّه للقطاع سوى 0.13% من إجمالي قيمة الاستثمارات الأجنبية طيلة الفترة الممتدة من سنة 2002 لغاية 2015، رغم ما تزخر به الجزائر من إمكانات هائلة في المجال الزراعي من حيث المساحة والمناخ وغيرها، مع الإشارة إلى أنّ هناك سعي حثيث في الفترة الأخيرة وبعد انهيار أسعار البترول للعمل على الاستثمار في المجال الإنتاجي بتقديم تحفيزات كبرى للمستثمرين الأجانب في المجال الزراعي.

2.3. حجم الاستثمارات الأجنبية مقارنة بالمحلية: تساهم رؤوس الأموال الأجنبية إلى جانب المحلية في إنجاح المسار الاستثماري في الجزائر، إلا أنّ حجم الاستثمار الأجنبي لا يزال دون المستوى المنتظر. فخلال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية 2015 بلغ عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية 676 مشروع بنسبة 1% من إجمالي المشاريع الاستثمارية المصرّح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بينما مثّلت من حيث القيمة 21% من إجمالي قيمة الاستثمارات الكلية المحلية منها والأجنبية (9). لكن يبقى الأهم هو في طبيعة المشاريع والقطاعات المستقطبة للاستثمارات الأجنبية، إن كانت خدمية أو إنتاجية.

3.3. تقسيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب قطاع النشاط: لقد انعكست الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري على

شكل رقم (3)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

Agence Nationale de Développement de L'Investissements (ANDI), Bilan des déclarations, <http://www.andi.dz>

ثانياً: البطالة في الجزائر بين المسببات ومراحل تطورها

ضمّ الكثير من العاطلين عن العمل من شباب الجزائر.

♦ المشاكل المتزايدة التي يتخبط فيها القطاع الخاص ومحدودية نموه بسبب نقص التمويل واشكالية العقار.

♦ عدم تماشي مخرجات المعاهد والجامعات ومراكز التكوين مع احتياجات السوق والطلب.

♦ عدم وجود خيارات كثيرة للحصول على التمويل للقيام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

♦ انتشار مختلف مظاهر الفساد المالي والإداري في مؤسسات التشغيل المحلية منها والوطنية.

♦ جمود الإطار القانوني والتشريعي والمؤسسي في إطار التشغيل.

♦ فشل السياسة المتبعة في التشغيل بالتوجه نحو الحلول المؤقتة عن طريق ما يعرف بعقود ما قبل التشغيل.

♦ الفشل في احتضان الاعمال الصغيرة الحرفية والمهنية والاعمال المنزلية والأعمال الحرّة وتشجيعها ممّا يتسبّب في كثير من الأحيان في افلاسها.

3. تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1990 - 2015): تؤكّد معطيات الجدول أدناه (رقم 4) أنّ المراحل التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري انعكست على كل الظواهر الاقتصادية والاجتماعية على حدّ سواء، إذ يمكن تقسيم الفترة (1990 - 2015) إلى مرحلتين كما يأتي:

مرحلة أولى من 1990 - 2000 والتي مثلت في الارتفاع المتواصل لمعدّلات البطالة من 20 % فأكثر، حتى بلغت 28.1 % في سنة 1995، ووصلت أوجّها في سنة 2000 إلى 29.77 %، وهو انعكاس للوضع الأمني والسياسي والاقتصادي للبلاد، وما ترتّب عنه من نزوح ريفي وترك العمل في القطاع الزراعي، بالإضافة إلى إغلاق الكثير من المؤسسات، ورافقها بتسريح كبير للعمّال.

1. مفهوم البطالة: حسب منظمة العمل الدولية فإنّ العاطل عن العمل هو كل إنسان قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند الأجر السائد ولكن دون جدوى⁽¹⁰⁾ وأنّه لا يزاول عملاً ولو لمدة ساعة واحدة.

وقد اعتمد الديوان الوطني للإحصاء على تعريف المنظمة في تحديد مفهومه للشخص البطال بناء على الشروط الآتية:⁽¹¹⁾

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين 15 و64 سنة:

- لا يملك عملاً عند إجراء التحقيق الإحصائي؛

- أن يكون في حالة بحث عن العمل، حيث أنّه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل، وعلى استعداد تام للعمل ومؤهلاً لذلك.

2. مسببات البطالة في الجزائر: قد لا تعبّر الإحصائيات الرسمية المقدّمة عن الواقع الحقيقي للبطالة في الجزائر وعمليات التشغيل فيها، إلا أنّ هذا الواقع كان نتيجة للعديد من الأسباب المتشابكة ومنها:⁽¹²⁾

♦ التحوّلات الجذرية التي شهدتها الجزائر منذ أزمة البترول العالمية سنة 1986.

♦ العمل على الانتقال غير المدروس من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق في سنة 1989.

♦ تبنيّ عملية الخصخصة أين نتج عنها غلق للكثير من المؤسسات وتسريح عمّالها.

♦ الظروف الأمنية السيئة التي عاشتها الجزائر في عقد التسعينات من القرن الماضي وتسببت في عمليات نزوح جماعية من الأرياف نحو المدن.

♦ تراجع قدرة القطاع العام على توفير مناصب شغل معتبرة في ظلّ إغلاق الكثير من المؤسسات الكبرى التي أسهمت سابقاً في

الرفع من فعالية وكفاءة الإطار المؤسسي للتشغيل، حتى انخفضت إلى 10.2 % في سنة 2009، لتستقر معدلات البطالة عند هذا المستوى أو قريبا منه منذ تلك السنة، رغم التذبذب الطفيف في سنة 2012 التي يطلق عليها بسنة التضخم في الجزائر، وبلوغه لما يقارب 9 % بسبب ارتفاع حجم الواردات الذي له أثر سلبي على العمل في الإنتاج المحلي. بالإضافة إلى الارتفاع مجددا في سنتي 2014 و2015 بعد حالة الانكماش التي بدأت تسود الاقتصاد الجزائري نتيجة أزمة البترول الحالية والمتواصلة لغاية يومنا هذا.

جدول رقم (4)

تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

السنوات	1990	1999	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المعدل %	19.7	21.1	23.8	23.15	24.4	28.1	27.98	26.41	28.02								
السنوات	9919	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007								
المعدل %	29.3	29.77	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8								
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015									
المعدل %	11.3	10.2	10	10	11	9.8	10.6	11.8									

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، <http://www.ons.dz>

ثالثا: تحليل مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي في التشغيل والتقليل من البطالة:

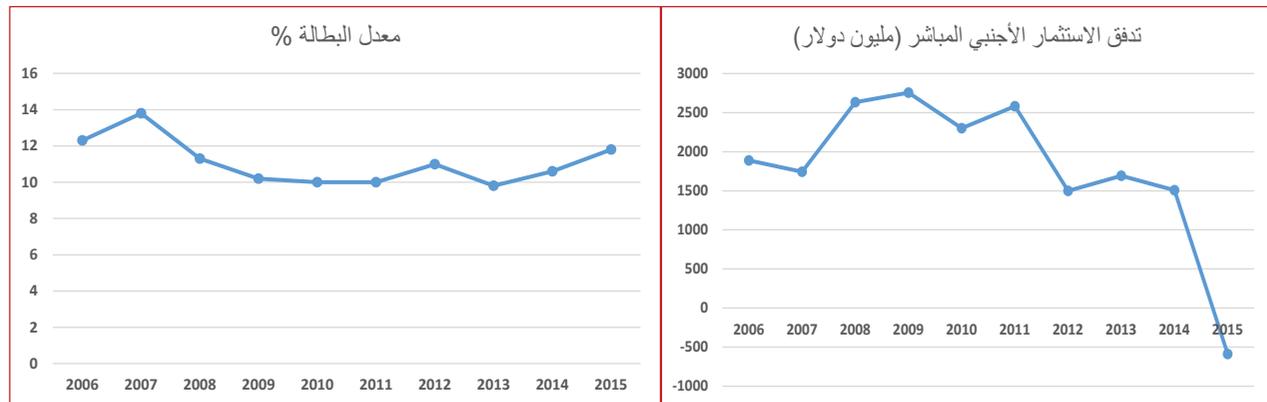
الناتج الداخلي، بالإضافة على توفير مناصب عمل. إذ يفرض منطق العلاقة العكسية بين حجم الاستثمارات الأجنبية وتدفقها ومعدلات البطالة نظريا على الواقع الجزائري، فبحسب الشكل أدناه (رقم 4)، فإنه في الوقت الذي شهدت فيه التدفقات الواردة انخفاضا محسوسا في السنوات الأخيرة، بسبب حالة الانكماش التي سادت دول الاتحاد الأوروبي -المستثمر الرئيسي في الجزائر - من جهة، وتداعيات الأزمة البترولية الحالية على الاستثمار في الطاقة - المجال الرئيسي للاستثمار الأجنبي - من جهة أخرى، عادت معدلات البطالة إلى الارتفاع بالارتفاع مجددا إلى 11.8 % في سنة 2015، بعد أن انخفضت إلى 9.8 % سنة 2013

من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها الدول في فسخ المجال للاستثمار الأجنبي، هو توفير فرص عمل تمكنها من تخفيف الضغط على المؤسسات المحلية العامة منها والخاصة، في المساهمة في رفع مستويات التشغيل، والتقليل من معدلات البطالة.

والجزائر في هذا الإطار ليست استثناء، فقد سعت السلطات منذ تحسن الأوضاع الأمنية إلى إزالة الكثير من العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي، بل وتقديم تحفيزات هامة تفوق التحفيزات المقدمة للاستثمارات المحلية، وهذا في سبيل تحقيق أهداف عدة على غرار تغطية الاحتياجات المحلية، تخفيض حجم الواردات، الرفع من

شكل رقم (4)

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في الجزائر (2006-2015)



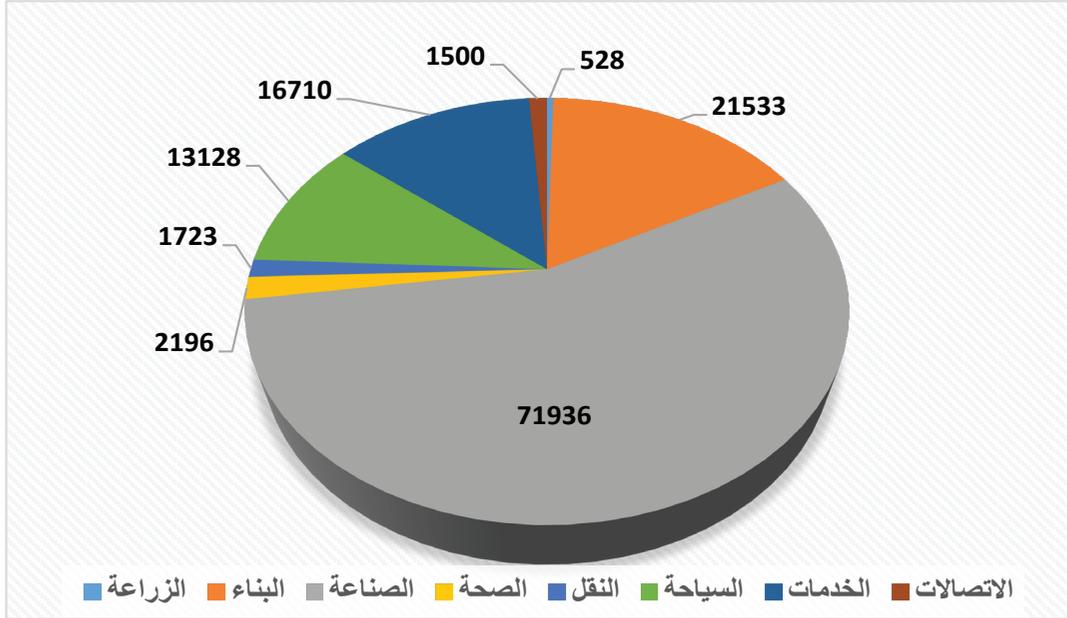
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدولين (3) و(4)

الباقية فتوفرها الاستثمارات المحلية (13)، إذ تلعب الاستثمارات الأجنبية دوراً تشاركياً يبقى محدوداً نوعاً ما في سياسة التشغيل وتوفير مناصب عمل في الجزائر، إذ تبقى السيطرة في التشغيل للاستثمارات المحلية سواء في القطاع العام أو الخاص، في مختلف القطاعات، موزعة كما يأتي:

وإذا ما قورنت مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التشغيل مع نظيرتها المحلية، فبحسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة (2002 - 2015)، فإن الاستثمارات المصرّح بها لدى الوكالة تسهم في توفير 1034016 من مناصب العمل، منها نسبة 13% من الاستثمارات الأجنبية، بينما 87%

شكل رقم (5)

توزيع مناصب الشغل الموفرة من الاستثمارات الأجنبية حسب النشاط للفترة (2015-2002)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

Agence Nationale de Développement de L'Investissements (ANDI), Bilan des déclarations, <http://www.andi.dz>

المتغيرات الاقتصادية، كما يمكن من تحديد وجود أو عدم وجود علاقة توازنية بين المتغيرين في المدى الطويل، بالإضافة إلى اختبار سببية غرانجر، حيث سيتم اختبار علاقة المتغيرين وفقاً للخطوات التالية:

1. متغيرات الدراسة: تتمثل متغيرات هذه الدراسة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (FID) و معدلات البطالة (CH)، خلال الفترة (2006 - 2015) بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) - والمستخرجة من الجدولين (3) و(4).

وسيجري القيام بالاختبارات باستخدام برنامج EViews7

2. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: تعتبر دراسة الاستقرارية أحد الشروط الأساسية عند دراسة السلاسل الزمنية، وخطوة هامة عند اختبار التكامل المشترك، كون معظم المتغيرات الاقتصادية غير ساكنة. ويمكن اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، فإذا كانت السلسلة الزمنية تعاني من جذر الوحدة، فهي غير مستقرة، فيتم اللجوء إلى إجراء الاختبار على الفرق الأول، ثم على الفرق الثاني، حتى الوصول إلى استقرار السلسلة، وتكاملها من الدرجة (d1). وفقاً للفرضيتين التاليين:

- فرضية العدم (H0): السلسلة الزمنية غير مستقرة ولها

فرغم أهمية الاستثمارات الأجنبية في التقليل من معدلات البطالة في الجزائر، إلا أنها تبقى دون المستوى المطلوب والمعول عليه، خاصة في ظل كساد إنتاج ونمو المؤسسات المحلية، وعدم قدرتها على استيعاب يد عاملة أكبر، في ظل ضعف حصصها السوقية وجمودها.

كما أنّ توجه الاستثمارات الأجنبية - عن قصد أو دون قصد - نحو تعميق ريعية الاقتصاد الجزائري، بالاستثمار في مجال الطاقة، يقلل من فرص أخرى ليد عاملة إضافية في قطاعات منتجة وخدمية. زد على ذلك هناك بعض الاستثمارات الأجنبية التي تشرك اليد العاملة الأجنبية على غرار الشركات العاملة في القطاع النفطي، ومشاريع البناء الصينية، بالإضافة إلى اعتماد الكثير من المشاريع المحلية على الخبرات الأجنبية، ما يرفع من تهميش اليد العاملة المحلية.

رابعا: اختبار علاقة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالبطالة للفترة (2006-2015) باستخدام التكامل المتزامن وسببية غرانجر

نهدف من خلال هذا المحور لتحليل أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر على معدلات البطالة خلال الفترة (2006 - 2015)، اعتماداً على أسلوب التكامل المتزامن، باعتباره أكثر الأساليب شيوعاً واستعمالاً لاختبار العلاقات بين

يتضح لنا أنّ السلسلة الزمنية لمتغيرة البطالة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الثانية، وذلك لأنّ مستوى المعنوية المحسوب $= 0.004$ أقل من 0.05 ، وهو ما يعني رفض فرضية العدم وقبول H_1 ، إذ لم تكن السلسلة مستقرة عند المستوى والفرق الأول، حيث ظهر مستوى المعنوية المحسوب مساويا لـ 0.39 و 0.066 في الحالتين على الترتيب وهي تفوق مستوى المعنوية 0.05 إذن بناء على اختبار جذور الوحدة، فالسلسلتين مستقرتين ومتكاملتين عند نفس الدرجة الثانية.

3. مصفوفة الارتباط (دراسة علاقة الارتباط): من خلال نتائج الجدول أدناه، نلاحظ وجود علاقة ارتباط ضعيفة نوعا ما بين كل من FID و CH، حيث قدر معامل الارتباط بـ 0.318 . كما تتميز بكونها علاقة عكسية نظرا للإشارة السالبة التي ظهرت في الجدول، وهو ما يؤكد ما تطرقت إليه الدراسة في شقها التحليلي، إذ يتوافق مع الواقع الاقتصادي في الجزائر بمساهمة ضعيفة في التشغيل وبالتالي في التأثير على معدلات البطالة.

جدول رقم (7)

علاقة الارتباط بين (FID) و (CH)

	FID	CH
FID	1	-0.31896441
CH	-0.31896441	1

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات Eviews

4. اختبار علاقة التكامل المشترك: بعد أن أوضحت اختبارات الاستقرارية أنّ السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة مستقرة من نفس الدرجة الثانية، يجري اللجوء إلى اختبار التكامل المشترك (Johansen & Juselius) بهدف معرفة مدى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، حيث يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل - غرانجر للتكامل المشترك، نظرا لتناسبه مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أنّ هذا الاختبار يكشف عمّا إذا كان هناك تكامل مشترك بين السلسلتين الزمنيتين، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، ويسمح باختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلسلتين المستقرتين على الرغم من وجود اختلال في المدى القصير⁽¹⁴⁾.

واقترح الباحثان (Johansen & Juselius) طريقتين لاختبار التكامل المشترك هما:

♦ طريقة اختبار الأثر (Trace test) التي تفترض في الفرضية البديلة وجود متجه تكامل مشترك واحد بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل تساوي الواحد.

♦ طريقة القيمة الذاتية العظمى (Maximum Eigen value test) التي تفترض في الفرضية البديلة وجود متجه تكامل مشترك واحد على الأقل بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل أكبر أو تساوي الواحد ($q \geq 1$).

جذر وحدة، وتقبل هذه الفرضية لما تكون قيمة الإحصائية (ADF test Statistic) المحسوبة أكبر من قيمة الإحصائية الجدولية، أو أنّ قيمة مستوى المعنوية (α) أكبر من ($\alpha=0.05$).

- الفرضية البديلة (H_1): السلسلة الزمنية ليس لها جذر وحدة، أي أنّها مستقرة، وتقبل هذه الفرضية لما تكون قيمة الإحصائية (ADF test Statistic) المحسوبة أقل من قيمة الإحصائية الجدولية، أو أنّ قيمة مستوى المعنوية (α) أقل من ($\alpha=0.05$). وسيجري الاعتماد في قبول أو رفض الفرضية بناء على قيمة مستوى المعنوية (α)

1.2 اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمتغيرة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FID)

أظهر اختبار استقرارية سلسلة تدفقات الاستثمار الأجنبي النتائج الآتية:

جدول رقم (5)

نتائج اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمتغيرة (FID)

المستوى	الفرق الاول	الفرق الثاني	درجة التأخير
0	0	1	درجة التأخير
0.104	-1.843	-5.233	إحصائية ستودنت
0.945	0.337	0.009	مستوى المعنوية
غير مستقرة	غير مستقرة	مستقرة	القرار

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات Eviews

من خلال مقارنة مستوى المعنوية المتحصل عليه باستخدام برنامج eviews بمستوى معنوية الاختبار والمقدر بـ 5%، نلاحظ أنّ السلسلة الزمنية لمتغيرة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر غير مستقرة عند المستوى، وكذا عند الفرق الأول، وذلك أنّ مستوى المعنوية أكبر من 0.05 ، ولكن يمكن الحكم باستقرارية السلسلة عند الفرق الثاني وذلك لأنّ مستوى المعنوية (0.009) أقل من (0.05)، وبالتالي رفض فرضية العدم، وقبول H_1 ، أي أنّ السلسلة الزمنية لمتغيرة التدفقات الاستثمار الأجنبي مستقرة ومتكاملة من الدرجة الثانية.

2.2 اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمتغيرة البطالة (CH)

باعتماد نفس الخطوات السابقة، ظهرت لنا النتائج كما يأتي:

جدول رقم (6):

نتائج اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمتغيرة (CH)

المستوى	الفرق الاول	الفرق الثاني	درجة التأخير
0	0	0	درجة التأخير
-1.720	-3.103	-5.697	إحصائية ستودنت
0.390	0.066	0.004	مستوى المعنوية
غير مستقرة	غير مستقرة	مستقرة	القرار

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات Eviews

وقد ظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيري الدراسة كما يأتي:

جدول رقم (8)

اختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام اختبار الأثر (Trace test)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.987697	35.20286	15.49471	0.0000
At most 1	0.002467	0.019761	3.841466	0.8881

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.987697	35.18310	14.26460	0.0000
At most 1	0.002467	0.019761	3.841466	0.8881

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات Eviews

جدول رقم (9)

اختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام القيم الذاتية العظمى (Maximum Eigen value test)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.987697	35.20286	15.49471	0.0000
At most 1	0.002467	0.019761	3.841466	0.8881

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.987697	35.18310	14.26460	0.0000
At most 1	0.002467	0.019761	3.841466	0.8881

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات Eviews

في Y يعاد استخدام الاختبار مع جعل المتغير Y تابعاً (15).

بناء على فرضيتي العدم التاليين:

- $(H_0)_1$: المتغير (FID) لا يسبب سلوك المتغير (CH) وفق اقتراح (Granger)، وتقبل هذه الفرضية لما تكون قيمة الإحصائية (F-Statistic) المحسوبة أقل من قيمة الإحصائية الجدولية، أو لما تكون قيمة مستوى المعنوية أكبر من القيمة $(\alpha=0.05)$.

- $(H_0)_2$: المتغير (CH) لا يسبب سلوك المتغير (FID) وفق اقتراح (Granger)، وتقبل هذه الفرضية لما تكون قيمة الإحصائية (F-Statistic) المحسوبة أقل من قيمة الإحصائية الجدولية، أو لما تكون قيمة مستوى المعنوية أكبر من القيمة $(\alpha=0.05)$.

وقد أظهر الاختبار النتائج الآتية:

جدول رقم (10)

اختبار سببية (Granger) بين متغير (FID) ومتغير (CH)

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 08/27/16 Time: 11:18			
Sample: 2006 2015			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
FID does not Granger Cause CH	8	21.5355	0.0166
CH does not Granger Cause FID		3.24266	0.1779

المصدر: مخرجات Eviews

الخلاصة (نتائج وتوصيات):

النتائج:

لقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

1. كشف تقييم المناخ العام للاستثمار في الجزائر وفقاً للمؤشرات الدولية المختارة عن غياب الحرية الاقتصادية في الكثير من المجالات المرتبطة بأداء الأعمال، وضعف في ركائز التنافسية للاقتصاد الوطني وبالتالي صعوبة في أداء الأعمال وقيام أي استثمار سواء كان محلياً خاصاً أو أجنبياً.
2. ترجع عدم ملاءمة المناخ العام للاستثمار في الجزائر إلى إشكالية الفساد الذي يمثل وجهاً واحداً لارتباط الاقتصاد الوطني بالرريع، وفقاً لمقولة (الرريع يولد الفساد).
3. رغم تعدد أسباب البطالة إلا أن الخلفية التاريخية للجزائر خلال فترة التسعينات إبان الأزمة المزدوجة بين السياسة والاقتصاد كان لها الدور الأكبر في حدوثها.
4. أشارت إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

فباستخدام كل من اختبار الأثر واختبار القيم الذاتية، يمكن القبول بوجود علاقة تكامل مشترك واحدة وذلك لأن $(tr(1) = 0.019 < 3.841)$ ، وبالتالي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من متغيرة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرة البطالة بالنسبة للجزائر، وأن هذه المتغيرات لا تتعد عن بعضها كثيراً في المدى الطويل إذ تظهر سلوكاً متشابهاً.

5. اختبار سببية (Granger) بين (FID) و (CH): أشار (Granger, 1988) إلى أنه إذا كانت هناك سلسلتان زمنيتان متكاملتان، فلا بد من وجود علاقة سببية باتجاه واحد على الأقل، وحسب مفهوم جرانجر فإنه بافتراض وجود متغيرين X و Y ، فإن نموذج السببية يستخدم في تحديد ما إذا كانت التغيرات السابقة في المتغير X المستقل تساعد في تفسير التغيرات الحالية في المتغير Y . وفي حالة وجود هذه العلاقة يمكن القول بوجود علاقة سببية تتجه من X إلى Y ، ولمعرفة ما إذا كانت التغيرات في X تسببها التغيرات

4. الرفع من فعالية الاستثمارات الأجنبية في التقليل من البطالة والمساهمة في السياسة التشغيلية من خلال إعادة النظر في المجالات المستقطبة، وتوجيهها نحو القطاعات المنتجة الموفرة لمناصب عمل معتبرة وتعطى فيها الأولوية لليد العاملة المحلية.

5. تصحيح مسار السياسة الاقتصادية المتبعة، بما يتماشى وجذب الاستثمارات الأجنبية، والاستفادة من مزاياها على غرار التشغيل؛ فعملية الموازنة تمثل التحدي الأكبر أمام السياسة الاقتصادية للدولة بين السياسة المالية والنقدية المشجعة للاستثمار والمواجهة للتضخم، بين الإنفاق على رأس المال البشري ورأس المال المادي، بين زيادة الاحتياطات المالية الوقائية واستخدام الموارد المتاحة في استثمارات تقدم قيمة مضافة، بين تخفيض قيمة العملة لتقليل الواردات وتشجيع الاستثمارات، مع الحفاظ على القدرة الشرائية لأفراد المجتمع، وكذا الموازنة بين تشجيع التجارة الخارجية وتحريرها والرفع من تنافسية المنتج الوطني.

6. إعادة النظر في سياسة الدعم التي أرهقت خزينة الدولة، ولت البطالة الاختيارية في فئات كثيرة من المجتمع الجزائري، بسبب وجود المنح العمومية، وبالتالي لا بد من مراجعتها بما يتوافق ومصصلحة طرفين فقط هما موازنة الدولة وضعيفي الدخل فيها.

7. ضرورة تفعيل مختلف آليات التشغيل خاصة في ظل أزمة البترول العالمية - التي تلقي بظلالها على سياسة التشغيل، وعلى حجم الاعتمادات المالية المخصصة لإنجاح هذه السياسة بمبالغ مالية هائلة سابقا في إطار ضرورة شراء السلم الاجتماعي -

8. يبقى بناء الاقتصاد المنتج، وتحقيق الإقلاع الاقتصادي عبر برنامج شامل للتنويع الاقتصادي، وحده الكفيل بالخروج من كل مشاكل الجزائر، لأنها جميعا مرتبطة بمشكلة أساسية للاقتصاد الوطني وهي الريع، فهو يولد الفساد، ويلغي روح المبادرة والتنافسية، ويقلل من نمو الاستثمارات المنتجة على حساب القطاعات غير المنتجة.

الهوامش:

1. مبارك سلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 115.
2. سعدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 59.
3. IMF, (Foreign Direct Investment Statistics: How Countries Measure FDI), Washington D.C., (2001), p 23
4. Ibrahim Ngouhou, Les investissements directs étrangers en Afrique centrale: attractivité et effets économiques, Thèse de doctorat non publiée, faculté de sciences économiques et de gestion, université du sud Toulon-var, France, 2008, p14
5. نورة بيري، عبود زرقين، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب - دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة (1996 - 2012)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 67 - 68، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص 155.

للفترة (2002 - 2015)، أن الاستثمارات المصرح بها لدى الوكالة تساهم في توفير 1034016 من مناصب العمل، منها نسبة 13% توفرها الاستثمارات الأجنبية، بينما 87% الباقية فتوفرها الاستثمارات المحلية، وهو ما يؤكد سيطرة القطاع المحلي العام منه والخاص في التشغيل؛

5. رغم أهمية الاستثمارات الأجنبية في التقليل من معدلات البطالة في الجزائر إلا أن مساهمتها تبقى دون المستوى المطلوب والمعوّل عليه، إذ بقيت الاستثمارات المحلية مسيطرة على التشغيل رغم حالة الركود والنمو البطيء الذي تشهده في بعض القطاعات، ويرجع ضعف مساهمتها أساسا إلى طبيعة المجالات المستقطبة المعتمدة على خبرات أجنبية من جهة، وضعف مستوى التدفق لصعوبة المناخ الاستثماري من جهة أخرى، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

أما عن نتائج الدراسة القياسية فيمكن إيجازها فيما يلي:

1. تشير النتائج الخاصة باختبار جذر الوحدة أن السلسلة الزمنية لكلا المتغيرين تعاني من عدم استقرارية عند المستوى، وعند الفرق الأول، بينما تصبح معا متكاملة ومستقرة من نفس الدرجة الثانية، أي أن السلسلتين تتحرّكا معا عبر الزمن، وأن هناك فترة زمنية طويلة المدى تعرف بانحدار التكامل المشترك.
2. وفقا لمصفوفة الارتباط فهناك علاقة ارتباط عكسية وضعيفة بين تدفق الاستثمار الأجنبي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2006 - 2015)، وهو ما يتوافق مع الدراسة التحليلية بضعف مساهمة الاستثمار الأجنبي في التشغيل وبالتالي التقليل من معدلات البطالة في الجزائر وبالتالي الفرضية الثانية صحيحة.
3. أوضح اختبار التكامل المشترك أن هناك علاقة توازن في المدى الطويل (تكامل متزامن) واتجاهها مشتركا بين المتغيرين، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.
4. أوضح اختبار السببية لغرانجر وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى معدلات البطالة، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

التوصيات:

من أهم المقترحات التي تقدمها الدراسة:

1. ضرورة العمل على تحسين المناخ العام للاستثمار في الجزائر لضمان استقطاب أكبر للمستثمرين الأجانب من جهة، والمساهمة في تفعيل دور القطاع الخاص المحلي في قيادة المرحلة الجديدة من الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، وذلك من خلال إزالة كافة المثبطات والعراقيل في الإطار القانوني والمؤسسي والمالي والجبايي وغيرها.
2. إن تحسين بيئة أداء الأعمال من شأنه نقل هامشية الجزائر في حركة الاستثمار العالمي، وارتباط اقتصادها الكلي بتغيرات سوق الطاقة العالمي إلى مرحلة جديدة من التنويع والإقلاع الاقتصادي.
3. تمثل البطالة ظاهرة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وبالتالي لا بد من تكاتف كافة الجهود للتقليل من معدلاتها، عبر إعادة النظر في سياسة التشغيل في الجزائر، واستقطاب الاستثمارات وجعل المهمة على عاتق كافة المشاريع دون استثناء الخاص والعمومي والأجنبي.

- قسنطينة، الجزائر، 2007.
2. شلالى فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001 - 2004) مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة (2005 - 2009)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر.

المجلات والمنتقيات:

1. بيري نورة، زرقين عبود، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب - دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة (1996 - 2012)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 67 - 68، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.
2. حلبي حكيمة، زينين حلبيمة، التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر: خيار ينتظر التفعيل لحل مشكلة البطالة، المؤتمر الدولي للمالية الريادية بعنوان: التمويل الأصغر الإسلامي: قاطرة لخدمة الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بأغادير، المغرب.
3. دحماني نور الهدى، دور سوق الأوراق المالية في النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السابع والثلاثون، فلسطين، 2015.
4. مرابط فوزي، نادية شطاب، أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر (1997 - 2011)، دراسة قياسية وفق سببية Granger، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السابع والثلاثون، فلسطين، 2015.

ثانياً المراجع الأجنبية:

1. Ibrahim Ngouhou, *Les investissements directs étrangers en Afrique centrale: attractivité et effets économiques, Thèse de doctorat non publiée, faculté de sciences économiques et de gestion, université du sud Toulon-var, France, 2008.*
2. Kojima Kiyoshi, *Direct Foreign Investment (Guildfed; London: Billing and Sons Ltd., 1982).*
3. IMF, *(Foreign Direct Investment Statistics: How Countries Measure FDI), Washington D.C., (2001).*

ثالثاً مواقع الإنترنت:

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت <http://www.iaigc.net>
2. L>office National Des Statistiques , <http://www.ons.dz>
3. Heritage Foundation, <http://www.heritage.org>
4. Agence Nationale de Développement de L'Investissements (ANDI), Bilan des déclarations, <http://www.andi.dz>
5. World Economic Forum , <http://www.weforum.org>
6. UNCTAD, <http://www.unctad.org>

6. Kojima Kiyoshi, *Direct Foreign Investment (Guildfed; London: Billing and Sons Ltd., 1982), p 52.*

7. Index of Economic Freedom, (2015), Heritage Foundation, <http://www.heritage.org/index/pdf/2015/countries/algeria.pdf>, consulté le 27/02/2015

8. بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، <http://www.iaigc.net>

9. Agence Nationale de Développement de L'Investissements (ANDI), Bilan des déclarations, <http://www.andi.dz>

10. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 37.

11. شلالى فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001 - 2004) مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة (2005 - 2009)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، ص 04. نقلا عن:

L>Office National des Statistiques, L>emploi et le chômage, (données statistiques, n 226, éditions ONS), ALGERIE, 1995, p8

12. حلبي حكيمة، زينين حلبيمة، التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر: خيار ينتظر التفعيل لحل مشكلة البطالة، المؤتمر الدولي للمالية الريادية بعنوان: التمويل الأصغر الإسلامي: قاطرة لخدمة الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بأغادير، المغرب، ص 9، 10.

13. Agence Nationale de Développement de L'Investissements (ANDI), Bilan des déclarations, <http://www.andi.dz>

14. نور الهدى دحماني، دور سوق الأوراق المالية في النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السابع والثلاثون، فلسطين، 2015، ص 369.

15. مرابط فوزي، نادية شطاب، أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر (2011-1997)، دراسة قياسية وفق سببية Granger، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السابع والثلاثون، فلسطين، 2015، ص 301.

المصادر والمراجع:

أولاً المراجع العربية:

الكتب:

1. سلوس مبارك، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
2. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

الأنطروحات والمذكرات:

1. سعدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منثوري،

**فاعليّة برنامج تدريبيّ لِعلميّ مقرر التّربية المهنيّة
في مرحلة التعليم الأساسي
في مدارس محافظة اللاذقيّة الرّسميّة
في ضوء المعايير المهنيّة الوطنيّة في تحسين أدائهم المهني ***

أ. فاطمة الزهراء يوسف شيخ خميس
د. هيثم أبو حمود*****

* تاريخ التسليم: 2016/4/9م، تاريخ القبول: 2016/5/31م.
** طالبة دكتوراه/ جامعة تشرين/ سوريا.
*** أستاذ مساعد/ جامعة طرطوس/ سوريا.

ملخص:

program to train teachers of prevocational education course on teaching prevocational educational activities in the light of the National professional standards, in addition to achievement test consisted of 38 items of multiple choice questions, and note card that included (14) main parameters and (82) indicators that can be observed in the performance of prevocational education course teachers. Moreover, these tools were validated and verified. For data analysis section, the researcher used the following Tests like statistical processing, standard deviations, and Wilcoxon Test. The study results shows the effectiveness of the proposed program. The study suggests including the prevocational education teachers preparation programs before and during the service to the list of the National Professional Standards which are suggested by the researcher, due to their positive impact on improving the teachers' professional performance. Moreover, the study suggests the need to continue the training of prevocational education teachers during service through training programs to improve their professional performance.

Key words: The Effectiveness of Training Program, Prevocational Education Course Teachers, National Professional Standards, Professional Performance.

مقدمة

يؤدّي الاهتمام بالتعليم إلى تحسين الموارد البشرية وتطوّرها ورفع كفاءتها الإنتاجية لتخريج أجيال قادرة على مواكبة متغيرات العصر للمساهمة في تقدّم المجتمع ورفقيه باعتباره مصدراً مستداماً للتنمية. ويؤكد التربويون أنه لا يمكن لأي أمة أن تتقدّم أو تحقق الرخاء بدون تقديم أفضل تعليم لكل طفل من أبنائها بحيث يقدمه معلمون مؤهلون لأداء هذا الدور، كما وأنه لا يمكن تفعيل أي إصلاح في منظومة التعليم بدون معلمين مؤهلين تأهيلاً جيداً ومعاصراً. ويؤكد سامونس (Sammons) (أن الهدف الرئيس للمدرسة هو عملية التعليم والتعلم الهادف) (Sammons, 1999, 11). ولذلك يعطي الكثير من التربويين وزناً أكبر لدور المعلم وما يقوم به في غرفة الدراسة في عملية التغيير التربوي (العنزي، 2007).

ويعدّ معلم التربية المهنية حجر الزاوية في العملية التربوية والمفتاح الرئيسي فيها، وقد لا تحقق المناهج والكتب والمقرّرات والبرامج المدرسية أهدافها ما لم يكن معلم مقرّر التربية المهنية جيد الإعداد و متميزاً ذا كفايات عالية يترجمها إلى واقع (أبو شعيرة، 2008). وانطلاقاً من الدور الحديث للمعلم باعتباره يشكّل مفتاحاً للعملية التعليمية وموجّها ومرشداً وميسراً للمتعلمين وقائداً لأنشطتهم التعليمية، فقد ظهرت أدوار جديدة لمعلم التربية المهنية تركز على القيام بتنظيم تعلّم التربية المهنية من خلال الاستقصاء، والاكتشاف، والعمل اليدوي، واستخدام مشغل مقرّر التربية المهنية وحديقة المدرسة وحتى المصنع والمتجر، وليس علي التلقين المباشر. ومن هنا تصبح مهمّة معلم التربية المهنية

هدفت الدراسة إلى تعرّف فاعلية برنامج تدريبي لمعلمي مقرّر التربية المهنية في مرحلة التعليم الأساسي في ضوء المعايير المهنية الوطنية في تحسين أدائهم المهني. تكوّن مجتمع الدراسة وعيّنته من جميع معلمي ومعلمات مقرّر التربية المهنية في محافظة اللاذقية والبالغ عددهم (15) معلماً ومعلمة جرى اختيارهم بطريقة قصدية خلال الفصل الثاني للعام الدراسي (2014-2015). ولتحقيق هدف الدراسة قامت الباحثة ببناء برنامج تدريبي لتدريب معلمي مقرّر التربية المهنية على تدريس أنشطة المادة في ضوء المعايير المهنية الوطنية، واختباراً تحصيلياً من نوع الاختيار من متعدد تكوّن في صورته النهائية من (38) فقرة، وبطاقة ملاحظة تضمّنت (14) معياراً رئيساً و(82) مؤشراً يمكن ملاحظتها في أداء معلمي مقرّر التربية المهنية، وتحققت من صدق الأدوات وثباتهما. ولتحليل نتائج الدراسة استخدمت الباحثة المعالجات الإحصائية كالمتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (Wilcoxon Test). وأظهرت النتائج فعالية البرنامج المقترح، فقد بلغت قيمة الكسب المعدّل للمتوسّط الكلي للاختبار التحصيلي (1.61) ولبطاقة الملاحظة (1.20)، وتراوحت قيمها لمجالات بطاقة الملاحظة بين (1.14-1.56). اقترحت الدراسة تضمين برامج إعداد معلمي التربية المهنية قبل الخدمة وفي أثنائها لقائمة المعايير المهنية الوطنية التي اقترحتها الباحثة لما لها من انعكاس إيجابي في تحسين أدائهم المهني، وضرورة الاستمرار بتدريب معلمي مقرّر التربية المهنية أثناء الخدمة من خلال برامج تدريبية تعمل على تحسين أدائهم المهني.

الكلمات المفتاحية: فاعلية برنامج تدريبي، معلمي مقرّر التربية المهنية، المعايير المهنية الوطنية، الأداء المهني.

The Effectiveness of a Training Program Designed for the Teachers of Prevocational Education Course in Enhancing their Performance at the Basic Educational Level at the Public Schools of Lattakia Governorate in the light of the National Professional Standards

Abstract:

The study aims to identify the effectiveness of a training program designed for the teachers of prevocational education course in enhancing their performance at the basic educational level at the public schools of Lattakia Governorate in the light of the national professional standards. The study sample consists of all the teachers of the prevocational education course with total number of (15) teachers, who were selected intentionally during the second semester of the academic year 2014/2015-. To achieve the goal of the study, the researcher designed a training

التدريبية وخلق آليات لدعم تبادل المعلمين بين الدول العربية. (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2009). وقد شرعت وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية بالأخذ بمدخل المعايير الوطنية للمناهج بغية ضمان جودة التعليم؛ وذلك من خلال تحديد الأهداف المتسقة مع التوقعات الدولية لما ينبغي للمتعلم أن يتعلمه ويتمكن من أدائه في كل مراحل التعليم، وتحديد نواتجه بشكل قابل للملاحظة والقياس (الفريق الوطني لوضع المعايير الوطنية للتعليم العام ما قبل الجامعي، 2012). وفي هذا الصدد أوصت الورشة الوطنية لمتطلبات المناهج وفق مدخل المعايير في الجمهورية العربية السورية بالأخذ بمدخل المعايير في إعداد المعلم انطلاقاً من أن إعداد المعلم يتم قبل الخدمة وفي أثناء الخدمة (سلوم وآخرون، 2014). وبالتالي فإن تحسين كفاءة تدريس أنشطة مقرر التربية المهنية يستوجب السعي إلى تأهيل معلم مقرر التربية المهنية تأهيلاً مناسباً قبل الخدمة وفي أثناءها للقيام بالمهام المنوطة به. وقد جاء هذا البحث استجابة لتلك الدعوات لتحسين أداء معلم مقرر التربية المهنية في الجمهورية العربية السورية في ضوء المعايير المهنية الوطنية.

وتؤدي التربية المهنية دوراً فعالاً في تنشئة الأفراد والإسهام في تكامل بناء الشخصية المتكاملة لهم، كما وتسهم في إكساب المتعلم مهارات مهنية ذات مساس بحياته اليومية، وتعمل على غرس حب العمل اليدوي والمهني تجاه المهن المتنوعة، وغرس الاتجاهات الإيجابية في نفوس الطلبة، والكشف عن استعداداتهم وقدراتهم وميولهم، وتعمل على تنمية الاتجاهات الإيجابية عند الطلاب والإسهام في تحقيق تنمية متوازنة للقدرات الجسدية العقلية والوجدانية والقيم الأخلاقية للفرد (الطويس، 2004؛ Mo- hAmad & et.al, 2012). وتختلف تعريفات التربية المهنية باختلاف طبيعة نظرة المجتمعات والفلسفات للمفهوم الشمولي للتربية التي تعتبر التربية المهنية أحد أشكالها، وكذلك نظرتها للعمل اليدوي، وهذا ما يذهب إليه الفيلسوف والمربي جون ديوي حيث يرى أن التربية ينبغي أن تركز على التعلم من خلال العمل والعمل اليدوي، إذ أكد على ضرورة تثبيت العمل اليدوي في المدارس تحقيقاً لمبدأ النمو المتكامل للفرد (Dewy, 2001).. وقد عرّف الفريق الوطني لوضع المعايير الوطنية للمناهج في الجمهورية العربية السورية مقرر التربية المهنية على أنها مادة تعليمية تطبيقية تقدم للمتعلم معارف ومهارات وقيماً في مرحلة التعليم الأساسي لتمكّنه من اكتشاف ميوله وقدراته الذاتية، وتبصره بحقيقة رغباته، وتساعده على فهم محيطه والتعامل معه، وتنمي لديه الابتكار والتفكير العلمي، وتمكّنه من الاطلاع على التطورات في مجال التكنولوجيا (المعايير الوطنية لمنهاج مقرر التربية المهنية، 2012).

وعلى الرغم من مرور أكثر من عشر سنوات على تطبيق تجربة تدريس مقرر التربية المهنية في مدارس التعليم الأساسي (الحلقتين الأولى، والثانية) ووزارة التربية السورية لا تزال تقييمها على أنها تجربة من المبكر تعميمها الآن وإدخالها الخطة الدراسية بسبب عدم توفر العدد الكافي من المشاغل لهذه التجربة وعدم توفر مستلزمات العمل فيها، وعدم توفر أمناء المشاغل (إبراهيم ونيوف، 2007). ويعود الاهتمام بمقرر التربية المهنية في الجمهورية العربية السورية إلى السبعينات من القرن العشرين حيث تم تطبيق تجربة تدريس مقرر التربية المهنية بعد أن عقد المؤتمر الثاني لتطوير

هي تعليم المتعلمين كيف يتعلمون وكيف يفكرون؟ لا كيف يحفظون المقررات والموضوعات الدراسية عن ظهر قلب دون فهمها واستيعابها وتوظيفها في الحياة (الأحمد وقسيس، 2005). لذلك كان لزاماً أن يتواءم ذلك مع تقويم أداء معلم مقرر التربية المهنية في ضوء العديد من المداخل والمعايير التي تهدف إلى تطوير أداء المعلم عموماً. وقد تناولت العديد من الدراسات أداء المعلم في ضوء المعايير المهنية العالمية والمعاصرة ومنها ما قدمه توماس كوركوران (Corcoran, 1995) في بحثه عن مساعدة المعلمين على التدريس الجيد ورفع كفاءتهم المهنية، إذ أوضح أنه يجب تنظيم الجهود لرفع أداء المعلمين ليكتسبوا المهارات، ويتعرفوا المسؤوليات التي تساعدهم في اكتساب المعارف الجديدة، وتعلم طرائق التدريس الحديثة. كما يرى هاري هيرتز (Harry S. Hertz, 2001) أن استخدام معايير لقياس معدل الأداء يشمل التقويم الذاتي من قبل القائمين على العملية التعليمية في ضوء المعايير الموجودة وتقويم العملية التعليمية، وذلك من أجل تحقيق الأهداف التعليمية بكفاءة ودون هدر. ويشير كل من إدي وشاير (Adey & Sayer, 1994) بأن نشأة المعايير كانت في الخمسينيات من القرن العشرين عندما ظهرت فكرة الاختبارات المعيارية من قبل الأكاديمية المهنية لاختبار المتقدمين إلى مهنة ما. وفي الثمانينات من نفس القرن بدأت حركة عالمية لتطوير عمليتي التعليم والتعلم في ضوء معايير توضع مسبقاً حيث وضعت الولايات المتحدة الأمريكية الأفكار الأولى حول المعايير التربوية عام 1984 (Decker, 2003) وذلك بعد نشر التقرير الشهير بعنوان (أمة في خطر) (والذي تم نشره عام 1983) شهدت الولايات المتحدة الأمريكية حركة إصلاح تربوي اشتملت ظهور حركة المعايير في المجال التربوي، وتمت المباشرة بإنشاء مجالس متخصصة في كثير من الدول للاهتمام بهذه المعايير، وانسجاماً مع ذلك فقد كان المجلس الوطني لاعتماد مؤسسات إعداد المعلمين National Council for Accreditation of Teacher Education NCATE الجهة الرئيسة لاعتماد المؤسسات التربوية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث تتمثل رسالة المجلس في مساعدة الجمهور من خلال التأكد من اكتساب خريجي المؤسسات المعتمدة المعرفة والمهارات اللازمة لمساعدة الطلاب على التعلم، بالإضافة إلى تحقيق الريادة في إصلاح مؤسسات إعداد المعلمين (ستيف، 2007). كما عقدت العديد من الندوات والمؤتمرات خلال العقود الأخيرة للقرن العشرين وحتى الآن نذكر منها مؤتمر (الإصلاح المدرسي خدمات وطموحات) عام (2007) في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد كان من أهداف المؤتمر تطوير نظم وتدريب المعلم، وندوة العلاقات التكاملية بين التعليم العالي والتعليم الأساسي في برامج إعداد وتدريب المعلمين بلسطين عام (2007) إذ كان أحد محاورها الرئيسيين الاتجاهات الحديثة في التطوير والتنمية المهنية للمعلمين. واللقاء السنوي الثالث عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن) حول إعداد المعلم العربي وتطويره في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة عام (2006) (الغامدي، 2012). كما عقدت جامعة الدول العربية لقاءً في (25-26) تشرين الأول عام (2008) عن المعلم العربي بحضور خبراء خمس عشرة دولة عربية، هدف اللقاء إلى وضع أسس استرشادية موحدة لمعايير أداء المعلم العربي وإجازته للارتقاء به مهنيًا واقتصاديًا وبناء قدراته، ووضع أسس لإجازة البرامج

التعليم، و(جرى إدخال مقرّر التربية المهنية في مناهج التعليم الأساسي في المرحلتين الابتدائية والإعدادية بدءاً من رياض الأطفال وانتهاءً بالصف التاسع) (بندر، 2012، 2). وجاء الهدف من تدريس مقرّر التربية المهنية كما هو وارد من المناهج التي وضعتها وزارة التربية السورية بتنمية وتطوير المهارات والمواهب الفنية والمهنية عند المتعلمين وفق أسلوب علمي حديث. ويتطلب ذلك مستلزمات تتمثل في تأمين مشاغل في المدارس التي تطبق فيها، وتجهيز هذه المشاغل بأدوات العمل المطلوبة للمهن المقررة، ويجب ألا تقل مساحة المشغل عن مئة متر مربع، أما مجالات العمل المقررة حسب المنهاج فهي: الأعمال الكهربائية والخشبية والتزيين وصناعة الجليديات والتكنولوجيا والعلوم التطبيقية والأعمال الزراعية والرسم الهندسي والرسم الصناعي والأعمال المعدنية والأعمال اليدوية والفنون النسوية، وقد وزعت وزارة التربية الكتب المقررة لهذه المناهج على الطلبة في المدارس التي تم اختيارها لمرحلة التجريب. وفي إطار جهود وزارة التربية السورية فيما يتعلق بتحديث مناهج التعليم العام - باعتبار المناهج التربوية إحدى الركائز الأساسية للنهوض بالوطن وأساس التقدم والتنمية في المجتمع - فقد تم العمل على وضع المعايير الوطنية لمنهاج مقرّر التربية المهنية في الجمهورية العربية السورية من قبل فريق من المختصين وذلك بهدف تطوير منهاج مقرّر التربية المهنية ليوكب التطور المستمر للمناهج التعليمية، ويراعي المستجدات العلمية والتربوية (المعايير الوطنية لمنهاج مقرّر التربية المهنية في الجمهورية العربية السورية، 2012). وباعتبار أن مقرّر التربية المهنية يتم تدريسه خارج أوقات الدوام الرسمي فلا يوجد تقدير له، ويتم تحفيز المتعلمين من خلال إنجاز الأعمال ومن خلال معارض في نهاية السنة الدراسية، ويتم تدريس المقرّر في المشغل نظرياً وعملياً؛ وذلك من خلال إعطاء فكرة نظرية وشرح للتمرين نظرياً ومن ثم تطبيقه عملياً من المعلم، وتطبق بعض الأعمال من المتعلمين حسب توافر المواد في المشغل (المعايير الوطنية لمنهاج مقرّر التربية المهنية في الجمهورية العربية السورية، 2012؛ بندر، 2012). ويدرس المقرّر مدرّس مساعد اختصاص عمل يدوي، ويساعد المدرّس في المشغل (أمين المشغل) اختصاص (معلم حرفة أو أهلية تعليم ابتدائي أو معلم مُثبت على الشهادة الثانوية الفرع العلمي). وفي ضوء الأهداف التربوية المهنية التي يتوقع بلوغها، يُنتظر من معلم مقرّر التربية المهنية أن يعي دوره الجديد في إطار المتغيرات على المناهج التعليمية خاصة، وعلى العملية التربوية عامة، وأن يلتزم القيام بهذا الدور في ضوء ما أنيط به من مهام نذكر منها ما أورده (الحيلة، 1998): تبني الطرائق الحديثة والفعالة أثناء تدريس أنشطة مقرّر التربية المهنية، وتوظيفها في تعليم وتعلم الموضوعات المهنية المختلفة، والتعرف على المشكلات التي تعترض تطبيق المناهج في المجالات المهنية المختلفة، والعمل على حلها بشكل موضوعي ومنطقي، ومراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين ومساعدتهم على إبراز ميولهم وقدراتهم المهنية، ومساعدتهم على اكتساب مهارات جديدة تساعدهم على اكتساب اتجاهات إيجابية نحو العمل اليدوي. وقد أكدت الورشة الوطنية لمتطلبات المناهج وفق مدخل المعايير على إعداد المعلم وفق مدخل المعايير، ومن المعروف أن إعداد المعلم يتم قبل الخدمة وفي أثناء الخدمة، ويسعى مدخل المعايير في إعداد المعلم لتحويل

وإلزاماً من حداثة موضوع تحسين الأداء المهني للمعلم عموماً ومعلم مقرّر التربية المهنية خصوصاً وفق مدخل المعايير، فقد أجرى رصيرص (2013) دراسة هدفت إلى تقويم أداء معلمي الرياضيات بغزة في ضوء المعايير المهنية المعاصرة ومن ثم وضع تصوّر مقترح لتطوير أداء معلمي الرياضيات، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث ببناء بطاقة ملاحظة في ضوء المعايير المهنية المعاصرة، إذ تضمنت البطاقة (13) معياراً رئيسياً و(65) مؤشراً يمكن ملاحظتها في أداء معلم الرياضيات، قام الباحث بتطبيق بطاقة الملاحظة على (60) معلماً ومعلمة من مديرية تعليم رفح، وأظهرت النتائج أن نسبة الموافقة على مؤشرات المعايير المهنية لأداء معلمي الرياضيات ما بين العينة تراوحت بنسبة (22.9% - 90%). وتراوحت نسبة الموافقة على المعايير المهنية لأداء معلمي الرياضيات ما بين العينة بنسبة (48.7% - 81%) وقام الباحث بناءً على توافر المؤشرات الضعيفة والمتوسطة بوضع التصوّر المقترح لتطوير أداء معلمي الرياضيات بغزة.

في التطبيقات المهنية، وتحديد الكليات التقنية التي لديها مرافق إنترنت. استخدمت الدراسة المنهج المسحي، وجمع المعلومات تمّ تصميم استبيان تكوّن في صورته النهائية من (15) فقرة متضمنة في أربعة مجالات. تكوّن مجتمع الدراسة من جميع معلمي الكليات التقنية في ولاية بينو في نيجيريا والبالغ عددهم (300) معلماً، اختارت الباحثة عينة بلغ عدد أفرادها (106) معلماً في الكلية التقنية في بينو. توصلت الدراسة إلى عدم وجود شبكة إنترنت في العديد من الكليات التقنية، وأن معظم معلمي الكلية التقنية يستخدمون الوسائل التقليدية كالطباشير والتواصل الشفهي في أثناء شرحهم الدروس المهنية والتقنية. كما يتعين على المعلمين تبني استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعليم الحرف المهنية والتقنية بغية تحقيق أفضل لأهداف التربية المهنية والتقنية.

وقامت اليميني (2011) بدراسة هدفت إلى تحديد معايير الجودة الشاملة التي ينبغي توافرها في تدريس مادة التربية الفنية بالمرحلة المتوسطة، وتقويم الأداء التدريسي لمعلمات التربية الفنية للمرحلة المتوسطة في ضوءها، وتقديم تصوّر مقترح للأداء التدريسي لمعلمات التربية الفنية في ضوء معايير الجودة الشاملة، ومعرفة فاعلية هذا التصوّر من وجهة نظر المتخصصين. بلغت عينة الدراسة (20) معلّمة من معلمات التربية الفنية للمرحلة المتوسطة بمدينة الرياض. أظهرت النتائج: ارتفاع مستوى أداء معلمات التربية الفنية للمرحلة المتوسطة في تحديد أهداف المنهج والمادة والتلاميذ يليها في المرتبة الثانية تمكن المعلّمة من المادة العلمية واستخدام أدوات التربية الفنية بمهارة عالية، وفي المرتبة الثالثة مراعاة الفروق الفردية بين التلميذات، وفي المرتبة الرابعة استخدام معلمات التربية الفنية للمرحلة المتوسطة استراتيجيات متعدّدة لتقويم التلميذات وبمستوى أداء متوسط، ثمّ تدني مستوى أداء معلمات التربية الفنية للمرحلة المتوسطة في ممارسة التقويم الذاتي داخل المؤسسة.

وهدفت دراسة الدهش (2009) إلى تقويم أداء معلّمي الرياضيات بمدارس منطقة الرياض بالملكة العربية السعودية في ضوء المعايير المهنية المعاصرة. تكوّن مجتمع الدراسة من جميع معلمي الرياضيات بالمرحلة الثانوية بالمدارس النهارية الحكومية (بنين) التابعة لوزارة التربية والتعليم بمدارس منطقة الرياض للعام الدراسي (2009/2010). ولأغراض الدراسة تمّ إعداد أداتين: استبيان لتحديد المعايير المهنية لمعلمي الرياضيات بالمرحلة الثانوية، وبطاقة ملاحظة لتحديد مدى توافر المعايير المهنية في أداء معلّمي الرياضيات بالمرحلة الثانوية بمدارس منطقة الرياض، احتوت بطاقة الملاحظة في صورتها النهائية على (13) معياراً رئيساً تحتوي على (65) مؤشراً يمكن ملاحظتها في أداء معلّم الرياضيات بالمرحلة الثانوية داخل الصف. أظهرت النتائج وجود دلالة إحصائية لتوافر (37) مؤشراً من إجمالي (65) مؤشراً بدرجة قليلة، وتوافر (3) مؤشرات من إجمالي (65) مؤشراً بدرجة متوسطة، وتوافر (3) مؤشرات من إجمالي (65) مؤشراً بدرجة كبيرة، وعدم وجود دلالة إحصائية عند مستوى (0.001) لتوافر (13) مؤشراً، ووجود (7) مؤشرات ليس لها دلالة إحصائية عند مستوى (0.001) ولكن لها دلالة إحصائية عند مستوى (0.01).

وأجرت الحسين (2012) دراسة هدفت إلى بناء برنامج تدريبي مقترح لتنمية الأداء المهني لمعلمي الحلقة الأولى من التعليم الأساسي في ضوء متطلبات المناهج المطوّرة، ودراسة فاعلية البرنامج التدريبي المقترح، ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بإعداد اختبار تحصيلي وبطاقة ملاحظة لقياس الجانب المعرفي والمهاري وتطبيقهما قبلياً وبعدياً على مجموعة البحث، وتطبيق البرنامج التدريبي على مجموعة البحث المكوّنة من (40) معلّمة من معلمات الحلقة الأولى من التعليم الأساسي في سورية. أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01) بين متوسطي درجات المعلمين في مجموعة البحث في التطبيقين القبلي والبعدي للاختبار التحصيلي ولبطاقة الملاحظة لصالح التطبيق البعدي بالنسبة للبرنامج التدريبي ككل ولكل جلسة تدريبية على حده، ووجود فاعلية للبرنامج التدريبي اتّضحت من خلال ارتفاع قيم مربع إيتا بالنسبة للاختبار التحصيلي وبطاقة الملاحظة.

وأجرى الغامدي (2012) دراسة هدفت إلى بناء برنامج تدريبي مقترح للنمو المهني لمعلمي العلوم بالمرحلة المتوسطة في ضوء بعض المعايير العالمية ومتطلبات مناهج العلوم المطوّرة، وبناء حقيبة تدريبية (التقويم في مناهج العلوم المطوّرة) وهي إحدى حقائب البرنامج التدريبي المقترح. تكوّنت عينة الدراسة من (27) معلّماً للعلوم بالمرحلة المتوسطة جرى اختيارهم قصدياً من مدينة مكة المكرمة التعليمية، واستخدم الباحث اختباراً تحصيلياً من إعدادها، حيث تمّ تدريب المعلمين، ثمّ تطبيق الاختبار قبلياً وبعدياً. توصلت الدراسة إلى فاعلية الحقيبة التدريبية في تحسين النمو المهني لمعلمي العلوم بالمرحلة المتوسطة في مجال التقويم في مناهج العلوم المطوّرة.

وأجرى تشوكيوراه وأكيوت (2011) (Chukwurah & Okute) دراسة استهدفت تعرف مدى فعالية برامج إعداد معلّم التربية المهنية في ولاية كروس ريفر في نيجيريا، ومدى توافق هذه البرامج مع متطلبات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، وكيف يتمّ الاستفادة من التقنيات الحديثة في برامج إعداد معلّمي التربية المهنية قبل الخدمة في ولاية كروس ريفر في نيجيريا. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وجمع المعلومات صُممت استبانة تكوّنت في صورتها النهائية من (20) فقرة متضمنة في ثلاثة مجالات. تكوّن مجتمع الدراسة وعينته من جميع المحاضرين في كلية التربية في جامعة كالا بار وجامعة كروس ريفر للتكنولوجيا والبالغ عددهم (45). توصلت الدراسة إلى أنّ برامج إعداد معلّمي التربية المهنية قبل الخدمة في ولاية كروس ريفر غير متوافقة مع متطلبات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأوصى الباحثان بإدماج برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مناهج إعداد معلّمي التربية المهنية والتعليم المهني.

كما استهدفت دراسة روبرت (2011) Robert التّحقّق من درجة وعي معلّمي الكلية التقنية في ولاية بينو في نيجيريا بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحديد مصادر معلّمي الكلية التقنية من المعلومات لتعليم الحرف التقنية، وتحديد الوسائل التعليمية المستخدمة في أثناء عرض الدرس، وتحديد وسائل التواصل المستخدمة مع زملاء المهنية في أثناء معالجة المشاكل

الإجراءات التدريسية التي يتبعها المعلم لتحقيق هذه الأهداف، نتائج عملية تدريسهم). شملت عينة الدراسة (175) معلماً موزعين على (14) مدرسة ثانوية خاصة، و(8) مدارس ثانوية عامة، و(41) موجهاً تربوياً. ولأغراض الدراسة صمّم الباحث استبانتيين إحداهما للمعلمين والأخرى للموجهين. توصلت الدراسة أن أكثر الأمور التي يجب مراعاتها عند تقويم المعلم كما يراها المعلمون والموجهون هي: الملاحظات والزيارات الصفية لمديري المدارس، ومدى ضبط المعلم للفصل في أثناء سير الدرس، وضرورة تعزيز القوة في أداء المعلم وذلك من خلال التغذية الراجعة.

كما استهدفت دراسة لوجران ونورث فيلد **Laugh ran & North field 1995** بيان أثر المقابلات الشخصية التي تعقد مع المعلمين في تحسين أدائهم التدريسي وتنميته. اشتملت عينة الدراسة (50) معلماً من معلمي العلوم والرياضيات في المدارس الثانوية في أستراليا. توصلت الدراسة إلى وجود أثر دال إحصائياً لهذه المقابلات في تحسين أداء المعلم وتنميته خصوصاً عندما يقوم المعلم بكتابة وثيقة يومية (Teacher's portfolio) يسجل فيها أدائهم وما قبله من مواقف خلال الحصة ثم يقوم بقراءتها وعرضها على زملائه.

يتضح من عرض الدراسات السابقة ما يأتي: اهتمت بعض الدراسات بتقويم الأداء التدريسي لمعلمي المواد المختلفة في ضوء المعايير المهنية المعاصرة ومعايير الجودة الشاملة والمناهج المطورة كدراسة كل من رصيرص (2013) ودراسة الحسين (2012) ودراسة الغامدي (2012) ودراسة اليميني (2011) ودراسة الدهش (2009) ودراسة لو Lowe 2000، بينما اهتم بعضها الآخر بتقويم الأداء الذاتي للمعلمين وأثر هذا التقويم في تحسين مهاراتهم التدريسية كدراسة جاد (2003) ودراسة لوجران ونورث فيلد (Laugh ran & North field 1995)، وعُنيت فئة ثالثة بتقويم الأداء التدريسي لمعلمي مادة مقرّر التربية المهنية بطريقة العروض العملية كدراسة الشوبكي (2007)، ودراسة السيد (2005) التي اهتمت بتدريب معلمي مادة مقرّر التربية المهنية على الكفايات المعرفية والأدائية ودراسة تشوكيوراه وأكيوت **Chukwurah & Okute 2011** التي استهدفت التعرف على مدى فعالية برامج إعداد معلم التربية المهنية في ومدى توافق هذه البرامج مع متطلبات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) وفي نفس السياق دراسة روبرت (Robert 2011) التي استهدفت التحقق من درجة وعي معلمي الكلية التقنية في ولاية بينو في نيجيريا بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. طبقت الدراسات السابقة على معلمين من مختلف المراحل مختلفة؛ فبعضها طبقت على معلمي الرياضيات ومعلمي مواد أخرى في المرحلة الثانوية كدراسة الغامدي (2012) ودراسة الدهش (2009) ودراسة لو Lowe (2000) ودراسة لوجران ونورث فيلد (Laugh ran & North field 1995)، وطبقت البعض الآخر على معلمي الرياضيات في المرحلة الإعدادية كدراسة جاد (2003)، بينما طبقت دراسة كل من اليميني (2011) على معلمي التربية الفنية في المرحلة المتوسطة، وطبقت دراسة كل من الشوبكي (2007) والسيد (2005) على معلمي مادة مقرّر التربية المهنية في مرحلة التعليم الأساسي والحسين (2012) على معلمين من مرحلة التعليم الأساسي. في حين طبقت بعضها الآخر على المرحلة الجامعية كما في دراسة كل من تشوكيوراه وأكيوت **Chukwurah & Okute 2011** التي طبقت على معلمي التربية المهنية في مرحلة الإعداد،

وفي تقويم أداء معلمي مادة مقرّر التربية المهنية أجرى الشوبكي (2007) دراسة هدفت إلى تقويم أداء معلمين ومعلمات مقرّر التربية المهنية في التدريس بطريقة العروض العملية في مرحلة التعليم الأساسي في الأردن. قام الباحث بإعداد بطاقة ملاحظة تشتمل على (35) مهارة وموزة على ثمانية مجالات وجرى التحقق من صدقها وثباتها. أظهرت النتائج أن أداء معلمي مادة مقرّر التربية المهنية في التدريس بطريقة العروض العملية كان بمستوى متوسط، مع وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط درجات أداء معلمي مادة مقرّر التربية المهنية في التدريس بطريقة العروض العملية تعزى إلى متغير مدة الخبرة ولصالح ذوي الخبرة العالية، وعدم وجود فروق في متوسط درجات أداء معلمي مادة مقرّر التربية المهنية في التدريس بطريقة العروض العملية تعزى إلى متغير الجنس، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط درجات أداء معلمي مادة مقرّر التربية المهنية في التدريس بطريقة العروض العملية تعزى إلى متغير المستوى العلمي ولصالح ذوي المستوى العلمي العالي.

وأجرت السيد (2005) دراسة هدفت إلى بناء برنامج تدريبي قائم على كفايات معلمي مادة مقرّر التربية المهنية في مرحلة التعليم الأساسي في الأردن، وبيان فاعليته في تنمية الكفايات معرفياً وأدائياً. ولتحقيق أهداف الدراسة أعدت الباحثة قائمة كفايات معلمي مادة مقرّر التربية المهنية واحتوت سبعة مجالات، اختبار معرفي للكفايات من نوع الاختيار من متعدد، وبطاقة ملاحظة لقياس أداء معلم مقرّر التربية المهنية في البيئة التعليمية، ودليل مقابلة احتوى على خمسة عشر سؤالاً. أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائية في متوسط درجات المعرفة والأداء للكفايات التعليمية لدى معلمي مادة مقرّر التربية المهنية تعزى لمتغيرات الجنس، والمؤهل، والخبرة، والتفاعل بينها. وجود فروق دالة إحصائية في متوسط درجات المعرفة والأداء للكفايات التعليمية لدى معلمي مادة مقرّر التربية المهنية بين القياسين القبلي والبعدي تعزى لأثر البرنامج التدريبي.

واستهدفت دراسة جاد (2003) تقويم معلم الرياضيات الذاتي لأدائه التدريسي بالمرحلة الإعدادية وبيان أثر هذا التقويم في تحسين وتنمية مهاراته التدريسية. ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بتصميم بطاقة التقويم الذاتي والتي تهدف إلى مساعدة معلم الرياضيات بالمرحلة الإعدادية في تقويم أدائهم التدريسي في أثناء سير الدرس، وبعد انتهائه، وبطاقة التقويم الخارجية والتي تهدف إلى مساعدة القائمين على تقويم أداء معلم الرياضيات بالمرحلة الإعدادية وتم تطبيق الدراسة على عينة من معلمي الرياضيات في دمياط بلغ عددها (100) معلماً ومعلمة. أظهرت النتائج أن أتباع أفراد العينة من المعلمين لأسلوب التقويم الذاتي في تقويم أدائهم التدريسي داخل الفصل الدراسي من خلال تطبيقهم لبطاقة التقويم الذاتي قد أسهم في حدوث تحسن ملحوظ في أدائهم التدريسي وذلك بنتيجة الفروق بين متوسط درجاتهم في التطبيقين القبلي والبعدي لبطاقة التقويم الخارجية.

وأجرى لو **Lowe 2000** دراسة هدفت تقويم أداء معلمين بعض المدارس الثانوية في بعض المدارس المختارة بجنوب كاليفورنيا في المجالات الآتية: (صياغة الأهداف، تحليل محتوى الدرس،

أهمية الدراسة:

1. تكتسب الدراسة الحالية أهميتها النظرية من أهمية تدريب معلّمي مقرّر التربية المهنية في أثناء الخدمة في المحافظة على مستوى متطور في تدريس أنشطة مقرّر التربية المهنية، والإسهام في تنمية قدرة معلّم مقرّر التربية المهنية على تدريس الجوانب النظرية والعملية للمادة، فضلاً عن ضمان تمكن معلّم مقرّر التربية المهنية من تدريس المتعلمين من تخصصات أخرى.

2. وتوفّر الدراسة معلومات وبيانات للمعنيين بمقرّر التربية المهنية، وعلى وجه الخصوص معلّمي مقرّر التربية المهنية لتعريفهم بالمعايير المهنية الوطنية، وتدريبهم عليها، والعمل على ربط أدائهم بها بما يسهم في تطوير أدائهم وتحسينه. كما يتوقع أن تفيد نتائج الدراسة الموجهين الاختصاصيين للمادة من خلال استخدامهم قائمة المعايير المهنية الوطنية عند تقييم أداء معلّمي مقرّر التربية المهنية للوقوف على مواطن الضعف والقوة في أدائهم. ويتوقع من هذه الدراسة أن تلفت أنظار المعنيين في وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية بالتأكيد على إدراج البرنامج التدريبي المقترح القائم على المعايير المهنية الوطنية في برامج إعداد معلّمي مقرّر التربية المهنية قبل الخدمة وفي أثنائها.

أهداف الدراسة:

بناءً على ما تمّ عرضه لمشكلة الدراسة ومبرراتها يمكن تحديد أهداف الدراسة بالآتي:

1. بناء برنامج تدريبي لمعلّمي مقرّر التربية المهنية في مرحلة التعليم الأساسي في المدارس التي تمّ اختبارها لتجريب تدريس مقرّر التربية المهنية وفق المعايير المهنية الوطنية.

2. قياس فاعلية البرنامج التدريبي المقترح في تحسين الأداء المهني لمعلّمي مقرّر التربية المهنية.

حدود الدراسة:

- الحدود البشرية: اقتصرّت الدراسة على معلّمي مقرّر التربية المهنية في المدارس التي تمّ اختبارها لمرحلة التجريب في محافظة اللاذقية.

- الحدود المكانية: اقتصرّت الدراسة على المدارس الرسمية التي تُطبّق فيها تجربة تدريس مقرّر التربية المهنية في محافظة اللاذقية.

- الحدود الزمنية: اقتصرّت الدراسة على تطبيق البحث خلال الفصل الثاني للعام الدراسي (2014/2015).

- الحدود الموضوعية: تتمثل في تدريب أفراد عينة البحث على المعايير المهنية الوطنية المتضمنة في البرنامج التدريبي، ومدى استيعابهم لها وذلك استناداً إلى الأدوات المعتمدة في الدراسة.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية:

الفاعلية: هي مقدار الأثر الذي يمكن أن تحدثه المعالجة التجريبية باعتبارها متغيراً مستقلاً في أحد المتغيرات التابعة (سالم ومصطفى، 2006)

ودراسة (2011) Robert التي طبّقت على معلّمي الكلية التقنية. تلتقي الدراسة الحالية مع الدراسات أنفة الذكر في تناولها موضوع تحسين الأداء التدريسي للمعلّم في ضوء المعايير المهنية المعاصرة، إلا أنّها تميّزت عنها بأنها ركّزت على المعايير المهنية الوطنية للمعلّم في الجمهورية العربية السورية والعمل على الخروج بمعايير مهنية وطنية لمعلّمي مقرّر التربية المهنية. وتميّزت أيضاً بتدريب معلّمي مقرّر التربية المهنية على البرنامج التدريبي المقترح والذي تمّ بناؤه في ضوء المعايير المهنية الوطنية، كما أفادت الباحثة من هذه الدراسات في بلورة مشكلة الدراسة الحالية وإجراءات تناولها.

مشكلة الدراسة:

انطلاقاً من الدور الهامّ لمعلّم مقرّر التربية المهنية وتطور حركة إعداده وتطويره، وانسجاماً مع الاتجاهات العالمية المعاصرة في إعداد معلّم مقرّر التربية المهنية التي تدعو إلى أن يتمّ هذا الإعداد في مستوى الكليات الجامعية بالإضافة إلى متابعة إعداد معلّم مقرّر التربية المهنية من خلال التدريب في أثناء الخدمة. وفي ضوء الدراسات التي تنادي بوضع معايير تحدّد وبشكل دقيق الكفايات التي يفترض توافرها في المعلم في المواد التي شملتها تلك الدراسات مثل دراسة رصرص (2013) والحسين (2012) والغامدي (2012) واليميني (2011) والدهش (2009) والشوبكي (2007) والسيد (2005) وجاد (2003). وانسجاماً مع الأخذ بمدخل المعايير الذي بدأت به وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية لوضع معايير وطنية للمناهج التربوية، وعملاً بتوصيات الورشة الوطنية لمتطلبات المناهج وفق مدخل المعايير في الجمهورية العربية السورية، وباعتبار أن تقييم الأداء المهني للمعلّم في ضوء المعايير يميّز بالموضوعية في تحليل هذا الأداء، ولما كانت الأدبيات التربوية الذي تمكّنت الباحثة من الوصول إليها أظهرت وجود دراسات تناولت موضوع تقييم أداء المعلّم في مرحلة من مراحل التعليم، أو لمعلّمي مادة من المواد الدراسية (غير مقرّر التربية المهنية)، فقد تبين للباحثة عدم وجود دراسة تتناول مقرّر التربية المهنية من منظور تكاملي، وإن ذلك يؤسّر على ضرورة القيام بدراسة لتدريب معلّمي مقرّر التربية المهنية على التدريس وفق المعايير المهنية الوطنية، وحتى تكون المشكلة أكثر وضوحاً يمكن تحديدها بالسؤال الآتي:

◀ ما فاعلية برنامج تدريبي لمعلّمي مقرّر التربية المهنية في مرحلة التعليم الأساسي في مدارس محافظة اللاذقية الرسمية في ضوء المعايير المهنية الوطنية في تحسين أدائهم المهني؟

فرضيات الدراسة:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أعضاء المجموعة التجريبية من معلّمي مقرّر التربية المهنية في الاختبار التحصيلي القبلي ومتوسط درجاتهم في الاختبار التحصيلي البعدي.

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أعضاء المجموعة التجريبية من معلّمي مقرّر التربية المهنية في التطبيق القبلي لبطاقة الملاحظة ومتوسط درجاتهم في التطبيق البعدي.

المهنية على تحسين ممارساتهم المتعلقة بدورهم التعليمي والتربوي بعد حضورهم جلسات البرنامج التدريبي المقترح والمصمم في ضوء المعايير المهنية الوطنية.

الطريقة والإجراءات:

فيما يأتي وصف لمجتمع الدراسة وعينتها، وأداة الدراسة، وطرق التحقق من صدقها وثباتها، والمعالجات الإحصائية التي استخدمتها الباحثة للتوصل إلى النتائج.

منهجية الدراسة

اعتمدت الباحثة المنهج شبه التجريبي ذي المجموعة الواحدة كونه يناسب طبيعة البحث الحالي، وكونه (أكثر المناهج ملاءمة لرصد الحقائق، وصياغة التفسيرات على أساس متكامل من الضبط والصدق المنهجي) (عبد الحميد، 2005، 312).

مجتمع الدراسة وعينتها:

بلغ العدد الكلي للمدارس التي تطبق تجربة تدريس مقرر التربية المهنية في مرحلة التعليم الأساسي في محافظة اللاذقية (15) مدرسة خلال العام الدراسي (2014/2015)، ويقوم على التدريس الفعلي للمادة في هذه المدارس (15) معلماً ومعلمة بعد استبعاد مدرسة (وطى الخان) لخروجها عن الخدمة. اختارت الباحثة عينة قصدية شملت جميع معلمي ومعلمات مقرر التربية المهنية في المدارس التي تقوم بتنفيذ التجربة والبالغ عددهم (15) معلماً.

أدوات الدراسة:

استخدمت الباحثة في الدراسة الأدوات الآتية:

♦ أولاً: الاختبار التحصيلي المعرفي القبلي/البعدي: تم إعداد اختبار قبلي/بعدي للبرنامج التدريبي المقترح، ويهدف الاختبار القبلي/البعدي في البحث الحالي إلى الحكم على مدى تحقق الأهداف المعرفية المتعلقة بمدخل المعايير في إعداد المعلم والمعايير المهنية الوطنية لمعلم مقرر التربية المهنية، وبالتالي قياس أثر البرنامج التدريبي في تنمية المكون المعرفي للمعايير المهنية الوطنية لمعلم مقرر التربية المهنية، تألف الاختبار في صورته النهائية من (30) سؤالاً من نوع الاختيار من متعدد (أربعة خيارات واحد منها صحيح فقط)، وقد راعت الباحثة في إعداد بنود الاختبار الارتباط المباشر بالأهداف العامة والتعليمية للبرنامج التدريبي والصياغة اللغوية الواضحة ملحق (1).

♦ ثانياً: بطاقة ملاحظة أداء معلم مقرر التربية المهنية: حيث هدفت بطاقة الملاحظة إلى الحكم على مدى التحسن في أداء معلم مقرر التربية المهنية في مرحلة التعليم الأساسي في مدارس محافظة اللاذقية الرسمية التي تم اختيارها لمرحلة التجريب، تم تحديد أبعاد بطاقة الملاحظة في ضوء مؤشرات المعايير الرئيسية لقائمة المعايير المهنية الوطنية التي اعتمدها الباحثة وهي الأداء المطلوب ملاحظتها لدى معلم مقرر التربية المهنية، وقد راعت الباحثة في صياغتها أن تكون على شكل أفعال سلوكية، وأداءات يمكن ملاحظتها مع تبسيط عباراتها قدر الإمكان والابتعاد

البرنامج التدريبي: هو الجهود المنظمة والمخططة، لتطوير معارف وخبرات واتجاهات المتدربين، وذلك لجعلهم أكثر فاعلية في أداء مهامهم (Good,2002,267). ويُعرف إجرائياً بأنه النشاط التدريبي المخطط الذي قدمته الباحثة لعينة الدراسة لمساعدتهم على اكتساب المعارف والخبرات والمهارات اللازمة لتدريس أنشطة مقرر التربية المهنية في ضوء المعايير المهنية الوطنية بغية تحسين أدائهم المهني.

فاعلية البرنامج التدريبي: تُعرف إجرائياً بأنها أثر البرنامج التدريبي المقترح كمتغير مستقل في تحسين الأداء المهني لمعلمي مقرر التربية المهنية في مدارس محافظة اللاذقية الرسمية، ويُحدد هذا الأثر إحصائياً باستخدام معادلة بلاك (Black) للكسب المعدل، وذلك حسب المعادلة

$$\text{نسبة الكسب المعدل} = \frac{\text{ص} - \text{س} + \text{ص} - \text{س}}{\text{ص} - \text{س}}$$

د-س د

ويمكن توضيح رموز المعادلة السابقة حيث ص= متوسط درجات أفراد مجموعة البحث في الاختبار البعدي؛ س= متوسط درجات أفراد مجموعة البحث في الاختبار القبلي؛ د= الدرجة العظمى للاختبار. (السفره جي، 2008)

مقرر التربية المهنية: هي مادة تعليمية تطبيقية تقدم للمتعلم معارف ومهارات وقيم في مرحلة التعليم الأساسي لتمكّنه من اكتشاف ميوله وقدراته الذاتية، وتبصره بحقيقة رغباته، وتساعده على فهم محيطه والتعامل معه، وتنمي لديه الابتكار والتفكير العلمي، وتمكّنه من الاطلاع على التطورات في مجال التكنولوجيا) المعايير الوطنية لمنهاج مقرر التربية المهنية، (2012). ولأغراض هذا البحث سيعتمد هذا التعريف.

معلم مقرر التربية المهنية: هو معلم مُعدّ إعداداً علمياً ومهنياً وثقافياً، يضطلع بالدور الحديث للمعلم باعتباره يشكل مفتاحاً أساسياً للعملية التعليمية وموجهاً ومرشداً وميسراً للمتعلمين، وقائداً لأنشطتهم التعليمية فيعمل على تعليم المتعلمين كيف يتعلمون وكيف يفكرون، وهو حجر الزاوية في مقرر التربية المهنية والتعليم المهني (الأحمد وقسيس، 2005). وفي الدراسة الحالية معلّم مقرر التربية المهنية هم المعلمون الذين يقومون بتدريس مقرر التربية المهنية في مدارس محافظة اللاذقية الرسمية التي تُطبق فيها التجربة وهو مدرّس مساعد اختصاص معهد عمل يدوي.

المعايير المهنية الوطنية: وصف تفصيلي لما ينبغي أن يعرفه المعلم، ويؤمن به، ويستطيع أن يقوم به في أثناء التدريس داخل الصف، كما ويشتمل هذا المعنى على توقعات لمعارف واتجاهات ومهارات وأدائهم المعلم (سلوم وآخرون، 2014). ولأغراض هذا البحث سيتم اعتماد هذا التعريف.

المعايير المهنية الوطنية لمعلم مقرر التربية المهنية: تُعرف إجرائياً بأنها مجموعة من المحدّات الأساسية والأداءات الفعالة التي تستخدم للحكم على جودة أداء معلم مقرر التربية المهنية في أثناء تدريسه أنشطة مقرر التربية المهنية، ويمكن وصف كل منها بقياسه من خلال تحقق المؤشرات المتصلة بكل جانب متصل بأداء معلم مقرر التربية المهنية.

الأداء المهني: يُعرف إجرائياً بأنه قدرة معلّم مقرر التربية

وصف البرنامج:

♦ أولاً: الهدف العام من البرنامج التدريبي: وهو تعريف معلّم مقرر التربية المهنية على المعايير المهنية الوطنية، وتدريبهم على التدريس في ضوء المعايير المهنية الوطنية التي تسهم في تحسين أدائهم المهني. والملحق (3) يوضح الأهداف العامة والتعليمية للبرنامج التدريبي.

♦ ثانياً: الوسائل التدريبية المستخدمة لتنفيذ البرنامج التدريبي: (الحاسوب وجهاز عرض الوسائط المتعددة، أوراق عمل يحضرها المتدربون (معلّم مقرر التربية المهنية).

♦ ثالثاً: محتوى البرنامج التدريبي وجلساته: بعد مراجعة الأدب التربوي المتمثل في المعايير الوطنية التي أوصت بها الورشة الوطنية لمتطلبات المناهج وفق مدخل المعايير في الجمهورية العربية السورية، والأدبيات المتعلقة بتدريب المعلمين وتقويم أدائهم بصفة عامة ومعلّم مادة مقرر التربية المهنية بصفة خاصة، اعتمدت الباحثة في محتوى البرنامج التدريبي قائمة المعايير التي أوصت بها الورشة الوطنية لمتطلبات المناهج وفق مدخل المعايير، وقائمة المعايير المهنية لمعلّم الرياضيات التي طبقت في دراسة رصيرص (2013) على مجموعة من معلّم الرياضيات في مدارس غزة، مع إجراء التعديلات في ضوء طبيعة تدريس مقرر التربية المهنية في الجمهورية العربية السورية وتحديد المناسب منها للتطبيق: كون مقرر التربية المهنية في الجمهورية العربية السورية ما يزال قيد التجريب وغير مُعَمَّم على جميع مدارس مرحلة التعليم الأساسي، وغير مُدرج في الخطة الدراسية بل يُطبّق بمعدل حصتين أسبوعياً قبل أو بعد الدوام الرسمي، وقد اختارت الباحثة قائمة المعايير المهنية لمعلّم الرياضيات التي طبقت في دراسة رصيرص (2013) كون الرياضيات مادة ذات طبيعة عملية تطبيقية، ومقرر التربية المهنية يجمع بين النظري والتطبيقي؛ وبذلك تكون القائمة احتوت على (6) مجالات رئيسية تتضمن (14) معياراً تحتوي (82) مؤشراً يمكن ملاحظتها في أداء معلّم مقرر التربية المهنية. والجدول (1) يوضح ذلك:

عن الجمل المنفية، وبذلك فقد أتت بطاقة الملاحظة لتعكس مدى التحسّن في الأداء المهني لمعلّم مقرر التربية المهنية في ضوء المعايير المهنية الوطنية التي تمّ تدريبهم عليها خلال البرنامج التدريبي؛ وبالتالي فعالية البرنامج التدريبي في تحسين الأداء المهني لمعلّم مقرر التربية المهنية، وبذلك احتوت بطاقة الملاحظة على (14) معياراً رئيسياً تحتوي على (82) مؤشراً يمكن ملاحظتها في أداء معلّم مقرر التربية المهنية في المرحلة الأساسية داخل مشغل التربية المهنية ملحق (2).

♦ ثالثاً: البرنامج التدريبي المقترح: بنت الباحثة البرنامج التدريبي المقترح لتحسين الأداء المهني لمعلّم مقرر التربية المهنية للمرحلة الأساسية في مدارس محافظة اللاذقية الرسمية، وذلك باتّباع الخطوات العلمية لبناء البرامج التدريبية وتصميمها، وكانت على النحو الآتي:

الإطلاع على الأدب التربوي المتعلّق المتمثل في المعايير الوطنية التي أوصت بها الورشة الوطنية لمتطلبات المناهج وفق مدخل المعايير في الجمهورية العربية، والأدبيات المتعلقة بتدريب المعلمين وتقويم أدائهم بصفة عامة ومعلّم مقرر التربية المهنية بصفة خاصة مثل: (Lowe, 2000; Laugh ran North field, 1995; جاد، 2003؛ السيد، 2005؛ الشويكي، 2007؛ الدهش، 2009؛ اليميني، 2011؛ تشوكويراه وأكيوت؛ (2011) Chukwurah & Okute روبرت (2011)؛ (Robert)؛ الحسين، 2012؛ الغامدي، 2012؛ رصيرص، 2013)

1. تطوير البرنامج التدريبي بالتركيز على المعلومات والإجراءات والأنشطة التي تساعد معلّم مقرر التربية المهنية على تحسين أدائهم المهني في ضوء المعايير المهنية الوطنية.

2. حدّدت موضوعات الجلسات، وعددها، ومدّة كلّ منها، وأهدافها العامة والتعليمية، إضافة إلى أساليب التدريب والإجراءات والأنشطة والعروض، وحدّدت سبع جلسات تدريبية للبرنامج مدّة كلّ جلسة ثلاث ساعات بواقع جلستين في الأسبوع ولمدّة ثلاثة أسابيع متتالية، وتمّ التدريب من خلال أساليب تدريبية متنوعة، تمثّلت في العمل في مجموعات (4,3) أعضاء لكل مجموعة، والمناقشة، وطرح الأسئلة، والنقد، والتحليل، والأنشطة الجماعية، والتقييم.

جدول (1)

المجالات والمعايير وعدد المؤشرات لقائمة المعايير المهنية الوطنية والمعاصرة التي اعتمدها الباحثة

م	المجال	المعيار	عدد المؤشرات
1	أخلاقيات مهنة التعليم	أخلاقيات المهنة	10
		التنمية المهنية وتحسين الأداء	7
		فهم طبيعة المتعلمين وتعزيز تعلمهم	4
2	المعرفة بالمتعلمين وطبيعة المادة	إتقان مادة مقرر التربية المهنية وكيفية تعليمها	8
		التخطيط لتدريس أنشطة مقرر التربية المهنية بطريقة غير تقليدية	6
3	التخطيط لعملية التدريس	تصميم أنشطة إبداعية وداعمة لعملية التعلم	4
		التخطيط لأهداف كبرى وليس لمعلومات تفصيلية	4

م	المجال	المعيار	عدد المؤشرات
4	تنفيذ التدريس	استخدام مداخل تدريسية حديثة	12
		الاهتمام بالأنشطة الإبداعية وحل المشكلات في مقرر التربية المهنية	4
		توفير بيئة صفية مشجعة على تعلم أنشطة مقرر التربية المهنية	5
		تقويم المتعلمين	6
5	التقويم	التقويم الذاتي	4
		توظيف التغذية الراجعة	3
6	التطوير	التطوير وإقامة شراكة مع المجتمع	5
	المجموع	14	82

الوطنية إذ التقت الباحثة مع المعلمين على مدار أسبوع بحيث تمتد جلسة التدريب لمدة ثلاث ساعات.

التأكد من صدق الاختبار التحصيلي القبلي/البعدي وثباته: تم اعتماد الطرق الآتية في حساب صدق الاختبار وثباته:

صدق الاختبار: عُرض الاختبار القبلي/البعدي مع البرنامج التدريبي على مجموعة من ذوي الاختصاص والخبرة من أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة دمشق وتشرين، والموجه الاختصاصي للمادة في محافظة اللاذقية، وذلك بقصد التأكد من قدرتها على قياس ما أعد لقياسه، وقد أكد السادة المحكمون على صدق الاختبار القبلي/البعدي مع البرنامج المقترح مع إجراء بعض التعديلات اللغوية وزيادة عدد بنود الاختبار وقد تم الأخذ بملاحظاتهم.

ثبات الاختبار: جرى التأكد من ثبات الاختبار بطريقة التجزئة النصفية: إذ جرى تجزئة فقرات كل مجال من مجالات الاختبار إلى جزأين الأسئلة التي تنتمي للنصف الأول والأسئلة التي تنتمي للنصف الثاني، ثم حسب معامل ارتباط بيرسون بين النصف الأول والنصف الثاني، وقد كان معامل الارتباط = 0.969 وهو معامل ثبات عالي يدل إلى ثبات الاختبار وصلاحيته. كما استخرج معامل الاتساق الداخلي للاختبار ومجالاته باستخدام معادلة كرونباخ ألفا. وبلغ (0.709) للدرجة الكلية، في حين تراوحت معاملاته بين (0.697-0.717) لمجالات الاختبار. وقد تم اعتماد هذا النوع من الثبات (التجزئة النصفية والاتساق الداخلي) لعدم إمكانية إجراء ثبات الاستقرار، وذلك لعدم وجود عينة خارج مجتمع الدراسة يمكن تطبيق الأداة عليها.

تحديد زمن تطبيق الاختبار التحصيلي القبلي/البعدي: وتم حساب من خلال جمع الزمن الذي استغرقه أول معلم انتهى من الإجابة عن الاختبار (20) دقيقة مع الزمن الذي استغرقه آخر معلم (45)، ثم قسمة الناتج على اثنين، ووفقاً لذلك تبين أن الاختبار يحتاج إلى (35) دقيقة للإجابة عن أسئلته. كما استخرجت معاملات الصعوبة والتمييز لفقرات الاختبار حيث تراوحت معاملات الصعوبة بين (0.25-0.77)، في حين تراوحت معاملات التمييز بين (0.33-0.59).

وبذلك تكون قد تمت الإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة والذي ينص على (ما المعايير المهنية الوطنية التي تسهم في تحسين الأداء الأكاديمي لمعلمي مقرر التربية المهنية في مدارس محافظة اللاذقية الرسمية؟). أما جلسات البرنامج التدريبي فقد توزعت على النحو الآتي:

جدول (2)

جلسات وأهداف البرنامج التدريبي المقترح

اليوم	الجلسة	الهدف
الأول	الأولى	التعارف، والتعريف بالبرنامج: من حيث أهداف البرنامج والأسلوب المتبع في التدريب، وتوزيع المهام على الجلسات.
الثاني	الثانية	التدريب على المجال الأول (أخلاقيات مهنة التعليم)
الثالث	الثالثة	التدريب على المجال الثاني (المعرفة بالمتعلمين وطبيعة المادة)
الرابع	الرابعة	التدريب على المجال الثالث (التخطيط لعملية التدريب)
الخامس	الخامسة	التدريب على المجال الرابع (تنفيذ التدريب)
السادس	السادسة	التدريب على المجال الخامس (التقويم)
السابع	السابعة	التدريب على المجال السادس (التطوير)

التجريب الاستطلاعي للبرنامج التدريبي المقترح: تم تطبيق البرنامج التدريبي المقترح القائم على تدريب معلمي مقرر التربية المهنية على المعايير المهنية الوطنية على عينة استطلاعية قصدية شملت (5) من معلمي مادة مقرر التربية المهنية وذلك خلال شهر شباط من العام الدراسي (2015/2014)، حيث اجتمعت الباحثة مع معلمي مقرر التربية المهنية في مشغل مدرسة أسامة بن زيد في محافظة اللاذقية بعد الحصول على إذن مديرية التربية في المحافظة للاجتماع بالمعلمين في مشغل المدرسة المذكورة، كما أبدى مدير المدرسة تعاوناً لتدريب المعلمين وتقديم التجهيزات التقنية اللازمة للتدريب. جرى إطلاع المعلمين في هذا الاجتماع على خطوات التجربة وظروفها وأنشطة مقرر التربية المهنية التي سوف يجري تدريبهم على تدريسها في ضوء المعايير المهنية

الجدول (3)

مواصفات الاختبار القبلي/ البعدي للبرنامج المقترح في تدريب معلمي مادة مقرر التربية المهنية في صورته النهائية

المجالات	أرقام الأسئلة في الاختبار ومستوياتها				مجموع عدد الأسئلة	عدد الدرجات المخصصة	معامل ثبات الاختبار	زمن الاختبار
	تذكر	فهم	تحليل	تركيب				
أخلاقيات مهنة التعليم		4-3-2-1			4	4	0.96	35
المعرفة بالمتعلمين وطبيعة المادة	11-10-9-7	8	6-5		7	7		
التخطيط لعملية التدريس	17-15-13-12	20-19		18-16-14	9	8		
تنفيذ التدريس	26-25-23-21			24-22	6	7		
التقويم	28			27	2	2		
التطوير				30-29	2	2		
المجموع	13	7	2	8	30	30		

أخرى، وتمّ حساب ثبات الملاحظين حسب معادلة كوبر (العجومي، 2013) في حساب معامل ثبات كل بند من بنود بطاقات الملاحظة (ملحق، 2). والجدول (4) يوضح ذلك.

الجدول (4)

معامل ثبات بطاقة الملاحظة بطريقتي ألفا كرونباخ وثبات التحليل عبر الأفراد

مجالات بطاقة الملاحظة	الثبات بطريقتي ألفا كرونباخ	ثبات التحليل عبر الأفراد
(1)	0.680	80
(2)	0.656	71.42
(3)	0.754	75
(4)	0.761	87.5
(5)	0.758	83.33
(6)	0.747	75
(7)	0.788	75
(8)	0.766	91.66
(9)	0.735	75
(10)	0.769	80
(11)	0.758	66.66
(12)	0.673	75
(13)	0.733	66.66
(14)	0.756	80
الكلي	0.737	79.26

إجراءات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بإتباع الخطوات الآتية:

1. الإطلاع على قائمة المعايير التي أوصت بها الورشة الوطنية لمتطلبات المناهج وفق مدخل المعايير، وقائمة المعايير المهنية لمعلمي الرياضيات التي طُبقت في دراسة رصرص (2013)

بطاقة ملاحظة أداء معلم مقرر التربية المهنية: أتبعته الباحثة الخطوات الآتية في إعداد بطاقة الملاحظة:

تحديد الهدف من بطاقة الملاحظة: حيث هدفت إلى قياس مقدار التحسن في الأداء المهني لمعلم مقرر التربية المهنية في المرحلة الأساسية بمدارس محافظة اللاذقية الرسمية التي تُطبق تجربة تدريس المقرر.

تحديد أبعاد بطاقة الملاحظة: تمّ تحديد أبعاد بطاقة الملاحظة في ضوء المعايير الرئيسية التي أوصت بها الورشة الوطنية لمتطلبات المناهج وفق مدخل المعايير، وقائمة المعايير المهنية لمعلمي الرياضيات التي طُبقت في دراسة رصرص (2013)، حيث كانت المؤشرات هي الأداء المطلوب ملاحظتها لدى معلم مقرر التربية المهنية، وقد جرى صياغة المعايير والمؤشرات في صورة أفعال سلوكية وأداءات يمكن ملاحظتها مع تبسيط عباراتها قدر الإمكان والابتعاد عن الجمل المنفية، وعلى هذا فقد أتت بطاقة الملاحظة لتعكس مقدار التحسن المهني في أداء معلمي مقرر التربية المهنية بعد تدريبهم على المعايير المهنية الوطنية، وبذلك تكون بطاقة الملاحظة احتوت على (6) مجالات رئيسية تتضمن (14) معياراً تحتوي (80) مؤشراً يمكن ملاحظتها في أداء معلمي مقرر التربية المهنية. انظر الجدول (2).

صدق بطاقة الملاحظة: عرضت الباحثة بطاقة الملاحظة في صورتها الأولية على مجموعة من ذوي الاختصاص والخبرة من أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة دمشق وتشرين، والموجه الاختصاصي للمادة في محافظة اللاذقية، وقد أكد السادة المحكمون أن بعض المؤشرات تحتاج إلى إعادة صياغة لأنها تتكوّن من عبارات غامضة، وقد تمّ الأخذ بملاحظاتهم.

ثبات بطاقة الملاحظة: تمّ تطبيق بطاقة الملاحظة استطلاعياً على مجموعة مكونة من (5) من معلمي مادة مقرر التربية المهنية في المرحلة الأساسية من خارج عينة الدراسة وتمّ حساب الثبات عن طريق حساب معامل ألفا كرونباخ حيث بلغ الثبات (0.737)، وتشير هذه القيمة إلى تمتع بطاقة الملاحظة بالقدر الكافي من الثبات، كما قامت الباحثة بالتأكد من الثبات من خلال ثبات التحليل عبر الأفراد، حيث قامت بتقييم المعلمين بنفسها وبالاستعانة بزميلة

نتائج الدراسة:

للإجابة عن سؤال الدراسة الرئيسي والذي نصه « ما فاعلية البرنامج التدريبي المقترح لمعلمي مقرر التربية المهنية في مرحلة التعليم الأساسي في مدارس محافظة اللاذقية الرسمية في ضوء المعايير المهنية الوطنية والمعاصرة في تحسين أدائهم المهني؟ اختبرت الباحثة الفرضيتين الرئيسيتين الآتيتين:

لاختبار الفرضية الأولى والتي تنص أنه: (لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$) بين متوسط درجات أعضاء المجموعة التجريبية من معلمي مقرر التربية المهنية في الاختبار التحصيلي القبلي ومتوسط درجاتهم في الاختبار التحصيلي البعدي). تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتطبيق عينة الدراسة على الاختبار التحصيلي والجدول (5) يبين ذلك.

الجدول (5)

الاختبار	عدد الأفراد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
القبلي	10	11.20	1.398
البعدي	10	35.20	1.619

يتضح من نتائج الجدول (5) أن متوسط درجات أفراد العينة التجريبية من معلمي مقرر التربية المهنية في التطبيق القبلي للاختبار التحصيلي قد بلغ (11.20)، في حين بلغ المتوسط في التطبيق البعدي (35.20)، وهذا يدل على وجود فروق في الأداء المهني لدى عينة الدراسة لصالح درجات التطبيق البعدي. وللتأكد من دلالة الفروق بين درجات أفراد المجموعة التجريبية على التطبيق القبلي والبعدي للاختبار التحصيلي تم استخدام اختبار (Wilcoxon Test)، وقد لجأت الباحثة إلى هذا النوع من الاختبارات الإحصائية اللامعلمية نظراً لأن إجابات العينة لا تتبع التوزيع الطبيعي وهذا يرجع لصغر عدد المجتمع الكلي للبحث وعينته لكون مقرر التربية المهنية ما يزال قيد التجريب وغير معمم على جميع مدارس المحافظة. ويشير الجدول (6) إلى نتائج هذا الاختبار.

الجدول (6)

اختبار (Wilcoxon Test) لدلالة الفروق بين متوسطي درجات أفراد معلمي مقرر التربية المهنية في الاختبار القبلي ومتوسط درجاتهم في الاختبار البعدي

الاختبار	المجموعات	العدد	متوسط الرتب	مجموع الرتب	الدرجة المعيارية Z	P.Value	القرار
	البعدي أقل من القبلي	0					
الاختبار التحصيلي	البعدي أكبر من القبلي	10	5.50	55.00	2.842	0.004	توجد فروق دالة
	البعدي يساوي القبلي	0					

يتضح من الجدول (6) أن القيمة الاحتمالية (P.Value) للدرجة المعيارية (Z) تساوي (0.004) وهي أقل من القيمة المحددة (0.05)، مما يشير إلى وجود فرق دال إحصائياً بين متوسطي درجات معلمي مقرر التربية المهنية في الاختبار التحصيلي لصالح الاختبار البعدي. وبذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: (توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$) بين متوسط درجات أعضاء المجموعة التجريبية من

والخروج بقاءة معايير وطنية ومعاصرة لأداء معلم مقرر التربية المهنية.

2. إعداد البرنامج التدريبي، والإعلان عنه في بداية الفصل الدراسي الثاني (2014/2015).

3. تحديد عينة الدراسة وهي عينة قصدية شملت جميع معلمي مادة مقرر التربية المهنية في المدارس التي تطبق تجربة تدريس مقرر التربية المهنية والبالغ عددهم (10)، وقد تطوعوا لحضور البرنامج التدريبي باختيارهم، وجميعهم حضروا جلسات البرنامج، وذلك بعد استبعاد عينة التجربة الاستطلاعية.

4. التطبيق القبلي: تطبيق الاختبار التحصيلي وبطاقة الملاحظة حيث حضرت الباحثة عشرة حصص لكل معلم تربية مهنية خلال الفصل الأول للعام الدراسي 2014-2015.

5. إجراء التجربة: تدريب أفراد عينة الدراسة على البرنامج التدريبي المقترح.

6. التطبيق البعدي: تطبيق الاختبار التحصيلي وبطاقة الملاحظة حيث حضرت الباحثة عشرة حصص لكل معلم تربية مهنية خلال الفصل الثاني للعام الدراسي 2014-2015، وذلك بعد انتهاء جلسات البرنامج التدريبي.

7. استخلاص النتائج ومناقشتها وتفسيرها وتقديم المقترحات في ضوءها.

المعالجة الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة استخدمت المعالجات الإحصائية الآتية:

1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتطبيق القبلي والبعدي.

2. اختبار (Wilcoxon Test) لدلالة الفروق بين متوسطي درجات أفراد معلمي مقرر التربية المهنية في التطبيقين القبلي والبعدي.

يتضح من الجدول (6) أن القيمة الاحتمالية (P.Value) للدرجة المعيارية (Z) تساوي (0.004) وهي أقل من القيمة المحددة (0.05)، مما يشير إلى وجود فرق دال إحصائياً بين متوسطي درجات معلمي مقرر التربية المهنية في الاختبار التحصيلي لصالح الاختبار البعدي. وبذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: (توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$) بين متوسط درجات أعضاء المجموعة التجريبية من

والانحرافات المعيارية لأداء عينة الدراسة على مجالات بطاقة الملاحظة والجدول (7) يبين ذلك.

(الجدول 7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتطبيقين القبلي والبعدي لبطاقة الملاحظة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عدد الأفراد	مجالات بطاقة الملاحظة	
2.271	15.40	10	الأداء القبلي	المعيار الأول:
1.912	26.90	10	الأداء البعدي	
2.271	9.60	10	الأداء القبلي	المعيار الثاني:
1.033	18.20	10	الأداء البعدي	
1.434	5.50	10	الأداء القبلي	المعيار الثالث:
1.229	10.80	10	الأداء البعدي	
1.751	9.80	10	الأداء القبلي	المعيار الرابع:
1.969	20.10	10	الأداء البعدي	
1.155	8.00	10	الأداء القبلي	المعيار الخامس:
1.506	15.40	10	الأداء البعدي	
1.430	5.60	10	الأداء القبلي	المعيار السادس:
1.703	10.70	10	الأداء البعدي	
1.265	5.40	10	الأداء القبلي	المعيار السابع:
1.354	10.50	10	الأداء البعدي	
2.791	15.70	10	الأداء القبلي	المعيار الثامن:
3.438	31.40	10	الأداء البعدي	
0.994	7.10	10	الأداء القبلي	المعيار التاسع:
0.994	11.10	10	الأداء البعدي	
1.160	7.70	10	الأداء القبلي	المعيار العاشر:
0.707	13.50	10	الأداء البعدي	
0.816	11.00	10	الأداء القبلي	المعيار الحادي عشر:
0.816	17.00	10	الأداء البعدي	
1.269	5.50	10	الأداء القبلي	المعيار الثاني عشر:
1.054	11.00	10	الأداء البعدي	
0.699	3.60	10	الأداء القبلي	المعيار الثالث عشر:
0.316	8.90	10	الأداء البعدي	
1.700	7.00	10	الأداء القبلي	المعيار الرابع عشر:
0.994	14.10	10	الأداء البعدي	
13.042	116.90	10	الأداء القبلي	المجموع الكلي الأداء البعدي
11.257	219.60	219.60		

يتّضح من نتائج الجدول (7) أن متوسط درجات أفراد العينة التجريبية من معلّمي مقرّر التربية المهنية في الأداء القبلي لبطاقة الملاحظة قد بلغ (116.90)، في حين بلغ متوسطها على الأداء البعدي (219.60)، وهذا يدل على وجود فروق في الأداء المهني لدى عينة الدراسة لصالح درجات الأداء البعدي. وللتأكد من دلالة الفروق بين درجات أفراد المجموعة التجريبية على الأداء القبلي

والبعدي لبطاقة ملاحظة أداء معلم مقرر التربية المهنية في اختبار (Wilcoxon Test) والجدول (8) يوضح ذلك.
ضوء المعايير المهنية الوطنية والمعاصرة جرى استخدام

جدول (8)

اختبار (Wilcoxon Test) لدلالة الفروق بين متوسطي درجات أفراد معلمي مقرر التربية المهنية في الأداء القبلي ومتوسط درجاتهم في الأداء البعدي لأبعاد بطاقة الملاحظة

القرار	P.Value	الدرجة المعيارية Z	مجموع الرتب	متوسط الرتب	العدد	المجموعات	الأبعاد
دالة عند مستوى دلالة 0.05	0.005	2.823	0.00	0.00	0	البعدي أقل من القبلي	1 أخلاقيات المهنة
			55	5.50	10	البعدي أكبر من القبلي	
دالة عند مستوى دلالة 0.05	0.005	2.809	0.00	0.00	0	البعدي يساوي القبلي	2 التنمية المهنية وتحسين الأداء
			55	5.50	10	البعدي أكبر من القبلي	
دالة عند مستوى دلالة 0.05	0.005	2.809	0.00	0.00	0	البعدي أقل من القبلي	3 فهم طبيعة المتعلمين
			55	5.50	10	البعدي أكبر من القبلي	
دالة عند مستوى دلالة 0.05	0.005	2.814	0.00	0.00	0	البعدي أقل من القبلي	4 إتقان مقرر التربية المهنية وكيفية تعليمها
			55	5.50	10	البعدي أكبر من القبلي	
دالة عند مستوى دلالة 0.05	0.005	2.825	0.00	0.00	0	البعدي أقل من القبلي	5 التخطيط لتدريس أنشطة مقرر التربية المهنية بطريقة غير تقليدية
			55	5.50	10	البعدي أكبر من القبلي	
دالة عند مستوى دلالة 0.05	0.004	2.871	0.00	0.00	0	البعدي أقل من القبلي	6 تصميم أنشطة إبداعية داعمة لعملية تعلم أنشطة مقرر التربية المهنية
			55	5.50	10	البعدي أكبر من القبلي	
دالة عند مستوى دلالة 0.05	0.004	2.842	0.00	0.00	0	البعدي أقل من القبلي	7 التخطيط لأهداف كبرى وليس لمعلومات تفصيلية
			55	5.50	10	البعدي أكبر من القبلي	
دالة عند مستوى دلالة 0.05	0.005	2.809	0.00	0.00	0	البعدي أقل من القبلي	8 استخدام مداخل تدريسية حديثة وطرق تعلم نشط
			55	5.50	10	البعدي أكبر من القبلي	
دالة عند مستوى دلالة 0.05	0.002	3.162	0.00	0.00	0	البعدي أقل من القبلي	9 الاهتمام بالأنشطة الإبداعية وحل المشكلات في مقرر التربية المهنية
			55	5.50	10	البعدي أكبر من القبلي	
دالة عند مستوى دلالة 0.05	0.004	2.848	0.00	0.00	0	البعدي أقل من القبلي	10 توفير بيئة صفية مشجعة على تعلم أنشطة مقرر التربية المهنية
			55	5.50	10	البعدي أكبر من القبلي	
			0.00	0.00	0	البعدي يساوي القبلي	

الأبعاد	المجموعات	العدد	متوسط الرتب	مجموع الرتب	الدرجة المعيارية Z	P.Value	القرار
11	البعدي أقل من القبلي	0	0.00	0.00	3.162	0.002	دالة عند مستوى دلالة 0.05
	البعدي أكبر من القبلي	10	5.50	55			
	البعدي يساوي القبلي	0					
12	البعدي أقل من القبلي	0	0.00	0.00	2.820	0.005	دالة عند مستوى دلالة 0.05
	البعدي أكبر من القبلي	10	5.50	55			
	البعدي يساوي القبلي	0					
13	البعدي أقل من القبلي	0	0.00	0.00	2.850	0.004	دالة عند مستوى دلالة 0.05
	البعدي أكبر من القبلي	10	5.50	55			
	البعدي يساوي القبلي	0					
14	البعدي أقل من القبلي	0	0.00	0.00	2.816	0.005	دالة عند مستوى دلالة 0.05
	البعدي أكبر من القبلي	10	5.50	55			
	البعدي يساوي القبلي	0					
المجموع الكلي البعدي أكبر من القبلي البعدي يساوي القبلي	10 0	5.50	55	0.00	2.803	0.005	دالة عند مستوى دلالة 0.05

والتي تنص على أنه: (توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى $\alpha=0.05$) بين متوسط درجات أعضاء المجموعة التجريبية من معلمي مقرر التربية المهنية في الأداء القبلي ومتوسط درجاتهم في الأداء البعدي وذلك في بطاقة ملاحظة أداء معلم مقرر التربية المهنية). ولتعرف فعالية البرنامج التدريبي لمعلمي مقرر التربية المهنية في ضوء المعايير المهنية الوطنية والمعاصرة في تحسن أدائهم المهني تعرض الباحثة الجدول الآتي:

يتضح من الجدول (8) أن قيمة (Z) لمعايير بطاقة الملاحظة المكوّنة من أربعة عشر معياراً مهنيّاً وطنياً للأداء المهني لمعلمي مقرر التربية المهنية جاءت دالة عند مستوى دلالة (0.05). كما يظهر الجدول (8) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين درجات أفراد المجموعة التجريبية على معايير بطاقة الملاحظة للأداء المهني لمعلمي مقرر التربية المهنية، حيث بلغت قيمة متوسط أبعاد معايير بطاقة الملاحظة (2.803)، وهي دالة عند مستوى دلالة (0.05)، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة

جدول (9)

نسبة الكسب المعدل للاختبار التحصيلي ولكل مجال من مجالات بطاقة الملاحظة

الأداة	عدد الأفراد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة المعيارية Z	P.Value	نسبة الكسب المعدل	القرار
الاختبار التحصيلي البعدي	10	11.20	1.398	2.508	0.005	1.61	توجد فروق دالة
	10	1.619					
بطاقة الملاحظة							
1 أخلاقيات المهنة	10	15.40	2.271	2.823	0.005	1.16	توجد فروق دالة
	10	26.90	1.912				
2 التنمية المهنية وتحسين الأداء	10	9.60	2.271	2.809	0.005	1.15	توجد فروق دالة
	10	18.20	1.033				
3 فهم طبيعة المتعلمين	10	5.50	1.434	2.809	0.005	1.25	توجد فروق دالة
	10	10.80	1.229				

الأداة	عدد الأفراد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة المعيارية Z	P.Value	نسبة الكسب المعدل	القرار
4 إتقان مقرر التربية المهنية وكيفية تعليمها	10	9.80	1.751	2.814	0.005	1.14	توجد فروق دالة
	10	20.10	1.969				
5 التخطيط لتدريس أنشطة مقرر التربية المهنية بطريقة غير تقليدية	10	8.00	1.155	2.825	0.005	1.15	توجد فروق دالة
	10	15.40	1.506				
6 تصميم أنشطة إبداعية داعمة لعملية تعلم أنشطة مقرر التربية المهنية	10	5.60	1.430	2.871	0.004	1.21	توجد فروق دالة
	10	10.70	1.703				
7 التخطيط لأهداف كبرى وليس لمعلومات تفصيلية	10	5.40	1.265	2.842	0.004	1.19	توجد فروق دالة
	10	10.50	1.354				
8 استخدام مداخل تدريسية حديثة وطرق تعلم نشط	10	15.70	2.791	2.809	0.005	1.20	توجد فروق دالة
	10	31.40	3.438				
9 الاهتمام بالأنشطة الإبداعية وحل المشكلات في مقرر التربية المهنية	10	7.10	0.994	3.162	0.002	1.14	توجد فروق دالة
	10	11.10	0.994				
10 توفير بيئة صفية مشجعة على تعلم أنشطة مقرر التربية المهنية	10	7.70	1.160	2.848	0.004	1.17	توجد فروق دالة
	10	13.50	0.707				
11 تقييم المتعلمين	10	11.00	0.816	3.162	0.002	1.18	توجد فروق دالة
	10	17.00	0.816				
12 التقويم الذاتي	10	5.50	1.269	2.820	0.005	1.29	توجد فروق دالة
	10	11.00	1.054				
13 لتغذية الراجعة	10	3.60	0.699	2.850	0.004	1.56	توجد فروق دالة
	10	8.90	0.316				
14 التطوير وإقامة شراكة مع المجتمع	10	7.00	1.700	2.816	0.005	1.35	توجد فروق دالة
	10	14.10	0.994				
المجموع الكلي البعدي	10	116.90	13.042	2.803	0.005	1.20	توجد فروق دالة
	10	11.257	11.257				

يُلاحظ من الجدول (9) بأن متوسط التحصيل الكلي لدى أعضاء المجموعة التجريبية قد ازداد بعد التدريب على تدريس أنشطة مقرر التربية المهنية وفق المعايير المهنية الوطنية من (11.20) في الاختبار القبلي ككل إلى (35.20) في الاختبار البعدي ككل؛ أي أن الفرق بين المتوسطين (24)، وهذا يشكل (61.3%) من الدرجة العظمى في الاختبار القبلي/ البعدي، كما وتشير نتائج الجدول إلى أن متوسط الأداء الكلي لدى أعضاء المجموعة التجريبية قد ازداد بعد التدريب على تدريس أنشطة مقرر التربية المهنية وفق المعايير المهنية الوطنية من (116.90) في الأداء القبلي لبطاقة الملاحظة ككل إلى (219.60) في الأداء البعدي ككل؛ أي أن الفرق بين المتوسطين (102.7)، وهذا يشكل (70.5%) من الدرجة العظمى في الأداء القبلي/ البعدي، وتعد هذه النسب مؤشر التحسن الفعلي في الأداء المهني لمعلمي مقرر

التربية المهنية الناتج عن تدريبهم على البرنامج التدريبي المصمم في ضوء المعايير المهنية الوطنية. كما استخدمت الباحثة نسبة الكسب المعدل لقياس فاعلية البرنامج التدريبي لمعلمي مادة مقرر التربية المهنية، حيث أوضح بلاك (Black) أن الطريقة الفعالة هي الطريقة التي تحدث فرقاً يزيد عن (1.2) إذا ما استخدمت معادلة نسبة الكسب المعدل (السفره جي، 2008)، واستناداً إلى ذلك جرى استخدام تلك المعادلة وتبين أن نسبة الكسب المعدل كانت أكبر من (1.2) في الاختبار التحصيلي، وفي كل بعد من أبعاد بطاقة الملاحظة، مما يؤكد فاعلية التدريب على المعايير المهنية الوطنية في تحسين الأداء المهني لمعلمي مقرر التربية المهنية، وعليه تكون الباحثة قد أجابت عن مشكلة البحث التي تحدت في السؤال الآتي: ما فاعلية برنامج تدريبي لمعلمي مقرر التربية المهنية في مرحلة التعليم الأساسي في مدارس محافظة اللاذقية الرسمية في ضوء

توفير بيئة صفية مشجعة على تعلُّ أنشطة مقرر التربية المهنية، وهذا يتمثل في العمل على تجهيز مشغل التربية المهنية بمصادر تعلم متنوعة (كالكتب، والدوريات، والصحف، والمجلات... الخ)، وتوفر معايير خاصة بهذا المجال يساعد معلم التربية المهنية أن يدير وقت التعلم بكفاءة، ويحد من الوقت الفاقد، وأن يوفر مناخاً للتفاعل الصفّي الموجّه نحو تحقيق الأهداف المتوخاة من أنشطة التربية المهنية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الحسين، 2012) ودراسة (السيد، 2005). في حين تختلف مع نتائج دراسة تشوكويراه وأكيوت (Chukwurah & Okute 2011). ودراسة روبرت (Robert 2011). وتعزو الباحثة الفعالية الكبيرة للبرنامج التدريبي في مجال بطاقة الملاحظة المتمثل في (التطوير وإقامة شراكة مع المجتمع المحلي) والتي بلغت (1.35) وبقيّة الأبعاد إلى حاجة معلّم مقرر التربية المهنية للتدريب على معايير تساعدهم على التعريف بمقرر التربية المهنية وتعريف الطلبة وذويهم بأنشطتها وأهدافها وذلك لتفعيل تجربة تدريس مقرر التربية المهنية وإدخالها في الخطة الدراسية، واهتمامهم بالتحسين والتطوير المستمر لأدائهم حتى يضمنوا التميز أثناء تدريسهم المادة، وحرصهم على توفير بيئة تعلم مناسبة لأنشطة مقرر التربية المهنية من خلال مشغل التربية المهنية والعمل على تلافي نواحي النقص والقصور في التجهيزات والمواد والأدوات والتي قد تحول دون تنفيذ العديد من الأنشطة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الغامدي (2012) والسيد (2005).

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإن الباحثة توصي بالآتي:

1. تضمين برامج إعداد معلّم مقرر التربية المهنية قبل الخدمة وفي أثنائها لقائمة المعايير المهنية الوطنية والمعاصرة التي اقترحتها الباحثة لما لها من انعكاس إيجابي في تحسين أدائهم المهني.
2. إدراج البرنامج التدريبي القائم على المعايير المهنية الوطنية والمعاصرة المقترح في برامج إعداد معلّم مقرر التربية المهنية قبل الخدمة وفي أثنائها.
3. استفادة شعبة التربية المهنية في وزارة التربية السورية من البرنامج التدريبي المقترح الذي أعدته الباحثة للمساهمة في تحسين الأداء المهني لمعلّم مقرر التربية المهنية في مرحلة التعليم الأساسي.
4. الاستمرار بتدريب معلّم مقرر التربية المهنية، من وزارة التربية السورية من خلال برامج تدريبية تعمل على تحسين أدائهم المهني، ومراعاة حاجاتهم لهذا النوع من التدريب في ظل وجود مناهج حديثة قائمة على مدخل المعايير.
5. تفعيل تجربة تدريس مقرر التربية المهنية وإدخالها في الخطة الدراسية، والاهتمام بمشغل التربية المهنية، والعمل على تلافي نواحي النقص والقصور في التجهيزات والمواد والأدوات والتي قد تحول دون تنفيذ العديد من الأنشطة.

المعايير المهنية الوطنية والمعاصرة في تحسين أدائهم المهني؟ وقد دلت النتائج أنّ البرنامج التدريبي المقترح في ضوء المعايير المهنية الوطنية ذو فاعلية كبيرة وهامة، وهي نتيجة تم التحقق منها تجريبياً، وذلك باستخدام كل من اختبار (Wilcoxon Test)، ومعادلة نسبة الكسب المعدل، ويمكن تفسير الفعالية الكبيرة للبرنامج التدريبي في تحسين الأداء المهني لمعلّم مقرر التربية المهنية أنّ توفر المعايير المهنية يوضّح لمعلم مقرر التربية المهنية خطوات تدريس النشاط بدقة، كما يحدّد المعارف والمهارات والقيم الأساسية التي تؤدّي إلى ممارسات فعّالة في تدريس أنشطة مقرر التربية المهنية وهذا يفسّر نسبة الكسب المعدل للاختبار التحصيلي والتي بلغت (1.61) وهي نسبة مرتفعة حسب معادلة بلاك، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من الغامدي (2012) والسيد (2005) والحسين (2012). وتعزو الباحثة الفعالية الكبيرة لبطاقة الملاحظة في أبعاد (التغذية الراجعة، والتقويم الذاتي، وتقويم المتعلمين) والتي بلغت (129,156, 118) على التوالي إلى حاجة معلّم مقرر التربية المهنية في مرحلة التعليم الأساسي للتدريب على أنشطة وأساليب التقويم المستخدمة في مقرر التربية المهنية، وهذا يفسّر ارتفاع نسب المتوسطات لهذه الأبعاد وبالتالي فعالية المعايير والمؤشرات التي تقيس تحقّقها لدى معلّم مقرر التربية المهنية، كما تعزو الباحثة هذه النسب المرتفعة لغنى البرنامج التدريبي بأدوات التقويم وتنوع الأمثلة التقويمية المستخدمة في دروس مقرر التربية المهنية التي يعرضها البرنامج التدريبي ممّا كان له انعكاس إيجابي على تحسين الأداء المهني لمعلّم مقرر التربية المهنية في الأداء البعدي لبطاقة الملاحظة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة رصرص (2013) والغامدي (2012) والسيد (2005) وجاد (2003) ولو (Lowe,2000) ولوجران ونورث فيلد (Laugh ran North field,1995). وتختلف مع نتائج دراسة اليميني (2011) والدهش (2009). وبالرجوع إلى الجدول (9) يتضح الفعالية الكبيرة للبرنامج التدريبي في أبعاد بطاقة الملاحظة المتمثلة في (التخطيط لتدريس أنشطة مقرر التربية المهنية بطريقة غير تقليدية/ تصميم أنشطة إبداعية داعمة لعملية تعلم أنشطة مقرر التربية المهنية /التخطيط لأهداف كبرى وليس لمعلومات تفصيلية /استخدام مداخل تدريسية حديثة /الاهتمام بالأنشطة الإبداعية وحل المشكلات في مقرر التربية المهنية) والتي بلغت (1.14,1.20,1.19,1.21,1.15) إلى اعتماد البرنامج التدريبي أسلوب التدريب المصغّر خلال الجلسات، وتنوع الأنشطة التدريبية، وهذا ما جعل المتدربين من معلّم التربية المهنية يشعرون بأنهم محور عملية التدريب، الأمر الذي أعطاهم الفرصة للبحث والمشاركة والاكتشاف والتواصل مع بقية أفراد المجموعة، وهذا ما جعل العملية التدريبية مشوقة، وزاد من دافعية المتدربين للتعلم والمشاركة في أثناء جلسات البرنامج التدريبي. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من رصرص (2013) واليميني (2011) والدهش (2009) والشويكي (2007) والسيد (2005) وتختلف مع دراسة اليميني (2011) ولو (Lowe,2000) ولوجران ونورث فيلد (Laugh ran North field,1995). كما تعزو الباحثة الفعالية الكبيرة للبرنامج التدريبي في مجال بطاقة الملاحظة المتمثل في (توفير بيئة صفية مشجعة على تعلم أنشطة مقرر التربية المهنية) والتي بلغت (1.17) إلى حاجة معلّم مقرر التربية المهنية إلى معايير تساعدهم على

بحوث مقترحة:

تقترب الباحثة إجراء البحوث الآتية:

بمدارس غزة في ضوء المعايير المهنية المعاصرة. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، 21(3)، 353 – 376.

12. سالم، أحمد ومصطفى، السيد. (2006). فاعلية برنامج تعليمي مقترح في تنمية مهارات التقييم التربوي لدى طلاب اللغة الفرنسية بكلية التربية في ضوء المعايير القومية لجودة المعلم في مصر. الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن)، كلية التربية جامعة الملك سعود – الرياض، 86-123.

13. السفره جي، فانتن. (2008). اتجاهات المعلمين نحو برنامج حاسوبي لتدريبهم على تعليم وحدتي الماء والغذاء في الصف الثالث الابتدائي وأثرها على تحصيل التلاميذ في هاتين وحدتين. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية التربية، الجمهورية العربية السورية، 88.

14. سلوم، طاهر والمطلق، فرح ويوسف، آصف. (2014). إعداد المعلم وفق مدخل المعايير. الورشة الوطنية لمتطلبات المناهج وفق مدخل المعايير، دمشق 14-16 تشرين الأول، الجمهورية العربية السورية، 70-84.

15. السيد، مريم. (2005). بناء برنامج تدريبي قائم على الكفايات التعليمية لمعلمي مادة التربية المهنية في مرحلة التعليم الأساسي في الأردن وبيان فاعليته في تنمية الكفايات معرفياً وأدائياً. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، المملكة الأردنية الهاشمية.

16. الشوبكي، أحمد. (2007). تقويم أداء معلمي ومعلمات التربية المهنية في التدريس بطريقة العروض العملية في مرحلة التعليم الأساسي في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، المملكة الأردنية الهاشمية.

17. الطويسي، أحمد عيسى. (2004). أساسيات في التربية المهنية، ط2، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

18. عبد الحميد، محمد. (2005). البحث العلمي في تكنولوجيا التعليم، ط2، عالم الكتب، 312.

19. العجرمي، سامح جميل. (2013). فعالية برنامج مقترح قائم على الفصول الافتراضية elluminate في تنمية بعض مهارات التدريس الفعال لدى الطلبة المعلمين بجامعة القدس المفتوحة واتجاهاتهم نحوها. المنارة، 19(3)، 313-350.

20. العنزي، بشرى. (2007). تطوير كفايات المعلم في ضوء معايير الجودة في التعليم العام. دراسة مقدمة للقاء السنوي الرابع عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية بعنوان (الجودة في التعليم)، 16-15 مايو، 176.129- تم استرجاعه على الرابط: <https://drive.google.com/file/d/0B8qkQoAd5CX6RTF3LXUxajImNE0/view?pref=2&pli=1> 2015/11/13.

21. الغامدي، حامد. (2012). برنامج تدريبي مقترح للنمو المهني لمعلمي العلوم بالمرحلة المتوسطة في ضوء المعايير العالمية ومتطلبات مناهج العلوم المطورة. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، قسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية، المملكة العربية السعودية.

22. الفريق الوطني لوضع المعايير الوطنية للتعليم العام ما قبل الجامعي. (2012). المعايير الوطنية لمنهاج التربية المهنية في الجمهورية العربية السورية. وزارة التربية، الجمهورية العربية السورية، 13 – 33.

23. ليلي، ستيف. (2007). نحو معايير مهنية لاعتماد مؤسسات إعداد المعلمين نموذج نكاتي (NCATE)، ترجمة صالح بن عبد العزيز النصار.

1. تطوير مناهج التربية المهنية في مرحلة التعليم الأساسي في الجمهورية العربية السورية في ضوء معايير عالمية.

2. توافر المعايير المهنية الوطنية لدى معلمي التربية المهنية في مرحلة التعليم الأساسي في الجمهورية العربية السورية دراسة مقارنة مع دول متقدمة.

3. واقع أداء معلمي التربية المهنية في مرحلة التعليم الأساسي في الجمهورية العربية السورية في ضوء المعايير المهنية الوطنية وعلاقة ذلك بالتحصيل.

المصادر والمراجع:

أولاً المراجع العربية:

1. إبراهيم، سلمان ونيوف، رفاه. (2007). تجربة التربية المهنية أصبحت عبئاً على الطلاب لعدم توفر مستلزماتها. صحيفة تشرين. تم استرجاعه على الرابط: <http://tishreen.news.sy/tishreen/public/read/107484> 2015/7/16

2. الأحمدي، خالد طه وقسيس، جورج مطانيوس. (2005). التربية المهنية. دمشق: منشورات جامعة دمشق، 262-265.

3. أبو شعيرة، خالد. (2008). التربية المهنية الفاعلة ومعلم الصف. ط1، الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 261.

4. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. (2009). الإطار الاستراتيجي لمعايير أداء المعلم العربي. القاهرة: إدارة التربية والتعليم، 16.

5. بندر، ملك. (2012). ملخص عن تطبيق التربية المهنية. شعبة التربية المهنية، وزارة التربية، الجمهورية العربية السورية، 1-8.

6. توفيق، عبد الجبار. (2006). استراتيجية تطوير التربية العربية (الاستراتيجية المحدث). إدارة التربية، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 100.

7. جاد، إيناس. (2003). تقويم معلم الرياضيات لأدائه التدريسي بالمرحلة الإعدادية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنصورة، قسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية، دمياط، الجمهورية العربية المصرية.

8. الحسين، سميرة. (2012). بناء برنامج مقترح لتنمية الأداء المهني لدى معلمي الحلقة الأولى من التعليم الأساسي في الجمهورية العربية السورية في ضوء متطلبات المناهج المطورة، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المناهج وطرق التدريس، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.

9. الحيلة، محمد محمود. (1988). التربية المهنية وأساليب تدريسها، ط1، عمان: دار المسيرة، 98.

10. الدهش، عبدالله. (2009). تقويم أداء معلمي الرياضيات بمدارس الرياض بالمملكة العربية السعودية في ضوء المعايير المهنية المعاصرة. مجلة الجمعية المصرية لتربويات الرياضيات، المجلد (12)، القاهرة 1-49. تم استرجاعه على الرابط <http://faculty.mu.edu.sa/dahash/Jordan> تاريخ الدخول: 2015/12/13.

11. رصرص، حسن. (2013). تصور مقترح لتطوير أداء معلمي الرياضيات

ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء السنوي الرابع عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن)، 15-16/5/2007. 741.

24. هزيمة، زيد وإسماعيل، نور. (2014). معلم التربية المهنية في التعليم العام إعداد، تأهليه، خصائصه، أدواره، دراسة نظرية تحليلية. المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، 4 (4)، 50-63.

25. اليمني، مها. (2011). تقويم أداء معلّّات التربية الفنية في المرحلة المتوسطة بمدينة الرياض في ضوء معايير الجودة الشاملة. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية العلوم الاجتماعية، المملكة العربية السعودية.

ثانياً المراجع الأجنبية:

1. Ady, P. & Shayer, M. (1994). *Really Raising Standards: cognitive Intervention and Academic Achievement*. New York: Routedge, 3.
2. Corcoran, T. (1995). *Helping Teachers Teach Well: Transforming Professional Development*. Retrieved December, 3, 2015 from <http://www2.ed.gov/pubs/CPRE/t61/index.html>
3. Chukwurah, C.C & Okute, A. (2011). *Rethinking teacher-quality in an information age: Implications for pre-service business teacher production*. *International Journal of Vocational and Technical Education*, 3(6), 71-74.
4. Decker, W. (2003). *Fundamentals of Curriculum passion and Professionalism*. New jersey : Lowrence Erlbum associates, 151.
5. Dewy, J. (2001). *Democracy and education*. The Pennsylvania State University, 330.
6. Good, D. (2002). *Strategies to Measure Teaching Effectiveness*. *Journal of Education Research*, 78 (22), P256-280.
7. Hertz, H.S. (2001). *Baldrige National Quality Program*, National Institute of and technology, Retrieved December, 20, 2015 Web site : www.quality.nist.gov.
8. Laughran, J. & North field, J. (1995). *Research as Teacher: Practical Inquiry and formal research*. Paper Presented at the Annual Meeting of the American Education Research Association, San Francisco, CA, April 18-22.
9. Lowe, A.M. (2000). *A study of the Evaluation of Secondary School teachers in selected schools in southern California as perceived by secondary schoolteachers and evaluators*. *Dissert Abstract International*, 61(5), 254-261.
10. Mohamad, M.M. & Heong, Y.M. (2012). *Vocational Pedagogy A Dimension of Vocational Learning with Workplace Requirement*. *Journal of Teaching and Training*, 4(1), 23-30.
11. Robert, O.O. (2011). *Information and communication technology awareness among technical college teachers in Benue State, Nigeria*. *International Journal of Vocational and Technical Education*, Vol 3 (6), 75-80.
12. Sammons, P. (1999). *School Effectiveness: Coming of Age in The Twenty First Century*. The Netherlands: Sweets and weit Linger, 11.

التحكيم الشرعي مجالاته وولاية المحكم دراسة فقهية مقارنة*

د. نعيم سمارة المصري**
أ. محمد محمد لافي***

*تاريخ التسليم: 2016/4/11م، تاريخ القبول: 2016/6/8م.
**أستاذ مشارك / جامعة الأزهر / فلسطين.
***محاضر غير متفرغ / جامعة الأزهر / فلسطين.

حيث هو فرع من فروع القضاء يشترك معه في المقصد العام وهو إنهاء الخصومة، وإحقاق الحق.

وقد أقر الإسلام التحكيم كوسيلة من وسائل فض النزاعات بنصوص شرعية في كتاب الله وسنة نبيه محمد - صلى الله عليه وسلم - ويعمل الصحابة رضوان الله عليهم وإجماع الأمة.

أهمية البحث:

تبدو أهمية البحث في الدور الذي يقوم به التحكيم الشرعي من فض الخصومات وإنهاء المنازعات، وهو بذلك يعدّ محققاً لمصلحة العامة والخاصة، إذ إنه يؤدي إلى قطع الخصومات وإنهاء المنازعات التي تخفف عن السلطة القضائية ومن ناحية أخرى فالتحكيم يؤدي إلى وصول الحق إلى أهله وهذا هو العدل الذي تقوم عليه الشريعة، والمسألة التي تم بحثها في موضوع التحكيم وهي مجالات المُحَكِّم وولايته لا تخرج عن هذا الإطار؛ فهي جزء مهم من موضوع التحكيم الذي أخذ دوراً بارزاً في مجتمعنا الفلسطيني كوسيلة لإنهاء الكثير من الخصومات.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الآتي:

1. إبراز أهمية موضوع التحكيم بوجه عام ودوره في إنهاء الخصومات.
2. الوقوف على المجال الذي يمكن للمُحَكِّم أن يعمل فيه.
3. إظهار وجه الفرق بين التحكيم والوسائل المشابهة له في فض الخصومات وإنهاء المنازعات وهي القضاء والصلح والإفتاء.
4. الوقوف على صفة المُحَكِّم الملزمة للمتخاصمين ومتى يكون حُكْمه صحيحاً واجب النفاذ.

الدراسات السابقة:

موضوع التحكيم بصفته القديمة الحديثة نال اهتمام الفقهاء والباحثين على مدار العصور والأجيال وقد كثرت مسائله في ثنايا كتب الفقهاء الأمر الذي دفع الكثير من الباحثين المعاصرين إلى جمعها ودراستها في دراسة مستقلة منها:

1. التحكيم في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية، مسعد عواد حمدان البرقاني، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر الشريف، 1980م.
2. عقد التحكيم في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي للأستاذ الدكتور قحطان عبد الرحمن الدوري، رسالة دكتوراه في الشريعة الإسلامية، كلية دار العلوم بالقاهرة، 1985م.
3. التحكيم في الشريعة الإسلامية للدكتور إسماعيل الأسطل، رسالة دكتوراه في الحقوق من جامعة القاهرة، 1986م.

وقد جاءت جميع هذه الأبحاث والرسائل بدراسة عامة للتحكيم وعرض مفصل لتاريخ التحكيم منذ القدم ومشروعيته في الإسلام مع مقارنة لبعضها بالنظم الوضعية والقانونية المعاصرة، وأما بحثنا لمجالات المُحَكِّم وولايته فهو يتناول جزئية مما تناولته

ملخص:

التحكيم من أهم الوسائل التي يستند إليها الناس في إرساء قواعد العدل بعد القضاء، فهو من أسهل وأقدم الطرق في فصل الخصومات، لذلك كان بحثنا لهذا الموضوع، وقد ذكرنا فيه مشروعية التحكيم والفرق بينه وبين القضاء والصلح والإفتاء، وتناول البحث المجالات أي الموضوعات (الحقوق) التي يجوز للمُحَكِّم أن يفصل فيها، وتولية المُحَكِّم وحُكْم رجوع طرفي النزاع أو أحدهما عن المُحَكِّم أو المُحَكِّمين قبل وبعد كتابة عقد (مشاركة) التحكيم، وكيفية تنفيذ حُكْم المُحَكِّمين بعد صدوره وفقاً للشروط والضوابط الشرعية، وذلك إما باختيار الخصوم ورضاهم، أو بالإجبار من جهة القضاء إذا ما رفع الحكم إليها.

الكلمات المفتاحية: التحكيم الشرعي، دراسة فقهية مقارنة.

Legal Arbitration: Fields and Mandate of the Arbitrator-a Comparative Fiqh Study

Abstract:

Arbitration is one of the most important means that people utilize for establishing the rules of justice after judiciary. The researcher chose this topic because Arbitration is one of the oldest and easiest ways to solve the disputes. The research tackles the legality of the arbitration and the difference between it and the judiciary, the conciliation, and the fatwa. The research also includes issues and rights which the arbitrator is allowed to take a decision on. Moreover, the research includes the mandate of the arbitrator, and the legality of the refusal of the dispute parties or one of them the arbitrator or arbitrators, before and after the written contract (Submission). Moreover, the research addresses how to implement the arbitrators ruling in accordance with the terms and conditions of Sharia; either with opponents consent or through force by the court when it receives the decision of arbitration committee.

Keywords: Legal Arbitration, a Comparative Fiqh Study

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه إلى يوم الدين، وبعد:

التحكيم وسيلة قديمة عرفها الإنسان منذ القدم لحل النزاعات التي تنشأ بين الناس، فالمجتمع يضم ذوي الأهواء والنوازع، ويضم المعتدي والظالم، فشرعت التشريعات المختلفة لإحقاق الحق وردع الظالم وإرجاع الحقوق إلى أصحابها، ومن هذه التشريعات التحكيم

وجاء في لسان العرب⁽⁶⁾: الحُكْمُ الحُكْمَةُ من العلم، والعلم والفقهاء والقضاء⁽⁷⁾ بالعدل، ومنه قوله تعالى: ﴿... وَأَتَيْنَاهُ الحُكْمَ صَبِيحًا﴾⁽⁸⁾، أي: علماً وفقهاً.

الحُكْمُ مصدر: حَكَمَ يَحْكُمُ.

جاء في المعجم الوسيط⁽⁹⁾: حَكَمَ فلان: أي جعله حَكَمًا، وفي التنزيل: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾⁽¹⁰⁾.

فالتحكيم لغة - في مجال بحثنا - مصدر حَكَمَ، بفتح الكاف مع تشديدها، ومعناها: القضاء. ويقال⁽¹¹⁾: حَكَّمَهُ في ماله تحكيمًا: إذا جعل إليه الحُكْمَ فيه.

ب. في الاصطلاح الشرعي: ورد أكثر من معنى للتحكيم في اصطلاح الفقهاء منها:

1. (اتخاذ الخصمين برضاها حاكماً يفصل خصومتها ودعواها، ويقال له: حَكَمَ بفتحتين، ومُحَكَّمٌ بضم الميم، وفتح الحاء، وتشديد الكاف المفتوحة)⁽¹²⁾.

2. (تولية الخصمين حاكماً يحكم بينهما)⁽¹³⁾.

3. (هو عقد بين طرفين متنازعين يجعلان فيه برضاها شخصاً آخر حاكماً بينهما لفصل خصومتها، وقد يكون أكثر من طرفين)⁽¹⁴⁾.

4. (قيام شخص محايد أو جهة معتبرة بإصدار حُكْمٍ ملزم نهائي، لفرض نزاع بين طرفين، ويسمى القائمون بإصدار الأحكام المُحَكِّمين، أو أعضاء لجنة التَّحْكِيمِ...)⁽¹⁵⁾.

ومما سبق يمكن أن نقول التَّحْكِيمُ اصطلاحاً هو: (تولية خصمين أو أكثر تتوفر فيهم أهلية التصرف محكماً أو أكثر يصلحون للقضاء للفصل في خصومتهم). حيث إن هذا التعريف يشمل مضمون ما ذكر في التعريفات السابقة.

ثانياً - مشروعية التحكيم:

ثبتت مشروعية التحكيم بالقرآن الكريم والسنة الشريفة وأثار الصحابة رضوان الله عليهم والإجماع والمعقول.

أ. من القرآن الكريم:

1. قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْغُتُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا...﴾⁽¹⁶⁾.

وجه الدلالة: قال القرطبي: (وفي هذه الآية دليل إثبات التحكيم)⁽¹⁷⁾.

2. قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِ اللَّهِ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ...﴾⁽¹⁸⁾.

ففي هذه الآية الكريمة يُقرر سبحانه وتعالى عقوبة المُحْرَمِ ومن كان في الحرم وارتكب مخالفة الصيد، فوجب على من أصاب الصيد في الحرم أو محرماً مثل ما قتل من الصيد إذا كان له مثل من الحيوان الإنسي، أو قيمته كما يرى أبو حنيفة⁽¹⁹⁾.

والذي يَحْكُمُ بالجزاء في المثل أو بالقيمة مُحَكِّمَانِ عدلان من المسلمين⁽²⁰⁾.

هذه الرسائل والأبحاث لنفصلها ونوضح رأي الفقهاء فيها بالأدلة والتحليل والترجيح، لتكون سهلة التناول لذوي الاختصاص.

منهج البحث:

1. اتبع في البحث المنهج المقارن بين فقهاء المذاهب الأربعة، إذ جرى استقراء آراء الفقهاء في المسألة وعرض الأدلة وبيان الراجح منها.

2. الاعتماد على المصادر الأصلية في توثيق الآراء الفقهية للمذاهب.

3. تخريج الأحاديث والآثار من كتب السنة والحكم على الحديث ما لم يكن في الصحيحين وكتب الآثار ما أمكن ذلك.

4. في هوامش البحث اعتمدت على ذكر اسم الشهرة للمؤلف أولاً، ثم ذكر اسم الكتاب وجعلها متسلسلة في آخر البحث.

5. في فهرس المراجع تم ذكرها مرتبة حسب الحروف الأبجدية مع حذف لام التعريف و (ابن) من اسم صاحب المرجع.

وقد قسمت البحث بعد هذه المقدمة إلى:

● مبحث تمهيدي وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: تعريف التحكيم ومشروعيته، تعريف التحكيم لغةً وشرعاً، مشروعية التحكيم.

- المطلب الثاني: الفرق بين التحكيم والقضاء والإفتاء والصلح.

- المطلب الثالث: أسباب اللجوء إلى التحكيم.

● المبحث الأول: مجالات (موضوع) التحكيم وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: موضوع التحكيم

- المطلب الثاني: شروط موضوع التحكيم.

● المبحث الثاني: ولاية المُحكَّم، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: تعيين المُحكَّم وشروطه

- المطلب الثاني: انتهاء ولاية المُحكَّم.

● المبحث الثالث: تنفيذ حكم المُحكَّمين.

- الخاتمة وفيها أهم نتائج البحث.

- المصادر والمراجع.

مبحث تمهيدي

المطلب الأول

التعريف بالتحكيم ومشروعيته

أولاً - تعريف التحكيم لغةً وشرعاً:

أ. في اللغة: التحكيم: كلمة مشتقة من مادة: (ح ك م)، وهي مصدر: حَكَمَ يَحْكُمُ تحكيمًا.

ووردت في كتب اللغة بمعان متعددة: حَكَمَ، حُكَمًا، حُكُومَةً: بمعنى: قضى⁽¹⁾، وفَصَلَ⁽²⁾، وتَحَاكَمُوا إلى الحاكم: تخاصموا إلى الحاكم⁽³⁾. الحُكْمُ: الحاكم، حَكَمَ: فوض إليه⁽⁴⁾ الحكم فيه، وولاه وأقامه حاكماً⁽⁵⁾.

أجلسني وخصمي مجلساً، قال: فقص عليه القصة، فقال زيد لأبي: اليمين على أمير المؤمنين، فإن شئت أعفيتها، قال: فأقسم عمر على ذلك، ثم أقسم له لا تدرك باب القضاء حتى لا يكون لي عندك على أحد فضيلة⁽³¹⁾.

وجه الدلالة من هذه الآثار بأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا إذا وقعت بينهم خصومة ويرغبون في إنهاؤها لجأوا إلى التحكيم مما يؤكد على مشروعيته.

د. الإجماع: قال السرخسي: (الصحابة مجتمعون على جواز التحكيم)⁽³²⁾. وقال الزيلعي: (وعليه إجماع الصحابة)⁽³³⁾. وقال الشربيني: (... لأنه وقع لجمع من كبار الصحابة ولم ينكره أحد، قال الماوردي: فكان إجماعاً)⁽³⁴⁾.

هـ. من المعقول: فصل الخصومات، وقطع المنازعات بين الناس من المقاصد الشرعية التي دعا إليها الإسلام، وذلك لما يترتب على هذه النزاعات من مفساد، تبت في المجتمع الفرقة، وتضعف روح المحبة والإخوة التي دعا إليها الإسلام، ولذلك يعتبر كل ما ينهي هذه الخصومات والنزاعات بين الناس أمراً مقبولاً شرعاً، والتحكيم هو أحد هذه الوسائل المؤدية لهذا المقصد والهدف النبيل، والذي من خلاله أيضاً تتعمق جذور العدالة وإحقاق الحق بين العباد.

المطلب الثاني

الفرق بين التحكيم والقضاء والإفتاء والصلح

لقد شرع الإسلام سبلاً لفض النزاعات بين الناس وإنهاء الخصومات بين الخصوم، وإقامة العدل على الأرض، من بين هذه السبل: القضاء، والصلح، والإفتاء، والتحكيم.

ولما كانت هذه السبل تؤدي إلى هدف موحد في مشروعيتها وهو: إنهاء الخصومة والمنازعة، وإقامة العدل، وبيان الحق، إلا أنه يوجد فروق بينها رأينا الإشارة إليها باختصار على النحو الآتي:

أولاً - الفرق بين التحكيم والقضاء:

تعريف القضاء:

1. عرف الحنفية القضاء بقولهم: (الحكم بين الناس بالحق)⁽³⁵⁾.

2. وعند المالكية: (حقيقة القضاء: الإخبار عن حكم شرعي على سبيل الإلزام)⁽³⁶⁾.

3. وعند الشافعية: (الحكم بين الناس أو الإلزام بحكم شرعي)⁽³⁷⁾.

4. وعند الحنابلة: (تبيين الحكم الشرعي والالتزام به وفصل الخصومات)⁽³⁸⁾.

من خلال هذه التعريفات للقضاء وتعريفنا الذي اخترناه للتحكيم نجد أن أهم الفروق بين التحكيم والقضاء هي:

1. من جهة التولية والسلطان: القاضي مولى بالقضاء من جهة الإمام أو نائبه، وسلطانه عام تبعاً لولاية الإمام الذي قلده القضاء، وإن لم يكن تخصيص في ولاية القاضي من حيث القضايا أو الأيام، أو التمييز بين الرجال والنساء، فولايته على كافة الناس في منطقة قضائه.

فإذا شرع الله اللجوء للتحكيم من أجل صيد، فمن باب أولى أن يكون التحكيم مشروعاً من أجل فصل الخصومات بين الناس.

3. قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾⁽²¹⁾.

أي: إن الله يأمركم إذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل، والعدل: هو فصل الحكومة على ما في كتاب الله سبحانه وسنة رسوله⁽²²⁾.

4. قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾⁽²³⁾.

يقول الشوكاني⁽²⁴⁾: هذه الآية بمضمونها تدعو كل مسلم بالأخذ بمبدأ التحكيم الشرعي.

ب. من السنة الشريفة: وردت في كتب السنة أحاديث كثيرة، تبين مشروعية التحكيم، نذكر منها:

1. ما رواه البخاري: بأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رضي بتحكيم سعد بن معاذ في أمر اليهود من بني قريظة حين جنحوا إلى ذلك ورضوا بالنزول إلى حكمه⁽²⁵⁾.

2. ما ورد في الإصابة: أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رضي بتحكيم الأعور بن بشامة في أمر بني العنبر حين انتهبوا أموال الزكاة⁽²⁶⁾.

3. ما رواه أبو داود: أن أبا شريح هاني بن يزيد لما وفد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مع قومه، سمعهم يكتفون بأبي الحكم، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (إن الله هو الحكم وإليه الحكم، فلم تكني أبا الحكم)؟ فقال: إن قومي إذا اختلفوا في شيء أتوني فحكمت بينهم فرضي كلا الفريقين، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (ما أحسن هذا، فما لك من الولد؟)، قال: لي شريح، ومسلم، وعبدالله، قال: (فما أكبرهم؟)، قلت: شريح، قال: (أنت أبو شريح ودعا له ولولده)⁽²⁷⁾.

فوجه الدلالة من هذه الأحاديث بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - أقر التحكيم وارتضى به مما يدل على مشروعيته.

ج. من آثار الصحابة رضي الله عنهم:

1. ورد في سنن أبي داود: اشترى الأشعث رقيقاً من رقيق الخمس من عبدالله⁽²⁸⁾ بعشرين ألفاً فأرسل عبدالله إليه في ثمنهم، فقال: إنما أخذتهم بعشرة آلاف، فقال عبدالله: اختر رجلاً يكون بيني وبينك. قال الأشعث: أنت بيني وبين نفسي، قال عبدالله: فأني سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: (إذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة، فهو ما يقول رب السلعة أو يتتاركان)⁽²⁹⁾. قال الشارح أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي (رجلاً يكون بيني وبينك.. أي: حكماً)⁽³⁰⁾.

2. ورد بأنه كان بين عمر وأبي رضي الله عنهما خصومة، فقال عمر: (اجعل بيني وبينك رجلاً، قال: فجعلنا بينهما زيد بن ثابت، قال: فأتوه، قال: فقال عمر رضي الله عنه: أتيناك لتحكم بيننا، وفي بيته يؤتى الحكم، قال: فلما دخلوا عليه أجلسه معه على صدر فراشه، قال: فقال (عمر): هذا أول جورٍ جرت في حكمك،

1. التحكيم فيه إلزام الخصوم، أما الإفتاء فلا إلزام فيه⁽⁵⁰⁾. لأن الفتوى مجرد بيان حكم الشرع في الواقعة المسئول عنها المفتي، فليس فيها أو لها قوة إلزام.

2. التحكيم يكون على أشخاص مُعينين «الخصوم» لا يتعداهم وحكم المُحكّم خاص مُلزم، أما فتوى المفتي فهي عامة غير ملزمة⁽⁵¹⁾.

3. حكم المُحكّم كقضاء القاضي إنشاء لا إخبار. أما الإفتاء فهو إخبار لا إنشاء، والإخبار يدخله التصديق والتكذيب دون الإنشاء. ويقول القرافي⁽⁵²⁾: حقيقة الحكم الذي يقع للحاكم بقوله: إنه إنشاء إطلاق أو إلزام في مسائل الاجتهاد المتقارب فيما يقع فيه النزاع لمصالح الدنيا.

4. الحكم يكون بلفظ منطوق، أما الفتوى: تكون بالقول أو الفعل أو الإشارة⁽⁵³⁾.

5. الحكم يلزم المحكوم عليه قبوله والعمل به، وسواء اعتقده صواباً أم اعتقده خطأ. والفتيا بخلاف ذلك لا يلزم المستفتي قبولها والعمل بها ما لم يغلب على ظنه أنها صواب.

6. والمفتي: ناقل ما وجد عنده وما استفاده من النصوص الشرعية. والمُحكّم ينفذ ويمضي ما قضى به موافقاً للقواعد بين الخصوم. لذا قالوا: كل ما يتأتى فيه الحكم تتأتى فيه الفتوى ولا عكس.

ثالثاً - الفرق بين التحكيم والصلح:

تعريف الصلح اصطلاحاً:

هو عقد يرتفع به النزاع بين الخصوم، ويتوصل بها إلى الموافقة بين المختلفين⁽⁵⁴⁾. وجاء في المجلة العدلية⁽⁵⁵⁾: عقد يرفع النزاع بالتراضي وينعقد بالإيجاب والقبول.

ولقد عرفنا بأن التحكيم: تولية خصمين أو أكثر تتوفر فيهم أهلية التصرف مُحكماً أو أكثر يصلحون للقضاء للفصل في خصومة الخصوم.

ومن خلال تعريف كل من الصلح والتحكيم نستطيع الوقوف على أوجه الاختلاف بينهما وهي:

1. الصلح يتم بين الخصوم أنفسهم أحياناً ولا يحتاجون إلى طرف خارجي لإنهاء الخصومة بينهم، أما في التحكيم فلا تنتهي الخصومة إلا بطرف ثالث هو المُحكّم من غير الخصوم.

2. التحكيم ينتج عنه حكم قضائي⁽⁵⁶⁾، أما الصلح فينتج عنه عقد رضائي بين المتنازعين بإنهاء الخلاف.

3. التحكيم لا تنازل فيه عن حق ويتعهد الخصوم بعرض خلافاتهم على المُحكّم. والصلح يجري فيه تنازل أحد المتعاقدين أو كليهما عن حق أو بعض حق⁽⁵⁷⁾، أو تنازل عما فيه مظنة حق بإنهاء خلافاتهم.

4. حكم المُحكّم قد يجوز الطعن فيه بطرق الطعن المقررة، أما عقد الصلح لا يقبل الطعن فيه⁽⁵⁸⁾.

أما المُحكّم: فمولى من جهة الخصوم الذين اختاروه للتحكيم، وولايته أو سلطانه مقصور على قضية الخصوم الذين ارتضوه حكماً لهم، ولا تتعدى ولايته إلى قضية أخرى، ولا يتقيد المُحكّم ببلد التحكيم، بل له الحكم في البلاد كلها⁽³⁹⁾.

ولا ينفذ حكم المُحكّم إلا في حق الذين اختاروه، وفي الحدود التي قيدها بها (موضوع التحكيم وشروطه)، وجاء في مجلة الأحكام: (لا يجوز ولا ينفذ حكم المُحكّم إلا على الخصمين اللذين حكماهم وبالشأن الذي حكماهم به فلا يسري حكمه على غيرهما ولا يتناول غيره ذلك الشأن)⁽⁴⁰⁾.

2. رضا الخصوم: لا يُشترط رضا الخصوم بالقاضي الذي يفصل بينهم في الخصومة، ويُكره ويُجبر الخصوم على القاضي والحكم لأن القاضي صار قاضياً من جهة ولي الأمر. أما التحكيم فلا بد من تراضي الخصوم للمُحكّم ليفصل بينهم⁽⁴¹⁾. ويُشترط فيه موافقة الخصوم على المُحكّم، ولا ينعقد حكمه إلا إذا ولياه ورضيا به.

3. وسيلة العزل: الإمام أو نائبه يملك عزل القاضي، لأن القاضي تولى منصبه من قبل الإمام أو نائبه، ولا يملك الخصوم عزل القاضي. أما المُحكّم فلكل من أطراف النزاع (الخصوم) عزله قبل أن يسمع البينة مُجتمعين أو مُتفرقين⁽⁴²⁾، وينعزل الحكم بقيامه من المجلس⁽⁴³⁾، أي بعد إصداره للحكم.

4. من حيث المرتبة: القاضي أعلى مرتبة من المُحكّم، فالقاضي ينظر فيما ينظر فيه المُحكّم من القضايا والخصومات، ولا ينظر المُحكّم فيما ينظر فيه القاضي، ويملك القاضي فسخ حكم المُحكّم في الاجتهادات وغيرها إذا خالف حكم المُحكّم رأي القاضي⁽⁴⁴⁾.

5. بخصوص التفويض: ليس للمُحكّم أن يفوض غيره فيما حُكّم فيه ما لم يأذن المُحتكمان له بذلك⁽⁴⁵⁾، بخلاف القاضي له التفويض بما يقتضيه الحال ويجوز فيه التفويض.

6. وسائل الإثبات: لو رد المُحكّم شهادة أحد الشهود لتهمة فغيره قبولها، بخلاف القاضي، فإنه إذا رد الشهادة لا تقبل لدى الغير، لأن القضاء برد الشهادة نافذ على الكافة⁽⁴⁶⁾.

7. موضوع النزاع: القاضي يحكم في الحدود والقصاص في النفس وما في دون النفس، والتعازير، والنكاح والطلاق، والعق، والأموال وغيرها. أما المُحكّم فلا يحكم في جميع المنازعات حيث إن مجاله أضيق من القاضي وسيأتي بيان الحالات التي يجوز له الفصل فيها.

ثانياً - الفرق بين التحكيم والإفتاء:

تعريف الإفتاء اصطلاحاً:

هو تبين الحكم الشرعي عن دليل لمن سأل عنه⁽⁴⁷⁾. وعرفه الشيخ جادالحق علي جادالحق بأنه: (بيان حكم الله تعالى بمقتضى الأدلة الشرعية على جهة العموم والشمول)⁽⁴⁸⁾. واختار محمد سليمان عبد الله الأشقر التعريف الآتي: (هو إخبار بحكم الله تعالى من دليل شرعي لمن سأل عنه في أمر نازل)⁽⁴⁹⁾.

الفروق بين التحكيم والإفتاء:

المطلب الثالث

أسباب اللجوء إلى التَّحْكِيم

للتحكيم تاريخ طويل متعمق في القدم فهو وسيلة من وسائل فض النزاعات وإنهاء الخصومات عند العرب قبل الإسلام وكذلك عند اليونان والرومان وغيرهم، وبعد الإسلام اعتمد التَّحْكِيم سبيلاً؛ لإنهاء الخصومات بين الناس، واليوم أصبح للتَّحْكِيم دوراً بارزاً ومهماً في إنهاء الخصومات وما هذه الدراسات حول موضوع التحكيم إلا لاهتمام الناس به واللجوء إليه في كثير من نزاعاتهم كسبيل لإنهائها، ولعل من أهم الأسباب المؤدية إلى هذا التوجه ما يأتي:

1. ازدحام دور القضاء والمحاكم بكثرة القضايا وطبيعة مواعيدها، مما قد لا يتناسب مع كثير من الناس، فالتحكيم يخفف مشقة الانتظار في طوابير القضاء.

2. قلة المصروفات والنفقات التي يحتاجها التقاضي أمام لجان التحكيم مقارنة بالرسوم الباهظة للمحاكم وتكاليف الترافع أمام القضاء من رسوم المحاماة وغيرها الأمر الذي يعتبر حائلاً أحياناً دون تحقيق العدالة في إيصال الحق لأهله، فكان التحكيم بقلة نفقاته والتي قد تنعدم أحياناً مخرجاً من هذا العبء المالي للتقاضي أمام المحاكم.

3. سرعة الفصل في الخصومات، إذ إن لجان التَّحْكِيم لا تحتاج الوقت الطويل الذي يستغرقه القضاء في إصدار الأحكام، وذلك لطبيعة الإجراءات المتخذة أو كم القضايا المتراكمة في المحاكم.

4. القضاء يورث الحقد والبغض بين الناس، ولكن التَّحْكِيم يخفف من هذه الآثار السلبية حيث إن كلا الخصمين يأتي باختياره وطوعه ويختار المَحْكَم الذي يرتضيه، وفي ذلك نوع من تلافي حزم وشدّة القضاء، وإشارة إلى توافق ولو جزئي بين الخصوم.

5. المحاكم النظامية (القضاء) في كثير من الدول العربية والإسلامية تقوم على أسس غير شرعية من الناحية الموضوعية في أحكامها، ويلزم القضاة الحُكْم بأحكام ومواد مقررّة قانوناً ربما تخالف شرع الله سبحانه وتعالى، الأمر الذي يجعل كثيراً من الناس تنفر من القضاء في مثل هذه الخصومات وتلجأ إلى التَّحْكِيم الذي يحقق لهم ارتباطهم بالشرعية ديانةً وتطبيقاً عملياً.

لكل هذه الأسباب وغيرها مما لا يتسع المجال لذكرها يرى الناس أن التحكيم أيسر وأقرب لعقيدتهم من القضاء، وهو يؤدي نفس المهمة والغرض في فض النزاعات وإنهاء الخصومات فكان اللجوء إليه ظاهرة صحيحة.

عن عائشة رضي الله عنها قالت: (ما خير رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بين أمرين إلا اختار أيسرهما، ما لم يَأْتِمْ، فإذا كان الإثم كان أبعدهما فيه.) (59).

المبحث الأول

مجالات التحكيم (موضوعه وشروطه)

المطلب الأول

موضوع التحكيم

اختلف الفقهاء في موضوع التحكيم على آراء متعددة نوضحها على النحو الآتي:

أولاً - مذهب الحنفية⁽⁶⁰⁾:

لا يجوز التحكيم عند الحنفية في الحدود الواجبة حقاً لله تعالى ويجوز فيما عدا ذلك في سائر المجتهدات من حقوق العباد وحبثهم في ذلك هي:

1. إن الإمام هو المتعين لاستيفائها لأنها حق لله تعالى.
 2. حُكْم المَحْكَم بمنزلة الصلح وهذه لا تجوز بالصلح فلا يصح التحكيم فيها.
 3. المَحْكَمَان لا يملكان إباحة دمهما فلا يجوز حُكْم المَحْكَم فيهما لتوقف حُكْمه على صحة قبولهما ورضاهما بمبدأ التحكيم.
 4. حُكْم المَحْكَم ليس بحجة في حق غير المَحْكَمَيْن، فكانت فيه شبهة، والحدود لا تستوفى بالشبهات.
- ويرى بعض الحنفية أنه يجوز التحكيم في حد القذف والقصاص⁽⁶¹⁾.

ثانياً - مذهب المالكية⁽⁶²⁾:

يرى المالكية جواز التحكيم في الأموال وما في معناها من بيع وشراء وديون، وفي جرح ولو عَطَم كجائفة⁽⁶³⁾ وأمة⁽⁶⁴⁾ ومنقلة⁽⁶⁵⁾ وموضحة⁽⁶⁶⁾ وقطع لنحو يد سواء كان الجرح عمداً أو خطأ.

ولا يجوز التحكيم في الأمور التي يتعلق بها حق لغير الخصمين، إما لله تعالى وإما لأدمي.

فالأمر الذي يتعلق بها حق لله تعالى ولا يجوز التحكيم فيها هي:

1. الحدود كحد الزنا والشرب والقذف والسرقه، لأن المقصود منها الزجر وهو لله تعالى.
2. القتل في ردة أو حراية وفيهما حق لله تعالى، وفي قصاص في النفس لأنه كالحد.
3. الطلاق، لأن المطلقة بائناً لا يجوز إبقاؤها في العصمة ولو رضيت بذلك وهو حق لله تعالى.

وأما الحقوق التي يتعلق بها حق الأدمي ولا يجوز التحكيم فيها هي:

1. اللعان فإن الحق فيه للولد بقطع نسبه من أبيه، فقد ينفية هذا المَحْكَم وليس له ولاية على الحكم في هذا الولد.
2. النسب إذا كان النزاع بين الأب ورجل آخر.
3. الحجر في الرشد.

لأن حقوق الله تعالى تعتبر حقاً للمجتمع وشرعت للمصلحة العامة، لا لمصلحة فرد، فلم يملك أحد إسقاطها وليس له الخيرة فيها، ولعظم أمرها فهي لا تناط إلا بالقاضي.

ب. ما اجتمع فيها حقان، حق لله تعالى وحق للمكلف سواء غلب فيه حق الله تعالى كالكذب أو حق المكلف كالقصاص وذلك لعظم أمر هذه الأمور فتناط بالقاضي ولا يحكم فيها إلا القائم بالولاية العامة للاحتياط.

2. يجوز التحكيم في ما هو حق خالص للمكلف كالبيع والكفالة والطلاق ونحوه وذلك لأن حق المكلف شرع لمصلحته وله الخيرة إن شاء استوفاه وإن شاء أسقطه فجاز التحكيم فيه.

وهذا الرأي الذي رجحناه هو ما قرره مجمع الفقه الإسلامي في دروة مؤتمره التاسع المنعقدة في أبو ظبي بالإمارات في 1 - 6 ذي القعدة 1415هـ، الموافق 1 - 6 أبريل 1995م، قرار رقم 91(70).

المطلب الثاني

شروط موضوع التحكيم

بعد عرض أقوال الفقهاء وذكر اختلافهم في موضوع التحكيم، نستطيع القول بأن لموضوع التحكيم شروطاً إذا توفرت صح النظر في المنازعة، وهي على النحو التالي:

الشرط الأول - أن يكون موضوع التحكيم متعلقاً بحقوق العباد الخالصة:

الفقهاء متفقون على هذا الشرط، وعلى أن الأصل في التحكيم أنه بمنزلة الصلح، لاتفاق المُحكّمين على التّحكّم بالرضا، وما لا يجوز بالصلح من الأحكام لا يجوز بالتحكيم⁽⁷¹⁾.

قال أبو بكر ابن العربي: (والضابط أن كل حق اختص الخصمان به جاز التحكيم فيه ونفذ تحكيم المُحكّم به)⁽⁷²⁾.

الشرط الثاني - أن يكون موضوع التحكيم فيما يملك الخصمان فعله غير متعلق بحقوق الله الخالصة:

فحقوق الله على ضربين:

1. ما وجب فيه الحد لترك مأمور به كالعبادات الخالصة لله: (الصلاة).

2. ما وجب فيه الحد لفعل محظور كحد الزنا والسرقة وشرب الخمر، فهذه لا يجوز فيها التحكيم⁽⁷³⁾.

قال الشربيني: (فلا يأتي التحكيم في حدود الله تعالى إذ ليس لها طالب مُعين، ويؤخذ من هذا التعليل أن حق الله تعالى المالي الذي لا طالب له معين لا يجوز فيه التحكيم)⁽⁷⁴⁾.

الشرط الثالث - أن لا يكون موضوع التحكيم متعلقاً بحق غير المُحكّمين (التداعين):

فلا يصح التحكيم في دم الخطأ على العاقلة، لأنه لا ولاية للمُحكّم في ذلك لعدم تعدي حكمه لغير المُحكّمين ولانتفاء رضا العاقلة بحُكمه، ولأن الدية لا تجب على العاقلة بالصلح⁽⁷⁵⁾. فلا ينفذ حُكمه عليها ولا على القاتل بالدية مخالفة النص⁽⁷⁶⁾، إلا إذا

4. العقد فيما يتعلق بصحته أو فساده.

5. الوصية.

6. مال اليتيم.

7. الحجر لسفه.

8. الأمر الغائب.

ووجه الاستثناء في هذه الأمور أن لها قدراً عظيماً فيحتاج لها، بأن لا يحكم فيها إلا من قام بالولاية العامة.

ثالثاً - مذهب الشافعية⁽⁶⁷⁾:

للشافعية في موضوع التحكيم وما يجوز للمُحكّم أن ينظر فيه من القضايا رأيان:

1. الراجح في المذهب أنه يجوز التحكيم في كل أمر إلا ما يأتي:

أ. حد بخلاف القذف فإنه يجوز فيه التحكيم لأنه من حقوق الآدمي.

ب. التعزير لأنه كالحد.

ت. حق الله تعالى الذي لا طالب له معين كالزكاة.

وحجتهم في ذلك: أن حدود الله تعالى لا تسمع فيها الدعوى عند القاضي فكيف عند المُحكّم.

- إن مناط الحُكم رضا المستحق وهو مفقود فيه.

- إن هذه الأمور لا طالب معين لها.

وألحق الماوردي بحقوق الله تعالى الولايات على الأيتام وإيقاع الحجر على مستحقه فهما مما اختص القضاء بالإيجاب عليه فلا يصح التحكيم فيه.

2. ذهب بعض الشافعية⁽⁶⁸⁾ إلى أن التحكيم يختص بالمال فقط، ولا يجوز في النكاح واللعان والقصاص وحد القذف وحجتهم أن دعاوى المال أخف، أما الأمور الأربعة المستثناة تناط بنظر القاضي ومنصبه حيث إنها حقوق بنيت على الاحتياط فلا يجوز فيها التحكيم.

رابعاً - مذهب الحنابلة⁽⁶⁹⁾:

اختلفت الرواية في مذهب الحنابلة بخصوص موضوع التّحكّم، فالمذهب عندهم أنه يجوز التحكيم في جميع الأحكام كالأموال والحدود والقصاص والنكاح واللعان وغيرها. وحجتهم أن المُحكّم كحاكم الإمام الذي ينفذ حكمه في جميع الأحكام. ويرى البعض جواز التحكيم في كل أمر إلا في النكاح واللعان والقصاص والقذف. وذلك لأن هذه الأمور المستثناة لها مزية على غيرها، وللتغليظ فيها، فلا يتولى الحُكم فيها إلا الإمام أو نائبه.

الراجح في المسألة والله أعلم:

الذي يترجح لدينا بعد استعراض آراء الفقهاء وحججهم في موضوع التحكيم ما يلي:

1. لا يجوز التحكيم في:

أ. ما هو حق خالص لله تعالى كحد الزنا والسرقة والبغاة

3. قبول الحكم للتحكيم.

ثانياً - الشروط المختلف فيها:

الشرط الأول - استدامة رضا المحكّمين:

بحث الفقهاء هذا الشرط تحت مسألة رجوع المحكّمين أو أحدهما عن المحكّم وذلك على النحو الآتي:

1. اتفقوا على أنه يجوز للمحكّمين أو أحدهما الرجوع عن المحكّم ما لم يشرع في البيّنة.

2. واتفقوا على أنه يجوز للمحكّمين أن يتفقا مجتمعين على الرجوع عن المحكّم ما لم يصدر الحكم، فإن أصدر حكمه بعد رجوعهما مجتمعين لا يعتد به.

3. واتفقوا كذلك على أن رجوع المحكّمين مجتمعين أو منفردين بعد صدور الحكم لا عبرة له، ويعدّ حكم المحكّم ملزماً لهما⁽⁸¹⁾.

واختلفوا بعد ذلك في رجوع أحد المحكّمين عن المحكّم بعد الشروع في سماع البيّنة وقبل صدور الحكم على قولين:

♦ القول الأول: يجوز الرجوع لأحد المحكّمين عن المحكّم ولو بعد سماع البيّنة ما لم يصدر الحكم، فعند أصحاب هذا القول يشترط استدامة رضا المحكّمين بالمحكّم من ابتداء التحكيم إلى نهايته، فإن رجع أحدهما قبل تمام الحكم فليس للمحكّم أن يصدر حكمه لعدم استمرار الرضا وهو قول الحنفية والشافعية وسحنون من المالكية وقول للحنابلة⁽⁸²⁾ وحجة هؤلاء:

1. اتفقا على توليته ابتداءً، فلا يحكم إلا برضاها جميعاً، وكما أن للسلطان أن يعزل القاضي قبل الحكم فكذلك للمحكّم أن يعزل الحكم قبل الحكم.

2. التحكيم من الأمور الجائزة فينفرد أحدهم بنقض التحكيم قبل الحكم كما ينفرد أحد العاقدين بنقض العقد وفسخه في كل من المضاربة والشركة والوكالة.

فإن قيل: إن التحكيم ثبت بتراضي الطرفين فوجب أن لا يصح عزل المحكّم إلا باتفاقهما. أجب بأن التحكيم من الأمور الجائزة من غير لزوم، فيستبد أحدهما بنقضه كما في المضاربات والشركات والوكالات.

وذلك لأنه لم يرض أحدهم بهذا التحكيم، ولو لم يرض في الابتداء لا يصح التحكيم، فإذا لم يرض بعد ذلك لا يبقى التحكيم.

وإن قيل: إخراج أحد الطرفين سعي في نقض ما تم من جهته. أجب بأن الأمر ما تم، وإنما التمام بعد الحكم، ولا نقض حينئذ.

♦ القول الثاني: لا يجوز رجوع أحد المحكّمين عن المحكّم إذا شرع في سماع البيّنة وبه قال جمهور المالكية (ابن القاسم ومطرف وأصبغ)، وأبو سعيد الإصطخري من الشافعية وهو المشهور عند الحنابلة⁽⁸³⁾. وحجة هذا القول:

1. لأنه يؤدي إلى أن كل واحد منهما إذا رأى من الحكم ما لا يوافق رجوعه، فبطل المقصود به⁽⁸⁴⁾.

2. لأن المحكّم كالحاكم المنسوب من الإمام فإنه إذا شرع في الحكم فليس للخصم الرجوع.

أقر القاتل بالقتل خطأ فيجوز حينئذ حكمه عليه بالدية، لأن العاقلة لا تحمل ما ثبت بالإقرار. فلا يجوز التحكيم في أمر يتعلق بحق غير الخصمين لعدم تفويضهم للمحكّمين في التحكيم، والتحكيم اتفاق وعقد يلزم أن تتوفر فيه الولاية الشرعية، ومن يملك سلطة إبرام هذا العقد⁽⁷⁷⁾.

جاء في البدائع: (إن كل عقد يصدر ولا يوجد من يملك حق إجازته وانعقاده عند صدوره يكون باطلاً)⁽⁷⁸⁾.

الشرط الرابع - أن لا يكون موضوع التحكيم غالباً عليه حق الله تعالى:

لأن التحكيم فيما غلب عليه حق الله:

1. فيه تعد على السلطان واختصاص الحاكم.

2. وفيه تجاسر العوام على حق القاضي فيقبل الاحتجاج إلى القضاء.

3. للتعارض مع قواعد الشريعة، وهي تنفيذ الأحكام، حيث إن مثل هذه الحقوق لا يجري تنفيذها إلا عن طريق القاضي أو الحاكم.

الشرط الخامس - أن لا يكون موضوع التحكيم أو أصله أو سببه ممنوعاً شرعاً:

فالأصل في الأشياء الإباحة إلا ما نهى الشرع عنه، فإن كان موضوع التحكيم غير مشروع فلا يكون محل نظر، وإن حدثت منازعة مبنية على أمر غير مشروع فلا يحل النظر فيها. فليس للمحكّم أن ينظر في هذه المواضيع، وليس للمتداعيين الحق بالمطالبة بما هو غير مشروع، لأنها بُنيت على باطل.

فالخصومة على أموال حرام نتجت من سفاح، أو خمر، أو تهريب وغيرها لا ينظر المحكّم فيها، وإن كان ظاهرها مبنياً على صورة تجارة أو شركة عن تراض، وأشار إلى ذلك الفقهاء بقولهم: (جواز التحكيم في سائر المجتهدات من حقوق العباد: كالطلاق، والعتاق، والكتابة، والكفالة، والشفعة، والنفقة، والديون، والبيع، بخلاف ما خالف كتاباً أو سنة أو إجماعاً)⁽⁷⁹⁾.

المبحث الثاني

ولاية المحكّم

المطلب الأول

تولية (تعيين) المحكّم

اتفق الفقهاء على شروط واختلفوا في أخرى لتعيين المحكّم واكتسابه صفة الحكم، وهي على النحو الآتي:

أولاً - الشروط المتفق عليها:

1. تراضي الطرفين على شخص المحكّم أو المحكّمين: لا بد من تراضي الطرفين على شخص المحكّم بأن يكن حكماً بينهما فهو مولى من قبل الطرفين، ولأن رضا الخصمين هو المثبت للولاية (التعيين)، وهذا باتفاق المذاهب الأربعة: الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة⁽⁸⁰⁾.

2. العلم بالحكم، ويجب أن يكون الحكم إنساناً معلوماً.

الراجح والله أعلم: بعد النظر في أقوال الفقهاء التي ذكرناها وحججهم في اشتراط استدامة رضا المحكّمين للزوم حُكْم المُحكّم، فإننا نرى أن جميع هذه الآراء هي اجتهادية مبنية على تحقيق المصلحة في الفصل بين الناس عند الخصومة التي تنشأ بينهم، وضمان استمرار التعامل واحترام العقود، وعليه فإننا نميل إلى القول بجواز الرجوع لأي من الطرفين عن المُحكّم ما لم يشرع في سماع البينة، فإن شرع في سماعها لا يجوز لأحدهما الرجوع وله الاستمرار وأصبح حُكْمه لازماً. فكما أن التحكيم بدأ باتفاقهما معاً فإنه لا يعزل إلا باتفاقهما معاً، وإلا كان ذلك مدعاة للمماطلة وضياع الحقوق حيث سيعمل الخصم الذي يرى بعد سماع المُحكّم البينة أن حُكْم المُحكّم لن يكون في صالحه على إبطال التحكيم مما يضيع حق الآخر ويؤدّي إلى المماطلة وبذلك يبطل المقصود من التحكيم.

المطلب الثاني

انتهاء ولاية المُحكّم

ذكر الفقهاء أحوالاً تنتهي فيها ولاية المُحكّم وهي:

1. إذا عزل أحد المُحكّمين أو كلاهما المُحكّم، أو رجع أحد المحكّمين عن المُحكّمين أو عن أحدهما قبل الشروع في الحكم⁽⁹³⁾.
2. بعد إبلاغ المُحكّمين بالحُكْم⁽⁹⁴⁾، ويقول الشافعية: تنتهي ولاية المُحكّم إذا أصدر المُحكّم حكمه لانعزاله بعد التفريق وقيامه من المجلس⁽⁹⁵⁾.

3. إذا فقد المُحكّم شرطاً من شروط أهلية التحكيم وقت الحكم والتحكيم، إلا إذا جد الطرفان مشاركة التحكيم⁽⁹⁶⁾.

4. بمضي الوقت المُحدد للحكومة إذا كان مؤقتاً، جاء في تبين الحقائق: (ويخرج المُحكّم عن الحكومة بأحد أسباب ثلاثة: إما بالعزل، أو بانتهاء الحكومة نهايتها بأن كان مؤقتاً فمضى الوقت، أو بخروجه أن يكون أهلاً للشهادة)⁽⁹⁷⁾.

وهنا لا يكون للمُحكّم النظر في النزاع إلا بتجديد التولية⁽⁹⁸⁾. جاء في المجلة العدلية: (إذا تقيد التحكيم بوقت يزول بمروره فالحكم المنسوب ليحكّم من اليوم الفلاني إلى شهر ليس له أن يحكّم إلا في مدة ذلك الشهر فلا يجوز أن يحكّم بعد انقضائه وإذا فعله لا ينفذ حُكْمه)⁽⁹⁹⁾.

المبحث الثالث

تنفيذ حكم المُحكّمين

ما يصدر عن المُحكّم أو المُحكّمين من أحكام لحسم النزاع وقطع الخصومة بين طرفين يُعتبر حُكماً ملزماً للخصمين إذا صدر صحيحاً موافقاً للقواعد الشرعية من حيث الموضوع والشكل، ولا يشترط رضا الخصوم بالحُكْم.

ويجب على المحكوم عليه أن يبادر إلى تنفيذه طوعاً وإرادته فإن امتنع عرض الأمر على القضاء فيجبره على التنفيذ، وهذا ما أقره مجمع الفقه الإسلامي في دورة مؤتمره التاسع المنعقد في الإمارات⁽¹⁰⁰⁾.

وبناءً على ما سبق فإن تنفيذ حُكْم المُحكّمين يكون بإحدى طريقتين هما التنفيذ الطوعي بواسطة الخصوم وكفلائهم أو التنفيذ الإجباري عن طريق القضاء.

أولاً - التنفيذ عن طريق الخصوم:

الأصل أن يتم تنفيذ حُكْم المُحكّم حيث إن ذلك هو الغاية من التحكيم كوسيلة لحل النزاعات وفصل الخصومة، فإذا صدر

الراجح والله أعلم: بعد النظر في أقوال الفقهاء التي ذكرناها وحججهم في اشتراط استدامة رضا المحكّمين للزوم حُكْم المُحكّم، فإننا نرى أن جميع هذه الآراء هي اجتهادية مبنية على تحقيق المصلحة في الفصل بين الناس عند الخصومة التي تنشأ بينهم، وضمان استمرار التعامل واحترام العقود، وعليه فإننا نميل إلى القول بجواز الرجوع لأي من الطرفين عن المُحكّم ما لم يشرع في سماع البينة، فإن شرع في سماعها لا يجوز لأحدهما الرجوع وله الاستمرار وأصبح حُكْمه لازماً. فكما أن التحكيم بدأ باتفاقهما معاً فإنه لا يعزل إلا باتفاقهما معاً، وإلا كان ذلك مدعاة للمماطلة وضياع الحقوق حيث سيعمل الخصم الذي يرى بعد سماع المُحكّم البينة أن حُكْم المُحكّم لن يكون في صالحه على إبطال التحكيم مما يضيع حق الآخر ويؤدّي إلى المماطلة وبذلك يبطل المقصود من التحكيم.

وهو ما ذهب إليه الحنابلة في المشهور عندهم والإصطخري من الشافعية وابن القاسم ومطرف وأصبغ من المالكية، وما قرره مجمع الفقه الإسلامي في دورة مؤتمره التاسع⁽⁸⁵⁾.

الشرط الثاني من الشروط المختلف فيها:

الشهادة على تحكيم الحُكْم: اختلف الفقهاء في هذا الشرط

على قولين:

♦ القول الأول: جمهور الفقهاء الأحناف والشافعية والحنابلة

يشترطون الإشهاد على تحكيم المُحكّم، ومن النصوص التي تنقل عنهم في هذا الشرط:

1. (إذا لم يشهد المُحكّم في مجلس حكمه الذي حُكْم فيه على حُكْمه لم يُصدق على ذلك، ولم يُقبل قوله: أنه حُكْم بكذا...) ⁽⁸⁶⁾ هـ.

2. (إذا حُكْم بينهما أشهد به في المجلس الذي حُكْم فيه قبل التفرق، لأن قوله لا يُقبل عليهما بعد الافتراق، كما لا يُقبل قول الحاكم بعد العزل...) هـ⁽⁸⁷⁾.

3. (تنبغي الشهادة بالرضا به قبل أن يحكم بينهما لئلا يجحد المحكوم عليه منهما أنه حُكْمه، فلا يقبل قوله إلا ببينة...) هـ⁽⁸⁸⁾.

ومن حجة هؤلاء:

1. إن المُحكّم بعد القيام من المجلس انعزل، فصار كسائر الرعايا فلا تقبل شهادته على فعلٍ باشره إلا بشهادة غيره⁽⁸⁹⁾.

2. الحُكْم يدعي لنفسه على المحكّمين ولاية تنفيذ القول، وهو غير مُصدق فيما يدعي على المحكّمين إذا كانا يجحدانه⁽⁹⁰⁾.

(فإذا حُكّم رجلان حكماً في خصومة بينهما ما دام في مجلسه ذلك، فتجاهدا وقالوا: لم تحكّم بيننا، وقال الحُكْم: بل حكمتما، فإنه يُصدق ما دام في مجلس الحكومة، ولا يُصدق بعد القيام منه حتى يشهد على ذلك غيره، لأنه ما دام في مجلسه فهو يملك إنشاء الحكم بينهما، فلا تتمكن التهمة في إقراره)⁽⁹¹⁾.

♦ القول الثاني: ذهب المالكية إلى أنه لا يحتاج التحكيم إلى

شهود تشهد على الخصمين أنهما حكما المُحكّم⁽⁹²⁾.

وجه قولهم: العموم في صحة شروط العقود: ومنها: انعقاد

اتفاق التحكيم بالعبارة كباقي العقود، أي: بالتلفظ بالإيجاب والقبول، أو بالإشارة المفهومة لمن لا يُحسن العبارة كإشارة الأخرس.

فإذا لم يبادر المحكوم عليه أو كفيله بتنفيذ الحكم الصادر عن المحكمين وتعذر تنفيذ الحكم لامتناع الخصوم والكفلاء من التنفيذ فإن الطرف الذي حكم لصالحه يلجأ إلى القضاء (المحاكم النظامية)، والقاضي المختص لتثبيت الحكم وإجبار الطرف الممتنع على تنفيذه، لأنه بمصادقة المحكمة المختصة على قرار حكم المحكمين يصبح حكماً صادراً عنها واجب التنفيذ بقوة القانون، وبالطرق والوسائل التي ينظمها قانون كل دولة في إجراءات التقاضي، ويجوز للمحكم أن يبادر برفع الحكم إلى القاضي حتى يغلق على المحكوم عليه الباب من المماطلة في التنفيذ، وخاصة إذا ما كان طلب التحكيم بين الخصوم محالاً إلى المحكمين من قبل القضاء أو الجهات الرسمية للدولة، وهذا ما فعله سعد بن معاذ -رضي الله عنه- عندما أصدر حكمه في بني قريظة عندما حكمه النبي ﷺ فيهم، حيث رفع حكمه إلى إمام الأمة وقاضيها النبي -صلى الله عليه وسلم- فأقر النبي -صلى الله عليه وسلم- حكم سعد وأمضاه وقال -صلى الله عليه وسلم-: (لقد حكمت فيهم بحكم الملك) (110).

الخاتمة

بعد أن وفقنا الله إلى الانتهاء من كتابة هذا البحث توصلنا إلى النتائج الآتية:

1. التحكيم الشرعي وسيلة لفض النزاعات بين الخصوم ثابت بالقرآن والسنة والأثار والإجماع والمعقول.
2. التحكيم الشرعي يلتقي مع القضاء والصلح في إنهاء الخصومة إلا أنه يوجد فروق بين كل منهما، تجعل التحكيم له أحكامه وشروطه الخاصة به.
3. لا يجوز التحكيم في حق خالص لله تعالى كحد الزنا والبطالة لأن حقوق الله تعالى تعتبر حقاً للمجتمع، وهذه لا يملك أحد إسقاطها أو الحكم فيها إلا الإمام أو من يعطيه الولاية كالقاضي، وكذلك ما اجتمع فيه حقان حق لله تعالى وحق للمكلف كالقذف والقصاص فهي أيضاً مما تناط بالقاضي ولا يحكم فيها إلا القائم بالولاية العامة للاحتياط.
4. يجوز التحكيم فيما هو حق خالص للمكلف، وذلك لأن حق المكلف فيه مصلحته وله الخيرة إن شاء استوفى وإن شاء أسقط ويختار من يشاء ليقضي له فيه.
5. يجوز الرجوع لأي من طرفي النزاع عن الحكم ما لم يشرع في التحكيم، فإن شرع في التحكيم وسماح البيئات لا يجوز لأي منهما الرجوع.
6. إذا شرع الحكم في سماع البيئات والنظر في الخصومة يجوز للمحكّمين أن يتفقا مجتمعين على الرجوع عن الحكم، فإن أصدر حكمه بعد رجوعهما مجتمعين لا يعتد به.
7. رجوع المحكمين (الخصمين) مجتمعين أو منفردين بعد صدور الحكم لا عبرة له، ويعتبر حكم المحكم ملزماً لهما.
8. توثيق عقد التحكيم (المشاركة) بين الخصوم والإشهاد عليه أمر واجب لضمان الالتزام بالتنفيذ وعدم التفتت.
9. ينفذ حكم المحكمين إما طوعاً بإرادة الخصوم أو كفلائهم، فإن لم يلتزموا بالتنفيذ، يرفع الحكم إلى القضاء من صاحب الحق أو المحكم ليلزم الأطراف بتنفيذه. والله ولي التوفيق.

حكم المحكم موافقاً للأصول الشرعية في التحكيم، وقد سبق أن ارتضى كل من الطرفين المحكم أو المحكمين فإن هذا يدل على رضاهما بما يصدر عن هذا المحكم من قرارات، وعليه أن ينفذها بطوعه واختياره ويؤدي الحقوق المقررة لذويها، ولا يتم ذلك إلا بالتزام الخصوم بالحكم الصادر في منازعتهم وبايمانهم بأن الالتزام بالحكم الشرعي جزء من العقيدة التي تدفعهم إلى تنفيذ قرارات المحكم بلا واسطة لقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (101)، وبهذه الوسيلة يكون كل من الخصمين قد التزم بتنفيذ القرارات الصادرة عن التحكيم بطوعهما وتنتهي الخصومة ويرجع الحق إلى أهله.

ثانياً - التنفيذ عن طريق الكفلاء :

الكفالة كما عرفتها المادة (612) من المجلة العدلية (ضم نمة إلى ذمة في مطالبة شيء) (102)، وهي هنا يراد بها الضمان، وهو ضم ذمة الضامن إلى ذمة المضمون عنه في التزام الحق فيثبت في ذمتها جميعاً ولصاحب الحق مطالبته من شاء منهما (103)، وهي ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع، قال تعالى: ﴿وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلٌ بَعِيرٌ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ (104)، وقال عليه الصلاة والسلام: (... الزعيم غارم) (105).

ونقل ابن رشد الإجماع على ذلك بقوله: (وأما الحمالة بالمال فتأبته بالسنة ومجمع عليها من الصدر الأول ومن فقهاء الأمصار) (106).

والكفالة المتعلقة ببحثنا تعني التزام الكفيل بتنفيذ ما تقرر من أحكام عند امتناع المكفول عن التنفيذ.

وعلى ذلك فإذا ما صدر حكم المحكمين يصبح للمكفول له الحق في مطالبة الكفيل بتنفيذ القرار، لأن كفالة الكفيل التي عقدت زمن توثيق مشاركة التحكيم معلقة بصدور الحكم، وقد صدر، كما ويعتبر شرط الاستيفاء من الكفيل مما جرى عليه العرف (107).

ولا تبرأ ذمة الكفيل إلا إذا أوفى بما تكفل به أو قام الأصيل (المكفول) بتنفيذ الحكم،

ويرى كل من الأحناف والشافعية والحنابلة أن المكفول له (صاحب الحق) يستطيع أن يطالب الكفيل بأداء الحق عند حلوله (الحكم به) دون أن يتقيد بتعذر مطالبة الأصيل (المكفول عنه) (108).

واعتبرنا تنفيذ حكم المحكمين عن طريق الكفلاء من التنفيذ الطوعي لأن الكفالة تمت عند توثيق عقد (مشاركة) التحكيم برضاها فكان الخصوم ارتضت تنفيذ الحكم الصادر بواسطتها أو كفلائها.

ثالثاً - التنفيذ عن طريق القضاء :

الأصل كما ذكرنا أن ينفذ حكم المحكمين طواعية بأنفسهم أو كفلائهم عملاً بما قرره الفقهاء، وبما جاء في المجلة العدلية مادة (1848) (كما أن حكم الحكام لازم الإجراء على جميع من كان في ولايتهم كذلك ينفذ حكم المحكمين على من حكمهم في هذا الشأن الذي حكمهم به، ومن ثم ليس لأحد الخصمين أن يمتنع من قبول الحكم الذي صدر من المحكمين إذا كان موافقاً لأصوله الشرعية) (109).

الهوامش:

28. هو عبدالله بن مسعود t، عون المعبود ج 9 ص 419.
29. سنن أبي داود ج 3 ص 285 كتاب البيوع والإجارة باب إذا اختلف البيعان الحديث رقم 3511، قال الألباني: صحيح.
30. شمس الحق العظيم آبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود ج 9، ص 419 الحديث رقم (3494).
31. الجعد، مسند علي بن الجعد ص 260 الحديث رقم 1728، قال في المقاصد الحسنة: هو من الأمثال الشهيرة لا الآثار المشهورة، السخاوي، المقاصد الحسنة، ص 481 حديث 750.
32. السرخسي، المبسوط ج 21 ص 62.
33. الزيلعي، تبیین الحقائق ج 5 ص 117.
34. الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ج 4 ص 378.
35. الكاساني، بدائع الصنائع ج 9 ص 478.
36. ابن فرحون، تبصرة الحكام ج 1 ص 12.
37. قليوبي وعميرة، حاشية قليوبي وعميرة ج 4 ص 462.
38. البهوتي، كشاف القناع ج 6 ص 285.
39. ابن نجيم، البحر الرائق ج 7 ص 45 – 48.
40. رستم، شرح مجلة الأحكام مادة رقم 1842 ص 1194.
41. ابن نجيم، البحر الرائق ج 7 ص 41.
42. انظر: ابن نجيم، البحر الرائق ج 4 ص 44، الفتاوى الهندية لجمع من علماء الهند (العالمكبرية) في مذهب الحنفية ج 3 ص 346.
43. ابن الهمام، شرح فتح القدير ج 6 ص 410.
44. انظر: السرخسي، المبسوط ج 16 ص 111، ابن الهمام، شرح فتح القدير ج 6 ص 408، الزيلعي، تبیین الحقائق ج 5 ص 118 – 119.
45. ابن عابدين، حاشية رد المحتار على الدر المختار ج 8 ص 130.
46. المرجع السابق.
47. الموسوعة الفقهية الكويتية، ج 32 ص 20.
48. الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية ج 1 ص 9 وزارة الأوقاف.
49. الأشقر، الفتيا ومناهج الإفتاء ص 9، 10.
50. انظر: ابن القيم، إعلام الموقعين ج 1 ص 36، 38، ج 4 ص 264.
51. انظر: ابن القيم، إعلام الموقعين ج 1، ص 38، والبهوتي، كشاف القناع ج 6 ص 299.
52. القرافي، الإحكام في تمييز الفتاوى من الأحكام ص 33.
53. المرجع السابق ص 195، وانظر: محب الله بن عبد الشكور، مسلم الثبوت في أصول الفقه ج 2 ص 235-234، بكتاب فواتح الرحموت للعلامة / عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري بكتاب المستصفي من علم الأصول للإمام محمد بن محمد بن محمد الغزالي.
54. الزيلعي، تبیین الحقائق ج 5 ص 467، ابن نجيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق ج 7 ص 434، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ج 1 ص 279،
1. المعجم الوسيط ص 212 إشراف مجمع اللغة العربية، المنجد في اللغة والإعلام ص 146.
2. الفيومي، المصباح المنير ص 78، الأزدي، المنجد ص 146.
3. الأزدي، المنجد، ص 146.
4. الأزدي، المنجد، ص 146، الفيومي، المصباح المنير ص 78.
5. الأزدي، المنجد، ص 146.
6. ابن منظور، لسان العرب ج 3 ص 270.
7. الرازي، مختار الصحاح ص 91.
8. سورة مريم آية 12.
9. الرازي، مختار الصحاح ص 212.
10. سورة النساء آية 65.
11. الرازي، مختار الصحاح ص 91.
12. مادة (1790) من مجلة الأحكام شرح سليم رستم باز اللباني ص 1173، درر الحكام شرح مجلة الأحكام علي حيدر تعريب فهمي حسين ج 16 ص 523.
13. ابن نجيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق ج 7 ص 41، ابن عابدين، حاشية رد المحتار على الدر المختار ج 8 ص 125.
14. الزرقا، المدخل الفقهي العام ج 1 ص 555.
15. الموسوعة العربية العالمية ج 6 ص 134.
16. سورة النساء آية 35.
17. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ج 5 ص 179.
18. سورة المائدة آية 95.
19. الزيلعي، تبیین الحقائق ج 2 ص 378..
20. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ج 6 ص 311 – 314، السائيس، تفسير آيات الأحكام ج 2 ص 216، الصابوني، مختصر تفسير ابن كثير ج 1 ص 549.
21. سورة النساء آية 58.
22. الصابوني، مختصر تفسير ابن كثير ج 1 ص 406.
23. سورة النساء آية 65.
24. الشوكاني، تفسير فتح القدير ج 1 ص 483.
25. البخاري، فتح الباري، كتاب الجهاد والسير باب إذا نزل العدو على حكم رجل، ج 6 ص 165.
26. العسقلاني، الإصابة في تمييز أسماء الصحابة ج 1 ص 55 ولم يحكم عليه ولم أقف على حكم لأحد عليه.
27. سنن أبي داود ج 4 ص 289 كتاب الأدب باب تغيير الاسم القبيح الحديث رقم 4955، قال الألباني: صحيح.

- 4 ص 378، ابن قدامة، المغني ج 9 ص 108.
- 72.** ابن العربي، أحكام القرآن ج 2 ص 622.
- 73.** المرجع السابق.
- 74.** الشربيني، مغني المحتاج ج 4 ص 479، الرملي، نهاية المحتاج ج 8 ص 242.
- 75.** ابن عابدين، حاشية المحتار على الدر المختار ج 8 ص 127.
- 76.** ابن نجيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق ج 7 ص 46.
- 77.** الزرقا، المدخل الفقهي العام ج 1 ص 343.
- 78.** الكاساني، بدائع الصنائع ج 5 ص 149، 150.
- 79.** ابن عابدين، حاشية ابن عابدين ج 8 ص 128، الطرابلسي، معين الحكام ص 25.
- 80.** ابن نجيم، البحر الرائق ج 7 ص 27، والسرخسي، المبسوط ج 16 ص 111، والدسوقي، حاشية الدسوقي الشرح الكبير ج 4 ص 140، والشربيني، مغني المحتاج ج 4 ص 379، والماوردي، أدب القاضي ج 2 ص 380، وابن قدامة، المغني ج 9 ص 107، 108.
- 81.** ابن الهمام، فتح القدير ج 5 ص 500، والسرخسي، المبسوط ج 16 ص 111، وابن فرحون، تبصرة الحكام ج 1 ص 55، الأنصاري، فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب ج 2 ص 258، وابن قدامة، المغني ج 9 ص 108.
- 82.** ابن نجيم، البحر الرائق، ج 7 ص 26، والزليعي، تبیین الحقائق ج 4 ص 193، وابن فرحون، تبصرة الحكام ج 1 ص 56-55، والدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج 4 ص 140، والشربيني، مغني المحتاج ج 4 ص 379، والماوردي، أدب القاضي ج 2 ص 382، أسنى المطالب ج 4 ص 288، ابن قدامة، المغني ج 9 ص 108.
- 83.** ابن فرحون، تبصرة الحكام ج 1 ص 55، والماوردي، الحاوي الكبير ج 16 ص 326، وابن قدامة، المغني ج 9 ص 108.
- 84.** ابن قدامة، المغني ج 9 ص 108.
- 85.** مجلة مجمع الفقه الإسلامي عدد 9 ج 4 ص 5، دورة مؤتمره التاسع بدولة الإمارات من 1 - 6 ذي القعدة 1415 هـ وفق 1 - 6 أبريل 1995 م.
- 86.** ابن الهمام، فتح القدير ج 6 ص 410، والسرخسي، المبسوط ج 16 ص 111، ج 21 ص 63.
- 87.** الماوردي، أدب القاضي ج 2 ص 384، والشربيني، مغني المحتاج ج 4 ص 479، والرملي، نهاية المحتاج ج 8 ص 231.
- 88.** البهوتي، كشف القناع ج 6 ص 309.
- 89.** ابن الهمام، فتح القدير ج 5 ص 502، والسرخسي، المبسوط ج 16 ص 111.
- 90.** السرخسي، المبسوط ج 21 ص 63.
- 91.** السرخسي، المبسوط ج 21 ص 63، والزليعي، تبیین الحقائق ج 4 ص 194، وابن نجيم، البحر الرائق ج 4 ص 194.
- 92.** الصاوي، حاشية الصاوي على الشرح الصغير ج 4 ص 198.
- الرملي، نهاية المحتاج ج 4 ص 382، الحصني، كفاية الأختيار في حل غاية الاختصار ج 1 ص 167، الشربيني، مغني المحتاج ج 2 ص 177، ابن قدامة، المغني ج 4 ص 527، كشاف القناع ج 3 ص 390، الجرجاني، التعريفات، ص 221، مراد، إتحاف البرية بالتعريفات الفقهية والأصولية، ص 110.
- 55.** رستم، شرح مجلة الأحكام العدلية ص 827 مادة 1531.
- 56.** الموسوعة الفقهية الكويتية ج 27 ص 324.
- 57.** المرجع السابق ج 27 ص 324.
- 58.** رستم، شرح مجلة الأحكام العدلية، ص 845، والموسوعة الفقهية الكويتية ج 27 ص 324، 325، 355.
- 59.** صحيح مسلم، صحيح مسلم بشرح النووي، باب مباحته صلى الله عليه وسلم للأثام واختياره من المباح أسهله، ح 15 ص 83.
- 60.** ابن الهمام، فتح القدير ج 6 ص 408، الطرابلسي، معين الحكام ص 28، المرغيناني، الهداية بشرح فتح القدير ج 6 ص 408، الكاساني، بدائع الصنائع ج 9 ص 408، السرخسي، المبسوط ج 16 ص 111، الزليعي، تبیین الحقائق ج 5 ص 117.
- 61.** البابرّي، العناية شرح الهداية ج 7 ص 318.
- 62.** ابن فرحون، تبصرة الحكام ج 1 ص 55، الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج 4 ص 136.
- 63.** الجائفة: هي الجنابة على البدن بجرح يصل إلى الجوف، سواء في الصدر أو البطن.
- 64.** الآمة: وتسمى المأمومة وهي من الشجاج في الرأس والتي تصل إلى جلدة الدماغ.
- 65.** المنقلة: وهي أيضاً من الشجاج التي تقع على الرأس أو الوجه وتنقل العظم بعد الكسر وتحوله من مكانه.
- 66.** الموضحة: وهي من الشجاج التي تصيب الرأس أو الوجه وتوضح العظم وتكشفه.
- انظر في ذلك: ابن قدامة، المغني ج 7 ص 709، ومراد، التعريفات الفقهية والأصولية، ص 127-126.
- 67.** الشربيني، مغني المحتاج ج 4 ص 378 - 379، الرملي، نهاية المحتاج ج 8 ص 242، الأنصاري، أسنى المطالب شرح روض الطالب ج 6 ص 121، الماوردي، أدب القاضي ج 2 ص 381، الهيتمي، الفتاوى الفقهية الكبرى لابن حجر ج 4 ص 290.
- 68.** الماوردي، الحاوي الكبير ج 16 ص 325.
- 69.** البهوتي، كشف القناع ج 6 ص 308، أبي النجا الحجاوي، الروض المربع ج 2 ص 367، ابن قدامة، المغني ج 9 ص 108، ابن قدامة، المقنع في فقه إمام السنة أحمد بن حنبل، ج 3 ص 609.
- 70.** مجلة مجمع الفقه الإسلامي، عدد 9 ج 4 ص 5.
- 71.** السرخسي، المبسوط ج 16 ص 111، ابن الهمام، شرح فتح القدير ج 5 ص 50، ابن فرحون، تبصرة الحكام 1/55، الشربيني، مغني المحتاج

93. ابن الهمام، فتح القدير ج 5 ص 500، الفتاوى الهندية ج 3 ص 318، وابن فرحون، تبصرة الحكام ج 1 ص 56.
94. السرخسي، المبسوط ج 16 ص 111، ج 21 ص 63، ابن الهمام، فتح القدير ج 5 ص 502، والرمل، نهاية المحتاج ج 8 ص 231، والشربيني، مغني المحتاج ج 4 ص 379، والماوردي، أدب القاضي ج 2 ص 383.
95. ابن عابدين، حاشية ابن عابدين ج 8 ص 131، والماوردي، أدب القاضي ج 2 ص 383، والرمل، نهاية المحتاج ج 2 ص 231.
96. ابن عابدين، حاشية ابن عابدين ج 5 ص 431.
97. الزيلعي، تبين الحقائق ج 5 ص 619.
98. المرجع السابق.
99. رستم، شرح مجلة الأحكام العدلية مادة (1846) ص 1197.
100. الأسيوطي، جواهر العقود ج 2 ص 323، وابن قدامة، المغني ج 9 ص 107، مجلة مجمع الفقه الإسلامي قرار رقم 91 فقرة 5 عدد 9 ج 4 ص 5.
101. سورة النساء: آية 65.
102. رستم، شرح المجلة العدلية، ص 333.
103. ابن قدامة، المغني ج 4 ص 590.
104. سورة يوسف: آية 72.
105. ابن ماجة، سنن ابن ماجة ج 2 ص 104 كتاب الصدقات باب الكفالة الحديث رقم 2405، قال الألباني: صحيح.
106. ابن رشد، بداية المجتهد ج 2 ص 327.
107. الكاساني، بدائع الصنائع ج 7 ص 401.
108. الكاساني، بدائع الصنائع ج 7 ص 406، والرمل، نهاية المحتاج ج 4 ص 458، 460، وابن قدامة، المغني ج 4 ص 607.
109. رستم، شرح المجلة العدلية، ص 1198.
110. البخاري، صحيح البخاري 4/67 باب إذا نزل العدو على حكم رجل الحديث رقم 3043.
- المصادر والمراجع:**
1. أبادي، العلامة أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم، عون المعبود شرح سنن أبي داود مع شرح الحافظ ابن قيم الجوزية، ضبط وتحقيق/ عبد الرحمن محمد عثمان، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثالثة، 1407هـ - 1987م.
2. أحمد سلامة القليوبي وأحمد الريس عميرة، حاشيتا قليوبي وعميرة، المكتبية التوفيقية، 2003م.
3. أزدي، علي بن الحسن النهائي الأزدي، المنجد في اللغة والأعلام، بيروت، دار المشرق، الطبعة الثالثة والثلاثون.
4. أسيوطي، محمد بن محمد المنهاجي، جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1996م.
5. أشقر، محمد سليمان عبد الله، الفتيا ومناهج الإفتاء (بحث أصولي)، الكويت، مكتبة المنار الإسلامية، الطبعة الأولى، 1396هـ - 1976م.
6. أنصاري، زكريا بن محمد بن زكريا، أسنى المطالب شرح روض الطالب، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.
7. أنصاري، زكريا بن محمد بن زكريا، روضة الطالب أسنى المطالب.
8. أنصاري، زكريا بن محمد بن زكريا، فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، دار الفكر للطباعة والنشر، ط 1414هـ / 1984م.
9. أوزجندی نظام الدين حسن بن منصور، الفتاوى العالمية المعروفة بالفتاوى الهندية، تحقيق د. محمد مطرجي، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1431هـ - 2010م.
10. بابرتي، الإمام أكمل الدين محمد بن محمود، شرح العناية على الهداية، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
11. بخاري، محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط 1، 1422هـ.
12. بهوتي، منصور بن يونس، الروض المربع بشرح زاد المستقنع، الطبعة السادسة 1379هـ.
13. بهوتي، منصور بن يونس، كشاف القناع عن متن الإقناع، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1402هـ - 1982م.
14. بيهقي، أحمد بن حسين بن علي بن موسى، السنن الكبرى، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1414هـ - 1994م.
15. ترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، سنن الترمذي، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1414هـ - 1994م.
16. جرجاني، عبدالقاهر بن عبدالرحمن، التعريفات، تحقيق، نصر الدين التونسي، القاهرة شركة القدس للتصدير، الطبعة الأولى 2007م.
17. جعد، علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي، مسند علي بن الجعد، تحقيق عامر أحمد حيدر، مؤسسة اد، بيوت، ط 1، 1990م.
18. جوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، إعلام الموقعين عن رب العالمين، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الرابعة، محرم 1388هـ - أبريل 1968م.
19. حراني أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام، ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، بيروت، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1407هـ - 1987م.
20. حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد، المحلى بالآثار، القاهرة، دار التراث.
21. حصني، الإمام تقي الدين أبو بكر بن محمد الحسيني، كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية.
22. حيدر، علي حيدر، درر الحكام شرح مجلة الأحكام، تعريب المحامي/ فهمي الحسيني، بيروت دار الكتب العلمية، لبنان.
23. خصاص، الإمام أبي بكر أحمد بن عمر، شرح أدب القاضي، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1414هـ - 1994م.

- 1408هـ - 1088م.
44. عسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، الإصابة في تمييز أسماء الصحابة، بيروت دار الكتب العلمية.
45. عسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، لبنان.
46. غزالي، أبو حامد محمد بن محمد، المستصفى من علم الأصول، ومعه كتاب فواتح الرحموت للعلامة / عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري بشرح مسلم الثبوت في أصول الفقه أيضاً للإمام المحقق الشيخ / محب الله بن عبد الشكور، بيروت، الناشر/ دار المعرفة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية 1324هـ.
47. الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية -1400هـ - 1980م.
48. فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، بيروت، المعرفة للطباعة والنشر.
49. فيومي، أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية للطباعة والنشر - الدار النموذجية، الطبعة الثانية، 1418هـ / 1997م.
50. قدامة، عبدالله بن أحمد بن محمد، المقنع في فقه إمام السنة أحمد بن حنبل، مكتبة الرياض الحديثة، 1400هـ - 1980م.
51. قدامة، عبدالله بن أحمد بن محمد، الكافي في فقه الإمام أحمد، دمشق، منشورات المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1382هـ - 1963م.
52. قدامة، عبدالله بن أحمد بن محمد، المغني، الرياض، مكتبة الرياض الحديثة.
53. قرافي، أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن، الأحكام في تمييز الفتاوى عن أحكام وتصرفات القاضي والإمام، بيروت، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، الناشر / مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثانية، 1416هـ - 1995م.
54. قرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، الطبعة الثانية 1372هـ - 1952م.
55. قزويني، أبو عبدالله محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، بيروت.
56. كاساني علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، بيروت، منشورات دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1997م.
57. ماوردي، علي بن محمد بن حبيب، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، بيروت، دار الكتب العلمية، 1999م.
58. ماوردي، علي بن محمد بن حبيب، أدب القاضي، تحقيق / محيي هلال السرحان، بغداد، مطبعة العاني، رئاسة ديوان الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي، 1392هـ / 1972م.
59. مجلة مجمع الفقه الإسلامي، مكة المكرمة، رابطة العالم الإسلامي، المجمع
24. خطيب، شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر.
25. خطيب، شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1377هـ - 1958.
26. داوود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، سنن أبي داوود، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
27. دردير، أحمد بن أحمد الدردير، حاشية الصاوي على الشرح الصغير.
28. دسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار الفكر.
29. رازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، القاهرة، دار الحديث، 1424هـ - 2003م.
30. رستم، سليم رستم باز، شرح مجلة الأحكام، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
31. رشد، محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، الطبعة الرابعة، 1398هـ - 1978م.
32. رملي، شمس الدين بن شهاب الدين، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، 1424هـ - 2003م.
33. زرقا، مصطفى أحمد، المدخل الفقهي العام، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة العاشرة 1387هـ - 1968م.
34. زيلعي، عثمان بن علي بن محجن فخر الدين، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1420هـ - 2000م.
35. سايس، محمد علي، تفسير آيات الأحكام، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده 1373هـ - 1953م.
36. سخاوي، محمد بن عبدالرحمن السخاوي، المقاصد الحسنة، تحقيق محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، طبعة 1405هـ / 1985م.
37. سرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل، المبسوط، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1414هـ - 1993م.
38. سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، الطبقات الكبرى، بيروت، دار صادر.
39. شوكاني، محمد بن علي بن محمد، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر.
40. صابوني، محمد علي، مختصر تفسير ابن كثير، بيروت، دار القرآن الكريم، الطبعة السابعة، 1402هـ - 1981م.
41. طرابلسي، علاء الدين علي بن خليل، معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام، مصر، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده الطبعة الثانية، 1973 - 1974م.
42. عابدين، محمد أمين، رد المحتار على الدر المختار، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1415هـ - 1994م.
43. عربي، أبو بكر محمد بن عبد الله، أحكام القرآن، بيروت، دار الجيل،

الفقهي الإسلامي.

60. مراد، د. يحيى، إتحاف البرية بالتعريفات الفقهية والأصولية، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1424هـ - 2004م.
61. مرغيناني، علي بن أبي بكر بن عبدالجليل، الهداية شرح بداية المبتدي، الناشر المكتبة الإسلامية.
62. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الطبعة الثانية، 1392هـ - 1972م.
63. منظور، محمد بن مكرم بن علي جمال الدين، لسان العرب، بيروت، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، مؤسسة التاريخ العربي، الطبعة الثالثة، حزيران 1986م.
64. الموسوعة العربية العالمية، الرياض، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1999م.
65. الموسوعة الفقهية الكويتي، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الخامسة، 1425هـ - 2004م.
66. نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد المعروف بابن نجيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، منشورات دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1418هـ - 1997م.
67. نووي، محيي الدين يحيى بن شرف، روضة الطالبين، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر.
68. نووي، محيي الدين يحيى بن شرف، صحيح مسلم بشرح النووي، القاهرة، دار المنار للطبع والنشر والتوزيع، 1423هـ - 2003م، طبعة دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى 1987م.
69. همام، كمال الدين محمد بن عبدالواحد السيواسي، فتح القدير، إحياء التراث العربي، بيروت.
70. هيثمي، أحمد بن محمد بن حجر، الفتاوى الفقهية الكبرى، المكتبة الإسلامية.

**أبعاد استخدام اللغة العبرية وأثرها في اللغة العربية
وفق رؤية معلمي المدارس وأولياء أمور الطلبة
في المدارس العربية في الجليل / لواء الناصرة***

د. محمد ربايعة*

*تاريخ التسليم: 2016/4/17م، تاريخ القبول: 2016/6/7م.
**أستاذ مساعد/ جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين.

ملخص:

العربية واستخدامها في البيت والمدرسة والشارع، وتجنب استخدام اللغة العبرية قدر المستطاع. وإيلاء اللغة العربية الأهمية الكبرى في جميع مظاهر الحياة. وابتعاد أولياء أمور الطلبة عن استخدام مفردات عبرية مع أبنائهم في حياتهم اليومية، وإيجاد مفردات عربية بديلة لها شائعة الاستعمال.

واقترح الباحث على الباحثين ضرورة كتابة أبحاث تتناول الفكر التربوي الإسرائيلي، وتحلل المناهج الإسرائيلية في ضوء الأفكار والقيم والمعتقدات والأهداف المعلنة والخفية منها، وكذلك الخوض في السياسة التربوية الإسرائيلية في إعداد المعلمين الإسرائيليين وتأهيلهم.

الكلمات المفتاحية: اللغة العبرية، اللغة العربية، معلمي المدارس، أولياء أمور الطلبة، الجليل، لواء الناصرة.

The Impact of Using Hebrew Language on the Arabic Language at Israeli Arabic Schools from the perspective of Schoolteachers and Parents in the Galilee Area

Abstract:

The present study aims to identify the perspectives of teachers and parents of students at Arabic schools in Galilee area, through examining how the use of Hebrew language and living under a Hebrew culture impact learning and practicing Arabic language. The researcher used Qualitative analysis through deigning a questionnaire with open-ended questions for the sample of the study that consisted of teachers in the Galilee area. A sample of 31 schools were chosen to represent 10% of the total number of Arabic schools (314). Moreover, the researcher interviewed a group of teachers within focus groups, which reinforced the questionnaire results.

The outcomes of the survey revealed difficulties in the use of Arabic language among students in the schools in terms of writing and reading Arabic texts. 22.7% of interviewed teachers revealed that they use Hebrew intensively inside classes, while 59.1% use it sometimes, and 18.2% use it rarely throughout their teaching.

Most teachers refereed to the frequent use of Hebrew outside schools as the reason for these difficulties. Respondents to the questionnaire revealed that they also use Hebrew at home while talking to their children. 31.8% admitted that they use Hebrew most of the time at home, 27.3% use it sometimes, while 40.9% said they use it rarely.

The study has revealed a clear weakness regarding Arabic language skills and the ability to use it frequently in academic context. As for oral skills, the study indicated the tendency of majority of students to include some Hebrew words while speaking Arabic.

هدفت هذه الدراسة إلى رصد آراء معلمي ومعلمات المدارس العربية في الجليل (لواء الناصرة) وأولياء أمور الطلبة؛ لمعرفة أبعاد استخدام اللغة العبرية وأثرها في اللغة العربية.

من أجل ذلك استخدم الباحث المقابلة أداة للبحث؛ لملاءمتها لمثل أغراض هذه الدراسة، وتمثل مجتمع الدراسة من جميع معلمي منطقة الجليل / حيفا شمالاً (الجليل الأعلى، والجليل الأسفل، والجليل الشرقي، والجليل الغربي) ومعلماتها، واختيرت (31) مدرسة من مجموع المدارس العربية البالغة (314) مدرسة، أي ما نسبته 10 % من جميع المدارس.

وأشارت النتائج المتعلقة بالسؤال الأول، الذي نصه: ما أبعاد استخدام اللغة العبرية وأثرها في اللغة العربية لدى طلبة المدارس العربية في الجليل / لواء الناصرة؟ ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

◀ هل تستعمل مفردات في اللغة العبرية في أثناء شرحك للدروس في غير مواد اللغة العبرية داخل الصفوف؟

علماً أن نسبة المعلمين الذين يستخدمون اللغة العبرية بكثرة هي (22.72%)، أما الذين يستخدمونها أحياناً فهي (59.09) وبينما نسبة الذين يستخدمونها نادراً هي (18.18%).

◀ هل تستعمل مفردات في اللغة العبرية في أثناء حديثك مع أولادك في البيت؟

فجاءت نسبة الذين أجابوا عنها بكثرة (31.81%)، ونسبة الذين أجابوا عنها أحياناً (27.27)، في حين جاءت نسبة الذين أجابوا عنها نادراً (40.90)

وبينما أشارت نتائج السؤال الذي نصه:

◀ هل يؤدي استخدامك لمفردات في اللغة العبرية في أثناء شرحك للدروس إلى ظهور بعض المشكلات اللغة (كتابية او قرائية) لدى الطلبة؟

إلى ظهور جملة من المشكلات اللغوية (الكتابية والقرائية) نتيجة استخدام المعلمين مفردات عبرية في أثناء شرحهم للدروس في الصفوف الدراسية، وأثر استخدام اللغة العبرية في البيت والشارع أيضاً. وأظهرت النتائج ضعفاً عاماً في امتلاك الطلبة معظم مفردات اللغة العبرية وتراكيبها، وعجز واضح في توظيفها. في المقابل استعمال الطلبة الكلمات العبرية بكثرة في تعبيراتهم الشفوية والكتابية، كذلك أشارت النتائج إلى أن المؤسسة الإسرائيلية قد استهدفت للغة العربية استهدافاً ممنهجاً يعمل على تغريبها عن الطلبة، وتهميشها، ومحاولة طمس الهوية العربية الفلسطينية، وذلك من خلال جعل اللغة العبرية لغة التداول الرسمية بين الوزارات والمؤسسات ومظاهر الحياة المختلفة.

أوصى الباحث في النهاية بضرورة تكثيف الدورات التدريبية التي تعمل على تعزيز استعمال المفردات العربية استعمالاً سائماً صحيحاً ومناسباً، وتعميمها على المعلمين؛ لتعزيز مكانة اللغة

أما التغيير الأكبر أثرا في المشهد اللغوي في فلسطين فقد حصل منذ النكبة. إذ إن السيادة اليهودية ضمن دولة إسرائيل، قلبت المشهد اللغوي. فظهر العبرية تحول إلى هيمنة شبه تامة بوصفها لغة التداول والإدارة والمعاملات والحياة بكل مستوياتها، وبعد إنشاء دولة إسرائيل، عاش العرب الفلسطينيون في إسرائيل كأقلية معزولة، مادياً واجتماعياً وثقافياً، عن العالم العربي المجاور. مما أثر سلباً في هويتهم القومية والدينية والثقافية، وخلق أزمة هوية لدى الفلسطينيين في المناطق التي احتلت عام 1948. (امارة، 2006)

مشكلة الدراسة:

من خلال خبرة الباحث التربوية، وعلاقته مع معلمي المدارس العربية في الجليل، لحظ استخدامهم لمصطلحات وكلمات عبرية بكثرة في حديثهم وفي حواراتهم اليومية مع الآخرين، كما لحظ ضعفاً واضحاً في لغتهم العربية ولا سيما في بنيتها القواعدية النحوية والصرفية، وتراكيبها وبلاغتها، ولفت انتباهه الباحث أن كثيراً ما كانوا يعبرون عن مواقفهم وآرائهم باللغة العبرية بطريقة أسهل أداءً وأيسر معنى؛ ثم إن الباحث كان قد التقى بمعلمين عرب من منطقة الجليل في أثناء مرافقته لابنته المريضة في غحدي مشافي تل الربيع (تل أبيب) في شهر تشرين الثاني من العام 2015، فلاحظ من خلال أحاديثهم أن أكثر من 40% من الكلمات المستخدمة كلمات عبرية، وأن الكلمات العربية المستخدمة في حديثهم كانت ركيكة وضعيفة جداً، ويصعب على غير المتحدثين باللغة العبرية فهمها، ذلك أنها خليط من العبرية والعربية، وهي لغة لم نعهدها في ثقافتنا العربية؛ الأمر الذي دفع الباحث الخوض في هذا المجال، ودراسة أبعاد استخدام اللغة العبرية على اللغة العربية لدى طلبة المدارس العربية في الجليل (لواء الناصرة) وسبل الحفاظ عليها والنهوض بها، كما يراها معلمو الطلبة وأولياء أمورهم.

وتتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية:

◀ ما أبعاد استخدام اللغة العبرية وأثرها في اللغة العربية لدى طلبة المدارس العربية في الجليل (لواء الناصرة)؟

◀ ما الأضرار التي يتعرض لها الطالب في لغته العربية جراء استخدام اللغة العبرية لغة التداول الرسمية بين الوزارات والمؤسسات ومظاهر الحياة المختلفة؟

◀ ما أبرز المقترحات والسبل التي من شأنها الحفاظ على اللغة العربية وحمايتها من التهميش والاستهداف؟

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى ما يأتي:

◆ معرفة المشكلات اللغوية التي يعانيها طلبة المدارس داخل الخط الأخضر في الجليل.

◆ تعرف آراء معلمي الطلاب وأولياء أمورهم في أبعاد استخدام اللغة العبرية، وأثرها في اللغة العربية لدى أبنائهم.

◆ تحديد أهم الآثار السلبية والأضرار الناجمة عن استعمال اللغة العبرية في شتى مجالات الحياة، وجعلها لغة المكاتبات والمراسلات في الوزارات والمؤسسات المختلفة.

Teachers referred to the deliberate policy of marginalization of the Arabic language by the Israeli government, in particular among young generations, as a reason for these tendencies, and they indicated that this would ultimately influence their Palestinian Arabic identity.

The research urges the Arabic community in Israel to resist the obliteration of the Arabic identity, by adopting a robust strategy to empower the use of Arabic language both inside and outside schools and in all fields of life.

Keywords: Hebrew language, Arabic language, schoolteachers, parents of pupils, galilee, Nazareth.

مقدمة:

مرت فلسطين التاريخية بالكثير من التحولات الجيو سياسية، وانعكس ذلك على المشهد اللغوي والثقافي فيها، فقد انتشرت في مساحتها الكثير من الثقافات واللغات عبر تاريخها. إلا أن فلسطين صارت، بمشهدها العام، عربية اللغة والثقافة، بعد الفتح الإسلامي، رغم وجود العديد من اللغات والثقافات في محيطها. وأعقب نهاية الحكم العثماني في فلسطين العام، 1917 واحتلال القوات البريطانية لها، وبداية الانتداب عام 1920 حصلت تغييرات بعيدة المدى في جميع نواحي الحياة، ومن ضمنها المشهد اللغوي. فقد عزز الانتداب البريطاني في فلسطين مكانة اللغة العبرية التي جرى إحيائها بقرار سياسي آنذاك بوصفها لغة للمجتمع اليهودي واعترف بها لغة رسمية. (إمارة، 2013، ص 15 - 17)

وقد عانى الشعب الفلسطيني ويلات الاحتلال عبر عقود من الزمن في شتى مجالات حياته، كان أخطرها الاحتلال الصهيوني وسيطرته على مناحي الحياة الفلسطينية عام 1948، وكان له الأثر الأسوأ في العملية التعليمية.

وتعاني اللغة العربية في فلسطين ظروفًا عصيبة، وهي تخوض صراعاً عنيفاً في وجه التهميش العبري، الذي يواكب احتلال الأرض والإنسان، بل لعل لغزو اللغة العبرية كان أشد أثراً وأكثر خطراً؛ لأن الكلمة العبرية تحتل اللسان على نحو أبعد أثراً من احتلال الجندي للأرض والمكان.

وتنص السياسة الإسرائيلية المعلنة على أن اللغة العربية لغة رسمية إلى جانب اللغة العبرية في الكيان المزعوم، ما يوجب أن تجد تمثيلاً متساوياً في شتى مجالات الحياة الاجتماعية اليومية. لكن المطلع على صورة الواقع يجد صورة غير مطابقة للسياسة المعلنة، فاللغة العبرية تهيمن على المشهد اللغوي في الشوارع والمؤسسات العامة، في حين تواجه اللغة العربية تهميشاً وتجاهلاً واضحاً في المشهد اللغوي، في ظل احتلال استيطاني يحاول طمس كل معالم الثقافة واللغة العربية، ولم يسلم منها إلا المنابر والمقابر (ادريس، 2014) ما يجعل مهمة الحفاظ عليها عسيرة؛ في وقت لا مفر فيه من الحفاظ على اللغة العربية والنهوض بها، فإن الأمة لا يمكن أن تحافظ على ثقافتها ومظاهر حضارتها إلا بلغتها، ولم يحدث أن سجّل التاريخ يوماً أن أمة ما نهضت وارتقت بلغة غيرها. (الحارثي، 2011).

حاليا بوصفها لغة حديث وأدب وتعاملات رسمية، ويتحدث بها أكثر من سبعة ملايين شخص موزعين في حدود الكيان الإسرائيلي والأراضي الفلسطينية، واللغة العبرية الحديثة منبثقة من اللغة العبرية الكلاسيكية التي لم تعد مستخدمة كلغة حديث أو كلغة تعاملات رسمية إنما تستخدم كلغة دينية يستعملها المتدينون اليهود في تعاملاتهم الدينية، وهي بدورها (اللغة العبرية الكلاسيكية) نشأت من محاولة إحياء اللغة العبرية القديمة التي ماتت في القرن الخامس قبل الميلاد.

واللغة العبرية القديمة هي العبرية التي كتب فيها العهد القديم، وتشبه إلى حد كبير لغات قديمة أخرى مثل اللغة الفينيقية والعمونية والموابية؛ ولهذا يعتبر علماء اللغات كل هذه اللغات الأخيرة لهجات للغة الكنعانية. (Izre'el, Shlomo, 2001)

ويرفض ولفنسون أن تكون العبرية فرعاً من الكنعانية أو أنها لهجة كنعانية، وفي رأيه أنها شقيقه لها حيث يقول: "ركانتا لغة واحدة لهجت بها تلك الأمم التي كانت تسكن فلسطين وطور سيناء على مدى قرون، فلما تفرقت تلك وتباعدت لهجاتها وتميزت، فكانت إحداهما العبرية، وكانت الأخرى الكنعانية، وذلك سبب التشابه بين هاتين اللغتين. (ولفنسون، إسرائيل، 1980).

الناصرة :

مدينة عربية ومركز قضاء يحمل اسمها، وهي واحدة من أكبر وأجمل مدن فلسطين، ولها مكانة خاصة في نفوس المسيحيين في مختلف أنحاء العالم. فهم يحجون إليها كما يحجون إلى كنيسة القيامة في القدس، وكنيسة المهد في بيت لحم. وقد نسب السيد المسيح إليها فدعي بالناصري وعرف أتباعه بالمسيحيين تارة والناصري تارة أخرى. وإذا كانت صفا عاصمة الجليل الأعلى فان الناصرة عاصمة الجليل الأدنى. وهي قاعدة لقضاء الناصرة منذ أواخر العهد العثماني. وقد تعرضت الناصرة للاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1948 فهاجر عدد قليل من سكانها نتيجة لذلك، وصمد أكثرهم رغم قسوة الاحتلال واهماله شؤون المدينة. وظلت المدينة على حالها دون تطور رغم مرور أكثر من ثلاثين عاماً على الاحتلال، فتراجعت المشروعات فيها، وحدث عجز متصاعد في موازنة بلديتها. ولم تتعرض الناصر العربية للتخلف والإهمال فحسب بل أخذت تعاني الاختناق والتسلط على يد سلطات الاحتلال التي أنشأت مدينة (نتسبرت عليت) أي الناصرة العليا، على مرتفع جبلي بالقرب منها للتحكم في رقاب سكانها.

تقع الناصرة في قلب الجليل الأدنى وتطل على سهل مرج ابن عامر، من الشمال. فهي لذلك نقطة انتقالية بين منطقة مرج ابن عامر السهلية ومنطقة الجليل الأعلى الجبلية. وقد كان لموقعها الجغرافي أهمية منذ القديم؛ فكانت طرقها الفرعية تصلها بالطرق الرئيسية التي تربط بين سورية ومصر من جهة والأردن وفلسطين من جهة ثانية. وكانت بعض القوافل التجارية تعرج عليها في أثناء مرورها في سهل مرج ابن عامر. (الدباغ، 1974)

الجليل:

الجليل منطقة جغرافية في شمال فلسطين التاريخية، شرق البحر المتوسط، وتقع اليوم ضمن حدود الكيان الصهيوني ولبنان، ومن أكبر مدنها الناصرة وصفد، وكانت تسمية الجليل في الماضي

♦ تحديد أهم المقترحات والحلول المناسبة للحد من تآكل استعمال اللغة العربية وازمحلال استخدام تراكيبها؛ نتيجة هيمنة اللغة العبرية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من تسليطها الضوء على قضية لغوية اجتماعية من أهم القضايا التي تستهدف اللغة العربية في فلسطين التي احتلت عام 1948، وذلك من خلال السياسة الممنهجة للكيان الإسرائيلي تجاه المواطنين الفلسطينيين الذي ما يزالون صامدين وثابتين في أرضهم رغم المضايقات والاستهدافات الممنهجة، والتهميش الواضح تجاه لغتهم العربية. بفعل استخدام اللغة العبرية اللغة الرسمية في جميع المؤسسات والوزارات، وكذلك جعل اللغة العبرية لغة وسائل الإعلام الصهيونية الرسمية (الإذاعة والفضائيات والصحف)، وكذلك لغة البحث العلمي في الجامعات والمعاهد العليا.

التي من شأنها إضعاف اللغة العربية وإحلال اللغة العبرية محلها بالتدريج، بحيث تصبح العبرية حقيقة واقعة ومعاشة على الأرض لدى المواطنين العرب الذي يعيشون في فلسطين التاريخية التي احتلت عام 1948.

ثم إن أهمية الدراسة تنبع من خلال مشارقتها آراء شريحة مهمة في مجتمع الدراسة، وهم المعلمون والمعلمات الفلسطينيون في الداخل المحتل، حول ما يعتري لغتنا العربية من أساليب ممنهجة ووسائل عدة لتهميشها، ومعرفة آرائهم حول الآثار والأضرار الناجمة عن استخدام اللغة العبرية، وسبل الحفاظ على اللغة العربية وحمايتها من التهميش، والتآكل.

أداة البحث:

من أجل أن تعطي للمبحوث الحرية في الإجابة عن محاور الدراسة، والتوسع في الإجابة عنها كما يشاء دون الخروج عن الموضوع الرئيس، ارتأى الباحث أن تكون المقابلة ذات استمارة الأسئلة المفتوحة هي الأداة المستخدمة في هذه الدراسة (حمديشة، 2012، ص102).

حدود الدراسة:

♦ الحد المكاني: اقتصرت الدراسة على معلمي المدارس العربية، وأولياء أمور الطلبة في منطقة الجليل (لواء الناصرة).

♦ الحد الزمني: أجريت الدراسة في السنة الدراسية 2015/2016.

♦ الحد البشري: عينة من معلمي المدارس، وأولياء أمور الطلبة في منطقة الجليل (لواء الناصرة).

مصطلحات الدراسة:

اللغة العبرية:

(اللغة العبرية) بالعبرية: (عقرت)) هي لغة سامية من مجموعة اللغات الشمالية الغربية من الفرع الكنعاني، تنتمي إلى مجموعة اللغات الأفريقية الآسيوية، وتنتشر اللغة العبرية الحديثة

الاهتمام العديدة، العائلية، والثقافية، والدينية، والسياسية، على ان هويتنا لا تتحدد على وفق الشروط التي أتى بها نولد بهانن وهي ليست معطى ثابتاً أبداً، فصوغها موضوع مستمر ومتواصل نشارك فيه بشكل فعال حتى وان تحددت - في البداية - بشكل جزئي بفعل الظروف التاريخية التي ولدنا فيها (Taylor, 1989, pp.28-30).

وعندما نريد ان نفهم العلاقة الوثيقة بين الهوية والوعي، علينا أن نأخذ في الحسبان صفة مصيرية للوضع الإنساني، ونقصد الطابع الحوارى الأساسى لهذا الوضع الانساني. (حنا بواردي، 2013، ص 77)

ويمكن القول إن نظرية لودفيغ جوزيف فتنجشتين اللغوية الواردة في (بحيري، 2004، ص35) تبحث عن استعمالات اللفظة أو الكلمة ولا تبحث عن الكلمة بحد ذاتها. فاللغة تنمو وتترعرع بالاستعمال، وعلينا استعمال لغتنا في مختلف مرافق حياتنا ومجالاتها، فهذا كفيل بحفظها وحفظ هويتنا ومقاومة محاولات تغييرنا وتهميش لغتنا العربية (أمارة، 2011).

من هذا المنطلق فان اللغة، وخاصة لغة الأم عند المتكلم، تشكل بنية وقاعدة أساسيتين لهويته، وهي أداة نستطيع من خلالها تغيير ذاتنا، وتصحيح هويتنا، وهناك تشابه كبير أيضا بين الطريقة التي نكتسب فيها لغة الأم، والطريقة التي نكتسب فيها هويتنا، وفي الحالتين ليست العملية عملية تعلم واعية فحسب، وإنما تنمو داخل إطار اجتماعي شامل لأنماط حياة نتعلم ضمنها ونتدرب على القيام بما يتوجب علينا، وهي تبقى (أي اللغة) أداة تذكير دائمة بالعضوية والانتماء الجمعي العرقي او القومي (Edwards, 1984, P284)، وهي بهذا تشكل أساسا لهوية الأفراد والجماعات، والرمز الأقوى للانتماء العرقي أو القومي. (Roushdy, 2002, P.143).

واللغة تكتسب أولا من الاستماع، وللبيت دور أساسي في هذا المجال. وقد أثبتت الأبحاث أن انكشاف الطفل على اللغة العربية الفصيحة في سنوات طفولته الأولى في البيت له كبير الأثر في تحصيله ومخزونه اللغوي فيما بعد. وهناك دور آخر لا يقل أهمية عن دور البيت، الا وهو دور المدرسة بشكل عام، ومعلم اللغة العربية بشكل خاص، وهو قادر على صنع تغيير، وإن لم يكن في تحويل طلابه إلى أدياء وشعراء، فأقله في تغيير تعاملهم مع اللغة وموقفهم منها واحترامهم لها. والمعلم الذي يعلم اللغة العربية بحب وإعجاب ينقل العدوى إلى طلابه، وكذلك الكتب والمناهج والمقررات الدراسية لها بالغ الأثر في التحصيل اللغوي للطلاب، والمنهاج الذي يدرس في المدارس العربية في لواء الناصرة لم يطرأ عليه أي تغيير منذ أكثر من عشرين عاما، على غرار التغيير الحاصل في كافة المواد الدراسية، من حيث مواضيع ودروس المنهاج وارتباطها بعالم الطلاب، ثم إن الأخطاء النحوية والإملائية الموجودة في بعض الكتب. وهو أمر يثير كثيرا من التساؤلات، خاصة أنها كتب تدريس للغة العربية. فهي تخلق بلبله عند الطالب وتعزز الخطأ لديه. وأخيرا لدينا مسألة كتب التدريس المترجمة للعربية في مواضيع مثل المدنيات، والعلوم الاجتماعية وغيرها، فالترجمة ركيكة وضعيفة وتخلق مشكلة كبيرة عند الطالب والمعلم الذي يفضل في أحيان كثيرة أن يلجأ إلى كتب بالعبرية.

خلاصة القول، إن أزمة اللغة العربية عند العرب في إسرائيل وخاصة في مدن الساحل والمدن المختلطة هي مؤشر خطير لأزمة

تشمل ما هو اليوم السلسلة الغربية المحاذية لساحل الشام حتى خط عرض مدينة حمص، في حين تعني جبال الجليل في الوقت الحاضر مرتفعات شمال فلسطين حتى جبل عامل في جنوب لبنان. وهي تغطي المنطقة الشمالية من فلسطين التي تضم أقضية صفد وطبرية وبيسان وعكا، وتعرف بلواء الجليل.

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

لواء الناصرة:

يقصد بلواء الناصرة في وزارة المعارف الإسرائيلية (لواء الشمال) צפון תימן، وتشمل جميع المدارس في: حيفا شمالا (الجليل الأعلى، والجليل الأسفل، والجليل الشرقي، والجليل الغربي). (مكتب الإحصاء المركزي - القدس، 2015).

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولا: الإطار النظري:

حدد جهاز الإحصاء المركزي أن عدد فلسطينيي المناطق التي احتلت عام 1948 حوالي (1.47) بداية عام 2016، وحوالي (1.75) في دولة فلسطين، و (5.46) في الدول العربية، ونحو (685) الفا يعيشون في الدول الاجنبية. (جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، 2016) www.arab48.com

إن الحديث عن اللغة العربية والهوية عند العرب الفلسطينيين خاصة في المدن والبلدات المختلطة حديث مؤثر ومحرك للعواطف والمشاعر. وأصبح قضية لم تلق خلال السنوات الماضية اهتماما كافيا على الصعيد الأكاديمي، أو على صعيد عمل المؤسسات العربية التي تعنى بقضايا وهموم عرب الداخل. فمقارنة بالعمل والمجهود المخصص للتجمعات السكانية العربية في كافة الأطر والميادين، فإن نصيب هذه البلدات والمدن فيه الكثير من الإجحاف والتقصير.

وتظهر المشكلة واضحة في أسئلة محيرة طالما يطرحها السواد الأعظم من الطلبة العرب، منها: أية فائدة سأجنيها من تعلم اللغة العربية ونحوها وآدابها قديما وحديثا؟ خاصة أن لغة التدريس في الجامعات الإسرائيلية، ولغة العمل ولغة الشارع ووسائل الإعلام هي اللغة العبرية، وأن عدم إتقانها يعني فقدان العمل أو التعليم. (حليوى، شيخة، 2011).

وكأنهم نسوا ان اللغة ترتبط بالفرد والجماعة على حد سواء، وتساهم في معرفة الذات والاتصال بالآخر، وفي كيفية صياغة للفرد لكيونته وهويته من خلال التداول اللغوي اليومي. (Wittgen- stein, 1978).

وأن لغة الهوية نتاج تاريخي وثقافي يتكون ويتغير نتيجة الفعاليات والأنشطة الإنسانية، وكل تخاطب او تعبير يطرحان قواعد نحوية ودلالية معينة. (حنا بواردي، 2013، ص81). وتعتبر الهوية صورة الذات التي يفرضها المجتمع على الفرد، بينما ترى نظرية التحليل النفسي أن الهوية تشكل دفعة نتيجة علاقة متشعبة بين الطفل والام. (Suleimar, 2003, p:30). فالطابع الذي نعمل بموجبه في الفضاء الاخلاقي والذي نؤسس فيه هويتنا، يتاثر باللغة التي نتعلمها وبالعادات التي اكتسبناها من خلال التربية، والتقاليد والحوار الذي نجريه مع الآخرين، وكذلك من دوائر

أن طلاب المدارس اليهودية ينظرون إلى متحدثي العربية بأنهم أقل شأنًا من اليهود. وزادوا على ذلك التصعيد العنصري ضد المواطنين العرب في إسرائيل والقوانين العنصرية التي تطالهم، خاصة في عهد حكومة بنيامين نتنياهو، لم يغب عن المشرعين اليهود من أعضاء الكنيست اليمينييين موضوع اللغة العربية، فقام أحدهم في الأونة الأخيرة، بتقديم مشروع قانون يقضي بإلغاء المكانة الرسمية للغة العربية كإحدى لغتي الدولة الرسميتين، إلى جانب العبرية، ونجح في تمريره بالقراءة التمهيديّة. وينصّ مشروع القانون الذي تقدّم به عضو الكنيست أرييه إداد على إبطال تشريع انتدابي في فلسطين من العام 1922، كان أقرّ العربية والعبرية والإنجليزية كلغات رسمية. وبعد قيام إسرائيل تم إلغاء مكانة اللغة الإنجليزية والإبقاء من الناحية الرسمية على العربية والعبرية. وجاء في بيان صادر عن مركز (دراسات) في أراضي 48 وصل لـ (العربية نت) نسخة منه، يضاف مشروع القانون هذا إلى مبادرات أخرى تهدف لتقويض مكانة اللغة العربية، اللغة الأم لأكثر من مليون ونصف مواطن فلسطيني داخل إسرائيل، لا سيما مشاريع الدستور التي تطرحها جهات ومؤسسات إسرائيلية، والتي تُجمع على إلغاء مكانة اللغة العربية (أمانة، 2011)

والقضية لا تقف عند المستوى القانوني فقط، فهناك عداء مستمر للغة العربية، وكانت عدة اقتراحات لإزالتها حتى عن لافتات الإرشاد في الشوارع، أو أن تبقى على اللافتات لكن باللفظ العبري، أي بأحرف عربية ولكن بمسميات وألفاظ عبرية. هناك محاولات لنزع الروح عن اللغة العربية. في حالات كثيرة تم منع العمال والموظفين العرب من التحدث بالعربية فيما بينهم في أماكن العمل. هذا معناه أن اللغة العربية هي لغة عدو في منظورهم ولا بد من التحدث بالعبرية. وإسرائيل وفق العديد من القراءات تتجه نحو نظام الفصل العنصري (الأبرتهاید) ولا تخجل من ذلك. (امارة، 2011)

وقد تنبه عدد من الباحثين العرب المقيمين في الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1948، إلى شيوع بعض المفردات العبرية في لغة الحديث في أوساط السكان العرب، فذهب عبد الرحمن مرعي (2002، ص136) إلى أن مفردات عبرية كثيرة تغلغت في لغة الحديث في أوساط الفلسطينيين، إلى الدرجة التي لم يعد فيها النشء الفلسطيني قادرا على التمييز بين المفردات العبرية والعربية، بل يقول: (إن الكثير منا لا يستطيع التحدث بلغته العربية دون الاستعانة بألفاظ عبرية. ومن البديهي أن يحدث تبادل غلوي بين اللغتين (مرعي، 2013) فالعبرية لها حضور في جميع المجالات، في الصحف الورقية المطبوعة باللغة العربية أيضا، وكذلك في وسائل الإعلام الالكترونية. (كيال، 2011).

وفي الوقت نفسه، كان المجتمع الفلسطيني يشهد تقبل قطاعات عريضة منه لفكرة الانضمام للمؤسسات الإسرائيلية مثل الكنيست، وهكذا أصبحت هوية الفلسطينيين المقيمين في إسرائيل تتكون من عنصرين رئيسيين أحدهما إسرائيلي والآخر فلسطيني. ويتمثل المكون الإسرائيلي في تقبل الفلسطينيين لمبدأ كونهم مواطنين في إسرائيل، وفي مشاركتهم في الحياة السياسية الإسرائيلية. أما المكون الفلسطيني من هويتهم فيتمثل في دعمهم الكامل للقضايا التي تمس الفلسطينيين المقيمين في الأراضي

أكبر في الهوية والانتماء في المجتمع العربي، وهناك حاجة ماسة وملحة لتضافر جميع المؤسسات والهيئات والجهات والعمل على إيجاد حلول جذرية لها. (حليوي، 2011).

فالإنسان دون لغة ينتمي إليها بقلبه وعقله وكيانه وذوقه، هو إنسان ضعيف، ومهزوز، وخائف! فكيف ينتمي إلى ثقافة وتاريخ وتراث دون أن ينتمي إلى لغة قوية؟ والصورة، مهما حاولنا فهمها، وتجميلها تظل صورة مصطنعة غير طبيعية: فالانتماء إلى الثقافة العربية أو الأصح الانتماء إلى العادات والتقاليد العربية دون اللغة العربية يبقى انتماء ضعيفا، ومهزوزا، وتبني اللغة العبرية في كثير من الأحيان بكل مكوناتها الثقافية، ومدلولاتها الفكرية وأجوائها الإسرائيلية، يعني الانتماء فعليا لشعب آخر، كما أن الكثير من الطلاب العرب حالهم كحال الغراب الذي هجر مشيته ليقلد الحجل فأخفق، وحينما أراد العودة إلى مشيته الأصلية تبين أنه نسيها! فهو يتقن من العبرية لغة الإعلام الهابطة أو المفردات المسروقة أصلا منا، وهو لا يدرسها كما يدرسها اليهودي في مدرسته، فأية لغة اكتسب؟ انه لا يتقن العربية لغة الأم، ولا يتقن العبرية كلغة ثانية! وهذا يعد تناقضا يعزز عند الكثيرين نظرية (الدونية)، والتي عملت إسرائيل على ترسيخها بشتى الوسائل، فارتبط في الأذهان أننا أقل شأنًا من غيرنا، وأخط قدرا من اليهود. وانعكس ذلك على (دونية اللغة) خاصة وهو مضطر للاحتكاك مع اليهودي في كل مكان وزمان، في الحي الذي يقطنه وفي العمل وفي كل مكان! فدور الأهل هنا والمدرسة يكمن في تعزيز الهوية والانتماء عند أبنائهم، الأمر الذي ينعكس إيجابا على لغتهم، ويبدأ هذا الدور لحظة ولادة ابنهم إلى هذا العالم، ولا يعفيهم منه أي انشغال أو خوف؛ لأن التمسك باللغة العربية ارتبط في أذهانهم كشكل من أشكال (معاداة الاحتلال، أو عدم الاندماج أو عدم التبني التام للمواطنة الإسرائيلية، كذلك ارتباط اللغة العربية بالدين الإسلامي أولا وبالحضارة الشرقية. وبخاصة أن السياسة العامة للكيان الاسرائيلي في تصنيف العرب يقوم على التمييز بين العربي والمسيحي، فالعربي حسب التصنيف العنصري لهذه الدولة هو المسلم فقط، والبقية هم إما مسيحي أو درزي أو بدوي. (حليوي، 2011) الأمر الذي يفرض علينا الاهتمام باللغة العربية وتربية الأبناء على إتقانها وحماية هويتنا ولغتنا من الضياع والاستهداف.

وطالما كانت اللغة العربية هاجساً يقلق المؤسسة الإسرائيلية، فهي تشكل الهوية الجامعة للعرب الفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق التي احتلت عام 1948 بكل ما تحملته هذه الكلمة من معنى، بما في ذلك ثقافتهم وحاضرهم الذي يجمعهم بامتدادهم العربي والإسلامي.

وكثيراً ما حاولت إسرائيل الرسمية والشعبية تغيير مكانة العربية وإفراغها من مضامينها وإبعادها عن القومية، في محاولة لبسط نفوذ اللغة العبرية حتى على المليون ونصف المليون مواطن من فلسطيني 48 الذين يعيشون تحت وطأة الاحتلال، ما يهدد الطريق لأسرلة هذه الشريحة وتذويب هويتها الأصلية. (أي لإزابة البقية الباقية من الشعب الفلسطيني في الأغلبية اليهودية وبالتالي تصفية وجودها كأقلية قومية).

وأكثر من هذا، أشارت العديد من الدراسات الإسرائيلية إلى

ثانياً : الدراسات السابقة:

تناولت دراسات عدة موضوع اللغة العربية في إسرائيل، وأزمتها وتأثرها باللغة العبرية، وأثر استخدام اللغة العبرية في اللغة العربية، وكذلك أثر استعمال اللغة الثانية في اللغة الأم.

ففي دراسة لحسن احمد حسن(2015) بعنوان: عربية الشعب الفلسطيني أبناء المناطق المحتلة عام 1948 المحكية والمكتوبة، تأثيرات متبادلة مع العبرية الحديثة.

كانت قد هدفت إلى دراسة مدى تأثير اللغة العبرية الحديثة في اللغة العربية الأم التي يتحدث ويكتب بها أبناء الشعب الفلسطيني في تلك المناطق، ويسعى إلى تسليط الضوء على الوضع اللغوي- الاجتماعي للغة العربية المحكية بالدرجة الأولى، والمكتوبة، بشكل أقل في إسرائيل، من خلال استعراض الوضع المركب للازدواجية اللغوية والتداخل اللغوي بين لغتين ساميتين تتقابلان من جديد في ظل ظروف سياسية وثقافية مغايرة. وبسبب الاتصال المباشر بين الشعب الفلسطيني أبناء ألد 48 وبين اليهود الإسرائيليين، متحدثي العبرية؛ شمل هذا الاتصال العديد من مجالات الحياة، ومن ثم أصبح هناك كثير من التأثيرات المتبادلة بين اللغتين العبرية والعربية.

ويظهر هذا البحث أن عدداً من مفردات ومصطلحات وعناصر اللغة العبرية الحديثة تنتشر على نطاق واسع جداً في المناحي اللغوية كافة عند متحدثي اللغة العربية، وتنتشر المفردات العبرية في جميع المجالات المهنية، والتعليمية، والاقتصادية، والاجتماعية، بحيث أصبحت من ضمن الخطاب اليومي في اللغة العربية المحكية، ولمن بشكل أقل مما هي في اللغة المكتوبة. أما على الجانب الآخر، فنجد أن العبرية الحديثة تتأثر بالعربية وتلجأ إلى استعارة واقتراض مفردات معجمية كثيرة من العربية. وهذا يعني تداخل لغوي بين اللغتين العربية والعبرية لدى أبناء المناطق التي احتلت عام 1948.

في حين هدفت دراسة محمد أبو الرب، ومحمد ودوابشة (2014) (صراع العربية مع العبرية في المناطق المحتلة عام 1948) الى بيان واستيضاح تأثير العوامل غير اللغوية على الواقع الفلسطيني في الاراضي التي احتلت عام 1948.

ويمكن النظر الى هذا الجانب من خلال ثلاث مجموعات من العوامل المترابطة: موقف إسرائيل من العرب الفلسطينيين في إسرائيل، والتطورات الداخلية داخل المجتمع العربي نفسه، وموقف العرب انفسهم من اللغة.

وقد كانت احدي نتائج التحديث والاتصال مع اليهود ادخال بعض جوانب الثقافة الغربية التي بعضها في السابق غريباً عن المجتمع العربي في فلسطين، وقد ادّى التحديث والتحول الحضاري الى تغييرات اجتماعية رافقها تغييرات خاصة باللهجة واللغة.

وسعت دراسة ابراهيم أحمد الحارثي (2011) (تأثير التعليم ثنائي اللغة على اللغة الأم) (أثر التعليم باللغة الأجنبية على التعليم باللغة العربية، نموذجاً) الى استكشاف المشكلة التي يعاني منها الطلاب الذين يدرسون في مدارس ثنائية اللغة من خلال آراء أولياء

المحتلة بعد عام 1967 وفي دفاعهم عن مكانة اللغة العربية في إسرائيل، ورفعهم من شأن كل ما هو عربي (Sen, M.2004.p4)

وهذا ما حدث فعلاً مع الثقافة اليهودية التي انتعشت بعد عصور من الجمود والضياع، وذلك بمجرد احتكاكها في الأندلس بالثقافة العربية، في ظل مناخ التسامح والحرية الذي توفر لهم، عندما أقبل يهود الأندلس على الثقافة العربية إقبالاً شديداً، ونهلوا من ينابيعها العذبة، واختاروا اللغة العربية لغة تاليف وتواصل وتعبير. (كيال، 2011، ص67)

ففي الأندلس لم تنهض اللغة العبرية من سباتها فحسب، بل بلغت عصرها الذهبي، وازدهرت الدراسات اللغوية والنحوية والأدبية والفلسفية، ووصلت إلى مرحلة النضوج خاصة في قرطبة، وظهر تأثير العربية جلياً على مختلف النتاجات الأدبية والفلسفية العبرية لدرجة أن اليهود درجوا على كتابة النصوص باللغة العربية لكن بأحرف عبرية مربعة فيما يصطلح على تسميته بعربية اليهود. (بلاو، 2000).

وقد تطرقت الكثير من الدراسات والأبحاث التاريخية والعلمية للجدد الذي بذلته الحركة الصهيونية منذ بدايات تنفيذها لمشروعها الاستيطاني لإحلال تغيير ممنهج لأسماء الأماكن والمواقع، فتم تحويل الأسماء وصبح المكان الفلسطيني بأسماء يهودية تراثية أو عبرية مكتسبة أو مستحدثة. (Ben-Rafael, 2006) وقد رافق إحياء اللغة العبرية، أن استحضرت الحركة الصهيونية أسماء عبرية قديمة واختلقت أسماء جديدة للمكان الفلسطيني، بهدف تهويده ليس على المستوى الاستيطاني والتوسعي واستقبال الهجرة فحسب، بل وعلى مستوى صبح المكان بأسماء عبرية تراثية. (أمارة، 2010: 130)

وقد أدت تلك الهيمنة اللغوية على المشهد العام إلى صبح المشهد اللغوي في إسرائيل بصبغة عبرية وحيدة؛ فلافتات الطرق، وأسماء المواقع والشوارع والبنائيات والأماكن والمؤسسات، ولافتات الإعلانات التجارية، أصبحت مكتوبة جميعها باللغة العبرية، الأمر الذي أدى إلى حضور تلقائي واسع للعبرية في أوساط الشعب العربي الفلسطيني.

يرى الباحثون في التأثيرات التي تحل باللغة الأولى تحت وطأة اللغة الثانية وسيطرتها على التعليم في النظام ثنائي اللغة أن الطفل عندما يبني نظاماً جديداً في اللغة الثانية المكتسبة فإنه يفكك أنظمة اللغة الأولى، ويعيد ترتيبها نتيجة للاحتكاك اللغوي بين اللغتين. وهذا يؤيد ما ذهب إليه لغويون آخرون من أن الطفل عندما يبني نظاماً لغوياً جديداً للغة الثانية إنما يبنيه على أنقاض النظام اللغوي للغة الأولى. (Maher, 1991, p.67)

واللغة العربية في المناطق التي احتلت عام 1948 تواجه عدة تحديات أولها: أن العربية في إسرائيل أصبحت لغة أقلية بعدما كانت لغة أغلبية لقرون طويلة. وثانيها: أصبحت العبرية اللغة المهيمنة في الحيز العام، وثالثها: بسبب اعتماد الأقلية على الأغلبية في معظم ميادين الحياة، فإن الحاجة للعبرية كبيرة، والكفاءة العالية فيها ضرورة ملحة وتأتي في احايين كثيرة على حساب اللغة العربية. فمن ناحية يرى العرب أن العربية مهمة لوجودهم وبقائهم والحفاظ على هويتهم ولغتهم، ومن الناحية الأخرى التحديات الحياتية لاستعمال العبرية كبيرة للغاية. ولا تتوقف عند هذا الحد. (أمارة، 2010، ص54)

أمورهم: لذا فإن هذه الدراسة هدفت إلى:

1. استكشاف آراء أولياء الأمور الذين يدرس أبنائهم في مدارس ثنائية اللغة فيما يخص بتأثير اللغة الإنجليزية على اللغة العربية لدى أطفالهم.

2. استكشاف أهم الآثار السیئة التي تحدث للغة العربية نتيجة استعمال اللغة الإنجليزية لغة التدريس في المدرسة فيما يسمى التعليم ثنائي اللغة أو متعدد اللغات.

وتحديدا تسعى للإجابة عن الأسئلة التالية:

◀ ما الأضرار التي يتعرض لها الطفل فيما يخص اللغة العربية جراء استخدام اللغة الإنجليزية لغة التدريس للمواد الدراسية الأخرى في المدرسة؟

◀ ما الآراء والملاحظات الواقعية لأولياء الأمور الذين لهم أبناء يدرسون في مدارس التعليم ثنائي اللغة، وما هو موقفهم من ذلك النوع من التعليم في ضوء خبرتهم الواقعية؟

تكونت أداة الدراسة من أحد عشر سؤالاً يتكون كلا منها من شقين: شق كمي وآخر وصفي.

وزعت أداة الدراسة على عينة عشوائية من أولياء أمور الأطفال عددها (100)، استبعد منها (24) واستبعدت (3) منها لأنها كانت خارجة عن موضوع البحث.

وقد كشفت الدراسة عن وجود مشكلات في تعلم اللغة العربية يعاني منها الأطفال تتعلق بالعجز اللغوي في مجالي التعبير الشفوي والكتابة، وفي مجال لفظ الأحرف وتسميتها، بحيث يمكن القول بدخول اللكنة الأعجمية على الأطفال العرب: فحرف الحاء غدا يُلفظ هاءً مثل كلمة (حَرْب) تصبح (هَرْب) وقس عليه، أما الطاء فتلفظ تاء وبناء عليه فإن كلمة (طفل) تصبح (تفل). وثمة مجال خطير آخر أحس به بعض أولياء الأمور وهو مجال الهوية الثقافية والقيم والأخلاق؛ فقد أحس بعض أولياء الأمور بالقيم الغربية التي تتناقض مع قيمنا وعقائدنا تتسرب إلى عقول أبنائهم، حتى أن إحدى الأمهات أعلنتها صراحة: إننا بدأنا نفقد هويتنا. وفي الواقع فإن نتائج هذه الدراسة تتفق مع نتائج الدراسات التي أجريت في دول أخرى وأكدت أن النتيجة الطبيعية للتعليم ثنائي اللغة هو إحلال اللغة الثانية محل اللغة الأولى وإحلال ثقافة اللغة الثانية محل ثقافة اللغة الأولى.

وقد هدفت دراسة جمال الرفاعي (2010): (أزمة اللغة العربية في إسرائيل) إلى رصد أثر اللغة العبرية - لغة السلطة الإسرائيلية - في اللغة العربية وخاصة على اللغة المستخدمة في الصحافة الفلسطينية في إسرائيل. وقد استندت هذه الدراسة إلى صحف عدة منها: (صوت الحق والحرية) و(فلسطينيو) المناطق المحتلة عام 1948 و(أخبار النقب) لإظهار مدى تأثير اللغة العبرية في اللغة العربية. ولم تقتصر حدود هذا التأثير على تسلسل ألفاظ عبرية بعينها إلى القاموس اللغوي الفلسطيني وإنما امتدت لتشمل الكثير من الظواهر اللغوية مثل التذكير والتأنيث، والإفراد والجمع، كما شمل جوانب عدة تتعلق بطبيعة تركيب الجملة.

وقد أسفر هذا التأثير الذي تم بعد (1948) عن اضطراب دلالي واضح في لغة الصحافة العربية في فلسطين، إذ اكتسبت بعض

الألفاظ العربية في هذه الصحافة دلالات ألفاظ عبرية فرضها ذلك الواقع.

وأجرى روبرت فاغو (Robert Vago 1991) دراسة بعنوان (نموذج منظم لاضمحلال اللغة الأولى) على طفلة بلغارية هاجرت مع أهلها إلى فلسطين المحتلة (إسرائيل) وكان عمرها خمس سنوات وعشرة أشهر ولغتها الأم هي اللغة البلغارية ولا تعرف لغة غيرها.

لقد جمعت معلومات اضمحلال اللغة البلغارية على مرحلتين وتم تحليلها كلاً على حدة. ففي المرحلة الأولى استخدم النموذج التشجيعي للحصول على الاستجابات اللغوية من الطفلة من خلال المحادثة والحوار باللغة البلغارية معها، وسجلت هذه الحوارات صوتياً وقورنت بمستوى اللغة البلغارية للأبوين ووجد تطابق في اللهجة والمفردات والتراكيب والتعبيرات اللغوية بين الطفلة والوالدين، واعتبر ذلك الخط المرجعي أو المستوى المرجعي للغة الأم بحيث يكون هو المعيار الذي يقارن به الأداء اللغوي فيما بعد، وأي انحراف عنه يعد نوعاً من الاضمحلال اللغوي.

التحقت الطفلة بالصف الأول الابتدائي في مدرسة لغة التدريس فيها اللغة العبرية. وتم التركيز في قياس تدهور الأداء اللغوي في لغة الأم في المرحلة الأولى على الأداء اللغوي القابل للقياس والملاحظة وليس على مستوى الكفاية.

وفي المرحلة الثانية تم التركيز على مستوى الكفاية وتم تحليل البيانات، وقد وجدوا أن اضمحلال اللغة البلغارية باعتبارها لغة الأم تجاوز مستوى الأداء ووصل إلى مستوى الكفاية؛ وهو مستوى المعلومات المتعلقة بقواعد اللغة وقوانينها وبنيتها الداخلية. حيث أعادت ترتيب القواعد اللغوية في لغتها الأولى البلغارية لتتماشى مع القواعد اللغوية للغة الثانية (العبرية) نتيجة للغمر اللغوي باللغة العبرية. وقد شمل الاضمحلال اللغوي نسيان القواعد اللغوية للغة الأم بحيث أصبحت البنات عاجزة عن التعبير بصيغة الغائب المفرد إذا ما أعطيت صيغة الغائب للجمع. وأصبحت غير قادرة على التعبير عن آرائها باللغة البلغارية، وأصبحت بالتلعثم اللغوي إذا أرادت التعبير باللغة البلغارية وكأنها تبحث عن شيء مفقود كما يتلمس الأعمى بيده ليبحث عن شيء غير موجود في المكان الذي هو فيه. (Vago, 1991, pp 241-251)

التقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة اللغة العربية المحكية والمكتوبة وصراعها مع اللغة العبرية، وتهميش واستهداف اللغة العربية وتهميشها، تآثر اللغة الأولى (لغة الام) باللغة الثانية نتيجة التداخل اللغوي.

وقد اظهرت نتائج هذه الدراسات توافقاً كبيراً، بل يكاد يكون مطابقاً بينها وبين الدراسة الحالية، ذلك أن اللغة العربية ولغة المواطنين العرب اكتسبت بعض المفردات العبرية التي فرضها الواقع وتآثرت بها، كما هو الحال في دراسة جمال الرفاعي (2010). كذلك في ظهور مفردات عبرية جديدة في مناحي الحياة كافة، وأصبحت من ضمن الخطاب اليومي لدى الفلسطينيين أثر التداخل اللغوي بين اللغتين، كما هو الحال في دراسة حسن احمد حسن (2015). وكذلك دراسة محمد أبو الرب ومحمد دوابشة (2014) في صراع العربية مع العبرية، والتآثر الثقافي الكبير الذي انعكس على اللغة العربية سلباً، وخاصة التغير الذي رافقها في اللهجة ونطق الحروف.

ومن أجل أن تعطي للمبحوث الحرية في الإجابة، والتوسع في الإجابة كما يشاء دون الخروج عن الموضوع الرئيس، ارتأى الباحث أن تكون الأداة: (المقابلة) ذات استمارة الأسئلة المفتوحة (حمديشة، 2012، ص102). أو بمعنى آخر: المقابلة شبه المنظمة / المغلقة (جامعة القدس المفتوحة، 2014، ص2015) ذلك أن استمارة الأسئلة المفتوحة أو شبه المنظمة المغلقة - كما وردت في المصدرين السابقين - تعتمد على أسئلة محددة سلفاً ولا يستطيع الباحث الخروج عن نطاق هذه الأسئلة.

وجرى التحقق من صدق الأداة (استمارة الأسئلة المفتوحة) بعرضها على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة من حملة الدكتوراه والماجستير. وخرجت أداة الدراسة بعد إبداء ملاحظاتهم والأخذ بها بالشكل الحالي:

◀ هل تستعمل مفردات في اللغة العبرية أثناء شرحك للدروس في غير مواد اللغة العبرية داخل الصفوف؟

بكرة	أحيانا	نادرا
------	--------	-------

◀ هل تستعمل مفردات في اللغة العبرية أثناء حديثك مع أولادك في البيت؟

بكرة	أحيانا	نادرا
------	--------	-------

◀ هل يؤدي استخدامك لمفردات في اللغة العبرية أثناء شرحك للدروس إلى ظهور بعض المشكلات اللغوية (كتابية او قرائية) لدى الطلاب؟

نعم	لا
-----	----

إذا كانت الإجابة نعم، حدد هذه المشكلات؟

◀ حسب رأيك ما الأضرار التي يتعرض لها الطالب في لغته العربية جراء استخدام اللغة العبرية لغة التداول الرسمية بين الوزارات والمؤسسات ومظاهر الحياة المختلفة؟

◀ برأيك ما أبرز المقترحات والسبل التي من شأنها الحفاظ على اللغة العربية وحمايتها من التهميش والاستهداف؟

خطوات إعداد وإجراء المقابلة:

بعد استقرار رأي الباحث على أن المقابلة هي انسب الأدوات لجمع المعلومات من مجتمع البحث، وأكثرها ملاءمة، تم تحديد أسئلة المقابلة بالرجوع إلى الدراسات السابقة، والكتب والمراجع ذات الصلة، واستشارة ذوي الاختصاص والاهتمام، للاستفادة من خبراتهم العلمية والبحثية.

وصمم دليل المقابلة من مجموعة من الأسئلة الواردة أعلاه، وتحت عنوان: (أداة الدراسة وصدقها) مع الأخذ بعين الاعتبار التسلسل المنطقي في تدرجها، وترابطها.

واتفقت أيضا دراسة ابراهيم الحارثي (2011) مع الدراسة الحالية في ظهور بعض المشكلات اللغوية وخاصة في مجال التعبير الشفوي والكتابي. واتفقت كذلك دراسة (Robert Vago 1991) مع الدراسة الحالية في تآثر اللغة الأولى (لغة الأم) بل واطمحلالها نتيجة التداخل اللغوي بين اللغتين.

المنهجية:

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك لملائمته أغراض هذه الدراسة، حيث قام بجمع الحقائق والمعلومات باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي المناسبة، ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة. (جابر: كاظم، 2002)

مجتمع الدراسة وعينتها:

تمثل مجتمع الدراسة من جميع معلمي ومعلمات منطقة الجليل / حيفا شمالا (الجليل الأعلى، والجليل الأسفل، والجليل الشرقي، والجليل الغربي). وجميع مدارس هذه المنطقة تتبع لواء الشمال في وزارة المعارف الاسرائيلية (الناصرية)، وبلغ عدد المعلمين الكلي (12823) معلما ومعلمة، وبلغ عددهم في المرحلة الابتدائية، من الصف الاول وحتى الصف السادس (6486) معلما ومعلمة، في حين بلغ عددهم في المرحلة فوق الابتدائية، من الصف السابع وحتى الثاني عشر (6337) معلما ومعلمة، وبلغت نسبة الإناث 70 % أي ما يعادل (8976) معلمة ونسبة الذكور من المعلمين 30 % ما يعادل (3847) معلما.

وبلغت نسبة المعلمين والمعلمات في اللواء من العرب 51 % اي (6540) معلما ومعلمة، وبلغ عدد المدارس العربية في لواء الشمال (314) مدرسة ابتدائية وثانوية. (مكتب الإحصاء المركزي، 2015).

وجرى اختيار 10 % من مجموع المدارس العربية البالغة (314) مدرسة في لواء الشمال لواء الناصرة، ثم ارسال أسئلة المقابلة إلى معلمي هذه المدارس والبالغة (31) مدرسة، وطُلب منهم الاجتماع ومناقشة الاسئلة فيما بينهم، ومن ثم انتداب معلمين اثنين منهم ليلتقيهم الباحث وإجراء المقابلة معهم نيابة عن زملائهم. ومنهم من جرى اللقاء به وجها لوجه، ومنهم من تم إجراء المقابلة معهم تلفونيا، لتعذر اللقاء بسبب الظروف الامنية والحواجز العسكرية الاسرائيلية التي تحول دون التنقل بحرية، في أثناء إعداد البحث، التي قد تشكل خطورة على الباحث في ظل الظروف الامنية الصعبة التي فرضت على المنطقة.

أداة الدراسة وصدقها:

ارتأى الباحث استخدام (المقابلة) بوصفها تقنية مناسبة لمثل هذه الدراسة، ذلك أن مجالها جديدا، والمستوى الثقافي لعينة البحث متقاربا (المعلمين والمعلمات العرب في المدارس العربية في الجليل (لواء الناصرة)، وهم أنفسهم من أجاب عن السؤال الخاص بأولياء الأمور، وذلك من أجل الوصول إلى فروض جديدة ومتغيرات ذات ارتباط بموضوع البحث، وبنود جديدة قد تخفى عن الباحث. (العساف، 2003، ص394).

لا يجد مناصا من التحدث باللغة العبرية في مناحي الحياة، ومع الأبناء والجيران والأصدقاء.

أما ما يتعلق بالفرع الثالث من السؤال الأول، والذي نصه:

هل يؤدي استخدامك لمفردات في اللغة العبرية أثناء شرحك للدروس إلى ظهور بعض المشكلات اللغوية (كتابية أو قرائية) لدى الطلبة؟

نعم	لا
-----	----

إذا كانت الإجابة نعم، حدد هذه المشكلات؟

فجاءت نسبة الذين اجابوا بنعم هي 81.81 %، والذين اجابوا بلا هي 18.18 %.

وحول تحديد المشكلات اللغوية (الكتابية والقرائية) أثر استخدام المعلمين لمفردات في اللغة العبرية في أثناء شرحهم للدروس في الصفوف الدراسية. تقاطعت إجابات المعلمين وتقاربت إلى حد بعيد، وتمثلت هذه المشكلات فيما يلي:

1. ضعف عام في الثروة اللغوية لدى الطلاب، ويظهر ذلك جليا في دفاتر التعبير، وفي كراساتهم ودفاترهم بشكل عام، حيث تفتقر إجاباتهم الى المفردات العربية المناسبة، ويجدون صعوبة في إيجاد المفردات العربية المناسبة للنصوص في مواضيع التعبير.

2. استعمال مفردات للكلمات العبرية من قبل الطلبة في موضوعات التعبير أو الوظائف البيتية؛ لاعتقادهم انها مفردات عربية.

3. يعتقد بعض الطلبة أن الكلمة العبرية التي يستخدمها المعلم في شرحه للدرس هي كلمة عربية، وليست عبرية.

4. صعوبة في فهم المفردات والمصطلحات العربية لتشابهها مع مفردات اللغة العبرية، بل يجد الطالب صعوبة احيانا في التعبير بمفردات عربية مما يضطره الى استخدام كلمات عبرية في التعبير الشفوي والكتابي.

5. استخدام كلمات عامية احيانا في التعبير الشفوي والكتابي لضعفهم في إيجاد ما هو مناسب في اللغة العربية الفصيحة.

ويعزو الباحث سبب ظهور هذه المشكلات إلى إهمال اللغة العربية، وافتقار الطلاب إلى كثير من المفردات العربية المعجمية اللازمة لاستخدامات الطلبة في التعبير الكتابي والشفوي، وكذلك بسبب والتداخل اللغوي بين العربية والعبرية، ومن ثم فإن خليطا بين اللغتين أضعف اللغة العربية وقواعدها لدى الطلبة والأهالي بشكل عام.

أما فيما يتعلق بالسؤال الثاني: ما الأضرار التي يتعرض لها الطالب في لغته العربية جراء استخدام اللغة العبرية لغة التداول الرسمية بين الوزارات والمؤسسات ومظاهر الحياة المختلفة؟

تقاربت إجابات المعلمين عينة الدراسة بل وتطابقت إلى حد كبير، وتمثلت فيما يأتي:

♦ إضعاف اللغة العربية وتهميشها وتذويبها تريجييا الى

وبعد التأكد من صدق الأداة قام الباحث بالاتصال بأعضاء من عينة الدراسة في المدارس العربية المختارة، وتحديد موعدا لمقابلتهم، وطلب منهم الاجتماع مع بقية أعضاء هيئة التدريس في المدرسة الواحدة، ومناقشة الاسئلة فيما بينهم، ومن ثم انتداب معلمين اثنين منهم ليلتقي بهم الباحث وأجراء المقابلة معهم نيابة عن زملائهم. وهذا ما تم بالفعل فمنهم من تم اللقاء بهما وجها لوجه، ومنهم من تم إجراء المقابلة معه تليفونيا، لتعذر اللقاء بسبب الظروف الامنية والحواجز العسكرية الاسرائيلية التي تحول دون التنقل بحرية، التي قد تشكل خطورة على الباحث في ظل الظروف الامنية الصعبة التي فرضت على المنطقة أثناء إجراء البحث.

وتم تسجيل ملاحظاتهم وإجاباتهم على أوراق خاصة، ثم جمع البيانات ومراجعتها وتصنيفها حسب الأسئلة الواردة، ثم حساب التكرارات في إجاباتهم وردودهم، وأخيرا رصدها وتثبيتها، ثم التعليق عليها ومناقشتها.

نتائج الدراسة:

السؤال الاول: ما ابعاد استخدام اللغة العبرية واثرها في اللغة العربية لدى طلبة المدارس العربية في الجليل (لواء الناصرة)؟ ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

هل تستعمل مفردات في اللغة العبرية أثناء شرحك للدروس في غير مواد اللغة العبرية داخل الصفوف؟

بكرة	أحيانا	نادرا
------	--------	-------

جاءت نسبة المعلمين الذين اجابوا (بكرة) هي 22.72 %، والذين اجابوا بـ (أحيانا) هي 59.09 %، وجاءت نسبة الذين اجابوا (نادرا) هي 18.18 %، ويرى الباحث أن هذا مؤثر خطير لاستخدام المعلمين في الصفوف الدراسية لمفردات باللغة العبرية بهذه النسبة، ويعزو الباحث سبب ذلك الى غزو الثقافة الإسرائيلية، وتغلغل اللغة العبرية في قاموس الفلسطينيين إلى الدرجة التي لا يجد فيها المعلم الفلسطيني الكلمة العربية المناسبة في قاموسه اللغوي، فيستبدلها بكلمة عبرية، وذلك للتشابه الكبير بين مفردات اللغتين.

أما ما يتعلق بالفرع الثاني من السؤال الأول، والذي نصه:

هل تستعمل مفردات في اللغة العبرية أثناء حديثك مع أولادك في البيت؟

بكرة	أحيانا	نادرا
------	--------	-------

فجاءت نسبة المعلمين الذين اجابوا (بكرة) هي 31.81 %، والذين اجابوا (أحيانا) هي 27.27 %، وجاءت نسبة الذين اجابوا (نادرا) هي 40.90 %، ويعزو الباحث سبب ارتفاع النسب في استخدام اللغة العبرية في البيت من قبل أولياء الامور، إلى هيمنة اللغة العبرية على كل مجريات الحياة لدى العرب، وذلك بسبب تهميش اللغة العربية، وجعل اللغة العبرية اللغة الرسمية في جميع الوزارات والمؤسسات العامة والخاصة، فأصبح المواطن العربي

◆ إنشاء مكتبات عامة لجميع المستويات، وتشجيع القراءة والمطالعة الحرة.

◆ تعزيز مهارة الكتابة باللغة العربية الفصحى عند الأطفال، وتنميتها.

◆ إيجاد البدائل للمفردات العبرية الدارجة بين الناس، وعقد ندوات ومسابقات في اللغة العربية الفصحى.

◆ إدخال اللغة العربية في الحيز العام (لافتات، وأسماء الشوارع، والمؤسسات على مختلف أنواعها) ذلك ان معظم أسماء المدن، والبلدات العربية، وأسماء الشوارع، والأماكن لم تعد موجودة حيث استبدلت بأسماء عبرية.

التوصيات:

في نهاية البحث أوصى الباحث بما يأتي:

◆ عقد دورات تدريبية وتعميمها على المعلمين، من أجل رفع مكانة اللغة العربية، وتعزيزها.

◆ التركيز على تأهيل المعلمين وخاصة الجدد، ليتسنى لهم التعامل مع الطلبة، وتنمية المهارات الأساسية في اللغة العربية وتجسيدها قولاً وعملاً.

◆ إجراء مسابقات ثقافية بشتى التخصصات، والمواضيع لطلبة المدارس العربية، وباللغة العربية الفصحى.

◆ ضرورة استخدام اللغة العربية في جميع مناحي الحياة لدى العرب الفلسطينيين الذي يقطنون المدن والبلدات الفلسطينية التي احتلت عام 1948 (في البيت والمدرسة والشارع) وإيلائها الأهمية الكبرى، والابتعاد عن استخدام اللغة العبرية قدر الإمكان.

◆ ابتعاد أولياء أمور الطلبة والأهالي عن مخاطبة أبنائهم باللغة العبرية، وإيجاد مفردات بديلة باللغة العربية للمفردات العبرية شائعة الاستعمال.

◆ استبدال الآرامت المكتوبة باللغة العربية بالمكتوبة باللغة العبرية، او على الأقل إضافة الاسماء العربية كما عهدناها الفلسطينيون وبالاسماء العربية الاصلية دون تحريف او تغيير.

المقترحات :

يقترح الباحث على الباحثين وخاصة الذين يجيدون اللغة العبرية، الخوض والبحث في عمق السياسة التربوية الإسرائيلية، واعداد ابحاث تتناول الفكر التربوي الاسرائيلي، وتحليل المناهج الاسرائيلية في ضوء الافكار والقيم والمعتقدات والاهداف المعلنة والخفية منها، وكذلك الخوض في السياسة التربوية الاسرائيلية في اعداد وتاهيل المعلمين الاسرائيليين.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

1. إدريس، سهام (2014). تهميش العربية في إسرائيل: لافتات المرور نموذجاً، عود الند، المجلة الثقافية الشهرية، الناشر د. عدلي الهواري، العدد: 92. <http://www.oudnad.net/spip.php?article1017&lang=ar>
2. أمارة، محمد (2010). اللغة العربية في إسرائيل: سياقات وتحديات.

الحد الذي يشعر فيه الطالب بالغبية في لغته العربية، ومفرداتها الفصيحة، ونسيانها، بل وفقدان بعض المفردات العربية، ولم يعد لها اي استخدام في التداول اليومي بين الطلاب والاهالي بشكل عام وتم استبدالها بمفردات عبرية، مثل: (كوبات حوليم) التي تعني باللغة العربية: صندوق المرضى - على سبيل المثال لا الحصر -.

◆ استخدام لغة عربية ممزوجة بلغة عبرية وعامية أحياناً كثيرة بسبب ازدواجية اللغة لدى الناشئة والطلاب بشكل عام.

◆ طمس هويتنا بفقدان لغتنا، حيث تعودت السنة الطلاب على استخدام مفردات عبرية بكثرة ولا يجدون لها معنى في العربية، وهذا مؤثر إلى ضياع الكثير من مفردات اللغة العربية وقواعدها، وعدم القدرة لدى الكثيرين من التعبير باللغة العربية. وتعد هذه السياسة حرب سافرة على حضارتنا وثقافتنا، من خلال جعل اللغة العبرية لغة التداول الرسمية بين الوزارات والمؤسسات ومظاهر الحياة المتنوعة.

◆ اصبح يشكل استخدام اللغة العربية الفصيحة لدى البعض مصدراً للسخرية من الآخرين - في كثير من الأحيان - بدلا من الاعتراف والافتخار بها، وهذا يؤدي بدوره الى فقدان لغتنا وضياعها عند طلبة المدارس، والأجيال المتعاقبة.

◆ تدهور اللغة الفصيحة واللهجة العامية على حد سواء، الى الدرجة التي يصل فيها الطالب الى عدم القدرة على تركيب جملة واحدة صحيحة.

ويرى الباحث ان هذه الأضرار نتيجة حتمية بسبب السياسة الاسرائيلية الموجهة، والتي تحارب اللغة العربية بوصفها هوية للفلسطينيين، والدفع باتجاه هيمنة اللغة والثقافة العبرية في جميع المؤسسات ومظاهر الحياة المختلفة.

◀ السؤال الثالث: ما أبرز المقترحات والسبل التي من شأنها الحفاظ على اللغة العربية وحمايتها من التهميش والاستهداف ؟
تمحورت إجابات المعلمين عينة الدراسة في معظمها حول ما يأتي:

◆ توجيه الطلبة إلى أهمية قراءة القرآن الكريم، وحفظه وتدبر معانيه.

◆ استخدام اللغة العربية في البيت والمدرسة والشارع، وتجنب استخدام اللغة العبرية قدر المستطاع.

◆ الحرص على التحدث باللغة العربية الفصيحة دائماً في الحصص الدراسية من قبل المعلم، وخاصة في حصص اللغة العربية، وعقد لقاءات وحصص اضافية لاهياء اللغة العربية واثرائها.

◆ التركيز على اللغة العربية في مرحلة رياض الاطفال والصفوف التمهيدية.

◆ عقد ورشات عمل للمعلمين تتناول اللغة العربية وأهميتها، وتجنب استخدام مفردات عبرية اثناء شرح الدروس داخل الصفوف الدراسية من قبل المعلمين.

◆ تكثيف البرامج التلفازية للأطفال والناطقة باللغة العربية الفصيحة.

19. كيّال، محمود (2011). التداخل اللغوي العبري في اللغة العربية المكتوبة في إسرائيل. تقرير نهائي عن بحث أعد بدعم من مجمع اللغة العربية في حيفا.
20. مرعي، عبد الرحمن (2013). والله تمام- سمات اللغة لدى العرب في إسرائيل. القدس: كيتز. بالعبرية.
21. مرعي، عبد الرحمن (2002). تأثير العبرية على اللغة العربية. مجلة الرسالة، العددان الحادي عشر والثاني عشر. المعهد الأكاديمي لإعداد المعلمين العرب. الكلية الأكاديمية. بيت برل.
22. مصطفى مراد الدباغ (1974). بلادنا فلسطين، ج7، ق2، بيروت.
23. مكتب الإحصاء المركزي (2015) الكتاب السنوي للإحصائيات - القدس.
24. ولفنسون، إسرائيل (1980) تاريخ اللغات السامية، بيروت، دار القلم، ص 50.
25. <https://ar.wikipedia.org/wiki/>
- الطبعة الأولى - دار الهدى، ودراسات دار الفكر- الاردن.
3. أمارة، محمد (2013). لغتنا العربية، رؤيا وتحديات، إصدار: دراسات- المركز العربي للحقوق والسياسات، لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، المجلس التربوي العربي. الناصرة.
4. أمارة، محمد (2006). العبرية وإسقاطاتها على المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل. طمرة: مكتبة ابن خلدون.
5. أمارة، محمد (2011). مساع إسرائيلية لتغيير مكانة اللغة العربية بمحاربتها ونزع شرعيتها عن طريق سنّ قانون يهدد هوية وثقافة فلسطينيي 48/ موقع العربية:
- <http://www.alarabiya.net/articles/2011/03/09/140816.html>
6. بحيري، سعيد (2004) علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات. القاهرة: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع.
7. بلاو، يشوع؛ دورون، ديفد (2000). كتابة اللغة العربية بحروف عبرية: نموذج لكسر التقليد: من خلال تغيير التقليد في الثقافة العربية-العبرية في العصور الوسطى، تحقيق: يشوع بلاو، وديفيد دورون، القدس، ص2-32 (باللغة العبرية).
8. جابر عبد الحميد جابر؛ احمد خيرى كاظم (2002). مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار النهضة العربي، القاهرة.
9. جامعة القدس المفتوحة (2014). مناهج البحث العلمي، ط2، عمان جامعة القدس المفتوحة.
10. جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، (2016). www.arab48.com.
11. أحرثي، إبراهيم احمد (2011). تأثير التعليم ثنائي اللغة على اللغة الأم (أثر التعليم باللغة الأجنبية على التعليم باللغة العربية، نموذجاً). دار المقاصد للدراسات والاستشارات التربوية - المملكة العربية السعودية.
12. حسن، احمد حسن (2015) عربية الشعب الفلسطيني أبناء الـ 48 المحكية والمكتوبة، تأثيرات متبادلة مع العبرية الحديثة. دراسات، العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 42، العدد 2.
13. حليوي، شيخة (2011). تأملات في واقع اللغة العربية في المدن الساحلية، كتاب ودراسات، دراسات المركز العربي للحقوق والسياسات، الناصرة.
14. حمديشة، نبيل (2012). المقابلة في البحث الاجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، جامعة سكيكة - الجزائر.
15. حنا بواردي، باسيليوس (2013) تدريس اللغة العربية في المدارس العربية في إسرائيل، كتاب ودراسات، 2013. العربية لغة في عين العاصفة- جامعة بار ايلان.
16. دوابشة، محمد؛ أبو الرب، محمد (2014). صراع العربية مع العبرية، كلية العلوم والآداب - الجامعة العربية الأمريكية.
17. الرفاعي، جمال (2010). أزمة اللغة العربية في إسرائيل، مؤثرات عبرية في لغة الصحافة الفلسطينية في إسرائيل، قسم اللغات الآسيوية - كلية للغات والترجمة - جامعة الملك سعود، مجلة الدراسات الشرقية Janu-ary 40
18. العساف، صالح بن حمد (2003). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، مكتبة العبيكان، الرياض - السعودية.

حكم زيارة المسجد الأقصى تحت مظلة الاحتلال*

د. نجوى بدر محمد قرايش**

* تاريخ التسليم: 2016/4/24م، تاريخ القبول: 2016/8/21م.
** أستاذ مساعد/ جامعة الزرقاء/ الأردن.

أهمية البحث

ملخص:

تكمن أهمية البحث في حاجة الناس إلى معرفة الحكم الشرعي لزيارة المسجد الأقصى تحت مظلة الاحتلال، وبخاصة أن المسجد الأقصى هو ثاني مسجد وضع في الأرض، وهو أول القبلتين وثالث المساجد التي تشد الرحال إليها.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

- ◆ تأكيد أهمية المسجد الأقصى في القرآن والسنة، وأن الأقصى جزء من عقيدة المسلمين.
- ◆ طرح آراء الفقهاء في حكم زيارة المسجد الأقصى دون احتلال.
- ◆ ذكر المصالح والمفاسد التي قد تحقق من زيارته تحت مظلة الاحتلال، وإن تعارضت المصالح مع المفاسد من الأولى بالتقديم؟
- ◆ توضيح حقيقة التطبيع وحكمه وأثره على حكم الزيارة، وهل الزيارة له تحت مظلة الاحتلال يقصد بها التطبيع مع العدو؟
- ◆ طرح آراء الفقهاء المعاصرين في حكم زيارة المسجد الأقصى تحت مظلة الاحتلال وأدلتهم.
- ◆ طرح آراء المعارضين لزيارة المسجد الأقصى تحت مظلة الاحتلال وأدلتهم.
- ◆ التأكيد بعدم ورود دليل قطعي على استحباب زيارته أو تحريمها تحت مظلة الاحتلال.

منهج البحث

استخدام المنهج الاستنباطي والوصفي والاستقرائي في دراسة الأدلة النقلية والعقلية، والمقارنة بين الأدلة وتحليل وجهات النظر الخاصة بالأدلة العقلية.

الدراسات السابقة

لم أجد كتباً أو أبحاثاً تناولت هذه المسألة الفقهية، وإنما وجدت بعض المقالات عبر الإنترنت دون طرح أدلة الفقهاء أو مناقشتها أو الترجيح بين الأدلة.

خطة البحث :

- ◆ المبحث الأول: فضائل المسجد الأقصى
- المطلب الأول: فضائل المسجد الأقصى في القرآن.
- المطلب الثاني: فضائل المسجد الأقصى في السنة.
- ◆ المبحث الثاني: مقاصد زيارة المسجد الأقصى.
- المطلب الأول: المقصد التعبدي
- المطلب الثاني: مقصد صلة الرحم والتآزر.

اختلف العلماء المعاصرون في مسألة زيارة المسجد الأقصى المبارك بتأشيرة إسرائيلية، فمنهم من يرى جواز زيارة المسجد الأقصى على الرغم من وجود الاحتلال؛ لأن الأصل في الأشياء الإباحة إلى أن يرد دليل على تحريمها، واستناداً إلى نصوص شرعية عديدة تبين فضل زيارة المسجد الأقصى ومشروعيتها. ومنهم من نظر إلى المفسدة التي تؤدي إليها هذه الزيارة، فحرمها بناءً على سد الذريعة، وإعمالاً للقاعدة المعلومة عند الفقهاء: (درء المفسد أولى من جلب المصالح) فإذا تعارضت مفسدة مع مصلحة قدم درء المفسدة غالباً. وإن زيارة المسجد الأقصى تحت مظلة الاحتلال فيها مفسدة وهي: إثبات سيادة الاحتلال على أرض الأقصى وفلسطين، ولما فيها من التطبيع مع اليهود، وهذا هو محور بحثي.

كلمات مفتاحية: حكم، زيارة، المسجد الأقصى، مظلة الاحتلال

The Ruling on Visiting Al-Aqsa Mosque under Occupation

The contemporary scholars differed regarding the issue of visiting Al-Aqsa Mosque using an Israeli visa. Some of them believe that it is permissible to visit the Al-Aqsa Mosque despite the existence of the occupation; because the ruling is in the permission of thing until evidence of its prohibition is found. While some of them look at the corruption that results from this visit, making it as an excuse for prohibiting the visit in accordance with the rule known to the scholars, which is (avoiding the evils and corruption is a priority before fulfilling interests). Thus, the visit to Al-Aqsa Mosque will validate the sovereignty of the occupation on Palestine, and normalization with the Jewish nation, and this is the focus of this research.

Keywords: The Ruling, Visiting, Al-Aqsa Mosque, under Occupation

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله، لقد كثُر الحوار وتعددت الفتوى حول زيارة المسجد الأقصى المبارك تحت مظلة الاحتلال بتأشيرة إسرائيلية، فمنهم مؤيد ومنهم معارض، ولتجلية القول في هذه النازلة المعاصرة من ناحية شرعية، لا بد من بيان أن زيارة المسجد الأقصى المبارك بتأشيرة صهيونية نازلة فقهية معاصرة؛ تحتاج إلى تأصيل فقهي، فهي مسألة فقهية لم يرد فيها نصوص خاصة من الكتاب والسنة، لذلك كان هذا البحث لتوضيح الحكم الشرعي في هذه النازلة.

المبحث الثاني: مقاصد زيارة المسجد الأقصى.

إنَّ الشريعة الإسلامية إنما جاءت لاستجلاب مصالح العباد في العاجل والآجل، وإنَّ زيارة المسجد الأقصى في مدينة القدس المحتلة لها مقاصد شرعية ومصالح كثيرة لم تقدّر، ولا بدّ من مراعاتها سواء أكانت تعبدية أم إنسانية أم اجتماعية، مع بيان الفرق الكبير بين التطبيع والزيارات الطبيعية وبين الزيارات الربانية ذات المقصد الرباني. وتتمثل هذه المقاصد فيما يأتي:

المطلب الأول: المقصد التعبدي

إنَّ زيارة بيت المقدس والمسجد الأقصى يجب أن ينظر إليها من منطلق العبادة والتعبّد والتقرّب لله تعالى، لأنَّ الله عزّ وجلّ ما تكلم عن هذا المكان في القرآن الكريم إلاّ من هذا الباب ﴿الذي باركنا حوله﴾، والنبيّ - صلى الله عليه وسلم - لم يتحدث عنه إلاّ من مقصد العبادة نفسه أيضاً من شدّ الرّحال إليه وأجر الصلاة فيه والمرابطة فيه:

1. قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَلَوكُوا مِنْهَا حَيْثُ سَنَنْتُمْ رِجَالَكُمْ فَبَدَّلْنَا الْحَدِيثَ وَاللَّيْلِ بِالنَّهَارِ لِتَتَبِعُوا فِيهَا الْحَدِيثَ وَالْأَنْبِيَاءَ بِالْحَقِّ وَالْحَقَّ بِالْحَقِّ وَالْإِسْرَاءَ بِالْإِسْرَاءِ [الإسراء: 1] في هذه المعجزة الخارقة تتجلى مكانة القدس، قبلة المسلمين الأولى، مسرى الرسول - صلى الله عليه وسلم - ومنها المعراج، إلى السماوات العلى؛ ليرى هناك من آيات ربّه الكبرى. (1)

وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن زيارة القدس فأجاب: (أما السفر إلى بيت المقدس للصلاة فيه والاعتكاف، أو القراءة، أو الذكر، أو الدعاء فمشروع مستحبّ باتفاق علماء المسلمين) (8)

2. ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبيّ - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: (لا تُشَدُّ الرِّجَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى) (9)

3. وعن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أنه قال سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: (لَمَّا فَرَعَ سُلَيْمَانُ ابْنَ دَاوُدَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ مِنْ بِنَاءِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سَأَلَ اللَّهَ ثَلَاثًا: حُكْمًا يُصَادَفُ حُكْمَهُ، وَمَلَكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ، وَالْأَيُّ يَأْتِي هَذَا الْمَسْجِدَ أَحَدٌ لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ فِيهِ إِلَّا خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ) فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: (مَا أَتَيْنَانِ فَقَدْ أُعْطِيَهُمَا وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ قَدْ أُعْطِيَ الثَّلَاثَةَ) (10) ولهذا كان ابن عمر - رضي الله عنه - يأتي إليه فيصلي فيه ولا يشرب فيه ماء لتصيبه دعوة سليمان لقوله: (لا يريد إلا الصلاة فيه)، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فإن هذا يقتضي إخلاص النية في السفر إليه، ولا يأتيه لغرض دنيوي ولا بدعة) (11)

المطلب الثاني: مقصد صلة الرّحم والتّأزّر

صلة الرّحم والتّواصل بين الأقارب هي الأبقى للمسلم في الحياة الدنيا وفيه الخير لآخرته، فقد روى أبو هريرة - رضي الله عنه - عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: (مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ أَوْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ) (12)

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: (تَعَلَّمُوا مِنْ أَنْسَابِكُمْ مَا تَصَلُونَ بِهِ أَرْحَامَكُمْ فَإِنَّ صِلَةَ الرَّحِمِ مَحَبَّةٌ فِي الْأَهْلِ مَثْرَاةٌ فِي الْمَالِ مَنْسَأَةٌ فِي الْأَثَرِ) (13)

- المطلب الثالث: مقصد الدّعم الماديّ والمعنويّ للزيارة.

- المطلب الرابع: المقصد الاجتماعيّ الإنسانيّ.

◆ المبحث الثالث: حكم زيارة المسجد الأقصى وأثر الاحتلال على الحكم

- المطلب الأول: حكم زيارة المسجد الأقصى دون احتلال

- المطلب الثاني: التطبيع مع العدوّ حقيقته وحكمه

- المطلب الثالث: حكم زيارة المسجد الأقصى بعد الاحتلال

◆ الخاتمة

المبحث الأول: فضائل المسجد الأقصى

المطلب الأول: فضائل المسجد الأقصى في القرآن الكريم

وردت آيات قرآنية كثيرة تدلّ على فضل المسجد الأقصى منها:

قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: 1] في هذه المعجزة الخارقة تتجلى مكانة القدس، قبلة المسلمين الأولى، مسرى الرسول - صلى الله عليه وسلم - ومنها المعراج، إلى السماوات العلى؛ ليرى هناك من آيات ربّه الكبرى. (1)

يقول بعض المفسرين (القرطبيّ والشوكانيّ وابن كثير): (إلى المسجد الأقصى (سُمِّيَ الْأَقْصَى لِبُعْدِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَكَانَ أَبْعَدَ مَسْجِدٍ عَنْ أَهْلِ مَكَّةَ فِي الْأَرْضِ يُعْظَمُ بِالزِّيَارَةِ، ثُمَّ قَالَ: «الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ» قِيلَ بِالثَّمَارِ وَبِمَجَارِي الْأَنْهَارِ، وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: «بِمَنْ دَفِنَ حَوْلَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ)، وبهذا جعله مقدّساً. (2)

وقال سيّد قطب: (والرحلة من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، رحلة مختارة من اللطيف الخبير، تربط بين عقائد التوحيد الكبرى، من لدن إبراهيم وإسماعيل - عليهما السلام - إلى محمد - صلى الله عليه وسلم - خاتم النبيين، وتربط بين الأماكن المقدّسة لرسالات التوحيد جميعاً، وكأنما أريد بهذه الرحلة العجيبة: الإعلان الأخير لورثة الرسول لمقدّسات الرّسل قبله) (3)

المطلب الثاني: فضائل المسجد الأقصى في السنة النبوية المشرفة

للمسجد الأقصى مكانة عظيمة وردت في أحاديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - منها:

1. عن أبي ذرّ - رضي الله عنه - قال: تذاكرنا - ونحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم أيهما أفضل مسجد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أم بيت المقدس؟ فقال - صلى الله عليه وسلم -: (صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ فِيهِ، وَلِنَعْمَ الْمُصَلِّي هُوَ، وَلْيُوشِكَنَّ أَنْ يَكُونَ لِلرَّجُلِ مِثْلُ سَطْنٍ (4) فَرَسَهُ مِنَ الْأَرْضِ، حَيْثُ يَرَى مِنْهُ بَيْتَ الْمَقْدِسِ خَيْرٌ لَهُ مِنَ الدُّنْيَا جَمِيعًا) - أَوْ قَالَ: (خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا) (5) وفي رواية (صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا، أَفْضَلُ مِنْ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ فِيهِ، وَلِنَعْمَ الْمُصَلِّي فِي أَرْضِ الْمُحَشَّرِ وَالْمُنْشَرِّ، وَلِيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، لَقَيْدٍ سَوِّطٍ، أَوْ قَالَ: قَوْسٍ الرَّجُلُ حَيْثُ يَرَى مِنْهُ بَيْتَ الْمَقْدِسِ، خَيْرٌ لَهُ، أَوْ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا جَمِيعًا) (6)

كَرَمَهَا اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات: 13).

فالتزاور والتواصل الاجتماعي مع أهل القدس ومن حولها يحقق هذا المقصد، ويهون على الإنسان المقدسي معاناته ومقاومته للعدو المحتل.

المبحث الثالث: حكم زيارة المسجد الأقصى وأثر الاحتلال على الحكم

المطلب الأول: حكم شد الرحال للمسجد الأقصى دون الاحتلال

(اتفق علماء المسلمين على استحباب السفر إلى بيت المقدس للعبادة المشروعة فيه، كالصلاة، والدعاء، والذكر، وقراءة القرآن، والاعتكاف، واستحباب الإحرام بالحج والعمرة منه)⁽¹⁹⁾. وقد جاء في حديث رواه الحاكم في صحيحه: (لَمَّا فَرَعَ سُلَيْمَانُ ابْنُ دَاوُدَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ مِنْ بِنَاءِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سَأَلَ اللَّهَ ثَلَاثًا: حُكْمًا يُصَادَفُ حُكْمَهُ، وَمَلَكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ، وَأَلَّا يَأْتِيَ هَذَا الْمَسْجِدَ أَحَدٌ لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ فِيهِ إِلَّا خَرَجَ مِنْ ذَنْبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ) فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: (أَمَّا اثْنَتَانِ فَقَدْ أُعْطِيَهُمَا وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ قَدْ أُعْطِيَ الثَّلَاثَةَ)⁽²⁰⁾. ولهذا كان ابن عمر - رضي الله عنه - يأتي إليه فيصلي فيه ولا يشرب فيه ماءً، لتصيبه دعوة سليمان لقوله: (لا يريد إلا الصلاة فيه)، فإن هذا يقتضي إخلاص النية في السفر إليه، ولا يأتيه لغرض دنيوي ولا بدعة)⁽²¹⁾.

وقال ابن حجر: (لكونها مساجد الأنبياء ولأن الأول: قبلة الناس وإليه حجهم، والثاني قبلة الأمم السالفة، والثالث أسس على التقوى)⁽²²⁾.

وقال الإمام البغوي: (تخصيص هذه المساجد بما أنها مساجد الأنبياء - صلوات الله عليهم - وقد أمرنا بالاعتداء بهم)⁽²³⁾، قال سبحانه وتعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِمْ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: 90]. وقال السندي: لا تشد الرحال نفي بمعنى النهي أو نهى، وشد الرحال كناية عن السفر، والمعنى: لا ينبغي شد الرحال والسفر من بين المساجد إلا إلى ثلاثة مساجد، وأما السفر للعلم وزيارة العلماء والصالحين والتجارة وغير ذلك فغير داخل في خبر المنع، وكذا زيارة المسجد الآخر بلا سفر كزيارة مسجد قباء لأهل المدينة غير داخل في خبر النهي.⁽²⁴⁾

قال الطيبي: (ولا تشد الرحال هو أبلغ من صريح النهي، كأنه قال: لا يستقيم أن يقصد بالزيارة إلى هذه البقاع لاختصاصها بما اختصت به (والرحال) بالمهملة جمع رحل، هو للبعير كالسرج للفرس، وكنى بشد الرحال عن السفر لأنه لازمه، وخرج ذكرها مخرج الغالب في ركوب المسافر، وإلا فلا فرق في ركوب الرّواحل والخيول والحمر والمشى في المعنى المذكور ويدل عليه قوله في بعض طرقه (إنما يسافر)⁽²⁵⁾.

المطلب الثاني: التطبيع، مفهومه، وحكمه:

قبل ذكر آراء الفقهاء المعاصرين في حكم شد الرحال للمسجد الأقصى تحت مظلة الاحتلال لابد من تعريف التطبيع وتأصيله الشرعي، وحكمه:

والمسأة هي الزيادة⁽¹⁴⁾، والمقصود بالزيادة أن يبارك الله تعالى في عمر الإنسان والواصل ويهبه قوة في الجسم ورجاحة في العقل، ومضاء في العزيمة فتكون حياته حافلة بجلائل الأعمال.

المطلب الثالث: مقصد الدعم المادي والمعنوي

لقد أولى الإسلام المال اهتماماً واضحاً لا يخفى على عاقل، فاعتبره القرآن قوام الحياة الدنيا، قال تعالى: ﴿وَلَا تَتُوتُوا السُّفُهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا...﴾ (النساء: 5)

ولم يقتصر اهتمام الإسلام بالمال على اعتباره عصب الحياة وقوامها فحسب، بل جعل المال ركناً من أركان الإسلام من خلال فريضة الزكاة، والجهد في سبيل الله يحتاج في إقامته إلى المال لتأمين العدة والعتاد، وهكذا كثير من الفرائض والواجبات تفتقر إلى وجود المال لإقامتها وأدائها حق الأداء، الأمر الذي يؤكد أهمية المال ومحوريته في الإسلام، وقد وردت أحاديث نبوية كثيرة تحض على الإنفاق والصدقة منها:

1. عن ثوبان - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: (أَفْضَلُ دِينَارٍ يُنْفَقُهُ الرَّجُلُ، دِينَارٌ يُنْفَقُهُ عَلَيَّ عِيَالِهِ، وَدِينَارٌ يُنْفَقُهُ الرَّجُلُ عَلَى دَابَّتِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَدِينَارٌ يُنْفَقُهُ عَلَى أَصْحَابِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)⁽¹⁵⁾.

2. وعن واثلة بن الأسقع - رضي الله تعالى عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: (مَا مِنْ أَهْلٍ بَيْتٍ لَا يَغْزُو مِنْهُمْ غَازٍ، أَوْ يَجْهَزُ غَازِيًا بِسَلَكٍ، أَوْ بِإِبْرَةٍ، أَوْ مَا يَعْدِلُهَا مِنَ الْوَرَقِ، أَوْ يَخْلُقُهُ فِي أَهْلِهِ بَخِيرٌ، إِلَّا أَصَابَهُمُ اللَّهُ بِقَارِعَةٍ قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ)⁽¹⁶⁾.

ففي هذين الحديثين وغيرهما ما يدل على فضل الصدقة، وخير الصدقة ما كانت على أهله وعياله وأرحامه، أو ما أنفقها لدعم المجاهدين والمرابطين، فهنيئاً لمن تكفل أسرة فلسطينية أسر معيلاً، أو تكفل أبناء المجاهدين والشهداء، أو ثبت المرابطين والمرابطات على أرض الأقصى - بدعمه المالي لهم - فلا شك أن الدعم المالي نوع من أنواع الجهاد.

كما أن أهل القدس في حاجة ماسة لحركة سياحية تعيد لهم نشاطهم التجاري، وتدفع عنهم بلاء العمل عند العدو المحتل، وتخفف من معاناتهم في دفع الضرائب وغيرها التي تؤدي بهم إلى العجز، فيعيش السكان في ضغط نفسي ومادي لا يحسدون عليه، فقد ذكر الفقهاء أن المحافظة على المال من المقاصد أو المصالح الكلية الضرورية الخمس للشريعة، مثل الدين والنفس والعقل والنسل، كما يقول الإمام الغزالي: (ومقصود الشرع من الخلق خمسة وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة)⁽¹⁷⁾، فلا شك أن زيارة المسجد الأقصى تحقق هذا المقصد المالي.

المطلب الرابع: المقصد الاجتماعي الإنساني

إن زيارة القدس والأقصى في هذه الظروف تحقق المبتغى التعبدي من وجود الأقصى، وتحقق كذلك الدعم الإنساني والاجتماعي للآلاف من سكان القدس الشريف، الذي حولهم المحتل الغاصب إلى سجناء في سجن كبير اسمه القدس، لذا يجب فك العزلة عن (371,884)⁽¹⁸⁾ مسلماً محاصراً، ففيه إحياء للنفس التي

-صلى الله عليه وسلم- بل هو مخالف له، فهذه بعض الأدلة، وغيرها كثير تدل على حرمة التطبيع أو الصلح مع اليهود.

المطلب الثالث: حكم شدّ الرّحال للمسجد الأقصى بعد الاحتلال

بعد الحديث عن استحباب شدّ الرّحال لبيت المقدس قبل الاحتلال، ومعنى التطبيع مع العدو وحكمه، لا بدّ من ذكر آراء بعض الفقهاء المعاصرين واختلافهم في مسألة زيارة المسجد الأقصى تحت مظلة الاحتلال أي بتأشيرة إسرائيلية- فهل الزيارة نوع من أنواع التطبيع مع العدو، أم أنها تحقق مقصداً من مقاصد الشريعة التي ذكرها الباحث، أم أنها تعتمد على نية الزائر لبيت المقدس إن كان قاصداً بزيارته التطبيع مع العدو ودعمه أم لا ؟

اختلف الفقهاء المعاصرون في حكم زيارة المسجد الأقصى من خارج فلسطين بتأشيرة إسرائيلية إلى قولين: أحدهما يقضي بالتحريم، والثاني بالجواز، وفيما يلي تفصيل هذين القولين مع بيان الأدلة.

أولاً: الرأي الأول

ويرى أصحابه حرمة شدّ الرّحال للمسجد الأقصى وهم: (هيئة علماء فلسطين بالخارج ود. يوسف القرضاوي، والشيخ فيصل مولوي- نائب القرضاوي في المجلس الأوروبي للإفتاء- د. شبير، والبيانوني):

واستدلوا من المعقول:

إن أخذ تأشيرة إسرائيلية تعني ضمناً الاعتراف بسلطة دولة الاحتلال وهذا تفريط في عروبة القدس، وهذا أمر من الحرمة بمكان، واعتراف يتضمّن قبولاً صريحاً بالاحتلال للأرض التي باركها الله. والقبول بذلك حرام بلا خلاف، وإن هذه الزيارة تعدّ لونا من ألوان التطبيع مع المحتل، فقد ذكر القرضاوي رأيه في هذا الأمر قائلاً: (إن مثل هذه الزيارات تقوّي دعائم اقتصاد العدو الإسرائيلي المحتل، وتمنح الإسرائيليين قدرة على استمرار العدوان، بما يربحون من ورائه، وما يجنونه من مكاسب مادية، وأخرى معنوية لا تقدّر بمال، مؤكداً (هذا لون من التعاون معهم، وهو تعاون محرّم يقيناً، لأنه تعاون على الإثم والعدوان) وقال: (إنّ التعامل مع الأعداء المغتصبين استقبلاً لهم في ديارنا، وسفراً إليهم في ديارهم، يكسر الحاجز النفسي بيننا وبينهم، ويعمل -بمضي الزمن- على ردم الفجوة التي حفرها الاغتصاب والعدوان)، مضيفاً: (أنهم لا يكتفون اليوم بالتطبيع الاقتصادي، وأنهم يسعون إلى التطبيع الاجتماعي والثقافي والديني وهو أشدّ خطراً)، ورأى القرضاوي أنّ اختلاط هؤلاء الناس بنا، واختلاطنا بهم، بغير قيد ولا شرط، يحمل معه أضراراً خطيرة بنا، وتهديداً لمجتمعاتنا العربية والإسلامية، بنشر الفساد والرذيلة والإباحية التي ربّوا عليها، وأتقنوا صناعتها، وإدارة فنونها، لهذا كان سدّ الذرائع إلى هذا الفساد المتوقع فريضة وضرورة: فريضة يوجبها الدين، وضرورة يحتمها الواقع، وأضاف: إنه في ضوء هذه الاعتبارات نرى أنّ السفر أو السياحة إلى دولة العدو الصهيوني -لغير أبناء فلسطين- حرام شرعاً، ولو كان ذلك بقصد ما يسمونه (السياحة الدينية) أو زيارة المسجد الأقصى، فما كلف الله المسلم أن يزور هذا المسجد، وهو أسير تحت نير دولة يهود، وفي حراسة حراب بني صهيون، بل الذي كلف المسلمون به هو تحريره وإنقاذه من أيديهم، وإعادته وما حوله تحت الراية الإسلامية).⁽³⁰⁾

1. التطبيع لغة: طَبَعَ يَطْبَعُ، تطبيعاً، فهو مطبّع، والمفعول مطبّع، وطبّع العلاقات بين البلدين: جعلها طبيعية عادية.⁽²⁶⁾

إنّ مصطلح التطبيع مصطلح معاصر، وأصل العلاقة مع اليهود حالياً هي علاقة صلح دائم ومصالحة، أو موالاتة الكافرين الحربيين، فلا بدّ بداية من تعريف الصلح لغة واصطلاحاً.

2. الصلح لغة: (التوفيق)، واصطلاحاً: (عقد به يرفع النزاع وتقطع الخصومة بين المتصالحين بتراضيهما)⁽²⁷⁾.

من التعريف السابق نستنتج أنّ الصلح (التطبيع) يعني تمكينهم من أرض إسلامية، وإقامة علاقات تجارية وسياحية ودبلوماسية وثقافية وتاريخية وفق قرارات هيئة الأمم المتحدة، وليس طبق قرارات القرآن والسنة.

ومعنى الصلح الشرعي المتفق عليه عند جمهور الفقهاء: (الصلح مع الكفار إن دعت المصلحة على وضع الحرب مدّة معلومة إن كان عقداً لازماً، أو مدّة مطلقة إن كان عقداً جائزاً ممكن الفسخ وقت الحاجة، ويسمى الهدنة والمهادنة والمعاهدة والمسالمة والمواعدة)⁽²⁸⁾.

بعد تعريف (التطبيع) والصلح مع اليهود لا بدّ من ذكر أدلة التحريم من القرآن والسنة باعتبار المفسد والمال، لأنّه يعدّ مصالحته متضمنة على تنازلات عقديّة، وإلغاء لأحكام شرعية فهذا صلح باطل، ودليل بطلانه:

من القرآن:

أ. قال تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ (التوبة: 29)

وجه الاستدلال: يأمرنا الله سبحانه بمقاتلة الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر، والتطبيع يمنع تطبيق هذه الآية الكريمة.

ب. قال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تَقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَوْلِيَانَا وَعَجَّلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾ (النساء: 75)

وجه الاستدلال: أنّ الله سبحانه وتعالى أوجب القتال لإنقاذ المستضعفين، فكيف نصالحهم صلحاً يمكنهم من المسلمين، وهذا ما يهدف إليه التطبيع.

ت. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (الممتحنة: 9)

وجه الاستدلال: أنّ الله سبحانه أمرنا بمقاتلة اليهود الذين أخرجونا من ديارنا، فكيف نواليهم ونطبّع معهم؟

من السنة:

- عن عائشة -رضي الله عنها- عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: (مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ)⁽²⁹⁾.

والصلح والتطبيع مع اليهود مذموم، وليس عليه أمر الرسول

إذا جاء شخص من المسلمين لزيارة أقاربه، أو أصهاره في فلسطين، ثم اصطوبوه للمسجد الأقصى للصلاة فيه، دون أن يكون لهذه الزيارة أي مغزى سياسي أو ثقافي، أو ما شابه، فإننا لا نرى بأساً في ذلك⁽³²⁾.

ويقول شبير: (فإذا كانت الزيارة تنطوي على تطبيع مع الاحتلال الصهيوني، وإقرار له على احتلال القدس والمسجد الأقصى وباقي فلسطين، فلا تجوز تلك الزيارة، وبخاصة إذا كان الزائر لا يدخل إلى فلسطين والقدس إلا بتأشيرة خاصة من دولة الاحتلال الصهيوني في الأرض المحتلة، أو من إحدى سفاراتها في خارج الأرض المحتلة، فلا يجوز للمسلم المقيم في كافة البلاد أو غيره الحصول على تأشيرة بقصد زيارة المسجد الأقصى والقدس. أما إذا كانت تلك الزيارة لا تنطوي على تطبيع مع العدو الصهيوني، كأن يكون الزائر حاملاً جواز سفر صهيوني، أو هوية صهيونية كالفلسطيني الذي يقيم في المناطق المحتلة قبل عام (1948) ولا يزال، والفلسطيني الذي يقيم في الخارج، ولكنه خرج للعمل في الخارج، وهو يحمل إذن خروج ودخول مسبق؛ فيجوز لهؤلاء الذهاب لزيارة القدس والمسجد الأقصى والصلاة فيه.)⁽³³⁾

وجميل أن نذكر موقف العالم القاضي، محيي الدين بن الزكي عندما دعي للخطبة والصلاة في المسجد الأقصى، وهو تحت الاحتلال الصليبي قبل أن يحرر بقليل، فقال: (لا، والله لا أخطب ولا أصلي في المسجد الأقصى قبل أن تحرره من أيدي الصليبيين)⁽³⁴⁾

مناقشة أصحاب الرأي الأول

ذكر الشيخ أكتوشني الشنقيطي ردًا على المانعين بقوله: (قلنا إن حكم زيارة المسجد الأقصى مستحب، وهذا هو الأصل ولا يجوز الانتقال عن حكم الأصل إلى حكم آخر إلا بوجود المعارض الذي يقوي على هذه النقلة، فالمانع من الزيارة لا يملك معارضا من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس، إذ إن دليله الذي يعارض به هذا الأصل هو أن هذه الزيارة تؤدي إلى التطبيع مع العدو المحتل، وهذا الاستدلال - إن صح - يمكن تصنيفه بأنه من قبيل الاستصلاح لا غير، وعليه: فهل يسلم بكون المنع من الزيارة مصلحة راجحة؟ وهل هذه المصلحة قد اعتبرها الشارع أم لا؟ وإن لم يعتبرها فهل هي من قبل المرسل التي لم يشهد لها الشارع باعتبار أو إلغاء، أم من قبيل ما ألغاه الشارع مع علمه به)⁽³⁵⁾

وقال البوطي: - فتوى تحريم زيارة الأقصى جزء من الفكر الصهيوني-: (إذا لماذا قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - متحدثاً عن المسجد الأقصى: (أنتوه فصولوا فيه)⁽³⁶⁾ وقد كان المسجد الأقصى آنذاك يزرع تحت احتلال الإمبراطورية الرومانية كما تعلمون. ولقد توجه كثير من أصحاب رسول الله في عهد أبي بكر وفي عهد عمر قبل الفتح، إلى المسجد الأقصى الذي كان يعاني من الاحتلال الروماني فصولوا فيه، ولم نسمع فيهم من يقول إن هذا اعتراف بالاحتلال، ولقد رأينا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يتوجه مع ثلة كثيرة من أصحابه إلى مكة وهي دار كفر، وكل من فيها كانوا محاربين ومحاربين، هم الذين حاربوا رسول الله يوم أحد، هم الذين حاربوا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوم الخندق، وهم الذين حاربوا رسول الله يوم بدر ومع ذلك فقد توجه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى مكة ليعلم لأهلها

وقد أيده الشيخ فيصل مولوي بقوله: (إن إسرائيل تريد أن تُقنع العالم باحتلالها لفلسطين، ومن جملة الأسباب التي تستعملها، أنها لا تمنع المسلمين من الصلاة في المسجد الأقصى. وكأن المسلمين ليس لهم حق في فلسطين إلا الصلاة في المسجد الأقصى، وهذا ما تكفله إسرائيل، وإن الذهاب إلى فلسطين للصلاة في المسجد الأقصى، يساعد إسرائيل في هذا المجال، ويؤكد للعالم أن المسلمين لا شأن لهم بفلسطين إذا سُمح لهم بالصلاة في الأقصى، مثل هذا الأمر يُعتبر دعماً للإعلام الصهيوني، وتخلياً عن حق الشعب الفلسطيني في أرضه، وهو بذلك حرام أيضاً.)⁽³¹⁾

وذكر علماء فلسطين في الخارج تأكيداً لما ذكره العلماء السابقون: (إن القدس بما فيها المسجد الأقصى هي أرض وقف إسلامي، قد احتلها أعداء الله من يهود، والحكم الشرعي المترتب على ذلك هو وجوب تحريرها من دنسهم، وهذا فرض عين على كل أبناء فلسطين، وفرض كفاية على من يليهم من المسلمين، وإذا كان المسلمون لا يستطيعون القيام بالجهاد المباشر لتحرير فلسطين، بسبب منع حكاهم لهم وإغلاق الحدود أمامهم نتيجة ولاء الحكام لأعداء هذه الأمة، فإن للجهاد أوجهاً أخرى من بينها):

أ. الامتناع عن زيارة المسجد الأقصى، أو السفر إليه، سواء من الدول التي وقعت معاهدات سلام مع يهود، أم من الدول التي لم توقع، فمعاهدات السلام هذه لا يقرها الشرع ولا يعترف بها.

ب. مقاطعة الكيان الصهيوني الغاصب على كافة الأصعدة، وفي كل المجالات السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية. وغيرها؛ لأن التواصل مع العدو في هذه المجالات يعني تقديم الدعم المادي والمعنوي له لمواصلة عدوانه على الأمة ومقدساتها.

ت. إن سياحة المسلمين من سائر بلاد العالم، وزيارتهم للمسجد الأقصى المبارك، تستغل من قبل يهود في ترويح أحييتهم في إبقاء القدس تحت سيادتهم، وذلك ضمن الادعاء بأنها عاصمتهم الأبدية، وذلك عن طريق تسويق زيارات المسلمين للأقصى، على أنها تدرج ضمن حرية العبادة والتسامح الديني، وبذا يظهر اليهود أمام العالم مدى ديمقراطيتهم في سماحهم للمسلمين بدخول القدس والعبادة فيها، ومن ناحية ثانية فإن زيارة المسلمين للقدس تستوجب الحصول على إذن من اليهود، وفي هذا إعلاء لهم، ورفعة لشأنهم، واعتراف بأحييتهم في السيطرة على القدس، وكذلك يمكن أن تتاح الفرصة بشكل أكبر لاختراق الدول الإسلامية من قبل يهود عبر اصطيات الزائرين من المسلمين، وإسقاطهم في وحل العمالة والتعاون مع الأعداء، وهذا نعرته نحن أهل فلسطين جيداً بسبب صراعنا الطويل مع هذا العدو، واحتكاكنا المباشر به، ومعرفتنا الحقيقية لطبيعته.

ث. فيما يخص المسلمين الفلسطينيين، فإن من الواجب عليهم التوجه إلى المسجد الأقصى المبارك ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، خصوصاً في هذا الوقت الذي يتعرض فيه المسجد الأقصى للخطر من قبل أعداء الله يهود عبر المحاولات المتكررة لهدمه، والحفريات من تحت أركانه، ومنع المسلمين من الوصول إليه للعبادة، وهذا في حد ذاته نوع من أنواع الجهاد.

وفي الختام نقول بأن زيارة الأقصى للصلاة فيه تحرّم على المسلمين من غير الفلسطينيين، إذا جاءوا قاصدين تلك الزيارة، أما

يخص كل كافر في أي بقعة من بقاع الدنيا، لا يسلم للمخالف بهذه الدعوى؛ بل دلت الأدلة السابقة على الدخول إلى الأراضي المغتصبة ولم يكن في ذلك شيء من التشريع للمغتصب، وكيف يكون كذلك ولا سبيل إلى فلسطين إلا عبر هذا الختم؟ فهو لم يقع فيه باختياره ولا رضاه فكيف يكون راضياً بالاحتلال مشرعاً له؟

◆ أما قولهم إن إسرائيل تريد أن تقنع العالم أنها لا تمنع أحداً من الصلاة في المسجد الأقصى، فما دقة هذا الكلام؟ فإسرائيل طوال الأسبوع تكثر من الحواجز والتفتيش والاعتقالات والمنع من الصلاة، أما يوم الجمعة فتفتح الأبواب وتزيل كل العوائق أمام المصلين حتى تقنع الإعلام بأن المصلين آمنون مطمئنون وهذا نوع من أنواع مكرهم ودهائهم.

◆ وللرد على الأقوال السابقة أذكر ما يلي:

◆ ما قاله عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لأبي موسى الأشعري وحثه على القياس في المسائل: (ثم الفهم الفهم فيما أدلى إليك مما ورد عليك مما ليس في قرآن ولا سنة، ثم قايست الأمور عند ذلك واعرف الأمثال، ثم اعمد فيما ترى إلى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق)⁽³⁹⁾

◆ وما قاله الإمام الشاطبي: (إن الشريعة لم تنص على حكم كل جزئية على حدة، وإنما أتت بأمر كلية وعبارات مطلقة تتناول أعداداً لا تنحصر. ومع ذلك فلكل معين خصوصية ليست في غيره ولو في نفس التعيين)⁽⁴⁰⁾

◆ أما زيارة الرسول - صلى الله عليه وسلم - للأقصى في رحلة الإسراء والمعراج ودخوله مكة بعد الحديبية فأين وجه الشبه بهذا، فمكة بلد قريش أصلاً وليسوا معتدين كما هو حال اليهود اليوم.

أما دخول الروم للمسجد الأقصى واحتلالهم له فهل حث الرسول - صلى الله عليه وسلم - على شد الرحال له وقت احتلال الروم؟ فقد ورد عن ميمونة أنها قالت: يا رسول الله أفتنا في بيت المقدس؟ قال: (أرض المحشر وأرض المنشر أنتوه فصلوا فيه، فإن صلاة فيه كألف صلاة)، قلنا: يا رسول الله فمن لم يستطع أن يتحمل إليه؟ قال: (من لم يستطع أن يأتيه فليهد إليه زيتاً يسرج فيه، فإن من أهدى إليه زيتاً كان كمن أتاه)⁽⁴¹⁾، فلم يوجب عليها - صلى الله عليه وسلم - زيارته، وإنما حث على زيارته قصداً إلى الصلاة فيه وتحصيل ثوابها في أوقات الرخاء دون احتلال، لذلك قال عليه السلام (فان لم تؤتوه .. الحديث، والأمر هنا للندب لا للوجوب، وبين أمره بإتيانه والصلاة فيه، أو إهدائه الزيت يسرج في قناديله إن لم تمكن زيارته، فللصلاة فضلها فيه، ومن حبسه العذر من زيارته والصلاة فيه لوجود المحتل فيه فليسرج زيتاً في قناديله.

ثانياً: الرأي الثاني

يرى أصحابه استحباب شد الرحال للمسجد الأقصى وهم: (المنجد، د. سمير مراد، ابن باز) واستدلوا بما يأتي:

أولاً: من المنقول

ثبت في صحيح البخاري، وكانت مكة إن ذاك في قبضة المشركين والذين منعوا النبي - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه قبل ذلك من دخولها عن ابن عمر، رضي الله عنهما أن رسول الله

المحاربين والمحاربين أنه جاء ليعتمر، أنه جاء ليطوف بالبيت أمناً مؤمناً ولم يخطر له على بال أن ذلك سيكون اعترافاً بمحاربة المشركين له وإعلاناً للصالح بينه وبينهم، معاذ الله، سار الأمر على هذا المنوال قروناً متطاولة من الزمن حتى جاء عهد الاحتلال الصليبي لبيت المقدس وما حوله وتطاول ذلك الاحتلال وامتد أجله إلى ما يقارب ثلاثة قرون. وما أكثر الناس والعلماء والصالحين الذين توجهوا أثناء هذه المحنة وفي ظل ذلك الاحتلال توجهوا إلى زيارة المسجد الأقصى منفذين أمر رسول الله القائل (أنتوه فصلوا فيه (فإن صلاة فيه تعدل ألف صلاة في غيره).⁽³⁷⁾

(والممنوع شرعاً إقرار المحتل على احتلاله، وكذلك الرضا بذلك، ولا نسلم أن الحصول على إذن العدو في دخول أرضنا المحتلة يلزم منه الرضا باحتلاله أو الإقرار له بذلك، وإلا لكان النبي - صلى الله عليه وسلم - راضياً باحتلال العدو للكافر لمكة عندما دخل بإذنهم لأداء العمرة، وفي كون هذا المنع مصلحة تعارض مفسدة بل مفسد منها:

◆ قلة المصلين والعمّار في هذا البيت المقدس مما يؤدي إلى هجره.

◆ ضعف اتصال الأمة وأجيالها بهذا البيت لأن البعد يورث الجفاء وهو ملموس في واقعنا فأين شباب الأمة اليوم وكبارها وصغارها من الانتهاكات المتواصلة والمتصاعدة في هذا المسجد المقدس.

◆ قلة المصلين ووحدة وجهتهم - أي كونهم فلسطينيين فقط - يقوّي مشروع المحتل في عزل الأقصى عن المسلمين وهدمه، ولا سيما مع تعدده زيادة وفود اليهود لزيارة هذه البقعة المقدسة، كما أنه يلزم من هذا القول تعطيل في المسجد الأقصى، لأن الزائر الفلسطيني لا يدخله إلا بموافقة إسرائيلية، فالمعنى الموجود هنا هو الموجود في منعه لغير أهل البلد، فإما ألا يفرق بينهما فيقع في المحذور أو لا، فيتناقض.⁽³⁸⁾

وكذلك لا نستطيع التسليم والعمل برأي من خالف: بأن زيارة فلسطين تحت الاحتلال تطبيع إن لم يكن القصد منها ذلك؛ لا يمكن في هذه النازلة تركيب فعل على فعل ثم استصدار حكم واحد لهما مع انفكاك جهتهما واختلافهما.

◆ أما الدعم المعنوي: فقد يسلم للمخالف بهذه الحجة إن كانت الزيارة على نحو يؤيد هذا كأن يدخل المسجد الأقصى مثلاً تحت حراسة اليهود وأمام الإعلام وما أشبه ذلك، فحينئذ تحرم هذه الصورة فحسب، ولا يسحب الحكم على أصل المسألة كلها، فإن هذه الحالة فرع عن الأصل، فيقال: إن أصل الزيارة ليس بالحرام إلا إذا اقترنت بمثل هذه الأمور.

◆ أما قولهم لا بد أن نربي أبناءنا على حب فلسطين وحبّ الجهاد دون زيارة فلسطين، فكيف سنحقق هذا في نفوس الشباب الذين أغرتهم الحياة الدنيا وقتنها؟ فهم للأسف ليس لديهم أي ثقافة مقدسية، ولا حبّ انتماء، ولا حبّ وطن لقلّة الزيارة أو بسبب منعهم.

◆ إن الإسلام لم يقرّر عقيدة البراء من المحتل فقط بل من الكافر، ومع ذلك لم يجعل من التعامل الماديّ (الجائز) ناقضاً لهذا الحكم، مع العلم أن هذا الحكم لا يخص اليهود في فلسطين فقط، بل

يحقّق من المصالح الشّيء الكثير، من ذلك:

أ. إيجاد الضّغط البشريّ الذي يزاخم التّواجد اليهودي.

ب. إعمار بيت المقدس بالعبادة وغيرها.

ت. إثبات ملكيّة المسلمين للقدس رغم أنف اليهود.

ث. زيادة رعب اليهود من أنهم أقلّيّة في فلسطين، وأنهم مهما حاولوا لن يثخّنوا المسلمين عن مسجدهم. وغير ذلك كثير.

حكم التّحريم الذي يريدونه مطلب يهودي، لأنّه يلزم من هذه الفتوى تحريم زهاب المسلمين من الدّاخل للصّلاة فيه، ولا أدري هل يعلم هؤلاء أن أهل الدّاخل أنفسهم، لا يدخلون المسجد لصلاة الجمعة والعيد إلا إذا كان الواحد منهم فوق الخامسة والأربعين سنة، أو أن يكون معه إذن إسرائيليّ فهلاً حرموا ذلك أيضاً⁽⁴⁶⁾.

ويضيف الشّيخ المنجد في فتاواه حول زيارة الأقصى تحت ظل الاحتلال:

1. والبعض يقول: إنّ السّفر إلى القدس للصّلاة في المسجد الأقصى فيه توكيد للعالم بأحقّيّة المسلمين في هذا المسجد، وأنّه باقٍ في ذاكرتهم لم ينسوه.
2. إنّنا بسفرنا هذا تقدّم دعماً معنوياً للمسلمين هناك، حيث نراهم ونختلط بهم، ونقوي عزائمهم بالكلمة الطّيبة ونشجّعهم على البقاء مرابطين.
3. ونقدّم أيضاً للمسلمين هناك الدّعم المادّي، وذلك عن طريق الشّراء من بضائعهم، أو إدخال مبالغ للفقراء والمحتاجين هناك.⁽⁴⁷⁾

مناقشة أصحاب الرّأي الثّاني

أول ما يتبادر لمن يسمع لأصحاب الرّأي الثّاني أنّ النّبّي -صلى الله عليه وسلّم- استجدى قريشاً، كي يحظى بزيارة للبيت الحرام تحت حراهم وحكمهم وقهرهم (وحاشاه أن يفعل)، ولكنّه بذلك شرّع لنا أن نفرّق في التّعامل مع الأعداء خلال المعركة وخارجها، فلأجل الصّلاة في المسجد يهون كلّ شيء ويباح التّعامل معهم والنّزول عند حكمهم!!

ذلك قياس مع الفارق؛ أمّا الحقائق الجليّة فهي كما يأتي:

◆ إنّ رسول الله -صلى الله عليه وسلّم- امتنع عن مجرد التّفكير بالذهاب إلى مكّة المكرّمة عقب هجرته الشريفة، وكان الأمر الواضح القاطع لجميع المسلمين بالخروج منها وتركها، والهجرة إلى المدينة المنورة، ذلك أنّ المسلمين في تلك المرحلة كانوا مستضعفين، بينما كفّار قريش لهم قوّة وشوكة ومنعة، فكانت أيّ خطوة باتّجاه مكّة سلميّاً، تعني تنازلاً واعترافاً بشريّة سيطرة الكفّار على البيت الحرام، وهو ما لم يكن أبداً، بل العكس هو الذي حصل من خلال السّرايا والغزوات التي استهدفت كفّار قريش ونواحي مكّة وضواحيها.

وجاء التّوقيت الفارق الذي غفل عنه أو تغافل أولئك الذين راق لهم أن يجتزئوا أحداث السّيرة على قاعدة: (لا تقربوا الصّلاة) ذلك التّوقيت كان فاصلاً وافيلاً بين مرحلتين مختلفتين تماماً.. كان المسلمون في أولاهما في فترة التّجميع والإعداد والدّفاع عن النفس، وامتدّت من بداية البعثة حتّى نهاية غزوة الأحزاب.

صلى الله عليه وسلم خرّج مُعْتَمِراً فَحَالَ كَفَّارُ قُرَيْشٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ فَنَحَرَ هُدْيَهُ وَحَلَقَ رَأْسَهُ بِالْحَدِيثِيَّةِ وَقَاضَاهُمْ عَلَى أَنْ يَعْتَمِرَ الْعَامَ الْمُقْبِلَ، وَلَا يَحْمِلَ سِلَاحًا عَلَيْهِمْ إِلَّا سِيُوفًا، وَلَا يَقِيمَ بِهَا إِلَّا مَا أَحْبَبُوا فَأَعْتَمَرَ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ فَدَخَلَهَا كَمَا كَانَ صَلَحَهُمْ فَلَمَّا أَنْ أَقَامَ بِهَا ثَلَاثًا أَمْرُوهُ أَنْ يَخْرُجَ فَخَرَجَ⁽⁴²⁾، فلم يكن وجود مكّة في قبضة المشركين مانعاً للمسلمين من السّفر إليها والصّلاة في المسجد الحرام فيها، ولم يكن ذلك واجباً على المسلمين حتّى يقال بأنّه من باب الضّرورة، وليس اليهود أشدّ كفّاراً وطغياناً من المشركين.

وهذا دليل شرعيّ يقضي على الخلاف، ولا ينبغي تقديم العاطفة على الشرع، ولم يكن الذهاب لمكّة في ذلك الوقت تطبيعاً مع المشركين، ولا مزيلاً لحواجز العداوة والبغضاء بين المسلمين والمشركين، بل العكس هو الصّحيح؛ فإنّ رؤية الكعبة في قبضة المشركين زاد في العداوة والبغضاء تجاههم.

ولم يكن الذهاب لمكّة منسياً لجهاد الكفّار المحتلّين، بدليل ما حصل بعد ذلك من (فتح مكّة) وتطهيرها من رجس الشّرك وأهله، وهكذا يقال في رؤية اليهود وهم يحتلون المسجد الأقصى؛ فإنّ ذلك يزيد في عداوتهم وبغضهم، ويزيد من الإصرار على تحرير المسجد -بل فلسطين كلّها- من قبضتهم.⁽⁴³⁾

وقد سئل الشّيخ ابن باز -رحمه الله تعالى-: في ظلّ التّفاهم بين العرب واليهود: هل يجوز زيارة المسجد الأقصى والصّلاة فيه، خصوصاً في حال الموافقة من الدّول العربيّة؟ فأجاب: (زيارة المسجد الأقصى والصّلاة فيه سنة إذا تيسّر ذلك⁽⁴⁴⁾)؛ لقول النّبّي -صلى الله عليه وسلّم-: (لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى)⁽⁴⁵⁾

ثانياً: من المعقول

◆ يقول الشّيخ سمير مراد: (إنّ الأمور المختلف فيها غير النّصيّة، خصوصاً ما كان من جانب السياسة الشّرعية، ينظر فيها إلى أمور معتبرة شرعاً، تعلق عليها الأحكام، إذ مجرد التّطبيع وعدمه لا يعلّق عليه حكم، بل الأحكام تناط بعللها وحكمها، وما ينتج عنها من تحقيق مصالح ودفْع مفساد أو العكس، والأحكام لا تتعلق بمجرد أسماء خاوية لا تحمل معنى معتبراً شرعاً، والمصلحة ليست كلمة يعبر عنها الفقيه بقوله: حلال، حرام، أبداً؛ بل ينظر إليها حسب ما تحقّقه من الضّرورات والحاجيات، وما تحقّق ما يدفع تحقيقها أو يقلّله، أمّا أنّ مجرد التّطبيع؛ مرفوض، فهذا لا قيمة له للأسف في الأحكام الشّرعية، وتوهم أنّ القول بالتّطبيع يلغي العداوة مع اليهود ويحقّق لهم الاعتراف بهم، فهذا غير صحيح، لأنّ العداوة قد لا يمارس أحياناً، وإلا فالعداء مع الكفر موجود أبداً، لكن قد لا يمارس عمليّاً لظروف وملابسات ومصالح ومفاسد وهكذا، وأمّا قضية الاعتراف باليهود، فالاعتراف بالوجود أمر لازم وهو تحصيل حاصل، وأمّا اعتراف الملك، فإنّ وقع لتحقيق مصلحة حماية ما بقي من أرض المسلمين وصون أعراضهم وأديانهم وغير ذلك، فأبي عاقل يقول بعدم الجواز فيقدّم بذلك أرضاً على دين ونفس وعرض ومال؟!؛ فالذي يهدر عدّة ضروريّات في مقابل وهم قام في قلبه، فهذا مضيق للبلاد والعباد على الحقيقة؛ زيارة القدس مطلب شرعيّ نصّي، فكيف لأمر خلافيّ أن ينقضه، ويجعله حراماً؟ في حين هو

عليها السماح لكل من يجتاز حدود الحرم بدخول مكة وعدم جواز رفع السلاح عليه أو منعه، ولأن الله تعالى هو الذي أوحى لنبيه -صلى الله عليه وسلم- بالخروج فقد كان وقوف المسلمين على بعد خطوات من حدود الحرم بتدبير إلهي وحكمة ربانية، (52) فقد بركت ناقة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لما دنا من الحديبية فقال الناس: (خَلَّتِ الْقِصْوَاءُ خَلَّتِ الْقِصْوَاءُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَا خَلَّتِ الْقِصْوَاءُ، وَمَا ذَاكَ لَهَا بِخَلْقٍ، وَلَكِنْ حَبَسَهَا حَابِسُ الْفِيلِ). (53)

وفي مغازي الواقدي وردت محاوراة بين بديل بن ورقاء ورسول الله -صلى الله عليه وسلم- أراد فيها بديل تخويف رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بقوله: (قد استنفروا لك الأحابيش ومن أطاعهم، معهم العوذ المطافيل -النساء والصبيان -يقسمون بالله لا يخلون بينك وبين البيت حتى تبيد خضراؤهم). فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (إِنَّا لَمْ نَجِئْ لِقِتَالِ أَحَدٍ وَلَكِنَّا جِئْنَا مُعْتَمِرِينَ وَإِنَّ قَرَيْشًا قَدْ نَهَكْتَهُمُ الْحَرْبَ وَأَضْرَبَتْ بِهِمْ فَإِنْ شَاؤُوا مَادِدْتَهُمْ مَدَّةً وَيَخْلُوا بَيْنِي وَبَيْنَ النَّاسِ فَإِنْ أَظْهَرَ فَإِنْ شَاؤُوا أَنْ يَدْخُلُوا فِيمَا دَخَلَ فِيهِ النَّاسُ فَعَلُوا وَإِلَّا فَقَدْ جَمُّوا وَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَقَاتِلَنَّهُمْ عَلَى أَمْرِي هَذَا حَتَّى تَنْفِرَ سَالِفَتِي وَلَيَنْفِذَنَّ اللَّهُ أَمْرَهُ) (54).

وها هو مبعوث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في الحديبية عثمان بن عفان -رضي الله عنه- يقول عن مهمته التي أنجزها داخل مكة: (كنت أدخل على قوم مؤمنين من رجال ونساء مستضعفين) فأقول: إن رسول الله يبشركم بالفتح ويقول: (أظلكم حتى لا يستخفي بمكة الإيمان). فقد كنت أرى الرجل منهم والمرأة تنتحب حتى أظن أنه يموت فرحاً بما أخبرته، فيسأل عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فيخفي المسألة، ويشدد ذلك على أنفسهم، ويقولون: أقرأ على رسول الله منا السلام: إن الذي أنزله بالحديبية لقادر على أن يدخله بطن مكة (55)؛ إنه فهم لتلك الغزوة فالذي أنزله الحديبية عزيزاً كريماً قادر أن يدخله بطن مكة فاتحاً -وفي عمرة الحديبية ما يرد على الداعين لشدة الرحال إلى الأقصى من تحت مظلة الاحتلال- فتمنع عثمان بن عفان -رضي الله عنه- عن الطواف حول البيت رغم سماح مشركي قريش بذلك تضامناً مع جماعة المسلمين وقائدهم وإمامهم والتزاماً بما توافق عليه المسلمون وتقديماً للمصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

ذلك الموقف بحاجة لوقف طويلة من العلماء والفقهائ، لاستنباط الأحكام والتأصيل منه، فلا يسع أحداً عندها أن يبالغ بشوقه المزعوم للصلاة في الأقصى، وكأن أمة المليار ونصف لا تتحرق شوقاً لذلك! ما أجمل ما دار بين المسلمين وحببيهم -صلى الله عليه وسلم- في ذلك، قال المسلمون: (يا رسول الله، وصل عثمان إلى البيت فطاف! فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: ما أظن عثمان يطوف بالبيت ونحن محصورون، قالوا: يا رسول الله، وما يمنعه وقد وصل إلى البيت؟ فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: لمنعه ذلك! يا رسول الله، وما أظن عثمان يطوف حتى تطوف، فلما رجع عثمان -رضي الله عنه- إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- قالوا: اشتفت من البيت يا عبد الله! قال عثمان: بنس ما ظننتم بي! لو كنت بها سنة والنبي مقيم بالحديبية ما طفت، ولقد دعنتني قريش إلى أن أطوف فأبيت ذلك عليها، فقال المسلمون: لرسول الله كان أعلمنا بالله تعالى وأحسننا

أما المرحلة الثانية فقد دشنها رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عقب انتهاء غزوة الأحزاب بقوله: (الآن نغزوهم ولا يغزونا) (48)، وفيها وصل المسلمون إلى مستوى من القوة يكافئ خصمهم ويؤهلهم لإلقاء قفاز التحدي والمناكفة وهو ما كان، فكل الوقائع بعد غزوة الأحزاب كانت للمسلمين اليد العليا وكانوا في حالة هجوم لا دفاع ولا استخفاء، وعمرة الحديبية جاءت عقب أحداث عظيمة سحق فيها المسلمون حلفاء قريش من يهود بني قريظة، وخرج النبي -صلى الله عليه وسلم- بعدها بأمر من الله تعالى، عندما رأى أنه دخل البيت وحلق رأسه وأخذ مفتاح البيت، وعرف مع المعرفين (وقف بعرفة)، فلم يكن خروجه ثمرة مفاوضات ماراثونية مع قريش ولا نتيجة وساطة دولية أو قبلية معهم، ولم يكن يسعى لدخول مكة بتأشيرة من كفار قريش وأختام تفرض على حاملها احترام سيادة أصحاب الأختام والإقرار لهم بها وبشرعية كل ما استحدثوه على الأرض!! (49)

كانت عمرة الحديبية في حقيقتها أول هجوم مباغت للنبي -صلى الله عليه وسلم- على قلب مكة مباشرة، وكان فيها استفزاز عظيم لكفار قريش ومن يقرأ لكتاب السير لا يصعب عليه استشفاف ذلك (50).

فقد جاء في إمتاع الأسماع للمقريزي عن عمرة الحديبية: (وخرج المسلمون لا يشكون في الفتح -لرويا المذكورة-)، وذلك يدل على أن نفسية الصحابة كانت متعلقة بالفتح والانتصار على الخصم، وجاء أيضاً: (ومر فيما بين مكة والمدينة بالأعراب من بني بكر ومزينة وجهينة فاستنفرهم، فتشاغلوا بأبنائهم وأموالهم، وقالوا فيما بينهم: أيريد محمد أن يغزو بنا إلى قوم معدين في الكراع والسلاح؛ وإنما محمد وأصحابه أكلة جزور! لن يرجع محمد وأصحابه من سفرهم هذا أبداً) إنها المقولة التي جاءت بها آيات سورة الفتح، وهي تدل على نفسية المتابعين للحدث -بغض النظر عن طبيعتهم وانتمائهم- إذ كان تقييمهم لما يجري أنه غزو من محمد -صلى الله عليه وسلم- لمكة.

ولعل ما يجسد الذي ذكر عبارة وردت في الإمتاع أيضاً: (وبلغ أهل مكة خروج رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فراعهم ذلك، وأجمعوا على منع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من دخول مكة ومحاربتة)..

وجاء فيه: (واستشار رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الناس: هل يمضي لوجهه ويقاقل من صدّه عن البيت، أو يخالف الذين استنفروا إلى أجليهم فيصيبهم؟ فأشار أبو بكر -رضي الله عنه- أن يمضوا لوجههم، ويقاقلوا من صدّهم). إنه التحدي والتصميم على غزو قريش في عقر دارها، وقد غفل أولئك عن دلالة تلك الصلاة الفريدة التي صلاها المسلمون في مواجهة المشركين بقيادة خالد بن الوليد -رضي الله عنه- فكانت أول صلاة للخوف لهم وهي التي شرعت في أجواء الحرب والقتال والمعارك والتقاء الجيوش (51).

(كان خروج النبي -صلى الله عليه وسلم- للحديبية تكتيكاً عسكرياً فذاً أراد من خلاله مباغته قريش وزعزعتها أمام سائر قبائل العرب مستفيداً من قانون أقرته قريش وأجمع عليه العرب جميعاً، بأن تسمح لأي قاصد للبيت الحرام بغية تعظيمه وزيارته حجاً أو عمرة بدخوله كأنناً من كان مقابل امتيازات خاصة لقوافلها هنا وهناك، وقانون آخر أو مادة في قانون دولي يحتم

كما أنّ دخول مكة حينها لم يكن يترتب عليه أيّ منة وفضل من قريش على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لوجود قانون متعارف عليه يلزمهم بالسماح لكل قاصد لبیت الله الحرام بدخوله، فكان من حكمة الرسول -صلى الله عليه وسلم- وحنكته استخدامه لذلك القانون سلاحاً ماضياً في وجه قريش بتوقيت مدروس وأثر بالغ ملموس.

وقد تفلسف البعض متسائلاً عن السرّ في توجّه النبي -صلى الله عليه وسلم- لمكة، معتمراً وليس فاتحاً مع قولنا بأنه كان في أوج قوته وجاهزيته لذلك، فنردّ بأنّ من يسأل عن ذلك لا يعرف رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ولا يفهم سيرته وسنته، فالرحمة المهداة كان يقدم كل الوسائل السلمية قبل اتخاذ قرار الحرب، وهو ما فعله في غزواته كلها وأوصى قادته بذلك.

فهذا عليّ -رضي الله عنه- يستلم الرّاية من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ويسأله: يا رسول الله، أقاتلهم حتى يكونوا مثلنا؟ فقال: (انفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم ثم ادعهم إلى الإسلام وأخبرهم بما يجب عليهم فوالله لأن يهدي الله بك رجلاً خيراً لك من أن يكون لك حمر النعم).⁽⁶²⁾

ومن هنا فقد كانت عمرة الحديبية وعمرة القضاء وسيلة نافذة لزعزعة الصّف الداخلي لكفار قريش، يتم استنقاذ عناصر مهمة منهم من معسكر الكفر إلى صف الإسلام قبيل توجيه الضربة القاضية، وقد كان.

ونصل هنا إلى نتيجة قاطعة بأنّ ما يسميه البعض (زيارة) للنبي -صلى الله عليه وسلم- لمكة قبيل الفتح لم يكن سوى غزوة عسكرية، لا يجوز قياسها أبداً بزيارة المسجد الأقصى وهو تحت الاحتلال اليهودي.

الترجيح:

انطلاقاً من القاعدة الفقهيّة: (درء المفساد مقدّم على جلب المصالح)⁽⁶³⁾:

1. أرّجح القول برأي المانعين من زيارة المسجد الأقصى تحت مظلة الاحتلال -لمن نوى التطبيع مع العدو المحتل - وذلك استناداً لما ذكرته في بحثي حول مفهوم التطبيع أو الصلح مع العدو المحتل: لأنّ التطبيع يقصد به موالاته الكافرين المحتلين الغاصبين، ولأنّ الزيارة بتأشيرة إسرائيلية بقصد السياحة وبنية التطبيع مع العدو المحتل تعني التطبيع وإقرار المحتل على فعله، وأنّ يصبح وجود العدو في أرضنا يحكم زهابنا وإيابنا أمراً طبيعياً، والتطبيع يعني الإقرار ورفع النزاع والتنازل عن حقنا وأرضنا، وهذا حرام.

2. زيارة المسجد الأقصى أمر مستحب وليس واجباً ولا مفروضاً، فمن كانت له حاجة ضرورية لزيارته -تقدّر بقدرها - فلا بأس من زيارته دون نية التطبيع مع العدو أو دعمهم.

3. أهل فلسطين -في الدّاخل- يجب أن يبذلوا كل الأسباب لشدّ الرّحال إليه، وأن يتصدوا للعدو المحتل وقت اقتحامهم له ويدافعوا عن مسجدهم ومسراهم.

4. السّلاح المتاح حالياً لمن هم في الخارج-خارج فلسطين-مقاطعة العدو المحتل مقاطعة تامّة وهذا واجب شرعيّ على كل مسلم ومسلمة، ومقاطعة منتوجاته وبضائعه، وعدم اللجوء

ظناً)⁽⁵⁶⁾، وفي هذه العمرة بلغ رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أنّ قريشاً قتلت عثمان بن عفان -رضي الله عنه- فبايع الناس بيعة الموت وعنها تخبر أمّ عمارة فنقول (في مغازي الواقدي): (مرّ بنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يوماً في منزلنا. قالت: فظننت أنّه يريد حاجة، فإذا هو قد بلغه أنّ عثمان بن عفان -رضي الله عنه- قد قتل. فجلس في رحالنا ثم قال: إنّ الله أمرني بالبيعة. قالت: فأقبل الناس يبائعونه في رحالنا حتى تذاك الناس، فما بقي لنا متاع إلا ووطئ، وقالت: فبايع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الناس يومئذ. قالت: فكأنّي أنظر إلى المسلمين قد تلبسوا السلاح، وهو معنا قليل؛ إنّما خرجنا عمّاراً، فأنا أنظر إلى غزوة بن عمرو وقد توسّح بالسيف، فقامت إلى عمود كنا نستظل به فأخذته في يدي، ومعى سكين قد شدته في وسطى، فقلت: إن دنا مني أحد رجوت أن أقتله)⁽⁵⁷⁾، وما بعدها بيعة مشهودة على الموت لأجل رجل واحد لأنّ الرّمن قد تغير وهم في مرحلة الهجوم لا الدفاع، وهو ما يجعلهم يتزاحمون عليها رجالاً ونساءً لأنهم طلاب عز وكرامة ورفعة بطلبهم الشهادة في سبيل الله، أمّا العمرة التي دخل بها رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مكة أثناء حكم المشركين لها، فلنا في اسمها دلالات كبيرة فعنها كتب المقرئ: (ثم كانت عمرة القضية، وتسمى عمرة القضاء، وغزوة القضاء، وعمرة الصّح، وعمرة القصاص) قال مجاهد في تفسير الآية: ﴿الشُّهُرُ الْحَرَامُ بِالشُّهُرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ﴾ (البقرة: 194) حزنّت قريش لردها رسول الله يوم الحديبية محرماً في ذي القعدة عن البلد الحرام، فأدخله الله مكة من العام القابل فقضى عمرته وأقصه ما حيل بينه وبين يوم الحديبية، وكان المسلمون في عمرة القضية ألفين⁽⁵⁸⁾. فقريش -كما أورد المقرئ- (تملكها الرّعب بعد أن رأى نفر منهم سلاحاً كثيراً مع بشير بن سعد فعادوا لمكة وأخبروا قريشاً بذلك ففزعوا وقالوا: والله ما أحدثنا حدثاً فقيم يغزونا محمد؟ وأرسلوا إليه: يا محمد! والله ما عرفت صغيراً ولا كبيراً بالعدو! تدخل السّلاح بالحرم! وقد شرطت ألا تدخل إلا بسلاح المسافر، السيوف في القرب؟! فقال: (إني لا أدخل عليهم السّلاح. فخرجت قريش إلى رؤوس الجبال، وقالوا لا تنظر إليه ولا إلى أصحابه)⁽⁵⁹⁾. وقد كان دخوله دخول الفاتحين المنتصرين يحيط به أصحابه -رضي الله عنهم- بسلاحهم، وخرج رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على راحلته القصواء وأصحابه محدقون به -صلى الله عليه وسلم- متوشّحو السيوف يلّبون. فقال عمر بن الخطّاب: يا ابن رواحة! فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: يا عمر، إني أسمع! فأسكت عمر. إنّها عمرة تحدّ ومناكفة ومقارعة، وليست سياحة دينية، أو خطوات تطبيعية فهذا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يلبي في طوافه قائلاً: (لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده)⁽⁶⁰⁾. والناس يقولون مثله⁽⁶¹⁾.

جاءت عمرة القضاء بعد الانتصار المدوي لرسول الله -صلى الله عليه وسلم- في غزوة خيبر، وقضائه المبرم على العدو اليهودي، وتفوّقه بذلك لمشركي قريش، فدخل عليهم دخول قويّ عزيز منتصر وهو ما لا يجوز قياسه أبداً بحال المسلمين الآن مع مغتصبي القدس وفلسطين!

إنّ الاستدلال بأنّ رسول الله -صلى الله عليه وسلم- دخل مكة في ظلّ اغتصاب المشركين لها، هو استدلال مع الفارق، فأولئك المشركون كانوا أصحاب الأرض وسكانها منذ القدم، ولم يكونوا غزاة محتلين كاليهود الغاصبين لفلسطين.

إلى التآشيرة الإسرائيلية بنية التطبيع أو السياحة؛ فهي تخالف المقصد الشرعي.

5. النظر في مآلات الأفعال، فما يؤدي إلى الحرام فهو حرام، والغاية لا تبرر الوسيلة، فإن كان الهدف من التآشيرة الإسرائيلية الصلح والتطبيع مع العدو المحتل وموالاتهم ودعمهم فهي محرمة، وإن كان الهدف من التآشيرة دعم أهل بيت المقدس نفسياً ومالياً ومساندتهم للتصدي للمحتل ومقاومته فهي وسيلة مباحة وليست واجبة.

6. وعليه؛ فإن ما ذكره أصحاب الرأي الأول من أدلة على حرمة شد الرحال للمسجد الأقصى تحت مظلة الاحتلال: هي أدلة عقلية وليست نقلية أو قطعية، والأصل في الأشياء الإباحة إلى أن يرد دليل على تحريمها، ولم يرد دليل على التحريم، والأدلة النقلية التي وردت من أصحاب الرأي الثاني تفيد الإباحة وليس وجوب زيارته.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله وبعد: فإن مسألة زيارة المسجد الأقصى تحت مظلة الاحتلال مسألة خلافية؛ لاختلاف الظروف بين الماضي والحاضر من حيث الجهاد وتجييش الجيوش، فالأمر في السابق: أن الجهاد هو السبيل الأول والآخر للدفاع عن الأقصى والدود عنه، وفي الواقع الحالي - للأسف - لم يعلن الجهاد، والعدو الغاصب في ازدياد في قوته ومكره وغصبه للأقصى، فلا سبيل للجهاد والقتال حالياً إلا أن يكون هناك حاكم وتجييش للجيوش، يتقدمون للدفاع عن الأقصى وتحريره، فلا سبيل للجهاد في وقتنا الحالي إلا بمقاطعة العدو المحتل بكافة أنواع مقاومة التطبيع، ومنها: الحصول على تأشيرة إسرائيلية لزيارة المسجد الأقصى - بنية التطبيع مع العدو -، وهذا لا يجوز بأي حال من الأحوال إلا لمن لم ينو التطبيع مع العدو وهم أصحاب الضرورات، ولأن (درء المفاسد مقدم على جلب المصالح) وعليه فقد توصلت للنتائج الآتية:

1. إن حكم شد الرحال لزيارة المسجد الأقصى تحت مظلة الاحتلال لا بد أن تتوافر فيه شروط مشروعيته واستحبابه، وأن تنتفي موانع ذلك، فلا حجة لمن تمسك بهذا الأصل، وأغضى عما يشترط فيه، وما يمنع منه.

2. لم يثبت دليل قطعي على إباحة زيارة المسجد الأقصى تحت مظلة الاحتلال، وكذلك لم يثبت دليل قطعي على حرمة زيارته.

3. سيتحقق الدعم المالي والاقتصادي لليهود من خلال هذه الزيارة لمن نوى التطبيع مع العدو.

4. مقاطعة اليهود هي نوع من أنواع الجهاد الذي أمرنا الله به.

5. اليهود يحققون منافع خبيثة من خلال التآشير الإسرائيلية، وبالتالي يمنعون عرب الداخل من الصلاة في الأقصى.

6. هناك معاناة شديدة وأذى كبير لمن يزور الأقصى بتآشيرة إسرائيلية، ولا حاجة لخوض هذه المعاناة والتعرض للأذى النفسي خلال العبور بالجرس الإسرائيلي وغيره.

7. من أراد زيارة الأقصى - من خارج فلسطين - لأمر طارئ،

وله حاجة ملحة؛ فليزره دون إشهار أو إعلام أو حراسة.

8. لا بد من الإعداد بكل أنواعه: المادي والمعنوي والجهادي والعسكري والإعلامي؛ للقضاء على العدو المحتل كل على قدر استطاعته، ولا يعذر أحد إن تخاذل.

9. سندخله في القريب العاجل - إن شاء الله - إن كتب الله لنا التمكين في الأرض، فاتحين محررين مكبرين.

التوصيات

1. ضرورة أن تعمل الأمة الإسلامية جهدها لتحرير هذه الأرض المباركة، ومسجدها الأقصى، حتى تكون سبل الوصول إليه مشروعة لمن أراد أن يشد الرحال.

2. الأقصى يحتاج من كل الفئات العمرية والجنسيات المختلفة البذل لتحريره كل حسب استطاعته، المالية والعلمية والتواصل الأسري والمواخاة وغيرها.

3. يجب أن يكون للعلماء دور بارز في تجييش العقول نحو الأقصى.

4. لا بد من ظهور دور وزارة الأوقاف في متابعة المكاتب السياحية، التي تتعاون مع السفارة الإسرائيلية في منح المواطن التآشيرة الإسرائيلية - بنية السياحة والتطبيع مع العدو - ومنعها من هذا العمل.

الهوامش:

1. قراقيش، نجوى، بيت المقدس وأحكامه، الأوقاف، العبادات، الجهاد، ص 19

2. القرطبي، أبو عبدالله محمد بن احمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، ط 2/1353، ج 2/10، والشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت: 1250هـ)، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، بيروت، دار ابن كثير، ط 1/1414هـ، ج 3/246، وابن كثير، أبو الفداء إسماعيل الدمشقي (ت: 774هـ)، تفسير القرآن العظيم، دار طيبة، ط 2/1990م، ج 3/5.

3. قطب، سيد إبراهيم (ت: 1385هـ)، في ظلال القرآن، بيروت، دار الشروق، ط 17/1412هـ، ج 4/212.

4. (الشطن الحبل وقيل الحبل الطويل الشديد الفتل يستقى به وتشد به الخيل)، ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط 1/1373 (د.ت)، ج 13/237.

5. الحاكم، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: 405هـ)، المستدرک على الصحيحين، كتاب الفتن والملاحم، باب وأما حديث أبي عوانة، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1/1411هـ، ج 4/ص 554/رقم 8553. قال الذهبي في التلخيص صحيح.

6. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، شعب الإيمان، باب في المناسك، فضل الحج والعمرة، تحقيق: محمد السعيد بسبوني زغلول، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1/1410هـ، ج 3/ص 486/رقم 4145. أخرجه الحاكم 4/509، وقال: صحيح الإسناد، وافقه الذهبي.

7. الطبري، محمد بن جرير - أبو جعفر الطبري-، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1/1420هـ. ج2/106.
8. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس (ت:728هـ)، الفتاوى الكبرى، دار الكتب العلمية، ط1/1987م، ج1/175.
9. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، كتاب الجمعة، باب الطيب للجمعة، دار طوق النجاة، ط1/1422هـ، ج2/ص60/رقم1188، ومسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، كتاب الحج، باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، بيروت، دار الجيل، ج4/ص126/رقم3450.
10. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، المعجم الكبير للطبراني ج13/ص631/رقم14555، وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح.
11. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم الحراني (ت:728هـ)، مجموع الفتاوى، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، ط3/1426هـ، ج5/27 - 6.
12. البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب من بسط له في الرزق بصلة الرحم، ج8/ص5/رقم5985، مصدر سابق.
13. الحاكم، المستدرک على الصحيحين، كتاب البر والصلة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1/1411هـ، ج4/ص178/رقم7284، قال الذهبي في التلخيص: صحيح.
14. الكشمري، محمد أنور، العرف الشذی شرح سنن الترمذی، دار إحياء التراث العربي، ط1/1425هـ، ج15/127.
15. مسلم، صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب فضل النفقة على العيال والمملوك وإثم من ضيعهم وحبس نفقتهم عنهم، ج2/691، رقم994، مرجع سابق.
16. الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي (ت:708هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، القاهرة، مكتبة القدسي، (د.ط)/1414هـ، ج5/284/9467. وفيه سويد بن عبد العزيز وهو ضعيف / حديث ضعيف.
17. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت:505هـ)، المستصفي، تحقيق: محمد عبدالسلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية ط1/1413هـ، ص275.
18. جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، موقع بكرة - أريشيف، في 21/4/2015/
19. انظر: الشوكاني، فتح القدير ج1/250، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن ج1/211 - 212، (مراجع سابقة)، ابن ضويان، إبراهيم بن محمد بن سالم (ت:1353هـ)، منار السبيل في شرح الدليل، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط7/1409هـ، ج1/233، والزركشي، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر (ت:794هـ)، إعلام الساجد بأحكام المساجد، تحقيق: أبو الوفا مصطفى المراغي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط4/1416هـ، ص269، والدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة
- الدسوقي المالكي (ت:1230هـ)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير دار الفكر، (د.ط)/(د.ت)، ج2/172 - 173.
20. الحاكم، المستدرک على الصحيحين، ج1، ص30، 31 ووافقه الذهبي. مصدر سابق
21. القرشي، عبد الرحيم بن علي بن إسحق بن شيت (2008)، مفتاح المقاصد ومصباح المراد في زيارة بيت المقدس. رسالة ماجستير في جامعة النجاح-نابلس (دراسة وتحقيق: حاتم عبد اللطيف (داود الحمد) (إشراف: عدنان محمد ملحم)، ص138..
22. ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، فضل الصلاة في مسجد مكة، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار المعرفة، (د.ط)/1379هـ، ج3، ص65.
23. البغوي، الحسين بن مسعود، شرح السنة للإمام البغوي، كتاب الطهارة، باب التوقيت في المسح، دمشق- بيروت، المكتب الإسلامي، ط2/1403هـ، ج2/373.
24. السندي، نور الدين بن عبد الهادي أبو الحسن، حاشية السندي على النسائي، كتاب المساجد، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط2/1406هـ، ج2، ص37..
25. ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، ج3، ص64، مرجع سابق.
26. عمر، أحمد مختار عبد الحميد (ت:1424هـ)، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتاب، ط1/1429هـ، ج2/1384.
27. القونوي، قاسم بن عبدالله بن أمير بن علي الرومي (ت:978هـ)، أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، تحقيق: يحيى حسن مراد، دار الكتب العلمية (د.ط)/1424هـ، ص91.
28. انظر: الشوكاني، فتح القدير ج4/294 وما بعدها، مصدر سابق، وابن جزى، أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله الغرناطي (741هـ)، القوانين الفقهية، (د.ط) (د.ت)، ص154، والشافعي، أبو عبدالله محمد بن إدريس (204هـ)، الأم، بيروت، دار المعرفة، (د.ط)/1410، ج4/110، البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين (ت:1051هـ)، كشاف القناع عن متن الإقناع، دار الكتب العلمية، (د.ط)/(د.ت)، ج3/103، وابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب الجوزية (ت:751هـ)، زاد المعاد في هدي خير العباد، الكويت، مكتبة المنار، ط27/1994م، ج2/76، وابن تيمية، عبد السلام بن عبدالله الحراني (652هـ)، المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، الرياض، مكتبة المعارف، ط2/1984م، ج2/182، وأبو الحسن، الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية (د.ط)/(د.ت)، ص188، والشربيني، محمد الخطيب الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المحتاج، بيروت، دار الفكر، (د.ط)/(د.ت)، ج4/235، الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، بيروت، دار الفكر، (د.ط)/1404هـ، ج7/235. وابن قدامة، عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، بيروت، دار الفكر، ط1/1405، ج8/459 - 461.
29. مسلم، صحيح مسلم، كتاب الأفضية، باب نقض الأحكام الباطلة ورد

47. المنجد: الإسلام سؤال وجواب رقم الفتوى (148027)، تاريخ الفتوى 10 / 11 / 2014
48. السيوطي، جلال الدين السيوطي، الجامع الكبير، ط2 / 1426هـ، ج1 / 101، أخرجه البخاري، ج4 / ص1509 / رقم3884، مرجع سابق.
49. مخلص برزق، يحيى، مقال بعنوان (شد الرحال تحت أذى جنود الاحتلال)، 26 مركز يافا للدراسات والأبحاث-القاهرة / 4 / 2012
50. انظر: الصلابي، علي محمد محمد، السيرة النبوية - عرض وقائع وتحليل أحداث، ط7 / 2008م، ص723 وما بعدها.
51. انظر: المقرئزي، احمد بن علي (ت:845هـ)، إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والحفدة والمتاع، تحقيق: محمد عبد الحميد النميسي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1 / 1420هـ، ج1 / 274
52. انظر: السيرة النبوية للصلابي، ص725. مرجع سابق
53. صحيح البخاري، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب، ج3 / ص193 / رقم2732، مرجع سابق
54. صحيح البخاري ج3 / 253، مرجع سابق
55. انظر: الواقدي، محمد بن عمر، المغازي، بيروت، عالم الكتاب، ج2 / 601
56. انظر: الواقدي، محمد بن عمر، المغازي، بيروت، عالم الكتاب، ج2 / 601
57. الواقدي، المغازي، مرجع سابق ج1 / 601
58. المقرئزي، إمتاع الأسماع ج1 / 330 مرجع سابق
59. المقرئزي، إمتاع الأسماع ج1 / 331 وما بعدها مرجع سابق
60. صحيح البخاري، ج5 / 143، باب غزوة الخندق، مرجع سابق
61. الواقدي، المغازي، ج1 / 122 مرجع سابق
62. البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب مناقب علي بن أبي طالب، ج5 / 18، رقم3701،
63. البغدادي، عبد المؤمن بن عبد الحق الحنبلي (ت:739هـ)، تيسير الوصول إلى قواعد الأصول ومعاهد الفصول، شرح عبدالله بن صالح الفوزان، (د،ط) (د،ت)، ج1 / 310.
- المصادر والمراجع**
1. ابن باز، عبد العزيز بن عبدالله (ت:1420هـ)، مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز ابن باز رحمه الله، (د،ط)، (د،ت).
2. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، كتاب الجمعة، باب الطيب للجمعة،، دار طوق النجاة، ط1 / 1422هـ.
3. البخاري، صحيح البخاري، محمد بن اسماعيل، (ت:256هـ)، صحيح الادب المفرد، حقق أحاديثه وعلق عليه: الألباني، محمد ناصر الدين، باب قبول الهدية، حديث رقم 240، دار الصديق للنشر والتوزيع - ط4، 1418هـ.
4. البغدادي، عبد المؤمن بن عبد الحق الحنبلي (ت:739هـ)، تيسير الوصول إلى قواعد الأصول ومعاهد الفصول، شرح عبدالله بن صالح الفوزان، (د،ط)
- محدثات الأمور، ج3 / ص1343 / رقم 1718، مرجع سابق
30. القرضاوي، زيارة أي عربي للقدس وهي تحت الاحتلال تعتبر تطبيعاً مع الاحتلال. مقال على الجزيرة نت في 20 / 4 / 2012.
31. مولوي، فيصل، حديث العلماء في زيارة المسجد الأسير بين المنع والإباحة، منديات ستار تايمز، 2012 / 24 / 4
32. لجنة إفتاء الجامعة الإسلامية بغزة، فتوى هيئة علماء فلسطين في الخارج، الجمعة 8 / جمادى الأولى / 1436هـ.
33. الحمّامي، إبراهيم، زيارة القدس والأقصى تحت الاحتلال تطبيع أم دعم وتشجيع، ص45، لندن / 2012، تدقيق: خالد الترغاني
34. البيانوني، عبد المجيد - عضو رابطة العلماء السوريين -، كلمة حول زيارة الجفري للمسجد الأقصى، مجلة البدر الالكترونية، 9 / 4 / 2012
35. الشنقيطي، محمد الأمين الشنقيطي، مقتبس من مقال عبر النت بعنوان (التأصيل الشرعي لزيارة القدس الشريف)، 20 / 4 / 2012
36. الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج4 / 7 / 873، وقال رجاله ثقات. مرجع سابق
37. البوطي، محمد رمضان، فتوى تحريم زيارة الأقصى جزء من الفكر الصهيوني، موقع فلسطينيو 48، تاريخ الفتوى 18 / 4 / 2012
38. خليل صبيح الحنبلي، زيارة المسجد الأقصى في ظل الاحتلال دراسة فقهية أصولية، ملتقى الحنابلة الفقهي، 20 / 4 / 2012
39. ابن القيم، محمد بن أبي بكر الجوزية، (751هـ)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1 / 1411هـ، ج1 / 68.
40. الشاطبي: إبراهيم بن موسى بن محمد (790هـ)، الموافقات، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سليمان، دار ابن عفان، ط1 / 1417هـ، ج4 / 92.
41. الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ج4 / 7 / 5873، (مرجع سابق) وقال: رجاله ثقات، وابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الصلاة في مسجد بيت المقدس، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الفكر، (د،ط)/(د،ت)، ج1 / ص451 / رقم1407، إسناده طريق ابن ماجه صحيح ورجالته ثقات، وهو أصح من طريق أبي داود.
42. انظر: البخاري، صحيح البخاري، 50 / 180، كتاب بدء الوحي، مرجع سابق
43. انظر: المنجد، محمد صالح، موقع: الإسلام سؤال وجواب، رقم الفتوى (148027).
44. ابن باز، عبد العزيز بن عبدالله (ت:1420هـ)، مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز ابن باز رحمه الله، اشرف على جمعه: محمد بن سعد، (د،ط)، (د،ت)، ج8 / 214.
45. سبق تخريجه ص8، صحيح البخاري، ج2 / 6 / 1888
46. مراد، سمير بن عبد الرزاق، مقال على الموقع الرسمي له في 3 / 6 / 2012

- (د،ت).
22. الزركشي، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله (ت:794هـ). إعلام الساجد بأحكام المساجد، تحقيق: أبو الوفا مصطفى المراغي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط4/ 1416هـ.
23. السندي، نور الدين بن عبد الهادي أبو الحسن، حاشية السندي على النسائي، كتاب المساجد، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط2/ 1406هـ.
24. السيوطي، جلال الدين السيوطي، الجامع الكبير، ط2/ 1426هـ (د،ت).
25. الشاطبي: إبراهيم بن موسى بن محمد (790هـ)، الموافقات، تحقيق: أبو عبدة مشهور بن حسن آل سليمان، دار ابن عفان، ط1/ 1417هـ.
26. الشافعي، أبو عبدالله محمد بن إدريس (204هـ)، الأم، بيروت، دار المعرفة، (د،ط)/1410.
27. الشربيني، محمد الخطيب الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المحتاج، بيروت، دار الفكر، (د،ط)/(د،ت)
28. الشنقيطي، محمد الأمين الشنقيطي، مقتبس من مقال عبر النت بعنوان (التأصيل الشرعي لزيارة القدس الشريف، 20/ 4/ 2012
29. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت: 1250هـ)، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، بيروت، دار ابن كثير، ط1/ 1414هـ.
30. الصّلابي، علي محمد محمد، السيرة النبوية - عرض وقائع وتحليل أحداث، ط7/2008م.
31. ابن ضويان، إبراهيم بن محمد بن سالم (ت:1353هـ)، منار السبيل في شرح الدليل، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط7/1409هـ.
32. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، المعجم الكبير للطبراني، مكتبة ابن تيمية، (د،ط)(د،ت).
33. الطبري، محمد بن جرير - أبو جعفر الطبري -، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1/1420هـ.
34. عمر، أحمد مختار عبد الحميد (ت: 1424هـ)، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتاب، ط1/1429هـ.
35. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت:505هـ)، المستصفى، تحقيق: محمد عبدالسلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية ط13/1413هـ.
36. ابن قدامة، عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، بيروت، دار الفكر، ط1/1405.
37. قراقيش، نجوى بدر محمد، بيت المقدس وأحكامه، الأوقاف، العبادات، الجهاد، دار الفرسان - عمان، ط1/ 2014
38. القرشي، عبد الرحيم بن علي بن إسحق بن شيت (2008)، مفتاح المقاصد ومصباح المراد في زيارة بيت المقدس. رسالة ماجستير في جامعة النجاح - نابلس (دراسة وتحقيق: حاتم عبد اللطيف (داود الحمد) (إشراف: عدنان محمد ملحم، (د،ط)(د،ت).
39. القرضاوي، (زيارة أي عربي للقدس وهي تحت الاحتلال تعتبر تطبيعا مع الاحتلال. مقال على الجزيرة نت في 20/ 4/ 2012.
5. البغوي، الحسين بن مسعود، شرح السنة للإمام البغوي، كتاب الطهارة، باب التوقيت في المسح، دمشق - بيروت، المكتب الإسلامي، ط2/ 1403هـ.
6. البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين (ت:1051هـ)، كشاف القناع عن متن الإقناع، دار الكتب العلمية، (د،ط)/(د،ت).
7. البوطي، محمد رمضان، فتوى تحريم زيارة الأقصى جزء من الفكر الصهيوني، موقع فلسطينيو 48، تاريخ الفتوى 18/ 4/ 2012.
8. البيانوني، عبد المجيد - عضو رابطة العلماء السوريين -، كلمة حول زيارة الجفري للمسجد الأقصى، مجلة البدر الإلكترونية، 9/ 4/ 2012
9. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، شعب الإيمان، باب في المناسك، فضل الحج والعمرة، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1/ 1410هـ.
10. ابن تيمية، عبد السلام بن عبدالله الحراني (652هـ)، المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، الرياض، مكتبة المعارف، ط2/ 1984م.
11. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس (ت:728هـ)، الفتاوى الكبرى، دار الكتب العلمية، ط1/ 1987م.
12. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم الحراني (ت: 728هـ)، مجموع الفتاوى، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، ط3/1426هـ.
13. ابن جزى، أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله الغرناطي (741هـ)، القوانين الفقهية، (د،ط)(د،ت).
14. جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، موقع بُكرا - أرشيف: في 21/ 4/ 2015/
15. الحاكم، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري المعروف بابن البيع (ت:405هـ)، المستدرک على الصحيحين، كتاب الفتن والملاحم، باب وأما حديث أبي عوانة، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1/ 1411هـ.
16. ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، فضل الصلاة في مسجد مكة، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار المعرفة، (د،ط)/1379هـ.
17. أبو الحسن، علي بن محمد، الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية (د،ط)(د،ت)
18. الحمّامي، إبراهيم، زيارة القدس والأقصى تحت الاحتلال تطبيع أم دعم وتشجيع، لندن/ 2012، تدقيق: خالد الترعياني
19. خليل، صبيح الحنبلي، زيارة المسجد الأقصى في ظل الاحتلال دراسة فقهية أصولية، ملتي الحنابلة الفقهية، 20/ 4/ 2012
20. الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (ت: 1230هـ)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار الفكر، (د،ط)/(د،ت).
21. الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، بيروت، دار الفكر، (د،ط)/1404هـ.

40. القرطبي، أبو عبدالله محمد بن احمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، ط2/ 1353هـ.
41. قطب، سيد إبراهيم (ت:1385هـ)، في ظلال القرآن، بيروت، دار الشروق، ط17/ 1412هـ.
42. القونوي، قاسم بن عبدالله بن أمير بن علي الرومي (ت:978هـ)، أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، تحقيق: يحيى حسن مراد، دار الكتب العلمية (د،ط)/1424هـ.
43. ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب الجوزية (ت:751هـ)، زاد المعاد في هدي خير العباد، الكويت، مكتبة المنار، ط27/ 1994م.
44. ابن القيم، محمد بن أبي بكر الجوزية، (751هـ)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1/ 1411هـ.
45. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل دمشقي (ت:774هـ)، تفسير القرآن العظيم، دار طيبة، ط2/ 1990م.
46. الكشمري، محمد أنور، العرف الشذي شرح سنن الترمذي، دار إحياء التراث العربي، ط1/ 1425هـ.
47. لجنة إفتاء الجامعة الإسلامية بغزة، فتوى هيئة علماء فلسطين في الخارج، الجمعة 8/ جمادى الأولى/1436هـ.
48. مخلص، برزق يحيى، مقال بعنوان (شد الرحال تحت أذى جنود الاحتلال)، مركز يافا للدراسات والأبحاث-القاهرة، 26/ 4/ 2012م
49. مراد، سمير بن عبد الرزاق، مقال على الموقع الرسمي له في 3/ 6/ 2012
50. مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، كتاب الحج، باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، بيروت، دار الجيل، (د،ط).
51. المقرئ، احمد بن علي (ت:845هـ)، إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والحفدة والمتاع، تحقيق: محمد عبد الحميد النميسي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1/ 1420هـ.
52. المنجد، محمد صالح، موقع الإسلام سؤال وجواب رقم الفتوى (148027)، تاريخ الفتوى 10/ 11/ 2014
53. ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط1/ (د،ت).
54. مولوي، فيصل، حديث العلماء في زيارة المسجد الأسير بين المنع والإباحة، منديات ستار تايمز، 4/ 24/ 2012
55. الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي (ت:708هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، القاهرة، مكتبة القدسي، (د،ط)/1414هـ.

**رأس المال المخاطر: استراتيجية رائدة
 لتمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر
 - نموذج قياسي - ***

د. صاولي مراد**

* تاريخ التسليم: 2016/4/26م، تاريخ القبول: 2016/9/10م.
** أستاذ محاضر قسم أ- / جامعة 08 ماي 1945 قالمة/ الجزائر.

Key words : Risk Capital , Investment Projects , Standard Model , Linear Regression

ملخص:

مقدمة:

تعاني الكثير من المشاريع الاستثمارية الجديدة أو التوسعية من درجة عالية من المخاطر وتواجه صعوبات في هذا المجال ولكنها تكون ذات أرباح عالية وتتضاعف بعد ذلك قيمة أصولها، وتحتاج هذه المشاريع أن يشترك الجميع في الربح والخسارة فتتفق المصالح والوجهة، كما تحتاج أيضا أن تُموّل على مراحل وليس على دفعة واحدة وأن يكون هناك تنوعا في عدها كما وكيفا وأن تكون قابلة للتنمية والتطور وأن توسع من قاعدة ملكيتها، ولكي يتحقق هذا كله لا بد من توفير أداة أو تقنية تتجه إلى هذه المشاريع وتدفع للابتكار وتكون مفيدة لغاية للتنمية الاقتصادية، وأن تختلف هذه التقنية عن التمويل التقليدي الذي يرفض الالتحام مع العملاء ويدفع بالمستثمر إلى المغامرة دون النظر إلى حجم الخسارة إذا انخفض العائد وتعرض المشروع للإفلاس لأنه ملزم أن يرد القرض في موعد معين ويدفع فائدة ثابتة مدة الدين، إن هذه التقنية تتمثل في رأس المال المخاطر التي تتعامل بالمشاركة ومن ثم تعتمد على دراسة الجدوى الاقتصادية للمنتج وربحيته وكفاءة إدارة المشروع بدلا من أسلوب النظام المصرفي الذي يعتمد على الضمان وسابقة الأعمال وحجم القوائم المالية، كما أن هذه التقنية تقلل إلى حد كبير عناصر التعارض التي توجد بين المقرضين والمقترضين وللتوضيح أكثر وتأسيسا لما سبق سنحاول من خلال هذه الدراسة استعراض تقنية رأس المال المخاطر كبديل تمويلي مستحدث يحل محل التمويل التقليدي ويتمشى مع المتطلبات والاحتياجات المالية للمشاريع الاستثمارية في الجزائر.

يعد ظهور صناعة رأس المال المخاطر في الجزائر حديثا، ويعود إلى بداية تسعينيات القرن الماضي. إذ قام الاتحاد الأوروبي، بهدف توفير أدوات تسهيل إنشاء وانطلاق المنشآت الأوروبية، بإنشاء ثلاثة مؤسسات رأسمال استثماري توأم على المستوى دول المغرب العربي: شركة المساهمة سنة 1992 في المغرب، شركة المساهمة وترقية الاستثمارات (SPPI) سنة 1990 في تونس والمالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة في الجزائر (FINALEP). هذه الأخيرة كانت أول مؤسسة تمارس نشاط رأس المال المخاطر في الجزائر، ولا تزال إلى غاية تاريخ إعداد هذه الدراسة أبرز المؤسسات الناشطة في هذا المجال، لذلك استوجب علينا إجراء الدراسة التطبيقية حول تنظيم سوق رأس المال المخاطر بالجزائر، تعرض هذه الدراسة تنظيم سوق رأس المال المخاطر بالجزائر وأهم الحوافز المقدمة لتشجيع كل من المستثمرين والمقاولين واستنادا إلى ما سبق تندرج مشكلة الدراسة حول التساؤل الجوهرية الآتي:

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير أثر التمويل برأس المال المخاطر على ربحية المشاريع الاستثمارية، بوصفه أحد أهم الحلول لمشكلة تمويل تلك المشاريع في الجزائر وبديلا أمثل في ضوء احتياجاتها المالية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثرا إيجابيا لهذا النوع من التمويل في الأداء المالي للمشاريع الاستثمارية. غير أن هذه المؤسسات والهياكل تواجه جملة من المعوقات التي تحول دون قيامها بالدور الموكل لها، ومن خلال بناء نموذج قياسي خلال الفترة (2002 - 2014)، إذ يربط النموذج العلاقة بين رأس المال المخاطر كمتغير تابع للعوائد المترتبة عن المشاريع الاستثمارية وفرص العمل المستحدثة عن تلك المشاريع، توصلت نتائج الدراسة الإحصائية إلى أن ارتفاع نسبة مبالغ الاستثمارات الممولة برأس المال المخاطر يزيد من احتمالات تعرض تلك الاستثمارات لمخاطر الإفلاس وعدم الوفاء، ومن ثم فإن هذه العلاقة تعد مؤشرا لحجم المخاطر المحتملة التي تواجهها شركات رأس المال المخاطر من حيث حجم الأموال المقدمة للمشاريع، خاصة طويلة الأجل. ختاماً تقترح الدراسة بعض السبل لتفعيل مؤسسات رأس المال المخاطر في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: رأس المال المخاطر، المشاريع الاستثمارية، نموذج قياسي، الانحدار الخطي.

Risk capital: a Leading Strategy to Fund Investment Projects in Algeria - Standard Model

Abstract:

This study aims at assessing the impact of funding using risk capital on the profitability of investment projects, as it is considered one of the major solutions to the problem of financing projects in Algeria and an optimal alternative in light of Algeria's financial needs. The study finds that there is a positive impact for this type of financing on the financial performance of the investment projects. However, these institutions are facing a number of obstacles to do their roles. Through the construction of Standard model during the period (2002- 2014), where the model connects between risk capital as a dependent variable to the revenues of the investment projects and their generated job opportunities, The statistical results of the study concludes that the more the investments are funded by risk capital, the more they are likely to face bankruptcy, and failure to pay their liabilities. Thus, this relationship is an indication of the amount of risks that risk capital firms face in terms of the amount of funds provided to the projects, especially the ones with long time frame. Finally, this paper suggests approaches to empower risk capital institutions in Algeria.

مشكلة الدراسة:

فرضيات الدراسة:

1. توجد علاقة عكسية ذات اتجاه سببي بين التمويل برأس المال المخاطر والمشاريع الاستثمارية على المدى الطويل، لذا فارتفاع نسبة مبالغ الاستثمارات الممولة برأس المال المخاطر يزيد من احتمالات تعرض تلك الاستثمارات لمخاطر الإفلاس وعدم الوفاء.
2. توجد علاقة طردية ذات اتجاه سببي بين حجم المشاريع الاستثمارية ومناصب العمل المستحدثة.
3. مع التطور والتحول الحاصل في قطاع الاستثمارات أصبحت الوسائل التقليدية لا تتماشى مع احتياجاتها وأهدافها وتوجه هذه الأخيرة إلى بدائل مستحدثة لما لها من إيجابيات وسرعة الإجراءات والتسهيلات.
4. يعتبر التمويل بتقنية رأس مال المخاطر البديل الأمثل والمستحدث للمشاريع الاستثمارية.

منهج الدراسة:

إن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج الواجب إتباعه قصد الإحاطة بأهم جوانبه. وعليه للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا استخدمنا المنهج الوصفي لتحليل الدراسة، لتشخص ظاهرة الدراسة بغرض فهم الإطار النظري لها، ثم التطرق للدراسة الميدانية في الجزء الخاص بتفسير الظاهرة المدروسة وهذا بالاعتماد نماذج الانحدار الخطي المتعدد.

حدود الدراسة :

بهدف معرفة آليات التمويل برأس المال المخاطر في الجزائر، وبعد أن نستعرضه بشكل النظري رأينا أن ندعم بحثنا بدراسة ببعض مؤسسات سوق رأس المال المخاطر بالجزائر مثل: Sofi- nance، Maghrebinvest، Finalep، وهذا باعتبارهم الشركات الأولى للتمويل بهذه التقنية بحيث أنها أنشئت لأجل هذا الغرض. كما تكمن حدود الدراسة الزمنية لهذه الدراسة بالنسبة للجزائر من خلال عرض السياسة التمويلية للمشاريع الاستثمارية للفترة الممتدة بين 2002 – 2014 تم صياغة الدراسة النظرية بشكل رياضي من خلال استعراض نموذج قياسي

الدراسات السابقة

التي تناولت نظام التمويل برأس المال المخاطر:

إن موضوع التمويل برأس المال المخاطر من المواضيع المهمة، قد سبق تناولها من طرف العلماء والباحثين والمفكرين الاقتصاديين، فهناك الكثير من الدراسات تطرقت لبعض أجزاء يمكن ذكر بعضها كما يلي :

1. دراسة برين كولي (1999)⁽³⁾ دراسة تاريخية عن رأس

- ◀ ما مدى مساهمة رأس المال المخاطر في رفع القدرة المالية للمشاريع الاستثمارية؟
- وينفرد عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية الآتية :
- ◀ هل يعدّ التمويل عن طريق رأس المال المخاطر بديل أمثل لإحلال محل وسائل التمويل التقليدي ؟
- ◀ هل المشاريع الاستثمارية الجزائرية مؤهلة لاستخدام تقنية رأس المال المخاطر سواء الممولة أو المستفيدة ؟
- ◀ ما مدى نجاح هذا النوع من التمويل في الجزائر؟

أهمية الدراسة :

نظرا للتحويلات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر من أهمها سياسات الانفتاح الاقتصادي وما يترتب عليه من آثار بالغة خصوصا تلك المشاريع الريادية الجديدة، والتي تعد المكون الرئيسي لهيكل للمؤسسات الوطنية، فالتمويل يعتبر أحد أهم العوامل المساهمة في تنمية تلك المشاريع. وعليه تتجلى أهمية الدراسة في تناولها لبديل تمويلي مستحدث ومرن مقارنة بالتمويل التقليدي والذي يتمثل في رأس المال المخاطر، بحيث نحاول من خلاله استعراض مميزاته وكيفية مساهمته في ترقية المشاريع الريادية، وضمان المرافقة الحسنة لمشاريعهم خاصة المقاولين الذين لا يملكون الخبرة الكافية في مجال الاستثمار، وأيضا فإن إنشاء وتدعيم شركات رأس المال المخاطر له أهمية أخرى تتمثل في مساعدة القطاع المصرفي في توظيف السيولة الزائدة التي تملكها ولا تستطيع في بعض الأحيان توظيفها بسبب ارتفاع المخاطر والقيود التي يفرضها عليها النظام المصرفي.

أهداف الدراسة:

1. توضيح دور رأس المال المخاطر كبديل تمويلي، ونموذج استثماري ويسهم في نفس الوقت في إدارة منظمة للمخاطر الكبيرة التي تواجهها المشروعات الجديدة.
2. دراسة واقع صناعة رأس المال المخاطر في الجزائر مقارنة بوضعها في الدول المتقدمة، وتقديم التوصيات والمقترحات اللازمة لتطويره بما يدعم الاقتصاد الوطني الجزائري.
3. التعريف بالنمط التمويلي المسمى برأس المال المخاطر، وإبراز أهميته لدفع عجلة الاستثمار والتنمية، عن طريق توفير التمويلات اللازمة للمشاريع الناشئة.
4. إبراز الاختلاف بين رأس المال المخاطر والتمويلات الأخرى من حيث المبادئ، الخصائص لمحاولة التكامل بينهما عن طريق سوق شفاف ومنظم ويمكن الاعتماد عليه.

مرتفعة، تتميز باحتمال نمو قوي لكنها لا تضمن في الحال يقينا بالحصول على دخل أو التأكد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد (وذلك على مصدر المخاطر) أملا في الحصول على فائض قيمة مرتفع في المستقبل البعيد نسبيا حال بيع حصة هذه المؤسسات بعد عدة سنوات⁽⁴⁾

المحور الأول: تجربة الجزائر في مجال رأس المال المخاطر

أولاً- مفهوم رأس المال المخاطر بالنسبة للمشرع الجزائري:

في الفصل الأول من القانون رقم 06 - 11 الصادر بتاريخ 24 جوان 2006، يعرف المشرع الجزائري شركات رأس المال الاستثماري بأنها الشركات التي تهدف للمشاركة في رأس مال الشركة، وفي كل عملية تتمثل في تقديم حصص من أموال خاصة أو شبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التحويل أو الخصخصة⁽⁵⁾. وقد ركز المشرع على مراحل نمو المؤسسة موضوع التمويل كما حدد طرق وكيفية تدخل شركة رأس المال الاستثماري، والتي تتمثل في رأس المال المخاطر، الذي يشمل رأس المال الموجه لتمويل المؤسسات في مرحلة قبل الإنشاء وفي مرحلة الإنشاء، رأس مال النمو الموجه لتنمية المؤسسة بعد إنشائها ورأس مال التحويل. بالإضافة إلى عمليات استرجاع مساهمات وحصص يحوزها صاحب رأس مال استثماري آخر.

ثانياً- التحفيزات الممنوحة لمؤسسات رأس المال المخاطر في الجزائر

تتمثل التحفيزات التي قدمتها الحكومة الجزائرية لجذب مؤسسات رأس المال المخاطر أساسا في المحفزات المرتبطة بطرق خروج هذه المؤسسات من الاستثمارات، وهذا لضمان سيولة أكبر في السوق.

1. التحفيزات الضريبية: تضمن الفصل 6 من القانون رقم 06 - 11 الصادر في 24 جوان 2006 والمتعلق بشركات رأس المال الاستثماري، أغلب المحفزات الضريبية المقدمة لمؤسسات رأس المال المخاطر في الجزائر، تم توضيحها أكثر من خلال المرسوم التنفيذي رقم 56-08 المؤرخ في 11 فيفري 2008 والمتعلق بشروط ممارسة شركة رأس المال الاستثماري تم إعفاء شركات رأس المال المخاطر من دفع الضريبة على أرباح الشركات بالنسبة للإيرادات المتأتية من الأرباح، نواتج توظيف الأموال، نواتج وفائض قيم التنازل على الأسهم والحصص. أما بقية الإيرادات فهي تخضع لمعدل المخفض بـ 5 %، إلى شرط التزام الشركة بالمحافظة على الأموال المستثمرة في المؤسسات لمدة لا تقل عن 5 سنوات⁽⁶⁾.

2. تحفيزات متعلقة بطرق الخروج من الاستثمارات: تمثلت هذه المحفزات أساسا في تعديل شروط القبول في البورصة عن طريق العرض العام على الجمهور والذي يعد الطريقة الأمثل والمفضلة بالنسبة لمؤسسات رأس المال المخاطر والمقاولين، إذ تم تقسيم المؤسسات التي تدخل البورصة إلى قسمين، مؤسسات كبرى ومؤسسات صغيرة ومتوسطة. يوضح الشكل رقم (1) التنظيم العام لسوق رأس المال المخاطر بالجزائر، ويوضح مختلف المؤسسات، الهياكل والهيئات المتدخلة فيها.

المال المخاطر وأظهر فيها بأن المضاربة هي أساس هذا الأسلوب الاستثماري

2. فيما يخص أهمية رأس المال المخاطر فإن ربي كولي (1997)⁽ⁱⁱⁱ⁾ أكد بأن لهذا الأسلوب دور فعال ووافق على ذلك داتوا محمد صدقي، منصور دوريني (2006) ومحمد سليم (2006)، ومُرات (1999) ورشدي صدقي وغيرهم وأثبتوا إمكانية استخدام هذا الأسلوب في مؤسسات التمويل الإسلامي، وذكر الشبيلي يوسف (2011) أن أسلوب رأس المال المخاطر يعد من أساليب التمويل بالمشاركة، وأكد هذا في بحث بعنوان رأس المال المخاطر بديل مستحدث في الجزائر.

3. دراسة هاني توفيق (1997)⁽ⁱⁱⁱ⁾ علاقة صندوق رأس المال المخاطر وصناديق الاستثمار، والرفاعي طارق مع غامر كان (2000) في ورقتهما دور رأس المال المخاطر في المعاملات المالية الإسلامية المعاصرة.. وحاول عبد الجليل (2005) إعطاء صورة مبسطة لهذا الأسلوب الاستثماري من منظور شرعي حيث ذكر أهم العقود الشرعية المناسبة لها وهما مشاركة ومضاربة، كذلك جاء علي أشرف بإطار عام لرأس المال المخاطر الإسلامي، وكتب كذلك حول خطة عامة لرأس المال المخاطر الإسلامي. ويمتاز هذا البحث بانفراده عن دراسة أصولية تحليلية للقواعد والضوابط الفقهية المناسبة للتطبيق في حسم رسم الإطار الشرعي لعقد شركة رأس المال المخاطر ليكون موافقا حقا بضوابط شرعية.

المفاهيم النظرية المتعلقة برأس المال المخاطر:

إن معظم المراجع لا تقدم تعريفا مباشرا وصريحا لرأس المال المخاطر بل تكتفي بتقديم خصائصه وتفسيرها، وتعتبر التعريفات الموالية من التعريفات المباشرة القليلة المتوفرة:

1. حسب الجمعية الوطنية لرأس المال المخاطر NVCA (الولايات المتحدة): هو استثمار نشط بالأموال الخاصة طويلة الأجل، في منشآت تملك استعدادات قوية، منجز من طرف مستثمرين متخصصين⁽¹⁾.

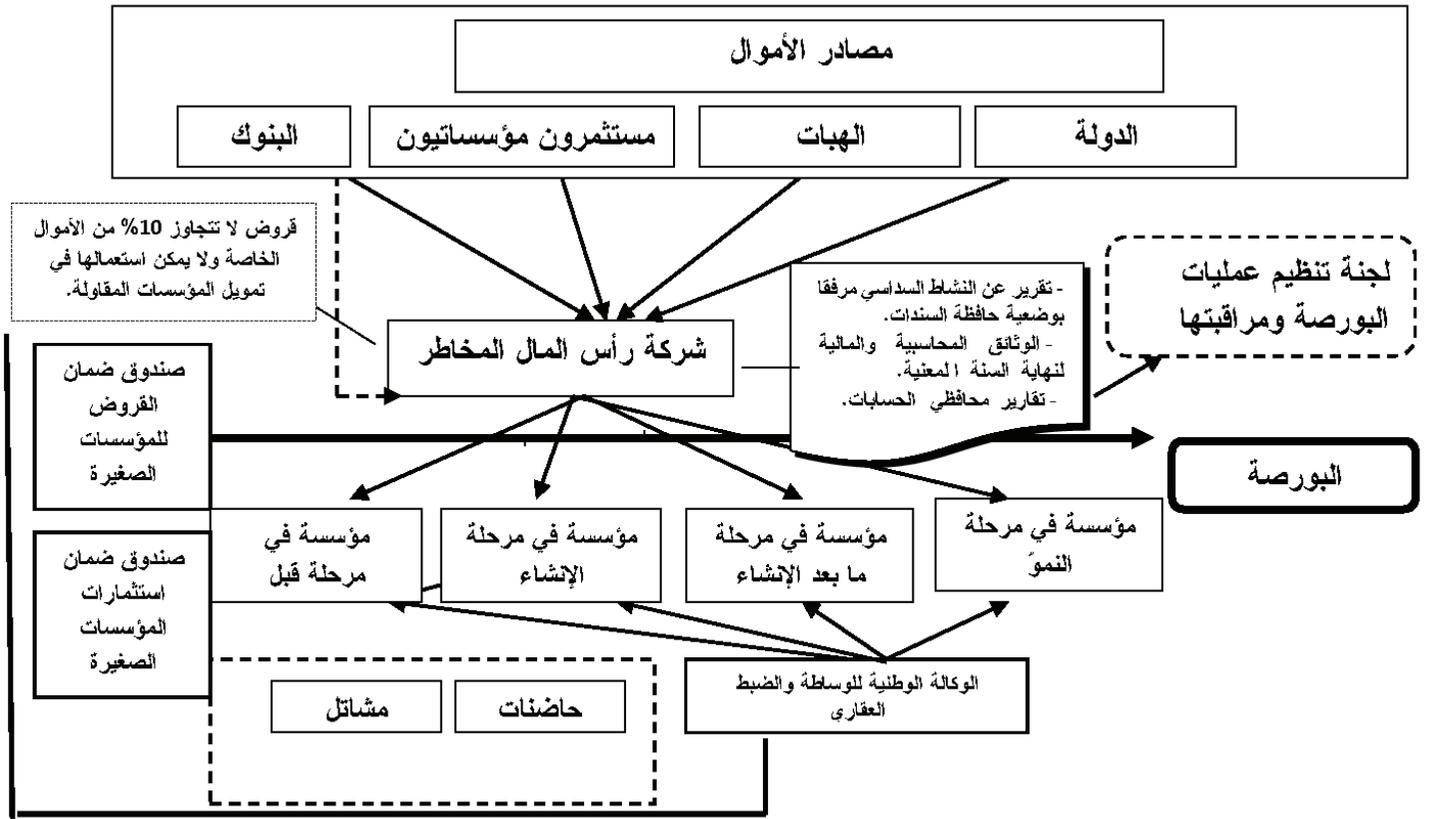
2. حسب الجمعية الفرنسية للمستثمرين برأس المال AFIC: هو استثمار محقق من طرف مستثمرين برأس المال بواسطة الأموال الخاصة في منشآت شابة أو في طور الإنشاء، تتضمن محتوى تكنولوجي كبير⁽²⁾.

3. حسب البنك المركزي الألماني: (بمفهومه الضيق، رأس المال المخاطر يمثل في الغالب الحصص المأخوذة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الناشئة، المبتكرة تكنولوجيا، غير المدرجة، التي رغم انخفاض ربحيتها الحالية، يقدر أن تمتلك استعدادات نمو واسعة وكافية، كما أن مؤسسات رأس المال المخاطر لا تزود المشاريع الناشئة بالأموال الخاصة فقط، لكن أيضا بالخبرة التسيير الواسعة وخدمة النصائح⁽³⁾).

4. حسب الجمعية الأوروبية EVCA: (هو كل رأس مال يوظف بواسطة وسيط مالي متخصص في مشروعات خاصة ذات مخاطر

شكل رقم (1)

تنظيم سوق رأس المال المخاطر بالجزائر



المصدر: براق محمد، الهياكل المرافقة والمساعدة في سوق رأس المال المخاطر بالجزائر، الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جامعة ورقلة 2012، ص 7

الاستثمار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا الصندوق ثمره التزام مشتركة بين السلطات العمومية والبنوك برأس مال قدره 30 مليار دينار جزائري على الرغم من المخاطر التي تحيط بمجالات استثمار مؤسسات رأس المال المخاطر باعتبارها استثمارات طويلة لأجل ينقصها معيار الإرادية والأمان، وقد تمت بعض التجارب في الجزائر لبعض مؤسسات رأس المال المخاطر نوردها فيما يلي:⁽⁷⁾

1. الشركة المالية للاستثمارات، المساهمة، التوظيف Sofinance: التي تأسست بتاريخ 09 / 01 / 2000 ونسبة مساهمتها في التمويل لا تتعدى 35% من رأس مال الشركة كحد أقصى وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بنظيراتها في الدول الأخرى، وهي كذلك لا تغطي كل الأنشطة، بل انحصرت مجال عملها في الصناعات التحويلية للمنتجات الغذائية وتخزين المنتجات ومواد التغليف وصناعة الألبسة وهذا يعني الاهتمام بالصناعات التحويلية وهو نشاط ضئيل المخاطر إذا ما قورن بالأنشطة الأخرى. لهذا تعتبر الشركة المالية للاستثمارات، المساهمة والتوظيف حديثة النشأة مقارنة بالمالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة.⁽⁸⁾

2. المغاربية للاستثمار Maghrebinvest: وهي أحدث مؤسسة رأسمال استثماري من حيث تاريخ الإنشاء، وهي إحدى

من الشكل السابق يمكننا تلخيص إجراءات التمويل عن طريق شركات رأسمال المخاطر في الجزائر كما يلي: في مرحلة أولى من نشاط هذا النوع من الشركات، تقوم هذه الأخيرة بتجميع الموارد المالية ومن هنا تظهر قدرة المساهمين في هذه الشركة في تجميع الأموال وجذب المستثمرين. وبعدها تأتي مرحلة البحث التي يتمثل هدفها في إدارة ملفات الترشيح التي تقدم من طرف المشروعات الطالبة لهذا النوع من التمويل، ثم يتم تصنيف الملفات واختيار المشروعات الأنسب لهذا التمويل وتحديد مرحلة وكيفية تدخلها في المشروعات المستفيدة وفي مرحلة أخرى في إطار ممارسة هذا النشاط التمويلي تقوم شركات رأسمال المخاطر بإعادة بيع الاشتراكات للخروج من المشروعات الممولة، لتعيد طرح اشتراكاتها في السوق التمويلي.

ثالثاً- مؤسسات سوق رأس المال المخاطر بالجزائر:

إن نشاط مؤسسات رأس المال المخاطر في الجزائر حديث الوجود، لذا فإن من مصلحتها أن تعمل على تنمية هذه المؤسسات لدعم مشروعاتها لهدف تحقيق التنمية، وبالفعل فقد تم في الجزائر العزم على إنشاء صندوق رأس المال المخاطر لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتولى الخزينة والبنوك تدعيمه وإقامته، وكان ذلك يوم 14 / 01 / 2004 باعتماد قدره 3.5 مليار دينار جزائري، وقد أعلن أيضا في نفس السنة على تأسيس صندوق ضمان قروض

في الجزائر بأربعة مساهمين وهم: بنك التنمية المحلية BDL بـ 40 %، الصندوق الفرنسي للتنمية CFD بـ 28.74 %، القرض الشعبي الجزائري CPA بـ 20 %، البنك الأوروبي للاستثمار BEI بـ 11.26 %.

رابعاً:- تقييم نشاط شركات رأس مال المخاطر في الجزائر:

إن نشاط شركات رأس المال المخاطر في الجزائر جد حديث وضعيف ومحدود جداً، إذ لا تتعدى نسبة مساهمة Sofinance في التمويل نسبة 35% من رأسمال الشركة كحد أقصى وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بنظيراتها في الدول المتقدمة، وكل أنشطتها لا تتطلب مخاطرة كبيرة لأن تلك الأنشطة تنحصر في الصناعات التحويلية للمنتجات الغذائية ومواد لتغليف، وفيما يلي بعض الإحصائيات المالية الخاصة بنشاط شركة Sofinance⁽¹¹⁾:

جدول رقم (1):

حول الاستثمارات

العناصر	2012	2013	2014
مساهمة رأس المال مليون (دولار)	604.7871	7268.6461	105934.8255
القرض الإيجاري مليون (دولار)	46162.9819	39040.0877	38214.3523

/Source : www.sofinance.dz

لتطورها، لذلك يجب أن تتميز اللوائح و التنظيمات التي تصدرها الدولة بالبساطة و السهولة عند إنشاء هذه المؤسسات

2. التدعيم المباشر: لا يجب أن يقتصر تدعيم الدولة لمؤسسات رأسمال المخاطر على التدعيم غير المباشر بل يتعداه إلى الدعم المباشر والاشتراك في نشاطاتها ويتخذ هذا عدة أشكال أهمها:

أ. توفير تمويل مباشر للمشروعات من قبل الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كمساهمة الدولة الألمانية في رؤوس أموال مشاريع تكنولوجية خطيرة، وبنك التنمية المحلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للحكومة الفرنسية سنة 1996

ب. إنشاء الدولة لصناديق مشتركة لرأسمال المخاطر كشكل من أشكال الدعم المباشر، مثل هذه الصناديق وجدت في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أنشأت عام 1957 والصناديق الألمانية المنشأة عام 1995.

ت. إن تدعيم الدولة ومساهمتها تؤدي إلى زيادة فاعلية مؤسسات رأسمال المخاطر لمواجهة الحاجات التمويلية للمشاريع الاستثمارية والتي لا تقبل عليها سوق التمويل التقليدي عادة لارتفاع المخاطر، ولا شك أن الموارد المالية لمؤسسات رأس مال المخاطر لن تكفي للوفاء بكل هذه الحاجات لذا تعتبر مساهمة الدولة دفعة قوية نحو توسيع طاقاتها المالية.

المحور الثاني: المشاريع الاستثمارية في الجزائر، استراتيجية بديلة للتنمية:

تتخصص مؤسسات رأس المال المخاطر في تمويل وتوجيه

مؤسسات المجموعة Integra Partners الفرع المتخصص في رأس المال الاستثماري، والذي يسير ثمانية صناديق استثمار موجهة لشمال، وسط وغرب إفريقيا. المغربية للاستثمار هي هيكل تسيير لآخر صناديق المجموعة: الصندوق المغربي للحصص الخاصة (MPEFII) الذي أطلق رسمياً في الجزائر⁽⁹⁾ وهي متخصصة في عمليات تمويل أعلى الميزانية) رأس المال الاستثماري (لحساب مستثمرين مؤسساتيين، أي أنها تقوم باستخدام الأموال الخاصة وشبه الخاصة لتمويل مختلف مراحل نمو المنشآت الخاصة. إضافة إلى ذلك تقوم بتسيير الأصول وعمليات الوساطة في البورصة، ولا ينحصر مجال تدخلها في المستوى الوطني بل يتعداه ليشمل كل من تونس والمغرب⁽¹⁰⁾:

3. مؤسسة FINALEP: تأسست سنة 1991 كأول مؤسسة

أما بالنسبة لشركات رأس المال المخاطر وعلى أهميتها، فإن الاهتمام بها ما يزال ضئيلاً. ومن المعروف أن مثل هذه الشركات تعد من أهم الآليات لدعم الإنشاء والتوسع أو نشاط التجديد. غير أنه بالمقابل يجب على المؤسسات العاملة في هذا النشاط، مثل FINALEP أو SOFINANCE، أن تتزود بروح المخاطرة وأن تساهم في تنمية فعلية للمشاريع الاستثمارية. فكما يتبين لنا من الجدول السابق فقد حددت مؤسسة SOFINANCE، وهي مؤسسة رأس مال مخاطر حديثة النشأة، نسبة مساهمتها بين 10 % و 35 %، وهي نسبة ضئيلة، كما أنها حددت مجال نشاطها في الصناعات التحويلية للمنتجات الغذائية وتخزين منتجات الفلاحة ومواد التغليف وصناعة الألبسة وتحويل الخشب واستغلال ثروات المناجم مثل الرخام والحجارة، وهو ما يعني الاهتمام بالصناعات التحويلية، وهو نشاط ضئيل المخاطر كما هو معروف⁽¹²⁾. ومع ذلك فإن مثل هذه المبادرات تستحق كل التشجيع بالنظر إلى اتجاه الاستثمار في السنوات الأخيرة نحو الأنشطة الأكثر ضماناً كالتصدير والاستيراد وما يسمى بتجارة البازار، وقطاع النقل، والاستثمار في العقارات خاصة بالمضاربة والسمسرة.

خامساً- سبل دعم شركات رأسمال المخاطر في الجزائر:

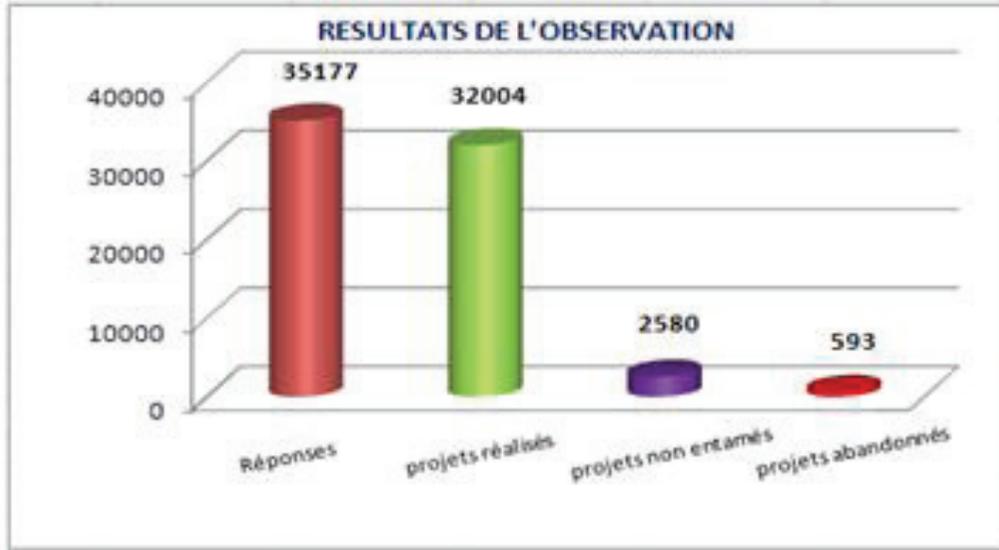
على الدولة أن تقدم يد العون لهذه المؤسسات والوقوف إلى جانبها كي تتغلب على الصعوبات المختلفة التي تواجه نشاطها مثل انخفاض الإيرادات وارتفاع المخاطر ودعمها بشتى الطرق سوى المباشرة والغير مباشرة⁽¹³⁾

1. التدعيم غير المباشر لمؤسسات رأسمال المخاطر: وهو كل ما يتعلق بالحوافز الضريبية والشروط التنظيمية التي تحكم هذه المؤسسات وكذا الجانب التشريعي الذي يخلق بيئة ملائمة

آخرين. لذا، تعد عملية الخروج من الاستثمارات، عملية ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمؤسسة رأس المال المخاطر بدأت شهر جوان 2013 على مستوى إنجاز المشاريع الاستثمارية المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة الممتدة بين 2002 و 2012 والتي بدورها أبرزت المعطيات التالية كما هي موضحة في الشكل الآتي:

شكل رقم (2)

توزيع المشاريع الاستثمارية المحلية والأجنبية حسب أهم القطاعات الاقتصادية.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار /ANDI: <http://www.andi.dz/index.php/ar>

- موقع وكالة التشغيل: <http://www.nourelilm.org>

والأشغال العمومية والهيديروليك بـ (18%، 9% و 34%) وأخيرا قطاع الخدمات بالنسب التالية (9%، 13%، 13%) فمن حيث الفروع الصناعية، لاسيما الصناعة الغذائية، الكيمياء والبلاستيك وصناعات الخشب والورق بالإضافة إلى إعادة استئناف صناعات النسيج والجلود وفي الأخير تأتي مواد البناء والزجاج.

ويوضح الشكل التالي ما يلي :

إن تصنيف الاستثمارات المنجزة في القطاع الصناعي خلال هذه الفترة، يبرز بأن هناك هيمنة لهذا القطاع على جميع المستويات (من حيث العدد المبلغ المالي مناصب الشغل المستحدثة) بالنسب التالية (11%، 62% و 35%) على التوالي، يليه قطاع البناء

جدول رقم (2)

تعداد المشاريع الاستثمارية في الجزائر ومساهمتها في خلق مناصب الشغل للفترة

(2012 - 2002)

الأجنبية منها	معطيات حول المنجزات الإجمالية	معطيات حول نتائج الملاحظة
410 مشروع استثماري أجنبي تم إنجازه	32 004 مشروع منجز أي بنسبة 91% من الكل	32004 مشروع منجز ونسبته 91% من الكل
42959 منصب شغل تم استحداثها للأجانب أي بنسبة 14%.	2547 مليار دج أي حوالي 31.8 مليار دولار أمريكي	2 580 مشروع لم يتم إنجازه أي بنسبة 7%.
803 مليار دج أي 3/1 من الاستثمارات المنجزة.	تم خلق حوالي 300 000 منصب شغل	593 مشروع تم التخلي عنه أي بنسبة 2%.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

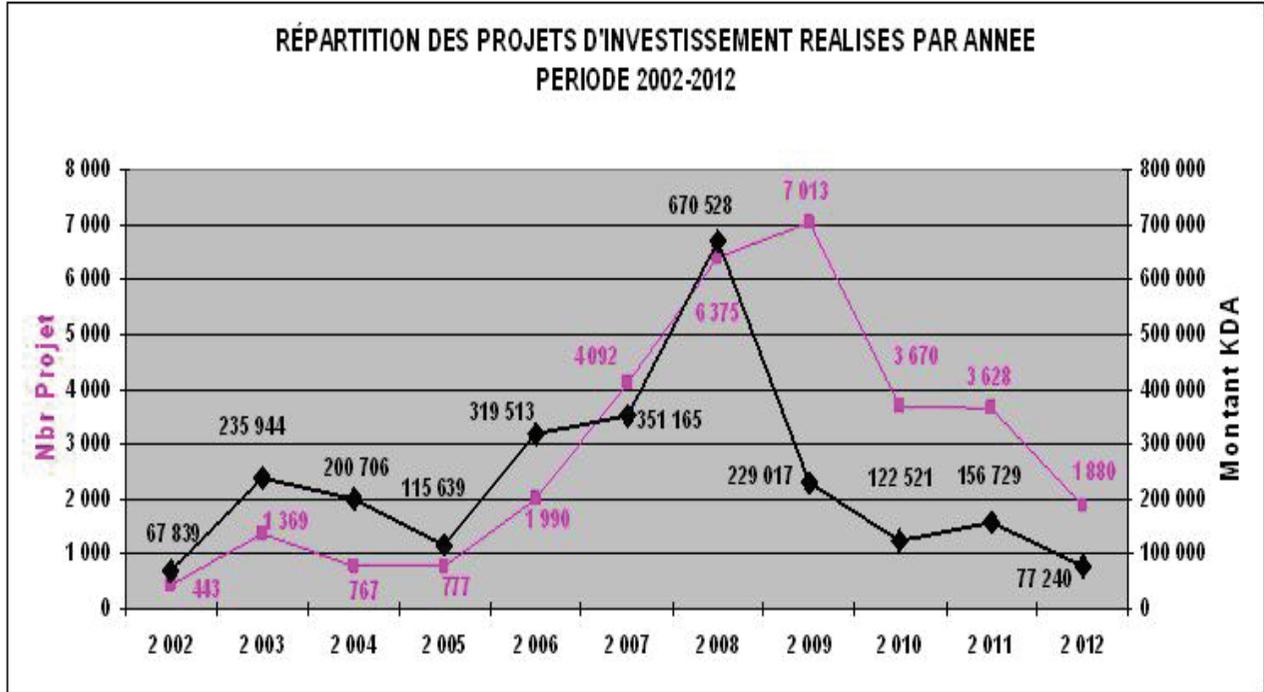
- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار /ANDI: <http://www.andi.dz/index.php/ar>

- موقع وكالة التشغيل: <http://www.nourelilm.org>

حيث (الإنشاء) أي 2/3 في حين أن الاستثمارات المنجزة من حيث (التوسيع) تحتل 1/3 من الهيكل الإجمالي. تحدث الاستثمارات في شكل (إعادة التأهيل - التوسيع) و (إعادة التأهيل) نسبة 2% لكل منهما. وفي الأخير فإن الاستثمارات المنجزة في (إعادة التأهيل - التوسيع) و (إعادة التأهيل) فهي ضئيلة أي أقل بـ 1% مقارنة مع المجموع، وهذا في كل المعايير الإجرائية. هذه المعطيات تترجم بشكل جيد مدى تفضيل المستثمرين للاستثمارات الجديدة والتوسعية وذلك على حساب الأنواع الأخرى ذات الاهتمام الكبير من طرف القطاع العام في أعقاب قرارات الحكومة الأخيرة بإعادة تأهيل بعض القطاعات الصناعية للإنتاج الاستراتيجي في حين أن الخصخصة لا تبدو أنها تعطي نتائج مرجوة. يبدو أن الفكرة الأخيرة في إطلاق ما يسمى بالقطاع المختلط حول الاستثمارات التي تتم بين القطاع العام والقطاع الخاص أنها خيار أكثر جاذبية لكلا الطرفين.

شكل رقم (3)

توزيع المشاريع الاستثمارية في الجزائر و تحديدها مبالغها للفترة (2002 - 2012)



.Source : <http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements.lbid>

المعايير) في حين أن الاستثمارات المنجزة من حيث (التوسيع) تحتل 1/3 من الهيكل الإجمالي. تحدث الاستثمارات في شكل (إعادة التأهيل - التوسيع) و (إعادة التأهيل) نسبة 2% لكل منهما. وفي الأخير فإن الاستثمارات المنجزة في (إعادة التأهيل - التوسيع) و (إعادة التأهيل) فهي ضئيلة أي أقل من نسبة 1% مقارنة مع المجموع وباختصار، هذه المعطيات تترجم بشكل جيد مدى تفضيل المستثمرين للاستثمارات الجديدة والتوسعية وذلك على حساب الأنواع الأخرى ذات الاهتمام الكبير من طرف القطاع العام في أعقاب قرارات الحكومة الأخيرة بإعادة تأهيل بعض القطاعات الصناعية للإنتاج الاستراتيجي في حين أن الخصخصة لا تبدو أنها تعطي نتائج مرجوة.

من خلال الجدول السابق نرى بأن الاستثمار في المياه والطاقة والذين تميزا بالمشاريع العمومية الكبرى وبمبالغ مالية ضخمة فضلا عن الاستثمارات الكبرى في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية. قطاع النقل، هذا القطاع لا يتناسب مع عدد المشاريع الصغيرة المنجزة والتي تقدر نسبتها بـ 58% وبقيمة مالية تتساوى مع القيمة المالية لقطاع البناء والأشغال العمومية والهيدروليكي (9%) كما أن عدد المناصب المستحدثة في هذا القطاع تتساوى تقريبا مع ما نجده في قطاع الخدمات (15%). أما القطاعات الأخرى مثل الزراعة، السياحة والتجارة فإنها تساهم في حدود 1% إلى 2% من المشاريع المنجزة. ومع ذلك فإن قطاع السياحة سجل تطورا ملحوظا من حيث القيمة المالية وذلك بنسبة (55%)

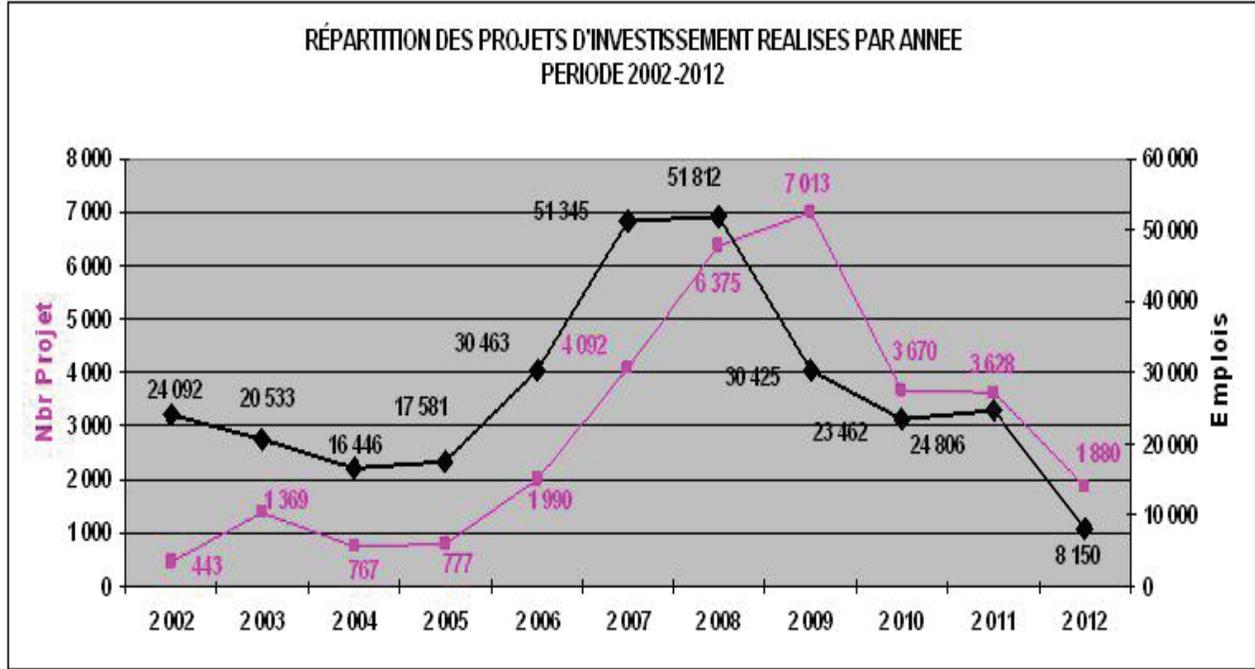
من خلال قراءة الجدول في الملحق رقم (1) تتبع الاستثمارات المنجزة مسارا منطقيًا ومعتادا وهي في موضع ضمن الترتيب التنافلي حيث أنها على رأس الترتيب العام للاستثمارات المنجزة من

تقدر نسبة التطور السنوي للاستثمارات المنجزة حسب عدد المشاريع بـ 1% في سنة 2002، ثم واصل هذا التطور في منحنى تصاعدي حتى بلغ ذروة 22% سنة 2009 مع الحفاظ على الحد الأقصى بنسبة 11% في السنتين المتتاليتين 2010 و 2011 وفي الأخير انتهى إلى 6% سنة 2012. نلاحظ أن حجم التمويل ومناصب الشغل المستحدثة في نفس الاتجاهات التطورية وفقا للسنوات. (14)

تتبع الاستثمارات المنجزة مسارا منطقيًا ومعتادا وهي في موضع ضمن الترتيب التنافلي حيث أنها على رأس الترتيب العام للاستثمارات المنجزة من حيث (الإنشاء) أي 2/3 (نحو كل

شكل رقم (4)

توزيع المشاريع الاستثمارية في الجزائر و مساهمتها في خلق مناصب الشغل للفترة (2002 - 2012)



.Source : <http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements>

ن خلال نموذج الانحدار المتعدد -Multiple Linear Regres- الذي هو عبارة عن انحدار للمتغير التابع (Y) على العديد من المتغيرات المستقلة X_1, X_2, \dots, X_k نهدف في هذه الدراسة إلى توضيح كيفية تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد. من خلال تقدير معالم النموذج، تقدير التباين والتباين المشترك والانحراف المعياري لها للوصول إلى اختبار معالم النموذج

أولاً-تقديم نموذج:

هناك عدة طرق لتقدير معالم معادلة الانحدار أهمها (طريقة المربعات الصغرى) في المرحلة الأولى نفترض وجود الفرضيات الأساسية لمعادلة النموذج الخطي. وفي المراحل اللاحقة نتعرض للحالات التي تكون فيها هذه الفرضيات صحيحة أي التأكد من صحتها، وقد تم بناء نموذج الانحدار الخطي بالافتراضات الأساسية كما يلي:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \epsilon_i$$

β_0 : شعاع الثوابت

β_1 و β_2 : مصفوفة المعاملات

ϵ_i : شعاع التشويش (حد الخطأ)

وأي المعادلة الأساسية للعلاقة بين المتغير التابع Y والمتغير المستقل X حيث تعتمد على العينة التي يبلغ حجمها n=32 مشاهدة بإضافة إلى المعادلة الأساسية نقول أن النموذج يحتوي افتراضات عن المتغير العشوائي. تستخدم هذه الدراسة تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (ملحق رقم 1)) وذلك لأن بيانات الجدول هي بكل تأكيد الأكثر ملائمة لأنها تأخذ بعين الاعتبار التغيرات عبر الزمن لمؤشرات الأداء، وتحاول هذه الدراسة بيان أثر هيكل رأس المال المخاطر في علاقة مع عوائد الاستثمارات في الجزائر بالإضافة

يلاحظ من خلال الشكل رقم (4) أن هناك سيطرة للقطاع الخاص على حساب القطاع العام من حيث عدد المشاريع التي تقدر بـ 31638 مشروع أي بنسبة 99 % بقيمة مالية تصل إلى 1.378.385 مليون دينار مع استحداث 264964 منصب شغل. في المقابل يساهم القطاع العام بحوالي 328 مشروعا فقط، لكن بقيمة مالية مهمة ومعتبرة تصل إلى 777 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل نحو نصف ما يشغله القطاع الخاص من المشاريع الكبرى، في الأخير فإن القطاع المختلط يساهم بحوالي 38 مشروع وبقيمة مالية أكبر من النصف مقارنة بالقطاع العام أي بـ 391 مليار دينار جزائري. أما فيما يخص مناصب الشغل التي تم استحداثها من طرف القطاع القانوني فإننا نلاحظ أن هناك نفس التوجهات مع القطاع الخاص وذلك بـ 264964 منصب شغل مستحدث أي بنسبة 89 % من المجموع. في حين أن القطاع العام استحدث 31 024 منصب عمل ما يمثل نسبة 10 %، وأخيرا يأتي القطاع المختلط الذي استحدث 3127 منصب عمل أي بنسبة 1 % فقط.

المحور الثالث: النمذجة القياسية لسياسات رأس المال المخاطر والمشاريع الاستثمارية في الجزائر:

تعتبر المخاطر الناتجة عن عمليات الاستثمار متغير أساسي في كل عمليات المشروع، ويتمثل في احتمال خسارة الطرفين (شركة رأس المال المخاطر والمستثمر) في حالة فشل المشروع الممول، وذلك لعدة أسباب على هذا الأساس ولتحدد مخاطر المشروع من جهة وفرص العمل المستحدثة عن تلك المشاريع وجب علينا بناء نموذج قياسي يهدف الربط العلاقة بين رأس المال المخاطر كمتغير تابع للعوائد المترتبة عن المشاريع الاستثمارية وفرص العمل المستحدثة عن تلك المشاريع.

المقدمة للمشاريع، فإذا كانت هذه النسبة أكبر من 100 %، فإن هذا يشير إلى أن مديونية الممول كبيرة جداً، وهذا يعني أن الشركة الممولة سيواجه مخاطر عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته خاصة طويلة الأجل، مما يعرضه لمشاكل الإفلاس والتصفية.

ثانياً. الأسس المنهجية لبناء النموذج القياسي :

في هذه المرحلة تأتي مرحلة التقدير للشعاع β_j والتي يمكن القيام بها بطريقتين :

1. تطبيق المربعات الصغرى على كل معادلة على حدا (كما تم التعرض لها سابقاً)

2. تطبيق المربعات الصغرى على جملة المعادلات وهذا باستعمال برمجية (Eviews 9.0).

وهذه الطريقتين تعطي نفس النتائج للمعدلات المقدر، وفي حالتنا قمنا باختيار الطريقة الثانية والتي تعطي معلومة أكثر مثل مصفوفة التباينات للبقاوي وتسمح بالدراسة الديناميكية للنموذج، سوف نأخذ نتائج التقدير لكل معادلة: وباستعمال برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews 0.9). تم التوصل إلى النتائج التقديرية التالية:

1. دراسة الاستقرار:

أ. بالنسبة لـ Y

إلى مناصب العمل المستحدثة عن الفرص الاستثمارية خلال الفترة الزمنية (2002 – 2014) حيث تمثل:

1. المتغير التابع Y : يمثل مساهمة رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الاستثمارية

2. المتغيرات المستقلة:

X_1 : عدد المشاريع الاستثمارات

X_2 : مناصب العمل المستحدثة عن المشاريع الاستثمارية

تمثل المتغيرات المستقلة في علاقة مع هيكل رأس المال المخاطر وتتعامل هذه الدراسة كأداة لتقييم المستثمرين على الوفاء بالتزاماته خاصة طويلة الأجل، لذا فارتفاع نسبة مبالغ الاستثمارات الممولة برأس المال المخاطر يزيد من احتمالات تعرض تلك الاستثمارات لمخاطر الإفلاس وعدم الوفاء، إلا أنه في نفس الوقت تسبب تضارب المصالح بين المستثمر والمشاركة الممولة برأس المال المخاطر، حيث إن المستثمر يرغب في الحصول على مشاريع ذات مخاطر منخفضة لضمان نجاح الاستثمار، بينما تبحث الشركة الممولة برأس المال المخاطر عن عوائد مرتفعة من التمويل المقدم.

إن هذه العلاقة تعد مؤشراً لحجم المخاطر المحتملة التي يواجهها شركات رأس المال المخاطر من حيث حجم الأموال

Null Hypothesis: Y has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)		
	t-Statistic	*.Prob
Augmented Dickey-Fuller test statistic	4.596934	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.689194
	5% level	-2.971853
	10% level	-2.625121
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews9.0).

ب. بالنسبة لـ X_1 و X_2

بالنسبة لـ X_2			بالنسبة لـ X_1		
Null Hypothesis: X2 has a unit root			Null Hypothesis: X1 has a unit root		
Exogenous: Constant			Exogenous: Constant		
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.850860	0.0000	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.317858	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.689194	Test critical values:	1% level	-3.679322
	5% level	-2.971853		5% level	-2.967767
	10% level	-2.625121		10% level	-2.622989
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews9.0).

وبعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمختلف السلاسل، اتضح أنها مستقرة عند نفس الدرجة (0)، وهذا ما يشير إلى احتمال وجود علاقة تكامل مشترك، نحاول إثبات ذلك باستخدام اختبار Johansen

2. اختبار جوهانسن:

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: Y

Exogenous variables: C X1 X2

Date: 08/17/16 Time: 23:12

Sample: 1 32

Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-455.5679	NA	9.84e+12	32.75485	32.89759	32.79849
1	-446.5049	15.53649*	5.54e+12*	32.17892*	32.36924*	32.23711*
2	-446.2196	0.468806	5.84e+12	32.22997	32.46786	32.30270
3	-445.6197	0.942687	6.03e+12	32.25855	32.54402	32.34582
4	-443.8364	2.675018	5.72e+12	32.20260	32.53565	32.30441

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات. (Eviews 9.0).

يوضح الجدول من خلال اختباري الأثر والقيمة العظمى أن هذه السلاسل تتكامل على المدى الطويل

Date: 08/17/16 Time: 23:14

Sample (adjusted): 3 32

Included observations: 30 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: Y X1 X2

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized	Trace	0.05		
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.505118	40.45309	29.79707	0.0021
At most 1 *	0.322682	19.34998	15.49471	0.0125
At most 2 *	0.225382	7.661571	3.841466	0.0056

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized	Max-Eigen	0.05		
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.505118	21.10311	21.13162	0.0505
At most 1	0.322682	11.68841	14.26460	0.1229
At most 2 *	0.225382	7.661571	3.841466	0.0056

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (.Eviews9.0)

3. التقدير:

Dependent Variable: Y

Method: Least Squares

Date: 08/17/16 Time: 22:26

Sample: 1 32

Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2028631.	2314491.	-0.876491	0.3880
X1	957.7839	209.1293	0.009865	0.0001
X2	5.695007	5.911632	0. 03356	0.3433
R-squared	0.865068	Mean dependent var		3924751.
Adjusted R-squared	0.828176	S.D. dependent var		14538305
S.E. of regression	10993730	Akaike info criterion		35.35261
Sum squared resid	3.51E+15	Schwarz criterion		35.49002
Log likelihood	-562.6417	Hannan-Quinn criter.		35.39816
F-statistic	00.00623	Durbin-Watson stat		1.867199
Prob(F-statistic)	0.000115			

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (.Eviews9.0)

4. استقلالية الأخطاء:

Date: 08/17/16 Time: 22:26
Sample: 1 32
Included observations: 32

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			0.343	0.343	4.1393	0.042
2			0.004	-0.129	4.1399	0.126
3			-0.236	-0.223	6.2280	0.101
4			-0.435	-0.332	13.589	0.009
5			-0.086	0.190	13.887	0.016
6			0.009	-0.088	13.890	0.031
7			0.004	-0.159	13.891	0.053
8			-0.014	-0.149	13.901	0.084
9			-0.028	0.093	13.937	0.125
10			0.002	-0.046	13.937	0.176
11			0.010	-0.110	13.942	0.236
12			0.009	-0.066	13.947	0.304
13			0.014	0.067	13.958	0.377
14			-0.023	-0.074	13.991	0.450
15			-0.033	-0.097	14.059	0.521
16			-0.017	-0.023	14.080	0.593

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews9.0).

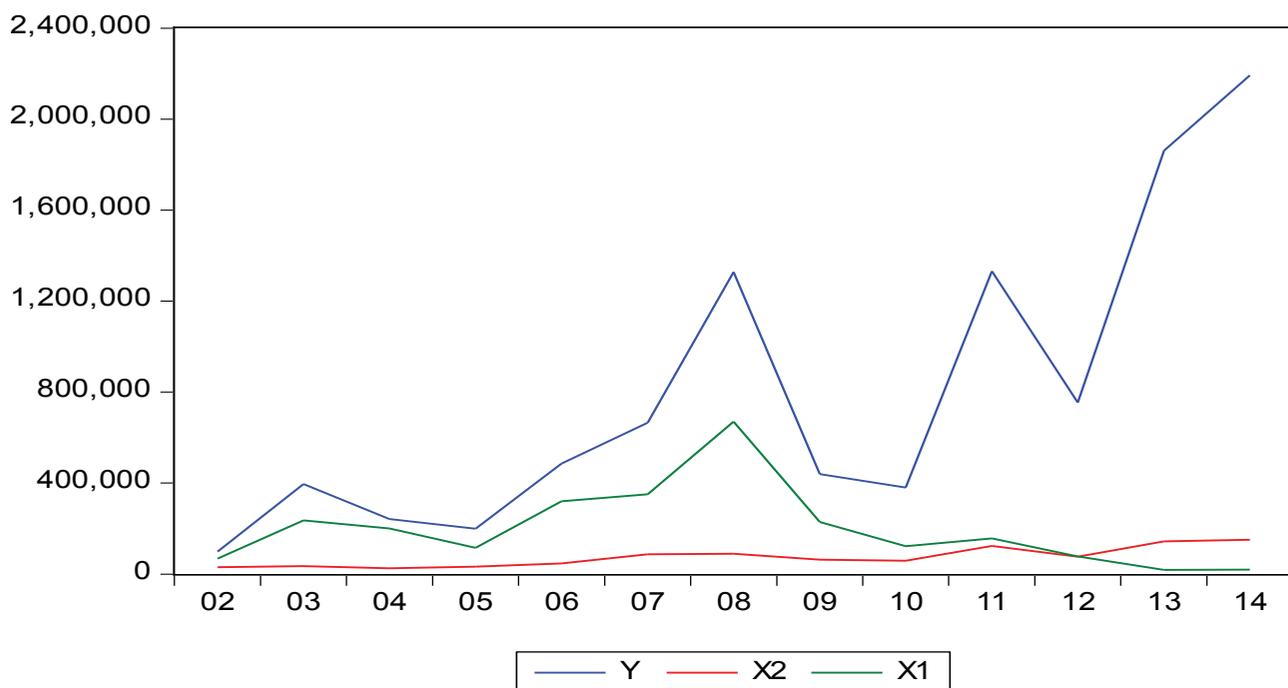
ثالثا. التحليل الإحصائي للنموذج:

6. إحصائية داربن واتسن: تشير إحصائية داربن واتسن والتي تساوي 1.867199 يعني أن النموذج يخلو من ارتباط الأخطاء من الدرجة الأولى.

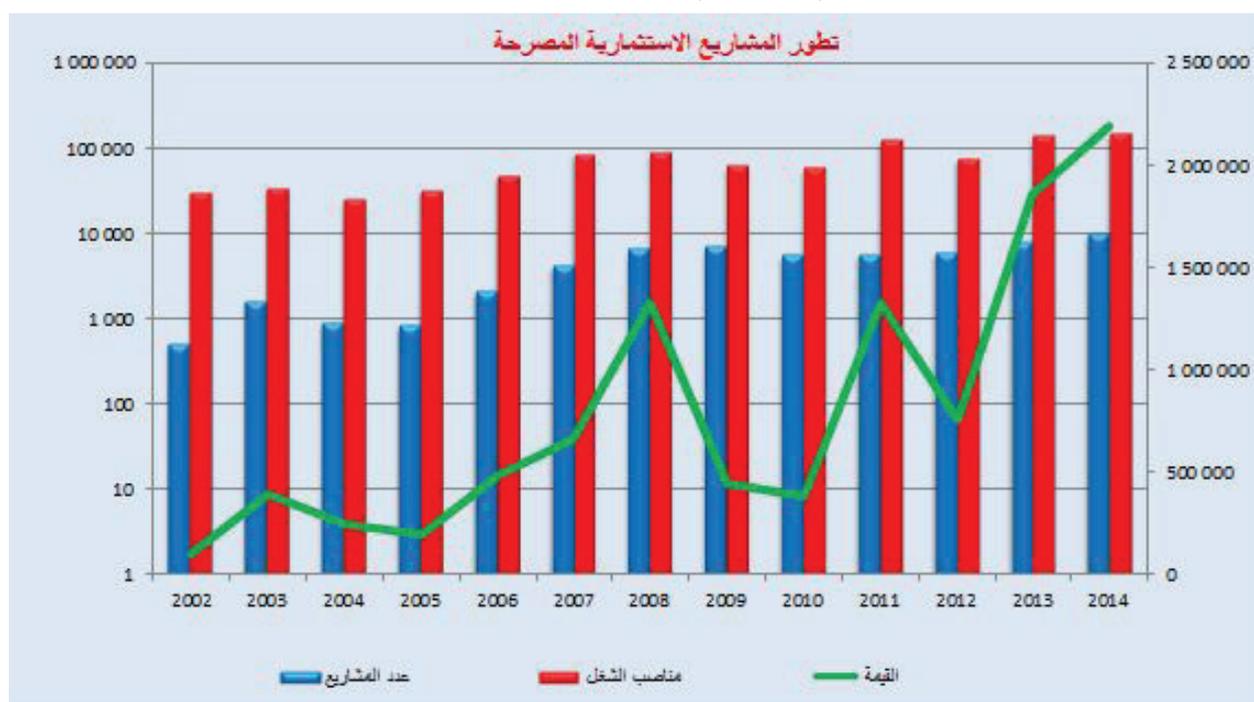
7. موافقة إشارة المعلمات خصائص النظرية الاقتصادية حيث أن النموذج قد أظهر علاقة طردية فزيادة عدد المشاريع الممولة برأس المال المخاطر والمشاريع تؤدي إلى زيادة عدد مناصب العمل.

تبين لنا النتائج تحليل النتائج الإحصائية السابقة لرأس المال المخاطر خلال السلسلة الزمنية المذكورة أن معظم التقلبات التي يشهدها رأس المال المخاطر ناتجة عن عوائد الاستثمارات إذا أن هذه التقلبات تسمح بتفسير ما قيمته 86.5% من تغيرات رأس المال المخاطر، لقد أظهرت نتائج الدراسة البيانية من خلال استخدام برنامج (Eviews9.0). في تمثيل معادلة الانحدار الخطي أي علاقة رأس المال المخاطر للممول للمشاريع الاستثمارية وفرص العمل المستحدثة عن تلك المشاريع، تطابقها تماما مع الدراسة البيانية المستخرجة من منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) على شبكة الانترنت كما هو مبين في الشكلين المواليين :

1. لقد وافقت الإشارة الموجبة لمعاملات النموذج وفقا لقواعد النظرية الاقتصادية أي العلاقة الطردية بين التمويل برأس المال المخاطر وعوائد المشاريع الاستثمارية وفرص العمل المستحدثة عن تلك المشاريع
2. للنموذج معنوية إحصائية في متغيراته وذلك حسب اختبار ستودنت.
3. معامل التحديد $R^2 = 0.865068$ أن هذا يدل على القوة التفسيرية للنموذج كبيرة أي المتغير التابع مفسر بنسبة كبيرة من كرف التغيرات المستقلة نسبة 14.50% راجعة إلى عوامل عشوائية.
4. إحصائية فيشر: إحصائية احتمال فيشر المحسوبة للمتغيرات والتي تساوي 00.00623 أقل من 0.05 مما يعني أن معالم النموذج مقبولة من الناحية الإحصائية أي أن النموذج معنوي.
5. إحصائية ستودنت: إحصائية احتمال ستودنت المحسوبة للمتغيرات x_1 و x_2 أقل من 0.05 وهذا ما يعني أن المتغير معنوي و مقبول من الناحية الإحصائية.



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات. (Eviews9.0).



Source : <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>

2. يسهم رأس المال المخاطر في النمو الاقتصادي من خلال قناتين رئيسيتين، تتمثل الأولى في إدخال منتجات وعمليات جديدة على السوق، أما القناة الثانية فتتمثل في تطوير القدرة على تحصيل المعرفة وتحسينها من خلال مؤسسات بحث عمومية أو خاصة. (15)g

يمكن إجمال معظم الدراسات حول أثر رأس المال المخاطر على الاقتصاد الكلي في مجموعتين، المجموعة الأولى تضم دراسات خاصة حول مواضيع محددة كالإبداع وتوفير فرص العمل. أما المجموعة الثانية فتتضمن الدراسات التي تركز على أثر المؤسسات

رابعاً- التحليل الاقتصادي لنتائج الدراسة القياسية :

1. يؤدي رأس المال المخاطر دوراً مهماً في تكوين الصناعات الجديدة، كما أن إمكانية إخفاق المؤسسات الممولة عن طريق رأس المال المخاطر صغيرة، إذا ما قورنت بالمؤسسات الممولة تقليدياً، فضلاً عن أثر المضاعف الذي يؤدي إلى رفع عدد المؤسسات الجديدة المكونة وحتى صناعات بأكملها، مما يؤدي إلى تكوين اقتصاد مرن، يتيح فرص استثمار واعدة للمقاولين، من أجل إنشاء مؤسسات جديدة، والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الطلب على رأس المال المخاطر.

2. خلق فرص عمل جديدة
3. رفع مستويات التطوير والابتكار بسبب المستوي المرتفع لدور البحث والتطوير
4. المساعدة في تطوير القدرات المؤسسية للشركات المستهدفة مع الخدمات الأخرى التي تقدمها وتتعلق بالإدارة وسبل الأعمال والاتصال و المساعدة في زيادة القدرة التنافسية للشركة وزيادة الصادرات

يؤدي استثمار رأس المال المخاطر إلى خلق فرص عمل هامة وتحقيق عوائد عظيمة ويعد رأس المال المخاطر مصدر تمويل مهم في الدول المتقدمة، حيث تقوم مجموعة من المستثمرين بضح أموال للشركات الواعدة المتوسطة والصغيرة مثل قطاع التكنولوجيا والتجزئة، والتي تتصف بأنها تملك فرصاً كبيرة للنمو السريع، ووفقاً لإحصاءات عام 2009 حسب تقرير الاتحاد الوطني لرأس المال المخاطر NVCA فإن الولايات المتحدة، تعد أكبر سوق يستقطب الاستثمارات القائمة على رأس المال المخاطر، حيث تفوق الأموال المستثمرة 18 مليار دولار. كما أن الصين والهند هما من الدول المستقطبة والواعدة للاستثمار القائم على رأس المال المخاطر، أما من حيث القطاعات الصناعية الأكثر استقطاباً لرأس المال المخاطر فهي المنتجات الاستهلاكية، تقنيات التنظيف، المعدات والآلات الطبية، المنتجات الصيدلانية الحيوية، الإعلام عبر الإنترنت، البرمجيات، الإلكترونيات والاتصالات. ويعد تطوير الابتكارات التي هي المصدر المغذي المهم لرأس المال المخاطر بالنسبة للاقتصاد الوطني، ففي هذا الاتجاه يمكن أن تتخذ عدة مبادرات، منها: (19)

1. إعادة تصميم هيكل الضرائب ليراعي إعطاء امتيازات لمشاريع تطوير المشاريع المشتركة
2. تشجيع تفعيل أسواق رأس المال
3. تحسين جودة تسهيلات البنية التحتية مثل المطارات والشوارع والكهرباء والإنترنت
4. تسريع وتيرة أنشطة نقل التكنولوجيا
5. تحسن طرق الوصول إلى مصادر رأس المال الخاص
6. زيادة الدعم الحكومي للمشاريع المشتركة والخاصة.

لتحسين ظروف التمويل القائم على رأس المال المخاطر يمكن تبني عدة مبادرات منها:

1. تطوير سياسات الاستثمار المؤسسي إلى الاستثمار في المؤسسات القائمة على رأس المال المخاطر
2. زيادة الاستثمار في المشاريع العامة و في مشاريع نقل التكنولوجيا
3. تبسيط إجراءات الرقابية على أسواق رأس المال بحيث تتشابه مع تلك المعمول بها في الأسواق المتقدمة
4. زيادة الاستثمار في أنشطة البحوث والتطوير و تحرير أنظمة الضرائب
5. تطوير أنظمة لتحفيز صناديق الادخار الخاصة للاستثمار في المؤسسات القائمة على رأس المال المخاطر

الممولة عن طريق رأس المال المخاطر على الاقتصاد ككل. (16) وقد أثبتت مجموعة الدراسات الإحصائية الأولى، أن هناك ارتباطاً إيجابياً قوياً بين رأس المال المخاطر وحجم الاستثمارات. وفيما يخص توفير فرص العمل، فقد ركزت الدراسات على العلاقة بين زيادة فرص العمل مع النمو في رأس المال المخاطر، وأثبتت أن هناك زيادة في نسبة استثمارات رأس المال المخاطر نسبة إلى الدخل المحلي الخام، وذلك في العديد من الدول، وهذا ما يؤكد أن لرأس المال المخاطر أثراً إيجابياً على عدد فرص العمل المتاحة. كما أثبتت العديد من الدراسات، أن لرأس المال المخاطر أثراً إيجابياً على المبيعات، دفع الضرائب وتوفير فرص العمل.

الملاحظ أن التمويل عن طريق رأس المال المخاطر ما يزال ضعيفاً في الجزائر، حيث لا تتعدى مساهمته في التمويل نسبة ضئيلة جداً وهذا وما نلاحظه في سنوات 2012 حتى 2014 حيث نلاحظ تناقص نسبة التمويل خلال هذه السنوات بالرغم من أهمية تقنية التمويل عن طريق رأس المال المخاطر فإن الاهتمام بهذه التقنية ما يزال ضئيلاً حيث أن نشاط هذه الأخيرة يعتبر جد حديث وضعيف. ورغم العمل على وجود شركات رأس المال الاستثمار كطريقة لتمويل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر إلا أن وجود Finalep كمؤسسة مالية خاضعة لمجلس النقد والقرض، يدخل في إطار سياسة الشراكة الأورو جزائرية، حيث لم تمارس وظيفتها بقبول الودائع وتقديم القروض وتسيير وسائل الدفع. كما تساهم المؤسسة المالية للاستثمار والمشاركة والتوظيف sofiance في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث نشأت هذه المؤسسة في 4 أبريل 2000 بالشراكة مع مؤسسة مالية أجنبية برأس مال قدره 5 مليار دينار جزائري، ومن مهام هذه الشركة هو المساهمة في إنشاء المؤسسات الجديدة في إطار الاستثمار الأجنبي المباشرة ونشاطها في التاسع من شهر يناير 2001 وهو تاريخ الذي حصلت فيه على الاعتماد من بنك الجزائر، ناهيك عن مساهمتها في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المساهمة في عملية تمويلها، ومن أهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسة sofiance ما جاء به المجلس الوطني لمساهمات الدولة في 20 أكتوبر 2003 وتم تحديد النقطتين التاليتين: (17)

أ. تركيز نشاط الشركة على القطاع العام وتوسيع تدخلاتها في المهام فيما يتعلق بمساعدة المؤسسات في عملية الخصخصة وتسيير الموارد العامة التجارية غير المرصودة.

ب. تركيز مهام الشركة في دعم وتأهيل وتوفير المؤسسات عن طريق إرشادها ومساندتها في إعادة هيكلتها المالية والاستراتيجية (فتح رأس مال، البحث عن الشركة) وتوفير كل فرض التمويل الملائمة كمساهمة رأس مال، قروض متوسطة، ضمان الكافلات وقروض الإيجار. (18)

خامساً: تحليل أثر رأس المال المخاطر على الاقتصاد الكلي للجزائر :

أثبتت دراسة رأس المال المخاطر مشاركته الايجابية في نمو الاقتصاد خاصة في المجالات الآتية:

1. تزويد أصحاب المشروعات بالتمويل اللازم لتحويل أفكارهم إلى شركات عاملة حين يصعب عليهم الوصول إلى مصادر مالية أخرى

الخلاصة:

أن المشاريع الاستثمارية تتمتع بنفس الخصائص إلا أنها اختلفت في طرق تمويلها، فبالنسبة للمشاريع الاستثمارية التي مولت بطريقة التقليدية لم تحقق فعليا معدلات النمو التي كانت تطمح إليها. بينما المشاريع الاستثمارية التي مولت برأس المال المخاطر فقد حققت نتائج أكثر من المتوقع وهذا راجع لفعالية هذا النمط التمويلي. ثم إن التجربة الجزائرية والتي هي جزء لا يتجزأ من التجارب العالمية ورغم حداتها، إلا أنها حققت نتائج جد إيجابية وهذا ما عكسه المردودية المثلى لشركة Finalep، ويعود الفضل في ذلك إلى مساهمتها الفعالة في الهيكل المالي البسيط لهذه المشاريع، الأمر الذي يزيد من القدرة المالية للمؤسسة المبادرة. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة والرابعة.

ثانياً نتائج الدراسة :

1. التمويل برأس المال المخاطر بدأ يحظى باهتمام متزايد من طرف السلطات الرسمية لاسيما بعد إصدار تشريعات تنظم آليات العمل به، وهذا باعتباره البديل الأمثل الذي يستجيب للحاجات التمويلية الاستثمارية.
2. المردودية المالية والميزات التي تحققها شركات رأس مال المخاطر تفوق تلك الأرباح التي تحققها مؤسسات الإقراض التقليدي إذا مقارنها في النفس المدة الزمنية.
3. تحول نسبي في التفكير والسلوك لدى العديد من الخرجين في الجزائر أصحاب المشاريع الريادية وهذا ما لمسناه من خلال المشاريع المودعة لدراسة قابليتها لدى الجزائرية الأوروبية للمساهمة.
4. مشاريع التكنولوجيا، الصحة، الصناعة، أكثر المشاريع جاذبية لرأس المال المخاطر بينما مشاريع التجارة، التعليم و الزراعة، لا تحظى بنفس الاهتمام.
5. نزوح المشاريع الريادية نحو الدول المتقدمة ناتج عن غياب شركات رأس المال المخاطر في الجزائر.

ثالثاً توصيات الدراسة:

1. تكوين الموارد البشرية المتخصصة في مختلف الميادين المالية، الاقتصادية، والقانونية، لتدعيم صناعة رأس المال المخاطر
2. ضرورة إثراء القانون التجاري الحالي حتى يتمكن من الاستجابة لمتطلبات نشاط رأس المال المخاطر، على غرار إدخال شركة المساهمة البسيطة التي تتميز بالمرونة و تلاؤم ممارسات هذا النمط التمويلي؛
3. تمكين الأشخاص الطبيعيين من ممارسة نشاط رأس المال المخاطر (ملائكة الأعمال)، بالإضافة إلى تشجيعهم ضريبياً للاكتتاب في صناديق و مؤسسات رأس المال المخاطر.
4. ضرورة تفعيل أكبر لمؤسسات رأس المال المخاطر لتلعب الدور المنوط بها خاصة في الدول النامية بعد تأكد نجاحها في الدول المتقدمة وذلك بتوفير مناخ استثماري ملائم اقتصادياً وسياسياً وتشريعياً
5. تشجيع القطاع الخاص على إنشاء مثل هذا النوع من الشركات وعدم اقتصرها على القطاع العام.

لقد اتضح لنا من خلال دراستنا أن تمويل المشاريع الاستثمارية بالجزائر مرهون بنمط التمويل التي تتبناه مهما كان حجمها، حيث تبين لنا أن رأس المال المخاطر هو البديل التمويلي المثالي للتخلص من مشكل التمويل التقليدي وما يتبعه من الإجراءات الصارمة والمعقدة، والضمانات والرهنات التي أثقلت كاهل أصحاب المشاريع الريادية، ويؤكد ذلك الأهمية البالغة التي يحظى بها هذا النمط التمويلي من قبل الباحثين والدارسين لشؤون المالية، فالدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع سلطت الضوء على شتى جوانب الموضوع، انطلاقاً من نشأته وصولاً إلى استخداماته في المؤسسات والشركات، إلا أن دراستنا هذه خصت بالدراسة إلى إبراز الأثر الإيجابي لرأس المال المخاطر وكيف يساهم في الرفع من القدرة المالية للمشاريع الاستثمارية، وما يمكن استنتاجه أن رأس المال المخاطر هو بمثابة البديل التمويلي الأمثل الموجه لحل المشاكل التمويلية التي تواجهها المشاريع الناشئة خاصة المبتكرة منها. الأمر الذي أثبتته مختلف التجارب عبر العالم والتي تشير كلها بأن رأس المال المخاطر وسيلة تمويلية واعدة، تمكن من تطوير شبكة من المنشآت الصناعية، التجارية، و الخدمية الفاعلة والقدرة على البقاء، كما أن التمويل برأس المال المخاطر عبارة عن استثمار حقيقي من دون أثر الرفع المالي، ولا يتنافى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بل هو مستنبط من أحد الأشكال التمويلية الإسلامية المتمثل في التمويل بالمشاركة لقوله تعالى ﴿وما آتيتم من ربا ليربو في أموال الناس فلا يربو عند الله وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون﴾ (سورة الروم الآية 39). لذا فلا يتوقع أن تكون له آثار سلبية كما هو الحال بالنسبة للتمويلات الربوية التي أدت مؤخراً إلى انهيار النظام المالي العالمي.

أولاً - اختبار فرضيات الدراسة :

♦ الفرضية الأولى: مع التطور الحاصل في المشاريع الاستثمارية أصبحت الوسائل التقليدية للتمويل لا تتماشى مع احتياجاتها وتوجه هذه الأخيرة إلى بدائل مستحدثة لما لها من إيجابيات وسرعة الإجراءات و التسهيلات. إلا أن ظروف عدم الاستقرار التي تعيشها تلك المشاريع مع احتياجاتها المالية المتزايدة ويقابلها من الجانب الأخر القوانين الصارمة حيث فرضت على تلك المشاريع العزوف عن الوسائل التقليدية للتمويل والإقبال على التمويل برأس المال المخاطر رغم الخطورة الكبيرة التي يتحملها المستثمرون. وهذا يثبت صحة الفرضية الأولى.

♦ الفرضية الثالثة: يعتبر التمويل برأس المال المخاطرة تقنية جديدة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية في الجزائر. إذا تأملنا النتائج و الأهداف المحققة من قبل تلك المشاريع الاستثمارية الجزائرية التي مولت برأس المال المخاطر سنجد أنها تمتص الكثير من اليد العاملة. وهذا ما تم توضيحه في الدراسة القياسية. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية

♦ الفرضية الثالثة والرابعة: يعتبر التمويل برأس مال المخاطر البديل الأمثل الذي يتماشى مع خصوصيات المشاريع الاستثمارية بالنظر إلى التجارب العالمية التي تم التطرق إليها نجد

ثانياً-المراجع الأجنبية:

1- المراجع الفرنسية:

1. Alain BORDERIE (1998),financer les PME autrement ,le Capital- Investissement : des fonds propres pour les entrepreneurs , Edition Maxima Paris.
2. Emmanuelle Dubocage Et Dorothée Rivaud DANSET, (2012) Le capital-risque ,Edition La Découverte Paris , France.
3. Frédéric Mascre , Goffroy DUBUS ,JEAN-Sébastien LANTZ, Y VAN-MICHEL EHKIRCH, PHILIPPE CROCHET, (2009) Capital Risque Et Valorisation De La Recherche, Ed AFIC, France.
4. Kamel eddin boutouta , (2005) le capitale investissement enjeux et plus perspectives ,édition grand livres ,Alger.
5. TOUATI Pierre-Yves (2009) Le capital de risque régional français vocation économique vocation financière, édition dollaz, France ,

2- المراجع الإنجليزية:

1. Astrid Romain & Bruno van Pottelsberghe, ((2004) The Economic Impact of Venture Capital), Discussion Paper, Series 1: Studies of the Economic Research Centre No 18, Deutsche Bundesbank, Germany
2. Perrine kolly, (1999) ,Private Equity Exits: Divestment Process Management for Leveraged Buyouts, Springer Berlin Heidelberg, New York, Edition N 01.
3. Ray kolly, (1997) Real Venture Capital: Building International Businesses, Palgrave Macmillan, China,, Edition N 01..

ثالثاً- القوانين:

1. المادة 02 والمادة 03 من القانون رقم 11-06 المؤرخ في 24 جوان 2006 والمتعلق بشركات رأس المال الاستثماري.

رابعاً-المواقع الإلكترونية:

1. موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

ANDI: <http://www.andi.dz/index.php/ar>

2. Banque d'Algérie, RAPPORT 2007: évolution économique et monétaire en Algérie, Juillet 2008, P : 159, http://www.bank-of-algeria.dz/rapport_ba_07/rapport_07.pdf

3. Luisa Alemany & José Martí (2005), (Unbiased estimation of economic impact of venture capital backed firms", working paper, , P 3, available at www.ssrn.com

**أثر مركز الشراء على جودة القرارات الشرائية
بالمؤسسات الصناعية لولاية تبسة
- دراسة تحليلية - ***

أ. غريب الطاوس**

أ.د. رجم نصيب***

* تاريخ التسليم: 2016/4/26م، تاريخ القبول: 2016/7/2م.
** طالب دكتوراه/ جامعة باجي مختار- عنابة/ الجزائر.
*** أستاذ التعليم العالي/ جامعة باجي مختار- عنابة/ الجزائر.

مقدمة

تعدّ عمليات شراء المنتجات من العمليات المهمة والأساسية في المؤسسات الصناعية، وذلك يعود إلى حاجة هذه المؤسسات إلى منتجات مختلفة تتسم بالجودة المناسبة، الكمية المطلوبة، الأسعار الملائمة وفي الوقت المناسب... من أجل أن تتمكن هذه المنظمات من تنفيذ خططها الإنتاجية وتلبية حاجة الأسواق التي تتعامل معها، إن تحقيق أهداف المؤسسات الصناعية يعتمد على مدى نجاحها في تنفيذ عملية الشراء واختيار الموردين القادرين على توفير متطلبات عملية الإنتاج لمنتجاتها وفقاً للمواصفات المطلوبة.

والى جانب ذلك تؤثر وظيفة الشراء في ربحية المؤسسة، إذ يوجد بينها وبين الربحية علاقة مباشرة، نتيجة لأن أي توفير يتحقق في شراء احتياجات المؤسسة يضاف مباشرة إلى الربحية دون أي أعباء إضافية، كما تبرز أهمية وظيفة الشراء باعتبارها أحد الروابط الرئيسية التي تربط بين المؤسسة والبيئة المحيطة بها، وذلك من خلال الدور الذي تمارسه هذه الوظيفة حيث تعمل على توفير قدر كبير من المدخلات (المتواجدة في البيئة الخارجية) والتي تمثل أحد أهم العناصر التي يتوقف عليها نجاح المؤسسة (Webster, 1984, 20).

ولضمان نجاح وكفاءة واستمرارية المؤسسة الصناعية لابد وأن تعمل على تحسين كفاءة وظيفة الشراء، ومن بين الأسس التي تضمن تحقيق ذلك «اتخاذ قرار شرائي جيد»، ويكون ذلك من خلال توفير أكبر عدد ممكن من البدائل والطول والمفاضلة بينها على أسس موضوعية، وهذا ما يميز قرار الشراء الصناعي بمجموعة من السمات عن قرار الشراء عند المستهلك النهائي (أبو جمعة، 1989، 5).

ومن أهم سمات قرار الشراء في المؤسسات الصناعية تعدد الجوانب المرتبطة به، فله جوانب مالية، فنية، بيئية وأخرى قانونية، مما يتطلب ضرورة تعدد الجهات المشاركة في اتخاذ قرار الشراء وهذا ما يشكل وحدة صناعة القرار الشرائي بالمؤسسة الصناعية.

يستخدم مفهوم مركز الشراء كأحد المفاهيم التي يمكن الاستعانة به لتحسين جودة قرار الشراء، على اعتبار أنه وحدة تتولى عملية اتخاذ القرار الشرائي، ومن أهم سمات هذه الوحدة تعدد الجهات المشاركة فيها لاتخاذ مختلف القرارات الشرائية في المؤسسات الصناعية، وعلى هذا الأساس سيتم التركيز على درجة الجودة التي تتخذ فيها القرارات الشرائية بالمؤسسات الصناعية في ولاية تبسة عند شراء التجهيزات المكتبية.

ومن هذا المنطلق سيتم تسليط الضوء على مركز الشراء كأحد المفاهيم الأساسية في عملية شراء المنتجات الصناعية، إضافة إلى تحديد أثره على جودة القرارات الشرائية بالمؤسسات بالاعتماد على دراسة تحليلية احصائية لمجموعة من المؤسسات الصناعية بولاية تبسة، وذلك من خلال العناصر المولية:

- ◆ أولاً: الإطار العام للبحث.
- ◆ ثانياً: الإطار النظري للبحث.
- ◆ ثالثاً: الإطار العملي للبحث.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى إدراك المؤسسات الصناعية لمفهوم مركز الشراء كأحد المفاهيم الأساسية في التسويق الصناعي، ودوره في تحسين جودة اتخاذ القرار الشرائي، ومن ثم تحديد أثر تطبيق هذا المفهوم في جودة القرارات الشرائية بالمؤسسات الصناعية لولاية تبسة، وقد اتبعت هذه الدراسة المنهجية الوصفية في وصف متغيرات الدراسة، إضافة إلى المنهجية التحليلية حيث اختبرت تأثير عدد من المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام عينة عمدية تكونت من 37 مؤسسة صناعية بولاية تبسة للإجابة على أسئلة الاستبيان، وقد توصلت الدراسة إلى إثبات وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لتطبيق مفهوم مركز الشراء على نجاح العملية الشرائية نتيجة التزام المورد بتسليم المنتجات، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على جودة القرارات الشرائية المتخذة بالمؤسسات الصناعية.

وفي الأخير جرى اقتراح جملة من التوصيات الواجب أخذها بعين الاعتبار من طرف المؤسسات المدروسة.

الكلمات المفتاحية: مركز الشراء، اتخاذ القرار الشرائي، جودة القرار.

The Impact of the Buying Center on the Quality of Purchasing Decisions at Industrial Establishments

Abstract:

The objective of this study is to analyze the extent to which industrial establishments perceive the concept of the buying center as one of the basic concepts in industrial marketing, and its role in improving the quality of purchasing decision making, in order to determine the effect of applying this concept on the quality of purchasing decisions in the industrial establishments of Tebessa. The study followed a descriptive method to describe the study's variables, in addition to the analytic method which has tested the impact of a number of independent variables on the dependent variable. In order to achieve the objectives of the study, a sample of 37 industrial establishments in the state of Tebessa received the questionnaire to answer it. The study confirmed the existence of a statistically significant relationship between the application of the buying center concept and the success of purchasing operation as a result of the commitment of supplier to deliver the products, which in turn reflects positively on the quality of the purchasing decision made by industrial organizations. Finally, a number of recommendations were proposed to be considered by the industrial establishments.

key words: buying center, purchasing decision, quality of the decision.

أولاً: الإطار العام للبحث

1. اشكالية البحث

لقد ظهر مفهوم مركز الشراء وجرى تقديمه الى دائرة التسويق في عام 1967 بواسطة روينسون وزملائه، إذ بدا من خلاله أن المشتري كمؤسسة صناعية يختلف عما هو عليه المشتري كمستهلك نهائي في العديد من الجوانب، على الرغم من كون الفرد هو جوهر العملية الشرائية، ولكن الدوافع والأهداف والغرض من الشراء تختلف من حالة الى أخرى، وكون المشتري في المؤسسة الصناعية هو فرد مسؤول بدرجة وظيفية معينة ضمن الهيكل الوظيفي، وأن سلوكه وتصرفه ينبع من تحقيق أهداف المؤسسة وسياساتها التسويقية والانتاجية، لذلك فإن سلوكه الشرائي والخطوات التي يعتمدها في اتخاذ قرار الشراء سوف تختلف كلياً عما هو عليه في سلوك المستهلك النهائي.

لذلك يمكن القول، إن قرار الشراء في المؤسسات الصناعية هو سلوك منظم يتألف من مجموعة أفعال وإجراءات تنظيمية مخططة مسبقاً، تعمل على تطوير أهداف المؤسسة الشرائية، وعلى تنفيذ عدة نشاطات معينة وذلك للحفاظ على تدفق كاف من السلع والخدمات لتدفق سير واستمرار العمليات.

وانسجاماً مع ما تقدم فإن مشكلة البحث تبرز من خلال ما يأتي:

◀ إلى أي مدى يؤثر مركز الشراء في جودة قرار شراء التجهيزات المكتبية في المؤسسات الصناعية بولاية تبسة؟

وتنبثق من التساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية أهمها:

◀ كيف يسهم تطبيق مفهوم مركز الشراء في نجاح العملية الشرائية بالمؤسسات الصناعية لولاية تبسة؟

◀ إلى أي مدى يؤثر تطبيق مفهوم مركز الشراء في التزام المورد بتوفير احتياجات المؤسسات الصناعية بولاية تبسة؟

وتجدر الإشارة إلى أنه قد ركز على شراء التجهيزات المكتبية في هذا البحث راجع للأسباب التالية:

◆ تعد من السلع الرأسمالية المعمرة التي يستثمر فيها جزء كبير من رأس المال، وهي لا تساهم مباشرة في الإنتاج وإنما تسهم بشكل غير مباشر.

◆ ارتفاع القيمة المالية لهذه المعدات.

◆ أهمية التركيز على جوانب متعددة عند اتخاذ قرار شرائها، حيث يتم التركيز على عنصرى الجودة (الجانب الفني) وخدمات ما بعد البيع إلى جانب التركيز على السعر كمتغيرات أساسية عند اتخاذ قرار الشراء.

◆ أهمية اشتراك أكثر من جهة في اتخاذ قرار شراء التجهيزات المكتبية نتيجة تعدد الجوانب المرتبطة بها.

◆ تميز هذه المعدات بوفرة التشكيل، مما يؤدي إلى ظهور عدد كبير من البدائل للمفاضلة بينها عند اتخاذ قرار الشراء الخاص بهذه التجهيزات.

2. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يأتي:

◆ السعي لبلورة مفهوم مركز الشراء وأهمية تطبيقه في المؤسسات الصناعية، بالاستفادة مما طرحته الأدبيات العلمية؛

◆ الاستعانة بمفهوم مركز الشراء كوسيلة لتحسين جودة القرار الشرائي.

◆ تقييم النظام الشرائي المتبع وتحديد الأسباب المؤدية إلى انخفاض جودة القرار الشرائي الخاص بالتجهيزات المكتبية في المؤسسات الصناعية بولاية تبسة.

◆ تفسير الأسباب المؤدية إلى انخفاض جودة القرارات الشرائية الصناعية والمتعلقة بالتجهيزات المكتبية، وعلاقة هذه الأسباب بمدى التطبيق والأخذ بمفهوم مركز الشراء.

3. أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذا البحث من خلال إلقاء الضوء على أحد مجالات دراسة التسويق الصناعي وهو دراسة السلوك الشرائي للمؤسسات بشكل عام، ومركز الشراء كوحدة صنع قرار الشراء في المؤسسات بشكل خاص وذلك من خلال التركيز على دور مركز الشراء في تحقيق جودة القرارات الشرائية بالمؤسسات الصناعية، على أساس أن الشراء هو الجانب الآخر لعملية التسويق الصناعي، إذ تعد وظيفة الشراء وظيفة هامة جداً في المؤسسة، فهي تعمل على توفير احتياجات المؤسسة لتسهيل العمليات التشغيلية اليومية.

وتنبثق أهمية هذه الدراسة في توضيح أثر اعتماد مفهوم مركز الشراء بمختلف أعضائه في عملية اتخاذ القرارات الشرائية بنجاح، وذلك بالاعتماد على مراحل وخطوات محددة ومدروسة تحقيقاً لأهداف المؤسسة الشرائية والتسويقية.

4. فرضيات الدراسة

لبلوغ أهداف الدراسة، سيتم صياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

الفرضية الأساسية

◆ (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ بين تطبيق مفهوم مركز الشراء وجودة القرار الشرائي في المؤسسات الصناعية لولاية تبسة)

وتتجلى منها الفرضيات الفرعية الآتية:

- الفرضية الفرعية الأولى: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ بين تطبيق مفهوم مركز الشراء ونجاح العملية الشرائية في المؤسسات الصناعية لولاية تبسة)

- الفرضية الفرعية الثانية: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ بين تطبيق مفهوم مركز الشراء والتزام المورد مع المؤسسات الصناعية لولاية تبسة)

وقد يتطلب اختبار صحة الفرضيات تطوير عدة مؤشرات لتحديد مدى إدراك مفهوم مركز الشراء، حيث يزداد عدد المشاركين في مركز الشراء ويختلف مجالهم الوظيفي حسب هذه المؤشرات،

ويعرفه الباحثان على أنه وحدة فرعية ليس لها شكل رسمي داخل المنظمة ولكن تتكون من مجموعة أفراد يشتركون معا في الوصول الى هدف معين وهو اتخاذ قرار الشراء.

اتخاذ القرار الشرائي:

ويمكن تعريفه على أنه: (سلسلة من الاجراءات المتضمنة تخطيط وتنظيم وإنجاز جميع الأعمال التي يجب القيام بها لتوفير جميع المواد والسلع المطلوبة) (النداوي، 2010، 58)، كما يعرف اتخاذ القرار الشرائي على انه: (عملية أو أسلوب الاختيار الرشيد بين عدد من البدائل المتاحة لإتمام عملية الشراء وتحقيق اهدافها خلال فترة زمنية معينة، وفي ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية، والموارد المتاحة للمنظمة) (حنفي، ابو قحف، 1993، 138).

ويمكن تعريفه على أنه عملية اختيار دقيق بعد دراسة تحليلية لعدد من البدائل المتاحة حول توفير احتياجات المنظمة من المواد ومستلزمات العمل خلال فترة زمنية معينة، من أجل تحقيق الاهداف المرجوة.

7. الدراسات السابقة

دراسة (Webster, Wind, 1972) بعنوان: (النموذج العام لفهم سلوك الشراء الصناعي)

تعد هذه الدراسة أول من طور نمودجا لسلوك الشراء الصناعي، وباحتثها هما اللذان أطلقا الموجة الأولى لفهم قضية الشراء الصناعي وسلوكه، عرفت هذه الدراسة الشراء الصناعي بأنه عملية اتخاذ قرار يؤديها أشخاص معينين في ظل تفاعلهم مع أشخاص آخرين داخل محيط المنظمة الرسمي.

أجريت هذه الدراسة ميدانيا في شركة فورد الأمريكية لصناعة محركات الزوارق البحرية، وقد حاولت تقديم تعريفا لمركز الشراء وتحديد العلاقات التبادلية والتفاعل بين المشترين في صنع القرار الشرائي، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها:

- السلوك الشرائي للمنظمات ظاهرة معقدة نظرا لتعدد وتنوع المتغيرات المؤثرة على هذا السلوك وتتراوح هذه المتغيرات بين متغيرات بيئية وتنظيمية فضلا عن المتغيرات السلوكية.

- جماعية قرار الشراء تعد أحد المظاهر الرئيسية للسلوك الشرائي للمنظمات، وترجع جماعية القرار أساسا الى تعدد المتغيرات المؤثرة على هذا القرار والى حاجة متخذ القرار الى معلومات متنوعة عن نواحي متعددة تمثل جوانب هذا القرار:

- تعتبر العلاقات التبادلية بين أعضاء مركز الشراء أحد المؤثرات على فاعلية قرار الشراء.

- هناك أدوار متعددة يمكن التمييز بينها في عملية الشراء، وتتوزع هذه الأدوار على المشاركين في صنع قرار الشراء وفقا لمدى إدراك كل فرد لأهميته النسبية وأهمية الدور الذي يقوم به ضمن مركز الشراء.

أفادت هذه الدراسة البحث عن طريق تأكيدها أهمية مركز الشراء وتحديد طبيعة العلاقات التفاعلية بين أفرادها، كما أنها بينت أن تكوين مركز الشراء يساهم في تفسير السلوك الشرائي للمنظمات ويعزز فاعلية القرارات الشرائية.

التي تستمد مقوماتها من خلال متغيرات الموقف الشرائي، بالإضافة الى مؤشرات أخرى لقياس جودة قرار الشراء، وتستمد هذه المؤشرات مقوماتها من الأهداف الرئيسية لإدارة المشتريات المتمثلة تباعا في:

♦ جماعية قرار الشراء وتعدد الأدوار المشاركين في عملية اتخاذ القرار.

♦ التخطيط المسبق لمختلف جوانب القرار.

♦ القيمة المالية للمنتج.

♦ المخاطرة المدركة عند الشراء.

♦ مراحل اتخاذ القرار الشرائي.

♦ توفير احتياجات المؤسسة بالجودة وبالكمية وفي الوقت

وبالثلث ومن المصدر المناسب.

5. حدود الدراسة

تحدد حدود الدراسة بالآتي:

- الحدود النظرية: جرى التطرق إلى دراسة مركز الشراء كونه يمثل أحد أبرز المواضيع المرتبطة بالسلوك الشرائي للمنظمات، ويشكل قدر كبير من اهتمام الباحثين في مجال التسويق الصناعي.

- الحدود المكانية: تطرقت الدراسة الميدانية لأثر مركز الشراء على القرارات الشرائية على مستوى المؤسسات ذات الطابع الصناعي لولاية تبسة، احدى ولايات الشرق الجزائري.

- الحدود الزمانية: أجريت هذه الدراسة على مستوى المؤسسات الصناعية لولاية تبسة بين شهر سبتمبر 2015 وشهر نوفمبر 2015.

6. مصطلحات الدراسة

سيقدم الباحث بعض التعاريف لمصطلحات وهي:

مركز الشراء:

يشير كل من (Robinson et al, 1967) إلى أن مركز الشراء يقصد به (جميع الأعضاء المشاركين في عملية اتخاذ القرار الشرائي)، ويؤكد هذا المفهوم على البعد الخاص بجماعية قرار الشراء وذلك عند تحديد المقصود بمركز الشراء، أيضا يشير هذا المفهوم وإن كان بطريقة ضمنية أن المشاركة في صنع القرار تقتصر أساسا على العاملين بالمنظمة دون خارجها.

وتختلف وجهة النظر هذه عما قدمه بكنر، حين يرى في مفهومه لمركز الشراء أن المشاركة في صنع قرار الشراء قد تمتد لتشمل أيضا الخبرات من خارج المنظمة حيث قدم تعريفا لمركز الشراء على انه (وحدة صنع قرار الشراء بالمنظمة والتي تتكون من أعضاء من داخلها وأيضا من خارجها) (Buckner, 1967).

ويركز كل من (Webster, Wind, 1972) في تعريفهما لمركز الشراء على العلاقات التبادلية والتفاعل الذي يتم بين المشاركين في صنع قرار الشراء، وفي ضوء وجهة النظر هذه يعرفا مركز الشراء على انه: (العلاقات التبادلية التي تحدث بين أعضاء المنظمة من أجل تحقيق غرض معين وهو القيام بمهمة الشراء، وتنعكس طبيعة هذه العلاقات واتجاهاتها على النتائج المرتبطة بالقرار الشرائي).

مركز الشراء، مقابل المشتريين كوكلاء الشراء الذين يمتلكون النفوذ الاقل في مركز الشراء.

دراسة (Asa,2002) بعنوان: (سلوك الشراء الصناعي للشركات السويدية الكبيرة)

جرى تطبيق هذه الدراسة في أربع شركات سويدية كبيرة هي شركة (فنادق سكاندك) وشركة (نقلات فيليا)، وشركة (وارسون للأثاث)، وشركة (أس أي بي للسياسة)، إذ تم تبني مدخل دراسة الحالة، وتحصيل البيانات عن طريق الملاحظة الشخصية واللقاءات المباشرة بين منفذ الدراسة وذوي العلاقة في 29 موقع وظيفي في الشركات الأربعة.

وجدت الدراسة أن عملية الشراء الصناعي لمعظم تلك الشركات كانت تتكون من 11 مرحلة متعاقبة، كما وجدت اختلافات واضحة بين أدوار أعضاء مركز الشراء فيها.

افتترضت هذه الدراسة أن عملية اختيار المجهز يجري التخطيط لها بإحكام ودقة، لأنها ليست عملية اعتيادية عابرة، وأنها تتكون من خمس مراحل متتابعة، ووجدت أن معظم أعضاء مركز الشراء في الشركات موضوع البحث كانت تركز في اختيارها للمجهز على الخدمات التي يقدمها.

أشارت الدراسة الى وجود معايير معينة تستخدم في تقييم ومقارنة المجهزين المحتملين، إذ يتقرر قبول المجهز أو رفضه في ضوء معيار معين يطلق عليه (معياري الاختيار والرفض)، يختلف هذا المعيار في مرحلة وأخرى من مراحل عملية الشراء، وقد توصلت الدراسة الى وجود اختلاف دائم بين أعضاء مركز الشراء بشأن تطبيق معيار الاختيار والرفض.

أوصت الدراسة بضرورة بناء علاقات طويلة المدى مع المجهزين للمشتريات الرئيسية نظرا لأهمية تلك العلاقات بالنسبة للمنظمة، كما أوصت بضرورة التأكيد على عملية البحث عن المجهزين الجدد للمشتريات الجانبية بين الحين والآخر.

أفادت هذه الدراسة البحث بتأكيد أهمية تحديد وتدقيق مراحل عملية الشراء الصناعي وخطوات كل مرحلة، إضافة على تأكيدها على ضرورة توفيق الثقة المتبادلة بين المنظمة المشتري والمجهز مما يساعد في بناء علاقات طويلة المدى.

دراسة (آل زويد، 2008) بعنوان: (دور المؤثرات البيئية في الشراء الصناعي)

أجريت هذه الدراسة بمصنع اسفلت الموصل أحد فروع شركة آشور العامة للمقاولات الانشائية في العراق، من اجل تسليط الضوء على المؤثرات البيئية في الشراء الصناعي وتحليلها وابدان أكثرها تأثيرا، وذلك من خلال الاعتماد على مدخل دراسة الحالة، وقد توصلت الى العديد من النتائج:

- يتبين أن مجال الشراء مقارنة بمجال البيع في المنظمات الصناعية أصعب فهما وأكثر تعقيدا، بسبب تضمنه لعدة مراحل وعدة خطوات، وعدة أشخاص داخل المنظمة وخارجها كالمجهز:

- يعتبر الشراء الصناعي أكثر فاعلية وأجدي طريقة لتعزيز المركز التنافسي للمنظمة من خلال ضمانه للمدخلات المتميزة:

- إدارة الجودة الشاملة مدخل إداري يؤكد على الجودة من

دراسة (Sheth, 1973) بعنوان: (نموذج السلوك الشرائي للمنظمات الصناعية)

قدمت هذه الدراسة نموذجا لتفسير السلوك الشرائي للمنظمات تحددت أهم أهدافه في إبراز العوامل المؤثرة في هذا السلوك، وقد أكد الباحث أهمية المتغيرات البيئية والتنظيمية والسلوكية، كما أبرز أهمية مجموعة أخرى من المتغيرات ذات التأثير على مركز الشراء وهذه المتغيرات هي:

- المخاطر المدركة في قرار الشراء، حيث تنعكس درجة المخاطرة على عدد ونوعية المشاركين في صنع قرار الشراء، ووفقا لظاهرة توزيع المخاطر فان قدرة الفرد عندما يكون عضوا في جماعة على تحمل المخاطر تكون أكبر نسبيا.

- درجة الحاج الحاجة، ينعكس تأثير هذا المتغير في نوعية المشاركين في مركز الشراء وعلى التخصصات المطلوب مشاركتها في اتخاذ القرار.

- نوعية الموقف الشرائي وما إذا كان جديدا أو معدلا أو متكررا، وتظهر أهمية المشاركة الجماعية في قرار الشراء عندما يكون الموقف الشرائي جديدا، حيث درجة المخاطرة أيضا تكون كبيرة.

أفادت هذه الدراسة البحث عن طريق تأكيدها لمختلف متغيرات الموقف الشرائي وتأثيرها على تكوين مركز الشراء وتعدد أعضائه وطبيعة المشاركين في اتخاذ القرار الشرائي.

دراسة (Anderson,Chu,Weitz,1987) بعنوان: (الشراء الصناعي - بحث استكشافي)

وجهت هذه الدراسة الأنظار خلال الثمانينيات من القرن الماضي نحو سلوك الشراء الصناعي، إذ أشارت إلى أهمية الموضوع ومدى القصور الذي يعانيه، حتى إن متغيرات ذلك السلوك ليست معروفة بشكل كاف مما دعا لأن يقوم الباحثون الثلاثة بهذه الدراسة.

جرت الدراسة ميدانياً في 21 مصنع كعينة عشوائية أخذت من شركة كوست الأمريكية للصناعات الالكترونية، افتترضت الدراسة ثلاثة أبعاد لسلوك الشراء الصناعي هي: حداثة المشكلة، المعلومات المطلوبة، البدائل المتاحة، كما افتترضت أن مركز الشراء هو من يمتلك التأثير الأكبر في تلك الأبعاد الثلاثة، وفي عملية الشراء بالكامل.

توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها ما يأتي:

- يتخذ قرارات الشراء الصناعي أعضاء مركز الشراء في المنظمات الحكومية المشتريه دائما بشكل بطيء.

- يميل اعضاء مركز الشراء الى ان تستخدم المخاطرة كمعيار أول وأساسي في تقييم بدائل الشراء المتاحة للتجهيز.

- أظهرت الجهود البحثية في اجمالي عينة البحث ان 16 مصنع يحاول أن يعتمد الشراء بالسعر الأقل، وأن 4 مصانع تحاول ان تعتمد الشراء بالنوعية الأفضل، أن مصنع فقط يحاول أن يعتمد الشراء بضمان موعد التجهيز.

- يمتلك المؤثرون كالفنيين والمهندسين نفوذا كبيرا في

بالجانب النظري، وتتجسد في المصادر والمراجع العربية والأجنبية، والاطلاع على بعض النتائج والدراسات التي جرت في إطار متغيرات البحث، أما أدوات جمع البيانات المتعلقة بالجانب الميداني، ستتلوور في المقابلة الشخصية لمديري المؤسسات الصناعية، وشكل (الاستبيان) الأداة الرئيسية في الحصول على البيانات الأولية للبحث، وسيتم اعتماد مقياس ليكرت (Likert Scale) خماسي التدرج لقياس استجابات أفراد العينة، كما سيتم الاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package For Social Sciences SPSS 15.0 لمعالجة البيانات واستخراج النتائج، وسيتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الإحصائية لمعالجة البيانات وأهمها الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل ارتباط بيرسون، اختبار (t) واختبار (F).

ثانياً: الإطار النظري للبحث

1. الجوانب والأبعاد النظرية لمركز الشراء في المؤسسات الصناعية

على الرغم من أن مركز الشراء قد بدأ يأخذ طريقه إلى الفكر التسويقي بشكل صريح في عام 1970 إلا أن المتبع لتاريخ هذا المفهوم يجد أنه قد تمت الإشارة إليه قبل ذلك وبالتحديد منذ عام 1930 في مختلف كتب التسويق الصناعي، حيث وجهت الأنظار إلى طبيعته وأهمية قرار الشراء الذي يميل إلى أن يكون قراراً جماعياً (Malaval, Benaroya, 2009, 30).

1. مفهوم مركز الشراء

توجد مفاهيم متعددة لمركز الشراء نظراً إلى إلقاء الضوء على الجوانب المختلفة والمرتبطة بهذا المفهوم، ولعلها أكثرها شمولية وعمقا هو أن مركز الشراء عبارة عن (وحدة صنع قرار الشراء في المؤسسة والتي تتكون من أفراد سواء من داخل المنظمة أو من خارجها، والتي تتحدد مهمتها في دراسة وتوفير المعلومات عن مختلف جوانب قرار الشراء بطريقة تمكن من زيادة كفاءة المؤسسة في صنع أو اتخاذ القرارات الشرائية المختلفة) (السويدان، العبادي، 2011، 75).

ويشير تحليل المفهوم السابق إلى أن مركز الشراء:

- ◆ يعبر عن وحدة صنع قرار الشراء بالمؤسسة.
- ◆ يتمثل الدافع الأساسي وراء ظهور مفهوم مركز الشراء في الطبيعة المميزة لقرار الشراء الصناعي، وإلى حاجة توفر معلومات متنوعة يصعب الإلمام بها من قبل فرد واحد بالمؤسسة، مما يركز على ضرورة المشاركة الجماعية:

◆ يعد مركز الشراء منظراً من مناظر التنظيم غير الرسمي بالمؤسسة.

◆ يتكون مركز الشراء من أعضاء من داخل المؤسسة، كما يمكن الاستعانة بخبرات أعضاء من خارج المؤسسة إذا تطلب الأمر.

◆ ترتبط فاعلية مركز الشراء في جانب من جوانبها بنوعية وطبيعة العلاقات التبادلية السائدة بين أعضائه.

◆ يتحمل أعضاء مركز الشراء مسؤولية جماعية عن تحقيق أهداف العملية الشرائية.

المجهز إلى الزبون، ويتفق أغلب روادها على أهمية إدارة الشراء كجزء من إدارة سلاسل التجهيز، وإدارة العلاقات مع الزبون الصناعي كجزء أساسي في تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

أوصت الدراسة بضرورة تحديد مؤثرات الشراء الصناعي خاصة البيئية منها، كما أوصت على ضرورة تأكيد مرحلة تحليل المجهز في عملية الشراء الصناعي لأن هذه المرحلة تحدد مصير العملية بأكملها.

أفادت هذه الدراسة البحث في تسليط الضوء على مختلف العوامل المؤثرة في قرار الشراء، وتأكيداً تحليل معايير اختيار المجهز وبناء علاقات جيدة معه.

8. منهجية البحث

تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الذي يقوم بوصف الظاهرة ودراساتها، والذي يستند على المعلومات والبيانات حول مركز الشراء ودوره في جودة القرارات الشرائية بالمؤسسات الصناعية، بالإضافة إلى اعتماد أسلوب الاستبيان كقائمة أسئلة موجهة إلى مسيري ومديري المؤسسات الصناعية بولاية تبسة.

9. مجتمع البحث

نظراً لطبيعة البحث الذي يهتم بأحد جوانب التسويق الصناعي، وبالتحديد مركز الشراء في المؤسسات الصناعية، هذا ما يضيف صعوبة في تحديد مجتمع الدراسة بدقة، لتوزع هذه المؤسسات على كامل التراب الوطني، كما أن إجراء مسح شامل أو اختيار عينة من كافة المناطق أمر يصعب تطبيقه.

وكمحاولة لتحديد مجتمع الدراسة، تقرر أن تقتصر على المؤسسات الصناعية لولاية تبسة، وعلى هذا الأساس سيجري حصر مجتمع الدراسة في إجمالي المؤسسات الصناعية بالولاية مهما كان شكلها كبيرة أو مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وقد قدر عددها بـ 417 مؤسسة صناعية تنشط في مجالات متعددة (الصناعة الغذائية، صناعة الخشب والورق والطباعة، صناعة الصلب والمعادن، الصناعة الميكانيكية، صناعة الغزل والنسيج، صناعة الجلود والأحذية، الصناعة الكيمائية، صناعة البلاستيك، صناعة السيراميك والزجاج ومواد البناء، صناعة المناجم والفوسفات، الصناعة البترولية وصناعات مختلفة) (مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية تبسة، 2015).

10. عينة البحث

هناك عدة طرق للمعاينة وفقاً لطبيعة الدراسة وفرضياتها، وستعتمد هذه الدراسة على عينة تحتوي 37 مؤسسة صناعية بولاية تبسة حيث يوجه الاستبيان إلى مسيري ومديري هذه المؤسسات، وهي عينة عمدية (قصديّة) تجمع بين المؤسسات الصناعية في مجالات مختلفة وأحجام مختلفة (كبيرة، صغيرة ومتوسطة)، وسيتم الاعتماد على هذا العدد ليكون هناك ميل طبيعي يساعد في استخدام أسلوب التحليل الإحصائي.

11. أدوات جمع البيانات

سيغتمد الباحث على أدوات جمع البيانات ذات العلاقة

2. أدوار مركز الشراء

تتوزع هذه الأدوار على المشاركين في صنع قرار الشراء، وتختلف طبيعة المشاركة التي يقوم بها هؤلاء المشاركون باختلاف المراحل التي يمر بها قرار الشراء وهي:

◆ المستخدمون: وهم الذين يستخدمون السلعة أو الخدمة، وفي بعض الحالات يقترح المستخدمون شراء السلعة (النسور، 2013، 245).

◆ المؤثرون: وهم الأفراد الذين يؤثرون على القرار الشرائي للمنتج، ويساعدون في الغالب على تحديد المواصفات، وتوفير المعلومات لاستخدامها في تقييم البدائل، وقد يكونون من الخبراء أو الفنيين (Bingham, Raffield, 1990, 68).

◆ المقررون: وهم الأفراد الذين يقررون مواصفات السلعة أو الخدمة، وتحديد هوية المورد لها.

◆ المشترون: هم الأفراد الذين لديهم القوة والسلطة لاختيار المورد أو شروط الشراء، ويساعد المشترون في تحديد مواصفات المنتج، لكن يكمن دورهم الأساسي في اختيار الموردين والتفاوض معهم، وفي كثير من المؤسسات تمارس الإدارة العليا هذا الدور خاصة في عمليات الشراء المعقدة (الصميدعي، يوسف، 2011، 111).

◆ الحاجبون: وهم الأشخاص الذين يستطيعون التحكم بتدفق أو فلترة المعلومات الخاصة بالسلع والخدمات إلى أعضاء مركز الشراء (Reeder, Brierty & Reeder, 1991, 92).

3. تحديد الأعضاء الرئيسيين في مركز الشراء

يلعب أعضاء مركز الشراء دورا مهما في التأثير على القرارات الشرائية، خاصة وأن هذه القرارات تختلف حسب حالات ومواقف الشراء، ويمكن اختيار هؤلاء الأعضاء على النحو الآتي:

◆ أعضاء الإدارة العليا

تسهم الإدارة العليا بشكل عام فيما يأتي: (السويدان، العبادي، 2011، 77):

- القرارات الخاصة بسياسات الشراء مثل التنوع في المنتج أو مشروع جديد.
- الموافقة على الشراء وميزانيات الشراء السنوية.
- اقرار البنود الرئيسية الخاصة بقرارات الشراء خاصة المشتريات عالية القيمة.

◆ الفنيون

وهم مهندسو التصميم، مدراء الإنتاج، مدير الجودة وكذلك المهندسون الصناعيون، حيث يساهون بشكل عام في تحديد خصائص أو صفات المنتج، والتقييم الفني للعروض المستلمة من طرف المجهزين.

◆ إدارة المواد

وهم العاملون في قسم المشتريات، ويساهمون بشكل عام في معظم مراحل وخطوات الأنشطة الشرائية، ويعملون على التنسيق مع باقي أعضاء مركز الشراء.

◆ المحاسبون/الماليون

تأتي مساهمة المحاسبين في عملية الإجراءات النهائية للبنود التجارية مثل طريقة الدفعات، إصدار الضمانات البنكية، لموافقة المالية على المشتريات، إصدار الدفعات للمجهزين (Day-an, 1999, 49).

◆ وظيفة التسويق

عندما يكون للقرار الشرائي تأثير على القدرة التسويقية للمنتج الذي تقدمه المؤسسة، يصبح لإدارة التسويق تأثير كبير في القرار الشرائي للمؤسسة الصناعية.

II- مراحل اتخاذ قرار الشراء للمنتجات الصناعية

تتكون أنشطة الشراء الصناعي من مراحل متعددة، فالأهمية التي تعطى للمراحل مختلفة تعتمد على نوعية قرار الشراء، لذا يستلزم فهم كل مرحلة ومتطلباتها في عملية اتخاذ القرار الشرائي الصناعي.

هناك العديد من العوامل المؤثرة في مسار شراء المنتجات الصناعية، من بينها (قيو، 2008، 58):

◆ بعض متغيرات البيئة مثل الظروف الاقتصادية والمنافسين:.

◆ العوامل المتعلقة بالمؤسسة مثل الأهداف، الإجراءات والأنشطة.

◆ العوامل المتعلقة بالعلاقات بين المؤسسة والمجهزين.

◆ العوامل الموضوعية والنفسية المتعلقة بالأفراد المكونين لمركز الشراء.

وتتكون عملية اتخاذ القرار الشرائي في المؤسسة الصناعية من المراحل التالية:

1. تحديد المشكلة

تبدأ عملية الشراء عندما تحدد المؤسسة مشكلة ما، أو حاجة معينة يمكن معالجتها بتوفير سلعة ما، ويكون من جراء تحفيز داخلي كتطوير المنتج، حاجة إلى معدات ومواد أولية، قطع غيار... أو تحفيز خارجي كعروض أفضل في السعر أو الجودة (اللامي، 2013، 190).

2. تحديد الخصائص والكميات المطلوبة من المنتج

حالما يحصل تحديد المشكلة تصبح المرحلة الثانية هي البحث عن حلول لهذه المشكلة، وذلك بتحديد المؤسسة الصناعية المواصفات العامة للمادة المطلوبة والكمية اللازمة، يكون هذا سهلا بالنسبة للأجزاء البسيطة، أما الأجزاء المعقدة فعلى المهندسين والفنيين والمسوقين بالمؤسسة التدخل لتحديد دقيق للمواصفات (Malaval, Benaroya, 2009, 43).

3. البحث عن المجهزين المحتملين

تحاول المؤسسة الصناعية تحديد أنسب المجهزين من خلال المفكرات التجارية، والاتصال بعدة شركات أو الإعلانات أو المعارض أو الانترنت، ثم تدعو المؤسسة المجهزين لتقديم عروضهم، فكلما كانت المادة معقدة وذات قيمة عالية تطالب المؤسسة بتقديم

هذه الحالة نمطياً وقليل المخاطرة (توفيق، معلا، 2009، 144).

◆ الشراء المعدل

يظهر هذا النوع من القرارات عندما تقوم المؤسسة الصناعية بتعديل الحاجات التي يطلبها من المجهزين، نظراً لتغييرات في خصائص المنتج، أو قد يكون التغيير نابع من الرغبة في إعادة تقييم المجهزين.

هناك العديد من الأسباب التي تدفع إلى إتباع هذا الأسلوب، فقد تكون الرغبة في تخفيض التكاليف، أو أن يقوم بعض المجهزين الجدد بتقديم عروض سريعة، ونوعية ومواصفات جديدة للمنتج (النسور، 2013، 243).

◆ الشراء الجديد

تحدث هذه المهمة عندما تكون للمؤسسة الصناعية حاجة جديدة ولديها خبرة بسيطة أو دون خبرة سابقة في شراء هذا النوع من المنتج، وتحتاج إلى معلومات كثيرة تتضمن وضع مواصفات المنتج، مصادر التجهيز، فكلما ارتفعت التكلفة أو المخاطرة زاد عدد المشاركين في اتخاذ القرار، وكلما تطلب الأمر البحث للحصول على معلومات أكثر، استغرق وقت اتخاذ القرار فترة أطول (السويدان، 2012، 174).

2. طرق وممارسات الشراء الصناعي

يستخدم المشتري الصناعي أربعة مداخل لتقييم وشراء المنتجات، ويمكن توضيحها فيما يأتي:

◆ المواصفات

وهذا الأسلوب يستخدم عندما تكون السلع المشتراة ذات مواصفات محددة مقدماً (الحجم، الشكل، الوزن واللون)، ومعظم السلع الصناعية والزراعية تشتري بهذا الأسلوب (Mahin, 1991, 118).

◆ الفحص

ويستخدم هذا الأسلوب حين تكون السلع الرأسمالية كبيرة، وغير نمطية، أي أن السلع غير متشابهة كالمعدات والآلات المستعملة، وتباع هذه السلع عادة في الأسواق المفتوحة والمزادات العلنية.

◆ العينة

وفي هذه الحالة تكون خصائص العينة المختارة مشابهة لخصائص المجموعة الكلية، وتستخدم العينة عندما يكون فحص كل وحدة من المجموعة مرتفع التكاليف، أو غير عملي كمشراء كميات كبيرة من الحبوب.

◆ التفاوض

وهذا الأسلوب يشير إلى عقد اتفاقية بين المشتري الصناعي والمنتج، وبه يسمح للمشتري إجراء تغييرات على ترتيبات الشراء، حسب ما يستجد من ظروف، كبناء المعدات والأبنية ذات المواصفات الخاصة (السويدان، حداد، 2006، 187).

ومما سبق يتضح دور وأهمية مركز الشراء كوحدة تعمل على رفع كفاءة القرار الشرائي في المؤسسات الصناعية نظراً لتعدد أدواره، واختلاف خبرات أعضائه، فالاهتمام بمفهوم مركز الشراء والتركيز عليه من المؤسسات الصناعية يساهم في إنجاح مختلف القرارات الشرائية المتخذة.

عرض تحريري مفصل (Reeder, Brierty & Reeder, 1991, 86).

4. تقييم العروض واختيار المجهزين

تقوم المؤسسة بتقييم العروض المقدمة من المجهزين المتنافسين، ودراساتها من حيث إجراء المقارنات على المنتجات المعروضة من المجهزين والخدمات المصاحبة، مواعيد التسليم، وكذلك السعر الإجمالي والخصم المقترح، الشحن والتأمين، واعتماد العديد من العوامل المتفق عليها، ثم يتم اختيار المجهز الأفضل ويتم الاتفاق معه (Hutt, Speh, 1981, 50).

5. اتخاذ قرار الشراء

بعد أن يجري اختيار المجهز، يصبح أمر اتخاذ القرار الشرائي واجباً للتسريع في عملية تنفيذ الطلبية وفقاً للشروط والمواصفات المتفق عليها وبشكل تفصيلي، ويصدر أمر الشراء على ضوء القرار الجماعي المتخذ من قبل مركز الشراء، ويتضمن تحديد الشروط والالتزامات بين الطرفين، والشروط الجزائية، مع إصدار التعليمات إلى الإدارات الأخرى (المخازن، الإنتاج) للاستعداد لاستلام وفحص المواد (البكري، 2011، 203).

6. التغذية المرتدة للأداء وتقييم ما بعد عملية الشراء

هي المرحلة الأخيرة من خطوات اتخاذ قرار الشراء، وهي ضرورية جداً لكونها ستدخل لاحقاً في عملية تقييم القرار المتخذ ومدى توافق عملية الشراء مع الحاجة التي تم تحديدها، فضلاً عن الاحتفاظ بالمعلومات الخاصة بالشراء لاستخدامها لاحقاً في عمليات شراء أخرى (البكري، 2011، 204).

فهذه الخطوة تمثل عملية تقييم شاملة لأداء المجهز والتي على ضوءها سيتم تحديد إمكانية التعامل معه مستقبلاً أم لا، ويجري التقييم على ضوء الشروط والمواصفات والوقوف على صحة الإجراءات المعتمدة في كل خطوة من خطوات اتخاذ قرار الشراء الصناعي.

يعد فهم المراحل المختلفة في عملية صنع قرار الشراء أمراً مهماً، حيث أن الشراء لا يتوقف بمجرد استلام المنتجات، ولكن يستمر إلى ما بعد الشراء من أجل القيام بعملية التقييم واتخاذ إجراءات تصحيحية، إضافة إلى اختلاف الأهمية النسبية لكل مرحلة حسب موقف وحالة القرار الشرائي إن كان جديداً، معدلاً أو مكرراً.

III. عمليات شراء المنتجات الصناعية

1. أنواع القرارات الشرائية (حالات الشراء)

إن قرار الشراء للسلع الصناعية قد يتخذ أشكالاً وأنواعاً مختلفة حسب مهمة الشراء، ودرجة تكرارها، ويمكن تصنيف الشراء الصناعي إلى ثلاثة أصناف وهي:

◆ الشراء المكرر

ويحصل هذا النوع من الشراء عندما تقوم المؤسسة بشراء نفس السلعة بطريقة روتينية تحت نفس الظروف تقريباً، وتحتاج المؤسسة في هذه الحالة معلومات قليلة لأنها تتعامل مع نفس المجهزين، وهذا يعني بأن المنتج، السعر، فترة التسليم وشروط الدفع تبقى كما هي في طلب الشراء، ولهذا يعتبر قرار الشراء في

ثالثاً: الإطار العملي للبحث (التحليل الإحصائي)

1. صدق الاداة وثباتها

بهدف التحقق من صدق الاداة وفعاليتها للتحليل الإحصائي، تم الاعتماد على حساب معامل ألفا كرونباخ (cronobach alpha) ومعامل الصدق (validity) وكانت النتائج مبينة في الجدول الموالي:

جدول رقم (01)

نتائج اختبار صدق وثبات أداة الدراسة

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
تطبيق مفهوم مركز الشراء	17	0.955	0.912
جودة القرار الشرائي الصناعي	13	0.960	0.921
الاجمالي	30	0.971	0.942

المصدر: من اعداد الباحثين وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS

وتعتبر نتائج هذا الاختبار جيدة وذات دلالة احصائية عالية، مما يشير الى علاقة ثبات وترابط عالي بين عبارات الاستبيان والوثوق في النتائج التي تم التوصل لها، كما تشير الى امكانية

الحصول على نتائج نفسها فيما لو حصل تكرار القياس في ظل ظروف مشابهة وباستخدام نفس الاداة.

2. المعالجة الإحصائية

بعد تطبيق اداة الدراسة وجمع البيانات، تمت معالجتها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS، وذلك حسب أغراض الدراسة، واعتمادا على الاساليب الإحصائية التي تناسب فرضيات الدراسة ومتغيراتها على النحو الآتي:

♦ التحليل الوصفي للمتغيرات الدراسة

تهدف عملية تحليل البيانات ومناقشة النتائج الى اظهار مستويات اجابات أفراد عينة البحث الممثلة بمؤسسات صناعية بولاية تبسة، وذلك لتقييم مدى استيعابهم ودرائتهم بمفهوم مركز الشراء ودوره في تحسين جودة القرارات الشرائية للمؤسسة الصناعية وتحقيقا لهذا الغرض تم استخدام الادوات الإحصائية المناسبة مثل (التكرار، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري).

أ. تحليل اجابات أفراد العينة نحو متغير تطبيق مفهوم مركز الشراء

أجري تحليل وصفي لإجابات عينة الدراسة المتعلقة بفهم طبيعة ومعنى مركز الشراء وتطبيقه في المؤسسة الصناعية، وكانت النتائج موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (02)

التحليل الوصفي لمحور تطبيق مفهوم مركز الشراء

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التحقق
01	قسم المشتريات هو المسؤول عن اتخاذ القرار الشرائي بالمؤسسة	3.81	1.023	عالية
02	يؤثر موظفوا الاقسام الأخرى على العمليات الشرائية	3.81	0.776	عالية
03	اتخاذ القرار يتم بناءا على اراء أفراد من أقسام اخرى	3.70	0.845	عالية
04	تحديد دور كل فرد في المجموعة المكلفة بعملية الشراء	3.84	0.764	عالية
05	يمكن لأفراد خارج المؤسسة المشاركة في اتخاذ القرار الشرائي	3.76	0.863	عالية
06	يتحمل أعضاء مركز الشراء مسؤولية جماعية لتحقيق أهداف العملية الشرائية	3.65	0.875	عالية
07	لا بد من تحديد حاجة المؤسسة من المنتج	3.78	0.750	عالية
08	البحث عن المعلومات بناءا من مصادر متنوعة	3.62	1.010	عالية
09	الاعتماد بشكل أساسي على العروض المقدمة من طرف الموردين	3.65	0.789	عالية
10	الاعتماد على الانترنت أو المعارض التجارية لإتمام عملية الشراء	3.62	0.794	عالية
11	تنوع المعلومات يساعد على التحديد الدقيق للمواصفات المطلوبة	3.57	0.959	عالية
12	تؤثر القيمة المالية للمنتوج على عدد الافراد القائمين باتخاذ قرار الشراء	3.41	0.896	عالية
13	يؤثر مدير المالية والمحاسبة على قرار الشراء	3.65	0.949	عالية
14	مدير المشتريات له الحق باتخاذ قرار الشراء بناءا على القيمة المالية للمنتوج	3.57	0.929	عالية
15	التوفر والتنوع في المعلومات المتاحة يخفف من المخاطرة	3.46	0.931	عالية
16	التفاوض مع الموردين حول الاسعار وشروط الدفع	3.57	1.015	عالية
17	تقييم نتائج الشراء السابق	3.49	0.837	عالية
	نتيجة المحور الاول	3.64	0.650	عالية

مصدر: من اعداد الباحثين وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS

بدرجة عالية، وذلك من خلال العبارات (من 12 الى 14) ما يبين تأثير القيمة المالية للمنتج في عدد الافراد القائمين باتخاذ القرار الشرائي، ما يتطلب أحيانا تدخل مدير المالية والمحاسبة للتأثير على القرار الشرائي من جهة، ويؤكد المسؤولية الجماعية لتحقيق أهداف الشراء من جهة أخرى.

كما يسهم العمل الجماعي في اتخاذ القرار الشرائي على التخفيف من درجة المخاطرة المدركة، وهذا ما تؤكده نتائج التحليل للعبارات (من 15 الى 17) حيث كانت درجة التحقق عالية حول تنوع المعلومات، والعمل على التفاوض مع الموردين وتقييم نتائج الشراء السابق مما يساعد على تخفيف درجة المخاطرة أثناء الشراء.

يتضح من خلال النتائج السابقة لمحور تطبيق مفهوم مركز الشراء أن جميع المتوسطات الحسابية مرتفعة تعكس درجة موافق، بمعنى أن اجابات عينة الدراسة موافقة على تطبيق مفهوم مركز الشراء كمجموعة من الأعضاء تعمل بشكل جماعي وبأدوار مختلفة لتحقيق أهداف الشراء الصناعي.

ب. تحليل اجابات أفراد العينة نحو متغير جودة القرار الشرائي الصناعي

أجري تحليل وصفي لإجابات عينة الدراسة المتعلقة بمؤشرات قياس جودة اتخاذ القرار الشرائي بالمؤسسة الصناعية، وكانت النتائج موضحة في الجدول الموالي:

أظهر التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة أن درجة إدراك المؤسسات الصناعية المدروسة لتطبيق مفهوم مركز الشراء عالية إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور 3.64 (هذا المتوسط ينتمي للمجال الرابع في قيم المتوسطات المطبقة على سلم ليكرات الخماسي (3.40 - 4.19)، أما قيمة الانحراف المعياري فقد بلغت 0.65، ما يدل على وجود تشتت متوسط للقيم عن وسطها الحسابي.

ويتضح من اجابات عينة الدراسة أن ادراكهم لمفهوم مركز الشراء كان عاليا وذلك حسب نتائج العبارات (من 1 الى 6) المستخدمة لقياس مدى إدراك مفهوم مركز الشراء، وهذا يدل على أنه بالإضافة الى ادارة المواد يمكن ان تتدخل بعض الادارات الاخرى في اتخاذ قرار الشراء مما يستدعي توفر خبرات ومعارف مختلفة وتحمل المسؤولية الجماعية لتحقيق أهداف العملية الشرائية.

كما تعمل المؤسسات الصناعية على عملية التخطيط المسبق لعملية الشراء وجمع معلومات متنوعة ومن مصادر مختلفة حتى يتوضح الموقف الشرائي بدقة، وهذا وفقا لما توضحه اجابات عينة الدراسة في الفقرات (من 7 الى 11)، فالمؤسسات تعمل على تحديد حاجاتها من المنتجات مسبقا والبحث عن مصادر متنوعة لجمع المعلومات وتحديد كيفية التعامل مع العروض المقدمة من طرف المجهزين، وتحديد دور كل عضو من أعضاء مركز الشراء لإتمام عملية الشراء.

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت نتائج التحليل أن هناك تأثيرا للقيمة المالية للمنتج على تعدد الأعضاء المتخذين لقرار الشراء

جدول رقم (03)

التحليل الوصفي لمحور جودة القرار الشرائي الصناعي

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التحقق
01	وضوح مراحل عملية اتخاذ القرار تساعد على انجاح العملية الشرائية	3.95	0.682	عالية
02	تختلف مراحل اتخاذ القرار الشرائي حسب طبيعة الشراء	3.81	1.076	عالية
03	تختلف أدوار الاشخاص داخل المجموعة حسب مراحل اتخاذ القرار	4.03	0.763	عالية
04	الحرص على المطابقة مع المواصفات المطلوبة	3.84	0.834	عالية
05	درجة الاعتمادية تعكس جودة المنتج	3.95	1.117	عالية
06	خدمات ما بعد البيع تعكس مدى نجاح عملية الشراء	3.84	1.014	عالية
07	نجاح المورد مبني على مدى استمرار تدفق المنتجات	3.92	0.795	عالية
08	الاهتمام بتسهيلات الدفع المقدمة من قبل المورد	3.76	0.830	عالية
09	تقديم التخفيضات يشجع على التعامل مع المورد	4.00	0.850	عالية
10	يعتبر وقت استلام المنتجات معيار مهم لتقييم المورد	3.30	0.909	عالية
11	تأخر المورد في تسليم المنتجات يؤثر سلبا على وظيفة الشراء	3.95	0.998	عالية
12	مراجعة اداء المورد يسمح باتخاذ قرار مواصلة التعامل معه	3.76	0.830	عالية
13	الثقة المتبادلة تساعد في توقيع عقود طويلة المدى مع المورد	3.97	0.763	عالية
	نتيجة المحور الثاني	3.82	0.690	عالية

المصدر: من إعداد الباحثين وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS

الشراء الصناعية خاصة إذا ارتبط بتسهيلات الدفع أو التخفيضات المقدمة من طرف المورد، وهذا ما توضحه العبارات (من 4 الى 11)، بالإضافة إلى أن التزام المورد يشجع على التعامل واتخاذ القرار الشرائي، وهذا ما توضحه نتائج تحليل العبارات (من 12 الى 13) إذ كانت درجة التحقق كبيرة.

وقد كان مستوى إجابات عينة الدراسة عاليا في جميع العبارات الدالة على جودة القرار الشرائي الصناعي من خلال مدى التزام المورد مما يوضح وجود ثقة متبادلة بين المورد والمؤسسات الصناعية لمواصلة التعامل وإنجاح العملية الشرائية.

1. اختبار الفرضيات

جرى الاعتماد على فرضيتين فرعيتين من أجل معرفة العلاقة بين تطبيق مفهوم مركز الشراء وجودة القرارات الشرائية الصناعية، وسيتم اختبارهما على النحو الآتي:

- اختبار الفرضيات الفرعية

تتلخص نتائج التحليل في الجدول الموالي:

جدول رقم (04)

تحليل تباين خط الانحدار للفرضيات الفرعية

المتغير المستقل	المتغير التابع	ثابت الانحدار a	معامل الانحدار b	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	قيمة t المحسوبة	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة sig
تطبيق مفهوم مركز الشراء	نجاح العملية الشرائية	0.639	1.190	0.715	0.512	6.054	36.653	0.000
التزام المورد	نجاح العملية الشرائية	0.633	1.250	0.672	0.451	5.364	28.773	0.000

المصدر: من اعداد الباحثين وفقا لنتائج برنامج التحليل الاحصائي SPSS

الفرضية الفرعية الأولى:

وبناء على النتائج السابقة ترفض الفرضية الفرعية العدمية وتقبل الفرضية البديلة الآتية:

(توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ بين تطبيق مفهوم مركز الشراء ونجاح العملية الشرائية في المؤسسات الصناعية لولاية تبسة)

الفرضية الفرعية الثانية:

فرض العدم: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ بين تطبيق مفهوم مركز الشراء والتزام المورد مع المؤسسات الصناعية لولاية تبسة.

الفرض البديل: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ بين تطبيق مفهوم مركز الشراء والتزام المورد مع المؤسسات الصناعية لولاية تبسة.

يوضح الجدول أعلاه نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي استخدم لتحديد العلاقة بين تطبيق مفهوم مركز الشراء والتزام المورد مع المؤسسات الصناعية محل الدراسة أن هناك علاقة تأثير ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية بين المتغيرين إذ بلغ معامل الارتباط 0.672، مما يدل على وجود ارتباط موجب قوي، أما معامل الانحدار فقد بلغ 1.250، وهذه المعاملات ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ ، وهذا ما أوضحه

تظهر نتائج تحليل اجابات عينة الدراسة أن المؤشرات المستخدمة لقياس جودة اتخاذ القرار الشرائي الصناعي ذات درجة تحقق عالية، إذ بلغ المتوسط الحسابي للمحور 3.82، وبلغ الانحراف المعياري 0.69 وهذا يدل على وجود تشتت متوسط للقيم عن وسطها الحسابي.

فنجاح عملية الشراء مرتبط بالعديد من الابعاد ولعل أهمها وضوح مراحل اتخاذ القرار الشرائي واختلافها حسب طبيعة الشراء، بالإضافة الى مساهمة العديد من الأفراد بأدوار مختلفة في كل مرحلة من المراحل، وهذا ما يؤكد مستوى إجابات عينة الدراسة حول العبارات (من 1 الى 3).

تعكس جودة اتخاذ القرار الشرائي مدى التزام المورد بتسليم المنتجات، مما يفرض على المؤسسات الصناعية محل الدراسة الحرص على مطابقة المنتجات المستلمة من قبل المجهزين مع المواصفات المطلوبة للتحقق من جودتها، كما أن نجاح العملية الشرائية يعتمد على مدى استمرار تدفق المنتجات وتوفرها بالكمية المطلوبة وفي الوقت المناسب، ويعتبر السعر أحد مؤشرات قياس جودة القرار الشرائي، فهو محور الاهتمام اثناء اتمام صفقات

فرض العدم: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ بين تطبيق مفهوم مركز الشراء ونجاح العملية الشرائية في المؤسسات الصناعية لولاية تبسة.

الفرض البديل: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ بين تطبيق مفهوم مركز الشراء ونجاح العملية الشرائية في المؤسسات الصناعية لولاية تبسة.

يوضح الجدول اعلاه نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي استخدم لتحديد العلاقة بين تطبيق مفهوم مركز الشراء ونجاح العملية الشرائية بالمؤسسات الصناعية محل الدراسة، وجود علاقة تأثير موجبة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ ، حيث بلغ معامل الارتباط 0.715، في حين بلغ معامل الانحدار 1.190 وهي قيم تدل على وجود تأثير وارتباط قوي بين تطبيق مفهوم مركز الشراء ونجاح العملية الشرائية في المؤسسات الصناعية، وهذا ما اوضحه اختبار (t)، بالإضافة الى معامل التحديد الذي يبين أن نسبة 51.2% من نجاح العملية الشرائية الصناعية راجع لتطبيق مفهوم مركز الشراء في المؤسسات الصناعية محل الدراسة، وقد أظهر اختبار (F) بأن نموذج الانحدار بشكل عام ذو دلالة احصائية إذ إن مستوى الدلالة $\text{sig}=0.000$ أقل من مستوى المعنوية $(\alpha \leq 0.05)$.

(توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق مفهوم مركز الشراء والتزام المورد مع المؤسسات الصناعية لولاية تبسة)

- اختبار الفرضية الرئيسية

فرض العدم: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق مفهوم مركز الشراء وجودة القرار الشرائي في المؤسسات الصناعية لولاية تبسة.

الفرض البديل: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق مفهوم مركز الشراء وجودة القرار الشرائي في المؤسسات الصناعية لولاية تبسة.

تتلخص نتائج التحليل في الجدول الموالي:

جدول رقم (05)

تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الرئيسية

المتغير المستقل	المتغير التابع	ثابت الانحدار a	معامل الانحدار b	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	قيمة t المحسوبة	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة sig
تطبيق مفهوم مركز الشراء	جودة القرار الشرائي الصناعي	0.678	1.055	0.718	0.516	6.107	37.294	0.000

المصدر: من اعداد الباحثين وفقا لنتائج برنامج التحليل الاحصائي SPSS

ولقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات النظرية والميدانية سيتم عرضها تباعا كما يأتي:

- يعتبر مفهوم مركز الشراء أحد المفاهيم الأساسية في التسويق الصناعي، إذ يعمل على تحسين كفاءة وظيفة الشراء الصناعي ومن ثمة تحقيق أهدافه.

- تفرض طبيعة القرار الشرائي الصناعي توفر معلومات متعددة ومتنوعة مما يشكل دافع أساسي إلى ضرورة المشاركة الجماعية لتحسين عملية اتخاذ القرار الشرائي.

- يهتم مركز الشراء بمشاركة أعضاء من ذوي خبرات مختلفة مما يوضح التعدد في الأدوار، واختلاف هذه الأدوار في كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار الشرائي.

- يعمل مركز الشراء على زيادة فاعلية العلاقات التبادلية بين اعضاءه مما يعزز المسؤولية الجماعية التي يتحملها أعضاء مركز الشراء حول تحقيق أهداف العملية الشرائية.

- تحدد جودة اتخاذ القرار الشرائي مدى التزام المورد بعملية تسليم المنتجات بالجودة والكمية المتفق عليها وبالسعر وفي الوقت المناسبين، مما يؤدي الى نجاح العملية الشرائية وزيادة مستوى الثقة المتبادلة بين المؤسسة الصناعية ومورديها.

- أشارت اجابات عينة الدراسة الى وجود إدراك لمعنى مركز الشراء في المؤسسات الصناعية المدروسة، مما يدل على تطبيق وتكوين مركز الشراء بهذه المؤسسات.

- أوضحت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق مفهوم مركز الشراء ونجاح العملية الشرائية بالمؤسسات الصناعية لولاية تبسة.

- أظهرت ذات النتائج وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين

اختبار (t) ما يعني أن تطبيق مفهوم مركز الشراء يؤثر في التزام المورد بتسليم المنتجات بالكمية والجودة المطلوبة وبالسعر وفي الوقت المناسبين، ما يدعم الثقة بين الطرفين ويساعد على بناء علاقة طويلة الأمد.

إضافة الى ذلك، وضح معامل التحديد القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار إذ إن نسبة 45.1% من التزام المورد مع المؤسسات الصناعية راجع لتطبيق مفهوم مركز الشراء، وقد أظهر اختبار (F) بأن النموذج بشكل عام ذو دلالة إحصائية: إذ إن مستوى الدلالة sig=0.000 أقل من مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على النتائج السابقة ترفض الفرضية الفرعية العدمية وتقبل الفرضية البديلة الآتية:

يوضح الجدول اعلاه، وجود علاقة تأثير موجبة وقوية ذات دلالة احصائية بين تطبيق مفهوم مركز الشراء وجودة القرارات الشرائية في المؤسسات الصناعية محل الدراسة، إذ بلغت قيمة الانحدار 1.055 و معامل الارتباط 0.718، وهي معاملات ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا ما اوضحه اختبار (t) ويدل معامل التحديد على القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار: إذ بلغ المعامل 0.516 أي أن نسبة 51.6% من جودة القرارات الشرائية الصناعية تعود إلى إدراك وتطبيق مفهوم مركز الشراء، وقد أظهر اختبار (F) بأن النموذج بشكل عام ذو دلالة احصائية: فمستوى الدلالة sig=0.000 أقل من مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على النتائج السابقة ترفض الفرضية الفرعية العدمية وتقبل الفرضية البديلة الآتية:

(توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق مفهوم مركز الشراء وجودة القرار الشرائي في المؤسسات الصناعية لولاية تبسة)

نتائج الدراسة

لقد تناولت هذه الدراسة علاقة تطبيق مفهوم مركز الشراء بجودة القرارات الشرائية الصناعية، إذ تعتبر عملية الشراء من المهام الصعبة في المؤسسات الصناعية لما لها من تأثير في تنفيذ خطط الإنتاج والتسويق وخدمة زبائنهم، إذ تتطلب عملية اتخاذ القرار الشرائي توفر مجموعة من الأعضاء ذوي خبرات وأدوار مختلفة يتشاركون في صنع قرار الشراء، الذي يتخذ أشكالاً متنوعة حسب مهمة الشراء ودرجة تكرارها، ونظرا لدور وأهمية مفهوم مركز الشراء تعمل المؤسسات الصناعية على تطبيق هذا المفهوم من أجل رفع كفاءة القرار الشرائي وتحقيق أهداف العملية الشرائية.

10. الصميدعي، محمود جاسم ويوسف، ردينة عثمان(2011). التسويق الصناعي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن.
11. توفيق، رائف و معلا، ناجي.(2009). مبادئ التسويق، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر.
12. حنفي، عبد الغفار وأبو قحف، عبد السلام.(1993). تنظيم وإدارة الاعمال، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
13. قيوك.(2008). التسويق (وردية واشد، مترجم)، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
14. مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية تبسة.(2015).

ثانياً المراجع الأجنبية:

1. Asa,W.(2002).Industrial Buying Behavior Of Large Swedish Firms: Case Studies Of The Purchase Of Educational Services, Industrial Economic Institute.
2. Anderson,E & Chu,W &Weitz,B.(1987). Industrial Purchasing: An Empirical Exploration Of The Buyclass Framework,Journal Of Marketing,Vol.(51).
3. Bingham, F & Raffield,B.(1990). Business To Business Marketing Management, Irwin, Boston.
4. Buckner,H.(1967). How British Industries Buys, Hutchinson And Co, London.
5. Dayan, A.(1990). Marketing Industriel, 4th Ed, Librairie Vuibert, Paris.
6. Hutt,M & Speh,T.(1981). Industrial Marketing Management, The Dryden Press, New York.
7. Mahin, P.(1991). Business To Business Marketing-Stratégie Resource Management And Cases-, Allyn And Bacon, Boston.
8. Malaval,P & Benaroya,C.(2009). Marketing Business To Business, 4th Ed, Pearson Education, France.
9. Reeder,R & Brierty,E & Reeder,B.(1991).Industrial Marketing-Analysis; Planning And Control, Pretice Hall, New Jersey.
10. Robinson,P Et Al.(1967).Industrial Buying And Greative Marketing, Allyn And Bacon,Boston.
11. Sheth,N.(1973).A Model Of Industrial Buyer Behavior, s.n.
12. Webster,F.(1984).Industrial Marketing Strategy, A Ronald Press Publication, Boston.
13. Webster,F & Wind,Y.(1972). A General Model For Understanding Organizational Buying Behavior, Trends Global Marketing Strategies, Boston.

تطبيق مفهوم مركز الشراء ومدى التزام المورد بعملية التوريد حسب الشروط المتفق عليها.

- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق مفهوم مركز الشراء وجودة القرارات الشرائية الصناعية، ما يدل على أهمية الموضوعين وارتباطهما علمياً وعملياً.

توصيات الدراسة

بناءً على الاستنتاجات المتوصل إليها يمكن تقديم جملة من التوصيات أهمها:

- ضرورة اقتناع المؤسسات الصناعية بأهمية مركز الشراء كوحدة تتولى عملية اتخاذ القرار الشرائي، وتعمل على تحسين هذه القرارات.

- السعي الجاد نحو تطبيق مفهوم مركز الشراء بالمؤسسات الصناعية وذلك من خلال اختيار أعضائه من مستويات ادارية ووظائف مختلفة، مما ينعكس ايجاباً على درجة جودة القرارات الشرائية المتخذة.

- ضرورة بناء علاقات جيدة مع الموردين مما يسمح بزيادة الثقة وانجاح عملية التبادل.

- العمل على تفعيل عملية تحسين جودة القرارات الشرائية الصناعية من خلال الاهتمام بمختلف جوانب العملية الشرائية وطبيعتها.

المصادر والمراجع:

أولاً المراجع العربية:

1. أبو جمعة، نعيم حافظ.(1989). أساسيات ادارة المشتريات في المشروع الصناعي، دن، القاهرة، مصر.
2. البكري، ثامر.(2011). ادارة التسويق، ط4، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
3. آل زويد، حسين يوسف محييد.(2008). دور المؤثرات البيئية في الشراء الصناعي-دراسة الحالة في مصنع اسفلت الموصل-، نقلاً عن الموقع الالكتروني بتاريخ 13 / 01 / 2016، <http://stclements.edu/grad/gradmuha.pdf>
4. النداوي، عبد العزيز.(2010). إدارة المشتريات والمخازن، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن.
5. النسور، اياد عبد الفتاح.(2013). ادارة التسويق، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
6. اللامي، غسان قاسم داود.(2013). ادارة التسويق أفكار وتوجيهات جديدة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
7. السويدان، نظام موسى.(2012). التسويق المعاصر، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
8. السويدان، نظام موسى و العبادي، سمير عزيز.(2011). تسويق الأعمال، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
9. السويدان، نظام موسى وحداد، شفيق ابراهيم.(2006). التسويق -مفاهيم معاصرة-، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

التحولات الحاصلة في أشكال ومضامين التعليم الإسلامي في تركيا المعاصرة*

د. محمد جابر ثلجي**

* تاريخ التسليم: 2016/5/3م، تاريخ القبول: 2016/12/21م.
** أستاذ مساعد/ جامعة اليرموك/ الأردن.

ملخص:

والهوية الإسلامية من أبرز القضايا التي وجدت انفراجاً ملحوظاً في هذه الفترة. كما يعتبر ملف التعليم الديني في تركيا من أكثر الملفات المثيرة للجدل والاهتمام في تركيا، ويرتبط هذا الملف بعوامل سياسية وتشريعية وثقافية جعلته من أكثر المسائل تداولاً في الأوساط السياسية والإعلامية والأكاديمية في المجتمع التركي على مر تاريخ الجمهورية.

وقد أثرت عوامل متعددة ومتداخلة في صناعة السياسة التعليمية للدولة التركية، وبخاصة ما يتصل منها بالتعليم الديني أو التعليم الإسلامي، يقع في مقدمة هذه العوامل، القضايا المتعلقة بالتراث الإسلامي والهوية الإسلامية للمجتمع وعلاقتها بعلمانية الدولة وقوميتها، وسعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والطلبات المتعلقة بالأقليات الدينية والمذاهب العقديّة المختلفة في المجتمع، كما أنها ارتبطت بالتحولات الديمقراطية التي حصلت في فترات متقطعة في الدولة، وعلى وجه الخصوص التحولات الديمقراطية التي شهدتها المجتمع التركي في السنوات الأخيرة.

كما كان ملف التعليم الديني ملفاً ساخناً تأثر بشكل مباشر بعلاقة الدين بالدولة، فعلى مر الحكومات التركية المتعاقبة ظهر تأثير الرؤية السياسية للنخبة الحاكمة في تركيا على عناصر التعليم الإسلامي، فكانت هذه العناصر تتأثر بشكل سلبي مع مجيء الحكومات العلمانية المتشددة، وتلاقي نوعاً من التوسع والانفتاح مع مجيء الحكومات التي تتبنى قيم الديمقراطية والحرية، ويمكن القول بأن الانفتاحات السياسية وتوسيع مجال الحريات الذي شهدته تركيا منذ مطلع القرن الميلادي الحالي قد أثر بشكل إيجابي على حرية الممارسات الدينية والتعليم الديني في المجتمع التركي. كما أن الحكومات التركية المتعاقبة قد سعت وبشكل متواصل إلى الدخول في الاتحاد الأوروبي وهذا قد فرض عليها جملة من الإصلاحات التشريعية والحريات الدينية قد أثرت على بنية التعليم بشكل عام وعلى التعليم الديني بشكل خاص، وكان لها دور في إتاحة الفرصة للمطالبة بتوسيع الحريات الدينية للأقليات الدينية والمذاهب العقديّة المختلفة في المجتمع بما يتناسب مع معايير الاتحاد الأوروبي. ومن هنا فقد جاءت التعديلات التشريعية الأخيرة في تركيا كنتيجة لهذه العوامل مجتمعة، وقد تناول كل من مشروع التعديلات الدستورية الجديدة وقانون التعليم لعام 2012 مواداً مهمة تتعلق بموضوع التعليم الديني. ومن هنا ستعمل هذه الدراسة على بيان هذه التحولات ومناقشتها وأثرها على عناصر التعليم الديني الرسمي في هذه الدولة.

ويعدّ عام 2012م عاماً مهماً فيما يخص هذا الملف، حيث صدر في هذا العام قانون تعليم جديد وهو (القانون رقم (6287) المعدل لقانون التعليم الابتدائي وقانون التعليم وبعض قوانين التعليم ذات العلاقة) والمتعارف عليه بقانون (4+4+4) ونشر بالصحف الرسمية بتاريخ 11/4/2012م.⁽³⁾ ومن أبرز التحولات المهمة التي جلبها هذا القانون -بالإضافة إلى تغيير مراحل السلم التعليمي- هو إتاحة الفرصة لدروس التربية الإسلامية واللغة العربية لأن تدرس بشكل اختياري في مدارس التعليم العام. كما تشهد هذه الفترة جهوداً حثيثة من قبل المؤسسات التشريعية التركية لاستصدار دستور جديد يحل محل الدستور الحالي الذي صدر سنة 1982م. وتنص مسودة الدستور الجديد في المادة الرابعة

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أهم التغييرات التي طرأت على أشكال ومضامين التعليم الإسلامي في المدارس النظامية في الجمهورية التركية، وقد بينت الدراسة مجموعة من الإجراءات التشريعية والتنفيذية التي اتخذتها الدولة في هذا الإطار، يقع في مقدمتها إضافة مجموعة من الدروس في موضوعات التربية الإسلامية واللغة العربية لمناهج المراحل الدراسية المختلفة، وتوسيع المرحلة التعليمية في المدارس الدينية لتشمل المرحلة المتوسطة بعد تعديل السلم التعليمي للمراحل المدرسية، كما تناولت الدراسة أهم التغييرات التي طرأت على مدارس الأئمة والخطباء، وأحدث القرارات المتعلقة بتأهيل معلمي الدروس الدينية.

الكلمات المفتاحية: التعليم الإسلامي، الجمهورية التركية، التعليم الديني.

Transformations in the Forms and Content of Islamic Education in Contemporary Turkey**Abstract:**

This study aims at demonstrating the most important changes regarding the forms and contents of Islamic education at the regular schools in the Republic of Turkey. The study showed a number of legislative and executive measures taken by the state in this regard. The priority was given to adding additional lessons in the subjects of Islamic education and Arabic language at different educational levels, as well as the expansion of the educational stage in the religious schools to include the intermediate stage, after the adjustment of the educational ladder of the schools stages. The study also examined the most important changes that took place in the schools of imams and preachers, and the latest decisions regarding the rehabilitation of religious education teachers.

Keywords: Islamic Education, Turkey, religious education

المقدمة

تعد تركيا من أهم دول العالم الإسلامي لاعتبارات تاريخية وسياسية وجغرافية، بالإضافة إلى العامل الديمغرافي، فقد بلغ عدد المواطنين الأتراك حسب إحصائيات 2012م (75627684) نسمة.⁽¹⁾ وبلغ عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية: (5593910)، وتلاميذ المرحلة المتوسطة: (5566986) وطلاب المرحلة الثانوية: (2725972).⁽²⁾ وقد شهدت الجمهورية التركية في السنوات الأخيرة تغييرات مهمة في مجالاتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ومن أبرز العوامل التي أسهمت في حصول هذه التغييرات هي التحولات الديمقراطية التي شهدتها تركيا خلال السنوات القريبة الماضية، وتعدّ القضايا المتصلة بالحريات الدينية

معدّات الدراسة

تحدّد موضوع الدراسة بعناصر التعليم الديني في المدارس النظامية، ولم تتناول الدراسة جوانب التعليم الديني في دور القرآن الكريم، أو في مؤسسات التعليم العالي. كما ركزت الدراسة على بحث أثر أحدث التشريعات الدستورية والقانونية في الدولة متمثلة بكل من مشروع التعديلات الدستورية الجديدة وقانون التعليم لعام 2012، وما تبعها من تغييرات على عناصر التعليم الديني.

مصطلحات الدراسة

تناولت الدراسة المصطلحات التالية:

التعليم الإسلامي: يقصد به دروس التعليم الإسلامي في مدارس الجمهورية التركية.

أشكال التعليم: يقصد بها العناصر المتعلقة بهيكلية السلم التعليمي والبرامج الدراسية.

مضامين التعليم: يقصد بها العناصر المتعلقة بطبيعة الدروس ومحتواها التعليمي.

الدراسات السابقة

ازدادت أهمية مراجعة وتقييم واقع التعليم الإسلامي في الدول الإسلامية في السنوات الأخيرة لبروز متغيرات سياسية وثقافية جديدة. ومن هنا فقد تلعب الدراسات الأكاديمية المقارنة والندوات والمؤتمرات والزيارات العلمية بين الدول دوراً كبيراً في تحقيق فوائد تربوية مشتركة لكلا الطرفين. ومن خلال استقراء بيانات الرسائل الجامعية والكتب والبحوث المنشورة في تركيا يلاحظ حجم الاهتمام بدراسة موضوع التربية الدينية، ويرجع هذا بشكل أساسي إلى وجود عدد كبير من الأقسام الأكاديمية المتخصصة بموضوعات التعليم الديني التي تمنح درجة الماجستير والدكتوراه، بالإضافة إلى وجود العديد من المراكز البحثية التي تهتم بجوانب التعليم الديني. كما أن هناك العديد من الدراسات التي تتناول قضايا التعليم الديني في الدول الأخرى، لا سيما الدول الأوروبية، ويرجع هذا إلى سعي تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي ما يجعل الباحثين يدرسون التشريعات والتطبيقات التي تتعلق بهذا الموضوع في دول الاتحاد الأوروبي، ومن أهم الأعمال العلمية في تركيا التي تناولت واقع التعليم الديني في عدد من الدول ما يلي:

1. التربية الدينية في تركيا.⁽⁵⁾
 2. التربية الدينية في بريطانيا المعاصرة.⁽⁶⁾
 3. التربية الدينية في ألمانيا الاتحادية.⁽⁷⁾
 4. التربية الدينية في هولندا.⁽⁸⁾
 5. التعليم الديني في المرحلة الابتدائية والمتوسطة في تونس.⁽⁹⁾
 6. التربية الدينية والأخلاقية في المرحلة الابتدائية في بلجيكا.⁽¹⁰⁾
 7. التربية الدينية في الأردن.⁽¹¹⁾
- وتتصف هذه الدراسات بأنها دراسات شاملة تتناول واقع

والعشرين على حرية الفرد في اختيار التعليم الديني الخاص به، إضافة لدروس الثقافة الدينية الإيجابية، ويتم تناول هذا الموضوع لاحقاً بشكل تفصيلي.⁽⁴⁾

مشكلة الدراسة

شهد العالم الإسلامي في السنوات الأخيرة تحولات سياسية واجتماعية وثقافية تركت آثارها المباشرة وغير المباشرة على أنظمة التعليم، بما فيها أنظمة التعليم الديني، وأصبح من الأهمية بمكان للمتخصصين في الدراسات الإسلامية أو الدراسات التربوية، دراسة طبيعة هذه التحولات وآثارها على عناصر التعليم الديني في الدول الإسلامية. ويأتي جانب التشريعات الدستورية والقانونية في مقدمة الجوانب التي يفضل دراسة تأثيرها على القضايا التعليمية، لا سيما أن مجموعة من دول العالم الإسلامي تمر في هذه المرحلة بتحويلات دستورية شاملة لبعضها أو تغييرات جزئية لبعضها الآخر. ومن هنا تسعى هذه الدراسة لبيان التغييرات التشريعية التي أثرت في أشكال ومضامين التعليم الديني في تركيا. ويمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بالأسئلة التالية:

1. ما الظروف السياسية والتشريعية التي أثرت في التعليم الديني في الجمهورية التركية؟
2. ما التحولات التي يتضمنها مشروع الدستور التركي الجديد على أشكال ومضامين التعليم الديني في تركيا؟
3. ما التغييرات التي يتضمنها قانون التعليم لعام 2012 على أشكال ومضامين التعليم الديني في تركيا؟
4. ما أبرز التحولات التي تعرضت لها مدارس الأئمة الخطباء كنموذج لمدارس التعليم الديني في تركيا؟
5. ما أبرز التحولات المتعلقة بتأهيل معلمي الدروس الدينية في المدارس النظامية في تركيا؟

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أهم التحولات التي طرأت على نظام التعليم الإسلامي وعناصره التعليمية في تركيا المعاصرة، نتيجة للتغييرات الدستورية والقانونية فيها.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة، بإمكانية استخلاص النقاط الإيجابية أو السلبية في مسيرة التحولات التي تعرض لها التعليم الديني في تركيا، والذين يمكن أن يستفيد منه الأكاديميون والعاملون في صناعة سياسات التعليم والمناهج الدراسية. كما تمثل هذه الدراسة وصفاً تفصيلاً عن التعليم الديني في تركيا، وهناك قلة في عدد الدراسات التي تتناول تركيا المعاصرة في هذا المجال.

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهجية التاريخية التحليلية، خلال دراسة تسلسل التغييرات التشريعية، وأثرها في عناصر التعليم الإسلامي.

فبعد إعلان تأسيس الجمهورية التركية بتاريخ 29 / 10 / 1923م اتخذت مجموعة من التشريعات الدستورية والقانونية والقرارات الحكومية المتعلقة بالدين والتعليم الديني سارت باتجاهات صاعدة وهابطة من حيث موافقتها أحياناً والتضييق عليها وتنحيتهما أحياناً أخرى⁽¹⁶⁾ وقد تركت فترات الهبوط آثارها على مؤسسات التعليم التركي الرسمي وغير الرسمي في إلغاء أو منع أو تغيير مضمون فعاليات التعليم الديني وعلى وجه الخصوص التعليم الإسلامي. وبطبيعة الحال لم تكن هذه الإجراءات وليدة الصدفة بل ارتبطت بتراكمات تاريخية سياسية وثقافية تعود جذورها إلى أواخر العهد العثماني، فقد تأثرت الدولة التركية الحديثة بالتيارات القومية والعلمانية التي ظهرت بعد عصر التنوير في أوروبا والتي ازدادت حدتها بعد الثورة الفرنسية، وبالتالي فإن التحول الجذري الذي تعرضت له الدولة من الإمبراطورية العثمانية إلى الجمهورية التركية المستقلة التي قامت على نمط الدول القومية في أوروبا والتغييرات الثقافية والسياسية التي تلت ذلك قد أسهمت في تكوين هوية جديدة للمجتمع التركي تميل إلى النمط الغربي.⁽¹⁷⁾ وأول ما ظهرت الحركات القومية في أوروبا في فرنسا وبريطانيا وقد قامت هذه الحركات على فكرة تبني فصل الدين عن الدولة،⁽¹⁸⁾ وقد تبنت الدولة التركية الحديثة نموذج نظام دولة يقوم على الأساس القومي والتغربي العلماني، وهذا هو المصدر الأساسي للآزمات المتعلقة بالتعليم الديني التي ظهرت منذ تأسيس الجمهورية التركية حتى وقتنا الحاضر.⁽¹⁹⁾

وبالرغم من أن الدستور الأول للجمهورية التركية سنة 1924م قد نص في المادة الثانية أن دين الدولة هو الإسلام، إلا أنه تم إلغاء هذه المادة بعد أربع سنوات وتحديداً في 10 / 4 / 1928م، وتم اعتبار العلمانية مبدأ أساسياً من مبادئ الدولة سنة 1937م. وقد شهدت الدولة التركية بعد هذه الفترة إجراءات متشددة تتعلق بالدين والتعليم الديني، ومن أهم الإجراءات التي عبرت عن التوجه القومي-العلماني في الدولة تبني فكرة رفع الأذان وقراءة آيات القرآن الكريم باللغة التركية اعتباراً من سنة 1926م، وفي سنة 1941م تم إقرار قانون يتعلق بحبس من يؤذن أو يقيم الصلاة أو يصلي بالعربية مدة ثلاثة أشهر، واتخذ مجلس الأمة التركي قراراً بإلغاء هذا القانون سنة 1950م. ومن الأمثلة على الإجراءات المتشددة تجاه التعليم الديني في الدولة، القرارات المتعلقة بمنع التعليم الإسلامي في المؤسسات الرسمية والأهلية في مراحل متفاوتة، حيث تم اتخاذ قرار بإغلاق دور القرآن الكريم في تركيا سنة 1929م، كما اتخذ قرار بإغلاق مدارس الأئمة والخطباء سنة 1930م، وتم اختصار التعليم الديني في المدارس الرسمية على بعض الدروس الدينية الثقافية التي تقدم معارف جزئية عن الدين، إذ تمت إضافة درس الدين كدرس اختياري للصف الأول والثاني المتوسط سنة 1956م، كما اتخذ قرار بتدريس مقرر (المعارف الدينية) بشكل اختياري في الصف الرابع والصف الخامس، ثم اتخذ قرار بتدريس المعارف الدينية للصفين الأول والثاني سنة 1967م.⁽²⁰⁾

وقد نص الدستور التركي لسنة 1982 في المادة الرابعة والعشرين على إجبارية درس (الثقافة الدينية والمعارف الأخلاقية) في المدارس التركية. وجرى تدريس مادة التربية الدينية في المدارس التركية في المرحلة الأساسية ابتداء من الصف الرابع بواقع حصتين أسبوعياً.⁽²¹⁾

التعليم الديني في دولة معينة من ناحية تطوره التاريخي، ووضعه الدستوري والقانوني، وكيفية ممارسته في مؤسسات التعليم والمشكلات التي تواجهه، والحوال التي يمكن أن يوصى بها.

أما فيما يخص موضوع الدراسة الحالية فيتناول التطورات المعاصرة التي طرأت على ملف التعليم الديني في تركيا، وخصوصاً ما يتعلق بمشروع التعديلات الدستورية الأخيرة في تركيا وقانون التعليم لعام 2012م وأثرهما على طبيعة التعليم الديني في الدولة، ولم يتوصل إلى دراسة عربية تتناول هذا الموضوع، إنما هناك مجموعة من الدراسات والتقارير التي تناولت جزئيات متفرقة في هذا الموضوع، باللغة التركية، ومن أهمها ما يلي:

1. تقرير بعنوان: (المؤسسات الدينية والتعليم الديني في الدستور الجديد) (Yeni Anayasa'da Dini Kurumlar Din Eğitimi (Ve Öğretimi Raporu) وقد تناول هذا التقرير شرحاً لمواد مشروع الدستور الجديد التي تتعلق بالمؤسسات الدينية والتعليم الديني، ووضع معدو هذا التقرير رؤيتهم وتوصياتهم المتعلقة بالتطبيقات العملية لهذه المواد.⁽¹²⁾

2. تقرير بعنوان: (التعليم الديني الاختياري) (İsteğe Bağlı Din Eğitimi Raporu) وقد تناول هذا التقرير عرضاً لتطبيق تدريس الدروس الدينية الاختيارية في المدارس النظامية التركية، بعد صدور قانون التعليم لعام 2012م.⁽¹³⁾

3. دراسة بعنوان: (تقييمات وتوصيات متعلقة بالقانون المعدل لقانون التعليم الأساسي وقانون التعليم وبعض القوانين الأخرى المرتبطة به) (İlköğretim ve Eğitim Kanunu ile Bazı Kanunlarda Değişiklik Yapılmasına Dair Kanun Teklifi) وهي دراسة مقدمة من مركز القيم التربوية في إسطنبول قدم فيه مجموعة من المتخصصين في التعليم الديني تحليلاتهم وتقييماتهم لقانون التعليم الجديد وأثره في عناصر التعليم الديني.⁽¹⁴⁾

4. دراسة بعنوان: (مدارس الأئمة والخطباء ومؤسسة رئاسة الشؤون الدينية كنموذجين لعلاقة الدولة بالمجتمع) (Devlet ile Toplum arasında bir Okul olarak İmam Hatip liseleri bir Kurum olarak Diyanet İşleri Başkanlığı) وقد عرض الباحث في هذه الدراسة تاريخ مدارس الأئمة والخطباء ومؤسسة رئاسة الشؤون الدينية في تركيا منذ النشأة حتى وقت الدراسة، وبين علاقة هاتين المؤسستين بالدولة من خلال الدساتير والقوانين والقرارات المختلفة على مر تاريخ الجمهورية.⁽¹⁵⁾

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتعطي تصوراً شاملاً عن آخر التحولات التي طرأت في ملف التعليم الديني في تركيا.

أولاً: لمحة تاريخية عن الظروف السياسية والتشريعية التي أثرت على التعليم الديني في الجمهورية التركية

يتميز تاريخ التشريعات التركية المتعلقة بالتعليم الديني بارتباطه بعوامل السياسة الداخلية للدولة وهويتها السياسية أكثر من ارتباطه بحاجات المجتمع التربوية، وقد أثر مبدأ (علمانية الدولة) على شكل ومحتوى عناصر التعليم الديني على مر تاريخ الجمهورية، وقد ظلت هذه المسألة بين شد وجذب نتيجة المجابهة بين الحاجات الدينية للمجتمع ومبدأ علمانية الدولة.

الدستورية في تركيا تتعلق بتخفيض ميزانية الحزب، والمخاوف الذي كانت تظهر بين فترة وأخرى حول احتمالية اتخاذها قراراً بحظر الحزب بسبب ميوله الإسلامية.⁽²⁹⁾ ومن الأمثلة على الملفات المتعثرة التي لاقت انفراجاً في الفترة القريبة، حق لبس الحجاب للمواطنات التركيات فقد سار هذا الملف في مسارات قانونية صعبة، وواجه الكثير من العثرات من المحكمة الدستورية في تركيا،⁽³⁰⁾ حتى تحقق في الفترة القريبة وتم رفع هذا الحظر، باستثناء بعض الوظائف الخاصة بالمؤسسات الأمنية والقضائية⁽³¹⁾ ويشكل كل من قانون التعليم الجديد ومشروع الدستور الجديد آخر وأهم هذه الإنجازات فيما يتعلق بشكل مباشر بقضايا التعليم الديني، سيتم تناولها بشكل تفصيلي في هذه الدراسة.

ثانياً: التعليم الديني في مشروع الدستور التركي الجديد

تشهد هذه الفترة جهوداً حثيثة من قبل المؤسسات التشريعية التركية وأوساطها السياسية لاستصدار دستور جديد يحل محل الدستور الحالي الذي صدر سنة 1982م. وتأتي المطالب لاستصدار الدستور التركي الجديد بعد انتقادات وجهت للدستور الحالي تقع في مقدمتها الأوصاف التي وصف بها من حيث عدم مواكبته للتحويلات التي شهدتها الدولة التركية خلال الفترة الماضية، وخصوصاً ما يتعلق بمجال الحريات العامة وحقوق الإنسان.⁽³²⁾ وقد بدأ مجلس الأمة التركي بتشكيل لجان خاصة لصياغة الدستور الجديد بالتشاور مع جميع قطاعات الشعب التركي اعتباراً من منتصف عام 2011م⁽³³⁾ وتعتبر المواد التي تتعلق بالحرية الدينية والتعليم الديني أكثر المواد حساسية في مسودة الدستور الجديد، فيسعى المشرع التركي أن يحدث فيها توازناً بين علمانية الدولة وطلبات وحاجات أبناء المجتمع وخصائصهم. ويلاحظ أن مسودة الدستور التركي الجديد قد نصت على أن التربية الدينية يمكن أن تجرى في مؤسسات الدولة التعليمية بناء على رغبة المواطن البالغ، وبناءً على رغبة أولياء أمور التلاميذ.⁽³⁴⁾ وتحتوي المادة (24) من مسودة الدستور على إشارات واضحة على الحرية الدينية وحرية التربية الدينية والتعليم الديني، وقد نصت هذه المادة على ما يلي:

(يتم إجراء فعاليات التربية والتعليم الأخلاقية والدينية تحت إشراف ورعاية الدولة. ويتم تدريس الثقافة الدينية والمعارف الأخلاقية كدروس إلزامية، في مرحلتي التعليم الابتدائي والمتوسط، أما غيرها من فعاليات التربية الدينية والتعليم الديني فتتم عبر الرغبة الشخصية، وبالنسبة للصغار تتم بعد موافقة أوليائهم الشرعيين).⁽³⁵⁾

ويلاحظ أن هذه المادة تتضمن العناصر الأساسية التالية:

1. أن يكون التعليم الديني داخل مراقبة وتنظيم الدولة.
 2. أن يكون درس (الثقافة الدينية والمعارف الأخلاقية) مقرراً إلزامياً في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة.
 3. أن تكون دروس التربية والتعليم الديني الأخرى - خارج دروس (الثقافة الدينية والمعارف الأخلاقية) - اختيارية.⁽³⁶⁾
- ويمكن القول إن مشروع الدستور التركي لم يأت بجديد فيما يتعلق بهذه النقطة بالذات إنما قد أكد عليها فقد نص دستور عام 1982 على إلزامية درس (الثقافة الدينية والمعارف الأخلاقية).⁽³⁷⁾ وتأتي فكرة ضرورة وجود دروس إلزامية للتعليم الديني

ويمكن القول بأن درس (الثقافة الدينية والمعارف الأخلاقية) المدرس في المدارس التركية لا يعتبر درساً للتربية الإسلامية، بل هو درس تثقيفي يحتوي على معلومات دينية وقواعد أخلاقية عامة، وتحتوي المناهج على معلومات لأديان مختلفة يقع في مقدمتها الدين الإسلامي والمسيحي واليهودي، لكن مواضيع الدين الإسلامي تشكل أغلبية المحتوى للمناهج، فقد نظمت هذه المناهج على أساس مراعاتها للتعددية الثقافية الموجودة في الدولة. كما تحتوي المناهج الدراسية على موضوعات وطنية. وبذلك جاءت طبيعة هذه الدروس معبرة عن علمانية الدولة من وجهة نظر واضعي هذه المناهج.

وقد ظلت التشريعات المتعلقة بالتعليم الديني مستقرة نسبياً منذ بداية عقد الثمانينات حتى الربع الأخير من عقد التسعينات وتحديداً عقب الانقلاب العسكري الذي حصل لحكومة أربكان الائتلافية سنة 1997، حيث تم تشكيل الحكومة الائتلافية بين حزب الرفاه بقيادة الراحل نجم الدين أربكان وحزب الطريق القويم بقيادة تانسو تشيلير في منتصف سنة 1996م،⁽²²⁾ وقد بذلت هذه الحكومة جهوداً مكثفة في إبراز العناصر الإسلامية للدولة في مختلف قطاعاتها، وقامت قيادة الجيش بالانقلاب على هذه الحكومة في 28/2/1997م بحجة مناهضة الممارسات (الرجعية) التي قامت بها هذه الحكومة.⁽²³⁾ وقامت قيادة الجيش باتخاذ مجموعة قرارات تحد من الحريات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، ومن أهم هذه القرارات التي اتخذتها في مجال التعليم الديني: تعديل السلم التعليمي ليكون ثماني سنوات إلزامية، وقد منع هذا الإجراء التلاميذ من التوجه إلى دور القرآن الكريم بعد المرحلة الابتدائية بعدما كانوا يتوجهون إلى دور القرآن الكريم في المرحلة الفاصلة بين التعليم الابتدائي والمتوسط. وكنتيجة مباشرة لهذا القرار فقد ألغيت المرحلة المتوسطة من مدارس الأئمة والخطباء، ومن هنا ونتيجة لهذه الإجراءات فقد حرم التلاميذ الأتراك في المرحلة الإلزامية من التعليم الديني في هذه المرحلة. وقد اتخذت مجموعة من الإجراءات التي تحد من مجالات التعليم الديني العالي،⁽²⁴⁾ وغيرها من الإجراءات التي تتعلق بالحريات الإسلامية الشخصية في المؤسسات الرسمية، مثل منع الحجاب في المؤسسات الرسمية.⁽²⁵⁾

وبعد حظر حزب الرفاه، أسس أعضاءه حزباً جديداً باسم (حزب الفضيلة)، وقد ظهر في هذا الحزب تياران أحدهما تقليدي بقيادة رجائي كوتان والثاني تجديدي بقيادة رجب طيب أردوغان وعبدالله غول، فقام رجب طيب أردوغان ورفاقه سنة 2001م بتأسيس حزب جديد اسمه (العدالة والتنمية) وقد عمل هذا الحزب على تحقيق انفتاحات ديمقراطية وحريات دينية انسحبت على التعليم الديني⁽²⁶⁾ كما عمل على تقليص نفوذ السلطة العسكرية على القرارات السياسية، والاستمرار في مشروع السعي للانضمام في الاتحاد الأوروبي، والاستفادة منه في عملية الإصلاحات الشاملة في جميع مؤسسات الدولة،⁽²⁷⁾ وتشير الدراسات إلى أن المجتمع التركي قد زادت اتجاهاته نحو التدين في عهد حزب العدالة والتنمية وزادت توجهاته نحو إبراز الهوية الإسلامية،⁽²⁸⁾ وقد مضى حزب العدالة والتنمية بخطوات متدرجة نحو إعادة الحريات الدينية والشخصية لأبناء المجتمع التركي، رغم وجود العديد من الصعوبات التي واجهته، ومن الأمثلة على هذه الصعوبات قرارات سابقة للمحكمة

جدول (1)

اتجاهات عدد من دول العالم في تدريس دروس الدين في مدارسها الحكومية

دروس دين إجبارية	دروس دين إجبارية أو درس آخر كبدل إجباري	دروس الدين اختيارية وليست إجبارية	لا يوجد دروس دين
الدول الإسلامية	ألمانيا	أستراليا	فرنسا
سويسرا	بلجيكا	بريطانيا	الولايات المتحدة
النرويج	فلندا	هولندا	الأمريكية
الدنمارك	إسبانيا	البرتغال	اليابان
	كندا	اليونان	

Mehmet Zeki Aydın, Yeni Anayasa

ve Din Dersi Tartışmaları, Düşünce Platformu Dergisi, 125-Ankara 2008, yıl:3, sayı:30, ss.120

ويتضح من خلال هذا الجدول السابق وجود اتجاهات متعددة لمجموعة من دول العالم على اختلاف أديانها وأنظمتها السياسية في تطبيقها للإلزامية الدروس الدينية، ومن هنا فتستدل وزارة التعليم التركية على صحة نهجها في إلزامية دروس الثقافة الدينية والمعارف الأخلاقية، بأن هناك نماذج من الدول الإسلامية وغير الدول الإسلامية التي تطبق هذا النهج، لا سيما دول الاتحاد الأوروبي مثل سويسرا والنرويج والدنمارك، وهذا ما يؤيد موقف الحكومة التركية أمام التشريعات الأوروبية في إطار سعيها للانضمام في الاتحاد الأوروبي.

أما فيما يتعلق بالدروس الاختيارية، فقد بدأ الجدل المتعلق بمدى إمكانية تقديم دروس تربية دينية اختيارية في المدارس التركية، -بعد تطبيق دروس (الثقافة الدينية والمعارف الأخلاقية) الإلزامية- اعتباراً من فترة الانقلاب العسكري الذي حصل في 28/2/1997م، ثم عاد مرة أخرى في إطار الحديث عن مشروع الدستور التركي الجديد سنة 2007، وأخيراً في قرارات المجلس الاستشاري للتعليم القومي الثامن عشر عام 2010م.⁽⁴⁵⁾

ويلاحظ أن مشروع الدستور التركي الجديد قد راعى الفرق بين مصطلحي التربية الدينية والتعليم الديني حسب المفهوم التركي لهما، فجعل تعليم الثقافة الدينية إجبارياً وجعل تدريس التربية الدينية اختيارياً، وذلك كما يلي:

1. نصت مسودة الدستور على أن دروس التعليم الديني (Din Öğretimi) المختصة بتقديم المعرفة والثقافة الدينية والأخلاقية هي دروس إلزامية.

2. غير هذه الدروس من فعاليات التربية الدينية (Din Eğitimi) والتعليم الديني (Din Öğretimi) فتتم عبر الرغبة الشخصية، وبالنسبة للصغار تتم بعد موافقة أوليائهم الشرعيين.⁽⁴⁶⁾

وبالرغم من أن موضوع الدروس الاختيارية المتعلقة بالتربية الدينية بما فيها التربية الإسلامية قد تم تضمينه في مسودة الدستور التركي الذي يخطط للانتهاء منه نهاية هذه السنة 2013م، إلا أنه قد تم تطبيقه هذه السنة 2012م بعد صدور قانون التعليم المعدل.

من أجل ضمان وجود قيم دينية مشتركة بين المواطنين. وتستند وزارة التعليم التركية على وجود نماذج عالمية متعددة تدرس التعليم الديني في مدارسها، من الأمثلة عليها الدراسة التي قامت بها منظمة اليونسكو والتي بينت أن ثلاثة وسبعين دولة من أصل مائة واثنين تدرس مواد التربية الدينية في مدارسها بشكل شمولي.⁽³⁸⁾ وتتجه وزارة التعليم التركية إلى تحديث محتوى هذه الدروس بحيث تعطي فرصة أكبر للجوانب التي تتناول المذاهب والأديان الأخرى التي تنتسب إليها قطاعات الشعب التركي.⁽³⁹⁾ يأتي هذا التوجه بعد العديد من الانتقادات التي وجهت إلى هذه الدروس من حيث المحتوى وكيفية التطبيق، ويمكن تلخيص أهم هذه الانتقادات المتعددة التي وجهت لهذه الدروس بما يلي:

◆ أولاً: أن هذه الدروس تستهدف تقديم معرفة مجردة أكثر من استهدافها لمهارات تطبيقية للتلميذ، كما أن المعرفة التي تحتويها لا تلبى حاجات التلميذ.

◆ ثانياً: تم انتقاد هذه الدروس من قبل أتباع الطائفة العلوية، حيث طالبوا بعدم إلزام أبنائهم بهذه الدروس لأنها لا تتناسب مع معتقدات طائفتهم.

◆ ثالثاً: اعترض المواطنون الأتراك من الأديان الأخرى على محتوى المقرر الذي يتناول في أغلبه موضوعات الدين الإسلامي.⁽⁴⁰⁾

ويمكن لمتابع السياسة الداخلية والخارجية التركية أن يلاحظ العلاقة بين سعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتشريعات وتطبيقات التعليم الديني في تركيا. فتاريخياً، تقدمت تركيا لعضوية المجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1959 والتي تعرف اليوم باسم الاتحاد الأوروبي، وتقدمت بطلب العضوية الكاملة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1987، وتم الإعلان عن أن تركيا دولة مناسبة لدخول الاتحاد الأوروبي في قمة لوكسمبورغ سنة 1997، وقد اعتبر مجلس الاتحاد الأوروبي -الذي انعقد في هلسنكي سنة 1999- تركيا دولة مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي كغيرها من الدول الأخرى دون تفريق، وبدأت المفاوضات الرسمية لدخول الاتحاد الأوروبي سنة 2005، وما زالت الحكومات التركية تستمر لمدة نصف قرن وهي تحاول الدخول في هذه المنظمة.⁽⁴¹⁾ ومن المظاهر التي تدل على علاقة الاتحاد الأوروبي بسياسة التعليم الديني في تركيا، القرار الذي صدر بتاريخ 6/10/2007م من قبل محكمة حقوق الإنسان الأوروبية الذي يتعلق بدروس (الثقافة الدينية والمعارف الأخلاقية)، فقد نص هذا القرار أن هذه الدروس لا تتناسب مع مبدأ (احترام ديانة العائلة وفلسفتها الدينية) الذي نصت عليه معاهدة حقوق الإنسان. وقد أثر هذا القرار على المبادرات التشريعية والتطبيقات العملية المتعلقة بهذه الدروس.⁽⁴²⁾

أما بالنسبة للرد على الجهات التي تنتقد إلزامية درس (الثقافة الدينية والمعارف الأخلاقية) فرد عليهم مجموعة من الباحثين في التربية الدينية من الأساتذة الأتراك منهم رجب كايماكجان⁽⁴³⁾ ومحمد زكي آيدن، وأفادوا بأن دروس الدين الإجبارية مطبقة في العديد من دول العالم على اختلاف أنظمة هذه الدول والدين الذي ينتمي إليه مواطنوها،⁽⁴⁴⁾ وهو أمر مطبق في جميع الدول الإسلامية، ويبين الجدول رقم (1) اتجاهات دول مختلفة من العالم في إدراج دروس الدين في مدارسها الحكومية.

ثالثاً: التعليم الديني في قانون التعليم لعام 2012

وتتماشى عملية تقسيم المراحل التعليمية قبل التعليم الجامعي مع الاتجاهات التربوية العالمية، على سبيل المثال، أوصى التقرير الصادر عن منظمة التصنيف الدولي المقتن للتعليم (ISCED) التابع لمنظمة اليونسكو UNESCO لعام 2011، بتقسيم مراحل التعليم إلى أربعة مراحل، بحيث تكون المرحلة الأولى من 4 - 6 سنوات والمراحل التي تليها من 2 - 4 سنوات.⁽⁵⁴⁾

كما تأتي فكرة الدروس الاختيارية لتلبية حاجات التلاميذ الدينية، ومما يدل على زيادة الطلب على التربية الإسلامية لأبناء المجتمع التركي، لجوء أبناء المجتمع التركي إلى المؤسسات التعليمية خارج التعليم النظامي من أجل الحصول على التعليم الإسلامي، وخصوصاً ما يتعلق بتلاوة وحفظ وتفسير القرآن الكريم، فقد وصل عدد الطلاب المسجلين في دور القرآن الصيفي لعام 2011م إلى (1.366.914) طالباً منهم (701.716) من الذكور و (665.198) من الإناث. كما بلغ عدد دور القرآن الكريم في عموم تركيا في نفس العام: (9.066). كما وصل عدد حفاظ القرآن الكريم في الفترة الزمنية (1998م - 2012م) والذين حصلوا على شهادات رسمية بذلك إلى (44.479) حافظاً، منهم (23.626) من الذكور و (21.353) من الإناث.⁽⁵⁵⁾

ونقطة التحول الجديدة التي جاء بها القانون الجديد هي وجود دروس تربية إسلامية اختيارية لمن يرغب من التلاميذ المسلمين ودروس تربية دينية أخرى لأتباع الأديان الأخرى، فقد نصت المادة التاسعة في القانون على ما يلي:

(يتم تدريس دورس القرآن الكريم والسيرة النبوية في المرحلتين المتوسطة والثانوية بشكل اختياري، وتقوم الوزارة بتحديد الدروس الاختيارية الأخرى التي تدرس في هاتين المرحلتين والدروس الاختيارية التي تدرس في المدارس المتوسطة للأئمة والخطباء، وغيرها من المدارس المتوسطة).⁽⁵⁶⁾

وستطبق الدروس الاختيارية في المرحلة المتوسطة والثانوية ولن تطبق في المرحلة الابتدائية⁽⁵⁷⁾ وسيشمل هذا القانون المدارس الأجنبية الخاصة، أما فيما يتعلق بمدارس الأقليات الدينية فلا تدرس فيها الدروس الإسلامية الاختيارية. وتشمل الدروس الاختيارية اللغات الأجنبية ومنها اللغة العربية والقرآن الكريم والسيرة النبوية. وسيتم تطبيقها من الصف الخامس حتى الصف الثامن، بمجموع ثمان ساعات أسبوعية.⁽⁵⁸⁾ ويتم اختيار هذه الدروس حسب مستوى الدرس وليس حسب مستوى الصف الدراسي للتلميذ، بمعنى يمكن أن يوجد في نفس الدرس تلميذ من الصف السابع وتلميذ من الصف الثامن.⁽⁵⁹⁾ أما أصحاب المذاهب والأديان الأخرى مثل العلويين والمسيحيين فيمكنهم أن يختاروا درس (المعلومات الدينية الأساسية).⁽⁶⁰⁾

كما يبين الجدول رقم (2) تشمل مجموعة الدروس الإلزامية في الصفوف (4 - 8) ما يأتي: اللغة التركية، الرياضيات، المعلومات الحياتية، اللغة الأجنبية، الثقافة الدينية والمعارف الأخلاقية، الفنون البصرية، الموسيقى، اللعب والنشاط البدني، التربية البدنية والرياضة، التقنية والتصميم، الأمن المروري، الإرشاد والتخطيط الوظيفي، حقوق الإنسان، المواطنة والديمقراطية.⁽⁶¹⁾

بدأ العمل بتطبيق (القانون رقم (6287) المعدل لقانون التعليم الابتدائي وقانون التعليم وبعض قوانين التعليم ذات العلاقة) والمتعارف عليه بقانون (4+4+4) بعد نشره بالصحف الرسمية بتاريخ 11/ 4/ 2012 وذلك بعد الموافقة عليه من مجلس الأمة التركي بتاريخ 30/ 3/ 2012.⁽⁴⁷⁾

وقد جعل القانون الجديد مرحلة التعليم الإلزامي 12 سنة مقسمة على ثلاثة مراحل تعليمية كل مرحلة فيها أربعة سنوات، هي المراحل التالية: الابتدائية والمتوسطة والثانوية، بدل مرحلة إلزامية متواصلة مدتها ثمانية سنوات في القانون السابق.⁽⁴⁸⁾ إذ إنه منذ صدور القانون الأساسي لعام 1997⁽⁴⁹⁾ جرى احتساب مدة ثمان سنوات مستمرة للتعليم الإلزامي حتى صدور القانون المعدل لعام 2012، وتم انتقاد القانون القديم من حيث عدم مراعاته لقضايا تربوية مثل: تكافؤ الفرص، وخصائص النمو للأطفال، وحاجاتهم المختلفة، والتطبيقات العالمية.⁽⁵⁰⁾ وفي تاريخ قوانين التعليم التركية السابقة تم تمرير العديد من القوانين والقرارات دون مراعاة اتجاهات الشعب التركي وطلباته، وبعد عملية التحول الديمقراطي الذي شهدته تركيا في المرحلة الأخيرة أصبح من الطبيعي أن تخضع القوانين والأنظمة التي طبقت في المراحل السابقة لعملية التحول هذه.⁽⁵¹⁾ وهناك العديد من المبررات التي ارتكزت عليها وزارة التعليم التركية من أجل استصدار هذا القانون، أغلبها يتعلق بالسلبات التي نتجت عن وجود السنوات الثمانية الإلزامية المتواصلة للتعليم الإلزامي. فقد وجهت انتقادات لنظام التعليم القديم بسبب المشكلات التي نتجت عن وجود التلاميذ من الصف الأول إلى الصف الثامن في نفس المدرسة، وعدم وجود مثل هذا التطبيق في الدول الغربية المتطورة مثل دول مجموعة الثمانية، وهناك فروق نفسية ونمائية بين تلاميذ المرحلة الابتدائية الدنيا وتلاميذ المرحلة الابتدائية العليا. ومن المبررات التي ارتكزت عليها وزارة التعليم التركية من أجل تغيير السلم التعليمي لمراحل التعليم، أن عدم وجود فصل بين التعليم الابتدائي في المرحلة الدنيا وما فوقها من المراحل، يتنافى مع حرية الاختيار وتعدد الرغبات التي تسعى لتحقيقها الدول المتقدمة.⁽⁵²⁾ ومن الأسباب المهمة كذلك والتي جعلت وزارة التعليم التركية تتبنى هذا القانون رغبة الدولة في رفع المستوى التعليمي للمواطن التركي، خصوصاً وأن الدول المتقدمة والنامية في نفس الوقت تسعى لزيادة نسبة مواطنيها الذين يكملون التعليم الثانوي والعالي، فعلى سبيل المثال تسعى دول الاتحاد الأوروبي لتوسيع شريحة مواطنيها الحاصلين على الثانوية العامة لتصل نسبتهم إلى 90 % بحلول عام 2020، وقد جاءت مساعي وزارة التعليم التركية هذه بعد إحساسها بضرورة تغيير الوضع الحالي وخصوصاً وأن نسبة الحاصلين على الثانوية العامة هي 28 % فقط، وقد أتاح هذا القانون الجديد الفرصة أمام الأطفال الذين أكملوا سن الخامسة ودخلوا في السادسة أن يسجلوا في الصف الأول من المرحلة الابتدائية وبذلك يستطيع التلاميذ أن يدخلوا سلم التعليم النظامي في سن أبكر مما كان مطبقاً في السنوات السابقة.⁽⁵³⁾

جدول (2)

الدروس الإلزامية في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة

الدروس	الصفوف							
	المرحلة المتوسطة				المرحلة الابتدائية			
	8	7	6	5	4	3	2	1
اللغة التركية	5	5	6	6	8	8	10	10
الرياضيات	5	5	5	5	5	5	5	5
المعلومات الحياتية						3	4	4
العلوم	4	4	4	4	3	3		
الاجتماعيات		3	3	3	3			
التحول الجمهوري والأتاتوركية	2							
اللغة الأجنبية	4	4	4	4	2	2	2	
الثقافة الدينية والمعارف الأخلاقية	2	2	2	2	2			
الفنون البصرية	1	1	1	1	1	1	1	1
الموسيقى	1	1	1	1	1	1	1	1
اللعب والنشاط البدني					2	5	5	5
التربية البدنية والرياضة	2	2	2	2				
التقنية والتصميم	2	2						
الأمن المروري					1			
الإرشاد والتخطيط الوظيفي	1							
حقوق الإنسان والمواطنة والديمقراطية					2			
مجموع الدروس الإجبارية	29	29	28	28	30	28	28	26

كانت خارج الدروس الدينية، لكنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالثقافة الإسلامية كونها لغة القرآن الكريم ولغة العلوم الإسلامية، وشهدت اهتماماً متزايداً في المجتمع التركي في السنوات الأخيرة، وقد صدر قرار بالموافقة على إقرارها ضمن المواد الاختيارية للصفوف من الرابع إلى الثامن من قبل رئاسة لجنة التربية والتعليم بتاريخ 26/9/2011م ورقم 141. أما مع إقرار قانون التعليم الجديد عام 2012م فقد تم اعتبارها من الدروس الاختيارية التي تدرس بعد الصف الرابع الابتدائي بواقع ساعتين أسبوعيتين.⁽⁶³⁾

جدول (3)

الدروس الاختيارية في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة

الدروس	الصفوف							
	المرحلة المتوسطة				المرحلة الابتدائية			
	8	7	6	5	4	3	2	1
القرآن الكريم	2	2	2					
الدروس الاختيارية				2				
الدين الأخلاق والقيم	2	2	2	2				
معارف دينية أساسية	2	2	2	2				

الدروس	الصفوف							
	المرحلة المتوسطة				المرحلة الابتدائية			
	8	7	6	5	4	3	2	1
مهارات القراءة			2	2				
مهارات الكتابة	2	2	2	2				
اللغة والتعبير	2	2	2	2				
اللغات واللهجات المحكية								
مهارات العرض والاتصال	2	2	2	2				
اللغة الأجنبية	2	2	2	2				
اللغات المقبولة حسب قرار مجلس الوزراء								
التطبيقات العلمية	2	2	2	2				
العلوم والرياضيات	2	2	2	2				
التطبيقات الرياضية								
تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات	2	2	2	2				
الفنون البصرية	4/2	4/2	4/2	4/2				
الموسيقى	4/2	4/2	4/2	4/2				
الفنون والرياضة	4/2	4/2	4/2	4/2				
الرياضة والنشاط								
الدراما			2	2				
ألعاب الذكاء	2	2	2	2				
الثقافة الشعبية		2	2					
الصحافة	2	2						
الاجتماعيات		2	2					
الحقوق والعدالة								
التربية الفكرية	2	2						
عدد الساعات التي يمكن اختيارها	8	8	8	8				

ويبين الجدول رقم (4) محتوى دروس الثقافة الدينية وأن المحتوى العام لهذه الدروس قد راعى مجالات أساسية في العلوم والمعارف الأخلاقية حسب الفصول الدراسية والتي يبدأ تدريسها من الصف الرابع الابتدائي وتستمر حتى الصف الثاني عشر، ويلاحظ خارجة عن قضايا التعليم الإسلامي.

جدول رقم (4)

محتوى دروس الثقافة الدينية والمعارف الأخلاقية حسب الفصول الدراسية (64)

الصف الموضوع	4	5	6	7	8	9	10	11	12
العقيدة	معلومات عن الدين والأخلاق	الإيمان بالله	الرسل والكتب السماوية	الملائكة واليوم الآخر	القضاء والقدر	الإنسان والدين الوحي والعقل	الإيمان بالله	الإنسان والقدر	الدنيا والآخرة التصوف في الفكر الإسلامي
العبادة	الطهارة	معنى العبادة	الصلاة	الصوم	الزكاة والحج والأضحية	الطهارة والعبادة	العبادة في الإسلام	فوائد العبادة في الإسلام	العبادة في الديانات الأخرى
السيرة	معلومات عن سيدنا محمد	عائلة وحياة سيدنا محمد	خاتم المرسلين	النبي البشر سيدنا محمد	النبي القدوة	حياة النبي	النبي في القرآن	النبي القدوة	فهم شخصية النبي
التفسير	تعرف القرآن	الخصائص التربوية للقرآن	موضوعات القرآن الأساسية	الفكر الإسلامي	العقل والمعرفة في القرآن		التفسير		

الصف الموضوع	4	5	6	7	8	9	10	11	12
الأخلاق	المحبة والصداقة والأخوة	المشاركة في الأفراح والأحزان	بعض السلوكيات التي حذر منها الإسلام	الدين والأخلاق الحميدة	موقف الدين من العادات السيئة	الأخلاق والعائلة	الحق الحرية والدين	العائلة والدين	الإسلام والسلام
الدين والثقافة	الدين والعائلة	نحب وطننا وأمتنا	الإسلام والأترك	ثقافتنا والدين	الأديان والمواعظ العالمية	الإسلام والأترك	الإسلام والعلم	الإسلام والفنون	خصائص بعض الأديان الأخرى المعاصرة
الدين والعلمانية					الدين والعلمانية في تركيا	أتاتورك والدين	الدين في عهد الجمهورية	التعليم الديني في عهد أتاتورك	

ويعرض الجدول رقم (5) الموضوعات الأساسية التي يشملها (8) ويلاحظ أن هذا الدرس يشمل موضوعات في تفسير القرآن درس القرآن الكريم في المرحلة المتوسطة التي تشمل الصفوف (5) الكريم، والتلاوة والحفظ لآيات وسور معينة حسب الصف الدراسي.

جدول رقم (5)

موضوعات درس القرآن الكريم في المرحلة المتوسطة (65)

الموضوعات/الصف	5	6	7	8
إشارات القرآن الكريم	تعلم القرآن الكريم فهم إشارات القرآن	تحسين الصوت بالقراءة فهم إشارات القرآن	مكانة القرآن الكريم فهم إشارات القرآن	الموضوعات الرئيسة للقرآن الكريم فهم إشارات القرآن
التلاوة والحفظ	سور وآيات محددة للتلاوة والحفظ	سور وآيات محددة للتلاوة والحفظ	سور وآيات محددة للتلاوة والحفظ	سور وآيات محددة للتلاوة والحفظ

كما يعرض الجدول رقم (6) الموضوعات التي يتناولها درس السيرة النبوية في المرحلة المتوسطة والتي تشمل الصفوف (5 - 8).

جدول رقم (6)

(6) موضوعات درس السيرة النبوية في المرحلة المتوسطة (66)

الموضوعات/الصف	5	6	7	8
قصص من حياة النبي	قصص مختارة من السيرة	قصص مختارة من السيرة	قصص مختارة من السيرة	قصص مختارة من السيرة
موضوعات من السيرة	النظافة	تناول الطعام	اللباس	الترفيه والرياضة
النبي كقدوة للبشر	الأخلاق	العبادة	الدعاء	العبادة
الحياة الاجتماعية للنبي	تعامل النبي مع الأطفال	تعامل النبي مع الجيران	عدالة النبي	تعامل النبي مع الجيران
أسرة النبي	وظائف الأطفال	الأقارب	وظيفة الأم والأب	الأقارب
التواصل الاجتماعي في حياة النبي	صحبة النبي	علاقات النبي الاجتماعية	تقوية الروابط الاجتماعية	علاقات النبي الاجتماعية

رابعاً: التحويلات التي تعرضت لها مدارس الأئمة والخطباء كنموذج لمدارس التعليم الديني

الحال حتى عام 1948م، فظل التعليم الديني حتى هذه الفترة يعطى عن طريق دور القرآن الكريم التابعة لرئاسة الشؤون الدينية. (67) أما في عام 1948م تم السماح بعقد دورات للأئمة والخطباء، وفي عام 1951م تم إعادة فتح مدارس الأئمة والخطباء بعد فوز الحزب الديمقراطي بانتخابات عام 1950م، في عدة مدن تركية، وكانت بمثابة مدارس دينية تضم مرحلتين متوسطة وثانوية مدتها سبع سنوات تتبع لمديرية خاصة في وزارة التعليم. وفي عام 1972م تم تسمية هذه المدارس ثانويات الأئمة والخطباء واتخذ قرار بإتاحة الفرصة لطلابها بالالتحاق بالتعليم العالي. (68)

وفي عام 1985 اتخذ قرار بإنشاء نوع جديد من ثانويات الأئمة والخطباء دعي (ثانويات الأئمة والخطباء الأناضولية) وتعد هذه المدارس نوعاً من المدارس المهنية التي تعطي دروساً مكثفة في اللغات وخصوصاً الألمانية والإنجليزية، مشابهة للمدارس المهنية

تعود جذور هذه المؤسسة إلى «مدرسة الإرشاد» في العهد العثماني التي أسست سنة 1913م، وكان هدفها تأهيل الأئمة والخطباء، والتي تم دمجها فيما بعد مع مدرسة تسمى (مدرسة الواعظين) التي أسست سنة 1912م. وفي عام 1924 جرى اتخاذ قرار بربط جميع فعاليات التعليم بوكالة المعارف - التي سميت فيما بعد وزارة التعليم - وبعد هذا القرار مباشرة اتخذ قرار آخر بإغلاق جميع المدارس الدينية الموروثة عن الدولة العثمانية. وقد نص قانون التعليم لسنة 1924م على إنشاء مدارس خاصة لتأهيل من يقومون بالوظائف الدينية، فجرى إنشاء مدارس (الأئمة والخطباء) في نفس السنة. وبحجة قلة عدد الراغبين بالدراسة في هذه المدارس اتخذ قرار بإغلاقها عام 1930م، وظلت على هذا

العام الدراسي التالي 1997 - 1998 م إلى: (178046) بنسبة نقص تساوي 65 % تقريباً. وجرى تغيير السلم التعليمي في هذه السنة ليكون ثمان سنوات من التعليم الإلزامي بعدها أربع سنوات من التعليم الثانوي، وتم اعتبار مدارس الأئمة والخطباء مدارس ثانوية لمدة أربعة سنوات السنة الأولى فيها سنة تحضيرية. (70) وكان بإمكان خريجي مدارس الأئمة والخطباء أن يمارسوا وظائفهم الرسمية التابعة لرئاسة الشؤون الدينية. (71) وبلغ عدد مدارس الأئمة والخطباء الثانوية والمتوسطة حسب إحصائيات عام 2011: (1135) مدرسة. (72) وبعد صدور قانون التعليم الجديد عام 2012 م بمراحله الثلاثة الابتدائية والمتوسطة والثانوية أعيدت المرحلة المتوسطة لمدارس الأئمة والخطباء وأصبحت تضم المرحلة المتوسطة والثانوية. (73)

جدول رقم (7)

أعداد طلاب ومعلمي مدارس الأئمة والخطباء خلال ثلاثة أعوام دراسية

العام الدراسي	مجموع العدد	الذكور	نسبة الذكور	الإناث	نسبة الإناث	المعلمين
2010-2009	198.581	94.242	47,46	104.339	52,54	10.617
2011-2010	235.639	112.651	47,81	122.713	52,09	12.909
2012-2011	268.245	126.429	47,13	141.816	52,87	15.049

Mehmet Bahçekapılı ve diğerleri, Türkiye'de

.Raporu, İLKE İlim Kültür Eğitim Derneği, İstanbul 2012, s: 133 (2012-Din Eğitiminin Dönüşümü (1997

سادساً: أبرز التحولات المتعلقة بتأهيل معلمي الدروس الدينية في المدارس النظامية

يتم تدريس الدروس الدينية في مدارس الجمهورية من قبل خريجي أقسام (الثقافة الدينية والمعارف الأخلاقية) أو أساتذة مدارس الأئمة والخطباء، أو من قبل المتخصصين في الدراسات الإسلامية خريجي كليات الإلهيات الحاصلين على تأهيل تربوي (77) وتاريخياً، فقد شكلت مؤسسة (مكتب المعلمين) التي تم تأسيسها في العام الدراسي 1924م - 1925م أول مؤسسات إعداد المعلمين بما فيها معلمو الدروس الدينية في الجمهورية التركية، ثم عقبها بعد ذلك مؤسسة (دار المعلمين) سنة 1935م، و (معاهد المعلمين في القرى) سنة 1940م، ثم (مدارس المعلمين الأساسية) التي استمرت في الفترة ما بين (1953م - 1974م)، ثم اتخذ قرار سنة 1973م بإحالة التأهيل التعليمي للمعلمين إلى مؤسسات التعليم العالي، وفيما يخص التخصصات الدينية فقد وجدت كليات الإلهيات والمعاهد الإسلامية العليا ومعاهد العلوم الإسلامية لهذا الغرض، وتم توحيدها جميعاً في بنية كليات تأخذ تنظيمياً واحداً في مختلف الجامعات التركية تحت مسمى كلية الإلهيات. (78)

وقد اتخذت هيئة التعليم العالي التركية عام 1998م قراراً بفتح أقسام (معلمي مجال الثقافة الدينية والمعارف الأخلاقية) في كليات الإلهيات (الدراسات الدينية) بنفس مسمى الدروس الدينية الإلزامية في المدارس، بغرض إعداد معلمين مؤهلين علمياً ومهنياً لتدريس الدروس الدينية في المدارس التركية، ثم اتخذ قرار عام 2006م بنقل هذه الأقسام إلى كليات التربية. (79) ويعرض الجدول التالي رقم (8) خطة برنامج معلمي (الثقافة الدينية والمعارف الأخلاقية) في هذه الكليات.

الألمانية، واستمر هذا النوع من المدارس بالتزايد حتى وصل عددها سنة 2012 إلى 252 مدرسة. (69)

ومضت هذه المدارس في مسيرتها التعليمية عبر السنوات اللاحقة لكنها تعرضت لنوع من التضييق خصوصاً فيما يتعلق بإمكانية إكمال خريجي هذه المدارس لتعليمهم العالي. وبقيت مسيرة ثانويات الأئمة والخطباء بدون تغييرات جذرية في الفترة ما بين عامي (1980 - 1997م)، إلا أن عام 1997م قد شهد مرحلة انكسار وهبوط في تاريخ هذه المدارس والذي جاء بعد الانقلاب الذي حصل في هذه السنة على حكومة حزب الرفاة. ففي الفترة قبيل حصول هذا الانقلاب تزايد عدد طلاب هذه المدارس إلى أعداد قياسية، فقد بلغ عدد طلاب هذه المدارس في العام الدراسي 1996 - 1997م (511501) طالباً، تناقص هذا العدد في

ويبين الجدول رقم (7) التزايد التدريجي في أعداد الطلبة في هذه المدارس خلال الثلاث سنوات السابقة حتى وصل عدد مجموع الطلاب فيها إلى (268.245) طالباً، أما الدروس المتعلقة بالتربية الإسلامية والتعليم الإسلامي في المرحلة المتوسطة من هذه المدارس فهي خمسة دروس إجبارية هي: الثقافة الدينية والمعارف الأخلاقية، والقرآن الكريم، والسيرة، والمعلومات الدينية الأساسية واللغة العربية. تعتبر الأربعة الأخيرة منها دروساً اختيارية للمراحل المتوسطة في مدارس التعليم العام. (74) وبالنسبة للدروس التي تتضمنها برامج هذه المدارس في المرحلة الثانوية، فتقسم إلى ثلاث مجموعات: الدروس المشتركة، ودروس التخصص، والدروس الاختيارية. وترتبط الدروس التخصصية في المرحلة الثانوية بالدراسات الإسلامية وهي: القرآن الكريم، اللغة العربية، المعلومات الدينية الأساسية، السيرة، الفقه، التفسير، تاريخ الأديان المقارنة، الحديث، علم الكلام، الخطابة والتطبيقات المهنية، التاريخ الإسلامي. (75)

وهناك العديد من الدراسات التي تناولت العناصر التعليمية المختلفة لمدارس الأئمة والخطباء، ففي دراسة قام بها كل من الأستاذ الدكتور رجب كايمقجان (Recep Kaymakcan) وإبراهيم أشلاماجي (İbrahim Aşlamacı) تبين بأن عدد الدراسات والمؤلفات والتقارير التي تناولت موضوع مدارس الأئمة والخطباء حتى عام 2011م هي: 155 دراسة، وتبين من خلالها حجم الاهتمام بهذه المؤسسة من الناحية البحثية. (76)

جدول رقم (8)

خطة برنامج معلمي (الثقافة الدينية والمعارف الأخلاقية) في كليات التربية

مقررات التخصص		المقررات المسلكية التربوية		مقررات الثقافة العامة	
أصول الدين الإسلامي		الفلسفة والعلوم الدينية			
النسبة	الوحدات	النسبة	الوحدات	النسبة	الوحدات
	14		44	24.26 %	41
اللغة العربية	6				
التلاوة والحفظ	6				
المجموع	26	14.79 %	25		
أساليب خاصة في التعليم			8	4.73 %	
مواد حرة					2 (1.18 %)
المجموع	74		52		43 (25. %)

Halit Ev, Türkiye'de Öğretmen Yetiştirme Sistemi ve Din Öğretimi Alanına

.39-s. 38 ,50-Öğretmen Yetiştirme, DEÜ1FD, XXXIII/2011, ss. 9

نصت مسودة الدستور التركي الجديد على أن التربية الدينية يمكن أن تجرى في مؤسسات الدولة التعليمية بناء على رغبة المواطن البالغ، وبناءً على رغبة أولياء أمور التلاميذ. وتحتوي المادة (24) من مسودة الدستور على إشارات واضحة على الحرية الدينية وحرية التربية الدينية والتعليم الديني. ويلاحظ أن هذه المادة تتضمن العناصر الأساسية التالية:

- أن يكون التعليم الديني داخل مراقبة وتنظيم الدولة.
- أن يكون درس (الثقافة الدينية والمعارف الأخلاقية) مقرراً إلزامياً في المرحلتين الابتدائية والمرحلة المتوسطة.
- أن تكون دروس التربية والتعليم الديني الأخرى - خارج دروس (الثقافة الدينية والمعارف الأخلاقية) - اختيارية.

3. النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما التغييرات التي يتضمنها قانون التعليم لعام 2012 على أشكال ومضامين التعليم الديني في تركيا؟

جعل القانون الجديد مرحلة التعليم الإلزامي 12 سنة مقسمة على ثلاث مراحل تعليمية كل مرحلة فيها أربع سنوات، هي المراحل التالية: الابتدائية والمتوسطة والثانوية، بدل مرحلة إلزامية متواصلة مدتها ثماني سنوات في القانون السابق. ونقطة التحول الجديدة التي جاء بها القانون الجديد هي وجود دروس تربية إسلامية اختيارية لمن يرغب من التلاميذ المسلمين ودروس تربية دينية أخرى لاتباع الأديان الأخرى.

4. النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: ما أبرز التحولات التي تعرضت لها مدارس الأئمة الخطباء كنموذج لمدارس التعليم الديني في تركيا؟

تعتبر مدارس الأئمة والخطباء من المدارس المهنية المتخصصة في التعليم الديني، وقد تعرضت مسيرتها التاريخية لمجموعة من التحولات، وبعد صدور قانون التعليم الجديد عام 2012م بمراحله الثلاثة الابتدائية والمتوسطة والثانوية أعيدت

ويلاحظ من خلال الجدول السابق أن طلبة تخصص (معلم مجال الثقافة الدينية والمعارف الأخلاقية) الذي جرى نقله إدارياً من كليات الإلهيات (العلوم الدينية) إلى كليات التربية، يدرسون مقررات متنوعة في مجال تخصصهم الديني وغالب هذه الدروس في الدراسات الإسلامية، وتشكل ما نسبته (44 %) من مجموع خطة البرنامج، كما يدرسون مقررات متعلقة بالتأهيل التربوي تشكل ما نسبته (31 %) من مجموع دروس البرنامج، وتشكل مجموعة المقررات المتعلقة بالمعارف العامة ما نسبته (25 %) من مجموع دروس البرنامج.

الخاتمة

يمكن عرض أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة من خلال النقاط الآتية:

1. النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما الظروف السياسية والتشريعية التي أثرت في التعليم الديني في الجمهورية التركية؟

أثرت عوامل متعددة ومتداخلة في صناعة السياسة الداخلية المتعلقة بالتشريعات الخاصة بالتعليم الديني أو التعليم الإسلامي على وجه الخصوص، تقع في مقدمتها القضايا المتعلقة بالتراث الإسلامي والهوية الإسلامية للمجتمع وعلاقتها بعلمانية الدولة وقوميتها، وسعيها للانضمام إلى اتحاد الأوروبي والطلبات المتعلقة بالأقليات الدينية والمذاهب العقدية المختلفة في المجتمع، كما أنها ارتبطت في مسيرتها بالتحولات الديمقراطية التي حصلت في فترات متقطعة في الدولة، وعلى وجه الخصوص التحولات الديمقراطية الأخيرة التي شهدتها المجتمع التركي اعتباراً من عام 2002م.

2. النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما التحولات التي يتضمنها مشروع الدستور التركي الجديد على أشكال ومضامين التعليم الديني في تركيا؟

- Doktora Tezi-, 2007.
12. - *Yeni Anayasa'da Dini Kurumlar Din Eğitimi Ve Öğretimi Raporu*, s: 14.
13. *İsteğe Bağlı Din Eğitimi Raporu, Ensar Vakfı, İstanbul, 2012, s: 21.*
14. *İlköğretim ve Eğitim Kanunu İle Bazı Kanunlarda Değişiklik Yapılmasına Dair Kanun Teklifi Hakkında Bazı Değerlendirme Ve Öneriler 4+4+4 Eğitim Sistemi-*, s: 8.
15. *İrfan Bozan, Devlet ile Toplum arasında bir Okul olarak İmam Hatip liseleri bir Kurum olarak Diyanet İşleri Başkanlığı, Tesev Yayınları, İstanbul, 2007, s: 11.*
16. *Medine Sevim, Türkiye'de Cumhuriyet Dönemi Din Eğitimi ve Öğretimi Kronolojisi, Dem dergi, sayı:2, 2011, 64-71*
17. *Tuçça Poyraz ve Gülay Arıkan, Avrupa-Türkiye İlişkileri ve Avrupa Yayılmacılığından Sonra Değişen "Öteki" Tanımları, Hacettepe Üniversitesi Edebiyat Fakültesi Dergisi, 2004 / cilt: 21 / sayı: 2 / ss. 16*
18. *Poyraz, Tuğça ve Gülay Arıkan, Avrupa-Türkiye İlişkileri ve Avrupa Yayılmacılığından Sonra Değişen "Öteki" Tanımları, ss. 16*
19. *Süleyman Yıldız, Kimlik Ve Ulusal Kimlik Kavramlarının Toplumsal Niteliği, Millî Folklor, 2007, Yıl 19, Sayı: 74, s.9-16*
20. *Sevim, Türkiye'de Cumhuriyet Dönemi Din Eğitimi ve Öğretimi Kronolojisi, 64-71.*
21. *Sevim, Türkiye'de Cumhuriyet Dönemi Din Eğitimi ve Öğretimi Kronolojisi, 64-71.*
22. *Bahçekapılı ve diğerleri, Türkiye'de Din Eğitiminin Dönüşümü 1997-2012- Raporu, s: 35.*
23. *Bahçekapılı ve diğerleri, Türkiye'de Din Eğitiminin Dönüşümü 1997-2012- Raporu,62-69.*
24. *Bahçekapılı ve diğerleri, Türkiye'de Din Eğitiminin Dönüşümü 1997-2012- Raporu, s: 70-85.*
25. *Cemal Karakas, "Turkey: Islam and Laicism Between the Interests of State, Peace Research Institute Frankfurt (PRIF) 2007, p. 27*
26. *Senem Aydın and Ruşen Çakır, Political Islam in Turkey, Center for European Policy, 2007, p. 12.*
27. محمد العادل، المسيرة السياسية للحركة الإسلامية في تركيا بين النجاح والإخفاق، مجلة دراسات شرق أوسطية، مجلد: 11 العدد: -39، 2007. ص:4150. ص:49
28. *Derya Demirler, Değişen Türkiye'de Din Toplum Ve Siyaset, Tesev Yayınları, İstanbul, 2006, s.94.*
29. خالد محمد أبو الحسن، محددات الصراع العلماني مع حزب العدالة في تركيا وآفاقه، مجلة دراسات شرق أوسطية، مجلد: 12، العدد -46-47، 2009. ص:17
30. *Zühtü Arslan, Başörtüsü, Ak Parti ve Laiklik: Anayasa Mahkemesinden İki Karar Bir Gerekçe, S E TA, Sayı: 2 | Ocak, 2009, s. 3-25.*
31. -[http://www.sabah.com.tr/Gundem/2013/09/30/basostusu-](http://www.sabah.com.tr/Gundem/2013/09/30/basostusu)
- المرحلة المتوسطة لمدارس الأئمة والخطباء وأصبحت تضم المرحلة المتوسطة والثانوية.
5. النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: ما التحولات المتعلقة بتأهيل معلمي الدروس الدينية في المدارس النظامية في تركيا؟
- وفق التعليمات النافذة في وزارة التعليم التركية، يتم تدريس الدروس الدينية من قبل خريجي أقسام "الثقافة الدينية والمعارف الأخلاقية" أو من قبل الجامعيين المتخصصين في الدراسات الإسلامية الحاصلين على تأهيل تربوي.
- ومن خلال هذه النتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:
1. يوصي الباحث المؤسسات التشريعية في العالم الإسلامي، سن التشريعات التي تراعي الاحتياجات التعليمية الدينية لأبناء المجتمع، وأن تضمنها في مؤسساتها التعليمية الرسمية.
2. يوصي الباحث المسؤولين عن وضع الخطط والسياسات التعليمية في مؤسسات التعليم في العالم الإسلامي، بتعزيز عناصر التعليم الإسلامي في مؤسساتها التعليمية.
3. يوصي الباحث المختصين في المجال التربوي بإجراء دراسات حول واقع التعليم الإسلامي في مختلف البلاد الإسلامية، مثل: ماليزيا، وإندونيسيا، والباكستان وغيرها، والاستفادة من تجربتها التعليمية
- الهوامش:**
1. *İstatistiklerle Türkiye 2012, Türkiye İstatistik Kurumu, Türkiye İstatistik Kurumu Matbaası, 2013, s. 9.*
2. *İstatistiklerle Türkiye 2012, Türkiye İstatistik Kurumu, Türkiye İstatistik Kurumu Matbaası, 2013, s. 25.*
3. *Recep Kaymakcan ve diğerleri, Seçmeli Din Eğitimi Dersleri İnceleme ve Değerlendirme Raporu, Çınar Basım Yayın, İstanbul, 2013, s: 3.*
4. *Yeni Anayasa'da Dini Kurumlar Din Eğitimi Ve Öğretimi Raporu , Ensar Vakfı, İstanbul, 2012, s: 14.*
5. *Halis Ayhan, Türkiye'de Din Eğitimi, İstanbul: M.Ü.İ.F Vakfı Nu.173, 1999.*
6. *Recep Kaymakcan, Günümüz İngiltere'sinde Din Eğitimi, 1.baskı, İstanbul: Değerler Eğitim Merkezi, 2004*
7. *İrfan Başkurt, "Federal Almanya'da Din Eğitimi", Marmara Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Yayınlanmamış Yüksek Lisans Tezi-, 1994.*
8. *M.Besim İsmailfendioğlu, "Hollanda'da Din Eğitimi", Marmara Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Yayınlanmamış Doktora Tezi-, 1997.*
9. *Mehmet Zeki Aydın, "Tunus'ta İlk ve Orta Dereceli Okullardaki Din Öğretimi Programları", CÜ İlahiyat Fakültesi Dergisi, S.2,1998, s.263-284.*
10. *Aydın, "Tunus'ta İlk ve Orta Dereceli Okullardaki Din Öğretimi Programları", s.263-284.*
11. *Mohammad Thalgi, "Ürdün'de Din Eğitimi", Marmara Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Yayınlanmamış*

56. <http://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2012/04/20120418.htm>.
57. 12 Yil Zorunlu Eğitim Sorular – Cevaplar, T. C. Millî Eğitim Bakanlığı, Ankara, 2012, s: 23.
58. 12 Yil Zorunlu Eğitim Sorular – Cevaplar, T. C. Millî Eğitim Bakanlığı, Ankara, 2012, s: 24.
59. Bahçekapılı ve diğerleri, Türkiye’de Din Eğitiminin Dönüşümü 1997-2012- Raporu, s: 192.
60. 12 Yil Zorunlu Eğitim Sorular – Cevaplar, T. C. Millî Eğitim Bakanlığı, Ankara, 2012, s: 24.
61. 12 Yil Zorunlu Eğitim Sorular – Cevaplar, T. C. Millî Eğitim Bakanlığı, Ankara, 2012, s: 24.
62. 12 Yil Zorunlu Eğitim Sorular – Cevaplar, T. C. Millî Eğitim Bakanlığı, Ankara, 2012, s: 24.
63. Bahçekapılı ve diğerleri, Türkiye’de Din Eğitiminin Dönüşümü 1997-2012- Raporu,s: 193.
64. Bahçekapılı ve diğerleri, Türkiye’de Din Eğitiminin Dönüşümü 1997-2012- Raporu,s: 196-198.
65. Bahçekapılı ve diğerleri, Türkiye’de Din Eğitiminin Dönüşümü 1997-2012- Raporu,s: 204.
66. Bahçekapılı ve diğerleri, Türkiye’de Din Eğitiminin Dönüşümü 1997-2012- Raporu,s: 206.
67. Bozan, Devlet ile Toplum arasında bir Okul olarak İmam Hatip liseleri bir Kurum olarak Diyanet İşleri Başkanlığı, s. 13.
68. Bozan, Devlet ile Toplum arasında bir Okul olarak İmam Hatip liseleri bir Kurum olarak Diyanet İşleri Başkanlığı, s: 14.
69. Bahçekapılı ve diğerleri, Türkiye’de Din Eğitiminin Dönüşümü 1997-2012- Raporu,s: 117.
70. Bozan, Devlet ile Toplum arasında bir Okul olarak İmam Hatip liseleri bir Kurum olarak Diyanet İşleri Başkanlığı, s: 20-21.
71. Bozan, Devlet ile Toplum arasında bir Okul olarak İmam Hatip liseleri bir Kurum olarak Diyanet İşleri Başkanlığı, s: 33.
72. Bahçekapılı ve diğerleri, Türkiye’de Din Eğitiminin Dönüşümü 1997-2012- Raporu,s: 134.
73. <http://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2012/04/20120418.htm>.
74. http://dogm.meb.gov.tr/meb_iys_dosyalar/2013_06/18101308_mamhatiportaokuluhaf.ders.iz-.pdf.
75. http://dogm.meb.gov.tr/meb_iys_dosyalar/2013_07/10103624_19_06_2013_tarihli_ihl_9.siniflarhaftalik_ders_cizelgesi.pdf.
76. Recep Kaymakcan ve İbrahim Aşlamacı, İmam Hatip Liseleri Literatürü üzerine Bibliyografik bir İnceleme, s. 73.
77. 12 Yil Zorunlu Eğitim Sorular – Cevaplar, T. C. Millî Eğitim yasagi-kalkiyor.
32. Yeni Anayasa’da Dini Kurumlar Din Eğitimi Ve Öğretimi Raporu, s: 14.
33. Etyen Mahçupyan ve Diğerleri, Yeni Anayasa Sürecini İzleme Raporu: Nasıl Bir Anayasaya Doğru Gidiyoruz, Tesev Demokratikleşme Programı, 2013, s:1.
34. İsteğe Bağlı Din Eğitimi Raporu, s: 21.
35. İsteğe Bağlı Din Eğitimi Raporu, s: 21.
36. Yeni Anayasa’da Dini Kurumlar Din Eğitimi Ve Öğretimi Raporu , s: 16.
37. İsteğe Bağlı Din Eğitimi Raporu, s: 20.
38. İsteğe Bağlı Din Eğitimi Raporu, s: 21.
39. İsteğe Bağlı Din Eğitimi Raporu, s: 25.
40. İsteğe Bağlı Din Eğitimi Raporu, s: 20.
41. Uluslararası Azınlık Hakları Grubu 2007, Bir Eşitlik Arayışı: Türkiye’de Azınlıklar, United Kingdom, London, 2007.
42. Recep Kaymakcan, AİHM Din Dersi Kararı Nasıl Anlaşılmalı, DEM Dergi, Yıl 1 Sayı 2, 2007.
43. Recep Kaymakcan ve diğerleri, Seçmeli Din Eğitimi Dersleri İnceleme ve Değerlendirme Raporu, s: 3.
44. Mehmet Zeki Aydın, Yeni Anayasa ve Din Dersi Tartışmaları, Düşünce Platformu Dergisi, Ankara 2008, yıl:3, sayı:30, ss.120-125
45. İsteğe Bağlı Din Eğitimi Raporu, s: 20.
46. İsteğe Bağlı Din Eğitimi Raporu, s: 21.
47. 2012 - 2013 Eğitim- Öğretim Yılı 4+4+4 Zorunlu Eğitim Yasasıyla Başlıyor, Eğitim ve Bilim İş Görenleri Sendikası, Ağustos 2012, s:2.
48. İlköğretim ve Eğitim Kanunu İle Bazı Kanunlarda Değişiklik Yapılmasına Dair Kanun Teklifi Hakkında Bazı Değerlendirme Ve Öneriler 4+4+4 Eğitim Sistemi-, Ensar Vakfı, İstanbul, 2012, s: 8.
49. وتاريخ: 4306 برقم: 16 /8 /1997م.
50. İlköğretim ve Eğitim Kanunu İle Bazı Kanunlarda Değişiklik Yapılmasına Dair Kanun Teklifi Hakkında Bazı Değerlendirme Ve Öneriler 4+4+4 Eğitim Sistemi- , s: 7.
51. İlköğretim ve Eğitim Kanunu İle Bazı Kanunlarda Değişiklik Yapılmasına Dair Kanun Teklifi Hakkında Bazı Değerlendirme Ve Öneriler 4+4+4 Eğitim Sistemi- , s: 7.
52. İlköğretim ve Eğitim Kanunu İle Bazı Kanunlarda Değişiklik Yapılmasına Dair Kanun Teklifi Hakkında Bazı Değerlendirme Ve Öneriler 4+4+4 Eğitim Sistemi-, 2012, s: 8.
53. 12 Yil Zorunlu Eğitim Sorular – Cevaplar, T. C. Millî Eğitim Bakanlığı, Ankara, 2012, s, 8-10.
54. İlköğretim ve Eğitim Kanunu İle Bazı Kanunlarda Değişiklik Yapılmasına Dair Kanun Teklifi Hakkında Bazı Değerlendirme Ve Öneriler 4+4+4 Eğitim Sistemi-, 2012, s: 8.
55. Bahçekapılı ve diğerleri, Türkiye’de Din Eğitiminin Dönüşümü 1997-2012- Raporu, s: 89-105.

- تيسيف للنشر *Tesev Yayınları*، الأئمة والخطباء بين الدولة والمجتمع، *İstanbul*, 2007.
9. İrfan Başkurt, (Federal Almanya'da Din Eğitimi), التعليم الديني في ألمانيا الفدرالية - *Marmara Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Yayınlanmamış Yüksek Lisans Tezi* - رسالة ماجستير - منشورة، 1994.
10. 2012 - 2013 Eğitim- Öğretim Yılı 4+4+4 Zorunlu Eğitim Yasasıyla Başlıyor - بدء تطبيق قانون التعليم الإلزامي 4+4+4 اعتباراً من العام الدراسي 2013-2014، *Eğitim ve Bilim İş Görenleri Sendikası*, Ağustos 2012.
11. İstatistiklerle Türkiye 2012، تركيا بالإحصائيات عام 2012، *Türkiye İstatistik Kurumu, Türkiye İstatistik Kurumu Matbaası* مطبعة مؤسسة الإحصاءات التركية، 2013.
12. İsteğe Bağlı Din Eğitimi Raporu -تقرير حول التعليم الديني الاختياري - *Ensar Vakfı*، مؤسسة وقف الأنصار، *İstanbul*, 2012.
13. Mahmut Toptaş, Kur'an-ı Kerim Şifa Tefsiri، تفسير القرآن الكريم - منشورات تشانتاتش *1.baskı, İstanbul: Cantaş Yayınları*، 1997.
14. M.Besim İsmailendioğlu, "Hollanda'da Din Eğitimi" -التعليم الديني في هولندا أطروحة دكتوراة غير- *Marmara Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Yayınlanmamış Doktora Tezi*، منشورة، 1997.
15. Medine Sevim, Türkiye'de Cumhuriyet Dönemi Din Eğitimi ve Öğretimi Kronolojisi، في عهد التسلسل التاريخي للتربية والتعليم - *Dem dergi*، مجلة مركز القيم التربوية التركية، الجمهورية التركية، *sayı:2, 2011, 64-71*
16. Mehmet Zeki Aydın, "Tunus'ta İlk ve Orta Dereceli Okullardaki Din Öğretimi Programları" -مناهج التعليم الديني -في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة في تونس - *CÜ İlahiyat Fakültesi Dergisi*، مجلة كلية الإلهيات جامعة الجمهورية *S.2,1998, s.263-284*.
17. Mehmet Zeki Aydın, Yeni Anayasa ve Din Dersi Tartışmaları، -قضايا الدروس الدينية في الدستور الجديد - *Düşünce Platformu Dergisi*، مجلة منتدى الفكر *Ankara 2008, yıl:3, sayı:30, ss.120-125*
18. Mehmet Bahçekapılı ve diğerleri, Türkiye'de Din Eğitiminin Dönüşümü 1997-2012- Raporu، في تركيا تقرير تحولات التعليم الديني - *İLKE İlim Kültür Eğitim Derneği* مؤسسة الأعراف بين العلم والثقافة والتربية، *İstanbul 2012, s: 192*.
19. Mohammad Thalgi, "Ürdün'de Din Eğitimi"، التربية الدينية - في الأردن - *Marmara Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Yayınlanmamış Doktora Tezi* - رسالة دكتوراة غير منشورة، 2007.
20. Poyraz, Tuğça ve Gülay Arıkan, Avrupa-Türkiye İlişkileri ve Avrupa Yayılmacılığında Sonra Değişen "Öteki" Tanımları، العلاقات الأوروبية التركية وتغير المفاهيم المتعلقة (بالآخر) بعد التوسع - *Hacettepe Üniversitesi Edebiyat Fakültesi Dergisi*، -الأوروبي - *2004 / cilt: 21 / sayı: 2 / ss. 1-16*
21. Recep Kaymakcan ve diğerleri, Seçmeli Din Eğitimi Dersleri İnceleme ve Değerlendirme Raporu، تقرير حول الدروس الدينية - *Çınar Basım Yayın*، -الاختيارية دراسة وتقييم - *Bakanlığı, Ankara, 2012, s: 28*.
78. Recep Kaymakcan ve Diğerleri, Öğrencilerin Gözüyle İlk Öğretim Din Kültürü ve Ahlak Bilgisi Eğitimi Bölümleri Üzerinde bir Araştırma, *Değerler Eğitim Dergisi*, cilt: 9, No. 22, 103-138, 2011, S: 101.
79. Kaymakcan ve Diğerleri, Öğrencilerin Gözüyle İlk Öğretim Din Kültürü ve Ahlak Bilgisi Eğitimi Bölümleri Üzerinde bir Araştırma, S: 103.

المصادر والمراجع:

أولاً المراجع العربية:

1. أبو الحسن، خالد محمد، محددات الصراع العلماني مع حزب العدالة في تركيا وآفاقه، مجلة دراسات شرق أوسطية، مجلد: 12، العدد 46 - 47، 2009، 17 - 34.
2. العادل، محمد، المسيرة السياسية للحركة الإسلامية في تركيا بين النجاح والإخفاق، مجلة دراسات شرق أوسطية، مجلد: 11 العدد: 39 - 2007، ص: 41 - 150.

ثانياً المراجع الأجنبية:

1. Cemal Karakas, Turkey: Islam and Laicism Between the Interests of State, *Peace Research Institute Frankfurt PRIF-2007, p. 27*
2. Derya Demirler, Değişen Türkiye'de Din Toplum Ve Siyaset تيسيف *Tesev Yayınları*، - الدين والمجتمع والسياسة في تركيا المتغيرة -، *İstanbul, 2006*.
3. Etyen Mahçupyan ve Diğerleri, Yeni Anayasa Sürecini İzleme Raporu: Nasıl Bir Anayasaya Doğru Gidiyoruz، تقرير رصد حول مشروع الدستور الجديد: ما طبيعة الدستور الذي نسعى لتحقيقه - منشورات برنامج تيسيف الديمقراطي *Demokratikleşme Programı*، 2013.
4. Halit Ev, Türkiye'de Öğretmen Yetiştirme Sistemi ve Din Tâmil معلمي الدين ونظام تأهيل المعلمين في تركيا، *DEÜİFD, XXXIII/2011, ss. 9-50*.
5. Halis Ayhan, Türkiye'de Din Eğitimi في تركيا - *Nu.173, İstanbul: M.Ü.İ.F Vakfı* -وقف كلية الإلهيات جامعة مرمرة، 1999.
6. İhsan Kurt, Türk Atasözlerine Psikolojik Bir Yaklaşım، مقاربة - *Ankara: Kültür Bakanlığı*، وزارة -أنقرة: الثقافة، 1991.
7. İlköğretim ve Eğitim Kanunu İle Bazı Kanunlarda Değişiklik Yapılmasına Dair Kanun Teklifi Hakkında Bazı Değerlendirme Ve Öneriler 4+4+4 Eğitim Sistemi - دراسة تقييمية لقانون التربية والتعليم الأساسي والتعديلات المنوي إجراؤها لبعض وقف مؤسسة *Ensar Vakfı*، العلاقات ذات القوانين نظام التعليم - *İstanbul, 2012*.
8. İrfan Bozan, Devlet ile Toplum arasında bir Okul olarak İmam Hatip liseleri bir Kurum olarak Diyanet İşleri Başkanlığı، مدارس

- İstanbul, 2013.*
22. *Recep Kaymakcan, Günümüz İngiltere'sinde Din Eğitimi* -التربية الدينية في بريطانيا المعاصرة 1.baskı, İstanbul: Değerler Eğitim Merkezi -مركز القيم التربوية 2004.
 23. *Recep Kaymakcan ve Diğerleri, Öğrencilerin Gözüyle İlk Öğretim Din Kültürü ve Ahlak Bilgisi Eğitimi Bölümleri Üzerinde bir Araştırma* -دروس الثقافة الدينية والمعارف الأخلاقية في المرحلة الابتدائية من وجهة نظر الطلاب -، *Değerler Eğitim Dergisi* -مجلة القيم التربوية، cilt: 9, No. 22, 103-138, 2011.
 24. *Recep Kaymakcan, AİHM Din Dersi Kararı Nasıl Anlaşılmalı* -كيف يجب فهم قرار محكمة حقوق الإنسان الأوروبية -، *DEM Dergi* -مركز القيم التربوية، Yıl 1 Sayı 2, 2007.
 25. *Senem Aydın and Ruşen Çakır, Political Islam in Turkey, Center for European Policy, 265 2007-: 1-12.*
 26. *Uluslararası Azınlık Hakları Grubu 2007, Bir Eşitlik Arayışı: Türkiye'de Azınlıklar* -البحث عن المساواة: الأقليات في تركيا -، *United Kingdom, London, 2007.*
 27. *Yeni Anayasa'da Dini Kurumlar Din Eğitimi Ve Öğretimi Raporu* -تقرير حول المؤسسات الدينية والتعليمية في الدستور الجديد -، *Ensar Vakfı* -وقف الأنصار، İstanbul, 2012.
 28. *Yıldız, Süleyman, Kimlik Ve Ulusal Kimlik Kavramlarının Toplumsal Niteliği* -الهوية والخصائص الاجتماعية لمفاهيم الهوية الوطنية -، *Millî Folklor, 2007, Yıl 19, Sayı: 74, s.9-16*
 29. *Zühtü Arslan, Başörtüsü, Ak Parti ve Laiklik: Anayasa Mahkemesinden İki Karar Bir Gerekçe* -قضية الحجاب حزب العدالة -، *S E TA* -مركز سيتا، Sayı: 2 Ocak, 2009, s. 3-25
 30. <http://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2012/04/20120411-8.htm> - موقع الجريدة الرسمية .
 31. http://dogm.meb.gov.tr/meb_iys_dosyalar/2013_06/18101308_mamhatiportaokuluhaf.ders.iz.pdf -والخطباء موقع وزارة التعليم التركية، مدارس الأئمة .
 32. http://dogm.meb.gov.tr/meb_iys_dosyalar/2013_07/10103624_19_06_201
 33. [tarihli_ihl_9.siniflarhaftalik_ders_cizelgesi.pdf](#) -موقع وزارة التعليم التركية، البرامج الدراسية -
 34. <http://www.sabah.com.tr/Gundem/2013/09/30/basostusu-yasagi-kalkiyor> .موقع صحيفة الصباح التركية .

أثر اليقظة الاستراتيجية في دعم الإبداع في المنظمات الجزائرية: دراسة ميدانية بمؤسسة المواد الدسمة (سيبوس – لابل عناية)*

أ. هبة سحنون**
أ.د. نوة ثلاثية***

* تاريخ التسليم: 2016/5/7م، تاريخ القبول: 2016/6/11م.
** طالبة دكتوراه/ جامعة باجي مختار - عناية/ الجزائر.
*** أستاذة التعليم العالي/ جامعة باجي مختار - عناية/ الجزائر.

المعلومات والاتصالات، والاقتصاد المبني على المعرفة وارتفاع حدة المنافسة، لهذا وفي وقت تزداد فيه تحركات المنافسين، تبرز أهمية استكشاف الفرص الجديدة للبيئة الخارجية ومراقبة أعمال المنافسين وهذا يتطلب معلومات استراتيجية لتطوير المنتجات بشكل يختلف عن المتبع في القطاع الذي تعمل فيه المنظمة حتى يستجيب الإبداع بسرعة للفرص المتاحة والتهديدات المحتملة.

وتأسيساً على ما سبق ذكره تأتي هذه الدراسة في محاولة لمعرفة وقياس أثر اليقظة الاستراتيجية في دعم الإبداع في المنظمات عموماً والمنظمات الجزائرية خصوصاً، وذلك وفقاً للمخطط التالي:

- المحور الأول: منهجية الدراسة
- المحور الثاني: الدراسات السابقة
- المحور الثالث: الإطار النظري للدراسة
- المحور الرابع: الإطار الميداني للدراسة
- المحور الخامس: نتائج وتوصيات الدراسة

المحور الأول: منهجية الدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة

تسعى جل المنظمات اليوم إلى البحث عن كيفية زيادة قدراتها التنافسية والإبداعية والمحافظة عليها بشكل مستدام، ولتحقيق ذلك فالمنظمة مطالبة بفهم العلاقة الموجودة بينها وبين البيئة قصد الاستفادة من الفرص التي تنتجها هذه العلاقة، فدراسة البيئة ولاسيما البيئة التنافسية يعتبر المدخل الأساسي لتنمية الأفكار الإبداعية وفهم الكيفية التي تمارس بها المنظمة نشاطاتها وطريقة تفاعلها مع هذه البيئة بمختلف مكوناتها، ولا يتحقق ذلك إلا بامتلاك المنظمة لنظام لليقظة الاستراتيجية يعمل على توفير المعلومات اللازمة عن مختلف المنافسين الحاليين والمحتملين، كما أن فعالية اليقظة تظهر باعتبارها عامل أساسي في استمرارية هذا الأداء الاستراتيجي.

وتأسيساً على ما سبق ذكره تتضح معالم إشكالية هذه الدراسة ضمن الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

◀ إلى أي مدى يمكن أن تؤثر اليقظة الاستراتيجية في دعم الإبداع في المنظمة الجزائرية بالتطبيق على مؤسسة المواد الدسمة (سيبوس - لابلال عنابة)؟

وستتم الإجابة على السؤال الرئيسي من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

◀ هل تؤثر اليقظة التنافسية في دعم الإبداع بمؤسسة المواد الدسمة (سيبوس - لابلال عنابة)؟

◀ هل تؤثر اليقظة التكنولوجية في دعم الإبداع بمؤسسة المواد الدسمة (سيبوس - لابلال عنابة)؟

◀ هل تؤثر اليقظة التجارية في دعم الإبداع بمؤسسة المواد الدسمة (سيبوس - لابلال عنابة)؟

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر اليقظة الاستراتيجية بأشكالها المختلفة (اليقظة التنافسية، اليقظة التكنولوجية، واليقظة التجارية) في دعم نشاط الإبداع في المنظمات الجزائرية، ولتحقيق الهدف السابق الذكر تأسست هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم الاعتماد على أداة الاستبانة في جمع البيانات الأولية فقد اعتمدت الباحثتين على الحصر الشامل لجميع المديرين والمديرين العاملين بمؤسسة المواد الدسمة (سيبوس - لابلال عنابة) كحالة دراسية حيث تم توزيع 50 استمارة وتم استرجاع 47، وقد جاءت نتائج الدراسة مؤكدة للفرضية الرئيسية القائلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمختلف أشكال اليقظة الاستراتيجية (التنافسية، التكنولوجية، والتجارية) في دعم الإبداع في مؤسسة المواد الدسمة (سيبوس - لابلال عنابة).

الكلمات المفتاحية: اليقظة الاستراتيجية - اليقظة التنافسية - اليقظة التكنولوجية - اليقظة التجارية - الإبداع - الجزائر - مؤسسة المواد الدسمة (سيبوس - لابلال عنابة).

The Impact of Strategic Vigilance on Encouraging Creativity at Algerian Organizations: An Empirical Study on the Company of Fatty Substances "CGS Seybouse - La Belle Annaba"

Abstract:

This study aims to show the impact of all types of strategic vigilance (competitive vigilance, technological vigilance, marketing vigilance) on encouraging creativity in Algerian organizations. For the purpose of the study, the descriptive analytical method was adopted using a questionnaire as a tool to collect primary data from a sample that consists of all directors and general directors of the company of fatty substances (CGS Seybouse - La Belle Annaba). Out of the 50 questionnaires that were distributed, 47 were retrieved. The results of the field study confirmed the principal hypothesis of the research which states that: "there is statistical relation between the types of strategic vigilance and the creativity in the company of fatty substances (CGS Seybouse - La Belle Annaba).

Key Words: Strategic vigilance - Competitive vigilance - Technological vigilance - Marketing vigilance - Creativity - Algeria - The company of fatty substances (CGS Seybouse - La Belle Annaba).

المقدمة

شهدت البيئة العالمية في العقدین الأخيرین العديد من التطورات والتغيرات من بينها: ظاهرة العولمة، وازدهار تكنولوجيا

الشكل (01)

أنموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين.

سادساً: المنهج المتبع

لتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الباحثتان على المنهج الوصفي التحليلي نظراً لملاءمته لطبيعة البحث، فمن خلال هذا المنهج تمت دراسة مدى تطبيق مؤسسة المواد الدسمة (سيبوس - لابال عنابة) لأشكال اليقظة الاستراتيجية ومدى تأثير ذلك على الإبداع فيها.

سابعاً: أداة الدراسة (الاستبانة)

للإجابة على مشكلة الدراسة والتحقق من فرضياتها قامت الباحثتان بتصميم أداة للدراسة (استبانة) تضمنت الأجزاء التالية:

♦ الجزء الأول: تضمن كافة البيانات الشخصية لعينة الدراسة.

♦ الجزء الثاني: ويشمل (15) فقرة متعلقة بالمتغيرات المستقلة؛ إذ جرى تخصيص (5) فقرات لبعده اليقظة التنافسية، (5) فقرات لليقظة التكنولوجية، (5) فقرات لليقظة التجارية على التوالي.

♦ الجزء الثالث: ويشمل (12) فقرة متعلقة بالمتغير التابع.

وقد جرى اختيار مقياس ليكرت (Likert) الثلاثي في بناء الاستبانة، لأنه يعتبر من أكثر المقاييس استخداماً لقياس الآراء، وهذا بالنظر إلى سهولة فهمه وتوازن درجاته، إذ يعبر الأفراد المجيبون عن مدى موافقتهم على كل العبارات التي تحتويها الاستبانة وفق ثلاثة درجات إذ يتدرج المقياس ما بين (3) درجات التي تعبر عن الموافقة، (2) درجات والتي تعبر عن المحايدة، و(1) درجة والتي تعبر عن عدم الموافقة، وبذلك يكون الوسط الحسابي الفرضي في هذه الدراسة هو (2).

وقد حددت الباحثتان مدى تبني مؤسسة المواد الدسمة (سيبوس - لابال عنابة) لأشكال اليقظة الاستراتيجية والإبداع بثلاث مستويات، باعتماد المعادلة التالية:

طول الفئة = (القيمة العليا - القيمة الدنيا) / عدد المستويات، أي: $0.67 = 3 / (1 - 3)$.

وعليه تكون الدرجات كما يلي:

- الدرجة الضعيفة (1 - 1.67).

- الدرجة المتوسطة (1.67 - 2.34).

- الدرجة القوية (2.34 - 3).

أما فيما يخص تحليل نتائج الاستبانة فقد اعتمد على البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) من خلال استخدام

ثانياً: أهداف الدراسة

تتجلى الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة فيما يأتي:

- التعرف على مفهوم اليقظة الاستراتيجية وعناصرها ومدى فعاليتها.

- التعرف على مدى ضرورة تشجيع الإبداع في المنظمة ومدى تأثيره في استمراريتها وبقائها، وكيفية تحدي المنافسة واستغلال الفرص لمواجهة مختلف التغييرات.

- التماس مدى أهمية نظام اليقظة الاستراتيجية في دعم الإبداع في المنظمات الجزائرية عموماً ومؤسسة المواد الدسمة (سيبوس - لابال عنابة) خصوصاً.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من النقاط التالية:

- إن التركيز على موضوعي اليقظة الاستراتيجية والإبداع يحقق لمنظمات الأعمال فاعلية استراتيجية من أجل تحقيق السمعة والبقاء.

- توجيه تفكير الإدارة لاعتماد اليقظة الاستراتيجية في دعم نشاط الإبداع وتحفيزه واعتبارها كأحد أساسيات المناخ المحفز على الإبداع في المنظمة.

- لفت انتباه الباحثين في جميع المنظمات التعليمية والجامعات ومراكز البحوث للاهتمام باليقظة الاستراتيجية والإبداع لرفع أداء مختلف المنظمات.

رابعاً: فرضيات الدراسة

بغية الإجابة على مشكلة الدراسة تم الانطلاق من الفرضية الرئيسية الآتية:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مختلف أشكال اليقظة الاستراتيجية والإبداع في مؤسسة المواد الدسمة (سيبوس - لابال عنابة) للمنتجات الغذائية.

وللتحقق من صحة الفرضية الرئيسية السابقة الذكر سيتم التحقق أولاً من الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين اليقظة التنافسية والإبداع في مؤسسة المواد الدسمة (سيبوس - لابال عنابة).

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين اليقظة التكنولوجية والإبداع في مؤسسة المواد الدسمة (سيبوس - لابال عنابة).

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين اليقظة التجارية والإبداع في مؤسسة المواد الدسمة (سيبوس - لابال عنابة).

خامساً: أنموذج الدراسة

تأسيساً على الإطار النظري لمتغيرات هذه الدراسة، تم تصميم مخطط فرضي للبحث، والذي يشير إلى علاقة التأثير بين أشكال اليقظة الاستراتيجية والإبداع، وفقاً لما يوضحه الشكل (01) أدناه:

3. الحدود البشرية: تتمثل الحدود البشرية في عينة الدراسة والتي تتكون من مجموعة من المدراء والمدراء العاملين العاملين بالمنظمة المبحوثة، وقد بلغ الحجم الإجمالي للعينة (47) مبحوثاً.

المحور الثاني: الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات السابقة

من خلال البحث في المصادر المتعددة للحصول على دراسات سابقة في موضوع اليقظة الاستراتيجية وأثرها على أنماط الإبداع في المنظمات، تبين أن هناك ندرة واضحة في الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بشكل عام خصوصاً في الجزائر والبلدان العربية، إذ لم تعثر الباحثين على أية دراسة تنطبق على موضوع الدراسة، لذا سنعرض في هذا الجزء لبعض الدراسات التي تناولت موضوع اليقظة الاستراتيجية وربطته بمتغيرات أخرى، وكذلك الدراسات التي تناولت موضوع الإبداع وربطته بمتغيرات أخرى، وفقاً لما يلي:

1- الدراسات التي تناولت موضوع اليقظة الاستراتيجية: وأبرزها:

دراسة (Conesa, 2004)

هدفت هذه الدراسة أساساً إلى وضع إطار شامل لمفهوم الذكاء الاقتصادي والاستراتيجي إلى جانب البحث عن أنسب نموذج لتطبيق الذكاء الاقتصادي والاستراتيجي في المنظمات الفرنسية، ولتحقيق الهدف السابق الذكر جاءت هذه الدراسة ضمن مقال وصفي تحليلي عرض فيه الباحث بالتفصيل مختلف نماذج تطبيق الذكاء الاقتصادي والاستراتيجي في كل من دول اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وعبر محاور دراسته توصل الباحث في الأخير إلى صياغة معالم نموذج الذكاء الاقتصادي والاستراتيجي المطبق في فرنسا، والذي يتميز بوجود دور قوي للحكومة والمنظمات الكبرى الذي تنشأ عنه عدة معوقات دستورية وثقافية في مجال نشر المعلومات والاستفادة منها.

دراسة (Kruger, 2010)

هدفت هذه الدراسة أساساً إلى توضيح الدور الذي يمكن أن يلعبه الذكاء الاستراتيجي على المدى الطويل في مجال صناعة التأمين في دولة جنوب إفريقيا عبر تعزيز القدرة على مقاومة المنافسة وتوسيع الحصة السوقية وتحسين عملية اتخاذ القرارات في المنظمات المدروسة، ولتحقيق الهدف السابق الذكر جاءت هذه الدراسة ضمن قالب وصفي تحليلي صمم من خلاله الباحث استبانة قام بتوزيعها على (82) منظمة تأمين عاملة في جنوب إفريقيا، وبعد عملية التحليل الإحصائي توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها إثبات الدور الإيجابي الذي يلعبه الذكاء الاستراتيجي في تحسين عمليات اتخاذ القرارات والحصول على المعلومات ودعم الميزة التنافسية والإبداع لكن النتائج أوضحت في نفس الوقت أن منظمات التأمين المدروسة لا تطبق نمودجا فعالاً للذكاء الاستراتيجي.

دراسة (قاسم, 2011)

هدفت هذه الدراسة عموماً إلى توضيح أثر الذكاء الاستراتيجي على عملية اتخاذ القرارات في المنظمة، ولتحقيق الهدف السابق

المؤشرات الإحصائية التالية: مقاييس الإحصاء الوصفي (النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية)، معاملات الارتباط البسيطة والمتعددة ومعاملات الانحدار البسيطة والمتعددة لاختبار الفرضيات.

وللتحقق من درجة ثبات الاستبانة وقدرتها على إعطاء إجابات ثابتة نسبياً، تم إدخال بيانات الاستبانة التي تم استرجاعها من المبحوثين والتي بلغ عددها (47) استبانة من أصل (50) استبانة إلى برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وباستعمال معامل ألفا - كرونباخ (Cronbach's Coeffi-)، وتبين أن ثبات الاستبانة ككل بنسبة بلغت (79.3%) كما يوضحه الجدول (1) أدناه، وهي نسبة أكبر من النسبة المقبولة إحصائياً والمقدرة بـ (60%)، وبذلك تعد قيمة ألفا - كرونباخ المحسوبة جيدة، وهذا ما يدل على أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات ويمكن الاعتماد عليها في الدراسة الميدانية.

الجدول (01)

معامل الثبات لفقرات الاستبانة ومتغيرات الدراسة

معامل الثبات	الفقرات
0.694	قيمة معامل الثبات لفقرات المتغير المستقل
0.623	قيمة معامل الثبات لفقرات المتغير التابع
0.793	القيمة الكلية لمعامل الثبات

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (SPSS).

ثامناً: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المديرين والمديرين العاملين العاملين بمؤسسة المواد الدسمة (سيبوس - لابلال) وحدة ولاية عناية، أما فيما يخص العينة فقد تم اختيارها بطريقة الحصر الشامل والتي من خلالها تم استهداف جميع المديرين والمديرين العاملين العاملين بمؤسسة المواد الدسمة (سيبوس - لابلال) بوحدة عناية التابعة لمجمع لابلال (La Belle) للمنتجات الغذائية، والذي يبلغ عددهم (47) مديراً ومديراً عاماً لكونهم ذوي مستويات دراسية عالية وأعلم بموضوع دراستنا عن باقي العمال الآخرين، فبعد إجراء مقابلات مع بعض الموظفين بالإدارة الوسطى وبعض أعوان التحكم تبين لنا أنهم لم يستوعبوا موضوع دراستنا، وبالتالي تم استهداف المديرين والمديرين العاملين الذين تبين أنهم يفهمون موضوعنا جيداً وذلك بعد إجراء مقابلة مع البعض منهم.

تاسعاً: حدود الدراسة

حددت الباحثتان دراستهما بالحدود التالية:

1. الحدود المكانية: إن الحدود المكانية لهذه الدراسة هي مؤسسة المواد الدسمة (سيبوس - لابلال) وحدة ولاية عناية - الجزائر.
2. الحدود الزمنية: تمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة الفترة التي قامت فيها الباحثتان بإجراء المقابلات مع أفراد العينة المبحوثة وتوزيع الاستبانة عليهم وجمعها، وتمثلت فترة الدراسة في الممتدة من تاريخ (05/ 04/ 2015) إلى غاية تاريخ (22/ 05/ 2015) أي ما يقارب شهر ونصف.

السابق الذكر مزج الباحث بين أسلوب دراسة الحالة حيث تطرق الباحث بالتفصيل لواقع المنظمات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستراتيجيات تطويرها، وأسلوب الدراسة الاستقصائية حيث صمم الباحث استبانة قام بتوزيعها على (10) مدراء منظمات صغيرة ومتوسطة جزائرية تنشط في قطاعات مختلفة، وقد توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى عدة نتائج أبرزها أن المنظمات المبحوثة تحقق إبداعات مختلفة بين الإبداع في المنتج والإبداع التجاري والإبداع التنظيمي بنسب متفاوتة عن طريق أساليب التطوير من الداخل والمنظمات الباطنية والتعاون مع الموردين والزبائن، كما توصلت هذه الدراسة أيضا إلى أن ما نسبته (90%) من المنظمات المدروسة تمول إبداعاتها ذاتيا وأن ما يقارب (70%) من المنظمات المدروسة لمست تأثيراً إيجابياً للإبداع على مختلف مؤشرات نموها (الحصة السوقية، التكاليف، رقم الأعمال، الإنتاجية،...، وغيرها).

دراسة (Dobni, 2010)

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التوجه الإبداعي في المنظمة ومختلف الاستراتيجيات التنافسية، ولتحقيق الهدف السابق الذكر تأسست هذه الدراسة على استقصاء آراء عينة عشوائية مكونة من (326) من رؤساء ومديري الأنظمة ورؤساء الإدارات والمديرين العاملين العاملين في المنظمات الخدمية الكندية، وبعد عملية التحليل الإحصائي أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التوجه الإبداعي ومختلف الاستراتيجيات التنافسية في المنظمات المبحوثة وأن أقوى علاقة ارتباط كانت بين التوجه الإبداعي واستراتيجية التمايز.

دراسة (المطيري، 2012)

هدفت هذه الدراسة أساساً إلى توضيح أثر التوجه الإبداعي على تحقيق الميزة التنافسية، وبغية تحقيق الهدف السابق الذكر اختار الباحث ميدان الصناعة المصرفية حيث صمم استبانة لقياس متغيرات موضوعه شملت (20) فقرة قام بتوزيعها على عينة ملائمة مكونة من (371) مبحوثاً عاملين بـ (09) مصارف تجارية كويتية، موزعين بواقع (120) موظفاً من الإدارة العليا و(251) موظفاً من الإدارة الوسطى، وبعد عملية التحليل الإحصائي أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين أبعاد التوجه الإبداعي (النية بالإبداع، البنية التحتية للإبداع، تأثير الإبداع، تنفيذ الإبداع) ومصادر تحقيق الميزة التنافسية (التميز، الاستجابة) في المصارف التجارية الكويتية المبحوثة.

ثانياً: مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في نقطتين أساسيتين هما:

1. من حيث الموضوع: تعتبر الدراسة الحالية من الدراسات النادرة جداً كونها تربط بين موضوع اليقظة الاستراتيجية وموضوع الإبداع، فجل الدراسات التي تمكنت الباحثين من التوصل إليها كانت تعالج إما الموضوع الأول أو الموضوع الثاني، لذا فإن مجرد الربط بين هذين الموضوعين (اليقظة الاستراتيجية والإبداع) يعد إضافة علمية جديدة بالاحترام.

2. من حيث مجال التطبيق: تم تطبيق هذه الدراسة على منظمة لآبال وحدة عناية - الجزائر، والملاحظ أن جل الدراسات

الذكر جاءت هذه الدراسة ضمن قالب وصفي تحليلي قامت من خلاله الباحثة بتصميم استبانة قامت بتوزيعها على عينة عشوائية مكونة من (94) مديراً ورئيس قسم بمكتب غزة الإقليمي التابع لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) فيما تم استرجاع (81) استبانة قابلة للاعتماد، وبعد عملية التحليل الإحصائي أظهرت النتائج وجود علاقة إحصائية بين عناصر الذكاء الاستراتيجي (الاستشراف، تفكير النظم، الدافعية، الرؤية المستقبلية، المشاركة) وعملية اتخاذ القرارات.

دراسة (غلاب وزغيب، 2012)

هدفت هذه الدراسة عموماً إلى الوقوف على واقع اليقظة الاستراتيجية وذكاء الأعمال في منظمات الأعمال الجزائرية، ولتحقيق الهدف السابق الذكر صممت الباحثين استبانة بغية توزيعها على (20) مسؤولاً من مسؤولي (20) منظمة جزائرية تمتلك خلايا لليقظة على مستوى هيكلها التنظيمية، فاستجابت (05) منظمات فقط وهي: الشركة الوطنية للمركبات الصناعية، مؤسسة صيدال، مؤسسة اتصالات الجزائر، المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية، والمؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها الدور الإيجابي الذي تلعبه خلايا اليقظة على مستوى المنظمات المدروسة في الحصول على المعلومات من البيئة الخارجية وتنظيم سيرورتها، مع تسجيل الدراسة لبعض النقائص حيث أقرت ثلاث منظمات بأن ليس لها ميزانية خاصة باليقظة أما المنظمات المتبقيات فلها ميزانية لم يفصح عنها من جهة، ومن جهة أخرى أثبتت النتائج أن نظام اليقظة الحالي في المنظمات المدروسة لا يستجيب لاحتياجاتها المختلفة.

2- الدراسات التي تناولت موضوع الإبداع: أبرزها:

دراسة (عجيلة، 2005)

هدفت هذه الدراسة أساساً إلى وضع إطار مفاهيمي شامل حول الإبداع ومختلف الأساسيات المتعلقة به من نظريات ومراحل ومستويات وعوامل مؤثرة، كما هدفت هذه الدراسة أيضاً إلى التماس واقع أبعاد الإبداع الثلاث في منظمات الأعمال الجزائرية (خصائص ومعوقات ومحفزات الإبداع)، ولتحقيق الهدف السابق الذكر اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب دراسة الحالة حيث تم عرض مجمل مؤشرات الإبداع المعمول بها في المؤسسة العمومية الاقتصادية للأنابيب الناقلة للغاز بولاية غردية (جنوب الجزائر) كحالة دراسية، كما اعتمدت الدراسة كذلك على أداة الاستبانة كأداة مكملة للحالة الدراسية حيث قام الباحث بتصميم استبانة ووزعها على عينة عشوائية مكونة من (65) من موظفي المنظمة المدروسة، وبعد عملية التحليل الإحصائي أظهرت الدراسة عدة نتائج أبرزها توفر خصائص ومحفزات ومعوقات الإبداع لدى مديري ومسؤولي المنظمة المعنية بدرجة متوسطة، كما سجلت الدراسة أيضاً وجود عدة معوقات لعملية الإبداع في المنظمة المعنية أبرزها ضعف الميزانيات المخصصة لهذا النشاط.

دراسة (بن عنتر، 2008)

هدفت هذه الدراسة أساساً إلى الوقوف على واقع الإبداع في المنظمات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ولتحقيق الهدف

أشكال البحث عن المعلومة من مختلف المصادر الرسمية وغير الرسمية.

3. تحليل وتركيب المعلومات (المعالجة): يتم فرز المعلومات وتحليلها وتفسير دلالاتها الحالية والتنبؤ بالأفكار المستقبلية.

4. نشر المعلومات من أجل اتخاذ القرار: يتم إعطاء قيمة المعلومة عبر بثها داخل المنظمة حتى تعمل على خلق قيمة مضافة.

أما عن أشكال وأنماط اليقظة الاستراتيجية فقد اتفق الباحثون والمتخصصون على أنها تشمل أربعة أشكال أساسية هي:

1. اليقظة التنافسية: هي النشاط الذي يتم من خلاله التعرف على المنافسين المباشرين وغير المباشرين، الحاليين والمحتملين للمنظمة. (غلاب وزغيب، 2012، 161)

2. اليقظة التجارية والتسويقية: وهي اليقظة التي تخص المجال التسويقي، بمعنى أنها تلك اليقظة التي تهتم بالعلاقات التجارية وبالطرق والكيفية التسويقية الحديثة، كما أنها تهتم بالمعطيات المؤثرة على سلوك المستهلكين، إلا أن سلوك المنافسين يبقى محل أكبر اهتمام، ويمكن القول بأن اليقظة التجارية هي: (ذلك النشاط الذي تتمكن المنظمة من خلاله من دراسة العلاقات بين الموردين والزبائن، والمهارات الجديدة التي تظهر في السوق ومعدل نمو السوق، وتمكن هذه اليقظة المنظمة من معرفة نقاط قوتها وضعفها في تعاملها مع السوق قصد تحسين أدائها وتنافسيتها).. (عقون وهبول، 2014، 06)

3. اليقظة التكنولوجية: تشير اليقظة التكنولوجية إلى: (الجهود المبذولة من طرف المنظمة، والوسائل المسخرة، والإجراءات المتخذة بهدف الكشف عن كل التطورات والمستجدات الحاصلة في الميادين التقنية والتكنولوجية، والتي تهتم المنظمة حالياً أو مستقبلاً).

وتكتسي اليقظة الاستراتيجية أهمية بالغة لدى المنظمة إذ تحقق لها عدة مزايا أبرزها: (Lesca et Castagnos, 2000, 01-22)

1. دعم التخطيط: اليقظة الاستراتيجية تدعم سيرورة التخطيط سواء على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل وتساهم في تشكيل وبلورة الاستراتيجيات وتقييم الأهداف الناتجة عنها.

2. دعم الاستجابة: اليقظة الاستراتيجية عبارة عن نظام يسمح للمنظمة بالبقاء في حالة وعي ومعرفة بتطورات الأسواق والمنافسين، وتساعد على فهم القوى الخارجية للتغيرات، وتحديد وتحليل الضغوطات والتهديدات والفرص المتاحة في البيئة المحيطة، والتكيف مع التغيرات الخارجية وتحفيز أنشطة الاستجابة بسرعة، فاليقظة الاستراتيجية تمكن من تنمية الاستجابة الفعالة للتغيرات البيئية وتساهم في ضمان تحسين موقع المنظمة في المستقبل.

3. دعم الإبداع والابتكار: تعمل اليقظة الاستراتيجية على مقارنة الوضعية الحالية للمنظمة مقارنة بنظيراتها من المنظمات الأخرى، مما يحفز الابتكار والتكيف، وتقديم منتجات ذات قيمة أعلى، ومن ثمة دعم موقعها التنافسي وتساعد على تطوير مزايا تنافسية أخرى.

4. حل المشاكل وتدعيم القرارات: تقدم اليقظة الاستراتيجية

الجزائرية السابقة لم تتناول مثل هكذا مواضيع وإنما ركزت على عنصر الإبداع هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الدراسة الحالية تتميز عن بقية الدراسات الأخرى في اعتمادها على دراسة إحصائية وافية من شأنها تزويد متخذي القرارات في المنظمة المعنية وفي غيرها من المنظمات الجزائرية الأخرى بمعلومات مفيدة تحسن عملية اتخاذ القرارات في هذه المنظمات مستقبلاً.

المحور الثالث: الإطار النظري للدراسة

أولاً: اليقظة الاستراتيجية (المفهوم، الأشكال، والأهمية)

عرف كل من (Dhenin et Fournier, 1998, 203) اليقظة الاستراتيجية على أنها: (عملية البحث عن المعلومة بصفة مستمرة سواء كانت هذه المعلومة استراتيجية أو اجتماعية أو سياسية أو علمية أو تكنولوجية أو خاصة بمحيط المنظمة وكل ما يتواجد فيها من متغيرات وفرص وأخطار، فهي تتمثل في جمع ومعالجة وتخزين المعلومات وكل الإشارات القوية والضعيفة الصادرة عن المحيط الداخلي والخارجي للمنظمة).

كما عرف (Rabhi, 2008, 07) اليقظة الاستراتيجية على أنها: (عملية مستمرة من إدارة المعلومات ودعم القرارات من أجل تنمية وتطوير المنظمة وضمان بقائها).

أما كل من (Muniz et Lesca, 2003, 01) فقد عرفا اليقظة الاستراتيجية بأنها: (العملية الجماعية المستمرة، والتي يقوم بها مجموعة من الأفراد بطريقة تطوعية، للتتبع والتعقب ومن ثم استخدام المعلومات المتوقعة التي تخص التغيرات التي من المحتمل أن تحدث في المحيط الخارجي للمنظمة، وذلك بهدف إنشاء فرص الأعمال وتقليل الأخطار وعدم التأكد بصفة عامة).

في حين عرفت كل من (غلاب وزغيب، 2012، 159) بأنها: (أسلوب منظم في الإدارة الاستراتيجية للمنظمة يركز على تحسين تنافسيتها، بجمع ومعالجة ونشر المعرفة المفيدة للتحكم في المحيط (التهديدات والفرص)، هذا المنهج الذي يساهم في أخذ القرارات يستعمل وسائل معينة، ويجند العمال ويركز على نشاط الشبكات الداخلية والخارجية).

والملاحظ أن التعريف السابق الذكر يعد تعريفاً شاملاً جداً لمفهوم اليقظة الاستراتيجية كونه يشمل الهدف منها (تحسين تنافسية المنظمة)، مراحلها (جمع، معالجة، ونشر المعارف والمعلومات المفيدة)، آلية عملها (التحكم في البيئة الخارجية للمنظمة بمختلف فرصها وتهديداتها)، متطلباتها (تجنيد مختلف الموارد البشرية في المنظمة والتركيز على نشاطات الشبكات الداخلية والخارجية)، وبالتالي فإن الباحثين توידان تأييداً تاماً التعريف السابق الذكر وتبنيانه كتعريف شامل لمفهوم اليقظة الاستراتيجية.

وتتضمن عملية اليقظة الاستراتيجية أربعة مراحل أساسية يمكن إيجازها فيما يلي: (لعور والعايب، 2010، 06)

1. تحديد الحاجة للمعلومة: تعبر هذه المرحلة عن الهدف من استخدام اليقظة وذلك بتحديد مجال البحث عن المعلومات وتجنب اللجوء إلى كل المصادر بهدف تركيز الاهتمام وتجنب تشتيت الذهن.

2. جمع المعلومات: بعد تحديد الحاجة للمعلومة يتم اختيار

على خصائصه المميزة الذي عرف بأنه: (سمات استعدادية تضم الطلاقة والمرونة والأصالة والحساسية للمشكلات وإعادة تعريف المشكلات وإيضاحها وتفصيلها). (الصيرفي، 2008، 26)

وعموماً يشمل الإبداع مجموعة الأشكال والأصناف التالية: (نبيل، 2004، 123)

1. الاختراع: إحداث تغيير جوهري يؤدي إلى استحداث منتج أو خدمة جديدة.

2. التطوير: يشمل التحسين وزيادة جودة المنتج والخدمات.

3. الإبداع في المنتج: تحسين منتج أو استحداث خواص جديدة لمنتج موجود.

4. الإبداع في الخدمات: تطوير نظم التسويق أو أساليب إدارية جديدة.

5. الإبداع في العمليات: بإدخال عمليات تشغيل جديدة أو تحسين الحالية لتقليل التكلفة أو تحسين الجودة أو زيادة الإنتاجية.

أما عن سيروية عملية الإبداع بالمنظمات فهي تمر بعدة مراحل حددها عالم النفس الأمريكي (Wallas) في خمسة مراحل أساسية هي: (حريم، 2009، 202 - 203)

1. الاهتمام: إذ لا بد من وجود شيء يفرض نفسه.

2. الإعداد: ويتمثل في جمع المعلومات حول موضوع المشكلة التي تمثل محور اهتمام الفرد، وهنا يجري تخطيط رحلة التفكير.

3. الاحتضان: تشهد هذه المرحلة عمليات التفاعل، وتتداخل خلالها العوامل الشعورية ولا شعورية وشخصية الإنسان، وتحدث محاولات كبيرة لتلمس حقيقة المشكلة أو موضوع البحث، والحلول المناسبة، وباختصار فإنها مرحلة تفاعل بين شخصية الباحث ومعلوماته وموضوع البحث، ومرحلة تولد الحلول الممكنة.

4. مرحلة البروغ/الإشراق: وفيها تنبثق بشكل مفاجئ الفكرة الجوهرية أو العمل النموذجي، فهي الحالة التي يستطيع الفرد خلالها استعادة أفكاره بما يسمح له بالوصول إلى ما يمثل الحل النموذجي.

5. مرحلة التحقق: وتشمل عملية التبصر بالعقل الظاهر، والاستعانة بأدوات البحث المتاحة في الفكر التي تنتج خلال مرحلة الإشراق، وذلك للتحقق من صحتها ولتحديد طريقة تطبيقها وما هي مضاعفات التطبيق ومستلزمات ذلك.

المحور الرابع: الإطار التطبيقي للدراسة

أولاً: نبذة عن المنظمة محل الدراسة

أنشأت مؤسسة تكرير الزيوت عناية في آذار/مارس سنة (1961) من طرف (CRESPO) بطاقة (30) طن يومياً، وبعد تأميمها سنة (1965) أصبحت تنتمي لمؤسسة الصناعات الزراعية (SOGEDIA) الى غاية (1982)، ومن ثم أصبحت تابعة للمؤسسة الوطنية للمواد الدسمة (ENCG)، وبعد إنشاء فروع هذه الأخيرة، أصبحت تمثل أحد فروعها في شكل شركة ذات أسهم تحت اسم مؤسسة المواد الدسمة سييوس، وفي الأخير وفي إطار الشراكة تم حصول مجموعة لابلال (LA Belle) على (70%) من أسهمها

لمتخذي القرارات تقديرات دقيقة مبنية على معلومات حول توجهات المنافسين، القوانين، والتكنولوجيا... وغيرها، فهي بذلك تقلل من عدم اليقين المرتبط بالقرارات المهمة غير المتكررة وتساعد على فهم المشاكل وحلها.

5. تدعيم التوقع واستباق الأحداث: تسمح اليقظة الاستراتيجية بتوسيع قدرات المنظمة على اقتناص المعلومات وتوقع حدوث التغيرات واستباقها، والنظر من زوايا أخرى للفرص المتاحة، وزيادة سرعة العمل في الوقت المطلوب، مما يمكن من استباق الفرص الجديدة والقضاء على التهديدات والأخطار المحتملة.

ثانياً: الإبداع (المفهوم، الأشكال، المراحل)

ينسب الإبداع كمصطلح إلى الاقتصادي النمساوي (Joseph Schumpeter) منذ عام (1912)، والذي يعد المنظر الأول للإبداع حيث وفق المنظور الشومبتييري عرف الإبداع على أنه: (النتيجة الناجمة عن إنشاء طريقة أو أسلوب جديد في الإنتاج، وكذلك تغيير في جميع مكونات المنتج أو كيفية تصميمه). (معراج وعبد الرزاق، 2006، 69)

إلا أنه يمكن القول أنه بعد المفهوم الشامل الذي قدمه شومبتر تعددت وتباينت المفاهيم حول الإبداع، ويرجع ذلك السبب إلى تعدد الظاهرة وتعدد المجالات التي انتشر فيها المفهوم كذلك تباين اجتهادات واهتمامات الباحثين والمدارس الفكرية التي ينتمون إليها، حيث ينظر كل منهم للإبداع من الزاوية التي تتناسب وتخصصه وميوله، ويمكن حصر أبرز التعريفات المقدمة للإبداع ضمن أربعة مداخل أساسية تناول كل منها جانب من جوانبه وذلك كما يلي:

1. المدخل الأول: تم التركيز ضمن هذا المدخل في تعريف الإبداع من خلال مراحله فقد عرف بأنه: (عملية وعي بمواطن الضعف وعدم الانسجام ونقص بالمعلومات، والتنبؤ بالمشكلات والبحث عن حلول وإضافة فرضيات واختبارها وصياغتها وتعديلها بانسجام مع المعطيات الجديدة، للوصول إلى نتائج جيدة). (خير الله، 2009، 06)

2. المدخل الثاني: فقد قدم الإبداع ضمن هذا المدخل كونه ناتج إبداعي، وقد عرف بأنه: (القفز لتغيير وتقديم كل ما هو غير مألوف، إما من خلال تطوير منتجات قائمة أو تقديم منتجات جديدة لأول مرة في شكل سلع وخدمات، ويأتي ذلك إما بتجميع أشياء موجودة بالفعل في شكل دمج عناصر متعددة قديمة يؤدي دمجها لتقديم شيء جديد، بما يؤدي إلى تغيير في مهمتها أو حل جديد). (عبد الحميد، 2009، 31)

3. المدخل الثالث: اعتمد هذا المدخل في تعريفه للإبداع على المميزات الشخصية للفرد المبدع؛ إذ عرف بأنه: (الإتيان بشيء جديد ومفيد قد تكون سلعة أو خدمة أو عملية أو نشاط يتم داخل المنظمة ومن خلال التصرف المميز الذي يمارسه الفرد، كتبني التغيير وتشجيع الابتكار واستخدام طرق وأساليب حديثة في مجال العمل ومحبة التجريب والمناظرة وعدم الانصياع للأوامر التي تحد من التفكير والقدرة على التكيف والمرونة والمساهمة في حل المشكلات). (بن عبد الله، 2009، 10)

4. المدخل الرابع: عرف الإبداع من خلال هذا المدخل بناء

وبالتالي تم تغيير اسمها ليصبح مؤسسة المواد الدسمة سيبوس - لا بال عناية (Corps Gras Seybouse - La Belle).

ثانياً: المقاييس الوصفية لتغيرات دراسة

1. وصف أشكال اليقظة الاستراتيجية

يبين الجدول (03) أدناه مختلف الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة في إجابات عينة الدراسة حول مختلف أشكال اليقظة التكنولوجية (المتغيرات المستقلة):

الجدول (02)

وصف أشكال اليقظة الاستراتيجية

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
اليقظة التنافسية	2.69	0.32	مرتفعة
اليقظة التكنولوجية	2.54	0.37	مرتفعة
اليقظة التجارية	2.73	0.38	مرتفعة
اليقظة الاستراتيجية	2.65	0.26	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (SPSS).

وبناء على نتائج الجدول (02) أعلاه يتبين أن اتجاهات العينة المبحوثة مرتفعة نحو جميع أبعاد اليقظة الاستراتيجية، وذلك لأن أوساطها الحسابية جميعها أكبر من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (2)، إذ بلغ الوسط الحسابي العام الموزون لجميع أشكال اليقظة الاستراتيجية (2.65) بانحراف معياري قدره (0.26)، كما تبين أن اليقظة التجارية من أكثر العناصر التي تم الاتفاق عليها، إذ حصلت على أعلى وسط حسابي بلغ (2.73)، فيما حصلت اليقظة التنافسية على وسط حسابي قدره (2.69) محتلة المرتبة الثانية، في حين حلت اليقظة التكنولوجية في المرتبة الأخيرة من حيث الاتفاق حيث تحصل على أدنى وسط حسابي بلغ (2.54).

2. وصف الإبداع

يبين الجدول (03) أدناه مختلف الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة في إجابات عينة الدراسة حول الإبداع (المتغير التابع):

الجدول (03)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري للإبداع

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
الإبداع	2.64	0.26	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (SPSS).

بناء على نتائج الجدول (03) يتبين أن اتجاهات العينة المبحوثة مرتفعة نحو متغير الإبداع وذلك لأن الوسط الحسابي العام الموزون لمتغير الإبداع (المتغير التابع) أكبر من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (2)، إذ بلغ الوسط الحسابي العام الموزون (2.64) بانحراف معياري قدره (0.26).

ثالثاً: اختبار فرضيات الدراسة

1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط فكانت النتائج وفقاً لما هو موضح في الجدول (04) أدناه:

الجدول (04)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

معامل الارتباط (R)	معامل الانحدار (R ₂)	(F) المحسوبة	(F) الجدولية	مستوى المعنوية (SIG)	النتيجة
0.30	0.08	4.38	2.53	0.040	قبول الفرضية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (SPSS).

بناء على ما ورد في الجدول (04) أعلاه يتضح قبول الفرضية الفرعية الأولى، وذلك لأن قيمة (F) المحسوبة البالغة (4.38) أعلى من قيمتها الجدولية البالغة (2.53)، وهذا يعني أنه توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين اليقظة التنافسية والإبداع في مؤسسة المواد الدسمة (سيبوس - لا بال عناية)، وقد كانت العلاقة بين المتغيرين ضعيفة القوة، إذ بلغ معامل الارتباط (30%)، كما أن اليقظة التنافسية فسرت ما نسبته (8%) فقط من التغيرات الحاصلة في الإبداع وهي نسبة ضعيفة جداً وهذا ما يفسر عدم اهتمام المنظمة باليقظة التنافسية في الاستعلام والاستفادة منها في التجديد والإبداع.

2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط فكانت النتائج وفقاً لما هو موضح في الجدول (05) أدناه:

الجدول (05)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

معامل الارتباط (R)	معامل الانحدار (R ₂)	(F) المحسوبة	(F) الجدولية	مستوى المعنوية (SIG)	النتيجة
0.61	0.37	26.72	2.53	0.000	قبول الفرضية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (SPSS).

وبناء على ما ورد في الجدول (05) أعلاه يتضح قبول الفرضية الفرعية الثانية، وذلك لأن قيمة (F) المحسوبة البالغة (26.72) أعلى من قيمتها الجدولية البالغة (2.53)، وهذا يعني أنه توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين اليقظة التكنولوجية والإبداع في مؤسسة المواد الدسمة (سيبوس - لا بال عناية)، وقد كانت العلاقة بين المتغيرين قوية نوعاً ما، إذ بلغ معامل الارتباط (61%)، كما أن اليقظة التكنولوجية فسرت ما نسبته (37%) من التغيرات الحاصلة في الإبداع وهي نسبة مقبولة عموماً وهذا ما يفسر اهتمام المنظمة باليقظة التكنولوجية باعتبارها من أهم مصادر المعلومات لها فيما يخص التطورات التكنولوجية الحاصلة في البيئة الخارجية وخاصة التي بحوزة المنافسين واستغلالها في الإبداع في العمليات أو تطويرها بما يتلاءم واحتياجاتها لخلق ميزة تنافسية مقارنة بالمنافسين.

المحور الخامس: النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة

اتساقاً مع ما تم عرضه في الدراسة النظرية فقد تم التوصل إلى عدة نتائج أبرزها:

- تقدم اليقظة الاستراتيجية للمنظمة القدرة على اتخاذ القرارات الصائبة التي تضمن لها الاستمرارية على حساب منافسيها.

- توفر اليقظة الاستراتيجية المعلومات المتعلقة بمنتجات المنافسين والخدمات التي يقدمونها مما يسمح للمنظمات المطبقة لها من معرفة نقاط الضعف لديها والعمل على تقليلها ونقاط قوتها والعمل على تعزيزها، وهذا ما يكسبها ميزة تنافسية.

- يعتبر الإبداع عملية مستمرة تستهدف تحقيق التوائم مع المتطلبات المستحدثة واحتياجات التغيير والابتكار والتجديد وما ترتبط به من جوانب في العملية الإدارية.

واتساقاً مع ما تم عرضه في الدراسة الميدانية فقد تم التوصل إلى عدة نتائج أبرزها:

◆ تتبنى مؤسسة (سيبوس - لبال عناية) عينة الدراسة مختلف أشكال اليقظة الاستراتيجية (التنافسية، التكنولوجية، والتجارية) والإبداع بدرجة قوية.

◆ أظهرت نتائج الدراسة الميدانية وجود علاقة تأثير إيجابية بين متغير اليقظة التنافسية والإبداع، ما يدل على أن استخدام اليقظة التنافسية يلعب دوراً مهماً في دعم عملية الإبداع فيها، إلا أن علاقة التأثير كانت ضعيفة القوة؛ فقد بلغ معامل الارتباط (30%) كما فسرت اليقظة التنافسية ما نسبته (8%) فقط من التغيرات الحاصلة في الإبداع.

◆ أظهرت نتائج الدراسة الميدانية وجود علاقة تأثير إيجابية بين متغير اليقظة التكنولوجية والإبداع، ما يدل على أن استخدام اليقظة التكنولوجية يلعب دوراً بارزاً ومهماً في دعم عملية الإبداع فيها، وقد كانت علاقة التأثير قوية نوعاً ما، إذ بلغ معامل الارتباط (61%) كما فسرت اليقظة التكنولوجية ما نسبته (37%) من التغيرات الحاصلة في الإبداع.

◆ أظهرت نتائج الدراسة الميدانية وجود علاقة تأثير إيجابية بين متغير اليقظة التجارية والإبداع، ما يدل على أن استخدام اليقظة التجارية يلعب دوراً مهماً في دعم عملية الإبداع فيها، إلا أن علاقة التأثير كانت متوسطة القوة إذ بلغ معامل الارتباط (48%) كما فسرت اليقظة التجارية ما نسبته (23%) من التغيرات الحاصلة في الإبداع.

◆ أظهرت نتائج الدراسة الميدانية وجود علاقة تأثير إيجابية بين إجمالي أشكال اليقظة الاستراتيجية والإبداع، مما يدل على أن استخدام اليقظة مختلف أشكال اليقظة الاستراتيجية يلعب دوراً مهماً في دعم عملية الإبداع فيها، إذ كانت علاقة التأثير كانت قوية حيث بلغ معامل الارتباط (67%) كما فسرت مختلف أشكال اليقظة الاستراتيجية ما نسبته (45%) من التغيرات الحاصلة في الإبداع.

3. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

كذلك لاختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط فكانت النتائج وفقاً لما هو موضح في الجدول (06) أدناه:

الجدول (06)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

معامل الارتباط (R)	معامل الانحدار (R ₂)	(F) المحسوبة	(F) الجدولية	مستوى المعنوية (SIG)	النتيجة
0.48	0.23	13.74	2.53	0.000	قبول الفرضية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (SPSS).

بناءً على ما ورد في الجدول (06) أعلاه يتضح قبول الفرضية الفرعية الثالثة، وذلك لأن قيمة (F) المحسوبة البالغة (13.74) أعلى من قيمتها الجدولية البالغة (2.53)، وهذا يعني أنه توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين اليقظة التجارية والإبداع في مؤسسة المواد الدسمة (سيبوس - لبال عناية)، وقد كانت العلاقة بين المتغيرين متوسطة القوة، إذ بلغ معامل الارتباط (48%)، كما أن اليقظة التجارية فسرت ما نسبته (23%) فقط من التغيرات الحاصلة في الإبداع وبالتالي هناك اهتمام من طرف المنظمة باليقظة التجارية للاستفادة منها في الإبداع والذي يمكن أن يكون في شكل إبداع في المنتج أو في العمليات بهدف تلبية احتياجات السوق والمحافظة على الزبائن الحاليين وجذب زبائن جدد والرفع من حصتها السوقية.

4. اختبار الفرضية الرئيسية

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد فكانت النتائج وفقاً لما هو موضح في الجدول (07) أدناه:

الجدول (07)

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

معامل الارتباط (R)	معامل الانحدار (R ₂)	(F) المحسوبة	(F) الجدولية	مستوى المعنوية (SIG)	النتيجة
0.67	0.45	23.14	2.53	0.000	قبول الفرضية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (SPSS).

وبناءً على ما ورد في الجدول (07) أعلاه يتضح قبول الفرضية الرئيسية للدراسة، وذلك لأن قيمة (F) المحسوبة البالغة (23.14) أعلى من قيمتها الجدولية البالغة (2.53)، وهذا يعني أنه توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مختلف أشكال اليقظة الاستراتيجية والإبداع في مؤسسة المواد الدسمة (سيبوس - لبال عناية)، وقد كانت العلاقة بين المتغيرات الرئيسية والمتغير التابع قوية، إذ بلغ معامل الارتباط (67%)، كما أن مختلف أشكال اليقظة الاستراتيجية (التنافسية، التكنولوجية، والتجارية) مجتمعة قد فسرت ما نسبته (45%) من التغيرات الحاصلة في الإبداع وهي نسبة مقبولة عموماً.

ثانياً: توصيات الدراسة

لقد توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى جملة من التوصيات التي نوجزها فيما يلي:

1- توصيات خاصة بمؤسسة المواد الدسمة (سيبوس - لابل عناية)

- ضرورة مواصلة المنظمة المبحوثة العمل على امتلاك وتطوير نظام فعال لليقظة الاستراتيجية فيها بحيث يشمل هذا النظام جميع أشكال اليقظة الاستراتيجية (التنافسية، التكنولوجية، والتجارية)، بما يساعدها على حيازة المعلومات المفيدة التي تعطيها ميزة السبق التنافسي.

- التركيز على تطوير اليقظة التنافسية في المنظمة المبحوثة حيث كان هذا الشكل الوحيد من أشكال اليقظة الاستراتيجية الذي لم يظهر له أثر معتبر في دعم عملية الإبداع في المنظمة المدروسة، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تفعيل آليات عمل نظام فعال لكافة الأنشطة المتعلقة بجمع المعلومات السرية عن المنافسين المباشرين وغير المباشرين في الصناعة، وحسن استغلالها بما يخدم المنظمة ويكسبها ميزة تنافسية.

- السعي نحو اعتماد الوسائل المناسبة لتشجيع العاملين في المنظمة المبحوثة، وتطوير خبراتهم ورفع مستوى مهاراتهم من خلال تبني برامج تدريبية مكثفة وملائمة تفضي إلى رفع مستويات اليقظة والذكاء لدى العاملين بصفة عامة والعاملين بالإدارة العليا بصفة خاصة.

2- توصيات خاصة بجميع المنظمات الاقتصادية الجزائرية

- يجب على المنظمات الاقتصادية الجزائرية تفعيل مصادرها للحصول على معلومات اليقظة الاستراتيجية للحصول على أكثر المعلومات ندرة، دقة، ودون تعريض أسرار المنظمة للتجسس والسرقة، كما يجب عليها أن تعمل على تفعيل قنوات الاتصال، بين الأفراد داخل المنظمة، وبين المنظمة ومحيطها، وذلك لضمان الانتقال السليم للمعلومات كما يجب عليها أن تسهر على بناء نظام معلومات فعال يضمن استيفاء مخرجاتها.

- اعتماد تخطيط السيناريو المستقبلي للمنظمات لتحقيق الفاعلية وكشف الآراء والاتجاهات والميول المستقبلية نحو الإبداع.

- ضرورة استغلال الطاقات البشرية وقدراتهم الإبداعية وتشجيعهم على المبادرة والابتكار والتطوير.

- ضرورة وضع لوائح تنظيمية حول أهمية اليقظة الاستراتيجية وإدارة الإبداع ودورها في تحقيق الميزة التنافسية من خلال ورش العمل والمؤتمرات.

- ضرورة اتصال منظمات الأعمال بهياكل التعليم العالي ومراكز البحث التطبيقي وتوثيق الصلات بينهما قصد استفادة وسد النقص في القدرات والإمكانات، باعتبار هذه المراكز مصادر هامة لاستقطاب الأفكار والإبداعات.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

1. بن عبد الله ضيف الله، (2009)، الإبداع من أجل التطوير الإداري في الأجهزة الحكومية في الرياض، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد (17)، العدد (01).
2. بن عنتر عبد الرحمان، (2008)، واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (24)، العدد (01).
3. حريم حسين، (2009)، إدارة المنظمات: منظور كلي، ط2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
4. خير الله جمال، (2009)، الإبداع الإداري، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
5. عبد الحميد طلعت أسعد، (2009)، التسويق الابتكاري: الطريق إلى الربح المتوازن في كل العصور، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
6. عجلية محمد، (2005)، الإبداع في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة لصفات ومعوقات ومحفزات الإبداع: المؤسسة الاقتصادية للأنابيب الناقلة للغاز بولاية غرداية، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص: إدارة الأعمال، جامعة سعد دحلب، البلدة، الجزائر.
7. عقون شراف، هبول محمد، (2013)، اليقظة الإستراتيجية في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصال حالة الجزائر، المؤتمر الدولي الرابع حول: نظم المعلومات - الذكاء الاقتصادي واليقظة الإستراتيجية - بين حتمية التفاعل أو الزوال، يومي 17 و18 آذار/مارس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.
8. غلاب نعيمة، زغيب مليكة، (2012)، واقع اليقظة الإستراتيجية وذكاء الأعمال في منظمات الأعمال الجزائرية: دراسة ميدانية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الحادي عشر لذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، أيام 23 - 26 نيسان/أفريل، جامعة الزيتونة، الأردن.
9. الصيرفي محمد، (2008)، إدارة الابتكار، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
10. قاسم سعاد حرب، (2011)، أثر الذكاء الاستراتيجي على عملية اتخاذ القرارات: دراسة تطبيقية على المدراء في مكتب غزة الإقليمي التابع للأمم المتحدة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم: إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
11. لعور صندرة، العايب ياسين، (2010)، الذكاء الاقتصادي كآلية لدعم ثقافة المقاوتية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر الدولي حول تنظيم ومرافقة المنظمات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 18 و19 نيسان/أفريل، جامعة ورقلة، الجزائر.
12. نبيل محمد شبلي، (2004)، دور حاضنات المشروعات الصغيرة في دعم الإبداع العربي، مجلة آفاق اقتصادية، العدد (97)، جامعة دبي.

13. معراج هواري، عبد الرزاق خليل، (2006)، الإبداع الإداري في القطاع الحكومي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد (06).

14. المطيري فيصل غازي، (2012)، أثر التوجه الإبداعي على تحقيق ميزة تنافسية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الكويتية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، قسم: إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

ثانياً المراجع الأجنبية:

1. Conesa Pierre, (2004), *L'intelligence économique et stratégique: L'organisation française*, www.bbc.aege.fr, consulté : Le 26/01/2016.
2. Dhenin J L, Fournier B, (1998), *50 Thèmes d'initiation a l'économie : Source d'entreprise*, Edition Bréal, Paris, France.
3. Dobni C Brooke, (2010), *The relationship between an innovation orientation and competitive strategy*, *International Journal of Innovation Management*, Vol.(14), No.(02).
4. Kruger Jean-Pierre, (2010), *A study of strategic intelligence as a strategic management tool in the long term insurance industry in south africa*, unpublished thesis, university of South Africa.
5. Lesca H , Castagnos J C, (2000), *Signaux faible et méthode de cible: Quelques retours de l'expérience*, 4ème conférence de l'AIMS, 24- 26 Mai, Montpellier, France.
6. Muniz Janissek, Lesca Humbert, (2003), *Veille stratégique: Application d'internet et sites web pour provoquer des informations à caractère anticipatif*, Article publié à CIGREF, Grenoble, France.
7. Rabhi Salah, (2008), *La veille stratégique au service de l'intelligence d'entreprise*, Séminaire sur l'intelligence économique, 23 Décembre, Hôtel El Aurassi, Alger, Algérie.

تقييم ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الإسلامية - *

أ. حنان مبروك درحمون**

* تاريخ التسليم: 2016/5/8م، تاريخ القبول: 2016/5/24م.
** طالبة دكتوراه / جامعة سطيف/ الجزائر.

مقدمة:

تعتبر المصارف الإسلامية مؤسسات مالية ومصرفية ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية، تقوم بتجميع الأموال واستثمارها وتقديم الخدمات المصرفية بما يتوافق والأحكام الشرعية؛ فهي مؤسسات تنموية تسعى لوضع المال في مساراته الصحيحة، بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية إلى جانب تحقيق التنمية الاقتصادية.

فالمصارف الإسلامية جاءت تطبيقاً عملياً لجانب من جوانب الاقتصاد الإسلامي ولها مسؤولية كبيرة تختلف عن مسؤولية المصارف التقليدية، ذلك أن الاقتصاد الإسلامي يقوم على عدم التعامل بالفائدة الربوية وأكل الأموال بالباطل، مع إحلال المعاملات المبنية على التعاون والتكافل مراعاة لمصالح المجتمع كافة، وعلى تلك القيم والمبادئ أقامت المصارف الإسلامية كيانها، سعياً منها إلى تحقيق التعاون الاجتماعي والاقتصادي، إضافة إلى تخليص المجتمع من التبعية للمصارف التقليدية.

وفي ظل ما تشهده السنوات الأخيرة من عودة الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والأخلاقية على مستوى الاقتصاد التقليدي من مختلف مؤسساته الاقتصادية والمالية والمصرفية، بإدماج بعض المفاهيم التي تعكس الأداء المعاصر لدورها الاجتماعي والتي تُعدّ المسؤولية الاجتماعية من أبرزها، يستدعي من المصارف الإسلامية ضرورة إحياء دورها الاجتماعي تجاه مختلف أصحاب مصالحها المعنية بذلك، من عملائها ومواردها البشرية والمجتمع والبيئة.

مشكلة الدراسة:

لا شك أن تزايد إقبال مختلف المؤسسات الاقتصادية والمالية عموماً والمصارف التقليدية خصوصاً، على تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية وغيرها من المفاهيم الأخرى التي تعكس الأداء المعاصر للدور الاجتماعي، يفرض على المصارف الإسلامية ضرورة إحياء أداء دورها الاجتماعي الذي سَطُر لها منذ تأسيسها، وذلك إلى جانب أداء دورها المالي ودورها الاقتصادي.

من هنا، جاءت إشكالية هذه الدراسة لتُطرح في صيغتها التالية:

◀ ما واقع ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، على ضوء ما تُفصح عنه من معلومات في تقاريرها السنوية؟

فرضيات الدراسة:

بغرض معالجة إشكالية الدراسة ووصولاً لأهدافها، يمكن طرح الفروض التالية:

- هناك تقصير في التزام المصارف الإسلامية بمسؤوليتها الاجتماعية؛

- لا تعكس المعلومات المُفصَّح عنها في التقارير السنوية للمصارف الإسلامية عن ممارساتها الفعلية لمسؤوليتها الاجتماعية.

ملخص:

تتمثل مشكلة الدراسة في البحث عن واقع ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، من خلال ما تُفصح عنه من معلومات في تقاريرها السنوية، وذلك بالتطبيق على بعض المصارف الإسلامية من دول مختلفة؛ ونهدف من خلالها إلى إظهار الأهمية الاجتماعية والأخلاقية للمصارف الإسلامية، وتقييم مدى التزام المصارف الإسلامية بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه مختلف أصحاب مصالحها، وذلك بالاعتماد على (مؤشر الهوية الاجتماعية)؛ إذ استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المسح بتحليل المحتوى والمنهج المقارن؛ وقد توصلنا إلى أن المصارف الإسلامية عموماً لا تولي اهتماماً كبيراً بالإفصاح عن هويتها الاجتماعية، إذ يوجد تقصير في التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية، ما يستدعي ضرورة عمل هذه المصارف على تقويم إفصاحها عن ممارساتها لمسؤوليتها الاجتماعية من خلال تقاريرها السنوية، بما يسمح لها تحسين صورتها أمام المجتمع وتعزيز مكانتها في السوق المصرفية، في ظل التنافسية الشديدة التي تفرضها عليها باقي المصارف الإسلامية الأخرى والمصارف التقليدية أيضاً.

الكلمات المفتاحية: تقييم، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، المصارف الإسلامية، مؤشر الهوية الاجتماعية.

Assessing the social responsibility of Islamic Banks: an Empirical Study on a Sample of Islamic banks

Abstract:

The Study problem represents the reality of social responsibility practices in Islamic banks, through analyzing what they disclosed in their annual reports, by examining the case of some Islamic banks in different countries. The Researchers basically aims to show the social and ethical importance of Islamic banks, and assess the social responsibility practices in these banks towards their stakeholders by using (Social Identity Index). The researchers adopted the descriptive analytical method, the survey method and the comparative method. The study results indicate that Islamic banks don't have a high level of corporate social responsibility disclosures, and that Islamic banks should disclose an ideal level of corporate social responsibility in their annual reports, to enhance their image in society as well as to remain competitive with other Islamic banks and conventional banks.

Keywords: Assessing, corporate social responsibility, Islamic banks, Social Identity Index.

أهمية الدراسة:

الفكر الاقتصادي الإسلامي وفي المصارف الإسلامية، وأشار من خلالها إلى مختلف القوى والعوامل الدافعة لممارسة المصارف الإسلامية لمسئوليتها الاجتماعية؛ وقد توصل إلى اقتراح إطار عملي لبرنامج المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية.

دراسة معالي بسام وآخرون 2006 MAALI Bassam et.al:

عمل الباحثون في دراستهم على مقارنة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لتسعة وعشرين مصرفاً من حوالي ستة عشر دولة؛ وقد توصلوا إلى أن المصارف الإسلامية المدروسة لا ترقى إلى مستوى كبير من الإفصاح على الممارسات الاجتماعية، كما أن المصارف الإسلامية المكلفة قانوناً بالزكاة التزمت أكثر من غيرها في الإفصاح عن الزكاة.

دراسة حنيفة رزين وحديد محمد ROSZAINI Haniffa and
HUDAUB Mohammad 2007:

هدف الباحثان من خلال دراستهما إلى إظهار مدى وجود تناقض بين الهوية الأخلاقية للمصارف الإسلامية وممارساتها المصرفية في واقعها المعاصر وقياس ذلك بمؤشر الهوية الأخلاقية؛ وقد توصلوا إلى وجود مصرف واحد حقق نتائج متوسطة، أما باقي المصارف فوجدها تعاني من التفاوت بين هويتها الأخلاقية والإفصاح عنها، خاصة ما يتعلق بالإفصاح عن التزاماتها تجاه المجتمع وإسهاماتها في إدارة الزكاة والقروض الحسنة والأعمال الخيرية، إلى جانب المعلومات المتعلقة بالإدارة العليا وكذا الكشف عن الرؤية الاستراتيجية للمصارف محل الدراسة.

دراسة دوسوكي أسيراف ودار هيومايون DUSUKI Asyraf
and DAR Humayon 2007:

عمل الباحثان من خلال دراستهما على استكشاف العلاقة التي تربط مختلف أصحاب المصالح من المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية بماليها؛ وقد توصلوا إلى أن المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل تُعد أحد أبعاد النظام المصرفي الإسلامي المبني على الأحكام الشرعية إلى جانب بعدها المالي الربحي، كما أن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية هي واحدة من أهم العوامل في اتخاذ القرارات لدى هذه المصارف في ماليزيا، وأشاروا إلى أهم التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية في تحقيق أفضل الممارسات للمسؤولية الاجتماعية، والتي تكمن في الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في جميع أوجه معاملاتها.

دراسة عياش محمد (2010):

حاول الباحث من خلال دراسته تقديم وقفة توضيحية على طبيعة وأهمية المسؤولية الاجتماعية، وإظهارها كمرتكز أساسي لهذه المصارف في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات؛ وقد توصل إلى أن المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية لا تقتصر فقط على جمع وتوزيع الزكاة ومنح القروض الحسنة، بل يتعدى دورها للمساهمة في مواجهة الفقر والبطالة وتوجيه الوعي المصرفي للمجتمع.

تنبع أهمية هذه الدراسة من تزايد الاهتمام الحالي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية لمختلف المؤسسات المصرفية والمالية والاقتصادية التقليدية؛ وباعتبار أن المصارف الإسلامية كان لها السبق في الاهتمام بهذا المفهوم، إذ إنه يعكس الدور الاجتماعي الذي سطر لهذه المصارف منذ تأسيسها، ما يجعل عملية تقييم ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية من الدراسات المهمة حالياً، بغية قياس أدائها الاجتماعي، ما دام أن الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية قضية حقيقية، والتي لم تُوفَّ بالبحوث والدراسات الأكاديمية اللازمة.

وعلى العموم، ستظهر أهمية هذه الدراسة في كونها:

- مدخلاً مهماً لدراسة المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية:

- موضوعاً مهماً لقياس ممارسات المصارف الإسلامية لمسئوليتها الاجتماعية:

- بحثاً أكاديمياً متخصصاً سيبحث في تقييم ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، على أمل أن يكون مرجعاً علمياً للمهتمين بهذه المواضيع، وإضافة جديدة تُثري المكتبات الجامعية.

أهداف الدراسة:

سنحاول في هذه الدراسة الوصول إلى الأهداف الآتية:

- إظهار الأهمية الاجتماعية والأخلاقية للمصارف الإسلامية:

- تقييم مدى التزام المصارف الإسلامية بمسئوليتها الاجتماعية:

- إبراز مدى اهتمام بعض المصارف الإسلامية بمسئوليتها الاجتماعية عملياً.

منهج الدراسة:

سيعتمد الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ذلك لأن الدراسة تتطلب تجميع المعلومات والبيانات وتحليلها بهدف الوصول إلى نتائج يُمكن تعميمها؛ بالإضافة إلى منهج المسح بتحليل المحتوى والذي سيعتمد في الدراسة التطبيقية، وذلك من خلال العمل على جمع البيانات والمعلومات من التقارير السنوية لعينة المصارف الإسلامية محل الدراسة؛ إلى جانب المنهج المقارن الذي سيعتمد في مقارنة النتائج المتوصل إليها، والمتعلقة بالمصارف الإسلامية محل الدراسة.

الدراسات السابقة:

لعلَّ من أبرز الدراسات التي اطلعنا عليها في هذا الموضوع ما يأتي:

دراسة المغربي عبد الحميد (1996):

تناول الباحث في دراسته مفهوم المسؤولية الاجتماعية في

(The Philosophy of Management)، حيث أشار فيه إلى ضرورة اهتمام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية في أداء وظائفها، إلا أنه لم يلق الاهتمام الكافي (القاضي، 2010، 7).

ليتوالى بعد ذلك الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، نتيجة للانتقادات المستمرة التي واجهت المؤسسات حول اهتمامها بتعظيم الأرباح فقط، بالإضافة إلى عوامل أخرى كتنامي اهتمام أفراد المجتمع والدول بالقضايا الاجتماعية والأخلاقية، وكذا زيادة الضغوط التنظيمية الملزمة للمؤسسات على الالتزام ببعض المعايير في ممارسات أنشطتها، بالإضافة إلى تطور قوة الاتصالات والتي دفعت بالمنظمات غير الحكومية كالنقابات إلى التدقيق في نشاطات المؤسسات، إلى جانب ظهور حدة المنافسة والتي أدت إلى التوجه نحو إدخال عوامل اجتماعية وعوامل بيئية إلى جانب العوامل الاقتصادية ضمن استراتيجياتها (DUSUKI, DAR, 2007، 391-392).

وعلى العموم، فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الفكر الاقتصادي التقليدي هي الترجمة لمصطلح (La Responsabilité Sociale des Entreprise/ The Corporate Social Responsibility) واختصارها (RSE/ CSR)، عرّفها (بيتر دراكر) (Peter Drucker) بأنها التزام المؤسسات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه (السحبياني، 2009، 4)؛ وعرّفها اللجنة الأوروبية بأنها قيام المؤسسات من خلالها بدمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية مع نشاطاتها الأساسية، وبما يتيح التفاعل بين أصحاب المصالح معها وذلك على أساس طوعي (CROWTHER, ARAS, 2008، 11)؛ كما عرّفها البنك الدولي على أنها تعهد المؤسسات بالإسهام في التنمية المستدامة، والتعامل مع العاملين وممثليها والمجتمع المحلي بشكل طوعي، بغية تحسين جودة الحياة بأسلوب يعود بالفائدة على الشركة والتنمية (بيطار، فرحات، 2012، 41)؛ وقد عرّفها (المنظمة الدولية للتقييس) (ISO) بأنها مسؤولية المؤسسات تجاه آثار قراراتها على المجتمع والبيئة، مما يؤدي إلى سلوك أخلاقي وشفاف يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك من ضمان صحة ورفاهية المجتمع، ويأخذ في الاعتبار توقعات أصحاب المصالح، كما يحترم القوانين والمعايير الدولية، ويندرج ضمن المؤسسات ككل مع مختلف قراراتها التنفيذية (VALLAEYS, 2011، 74- 84).

فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إذن هي ممارسة المؤسسات لنشاطاتها مع مراعاتها للجوانب الاجتماعية والأخلاقية والبيئية والقانونية دون إهمالها لأهدافها الربحية، بما يعود بالنفع على جميع أصحاب المصالح، وبما يسمح بالمشاركة في تحقيق التنمية المستدامة.

أما أصول مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الفكر الاقتصادي الإسلامي فتعود إلى نظرة الفكر الإسلامي الشاملة للنشاطات الاقتصادية، والتي تجمع الجوانب المادية بالجوانب الاجتماعية والخلقية والشرعية، ذلك أنها تقوم على ضرورة توفير متطلبات المجتمع الحالية والمستقبلية، مع ضمان حقوق الأجيال الأخرى (يحياوي، عاقل، 2011، 3- 4)؛ كما أنها تقوم على مجموعة من العلاقات التي يمثل فيها الفرد المحور الأساسي، وتظهر هذه العلاقات في (دراجي، 2012، 10- 11، YUSUF, BIN BAHARI, 2011، 9).

رأسة يوسف محمد وين بحاري زكرياء -YUSUF Muham-
:mad and BIN BAHARI Zakaria 2011

هدف الباحثان من خلال دراستهما إلى دراسة معيار وأداة المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة مع التطبيق على البنك الإسلامي الإندونيسي؛ وقد توصلوا إلى أنه يوجد ستة معايير للمسؤولية الاجتماعية تقوم عليها المصارف الإسلامية المسؤولة اجتماعياً، وتتمثل في معيار الأحكام الشرعية ومعيار المساواة ومعيار المسؤولية في العمل ومعيار الصالح العام أو الرفاه الاجتماعي ومعيار الاستدامة البيئية ومعيار الإحسان، كما توصلوا أيضاً إلى أن تطبيق البنك الإسلامي الإندونيسي للمسؤولية الاجتماعية يقوم على النهوض بالاقتصاد في المجتمع ولا يهتم فقط بمصالح حاملي الأسهم.

دراسة زبير عمر وآخرون 2012 ZUBAIRU Umaru et.al

تناول الباحثون في دراستهم تقييم مدى الإنصاح عن الممارسات الاجتماعية لأربعة مصارف إسلامية بالملكة العربية السعودية، وذلك من خلال الاعتماد على تقاريرها السنوية خلال سنتي (2008 - 2009)؛ وقد توصلوا إلى أن هناك تقصيراً في الإفصاح عن الممارسات الاجتماعية للمصارف السعودية محل الدراسة، خاصة فيما يتعلق بالالتزامات تجاه البيئة، والمجتمع من حيث الزكاة والقروض الحسنة، والعملاء من حيث المنتجات والخدمات.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن دراستنا هذه ستميز عن غيرها من الدراسات السابقة في عينة المصارف الإسلامية محل الدراسة، إذ ستجري الدراسة التطبيقية على تسعة مصارف إسلامية من تسعة دول مختلفة منها الإسلامية وغير الإسلامية، كما أننا سنعمل من خلال دراستنا هذه على اقتراح مؤشر خاص يمكننا من قياس ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، على غرار (مؤشر الهوية الأخلاقية) المعتمد في بعض من الدراسات السابقة، إذ سنضع معايير خاصة بأصحاب المصالح المعنية بالمسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، وعلى أساسها سنخرج بقيم المؤشر الذي أسميناه (مؤشر الهوية الاجتماعية).

أولاً: الإطار النظري للدراسة

1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الفكر الاقتصادي التقليدي والفكر الاقتصادي الإسلامي:

تعود الجذور التاريخية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الفكر الاقتصادي التقليدي إلى أوائل القرن الثامن عشر من خلال أفكار آدم سميث، والذي كان يرى أن جميع المؤسسات تسعى لتقديم أفضل الخدمات للمجتمع وتحقيق أعلى ما يمكن من الأرباح، وبما ينسجم مع الضوابط القانونية والأخلاقية، ثم جرى حصر مفهومها فيما تقدمه المؤسسات من سلع وخدمات والتي تُعدّ منفعة بحد ذاتها، وأن تعظيم الأرباح هو تحقيق الاستجابة لحاجات المجتمع (البكري، 2001، 34- 35)، وهي من الأفكار التي ظهرت عقب الثورة الصناعية منذ سنة 1770؛ أما ظهوره كمصطلح فيعود إلى سنة 1923 مع صدور كتاب (أوليفر شيلدون) Oliver Sheldon 1894-1951: يعد من بين الرواد الذين أسهموا في توضيح علم الإدارة وإرساء قواعده وأسسها) والذي يحمل عنوان (فلسفة الإدارة)

المُوصلة لذلك، بهدف رضا الله سبحانه وتعالى والمساهمة في إيجاد التكافل والتعاون والتقدم والوعي الاجتماعي وفي تحقيق التنمية الشاملة) (عياش، 2010، 78).

3- معايير ممارسات المصارف الإسلامية لمسؤوليتها الاجتماعية:

لقد ظهر الإدراك العام بضرورة التزام المؤسسات في ممارساتها بالمسؤولية الاجتماعية منذ القدم، كما جرى التأكيد على ذلك في مختلف المحافل الدولية، كانعقاد قمة الأرض الخاصة بالبيئة سنة 1992، وانهقاد المنتدى الاقتصادي العالمي سنة 1999، وكذا انعقاد القمة العالمية الخاصة بالتنمية المستدامة 2002، والتي خرجت بأهم مبادئ ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، التي تنص على ضرورة احترام مختلف أصحاب مصالحها، بما يوازن في تحقيق النفع لهم.

وموازية مع ذلك، وعلى اعتبار أن المصارف الإسلامية المسؤولية اجتماعيا من شأنها تحقيق العلاقات الثلاثة التي يقوم عليها مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الفكر الإسلامي، والمتعلقة بالعلاقة بين الفرد وخالقه وبين الأفراد فيما بينهم وبين الفرد والبيئة، يمكن وضع معايير أداء المصارف الإسلامية لمسؤوليتها الاجتماعية، وبما يتناسب مع خصوصيتها فيما يلي (YUSUF, BIN BAHARI, 2011, 11- 12):

أ. العمل وفق الأصول الشرعية: وذلك من خلال الالتزام بتطبيق المبادئ الأخلاقية للاقتصاد الإسلامي في مختلف معاملاتها التمويلية والاستثمارية، وفي تحقيق أرباحها واستقطاب المتعاملين معها...

ب. المساواة: ويتحقق ذلك من خلال تقديم خدمات ذات جودة عالية دون تمييز في خدمة وإتاحة الفرص بين المتعاملين.

ج. مسؤولية العمل: ويتجسد ذلك من خلال الالتزام بالقيم الأخلاقية كالثقة والوفاء والشفافية والنزاهة واحترام القوانين.

د. توفير الرعاية للموظفين: وذلك بعدم تجاوز ساعات العمل الخاصة بهم، وتوفير الراحة وضمان التدريب والتأمين لهم، مع تخصيص الأجور المناسبة والمكافآت المستحقة لهم.

هـ. الاستدامة البيئية: ويظهر ذلك من خلال الدخول في استثمارات غير مُضرة بالبيئة، وكذا المشاركة في حماية البيئة مع توعية الموظفين حول أمور رعاية البيئة.

و. المشاركة في الأعمال الخيرية: كجمع وتوزيع التبرعات والمساعدة في البرامج التعليمية الموجهة للفقراء والمحتاجين...؛ هذا وقد أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مجموعة من الضوابط الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية والمتعلقة بـ: (سلوكيات المسؤولية الاجتماعية المؤسسية والإفصاح عنها في المؤسسات المالية الإسلامية).

4- أبعاد المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية ومجالاتها:

هناك من يُصنّف أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إلى خمسة أبعاد وهي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي والبعد الخيري وبعد أصحاب المصالح، وهناك من يصنفها إلى

أ. علاقة الفرد بخالقه: وهو ما يُجسد الجانب الإيماني فلا يمكن أن تكون بين الإنسان وربّه علاقة مادية بحتة:

ب. علاقات الأفراد بعضهم ببعض: وهو ما يُجسد الجوانب الاجتماعية والأخلاقية في التعاملات، فالفرد لا يستطيع إشباع حاجاته إلا من خلال أعمال الآخرين، ومن هنا فإن الكُل مُكَمَّل وبالتالي فالإنتاج هو عملية اجتماعية بين الفرد والمجتمع، فالفرد ينتج له ولغيره ليحافظ على التماسك الاجتماعي والعدالة الاجتماعية:

ج. علاقة الفرد بالطبيعة: إن الفرد بحاجة للطبيعة لتلبية حاجياته، والطبيعة بحاجة لهذا الفرد لأنها تحتاج إلى من يُنظفها ويزرعها ولا يُتلف خيراتها لتحافظ على توازنها؛ وإذا تمعنا في تطور الاقتصاد الإسلامي نجد أنه اعتمد على التطور الزراعي وما له من دور كبير في زيادة موارد الخراج، نتيجة زيادة مردود إنتاج الأرض وتطوير أساليب الري وإصلاح الأراضي، إلى جانب الاعتماد على التبادل التجاري.

كما أنه في ظل الاقتصاد الإسلامي يُنظر للمؤسسات على أنها أشخاص معنوية، تقوم على مبادئه الأخلاقية والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية، دون إضرار بجميع من تربطهم علاقة بها بما يسمح بتحقيق التوازن بينها(صكاك، 2010 - 2011، 36)؛ وهذا ما يبرز مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الاقتصاد الإسلامي.

هذا، وقد تعددت الآراء الفكرية حول تعريف المسؤولية الاجتماعية، لاختلاف الاتجاهات حول تصنيفها ضمن مواضيع علم الاجتماع أو علم الأخلاق أو أنها من المسائل القانونية، إلا أن هناك تعريفا يُظهر الجانب الاقتصادي لها في الفكر الإسلامي، وهو اعتبار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ظاهرة اجتماعية تُعنى بالترام المؤسسات بالمشاركة في الأعمال التي تعود بالنفع على مختلف الأطراف التي لها علاقة بها عند ممارسة نشاطاتها، نتيجة التكليف الذي ارتضته في ضوء المبادئ الأخلاقية للاقتصاد الإسلامي، بهدف النهوض بالمجتمع الإسلامي بمراعاة عناصر المرونة والاستطاعة والشمول والعدالة (المغربي، 1996، 17 - 21).

2- تعريف المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية:

على غرار تزايد الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وتغيّر وجهات النظر حول المصارف التقليدية من كونها مؤسسات مالية تسعى لتحقيق أهداف ربحية فقط، إذ أصبحت هي الأخرى مطالبة بأداء مسؤوليتها الاجتماعية، نجد أن المصارف الإسلامية قامت في بداية نشأتها على ضرورة أدائها لدور اجتماعي في إطار قيامها بممارساتها المصرفية، بما يسمح بتحقيق التنمية الاجتماعية وربطها بالتنمية الاقتصادية، وذلك ما يُجسد فكرة المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية.

هذا، ويُعرّف البعض المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية على أنها (التزام تعبدية أخلاقي يقوم على إثرة القائمون على إدارة المصارف الإسلامية بالمساهمة في تكوين وتحسين وحماية رفاهية المجتمع ككل، ورعاية المصالح والأهداف الاجتماعية لأفراده عبر صياغة الإجراءات وتفعيل الطرق والأساليب

- المساهمة في التخفيف من المشكلات الاجتماعية كالفقر والبطالة بتوفير فرص العمل.
- قبول أموال التبرعات والصدقات وتسهيل وصولها لمستحقيها.
- القيام بالأعمال الخيرية.
- تنمية الوعي الادخاري لأفراد المجتمع، من خلال تشجيع المدخرات الصغيرة وتنظيم المدخرات الكبيرة في المجالات المفيدة للمجتمع اقتصاديا واجتماعيا.
- تقديم مجموعة من أساليب التمويل القائمة على المشاركة في الربح والخسارة.
- تفعيل منح القروض الحسنة وتحصيل وإنفاق الزكاة وكذا تشجيع الوقف.
- المساهمة في نشر الوعي الثقافي المصرفي الإسلامي، وذلك من خلال إصدار الكتب والمراجع والنشرات المصرفية المفيدة، وكذا إقامة الندوات والمؤتمرات.
- ت. مجالات المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية تجاه العملاء:
- يُمكن حصر مجالات المسؤولية الاجتماعية تجاه عملاء المصارف الإسلامية فيما يلي (القاضي، 2010، 23 - 24؛ عياش، 2010، 108؛ المغربي، 1996، 53):
- تيسير إجراءات تقديم الخدمات.
- بث الثقة عند العملاء في تصميم وجودة الخدمات المقدمة.
- تقديم الخدمة في الوقت والمكان المناسب لهم.
- القيام بالدراسات التسويقية لتحديد احتياجات العملاء.
- العمل على تحقيق رضا المودعين من العائد المحقق.
- الاهتمام بشكاوي العملاء والرد عليها وكذا الاهتمام بمقترحات وآراء العملاء.
- الالتزام بأخلاقيات التعامل مع العملاء.
- الحفاظ على شرعية وسلامة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.
- شرح وتوضيح شروط التعامل مع المصارف الإسلامية وتحديد العوائد بوضوح، وهو ما يبرز أهمية التزامها بالحوكمة في هذا المجال.
- شرح الخدمات المصرفية للمصارف الإسلامية والقيام ببرامج إعلامية تُعرّف العملاء بها؛
- إبراز المنافع الخاصة في التعامل مع المصارف الإسلامية.
- ث. مجالات المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية تجاه الموارد البشرية:
- يُمكن إبراز أهم مجالات المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية تجاه موارد البشرية، فيما يلي (القاضي، 2010، 23؛ عياش، 2010، 107 - 108؛ المغربي، 1996، 52 - 53):

أربعة أبعاد والمتمثلة في البعد الاقتصادي والبعد القانوني والبعد الأخلاقي والبعد الخيري، إلا أن هناك من يفضل ويؤيد الأبعاد الثلاثة للمسؤولية الاجتماعية والمرتبطة بالبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي الذي يندرج ضمنه البعد الخيري، إلى جانب البعد البيئي، أما البعد الأخلاقي فيندرج ضمن كل بعد من هذه الأبعاد الثلاثة ولا ينفصل عنها.

وبالنسبة لمجالات المسؤولية الاجتماعية، فغالبا ما يجري حصرها في الأعمال الخيرية، وهذا ما لا يعكس المفهوم الواسع للمسؤولية الاجتماعية، إذ أنه يشتمل على العديد من المجالات التي تُراعي حقوق أصحاب المصالح، وما يستدعيه ذلك من الالتزام بالأنظمة والقوانين المتبعة والجوانب الصحية والبيئية ومراعاة حقوق الإنسان وتطوير المجتمع المحلي دون إهمال لتحقيق الربح المادي... (يوسف، 2010، 30).

وعلى ذلك، يمكن حصر أهم أصحاب المصالح المعنية بالمسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية في كل من المساهمين والمجتمع والموارد البشرية والعملاء والبيئة؛ إذ يعكس المساهمين البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية، ويعكس كلا من المجتمع والموارد البشرية والعملاء البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية، وتعكس البيئة البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية؛ ويظهر البعد الأخلاقي في معظم الممارسات الأخلاقية التي تتعلق بأصحاب المصالح هذه أو بنشاط المصارف الإسلامية عامة، ويُمكن توضيح مجالات المسؤولية الاجتماعية تجاه أصحاب مصالحها المعنية فيما يلي:

أ. مجالات المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية تجاه المساهمين:

يُعتبر المساهمين من بين أصحاب المصالح الذين ينبغي مراعاتهم في إطار البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية، ويُمكن إظهار أهم المجالات المتعلقة بهم فيما يلي (المغربي، 1996، 51 - 52):

- العمل على تنمية حقوق الملكية باستمرار.
- تحقيق المركز التنافسي المناسب للمصرف الإسلامي.
- تطوير مجالات الاستثمار.
- الاهتمام بآراء ومقترحات المساهمين.
- رفع قيمة المصرف وبناء سمعة طيبة عليه.
- الاهتمام بصورة المصرف لدى المجتمع.

ب. مجالات المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية تجاه المجتمع:

يمكن إظهار أبرز مجالات المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية تجاه المجتمع فيما يلي (حفيظ، 2011، 5؛ عياش، 2010، 108 - 109؛ المغربي، 1996، 53 - 54):

- المساهمة في توفير الحاجات الأساسية للمجتمع ومراعاة ذلك في إنتاج واستيراد سلع معينة.
- الاهتمام بتحقيق التوازن في تمويل القطاعات الاقتصادية.

ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مع مراعاة خصوصية هذه المصارف في ما يلي:

- ربط الأداء البيئي برسالة المصرف
- عدم تمويل المشاريع التي قد تؤدي إلى الإضرار بالبيئة.
- المساهمة في النشاطات المخصصة لحماية البيئة.
- دعم المنظمات الخاصة بحماية البيئة.
- وجود مدونات أخلاقية خاصة بالبيئة.
- إشراك ممثلي البيئة في مجلس الإدارة.
- مكافآت وحوافز للعملاء المتميزين بالأنشطة البيئية.

ثانياً: الإطار التطبيقي للدراسة

1. عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من تسعة مصارف إسلامية متواجدة في تسعة دول، تتمثل في كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والكويت والمملكة العربية السعودية والأردن والسودان وماليزيا وبريطانيا، وقد جرى الحصول على البيانات المستعملة في الدراسة من التقارير السنوية لهذه المصارف، والتي تم تحميلها من مواقعها الإلكترونية؛ ويمكن إظهار هذه المصارف في الجدول التالي:

الجدول رقم (01)

عينة المصارف الإسلامية محل الدراسة

مقره	تاريخ تأسيسه	المصرف الإسلامي
- دبي (الإمارات العربية المتحدة)	1975	1. بنك دبي الإسلامي (DIB)
- الدوحة (قطر)	1982	2. مصرف قطر الإسلامي (QIB)
- المنامة (البحرين)	1979	3. بنك البحرين الإسلامي (BisB)
- الكويت (الكويت)	1977	4. بيت التمويل الكويتي (KFH)
- الرياض (المملكة العربية السعودية)	2006	5. مصرف الإنماء (alinma)
- عمان (الأردن)	1978	6. البنك الإسلامي الأردني (JIB)
- الخرطوم (السودان)	1977	7. بنك فيصل الإسلامي السوداني (fibsudan)
- كوالالمبور (ماليزيا)	1999	8. بنك معاملات ماليزيا (Bank Muamalat Malaysia muamalat)
- لندن (المملكة المتحدة)	2006	9. بنك لندن والشرق الأوسط (Bank of London and meadel east BLME)

المصدر: من إعداد الباحثة

(2007) (HANIFA Roszaini and HUDAUB Mohammad)؛ إذ هدفاً من خلاله إلى تقييم البعد الأخلاقي للمصارف الإسلامية، وذلك عن طريق تحديد 8 أبعاد أساسية تعكس الهوية الأخلاقية للمصارف الإسلامية من وجهة نظر الباحثين والتي تتمثل في: رؤية ورسالة المصرف، مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، المنتجات، الموظفون، المدينون، المجتمع، هيئة الرقابة الشرعية، كما حددا العناصر التي يجب الإفصاح عنها عن كل بعد في التقارير السنوية للمصارف الإسلامية؛ ومقارنتها بما يتم الإفصاح عنه فعلياً في التقارير السنوية للمصارف الإسلامية محل الدراسة.

- الاهتمام بأنظمة الأجور.
- وضع وتطوير أنظمة للحوافز والمكافآت.
- العدالة في إجراءات تعيين وإدارة الموارد البشرية، دون تمييز الجنس و/أو السن.
- توفير بيئة عمل ملائمة من حيث التجهيزات والمعدات.
- نشر روح الحوار المتبادل بين رؤساء المصارف الإسلامية ومواردها البشرية.
- إعداد وتنفيذ برامج الرعاية الصحية والسكنية والثقافية والعلمية للموارد البشرية.
- إدماج الموارد البشرية في صنع قرارات المصارف الإسلامية.
- تدريب وتأهيل الموارد البشرية مع ضمان تكافؤ الفرص في ذلك.

- الاهتمام بشكاوي الموارد البشرية لهذه المصارف.

ج. مجالات المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية تجاه البيئة:

يُمكن استنتاج أهم المجالات التي تعكس ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية تجاه البيئة، من خلال مجالات

يظهر في الجدول السابق عينة المصارف الإسلامية محل الدراسة؛ إذ يتبين أن أقدم مصرف من عينة الدراسة يعود إلى سنة 1975، ويتمثل في (بنك دبي الإسلامي) بالإمارات العربية المتحدة، وأحدث مصرفين ضمن العينة يعود تأسيسهما إلى سنة 2006، ويتمثلان في كل من (بنك لندن والشرق الأوسط) بالمملكة المتحدة و(مصرف الإنماء) بالمملكة العربية السعودية.

2. أداة الدراسة:

سنعتمد في دراستنا هذه على (مؤشر الهوية الأخلاقية) (Ethical Identity Index: EII) الذي جرى وضعه من قِبَل الباحثين

الاجتماعية في المصارف الإسلامية، مع محافظتنا على طريقة القياس نفسها؛ حيث سنعمل على تحديد أبعاد وعناصر الإفصاح التي تتناسب مع أبعاد ومعايير ومجالات المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، والتي ذكرناها سابقاً في الإطار النظري للدراسة، لتكون بذلك أهم أبعاد وعناصر الإفصاح التي تعكس ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، والتي ينبغي أن تظهر في التقارير السنوية لها، كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (02)

أبعاد وعناصر الإفصاح عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية في تقاريرها السنوية

عناصر الإفصاح عنه	البعد	عناصر الإفصاح عنه	البعد
- البنك مسؤولاً عن الزكاة؛		- الالتزام بالعمل ضمن المبادئ الشرعية.	
- المبلغ المدفوع عن الزكاة؛		- الالتزام بتوفير عوائد في إطار مبادئ الشريعة الإسلامية.	
- مصادر أموال الزكاة؛		- التركيز على التوازن في مراعاة أصحاب المصالح.	
- استخدامات / المستفيدين من الزكاة؛		- التوجهات الحالية في توفير احتياجات المجتمع الإسلامي.	1. الرؤية والرسالة
- رصيد الزكاة غير الموزعة.		- التوجهات المستقبلية في توفير احتياجات المجتمع الإسلامي.	
- أسباب رصيد الزكاة؛		- الالتزام بالمشاركة في العمليات الاستثمارية المسموح بها.	
- وثائق صادرة عن الهيئة الشرعية خاصة بمصادر واستخدامات أموال الزكاة.		- الالتزام بالمشاركة في العمليات التمويلية المسموح بها.	
- وثائق صادرة عن الهيئة الشرعية تثبت أن حساب الزكاة تمت وفقاً للمبادئ الشرعية.			
- الزكاة الواجب دفعها من قبل مجموع الأفراد.	5. المجتمع		
- مصادر أموال الصدقات والتبرعات.			
- استخدامات أموال الصدقات والتبرعات.			
- مصادر أموال القروض الحسنة.			
- استخدامات أموال القروض الحسنة.			
- السياسات المتعلقة بمنح القروض الحسنة.			
- توفير فرص عمل.			
- دعم المنظمات التي لها أهداف اجتماعية تعود على المجتمع.			
- المشاركة في النشاطات الحكومية الاجتماعية.			
- رعاية الأنشطة المقدمة للمجتمعات.			
- الالتزام بالدور الاجتماعي.			
- عقد مؤتمرات في الاقتصاد الإسلامي.			
- لا مشاركة في الأنشطة غير المسموح بها.		- أسماء أعضاء مجلس الإدارة؛	
- المشاركة في الأنشطة غير المسموح بها.		- مناصب أعضاء مجلس الإدارة.	
- سبب المشاركة في الأنشطة غير المسموح بها.		- صور خاصة بأعضاء مجلس الإدارة؛	
- التعامل مع إيرادات الأنشطة غير المسموح بها.		- نبذة مختصرة عن أعضاء مجلس الإدارة.	
- تقديم المنتجات الجديدة.		- حصص أعضاء مجلس الإدارة من أسهم المصرف.	2. مجلس الإدارة والتنفيذية
- الموافقة المسبقة من قبل هيئة الرقابة الشرعية؛		- وجود إدارات متعددة.	
- الاعتماد على المبادئ الشرعية في الموافقة على المنتجات الجديدة.	6. العملاء	- عدد أعضاء لجان المراجعة والتدقيق.	
- تعريف المنتجات الجديدة؛		- أسماء أعضاء فريق الإدارة التنفيذية.	
- المشاريع التمويلية العامة؛		- مناصب أعضاء فريق الإدارة التنفيذية.	
- الأنشطة الاستثمارية العامة؛		- صور أعضاء فريق الإدارة التنفيذية.	
- سياسة التمويل.		- موجز أو نبذة عن أعضاء فريق الإدارة التنفيذية.	
- مبالغ الديون المشطوبة؛			
- نوعية تمويلات الأنشطة عامة.			
- نوعية تمويلات الأنشطة تفصيلاً.			

عناصر الإفصاح عنه	البعد	عناصر الإفصاح عنه	البعد
- الاستماع وتقدير الموظفين.		- أسماء أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.	
- عدد الموظفين.		- صور لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية.	
- سياسة تكافؤ الفرص.		- تعويض الأعضاء.	
- رفاهية الموظفين.		- توقيع التقرير من قبل جميع أعضاء الهيئة.	
- التدريب: على الأحكام الشرعية.	7. الموارد البشرية	- عدد الاجتماعات المنعقدة من قبل الهيئة.	
- تدريب: الخاص والموظفين الجدد.		- فحص الهيئة لجميع المعاملات السابقة واللاحقة.	3. هيئة الرقابة الشرعية
- تدريب: على الممارسات المصرفية.		- فحص الهيئة لعينة من المعاملات السابقة واللاحقة.	
- تدريب: لأغراض أخرى.		- تقرير الهيئة عن المنتجات التي فيها خلل شرعي.	
- مكافأة الموظفين.		- توصيات الهيئة لتصحيح العيوب في المنتجات.	
		- الإجراءات المتخذة من قبل الهيئة لتصحيح العيوب في المنتجات.	
		- تقرير الهيئة عن توزيع الأرباح والخسائر وفقا للأحكام الشرعية.	
		- تنمية الأرباح.	
- المساهمة في الأنشطة المخصصة لحماية البيئة.		- تطوير مجالات الاستثمار.	
- المشاريع الممولة من قبل المصرف والتي قد تؤدي إلى الإضرار بالبيئة.		- الاهتمام بأراء ومقترحات المساهمين:	4.
- دعم المنظمات التي لها أهداف بيئية.	8. البيئة	- الالتزام بالحوكمة.	المساهمين
- ربط الأداء البيئي برسالة المصرف.		- السعي لرفع قيمة المصرف.	
		- الاهتمام بصورة المصرف لدى المجتمع.	

Source: observe: MAALI Bassam et.al, social reporting by Islamic banks, ABACUS, Accounting foundation, the university of Sydney, vol 42, n°2, 2006, p.278- 279; HANIFFA Roszaini, HUDAUB Mohammad, Exploring the ethical identity of Islamic banks via communication in annual reports, Journal of Business Ethics, Springer Science+ Business Media, Berlin, Germany, Vol.76, Issue.1, March 2007, p.112- 113; ZUBAIRU Umaru et.al, Evaluation of social reporting practices of Islamic banks in Saudi Arabia, electronic journal of business ethics and organization studies, vol.17, n°1, 2012, p.48- 50

كل سنة، وذلك لتحديد مدى الإفصاح عن الأبعاد الثمانية، من ثم سيتم احتساب قيمة مؤشر الهوية الاجتماعية لهذه المصارف عن كل بعد خلال السنوات المدروسة بنفس طريقة حساب (مؤشر الهوية للأخلاقية)، وذلك وفقا للعلاقة الحسابية التالية (HANIFA, HU-): (DAUB, 2007, 103- 104 ; ZUBAIRU et.al, 2012, 45

$$SII_y = X_y / X_j$$

حيث:

SII_y : مؤشر الهوية الاجتماعية للبنك (y).

X_y : عدد العناصر التي يفصح عنها المصرف (y) في إطار البعد (X).

X_j : العدد المثالي من العناصر التي ينبغي الإفصاح عنها في إطار البعد (X).

3. عرض نتائج:

يمكن عرض نتائج تحليل محتوى التقارير السنوية خلال السنوات المدروسة، ونتائج حساب قيم مؤشر الهوية الاجتماعية لعينة المصارف الإسلامية محل الدراسة في الجدول التالي:

يظهر من خلال الجدول السابق الأبعاد الثمانية الأساسية ومختلف العناصر التي تعكس ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، والتي ينبغي أن يتم مراعاة الإفصاح عنها في تقاريرها السنوية، إذ تعكس كلا من البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي، إلى جانب كل من البعد الأخلاقي والبعد الخيري؛ إذ نجد سبعة عناصر أساسية تُعبّر عن بعد رؤية ورسالة المصارف الإسلامية، ونجد أحد عشر عنصرا عن بعد مجلس الإدارة والإدارة العليا وكذلك عن بعد هيئة الرقابة الشرعية، ونجد عشرين عنصرا عن بعد المجتمع، كما نجد أربعة عشر عنصرا عن بعد العملاء، إلى جانب تسعة عناصر عن بعد الموارد البشرية في المصارف الإسلامية وأربعة عناصر عن بعد البيئة.

وعلى أساس هذه العناصر المتعلقة بكل بعد، سنعمل على تحليل محتوى التقارير السنوية لعينة المصارف الإسلامية محل الدراسة، وذلك لثلاث سنوات متتالية من 2013 إلى 2015 بهدف تقييم ممارساتها لمسئوليتها الاجتماعية، ومدى إفصاحها عن مختلف عناصر أبعاد الهوية الاجتماعية لها؛ إذ سنعطي قيمة 1 أو قيمة 0 لكل عنصر أفصح عنه أم لم يفصح عنه في التقارير السنوية لعينة المصارف الإسلامية محل الدراسة عن كل بعد في

جدول رقم (03)
قيم مؤشر التوعية الاجتماعية للمصارف الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة (2013-2015)

BLME) بنك لندن والشرق الأوسط	بنك معاملات ماليزيا (Muamalat)			بنك فيصل الإسلامي (fibsudan)			البنك الإسلامي الأردني (JIB)			مصرف الإيماء (alimma)			بيت التمويل الكويتي (KFH)			بنك البحرين الإسلامي (BisB)			مصرف قطر الإسلامي (QIB)			بنك دبي الإسلامي (DIB)		
	EII _y 2015	EII _y 2014	EII _y 2013	EII _y 2015	EII _y 2014	EII _y 2013	EII _y 2015	EII _y 2014	EII _y 2013	EII _y 2015	EII _y 2014	EII _y 2013	EII _y 2015	EII _y 2014	EII _y 2013	EII _y 2015	EII _y 2014	EII _y 2013	EII _y 2015	EII _y 2014	EII _y 2013	EII _y 2015	EII _y 2014	EII _y 2013
0,85	0,71	0,71	1	1	1	0,85	0,85	0,85	0,85	0,85	0,85	1	1	1	0,85	0,85	0,85	0,85	0,86	0,86	0,86	0,71	0,71	0,71
0,75	0,95																							
0,81	0,90	0,90	0,90	0,90	0,90	0,90	0,91	1	0,54	0,54	0,63	0,90	0,90	0,90	1	1	0,90	0,90	0,82	0,82	0,18	0,18	0,18	0,18
0,36	0,36	0,36	0,54	0,54	0,54	0,54	0,54	0,54	0,09	0,09	0,36	0,54	0,54	0,63	0,45	0,45	0,45	0,45	0,36	0,36	0	0	0	0
0,36	0,54																							
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
1	1																							
0,15	0,10	0,10	0,55	0,65	0,55	0,60	0,50	0,60	0,25	0,25	0,40	0,25	0,35	0,30	0,65	0,70	0,60	0,60	0,40	0,35	0,25	0,25	0,25	0,25
0,11	0,58																							
0,57	0,64	0,57	0,57	0,64	0,57	0,64	0,50	0,50	0,42	0,42	0,35	0,50	0,50	0,57	0,50	0,57	0,71	0,71	0,50	0,57	0,50	0,50	0,50	0,50
0,59	0,59																							
0,77	0,55	0,33	0,66	0,66	0,55	0,54	0,55	0,55	0,55	0,66	0,77	0,33	0,33	0,44	0,88	0,66	0,66	0,66	0,33	0,77	0,11	0,11	0,11	0,11
0,55	0,62																							
0	0	0	0,25	0,25	0,25	0,25	0,25	0,25	0	0	0	0,25	0,25	0,25	0	0	0	0	0,25	0,25	0	0	0	0
0	0,25																							
0,52	0,67																							
متوسط EII _{y,xx}																								
0,34																								

المصدر: من إعداد الباحثة

* تشير إلى متوسط EIIy لكل مصرف عن كل بعد خلال السنوات الثلاثة. ** تشير إلى المتوسط الإجمالي لمجموع متوسطات EIIy لكل مصرف عن كل بعد خلال سنوات الدراسة الثلاثة.

حيث سُجّلت عنده قيمة 0,34 كأقل قيمة بالمتوسط الإجمالي لمجموع متوسطات مؤشر الهوية الاجتماعية لكل مصرف عن كل بعد خلال السنوات الثلاثة.

أما فيما يخصّ المصارف المتاح تقاريرها لسنتين فقط، وإذا أخذنا المتوسط الإجمالي لمجموع متوسطات مؤشر الهوية الاجتماعية لكل مصرف عن كل بعد خلال سنتين، نجد أن أعلى قيمة سُجّلت لدى (مصرف قطر الإسلامي) بقيمة 0,59، بينما سُجّلت أقل قيمة لدى (بنك فيصل الإسلامي السوداني) بقيمة 0,44.

5. مناقشة الفرضيات:

أ. يتضح من خلال الجدول رقم (03) تذبذب وتفاوت وانخفاض معظم قيم مؤشر الهوية الاجتماعية، وبخاصة ما يتصل ببعد (المجتمع)، و(الموارد البشرية) و(العملاء) والتي تعكس البعد الاجتماعي لممارسات المسؤولية الاجتماعية، وكذا بعد (البيئة) والتي تعكس البعد البيئي لممارسات المسؤولية الاجتماعية، إذا استثنينا قيم مؤشر الهوية الاجتماعية لبعد (المساهمين) والتي تعكس البعد الاقتصادي لممارسات المسؤولية الاجتماعية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى والمتعلقة بأنه (هناك تقصير في التزام المصارف الإسلامية بمسؤوليتها الاجتماعية):

ب. يعكس انخفاض معظم قيم مؤشر الهوية الاجتماعية على مستوى معظم المصارف الإسلامية محل الدراسة، نقص الإفصاح عن العناصر التي تعكس ممارساتها لمسؤوليتها الاجتماعية والمحددة في الجدول رقم (02)، في حين أن مواقعها الإلكترونية تتيح معلومات إضافية من شأنها أن ترفع من قيم مؤشر هويتها الاجتماعية إذا ما أخذت بعين الاعتبار، وهو ما يؤدي إلى صحة الفرضية القائمة على أنه (لا تعكس المعلومات المفصّل عنها في التقارير السنوية للمصارف الإسلامية عن ممارساتها الفعلية لمسؤوليتها الاجتماعية).

الخاتمة:

لقد توصل الفكر الاقتصادي التقليدي إلى الخروج بمفهوم شامل يعكس مختلف الممارسات الأخلاقية والاجتماعية، كتعبير يعكس التزام المؤسسات بأداء دورها الاجتماعي إلى جانب دورها المالي من ثم دورها الاقتصادي ككل، وذلك تحت مسمى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، والتي أصبحت تُدرج ضمن استراتيجيات الأداء لمختلف المؤسسات الاقتصادية والمالية ومنها المصارف التقليدية؛ في حين نجد أن الفكر الاقتصادي الإسلامي اهتم بضرورة الالتزام بهذه المسؤولية الاجتماعية، وهذا ما يظهر في المبادئ والمعايير التي سَطرت لتقوم عليه مختلف المؤسسات ومنها المصارف الإسلامية؛ وتعد هذه الدراسة بحثاً مهماً تسمح بفتح آفاق بحث أخرى لإيجاد الآليات والأساليب التي من شأنها تقويم وتفعيل ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية.

1- نتائج الدراسة:

خرجت الباحثة بمجموعة من النتائج على المستوى النظري وعلى المستوى التطبيقي، أهمها:

♦ لم يعد تقييم أداء المؤسسات وبناء سمعتها يعتمد على

يتّضح من خلال هذا الجدول نتائج حساب مؤشر الهوية الاجتماعية للمصارف الإسلامية وفقاً لتوافر تقاريرها السنوية خلال سنوات الدراسة: 2013، 2014، 2015؛ حيث نجد توافر التقارير السنوية للسنوات الثلاثة متاحة على مستوى سبعة مصارف من عينة الدراسة، والتي تظهر في كل من (بنك دبي الإسلامي) و(بنك البحرين الإسلامي) و(بيت التمويل الكويتي) و(مصرف الإنماء) و(البنك الأردني الإسلامي) و(بنك معاملات ماليزيا) و(بنك لندن والشرق الأوسط)، في حين نجد أن مصرفين من عينة الدراسة تقاريرها السنوية غير متاحة لسنة 2015، وذلك بالنسبة لكل من (مصرف قطر الإسلامي) و(بنك فيصل الإسلامي السوداني).

4. تحليل النتائج:

يظهر في الجدول السابق أن قيم مؤشر الهوية الاجتماعية متفاوتة من بعد إلى بعد آخر ومن مصرف إلى مصرف آخر، وتظهر أكثر الأبعاد إفصاحاً عنها في بعد (المساهمين)، إذ سُجّلت قيمة 1 كأعلى قيمة له بالمتوسط خلال السنوات الثلاثة، وذلك على مستوى جميع المصارف محل الدراسة التي توافرت تقاريرها السنوية لسنوات الدراسة الثلاثة والتي توافرت تقاريرها السنوية فقط، ما يعكس عمل المصارف على الإفصاح عن جميع عناصر بعد (المساهمين) في تقاريرها السنوية، فقد تم الإفصاح عن عناصر البعد الستة خلال الفترة المدروسة، وهذا ما يعكس اهتمام المصارف بالبعد الاقتصادي لمسؤوليتها الاجتماعية.

بينما تظهر أقل الأبعاد إفصاحاً عنها في بعد (البيئة)، حيث سُجّلت قيمة 0 كأقل قيمة لمؤشر الهوية الاجتماعية بالمتوسط خلال السنوات الثلاثة وذلك على مستوى كل من (بنك دبي الإسلامي) و(بنك البحرين الإسلامي) و(مصرف الإنماء) و(بنك لندن والشرق الأوسط)، كما سُجّلت كذلك القيمة نفسها لدى (بنك فيصل الإسلامي السوداني) خلال سنتي 2013 و2014، وهو ما يعكس عدم عمل هذه المصارف على الإفصاح عن العناصر التي ينبغي الإفصاح عنها في إطار هذا البعد؛ كما يدل كذلك على عدم اهتمام هذه المصارف بالبعد البيئي لمسؤوليتها الاجتماعية، والتي أصبحت من الاهتمامات الاجتماعية والأخلاقية الحديثة لمختلف المؤسسات المصرفية والمالية والاقتصادية، والتي أولى لها الفكر الإسلامي كذلك عناية فائقة، وأكد على ضرورة الحفاظ عليها بحمايتها ورعايتها.

هذا، ويتضح من الجدول السابق كذلك أنه من بين المصارف الإسلامية السبعة المتاح تقاريرها السنوية لثلاث سنوات، نجد أن (بنك معاملات ماليزيا) أكثرها إفصاحاً عن ممارساتها لمسؤوليتها الاجتماعية، حيث سُجّلت قيمة 0,67 كأعلى قيمة بالمتوسط الإجمالي لمجموع متوسطات مؤشر الهوية الاجتماعية لكل مصرف عن كل بعد خلال السنوات الثلاثة، يليه كل من (بنك البحرين الإسلامي) و(البنك الإسلامي الأردني)، فقد سُجّلت للمؤشر قيمة 0,65، ثم يأتي (بيت التمويل الكويتي) والذي سُجّلت على مستواه قيمة المؤشر بـ 0,60، من ثم يأتي (بنك لندن والشرق الأوسط) حيث أخذ المؤشر قيمة 0,52، وبعدها يأتي (مصرف الإنماء) والذي سُجّلت للمؤشر قيمة 0,48، في حين تظهر أقل المصارف إفصاحاً عن ممارساتها لمسؤوليتها الاجتماعية في (بنك دبي الإسلامي)

الهوامش:

1. البكري، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، عمان، دار وائل، ط1، 2001، ص34 - 35.
2. القاضي، المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية: مجالاتها- تأثيرها على الأداء، 2010، ص: 7، في الموقع الإلكتروني: www.eiod.org، [لوحظ في: 19/ 05/ 2013].
3. DUSUKI, DAR, Stakeholders' Perceptions of Corporate Social Responsibility of Islamic Banks: Evidence from Malaysian Economy, 2007, p.391- 392, from the web- [site: www.kantakji.com, [Saw in: 28/01/2012
4. السحيباني، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، مؤتمر القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، المعهد العربي للتخطيط، بيروت، 23 - 25 مارس 2009، ص4.
5. CROWTHER, ARAS, corporate social responsibility, UK, Ventus Publishing Aps, 1st edition, 2008, part 1, p.11
6. بيطار، فرحات، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ع6، نوفمبر 2012، ص41.
7. VALLAEYS, les fondements éthiques de la responsabilité sociale, thèse de doctorat non publiée, Université Paris Est Créteil, France, 2011, p.74- 84
8. يحيوي، عاقل، التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي، ملتقى الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، 23 - 24 فيفري 2011، ص3 - 4.
9. دراجي، التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي، ملتقى سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، الجزائر، 20 - 21 نوفمبر 2012، ص10 - 11.
10. YUSUF, BIN BAHARI, Islamic Corporate Social Responsibility in Islamic Banking, Towards Poverty Alleviation, Qatar National Convention Center - Doha, Qatar, 2011, p.9
11. صكاك، دور التدقيق الاجتماعي في بناء استراتيجية المؤسسة: دراسة ميدانية لبعض مؤسسات ولاية سطيف، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف، 2010 - 2011، ص36.
12. المغربي، المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية، القاهرة، المعهد العلمي للفكر الإسلامي، ط1، 1996، ص17 - 21.
13. عياش، المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية: طبيعتها وأهميتها، جدة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، ط1، 2010، ص78.

الجوانب الاقتصادية وما تُحققه من ربحية فقط، بل أصبح يرتكز كذلك على الجوانب الاجتماعية إلى جانب الاعتبارات الأخلاقية، وهو ما يعكس توجه الاقتصاد التقليدي نحو مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

♦ تُعدُّ فكرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مفهوماً متأصلاً في الفكر الاقتصادي الإسلامي، وذلك ما دلّت عليه مصادره الشرعية، والتي شكلت الركائز الأساسية والضوابط المعززة لهذا المفهوم، فقد ركّز الفكر الاقتصادي الإسلامي على ضرورة الأداء الاقتصادي دون إهمال للأداء الاجتماعي والأداء البيئي، لذلك نجد أنه سطر للمصارف الإسلامية منذ نشأتها بأن تعمل كمؤسسات مالية تجمع بين تحقيق أهداف اجتماعية إلى جانب تحقيق أهداف اقتصادية، وذلك ما يجسد فكرة المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية.

♦ يُعدُّ (مؤشر الهوية الاجتماعية) والذي استنتجناه من الدراسات التي وضعت (مؤشر الهوية الأخلاقية) بمثابة مقياس مهم، يسمح بقياس مدى التزام المصارف الإسلامية بالإفصاح عن ممارساتها لمسؤوليتها الاجتماعية من خلال تقاريرها السنوية، ويتيح فرصة تقويم ذلك أيضاً.

♦ لقد تبين من خلال الدراسة التطبيقية وتحليل النتائج القياسية المتوصل إليها أنّ المصارف الإسلامية لا تولي اهتماماً كبيراً للإفصاح عن هويتها الاجتماعية، إذا استثنينا كلا من (بنك معاملات ماليزيا) و(بنك البحرين الإسلامي) وكذا (البنك الإسلامي الأردني)، حيث كانت النتائج الإجمالية لمؤشر الهوية الاجتماعية المسجلة فوق المتوسط عموماً، بينما تعتبر النتائج الاجتماعية لمؤشر الهوية الاجتماعية متوسطة على مستوى كل من (مصرف قطر الإسلامي) و(بيت التمويل الكويتي) و(مصرف الإنماء) و(بنك لندن والشرق الأوسط)، في حين يمكن اعتبار النتائج الإجمالية لمؤشر الهوية الاجتماعية ضعيفة جداً على مستوى كل من (بنك فيصل الإسلامي السوداني) و(بنك دبي الإسلامي).

2- توصيات الدراسة:

لعلّ من أهم التوصيات التي يمكن الخروج بها، على ضوء ما تمّ التوصل إليه من نتائج ما يأتي:

♦ ينبغي على المصارف الإسلامية إحياء دورها الاجتماعي الذي سطره لها المفكرون المؤسسون لها، والذي من شأنه دعم البعد الاجتماعي لمسؤوليتها الاجتماعية.

♦ يجب على المصارف الإسلامية ضرورة التزامها بالإفصاح عن مختلف البيانات والمعلومات التي تعكس فعلياً هويتها الاجتماعية تجاه مختلف أصحاب مصالحها المعنية بذلك، خاصة ما يتعلق بالبعد الاجتماعي والبعد البيئي لمسؤوليتها الاجتماعية، والتي تشكل لها في الأساس ميزة تنافسية.

♦ ينبغي على المصارف الإسلامية التي حققت نتائج متوسطة ك(مصرف الإنماء)، والمصارف التي حققت نتائج ضعيفة ك(بنك دبي الإسلامي) أن تعمل على تقويم إفصاحها لممارساتها لمسؤوليتها الاجتماعية من خلال تقاريرها السنوية، بما يسمح لها بتحسين صورتها أمام المجتمع وبتعزيز مكانتها في السوق المصرفي، في ظل التنافسية الشديدة التي تفرضها عليها باقي المصارف الإسلامية الأخرى والمصارف التقليدية أيضاً.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

1. البكري ثامر، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، عمان، دار وائل، ط1، 2001.
2. بيطار منى، فرحات منى، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ع6، نوفمبر 2012.
3. حفيظ محمد، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في البنوك الإسلامية، ملتقى التمويل الإسلامي: فرص واسعة لمنطقة المغرب العربي، تونس، 5 - 6 جويلية 2011.
4. دراجي السعيد، التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي، ملتقى سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، الجزائر، 20 - 21 نوفمبر 2012.
5. السحيباني صالح، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، مؤتمر القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، المعهد العربي للتخطيط، بيروت، 23 - 25 مارس 2009.
6. صكاك مراد، دور التدقيق الاجتماعي في بناء استراتيجية المؤسسة، دراسة ميدانية لبعض مؤسسات ولاية سطيف، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف، -2010 2011.
7. عياش محمد، المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية: طبيعتها وأهميتها، جدة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، ط1، 2010.
8. القاضي أحمد، المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية: مجالاتها- تأثيرها على الأداء، 2010، ص: 23، في الموقع الإلكتروني: www.eiod.org، [لوحظ في: 19 / 05 / 2013].
9. المغربي عبد الحميد، المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية، القاهرة، المعهد العلمي للفكر الإسلامي، ط1، 1996.
10. يحيوي نعيمة، عاقلية فضيلة، التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي، ملتقى الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، 23 - 24 فيفري 2011.
11. يوسف محمد، إرشادات الحوكمة في البنوك طبقاً لأفضل الممارسات الدولية والإقليمية والمحلية، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، القاهرة، مكتب جرانت ثورتون محمد هلال، 2010.

14. YUSUF, BIN BAHARI, Islamic Corporate Social Responsibility in Islamic Banking, Towards Poverty Alleviation, Qatar National Convention Center – Doha, Qatar, 2011, p.11- 12
15. يوسف، إرشادات الحوكمة في البنوك طبقاً لأفضل الممارسات الدولية والإقليمية والمحلية، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، القاهرة، مكتب جرانت ثورتون محمد هلال، 2010، ص30.
16. المغربي، المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية، القاهرة، المعهد العلمي للفكر الإسلامي، ط1، 1996، ص51 - 52.
17. حفيظ، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في البنوك الإسلامية، ملتقى التمويل الإسلامي: فرص واسعة لمنطقة المغرب العربي، تونس، 5-6 جويلية 2011، ص5.
18. عياش، المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية: طبيعتها وأهميتها، جدة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، ط1، 2010، ص108 - 109.
19. المغربي، المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية، القاهرة، المعهد العلمي للفكر الإسلامي، ط1، 1996، ص53 - 54.
20. القاضي، المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية: مجالاتها- تأثيرها على الأداء، 2010، ص: 23 - 24، في الموقع الإلكتروني: www.eiod.org، [لوحظ في: 19 / 05 / 2013].
21. عياش، المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية: طبيعتها وأهميتها، جدة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، ط1، 2010، ص108.
22. المغربي، المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية، القاهرة، المعهد العلمي للفكر الإسلامي، ط1، 1996، ص53.
23. القاضي، المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية: مجالاتها- تأثيرها على الأداء، 2010، ص: 23، في الموقع الإلكتروني: www.eiod.org، [لوحظ في: 19 / 05 / 2013].
24. عياش، المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية: طبيعتها وأهميتها، جدة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، ط1، 2010، ص107 - 108.
25. المغربي، المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية، القاهرة، المعهد العلمي للفكر الإسلامي، ط1، 1996، ص52 - 53.
26. HANIFFA, HUDAUB, Exploring the ethical identity of Islamic banks via communication in annual reports, Journal of Business Ethics, Springer Science+ Business Media, Berlin, Germany, Vol.76, Issue.1, March 2007, p.103 - 104
27. ZUBAIRU et.al, Evaluation of social reporting practices of Islamic banks in Saudi Arabia, electronic journal of business ethics and organization studies, vol.17, n°1, 2012, p.45

ثانياً المراجع الأجنبية:

1. CROWTHER David, ARAS Gyuler, *corporate social responsibility, UK, Ventus Publishing Aps, 1st edition, 2008, part1.*
2. DUSUKI Asyraf, DAR Humayon, *Stakeholders' Perceptions of Corporate Social Responsibility of Islamic Banks: Evidence from Malaysian Economy, 2007, from the website: www.kantakji.com, [Saw in: 28/01/2012].*
3. HANIFFA Roszaini, HUDAUB Mohammad, *Exploring the ethical identity of Islamic banks via communication in annual reports, Journal of Business Ethics, Springer Science + Business Media, Berlin, Germany, Vol.76, Issue.1, March 2007.*
4. MAALI Bassam et.al, *social reporting by Islamic banks, ABACUS, Accounting foundation, the university of Sydney, vol 42, n°2, 2006.*
5. VALLAEYS François, *les fondements éthiques de la responsabilité sociale, thèse de doctorat non publiée, Université Paris Est Créteil, France, 2011.*
6. YUSUF Muhammad, BIN BAHARI Zakaria, *Islamic Corporate Social Responsibility in Islamic Banking, Towards Poverty Alleviation, Qatar National Convention Center – Doha, Qatar, 2011.*
7. ZUBAIRU Umaru et.al, *Evaluation of social reporting practices of Islamic banks in Saudi Arabia, electronic journal of business ethics and organization studies, vol.17, n°1, 2012.*

التضليل الفكري في العصر الحديث وسبل مواجهته في ضوء القرآن والسنة*

د. خالد محمد حمدي صميذة محمد**

د. إكرامي محمد محمد الشاذلي***

*تاريخ التسليم: 2016/5/10م، تاريخ القبول: 2016/9/25م.
** أستاذ مساعد/ جامعة حائل/ المملكة العربية السعودية.
***أستاذ مساعد/ جامعة حائل/ المملكة العربية السعودية.

فإن الصراع بين الحق والباطل سنة من سنن الله تعالى في هذه الحياة، ماضية بأمر الله، دائمة ما دامت السماوات والأرض، ولكل من الحق والباطل أعوان وأنصار، هؤلاء يريدون هداية الأمة، وأولئك يسعون لإضلالها وتضليلها وهم الأكثرون، قال تعالى: ﴿وَأَنْ تَطْعَ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ خَلُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾⁽¹⁾

مشكلة البحث:

الذي ينظر إلى أحوال العالم الإسلامي يرى أنه ابتلي ببعض الأحزاب والجماعات والفرق والمذاهب المتعددة الأهداف والشعارات، التي تدعي الإصلاح والإصلاح وهم في الحقيقة مخدوعون بتضليلات أعداء الإسلام، وقد يصل الحال ببعضهم أن يكونوا وكلاء عنهم في الإساءة للإسلام، وتضليل المسلمين، وترويج شعاراتهم وأفكارهم، عن علم أو جهل.

والواقع أن أعداء الإسلام حين عجزوا عن تحقيق غاياتهم الرامية إلى هدم الإسلام في نفوس الأمة الإسلامية، وهدم وحدة هذه الأمة، عن طريق الحروب المادية المسلحة بأدوات القوى القتالية، لجأوا إلى خطة أكثر مكرًا ودهاءً، وأقوى تأثيراً، وأنفذ إلى أعماق النفوس والقلوب، وكان من هذا المكر والدهاء استخدام (التضليل الفكري) منهجاً لثب المفاهيم الفاسدة في أذهان المسلمين، وجهاز هؤلاء جيشاً وكتائب من المبشرين والمستشرقين، وكذلك من دعاة التغريب من المفكرين والإعلاميين، ومن يملك أداة التوجيه الفكري في العالم الإسلامي، الذين التقطهم أعداء الإسلام واحتضنهم، ثم بعد ذلك ردهم إلى أهلهم بعد أن فصموا شخصياتهم، فدخلوا بين المسلمين، في مختلف حياتهم الاجتماعية والفكرية، لثب ما يريدون بثه من أفكار مضللة لهم.

أهداف البحث:

1. التعريف بمفهوم التضليل الفكري وجذوره التاريخية.
2. بيان بواعث التضليل الفكري ومظاهره.
3. التعرف آثار التضليل الفكري في العصر الحديث.
4. إبراز سبل مواجهة التضليل الفكري في ضوء القرآن والسنة.

أهمية البحث:

وبالتتبع للتضليلات الفكرية وجدنا أنها تضليلات يبتها أعداء الإسلام بكل أصنافهم، والغرض منها هدم العقائد والتشريعات الربانية، واقتلاعها من عقول ونفوس فريق من أبناء المسلمين، ويصبح هذا الفريق معادياً للإسلام والمسلمين، وينوب عن أعدائه في تحويل الأجيال الناشئة عن دينها، وقد يكون الغرض من تضليلاتهم إيجاد فريق آخر من أبناء المسلمين أيضاً، يتحلون باسم الإسلام، ويتعصبون له تعصباً شديداً، ولكن المفاهيم التي يستمسكون بها مفاهيم فاسدة مغلوطة، مع أنهم يعتقدون أنها جزء من الإسلام، وليست من الإسلام في شيء، ولا يشهد لصحتها نقل ولا عقل، بل قد تشهد المصادر بعكسها، وهؤلاء يمثلون فريق الصد والتنفير من الإسلام، وبذلك يخدمون أعداء الإسلام، وبهذين الفريقين يكون التضليل الفكري للمسلمين، فريق يكون تضليله

ملخص:

إن الصراع بين الحق والباطل سنة من سنن الله تعالى في هذه الحياة، ماضية بأمر الله، دائمة ما دامت السماوات والأرض، ولكل من الحق والباطل أعوان وأنصار، هؤلاء يريدون هداية الأمة، وأولئك يسعون لإضلالها وتضليلها، والذي ينظر إلى أحوال العالم الإسلامي يرى أنه ابتلي ببعض الأحزاب والجماعات والفرق والمذاهب المتعددة الأهداف والشعارات، التي تدعي الإصلاح والإصلاح وهم في الحقيقة مخدوعون بتضليلات أعداء الإسلام، وقد يصل الحال ببعضهم أن يكونوا وكلاء عنهم في الإساءة للإسلام، وتضليل المسلمين، وترويج شعاراتهم وأفكارهم، عن علم أو جهل.

والواقع أن أعداء الإسلام حين عجزوا عن تحقيق غاياتهم الرامية إلى هدم الإسلام في نفوس الأمة الإسلامية، وهدم وحدة هذه الأمة، عن طريق الحروب المادية المسلحة، لجأوا إلى خطة أكثر مكرًا ودهاءً، وكان من هذا المكر والدهاء استخدام (التضليل الفكري) منهجاً لثب المفاهيم الفاسدة في أذهان المسلمين.

الكلمات المفتاحية: التضليل الفكري، العصر الحديث، القرآن والسنة.

Misinformation in the Modern Day and the Methods to Counter it in Light of Sunnah and Quran

Abstract:

The struggle between wrong and right is one of the God's ways in this life, continuing as long as the heavens and the earth remain. Both right and wrong have assistants and supporters. The supporters of rightful doings want to guide the nation to the right path. The supporters of wrong doings want to misguide the nation. The Islamic World has been afflicted with having separated and different parties and groups who follow different paths and ideologies and aims. Some of them pretend to be guiding for the rightful doings, but in real, they are guiding for falsehood, influenced by foreign misguided ideology, and misinforming the Islamic communities. Thus, these parties target thoughts and use misguided ideology and misinformation rather than weapons, having a negative impact on Islamic communities.

Keywords: Wrong and right, Islam, misinformation, Sunnah, Quran, modern day

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين. وبعد:

المبحث الأول

(مفهوم التضليل الفكري وخطورته وجذوره التاريخية)

المطلب الأول: مفهوم التضليل الفكري:

مفهوم التضليل:

جاء في (مقاييس اللغة) لابن فارس : (ضَلَّ : الضَّادُ وَاللَّامُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَيَّ مَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ ضَيَاعُ الشَّيْءِ وَذَهَابُهُ فِي غَيْرِ حَقِّهِ، يُقَالُ : ضَلَّ يَضِلُّ وَيَضِلُّ، لُغْتَانِ، وَكُلُّ جَائِرٍ عَنِ الْقَصْدِ ضَالٌّ، وَالضَّلَالُ وَالضَّلَالَةُ بِمَعْنَى، وَرَجُلٌ ضَلِيلٌ وَمُضَلَّلٌ إِذَا كَانَ صَاحِبَ ضَلَالٍ وَيَاطِلٌ).⁽²⁾

يفهم من هذا أن التضليل: من ضلل، تعمد إخفاء بعض الأمور لئلا يهتدي الناس إلى الحقيقة.

فالمقصود به: تغيير الحقائق وقلبها، وما إلى ذلك من ألوان الخداع، والغش، والتمويه، والخلط، ودفع الغير إلى الاعتقاد في صواب أمر هو غير صائب، وذلك بوساطة تحريف الوقائع، وتزييف الحقائق، لإيهام هذا الغير بأن الحقيقة المزيفة المقدمة له هي الحقيقة بعينها.

مفهوم الفكر :

الفكر في اللغة: تَرَدَّدُ الْقَلْبِ فِي الشَّيْءِ، يُقَالُ: (تَفَكَّرَ: إِذَا رَدَّدَ قَلْبَهُ مُعْتَبِرًا).⁽³⁾

والفكر: (إعمال العقل في المعلوم؛ للوصول إلى معرفة المجهول).⁽⁴⁾

ويقال: (الفكر ترتيب أمور في الذهن يتوصل بها إلى مطلوب، يكون علماً أو ظناً).⁽⁵⁾

أما تعريف الفكر اصطلاحاً: (فهو - بوجه عام - جملة من النشاط الذهني، من: تفكير، وإرادة، ووجدان، وعاطفة، وبوجه خاص: ما يتم به التفكير من أفعال ذهنية، تبلغ أسمى صورها في التحليل والتركيب والتنسيق).⁽⁶⁾

مما سبق يتضح أن الفكر هو: الفعل الذي تقوم به النفس عند حركتها في المعقولات، أي النظر والتأمل والتدبر والاستنباط والحكم ونحو ذلك، وهو كذلك المعقولات نفسها أي الموضوعات التي أنتجها العقل البشري، فالفكر هو: إعمال النظر والتأمل في مجموعة من المعارف، لغرض الوصول إلى معرفة جديدة، فهو عمل العقل ونتاجه.

مفهوم التضليل الفكري.

مما سبق في بيان معنى التضليل والفكر يفهم أن التضليل الفكري هو: (إظهار الفكر على غير حقيقته، ضمن منهج وعمليات مدروسة ومخطط لها، وغاياته أن يتقبل الناس الأفكار والقضايا التي كانوا ينكرونها أو يرفضونها في الماضي، أو التخلي عن المبادئ التي يؤمنون بها والتوقف عن الدعوة لها).⁽⁷⁾

فالتضليل الفكري هو: تقويض البناء الإيماني للفرد، مما يجعله خاويًا من القيم والثوابت الداخلية، الأمر الذي يجعله فريسة سهلة لكل فكرة أو عمل دخيل.

وإذا كان التضليل الفكري ينشأ عن الاحتكاك بالآراء والأفكار

بتعاليم استقاها من خارج حدود بلاد الإسلام، وفريق آخر تضليله بتعاليم من داخل الحدود الإسلامية في الظاهر، ولكنها تقوم بمهمة الصد عن الإسلام والتنفير منه.

من هنا تأتي أهمية هذا الموضوع الذي جاء بعنوان: (التضليل الفكري في العصر الحديث وسبل مواجهته في ضوء القرآن والسنة).

الدراسات السابقة :

بعد البحث والتنقيب لم نقف على دراسة علمية متخصصة تناولت موضوع التضليل الفكري في العصر الحديث وسبل مواجهته في ضوء القرآن والسنة، غير أننا وقفنا على بعض الدراسات التي تناولت التضليل بصفة عامة مثل كتاب: (حصوننا مهددة من داخلها) للدكتور / محمد محمد حسين.

منهج البحث :

يعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي، فأصل البحث ظهور التضليل الفكري تاريخياً وصولاً إلى وقتنا الحاضر، كما أعتمد أيضاً على المنهج التحليلي في تحليل بواعث ومظاهر التضليل الفكري وأثاره في الأمة.

خطة البحث :

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يأتي في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

♦ أما المقدمة: ففيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومنهج الدراسة وخطة البحث.

♦ المبحث الأول: مفهوم التضليل الفكري وخطورته وجذوره التاريخية، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: مفهوم التضليل الفكري.

- المطلب الثاني: خطورة التضليل الفكري.

- المطلب الثالث: الجذور التاريخية للتضليل الفكري.

♦ المبحث الثاني: بواعث التضليل الفكري ومظاهره ويشتمل على مطلبين:

- المطلب الأول: بواعث التضليل الفكري في العصر الحديث.

- المطلب الثاني: مظاهر التضليل الفكري في العصر الحديث.

♦ المبحث الثالث: آثار التضليل الفكري وسبل مواجهته في ضوء القرآن والسنة. ويشتمل على مطلبين:

- المطلب الأول: آثار التضليل الفكري.

- المطلب الثاني: سبل مواجهة التضليل الفكري في العصر الحديث في ضوء القرآن والسنة.

♦ الخاتمة: وتتضمن نتائج البحث.

والله تعالى نسال أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم، إنه على كل شيء قدير وبالإجابة جدير، وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الله - صلى الله عليه وسلم-، وفي صدق دعوته، واضطراب أمره، انطلقوا يسخرون ويستهزئون من صنيع المسلمين، وأخذوا يضللون المسلمين فكرياً، يقصدون بهذا صرفهم عن الإسلام، وتنفيرهم من اتباع الرسول - صلى الله عليه وسلم-، وهؤلاء المضلون سماهم الله تعالى سفهاء، قال تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَن قِبَلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾ (9)

قال الإمام القرطبي: (السفيه هو: خفيف العقل، والسفيه البهات الكذاب المتعمد خلاف ما يعلم).⁽¹⁰⁾

ولقد تنازع السلف في المقصود بالسفهاء: (فقليل هم اليهود، وقيل هم مشركو مكة، وقيل هم المنافقون).⁽¹¹⁾

أما اليهود: فأثاروا حملة شعواء وضارية، واتخذوا من اتجاه المسلمين إلى بيت المقدس في الأيام الأولى من هجرتهم إلى يثرب - المدينة المنورة - ذريعة يستكبرون بها على الدين الإسلامي الوليد، ويرفضون الدخول في هذا الدين، بدعوى أن اتجاه المسلمين في صلاتهم إلى قبلتهم ببيت المقدس دليل على أن دينهم هو الدين، وأنهم الأصل، ومن ثم فلا يجوز دعوتهم إلى ترك دينهم والدخول في الإسلام، وأخذت حملة اليهود المسعورة على المسلمين طابعاً خطيراً، قوامه بذور الشك حول هذه الخطوة في حياة الإسلام والمسلمين.

ولما شاءت إرادة الله تعالى أن يتحول المسلمون إلى المسجد الحرام، ازدادوا غيظاً، وحمقاً، وحقداً، وسفاهة، وسخرية، فكان من ضلالهم وتضليلهم إطلاقهم مجموعة من الشبهات والافتراءات ومنها:

- لقد خالف محمد - صلى الله عليه وسلم- قبلة الأنبياء من قبله، ولو كان نبياً حقاً لاتبع قبلة الأنبياء من قبله!!⁽¹²⁾

- قد التبس عليه أمره، وتحير.⁽¹³⁾

- مالك تركت قبلة بيت المقدس، إن كانت ضلالة فقد دنت بها الله، وإن كانت هدى فقد نقلت عنها).⁽¹⁴⁾

وأما المشركون: فلم يسلم الرسول - صلى الله عليه وسلم- ومن آمن معه من كيدهم واستهزائهم حتى بعد ما تركوا لهم البلاد، والأموال، وهاجروا بدينهم، وكانوا يغتتمون كل فرصة للنيل من الإسلام ورسوله - صلى الله عليه وسلم- وذلك بشتى الوسائل والطرق، فما أن علموا بنبا تحويل القبلة حتى ردوا شبهات اليهود، وزادوا على هذا قولهم :

- يا محمد رغبت عن ملة آبائك، ثم رجعت إليها أنفاً، والله لترجعن إلى دينهم).⁽¹⁵⁾

- لقد اشتاق محمد - صلى الله عليه وسلم- إلى مولده، وعن قريب يرجع إلى دينكم).⁽¹⁶⁾

- قد رجع إلى قبلتكم يوشك أن يرجع إلى دينكم).⁽¹⁷⁾

وأما المنافقون:- وهم أخبث وأخطر الجماعات التي تندس داخل الصف الإسلامي - حيث روجوا لإفك اليهود، ورددوا سفاهتهم.

ولقد أفاض القرآن في الرد على تضليل هؤلاء السفهاء بما يتلج صدور المؤمنين، ويزيل ما في نفوسهم من شكوك، ويجلي لهم الأمر حتى يتبين لهم ما يلقيه عليه السفهاء من ألوان التضليل

المنحرفة فإن هذا أمر لا مناص منه، إذ لا يمكن عزل المجتمع عن الاحتكاك والتفاعل مع الثقافات المختلفة على نحو تلقائي؛ لأن هذه الحركة طبيعية، وسنة كونية أَرادها الله - عز وجل - إذ جعل التنوع في البشر.

المطلب الثاني: خطورة التضليل الفكري.

عند التأمل في بعض معاني (التضليل) بشكل عام - من حيث هو: تغييب الحقيقة وطمسها، وإظهار أمور مزيفة كاذبة على أنها هي الحقيقة، يجعلنا نقف على خطورة ما يتسبب فيه هواة ودعاة التضليل.

فمن خطورة التضليل الفكري أنه يعمل على تهديد الاستقرار الاجتماعي، والتشكيك في قيم الدين الصحيحة لدى المجتمع المسلم ككل.

إن الحرب المادية - بشتى أصنافها - ضد حملة الدعوة تُعد أقل خطراً من التضليل الفكري إذا قورنت به، وذلك أن أساليب الحرب المادية ضد حملة الدعوة، وثبات حملة الدعوة تزيد الأمة قناعة بهم وبأفكارهم، ويزداد تعاطفها تجاههم، وخاصة أن فكرتهم هي من صلب عقيدتها.

إن التضليل الفكري منهج يعتمد على التزييف وقلب المعطيات والحقائق والاستنتاجات، فيشوش على العقول ويعمق مستويات الجهل، ويزحف بالأمية الفكرية والمعرفية على حساب النضج والوعي الايجابي العملي، فينتج عن التضليل الضلالات والانحرافات.

(والتضليل الفكري شكل من أشكال الإرهاب، وبما هو مخطط له يستهدف بهر الشباب خصوصاً، وتُرسَم له الأهداف والمقاصد الوهمية، وهو يهدف إلى بسط الهيمنة على الآخرين، وذلك لتحقيق مصالحه وأهدافه، وأن يتنكر الناس لهويتهم وخصوصيتهم التاريخية وقيمهم).⁽⁸⁾

وعند النظر - بتأمل - لبعض الحركات التي تنسب نفسها للإسلام، وتباين توجهات ومواقف نظرائهم في مختلف البقاع، والتي أفرزت الصراعات والتطاحنات الدموية والإقصائية، واجتثاث للمخالفين لهم من تكفير وتسفيه بعضهم بعضاً.. يتبين أن هذا أسهم بشكل كبير في تضليل العديد عن الطريق السوي المؤدي للسماحة والوسطية والاعتدال والتعاون.. وفي الأحداث التي تشهدها عدة مناطق بالعالم الإسلامي مثال جلي يوضح ما نحن فيه... ويجسد الصورة التي نقدم بها أنفسنا للجميع في بلادنا وسائر بلاد العالم، هذا بالإضافة إلى حملة التضليل التي يقودها أعداء الإسلام.

المطلب الثالث: الجذور التاريخية للتضليل الفكري.

التضليل الفكري أسلوب اتخذه أعداء الإسلام قديماً، وليس وليد العصر الحديث، وقد واجهه النبي - صلى الله عليه وسلم- كما واجهه الحرب المادية، ومن المواقف التي تدلل على قدم التضليل الفكري ما فعله أعداء الإسلام في عصر النبي - صلى الله عليه وسلم- عندما حولت القبلة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام، فما أن أمر الله تعالى نبيه، والجماعة المؤمنة بالتوجه في صلاتهم شطر المسجد الحرام، حتى انطلق أعداء الإسلام يشككون في أمر رسول

فاليهود من أشد الناس عداوة للإسلام والمسلمين، قال الله تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ (22).

ولا تقتصر عداوة اليهود للإسلام على المواجهة المادية الظاهرة، وإنما تتمثل عداوتهم في التآمر والكيد والدس في الخفاء والطنن من الخلف، فكم سعى اليهود وأذناهم للنيل من الإسلام وأهله قديماً وحديثاً.

إن اليهود وأذناهم - اليوم - يحرصون على تضليل المسلمين فكرياً، حسداً وبغياً، لعلمهم أن الإسلام هو الحق.

ثانياً - الحسد للإسلام والمسلمين :

قال الله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّوكُمْ مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كَفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ﴾ (23).

في هذه الآية يكشف الله تعالى للمسلمين عما تكنه لهم صدور كثير من أهل الكتاب من الحقد والحسد، بسبب ما اختصهم الله به من الفضل والنعمة، ليحذروا أعداءهم، ويستمسكوا بما يحسدكم هؤلاء الأعداء عليه من الإيمان، ويشكروا فضل الله عليهم ويحفظوه.

وقد دفعهم هذا الحقد والحسد أن شنت أوروبا حملاتها الصليبية على الشرق الإسلامي، وقد بدأت الحروب الصليبية منذ أواخر القرن الحادي عشر الميلادي، واستمرت إلى نهاية القرن الثالث عشر الميلادي (1096م : 1291م) الموافق نهاية القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن السابع الهجري: (490 هـ : 690 هـ)، أي ما يقرب من مائتين عام في ثماني حملات من الحملات المدججة بالعدد والمعدات، (ويذكر المؤرخون أن الجيوش الأوروبية الصليبية لما هاجمت بلاد الإسلام كانت مدفوعة بدافع العصبية العمياء التي أثارها رجال الكنيسة في شعوب أوروبا، مفترين على المسلمين أبشع الافتراءات، محرضين النصراني أشد تحريض على تخليص مهد المسيح من أيدي الكفار - أي المسلمين - فكانت جمهرة المقاتلين، من جيوش الصليبيين، من هؤلاء الذين أخرجتهم العصبية الدينية، من ديارهم عن حسن نية وقوة عقيدة إلى حيث يلاقون الموت والقتل والتشريد، حملة بعد حملة وجيشاً بعد جيش). (24)

وبعد مضي أكثر من قرنين من حروب دامية، اشتد وطيسها، بين كتائب الإيمان، وبين جحافل الشر، ارتدت الحروب الصليبية، وقد باءت هذه الحملات بالإخفاق والهزيمة، فأيقنوا أن قوة الحديد والنار لا تجدي نفعاً مع المسلمين الذين يملكون عقيدة راسخة، تدفعهم إلى الجهاد، وتحضهم على التضحية في سبيلها.

فتحولت المعركة من ميدان الحديد والنار إلى ميدان الفكر، فالهزائم التي نزلت بهم، والخسائر التي حلت عليهم، حركت الحقد الدفين، وأججت الحسد والبغضاء في نفوسهم، مما دفعهم إلى تغيير الخطط والأسلحة والأساليب والوسائل.

فالتضليل الفكري أخطر من الغزو المادي المسلح، لأنه يمضي بين الناس، في صمت ونعومة وخفاء في الأهداف، ما يجعل الناس تدريجياً يتقبلون كل جديد، ولو خالف قيمهم وعقائدهم وأفكارهم دون معارضة، ويتقبلون الذوبان في بوتقة أعدائهم، وهم ينظرون ولا يشعرون.

الفكري، فأخبر الله تعالى بمقالة السفهاء قبل أن يقولوها، وبين أنهم لن يَمروا على الحدث مرور الكرام، بل سيمرون عليه مرور اللثام.

وتولت الآيات الكريمة رد تلك المزاعم، ودحض ما امتلأت به من افتراءات وتضليلات وخطط مسمومة للدس والتشكيك، إذ لم يكن تحويل القبلة إلا سبيلاً لمعرفة من يتبع تعاليم الرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم - عن طواعية وإيمان، ومن ينقلب على عقبيه، قال تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَن قِبَلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِّلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٨٠﴾ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعِ الرَّسُولَ مِمَّن يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ عَمَّا يَشَاءُ ﴿١٨١﴾ وَإِن كَانَ مِنَ الْبَاطِلِ لَآتِيًا سَرِيعًا ﴿١٨٢﴾ وَإِن كَانُوا يَكْفُرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ يَكْفُرًا كَرِيمًا ﴿١٨٣﴾ وَإِن كَانُوا يَكْفُرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ يَكْفُرًا كَرِيمًا ﴿١٨٤﴾ وَإِن كَانُوا يَكْفُرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ يَكْفُرًا كَرِيمًا ﴿١٨٥﴾ وَإِن كَانُوا يَكْفُرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ يَكْفُرًا كَرِيمًا ﴿١٨٦﴾ وَإِن كَانُوا يَكْفُرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ يَكْفُرًا كَرِيمًا ﴿١٨٧﴾ وَإِن كَانُوا يَكْفُرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ يَكْفُرًا كَرِيمًا ﴿١٨٨﴾ وَإِن كَانُوا يَكْفُرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ يَكْفُرًا كَرِيمًا ﴿١٨٩﴾ وَإِن كَانُوا يَكْفُرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ يَكْفُرًا كَرِيمًا ﴿١٩٠﴾ وَإِن كَانُوا يَكْفُرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ يَكْفُرًا كَرِيمًا ﴿١٩١﴾ وَإِن كَانُوا يَكْفُرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ يَكْفُرًا كَرِيمًا ﴿١٩٢﴾ وَإِن كَانُوا يَكْفُرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ يَكْفُرًا كَرِيمًا ﴿١٩٣﴾ وَإِن كَانُوا يَكْفُرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ يَكْفُرًا كَرِيمًا ﴿١٩٤﴾ وَإِن كَانُوا يَكْفُرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ يَكْفُرًا كَرِيمًا ﴿١٩٥﴾ وَإِن كَانُوا يَكْفُرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ يَكْفُرًا كَرِيمًا ﴿١٩٦﴾ وَإِن كَانُوا يَكْفُرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ يَكْفُرًا كَرِيمًا ﴿١٩٧﴾ وَإِن كَانُوا يَكْفُرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ يَكْفُرًا كَرِيمًا ﴿١٩٨﴾ وَإِن كَانُوا يَكْفُرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ يَكْفُرًا كَرِيمًا ﴿١٩٩﴾ وَإِن كَانُوا يَكْفُرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ يَكْفُرًا كَرِيمًا ﴿٢٠٠﴾

المبحث الثاني

(بواعث التضليل الفكري ومظاهره)

المطلب الأول: بواعث التضليل الفكري في العصر الحديث.

أولاً - الكراهية والعداوة للإسلام :

منذ بزوغ فجر الإسلام بدأ العداء لهذا الدين (ويمكن القول إن الجبهة اليهودية خاصة بدأت تشحن أسلحتها المسمومة لحرب الإسلام من أول يوم للهجرة، بينما تأخر الصدام المسلح مع الجبهة الوثنية من مشركي مكة، ريثما يتحدد مجاله ما بين مكة والمدينة، ويتم التأهب له والاحتشاد، فلم يبدأ إلا في السنة الثانية للهجرة، وكذلك تأخر ظهور المنافقين، ريثما سرى فيها سم الشيطان بطيناً خفياً لم يكد يلحظ إلا بعد أن استشرى، يهدد الوجود الإسلامي في أخرج المواقف). (19)

لقد أخذ اليهود زمام مبادرة العداوة والكيد للإسلام من اليوم الأول، ففي السيرة النبوية لابن هشام عن صفية بنت حيي بن أخطب أنها قالت : كنت أحب ولد أبي إليه وإلى عمي أبي ياسر لم ألقهما قط مع ولد لهما إلا أخذاني دونه قالت فلما قدم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - المدينة ونزل قباء في بني عمرو بن عوف غدا عليه أبي حيي بن أخطب وعمي أبو ياسر بن أخطب مغلسين (20) قالت: فلم يرجعا حتى كانا مع غروب الشمس، قالت : فأتيا كالين كسلانين ساقطين بمشيان الهوينى، قالت : فهششت إليهما كما كنت أصنع، فوالله ما التفت إلي واحد منهما مع ما بهما من الغم، قالت : وسمعت عمي أبا ياسر وهو يقول لأبي حيي بن أخطب : أهو هو ؟ قال نعم والله، قال : أتعرفه وتثبته ؟ قال : نعم، قال : فما في نفسك منه ؟ قال : عداوته والله ما بقيت). (21)

فعدو الله حيي بن أخطب قد أعماه فكره المنبعث من حسده عن الاستجابة لنداء الحق، والإيمان برسالة محمد - صلى الله عليه وسلم - رغم قناعتة التامة بأنه نبي آخر الزمان.

فالإسلام منذ بزغ نجمه، وأعداؤه يحاولون القضاء عليه بكل ما يستطيعون من قوة، فقد حاولوا القضاء عليه في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - ثم في عهد الخلفاء الراشدين، ثم في العصور التالية، وإلى وقتنا هذا، بالعنف والصراع المسلح تارة، وبالمكر والخداع والخطط الهدامة والتضليل الفكري تارة أخرى.

لديه فهُمَّ صحيحٌ بها؛ حتى يَميز الخبيث من الطيب، والضعيف من الصحيح، والباطل من الحق، فالعقيدة الإسلامية الصحيحة، تولد لدى المسلم راحة نفسية وفكرية، وتسد الخواء الروحي، وتذهب القلق النفسي، وتجلب لصاحبها الأمن الفكري، والطمأنينة النفسية، فيظل ثابتاً في كل فتنة، بعيداً عن الأهواء المتشعبة، والأفكار المنحرفة، والدعوات الهدامة، التي تفسد الدين، وتحطم الأخلاق والسلوك، وبالعقيدة الصحيحة يسلم الناس من التيارات الفاسدة، ومن تأثير دعاة الضلالة والفتنة والفرقة، التي لا يسلم منها من أصيب بالفراغ العقدي.

المطلب الثاني: مظاهر التضليل الفكري في العصر الحديث.

أولاً - التلبس وكتمان الحق.

جاء في كتاب (التعريفات) للجرجاني: (التلبس ستر الحقيقة وإظهارها بخلاف ما هي عليه).⁽²⁸⁾

والتلبس في مجال التضليل الفكري هو دس الأفكار الباطلة، والمذاهب الفاسدة، ضمن حشد من الأفكار الصحيحة، أو لها القبول إجمالاً، وهنا يظهر التضليل بوجهه الخبيث الماكر المتمثل في مجيء سموم الأفكار الباطلة الضالة مندسة ضمن حشد كبير من الأفكار والمعارف المقبولة.

ومن شدة الخداع والتضليل الفكري، أن يعرض المضلل فكرته وسط الأفكار التي يعرضها، وبذلك لا يظن إليها من يحذرها، ويستغل المضللون هذه الصورة من التضليل استغلالاً واسعاً، فيما يكتبون، وفيما ينشرون، وفيما يعرضون من مقولات وأبحاث، وبهذه الحيلة قد تدخل الأفكار الباطلة على أهل العلم والمعرفة، فكيف بالذين لا خبرة عندهم، أو تحصيلهم من المعرفة قليل؟ (إنَّ عَرَضَ جملة من الأفكار الصحيحة، والأفكار المقبولة إجمالاً تجعل أذهان الناس تستسلم وتطمئن لسلامة قصد عارضها أو مقدمها، لاسيما حينما يزينها بزخرف من القول، ويرتبها ترتيباً منطقياً، ثم تأتي الأفكار المندسة محاطة من سوابقها ولواحقها بما يسترها، إذ للصحيح والمقبول من الأفكار ظلال تسمح بمرور الباطل المندس بينها دون أن تثير الانتباه، ودون أن تكشف الأذهان بطلانه).⁽²⁹⁾

وهكذا يغطي المبطلون تضليلاتهم الفكرية بالدس الماكر، فتنفذ أفكارهم الخادعة ضمن ما ينفذ إلى عقول الناس من أفكار أخرى، ولولا هذه التغطية والدس لسهل اكتشاف هذه التضليلات.

التلبس من حيل اليهود :

والتلبس من أساليب اليهود في التضليل، ولذلك خاطبهم الله عزَّ وجلَّ بقوله: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾⁽³⁰⁾

ثمَّ خاطبهم أيضاً بقوله عزَّ وجلَّ: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾⁽³¹⁾

جاء في تفسير القرطبي: (لبست عليه الأمر ألبسه إذا مزجت بينه بمشكِّله، وحقه بباطله).⁽³²⁾

وهو مقارب لقول الشوكاني: (وَاللَّبْسُ: الْخَلْطُ، يُقَالُ لَبِسْتُ عَلَيْهِ الْأَمْرَ الْبَيْسَةَ: إِذَا خَلَطْتُ حَقَّهُ بِبَاطِلِهِ، وَوَأَصَحُّ بِمَشْكَلِهِ).⁽³³⁾

أما الرازي: فقد أوضح كيف يجري التلبس، فقال: (ولا تلبسوا الحق بسبب الشبهات التي تُوردونها على السامعين... واعلم أن

ثالثاً - الضعف الفكري، والتخلف الحضاري للمسلمين:

من بواعث التضليل الفكري ما أصاب المجتمع الإسلامي من ضعف فكري، وذاق من جراء تلك الإصابة مرارة التأخر والتخلف عن ركب الحضارة، والضعف الفكري، فكانت حالته انحطاطاً في التفكير، واهتماماً بالخرافات والأساطير، (وكان العالم الإسلامي من شرقه إلى غربه مصاباً بالجذب العلمي، وشبه شلل فكري، قد أخذه الإعياء والفتور، واستولى عليه النعاس).⁽²⁵⁾

والتفكك الاجتماعي نتيجة حتمية للضعف الفكري، لأن الضعف الفكري لا يكشف للإنسان مخاطر الانزلاق في الهاوية، ولهذا نجد أن المجتمعات الإسلامية ابتليت بالطوائف المتعددة والمتناحرة، والمذهبية التعصبية، التي جرت المجتمع الإسلامي إلى فوضى قاتلة، وتناحر حقيقي، ونهب وقتل، دون رادع أو وازع.

إن المجتمعات الإسلامية حين أصابها الضعف الفكري، والتفكك الاجتماعي، انصرفت عن تعاليم الإسلام التي تدعو إلى العلم والمعرفة، واستعمال العقل والفكر في كل ما من شأنه أن يأخذ بالناس إلى الطريق السليم، (وواكب هذا الانصراف انحطاط في القيم، ودعوات إلى الركون إلى المتع، والعبث بالأموال إلى حد السفه والجنون، والترف والفجور، وفساد في كل مجتمع وناح، وتصارع على كل تافه وخسيس من المادة، وخراب للذمم، وبيع للشرف، وكره للقيم، وضياح للحق، وهضم للحقوق، وذبح للفضيلة).⁽²⁶⁾

وأى أمة تضعف في أفكارها، ولا تعرف إلا القشور من أمرها، وتعيش في تناحر وتمزق، لا بد وأن تسقط، وينال منها من كان يهابها.

رابعاً - الفراغ العقدي :

من المؤكد لدى الباحثين أن العقيدة هي الأمر الذي تثق به النفس، ويطمئن إليه القلب، ويكون يقيناً عند صاحبه، ولا يمازجه شك فيه، ولا يخالطه ريب.

فالعقيدة ضرورة لا غنى عنها للفرد والجماعة، ضرورة للفرد ليطمئن ويسعد، وتطهر نفسه، وضرورة للمجتمع ليستقر ويتماسك، ويترفع وينهض.

والعقائد في الأمم تفت سدوداً بينها وبين الأفكار الوافدة، أو المذاهب المقترحة، كما تمنح استقراراً وثباتاً للإنسان في الحياة، أما إذا تركت الأمم عقائدها، وتخلفت عن غذائها الروحي، وعن عمقها الإيماني، فإنها تصبح فريسة لمن هب ودب، وهذا ما يشاهد الآن من فراغ عقدي لدى المجتمعات الإسلامية، نتج عنه أنهم صاروا لقمة سائغة لأعدائهم، يصبون في عقولهم ما شاءوا من تضليل فكري.

لقد جاء الإسلام بالعقيدة الصحيحة السالمة من التعارض، الخالية من الخرافات، الموافقة للفطر السليمة التي تُعرفُ العبد بربه، وتربطه بخالقه مباشرة، قال الإمام ابن القيم: (في القلب شعث لا يلمه إلا الإقبال على الله، وفيه وحشة لا يزيلها إلا الأُنس به في خلوته، وفيه حزن لا يذهب إلا السرور بمعرفته وصدق معاملته).⁽²⁷⁾

وبالعقيدة ينجو المسلم من فتن الشبهات التي تموج كموج البحر، فالعالم الآن مليء بالمذاهب الباطلة الهدامة، والأفكار المنحلة، والمناهج الفاسدة، فلا بد للمسلم أمام هذه المذاهب والأفكار والمناهج، أن يكون لديه علم صحيح بالعقيدة، وأن يكون

لأن الأفكار الباطلة إذا كانت على حقيقتها لا تقبلها الفطر السليمة، ولا ترضاها النفوس السوية، وتلك حقيقة لا يجهلها عاقل. تزيين الباطل من حيل الشيطان:

وتزيين الأفكار الباطلة ليس وليد الساعة إنما هو قديم، فمنذ أن خلق الله آدم وحواء، وأسكنهما جنته، كان وقوعهما بما نهاهما الله عنه بسبب تزيين الباطل، يقول الله تعالى: ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ فَوَسَّوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوَاتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَتَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ ﴿وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾ ﴿فَدَلَّاهُمَا بِغُرُورٍ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوَاتُهُمَا وَطَفَفَا بِخِصْفَانٍ عَلَيْهِمَا مِنْ رِيقِ الْجَنَّةِ وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ وَأَقُلَّ لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ (37) فزين لهما الشيطان ارتكاب ما نهاهما الله عنه وهو الأكل من الشجرة المحرمة حيث احتال عليهما، وأقسم إنه حريص على ما فيه نفع لهما، فانخدعا به ووقعا في شركه.

فالتزيين ذكره الله تعالى في كتابه محذراً منه فقال تعالى: ﴿زَيْنٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ (38) وقال تعالى: ﴿زَيْنٌ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ﴾ (39) وقال: ﴿زَيْنٌ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (40) وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ لِيَرُدُّوهُمْ وَلِيَلْبَسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾ (41)

فتزيين الأفكار الباطلة أسلوب يستعمله شياطين الجن والإنس لكسب الناس في صفوفهم، وجعلهم من أتباعهم، وبهذا التزيين يضلون الجهلة وضعاف الإيمان.

وتزيين الباطل هو السبيل الذي كان الشيطان - ولا يزال - يسلكه لإضلال العباد، فهو يظهر الباطل في صورة الحق، والحق في صورة الباطل، ولا يزال بالإنسان يحسن له الباطل، ويكرهه بالحق حتى يندفع إلى فعل المنكرات، ويعرض عن الحق، كما قال اللعين لرب العزة: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَزِيِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَاغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (42) إلا عبادك منهم المخلصين (42)

يقول الإمام ابن القيم في هذا الصدد: (ومن مكايده أنه يسحر العقل دائماً حتى يكيد، ولا يسلم من سحره إلا من شاء الله، فيزين له الفعل الذي يضره حتى يخيل إليه أنه أنفع الأشياء، وينفره من الفعل الذي هو أنفع الأشياء له حتى يخيل له أنه يضره... فهو الذي سحر العقول حتى ألقى أربابها في الأهواء المختلفة والآراء المتشعبة، وسلك بهم من سبل الضلال كل مسلك، وألقاهم من المهالك في مهلك بعد مهلك). (43)

من التزيين تسمية الأفكار الباطلة بأسماء حسنة:

ومن تغرير الشيطان بالإنسان وتزيينه الباطل أن يسمي الأمور المحرمة، التي هي معصية لله، بأسماء محبة للنفوس خداعاً للإنسان وتزويراً للحقيقة، كما سمى الشجرة المحرمة بشجرة الخلد، كي يزين لآدم الأكل منها: ﴿قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى﴾ (44)

يقول الإمام ابن القيم: (ومنه ورث أتباعه تسمية الأمور المحرمة بالأسماء التي تحب النفوس مسمياتها، فسموا الخمر: أم الأفراح، وسموا أخاها - الميسر - بلقمة الراحة، وسموا الربا

إضلال الغير لا يحصل إلا بطريقتين؛ وذلك لأن الغير إن كان قد سمع دلائل الحق، فإضلاله لا يمكن إلا بتشويش تلك الدلائل عليه، وإن كان ما سمعها، فإضلاله إنما يمكن بإخفاء تلك الدلائل عنه، ومنعه من الوصول إليها... (34)

وقد استعمل اليهود الطريقتين لصرف الناس عن الإسلام، فقد كان بعضهم يؤول نصوص كتبهم الدالة على صدق النبي - صلى الله عليه وسلم - تأويلاً فاسداً، يخلطون فيه الحق بالباطل، ليوهمو العامة أنه ليس هو النبي المنتظر، وكان بعضهم يلقي حول الحق الظاهر شبهها، ليوقع ضعفاء الإيمان في حيرة وتردد، وكان بعضهم يخفي أو يحذف النصوص الدالة على صدق النبي - صلى الله عليه وسلم - والتي لا توافق أهواءهم وشهواتهم.

وفي ضوء ما تقدم يكون معنى التلبيس: الخلط والتشبيه، والمزج واللاتمايز.

وقد سلك أهل الكتاب في لبس الحق بالباطل مسالك شتى:

- منها: تحريف التوراة والإنجيل، وخلط صدقهما المنزل بكذبهما المحرف؛ بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر عند أكثر الناس.
- ومنها: تأويلهم ما في كتبهم تأويلاً فاسداً.
- ومنها: خلط اليهودية والنصرانية بالإسلام، وهم يعلمون أن الدين الحق هو الإسلام، وأن محمداً - صلى الله عليه وسلم - رسول الله.

- ومنها: الإيمان ببعض الكتاب والكفر ببعضه الآخر، فإنهم قد خلطوا بين الإيمان ببعض الكتاب والكفر ببعضه الآخر.

- ومنها: الإقرار بالحق ليتوصلوا به إلى دفعه، كإقرارهم بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - مبعوث لكن إلى غيرهم، وكذلك كانوا يسلمون أول النهار ويكفروا آخره؛ قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنُوا بِالَّذِي أُنزِلَ عَلَيْنَا آمَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَكَفَرُوا آخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ (35)

- ومنها: تلبيسهم على المشركين بزعمهم أنهم أهدى سبيلاً من المؤمنين، وتفضيلهم دينهم على دين المسلمين، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيحاً مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلاً﴾ (36)

إلى غير ذلك من مسالك لبس الحق بالباطل التي سلكوها، وكل ذلك تلبيساً على الناس وإلقاء للشك في قلوبهم، وتضليلاً لعقولهم.

إن من المتقرر في هذا الأمر الخطير أن من يمارس لبس الحق بالباطل يجد نفسه مضطراً لأن يكتم الحق الذي يبين أنه الباطل، وهو لو بينه لزال الباطل الذي كان يمارسه، وهذا أمر يغيب عن ذهن كثير من الناس في التعامل مع الأفكار التغريبية، بدعوى التجديد، والتصحيح، والنهوض بالمجتمع، واستخدام كل ما يخدم ذلك من تأويلات، وشبهات، ولي لأعناق النصوص الواضحة.

ثانياً - تزيين الأفكار الباطلة، وتشويه الأفكار المخالفة:

من أخطر صور التضليل الفكري ما يمارسه شياطين الإنس لإغواء الناس وإضلالهم، من تزيين الأفكار الباطلة، ولكي يروجوا أفكارهم الباطلة، فإنهم يعملون على تزيينها، وعرضها على غير صورتها الحقيقية، بل يعملون جاهدين لإبرازها بأبهى صورة، حيث يغلّفونها بأغلفة براقّة، ويحفونها بباقيات جذابة، يفعلون ذلك

(نظرية دارون)⁽⁴⁷⁾ في (النشوء والارتقاء): والتي يدرسها الطلاب على أنها حقيقة علمية ولا يصحبها ما يفضيها أو يرد عليها من مبادئ الإسلام، ونظرية دوركايم⁽⁴⁸⁾ (في علم الاجتماع): والتي تزعم أن الأديان والأخلاق والقيم هي من صنع المجتمع، وآراء نيتشه⁽⁴⁹⁾: الزاعمة بأن الإله من اختراع البشر: ليغطوا ما لديهم من ضعف، وأنه لا بد للمؤمنين بالحس الأرضي من أن يهواوا بمعاولهم على تلك الفكرة، ويضاف إلى ذلك شيوع الألفاظ التي تشجع على الإلحاد: كالتبيعة خلقت، والصدفة أوجدت، والمادة لا تفنى، وإلى جانب ذلك يتم تفسير الظواهر الكونية كالزلازل والبراكين ونحوها بتفسيرات مادية بحتة، إلى غير ذلك من النظريات والمذاهب والأفكار التي غزت مناهج الدراسة دون أن يصحبها ما يبين خطأها بل تعرض وكأنها حقائق علمية لا يتطرق إليها الشك، ولا يعترها الخطأ⁽⁵⁰⁾.

لقد قام أعداء الإسلام بتغذية الأجيال الصاعدة على مدارج العلم بسيل من الكتب والبرامج والأنشطة والصحف، التي تروج لمبادئهم وأفكارهم ونظرياتهم المضلّة، حتى أفسدوا عقول الأجيال الناشئة، وشجعوها على الانحلال والتحرر من كل ضابط ديني أو أخلاقي أو اجتماعي.

2. الدعوة إلى حرية العقيدة.

وهو قول حق يراد به باطل، وتشجيع للناس على الانفلات من ريق العقيدة، وعقال الدين الإسلامي، خاصة أن أعداء الإسلام يجتهدون في تشكيك المسلمين في دينهم عن طريق النقد الحر، ويُعد علم مقارنة الأديان ثغرة تسلل منها أعداء الدين، ليعقدوا مقارنة جائرة ومغلوبة بين الدين الإسلامي المحفوظ بحفظ الله له، وبين اليهودية والمسيحية اللتين أصابهما التحريف، مما يؤدي إلى زعزعة عقيدة الإسلام في عقول ضعاف النفوس.

3. وصف تعاليم الدين بأنها عادات وتقاليد.

من المعروف أن التعاليم الدينية لها قداسة تحمل الإنسان على الاستمسك وعدم التخلي عنها، أما العادات والتقاليد فإنه بالإقناع يسهل إبعاد الناس عنها، وإن ساروا عليها مئات السنين.

ولذلك فقد استخدم أعداء الإسلام وسائل الإعلام في التعبير عن تعاليم الدين بأنها عادات وتقاليد وثقافة مجتمع حتى تفقد مكانتها في النفوس، وبالتالي يسهل التخلي عنها رويداً رويداً، فيحاربون العقيدة الإسلامية، لينهار الأساس فينهار البناء.

4. الحط من كرامة علماء الدين الإسلامي.

قام أعداء الإسلام بالحط من كرامة علماء الدين الإسلامي، ويظهر هذا من قول حكماء صهيون في البروتوكول السابع عشر: (وقد عنينا عناية عظيمة بالحط من كرامة رجال الدين من الأميين (غير اليهود) في أعين الناس، وبذلك نجحنا في الإضرار برسالتهم التي كان يمكن أن تكون عقبة كئوداً في طريقنا، وإن نفوذ رجال الدين على الناس ليتضاءل يوماً فيوماً... سنقصّر رجال الدين وتعاليمهم له على جانب صغير جداً من الحياة، وسيكون تأثيرهم وببلاً سيئاً في الناس حتى أن تعاليمهم سيكون لها أثر مناقض للأثر الذي جرت العادة بأن يكون لها)⁽⁵¹⁾.

وفي الوقت نفسه يحرص أعداء الإسلام من أرباب التضليل الفكري على تكريم السفهاء الذين يقومون بالحط من قيمة الرسل

بالمعاملة، وسموا المكوس بالحقوق السلطانية⁽⁴⁵⁾.

وأهل التضليل الفكري على درب الشيطان يسرون، فقد بين سبحانه وتعالى أن أهل الباطل يزينون للناس الباطل، كما قال تعالى: ﴿وَقَيضْنَا لَهُمْ قُرْنَاءَ فَرَيْنُوا لَهُمْ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمِّ قَدْ خَلَّتْ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنَّهُمْ كَانُوا خَاسِرِينَ﴾⁽⁴⁶⁾.

وهكذا استمر أهل الباطل في كل زمان يزينون الباطل ويزخرفونه ويشوهون الحق وينفرون منه، وما نحن في هذا الزمان نشاهد ونسمع ونقرأ من تزيين الباطل والدعوة إليه، وتشويه الحق والتنفير منه ما لم يشاهد ويُسمع ويُقرأ مثله في الأزمان الماضية، بسبب الوسائل الكثيرة التي أتاحت في هذا العصر.

فاليهود زينوا كثيراً من أفكارهم التي يصطادون بها عقول الناس، والنصارى زينوا كذلك من الضلالات التي لا تقبلها العقول السليمة، والوثنيون زينوا وثنيتهم فاتبعها ملايين البشر في الأرض، والملحدون زينوا إلحادهم مع مخالفتهم للفظرة، واتبعه كثير من الناس، وهكذا.. ولم يبق صاحب فكر باطل في الأرض إلا زينه، بكل وسيلة من الوسائل المتاحة لهم، ودعوا إليه، وأوجدوا له أنصاراً، يكثرون سواده ضد الحق وأهله.

المبحث الثالث

(آثار التضليل الفكري وسبل مواجهته في ضوء القرآن والسنة)

المطلب الأول : آثار التضليل الفكري.

أولاً : إضعاف العقيدة الإسلامية في نفوس المسلمين.

من أبرز آثار التضليل الفكري إضعاف العقيدة الإسلامية لدى كثير ممن وقعوا في شباك هذا التضليل، فأرباب التضليل الفكري قاموا بالتشكيك في العقيدة الصحيحة، وزعزعة الثقة بها، بمختلف الأسباب والطرق الملتوية الخبيثة، ما أدى إلى انصراف كثير من الناس وعزوفهم عنها، وهم يعلمون أن العقيدة الإسلامية الصحيحة هي أقوى سلاح ضدهم، فحاولوا طمسها، ووضع الحواجز بينها وبين المسلمين، وتلك أمنية يسعى أعداء الإسلام إلى تحقيقها منذ أن فشلوا في الغزو العسكري، وقرروا التحول إلى الغزو الفكري، فكثير من أعداء الإسلام يرون أن العقيدة الإسلامية هي العدو الأكبر للحضارة والعلم والحرية.

ولقد أثرت هذه الآراء المنحرفة كثيراً في عقول العلمانيين من أبناء المسلمين، بل بعض من ادعى العلم الشرعي وافقهم على كثير منها!

والعقيدة الإسلامية هي الأساس المتين الذي يشيد عليه البناء فيصير صريحاً شامخاً في وجه مخططات الأعداء، ومن هنا كان تعامل المضللون مع العقيدة لإضعافها، وبالفعل أسفرت حملات التضليل الفكري عن آثار خطيرة أصابت قلوب وعقول أفراد المجتمع المسلم. ومن أهم وسائل المضللين في ذلك ما يأتي :

1. ترويح النظريات الإلحادية.

بعد أن نجح أعداء الإسلام في بث النظريات المضلّة، والتي تنقض المبادئ والأسس التي جاءت بها الأديان الربانية، باسم الحرية العالمية، وتحت شعار التقدم، ومن أمثال تلك النظريات

استغلها واستخدمها الأعداء، لهدم أخلاق المسلمين، وعمل الأعداء على ترويجها في بلاد المسلمين، تحت مسمى (العلم) أو (علم النفس) أو غير ذلك من المسميات البراقة الخداعة، والتي اندخ بها أكثر من أبناء هذه الأمة

أما عن الطريق الثاني الذي سلكه الأعداء للقضاء على الأخلاق والقيم والفضائل الإسلامية وهو: (الاستدراج إلى الانحراف السلوكي) وذلك عن طريق الغمس في المجتمعات الفاسدة.

(وقد عرفت كتائب الأعداء هذه الطبيعة النفسية عند الإنسان، فوضعت في منهاج عملها أن تسلك طريق غمس المسلمين في بيئات فاسدة منحلة خلقياً، تصدرها إليهم من خارج بلادهم، أو تستوردهم إليها، وفي كلا الأمرين تتهياً أكثر الظروف الملائمة لإفساد الأجيال من أبناء المسلمين إفساداً عملياً، عن طريق الغمس في المجتمعات الموبوءة بجراثيم الفساد الخلقي والسلوكي).⁽⁵⁵⁾

ولا يزال يتدرج المسلم في الفساد خطوة خطوة، بسبب انغماسه في تلك البيئة الفاسدة، حتى يصل به الأمر أن يستقر في نفسه أن هذا كله من مظاهر التقدم والرقى، بل إنه ضرورة من ضروراته، ثم تكون الطامة الكبرى وهو أن يصبح هذا المسلم بعد عودته إلى بلده داعية للتقدم والرقى والتحضر على طريقة الغرب أو الشرق التي عاش فيها، وانغمس بداخلها، وتربى على أفكارها.

وأدخل الغربيون إلى بلادنا جيوشاً أخطر من جيوش الاحتلال العسكري، وهي أفواج الممثلين والممثلات وأمثالهما من البغايا والراقصات، لتقوم بعمليات الإفساد عن طريق الاختلاط بالبنين والبنات، والتأثير عليهم ببهرج مظاهر الحياة وزينتها ولذاتها وبالمبتكرات من النظريات والأفكار، ومن الأزياء والفنون التي تستهوي النفوس، ويغريها بالمحاكاة والتقليد.⁽⁵⁶⁾

وقد خلعوا عن ذلك كله ثوب الفحش والفجور وألبسوه ثوب العلم والفن زوراً وبهتاناً وتضليلاً، وبهذا الجهد المستمر من الأعداء استطاعوا أن يخلقوا بيئة فاسدة ومناخاً منحللاً يعيش فيه المسلمون فيتأثرون به ويغير من أخلاقهم.

ثالثاً: الغلو والتطرف الديني.

وهذا الأثر من أهم آثار التضليل الفكري الذي يمارس من داخل البلاد الإسلامية، ومن الجماعات المحسوبة على الإسلام، ويتعصبون له تعصباً شديداً، ولكن المفاهيم التي يستمسكون بها مفاهيم فاسدة مغلوطة، وليست من الإسلام في شيء، ولا يشهد لصحتها نقل ولا عقل، بل قد تشهد المصادر بعكسها، وهؤلاء يمثلون فريق الصد والتنفير من الإسلام.

والغلو شرعاً هو: (الإفراط ومجاوزة الحد الشرعي في أمر من أمور الدين).⁽⁵⁷⁾

ولقد نهى الله تعالى في آيات متعددة عن الغلو، فقال تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾⁽⁵⁸⁾

وقال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾⁽⁵⁹⁾

والأنبياء، بل الذات الإلهية نفسها!!! ومنحهم الجوائز العالمية والدفاع عنهم ضد كل ما يهددهم من الأخطار.

5. انحسار الدين في العبادة بمعناها المحدود.

لقد ظهرت النزعة العلمانية⁽⁵²⁾ في المجتمعات الغربية، فالدين في نظر الغربي علاقة بين الإنسان وربه، محلها ضميره الذي بين جنبيه، فإن خرج فلا يجوز له أن يتجاوز جدران المعبد أو الكنيسة، وليس من شأنه أن يوجه الحياة بالتشريع والإلزام وفرض تعاليمه وأحكامه على المؤسسات التي تحكم المجتمع.

هذا المفهوم الضيق للدين عمل غزاة الفكر ودعاة العلمانية على نقله إلى العالم الإسلامي في محاولة لإقصاء الدين عن إدارة الحياة تدريجياً.

ومع مرور الزمن، وفي غفلة من المسلمين عن دينهم، أخذ الدين ينحسر في العبادة بمعناها المحدود الذي يقتصر على الشعائر التعبدية التي فقدت روحها، وأصبحت تؤدي كعادة مورثة ليس لها من أثر في حياة ممارسيها، اللهم إلا ما تستغرقه من زمن لأدائها.

ثانياً: انتشار الفساد والانحلال الخلقي.

اهتم الإسلام بالأخلاق لما لها من دور عظيم في بناء الأمة، وأهمية كبرى في تحقيق الترابط الاجتماعي، وتحقيق الوحدة والقوة في المجتمعات الإسلامية.

وقد كرس أعداء الإسلام جهوداً ضخمة لإفساد أخلاق المسلمين، وإفساد سلوكهم الاجتماعي والفردية بكل ما أوتوا من مكر وحيلة ودهاء، ووسائل مادية، وتلاعبوا بمنابعها الأساسية، وهي العقيدة الإسلامية الراسخة، التي تمدها بالقوة والأصالة والثبات، وقد توصلوا إلى كثير مما أرادوا، حينما بلغوا إلى العتب في جذور الأخلاق الإسلامية العظيمة.

طرائق إشاعة الفساد والانحلال الخلقي:

سلك الأعداء طريقين مهمين لإشاعة الفساد والانحلال الخلقي في ديار المسلمين، هذان الطريقان ذكرهما الأستاذ/ عبد الرحمن الميداني في كتابه (أجنحة المكر الثلاثة) قائلاً: (وقد سلكوا لتحقيق هذا الهدف طريقين: الطريق الأول: التضليل الفكري والعبث بالمفاهيم والحقائق الخلقية، الطريق الثاني: الاستدراج إلى الانحراف السلوكي، وأخطر صورته: الغمس في البيئات الفاسدة، وإيجاد المناخات المفسدة المضلة، التي تسري فيها العدوى سريان النار في الهشيم)⁽⁵³⁾

أما عن الطريق الأول الذي سلكه الأعداء لنشر الفساد والانحلال الخلقي في المجتمعات الإسلامية وهو: التضليل الفكري - وهو موضوع هذا البحث - إذ العبث بالمفاهيم والحقائق الخلقية، فوضع العدو خططاً مآكرة لتنشئة الأجيال تنشئة معادية للإسلام عقيدة وعملاً، وقد تم تنفيذ هذا الخطط المآكر من خلال السيطرة على الإعلام، والتعليم، والثقافة، وتوجيهها في بلاد المسلمين لسلخهم من هويتهم الإسلامية، وكذلك بنشر النظريات الفلسفية الأخلاقية المنحرفة عن الشرائع الربانية.

ومن أجل هذا يتبنى الأعداء نظريات فرويد⁽⁵⁴⁾ ودارون التي تحارب الأخلاق والفضيلة، تلك النظريات الفلسفية الهدامة، التي

واتباع الهوى لا يأتي بخير، لأنه يصد عن الحق، ولذلك كان اتباع الهوى أصل كل بلاء، وبه فسد الدين؛ لأن فساد الدين يقع بالاعتقاد بالباطل، أو العمل بخلاف الحق.

إن من آفات الهوى أنه يجعل الإنسان تبعاً لهواه؛ فأراؤه العلمية، وفتاواه الفقهية، ومواقفه العملية، تبع لهواه، فدخل تحت قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ (65) وأصحاب الأهواء يتخذون أهل الحق أعداء لهم، ولذلك فإن من عادتهم مفارقة جماعة المسلمين، واعتزال مجالسهم.

◆ ثالثاً - تقديم العقل على الشرع.

معلوم أن العقل قاصر في إدراكه، وعاجز في علمه، ولذلك أنزل الله الكتب، وبعث الرسل ﴿رُسُلًا مَبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِنَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ (66) فمن استغنى بعقله واستند عليه بعيداً عن الوحي، يجره إلى الضلال.

وقد جعل الرسول -صلى الله عليه وسلم- الذين يقدمون الرأي على الشرع أشد ضرراً على الدين من غيرهم، أخرج الإمام الحاكم في المستدرک عن عوف بن مالك -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (ستفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة، أعظمها فرقة قوم يقيسون الأمور برأيهم فيحرمون الحلال ويحللون الحرام). (67)

وأصحاب الغلو يقولون في دين الله بالظن والباطل، وأراؤهم مخالفة للنص، فلا غرو -إذن- أن نراهم وهم يكفرون المسلمين، ويخرجونهم من الملة بغير دليل، ويجعلون بلاد الإسلام بلاد كفر، ويستبيحون الدماء المعصومة، ويهتكون الأعراض المصونة، ويهلكون الأموال المحترمة؛ لأنهم استغنوا بعقولهم عن نور الوحي وقدموها عليه.

◆ رابعاً - التقليد والتعصب.

التقليد هو: (قبول القول من غير دليل، والتقليد جائز للعامة الذي لا يعرف طرق الأحكام الشرعية فيما لا يعلم إلا بالنظر والاستدلال من تلك الأحكام). (68)

أما التعصب، فهو: (تقديم ذلك القول على غيره من الأقوال، واتخاذها حجة ملزمة لا تجوز مخالفتها). (69)

لقد تفرق المسلمون، وغدوا شيعاً وأحزاباً؛ بسبب التعصب المقيت؛ وبعض تلك الفرق يتقربون إلى الله بلعن الصحابة -رضوان الله عليهم- وتكفير المسلمين، واستحلال دمائهم.

وفي عصرنا الحاضر عُرف الناس بما ينتسبون إليه من أحزاب وجماعات، وغدت كل جماعة تلعن أختها، وكل حزب يتبأ من الآخر، بل غدت بعض الأحزاب والجماعات عوناً لأعداء الإسلام، وبوقاً لهم في بلاد المسلمين، ووسيلة لنفاذ العدو إلى أرضهم.

فمن أبرز معالم الغلو في العصر الحديث التعصب للرأي وعدم الاعتراف بأراء الآخرين وإنكارها وتسفيهاها، وقد يتجاوز البعض هذا الحد إلى رمي الآخرين المخالفين له في الرأي بالضلال والزيغ.

◆ خامساً - مخالطة أهل الغلو وقراءة كتبهم.

كما حذر النبي -صلى الله عليه وسلم- من الغلو في أحاديث كثيرة؛ منها ما رواه الإمام النسائي في سننه عن أبي العالبي قال: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ -رضي الله عنهما-: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- (غَدَاةُ الْعُقْبَةِ وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ: هَاتِ الْقُطْلِي، فَلَقَطْتُ لَهُ حَصِيَّاتٍ؛ هُنَّ حَصَى الْخَذْفِ، فَلَمَّا وَضَعْتَهُنَّ فِي يَدِهِ قَالَ: بِأَمْثَالِ هَؤُلَاءِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِي الدِّينِ فَإِنَّمَا أَهْلُكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الْغُلُوَّ فِي الدِّينِ). (60)

وقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: (هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ)، قالها ثلاثاً. (61)

بواعث الغلو والتطرف:

للغلو أسباب كثيرة منها:

◆ أولاً - الجهل:

والجهل شر وبلية؛ لأنه يحول بين المرء وبين الاستسلام لله والانقياد له وإقامة دينه على الوجه الذي أراده تعالى.

فالإنسان الجاهل قد يترك ما أوجبه الله، أو يأتي ما حرم الله، ولذلك كان الجهل أصل الشر كله.

ولا يدفع غائلة الجهل وشروره إلا العلم بكتاب الله وسنة رسوله -صلى الله عليه وسلم- ولذا قال أهل العلم: (بوجوب تعلم ما يتوقف عليه دين الإنسان). (62)

قال الإمام مالك بن أنس: (إن أقواماً ابتغوا العبادة وأضاعوا العلم، فخرجوا على أمة محمد -صلى الله عليه وسلم- بأسيا فهم، ولو ابتغوا العلم لحجزهم عن ذلك). (63)

ونتيجة لجهل الغلاة بدين الله عز وجل، ومقاصد شريعته، اتبعوا المتشابه من نصوص الكتاب والسنة، وتركوا المحكم منها، وأخذوا ببعض الأدلة، وتركوا ما سواها، ولم ينظروا إلى مآلات أفعالهم كما هو مقتضى الأدلة الشرعية، وأعظم من ذلك أن أصبح بعض هؤلاء الجهال رؤساء، يقولون في دين الله بغير علم، فضلوا وأضلوا، وصدق فيهم قول الرسول -صلى الله عليه وسلم- فيما أخرج الإمام البخاري عن عبد الله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنهما- قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يقول: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَالًا فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا). (64)

وربما سلك الشباب هذا المسلك عندما رأوا تقصيراً وانحرافاً وميلاً للهوى من بعض العلماء الذين حسبوا على قائمة العلماء وما هم بذلك، ولم يكتف هؤلاء الشباب بالإعراض عن هذا الصنف من أدعياء العلم، بل سحبوا هذا الحكم على معظم العلماء الذين لا يقنعون بفكر هؤلاء الشباب ومنهجهم، وهذا هو ممكن الداء، وهذه هي العلة التي تتبعها كل العلة، فالإعراض عن العلماء وعدم الأخذ منهم سبب كثير من المصائب والبلايا، فقد أدى ذلك إلى لجوء هؤلاء الشباب إلى الكتب للتفقه منها مباشرة دون مرشد أو موجه، ودون أن يمتلكوا من أدوات البحث والاجتهاد شيئاً، فكان الانحراف في الفكر والرأي.

◆ ثانياً - اتباع الهوى.

10. إتاحة الفرصة لأصحاب الشهوات والشبهات بالظهور، وطعنهم في دين الله، وعلماء الإسلام.

وبهذا يتبين: أن الغلو أو التطرف الديني، تارة يكون في الدين وهذا منهي عنه، وتارة يكون في محاربة الدين، وهذا تطرف مقابل، ومعلوم أن هذين طرفاً نقيض، والعلاقة بينهما أن كل واحد منهما يغذي صاحبه، فالغلو في محاربة الدين يُنتج غلواً في الدين وتنطعاً فيه وكذا العكس.

ودين الله وسط بين الغالي فيه والجافي عنه، وأمة الإسلام وسط بين الأمم، والغلاة ليسوا متمسكين بالدين على الحقيقة، ويقابلهم من أعرض عن الدين بل وحاربه، فهذا تطرف في الجفاء عن الدين، وقد ينتج منه أنواع من الإرهاب الفكري أو المسلح، أو يكون هو سبباً في نمو الإرهاب كرد فعل لهذا النهج الخاطئ الضال.

المطلب الثاني

سبل مواجهة التضليل الفكري في العصر الحديث في ضوء القرآن والسنة

لقد تصدى الإسلام للضلالات الفكرية التي يروجها أعداؤه، وفضح القرآن الكريم زيف العقائد الضالة ببيان واضح لا يدع شبهة إلا كشفها، ولا حجة إلا أجاب عنها، وقصص علينا القرآن الكريم أحوال المضللين أصحاب العقائد الضالة، وبين ضلالات المذاهب الباطلة، ودحض حججها، وكشف زيفها.

♦ أولاً: نذم القرآن الكريم لأرباب التضليل الفكري.

القرآن الكريم مليء بالآيات الداممة لمتنهني التضليل الفكري، فقد عاب سبحانه على بعض أهل الكتاب مخادعة أقوامهم وشعوبهم، حينما يدسسون في شريعتهم ما ليس منها، لتلقى الرواج والانتشار في صفوفهم، وليظهروا لهم بمظهر المصحح المشفق، وذلك حينما قال الله عنهم: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون⁽⁷⁰⁾

وقال تعالى في موضع آخر: ﴿وَإِنْ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُودُونَ أَسْنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكِبْرَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾⁽⁷¹⁾

ومن هذا الذم أيضاً قول الله عنهم: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾⁽⁷²⁾، ويؤكد هذا الذم بقوله في موضع آخر: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾⁽⁷³⁾

إنه التلبس والمرادغة، والتلبس والخداع، الذي يُردي بالمجتمعات ويهلكها عندما يدب في صفوفها، أو يموج فيها كموج البحر.

والملاحظ أن سلاح التضليل الفكري مع خطورته، ومع أن أكثر أنواع الضلال التي دخلت في الإسلام كانت من قبله، إلا أنه سلاح ضعيف هش استخدمه أعداء الإسلام ليسطوا به على الدين، فحاولوا تلبس الحق بالباطل، وتزييف الحقائق، وقلب الموازين، وخداع البسطاء، وإظهار جزء من الدين، وإخفاء ما لا يتفق مع

فأهل الغلو يدعون الفهم الصحيح للدين، ويستدلون على ذلك بالأدلة من الكتاب والسنة، بل وإجماع الأمة، وقد يُفتن من يجالسهم بما يقولون؛ فيعتقد صحة منهجهم، ويسلك مسلكهم، ويتبع طريقتهم.

وبعضهم - وبخاصة أصحاب الغلو الاعتقادي - يعتقدون كفر من لم ير رأيهم؛ وبالتالي إباحة دمه، وزوال العصمة عن ماله، فإذا جالسهم الإنسان ربما أوقعوه في مثل هذا المعتقد الفاسد، وأصبح سيقاً مصلتاً على رقاب المسلمين، ومفرقاً لجماعتهم.

فهؤلاء يضللون بأفكارهم المنحرفة من مجالسهم ويصاحبونهم، حتى يقعوا في المحذور ويظنوا أنهم على الحق، كذلك يضللون بما يكتبون، والكتب مستودع الأفكار والمذاهب، وما فيها من حق أو باطل تعبير عما يعتقد مؤلفوها، وأفكار أهل الغلو وشبههم ومذاهبهم ومقولاتهم مسطرة فيما يكتبون، ميثوثة فيما يولفون، فإذا قرأها من لا بصير له بمقولاتهم يخشى عليه أن يقع في قلبه منها، وتؤثر في فهمه.

ولقد ترتب على الغلو والتطرف الفكري الذي وقع فيه بعض من غرر بهم، فاعتنقوا أفكاراً عن طريق التضليل الفكري، واعتقدوا صحتها، ودافعوا عنها، بل والوا وعادوا من أجلها، وفي الوقت الحاضر وقعت مفاصد عظيمة، تنبئ بسوء عاقبة الغلو والتطرف الفكري؛ ومن تلك المفاصد:

- أولاً: التكفير، ويظهر ذلك في:

1. تكفير المجتمعات الإسلامية.
2. تكفير الحاكم بغير ما أنزل الله بإطلاق.
3. التكفير بالمعصية.
4. الحكم على ديار المسلمين بأنها ديار كفر.

وكل هذه المسائل خالف فيها أهل الغلو الدليل من الكتاب والسنة، ومنهج أهل السنة والجماعة وطريقتهم.

- ثانياً: القتل والتفجير، مما ترتب عليه:

1. اتخاذ بلاد المسلمين ساحة لقتل المسلمين والمعاهدين باسم الجهاد.
2. استباحة دماء رجال الأمن واتخاذهم غرضاً ظلاماً وعدواناً.
3. قتل الأبرياء، وتدمير المنشآت العامة، وإتلاف أموال المسلمين.
4. الإخلال بأمن البلاد والعباد، وإثارة الرعب في قلوب الناس.
5. تشويه صورة الإسلام وسماحته، والصد عن دين الله.
6. نشر الكراهية بين غير المسلمين للإسلام وأهله.
7. الإضرار بالأقليات المسلمة في البلاد غير الإسلامية.
8. إيقاف الأعمال الدعوية والإغاثية التي كان يقوم به الدعاة والمصلحون في كثير من بلاد المسلمين، بل غير المسلمين.
9. إثارة الكافرين ضد المسلمين، وجر المعركة معهم إلى بلاد الإسلام.

التهمة الباطلة للنبي - صلى الله عليه وسلم - ومن معه من المؤمنين، ويصد الناس عن سماع الحق، وغير ذلك من أساليب المكر والتضليل، ففي العصر الحديث ما يمارس من تضليل لا يساوي ما كان يمارس قديماً، فهو تضليل يعمل ليل نهار، بالوسائل كافة والطاقت، ولكن لا يعذر المسلم الذي يفتح فكره لمكر الليل والنهار؛ لأن المفسدين المضللين سيردون بقولهم: ﴿أَنْحَنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ بَلْ كُنْتُمْ مُجْرِمِينَ﴾

ومن هنا ينهى الإسلام عن الأطروحات المزوّقة، والتلبيسات المنمّقة في تهميش الشريعة الإسلامية، كما أنه ينبغي أن يكون موقف المسلم أمام أعاصير التضليل وزوابع التضليل الفكري أن يقول ما امتدح الله به الراسخين في العلم الذين يقولون أمام هذه الفتن المضلّة والتشكيك بشريعة الله: ﴿أَمْنَا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ رَبَّنَا لَا تَزُغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ (79)

◆ ثالثاً: خطوات مواجهة التضليل الفكري.

إن طريق المواجهة ليس سهلاً ممهداً، بل هو طريق مليء بالعقبات التي رسخها حقدٌ أسود في أزمان متطاولة، فليس هناك خياراً أمام المسلمين، فإما السير في هذا الطريق واجتياز عقباته وتحمل صعابه، محاولة للوصول إلى الغاية المنشودة، وهي السيادة والريادة، وإما البقاء في المحل، حتى تخرج السباع من جنبات هذا الطريق فتلتهم كل من يقف في طريقها ليذهب بلا رجعة.

وسبل المواجهة في جملتها مستمدة من مصادر الإسلام - لا سيما المصدرين الأصليين (القرآن والسنة) - ومستخلصة من تجارب قام بها علماء مخلصون في جميع المجالات، وهي كفيلة أن تقوم بدور فعال في تمهيد الطريق لسالكيه، شريطة أن تخرج إلى حيز التطبيق مع نظائر لها من التصورات والخطط التي اجتهد العلماء في إعدادها، مساهمة منهم في إقالة الأمة من عثارها، وتمثل هذه المواجهة فيما يلي:

1. التخطيط المتقن والتحسين الشامل :

وأقصد بالتخطيط هنا وضع الخطط والنظم، ويقابله الفوضى والارتجالية فيها، وقد يكون التخطيط كاملاً أو قاصراً، متقناً أو غير متقن، ومعركة المواجهة للتضليل الفكري تحتاج إلى التخطيط الواعي المتقن، والتنظيم المحكم؛ لأنه يدبر له في أعنى عواصم العالم، وتوضع له أحكام الخطط المبنية على دراسات وتقارير عن كل بيئة، وكل بقعة من بقاع العالم الإسلامي المراد اختراقها أو تضليلها فكرياً، وإذا لم تكن أكثر منهم تخطيطاً أو تنظيمياً فلا أقل من أن نكون مثلهم، فتكون مقاومتنا مدروسة ومنظمة، وملائمة لأحوال من نبتغي حمايتهم.

(وحتى يؤدي التخطيط وظيفته، ويؤتي أكله، لا بد أن يكون منضبطاً بالأحكام الشرعية، فلا يخالف حكماً شرعياً، وأن يكون مقتبساً من منهج القرآن والسنة النبوية). (80)

إذن فمن الأسس اللازمة لنجاح المواجهة، أن تكون جماعية وعامة على مستوى العالم الإسلامي، فتتعاون فيها الأقطار الإسلامية جميعاً، وكذا الحكومات كلها، والمؤسسات الرسمية والشعبية في المجتمع، والعلماء، والأفراد، والبيت، مع ضرورة تنسيق الجهود لتتكامل في أداء مهمتها.

أهوائهم، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غَرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ (74)

والمعنى: يُلقى بعضهم إلى بعض بطرق خفية دقيقة القول المزين المموه، الذي حسن ظاهره وقبح باطنه، لكي يخدعوا به الضعفاء ويصرفوهم عن الحق إلى الباطل. .. ويوحي بعضهم إلى بعضهم زخرف القول ليغروا به الضعفاء، ولتميل إلى هذا الزخرف الباطل من القول لقلوب الذين لا يؤمنون بالآخرة، لموافقته لأهوائهم وشهواتهم). (75)

وفي الآيات الكريمة بيان لسنة من السنن الربانية، سنة الصراع بين الحق والباطل، حيث يزين أعداء الأنبياء بعضهم لبعض ما يدعون إليه من الباطل، ويزخرفون له العبارات حتى يجعلوه في أحسن صورة، ليغتر به السفهاء وينقاد له الأغبياء، الذين لا يفهمون الحقائق، ولا يفقهون المعاني، بل تعجبهم الألفاظ المزخرفة، والعبارات المموهة، فيعتقدون الحق باطلاً والباطل حقاً، لذا ذم الله تعالى من جعل من التلبيس والتضليل منهج حياة ليخدع به ربه، ويخدع به السذج والبسطاء من بني جنسه، قال تعالى في ذم المضللين: ﴿يَخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ (76)

◆ ثانياً: لا عذر لمن ينقاد للتضليل الفكري.

صوّر القرآن في آيات عدة النقاش الذي يدور في النار بين المستضعفين والمستكبرين... فالضعفاء يعتذرون بأن الكبراء أغروهم. .. والكبراء يتنصلون، ووضّح القرآن أن هذا الاعتذار لا يعفي المستضعفين من المسؤولية، وأنه لا يخفف عنهم العذاب.

قال تعالى: ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ مِنَ الْجِنِّ وَالإِنْسِ فِي النَّارِ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعْنَتْ أُخْتَهَا حَتَّى إِذَا آدَرَكُوا فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأَوْلَاهُمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَآتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ النَّارِ قَالَ لِكُلِّ ضِعْفٍ وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (77)

وقال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ نُؤْمِنَ بِهَذَا الْقُرْآنِ وَلَا بِالَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ يَقُولُ الَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ ﴿قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا أَنْحَنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ بَلْ كُنْتُمْ مُجْرِمِينَ﴾ ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكَرَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَامَرُونَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَنْدَادًا وَأَسْرُوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ وَجَعَلْنَا الْأَغْلَالَ فِي أَعْنَاقِ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ يَجْزُونَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (78)

وغيرها من الآيات كثير، تصور مسؤولية المستضعفين، ومغبة تسليمهم، وخضوعهم المطلق للمستكبرين الذين يقومون بتضليلهم.

كما صوّر القرآن موقف المواجهة بين الفريقين حين يتواجهون، فيجابه المستضعفون المستكبرين بمكرهم الذي لم يكن يفتّر نهاراً ولا ليلاً للصد عن الهدى، وللتمكن للباطل، ولتلبيس الحق، وللأمر بالمنكر، وللاستخدام النفوذ والسلطان في التضليل والإغواء: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكَرَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَامَرُونَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَنْدَادًا﴾

وإذا كان المكر والتضليل يمارس ليل نهار في القديم، بتوجيه

2. توزيع الأدوار بين المجتمعات والحكومات:

وحتى تكون المواجهة مجدية وفعالة لا بد من توزيع الأدوار، بحيث يعرف كل دوره وواجبه في المواجهة، ووسائل وأساليب أدائه والقيام به، ثم ينهض فيؤدي ما هو مطلوب منه دون كسل أو تواكل، ويعد نفسه أنه يقف على ثغرة من ثغور الإسلام، فلا يؤثمن من قبله.

وفي السنة المطهرة إشارة إلى هذا المنهج في تحمل المسؤولية وتوزيع الأدوار، فعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: (أَلَا كَلِّكُمْ رَاعٍ وَكَلِّكُمْ مَسْنُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالْإِمَامُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْنُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَهُوَ مَسْنُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى أَهْلِ بَيْتِ زَوْجِهَا، وَوَلَدُهُ وَهِيَ مَسْنُولَةٌ عَنْهُمْ، وَعَبْدُ الرَّجُلِ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْنُولٌ عَنْهُ، أَلَا فَكَلِّكُمْ رَاعٍ وَكَلِّكُمْ مَسْنُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ).⁽⁸¹⁾

والمواجهة الجماعية، التي تتكامل فيها الجهود، ويكون توزيع الأدوار هنا على المؤسسات ذات التأثير الفاعل في المواجهة، والتي لها جدوى وأثر، للانطلاق إلى مقاومة مجدية وفعالة.

- دور المجتمعات المسلمة في مقاومة التضليل الفكري.

للمجتمع الإسلامي دوره المهم في مقاومة التضليل الفكري، وصرف عقول أبنائه عن التزييف والتلبيس الذي يعرض عليها ليل نهار، ويأتي دور المجتمع في المواجهة عن طريق ما يأتي:

أ. حماية أبناء المجتمع المسلم من روافد التضليل الفكري :

وهذه الحماية تقع على كاهل الأسرة المسلمة بحماية الأبناء من خطر روافد التضليل الفكري، حيث ينبغي التنبيه لأخطار المدارس الأجنبية، تلك المدارس التي لها دورها في التضليل، فينبغي مقاطعتها مقاطعة تامة،

كذلك حماية الأبناء من وسائل الإعلام المختلفة مقروءة ومسموعة ومرئية، والتي سخرها أعداء الإسلام للتضليل الفكري في المجتمع المسلم، فينبغي حماية الطفل من المغريات التي تحيط به وتحصينه منها، وذلك بتبصيره بالتضليل الفكري وأهدافه، وخباياها الخبيثة، وجذوره المتفرعة هنا وهناك منذ طفولته الأولى، حتى يدرك خطورة الموقف.

ب. تقديم البدائل الإسلامية :

في الوقت الذي يحمي فيه المجتمع أبناءه من روافد التضليل الفكري لا بد من تقديم المجتمع للبدائل الإسلامية، حيث إنه من الصعب حماية الأبناء من كل هذه الروافد إلا بتقديم بدائل إسلامية ذات كفاءة عالية في طبع الحياة الأسرية بالطابع الإسلامي، ومن ذلك : ملء وقت الفراغ بالنافع المفيد، كالألعاب الرياضية التي لا تحتوي على مخالقات للإسلام، وسماع الأحاديث الإسلامية، والزيارات العائلية المنضبطة التي توثق الروابط الاجتماعية، والرحلات الهادفة إلى الأماكن الإسلامية لمعرفة تاريخ الإسلام، والاطلاع في إحدى المكتبات، ويفضل أن توضع نواة لمكتبة إسلامية في البيت تضم كتباً ميسرة وأسطوانات مسجلة، في المجالات كافة.

ت. الرقابة والتوجيه :

فمن منطلق استشعار المسؤولية ينطلق الوالد بكلية في مراقبة الولد وملاحظته، وفي توجيهه وملاحقته، وفي تعويده

وتأديبه؛ لأنه إذا غفل عنه فترة، أو تساهل في ملاحظته مرة، فإن الولد سيتدرج في الفساد خطوة خطوة، وفي حال الغفلة الدائمة، والتساهل المتكرر يصبح الولد من زمرة الأولاد الشاذين، ومن عداد الشباب المنحرفين، ومن جنود غزاة الفكر المضللين، فانحراف الأبناء وتأثير التضليل الفكري فيهم، نتيجة طبيعية لانعدام الرقابة والتوجيه من الآباء.

- دور الحكومات المسلمة في مواجهة التضليل الفكري:

ويتمثل دور الحكومات الإسلامية في مقاومة التضليل الفكري في العناصر الآتية:

أ. دعم الفكر الإسلامي في مواجهة التضليل الفكري.

حيث إن التضليل الفكري يقوم على الكلمة، والرأي، والشبهة، والفكرة. .. إلى آخره، فإن أمضى الأسلحة في مقاومته ينبغي أن تكون من نفس الجنس، مع ملاحظة وضعها في إطار الحق.

لا بد أن تبث في الفكر الإسلامي روح جديدة، هي في الحقيقة ليست ابتداءً جديداً وإنما هو عودة إلى الدين الصحيح، ولن يتم ذلك إلا بمساندة الحكومات الإسلامية، ودعمها للفكر الإسلامي لمواجهة الفكر المعادي للممارس للتضليل.

ودعم الفكر الإسلامي يتطلب من الحكومات الإسلامية -التي تخضع لها أجهزة الإعلام والتعليم - حماية تلك المنابع من ذوي الأغراض الخبيثة، ومنعها من بث السموم المعاكسة للإسلام، وفي المقابل يتم توجيهها لخدمة الإسلام، وذلك بإتاحة الفرصة لمفكري الإسلام للمشاركة فيها، وبث الفكر الإسلامي الصحيح من خلالها.

ب. عدم السماح لأرباب التضليل الفكري بنشر باطلهم :

فالسماح لأهل التضليل الفكري، وأرباب المذاهب المنحرفة بإظهار باطلهم، والدعوة إليه، فيه خطر عظيم على عقيدة المسلمين، وقد حذر من ذلك علماء الإسلام، قال الإمام الشوكاني : (ومن عرف هذه الشريعة المطهرة حق معرفتها علم أن مجالسة أهل البدع المضلة فيها من المفسدة أضعاف ما في مجالسة من يعصي الله بفعل شيء من المحرمات، ولا سيما لمن كان غير راسخ القدم في علم الكتاب والسنة، فإنه ربما ينفق عليه من كذباتهم وهذيانهم ما هو من البطلان بأوضح مكان، فينقذ في قلبه ما يصعب علاجه، ويعسر دفعه فيعمل بذلك مدة عمره، ويلقى الله به معتقداً أنه من الحق، وهو من أبطل الباطل وأنكر المنكر).⁽⁸²⁾

وليس هذا ظلماً وعدواناً وحجراً، وكتماً للحريات، وإرهاقاً للمخالف، واستعداداً عليه، وتفريقاً بين المسلمين، كما يقول أهل الضلال والأهواء والانحرافات، بل إن هذا المنع إحقاق للحق، ونصرة للدين، وقمع للمبطلين، وحراسة للعقيدة، وكبت للضلالة، وأمر بالمعروف، ونهي عن المنكر، دل عليه القرآن والسنة، وأقوال الصحابة وعلمهم، وقرر ذلك أئمة الإسلام في كثير من أقوالهم، من ذلك قول الإمام ابن تيمية : (فأما إذا كانت البدعة ظاهرة، تعرّف العامة أنها مخالفة للشريعة، فهذه على السلطان إنكارها لأن علمها عام، كما عليه الإنكار على من يستحل الفواحش والخمر وترك الصلاة ونحو ذلك).⁽⁸³⁾

وفي حديث حذيفة - رضي الله عنه - (.. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: (يَا حَذِيفَةَ تَعَلَّمَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَتْبَعَ مَا فِيهِ)

- رابعاً: العقائد في الأمم تقف سدوداً بينها وبين الأفكار الوافدة، أو المذاهب المقتحمة، كما تمنح استقراراً وثباتاً للإنسان في الحياة، أما إذا تركت الأمم عقائدها، وتخلفت عن غذائها الروحي، وعن عمقها الإيماني، فإنها تصبح فريسة لكل من هبّ ودبّ، ويصّب الأعداء في عقول أبنائها ما شاءوا من تضليل فكري.

- خامساً: من شدة الخداع والتضليل الفكري أن يعرض المضلل فكرته وسط الأفكار التي يعرضها، وبذلك لا يفتن إليها من يحذرهما، وهذا التلبس من أساليب اليهود في التضليل.

- سادساً: من أخطر صور التضليل الفكري ما يمارسه شياطين الإنس لإغواء وإضلال الناس، من تزيين الأفكار الباطلة، فتزيين الأفكار الباطلة أسلوب يستعمله شياطين الجن والإنس لكسب الناس في صفوفهم، وجعلهم من أتباعهم، وبهذا التزيين يضلون الجهلة وضعاف الإيمان.

- سابعاً: من أبرز آثار التضليل الفكري إضعاف العقيدة الإسلامية لدى كثير ممن وقعوا في شباك هذا التضليل، فأرباب التضليل الفكري قاموا بالتشكيك في العقيدة الصحيحة، وزعزعة الثقة بها، بمختلف الأسباب والطرق الملتوية الخبيثة.

- ثامناً: كرّس أعداء الإسلام جهوداً ضخمة لإفساد أخلاق المسلمين، وإفساد سلوكهم الاجتماعي والفردى بكل ما أوتوا من مكر وحيلة ودهاء.

- تاسعاً: الغلو أو التطرف الديني، تارة يكون في الدين وهذا منهي عنه، وتارة يكون في محاربة الدين، وهذا تطرف مقابلي، ومعلوم أن هذين طرفاً نقيض، والعلاقة بينهما أن كل واحد منهما يغذي صاحبه.

- عاشراً: لقد تصدى الإسلام للضلالات الفكرية التي يروجها أعداؤه، وفضح القرآن الكريم زيف العقائد الضالة ببيان واضح لا يدع شبهة إلا كشفها، ولا حجة إلا أجاب عنها، والقرآن الكريم مليء بالآيات الدائمة لممتّهي التضليل الفكري

- حادي عشر: سُبُل مواجهة التضليل الفكري في جملتها مستمدة من مصادر الإسلام - لا سيما المصدرين الأصليين (القرآن والسنة) - ومستخلصة من تجارب قام بها علماء مخلصون في جميع المجالات، وهي كفيّلة أن تقوم بدور فعّال في تمهيد الطريق لسالكيه، شريطة أن تخرج إلى حيز التطبيق مع نظائر لها من التصورات والخطط التي اجتهد العلماء في إعدادها.

الهوامش:

1. سورة الأنعام الآية: 116.
2. ابن فارس، أبو الحسين أحمد - معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط دار الفكر 1979م - ج 3 ص 356.
3. المرجع السابق ج 4 ص 446.
4. إبراهيم مصطفى وآخرون - المعجم الوسيط، ط دار الدعوة للنشر، ج 2 ص 698.
5. الفيومي، أبو العباس أحمد بن محمد - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ط دار الفكر، ج 2 ص 479.
6. صليبا، جميل - المعجم الفلسفي، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1982م،

ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ ؟ قَالَ : (فَتَنَّةٌ عَمِيَاءٌ صَمَاءٌ عَلَيْهَا دُعَاءٌ عَلَى أَبْوَابِ النَّارِ فَإِنْ مِتُّ يَا حَذِيفَةُ وَأَنْتِ عَاضٌ عَلَى جَذْرِ خَشْبَةٍ يَابِسَةٍ خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَتَّبِعَ أَحَدًا مِنْهُمْ) (84)

فلو أن أهل الباطل تُركوا يُظهرون باطلهم ويدعون إليه من الضلال والبدع والفسق والفجور، لحدث بلاء عظيم في المجتمعات الإسلامية، فإن فئات من الناس سينجرفون إلى المذاهب المنحرفة التي هي أقرب إلى الكفر منها إلى الإسلام، وآخرين إلى الفرق الضالة المضللة، وآخرين سيصبحون من أهل الفجور والعهر والانحلال الأخلاقي، وهكذا ستتزلزل عقائد وأخلاق بعض المسلمين، وهذا ما حدث في كثير من بلاد المسلمين التي يسمح فيه لأرباب التضليل الفكري بنشر تضليلاتهم.

3. التوعية بالتضليل الفكري وآثاره :

إن نسبة كبيرة من المجتمع المسلم لم يسمع عن شيء اسمه (التضليل الفكري) وبعض الذين سمعوا المصطلح لا يفهمون مدلوله، مع أنهم يعيشون آثاره، من أجل هذا فإن على الدعوة الإسلامية بمؤسساتها كافة وكل علمائها والعاملين بها، أن تسهم في التوعية بهذا التضليل الفكري ومظاهره والآثار التي نجمت عنه في المجتمع المسلم عامة، ومعرفة الخطر تساعد على توقيه، ويمكن أن تتم هذه التوعية من خلال وسائل كثيرة مثل :

♦ وسائل الإعلام المختلفة: المقروءة، والمسموعة، والمرئية.

♦ المسجد: حيث يتجمع فيه أعداد كبيرة من المسلمين، ويأتون طواعية واختياراً، فيحسن أن يستفاد من هذا الواقع على أحسن وجه.

ومن تنمة هذا الوعي أن يكون المسلم على بيّنة من الشبهات التي تثار لتجريح الإسلام، وبنية- صلى الله عليه وسلم-، ويكون على بيّنة أيضاً من الدعاوى البراقة، التي قد يكون ظاهرها الرحمة، وفي باطنها الباطل والشر والعذاب.

الخاتمة

بعد أن انتهينا - بحمد الله تعالى - من هذه الدراسة التي تناولنا فيها موضوع التضليل الفكري، وهو من الموضوعات التي نلمس آثارها في واقعنا المعاصر، يمكن في خاتمة هذا البحث إيجاز أهم النتائج التي توصلنا إليها، وهي على النحو الآتي:

- أولاً: التضليل الفكري منهج يعتمد على التزييف وقلب المعطيات والحقائق والاستنتاجات، فيشوش على العقول ويعمق مستويات الجهل، وهو أسلوب اتخذته أعداء الإسلام قديماً، وليس وليد العصر الحديث، وقد واجهه النبي - صلى الله عليه وسلم - كما واجهه الحرب المادية.

- ثانياً: منذ بزوغ نجم الإسلام وأعداؤه يحاولون القضاء عليه بكل ما يستطيعون من قوة، وقد كشف الله تعالى للمسلمين عما تكنه لهم صدور كثير من أهل الكتاب من الحقد والحسد، بسبب ما اختصهم الله به من الفضل والنعمة، ليحذروا أعداءهم.

- ثالثاً: من بواعث التضليل الفكري ما أصاب المجتمع الإسلامي من ضعف فكري، وذاق من جراء تلك الإصايب مرارة التأخر والتخلف عن ركب الحضارة، والضعف الفكري، فكانت حالته انحطاطاً في التفكير، واهتماماً بالخرافات والأساطير.

- ج 2 ص 157.
7. القمودي، سالم - حركة الفكر بين التلقائية والتوجيه القسري، مؤسسة الانتشار العربي، ط الأولى 2006م، ص 101.
8. المرجع السابق ص 195.
9. سورة البقرة من الآية 142.
10. القرطبي، أبو عبد الله شمس الدين - الجامع لأحكام القرآن، الرياض، دار عالم الكتب، ط 1423 هـ 2003 م، ج 2 ص 148.
11. ابن كثير، إسماعيل بن عمر - تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط الثانية، 1420 هـ 1999 م، ج 1 ص 452.
12. ابن القيم، شمس الدين ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر بن أيوب - بدائع الفوائد، مكة المكرمة، مكتبة نزار مصطفى الباز ط الأولى، 1416 هـ 1996 م، ج 4 ص 965.
13. القرطبي، أبو عبد الله شمس الدين - الجامع لأحكام القرآن ج 1 ص 148.
14. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي - زاد المسير في علم التفسير، بيروت المكتب الإسلامي، ط الثالثة 1404 هـ، ج 1 ص 159.
15. الجصاص، أبو بكر أحمد بن علي الرازي - أحكام القرآن، تحقيق محمد صادق القمحاوي، بيروت دار إحياء التراث العربي، 1405 هـ، ج 1 ص 106.
16. القرطبي، أبو عبد الله شمس الدين - الجامع لأحكام القرآن ج 1 ص 148.
17. ابن القيم، شمس الدين ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر بن أيوب - بدائع الفوائد ج 4 ص 965.
18. سورة البقرة الآيات : 142 : 143.
19. عبد الرحمن، عائشة محمد علي - مع المصطفى، ط دار المعارف، ص 210.
20. مغلسين : الغلس هو اختلاط ضياء الصباح بظلمة الليل (الجوهري - الصحاح، بيروت، دار العلم للملايين، ط الرابعة 1407 هـ 1987 م، ج 2 ص 23.
21. ابن هشام - أبو محمد جمال الدين عبد الملك بن هشام - السيرة النبوية، بيروت، دار الجيل، 1411 هـ، ج 3 ص 52.
22. سورة المائدة من الآية : 82.
23. سورة البقرة من الآية 109.
24. السايح، أحمد عبد الرحيم - الاستشراق ومنهج نقده، بدون ذكر للطباعة والناشر وسنة النشر، ص 443.
25. الندوي، أبو الحسن علي بن عبد الحي - ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، مصر، المنصورة، مكتبة الإيمان، ص 137.
26. السايح، أحمد عبد الرحيم - الغزو الفكري في التصور الإسلامي وكيفية مواجهته، ط الندوة العالمية للشباب، ص 38.
27. ابن القيم، شمس الدين ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر بن أيوب - مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين دار الكتب العلمية، ط الأولى، 1403 هـ، ج 3 ص 172.
28. الجرجاني، علي بن محمد بن علي - التعريفات، بيروت، دار الكتاب العربي، ط الأولى 1405 هـ، ص 91.
29. الميداني، عبد الرحمن بن حسن حبنكة - كواشف زيوف، دمشق، دار القلم ط الثانية، 1412 هـ 1991 م، ص 109.
30. سورة البقرة الآية : 42.
31. سورة آل عمران الآية : 71.
32. القرطبي، أبو عبد الله شمس الدين - الجامع لأحكام القرآن - ج 1 ص 341.
33. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله - فتح القدير، دمشق دار ابن كثير، ط الأولى، 1414 هـ، ج 1 ص 88.
34. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن - مفاتيح الغيب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط الثالثة 1420 هـ، ج 3 ص 485.
35. سورة آل عمران الآية : 72.
36. سورة النساء الآية : 51.
37. سورة الأعراف الآيات : 19 : 22.
38. سورة البقرة من الآية : 212.
39. سورة آل عمران من الآية : 14.
40. سورة الأنعام من الآية : 122.
41. سورة الأنعام من الآية : 137.
42. سورة الحجر الآيات : 39، 40.
43. ابن القيم، شمس الدين ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر بن أيوب - إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، بيروت، دار المعرفة، ط الثانية 1395 هـ 1975 م، ج 1 ص 130.
44. سورة طه من الآية 122.
45. ابن القيم، شمس الدين ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر بن أيوب - إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان ج 1 ص 112، 113.
46. سورة فصلت الآية 25.
47. دارون : انظر ترجمته في الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة - الندوة العالمية للشباب الإسلامي، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر، ط الرابعة 1420 هـ، ج 3 ص 131.
48. دوركايم : انظر ترجمته في البعلبكي، منير - معجم أعلام المورد، بيروت، دار العلم للملايين، ط الأولى 1992 م ص 190.
49. نيثش : انظر ترجمته في البعلبكي، منير - معجم أعلام المورد ص 190.
50. عفيفي، محمد طلعت - مدخل إلى التعليم في ضوء الإسلام، دار الدعوة الإسكندرية، ط الأولى 1417 هـ، ص 74، 75 بتصرف.
51. التونسي، محمد خليفة - الخطر اليهودي بروتوكولات حكماء صهيون، تقديم عباس محمود العقاد، بيروت، دار الكتاب العربي، ص 187.
52. العلمانية وترجمتها الصحيحة : اللادينية أو الدنيوية، وهي دعوة إلى إقامة الحياة على العلم الوضعي والعقل ومراعاة المصلحة بعيداً عن الدين، وتعني في جانبها السياسي بالذات اللادينية في الحكم، وهي اصطلاح لا صلة له بكلمة العلم.. وقد اختيرت كلمة علمانية لأنها أقل إثارة من كلمة لا دينية، ومدلول العلمانية المتفق عليه يعني عزل الدين عن الدولة وحياة

- المجتمع وإبقائه حبساً في ضمير الفرد لا يتجاوز العلاقة الخاصة بينه وبين ربه فإن سمح له بالتعبير عن نفسه ففي الشعائر التعبدية والمراسم المتعلقة بالزواج والوفاة ونحوهما « الندوة العالمية للشباب الإسلامي - الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة ج 1 ص 131.
53. المرجع السابق ص 239، 400.
54. فرويد : انظر ترجمته في البعلبكي، منير - معجم أعلام المورد ص 322.
55. الميداني، عبد الرحمن بن حسن حبنكة - أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها، دمشق، دارالقلم، ط الثامنة، ص 241، 242 بتصرف.
56. المرجع السابق ص 426.
57. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي - زاد المسير في علم التفسير، المكتب الإسلامي، ط الأولى، ص 347.
58. سورة النساء من الآية : 171.
59. سورة المائدة الآية : 77.
60. أخرجه الإمام النسائي في سننه - كتاب مناسك الحج - باب التقاط الحصى ج 5 ص 268 رقم (3057)، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط الأولى 1383 هـ 1964 م، والحديث صححه الألباني في السلسلة الصحيحة، الرياض ط مكتبة المعارف، ج 5 ص 177. والخَذَفُ بالخاء الرمي بالحصى الصغار بأطراف الأصابع ابن منظور - لسان العرب، بيروت، دار صادر ط الثالثة، 1414 هـ، ج 2 ص 810.
61. أخرجه الإمام مسلم في صحيحه - كتاب العلم - باب هلك المتنطعون، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ج 4 ص 2055 رقم : (2670). والمتنطعون : « هم المتعمقون المغالون في الكلام المتكلمون بأقصى حلو قهم. مأخوذ من النطع وهو الغار الأعلى من الفم ثم استعمل في كل تعمق قولاً وفعلاً » ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد - النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، بيروت، المكتبة العلمية، 1399 هـ 1979 م، ج 5 ص 164.
62. ابن القيم، شمس الدين ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر بن أيوب - مفتاح دار السعادة، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ج 1 ص 392.
63. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت - الفقيه والمتفقه، تحقيق أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي،، السعودية، دار ابن الجوزي، ط الثانية 1421 هـ، ج 2 ص 173.
64. أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب العلم - باب كيف يقبض العلم ج 1 ص 31 رقم : (100)، ومسلم في صحيحه - كتاب العلم - باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان، بيروت، دار ابن كثير اليمامة، ط الثالثة 1407 - 1987 م، ج 4 ص 2058 رقم : (2673).
65. سورة الجاثية الآية : 23.
66. سورة النساء الآية : 165.
67. أخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيحين - كتاب معرفة الصحابة - باب ذكر مناقب عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه ج 3 ص 631 رقم : (6325)، وكتاب الفتن والملاحم، وقال : (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه)، بيروت، ط دار المعرفة، ج 4 ص 477 رقم : (8325).
68. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت - الفقيه والمتفقه - ج
- 1 ص 128.
69. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله - أدب الطلب ومنتهى الأدب، القاهرة، مكتبة ابن تيمية ط الأولى، 1415 هـ، ص 26.
70. سورة البقرة الآيتان : 78، 79.
71. سورة آل عمران الآية : 78.
72. سورة البقرة الآية : 42.
73. سورة آل عمران الآية : 71.
74. سورة الأنعام الآية : 113.
75. طنطاوي، محمد سيد - التفسير الوسيط، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط الأولى، ج 5 ص 159، 160.
76. سورة البقرة الآية : 9.
77. سورة الأعراف الآية : 38.
78. سورة سبأ الآيات : 31، 33.
79. سورة آل عمران من الآية : 7، 8.
80. البيهقي، محمد أبو الفتح - المدخل إلى علم الدعوة، مؤسسة الرسالة، ص 308 بتصرف.
81. أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب الأحكام - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ [النساء: 59] ج 9 ص 62 رقم : (7138).
82. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله - فتح القدير - ج 2 ص 146.
83. ابن تيمية، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم - مجموع الفتاوى، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، المملكة العربية السعودية، المدينة النبوية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف 1416 هـ 1995 م، ج 3 ص 239.
84. أخرجه أبو داود في سننه كتاب الفتن والملاحم باب ذكر الفتن ودلائلها، بيروت، المكتبة العصرية، ج 4 ص 96 رقم : (4246)، و صححه الألباني في السلسلة الصحيحة ج 6 ص 242.

المصادر والمراجع:

أولاً-القرآن الكريم:

ثانياً.المراجع العربية:

1. إبراهيم مصطفى وآخرون - المعجم الوسيط، ط دار الدعوة للنشر.
2. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد - النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، بيروت، المكتبة العلمية، 1399 هـ 1979 م.
3. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي - زاد المسير في علم التفسير، بيروت المكتب الإسلامي، ط الثالثة 1404 هـ.
4. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي - زاد المسير في علم التفسير، المكتب الإسلامي، ط الأولى.
5. ابن القيم، شمس الدين ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر بن أيوب - بدائع

25. السايح، أحمد عبد الرحيم - الاستشراق ومنهج نقده، بدون ذكر للطبعة والناشر وسنة النشر.
26. السايح، أحمد عبد الرحيم - الغزو الفكري في التصور الإسلامي وكيفية مواجهته، ط الندوة العالمية للشباب.
27. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله - فتح القدير، دمشق، دار ابن كثير، ط الأولى، 1414 هـ.
28. صليبا، جميل - المعجم الفلسفي، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1982 م.
29. طنطاوي، محمد سيد - التفسير الوسيط، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط الأولى.
30. عبد الرحمن، عائشة محمد علي - مع المصطفى، ط دار المعارف.
31. عفيفي، محمد طلعت - مدخل إلى التعليم في ضوء الإسلام، دار الدعوة الإسكندرية، ط الأولى 1417 هـ.
32. الفيومي، أبو العباس أحمد بن محمد - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ط دار الفكر.
33. القرطبي، أبو عبد الله شمس الدين - الجامع لأحكام القرآن، الرياض، دار عالم الكتب، ط 1423 هـ 2003 م.
34. القمودي، سالم - حركة الفكر بين التلقائية والتوجيه القسري، مؤسسة الانتشار العربي، ط الأولى 2006 م.
35. مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري - صحيح مسلم، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
36. الميداني، عبد الرحمن بن حسن حبنكة - أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها، دمشق، دار القلم، ط الثامنة.
37. الميداني، عبد الرحمن بن حسن حبنكة - كواشف زيوف، دمشق، دار القلم ط الثانية، 1412 هـ 1991 م.
38. الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إشراف د / مانع بن حماد الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر ط الرابعة 1420 هـ.
39. الندوي، أبو الحسن علي بن عبد الحي - ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، مصر، المنصورة، مكتبة الإيمان.
40. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني - سنن النسائي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط الأولى 1383 هـ 1964 م.
- الفوائد، مكة المكرمة، مكتبة نزار مصطفى الباز ط الأولى، 1416 هـ 1996 م.
6. ابن القيم، شمس الدين ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر بن أيوب - مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين دار الكتب العلمية، ط الأولى، 1403 هـ.
7. ابن القيم، شمس الدين ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر بن أيوب - مفتاح دار السعادة، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.
8. ابن القيم، شمس الدين ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر بن أيوب - إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، بيروت، دار المعرفة، ط الثانية 1395 هـ 1975 م.
9. ابن تيمية، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم - مجموع الفتاوى، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، المملكة العربية السعودية، المدينة النبوية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف 1416 هـ 1995 م.
10. ابن فارس، أبو الحسين أحمد - معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط دار الفكر 1979 م.
11. ابن كثير، إسماعيل بن عمر - تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط الثانية، 1420 هـ 1999 م.
12. ابن منظور - لسان العرب، بيروت، دار صادر ط الثالثة، 1414 هـ.
13. ابن هشام - أبو محمد جمال الدين عبد الملك بن هشام - السيرة النبوية، بيروت، دار الجليل، 1411 هـ.
14. أبو داود، سليمان بن الأشعث - سنن أبي داود، بيروت، المكتبة العصرية.
15. الألباني، محمد ناصر الدين - السلسلة الصحيحة، الرياض ط مكتبة المعارف.
16. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل - الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه، بيروت، دار ابن كثير، اليمامة ط الثالثة 1407 - 1987 م.
17. البعلبكي، منير - معجم أعلام المورد، بيروت، دار العلم للملايين، الأولى 1992 م.
18. البيانوني، محمد أبو الفتح - المدخل إلى علم الدعوة، مؤسسة الرسالة.
19. التونسي، محمد خليفة - الخطر اليهودي بروتوكولات حكماء صهيون، تقديم عباس محمود العقاد، بيروت، دار الكتاب العربي.
20. الجرجاني، علي بن محمد بن علي - التعريفات، بيروت، دار الكتاب العربي، ط الأولى 1405 هـ.
21. الجصاص، أبو بكر أحمد بن علي الرازي - أحكام القرآن، تحقيق محمد صادق القمحاوي، بيروت دار إحياء التراث العربي، 1405 هـ، ج 1 ص 106.
22. الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري - المستدرک علی الصحیحین، بیروت دار المعرفة.
23. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت - الفقيه والمتفقه، تحقيق أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، السعودية، دار ابن الجوزي، ط الثانية 1421 هـ.
24. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن - مفاتيح الغيب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط الثالثة 1420 هـ.

أثر التنغيم في فهم كلام رب العالمين*

د. مرزوق بدوي**

* تاريخ التسليم: 2016/5/10م، تاريخ القبول: 2016/8/14م.
** أستاذ مساعد/ جامعة النجاح الوطنية/ فلسطين.

in turn leads to understanding, teaching, Thinking, reflecting, memorizing, and remembering.

The study concluded that the reader should have melodious sound, as well as the ability to use diverse toning, and the ability to adapt recitation with meaning.

Key words: toning, the words of God.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر التنغيم في فهم المعاني القرآنية، اعتماداً على التلاوة التنغيمية والقراءة التفسيرية لآيات القرآن الكريم، باعتباره كلام الله المتعبد بتلاوته، الأمر نبيه صلى الله عليه وسلم بترتيبه، كما في قوله تعالى: ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ (المزمل:4)، إذ يعدُّ حسن الصوت والأداء، الملتزم بأحكام التلاوة والتجويد من الدعائم التنغيمية، وشرطاً من شروط القراءة الصحيحة، والسبيل الواضح لفهم الصحيح لكلام رب العالمين.

وقد حاول البحث الوقوف على أهمية التنغيم وارتباطه في التعبير عن المعاني النفسية، والتراكيب اللغوية، ارتباطاً جعله من الأساليب ذات التأثير الوجداني في نفس القارئ والسامع.

ومن دوافع الباحث إلى تتبع أثر التنغيم في فهم كلام رب العالمين، أن التلاوة التنغيمية لم تحظ بكثير من الاهتمام كما في التلاوة التعليمية، الأمر الذي أدى إلى غياب القراءة الإبداعية التفسيرية المؤثرة، التي تفضي إلى الفهم والإفهام، والتدبر والتفكير، وسهولة الحفظ والتذكير. وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة امتلاك القارئ حسن الصوت والقدرة على التلويح الصوتي والملاءمة بين التلاوة والمعنى.

الكلمات المفتاحية: التنغيم، كلام رب العالمين.

Impact of Toning on Understanding the Word of Allah

Abstract

The purpose of this study is to explain the effect of toning on the understanding the meanings of the Qur'an, analyzing the recitation of the Quran and the interpretation of the verses of the Holy Quran, as it is considered the words of God who commanded the Prophet (peace be upon him) to recite the Quran using toning, as it appears in the verse: (and recite the Qur'an with measured recitation) (Al-Muzzammil: 4). Moreover, melodious sound and good performance, which complies with the provisions of recitation, are considered a main component of toning and a condition to have a correct reading and understanding of the meanings of the Quran.

The research sought to identify the importance of toning and its role in expressing the psychological meanings and linguistic structures, and how it makes an emotional impact on readers and listeners.

One of the motives why the researcher is examining the effect of toning in understanding the Quran is that toning has not received as much attention as instructional recitation, which led to the absence of creative interpretative and influential readings, which

مقدمة:

يعدُّ التعبير التنغيمي أسمى أنواع التعبير اللغوي وأوضحها في الدلالة، وهو الذي يميز الإنسان عن غيره من مخلوقات بأسلوبه الراقى، وأنماطه التركيبية المختلفة، وتعبيراته المتميزة في إظهار المعاني والدلالات المقصودة، فيثير في ذهن السامع المقصود من الكلام بقوة الإيحاء، وجمالية الأسلوب وجمال التصوير، فلكل متكلم نغمة صوتية خاصة تناسب حالته النفسية وتدل عليها، ولذلك كان كتاب الله في تعبيره وطريقة أدائه تصاحبه الموسيقى وتغلب عليه النغمات الصوتية، أكثر وقعاً، وأكثر جمالاً، وأشدَّ إشراقاً وتأثيراً، وسبباً من أسباب الخشوع.

ومن هنا تأتي أهمية دراسة التنغيم في النص القرآني وأثره في فهم كلام رب العالمين، حيث يعدُّ أحد الخصائص المهمة في إبراز المستويات الدلالية، التي تسهم في وضوح التفسير القرآني، ذلك لأن التأثير الصوتي يعدُّ من أهم مداخل النفس البشرية، إذ إن هناك ميلاً فطرياً لدى الإنسان إلى الأصوات الإيقاعية، فالكلام عند إلقائه لا بد أن تكسوه ألوان موسيقية تتميز بها مدلولات الكلام.

فالموسيقى في القرآن لا تنفصل عن النص؛ إذ تفعل فعلها، وتهزُّ القلوب وتنبيه النفوس الغافلة، إذا حسُن أدائها، فالدلالة الصوتية تعدُّ (قطعة من المنظومة العامة للدلالة، تنهض بدور كبير في تحديد واستضاءة ملامح الخطاب، ورفده بظلال من الإيحاءات والقيم، وذلك من خلال استنطاق بنيته الصوتية بجميع أبعاده الجرسية والإيقاعية والأدائية)⁽¹⁾.

إن الفهم القرآني الصحيح لا يتحقق إلا بمرعاة الأداء المتقن للنغمة الصوتية بتنوعاتها المختلفة، وتكييف الصوت مع أي تغير في الحالة النفسية، وبحسب ما يقتضيه السياق، بهدف التأثير المناسب في نفس القارئ والسامع على حد سواء، ذلك لأن (بين النغم والنظم في القرآن من التآلف والاتساق ما جعل النغم يؤدي وظيفة بيانية مهمة في أسلوب القرآن، فليست النغمة القرآنية مجرد صوت منسجم، بل إن لها صلة بالمعاني، وتشارك في جلاء المعنى حساً وفكراً، حيث يأتي جرس ألفاظ القرآن ونغم سياقه مؤثلاً مع معانيه، متعاضداً معها في أداء الإيحاءات والآثار النفسية والوجدانية)⁽²⁾، ولذلك فإن قارئ القرآن يجب أن يتميز بحسن الأداء، والتجويد المتقن، والتفاعل مع التلاوة، حيث يفهم السامع كلمات ربه جل وعلا، ويبلغ التأثير النفسي مداها.

وبناءً على ما سبق فقد قامت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وتسليط الضوء على الأثر التنغيمي في فهم النص القرآني، من خلال قضايا عدة، اشتملت عليها صفحات هذا البحث.

وقد لا تكون هذه الدراسة الوحيدة في مفهوم التنغيم، حيث سبقتها دراسات عديدة ومتنوعة في الوقوف على دور التنغيم في

التنغيم ودوره الفاعل في التفريق بين الجمل الخبرية والإنشائية، وكذلك التوافق النفسي والصوتي، من خلال ملاءمة التلاوة للمعنى، وكذلك الكشف عن دوره في الحوارات القصصية القرآنية وإظهار الحالة النفسية للمتكلم.

4. الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس (1979)، وقد تناول التنغيم في كتابه بمصطلح (موسيقى الكلام) الذي أشار من خلاله إلى أهمية توافق الكلام مع الحالة النفسية للمتكلم، واعتبر أن التنغيم ما هو العبارة عن ترددات صوتية متتابعة في الانخفاض والارتفاع، تؤدي إلى مدلول الكلام والحفاظ على معانيه.

وقد تعدّ هذه الدراسة إضافة جديدة إلى جهود السابقين في الإشارة إلى أهمية التنغيم في التلاوة التعبيرية القرآنية، حيث تتبع الباحث أثره في إظهار المعاني، وإثارة نفوس السامعين، ومن ثم الدعوة إلى التذكير على القراءة التفسيرية المؤثرة، وضرورة امتلاك القارئ للصوت الحسن والقدرة على التلون الصوتي للملاءمة بين المعنى والتلاوة.

وقد أشار الباحث إلى خطورة غياب التلاوة التنغيمية، والاعتماد على القراءة التقليدية حتى لو توافقت مع أحكام التجويد وقواعده، الأمر الذي قد يؤدي إلى انقلاب المعاني إلى غير ما يراد بها، وخلاصة القول، إن التنغيم هو خريطة المقرئ التي يسير على هديها في تلاوته التنغيمية التفسيرية لكلام رب العالمين لتحقيق الفهم والإفهام.

أهمية التنغيم في النص القرآني:

إن التنزيل الحكيم فوق كل الاعتبارات البلاغية والموسيقية، لكن لغة الموسيقى ومصطلحاتها تسهم في فهم آثاره البليغة، فتكون مهمتها الأساس توضيح روعة النص القرآني أسلوباً وأداءً، وتساعد على بيان إعجازه، ولا يأتي وجود الموسيقى وأهميتها هنا من كونها أحد عناصر الأسلوب الفني ووسيلته، بل يرتبط وجودها بهدف ديني يسهم في التصوير والتعبير والتأثير، وقد استطاع فعل التنغيم والتنوع الإيقاعي، بلوغ مستوى التعبير عن مضامين النص القرآني، من ترتيل السور البليغة والمتنوعة في أهدافها وغاياتها، فوظيفة التعبير الأدبي بصورة عامة (لا تنتهي عند الدلالة المعنوية للألفاظ أو العبارات، بل تضاف إلى هذه الدلالة مؤثرات أخرى يكمل بها الأداء الفني، وهي جزء أصيل من التعبير الأدبي، هذه المؤثرات هي الإيقاع الموسيقي للكلمات والعبارات، والصور والظلال التي يشغلها اللفظ وتشغلها العبارات زائدة على المعنى الذهني)⁽⁷⁾.

ولا شك في طريقة تناول الموضوع، من حيث الأداء المتقن الذي يعطي الألفاظ حقها، هو الذي يمنح التعبير جمالاً وبهجة، إذ إن أي كلام يؤدي بمستوى تنغيمي واحد، دون وقف أو تغيير في مستويات نطقه ارتفاعاً أو انخفاضاً، يؤدي إلى الرتابة والإخلال بالمعنى، فالكلام يستمد خصائصه من مميزات الداخلية النابعة من عناصره الصوتية واللفظية المكونة له (فالتنغيم الذي يلبس الكلام المنطوق مع ما يؤديه من تراكمات إضافية، له تأثير واضح في إبرازه، فالحدث الكلامي لا يعرف وجوداً ولا تجلياً إلا في الصوت، فالنغمة الصوتية أصل في اللغة المنطوقة، واللغة المنطوقة أصل في اللغة)⁽⁸⁾.

إظهار الدلالات اللغوية، إلا أنها قد اجتمعت فيها عدة أسباب تقوم عليها تلاوة المعنى بطريقة تفسيرية لها أثرها النفسي والوجداني.

التنغيم لغة:

وردت كلمة (التنغيم) في لسان العرب في مادة (نغم) على وزن فعل، والنغمة:

جرس الكلمة وحسن الصوت في القراءة وغيرها، والنغمة الكلام الحسن، وهو حسن النغمة، ومن معانيه الكلام الخفي⁽³⁾، وكذلك الإنشاد والتطريب والغناء، وحسن الصوت في الكلام⁽⁴⁾.

التنغيم في الاصطلاح:

ظهر هذا المصطلح في الدراسات الصوتية واللغوية، فتعددت التعريفات وبقي الجوهر الواحد، فمنهم من قال إن التنغيم في الكلام (تتابع النغمات الموسيقية أو الإيقاعات في حدث كلامي معين)⁽⁵⁾.

وصفة كمال بشر بقوله: (إن نغمات الكلام دائماً في تغير من أداء إلى آخر، ومن موقف إلى موقف، ومن حالة نفسية إلى أخرى، وإمكانات التنوع في الكلام يكسبه معنى: إنه يدل على الحال النفسية للمتكلم، كما يعد عاملاً مهماً من عوامل توضيح المعاني وتفسيرها، وتمييز أنماط الكلام بعضها من بعض)⁽⁶⁾.

وانطلاقاً من سياق هذه التعريفات يمكن القول إن التنغيم هو موسيقى الكلمة أو الجملة أو العبارة، تتغير بتغير الحالة النفسية للمتكلم، وتعبر عن الأغراض المقصودة من الكلام، اعتماداً على الترددات والتموجات الصوتية المختلفة من ارتفاع وانخفاض في درجات الصوت، التي تقوم بالتأثير على التراكيب النحوية والصرفية والبيانية ودلالاتها.

الدراسات السابقة:

لقد أظهرت الدراسات السابقة عناية الباحثين المحدثين بموضوع التنغيم وماله من أثر مهم في تحديد المعاني والدلالات اللفظية، فضلاً عن أثره الفعال في نفوس السامعين، ومن هذه الدراسات:

1. التنغيم في القرآن الكريم، الدكتورة سناء البياتي (2007)، قامت الباحثة بدراسة تحليلية صوتية للمفردة القرآنية حاولت الكشف من خلالها عن روافد التنغيم في القرآن الكريم، باعتبارها من الجوانب المؤثرة في إثارة الموسيقى القرآنية، والتي تؤدي إلى أثر انفعالي في نفس القارئ الذي يلقيه على قلب السامع بأثره وفعله، واعتبرت الباحثة أن التنغيم يمثل جانباً مهماً من جوانب الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم.

2. خصائص التعبير القرآني، الدكتور عبد العظيم المطعني (1992)، وقد أفرد في كتابه بحثاً منفصلاً عن التنغيم، حيث أطلق عليه النغم القرآني، مشيراً من خلاله إلى أهميته في التعبير الدلالي والتأثير النفسي، مستعرضاً مصادر التنغيم والعوامل الصوتية التي تؤدي إلى ظهوره في النص القرآني، ودوره في تحديد معاني الألفاظ ودلالاتها.

3. دور التنغيم إبراز دلالات القرآن الكريم، للباحث إبراهيم عبد الرازق، رسالة ماجستير (2014)، حيث تناول فيها أهمية

وموسيقية تتألف منها ألفاظها، حيث يجب أن يكون اهتمامها بالمعنى وارتباطها بأشكال التعبير المختلفة، فالكلام - مهما كان نوعه - لا يُلقى على مستوى واحد بحال من الأحوال⁽¹²⁾.

ويمكن القول إن التنغيم عنصر أساسي في تحقيق التواصل بين الأفراد، وتحديد المعاني والدلالات التي تقوم عليها العلاقات الإنسانية، وما يترتب عليها من ثقافات مختلفة ترقى إلى مستوى الفكر الإنساني.

وبما أن اللغة تؤدي دوراً مهماً في صنع الحضارة الإنسانية، وإليها يعزى كل تقدم حضاري باعتباره وسيلة مهمة فيه، فإن التنغيم هو النبض الحي فيها بالإبلاغ والإفصاح عن معانيها والوصول إلى مستوى من الفهم والإفهام السليم.

تلاوة المعنى:

المقصود بتلاوة المعنى القراءة التفسيرية للآيات القرآنية بطرق وأساليب تنغيمية مختلفة، تظهر معانيها، وتبين مقاصدها، فالألفاظ القرآنية بتشكيلها وتركيبها وتكوينها تحمل موسيقاها بين حروفها وحركاتها وسكناتها، فتحرك المشاعر، وتثير العواطف، وتنبه العقول، فيرقى الناس إلى الاستماع والاستمتاع، ومن ثم الخشوع لعظمة قائلها، وهو القائل سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾⁽¹³⁾، فالفهم القرآني لا يقوم على مجرد التلاوة، وإنما لا بد من التكيف النفسي والصوتي مع المعاني، كما لا بد من التدبر والتعمق والتفكير، حتى تتجلى الألفاظ والكلمات بمعانيها في أذن السامع وقلبه.

ولا شك في أن للفهم والتدبر أدواته وهي: العقل، والسمع، والبصر، وإذا لم تكن هذه الحواس على درجة عالية من الصلاحية، فإنها لن تتجاوب مع الآيات القرآنية، وبخاصة وأن الروح القرآنية (ليست مجرد الكلمات المكتوبة في المصحف والتي تقرأ، وإنما الروحانية التي تتجلى من خلال هذه الكلمات والآيات القرآنية، ولذا فإن الكلمات هي أبواب هذه الروحانية، فإذا القارئ لم يتجاوز بقراءته هذه الكلمات، لا يمكن أن يكون لها أثر في حياته ولا وجوده)⁽¹⁴⁾.

فالقرآن الكريم قد اشتمل على ألوان مختلفة من الصور والمعاني الإنسانية، التي تبعث الحياة في القلوب بما تثيره من نوازع المحبة والرحمة والرجاء، وانزجار النفس عن شهواتها ونزواتها ومعاصيها، بسياط الوعظ والتخويف والترهيب.

أقسام التلاوة:

وقد قسمت القراءة إلى ثلاث مراتب رئيسة كماض كان عليها المسلمون الأوائل، وكما أخذوها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهي كما يلي⁽⁶⁹⁾:

1. التحقيق: وهو الإتيان بالقراءة محققة في أعلى درجات الإتيان والتأني، وحقه أن توفى الحروف حقوقها (والتحقيق يكون لرياضة الألسن، وترقيق الألفاظ الغليظة، وإقامة القراءة، وإعطاء كل حرف حقه)⁽⁷⁰⁾. والتحقيق والترتيل في مرتبة واحدة لا فرق بينهما.

2. الحدَر: وهو القراءة السريعة التي يؤديها القارئ من غير

ويظهر ذلك جلياً بملاحظة النغمة الصوتية للإمام في صلاة الجماعة، بتكرار جملة (الله أكبر)، فنغمة الصوت هنا هي توجيه للمؤمنين في حركاتهم، فهو حين يرفع من السجود الثاني بنغمة صاعدة، عرف المصلون أنها تكبيرة القيام، حيث أن المأموم يتبع الإمام، أما إن جعل النغمة منخفضة مع بعض المد، عرف المصلون أن الإمام يريد الجلوس، وفي هذه الحالة إن أخطأ الإمام في النغمة وكانت عالية فيظن بعضهم أنه يريد الوقوف، فيصبح بعضهم جلوساً وبعضهم الآخر وقوفاً، وهذا يكون ناتجاً عن خطأ الإمام في النغمة الموسيقية الصادرة عنه، الأمر الذي يؤدي إلى ارتباك المأمومين، ويطلق على هذه النغمات في المفهوم الموسيقي بالقرار للجلوس، والجواب للقيام، فالأول هابط والثاني مرتفع.

أما إذا نطقت جملة (الله أكبر) في غير صلاة، فإنها قد تفيد التعجب أو الاستفهام أو التوكيد أو الانفعال، دونما تغير في شكل التركيب اللغوي للجملة، وهذا يتبع الحالة النفسية والموقف.

إن الموسيقى في القرآن لها أكثر من هدف ديني، فالإيقاع يساعد القارئ والمستمع على السواء، إن كان في حفظ القرآن أو تلاوته، أو الانفعال والتأثر، ولذلك فإن مصاحبته للنص القرآني يدعم محاكاة النفس البشرية والتفاعل معها، ويرى دارسو الموسيقى (أن الرسالة الأولى للدين هي السمو بالروح والنزوع بالحياة البشرية إلى تخليصها من النزوات الجسدية، والارتفاع بها إلى النور السماوي بما يسمو بها من عالم المادة إلى عالم الروح، وما مهمة الموسيقى إلا أداء هذه الرسالة والتعبير عنها بإيقاظ المشاعر وإرهاف الحس والسمو بالعاطفة)⁽⁹⁾.

ويؤكد علماء النفس وعلماء اللغة (أن الإنسان يميل إلى حفظ الجمل المنغمة بسهولة أكثر بكثير مما يجدون في حفظ غيره من النصوص وتذكرها، ذلك نتيجة لوجود الإيقاع الذي يسهم إلى حد كبير في هذا الجانب ويعززه)⁽¹⁰⁾، ولهذا كان القرآن خفيفاً على اللسان، قديراً على القلب، سريعاً إلى النفس⁽¹¹⁾.

وظيفة التنغيم:

تعد الوظيفة الأدائية التأثيرية من العوامل المهمة في إثارة المشاعر ومحاكاة النفوس، إذ إنها تعبر عن الحالة النفسية للمخاطب من خلال التنغيمات التي يسبغها على صوته، إضافة إلى الوظيفة التعليمية التي تقوم بدور فعال في تعليم اللغات والنطق السليم لها.

فالتنغيم في كتاب الله ليس كالتنغيم في كلام البشر، إذ إن الأسلوب القرآني يحمل طابعاً لا يلتبس معه غيره، كما أن موسيقى النص (نمط فريد من نوعه، حتى لم يكن لمن سمعه بد من الاسترسال إليه، فإنه يسمع ضرباً خالصاً من الموسيقى اللغوية. كأنما يوقع إيقاعاً لا يتلى إلا تلاوة)⁽⁹⁾.

ولا شك في أن للتنغيم أو التلوين الموسيقي أثراً قوياً في التفريق بين التراكيب الكلامية المختلفة، وتحديد الدلالات فيها، كما أن للمتكلم دوراً مهماً في توجيه المعاني والتمييز بين الجمل الخبرية والإنشائية من خلال النبرة الصوتية، وكذلك التأثير في المتلقي إما بالسلب وإما بالإيجاب، إذ يعتمد ذلك على مستوى النغمة التي تصاحب اللفظ، حيث إن الخطأ في استخدام هذه النغمة قد يؤدي إلى عدم الفهم الصحيح لدى المتلقي، فاختلاف نغمات الكلام شيء طبيعي في اللغة - أي لغة - ولهذا فإنه لا بد أن تسير على موجات

والموسيقى، فأيات الجنة والنعيم فيها الحب والمودة والرحمة، وآيات النار فيها الوعيد والنذير والتقريع، ولكل من هذه الصور إيقاعها الذي يناسبها، ولذلك فإن التلوينات الصوتية تتفاوت في طريقة النطق وتختلف في طريقة الأداء.

ومما يزيد جلاء الصورة مراعاة مقدار الوقف المناسب للمعنى، والالتزام بقواعد التجويد، (فالقارئ المتقن عن طريق وجدنة الأداء، والقراءة عن طريق المعنى أي التلاوة المعبرة، يستطيع أن يفسر القرآن بأدائه، ويمثل بصوته الأجواء النفسية والمواقف التي يريد القرآن إبرازها، وذلك من خلال تطويع نغمته وتغيير درجة صوته مع أي تغيير في الظرف والمزاج)⁽²⁵⁾.

ولقد استطاع كثير من القراء المجيدين والمبدعين من الانتقال بهذه الصور إلى نفوس الناس وأسماعهم من المسلمين الذين لا يفقهون المعاني، ومن غيرهم ممن لا يعرفون العربية، ومن هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر أصحاب المدرسة المصرية أمثال عبد الباسط والحصري والمنشاوي ومصطفى إسماعيل وغيرهم من أعلام التلاوات القرآنية في العالم الإسلامي، أولئك الذين صدح الكون بأصواتهم الندية التي تعلل بها الزمان، فداعت الآذان، وحركت الوجدان؛ لتخرج الإنسان من غفلة النسيان.

فالقُرآن قد تنوعت فيه المواقف والمشاهد والحالات التي تعترى النفس الإنسانية مثل الخوف والقلق، والتشويق والأمل، والترهيب والترغيب، والحسرة والندم، والحزن والفرح، وغير ذلك، ولذا كان لا بد لقارئه أن يفصح عن بلاغته ويبين معانيه في تلاوته، حتى يكون قادراً على التفاعل والإقناع والتأثير، كما قال الزركشي: (من أراد أن يقرأ القرآن بكامل الترتيل فليقرأه على منازله، فإن كان يقرأ تهديداً لفظ به لفظ المتهدد، وإن كان يقرأ تعظيماً لفظ به على التعظيم)⁽²⁶⁾، ولا يكون ذلك إلا بالتنغيمات اللفظية، واختلاف درجة الصوت، والأداء الصحيح الملتزم بضوابط التلاوة من قواعد تجويدية، وفهم واستيعاب لما يقرأ.

ومهما تعددت الغايات وتغيرت النغمات في التلاوة فإن مقصدها الإفهام، ويقول ابن القيم (تلاوة المعنى أشرف من مجرد تلاوة اللفظ، وأهلها هم أهل القرآن الذين لهم الثناء في الدنيا والآخرة، فإنهم أهل تلاوة ومتابعة حقاً)⁽²⁷⁾.

وفي هذا السياق يمكن للقارئ أن يتمثل النغمة الموافقة للمضمون، والتي تعين على فهم المعنى، والتأثير في السامعين، وإفهامهم ما يحمله النص من دلالات، وهذا ما يمكن أن نطلق عليه التلاوة التمثيلية، تلك التي تعتمد على قدرة القارئ في التلوين الصوتي، والتكيف الموسيقي مع المعنى، فعلى سبيل المثال: في قوله تعالى: ﴿أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾ وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا⁽²⁸⁾، فإن الآية الأولى تقرأ بنغمة منخفضة لأنها قول المشركين، أما الآية الثانية فتقرأ بنغمة صاعدة لأنها الرد القوي على افتراءاتهم، وفي قوله تعالى: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾⁽²⁹⁾، فيها نغمة التوبيخ واستفهام التعجب، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾⁽³⁰⁾، النغمة فيها تكون منخفضة لأنها تدل على التطمين بصدق الوعد من الله، أما في قوله تعالى: ﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ﴾⁽³¹⁾، فهذه النغمة مباينة للنغمة السابقة، إذ إنها دلالة على التهديد والوعيد فتكون النغمة فيها صاعدة.

إخلال بالحروف ومخارجها وصفاتها، ويراعي فيها إتقان أحكامها من غير تضيق ولا إخلال بها، ومن أكثر استخداماتها في صلوات التراويح في رمضان وفي الحرم المكي وفي غيره.

3. التدوير: وهو التوسط بين التحقيق والحد، فيكون أسرع من التحقيق وأكثر ترسلاً واطمئناناً في الأداء من الحد، مع المحافظة على قواعد التجويد ومراعاتها. ومن الأمثلة على ذلك قراء الحرم المكي في الصلوات، وبعض قراءات الحصري وعبد الباسط والمنشاوي.

فالقُرآن هو كتاب الله المنزل على قلب رسوله - صلى الله عليه وسلم - ليكون منهاجاً واضحاً، وشرعاً صريحاً لا محيد عنه، وهو الكتاب الذي يُنقل إلى الناس بكلماته وألفاظه وأصواته التي أرادها الله لرسوله - صلى الله عليه وسلم - وللناس كافة، والشاهد لأهل التقوى والإيمان، أهل القرآن الذين جادوا بأصواتهم وقلوبهم آناء الليل وأطراف النهار، ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْعَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾⁽⁷¹⁾.

وقد آثروا على أنفسهم في الدعوة إلى الله ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمَنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمَنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمَنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْ بَدَأَ اللَّهُ﴾⁽⁷²⁾، وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقال لصاحب القرآن حين يدخل الجنة: (اقرأ وارثق ورتل كما كنت ترتل في الدنيا، فإن منزلتك عند آخر آية تقرؤها)⁽⁷³⁾.

القراءة التفسيرية:

الإنسان كائن ضعيف تتجاذبه الأهواء، وتسوقه النزوات، وقد تداهم الظلمات من حين إلى حين، حيث إن الإيمان ينقص ويزيد، لكن كتاب الله الذي يحمل بين يديه الشفاء والرحمة، كما في قوله تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾⁽²⁰⁾، وقد خاطب هذا الإنسان بما يخفف عنه وطأة العذاب، ليكون هذا الكتاب بلسماً شافياً من الفرق في ظلمات الدنيا الفانية، وفي هذا يمكن الوقوف على الصور والأساليب البيانية المختلفة، التي تحاكي هذا الإنسان، وفي مقدمتها الموسيقى الصوتية التي تؤديها نغمة التلاوة المتقنة، وجمال الكلمات والعبارات، والأمثلة في القرآن كثيرة لا تنضب، ومنها على سبيل المثال لا الحصر قوله تعالى في تصوير نعيم أهل الجنة وما يحيط بهم من نعيم مقيم: ﴿جَنَّاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾⁽²¹⁾، وفي الصورة المقابلة وصف لشدة عذاب أهل النار وما هم عليه من سوء العاقبة والمصير، وقد قال فيهم - جل وعلا-: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارٌ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوْتُهَا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا﴾⁽²²⁾، فلا يعقل أن تقرأ الآيات في كلتا الحالتين بنغمة واحدة، فالأولى فيها الفرح والبشارة والسرور، والثانية فيها الذل والانكسار والثبور.

فالدرجة الصوتية لا بد أن تنتقل ما بين انخفاض وارتفاع؛ لتأدية المعنى لا الألفاظ والعبارات فحسب، وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا﴾⁽²³⁾، فلا يمكن قراءتها والنفس ضاحكة مبتسمة مستبشرة، وفي المعنى المقابل قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَىٰ الْجَنَّةِ زُمَرًا﴾⁽²⁴⁾، فهذه الآية تدخل السكينة والحبور إلى قلب المؤمن، وتلك تدخل الحزن والخوف والندم إلى قلب الكافر، فشتان ما بين هذه وتلك في الأداء والنغمة

والرحمة، وهذا لا يحتاج لا إلى صراخ ولا إلى كثرة الضجيج والنشاز، وإنما يحتاج إلى معرفة كيفية الوصول إلى قلب السامع والتأثير بمشاعره، باستخدام نغمة الصوت وحسن جماله.

ومن هنا يأتي تقسيم الفنون السمعية إلى فروع، فهناك إيقاع يثير لحناً شجياً، وآخر يبعث الفرح والسرور، وإيقاع ينزل الخوف والرهبنة، وبهذا يتبين تأثير الأداء الصوتي على الدلالات والمعاني، بل أن تحديد المعنى يتوقف أحياناً على الطريقة الأدائية التي يقدمها القارئ للسامع، تحملها تنوعات في الترقيم والتنغيم والتلوين الموسيقي، فإذا كان التنغيم الباكي في آيات التوبة والاستغفار، فلا بد له أن يختلف عن تنغيم الآيات التي تحض على القتال⁽³⁸⁾.

وبما أن الصوت هو صهوة القراء، بما يميزون به و يتزينون، فإن القارئ الماهر هو الذي ينقل المستمع إلى الحالة التي يريد الوصول إليها، وهذا النقل يتناول النواحي العاطفية والعقلية والقلبية، حيث تعد هذه الثلاثة شيئاً مهماً لإفهام السامع، يستخدم من خلال تناغماتها التسهيل لتحقيق عنصر التشويق والتطريب، وجعل المستمع تحت تأثير الفكرة المقصود إيصالها إليه، كما أنه هو الذي يرى أنه يحقق أهدافه مستثمراً قدراته الصوتية والنفسية والبدنية، ولتحقيق ذلك لا بد من توافر قدرات مهمة لدى القارئ للتأثير في السامعين، وإثارة انتباههم، ونطويع قلوبهم للإنصات إلى كلام الله وإدراك معانيه، منها :

1. القدرة على التلوين الصوتي والتعبير التنغيمي بما يناسب المعاني.

2. تعلم القراءة الصحيحة استماعاً وأداءً، والالتزام التام بأحكام التجويد، والابتعاد عن بعض العادات الصوتية من تمطيط وغناء وغيره، مما يؤثر على صحة التلاوة، التي قد تؤدي إلى انحراف الدلالات والمعاني، حيث إن الصوت هو الوسيلة المهمة في التأثير على الآخرين لإحداث عملية الإقناع والتأثير.

3. التنوع الصوتي وسيلة مهمة تدفع الناس للإصغاء والاهتمام بما يسمعون، والانشغال به، وإدراك عظمتهم.

4. لا بد للقارئ أن يمتلك صوتاً غضاً طرياً، مفعماً بحلاوة التنغيم وأصول الأداء، وأن يعنى باختيار النغمة التي تساعد الناس على التدبر والخشوع فالقرآن كتاب هداية، والنص القرآني يحمل قيماً روحية وفنية خاصة به، تمكن المستمع أن يكتشف القيم الموجودة فيه، وهنا تكون أواصر العلاقة بين النص والقارئ أقوى بكثير منها في النصوص الأدبية الأخرى، لأن الأمر يتعلق بالإيمان الذي لا بد من وجوده كشرط مهم لإدراك ما فيه من جمال وأداء وإعجاز.

وما من شك أن تحسين الصوت وتجميله، والتطريب بقراءته أوقع في النفوس وأدعى إلى الاستماع والإصغاء إليه، وذلك عوناً على المقصود، أي أن في قراءته بحسن الصوت وجودة الأداء بعثاً للنفوس وإحياءاً للقلوب، فبحسب مشاهدة الكلمات والصفات يتقلب القارئ في اختلاف الحالات، (وبحسب كل منها يستعد للمكاشفة بأمر يناسب تلك الحالة ويقاربها، إذ يستحيل أن يكون حال المستمع واحداً والمسموع مختلفاً، إذ فيه كلامٌ راضٍ، وكلامٌ غضبان، وكلامٌ منعم، وكلامٌ منتقم، وكلامٌ جبار متكبر لا يبالي)⁽³⁹⁾.

لقد كان كتاب الله في أسلوبه وطريقه أدائه مفعماً بالموسيقى،

ومن خلال هذه الأمثلة تبرز ضرورة الوعي التام بالأداء التنغيمي والقدرة على التكيف بين لمعنى والتلاوة، الذي لا بد للقارئ من الالتزام به للحفاظ على المعاني ودلالاتها.

ومن دواعي تلاوة المعنى كذلك، لا بد للقارئ أن يكون لديه معرفة تامة بمواضع الوقف والابتداء، لما فيه من أهمية كبيرة للفصل بين المعاني، وعدم اللبس في دلالاتها لدى السامع.

الوقف والابتداء:

يعدُّ الوقف والابتداء من العناصر المهمة التي تؤدي إلى التمييز بين المعاني والفصل بينها، واجتذاب السامع إلى ما يتلى من آيات بينات، لأن الوقف لا يكون إلا لسبب غير انتهاء النَّفْس، وإنما للتفريق في المقاصد والغايات، فالقارئ قد يقف أحياناً على ما يخل بالمعنى وهو لا يدري، أو يبتدئ بما لا ينبغي به، وقد جاء عن ابن عمر قوله: (إنهم كانوا يُعلمون ما ينبغي أن يوقف عنده كما يتعلمون القرآن)⁽³²⁾.

ومن الأمثلة على الوقف: أنه إذا وقف القارئ على قوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾⁽³³⁾، ظن السامع أنها محرمة عليهم هذه المدة، وحين الوقف كان المعنى كذلك، أما إذا وقف على: (فإنها محرمة عليهم) ووقفاً تاماً ثم استكمل الآية أربعين سنة يتيهون في الأرض، فإن التيه يكون هذه المدة والتحرير أبدي، أما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾⁽³⁴⁾، فإذا لم يتوقف القارئ على (يسمعون) يظن السامع أن الموتى أيضاً يستجيبون ويسمعون، وكذلك الوقف على قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾⁽³⁵⁾، وهنا يجب الوقوف على (قولهم) وعدم الوصل؛ لأن في ذلك إيهاماً للسامع بأن المشركين قالوا: إن العزة لله جميعاً، وأن ذلك قد أحرز الرسول - صلى الله عليه وسلم - فيقع اللبس على من لا يعلم.

ولأهمية الوقف في التفريق بين المعاني وإفهام السامع، وإزالة اللبس عن معنى الكلام، أجمع العلماء على ضرورة التزام القارئ به لإتقان الأداء القرآني من حيث إنه (فن جليل وبه يعرف كيف أداء القرآن ويترتب على ذلك فوائد كثيرة: واستنباطات غزيرة، وبه تتبين معاني الآيات، ويؤمن الاحتراز عن الوقوع في المشكلات)⁽³⁶⁾.

التلاوة التنغيمية:

القارئ المجيد يقرأ بقلبه وحسّه وإيقاع ألفاظه، يثير في نفس المستمع شوقاً وطرباً ومتعة في فهم المعنى الذي يتركه الأثر الموسيقي بجمال صوته وأثر أنغامه، إذ إن (التذاد الأذن بالصوت الطيب كالتذاد العين بالمنظر الحسن، والشم بالروائح.... والفم بالطعوم الطيبة)⁽³⁷⁾.

فالخطاب القرآني خطابٌ موسيقي يحاكي الأحاسيس والمشاعر، إلى جانب العقول والأذهان، فتكوينه اللغوي واللفظي ينسجم مع تلك الفطرة التي فطر الله الخلق عليها، لتتجلى نشوة الخضوع ولذة الخضوع، وتتوهج مشاعر الإيمان في فرح وطرب، وتتسامى متعة السجود، فالخالق لما خلق المخلوق جعله يميل بفطرته إلى الإيقاع الموسيقي والطرب الجميل، فعوضه عن طرب المعاصي بطرب قرآني رباني، وعطف عليه بكلام فيه الحب والعفو

(الحيوان) بقوله: (وقد بكى ماسرجويه من قراءة أبي الخوخ، فقيل له: كيف بكيت من كتاب الله ولا تصدق به؟ قال: إنما أبكاني الشجاء، وبالأسوات ينومون الأطفال)(48).

ومن هنا كانت جاذبية النغم القرآني بحسن الصوت، خصيصة عظمى من خصائص القرآن، تبرز آثارها للعيان، حين يقبل على حفظه وتلاوته ممن لا يجيدون العربية، والتمتع بأنغامه وإيقاعاته دون أن يفقهوا بيانه في بعض الأحيان، وتجدر الإشارة هنا إلى مسابقات فضائية أهل القرآن، التي يشارك فيها العرب والعجم صغاراً وكباراً، بأصوات نديّة طريّة، وقد لا يعرف بعضهم منهم العربية ولا معاني ما يقرؤون، لكنهم يثيرون المتعة والانتباه ويبعثون السكينة والجمال فيما يقرؤون.

وقد روي أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان ليلة ينتظر عائشة - رضي الله عنها - فأبطأت عليه، (فقال: ما حبسك؟ قالت: يا رسول الله كنت أستمع قراءة رجل ما سمعت أحسن صوتاً منه، فقام - عليه الصلاة والسلام - حتى استمع طويلاً ثم رجع فقال: هذا سالم مولى أبي حذيفة، الحمد لله الذي جعل في أمي مثله)(49).

ويمكن القول: (إن التعبير الصوتي هو الذي يحقق عنصر الاكتمال للقراءة، إذ هو يشكل واسطة العقد لها، ويمنحها خصوصية وتميزاً، وما كان ليتحقق له ذلك لولا أنه يكسو القراءة ألواناً من الإيقاع تبلغ ذروة التلاؤم والتوافق بين النغمات الداخلية للآيات، وتظهر هذه الألوان الإيقاعية في صورة تنوعات صوتية، طبقاً لطبيعة الدلالات المراد بيانها)(50).

فحسن الصوت مطلوب في التلاوة، ويعدُّ مسألة مهمة، ويجب الالتزام بها لإبراز المعاني والتأثير في السامعين، ويؤكد ابن حجر العسقلاني على هذه الأهمية بقوله: (والذي يتحصل من الأدلة، أن حسن الصوت في القرآن مطلوب، فإن لم يكن حسناً فليحسنه ما استطاع، ومن جملة تحسينه أن يراعي فيه قوانين النغم، فإن الحسن الصوت يزداد حسناً بذلك، وإن خرج عنها أثر في حسنه)(51). وقول ابن حجر يدل على أن حسن التلاوة لا يكون إلا باهتمام الإنسان في تحسين صوته، وبذل جهده في جودة الأداء، ومن لم يتقيد بهذه الشروط فقد وقع في حرمة الأداء. وانطلاقاً من هذا المفهوم فإن من أراد أن يقرأ القرآن كما أنزله الله على رسوله - عليه الصلاة والسلام - لا بد أن يبذل جهده في تعلمه، لأنه ليس كل من سمع القرآن يقدر على كيفية أدائه، وليس كل من قرأ القرآن دون النظر إلى آداب تلاوته، يستطيع الإفصاح عن معانيه، والوصول إلى عقول السامعين وقلوبهم، والتأثير بهم فيما أراد الله في كتابه العزيز، ومن أهم الآداب التي يجب أن يتميز بها قارئ القرآن إلى جانب القواعد والأحكام أنه عند البداية في تلاوته (ينبغي أن يحضر في قلبه عظمة المتكلم، ويعلم أن ما يقرؤه ليس من كلام البشر، وإن تلاوة كلام الله غاية وخطر، فتعظيم كلام الله تعظيم للمتكلم، ولن تحضره عظمة المتكلم ما لم يتفكر في صفاته وجلاله وأفعاله، ولا يصلح لتلاوة حروفه كل لسان، ولا لنيل معانيه كل قلب، ولا بد أن يكون متجرداً عند قراءته، منصرف الهممة إليه عن غيره، ففي القرآن ما يستأنس به القلب)(52).

ومن هنا تأتي أهمية الترتيل الذي يعدُّ من دواعي حسن الصوت والالتزام بأمر الله في قوله تعالى ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾(53)،

حتى يكون أوقع في النفوس وأكثر تأثيراً بها، لذلك كان الاهتمام بتحسين الصوت وتزيينه ذا اهتمام كبير عند القراء والمهتمين للحفاظ على معانيه، وحمايتها من الانحراف إلى غير مقاصدها، وكان تحسين الصوت أو ما يطلق عليه التجبير الصوتي أحد أهم العوامل في هذا الجانب.

وفي هذا المعنى ما جاء في قول أبي موسى الأشعري للرسول - صلى الله عليه وسلم -: (لو علمت أنك تسمع قراءتي لحيرتها لك تحبيراً) وقد كان عليه الصلاة والسلام يستمع لقراءة أبي موسى من غير أن يشعر به، فلما انتهى قال له - عليه الصلاة والسلام -: (لقد أوتيت مزماراً من مزامير آل داوود)(40).

إن الموسيقى في عبارات القرآن تسابير المعنى، وقد قيل إن هذه الموسيقى في الأصوات القرآنية تؤدي دوراً مهماً في تكييف عقل السامع، وتهيئته لتلقي الدعوة، وإن الجمال الفني في القرآن هو رأس ما جذب العرب إلى الإسلام.

التجبير الصوتي:

وهو تزيين الصوت وتحسينه، وقد جاء في لسان العرب في مادة (حَبَّرَ) وهو (كل ما حسن من خط أو كلام أو شعر أو غير ذلك، فقد حَبَّرَ حَبْرًا وحَبَّرَ... وحَبَّرَتِ الشَّيْءَ تحبيراً إذا حَسَّنْتَهُ... ويعني الحسن والبهاء، ويقال فلان حَسَّنَ الحَبْرَ إذا كان جميلاً حَسَنَ الهيئَة)(41).

ولا يخفى أن للتجبير صلة وثيقة بالجمال الصوتي، إذ إن هذا يؤدي إلى سرعة تأثير المعنى في النفوس والقلوب، فالأذن ترتاح إليه، والقلوب تخشع في رحابه، وقد قال - عليه الصلاة والسلام -: (زينوا القرآن بأصواتكم)(42) أي بالمد والترتيل، والمهارة في قراءة القرآن وجودة التلاوة، وقد جاء في تفسير هذا الحديث أن: «الهمجو بقراءته وأشغلو أصواتكم به، واتخذوه شعاراً وزينة لأصواتكم، فإن الصوت الحسن يزيد القراءة حسناً، وفي أدائه بحسن الصوت وجودة الأداء بعث للقلوب على استماعه وتدبره والإصغاء إليه... هذا إذا لم يصرفه ذلك عن مراعاة النظم في الكلمات والحروف، فإن انتهى إلى ذلك عاد الاستحباب استكراه(43) وبالإشارة أيضاً إلى هذه الأهمية قول ابن القيم: (إن الطفل يسكن إلى الصوت الطيب، والجمال القاسي تعب السير ومشقة الحمولة فيهن عليه بالحداء)(44).

فالقارئ المجيد المحبّر يمكنه التعبير عن أية فكرة أو معنى، فهو يشتد ويحتد إذا كان المقام يتطلب الشدة والحدة في مثل قوله تعالى في سورة سبأ ﴿قُلْ يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبُّنَا ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَهُوَ الْفَاتِحُ الْعَلِيمُ﴾(45)، وتتلى بتنغيم عالٍ جداً يظهر فيه التهديد والتوبيخ، ويرق ويلين إذا كان المقام مقام رقة ولين مثل قوله تعالى في سورة التحريم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾(46)، وكذلك في نفس السورة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا﴾(47)، وفي كلتا الحالتين تظهر رحمة الله في خطابه للمؤمنين، وهذا يحتاج إلى تنغيم منخفض، فالأداء القرآني الحسن مفتاح للقلوب المغلقة يدخلها بلا استئذان، ويحمل بين تموجاته رموزاً للمعاني ومفاتيح للدلالات، إلى درجة تمنحه خاصية التأثير في نفوس الآخرين، حتى ولو كان من غير العرب الذين لا يعرفون العربية، أو ممن لا يفقهون المعاني، وقد أدرك الجاحظ أهمية الصوت، حيث أشار إليها في كتابه

وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾⁽⁵⁴⁾، حيث جاء به جبريل من ربه إلى قلب نبيه - صلى الله عليه وسلم - مرتلاً بطريقة ثابتة، اختارها الله لتكون منهاجاً واضحاً لطريقة أدائه من قبل نبيه - صلى الله عليه وسلم - ومن قبل أمته.

الترتيل:

يحتل الترتيل المرتبة الأولى من مراتب فهم القرآن الكريم، والكشف عن قيمه الروحية والفنية والبيانية، وتوصيل رسالته العظيمة، فتحسين القراءة وترتيلها بترديد الصوت من غير تمطيط مفرط يغير النظم فذلك سنة، ولقد ورد معنى الترتيل في لسان العرب في مادة (رتل)، والرتل حسن تناسق الشيء، ورتل الكلام: أحسن تأليفه وأبانه وتمهل فيه، والترتيل في القراءة: الترتيل فيها والتبيين من غير بغي في التنزيل، وقال أبو العباس: ما أعلم الترتيل إلا التحقيق والتبيين والتمكين، وقال أبو اسحق والتبئين لا يتم بأن يعجل القارئ في القراءة، وإنما يتم التبيين بأن يبين جميع الحروف ويوفيهما حقها⁽⁵⁵⁾.

وأشار الرازي إلى أهمية الترتيل بقوله: أنه لا بد للقارئ المجيد أن يحسن فن الترتيل، استجابة لأمر الله، واعلم أنه لما أمر رسوله - صلى الله عليه وسلم - بصلاة الليل أمره بترتيل القرآن، حتى يتمكن الخاطر من التأمل في حقائق تلك الآيات ودقائقها، فيعمد إلى التدبر والتفكير، حيث إن المقصود من الترتيل إنما هو حضور القلب وكمال المعرفة⁽⁵⁶⁾.

فالنفوس تنفعل والقلوب تلين وترق، وتتأثر بسماعها القرآن، ولقد تنبه الكفار إلى هذا الأثر النفسي؛ لأنه تأثير لا يستطيع أن يفهمه أحد، تنجذب إليه النفس، وتدخل الرحمة في القلوب؛ لذلك كان رؤوس الكفر يخافون من سماع أتباعهم للقرآن، كما جاء في قوله تعالى: ﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَبُونَ﴾⁽⁵⁷⁾، حيث كان يطلب الكفار من أنصارهم وأتباعهم أن يشوشوا على قراء القرآن، ليس إلا خوفاً مما يفعله القرآن في اجتذاب النفس البشرية إلى الإيمان.

والشاهد على هذا الموقف، قول ابن المغيرة، حين طلب منه أئمة الكفر في قريش الحكم على القرآن بعد سماعه من النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو الذي كان معروفاً بتدوقه للأدب وقدرته على التحكيم بين الأدباء والشعراء، حتى عاد إليهم واصفاً القرآن بما يدل على انبهاره بما سمع وانجذابه إلى روعة موسيقاه، وسمو تعبيره، بعد أن قرأ عليه الرسول - عليه الصلاة والسلام - قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾⁽⁵⁸⁾. فوضع يده على فم الرسول - صلى الله عليه وسلم - قائلاً له لا تكمل يا أبا القاسم، ورجع إلى قومه وقد قال قولته المشهورة: (إن له حلاوة، وإن عليه طلاوة، وإن أسفله لمغدق، وإن أعلاه لمثمر)⁽⁵⁹⁾.

فهذا الحكم من الوليد بن المغيرة ما كان إلا انعكاساً وتأثراً بأسلوب الجمال القرآني المتميز بإيقاعاته المتمثلة في جرس أصواته وأنغام ألفاظه وعباراته، وكذلك سمو الأداء الذي دفعه إلى شدة الإعجاب، وقد قرأه عليه الرسول - صلى الله عليه وسلم - مرتلاً، وفي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾⁽⁶⁰⁾. في هذا شهادة من الله للذين يحسنون تلاوة القرآن

وقد قال - عليه الصلاة والسلام - (إن أحسن الناس صوتاً بالقرآن الذي إذا سمعته يقرأ رأيت أنه يخشى الله)⁽⁶³⁾، فالترتيل مستحب لا لمجرد التدبر، فغير العربي الذي لا يدرك معاني القرآن يُستحب الترتيل في قراءته لما فيه من ترنم وطرب واستمتاع نفسي، كما أنه أقرب إلى التوقير والتعظيم، وأشد تأثيراً في القلوب.

وفي آداب التلاوة وحسن الترتيل قال الزركشي: (فحق على كل امرئ مسلم قرأ القرآن أن يرتله، وكمال ترتيله تفخيم ألفاظه والإبانة عن حروفه، والإفصاح لجميعة بالتدبر حتى يصل إلى كل ما بعده، وأن يسكت بين النفس النفس حتى يرجع إليه نفسه، وألا يدغم حرفاً بحرف)⁽⁶⁴⁾.

فكلام الله تعالى يستحب أن يقرأ مرتلاً مجوداً بلحون العرب وأصواتها، وتحسين الصوت واللفظ ما أمكن، إتباعاً لما أمر به الرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم - قوله: (اقرأوا القرآن بألحان العرب وأصواتهم، وإياكم ولحون أهل الفسق وأهل الكبائر؛ فإنه سييء من بعدي أقوام يرجعون القرآن ترجيع الغناء والنوح)⁽⁶⁵⁾. وفي ذلك نهي واضح عن التمليط والتغني في القراءة بطرق وأساليب الغناء المعروفة.

التأثير النفسي والوجداني:

القرآن الكريم هو كلام الله، طرق الأذان فخشعت له القلوب مثلما تصدعت من خشيته الجبال، فكيف لا ترتجف لوقعه السرائر والصدور، وكيف لا تهوي الرؤوس سجوداً لعظمة خالقها وهو القائل: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُتَصَدَّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾⁽⁶⁶⁾، استقبلته الأذان فاستقرت في أروقة الجنان حتى خرج من الحناجر يشوق الناس إلى السماع والاستمتاع، والحنين إليه كما يحن الرضيع إلى ثدي أمه، فيه الحلاوة والطلاوة، مثلما فيه النذير والنفير، وفيه المتعة والسعادة والنعيم، مثلما فيه العذاب والجحيم، تلهج الألسنة بعباراته وألفاظه وأنغامه الجياشة، وألوانه الموسيقية التي تفرغ النفوس وتستلب العقل والشعور بتلاوة آياته، والوقوف عند مفترقاته، يقول القسطلاني: (فإذا جليت آيات القرآن الكريم بالآيات الطيبة مع مراعاة الترتيل على الأسماع، تلقفتها القلوب، وأقبلت عليها النفوس، إنما أثمر ذلك تدبر آياته، والتفكير في غوامضه، والتبحر في مقاصده، ليحصل له حينئذ الامتثال لأوامره، والانتهاه عن مناهيه، والرغبة في وعده، والرهبه من وعيده، والطمع في ترغيبه)⁽⁶⁷⁾ فقد يقسو القلب وتجمد العين، وتهجر الأفتدة السكينة، وحينئذ ليس من الله من مفر إلا إليه، حيث يضيق المرء بقسوته وجفائه، فيبحث عن الدموع التي تذيب الذنوب، فلا يجد غير البكاء الذي يغسل الحواشي، ولا يجد أحلى من أن يعيش تلك اللحظات في أجواء الملكوت على سفن الكلمات وأجنحة العبارات،

إِذَا تَنَلَّى عَلَيْهِمْ آيَاتِ الرَّحْمَنِ حَرُّوا سَجْدًا وَبُكِيًا ﴿٧٥﴾.

وما من أحد يغفل أن (للقرآن صنيعة في القلوب وتأثيره في النفوس، فإنك لا تسمع كلاما غير القرآن منظوما ولا منثورا، إذا قرع السمع خلص إلى القلب من اللذة والحلاوة في حال، ومن الروعة في أخرى ما يخلص منه إليه)، وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ذَلِكَ مَا كُنْتَ مِنْهُ تَحِيدُ﴾ ونفخ في الصور ذلك يوم الوعيد ﴿وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ لِّمَا كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ (76)، فأى أثر عظيم تتركه هذه الآيات من سورة (ق) وأي خوف ورهبة وشدة تنتاب النفس حينما تقف أمام صور النهاية، وأي حزن تثيره التلاوة في القلوب، وتجدر الإشارة إلى أن من الذين أبدعوا في تلاوتها حتى البكاء والنحيب القارئ (ياسر الدوسري)، ومن الآيات والسور في القرآن كثيرهما يطبع في النفس الهيبة وينبه الناس من غفلتهم.

وقد أشار الرافعي إلى العلاقة بين المعنى والنفس وبين تجليه في الأصوات والحركات فقال: (ليس يخفى أن مادة الصوت هي مظهر الانفعال النفسي، وأن هذا الانفعال بطبيعته إنما هو سبب في تنوع الصوت، بما يخرج فيه مداً أو غنة، أو ليناً أو شدة، وبما يهيئ له من الحركات المختلفة في اضطرابه وتتابعه على مقادير تناسب ما في النفس من أصولها) (77) ففي القرآن ما تستأنس به القلوب وتتوق إليه الأرواح، وتتوج به الأنفاس، وتتفكر فيه العقول، ولذلك فإن خير التلاوة هي ما يظهر على صاحبها أنوار التجلي والخشوع. فالأنغام والألحان منها ما تهفو إليها الأفتدة، ومنها ما يثير الشجا والألم ويحرك الوجد والوجدان، وقد كان إخوان الصفا يستعملون عند الدعاء والتسبيح ألحاناً من الموسيقى تسمى - المحزن- وهي التي ترقق القلوب إذا سمعت، وتبكي العيون، وتكسب النفوس الندامة على سالف الذنوب، كما أدرك إخوان الصفا أثر تنعيم القرآن وتجويده في نفوس المسلمين، حيث تتشوق النفوس إلى عالم الأرواح ونعيم الجنان فهو يوقظ قلب قارئه ويجلو إليه فكره ويصرف إليه سمعه (78).

فالأصل في القرآن أن يقرأ بتحزن كما قال - عليه الصلاة والسلام - : (أن هذا القرآن نزل بحزن، فإذا قرأتموه فابكوا، فإن لم تبكوا فتباكوا) (79) ومن البكاء ما فيه الرحمة والرأفة، والمحبة والشوق، والفرحة والسرور والخوف والضعف، والخشية والخشوع، وليس هناك من شيء أرق للقلوب وأشد استجاباً للحزن من قراءة القرآن (فتأثر العبد بالتلاوة أن يصير بصفة الآية المتلوة، فعند الوعيد وتقييد المغفرة بالشرط يتضاءل من خيفته كأنه يكاد يموت، وعند التوسع ووعده المغفرة يستبشر وكأنه يطير من الفرحة، وعند ذكر الله وصفاته وأسمائه تتطأطأ خضوعاً لجلاله واستشعاراً لعظمته، وعند وصف الجنة ينبعث ببطانة شوقاً إليها، وعند وصف النار ترتعد فرائصه خوفاً منها) (80). ومن صور الذين تفيض أعينهم من الدمع عند سماع قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾ وَيَخْرُونَ لِلْآذَانِ بِيَكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا ﴿٨١﴾ (81) إنه القرآن الذي يلامس الوجدان ويهز المشاعر، ويحيي القلوب بالإيمان، فيقبلون عليه ساجدين خاشعين طائعين.

فتتشعر الجلود وتتشوق النفوس، فتأنس الروح مع بارئها وطهارة الدموع تطرق أبواب الإله، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَخْرُونَ لِلْآذَانِ بِيَكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ (68).

فالبكاء مستحب مع القراءة وفي أجواءها (وطريقة تحصيله أن يحضر القلب الحزن، ووجه إحضار الحزن أن يتأمل ما في كتاب الله من التهديد والوعيد والمواثيق والعهود، ثم يتأمل تقصيره فإن لم يحضره حزن ولا بكاء فليبك على فقد الحزن فمن الحزن ينشأ البكاء) (69).

إن للقرآن سحره الخاص به حتى أنه يؤثر في الذين لا يعرفون معانيه من خلال جرسه الصوتي، ونغمه اللفظي، وهيئة أدائه، فهو كتاب لا ريب فيه، معجز بفصاحته وبلاغته وموسيقى ألفاظه التي تهتز لها قلوب سامعيه، والهيبة التي تعترتهم عند تلاوته لعظيم أثره، وقد روي عن نصراني: (أنه مر بقارئ للقرآن فوقف يبكي، فقيل له: مما بكيت؟ قال: للشجا والنظم) (70)، والشاهد في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ﴾ (71)، والمقصود في هذه الآية النصاري، فالأثر النفسي الذي يتركه القرآن في الأعماق وتلك النشوة التي يحس بها القارئ أو السامع مهما كان دينه، إنما هي مسلك خفي من مسالكة الغنية بإيحاءاته وجمال ألفاظه وحلاوة أنغامه، يقول أفلاطون: (إن الموسيقى أرفع الفنون وأرقاها، لأنها تؤثر تأثيراً مباشراً في النفس الباطنة، وسيلة لتحقيق التطهير الروحي وتحرير النفس من ارتباطها بالجسد، كما يعكس إجاباً على أعضاء الجسم وأجهزته، مما جعلها تأخذ مكانها كأداة للتربية الروحية ووسيلة مهمة لتهديب النفس وبناء شخصية الإنسان) (72). كما أنها تعد أمراً لا مفر منه في الأسلوب الخطابي المؤثر، إذ تنشأ من تناسق الجمل والعبارات، وتعد أكثر ارتباطاً بالنفس البشرية، وأكثر قدرة على تصوير العاطفة وإثارتها بأنغام الكلام وألحان العبارات التي يتحكم في إيقاعها الصوتي سلامة النظم والألفاظ.

إن روحانية القرآن قد تخلت الأجساد فغيرت من هيئتها فجذبته إلى السماء تسمو إلى خالقها فكيف تكون أحوال تلك النفوس عندما تقرأ قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾ نَحْنُ أَوْلِيَاؤُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنْفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدْعُونَ ﴿٧٣﴾ نَزَلَا مِنْ غُفُورٍ رَحِيمٍ ﴿٧٣﴾، إنه وعد من الله يحاكي به قلوب المؤمنين وعقولهم ونفوسهم، فتطير مشاعرهم فرحاً، وتتجلى أخيلتهم في ملكوت الله ونعيم وعده، إنها عظمة القرآن التي تتمثل فيه عظمة قائله.

وفي الصورة المقابلة تهتز النفوس خوفاً وفرحاً، وتتقلب القلوب والأبصار في مشاهد أهوال يوم القيامة، فتتهدم الدموع وتتجمد العيون، وكان أبو هريرة لما يقرأ ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ ﴿٧٤﴾ وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ ﴿٧٥﴾ يحزنها شبه الرثاء (74)، كما كان المسلمون يستحبون البكاء وخشوع القلب عند سماع القرآن، وقد كان الأنبياء أكثر بكاء إذا تنلى عليهم آيات الله، كما في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِنْ ذُرِّيَةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْرَائِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا

التنغيم وعلم التجويد:

وفيما يقول عبد الله دراز: (دع القارئ المجود يقرأ القرآن يرتله ترتيلاً، نازلاً بنفسه على هوى القرآن، وليس نازلاً بالقرآن على هوى نفسه، ثم انتبذ منه مكاناً قصياً، لا تسمع فيه جرس حروفه، ولكن تسمع حركاتها وسكناتها ومداتها وغناتها، واتصالاتها وسكناتها، ثم ألق سمعك إلى هذه المجموعة الصوتية، وقد جردت تجريداً، وأرسلت ساذجة في الهواء، فستجد نفسك بإزاء لحن غريب عجيب لا تجده في كلام آخر لوجود هذا التجويد)⁽⁸⁷⁾.

التنغيم وعلامات الترقيم :

نشأت اللغة كضرورة من ضرورات المجتمع البشري، وبالأصل تعبير شفوي يتم عن طريق النطق ويستقبل عن طريق الأذن، وما كانت إلا أصواتاً منطوقة، ولما ظهرت الكتابة كانت الحروف والرموز صدقاً مكتوباً لنقل هذا المنطوق وتصويره بحروف هجائه.

فالإنسان لم يعرف في بدايته سوى لغة المشاهدة، حيث كان يعبر من خلالها عن أغراضه ومقاصده وحاجاته، بأصوات مسموعة تتحدد دلالتها بطريقه نطقها، وقد كان من الضروري وبعد ظهور الكتابة أن يجتهد علماء اللغة بابتكار وسائل حديثه تجعل المكتوب مقارباً للمنطوق؛ لأن المنطوق يعتمد في قوة تأثيره على وسائل صوتية ومكونات إيقاعية أهمها النبر والتنغيم، ويتفاوت هذا التأثير بين متكلم وآخر، بحكم تفاوت المواهب الشخصية وتباينها في مدى تحكمها في هذه الوسائل وفن الإلقاء المحافظ على جمالية الأصوات، وحسن الأداء الذي يميز الكلام المنطوق عن الكلام المكتوب، الذي يفقد الكثير من جماله وقوة تأثيره⁽⁸⁸⁾.

ولذلك استعان العلماء على إحداث تماثل تقريبي بين المنطوق والمكتوب بوضع علامات ورموز تساعد في تحديد الغرض المقصود مثل علامات (؟) الاستفهام، للتأثر، والفاصلة للسكت أو الوقف القصير) بحيث تكون هذه من الضوابط الإملائية عوضاً عن التنغيم الصوتي، فتساعد القارئ على فهم المكتوب وتوضيح معانيه، وذلك لأن التنغيم يقتصر على التراكيب المسموعة، أما التراكيب المقروءة، فقد استعاضت بتلك الرموز وغيرها، والاستنتاج البديهي أن التنغيم تمثله علامات الترقيم؛ لأنه ليس هناك من علامات صوتية تقابله في الجملة، ولأن السماع والنطق كان هو الأساس، والكتابة والقراءة كانت بعد ذلك، والمنطوق والمسموع أكثر استخداماً في الحديث اليومي من المكتوب، فقد اكتسب رتبة أعلى من الترقيم، حيث أن كل تنغيم ترقيم، وليس كل ترقيم تنغيم⁽⁸⁹⁾.

وعلى الرغم من أن علامات الترقيم في الكتابة تقوم مقام التنغيم في الكلام؛ (فإن التنغيم يزدوج مع الكلام ويعد جزءاً من نظامه، كما أنه أوضح من الترقيم في الدلالة على المعنى الوظيفي للجملة، بما يستخدمه من نغمات أكثر مما يستخدم الترقيم من علامات)⁽⁹⁰⁾.

فالتنغيم هو علم وثيق الصلة، وظاهرة لغوية مهمة لما له من تأثير فعال في إيصال المعنى، وإحداث الاستجابة والتفاعل بحيث لا تكون نغماته تميل إلى الرتابة، منساقة على وتيرة واحدة في سياق الكلام، مما يؤدي إلى إثارة الملل والنفور وعدم الفهم، ولذا فإن للتنغيم دوراً كبيراً (في الأداء اللغوي بشكل عام، وفي الأداء القرآني بوجه خاص، فهو بمثابة علامات الترقيم من الكلام المكتوب؛ عونا للمستمع في فهم المراد، مثلما أن علامات الترقيم تعد عونا للقارئ

للأداء القرآني الصحيح أسس ومعايير اهتم بها علماء التجويد، حيث أن الانحراف عن القراءة الصحيحة غالباً ما يؤدي إلى اختلاف المعنى أو عدم وضوحه، فمعرفة طرق الأداء والنطق المستقيم، لا يقل أهمية عن معرفة مجمل التراكيب، ولذلك عد العلماء علم التجويد وتعلمه فرض كفاية؛ لأنه يبحث في تراكيب الألفاظ القرآنية وصفات الأصوات فيها، كالتفخيم والترقيق والإدغام والإظهار وغير ذلك من الأحكام التي تتعلق بإعطاء الحروف حقها في النطق، لهذا فإن الغاية من التجويد هو تمكين القارئ من جودة القراءة وحسن الصوت والأداء، وعصمة اللسان من اللحن عند تلاوة القرآن، إذ إن تعلمه له أهميته كبرى تعين المسلم على تلاوة القرآن حق التلاوة⁽⁸²⁾.

وأما التنغيم فإنه يعد من الجوانب المصاحبة للصوت، وهو من سبل فهم القرآن التي تلامس الوجدان، وتبعث الحياة في القلوب، فالارتباط الوثيق بين التنغيم وعلم التجويد مسألة حيوية ذات أهمية عظمى، إذ لا يمكن فصل إحداهما عن الآخر، حيث إن معرفة أحكام التجويد والقراءة الصحيحة، هي التي تؤدي إلى فن التلاوة وإجادة القراءة.

فتجويد القرآن يشتمل إلى جانب إعطاء الأصوات حقها على أمور أخرى، منها المد بأنواعه والغنة والسكت وما إلى ذلك من وقف وإدغام، وجميعها تعد من مقومات التنغيم وروافده، الذي يقوم عليه تلوين الصوت والإداء. لذلك فإن لتنغيم مقومات إيمانية ونفسية ولغوية ومعرفية، أي معرفة أحكام التجويد وما يتبعها من وقف وابتداء وإعطاء الحروف حقها، وغير ذلك من الجوانب المتعلقة بها، حيث أن للتلاوة التنغيمية أهداف أساسية منها تجسيد المعنى وإبرازه، وكذلك التأثير والإقناع، ويقول ابن الجزري: (وكما أن الناس متعبدون بإتباع أحكام القرآن وحفظ حدوده، فهم متعبدون بتلاوته وحفظ حروفه)⁽⁸³⁾.

وبما أن موسيقى الكلمة أو الجملة تتغير بتغير الحالة النفسية والشعورية، فقد أشار العلماء إلى تعدد النغمات المرتبطة بهذه المواقف واختلافها، فقد نقل عن أحد العلماء القدماء قوله: (ينبغي أن يقرأ القرآن على سبع نغمات: فما جاء من أسمائه تعالى وصفاته فبالتعظيم والتوقير، وما جاء في المفتريات عليه، فبالإخفاء والترقيق، وما جاء في ردها فبالإعلان والتضخيم، وما جاء في ذكر الجنة فبالشوق والطرب، وما جاء في ذكر النار والعذاب فبالخوف والرهب، وما جاء في ذكر الأوامر فبالطاعة والرغبة، وما جاء في ذكر النواهي فبالإبانة والرهب)⁽⁸⁴⁾.

ويمكن ملاحظة ما سبق في أن نغمة التهديد في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ يَتَوَلَّوْا يَعْذِبُهُمُ اللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا﴾⁽⁸⁵⁾، مغايرة لنغمة التشويق التي يتلى بها قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ﴾⁽⁸⁶⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مَلِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ يقتضي نغمة التعظيم والتوقير، وفي قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ تقتضي التنزيه والتقدیس، وبذلك فإن التنغيم لا ينفصل عن التجويد بل هو ناشئ عنه، ويزيد التلاوة بهاءً وجمالاً وطرباً.

الخاتمة:

من خلال ما سبق تبين لنا أن للتنغيم أثر كبيراً في إبراز الدلالات اللفظية في القرآن الكريم، لفهم مقاصده وتدبر معانيه، والتفاعل مع أجوائه الإيمانية، وتحقيق القراءة التفسيرية التي تؤدي إلى جلاء المعنى وصويا إلى الفهم الصحيح، والانفعال النفسي لدى المتلقي.

فالتنغيم يعدّ من الضرورات الملزمة للتلاوة المتقنة، لتحقيق الفهم والإفهام، والفصل بين الجمل الخبرية والإنشائية، يأتي به القارئ المجيد للأداء، باعتماده على فهمه للمعاني والتحكم بقدراته الصوتية، لإفهام السامعين وتحريك مشاعرهم، فالقرآن لغة، واللغة تتميز بخاصية صوتية انفعالية إذا ما أحسن أدائها، ذلك أن لما تأثيراً مباشراً على سمع الإنسان ومشاعره، فالقرآن قد نقل إلينا عن طريق التلقي والسمع، حتى نؤديه بنفس اللحن والأداء الخاص بتلاوته وإحداث أثره، فاجتماع التنغيم والإيقاع الصوتي المنبعث أصلاً من النص القرآني يؤدي إلى وضوح الدلالات والتأثير النفسي والوجداني.

وقد أشارت التوجيهات النبوية في كثير من الأحاديث الشريفة إلى ضرورة تحسين الصوت وتجميله في التلاوة، وفي ذلك دلالة على أهمية تفسير المعاني من خلال الأداء الجيد والمتقن والتأثير في السامعين.

ولعل هذه الدراسة تلفت انتباه المهتمين والمتخصصين في الدراسات القرآنية إلى هذا الجانب المهم في تأدية المعنى الصحيح لفهم لكلام رب العالمين، والسعي إلى تحقيق التلاوة التفسيرية بالأداء المؤثر والفعال، بمستوى الاهتمام في تعليم التجويد وقواعده، فضلاً عن استخدام بعض الوسائط الصوتية الحديثة التي تهتم بالنطق والأداء السليم بما لا يخالف الشرع والمقصود.

الهوامش:

1. أنيس، إبراهيم، دلالة الألفاظ، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1960، ص35.
2. عتر، حسن، بينات المعجزة الخالدة، ط1، دار النصر، حلب - سوريا، 1975، ص113.
3. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1956، مج12، ص590.
4. اللجمي، أديب وآخرون، المحيط في معجم اللغة العربية، الناشر المحيط، بيروت، 1994، مج3، ص1262.
5. عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ط3، عالم الكتب، القاهرة، 1985، ص194.
6. بشر، كمال، علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، 2000، ص534.
7. قطب، سيد، النقد الأدبي، (ذ.ت)، بيروت، 1970، ص19 العربي، بيروت، 1990، ص247.
8. السيد، عبد الحميد، دراسات في اللسانيات العربية، دار ومكتبة الحامد، عمان، 2003، ص54.
9. حنفي، محمود أحمد، محيط الفنون - الموسيقى العربية قبل الإسلام - دار المعارف، القاهرة، (د.ت)، ص62.

في الوقوف على المعنى المراد⁽⁹¹⁾ فالتنوعات الصوتية المستوية والهابطة والصاعدة هي التي تؤدي إلى تغير الدلالة بتغير النغمة، ويرتبط هذا التغير ارتباطاً وثيقاً بالحالة النفسية التي تطرأ على النغمة الصوتية أثناء الكلام، فكما أن للترقيم رموزه واصطلاحاته؛ فإن للتنغيم مستوياته وطبقاته ودرجاته، فعلى سبيل المثال، قد تسقط همزة الاستفهام استغناءً بالتنغيم، ومن الشواهد على ذلك في قوله تعالى: ﴿قَالُوا فَمَا جَزَاؤُهُ إِنْ كُنْتُمْ كَاذِبِينَ﴾ قالوا جَزَاؤُهُ مَنْ وَجَدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ⁽⁹²⁾ فلا بد في هذه الآية أن تقرأ كلمة (جَزَاؤُهُ) بتنغيم الاستفهام، وجملة (من وجد في رحله فهو جزاؤه) بتنغيم التقرير.

ومن الشواهد كذلك في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَوْلِيَاكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ فالتقرير هنا (أبتغي) فتقرأ بنبرة الاستفهام، إشارة إلى أن الهمزة محذوفة⁽⁹³⁾.

◀ فهل يمكن للمكتوب ان يعطي ذات المعنى كما هو في المنطوق؟

وقد تكون أداة الاستفهام موجودة ولكنها قد تكون تقريرية أو غير ذلك، كما في قوله تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُ عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً﴾⁽⁹⁴⁾ إذ أن حرف الاستفهام (هل) لا يشير إلى الاستفهام لأن الدلالة عن طريق التنغيم تقتضي التقرير، ويكون الحرف (هل) بمعنى (قد)⁽⁹⁵⁾.

فالاستنتاج الطبيعي من خلال الأمثلة السابقة أن فهم المعنى في حالات كثيرة يتوقف على (الطريقة الصوتية - الإيقاع والتنغيم - ومن هنا تبرز أهمية دراسة اللغة المنطوقة، والنحو التقليدي لم يميز بين اللغة المكتوبة، واللغة المنطوقة، على حين أن لكل منها نظاماً خاصاً قد يختلف اختلافاً كبيراً عن صاحبه، بل إن هذا النحو يركز اهتمامه على اللغة المكتوبة)⁽⁹⁶⁾.

فإذا كانت علامات الترقيم تشكل ضوابط رمزية لتمييز المكتوب عن المنطوق، واستجلاء مكوناته الجمالية بما تقوم به من وظيفة دلالية في إظهار الفوارق الأسلوبية التي تمكن القارئ من فهم النص وإدراك فحواه، فإن التنغيم هو ما يميز اللغة المنطوقة عن اللغة المكتوبة باعتبارها موسيقى الكلام، هذه الموسيقى التي تعدّ أساساً في التواصل بين الأفراد، فاكتمت منه اللغة رونقها وجمالها.

وفي القرآن أمثلة كثيرة على مواطن التنغيم التي تحدد تراكيب الجمل وأغراضها، وكذلك في الكلام اليومي والحديث العادي، ومثال ذلك الحديث النبوي الشريف، حيث قال -عليه الصلاة والسلام - : (قتلته وهو يقول لا إله إلا الله)، أي (أقتلته وهو يقول لا إله إلا الله) فهو استفهام استنكاري وتوبيخي، ولا يعرف معناه إلا بالتنغيم والسمع، فأنى للمكتوب هذا لو لم يكن التنغيم هو الأصل والأساس⁽⁹⁷⁾.

وهكذا يظهر الفرق بين التنغيم وعلامات الترقيم، من خلال التركيب اللفظي بصورة مختلفة، الأمر الذي يؤكد على أن للتنغيم أنواعاً متباينة من النغمات الصوتية، وأنه لا يمكن إدراكها في اللغة المكتوبة إلا بوضع علامات ترقيم مناسبة، تتماثل مع القيمة الدلالية للكلمة، تلك التي يؤديها التنغيم، بانخفاض درجة الصوت أو صعودها أو استوائها.

10. عبدالله، علي، التعبير الدرامي والتنغيم في ترتيل القرآن الكريم، دار أمانة، عمان، 2012، ص 81.
11. الرفاعي، مصطفى صادق، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، دار الكتاب
12. الخليل، عبد القادر مرعي، التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ط 1، عمان، 2002، ص 37.
13. سورة الأعراف، الآية 204.
14. حماد، زياد عواد، الإعجاز التأثري في القرآن، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، 2002، ص 365.
15. لجنة التلاوة، المنير في أحكام التجويد، جمعية على القرآن الكريم، عمان، 2001، ص 6.
16. ابن الجزري، عمر بن محمد، التمهيد في علم التجويد، ط 1، تحقيق علي حسين البواب، مكتبة العارف الرياض، 1985، ص 61
17. سورة الإسراء، للآية 78
18. سورة فاطر، الآية 32
19. سنن أبي داود، والترمذي
20. سورة الإسراء، الآية 82
21. سورة فاطر، الآية 33.
- نفسه، الآية 36.
22. سورة الزمر، الآية 71.
23. نفسه، الآية 73.
24. حسان، تمام، البيان في روائع القرآن، ط 1، عالم الكتب، القاهرة، 1993، ص 164.
25. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، ط 2، دار الفكر، بيروت، 1972، ج 1، ص 450.
26. الجوزية، ابن قيم، مفتاح السعادة، مطبعة السعادة، القاهرة، 1323 هـ، ج 1، ص 44.
27. سورة مريم، الآية 91، 92.
28. سورة التوبة، الآية 38.
29. سورة آل عمران، الآية 139.
30. نفسه، الآية 151.
31. الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، ص 342.
32. سورة المائدة، الآية 26.
33. سورة الأنعام، الآية 36.
34. سورة يونس، الآية 65.
35. سورة البقرة، الآية 81، 82.
36. الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، ص 342.
37. الجوزية، ابن قيم، مدارج السالكين، تحقيق محمد حامد الفقي، دار كتاب العربي، بيروت، 1972، ص 490.
38. الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، ج 2، ص 181.
39. الغزالي، ابو حامد ابن محمد، إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت، (د.ت)، مج 1، ص 288.
40. البخاري، الجامع الصحيح، كتاب فضائل القرآن، ج 9، ص 115.
41. بديوي، يوسف علي، حق القرآن على الناس، ط 1، دار ابن كثير، دمشق، 1993، ص.
42. المنيأوي، محمد عبد الرؤوف، بن علي، فيض القدير - شرح الجامع الصغير، ط 2 دار المعرفة، بيروت، 1972، ص 89.
43. نفسه، ص 68.
44. الجوزية، ابن القيم، مدارج السالكين، 488.
45. سورة سبأ، الآية 26.
46. سورة التحريم، الآية 6.
47. نفسه، الآية 8.
48. الجاحظ، ابو عثمان عمرو ابن بحر، الحيوان، ط 1، تحقيق فوزة عطوه، مكتبة النوري، دمشق، (د.ت)، ج 4، 191.
49. رواه الترمذي وابن ماجه، ومسند الإمام أحمد.
50. بني دومي، خالد قاسم، دلالات الظاهرة الصوتية في القرآن الكريم، إربد - الأردن، عالم الكتب الحديث، 2006، ص 141 - 142.
51. ابن حجر العسقلاني، احمد علي، فتح الباري، المكتبة السلفية، القاهرة، (د.ت)، ج 13، ص 528
52. الغزالي، ابو حامد بن محمد، إحياء علوم الدين، ص 281.
53. سورة المزمل، الآية 4.
54. سورة الفرقان، الآية 32.
55. ابن منظور، لسان العرب، مج 11، ص 265.
56. الرازي، فخر الدين، التفسير الكبير، دار الكتب العلمية، طهران، 1990، مج 4، ج 3، ص 69.
57. سورة فصلت، الآية 26.
58. سورة النحل، الآية 90.
59. الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ط 1، المكتبة العصرية، بيروت، 200، ص 371.
60. سورة البقرة، الآية 121.
61. الغزالي، ابو حامد بن محمد، إحياء علوم الدين، ص 287.
62. سورة الزمر، الآية 23.
63. الشبراوي، عبد العزيز، موسوعة البيان لقراءة القرآن، الهيئة العربية العامة للكتاب، القاهرة، 1994، ص 12.
64. الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، ص 449.
65. السيوطي، جلال الدين، الجامع الصغير، دار الفكر، بيروت، (د.ت)، ج 1، ص 199.
66. سورة الحشر، الآية 21.
67. السعيد، لبيب، الجمع الصوتي الأول للقرآن، دار المعارف، القاهرة، 1978، ص 255.
68. سورة الإسراء، الآية 109.

المصادر والمراجع:

69. الغزالي، أبو حامد بن محمد، إحياء علوم الدين، ص 279.
70. اليحصبي، القاضي عياض بن موسى، الشفا بتصريف حقوق المصطفى، مكتبة الفارابي، دمشق، ص 529، 530.
71. سورة المائدة، الآية 83.
72. التيجاني، عبد الرفيع، الموسيقى وتهذيب النفس، www.nafat.net
73. سورة فصلت، من الآية 30 - 32.
74. السعيد، لبيب، الجمع الصوتي الأول للقرآن، ص 250.
75. سورة مريم، الآية 58.
76. سورة (ق)، من الآية 19 - 22.
77. الرافي، مصطفى صادق، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، ص 215.
78. إخوان الصفا، رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا، الدار الإسلامية، بيروت، (د.ت)، 187، 188.
79. أخرجه ابن ماجه.
80. الغزالي، أبو حامد بن محمد، إحياء علوم الدين 286.
81. سورة الإسراء، الآية 108، 109.
82. نصر، عطية قابل، غاية المريد في التجويد، ط4، مكتبة الحرمين، الرياض، (د.ت)، ص 110.
83. ابن الجزري، محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، ط1، تحقيق محمد تميم الزغبى، مكتبة الهدى، جدة، (د.ت)، ج1، ص 38.
84. الحمد، غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ط1، مطبعة الخلود، بغداد، 1986، ص 480.
85. سورة التوبة، الآية 74.
86. نفسه، الآية 111.
87. دراز، عبد الله، النبأ العظيم، دار إحياء التراث الإسلامي، قطر، 1985 ص 115.
88. الترقيم والتنغيم .. استنطاق المكتوب للكشف عن المنطوق -maamri-ilm2010.yoo7.com
89. المحمدي، عبد العزيز بن سعود، علامات الترقيم والتنغيم ومتممات الكتابة العربية almajma3-blogsport.com
90. المسدي، عبد السلام، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1981، ص 255، 256.
91. بني دومي، خالد قاسم، دلالات الظاهرة الصوتية في القرآن الكريم، ص 142.
92. سورة يوسف، الآية 74، 75.
93. سورة التحريم، الآية 1.
94. سورة الإنسان، الآية 1.
95. السيد، عبد الحميد، دراسات في اللسانيات العربية، ص 61.
96. كشك، أحمد، من وظائف الصوت اللغوي، ط2، القاهرة، 1997، ص 61.
97. المحمدي، عبد العزيز بن سعود، علامات الترقيم والتنغيم ومتممات الكتابة العربية.
1. القرآن الكريم.
2. الحديث الشريف.
3. إخوان الصفا، رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا، الدار الإسلامية، بيروت (د.ت).
4. انيس، ابراهيم، دلالة الالفاظ، ط2، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1960.
5. البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، مكتبة دار السلام، (د.م)، 1997.
6. بشر، كمال محمد، علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، 2000.
7. بديوي، يوسف علي، حق القرآن على الناس، ط1 دار ابن كثير، دمشق 1993.
8. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، الحيوان، ط1، تحقيق فوزي عطوي، ط1، مكتبة النوري، دمشق، (د.ت).
9. الجرجاني، عبدالقاهر، دلائل الاعجاز، ط1، المكتبة العصرية، بيروت (د.ت).
10. ابن الجزري، محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، ط1، تحقيق محمد تميم الزغبى، مكتبة الهدى، جدة، (د.ت).
11. الجوزية، ابن القيم، مفتاح السعادة، مطبعة السعادة، ج1، القاهرة، 1323 هـ.
12. الجوزية، ابن القيم، مدارج السالكين، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1972.
13. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري، المكتبة السلفية، القاهرة (د.ت).
14. حسان، تمام، البيان في روائع القرآن، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1993.
15. حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1985.
16. الحمد، غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ط1، مطبعة الخلود، بغداد، 1986.
17. حنفي محمود حمد، محيط الفنون - الموسيقى العربية قبل الإسلام، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).
18. الخليل، عبد القادر مرعي، التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ط1، عمان، 2002.
19. الرازي، فخر الدين، التفسير الكبير، دار الكتب العلمية، مج14، ج3، طهران، 1990.
20. الرافي، مصطفى صادق، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1990.
21. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، ط2، دار الفكر، بيروت، 1972.

22. السعيد، لبيب، الجمع الصوتي الأول للقرآن، دار المعارف، القاهرة، 1978.
23. السيد، عبد الحميد، دراسات في اللسانيات العربية، دار ومكتبة الحامد، عمان، 2003.
24. السيوطي، جلال الدين، الجامع الصغير، دار الفكر، بيروت، (د.ت).
25. الشبراوي، عبدالعزيز، موسوعة البيان القراءة القرآن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1994.
26. شملول، محمد، إعجاز رسم القرآن وإعجاز التلاوة، ط2، دار السلام، القاهرة، 2007.
27. عبد الله، علي، التعبير الدرامي والتنغيم في ترتيل القرآن الكريم، دار أمانة، عمان، 2012.
28. عتر، حسن، بينات المعجزة الخالدة، ط1، دار النصر، حلب، 1975.
29. عمر، احمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ط3، عالم الكتب، القاهرة، 1985.
30. الغزالي، ابو حامد بن محمد، إحياء علوم الدين، دار المعرفة، مج1، بيروت، (د.ت).
31. قادر، فخرية غريب، تجليات الدلالة الإيحائية في الخطاب القرآني، عالم الكتب الحديثة، إربد، الأردن، 2010.
32. قطب، سيد، النقد الادبي، (د.ن)، بيروت، 1970.
33. كشك، احمد، من وظائف الصوت اللغوي، ط2، القاهرة، 1997.
34. لجنة التلاوة، المنير في أحكام التجويد، جمعية المحافظة على القرآن الكريم، عمان، 2001.
35. اللجمي أديب آخرون، المحيط في معجم اللغة العربية، ط2، دار النشر المحيط، بيروت، مج3، 1994.
36. المسدي، عبد السلام، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1981.
37. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1956.
38. نحلته، محمود أحمد، لغة القرآن في جزء عم، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.
39. نصر، عطية قابل، غاية المرید في علم التجويد، ط4، مكتبة الحرمين، الرياض، (د.ت).
40. ياسوف، أحمد، جماليات المفردة القرآنية، ط1، دار المكتبي، دمشق، 1994.
41. اليحصبي، القاضي عياض بن موسى، الشفا بتصريف حقوق المصطفى، مكتبة الفارابي، دمشق، (د.ت)

الدوريات:

- التيجاني، عبد الرفيع، الموسيقى وتهذيب النفس www.nafahat.net.
- ابو حماد، زياد، عواد، الإعجاز التأثري في القرآن الكريم، مجلة جامعة دمشق، مج18، العدد الاول، 2002.
- الحمدي، عبد العزيز ابن سعود، علامات الترقيم والتنغيم ومتممات الكتابة العربية.
- Almajma3.blogspot.com
- الترقيم والتنغيم. استنطاق المکتوب للكشف عن المنطوق
- Maamri-ilm2010.yoo7.com

**الذكاء الانفعالي وعلاقته بتوكيد الذات لدى طالبات
المرحلة الثانوية
الأردنيات والسعوديات (دراسة عبر ثقافية)***

د. أناس رمضان ابراهيم المصري**

*تاريخ التسليم: 2016/5/15م، تاريخ القبول: 2016/6/28م.
**أستاذ مساعد/ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/ المملكة العربية السعودية.

differences in terms of the dimension of self-awareness according to the variable of nationality (Jordanian and Saudi) in favor of Jordanian female students. There are also statistically significant differences regarding the dimension of empathy in terms of the variable of the academic route (scientific-literary) in favor of the literary route. Moreover, the study shows existence of statistically significant differences regarding self-affirmation in terms of the variable of the academic route (scientific-literary). The results also indicates that there are no differences in emotional intelligence and its subcomponents or self-affirmation due to the variable of academic achievement level.

Keywords: emotional intelligence, self-affirmation, cross-cultural study

مقدمة:

تعدّ الانفعالات من ضروريات الحياة اليومية للفرد، فهي تقود الإنسان، وتوجّه قدراته، وتتحكّم في قراراته؛ لذلك فمن الضروري توافر قدر كافٍ من الذكاء الانفعالي لدى الفرد ليتمكّن من تكوين قيم أساسية ومهمة تساعد على النهوض بمستقبله، ومواكبة الحياة بنجاح؛ ومن هنا أتى الشاعر القائل: (إذا كان الذكاء العقلي يساعدك في الحصول على الوظيفة؛ فإن الذكاء الانفعالي يساعدك في الحفاظ على هذه الوظيفة والارتقاء بها نحو الأفضل) (أزوباردي، 2001). وقد شهد عقد الثمانينيات زيادة غير مسبوقه في الأبحاث والدراسات العلمية المتعلقة بانفعالات الإنسان؛ نتج عنها كم هائل من البيانات، وأدى توافر مثل هذه البيانات وفهمها إلى طرح تحدّ على الذين يؤيدون الفكرة القائلة: إن حاصل الذكاء (IQ)؛ هو من المعطيات الوراثية التي لا تتغيّر مع التغيرات الحياتية، وأن الحياة مرهونة إلى حدّ كبير بهذه الملكات الفطرية (Goleman, 1998). ويرى جولمان أن هذا الرأي يتجاهل السؤال الأكثر تحدّيًا والمتمثل بـ: (ما الذي يمكن أن نغيّره لكي نساعد أبناءنا على تحقيق النجاح في الحياة؟ وما العوامل التي تجعل من يتمتع بمعامل ذكاء مرتفع - على سبيل المثال - يتعثّر في الحياة؛ بينما يُحقّق آخرون من ذوي الذكاء المتدني نجاحاً مدهشاً؟) وإجابة هذا السؤال تكمن في تلك القدرات التي يُطلق عليها الذكاء الانفعالي (The Emotional Intelligence) الذي يُعرّفه جولمان بأنه: قدرة الفرد على تعريف مشاعره ومشاعر الآخرين؛ لدفع ذواتنا وإدارة انفعالاتنا بشكل فعّال داخل أنفسنا، وفي علاقتنا بالآخرين (Goleman, 1995).

وقد تطوّر مفهوم الذكاء الانفعالي في كتابات ماير وسالوفي (Mayer & Salovey, 1990)، عندما نشر أول مقالة علمية في مجال الذكاء الانفعالي، وتضمّنت تلك المقالة أول تعريف له؛ إذ عرّف بأنه: (القدرة على فهم المشاعر والانفعالات الذاتية، وفهم مشاعر الآخرين وانفعالاتهم، والتمييز بينها، واستخدام المعلومات لتوجيه تفكير الفرد وأفعاله). ثم قدّم جولمان (Goleman, 1995) كتابه الشهير الذي أسماه (الذكاء الانفعالي - Emotional Intelligence) الذي يركّز على مفهوم الذكاء الانفعالي من حيث طبيعته ودوره في مجالات الحياة، وافترض جولمان أن الذكاء الانفعالي قدرة قابلة للتعلّم، وقسم الكفاية الانفعالية إلى قسمين، وهما: الكفاية الشخصية التي

ملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى تعرف العلاقة بين الذكاء الانفعالي وعلاقته بتوكيد الذات لدى طالبات المرحلة الثانوية الأردنية والسعوديات؛ دراسة عبر ثقافية، وذلك على عينة مكوّنة من (394)، منهن (209) من العينة الأردنية، و(185) من العينة السعودية. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة: مقياس الذكاء الانفعالي، ومقياس توكيد الذات. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين الذكاء الانفعالي وتوكيد الذات، وأن مستوى الأردنيات والسعوديات في الذكاء الانفعالي وتوكيد الذات كان مرتفعاً، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ذوات الذكاء الانفعالي المرتفع والمنخفض في توكيد الذات. كما أشارت النتائج إلى إمكانية التنبؤ بتوكيد الذات من خلال بعض أبعاد الذكاء الانفعالي، وتبين كذلك وجود فروق دالة إحصائية في بُعد الوعي بالذات تبعاً لمتغير الجنسية (الأردنية-سعودية)؛ لصالح الأردنيات، ووجود فروق دالة إحصائية في بُعد التعاطف تبعاً لمتغير المسار الأكاديمي (علمي- أدبي)؛ لصالح المسار الأدبي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في توكيد الذات تبعاً لمتغير المسار الأكاديمي (علمي- أدبي). كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق في الذكاء الانفعالي ومكوّناته الفرعية أو توكيد الذات؛ تُعزى إلى متغير مستوى التحصيل الدراسي.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الانفعالي، توكيد الذات، دراسة عبر ثقافية.

Emotional Intelligence and its Relation to self-affirmation among Saudi and Jordanian Female Students at Secondary Schools : A Cross-Cultural Study

Abstract:

The present study aims at investigating Emotional intelligence and its relation to self-affirmation, among Saudi and Jordanian female students at secondary schools. The study uses a sample that consists of (394) female students, (209) of which are Jordanian female students and, the other (185) are Saudi female students. In order to achieve the study objectives, the researcher used the scale of emotional intelligence, and the scale of self-affirmation. The results shows a statistically significant positive correlation between emotional intelligence and self-affirmation. Moreover, the levels of emotional intelligence and self-affirmation among Jordanian and Saudi female students are high, and there are statistically significant differences between those with high emotional intelligence and those with low self-affirmation. The results also indicates to the predictability of self-affirmation through some dimensions of emotional intelligence. The study also has shows that there are statistically significant

فرعية، ويمكن وصف الأبعاد كآلآتي: البُعد الأول: إدراك العواطف، والبُعد الثاني: استخدام العواطف، والبُعد الثالث: فهم العواطف، والبُعد الرابع: إدارة العواطف. وبالرغم من عدم اتفاق الباحثين على أبعاد محددة للذكاء الانفعالي؛ لكن هناك قاسماً مشتركاً يلتقون عليه، وهو أن الذكاء الانفعالي إنما هو مهارة متعددة الجوانب والأبعاد.

ويُنظر إلى توكيد الذات بأنه شكل من أشكال المحافظة على الاتزان؛ بمعنى أن الفرد إذا قام بسلوك عدواني ألحق الأذى والألم بشخص آخر؛ فإنه قد يقوم بالمقابل بالتصرف بالطريقة ذاتها. وإذا تصرف بسلبية فيعني أن الطرف الآخر سيحصل على جميع الحقوق ولدى الفرد القليل منها، وفي كلتا الحالتين-العدوان أو السلبية- يكون الفرد في حالة عدم اتزان. وتوكيد الذات يُحقّق المعاني إعادة الأشياء إلى مستواها، فيعكس وعي الفرد بهذا الاتزان، وقدرته على تقييم نفسه وتقييم الآخر؛ لإيجاد التوازن والمحافظة عليه. ويرتبط هذا الوعي بقدرته الفرد على تنظيم أفكاره، وسلوكه، وانفعالاته (Ellis, 2009). ويحتاج الفرد إلى تقديم نفسه بثقة دون اللجوء إلى السلبية أو العدوانية، ويشتمل هذا على وعي أكبر بالذات، والتعرّف إلى الذات وتقبّلها، وتحمل مسؤولية الأفعال. كما يتطلب تقديم الذات، والاستماع لحاجات الآخرين والاستجابة لها دون إهمال لاهتمامات الفرد الشخصية، مع مراعاة المساواة والعدالة بين تلبية احتياجات الآخرين والاحتياجات الشخصية. ويرتبط توكيد الذات بتطوير مهارات متنوعة، مثل المهارات البيئشخصية، والاتصال الفعال، وضبط السلوك والانفعال والأفكار، والتعامل مع المشكلات. ولا يعني ارتباط توكيد الذات بالتواصل الفعّال اختيار الكلمات المناسبة في موقف ما فقط؛ إنما مراعاة نبرة الصوت، ونغمته، وشدته، وتعابير الوجه، والإيماءات، ولغة الجسد؛ فكل تلك العناصر لها دور في الرسالة التي نرسلها إلى الطرف الآخر، وإذا لم تتراعى تلك العناصر وتتطابق؛ فإنها ترسل رسائل مشوهة (Bishop, 2007).

وتوكيد الذات شكل من أشكال السلوك يستند إلى فكرة المساواة بين الناس، وإمكانية التعبير عن الحاجات، والآراء، والمشاعر بشكل صريح وبارتياح، واحترام الذات والآخرين، والتعامل مع المواقف والناس بثقة وشجاعة مع احترام المشاعر ومعرفة الحقوق. ولا يتعلّق الأمر بتحقيق الفوز في مواقف التفاعل الاجتماعي؛ إنما العمل على إيجاد حلول تتناسب مع حاجات جميع الأطراف واهتماماتهم. ويظهر توكيد الذات من خلال السيطرة على الذات، وتنظيم الأفكار والمشاعر والانفعالات، بالإضافة إلى السيطرة على المواقف، ليس بهدف التحكم بالأفراد؛ وإنما القدرة على المطالبة بالحقوق بعيداً عن العدوان أو السلبية، مع الأخذ بالاعتبار عدم الاستخفاف بالآخرين، وبالمقابل عدم السماح لهم بالاستخفاف بحقوق الأفراد أو إيدائهم (Hartley, 2005).

ومن هنا يتضح أن الذكاء الانفعالي أقرب ما يكون من مفهوم توكيد الذات. وإذا كان الفرد يتميز بذكاء انفعالي؛ فإن لديه القدرة على التعبير عن انفعالاته بشكل دقيق، ففي حالة الغضب يستطيع عكس انفعال الغضب لديه على ملامح الوجه ونبرات الصوت، كما تكون لديه القدرة على فهم انفعالاته وتحليلها، والسيطرة على انفعالاته، كتأجيل حاجاته، وكبح جماح غضبه، كما أنه يمتلك

تُمكّننا من إدارة أنفسنا، والكفاية الاجتماعية التي تُمكننا من إدارة علاقاتنا مع الآخرين. ويشير زيبيل (Zipple, 2000) إلى مفهوم الذكاء الانفعالي، موضحاً أنه لا يوجد خط قاعدي ينبغي توافره لكي نقول: إن الفرد يمتلك الذكاء الانفعالي؛ بل إنه يمكن تعلمه والتدريب عليه، وكلما زادت قدرة الفرد على الوعي بذاته والضبط الانفعالي؛ فإنه يختار عن قصد كيف يسلك، وكيف يستجيب في المواقف المختلفة على نحو يُحقّق له الخير والفائدة.

أما فيما يخصّ أبعاد الذكاء الانفعالي ومكوّناته، فقد توصّل الباحثون إلى أن هناك مجموعة من القدرات والمهارات العاطفية والاجتماعية التي تُحقّق للفرد النجاح في الحياة والعمل، وصُنّفت هذه القدرات والمهارات ضمن أبعاد، واختلفت هذه الأبعاد من باحث إلى آخر، تبعاً لتعريف الذكاء الانفعالي الذي تبناه كل باحث، ويمكن عرض هذه النماذج كآلآتي:

♦ أولاً: نموذج بار-أون Bar-On Model: حدد بار-أون Bar-On, 1997 أبعاد الذكاء الانفعالي اعتماداً على مفهومه للذكاء الانفعالي والدراسات التجريبية التي أجريت في هذا المجال؛ إذ عدّ الذكاء الانفعالي يتكوّن من (15) مهارة، موزعة على خمسة أبعاد في الجوانب: الشخصية، والعاطفية، والاجتماعية، كآلآتي: البُعد الأول: مهارات داخل الشخص، وتتألف من خمس قدرات فرعية، وهي: الوعي الذاتي، والتوكيد الذاتي، وتقدير الذات، وتحقيق الذات، والاستقلالية. البُعد الثاني: مهارات العلاقات بين الأشخاص، وتتألف من ثلاث قدرات، وهي: التعاطف، والمسؤولية الاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية. البُعد الثالث: التكيف، ويتألف من ثلاث قدرات، وهي: اختبار الواقعية، والمرونة، وحل المشكلات. البُعد الرابع: إدارة الضغوط، ويتألف من قدرتين، وهما: تحمل الضغوط، والسيطرة على الاندفاع. البُعد الخامس: المزاج العام، ويتألف من قدرتين، وهما: التفاؤل، والسعادة.

♦ ثانياً: نموذج جولمان Model Goleman: صنّف جولمان (Goleman, 1998) المهارات والقدرات التي يتكوّن منها الذكاء الانفعالي إلى خمسة أبعاد رئيسية؛ بحيث تُمثّل الأبعاد الثلاثة الأولى المكوّنات الشخصية؛ بينما يُمثّل البعدان الآتيان المكوّنات الاجتماعية، ويمكن عرض هذه الأبعاد كآلآتي: البُعد الأول: الوعي الذاتي، ويتضمّن هذا البُعد: الوعي الانفعالي، والتقييم الدقيق للذات، والثقة بالنفس. البُعد الثاني: تنظيم الذات، ويتضمّن: الضبط الذاتي، والنزاهة، والضمير، والتكيف، والابتكار. البُعد الثالث: التعاطف، ويتضمّن: فهم الآخرين، وتطوير الآخرين، والتوجّه للخدمة، والاستفادة من التنوّع أو الاختلاف، والوعي السياسي. البُعد الرابع: الدافعية، ويتضمّن هذا البُعد: دافع الإنجاز، والالتزام، والمبادرة، والتفاؤل. البُعد الخامس: المهارات الاجتماعية، ويتضمّن: التأثير، والتواصل، وإدارة النزاعات، والقيادة، وبناء الروابط، والتعاون، وقدرات الفريق. ثم راجع جولمان بعد ذلك هذا النموذج وطوّره عام (2000)، ووُزعت المهارات والقدرات إلى أربعة أبعاد (Cherniss & Goleman, 2001)، وهي: الوعي الذاتي، وإدارة الذات، والوعي الاجتماعي، وإدارة العلاقات.

♦ ثالثاً: نموذج القدرة Ability Model: يتكوّن الذكاء للانفعالي عند ماير وديباولو وسالوفي (Mayer, Dipaolo & Sa-) من أربعة أبعاد رئيسية، ويتكوّن كل بُعد من قدرات

الذات لدى طالبات المرحلة الثانوية (الأردنيات - السعوديات)؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تحقيق الأهداف الآتية:

1. الكشف عما إذا كانت هناك علاقة بينالذكاء الانفعالي وتوكيد الذات لدى طالبات المرحلة الثانوية (الأردنيات-السعوديات).

2. التّعرف على درجات الذكاء الانفعالي وتوكيد الذات لدى طالبات المرحلة الثانوية (الأردنيات-السعوديات).

3. الكشف عما إذا كانت هناك فروق بين طالبات المرحلة الثانوية ذوات الذكاء الانفعالي المرتفع والمنخفض في توكيد الذات لدى طالبات المرحلة الثانوية (الأردنيات-السعوديات).

4. الكشف عما إذا كانت هناك فروق في متوسطات درجات أفراد العينة في الذكاء الانفعالي ومكوّناته الفرعية تُعزى إلى تأثير متغيرات الجنسية: أردنية - سعودية، والمسار الأكاديمي: علمي- أدبي، ومستوى التحصيل الأكاديمي: ممتاز- جيد جداً- جيد-مقبول.

5. الكشف عما إذا كانت هناك فروق في متوسطات درجات أفراد العينة في توكيد الذات تُعزى إلى تأثير متغيرات الجنسية: أردنية - سعودية، والمسار الأكاديمي: علمي-أدبي، ومستوى التحصيل الأكاديمي: ممتاز- جيد جداً- جيد-مقبول.

6. معرفة مدى إمكانية التنبؤ بتوكيد الذات لدى طالبات المرحلة الثانوية (الأردنيات-السعوديات)، من خلال بعض أبعاد الذكاء الانفعالي.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة الحالية أهمية خاصة على المستويين النظري والتطبيقي كما يأتي:

الأهمية النظرية:

1. ندرة البحوث والدراسات عبر الثقافية التي تناولت الذكاء الانفعالي وعلاقته بتوكيد الذات- على حد علم الباحثة- حيث تُعد هذه الدراسة أول دراسة تتناول الذكاء الانفعالي وعلاقته بتوكيد الذات لدى طالبات المرحلة الثانوية (الأردنيات والسعوديات) (دراسة عبر ثقافية)، بوصفهما متغيرين رئيسين في التراث العربي، وفي التراث المحلي (المملكة العربية السعودية).

2. تتناول الدراسة الحالية شريحة مهمة من شرائح المجتمع، وهن طالبات المرحلة الثانوية.

3. يمكن أن تكون الدراسة الحالية مقدمة لإجراء دراسات ثقافية مقارنة أخرى، يتم إجراؤها على مراحل دراسية أخرى، وفئات عمرية مختلفة، وفي بيئات أخرى.

الأهمية التطبيقية:

تتبلور أهمية البحث التطبيقية فيما تُسفر عنه من نتائج يمكن أن تساعد القائمين على العملية التعليمية في المرحلة الثانوية في إعداد برامج توجيهية وإرشادية، تستند إلى رفع مستوى الذكاء الانفعالي لدى طلبة الثانوية وتوكيدهم لذواتهم؛ لما لهذا من أثر في

القدرة على تعرف انفعالات الآخرين ومشاعرهم. وبمتابعة تعريفات توكيد الذات، يُلاحظ أنها تتضمّن المعاني نفسها التي يتضمّنّها تعريف الذكاء الانفعالي، فمثلاً يشمل توكيد الذات حرية تعبير الفرد عن انفعالاته، ومشاعره، وآرائه تجاه الآخرين عوضاً عن إخفائها داخله، مع الحرص على مشاعر الآخرين وفهمها وعدم إيذائها. وهنا ينبغي أن يكون الفرد على وعي بذاته، مع الفهم الواضح لمشاعره وانفعالاته، وضبط انفعالاته، وأن يكون مُلمّاً ببعض المهارات الاجتماعية التي تُمكنه أن يُعبّر عن مشاعره دون أن يسمح لنفسه أن تكون تحت رحمة انفعالاته. ويمكن القول: إن الذكاء الانفعالي يؤدي دوراً مهماً في مسألة توكيد الذات لدى الأفراد؛ إذ إن الأفراد الذين يمتلكون مهارات الذكاء الانفعالي أكثر قدرة على توكيد الذات، والتعبير عنها، وهذا ما تحاول الدراسة الحالية الكشف عنه عبر تناولها لعينات من جنسيات (ثقافات) مختلفة؛ إذ تضمنت عينات من بيئات عربية (أردنية وسعودية).

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

لاحظت الباحثة من خلال اطلاعها على بعض البحوث والدراسات أن هناك قلة في البحوث والدراسات العربية التي تناولت الذكاء الانفعالي في علاقته بتوكيد الذات - في حدود علم الباحثة- ما عدا دراستي العنزي (2011)، والعايش (2008). والمتأمل في هاتين الدراستين يجد أن كل دراسة أُجريت على مجتمع بعينه؛ فدراسة العنزي (2011) أُجريت على طلبة جامعة الحدود الشمالية في المملكة العربية السعودية، أما دراسة العايش (2008)، فقد أُجريت على طالبات جامعة الملك عبدالعزيز؛ ومن ثم أصبحت هناك حاجة لدراسات عبر ثقافية تتناول الذكاء الانفعالي في علاقته بتوكيد الذات؛ لذا كان من الأهمية تفسير الفروق الحضارية بين الثقافات، من خلال الكشف عن أهم خصائص هذه الثقافات وسلوكياتها، كما أن الدراسات عبر الثقافية تساعد على تحديد الطابع القومي للفرد أو للشخصية. وتحدد مشكلة هذه الدراسة في التساؤلات الآتية:

◀ هل توجد علاقة بين الذكاء الانفعالي وتوكيد الذات لدى طالبات المرحلة الثانوية (الأردنيات-السعوديات)؟

◀ ما درجة الذكاء الانفعالي وتوكيد الذات لدى طالبات المرحلة الثانوية (الأردنيات - السعوديات)؟

◀ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طالبات المرحلة الثانوية ذوات الذكاء الانفعالي المرتفع والمنخفض في توكيد الذات لدى طالبات المرحلة الثانوية (الأردنيات-السعوديات)؟

◀ هل توجد فروق دالة إحصائية في الذكاء الانفعالي ومكوّناته الفرعية تُعزى إلى تأثير متغيراتالجنسية: أردنية- سعودية، والمسار الأكاديمي: علمي-أدبي، ومستوى التحصيل الأكاديمي: ممتاز- جيد جداً - جيد - مقبول؟

◀ هل توجد فروق دالة إحصائية في توكيد الذات تُعزى إلى تأثير متغيرات الجنسية: أردنية - سعودية، والمسار الأكاديمي: علمي- أدبي، ومستوى التحصيل الأكاديمي: ممتاز- جيد جداً - جيد-مقبول؟

◀ هل تُنبئ بعض أبعاد الذكاء الانفعالي دون غيرها بتوكيد

معلومات في توجيه سلوكياتهم، كما كان لديهم قدرة أكبر على مقاومة ضغوط الأقران؛ أي أن الدراسة توصلت إلى وجود علاقة بين الذكاء الانفعالي والسلوك الاجتماعي.

وأجرى وانج وهزين (Wang & He-Zhiwen, 2002) دراسة للعلاقة بين الذكاء الانفعالي والفعالية العامة للذات والأساليب التربوية الوالدية، وذلك على عينة من طلاب وطالبات المدارس الثانوية بالصين بلغت (161 من الطلاب، و148 من الطالبات)، طُبِّقَ عليهم مقياس للفعالية العامة للذات، ومقياس سكوت للذكاء الانفعالي. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين الذكاء الوجداني وفعالية الذات، وأن الأساليب التربوية الوالدية الإيجابية، مثل: الفهم، والتعاطف، والحماية، والاهتمام؛ ذات علاقة إيجابية بكل من الذكاء الوجداني وفعالية الذات.

وقارن محمد (2005) الذكاء الانفعالي لدى (895) تلميذاً وتلميذة من المصريين والعمانيين بالمراحل الابتدائية، والإعدادية، والثانوية، طُبِّقَ عليهم مقياس بار-أون للذكاء الانفعالي، الذي يقاس ستة مكونات فرعية، وهي: علاقة الفرد بنفسه (داخل الفرد)، وعلاقة الفرد بالآخرين (بين الأفراد)، والمزاج العام، والسيطرة-إدارة الضغوط، والتكيف، والانطباعات الإيجابية. وأظهرت النتائج وجود تأثير دال إحصائياً لمتغير الثقافة في مكوّن إدارة الضغوط فقط، وعدم وجود هذا التأثير في بقية المكونات والدرجة الكلية للذكاء الانفعالي، ووجود تأثير للجنس فيمكوّن الذكاء الانفعالي داخل الفرد؛ إذ كان مستوى الإناث أفضل بكثير من مستوى الذكور، بغض النظر عن الثقافة، في حين لم يوجد تأثير دال إحصائياً للجنس فيبقية المكونات والدرجة الكلية.

وبحث (Berrocal et al. 2005) التأثيرات الثقافية Cultural influence في الذكاء الانفعالي، وتكوّنت العينة من (278) فرداً، منهم (131) رجلاً، و(147) امرأة، موزعين على ثلاث ثقافات: (108) من الأفراد التشيليين - أمريكا اللاتينية، و(58) فرداً أمريكياً، و(112) فرداً إسبانياً، متوسط أعمارهم جميعاً (21.85) عاماً، وطُبِّقَ عليهم مقياس إدراك الذكاء الانفعالي كسمة (TMMS)، وأظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً بين العينات الثلاثة في الذكاء الانفعالي؛ لصالح الأمريكيين في جميع المقارنات، ووجود تأثير دال إحصائياً للجنس فيالذكاء الانفعالي؛ إذ حققت الإناث مستويات مرتفعة في جميع المكونات والدرجة الكلية، ووجود تأثير دال إحصائياً للتفاعل بين الجنس والجنسية فيالذكاء الانفعالي.

كذلك أجرى السامرائي (2005) دراسة هدفت للتعرف إلى درجة الذكاء الانفعالي لدى الطلبة المتفوقين في مدرسة اليوبيل في الأردن، وتكوّنت العينة من (83) مفحوصاً من طلبة الصفوف: التاسع، والعاشر، والحادي عشر. وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود درجة مرتفعة من الذكاء الانفعالي على الأداء الكلي، وكانت درجة الذكاء الانفعالي في بُعد الوعي بالذات أعلى من الأبعاد الأخرى؛ في حين كانت الدرجة في بُعد إدارة العواطف منخفضة، وأقل من الأبعاد الأخرى.

وتناولت دراسة المزروع (2007) علاقة هوية الأنا بفاعلية الذات والذكاء الوجداني لدى عينة من المراهقات الموهوبات والعاديات، وذلك على عينة شملت (104) طالبات، (49) طالبة

التغلب على بعض المشكلات التي تواجههم، وتطوير بعض المهارات الاجتماعية لديهم، كحل النزاعات وغيرها.

التعريفات المفاهيمية والإجرائية:

الذكاء الانفعالي Emotional Intelligence: يُعرّف جولمان (Goleman, 1995, p:10) الذكاء الانفعالي بأنه: (القدرة على فهم الانفعالات، ومعرفتها، والتمييز بينها، والقدرة على ضبطها، والتعامل معها بإيجابية). وتعرّف الباحثة الذكاء الانفعالي إجرائياً في الدراسة الحالية بأنه: (مجموع الدرجات التي تحصل عليها الطالبة من خلال إجابتها على بنود مقياس الذكاء الانفعالي المستخدم في هذه الدراسة).

توكيد الذات Self Assertiveness يُعرّف (عبد المعطي، 2001: 145) توكيد الذات بأنه: (القدرة على ضبط النفس بصورة تتيح للفرد حرية الانفعال تجاه الأفراد والموضوعات للتعبير عن نفسه، والمطالبة بحقوقه؛ تخفيفاً لحدّة التوتر والقلق النفسي لديه، مع مراعاة حقوق الآخرين). وتعرّف الباحثة توكيد الذات إجرائياً في الدراسة الحالية بأنه: مجموع الدرجات التي تحصل عليها طالبة المرحلة الثانوية، من خلال إجابتها عن بنود مقياس توكيد الذات المستخدم في هذه الدراسة.

دراسة عبر ثقافية Cross Cultural Study: هي دراسات لأفراد من ثقافتين أو أكثر، باستخدام مناهج متكافئة؛ لتقرير الحدود التي تصدق في إطارها النظريات النفسية (فرج، 1991، ص253 - 288).

حدود الدراسة:

تحدّد بالموضوع الذي تتناوله الدراسة، وهو: (الذكاء الانفعالي وعلاقته بتوكيد الذات لدى طالبات المرحلة الثانوية الأردنية والسعوديات (دراسة عبر ثقافية). وترتبط الحدود الزمانية بفترة تطبيق هذه الدراسة في الفصل الدراسي الثاني من العام 2015/ 2016. وتتمثل الحدود المكانية في مدرسة (تلاع العلي الثانوية للبنات) بالمملكة الأردنية الهاشمية بمدينة عمان، ومدرسة (14 الثانوية للبنات) بالمملكة العربية السعودية بمدينة جدة. وتتمثل الحدود البشرية بعينة من طالبات المرحلة الثانوية من القسمين: العلمي والأدبي بالمجتمعين: الأردني والسعودي، كما تحدّد الدراسة بدرجة صدق أداة الدراسة وثباتها، واستجابة عينة الدراسة عليها.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات التي تناولت الذكاء الانفعالي لدى طلبة المرحلة الثانوية:

وقام ماير وآخرون (Mayer et. al, 2001) بدراسة لمعرفة العلاقة بين الذكاء الانفعالي والسلوك الاجتماعي لدى (11) مراهقاً من الموهوبين، طُبِّقَ عليهم مقياس الكفاءة الاجتماعية، ومقياس الذكاء الانفعالي. وقد أشارت النتائج إلى أن أولئك الذين لديهم ذكاء انفعالي مرتفع قد تمتّعوا بسلوك اجتماعي كفاء، وكانوا أقدر من الآخرين في التعرف إلى انفعالاتهم الخاصة وانفعالات الآخرين في المواقف المختلفة والانسجام معها، واستخدموا ما لديهم من

توكيداً للذات أعلى من طلبة المستوى الأول، ولم تظهر فروق بين المستويات الأخرى.

وهدفت دراسة المطيري (2015) لتعرّف العلاقة بين الأمن النفسي وتوكيد الذات لدى طلاب وطالبات الثانوية العامة في دولة الكويت. وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع طلاب وطالبات المرحلة الثانوية في محافظة الأحمدى للعام الدراسي 2013/2014، والبالغ عددهم (3506) طلاب وطالبات، وتكوّنت عينة الدراسة من (200) طالب وطالبة. وقد استخدم الباحث مقياس الأمن النفسي، ومقياس توكيد الذات. وأظهرت النتائج وجود علاقة دالة إحصائياً بين كل من الأمن النفسي وتوكيد الذات لدى المراهقين (طلاب وطالبات مرحلة الثانوية العامة)، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجة مقياس توكيد الذات لدى المراهقين (طلاب وطالبات مرحلة الثانوية العامة).

ثالثاً: الدراسات التي تناولت العلاقة بين الذكاء الانفعالي وتوكيد الذات لدى طلبة المرحلة الثانوية:

أجرت العايش (2008) دراسة هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين الذكاء الانفعالي، وكل من وجهة الضبط وتوكيد الذات لدى طالبات جامعة الملك عبد العزيز. ولتحقيق هدف الدراسة طبقت المقاييس النفسية التالية: استبيان الذكاء الانفعالي، ومقياس وجهة الضبط، ومقياس توكيد الذات على عينة مكونة من (524) طالبة من القسمين العلمي والأدبي من الفرقتين الثانية والرابعة من كليات جامعة عبد العزيز. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين بعض أبعاد الذكاء الانفعالي وكل من وجهة الضبط وتوكيد الذات، كما أمكن التنبؤ ببعض أبعاد الذكاء الانفعالي في ضوء متغيري وجهة الضبط وتوكيد الذات، إلى جانب وجود فرق في بعض أبعاد الذكاء الانفعالي وفقاً لتفاعل متغيري: الفرقة الدراسية، والتخصص الدراسي.

وهدفت دراسة العنزي (2011) إلى الكشف عن العلاقة بين الذكاء الانفعالي وتوكيد الذات لدى عينة من طلبة جامعة الحدود الشمالية في المملكة العربية السعودية. ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث مقياسين، وهما: مقياس ويكمان للذكاء الانفعالي، ومقياس راتوس لتوكيد الذات، على عينة من طلبة الجامعة اختيرت بالطريقة العشوائية الطبقية، بلغت (623) طالباً وطالبة، منهم (162) طالباً، و(461) طالبة. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن درجة الذكاء الانفعالي لدى طلاب وطالبات الجامعة كانت فوق المتوسط، ووجود مستوى مرتفع من توكيد الذات لديهم. كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية إيجابية ودالة إحصائياً بين بُعدي الذكاء الانفعالي: إدارة الذات غير المعرفية والبراعة الاجتماعية من جهة، ومستوى توكيد الذات لدى طلبة الجامعة من جهة أخرى. ودلت النتائج أيضاً على عدم وجود فروق في مستوى توكيد الذات تُعزى إلى التخصص؛ في حين وُجدت فروق تُعزى إلى الجنس ولصالح الذكور، وللمستوى الدراسي ولصالح طلبة السنة الرابعة.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق للإطار النظري والبحوث السابقة المرتبطة بمشكلة البحث الحالي؛ يتضح عدم وجود بحث واحد

من الموهوبات، و(55) طالبة من الطالبات العاديات بالمرحلة الثانوية، طُبّق عليهن استبيان هوية الأنا للشباب، ومقياس فاعلية الذات، ومقياس الذكاء الوجداني. وقد أسفرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين هوية الأنا، وكل من فاعلية الذات والذكاء الوجداني، كما وُجدت فروق دالة في فاعلية الذات والذكاء الوجداني لصالح الطالبات الموهوبات.

وهدفت دراسة المومني (2010) لتعرّف إلى مستوى الذكاء الانفعالي لدى طلبة المرحلة الثانوية في الأردن، ومعرفة متغيرات التحصيل الأكاديمي، ونوع التعليم، والنوع في الذكاء الانفعالي. وتكوّنت عينة الدراسة من (405) طلاب، منهم (176) طالبا، و(229) طالبة من طلبة المرحلة الثانوية في محافظة إربد، طُبّق عليهم مقياس الذكاء الانفعالي. وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: إن أداء الطلبة على مقياس الذكاء الانفعالي وعلى أبعاد الذكاء الانفعالي؛ يقع في المستوى المتوسط، باستثناء بُعد التعاطف؛ إذ وقع أداء الطلبة في المستوى المرتفع، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجات الطلبة على مقياس الذكاء الانفعالي تُعزى إلى: متغيرات التحصيل الأكاديمي، ونوع التعليم (علمي، أدبي)، والنوع، أو تُعزى إلى التفاعل بين هذه المتغيرات. ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجات الطلبة على بُعد تنظيم الانفعالات، ولصالح الطلبة ذوي التحصيل المرتفع، وذوي التحصيل المتوسط موازنة مع الطلبة ذوي التحصيل المنخفض، ووجود فروق دلالة إحصائية في درجات الطلبة على بُعد تنظيم الانفعالات تُعزى إلى التفاعل بين نوع الطالب والتحصيل الأكاديمي.

وهدفت دراسة أبي زيتون (2010) لتعرّف إلى مستويات الذكاء الانفعالي لدى الطلبة الموهوبين والمتفوقين الملتحقين بمدارس الملك عبد الله الثاني للتميز، والتعرّف إلى أثر متغيرات جنس الطالب، والصف، وعمل الوالدين فيه. وتكوّنت عينة الدراسة من (350) طالباً موهوباً ومتفوقاً، وأن مستويات الذكاء الانفعالي لدى الطلبة الموهوبين والمتفوقين كانت مرتفعة، وبيّنت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغيري الصف والجنس في متغير الذكاء الانفعالي. كما أشارت النتائج إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغير عمل الأم؛ في حين أشارت النتائج إلى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغيرات: الصف، والجنس، وعمل الآباء والأمهات في متغير الذكاء الانفعالي وأبعاده.

ثانياً: الدراسات التي تناولت توكيد الذات لدى طلبة المرحلة الثانوية:

هدفت دراسة عبد الهادي وأبو جدي (2014) لتعرّف إلى العلاقة الارتباطية بين الاندفاعية وتوكيد الذات لدى عينة من طلبة الجامعة العربية المفتوحة- فرع الأردن. ولتحقيق ذلك طُبّق مقياس الاندفاعية، ومقياس توكيد الذات على (255) طالباً وطالبة من تخصصات الإدارة، وتقنيات المعلومات، والحوسبة، واللغة الإنجليزية وأدابها، والتربية. وبيّنت نتائج الدراسة مستوى متوسطاً من توكيد الذات، ووجود علاقة عكسية بين الاندفاعية وتوكيد الذات، فكلما زاد توكيد الذات؛ انخفضت الاندفاعية. كما أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة في توكيد الذات تبعاً لمتغيري: النوع (أنثى / ذكر)، والتخصص، أما متغير المستوى الدراسي فقد أظهر طلبة المستويين الثاني والثالث

الدراسي (2015 - 2016م)، مع استبعاد طالبات الصف الثالث الثانوي (العلمي والأدبي) من العينة السعودية، وطالبات الصف الثاني الثانوي (العلمي والأدبي) من العينة الأردنية؛ بسبب انشغال العينة الأردنية بالامتحانات الوزارية خلال فترة تطبيق الدراسة.

عينة الدراسة:

تكوّنت عينة الدراسة من مجموعة كلية قوامها (394) طالبة؛ فقد اختارت الباحثة العينة الأردنية من طالبات الصف الأول الثانوي (الأدبي والعملي)، والصف العاشر بمدرسة تلاح العلمي الثانوية للبنات، وتشمل (209) طالبات، من خلال الحصر الشامل لجميع الطالبات. وبعد تطبيق الاستبانة أُستبعدت (4) طالبات لم تكتمل استجابتهن لكل فقرات المقاييس. كما اختارت الباحثة العينة السعودية من جميع طالبات الصف الأول الثانوي، وطالبات الصف الثاني الثانوي (الأدبي والعملي) بمدرسة الثانوية الرابعة عشرة، وتشمل (185) طالبة، من خلال الحصر الشامل لجميع الطالبات. وبعد تطبيق الاستبانة أُستبعدت (5) طالبات لم تكتمل استجابتهن لكل فقرات المقاييس، مع ملاحظة أن الصف العاشر في النظام التعليمي الأردني يعادله الصف الأول الثانوي بالنظام السعودي، وكذلك فإن الصف الأول الثانوي في النظام التعليمي الأردني يعادله الصف الثاني الثانوي في النظام التعليمي السعودي. وتكوّنت العينة الاستطلاعية من (100) طالبة؛ عينة حساب صدق وثبات المقاييس على البيئة الأردنية وعددها (50)، ثم عينة حساب صدق وثبات المقاييس على البيئة السعودية وعددها (50)، وذلك على النحو التالي كما هو موضح في الجدول (1).

في البيئة العربية تناول متغيرات البحث الحالي مجتمعة (الذكاء الانفعالي وعلاقته بتوكيد الذات لدى طالبات المرحلة الثانوية الأردنية والسعوديات) في بيئات ثقافية مختلفة. كما اتضح وجود تأثير للثقافة في الذكاء الانفعالي، كما في دراستي Berrocal, (et. al, 2005)، و(محمد، 2005)؛ بينما أظهرت دراسة مارثا وجورج (Martha & George, 2001) أن أثر العرق في أبعاد الذكاء الانفعالي كان ضعيفاً. وتبين كذلك وجود تناقض في نتائج الدراسات حول الفروق بين الذكور والإناث في مكوّنات الذكاء الانفعالي؛ إذ أظهرت بعض الدراسات وجود فروق لصالح الذكور، كدراسة (Martha & George, 2001) في كل من تدبير العلاقات والانخراط بها، ودراسة العنزى (2011). أما فيما يخص الأدوات التي أُستخدمت، فهناك تباين بين هذه الأدوات بناء على الأساس النظري الذي اعتمدت عليه، ومفهوم كل من الذكاء الانفعالي وتوكيد الذات، ويُلاحظ أن جميع الأدوات من نوع التقدير الذاتي. ومن خلال عرض الدراسات السابقة؛ تبين أن الدراسات تطرقت إلى أمثلة متنوعة لأهداف، وأساليب، ونتائج أخذت في مجملها صيغاً علمية كان لها بالغ الأهمية في هذه الدراسة، وقد استفادت الباحثة من نتائج الدراسات السابقة؛ إذ إن بعض متغيراتها كانت من ضمن الدراسة الحالية.

مجتمع الدراسة:

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع طالبات المرحلة الثانوية بمدرسة تلاح العلمي الثانوية للبنات بمدينة عمان - المملكة الأردنية الهاشمية، والبالغ عددهن (323) طالبة، وجميع طالبات مدرسة 14 الثانوية للبنات بمدينة جدة - المملكة العربية السعودية، والبالغ عددهن (320) طالبة، وذلك في الفصل الثاني من العام

جدول (1)

توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الديموغرافية.

المتغير	التكرار	النسبة %	المتغير	التكرار	النسبة %
أردنية	209	53.0	أدبي	96	24.4
سعودية	185	47.0	المتغير	106	26.9
المجموع	394	100.0	المجموع	202	100.0
ممتاز	176	44.7	15 عاماً	105	7.26
جيد جداً	116	29.4	16 عاماً	199	50.5
مستوى التحصيل الدراسي	58	14.7	17 عاماً	90	22.9
جيد	58	14.7	العمر	90	22.9
مقبول	44	11.2	المجموع	394	100.0
المجموع	394	100.0			

ومشاعره وانفعالاته، وكيفية التمييز بينها، والوعي بالعلاقة بينها وبين الأحداث والمواقف المختلفة. والبُعد الثاني: ضبط الذات، ويُقصد به: قدرة الفرد على تحريك طاقاته الانفعالية وتنظيمها، ومراقبة تحولها من حالة إلى أخرى، والتحكّم فيها، والمهارة في استخدامها؛ لصنع أفضل القرارات والإنجازات وممارستها بفاعلية. والبُعد الثالث - التعاطف، ويُقصد به: قدرة الفرد على إدراك وقراءة انفعالات الآخرين، والتناغم معها، والاستجابة لها بموضوعية؛

أدوات الدراسة:

أولاً: مقياس الذكاء الانفعالي:

استعانت الباحثة بمقياس الذكاء الانفعالي لـ (الزهراي ورشدي، 2010)، ويتكوّن المقياس في صورته النهائية من (42) مفردة مُقسّمة إلى أربعة أبعاد: البُعد الأول: الوعي بالذات، ويُقصد به: قدرة الفرد على إدراك مصادره النفسية، وإحساسه

يتضمن القسم الأول المفردات الفردية، في حين يتضمن القسم الثاني المفردات الزوجية لكل مفحوص على حدة. وتم حساب معامل الارتباط وهو (0.64)، وهو دال إحصائياً عند مستوى (0.01). كما حسب الباحثان صدق المقياس من خلال: عرض المقياس على المحكمين؛ لتحديد مدى وضوح الفقرات ومدى ملاءمتها؛ ومن ثم أجرى الباحثان معامل الارتباط بين أبعاد المقياس والدرجة الكلية عند مستوى (0.01)؛ وهو ما يعني أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الصدق.

صدق مقياس الذكاء الانفعالي وثباته في الدراسة الحالية:

- أولاً: صدق المقياس: يُقصد بصدق المقياس أن تقيس عبارات المقياس ما وُضعت لقياسه، وتأكدت الباحثة من صدق المقياس بطريقتين:

1. صدق الاتساق الداخلي: يُقصد بصدق الاتساق الداخلي: مدى اتساق كل فقرة من فقرات المقياس مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة. وقد حسبت الباحثة الاتساق الداخلي للمقياس من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات المقياس والدرجة الكلية للمجال نفسه، وذلك على النحو الذي يوضحه الجدول (2).

تضمن تجنّب لسوء الفهم بين الأفراد، والأخذ في الاعتبار مشاعر الآخرين عندما يكون الفرد بصدد قرارات حكيمة. والبُعد الرابع: المهارات الاجتماعية، ويُقصد به: قدرة الفرد على إقامة علاقات متبادلة مع الآخرين، مهم بإيجابية، والقيام بالأدوار الاجتماعية بصبر، ومرونة، وحماسة، ومسؤولية، ومثابرة، وانفتاح. وتدرجت الإجابة عن المقياس من: دائماً (ثلاث درجات)، وأحياناً (درجتين)، ونادراً (درجة واحدة)، ويتم عكس الدرجات لكل بديل في حال كانت الفقرات سالبة. وتُحسب الدرجة الكلية من خلال جميع درجات المفحوص على الأبعاد الأربعة؛ ومن هنا يمكن استخراج الدرجة الكلية التي تحصل عليها الطالبة بجمع الدرجات التي تمثل الذكاء الانفعالي على فقرات المقياس. ويمكن أن تمتد الدرجة الكلية على المقياس بأكمله ما بين (42 - 126)؛ حيث تُمثل الدرجة الأولى الحد الأدنى، في حين تُمثل الدرجة الثانية الحد الأعلى للدرجات. وقد أوجد الباحثان مُعدداً للمقياس (الزهراني ورشدي) الثبات للمقياس بأبعاده الفرعية بطريقتين، وهما: طريقة الاتساق الداخلي: تم حساب معاملات الارتباط بين درجات أفراد العينة على كل من الأبعاد الأربعة والدرجة الكلية للاختبار، وكان معامل الارتباط (0.56)، ودال عند مستوى (0.01). وطريقة التجزئة النصفية: حيث قام الباحثان بمعدالمقياس بتطبيق المقياس على عينة التقتين وتصحيحه، وعددها (40)، وجُزئ الاختبار إلى قسمين:

جدول (2)

معامل الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات المقياس والدرجة الكلية للمقياس.

الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
1	*0.201	12	*0.242	23	*0.202	34	*0.345
2	*0.239	13	*0.285	24	*0.283	35	*0.391
3	*0.224	14	*0.124	25	*0.351	36	*0.277
4	*0.325	15	*0.249	26	*0.389	37	*0.421
5	*0.344	16	*0.235	27	*0.248	38	*0.336
6	*0.337	17	*0.339	28	*0.190	39	*0.166
7	*0.301	18	*0.343	29	*0.261	40	*0.292
8	*0.318	19	*0.307	30	*0.157	41	*0.220
9	*0.286	20	*0.258	31	0.033	42	*0.224
10	*0.282	21	*0.435	32	*0.287	-	-
11	-0.115	22	*0.364	33	*0.362	-	-

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05).

وبذلك تكون الباحثة قد تأكدت من صدق مقياس الدراسة وثباته؛ مما يجعلها على ثقة بصحة المقياس وصلاحيته لتحليل النتائج، والإجابة عن أسئلة الدراسة.

ثانياً: ثبات المقياس: يُقصد بثبات المقياس أن يُعطي هذا المقياس النتيجة نفسها فيما لو جرى إعادة تطبيق المقياس أكثر من مرة تحت الظروف والشروط نفسها. أو بعبارة أخرى: أن ثبات المقياس يعني الاستقرار في نتائج المقياس، وعدم تغييرها بشكل

يتضح من الجدول (2)، أن قيم معامل الارتباط لغالبية عبارات المقياس موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل؛ مما يشير إلى أن عبارات المقياس تتمتع بدرجة صدق جيدة يمكن الاعتماد عليها في إجراء الدراسة.

2. الصدق البنائي: اتضح من النتائج أن قيمة الصدق لجميع فقرات المقياس كانت (0.897)؛ ويعني هذا أن المقياس ثابت وصادق بدرجة عالية.

كبير فيما لو أُعيد توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. وتبين من النتائج كذلك أن المقياس تمتع بمعامل ثبات جيد؛ إذ بلغ معامل ألفا كرونباخ للمقياس (0.805)، وهي نسبة عالية، وبلغ معامل سبيرمان للمقياس (0.748)، ومعامل جوتمان (0.748)، وهي نسبة عالية.

ثانياً: مقياس توكيد الذات:

وضع المقياس في الأصل وولبي ولازاروس (Wolpe & Lazarus, 1966)، الذي ترجمه وقننه للغة العربية (Gha-reeb, 1983)، ويتكوّن المقياس في صورته الأصلية من (30) عبارة، وفي الصورة العربية من (25) عبارة عن كيف يتصرف الناس في مواقف مختلفة. ويقاس المقياس قدرة الفرد على التعبير المقبول اجتماعياً عن حقوقه ومشاعره الشخصية بأقل قدر ممكن من القلق، وبدون انتهاك لحقوق الآخرين (غريب، 1995). ويطلب من المفحوص أن يضع علامة (x) تحت كلمة (نعم)، للعبارة التي يرى المفحوص أنه يتصرف عادة بالطريقة التي تصفها العبارة، أو يضع (x) تحت كلمة (لا)، للعبارة التي يرى المفحوص أنه عادة لا يتصرف بالطريقة التي تصفها العبارة. وتتضمن ورقة الأسئلة - وهي ورقة الإجابة نفسها - تعليمات توضح طريقة الإجابة، ويطلب من المفحوص قراءة التعليمات الواردة في ورقة الأسئلة ثم البدء في الإجابة. وتجمع العلامات في الصفحات الثلاث؛ ليكون مجموع الدرجة الخام للمفحوص على مقياس توكيد الذات، وتتراوح الدرجة على مقياس توكيد الذات ما بين صفر (تمثل أكثر الدرجات انخفاضاً

يوضحه الجدول (3).

جدول (3)

معامل الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات المقياس والدرجة الكلية للمقياس.

الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
1	*0.248	8	*0.129	15	*0.189	22	-0.274
2	*0.282	9	*0.178	16	*0.233	23	*0.109
3	*0.277	10	*0.277	17	*0.296	24	*0.242
4	*0.248	11	*0.211	18	*0.174	25	0.064
5	0.069	12	*0.148	19	*0.101	-	-
6	0.068	13	*0.225	20	*0.242	-	-
7	0.082	14	*0.267	21	0.269	-	-

* دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

لجميع فقرات المقياس كانت (0.761)؛ ويعني هذا أن المقياس ثابت وصادق بدرجة متوسطة.

ثانياً: ثبات المقياس: اتضح من النتائج أن المقياس تمتع بمعامل ثبات جيد؛ إذ بلغ معامل ألفا كرونباخ للمقياس (0.579)؛ وهي نسبة منخفضة، وبلغ معامل سبيرمان للمقياس (0.585)، في حين بلغ معامل جوتمان (0.575)؛ وهي نسبة منخفضة.

يتضح من الجدول (3)؛ أن قيم معامل الارتباط لغالبية عبارات المقياس موجبة ودالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل؛ مما يُشير إلى أن عبارات المقياس تتمتع بدرجة صدق جيدة يمكن الاعتماد عليها في إجراء الدراسة، فيما عدا بعض العبارات السالبة.

2. الصدق البنائي: اتضح من النتائج أن قيمة الصدق

المعالجة الإحصائية:

الجدول ووصفها، والنتائج وتفسيرها، ومناقشتها مع نتائج الدراسات السابقة والإطار النظري.

عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الأول ومناقشتها:

ينصُّ السؤال الأول على: (هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الذكاء الانفعالي وتوكيد الذات لدى طالبات المرحلة الثانوية (الأردنيات - السعوديات)؟). وللإجابة عن السؤال الأول، استخدمت الباحثة معامل ارتباط بيرسون، ويعرض الجدول (4) لتحليل النتائج الخاصة بالسؤال.

استخدمت الباحثة التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ومعامل الارتباط بيرسون، واختبار ONE WAY ANOVA واختبار Independent t-test، وألفا كرونباخ، والتجزئة النصفية؛ للتأكد من ثبات المقاييس.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

يتضمن هذا الجزء الإجابة عن أسئلة الدراسة من خلال

جدول (4)

العلاقة الارتباطية بين الذكاء الانفعالي وتوكيد الذات لدى طالبات المرحلة الثانوية (الأردنيات - السعوديات).

الذكاء الانفعالي	المهارات الاجتماعية	التعاطف	ضبط الذات	الوعي بالذات	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة	توكيد الذات
**0.247	**0.232	0.081	**0.147	**0.311			
0.000	0.000	0.109	0.004	0.000			
394	394	394	394	394			العدد

**دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01).

قوة الأنا القدرة على مواجهة الواقع، والتعامل معه دون خوف أو خجل، والقدرة على تحمّل الإحباط، فعندما يواجه الفرد الناضج انفعالياً إحباطاً؛ فإنه لا يتجمّد في مكانه ويتوقف؛ وإنما يحاول التعامل بطرق أخرى مع المشكلة، ويجرّب حلولاً جديدة ومبتكرة، ويتحرّك في اتجاهات شتى حتى يتغلب على المصاعب التي واجهته. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Mayer et al. 2001)، التي توصلت إلى وجود علاقة بين الذكاء الانفعالي والسلوك الاجتماعي، ودراسة (Wang & He-Zhiwen, 2002)، التي أشارت إلى وجود علاقة إيجابية بين الذكاء الانفعالي وفعالية الذات، كما تتفق مع دراسة هاشم (2004)، التي أشارت إلى وجود ارتباطات دالة إحصائية بين بُعدي التعاطف وتنظيم الانفعالات والصحة النفسية، وتتفق كذلك مع دراسة المزروع (2007)، التي وجدت فروقاً دالة في فاعلية الذات والذكاء الوجداني، وتتفق أيضاً مع دراسة العنزي (2011)، التي أشارت إلى وجود علاقة ارتباطية إيجابية ودالة بين الذكاء الانفعالي ومستوى توكيد الذات.

عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني ومناقشتها:

ينصُّ السؤال الثاني على: (ما درجة الذكاء الانفعالي وتوكيد الذات لدى طالبات المرحلة الثانوية (الأردنيات - السعوديات)؟). وللإجابة عن السؤال الثاني، أجرت الباحثة اختبار (t.test) للمجموعة الواحدة؛ لتحديد درجة الطالبات بالنسبة للدرجة المتوسطة للمقاييس، وسيتناول الجدولان (5) و(6) عرض النتائج الخاصة بالسؤال الثاني ومناقشتها.

جدول (5)

قيم (ت)، ودلالة الفروق في متوسط درجات الذكاء الانفعالي لدى طالبات المرحلة الثانوية (الأردنيات والسعوديات).

المتغير	الجنسية	متوسط	انحراف معياري	دح	ت	مستوى الدلالة
الوعي بالذات	أردنية	16.16	2.75	208	6.094	0.0001
	سعودية	16.80	2.87	184	8.530	0.0001

المتغير	الجنسية	متوسط	انحراف معياري	د.ح	ت	مستوى الدلالة
ضبط الذات	أردنية	21.62	3.50	208	14.957	0.0001
	سعودية	21.89	3.34	184	15.831	0.0001
التعاطف	أردنية	17.88	2.91	208	0.594	غير دالة
	سعودية	17.97	2.90	184	0.101	غير دالة
المهارات الاجتماعية	أردنية	11.41	2.33	208	3.643	0.001
	سعودية	11.58	2.30	184	2.428	0.01
الذكاء الانفعالي	أردنية	67.07	8.53	208	6.904	0.0001
	سعودية	68.27	8.91	184	8.042	0.0001
توكيد الذات	أردنية	9.53	3.25	208	-13.167	0.0001
	سعودية	9.71	3.62	184	-10.43	0.0001

جدول (6)

قيم (ت) ودلالة الفروق في متوسط درجات توكيد الذات لدى طالبات المرحلة الثانوية (الأردنيات والسعوديات).

المتغير	الجنسية	متوسط	انحراف معياري	د.ح	ت	مستوى الدلالة
توكيد الذات	أردنية	9.53	3.25	208	-13.167	0.0001
	سعودية	9.71	3.62	184	-10.43	0.0001

بهدوء، وأن يكون لديهم القدرة على بناء الصداقات والتواصل مع الآخرين؛ وجميعها مهارات وقدرات أساسية للتعاطف والتواصل مع الآخرين، التي تُعدُّ أبعاداً أساسية للذكاء الانفعالي. وتوقعات المجتمع من هذه الفئة من الطلبة قد تدفعهم إلى التصرف بما يتناسب وهذه التوقعات؛ فالمجتمع يتوقع من طلبة المرحلة الثانوية التعامل الرزين والمتعاطف، الذي يُقدِّم العون والمساعدة للأفراد الآخرين. وتختلف نتائج الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة المومني (2010)؛ بأن أداء الطلبة على مقياس الذكاء الانفعالي، وعلى مكوناته الفرعية؛ يقع في المتوسط، باستثناء بُعد التعاطف؛ إذ كان أداء الطلبة يقع في المستوى المرتفع. وتتفق هذه النتائج مع دراسة العنزي (2011)، التي أشارت إلى أن درجة الذكاء الانفعالي لدى طلاب وطالبات الجامعة كانت فوق المتوسط، ووجود مستوى مرتفع من توكيد الذات لديهم. وتتفق كذلك مع دراستي أبي زيتون (2010)، والسامرائي (2005)، اللتين أشارت إلى أن مستويات الذكاء الانفعالي لدى الطلبة كانت مرتفعة.

عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث ومناقشتها:

ينصُّ السؤال الثالث على: (هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طالبات المرحلة الثانوية، ذوات الذكاء الانفعالي المرتفع والمنخفض في توكيد الذات لدى طالبات المرحلة الثانوية (الأردنيات - السعوديات)؟). وللإجابة عن السؤال الثالث أُستخدم اختبار t-test؛ لموازنة متوسطي مجموعتي (طالبات المرحلة الثانوية ذوات الذكاء الانفعالي المرتفع والمنخفض) في توكيد الذات.

تُشير نتائج الجدولين (5) و(6) إلى ارتفاع متوسط درجات الوعي بالذات؛ بوصفه أحد مكونات الذكاء الانفعالي عند مستوى دلالة (0.0001)، لدى طالبات المرحلة الثانوية (الأردنيات - السعوديات)، عن متوسط درجات المقياس؛ وارتفاع متوسط درجات ضبط الذات؛ بوصفه أحد مكونات الذكاء الانفعالي عند مستوى دلالة (0.0001)، لدى طالبات المرحلة الثانوية (الأردنيات - السعوديات)، عن متوسط درجات المقياس، وعدم وجود فروق دالة إحصائية في متوسط درجات التعاطف؛ بوصفها إحدى مكونات الذكاء الانفعالي لدى طالبات المرحلة الثانوية (الأردنيات - السعوديات)، بالنسبة لمتوسط درجات المقياس. وانخفاض متوسط درجات المهارات الاجتماعية؛ بوصفها إحدى مكونات الذكاء الانفعالي عند مستوى دلالة يتراوح بين (0.01 - 0.001)، لدى طالبات المرحلة الثانوية (الأردنيات - السعوديات)، عن متوسط درجات المقياس. وارتفاع متوسط درجات الذكاء الانفعالي عند مستوى دلالة (0.0001)، لدى طالبات المرحلة الثانوية (الأردنيات - السعوديات)، عن متوسط درجات المقياس. وانخفاض متوسط درجات توكيد الذات عند مستوى دلالة (0.0001)، لدى طالبات المرحلة الثانوية (الأردنيات - السعوديات)، عن متوسط درجات المقياس. وتعرزو الباحثة السبب في ارتفاع مستوى الذكاء الانفعالي لدى الطالبات بصفة عامة إلى طبيعة المرحلة الثانوية؛ إذ إنها بيئة اجتماعية يسودها التعاطف، والحوار، والتواصل الاجتماعي؛ مما يمنح الطلبة القدرة على اكتشاف مشاعر أصدقائهم وأحاسيسهم، وفهم الأفراد المحيطين بهم، ومجاملة الأصدقاء والتعامل معهم

جدول (7)

نتائج اختبار (t-test)؛ لبيان دلالة الفروق في توكيد الذات بين طالبات المرحلة الثانوية ذوات الذكاء الانفعالي المرتفع والمنخفض.

المقياس	الحالة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية (Sig)	مستوى الدلالة
توكيد الذات	طالبات المرحلة الثانوية ذوات الذكاء الانفعالي المنخفض	0.59	0.14	-3.023	392	**0.00	دالة
	طالبات المرحلة الثانوية ذوات الذكاء الانفعالي المرتفع	0.64	0.13				

**دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01).

وينبغي هنا أن يكون الفرد على وعي بذاته، مع الفهم الواضح لمشاعره وانفعالاته وضبط انفعالاته، وأن يكون ملماً ببعض المهارات الاجتماعية التي تمكنه من أن يعبر عن مشاعره دون أن يسمح لنفسه أن تكون تحت رحمة انفعالاته.

عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع ومناقشتها:

ينص السؤال الرابع على: (هل توجد فروق دالة إحصائية في الذكاء الانفعالي ومكوناته الفرعية تُعزى إلى تأثير متغيرات: الجنسية: (أردنية- سعودية)، والمسار الأكاديمي: (علمي- أدبي)، ومستوى التحصيل الأكاديمي: (ممتاز - جيد جداً - جيد - مقبول)؟). وللإجابة عن السؤال الرابع استخدم اختبار (One Way ANOVA) لموازنة متوسطات (3) مجموعات في درجاتهن على مقياس الذكاء الانفعالي ومكوناته الفرعية تبعاً لمتغير مستوى التحصيل الأكاديمي: (ممتاز- جيد جداً- جيد- مقبول)، كما استخدم اختبار t-test؛ لموازنة متوسطي مجموعتين تبعاً لمتغيرات الجنسية: (أردنية- سعودية)، والمسار الأكاديمي: (علمي - أدبي).

يوضح الجدول (7) أن القيمة الاحتمالية لتوكيد الذات كانت أقل من مستوى الدلالة (0.01)، بمعنى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طالبات المرحلة الثانوية ذوات الذكاء الانفعالي المرتفع والمنخفض في توكيد الذات لدى طالبات المرحلة الثانوية (الأردنيات - السعوديات). وتعرزو الباحثة السبب في ذلك إلى أن الفرد الذكي انفعالياً يكون أكثر توكيداً لذاته واستقلالية، ولديه خصائص قيادية فاعلة، وأن الفرد الذي يتميز بذكاء انفعالي؛ يكون لديه القدرة على التعبير عن انفعالاته بشكل دقيق، ففي حالة الغضب يستطيع عكس انفعال الغضب لديه على ملامح الوجه ونبرات الصوت، كما تكون لديه القدرة على فهم انفعالاته وتحليلها، والسيطرة على انفعالاته، كتأجيل إشباع حاجاته، وكبح جماح غضبه، كما أنه يمتلك القدرة على التعرف إلى انفعالات الآخرين ومشاعرهم. وقد تناولت تعريفات توكيد الذات في مجملها معاني قريبة مما تناولته تعريفات الذكاء الانفعالي، مثل حرية تعبير الفرد عن انفعالاته، ومشاعره، وآرائه تجاه الآخرين؛ عوضاً عن إخفائها داخله، مع الحرص على مشاعر الآخرين وفهمها، وعدم إيذائها.

جدول (8)

نتائج اختبار (One Way ANOVA)؛ لبيان دلالة الفروق في الذكاء الانفعالي بأبعاده تبعاً لمستوى التحصيل الأكاديمي.

المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
الذكاء الانفعالي	بين المجموعات	0.055	3	0.018	0.423	0.737
	داخل المجموعات	16.901	390	0.043		
	المجموع	16.956	393			
الوعي بالذات	بين المجموعات	0.081	3	0.027	0.337	0.798
	داخل المجموعات	31.320	390	0.080		
	المجموع	31.401	393			
ضبط الذات	بين المجموعات	0.087	3	0.029	0.352	0.788
	داخل المجموعات	31.994	390	0.082		
	المجموع	32.081	393			
التعاطف	بين المجموعات	0.143	3	0.048	0.812	0.488
	داخل المجموعات	22.905	390	0.059		
	المجموع	23.048	393			
المهارات الاجتماعية	بين المجموعات	0.216	3	0.072	0.857	0.463
	داخل المجموعات	32.791	390	0.084		
	المجموع	33.008	393			

التحصيل الأكاديمي. وتختلف مع دراسة (Parker, et al.2004)، التي توصلت إلى أن التفوق الأكاديمي ارتبط بدرجة قوية جداً مع الذكاء الانفعالي. وترى الباحثة أنه نتيجة لهذا الاختلاف والتباين في نتائج الدراسة مع الدراسات السابقة، فأنها تدعو إلى مزيد من الدراسات التي تبحث في علاقة الذكاء الانفعالي بمتغير مستوى التحصيل الدراسي ومتغيرات أخرى.

يوضح الجدول (8) أن القيمة الاحتمالية لمقياس الذكاء الانفعالي بأبعاده كانت أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، بمعنى عدم وجود فروق دالة إحصائية في الذكاء الانفعالي ومكوناته الفرعية تُعزى إلى تأثير متغير مستوى التحصيل الأكاديمي: (ممتاز - جيد جداً - جيد - مقبول). وتتفق نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة المومني (2010)، في عدم وجود فروق في درجات الطلبة على مقياس الذكاء الانفعالي تُعزى إلى متغير

جدول (9)

نتائج اختبار (t-test)؛ لبيان دلالة الفروق في الذكاء الانفعالي بأبعاده تبعاً لمتغير الجنسية: (أردنية - سعودية).

المقياس	الجنسية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية (sig)	مستوى الدلالة
الذكاء الانفعالي	أردنية	2.40	0.20	1.37	392	0.17	غير دالة
	سعودية	2.37	0.21				
الوعي بالذات	أردنية	2.38	0.28	2.29	392	*0.02	دالة
	سعودية	2.32	0.29				
ضبط الذات	أردنية	2.20	0.29	0.80	392	0.43	غير دالة
	سعودية	2.18	0.28				
التعاطف	أردنية	2.51	0.24	0.33	392	0.74	غير دالة
	سعودية	2.50	0.24				
المهارات الاجتماعية	أردنية	2.57	0.29	0.76	392	0.45	غير دالة
	سعودية	2.55	0.29				

*دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05).

لمتغير الثقافة على الذكاء الانفعالي؛ في حين أنها تختلف مع دراسة (Berrocal et al.2005)، التي أشارت إلى وجود تأثير دال إحصائياً للجنسية في الذكاء الانفعالي. وتعزو الباحثة عدم وجود فروق دالة إحصائية بين العينتين الأردنية والسعودية في الذكاء الانفعالي؛ إلى تشابه المجتمعين الأردني والسعودي في كثير من الخصائص المجتمعية؛ بل في خصائص الأفراد الشخصية والاجتماعية أيضاً، فالعادات والقيم تكاد تكون متشابهة، كمشاركة الآخرين، والإحساس بهم وبمشكلاتهم، والحرص على التوافق مع الذات ومع الآخرين، وصلة الأرحام. وعليه، فإنه يمكن التعامل مع العينتين الأردنية والسعودية كما لو كانا عينة واحدة.

يوضح الجدول (9) أن القيمة الاحتمالية للذكاء الانفعالي (ضبط الذات، والتعاطف، والمهارات الاجتماعية)؛ كانت أعلى من مستوى الدلالة (0.05)؛ ومن ثم فلا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الذكاء الانفعالي بأبعاده: (ضبط الذات، والتعاطف، والمهارات الاجتماعية)، تبعاً لمتغير الجنسية: (أردنية - سعودية). كما يتضح من الجدول (10)؛ أن القيمة الاحتمالية للوعي بالذات كانت أقل من مستوى الدلالة (0.05)؛ بمعنى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الوعي بالذات تبعاً لمتغير الجنسية: (أردنية - سعودية)؛ لصالح الأردنيات. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة محمد (2005)، التي أشارت إلى عدم وجود تأثير دال إحصائياً

جدول (10)

نتائج اختبار (t-test)؛ لبيان دلالة الفروق في الذكاء الانفعالي بأبعاده تبعاً لمتغير المسار الأكاديمي: (علمي - أدبي).

المقياس	المسار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية (sig)	مستوى الدلالة
الذكاء الانفعالي	أدبي	2.42	0.16	1.90	200	0.06	دالة
	علمي	2.37	0.19				
الوعي بالذات	أدبي	2.36	0.28	0.04	200	0.97	غير دالة
	علمي	2.36	0.26				

المقياس	المسار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية (Sig)	مستوى الدلالة
ضبط الذات	أدبي	2.21	0.24	1.93	200	0.06	غير دالة
	علمي	2.14	0.30				
التعاطف	أدبي	2.55	0.20	2.23	200	*0.03	دالة
	علمي	2.49	0.23				
المهارات الاجتماعية	أدبي	2.61	0.24	1.08	200	0.28	غير دالة
	علمي	2.57	0.28				

*دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05).

يوضح الجدول (10) أن القيمة الاحتمالية للذكاء الانفعالي بأبعاده: (الوعي بالذات، وضبط الذات، والمهارات الاجتماعية)؛ كانت أعلى من مستوى الدلالة (0.05)؛ ومن ثم فلا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الذكاء الانفعالي بأبعاده: (الوعي بالذات، وضبط الذات، والمهارات الاجتماعية)، تبعاً لمتغير المسار الأكاديمي: (علمي - أدبي). كما يتضح من الجدول (10) أن القيمة الاحتمالية للتعاطف كانت أقل من مستوى الدلالة (0.05)؛ بمعنى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التعاطف تبعاً لمتغير المسار الأكاديمي: (علمي - أدبي)؛ لصالح المسار الأدبي. وتعزو الباحثة السبب في ارتفاع مستوى الذكاء الانفعالي في بُعد التعاطف لدى طالبات المسار الأدبي موازنة مع طالبات المسار العلمي إلى طبيعة المسار؛ إذ إن مقررات المسار الأدبي تتناول قضايا تختص بالتعامل، والعلاقات الإنسانية، والمهارات الاجتماعية، وتشجيع العلاقات الاجتماعية، كما أنها تُعزز الثقة بالنفس. وتتطلب هذه المقررات الاحتكاك والتعامل مع الآخرين أكثر من مقررات المسار العلمي. وتتفق مع دراسة العنزي (2011)، التي أشارت إلى وجود فروق في درجة الذكاء الانفعالي تُعزى إلى التخصص؛ ولصالح

التخصصات الأدبية. وتختلف مع دراسة المومني (2010)، التي أشارت إلى عدم وجود فروق في درجات الطلبة على مقياس الذكاء الانفعالي تُعزى إلى نوع التعليم: (علمي، أدبي)، كما تختلف مع دراسة العايش (2008)، التي وجدت فروقاً في بعض أبعاد الذكاء الانفعالي وفقاً للتخصص الدراسي: (علمي - أدبي).

عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس ومناقشتها:

ينص السؤال الخامس على: (هل توجد فروق دالة إحصائية في توكيد الذات تُعزى إلى تأثير متغيرات الجنسية: (أردنية - سعودية)، والمسار الأكاديمي: (علمي - أدبي)، ومستوى التحصيل الأكاديمي: (ممتاز - جيد جداً - جيد - مقبول)؟). وللإجابة عن السؤال الخامس استخدم اختبار (One Way ANOVA) لموازنة متوسطات (3) مجموعات في درجاتهن على مقياس توكيد الذات، تبعاً لمتغير مستوى التحصيل الأكاديمي: (ممتاز - جيد جداً - جيد - مقبول)، كما استخدم اختبار (t-test) لموازنة متوسطي مجموعتين تبعاً لمتغيرات الجنسية: (أردنية - سعودية)، والمسار الأكاديمي: (علمي - أدبي).

جدول (11)

نتائج اختبار (One Way ANOVA)؛ لبيان دلالة الفروق في توكيد الذات تبعاً لمستوى التحصيل الأكاديمي.

المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
توكيد الذات	بين المجموعات	0.047	3	0.016	0.831	0.477
	داخل المجموعات	7.372	390	0.019		
	المجموع	7.419	393			

يوضح الجدول (11) أن القيمة الاحتمالية لمقياس توكيد الذات كانت أكبر من مستوى الدلالة (0.05)؛ بمعنى عدم وجود فروق دالة إحصائية في توكيد الذات تُعزى إلى تأثير متغير مستوى التحصيل الأكاديمي: (ممتاز - جيد جداً - جيد - مقبول). وقد يُعزى ذلك إلى وجود متغيرات أخرى أكثر أهمية في التوكيدية من متغير مستوى

التحصيل الأكاديمي: (ممتاز - جيد جداً - جيد - مقبول)، كمفهوم الذات، والعوامل الثقافية والاجتماعية، إضافة إلى الخبرة في الحياة وغيرها. ويمكن أن تتعلم الطالبة هذه المتغيرات من خلال مسارها الأكاديمي؛ لكنها تحتاج إلى برامج تدريبية متخصصة تساعدها على التعبير عن رأيها، مراعية في ذلك احترام الآخرين وتقديرهم.

جدول (12)

نتائج اختبار (t-test)؛ لبيان دلالة الفروق في توكيد الذات تبعاً لمتغير الجنسية: (أردنية - سعودية).

المقياس	الجنسية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية (Sig)	مستوى الدلالة
توكيد الذات	أردنية	0.62	0.13	0.603	392	0.547	غير دالة
	سعودية	0.61	0.15				

درجة عالية من التوكيدية؛ بينما التربية الخاطئة تُنتج عناصر مهزوزة الشخصية، تفتقد الثقة في ذاتها، وقدرة التوكيد واحترام الطفل، وتشجيعه على التعبير عن مشاعره وآرائه، وتدريبه على مواجهة المواقف، وعدم الهروب منها، والتواري خلف مساعدة والديه دائماً؛ هو الذي ينمي توكيد الذات وقوة الشخصية عنده. أما تحقير الطفل، وعدم الاعتناء بمشاعره وآرائه، وتعويد الاتكالية على والديه في مواجهة المشاكل؛ فذلك ما يُضعف شخصيته، ويُخفض درجة التوكيدية لديه.

جدول (13)

نتائج اختبار (t-test)؛ لبيان دلالة الفروق في الذكاء الانفعالي بأبعاده تبعاً لمتغير المسار الأكاديمي: (علمي- أدبي).

المقياس	المسار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية (sig)	مستوى الدلالة
توكيد الذات	أدبي	0.61	0.13	-1.03	200	0.30	غير دالة
	علمي	0.63	0.14				

عرض النتائج المتعلقة بالسؤال السادس ومناقشتها:

ينصُّ السؤال السابع على: "هل هناك إمكانية للتنبؤ بتوكيد الذات لدى طالبات المرحلة الثانوية (الأردنيات- السعوديات)، من خلال بعض أبعاد الذكاء الانفعالي؟". وللإجابة عن السؤال السادس أُستخدم أسلوب الانحدار الخطي للتنبؤ بتوكيد الذات لدى طالبات المرحلة الثانوية (الأردنيات- السعوديات)، من خلال بعض أبعاد الذكاء الانفعالي، وسيتناول الجدول (14) عرض النتائج الخاصة بالسؤال وتحليلها.

جدول (14)

نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis of variance)؛ للتأكد من صلاحية النموذج.

المتغير التابع	المصدر	قيمة معامل التحديد المصحح R ²	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الذكاء الانفعالي	الانحدار	0.345	0.881	4	0.220	13.100	**0.00
	الخطأ		6.538	389	0.017		
	المجموع		7.419	393			

**دالة إحصائية عند مستوى (0.01).

ذلك يتبين إمكانية التنبؤ بتوكيد الذات لدى طالبات المرحلة الثانوية (الأردنيات - السعوديات) من خلال بعض أبعاد الذكاء الانفعالي.

يوضِّح الجدول (12) أن القيمة الاحتمالية لتوكيد الذات كانت أكبر من مستوى الدلالة (0.05)؛ بمعنى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في توكيد الذات تبعاً لمتغير الجنسية: (أردنية- سعودية). وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى ما تؤديه التنشئة الأسرية من دور أساسي في صياغة شخصية الإنسان، وتحديد معالمها وتوجهاتها؛ فالتربية الأسرية تؤدي دوراً مهماً على مستوى توكيد الذات، ارتفاعاً وانخفاضاً. كما أن التنشئة السليمة يتخرج منها أشخاص أقوياء الشخصية، ممن تتوافر لهم

يوضِّح الجدول (13) أن القيمة الاحتمالية لتوكيد الذات كانت أعلى من مستوى الدلالة (0.05)؛ بمعنى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في توكيد الذات تبعاً لمتغير المسار الأكاديمي: (علمي - أدبي). وتعزو الباحثة السبب وراء هذه النتيجة إلى أن الطالبات في الفرعين العلمي والأدبي، هن من الفئة العمرية نفسها؛ مما يؤدي إلى مزيد من التماثل فيما بينهن؛ ومن ثم فقد عمل هذا التماثل على تقليص الفجوة بين طلبة الفرعين العلمي والأدبي في مستوى توكيد الذات لديهن. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة العنزي (2011) في عدم وجود فروق في مستوى توكيد الذات تُعزى إلى متغير التخصص.

جدول (15)

نتائج تحليل الانحدار الخطي لاختبار مدى مساهمة بعض أبعاد الذكاء الانفعالي في التنبؤ بتوكيد الذات.

أبعاد المتغير المستقل	المعاملات غير القياسية B	المعاملات القياسية Beta	قيمة t	الدلالة الإحصائية
الثابت	0.26	-	3.42	**0.001
	0.08			

الدالة الإحصائية	قيمة t	المعاملات القياسية		المعاملات غير القياسية	
		Beta	B	B	أبعاد المتغير المستقل
**0.001	3.31	0.27	0.04	0.13	الوعي بالذات
*0.045	2.01	0.15	0.03	0.07	التعاطف

**دالة إحصائية عند مستوى (0.01). *دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05).

وتوكيد الذات لدى طالبات جامعة الملك عبدالعزيز بالمملكة العربية السعودية بمدينة جدة، رسالة دكتوراه غير منشورة: السعودية، جامعة الملك عبدالعزيز: جدة.

5. عبدالمعطي، حسام عبدالعزيز(2001). الاتجاهات الوالدية في التنشئة كما يدركها الأبناء وعلاقتها بتأكيد الذات: دراسة مقارنة بين الطفل الكفيف وغير الكفيف. رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس.

6. عبدالهادي، سامر عدنان؛ وأبو جدي، أمجد أحمد. (2014). الاندفاعية لدى عينة من طلبة الجامعة العربية المفتوحة وعلاقتها بتوكيد الذات في ضوء متغيرات النوع والتخصص والمستوى الدراسي، مجلة العلوم التربوية والنفسية-البحرين، مج 15، ع 1، 207 - 239.

7. العنزي، فرحان عوض. (2011). الذكاء الانفعالي وعلاقته بتوكيد الذات لدى طلاب وطالبات جامعة الحدود الشمالية في المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، المملكة الأردنية الهاشمية.

8. أبو زيتون، جمال عبدالله. (2010). الذكاء الانفعالي لدى الطلبة الموهوبين والمتفوقين الملتحقين بالمدارس الخاصة في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد 11، العدد 14، 41 - 44.

9. غريب، غريب عبدالفتاح. (1986). مقياس توكيد الذات. مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد السادس، السنة الرابعة، 172 - 182.

10. فرج، صفوت. (1991). المشكلات النظرية والمنهجية في علم النفس عبر الحضاري. مجلة دراسات نفسية-تصدر عن رابطة الأخصائيين النفسيين المصرية، ك 1، ج 2، القاهرة.

11. فرج، طريف شوقي. (1993). محددات السلوك التوكيدي: دراسة لحجم ووجهة الآثار، مجلة علم النفس، العدد (25)، 54 - 71.

12. محمد، أحمد طه. (2005). الذكاء الوجداني قياسه وعلاقته بالنوع والانجاز الأكاديمي (دراسة عبر ثقافية)، مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة، معهد الدراسات والبحوث التربوية-مصر، مج 13، ع 1، 29 - 88.

13. المزروع، ليلي بنت عبدالله السليمان. (2007). علاقة هوية الأنا بفاعلية الذات والذكاء الوجداني لدى عينة من المراهقات (موهوبات-عاديات) بمكة المكرمة، مجلة دراسات الطفولة، مصر، مج 10، ع 35، 43 - 63.

14. المطيري، خالد غازي بطحي. (2015). العلاقة بين الأمن النفسي وتوكيد الذات لدى عينة من المراهقين من الجنسين من طلاب المرحلة الثانوية العامة بدولة الكويت، مجلة كلية التربية-عين شمس-مصر، ع 39، ج 2، 77 - 118.

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجداول (15)، ومن متابعة معاملات (Beta)، واختبار (ت): أن الثابت دال إحصائياً، كما يتبين أن الوعي بالذات له تأثير فيتوكيد الذات لدى طالبات المرحلة الثانوية (الأردنيات-السعوديات). وترى الباحثة أن هذه العلاقة تعني أنه كلما ارتفعت درجة الذكاء الانفعالي: ارتفعت معها بالمقابل درجة توكيد الذات، وبذلك يمكن التنبؤ من هذه العلاقة عند ارتفاع الطالبات في الذكاء الانفعالي بالدرجات المتوقعة في توكيد الذات. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة العايش(2008): إذ أمكن التنبؤ ببعض أبعاد الذكاء الانفعالي في سوء متغير توكيد الذات. وتختلف مع نتائج دراسة (Woitaszew-ki,2001)، التي توصلت إلى أن الذكاء الانفعالي لا يسهم إسهاماً له دالة في النجاحات الاجتماعية والأكاديمية.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية؛ فإن الباحثة توصي بالآتي:

1. تنفيذ برامج تدريبية لطلبة المرحلة الثانوية، تهدف إلى تنمية الذكاء الانفعالي وتوكيد الذات.
2. تضمين المناهج الدراسية تدريبات وممارسات كافية على الوعي الانفعالي الذاتي، وتعريف الانفعالات المختلفة، والتمييز بينها، وإدراك انفعالات الآخرين من خلال ملاحظتهم ونبرات صوتهم والتفريق فيما بينها، وتكثيف ذلك بشكل خاص في المناهج الدراسية.
3. إجراء مزيد من الدراسات حول المتغيرين، بحيث تتناول هذه الدراسات تغيرات أخرى وبيئات مختلفة.

المصادر والمراجع:

أولاً المراجع العربية:

1. أزوباردي، جل. (2001). اختبار ذكاءك العقلي والعاطفي، بيروت: دار النهضة.
2. الزهراني، علي بن حسن؛ ورشدي، سري محمد. (2010). الرضا المهني والذكاء الانفعالي لدى معلمي التربية الخاصة، دراسات تربوية ونفسية: مجلة كلية التربية بالزقازيق، مصر، ع 66، 273 - 316.
3. السامرائي، عبدالجبار ناصر. (2005). الذكاء الانفعالي لدى الطلبة المتفوقين عقلياً في مدرسة اليوبيل الأردنية. مجلة كلية التربية بالفيوم، (3)، 315 - 340.
4. العايش، زينب محمد. (2008). الذكاء الانفعالي وعلاقته بوجهة الضبط

15. المومني، عبداللطيف عبدالكريم. (2010). الذكاء الانفعالي لدى مرحلة الثانوية في ضوء بعض المتغيرات، مجلة العلوم التربوية والنفسية-البحرين، مج 11، ع 1، 291 - 323.
16. هاشم، سامي محمد موسى. (2004). الذكاء الانفعالي وعلاقته بالصحة النفسية لدى تلاميذ المرحلة الثانوية، دراسات عربية في علم النفس، مج 3، ع 3، 131 - 196.
17. اليماني، عبدالرؤوف. (2014). العلاقة بين التنشئة الوالدية والذكاء الانفعالي لدى عينة من طلبة المرحلة الثانوية في مديرية عمان الثالثة في ضوء بعض المتغيرات، إربد للبحوث والدراسات (العلوم التربوية)-الأردن، مج 17، ع 2، 81 - 124.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. Bar-On, R. (1997). *The emotional intelligence quotient inventory (EQ-I), Technical manual*. Toronto: Multi-Health System.
2. Berrocal, P., Salovey, P., Vera, A., Extremera, N & Ramos, N., (2005). *Cultural influences on the relation between perceived emotional intelligence and depression*, *Revue Internationale DE Psychologie Sociale*, 18 (1), pp.91-107.
3. Bishop, S. (2007). *Develop your assertiveness*. (2nd ed.). London: kogan Page.
4. Cherniss, C., and Goleman, D. (2001). *The emotional intelligence workplace*. San Francisco: Jossey-Bass.
5. Ellis, R. (2009). *Communication skills: Stepladders to success for the professional*. Chicago: Intellect Books.
6. Ghareeb, G. (1993). *An investigation of the relationship between depression and assertiveness in Egyptian depressed subjects*. Ph.D. Thesis, University of Pittsburgh, School of Education.
7. Goleman, D., (1995). *Emotional Intelligence. Why it can matter more than IQ*. New York: Bantam.
8. Goleman, D., (1998). *Working with Emotional Intelligence*. New York: Bantam.
9. Hartley, M. (2005). *The Assertiveness Handbook: Overcoming Common Problems*. London: Sheldon Press.
10. Hartley, P. (1999). *Interpersonal Communication: Does assertiveness work?* New York: Routledge.
11. Mayer, J., Dipaolo, M., & Salovey, P. (1990). *Perceiving the affective content in ambiguous visual stimuli*. *Journal of Personality Assessment*, Vol.54, (3&4), 772-781.
12. Mayer, J.D. & salovey. P. (1990). *Emotional intelligence meets traditional standards for an Intelligence*. *Intelligence*. 27 (4), 267-298.
13. Mayer, J.D., Perkins, D.M, Caruso, D.R. & Salovey, P. (2001). *Emotional Intelligence and Giftedness*. *Rope Review*, Vol. 23 (3), pp131-139.
14. Wang, C., & He-Zhiwen. (2002). *The relationship between parental rearing styles and general self-efficacy and emotional intelligence in high school students*, *Chinese Mental Health Journal*, Vol.16 (11) 781-782.
15. Zippel, A.M. (2000). *Emotional Intelligence at work*, *Psychiatric Rehabilitation Journal*, Vol 23 (4), p. 409.

الاستيطان الصهيوني في قلب مدينة الخليل وأثره في السكان*

د. نعمان عاطف عمرو**

* تاريخ التسليم: 2016/6/4م، تاريخ القبول: 2016/9/10م.
** أستاذ مشارك/ جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين.

associated with Prophet Ibrahim (peace be upon him). The city also includes a number of graveyards of prophets and their wives, especially in the cave of Machpela.

The Majority of Population has moved from Tel-Rumeida in the city center to the surroundings areas of Prophet Ibrahim residence place (peace be upon him). These newly built houses in that area were characterized by Islamic Architecture.

Zionists' plans and ambitions regarding settling in Hebron started under the British mandate and after Balfour declaration. Consequently, the first presence of Zionists inside Hebron took the form of occupying the hotel of Al-Naheer-al-Khaled by Jewish gangs. Then, they moved to the headquarter of the military Governor, and afterwards, to the southern part of the city, where they established Qiryat Arba' settlement. These events were a form of the Zionists efforts to bring back the Jewish presence in the city of Hebron after the revolution of 1929.

In early 1980s, Zionists built four outposts in the heart of Hebron as follows:

1. Beit -Hadassah, which was built around Al-dbuya building.
2. Beit -Romano, which was built on the ruins of Osama bin Monqith school.
3. Abraham Avenue, which was built in the place of the old farmers market.
4. Military Camp, which is located in the old bus station of Hebron, which is a well-known place called (Alkaraj Camp.)

The before mentioned points were the first stage to Judaize the center of the city of Hebron and expel its inhabitants from it, to have a well-established settlement in the heart of the city.

The increased settlement activity in the city paralyzed the commercial and urban movement, and formed a perpetual aggression towards the population. Moreover, it expelled a large number of original inhabitants, and closed the streets leading to their homes, especially the street of Martyrs, besides the closure of the old bus station.

This is a general view of the reality of Hebron city. This paper will shed the light on the negative consequences of the occupation on the city and its reflections on the Palestinian-Israeli conflict in the Middle East.

Key words: Israeli settlement, Hebron city

المقدمة

شكل الاستيطان أهم أهداف الحركة الصهيونية وأحد ركائزها الرئيسية التي طبقت على الأراضي الفلسطينية ومنها منطقة الخليل، إذ عمدت الحركة الصهيونية إلى زيادة حجم الاستيطان في هذه

ملخص:

إن التواجد البشري في مدينة الخليل يزيد عن ستة آلاف عام، فقد ارتبطت المدينة دينياً بسيدنا إبراهيم عليه السلام، كما حوت المدينة عدداً من مدافن الأنبياء وزوجاتهم لاسيما في مغارة المكفيل.

وقد انتقل الثقل السكاني من تل الرميذة في المدينة إلى جوار مقر سيدنا إبراهيم عليه السلام بعد أن أقام سيدنا سليمان سور حول المغارة والقبور، وهناك بدأت بناية حارات حول المنطقة اكتسبت الطابع العمراني الإسلامي، والذي عكس الوجود الإسلامي.

ومع الاستعمار البريطاني وما تلاه من زرع للكيان الصهيوني على الأراضي الفلسطينية منذ وعد بلفور، بدأت الأطماع الصهيونية في الخليل مبكراً عندما احتلت عصابات اليهود فندق النهر الخالد، وانتقلوا إلى مقر الحكم العسكري وبعدها جرى نقلهم إلى مكان شرق المدينة أطلق عليه فيما بعد مستوطنة كريات أربع الحالية، ويعد هذا النشاط محاولة مبكرة من المستوطنين لإعادة الحياة اليهودية في الخليل بعد انتهائها عام 1936م إثر أحداث عام 1929م.

وفي مطلع ثمانينات القرن الماضي بدأت الأطماع الصهيونية في قلب مدينة الخليل، إذ جرى بناء أربع بؤر استيطانية هي:

1. بيت رومانو، وهي مقامة على أنقاض مدرسة أسامة بن منقذ.
2. بيت هداسا، وهي مقامة في عمارة الدبوياء وحولها.
3. ابراهام أبنو، وهي مقامة مكان سوق الخضار القديم.
4. معسكر في الكراج القديم.

كل ذلك كان مقدمة لتهويد مركز مدينة الخليل وطرده سكانها منها، لتكون مركز استيطاني متقدم في قلب المدينة.

كما عمل الاستيطان المتزايد في المدينة على شلّ الحركة التجارية والعمرانية وشكل اعتداءً دائماً على السكان الذين نكل بهم، فطرده قسماً كبيراً منهم وأغلقت الشوارع المؤدية لبيوتهم، وخاصة شارع الشهداء بالإضافة إلى إغلاق منطقة الكراج القديم.

هذه صورة عامة عن واقع المدينة، وستحاول الورقة إظهار الآثار السلبية التي ترتبت على هيمنة الاحتلال على المدينة وانعكاس ذلك على قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في الشرق الأوسط.

الكلمات المفتاحية: الاستيطان الصهيوني، مدينة الخليل.

The Impact and Reflections of the Zionist Settlement in the Heart of Hebron City on its Residents and the Palestinian-Israeli Conflict

Abstract:

Mankind have resided in the city of Hebron for more than 6000 years. The city has been religiously

منهج البحث:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على منهج التحليل التاريخي من خلال تتبع حركة الاستيطان الصهيوني في منطقة الخليل.

موقع مدينة الخليل:

تقع مدينة خليل الرحمن وسط فلسطين بانحياز إلى الشرق، على قمم جبال عالية، فهي تطل على السهل الساحلي الغربي للبحر الأبيض المتوسط وتطل شرقاً على البحر الميت والهضبة المحاذية له في الضفة الغربية لنهر الأردن وتبعد عن القدس خمسة وثلاثون كيلو متر جنوباً⁽¹⁾.

وتعدّ الخليل إحدى أقدم المدن الفلسطينية بل ربما من أقدم مدن العالم ويرجع تاريخها إلى ما يزيد على ستة آلاف عام منذ أن أنشأها سكنها العرب الكنعانيون⁽²⁾.

ويحد مدينة الخليل من الشمال بيت لحم ومن الجنوب صحراء النقب المحتل عام 1948م، ويحدها من الشرق جبال القدس وهضبة البحر الميت، ومن الغرب أراضي بيت جبريل وعجور التي احتلت عام 1948م⁽³⁾.

وهناك العديد من التعريفات للحدود حيث تغيرت حدود الخليل بتغير المراحل والأزمات التي مرت عليها نذكر منها ما ورد في الأنس الجليل وهي من القبلة (الجنوب) منزلة الملح على درب الحجاز الشريف وقباب الشاورية، وهي خربة منسوبه إلى آل شاور أمراء عرب جرم ويحدها من الشرق قرية عين جدي وبحر لوط ومن الشمال يحدها أعمال القدس ويفصل بينهما قرية سعين ويحدها من الغرب من جهة الرملة قرية زكريا ومن جهة غزة قرية السكرية وبلاد بني عبيد⁽⁴⁾.

وتبلغ مساحة قضاء الخليل عام 1945م 2076.185 كم² منها 189.4 كم² طرق ووديان وبعد نكبة عام 1948م بلغت أراضي محافظة الخليل الناجية من الاحتلال 1100 كم²⁽⁵⁾.

إنّ الخليل مدينة جميلة وفي مركزها مغارة المكفيلة (المغارة المزدوجة) التي دفن فيها أبونا إبراهيم عليه السلام وزوجته ودفن العديد من الأنبياء إلى جواره، وبعد أن كان في الخليل تواجد بشري بعيد عن هذه المغارة التي كانت على طرف البلد انتقل هذا التواجد إلى ما حول قبور الأنبياء خاصة بعد أن تمّ بناء سور حول المغارة ويعتقد أنه بني بعد بناء سور القدس إذ انتقل التواجد البشري من تل الرميذة وممر إلى ما حول السور بشكل دائري، ممهداً بذلك إلى بناء الأحياء حول الحرم.

فقد شكّلت الحارات حول الحرم الإبراهيمي الشريف بشكل مستدير من جهاته الأربع⁽⁶⁾، وتشكّلت الحارات وأصبح مركز المدينة البشري والتجاري والديني متمركزاً حول الحرم ويغلب على تشكيل الحارات حول الحرم الطابع الإسلامي.

التواجد البشري في الخليل.

لقد دلت الحفريات الأثرية أن مدينة الخليل من أقدم مدن العالم منذ عثر في مغارة (أبو سيف) الواقعة شرقي المدينة على آثار وأدوات تعود بتاريخها إلى العصر الحجري القديم أي حوالي 15000 عام قبل الميلاد كما عُثِر في مدينة الخليل على تمثال

المنطقة الفلسطينية منذ نشأتها، وقد شكّلت مدينة الخليل محور اهتمامها بعد مدينة القدس فمنذ القرن الخامس الميلادي استوطن بعض اليهود منهم يهود اسبانيا الذين طردوا من المسيحيين هناك في مدينة الخليل، وعاشوا بين السكان العرب عيشة كريمة وظلوا في مدينة الخليل حتى عام 1936م إذ جرى إخراجهم من قبل الانجليز خوفاً عليهم بعد اندلاع ثورة عام 1936م.

ثم بدأت إسرائيل بعد عام 1967 أي بعد احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة تنهش الأرض الفلسطينية، فأنشئت إسرائيل مستوطنة كفار عتسيون لتكون المستوطنة الأولى التي تقام على الأراضي المحتلة عام 1967م، ثم حضرت مجموعة من المستوطنين بصفة سياح إلى مدينة الخليل عام 1967م وظلوا فيها، وكانت منطلقاتهم تاريخية دينية معتبرين مدينة الخليل مدينة الآباء والأجداد التي يجب إحياء الاستيطان فيها، ثم انتشرت المستوطنات في أرجاء منطقة الخليل كافة وحول المدينة وداخلها بدعم سياسي من حكومات الاحتلال الإسرائيلي المتعاقبة.

حاولت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تحويل مدينة الخليل العربية إلى مدينة يهودية، والحرم الإبراهيمي إلى كنيس يهودي، من خلال إقامة البور الاستيطانية في قلب مدينة الخليل، ممّا حوّلها إلى ثكنة عسكرية وخاصة البلدة القديمة فيها.

لقد أثر الاستيطان الصهيوني في منطقة الخليل على جميع جوانب حياة سكانها، فسياسياً شكّلت المستوطنات عقبة في طريق أي حل للقضية الفلسطينية، واجتماعياً شكّلت مصدر إزعاج وقلق وتهجير لسكانها العرب، فساهمت البور الاستيطانية في قلب مدينة الخليل بتخويف السكان وإزعاجهم وارتكاب بعض المجازر ضدهم وأهمها مجزرة الحرم الإبراهيمي.

أضف إلى ذلك أنه بالرغم من كثافة الهجمة الصهيونية على منطقة الخليل، فقد عبر الشعب الفلسطيني عامة وأهل الخليل خاصة عن رفضه لهذا التواجد الصهيوني بالمقاومة السلمية والعسكرية، متسلحاً بموقف دولي معارض لهذا التواجد.

وإنّ كان الموقف الدولي متفاوتاً قي شدة معارضته للاستيطان فالعرب وأوروبا يعارضان الاستيطان بشكل علني من خلال: الإدانة، والشجب والاستنكار، أما أمريكا فتعارضه إعلامياً وتشعره حين صدور قرارات ضد النشاط الاستيطاني وتشكل حاميه لدولة الاحتلال في المحافل الدولية رغم معارضتها الإعلامية له.

تنبع أهمية هذا البحث من أن المعلومات المتوافرة عن هذا الموضوع قليلة ومتفرقة في المصادر والمراجع العربية والأجنبية، الأمر الذي يتطلب أفراد دراسة علمية مختصة لدراستها، فهناك العديد من الدراسات التي تحدثت عن الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل عام.

ولهذا فإنّ عدم وجود دراسة تاريخية شاملة حول هذا الموضوع ووجود المعلومات بشكل متفرق في المصادر والمراجع جعل من الأهمية مكان أفراد دراسة علمية متخصصة له، ومن هنا فقد جاءت هذه الدراسة لإثراء المكتبة العربية والفلسطينية بهذا الموضوع البالغ الأهمية.

وبقيت الخليل في إطار الحكم الإسلامي باستثناء ما حل بها من غزوات صليبية إلى أن حررها صلاح الدين الأيوبي بعد معركة حطين، ودخلت الخليل كما فلسطين تحت حكم المماليك حيث ازدهرت الخليل في عهدهم وكذلك الأمر إلى أن آلت إلى الحكم العثماني عام 1517م حتى نهاية الحرب العالمية الأولى وخضعت بعدها إلى الحكم البريطاني حتى عام 1948م وانتقلت بعدها إلى الأردن حيث تبعت إلى المملكة الأردنية الهاشمية إلى أن احتلت من قبل قوى الظلام الصهيونية عام 1967م.

دخلت قوات الاحتلال الصهيوني مدينة الخليل في صباح 8 حزيران 1967م من منطقة بئر حرم الرامة مطلقاً وإبلاً من الرصاص في الهواء حيث توجهت قوات الاحتلال إلى منزل رئيس بلدية الخليل في ذلك الوقت المرحوم محمد علي الجعبري وطلبت منه تسليم المدينة وقد علم سكان الخليل أن العصابات الصهيونية احتلت القدس وهي في طريقها لاحتلال الخليل، مما أدى إلى انتشار حالة من القلق والخوف والفوضى بين سكان مدينة الخليل وهجرتها غالبية السكان خوفاً من انتقام اليهود لأحداث عام 1929م.

بلغ نسبة من هجروا مساكنهم من أهل الخليل حوالي 90% وهم يقسمون إلى قسمين:

قسم هجروا بيوتهم باتجاه الجبال والكروم انتظاراً لانجلاء الموقف وهم أكثر بقليل من نصف من هجروا بيوتهم، وقسم آخر بلغ 30 - 40% أي أقل من النصف هجروا بيوتهم بشكل دائم؛ إذ توجهوا إلى الأردن ومنهم من استقر فيها ومنهم من أكمل طريقه إلى الدول العربية الأخرى وغيرها من أماكن الشتات، وعند دخول قوات الاحتلال المدينة فرضت منع التجول على السكان لمدة يومين (يوم الخميس والجمعة) (8 + 9 حزيران)، سُمح خلالها الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة للسكان بالتزود بالتموين، وبعدها جمع اليهود سكان الخليل الذكور في مدرسة الحسين بن علي الثانوية وطلبوا منهم تسليم الأسلحة الموجودة لديهم⁽¹⁷⁾، في إشارة إلى تأكيد السيادة الإسرائيلية على المدينة وفقاً لمحاولات المقاومة.

وبعدها أحكم اليهود سيطرتهم على المدينة ومنذ ذلك التاريخ وهي تتعرض لأبشع صور الاحتلال والقهر والتخريب بحجج وأهية لا أساس لها من الصحة، حيث بدأ الاستيطان بشكل مبكر في قلب مدينة الخليل، ويستدل على ذلك من خطاب الحاخام غورون للجنود المتوجهين لاحتلال الخليل في عسيون وتحريضهم على سكان الخليل بكافة الفئات بما فيهم الأطفال والشيوخ. كما وتعرضت الخليل إلى مذبحه عام 1994م على يد ضابط احتياط في جيش الاحتلال ارتكب جريمته ضد المصلين في صلاة الفجر في منتصف شهر رمضان المبارك. ليكتمل بذلك مشهد الاضطهاد ضد سكان الخليل منذ اليوم الأول للاحتلال حتى الآن.

لحة تاريخية عن الاستيطان:

فلسطين بلاد قديمة استوطنها الإنسان منذ أقدم العصور وتوالت عليها مجموعات بشرية مختلفة، ومر عليها أنواع مختلفة من الغزاة إلى أن استقرت بيد الفاتحين المسلمين ويعتبر العهد العثماني امتداداً لحكم المسلمين.

أما موجة الهجرة العبرانية القديمة على أرض كنعان فكانت قصيرة وعابرة، وشهدت انقسامات ولم تترك أثراً في فلسطين، بل

وعل أو غزال منحوت على قطعة من الحجر الكلسي الرمادي يعود إلى العصر الحجري الوسيط 12000 عام قبل الميلاد ومعناها منيع، واكتشفت هذه على أنقاض تل الدوير قرب قرية القبيبة جنوب الخليل وعلى بعد خمسة أميال إلى الجنوب الغربي من بيت جبرين⁽⁷⁾.

وأثبتت الحفريات الأثرية أن الوجود البشري في الموقع ازدهر في العصر النحاسي 4500 قبل الميلاد، واستمر حتى العصر البرونزي الوسيط عام 2000 ق.م. حتى ظهرت المدينة المسورة في مطلع الألف الثاني قبل الميلاد⁽⁸⁾ وسكن العرب الكنعانيون الخليل منذ ما يزيد عن الستة آلاف عام⁽⁹⁾ ويتبين من ذلك أن الخليل مدينة عريقة لها تاريخ طويل وحافل بالوقائع التاريخية والحضارية وتدل الآثار التي اكتشفت فيها أن تاريخها يرجع إلى أكثر من ثلاثة آلاف وخمسمائة عام قبل الميلاد، وهذا يعني أنها بُنيت منذ حوالي 5500 عام، أي بعد فترة وجيزة من بناء الأهرامات في مصر⁽¹⁰⁾.

أما بخصوص مرور سيدنا إبراهيم عليه السلام منها، فإن سيدنا إبراهيم عليه السلام هرب من عشيرته في العراق نظراً لاضطهاد أهله، ووصل الخليل وأقام في منطقة ممرا وعندما توفيت زوجته سارة مُنح هذه المغارة ليدفن زوجته فيها من قبل عوفربن صوهر الحثي وبخصوص سيدنا إبراهيم عليه السلام فإنه عربي ابن عربي وأطلقنا عليه الجنس العربي، إذ إن اسم إبراهيم عربي في اللغة العربية هو أبو الرحمة واسم أبيه أزر عربي ومعناه القوي أو الناصر أو المعين لأن اللفظ أزر من الأزر أي القوة والنصر والعون ومنه الوزير أي المعين⁽¹¹⁾، كما ورد في القرآن الكريم وتذكر الروايات أن سيدنا إبراهيم عليه السلام سكن بعض السنين تحت بلوطات ممرا^(*).

الواقعة شمال المدينة في أوائل القرن التاسع عشر قبل الميلاد⁽¹²⁾.

ويظهر مما سبق أن تطور الإنسان العربي في الخليل وفلسطين وبلاد الشام على الأرجح هو تطور لإنسان طبيعي ما قبل التاريخ وقبل أن تظهر الكتابة وقبل أن تعرف الشعوب الأسماء وكان أقدم اسم عرف للشعب العربي في فلسطين هو اسم كنعان⁽¹³⁾. ومن الأقسام التي أرخت للكنعانيين في ديار الخليل العناقيين حوالي 3000 عام قبل الميلاد وذكروا بأنهم بنو العديد من المدن والقرى في بلاد الخليل فذكر على سبيل المثال قرية أربع وخرية سفر بمعنى الكتب وأخذت فيما بعد اسم بيت مرسم وقرية عناب بمعنى العنب وبيت عنون وهي بيت عينون الآن⁽¹⁴⁾ وغيرها الكثير من المدن والقرى التي أخذت الأسماء الكنعانية.

لقد تميزت مدينة الخليل بالأصالة الدينية لارتباطها بجد الأنبياء إبراهيم عليه السلام، وأن هذا الارتباط لا يترك حرجاً في نفوسنا نحن العرب المسلمين بل نفتخر به ونستند في ذلك إلى ما ورد عن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم عندما أوقف هذه المدينة إلى تميم الداري في صدر الإسلام وذكر فيها اسم حبرون والمرطوم وبيت عينون وبيت إبراهيم⁽¹⁵⁾، تأكيداً لقدسيتها وتكريماً لسيدنا إبراهيم عليه السلام وقبور الأنبياء، واستمراراً لعقيدة التوحيد التي وردت في العقيدة الإسلامية، ويضاف إلى أصالتها الدينية ارتباطها بالقدس الشريف.

* بلوطات ممرا تقع شمال الخليل ويعتقد أن النبي إبراهيم وزوجته استظلا بها.

أدى هذا التحالف إلى تحول الجماعات الاستيطانية إلى جماعات ثقل مؤثرة سواء كانت برلمانية أو غير برلمانية⁽²¹⁾.

إن التحالف بين المستوى السياسي لدولة الاحتلال وبين المستوطنين يصعب على المستوى الأمني لدولة الاحتلال القيام بمهامه وهذه من السياسات التي أوجدها النظام السياسي لتسهيل مهمة الاستيطان وإيجاد غطاء قانوني من خلال تدخل القضاء لشرعنة الاستيطان حيث نشأ هناك نظامان في الضفة الغربية وخاصة في الخليل: نظام قمعي يواجه الفلسطينيين بشكل يومي بما يحتويه من تعسف وقهر، ونظام مدني يطلق يد المستوطنين في داخل المدينة بل ويحميهم مما يشكل خطراً وتهديداً على السكان الذين تركوا بدون حماية، الأمر الذي يتعارض مع كافة المواثيق والأعراف الدولية التي تنص على حماية الشعب المحتل، وبدأ هذا يظهر بشكل واضح بعد ظهور التطرف اليميني في المستوطنات إلا أن انحراف المجتمع الإسرائيلي تجاه اليمين جعل جيش الاحتلال يتأثر ويتحول إلى حامي ومساند للحركة الصهيونية.

وتهدف سياسة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى تحويل قلب مدينة الخليل إلى مدينة يهودية، وتشريد أهلها من خلال جعلها مدينة أشباح في المرحلة الأولى، وتعزيز وجود البؤر الاستيطانية في قلب المدينة ومن ثم ربط هذه البؤر مع بعضها البعض بشوارع وأنفاق ثم ربطها مع مستوطنة كريات أربع على حساب السكان والأراضي الفلسطينية.

يتبع الاستعمار الصهيوني للأراضي الفلسطينية المحتلة سياسة مركزية ثابتة ومتعددة الوظائف؛ إذ تسعى إسرائيل من خلالها إلى تحقيق ما لم تستطع تحقيقه في حربي عام 1948م و 1967م، وذلك من خلال مراكمة الحقائق الاستيطانية على الأرض وصولاً إلى فرض السيطرة السياسية الكاملة عليها⁽²²⁾ ومنذ عام 1967م والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تقود وتخطط للمستوطنات وتشيدها وتطورها وتدعمها وتشجعها على الأرض الفلسطينية المحتلة، وتقوم بإنشاء هياكل حكومية لتقوم بتشديد البنية التحتية لاستقدام المهاجرين اليهود من كافة أوطان العالم، ثم ترعى الأنشطة الاقتصادية لدعم المستوطنات عن طريق تقديم خدمات عامة والقيام بمشاريع تنموية للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية الخاصة والعامة، ومصادرة الأراضي بالقوة أو من خلال تغيير البيئة القانونية لحياسة وتملك الأراضي بالقوة أو من خلال الأوامر العسكرية أو مصادرتها بحجة المصلحة العامة، وبذرائع وطرق شتى لتصل هذه الأراضي إلى استخدامات المستوطنين.

دوافع الاستيطان الصهيوني في الخليل

هناك العديد من المحركات والدوافع خلف حركة الاستيطان الصهيوني في قلب مدينة الخليل:

1. الدافع الديني - التاريخي:

يعدّ الدافع الديني أكثر الدوافع التي تعبر عن الأفكار الصهيونية بزعم الحقّ الديني والتاريخي في فلسطين، وعبر عن ذلك مناحيم بيغن عندما كان وزير دولة في حكومة أشكول؛ إذ قال (القدس والخليل ونابلس تراث آبائنا بقوة الحق وصلنا إليها وسنظل فيها للأبد)⁽²³⁾، وتشكّل الفكر الاستيطاني من خلال أوامير الماضي وما جاء في الروايات الإسرائيلية في التوراة.

اعتبرت من الأقوام التي حكمت وسلبت ونهبت وذهبت لتكون الخليل ممراً للغزاة.

ورغم ما مر على البلاد من فوكر واستعمار وغزو، إلا أن أكثر من ترك أثراً عليها هي الحضارة الكنعانية والحضارة الإسلامية. وأن الديانة اليهودية دخلت فيها شعوب وجماعات مختلفة اختلطت بهم إلا أن بعض الملامح الاجتماعية والمجالات الاقتصادية بقيت تميز اليهود كديانة وظلت اليهودية غائبة عن المطالبة بأي حقوق أو العمل للسيطرة على فلسطين لأنها تمثل ديانة منتشرة في أصقاع الأرض إلى أن استفاقوا بعد ألفي عام، حيث ظهرت الحركة الصهيونية، واستغلت الدين اليهودي للعمل على تنظيم فكرة الإحياء القومي اليهودي الحديث⁽¹⁸⁾، إذ عملت على إحياء الشعور القومي لتجميع اليهود وتهجيرهم إلى فلسطين من أجل السيطرة عليها ضمن خطة استعمارية كولونيالية قائمة على تجميع يهود العالم وإحلالهم مكان الشعب الفلسطيني وعلى ترابه الوطني، مستغلين بذلك تخطيط ودعم ومساندة الإمبريالية العالمية، ليقوم هذا الكيان بالحفاظ على مصالحه في المنطقة ولدى التعمق في البحث فإن اليهود لم يَمروا بمراحل تطور الشعوب وهذا دليل على أنهم ديانة وليس شعباً وإنما صنعوا ما صنعوا لتحقيق هدف استعماري فقط لتلبية المصالح الاستعمارية في المنطقة.

انطلقت الفكرة الأولى للاستيطان اليهودي في الخليل بعد ظهور حركة الإصلاح الديني على يد مارتن لوتر في أوروبا، بمباركة المذهب البروتستانتي ومقولته أن اليهود ليسوا جزءاً من النسيج الحضاري الغربي وإنما هم شعب الله المختار ووطنهم المقدس فلسطين يجب أن يعودوا إليها⁽¹⁹⁾، وهذا يدل على كونهم ديانة عاشت ضمن الغيتو، وسعى الأوروبيين للتخلص منهم أو لإرسالهم إلى مهمة تخدم الأهداف الاستعمارية في المشرق العربي.

إن المرحلة الأولى من النشاط الصهيوني الاستيطاني لفلسطين بدأت بالظهور عام 1840م وكانت بعد هزيمة محمد علي باشا حاكم مصر، حيث وصل 3000 مهاجر يهودي إلى فلسطين من أوروبا الشرقية، وقاموا ببناء عدة مستوطنات ما بين 1882 - 1884م أهمها مستوطنة بيتح تكفا أو نواة الأمل على أراضي قرية ملبس الفلسطينية لتكون نقطة انطلاق نحو استعمار فلسطين، استعماراً زراعياً.

سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الخليل.

إن السياسة العامة للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تتغير من فترة لأخرى تماشياً مع الظروف العامة في المنطقة، فقد انطلقت هذه السياسة من خلال الاحتفاظ بالأراضي الفلسطينية والعربية لمقايضتها بهدف الحصول على السلام مع الدول العربية المجاورة وبعدها أصبحت سياستها تهدف إلى تحقيق ما لم تستطع تحقيقه في حرب عام 1948 و 1967م من خلال الاستيطان بشكل عام أما فيما يتعلق بالاستيطان في قلب مدينة الخليل فقد عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على دعم وجود الأصولية اليهودية المتشددة في الخليل، بهدف إسكان مستوطنين بدوافع جيوسياسية واستراتيجية⁽²⁰⁾، في محاولة لتهويد مركز المدينة.

إن المتتبع لسياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة يرى أن هناك تحالفاً ضمناً بين جماعات المستوطنين ودولة إسرائيل حيث

وتحويله إلى سوق استهلاكي للبضائع الإسرائيلية، وهدم البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني وجعله تابعاً ومرتبلاً بالاقتصاد الإسرائيلي⁽²⁸⁾، إضافة إلى حرمانه من مقومات الاستقلال والقوة.

وتشكل الأيدي العاملة الفلسطينية الرخيصة دعامة رئيسية للاقتصاد الإسرائيلي وتساند الوجود الاستيطاني.

ومن الملاحظ أن الدوافع المميزة للاستيطان في الخليل تأتي ضمن وهم ادعائهم بالحفاظ على الإرث اليهودي القديم، وهذا ما جعل مدينة الخليل تأتي في الأهمية بعد مدينة القدس وارتباطها بها.

المنظمات الأصولية اليهودية في الخليل.

تأسست طلائع الحركة الصهيونية في الخليل من حركة غوش أمونيم بعد فترة وجيزة من الاستيطان في الخليل عام 1974م، والتي اعتقدت أن واجبها الديني تعزيز السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية وسرعان ما تحولت حركة غوش أمونيم نحو هدف آخر هو الحفاظ على أرض إسرائيل عن طريق الاستيطان⁽²⁹⁾ من خلال فرض الأمر الواقع على الأرض عن طريق الاستيطان.

تمتعت حركة غوش أمونيم بشبكة علاقات قوية مع شخصيات سياسية بارزة وخاصة مع اليمينيين تحديداً مع مناحيم بيغن أول رئيس وزراء من قبل الليكود بعد الانقلاب السياسي عام 1977م.

إذ نفذت مجموعة من حركة غوش أمونيم هجوماً دامياً على جامعة الخليل أثناء دوام الجامعة ما أدى إلى استشهاد ثلاثة طلاب، وقامت مجموعة أخرى بمحاولة اغتيال رؤساء البلديات عام 1980م⁽³⁰⁾، ومنذ عام 2009م ضمت تشكيلات حكومة الاحتلال أحزاباً سياسية من أقصى اليمين الأمر الذي جعلها حكومة يمين بامتياز، إذ زادت من وتيرة الاستيطان على نحو غير مسبوق، ووصفه ممثل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ريتشارد فولك بأنه (تطهير عرقي)، وبعدها شكلت مجموعات حركة كاخ بزعامة مائير كاهانا محركاً جديداً للاستيطان والتطرف والعنصرية. ودفع الفلسطينيون ثمناً باهظاً جراء السياسة الصهيونية والاعتداءات المتكررة على الفلسطينيين.

وقد استغلت حكومة الاحتلال تداعيات الربيع العربي والانقسام على الساحة الفلسطينية الأمر الذي جعل القيادة السياسية عاجزة عن اتخاذ أي خطوات نضالية⁽³¹⁾، مما مكن المستوطنون من الاستمرار في مصادرة الأراضي والمنازل خاصة في قلب مدينة الخليل، وتحولت موجة الاستيطان من الدفاع إلى الهجوم وأصبح الفلسطيني مستهدف في كل مكان.

وتهدف هذه الموجة من التمدد الاستيطاني إلى حصر السكان الفلسطينيين في مدنهم وقراهم أي في منطقة B + A حسب تصنيف اتفاقيات أوسلو بينما تسيطر قوات الاحتلال بواسطة المستوطنين على مناطق C، والتي تشكل 62% من الضفة الغربية وتحولها إلى السيادة الإسرائيلية بحكم الأمر الواقع منهية بذلك صفة الأراضي المحتلة عنها.

وإضافة إلى ذلك هناك العديد من المنظمات الشبابية المتطرفة التي تعمل على تحقيق هذه الأهداف منها شباب التلال ومجموعات تدفيع الثمن وغيرها، والتي أصبحت تشكل رأس حربة

ويعد هذا محركاً قوياً للاستيطان في الخليل بسبب زيارة سيدنا إبراهيم عليه السلام ووجود قبور الأنبياء وادعاء اليهود بأن داود عليه السلام استقر فيها⁽²⁴⁾.

اعتمد اليهود على نصوص توراتية حسب زعمهم لتبرير استيطان الخليل مثل قولهم (نقل إبراهيم خيامه وأتى وأقام عند بلوطات ممرا) في حبرون وبنى هناك (مذبحاً للرب)⁽²⁵⁾.

كما وأطلقوا على المستوطنات أسماء تاريخية مثل كريات أربع وهو اسم الخليل الكنعاني.

ولدى التحقق في هذه الادعاءات نجد أن هذا وهم تم استغلاله من الحركة الصهيونية ولا علاقة بين يهود اليوم وإبراهيم عليه السلام، ولا باليهود الذين سكنوا الخليل في القديم؛ لأن إبراهيم عليه السلام ليس يهودياً حسب قوله تعالى (ما كان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً ولكن كان حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين) (سورة آل عمران آية 67).

2. الدافع السياسي:

إن المستوطنات أقيمت على أراض فلسطينية لخدمة أهداف إسرائيلية سياسية لمواجهة تحديين، التحدي الأول في مواجهة الدول العربية وتحديها ضمن آليات الصراع، فقد تغير الهدف من هذا التحدي بين فترة وأخرى ويعتبر هذا التحدي خارجياً.

أما التحدي الداخلي، فيكمن في تحدي أي جهة داخل حكومة الاحتلال تود التنازل في المستقبل عن بعض أجزاء إسرائيل كما يدعون⁽²⁶⁾، فتصبح المستوطنات دليلاً على وجودهم وسيطرتهم وأداة الضغط على الفلسطينيين ومنعهم من إقامة دولتهم، ويعتبر مشروع (الون) من بواكير المشاريع الاستيطانية التي شكلت دليلاً على النوايا الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين وأرضهم، ويعتبر هذا ضمن فرض الحقائق على الأرض لتحقيق أهداف سياسية واستعمارية، ويعدّ ضمن التحديات الداخلية والتي تتأثر بالخارطة الحربية الإسرائيلية والأحزاب المشكلة للحكومة، علماً أن الاستيطان يحظى بدعم غالبية الأحزاب السياسية الإسرائيلية الصهيونية.

3. الدافع الأمني:

أقيمت المستوطنات الصهيونية في مناطق استراتيجية تصلح للدفاع والهجوم وفقاً لاستراتيجية مدروسة تسمح للقوات المتواجدة فيها بالحركة السريعة والمناورة على الخطوط الداخلية والانتقال من موقع لآخر، ويعدّ قسم كبير من هذه النقاط الاستيطانية نقاطاً عسكرية، إما لحراسة المستوطنين أو تمهيداً للسيطرة على الأراضي لنقلها للمستوطنات، والهدف من إقامة المستوطنات هو محاولة السيطرة على الأرض والسكان ومنع الانسحاب منها بقوة⁽²⁷⁾، خاصة إذا ما حصل هناك هجوم مفاجئ؛ إذ تتحرك هذه القوات لرد الهجوم والدفاع عن المستوطنات وتغيير المستوطنات على سفوح الجبال الغربية نقاط دفاع استراتيجية عن الساحل ومدنه والمواقع الاستراتيجية.

4. الدافع الاقتصادي:

يشكل الاقتصاد وسيلة مهمة للسيطرة على الأراضي الفلسطينية من خلال السيطرة على الموارد الطبيعية خاصة المياه الجوفية، ومن ناحية أخرى السيطرة على السوق المحلي الفلسطيني

ورافق ذلك هدم العديد من البيوت الفلسطينية بحجج أمنية وأخذت السياسة الأمنية تغير وجهة المنطقة لصالح المستوطنين.

تعدّ هذه الإجراءات دعماً واضحاً للمستوطنين للإقامة في قلب مدينة الخليل وبذلك كانت إشارة سيئة لسكان مدينة الخليل، أكدت مخاوفهم التي أثّرت أيام الاحتلال الأولى والتي خشيت من سياسات انتقام ضد السكان في قلب المدينة، وتأكيداً لهذه المخاوف وخلال أقل من ستة أشهر من بداية الاحتلال اجتمعت اللجنة الوزارية لشؤون الخليل وعصيون في سبتمبر عام 1968م ووافقت رسمياً على إنشاء الحي اليهودي في مدينة الخليل⁽³⁵⁾ الأمر الذي يؤكد أن لا مبادرات فردية استيطانية تجاه الخليل بل أن هناك سياسة ممنهجة ترعاها الحكومة.

وبذلك يكون اليهود وفي أقل من سنة من عمر الاحتلال قد دخلوا الخليل إلى فندق النهر الخالد ثم أقاموا في الخيام في مقر الحكم العسكري وأقاموا مطعماً بالقرب من الحرم الإبراهيمي خاصاً باليهود وفتحوا شارعاً يوصل إلى الحرم ومن هنا بدأت عملية هدم البيوت لأسباب أمنية.

وأقر البرلمان الإسرائيلي إقامة مستوطنة في شمال الخليل أطلق عليها كريات أربع لتكون بمثابة الخليل اليهودية، ويتضح من ذلك أن الخليل بدأت تعاني من الاعتداءات الاستيطانية منذ أيام الاحتلال الأولى، هذه الاعتداءات التي مورست ضمن سياسة حكومية ممنهجة تهدف إلى ترحيل أهل الخليل من مركز المدينة وتحويلها إلى مدينة يهودية. في محاولة لإعادة الأجداد اليهودية حسب معتقداتهم.

الاستيطان في قلب مدينة الخليل:

يعدّ الاستيطان في قلب مدينة الخليل تطبيقاً لخرافة إسرائيلية مستمدة من الكتاب المقدس وانتقاماً لأوهام الماضي بهدف خلق واقع جغرافي سياسي جديد في المدينة لتتحول تدريجياً إلى مدينة يهودية، ومرت استراتيجية الاستيطان في قلب مدينة الخليل بعدة مراحل وهي كما يلي:-

بدأ الاستيطان بإنشاء مركز استيطاني عام 1970م أطلق عليه اسم كريات أربع شمال مدينة الخليل، لتشكل عنواناً ومركزاً استيطانياً للانطلاق نحو تحقيق أهداف استيطانية واقتصادية واستعمارية ولتكون مركزاً استيطانياً للانطلاق نحو تحقيق أهداف استيطانية واقتصادية واستعمارية ولتكون أيضاً مركزاً أمنياً متقدماً للاحتلال⁽³⁶⁾، وعدّ اختيار الاسم اعتداءً على الإرث العربي الكنعاني في المدينة للخلط بين ما هو عربي كنعاني وما هو يهودي في محاولة لتزوير التاريخ.

وبعد تحصين المركز الاستيطاني الأول بدأت الانطلاقة نحو أبنية داخل المدينة كان أولها مبنى الدبوا عام 1979م عندما احتلته مجموعة من النساء اليهوديات، انطلقت من كريات أربع وقامت بالاعتصام بالمبنى تحت حراسة جيش الاحتلال. وبدأ يتمدد باتجاه مدرسة أسامة بن منقذ؛ فقد أطلق عليها بيت رومانو ومن ثم الاستيلاء على كراج الباصات القديم ليكون مقراً لجيش الاحتلال لحماية البور الاستيطانية، وعام 1984م تم الاستيلاء على نقطة في تل الرميذة، ثم سوق الخضار القديم وأطلق عليه اسم أبراهام أبنو لتحوّل جميع هذه النقاط إلى أحياء يهودية.

في الاعتداء على السكان الفلسطينيين وأملاكهم، ويعتبر وجود ممثلين لهذه الحركات في البرلمان وفي الحكومة عاملاً أساسياً في توفير غطاء سياسي وأمني لتطلعاتهم في بلورة اعتداءات ممنهجة على الممتلكات العامة للفلسطينيين.

بداية الاستيطان في الخليل.

منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي لمدينة الخليل عام 1967م بدأ التفكير الصهيوني بإعادة بناء المجتمع اليهودي في الخليل وكان ذلك بدافع الفكر الصهيوني العنصري المتطرف وانتقاماً لما حدث لليهود 1929م في الخليل، وبعد أقل من عام أي عام 1968م استأجرت مجموعات من المستوطنين فندق النهر الخالد في منطقة الحرس وسط مدينة الخليل⁽³²⁾. بهدف الإقامة لمدة ليلة واحدة هي رأس السنة العبرية، كان عدد من وصلوا بحجة أنهم سواح أجانب ثلاثة وسبعين شخصاً وكان يتزعمهم الحاخام اليهودي موشي ليفنجر، ولدى وصولهم أفصحوا عن نواياهم الحقيقية وأنهم يريدون إحياء عيد الفصح اليهودي في الخليل وأنهم قدموا ليعيدوا إسكان الطائفة اليهودية في الخليل، وهم يرفضون الرحيل ويعتزمون البقاء إلى الأبد⁽³³⁾.

وسيعارضون أي قرار حكومي لإخلائهم من الخليل، وتبين من خلال وجود المستوطنين في الفندق تأييد ودعم الحكومة ممثلة بوزراء حضروا لمؤازرتهم، إذ استمر وجودهم أربعين يوماً في الفندق، وعملت الحكومة من خلال الحكم العسكري بتعزيز الحراسة على أماكن تواجد اليهود حيث تحول المكان إلى ثكنة عسكرية فيها الجنود والعربات وبعد مفاوضات مع المستوطنين في فندق النهر الخالد، جرى نقلهم إلى مقر الحكم العسكري حين بُنيت لهم خيام لهم هناك، بهدف تنفيذ مخططهم في تهويد المدينة والضغط على الحكومة لتسريع عملية الاستيطان في الخليل، وكان التعامل الحكومي الرسمي وقيام عدد من وزرائها بزيارة المستوطنين دليلاً قوياً على تعاطف جزء هام من الحكومة لانطلاق الاستيطان في الخليل.

سعى المستوطنون إلى الخروج من مقر الحاكم العسكري لإقامة بعض النشاطات الاقتصادية في المدينة منتصف عام 1968م وبخاصة في منطقة الحرم الإبراهيمي، إذ عمل المستوطنون على إقامة مطعم يقدم الأكل الحلال حسب الشريعة اليهودية واشتمل على أدوات دينية وتذكارية وبذلك يكون المستوطنون بقيادة موشي ليفنجر وطدوا لهم أول موطن قدم في قلب مدينة الخليل بالقرب من الحرم الإبراهيمي الشريف، ووضعوا عليه يافطة كتب عليها مستوطنو الخليل⁽³⁴⁾، في سابقة تاريخية استهدفت الاستيلاء على الحرم الإبراهيمي الشريف.

في عام 1968م أقرت حكومة الاحتلال إقامة مدرسة دينية في الخليل لتستقطب دعاة الاستيطان وتكون بؤرة لتهويد المدينة وقامت جماعات المستوطنين بإثارة المشاكل والرعب والخوف في صفوف المواطنين تحت حماية قوات جيش الاحتلال.

وبذلك يكون الفلسطينيون قد دفعوا ثمناً لسياسة الاستقطاعات الحزبية في الانتخابات الإسرائيلية دون أي علاقة لهم بذلك، وفي العام نفسه قامت قوات الاحتلال بشق طريق إلى الحرم الإبراهيمي الشريف ونصبت العديد من نقاط المراقبة العسكرية حول المنطقة،

بناية جديدة تتكون من خمسة طوابق⁽⁴¹⁾ قريبة من المبنى الأصلي بعد أن تم ترحيل السكان من المنطقة، وتتكون الدبوا من مجموعة من المباني في الداخل تشمل متحفاً يهودياً وغرفة تذكارات لليهود الذين قتلوا عام 1929م.

2. حي إبراهيم ابينو:

يطلق هذا الاسم على البنايات التي تمت السيطرة عليها بالقرب من سوق الخضار القديم وتعدّ هذه أكبر مستوطنة في قلب مدينة الخليل، علماً أن جزءاً منها أقيم حول موقع حي اليهود القديم، حين سيطر المستوطنون عام 1985م على بناية ضخمة بالقرب من مبنى الأوقاف الإسلامية بحجة وجود كنيس يهودي في ذلك الموقع، وتلا ذلك السيطرة على بؤرة أخرى في منطقة قنطرة الحمام⁽⁴²⁾.

أنشئت هذه المستوطنة في منتصف الثمانينات بموافقة الحكومة الإسرائيلية وتمتد لتشمل سوق الخضار القديم وتبعد عن باب الزاوية ستمائة وسبعة عشر متراً وتبعد عن مدرسة أسامة بن منقذ التي يطلق عليها بيت رومانو حوالي 383 متراً، وتمتد من سوق الخضار لتشمل المباني المجاورة للأوقاف الإسلامية حتى بداية السهلة ومن الجهة الأخرى في ملاصقة للحرم الإبراهيمي الشريف.

3. بيت رومانو / مدرسة أسامة بن منقذ:

أنشئ هذا المبنى عام 1879م من قبل رجل أعمال تركي ليكون مأوى للمسنين من الطائفة التركية الذين يزورون المدينة، ويدعى إبراهيم رومانو، وبقي طول العهد التركي كذلك، وعند الاحتلال البريطاني للمدينة تمت السيطرة عليه من قبل القوات البريطانية وحول إلى مركز للشرطة البريطانية، وفي عام 1948م أقام عليها الأردنيون مدرسة للبنين أطلقوا عليها اسم أسامة بن منقذ وبقي كذلك حتى عام 1980م عندما أغلقت قوات الاحتلال لأسباب أمنية سمحت فيها حكومة الاحتلال بترميمه وتوسيعه لتقيم عليه مدرسة دينية يهودية أطلق عليها اسم (شبي حبرون)، وفي عام 2001-2002م جرى تشييد مبانٍ متعددة تستخدم كمساكن للطلبة وفي يوليو 2008م سمح وزير الحرب الإسرائيلي بإضافة مبانٍ أخرى وطوابق إضافية⁽⁴³⁾.

وتقع هذه البناية على بعد 117م من الدبوا وتطل على ساحة البلدية القديمة وتتوسط المسافة بين كراج الحافلات القديم ومبنى البلدة القديمة لتشكّل نقطة تحكم في منطقة البلدية القديمة ومدخل السوق.

4. تل الرميذة.

تقع المستوطنة على قمة تلة تطل على البلدة القديمة في الخليل، وتبعد عن منطقة باب الزاوية ما يقارب 700م باتجاه قمة تلة الرميذة إلى الشرق من المقبرة اليهودية في المدينة ومقامة على قطعة أرض مساحتها 900م² تقريباً ويقع جزء منها على مشهد الأربعين*.

في عام 1984م تم إقامة نقطة عسكرية في تل الرميذة وإلى جوار النقطة العسكرية تم وضع عدة بيوت متنقلة (كرافانات) للمستوطنين، وفي عام 1998م صادقت حكومة الاحتلال على إنشاء مستوطنة واستبدلت البيوت المتنقلة ببناء قائم تحرسه قوات الاحتلال⁽⁴⁴⁾ حيث يتكون البناء من أربعة طوابق أقيمت بمصادقة حكومة الاحتلال.

إن وجود أحياء داخلية في مباني داخل مركز مدينة الخليل أتاح المجال لوجود قوات عسكرية بشكل كبير في مركز المدينة تحت حجة حماية المستوطنين، ومن ناحية أخرى مهد للاستراتيجية العامة للاستيطان التي تهدف إلى التوصل الجغرافي بين هذه النقاط الاستيطانية داخل المدينة، وربطها بمركز الاستيطان في كريات أربع من خلال الأنفاق والطرق التي استولت على أملاك الفلسطينيين وغيرت وجه المدينة⁽³⁷⁾.

إن هذه الخطة تظهر الرؤيا الواضحة للمستوطنين تجاه الخليل منذ اللحظة الأولى لقدومهم إليها. وأن هدفهم الرئيسي جعل الخليل مدينة يهودية، ولتحقيق هذا الهدف استخدموا العديد من الوسائل منها: ممارسة الضغوط على جميع الفئات الرئيسية المشكلة للنظام السياسي الإسرائيلي والمؤثرة فيه لتحقيق مجتمع الاستيطان في الخليل. واتباع وسائل غير قانونية وغير إنسانية لتحقيق وخلق وقائع جديدة على الأرض، بهدف الاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية تحت حراسة جيش وشرطته الاحتلال⁽³⁸⁾.

لقد نتج عن هذه التصرفات واقع عنيف ظهرت فيه ممارسة العنف ضد السكان الفلسطينيين في الأحياء القريبة من النقاط الاستيطانية من أجل ترحيلهم وتوسيع البؤر الاستيطانية واستخدام هذه الوسائل يتم بدافع وتشجيع من حكومات الاحتلال المتعاقبة وأذرعها الأمنية.

البؤر الاستيطانية في قلب مدينة الخليل:

تتمركز غالبية البؤر الاستيطانية في قلب مدينة الخليل في مركزها حول شارع الشهداء، حيث يقع هذا الشارع في قلب المدينة وهو المقطع الموصل بين باب الزاوية ومنطقة السهلة.

ويبلغ طول شارع الشهداء حوالي 800 متر ما بين باب الزاوية وصولاً إلى المحكمة الشرعية في السهلة، ويقع في منطقة حيوية مركزية في قلب مدينة الخليل ويشكّل رابطاً رئيسياً بين شطري المدينة، جرى إغلاق هذا الشارع عام 1994م وأغلق 304 محلات تجارية بقرار عسكري وتم الاستيلاء على محطة الباصات المركزية لاستخدامها قاعدة عسكرية تقوم بحراسة البؤر الاستيطانية ويوجد فيها حوالي 2000 جندي⁽³⁹⁾، وفيما يأتي ملخص حول البؤر الاستيطانية في قلب مدينة الخليل:

1. الدبوا - بيت هداسا:

يقع مبنى الدبوا في الثلث الأول من شارع الشهداء على بعد مائتين وأربعة وثلاثين متراً من حاجز باب الزاوية على الجهة اليسرى من الشارع، وقد استخدم جزء من الطابق السفلي في المبنى مستوصفاً طبياً، عام 1880م عيادة مستأجرة من قبل الجالية اليهودية، أما بقية المبنى فكانت للعرب، واستخدم المبنى في 1909م أيام الحكم العثماني مصنعاً للألبان، ثم تحول إلى مدرسة أساسية بإدارة وكالة الغوث (UNRWA)، وكان الطابق الأرضي يشتمل على محلات تجارية، وقد قامت مجموعة من النساء من كريات أربع بالدخول إلى المبنى عام 1979م والاعتصام فيه بحجة الصلاة، وتحت حراسة جيش الاحتلال⁽⁴⁰⁾، وفي 2/ 5/ 1980م قامت مجموعة فدائية بمحاولة إخراج المستوطنين من المبنى فيما عرف بعملية الدبوا، الأمر الذي أدى إلى إغلاق وهدم العشرات من المحلات التجارية والأبنية المجاورة وفي عام 1999م جرت إقامة

أثر الاستيطان في قلب مدينة الخليل في السكان الفلسطينيين:

يعدّ الاستيطان في قلب مدينة الخليل مختلفاً في شكله ومضمونه عن الاستيطان في الضفة الغربية، فهو أشبه بالاستيطان في القدس الشريف حيث إن الخليل المدينة الوحيدة التي يوجد الاستيطان في داخلها، وما ينتج عن ذلك من احتكاك دائم بين السكان الفلسطينيين والمستوطنين، أو الاحتكاك مع قوات الجيش التي تقوم بحراسة المستوطنين⁽⁴⁹⁾.

الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية للسكان داخل المدينة كمركز تجاري للمحافظة، وتصنف مدينة الخليل بأنها الأكثر عنفاً حسب ما جاء في شهادة رئيس أركان جيش الاحتلال الأسبق شاؤول موفاز بسبب وجود المستوطنين داخل تجمع سكاني ضخم، وحدد المراقبون الدوليون وكذلك جيش الاحتلال في تقاريرهم بأن أسباب العنف في الخليل ناتجة عن الاستفزات والهجمات التي ينفذها المستوطنون المتطرفون ضد السكان الفلسطينيين المدنيين⁽⁵⁰⁾، وقد اعترفت قوى الجيش بأن عنف المستوطنين مخطط له بشكل جيد، كما وانتقدت لجان التحقيق المختلفة أداء جيش الاحتلال وسلطات الدولة وعجزها الواضح عن توفير الحماية للسكان الفلسطينيين المدنيين بسبب انحيازها الكلي للمستوطنين وقمعها للسكان الفلسطينيين.

إن التدابير العسكرية المفروضة على قلب مدينة الخليل والمناطق المجاورة من إغلاقات ومنع السكان من المغادرة ومنع العمال من التوجه إلى أماكن عملهم يؤثر على الأوضاع السياسية والاقتصادية، ومن جهة أخرى فإن وجود مستوطنين في قلب المدينة يحتاج إلى حراسة من قوات الشرطة والجيش، الأمر الذي يتسبب بمزيد من المعاناة للسكان حيث نجد أن هناك عنفاً ممارساً من قبل الشرطة وقوات الاحتلال في استخدام غير مبرر للقوة وإساءة استخدام الصلاحيات الممنوحة لهم من قبل القانون، حيث تقوم هذه القوات والشرطة باعتقال المواطنين الفلسطينيين لساعات والتفتيش غير المبرر للمارة وللنمازل والتحرش بالمارة والمعاملة المهينة لهم⁽⁵¹⁾.

إن هذه السلوكيات والممارسات القهرية دفعت الكثير من السكان في البلدة القديمة بالهجرة منها، والبحث عن أماكن أكثر أمناً لهم ولأسرهم حيث انخفض عدد السكان من 30.000 نسمة إلى 6500 نسمة، ويعتبر هذا انتهاكاً لحق الحياة والحرية والسلامة الشخصية ويتعارض مع القانون الدولي الإنساني، ويعتبر هذا ضمن إجراءات عديدة، الهدف منها ترحيل الفلسطينيين وتحويل مركز المدينة إلى مدينة يهودية ونذكر منها على سبيل المثال:-

- العقاب الجماعي للسكان:

استخدمت سلطات الاحتلال سياسة العقاب الجماعي بهدف قمع السكان الفلسطينيين، وتمكين المستوطنين من القيام بحياتهم اليومية الطبيعية والروتينية بحماية الجيش وقوات الأمن وعلى حساب حرية الفلسطينيين، إذ بلغت أيام حظر التجوال في منطقة H2 ومن ضمنها البلدة القديمة خلال ثلاث سنوات في الانتفاضة الثانية (2001-2004م) ما مجموعه 377 يوماً كان يسمح خلالها باستراحات قصيرة للتزود بالمواد الغذائية⁽⁵²⁾، وهذا يدل على أن ثلث أيام العام هي عبارة عن أيام منع تجول السكان العرب

إن الفكر اليهودي العنصري الذي تبناه المستوطنون هو فكر معاد بقوة للعرب الأمر الذي شجعهم على تنظيم هجمات عنيفة ضد المدنيين الفلسطينيين، وإن تشديد القيود على الحركة في منطقة تل الرميدة، وعنق المستوطنين أدى إلى مغادرة العديد من الأسر الفلسطينية لمنازلها⁽⁴⁵⁾، وعندما بدأ المستوطنون عام 2001م بإضافة بنايات ثابتة بدل الكرفانات دمروا جميع الآثار الموجودة في مقام الأربعين الإسلامي، وهناك اعتداءات مستمرة على السكان الفلسطينيين المجاورين للمباني خاصة عائلة (أبو عيشة) وعائلة (أبو هيكل)⁽⁴⁶⁾ لإجبار هؤلاء السكان على مغادرة منازلهم خاصة بعد أن قامت قوات الاحتلال بعمل بوابات حديدية على بوابة الحي.

5. منطقة الكراج القديم - ميكانيم:

تقع هذه المنطقة في منتصف شارع الشهداء بين رومانوا وإبراهيم ابينو واسوار والمقبرة الإسلامية المجاورة للكرنتينا ويطلق عليها اسم ميكانيم وتبلغ مساحتها ما يزيد قليلاً على دمنين، حيث اتخذ قرار من قبل وزير الحرب الإسرائيلي السابق موش يعالون في نهاية 2015، لإقامة وحدات استيطانية جديدة في جزء من هذه الأرض وملاصق إلى بيت رومانو، حيث أفاد السيد عماد حمدان أن لجنة الإعمار لاحظت إضافة إثني عشر كرفاناً في هذه المنطقة وادعت مصادر إسرائيلية أن الوحدات السكنية المنوي بنائها ستكون على جزء من الأرض التابعة للمنطقة العسكرية وليس عليها جميعاً.

6. منزل عائلة الرجبي - عمارة الرجبي:

يقع مبنى الرجبي شرق الحرم الإبراهيمي بمنطقة الرأس المطلة على مستوطنة كريات أربع ويتكون المبنى من أحد عشر محلاً تجارياً ويتكون من ثلاثة طوابق فوق المحلات التجارية بمساحة 3000 م² ويعدّ موقع هذه البناية استراتيجياً إذ يفصل واد الحصين عن منطقة الرأس، ويربط بين كريات أربع والحرم الإبراهيمي الشريف والبور الاستيطانية الأخرى في مركز البلدة القديمة⁽⁴⁷⁾، وهو من المواقع الاستراتيجية التي تمت السيطرة عليها لخدمة الخطة الاستراتيجية للاستيطان، وتشكل حلقة وصل بين الحرم الإبراهيمي ومستوطنة كريات أربع.

7. البيوت المهدة بالمصادرة في مركز المدينة:

من أهم البيوت المهدة بالمصادرة هو منزل عائلة (أبو رجب) بجانب حاجز (أبو الريش).

لقد اقتحم المستوطنون هذا المنزل وما يزالون متواجدين فيه حتى اللحظة ينتظرون ما سيصدر عن المحكمة الإسرائيلية وهناك أيضاً بيت الزعتري بمنطقة السهلة، حيث أن المستوطنين قاموا باقتحامه تحت حجة الملكية ولكن الاحتلال أغلق المنزل علماً بأن هذا البيت استراتيجي يصل ما بين حارة بني دار ومنطقة السهلة. وإن اقتحام المستوطنين وإخراجهم من قبل قوات الجيش بعد فترة زمنية ثم يعودون وقد تم تزويدهم بأوراق ملكية مزورة هي سلوكيات شائعة لدى المستوطنين في الخليل وتحت غطاء من قوات الجيش لفرض حالة من الرعب للسكان الفلسطينيين واستكمال مسرحية تزوير الوثائق من الجهات الإسرائيلية واعتمادها من المحكمة.

الاحتلال على موارد المياه الطبيعية وتخصيص كمية مياه أكبر للمستوطنين على حساب السكان الفلسطينيين.

ويستنتج مما سبق أن مدينة الخليل تأدت بشكل كبير من إجراءات الاحتلال الصهيوني العسكرية والاستيطانية، إذ تنطوي سياسة الحكم العسكري في الخليل على الفصل بين السكان اليهود والفلسطينيين.

وإنّ سلوكيات الاحتلال غير القانونية تتناقض مع القانون الدولي بحجة حماية 500 مستوطن في قلب المدينة، ويعبثون بالأمن والاستقرار لسكان هذه المدينة.

وإن هذا الوضع أفقد الخليل مركزها الاجتماعي والاقتصادي والديني وهجر غالبية سكان البلدة القديمة وأغلقت المحلات التجارية إما بأوامر عسكرية أو بسبب ظروف الإغلاق، وإن الاستيطان في الخليل جزء لا يتجزأ من سياسة الاستعمار للأراضي الفلسطينية.

المنظمات الصهيونية الفاعلة في الضفة الغربية ومنها الخليل.

1. Price Tague تنظيم جباية الثمن - تدفيع الثمن:

هو تنظيم يهودي استيطاني إرهابي يتشكل من مجموعات شبابية في العقد الثاني والثالث من العمر يقومون بأعمال عدوانية ضد السكان الفلسطينيين بهدف ترويعهم أو الانتقام منهم وظهر اسمهم في الإعلام العبري منذ مطلع 2008م⁽⁵⁸⁾.

تتكون هذه العصابة من اليمين واليمين المتطرف ويقدر عدد أفرادها بـ 3000 شخص وتوجههم عدائي جداً تجاه الفلسطينيين، ويعدّ حراكهم شبه منظم وهادفاً يأتي في سياق سياسة عامة للإضرار بالفلسطينيين وبممتلكاتهم في ظل تغطية واضحة جداً من قبل سلطات الاحتلال العسكرية، ويتم التعاطي مع هذه الأفعال من الناحية الرسمية الإسرائيلية على أنها رداً فعل على أعمال الفلسطينيين بهدف إيجاد مخرج لهم للإفلات من العقاب؛ لذلك جرى اختيار الاسم بعناية (تدفيع الثمن) والذي يحمل في طياته تبريراً للأعمال التي تقوم بها هذه العصابة، وأن تبني الإعلام العبري لهذه التسمية يعني إعطاؤهم غطاءً شبه رسمي، وتشمل أعمالهم ترويع السكان والاعتداء على ممتلكاتهم وتدميرها وإحراق السيارات والدور المسيحية والإسلامية، إضافة إلى إتلاف أشجار مثمرة وتصل درجة إجرامهم إلى أعمال القتل وارتكاب المجازر⁽⁵⁹⁾.

كما حدث عام 1994م عندما اعتدى باروخ غولدشتاين على المصلين بالحرم الإبراهيمي، وقتل منهم 29 مصلياً في أثناء السجود في صلاة الفجر تحت حراسة جيش الاحتلال وينتمي القاتل إلى جيش الاحتلال وسياسياً إلى مجموعة كاخ العنصرية، وبعد حادثة الاعتداء فرض جيش الاحتلال نظام منع التجوال وما رافق ذلك من اعتداءات على المواطنين والممتلكات وحالات القتل التي لا تقل خطراً عما قام به غولدشتاين في الحرم الإبراهيمي؛ ما جعل مدينة الخليل تدفع الثمن مرتين الأولى في الحرم والثانية من قبل الجيش في كافة أرجاء المدينة.

وكذلك الأمر ما حدث مع الطفل (أبو خضير) عام 2014م، وتطورت أعمال هذه المجموعات لتشمل الأراضي المحتلة عام 1948م، وللدلالة على بشاعة أعمال هذه المجموعة فقد ذكرت

مقابل حرية كاملة للمستوطنين اليهود في المنطقة نفسها ما يعني نظاماً عنصرياً في الخليل.

إن حظر التجول الذي تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلية ضد السكان المدنيين في مدينة الخليل يتسبب بضرر مباشر على السكان الفلسطينيين، حيث يتم سجنهم في بيوتهم بمعنى تقييد كامل الحركة ويؤثر بشكل مباشر على السكان بسبب سياسة العقاب الجماعي التي تمارس عليهم، ويتبعه آثاراً اقتصادية ونفسية واجتماعية تجعل السكان غير قادرين على العيش بأمان وسلام.

ويتسبب حظر التجول بمصاعب اجتماعية وعاطفية خاصة للأسر الفقيرة التي تعيش في ظروف مكتظة في وسط مدينة الخليل، إضافة إلى أنه يتسبب بأضرار اقتصادية ونفسية⁽⁵³⁾.

وضمن سياسة العقاب الجماعي تم إغلاق 512 محلاً تجارياً بأوامر عسكرية وأغلق 1154 محلاً تجارياً بسبب سياسة الإغلاق، وهناك 27 نقطة تفتيش وتسعة عشر إغلاقاً بأسلاك شائكة، و29 حاجز إسمنت، وأربع عشرة بوابة حديدية، وعدد انتهاكات حقوق الإنسان في البلدة القديمة عام 2015م 540 حالة انتهاك منها 92 حالة اعتداء على أطفال، و40 حالة اعتداء على نساء⁽⁵⁴⁾، ما جعل الحياة في هذه البقعة أشبه بالحياة في معتقل كبير.

ويضاف إلى ذلك الإذلال اللفظي والعنف الجسدي مثل الاعتداء بالضرب ورمي الحجارة والقاذورات على المارة، وتسميم المياه وخاصة خزانات المياه في المدارس، وكذلك تدمير الممتلكات واقتلاع الأشجار وحرق المحاصيل، وتصرفات المستوطنين والجيش التي لا تتناسب مع العادات والتقاليد والأخلاق الإسلامية.

القيود المفروضة على العبادات:

استهدفت الخليل بسياسات وممارسات عدوانية لأهميتها الدينية ووضعت العديد من الحواجز والبوابات الإلكترونية على مدخل الحرم الإبراهيمي ومنعت من إقامة الأذان وقسم الحرم ومنع المسلمون من الدخول إليه في الأعياد الدينية اليهودية، حيث تؤدي هذه الحوادث إلى التعرض لحرية العبادة للمسلمين ويضاف إلى ذلك التفتيش المذل على مداخل الحرم⁽⁵⁵⁾، وتجاوز ذلك بالإعدامات التي مورست خلال العام الحالي على مدخل الحرم.

وأظهرت نتائج مسح أجرته مؤسسة بتسليم في نوفمبر 2006م أن 1014 شقة سكنية فلسطينية وسط الخليل تم إخلاؤها، وأن 1829 منشأة تجارية لم تعد مفتوحة وهذا الرقم يمثل 76.6% من مجموع المؤسسات التجارية منها 512 مغلقة بأوامر عسكرية و1154 محلاً مغلقاً بسبب الإغلاقات والمضايقات⁽⁵⁶⁾.

لاحظت البعثة الدولية المستقلة هذه القيود المفروضة على التنقل في مدينة الخليل إذ تخضع أعداد كبيرة من السكان لنظام الترخيص من أجل الوصول إلى ممتلكاتهم وهناك مناطق يحظر حركة السيارات فيها، وفي بعض منطقة H2 يوجد 123 حاجزاً يرمي إلى تيسير حركة 500 مستوطن وسط المدينة.

وإن وجود 7000 مستوطن في كريات أربع و500 مستوطن في مركز الخليل يؤثر سلباً على 170.000 فلسطيني⁽⁵⁷⁾ يسكنون في مدينة الخليل.

وتعاني مدينة الخليل من نقص المياه بسبب اعتداءات

والخليل تحت الحكم الأردني بعد إعلان دولة إسرائيل على الجزء المحتل من فلسطين، وفي عام 1950م عملت بلدية الخليل على وحدة الضفتين ضمن تيار وجد في بقية المدن الفلسطينية وتشكيل المملكة الأردنية الهاشمية.

♦ وفي عام 1967م إسرائيل تحتل الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وسيناء لتدخل الخليل تحت سلطة الاستعمار الصهيوني.

♦ وفي عام 1968م مواطنون صهاينة يستأجرون غرفة في فندق النهر الخالد في الخليل وبعد دخولهم يعلنون عن نواياهم المبيتة وإعلانهم عن عدم الرحيل وأنهم جاءوا لإحياء عيد الفصح اليهودي في الخليل⁽⁶¹⁾، وبعد أربعين يوماً يتم نقلهم إلى مقر الحاكم العسكري.

♦ أما عام 1969م ففيها خرج المستوطنون من مقر الحكم العسكري لإقامة نشاطات اقتصادية في مركز الخليل فيضوا كرفاناً وغرفة بجانب الحرم الإبراهيمي لفتح مطعم يقدم الأكل الحلال حسب الشريعة اليهودية للزوار اليهود كما أقاموا محلاً صغيراً لبيع التحف والهدايا الخاصة بالمتدينين اليهود، وكان هذا الحدث تمهيداً لاتخاذ قرار بإقامة كريات أربع عام 1970م لتكون مركزاً متقدماً للاستيطان في الخليل.

♦ وفي عام 1979م دخلت مجموعة من النساء من كريات أربع إلى مبنى الدبوا للاعتصام فيه واستمر هذا الاعتصام حتى عام 1980م عندما صدر قرارٌ عسكري بالاستيلاء على المبنى وتحويله إلى مستوطنة، وفي العام نفسه تم مصادرة سوق الخضار القديم لبناء مستوطنة أبراهام أبينو والتي أصبحت أكبر مستوطنة داخل الخليل.

♦ وفي عام 1983م أقامت سلطات الاحتلال مدرسة دينية يهودية في مبنى مدرسة أسامة بن منقذ، حيث استمرت اعتداءات المستوطنين على الممتلكات داخل البلدة القديمة فقد سيطروا على مبنى يقع بجانب الأوقاف الإسلامية وعلى تل الرميذة، وأدى الاحتكاك والتحريض اليهودي إلى ارتكاب مجزرة الحرم 1994م.

♦ وفي عام 2007م احتل المستوطنون مبنى لآل الرجبي في منطقة الرأس.

نلاحظ مما سبق أن الأطماع الاستيطانية المدعومة من سلطات الدولة وأذرعها الأمنية المختلفة خلقت واقعاً يؤثر بشكل سلبي على الصراع.

خلق هذا الواقع الجديد نظام تميز عنصري فصل بين اليهود والسكان الفلسطينيين فضلاً مكانياً وزمانياً وقانونياً الأمر الذي أدى إلى عدم المساواة في تطبيق القانون، بل أكثر من ذلك أنه أوجد نظامين يطبقان على فئتين مختلفتين من السكان في إطار مكاني لا يتجاوز الكيلو متر الواحد، حيث يعامل اليهود حسب القوانين المدنية الإسرائيلية بينما يعامل السكان الفلسطينيون بموجب أوامر عسكرية ومحاكم عسكرية⁽⁶²⁾.

كما عملت المستوطنات في قلب مدينة الخليل على تغيير التركيب السكاني الديمغرافي، مما يعوق بشدة ممارسة الشعب الفلسطيني لممارسة حقه في تقرير المصير⁽⁶³⁾ حيث فتت الواقع الجديد المدينة وفصل بين شطريها.

صحيفة يدعوت أحرنوت في عينة مختارة عن فترة ثمانية أشهر من عام 2012م إلى تسجيل 788 حالة اعتداء نسبت إلى مجموعة تدفيع الثمن، وذكر موقع (واللا) الإخباري العبري أن الاعتداءات فيه طالت 44 مسجداً وكنيسة تشمل أراضي عام 1948م، وأشارت صحيفة هارتس بتاريخ 31/ 3/ 2015 إلى أن إحراق المنزل في قرية دوما الفلسطينية وحرق الرضيع دوايشة وعائلته لم يفاجئ أحداً من المؤسسة الأمنية الإسرائيلية لأنها كانت تتوقع عملاً عدائياً وحشياً كهذا.

وتوقعت الصحيفة أن الإرهاب اليهودي قادم وسيشكل خطراً حقيقياً وإرهاباً منظماً ضد الفلسطينيين.

وأن الأمر يتصل بأصحاب عقول ذكية لديهم قناعاتهم الأيدلوجية التي يعبرون عنها بهذه الطريقة، وأن المسؤولية الحقيقية على الحاخامات التي تزودهم بمادة تحريضية، وللمناهج التعليمية في المدارس الدينية وللأموال التي تنفقها الحكومة على هذه المؤسسات، حيث إن المؤسسة الرسمية تشكل حاضنة حقيقية لهذه الجماعة، ويضاف إلى ذلك تعاطفاً سياسياً من قبل الحكومة مما يجعل الأمر أكثر صعوبة ومعاناة من قبل السكان الفلسطينيين.

2. فتية الجبال:

هم جزء من التيار القومي المتطرف المتأثرين بالمثل الصهيونية الداعية إلى السيطرة اليهودية الحصرية على الأرض، معتمدين بذلك على العمل العبري وتكريس الوقت لتعليم التوراة ويتلقون الدعم من قبل المجالس المحلية والوزارات المختلفة وهم محميون من قوات الاحتلال⁽⁶⁰⁾.

ومن خلال النظرة التحليلية لهذه المجموعات فإنها تمثل خطأً أيديولوجياً و أيديولوجياً متطرفاً لا يمكن الفصل بينه وبين حركة الاستيطان والسياسة الاستيطانية، فهم ينتسبون سياسياً إلى حزب الليكود وإسرائيل بيتنا والبيت اليهودي وأحزاب يمينية أكثر تطرفاً تشكل لهم الغطاء السياسي والبرلماني.

انعكاسات الاستيطان على الصراع الفلسطيني الصهيوني:

مرّ على مدينة الخليل كما مرّ على فلسطين بأسرها العديد من التغيرات و التبعيات الإدارية والسياسية التي ارتبطت بالتمهيد للاستعمار الصهيوني منها التالي:-

♦ في عام 1917م الاحتلال البريطاني يدخل مدينة الخليل وتصبح منذ ذلك التاريخ تابعة لسلطات الحكم العسكري البريطاني والذي تحول إلى سلطة انتداب عام 1920م.

♦ وفي العام نفسه ارتفعت حدة التوتر بين السكان الفلسطينيين والمهاجرين الصهاينة المدعومين من سلطات الانتداب البريطاني، وعندما حاول اليهود عام 1929 تغيير الواقع في حائط البراق اشتد التوتر والعنف حول حائط البراق، وامتدت الأحداث إلى الخليل ضد فئة من اليهود الساكنة فيها والذين أيدوا نشاطات الحركة الصهيونية مما أدى إلى مقتل 67 يهودياً و 21 مسلماً بينما قامت العديد من العائلات الفلسطينية في الخليل بحماية اليهود الذين لم يبدوا تعاطفاً وتأييداً للصهيونية.

♦ وفي عام 1948م تم إعلان قيام دولة إسرائيل على ثلاثة أرباع أرض فلسطين التاريخية 78% من المساحة، وبقيت القدس

والتقدم بطلب للأمم المتحدة لإرسال قوات دولية لمدينة الخليل بدل المراقبين الدوليين المتواجدين في المدينة منذ مجزرة الحرم الإبراهيمي عام 1994م.

الهوامش:

1. مركز أبحاث جامعة الخليل (1997م)، البلدة القديمة في خليل الرحمن، واقع مرير، ص3.
2. مركز أبحاث جامعة الخليل (1997م)، المرجع نفسه، ص3.
3. مركز أبحاث الأراضي، محافظة الخليل الأرض الإنسان، جمعية الدراسات الفلسطينية، فلسطين، القدس، ص1.
4. مجير الدين الحنبلي العلمي، (2003)، الأنس الخليل في تاريخ القدس والخليل، ص149.
5. الدباغ، مصطفى مراد: ديار الخليل، دار الهدى، كفر قرع، فلسطين المحتلة، ص15.
6. العلمي مجير الدين، (2003)، الأنس الجليل، ص139.
7. شراب، محمد حسن، (2006)، الخليل مدينة عربية فلسطينية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ص13.
8. شراب، المرجع السابق، ص13.
9. عمرو، يونس، (1987م) خليل الرحمن العربية، مدينة لها تاريخ، مركز البحث العلمي، جامعة الخليل، الخليل، ص4.
10. عبد الرحمن، محمد: سلسلة المدن الفلسطينية 19، المنظمة العربية للثقافة والعلوم، ص7.
11. شراب (2006م)، مصدر سبق ذكره، ص20.
12. عبد الرحمن محمد، مصدر سبق ذكره، ص8.
13. شراب، (2006م)، مرجع سبق ذكره، ص14.
14. شراب (2006م)، مرجع سبق ذكره، ص14.
15. عمرو، يونس، (1987م)، مرجع سبق ذكره، ص25.
16. أبو الرب، صلاح، (2005م)، الاستيطان الصهيوني في مدينة الخليل، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ص17.
17. أبو الرب صلاح، (2005م)، المرجع السابق، ص18.
18. الشرقاوي، فواز (2006م)، تكوين السكان اليهود في فلسطين قبل عام (1948م)، ص524.
19. وزارة العمل الفلسطينية (2014م)، وحدة الدراسات والمشاور، فلسطين، رام الله، ص5.
20. Patrek Molar (2004) Occupation in Hebron, Alternative information Center ,p. st. Patrek Molar (2004) P.6
21. Patrek Molar (2004) P.6
22. مركز الدراسات التنموية، عنف المستوطنين وانتهكاتهم للمقدسات الإسلامية والمسيحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م ص5.
23. أبو الرب، صلاح (2005م)، مرجع سبق ذكره، ص46.

إن الفكر والممارسة الاستيطانية التي تستند إلى وهم المرتكزات التوراتية، تلغي جميع الاتفاقات بل تلغي الآخر الذي هو الفلسطيني الأمر الذي يتعارض مع الاتفاقيات الدولية ولا يساهم في عملية السلام⁽⁶⁴⁾.

بل إن تواطؤ الدولة مع عنف المستوطنين سيؤدي حتماً إلى انفجار الأوضاع في الضفة الغربية.

وإن سياسة الحكومة الإسرائيلية المتعاقبة في دعم الاستيطان وشق الطرق الالتفافية وإقامة المنشآت العسكرية لحراسة المستوطنين يجعل من إقامة دولة فلسطين متواصلة جغرافياً أمراً شبه مستحيل ويعرض حل الدولتين للخطر⁽⁶⁵⁾.

إن سياسة حكومة اليمين المتطرف برئاسة بنامين نتنياهو تعتبر حكومة استيطان بامتياز وتعمل على السيطرة على المناطق المصنفة C حسب اتفاقيات أوسلو والتي تشكل 65% من مساحة الضفة الغربية والمسيطر عليها من قبل الاستيطان وتطبيق الحكم الإسرائيلي عليها لتحويلها بحكم الأمر الواقع من أراضٍ محتلة إلى أراضٍ خاضعة للسيادة الإسرائيلية⁽⁶⁶⁾، ويعتبر هذا تحدياً جديداً للشعب الفلسطيني وتراجعا عما تم الاتفاق عليه في مفاوضات أوسلو، ويفرض حقائق جديدة على الأرض من شأنها نسف كل ما تم إنجازه باتجاه الهوية الفلسطينية، ومن الممكن إعادة الضفة الغربية إلى مربع التقاسم الوظيفي أو إلى سلطة حكم ذاتي مرتبطة بالاحتلال، وفي ذلك تراجع سياسي واضح وتعزيز لدور الاحتلال ومستوطنيه في الضفة الغربية.

الخاتمة:

شكلت منطقة الخليل بشكل عام والمدينة بشكل خاص محور اهتمام الحركة الصهيونية منذ قيامها باعتبارها ذات أهمية تاريخية دينية لليهود، فقد أجمعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على أهميتها الدينية التاريخية واعتبرتها في نفس أهمية مدينة القدس، متذرة بذرائع دينية توراتية تزعم وجود حق تاريخي لليهود فيها، ووجود أملاك لهم في مدينة الخليل وذلك من أجل السيطرة على المدينة وتحويل مسجدها (الحرم الإبراهيمي) إلى كنيسة يهودي.

لكن الاستيطان الصهيوني في منطقة الخليل لقي مقاومة شعبية من قبل الجماهير الفلسطينية التي رفضت إقامة المستوطنات على أراضيهم، وعلى الرغم من هذه المقاومة إلى أن حركة الاستيطان بقيت مستمرة، فقد استخدمت الحكومة الإسرائيلية سياسة العقاب الجماعي بعد كل حادث يرتكب ضد المستوطنين وإغلاق المحلات التجارية والشوارع خاصة شارع الشهداء مما أدى إلى تقطيع أوصال المدينة وتراجع مركزها التجاري والاجتماعي.

إذ تعدّ البور الاستيطانية في قلب مدينة الخليل مصدر توتر وضغط دائم ومستمر على السكان العرب في المدينة، بسبب الاعتداءات اليومية عليهم من قبل المستوطنين وقوات الاحتلال وقد استشهد العشرات من السكان العرب في المدينة على أيدي المستوطنين.

لذا يجب حثّ المحافل الدولية على اتخاذ إجراءات صارمة بحق إسرائيل لمنعها من زيادة عمليات الاستيطان في الخليل،

24. أبو الرب، صلاح (2005م)، المرجع نفسه، ص46.
25. المرجع نفسه، ص46.
26. أبو الرب، المرجع نفسه، ص48.
27. المرجع نفسه، ص49.
28. المرجع نفسه، ص50.
29. Patrek Molar P.18
30. Patrek Molar P.19
31. مركز الدراسات السياسية والتنموية، عنف المستوطنين وانتهاكاتهم، ص6.
32. Youth Against (2016), Settlementes – Hebron Ghost Town P. 14
33. Offer Fiousten (2007) Gost Sitey P.6
34. Offer Fiousten (2007) p.5
35. Offer Fiousten (2007) P.7
36. Patrek Molar (2004). P.9
37. Patrek Molar (2004)P.8
38. Patrek Molar (2004) P.21
39. Offer Fiousten (2007), P.14
40. Youth Against (2016) P.15
41. أبو ضباع، أحمد شحادة، (2010)، برتوكول الخليل، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القدس، ص2.
42. Http:// www.wafainfo.p5/atemplate. aspx. p7
43. Patrek Molar (2004) p.25
44. www.wafainfo. ps/ afemplate p.8
45. offer Mendelson Hebron Ghost p.25
46. أبو الضباع، أحمد شحادة، (2010) برتوكول الخليل ص7.
47. لجنة إعمار الخليل، (2015)، تقرير الدائرة القانونية.
48. لجنة إعمار الخليل (2015)، تقرير الدائرة القانونية.
49. Tom Tcharles P.5
50. مركز المعلومات البديلة (2004)، احتلال الخليل ص7.
51. Tom Charles. P.4
52. Offer Mensrson 207 P.23
53. Offer Mensrson 207 P.24
54. لجنة إعمار الخليل 2016، المكتب القانوني ص2.
55. الجمعية العامة: مجلس حقوق الإنسان 2013، تقرير البعثة الدولية، ص18.
56. لجنة إعمار الخليل 2016، المكتب القانوني ص2.
57. الجمعية العامة: مجلس حقوق الإنسان 2013، تقرير البعثة الدولية، ص22.
58. مركز الدراسات التنموية. مركز سبق ذكره، ص8.
59. يحيى ديوف. جريدة القدس. السبت 1/ آب/ 2015م، العدد 2654 صفحة 15.
60. مركز السياسات التنموية وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص15.
61. Tom Charles The Illegal occupation of Hebron P.4
62. الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان 2013، تقرير البعثة الدولية، ص12.
63. المرجع نفسه، ص11.
64. Patrek Molar Occupation in Hebron P.140 -64
65. Patrek Molar (2004) p.12
66. Youth Against (2016) Hebron Ghost twon p. 66

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

1. أبو الضباع، أحمد شحادة (2010) برتوكول الخليل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين، أبو ديس.
2. الجمعية العامة للأمم المتحدة (2013)، مجلس حقوق الإنسان الدورة الثانية والعشرون، حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي المحتلة الأخرى، بعثة تقصي الحقائق من أجل التحقق من آثار بناء الاستيطان قرار 19/17.
3. الدباغ، مصطفى مراد (2003)، ديار الخليل، دار الهدى فلسطين المحتلة عام 1948، كفر قرع.
4. الشراوي، فواز (2006)، تكوين السكان اليهود في فلسطين قبل عام 1941م، مجلة جامعة النجاح الوطنية 20 ص524 – 561 فلسطين – نابلس.
5. العليمي، مجير الدين، الحنبلي (2003)، الأوس الجليل في تاريخ القدس والخليل المجلد الأول، مكتبة دنديس، فلسطين، الخليل.
6. أبو الرب، صلاح (2005) الاستيطان الصهيوني في مدينة الخليل رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، نابلس.
7. شراب، محمد، شراب (2006)، الخليل مدينة عربية فلسطينية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.
8. عبد الرحمن، محمد، سلسلة المدن الفلسطينية 19، المنظمة العربية للثقافة والعلوم، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية.
9. عمرو، يونس (1987)، خليل الرحمن العربية مدينة لها تاريخ مركز أبحاث جامعة الخليل، فلسطين، الخليل.
10. لجنة إعمار الخليل (2015)، تقرير الدائرة القانونية، فلسطين – الخليل.

11. مركز الدراسات السياسية والتنموية، PDS، وآخرون، عنف المستوطنون وانتهاكاتهم للمقدسات الإسلامية والمسيحية في الأراضي المحتلة عام 1967م ما بين 2009 - 2013م، فلسطين، غزة.
12. مركز أبحاث الأراضي، محافظة الخليل الأرض والإنسان، جمعية الدراسات الفلسطينية فلسطين، القدس.
13. مركز أبحاث جامعة الخليل (1997)، البلدة القديمة في خليل الرحمن واقع مرير، فلسطين، الخليل.
14. وزارة العمال الفلسطينيين (2014) وحدة الدراسات والمشاريع، فلسطين، رام الله.

ثانياً الصحف والمجلات:

1. يحيى ديوف. جريدة القدس، السبت 1/أب/2015م، العدد 2654 صفحة 15.

ثالثاً المراجع الأجنبية:

1. Ofir Feuerstein (2007), *Ghost Town. israel's separation Policy and forced Eviction of Palestinians from the center of Hebron.*
2. Patrick Muller (2004), *Occupation in Hebron Alternative information center. Jerusalem.*
3. Tom Charles, *The Illegal Occpation of Hebron.*
4. Youth Against, (2016) *Hebron Ghost Town, Seltlements Hebron.*

رابعاً المواقع الإلكترونية:

1. [htt://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx](http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx).

التسجيل والتخييل في رواية (أمريكانلي) لصنع الله إبراهيم*

د. أحلام مسعد**

د. سحر الجاد الله***

* تاريخ التسليم: 2016/6/7م، تاريخ القبول: 2016/7/20م.
** أستاذ مساعد/ جامعة اليرموك/ الأردن.
*** أستاذ مساعد/ جامعة اليرموك/ الأردن.

of the novel in an attempt to study the balance resulted in such types of novels, where fiction is entwined with documentation, reality entwined with no reality, and subject entwined with the self, in an interesting approach fluctuating between mind and beauty.

Keywords: fiction and documentation, novel Americanly, Sonallah Ibrahim

الرواية العربية الجديدة:

في ظل واقع تخلخلت فيه الثوابت وغابت الحقيقة، تعرضت الرواية العربية لعدة تحولات في الشكل والمضمون دمرت بنيتها التقليدية، وتحول النص الروائي إلى متاهة سردية تعيد إنتاج هذا الواقع وترتيبه، وتلك مهمة الرواية الحديثة وهي (مهمة لا تتمثل في الوعظ والإرشاد والتعليم، كما هو الشأن في الرواية التقليدية، بل تتمثل في تجسيد رؤية فنية، أي تفسير فني للعالم. والرؤية ككشف جديد لعلاقات خفية، ومن خلال هذا الكشف الجديد تتولد المتعة أو التشويق والجازبية)⁽¹⁾ ولأن الرواية (جنس مرن شديد المرونة، يقبل التطورات المختلفة والإفاداة من الأجناس الأخرى)⁽²⁾ تداخل السرد بالشعر، والواقع باللاواقع، والحقيقة بالخيال، وتحولت الكتابة الروائية لتحاكم هذا الواقع وتساوئه من جهة، ولترتقي بالقارئ من جهة أخرى؛ إذ (يمكن للكاتب أن يكتب وفق قواعد نوع معينة، لكن قدرته الإبداعية تجعله قابلاً لتطويرها والإبداع من داخلها، والارتقاء بها إلى مستوى أعلى يجعل القارئ يتفاعل معها وهو يحس أنه أمام نص مركب ولكنه قادر على أن يرتفع بذوقه إلى مكانة أسمى مما يمكنه أن يجده في نصوص مماثلة) تنتمي إلى النوع نفسه)⁽³⁾ وهذا الارتقاء المعرفي يخلق ذائقة جمالية جديدة.

إن قيمة الكتابة عند إبراهيم صنع الله (ليست قيمة شكلية فقط، بل هي أساساً قيمة دلالية. فظفر كتاب الهم الذاتي الخاص بالهم الإنساني العام. وتصدى غيرهم لمسلسل التدهور والانتكاس، في محاولة لاختراق العتمة المنسدلة من حولهم حيث تسيطر الدولة على أجهزة الإعلام فتحجب الحقائق والمعلومات، أو ترسلها مشوهة مزوقة، أو تبث هي نفسها أنماطاً من التفكير والسلوك معادية مصالح الأغلبية. هكذا تسللت إلى الكتابة الأدبية أشكال المنشور السياسي والخبر الصحفي، والوثيقة التاريخية والبحث الأكاديمي، والشريط السينمائي والنص المسرحي، فضلاً عن التعبير الشعري، وكثيراً ما تم المزج بينها جميعاً في بناء متكامل، مما حدا ببعض لأن يتنبأ بسقوط الحدود بين الأشكال التقليدية، ويرى مستقبل كل من الشعر والقصة في كتابة تستوعب الأنواع التقليدية، وتستفيد من منجزات الفنون الأخرى)⁽⁴⁾ والتوثيق له دون أن تتخلى عن وظيفتها الأدبية، و(الرواية التسجيلية تحاذي الواقع والتاريخ مع فارق أن مهمة الراوي في هذا النمط من الكتابات ليست تدوينية بقدر ما هي بنائية تعتمد الانتقاء وإعادة البناء مقرونة بالحرية النسبية في قراءة المادة التاريخية المجتزأة وتأويلها. وخلال تلك العمليات تتحول المادة التاريخية إلى عجيبة قابلة للمط)⁽⁵⁾.

ولعل من أوائل ما كتب منها رواية (الأمل)⁽⁶⁾ (لأندرية مالرو) (1951 - 1976) التي كتبها عام 1937، وتناول فيها الحرب الأهلية الإسبانية، مستعينا بتجربته الشخصية في الثورة التي

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى قراءة رواية صنع الله إبراهيم (أمريكانلي) اعتماداً على المدخل التصنيفي الذي يحدد انتماءها إلى الرواية التسجيلية، فهي تضم عدداً كبيراً من النصوص الموثقة سواء أكانت تسجل أحداثاً تاريخية أم راهنة، وهي نصوص يقوم الروائي بتوثيق عدد كبير منها في هوامش الرواية أو في متنها. ويمزج الروائي هذه الأحداث بالحديث عن الذات من خلال السيرة الذاتية للشخصية الرئيسية فيها، وهو بهذا يسعى إلى قراءة الذات الفردية واستكشافها عبر إطار تسجيلي توثيقي محاولاً القبض على ما يمكن أن يكون الحقيقة. وهو في هذا يخرج على النمط التقليدي في الكتابة الروائية التي تحولت إلى مغامرة يقتحم فيها دروبا جديدة، يجتمع فيها البحث العلمي والشريط السينمائي والوثيقة التاريخية والخبر الصحفي، مما يحمل الروائي عبء المحافظة على صدق المعلومة والتوثيق لها دون أن يفقد العمل الروائي فنائه وجماله الإبداعي، كما يتطلب منه في الوقت نفسه التركيز على السرد وعلى البعد التخيلي في الرواية.

وقد سعت الباحثة إلى النظر في البناء السرد للرواية في محاولة لاستكناه حالة التوازن المتخلقة عن هذا النوع من الروايات التي يندجل فيها التسجيل الوثائقي بالتخييل، والواقع باللاواقع، والذات بالموضوع، في مراوحة ممتعة ما بين العقل والجمال.

الكلمات المفتاحية: التسجيل والتخييل، رواية (أمريكانلي)

لصنع الله إبراهيم

Fiction and Documentary in Sonallah Ibrahim's Novel (Americanly)

Abstract:

The study aims to analyze Sonallah Ibrahim's novel "Americanly" based on its category as being documentary. The novel includes many documented texts of historical and current events. These texts are embedded in the margins and in the body of the novel. He embedded these events while speaking about the biography of the main character of the novel, seeking to explore the individual self through a documenting framework to capture the truth. Thus, Ibrahim deviated from the traditional fictional writing to be an adventurous, and found new avenues which combined scientific research, movies, historical documents and journal news. This obligates the novelist to carry the burden of maintaining the authenticity of information and its documentation process without losing the aesthetics and creativity of the work itself. The novelist is also required to focus on the dimensions of narration and fiction in the novel.

The researcher explored the narrative structure

(تعددت الظواهر المماثلة وبدأت تأخذ حجما غريبا. إذا أشرت إلى طه حسين تصاعدت دبدبات الأقدام الاحتجاجية، وإذا أبدت رأيا بدا لهم أنه يتعارض مع إحدى المسلمات تصدوا لي واشتبكوا معي في مناقشة دينية. كنت أرد في حدود معلوماتي البسيطة في هذا المجال ثم أقول إنني لست فقيها. وأتمنى عليهم أن يتعمقوا في قراءة كتب التاريخ قدر تبرهم في الكتب الدينية).⁽¹²⁾

وقد تلقى رسائل تهديد بالقتل بسبب مواقفه تلك، مما اضطره إلى الاختفاء في شقته، وتحصين نفسه بمجموعة من الأقفال الحديدية أياما متتالية وعدم الجراة على الخروج إلا بعد غروب الشمس:

(لم يكن بوسعي أن أجا إلى الشرطة فليس لدي دليل على شيء. علقت بجوار باب مسكني سلسلة حديدية لألتقطها عندما أفتحها لطارق. وتدرت على لفها حول يدي بحيث أتمكن من تطويحها في الهواء وتوجيهها إلى الهدف.... استمرت التهديدات. أصبت بالأرق. ولزمت منزلي أياما بكاملها).⁽¹³⁾

وقد تكرر هذا المشهد في غير موضع من الرواية، مرشحا صورته المسكونة بالرعب مما يحيط به. وهو إلى هذا شخصية مأزومة، مسكونة بهاجس الجنس، إذ تزرخ حياته الشخصية بالتجارب العاطفية، إلا أنها تجارب متعثرة تنتهي دائما بالفشل الذريع، وهو ما يشكل محورا مهما في صياغة رؤيته التاريخية، حيث يربط باستمرار بين فشله العاطفي ورؤيته السوداوية للتاريخ البشري المنجر نحو الهاوية. وقد ساعد وجوده المؤقت في أمريكا على التحرر من عقدة العيب والبوح بسيرته الذاتية، وأرائه في غرفة الصف التي حاول فيها أن يعي ذاته وهويته عبر الآخر المختلف:

(كانت تحذوني الرغبة في تأمل تجربتي العامة في الحياة بجانبها العلمي والشخصي. تصورت أن محاولة صياغتها في كلمات ثم مشاهدة انعكاسها على عقول أخرى قد تضيء بعض جوانبها وخاصة فيما يتعلق بحياتي الداخلية. فلم يحدث أن عكفت على دراسة بعض حلقاتها واستخلاص مدلولاتها البعيدة، شأن في ذلك شأن أغلب الناس الذين ينشغلون بالحياة نفسها عن تأملها).⁽¹⁴⁾

أمريكانلي أشبه برحلة استكشاف جديدة لتاريخ مصر بدءا من الفراعنة مروراً بالغزاة والفاثحين، ووصولاً إلى العصر الحديث والحروب الأزمت التي عصفت بها من مثل نسخة 1967، وحرب أكتوبر 1973، ثم سياسة الانفتاح على الغرب، وتغير المنظومة الفكرية للمجتمع المصري، وانجرافه نحو ثقافة الاستهلاك، ومظاهر الرياء، وتراجع حريات التفكير، عارضا هذه التغيرات عبر سلسلة من المقارنات التي يعدها بين المجتمع المصري والمجتمعات الأخرى المتقدمة، وهو إذ يقدم تجربته الشخصية ورؤيته التاريخية الخاصة يؤكد على ضرورة الاستعانة بالعلوم الأخرى في تحقيق الأحداث التاريخية، وضرورة قراءة الظواهر التاريخية قراءة شمولية:

(قلت إن شهيتي تفتحت بعد ذلك للبحث، فانتقلت إلى موضوع آخر طالما خيلني. فكلما عثرت بصورة لإحدى الأيقونات القبطية المعروفة بـ (وجوه الفيوم) وتاملت عيونها الواسعة تساءلت عن السر. هل هو ما شهدته من فظائع وأحوال أم أن الأمر لا يتجاوز حالة مرضية مرتبطة بنشاط الغدة الدرقية الذي يتأثر بنسبة تواجد

قادها الجمهوريون الإسبان ضد الجنرال (فرانكو). وكذلك روايته (الوضع البشري) التي استلهم فصولها من الثورة الصينية التي قادها ماو تسي تونغ بين عشرينيات القرن الماضي وثلاثينياته على (تشانغ كاي تشيك)، وحصلت على جائزة جونكر الفرنسية عام 1933⁽⁷⁾.

ويعد صنع الله إبراهيم من أبرز الروائيين الذين سلخوا هذا النهج الوثائقي في أكثر من عمل روائي، كما في (تلك الرائحة) ونجمة أغسطس) و (اللجنة) و (بيروت. بيروت). إذ يتخذ من الخطاب التسجيلي الوثائقي للحقائق بديلا يدمر التخييل الروائي، كي لا تبقى الرواية مجرد متخيل. فهو في كتاباته (يريد أن تكون الرواية كشفا لحقائق تحظى بالإنكار الكاذب، والتبرير الزائف، هي حقائق المعاناة اليومية للإنسان البسيط في مصر في ظل منظومة سياسية لا تحقق له شيئا من أحلامه)⁽⁸⁾ وقد اتبع الخط ذاته في روايته (أمريكانلي) الصادرة في عام 2005. حيث تستند الرواية إلى جملة من الأحداث الخاصة والعامة، ذات أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية، منها ما هو تاريخي، وكثير منها معاصر يروي تفاصيل الحياة الأمريكية اليومية، وقد أقام روايته بصورة محورية على توثيق وقائع وأحداث سياسية واجتماعية بشكل دقيق، وكثيرا ما يظهر ذلك في صورة توثيق علمي في الهامش. وهو ما يجعلها محملة ببنية معرفية ثقافية ضخمة مؤطرة ببنية جمالية فنية. لتتحول إلى (حقيقة فنية بعدما كانت حقيقة تاريخية)⁽⁹⁾. ولعل قيمة رواية (أمريكانلي) ترجع إلى هذه البنية التي تمزج بين الواقع والتخييل في معادلة ليس من السهل تحقيقها ذلك أن الخيال كما يرى (ريكاردو): (لا يستطيع أن يجمع بين بعدي اللغة والإشارة المرجعية في لحظة واحدة، إذ يجب على واحدة منهما أن تتخلى عن مكان الصدارة، فإما أن تبرز اللغة فتسود الأدبية، أو ما يسميه تودوروف بالحرفية، أي تركيز الضوء على عمليات الكتابة نفسها، وتتألق الشعاعية، وإما أن تكتفي اللغة بوظيفتها التقريرية المألوفة بوصفها أداة توصيل وإخبار فيغلب التصور الخارجي ولا نلتفت إلى الحضور المادي لطبيعتها المشكلة للنص. لكن يبقى مع ذلك، أن كل نص أدبي هو بالضرورة مجال صراع بين هذين البعدين، ومن ثم تميل (الأدبية) أي خصوصية الخطاب الأدبي، إلى التحقق كلما ساد بعد اللغة، كما تميل إلى الزوال كلما ساد البعد التصويري أو المرجعي)⁽¹⁰⁾. لذا كان على كاتب الرواية التسجيلية أن يرصد الواقع ويوثق التاريخ دون أن يفقد النص الروائي أدبيته وبحيث يظل التخييل هو حجر الزاوية الذي يبنى عليه العمل الروائي.

تدور أحداث رواية (أمريكانلي) حول أستاذ جامعي (شكري) يتم استدعاؤه في معهد (التاريخ المقارن) بمدينة سان فرانسيسكو، لتدريس محاضرات مقترحة حول (دراسة نشاط مؤرخ عربي معاصر قضى أكثر من ثلاثين سنة في المهنة، وتتبع العوامل التي ساهمت في توجيهه إلى دراسة التاريخ، واعتماده منهجا معينا في أبحاثه، ثم محاولة تقويم هذا المنهج، وتقدير نصيبه من النجاح والفشل).⁽¹¹⁾

تظهر الشخصية الروائية (شكري) شخصية مضطربة، مسكونة بالخوف والشكوك، ومحارب فكريا بسبب آرائه الماركسية، وجراته في تأويل الوقائع التاريخية، ومواقفه ضد التعصب الفكري والتشدد الديني اللامنطقي حين كان محاضرا في جامعة القاهرة:

بتطفل وثقل الخطاب التسجيلي المتصف بالموضوعية والعلمية. فحين يطول الخطاب التوثيقي نجد تدخلا سريعا للخطاب التخيلي يعيد المتلقي إلى جمالية النص الإبداعي. وهي إحدى حيل الكتابة التي تدفع المتلقي إلى التصديق والتسليم التام بما سيفضي إليه العمل الروائي الذي يقود النص ويتحكم به، حيث (يشكل المرجعي عادة حيز الواقع الوقائعي الحقيقي، في حين يشكل الخيالي حيز الرغبة، أو حيز الصورة المتخيلة في الخيال، والذي تنزع الرغبة إلى تحقيقه، أي إلى جعله واقعا روائيا حقيقيا).⁽¹⁹⁾

فإذا كانت وظيفة التسجيل هي الوصف، فإن وظيفة التخيل هي التأثير. (إن هذا العالم المتخيل الذي ينشد من خلال اندراجه في الجنس الروائي يتجاوزه قطبان قد يبدو أن طرفي نقيض: هما التسجيل والتخيل، فالتسجيل يرغم الرواية على أن تخضع للمرجع وتتقيد بقيوده... أما التخيل فيأتي مكسرا لهذه الصورة الامتثالية، ليخبرنا بأنها ليست رواية واقعية تستند إلى خلفية تاريخية، ذلك أنها تترك نوافذها مشرعة على عالم (المتخيل) ⁽²⁰⁾)

يولد التقاطع بين الخطاب التسجيلي والخطاب المتخيل حركة وحيوية وتفاعلا في البنية السردية. وهو ما يسمح بنمو الدراما السردية هو تقاطع من شأنه أن يضيء نقاطا معتمدة في الأحداث الموثقة من خلال مقابلتها بالخطاب المتخيل. وكذلك الأمر بالنسبة للمتخيل الذي سيكتسب بدوره معاني جديدة، وأبعادا إشارية دالة من خلال معابنتها للواقع المسجل.

المستويات السردية:

يعرف (جيرار جينيت) المستوى السردى على أنه: (كل حدث ترويه حكاية هو مستوى قصصي أعلى مباشرة من المستوى الذي يقع عليه الفعل السردى المنتج لهذه الحكاية)⁽²¹⁾، في (أمريكانلي) عدة مستويات سردية كل مستوى يشكل سلسلة مترابطة من الأحداث ويصلح لأن يكون نصا مستقلا، وقد تمثلت هذه المستويات بالسير الذاتية للراوي حيث يقص سيرته الشخصية بما فيها من نجاح أو إحباطات سواء في مصر أو أمريكا، وتيار الوعي الذي يصلح لتسميته بحديث العورة، الذي لا يعرفه أحد سواه والذي رسم عالمه النفسي بصورة متكاملة، والندوة العلمية التي دارت فيها جل المحاورات العلمية والفكرية التي ناقشت التاريخ البشري بصورة عامة، وتاريخ مصر بصورة خاصة، والفيلم التسجيلي الذي يصلح لأن يكون رواية تسجيلية مستقلة. وقد استطاع المؤلف أن يحافظ على حالة الاندماج والتجاوب بين الذات والموضوع، والواقع والمتخيل في كل مستوى من هذه المستويات كما سنوضح لاحقا:

1. السيرة الذاتية:

يعتمد السرد في الرواية على الشكل الفني للسيرة الذاتية؛ فالراوي وهو الشخصية الرئيسية يحكي سيرته الذاتية بضمير المتكلم، ساعيا إلى ما يطمح إليه كتاب السيرة الذاتية واليوميات من إعادة قراءة الذات، والبحث عن معنى الحياة، متحركا بين عالمي الذات والموضوع. وبقدر احتفاء هذه الرواية بالواقع نجدها تحتفي بالخيال، ففي حين كان الخطاب التسجيلي مهتما بحكاية الأحداث التاريخية والتوثيق لها، نجد الخطاب السير ذاتي للبطل الروائي يربطها بحكاية الجنس والمرأة، فقد عملت علاقته المأزومة بالمرأة على توجيه رؤيته التاريخية وتشكيلها، فعلى امتداد السرد نجد أن

مادة اليود في الطبيعة؟ أو أنه مجرد اتجاه في الفن؟ وضعت خطة للبحث في عدة مجالات: الطب والجيولوجيا وتاريخ الفن فضلا عن التاريخ السياسي⁽¹⁵⁾

وقد كان لهذا التوجه حضوره في إثارة طلبته الأمريكيين المنحدرين من خلفيات ثقافية وعرقية متنوعة، ودفعهم إلى الحوار والاختلاف معه في أحيان كثيرة.

نجد الراوي يكتب سيرته يقف مطولا عند تفاصيل الحياة الأمريكية خارج قاعة الدرس، و يقدم تصورا كاملا للمجتمع الأمريكي من خلال تجواله في أحياء المهمشين والمثليين والمهاجرين (فكأننا بإزاء عالم من الدمى وليس بني البشر، فالسرد لا يكشف العمق الإنساني للشخصيات، إنما يرصد فقط علاقاتهم الخارجية القائمة على المنافع، ويخيم الجمود العام على المدينة، فمنظور الراوي يشغل بالجفاف، والعزلة، والشوارع الفارغة، ويجسم الخوف في أحياء الشاذين، والمثليين، ومتعاطي المخدرات)⁽¹⁶⁾ ويرفق بهذا التصور أرسيفا كبيرا من الأخبار والإعلانات والمقالات التي تكشف حقيقة المجتمع الأمريكي، وتقدم رؤية نقدية تفصح التمييز العرقي، والأزمات السياسية والمالية والاجتماعية التي تعصف به. وهو ما أكدته له مسز (شادويك) حين رأت علامات الدهشة تملو وجهه وهو يتابع جموع المتظاهرين المطالبين بحقوقهم النقابية في بلاد كان يظنها جنة الله في الأرض:

(هل تحب أن تسمع بعض الأرقام: بين 137 مليون يمثلون القوى العاملة الأمريكية هناك 38 مليون يعملون بعض الوقت و35 مليون يعملون وقتا كاملا بأجور تكفي بالكاد لإعاشتهم، ثم 8 مليون عاطل أجبروا على قبول التقاعد المبكر فانخفضت أجورهم إلى الربع و5 مليون داخل السجون. رأيت؟ هل تعرف أن النسبة بين أدنى أجر وأعلى داخل المؤسسة الواحدة هو واحد إلى مائة وعشرين؟)⁽¹⁷⁾

وهو ما يجعله يختم روايته بمشهد غامض يصور حالة القلق والخوف التي سيطرت عليه في المجتمع الأمريكي، والتي لا تختلف كثيرا عن الحالة التي عاشها في مصر حين كان مهيدا بالقتل، وهو بهذا يبين عن رؤية خاصة لمسيرة المجتمعات الإنسانية، رؤية تقرأ التاريخ الراهن على نحو سوداوي متشائم.

التخيل والتسجيل:

لصنع الله في (أمريكانلي) استراتيجية ثابتة، تنهض على خطين سرديين متباينين هما الحقيقة والخيال، يراوح بينهما لينجد البناء السردى في خطابين:

◆ خطاب تخيلي ذاتي: يحكي فيه المحاضر بضمير المتكلم سيرته الأكاديمية والشخصية، والإحباطات التي تعرض لها. والسارد في أمريكانلي هو الموجه الأول والرئيسي للسرد.

◆ خطاب تسجيلي موضوعي: (حيث يبدو الفكر متعاليا على ديكور الكلمات)⁽¹⁸⁾ وفق تعبير رولان بارت، يعتمد فيه السارد على الوصف الموضوعي والدقيق للحياة اليومية للمواطن الأمريكي، ويقدم أرسيفا متنوعا من الوثائق والمقالات السياسية والعلمية.

على الرغم من أن الرواية عمل تخيلي بالدرجة الأولى، إلا أن الخطابان يتجاوبان في النص ببنية عالية؛ بحيث لا يشعر المتلقي

حتشبسوت قضيت ساعات طويلة في رسم شفتيها، وأيا كان النجاح الذي حققته فإنه لم يشف غليلي⁽²⁶⁾

استمر في بحثه الطويل عنها طوال رحلته الأكاديمية: (كنت أبحث عنها بعد ثلاثة آلاف وخمسمائة سنة من اختفائها ولم يكن بالأمر السهل. فقد تجاهلتها القوائم الملكية، ولم يعثر على موميائها، وحطمت أغلب تماثيلها وأزيلت آثارها حتى أن رمسيس الثاني أضاف لها عضوا ذكريا في نقش صورها طفلة. حتى لا يخطر ببال أحد وجود امرأة بين الفراعين. فهل كان جنسها هو سبب العداء الذي واجهته؟ كان هذا هو أول ما تبادر إلى ذهني...)⁽²⁷⁾

حيث يظل (شكري) مهووسا بهذه الشخصية وبشكل خاص في بحثه عن جزئها السفلي في المنحوتة المفقودة التي توزعت أجزاء جسدها في عدة متاحف دولية⁽²⁸⁾ وتستمر عملية البحث عن هذه المنحوتة:

(نجحت المؤامرة على اسم حتشبسوت مئات السنين حتى أوشكت أن تختفي تماما ثم تجلت حقيقتها تدريجيا في الكشوف المتعاقبة. وظهر صدر هذا التمثال سنة 1869 في متحف أودهيدين بمدينة لايدن الهولندية. ثم عثرت بعثة متحف المتروبوليتان على أجزاء أخرى منه قرب معبد الدير البحري في أوائل عشرينيات القرن الماضي وقام المتحف أخيرا بتجميع أجزائه وانتصر التاريخ)⁽²⁹⁾

يتدرج الحديث عن حتشبسوت من بداية الرواية حتى الثلث الأخير منها حيث تتجلى له الحقيقة التاريخية الكاملة مرتبطة بالكشف الجسدي لحتشبسوت حين يعثر على التمثال كاملا مصادفة في أحد متاحف نيويورك:

(عثرت أخيرا على التمثال الكامل للجميلة. كان من الجرانيت الأحمر ويصور حتشبسوت في حجمها الطبيعي جالسة فوق العرش، ويدها فوق فخذيها، تأملت قوامها الممشوق الذي غطاه رداء نسائي حتى قدميها، ثم رفعت عيني إلى الوجه الباسم الذي أحاط به غطاء الرأس الملكي، والفم العريض الذي فتنني منذ الصغر. بدا نهداها مستديرين ومتباعدين، وبطنها جميلة التكوين ذات لمسة حسية واضحة. هل أرادت حقا أن تكون رجلا؟)⁽³⁰⁾

هذا الارتباط الواضح بين التاريخ والذات، بين الهوية والجسد، هو الذي شكل وعي البطل وهويته الخاصة القلقة؛ فسيرة البطل التي تستعيد تجاربه الجسدية بكل جرأة وصراحة، وهوسه الجنسي. ما هو في واقع الأمر إلا تجسيد لواقع عربي، وهوية عربية، قلقة ومحبطة تحلم بالانعتاق الجسدي والروحي وتبقى حبيسة عجزها عن فعل حقيقي ما، حيث يتحول الجسد إلى رمز يتجاوز به الكاتب سلطة المحرم والقمع، ولكنه في اللحظة التي يحاول فيها إثبات رجولته نجده يرتد محبطا، وهي لحظات يستعيد السارد باعتبارها ذكريات وتجارب فاشلة توازي فشل التجربة التاريخية.

وتتقاطع حالة القلق والرعب في المحكي التخيلي مع المحكي التسجيلي، يطالعنا في الصفحة الأولى من الرواية:

(أغلقت الراديو وأحكمت إغلاق النافذة المطلة على حديقة المنزل المجاور. انتقلت إلى الغرفة المطلة على الشارع فتأكدت من إغلاق نوافذها. ثم حملت كيس القمامة في يد وكيس الفوارغ الزجاجية في الأخرى ومضيت إلى باب المسكن. وضعت حملي

علاقة السارد بالتاريخ هي الوجه الآخر لعلاقته بالمرأة، وكأن العلاقة بينهما شرطية أحدهما يستدعي الآخر. فمنذ أن كان صغيرا ارتبطت لحظة الكشف التاريخي لديه بلحظة كشف الجسد الأنثوي الذي طالما أخفق في اختراقه فيما بعد:

(كنت أقلب صفحات المجلة وجدت موضوعا عن جريمة أخرى أكثر حداثة مصورة بالرسوم، وألفيتني أمام لا امرأة عارية واحدة بل عشرات من النساء كأمالات العري. فهمت من الموضوع أن النساء فلسطينيات من أهالي قرية تدعى (دير ياسين) قامت العصابات الصهيونية بقيادة منحيم بيجين بتجريدهن من ثيابهن ووضعهن على ظهر شاحنة عسكرية طافت بهن أنحاء القرية قبل أن يتم اغتصابهن ثم ذبحهن. أخيرا تجلى لي الجسد الأنثوي في تمامه. وحدث الارتباط في رأسي الصغير لا بين الجنس والقتل، وإنما بين البحث عن المرأة والبحث في التاريخ)⁽²²⁾.

هذا الارتباط بين المرأة والتاريخ سنجد على امتداد الرواية. حتى أن موضوع رسالة الماجستير الذي انتهى إليه بعد عدة إخفاقات هو تحقيق لمخطوط سبق وأن حقق - هو (المردفات من قريش لأبي الحسن علي بن محمد المدائني). وقد اهتم فيه بدراسة ما تكشف عنه المخطوطة من التغيرات طرأت على المجتمع القرشي من خلال تتبعه لقصص سيدات قريش اللواتي ارتبطن بقيادة وزعماء الفتوحات الإسلامية.

ظاهرة أخرى كانت مدار بحثي هي تتابع حلقة ضيقة من الشخصيات البارزة - من قادة وزعماء وولاة بل وخلفاء - على مجموعة محددة من نساء قريش. أردت أن استكشف الدافع: هل هو النخوة (في حالة الأرامل) أو الشهوة أو العصبية أو المظهرية أو القبلية أو المنفعة (في حالة الوارثات)⁽²³⁾

ولا يتوانى (شكري) عن سرد سيرته الذاتية وعلاقاته المتعثرة مع المرأة، التي كانت دائما تنتهي بالإحباط والفشل رغم كل محاولاته. وهذا الربط ما بين فشل علاقاته النسوية والتاريخ لم يكن بريئا بل هو إشارة لحالة الإحباط التي عايشها في قراءته للتاريخ، وهو ما أكده في واقعة الفتاة التي دفعته الحاجة إلى العمل في تنظيف المنازل لإعالة أسرته الكبيرة ومن ثم فشله في إقامة علاقة معها رغم عدم ممانعتها: (وحانت اللحظة عندما شرعت في تنظيف مكتبي وساعدها في إنزال مجلدات (سليم حسن) والرافعي)... انفجرت أمامي فوهة التاريخ وفي قاعها الغرفة المكسدة بأفراد العائلة، وفقدت انتصابي في الحال)⁽²⁴⁾

وهو ما تكرر معه مرة أخرى حين تذكر نجلاء التي فشل في إقامة علاقة جسدية معها فانتمت منه بأن رفضت ترقيته إلى درجة أستاذ، بحجة أن إنتاجه العلمي ضعيف:

(ورقدت إلى جوارها أتأمل السقف وأتساءل عن جدوى التاريخ. فابتعدت عني غاضبة)⁽²⁵⁾

يتكرر ارتباط التاريخ بالجنس في سيرته الشخصية والأكاديمية: فسؤال التاريخ يظل مقرونا لديه بسؤال الجنس؛ الذي ارتبط عنده بالملكة الفرعونية حتشبسوت منذ أن كان في العاشرة من عمره:

(ومن الطبيعي أنني سعيت لاستكناه اللغز وبدأت من البداية كما يقولون. فعندما فتننتني صورة لوجه الملكة الفرعونية

به عصابات المصالح، وتحاك في كواليسه أشنع الجرائم. عدت إلى مقعدي وواجهت نفسي بصراحة. أمسكت بالقلم وملاّت الدرجة الثانية أمام اسمها⁽³⁷⁾

2. تيار الوعي (الداخل والخارج)

أما فيما يخصّ لتيار الوعي الذي (يركز فيه أساسا على ارتياد مستويات ما قبل الكلام من الوعي بهدف الكشف عن الكيان النفسي للشخصيات)⁽³⁸⁾ يسعى صنع الله من خلاله إلى الكشف عن حقيقة شخصية السارد، وفي الوقت ذاته يخفف من زخم المعلومات التاريخية الجافة، فيقدم المعلومة التاريخية في صورة تخيلية، فحين يتحدث عن حتشبوسوت يمتد تيار الوعي ليشغل ما يقارب صفحتين:

(الحمام اليومي البارد في الحوض الحجري، الدعك بالصابون والقماش، ثم بالزيوت على طاولة التدليك، تعطير الفم بالجميز، خط الكحل الأسود فوق العينين حتى الأذنين، اللون الذهبي للجفون، الحنة للشفاة...)⁽³⁹⁾

تكشف هذه اللوحة من تيار الوعي عن الجانب الروحي لهذه المعلومة التاريخية، وتعبّر عن جزء مهم من مشاعر وأحاسيس ورؤية بطل الرواية بصورة دقيقة وواقعية. (إن المعرفة الإنسانية التي لا تنبثق عن النشاط العقلي بل عن الحياة الروحية هي التي يهتم بها الروائي)⁽⁴⁰⁾

وأحيانا يأتي تيار الوعي في صورة سؤال يطرحه السارد على نفسه دون إجابة تاركا للمتلقي حرية التفكير: (قالت إن أقدم أجزاء القلعة شيد منذ ثمانية قرون بواسطة صلاح الدين الأيوبي الكردي الذي صار بانتصاراته على الصليبيين رمزا لمقاومة التدخل الأجنبي. لكن البناء الفعلي تم بإشراف أحد أعوانه المسمى قراقوش والذي صار اسمه مرادفا للاستبداد الغبي.. هل جمع الاثنان بذلك خلاصة التاريخ المصري؟)⁽⁴¹⁾

وكثيرا ما يلح عليه لغز الرسائل الالكترونية المجهولة التي كان يتلقاها، فيشرّد ويدخل المتلقي في وعيه دون محاولة إخفاء نفسه:

(نفس حرف إكس المكرر ثلاث مرات في رأس الرسالة. من الممكن نظريا تتبع مصدر الرسالة لكن هذا يتطلب خبيرا من طراز رفيع. مثل ميجان؟)⁽⁴²⁾

هذه المراوحة بين الداخل والخارج، بين التسجيلي والمخيل هي التي تعطي النص حيويته وجماليته حيث تصبح الكتابة مغامرة، يتنقل فيها المبدع بين الذات والموضوع عبر المزامنة بينهما.

3. الندوة العلمية:

يجمع السرد في أمريكياني بين المتعة العقلية والمتعة الجمالية في مواءمة بين التاريخ والرواية. فالسرد يعتمد على التسجيل التاريخي المكثف الذي يحاول من خلاله استيعاب الحاضر، فتعرض الوقائع التاريخية، بشكل علمي دقيق دون محاولة تعديلها أو تغييرها كبنية توثيقية روائية، (إن التاريخ بكل مكوناته ورموزه، وبخاصة التاريخ العربي الحديث الطازج، أصبح مادة أساسية في بناء كثير من الروايات العربية، مما يضيف عليها طابع الحيوية والتفاعل مع الأبعاد الثقافية والمعرفية)⁽⁴³⁾.

على الأرض وأزلت السلسلة الحديدية ثم أخرجت سلسلة مفاتيحي وانتقيت مفتاح القفل الأعلى ومفتاح القفل الأسفل.⁽³¹⁾

وقريبا من هذا تنغلق الرواية على حالة من التوجس والخوف تسيطر على الأستاذ في جامعته:

(مضيت في الطريقة المظلمة وأنا أتلفت خلفي. توقفت عند ركن البريد ووضعت المظروف الذي يحتوي على كشف الدرجات في صندوق (شادويك) ثم اتجهت إلى الدرج. ألقى نظرة أخيرة على الطريقة وخيل إلي أنني لمحت شخصا في نهايتها. وتناهى إلى سمعي الأزيز الذي سمعته من قبل أو خيل إلي. لم أتكأ وهبطت الدرج مسرعا وكدت أتعثر وأنا أستخرج سلسلة المفاتيح من جيبتي. بحثت عن مفتاح الباب الخارجي وأعدته في يدي. فلم أكن واثقا من أنني سأجده مفتوحا كما تركته)⁽³²⁾

وهي صورة يلح على إثباتها في تسجيله وقائع الحياة الأمريكية اليومية.

قلت: هناك لافتة في المظاهرة تطالب بوقف القتل. ماذا يقصدون؟

قالت وهي تدلف إلى شارع آخر، ألم تقرأ في الصحف عن السفاح الذي يتعقب المشردين ويذبحهم من أعناقهم أثناء نومهم في مداخل البيوت⁽³³⁾

وتتقاطع علاقته بطالته الأمريكية في المحكي المتخيل مع علاقة (كلينتون) بمتدربة البيت الأبيض مونيكا في المحكي التسجيلي، بحيث تشكل هذه العلاقة جزءا مهما من بنية الرواية (وفي كلتا العلاقتين - المتخيلة والواقعية - ظن بضلوع الموساد:

(كلينتون يريد أن يدخل التاريخ بصفة صانع السلام، ويريد أيضا الحصول على جائزة نوبل فهو يحب الفلوس. في الصيف الماضي أعلن أنه أعد خطة للسلام. ويبدو أنها لم تعجب الإسرائيليين أو أنه لم يستشرهم في بعض التفاصيل. المهم أنه قبل إعلان الخطة بساعات انفجرت قصة مونيكا. وتهدم بنيان الفضائح فوق رأسه حتى أصبح عاجزا عن اتخاذ أي قرار)⁽³⁴⁾

ثم يورد في الهامش تقريرا مطولا يكشف فضيحة كلينتون مع مونيكا وهي وثيقة تؤكد هذه المزاعم، إذ (تتداخل الوثيقة مع الفعل الروائي عندما تصبح جزءا منه، أو بشكل آخر عندما تعود الوثيقة ذاتها إلى الفعل الروائي وتندمج فيه)⁽³⁵⁾. وتشكل جزءا مهما في فهم المتلقي لطبيعة علاقة (شكري) بطالته الأمريكية، وكثيرا ما يستحضر شكري وطالته الأمريكية شرلي تفاصيل هذه الفضيحة في غمرة لقائهما الجنسي الذي لم يكتمل بسبب حالة الخوف التي تنتابه.

(وعندما أوشكت أن تلمسني انتابني هلع مفاجئ جذبت جسمي بعيدا وانتفضت واقفا فوقعت على ظهرها)⁽³⁶⁾

وهو المشهد الأخير الذي يختم به السارد حكايته مع (شرلي).. حيث سيطر عليه حس المؤامرة الذي كان يحميه في كل مرة من التورط، خاصة حين هم بإعطائها الدرجة الأولى :

(فكرت أن القضية تتعدى مجال الأخلاق إلى السياسة، فبصرف النظر عن التغيير الإيجابي في النظرة إلى الجنس بالذات - فإن الأمر في الحالتين يتعلق بطبيعة النظام السائد الذي تتحكم

الفيلم التسجيلي:

في الجزء الثاني والثلاثين من الرواية وعلى امتداد أربع عشرة صفحة يعرض (شكري) على طلبته فيلما تسجيليا بعنوان (أربع نساء من مصر) وكان قد نال جائزة أفضل فيلم تسجيلي في مهرجان الفيلم البرتغالي عام (1997)⁽⁴⁸⁾. ومرة أخرى يبحث السارد عن التاريخ من خلال بحثه عن المرأة حيث تتوافر مادة الفيلم على أربع شخصيات نسائية تمثل كل واحدة منهن اتجاهها فكريا مختلفا وأحيانا مضادا للآخر جمعهن طريق المقاومة وصداقة السجن، تسعى صافيناز كاظم ذات توجه إسلامي لإقامة دولة إسلامية، ووداد متري: مدرسة متقاعدة ومناضلة نقابية ترى ضرورة فصل الدين عن الدولة، وأمينة رشيد: أستاذة الأدب الفرنسي بجامعة القاهرة، ماركسية، وشاهنדה مقلد: ناشطة سياسية في الدفاع عن حقوق الفلاحين، رشحت نفسها عدة مرات لانتخابات مجلس الشعب، وهو ما يشير إلى فكرة الفيلم المحورية التي جاءت متسقة مع السياق الروائي المهم بتاريخ مصر الحديث:

(انتظرت حتى جلسوا جميعا فقلت إن الفيلم يلقي ضوءا على كثير من الموضوعات التي تعرضنا لها في السمينار، وخاصة فيما يتعلق بالتاريخ المصري الحديث، من خلال العلاقة التي تربط بين أربع شخصيات نسائية مصرية معروفة، تنوعت اتجاهاتها الفكرية)⁽⁴⁹⁾

يتفق الفيلم التسجيلي مع البحث العلمي في تحديد الهدف الأساسي منه وهو المعرفة، وتقديم وثيقة حية على صدق القضية التي يطرحها، وهوما يكسب النص الروائي موضوعية لا نزع براءتها، فالكاتب ذو سعي دائم إلى خلق معان ودلالات جديدة تخدم قضيته فنيا وجماليا؛ (حيث يعتمد الفيلم الوثائقي على الحقيقة غير المزيفة أو المصطنعة، أي المفعمدة بالمادة الحياتية، وتعالج الواقع بطريقة خلاقة ومبدعة بحيث يفسح المجال واسعا أمام النقد لمناقشته والغوص في أعماق المجتمع)⁽⁵⁰⁾. تنتقل الكاميرا في الفيلم بين هؤلاء النسوة تحاورهن وتلقي الضوء من خلالهن على تاريخ مصر في فترة 1947 حتى التسعينيات والتحويلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على البلاد. ويتم دمج هذه الحوارات بلقطات تسجيلية للملك فاروق وبطانته، وجمال عبد الناصر وجنارته، وقصيدة صلاح جاهين، ومشاهد من عدوان سنة 1967. لينتهي الفيلم بمشهد غنائى راقص جمع الصديقات الأربع مع بناتهن، وبدا جليا أن لهن توجها جديدا مخالفا للأمتهات على الأغلب:

البنات يتحدثن عن مشاكلهن مع أمهاتهن. ابنة صافي محببة كأماها، وصحفية مثلها، وابنة شاهنדה تشكو من أن أمها تمنعها من أن تمتهن الرقص. ترقص بينما يغني الجميع:

(يا شاهنדה وخبريني)

على اللي قتل ياسين.)

ومع تزايد إيقاع الرقصة ينظر الجميع إلى وداد ويغنين:

(على حس وداد.. قلبي)

وأنا أقول للزين.. سلامات)⁽⁵¹⁾

لقد أتاح الاختلاف الجوهري بين الشخصيات فرصة تحريك الواقع وترتيبه بقصدية معينة تخدم الهدف الذي تتطلع الرواية إلى

يتوقف بطل الرواية (شكري) عند كل حدث وتفصيل تاريخي، ويقدم لطلبته في حلقة الدرس تاريخه الشخصي ونشاطه ومنهجه المتبع في البحث، بوصفه مؤرخا عربيا معاصرا، ويعرض في سبيل ذلك قضايا تاريخية مصرية وعربية، وهو من خلال ذلك ينقد القديم ويقارب بين تاريخ الحضارات الأخرى خالقا بذلك رؤية شمولية جديدة مستندة على آراء برودويل، وهوبزباوم، وجمال حمدان، وطه حسين، وهو في كل ذلك يسائل ويحاور الآخر الذي يسعى من خلاله إلى إعادة تشخيص ذاته وهويته، وكثيرا ما ينتمي هذا الآخر إلى مرجعيات ثقافية وإثنية متنوعة. ومعلوم أن التاريخ يكتبه المنتصر، فهو (علم سلطوي وعن السلطة، يدور حول مقولتين سلطويتين، هما الانتصار والهزيمة، وينتج ويعاد إنتاجه في مؤسسات سلطوية)⁽⁴⁴⁾ ولكن الراوي لا يكره هذا التاريخ المؤسسي، بل هو يستنطق التاريخ من خلال شخوص طلابه الذين يتكلمون ضمن أشكال مختلفة من الوعي، فمنهم: الأمريكي والأوروبي والأفريقي والعربي والهندي واللاتيني، وغالبيتهم من الشعوب المقموعة. حيث يطلب من كل واحد منهم أن يقدم عرضا لقضية تاريخية، أو عملا أدبيا ينبني على خلفية تاريخية ومن ثم يقدم رؤيته الخاصة

(أبدت (دوريس) ملاحظة حول تغير النظرة إلى المكتشف العظيم (كريستوفر كولومبس). فعندما احتفل العالم في سنة 1992 بالعيد الخمسمائة لاكتشاف أمريكا على يده سنة 1492، كان من رأي الكثيرين - وخاصة في صفوف الأكاديميين الأمريكيين - أن الأمر لا يستحق الاحتفال، فقد اعتبروا الرجل وُغداً، والأوروبيين الذين رافقوه غزاة والسكان المحليين (25 مليوناً) ضحايا أبرياء لجشع الرجل الأبيض المفترس حامل الأمراض. وفي (بيركلي) غير مجلس المدينة اسم (يوم كولومبوس) إلى يوم الشعوب الأصلية وقدم عرضاً لأوبرا اسمها (انذهب إلى الجحيم مرة أخرى يا كولومبوس). لكن هذه النظرة تتغير من جديد الآن إذ ترتفع أصوات كثيرة تزعم أن هذه الاتهامات ليست إلا جزءاً من حملة سياسية الهدف منها خلق الشعور بالذنب لدى الأوروبيين وتبرير طلب التعويضات منهم)⁽⁴⁵⁾

ومثل هذه الملاحظات غالبا ما كانت تقابل بحوار ونقاش لا ينتهي قبل أن يدلي الأستاذ (شكري) برأيه الصادم والطريف في هذه القضية، فالسارد يعمد إلى ابتناء رؤية موضوعية للتاريخ العربي خاصة والبشري عامة ضمن قالب روائي بولوفوني يذكرا بروايات (دوستوفسكي) حيث (تعدد أشكال الوعي المتساوية الحقوق مع ما لها من عوالم، هو ما يجري الجمع بينه هنا بالضبط، وفي الوقت نفسه تحافظ على عدم اندماجها مع بعضها، من خلال حادثة ما وبالفعل، فإن الأبطال الرئيسيين عند (دوستوفسكي) داخل وعي الفنان ليسوا مجرد موضوعات لكلمة الفنان، بل إن لهم كلماتهم الشخصية ذات القيمة الدلالية الكاملة)⁽⁴⁶⁾ وهو ما يتيح للمقوم سرد تاريخه في (رواية تكتب تاريخ المقموعين الذين لا يكتبون تاريخهم، رواية تنأى عن ثنائية النصر والسلطة، وتذهب إلى ثنائية الاغتراب الإنساني والبحث عن المعنى، كي تحاور الممزق والمتداعي، والمعنى المرغوب الهارب أبدا، كأن المعنى الذي تقصده الرواية هو بحث الإنسان عن معنى لا يصل إليه، ذلك أن البحث في ذاته هو الهدف الأخير)⁽⁴⁷⁾

5. لبت صندوق: المتخيل والواقع، أو العلاقة ما بين الذات والموضوع. <http://www.alnaked-aliraqi.net>
6. انظر رواية الأمل: اندريه مالرو، ت: فؤاد كامل.
7. اندريه مالرو. www.marefa.org
8. مجدي توفيق: الرواية المعاصرة، قراءة، ص 68.
9. شعرية الرواية التسجيلية. <http://www.betna.com>
10. ريكاردو، نقلا عن محمد علي الكردي، إشكالية الكتابة في الرواية الجديدة، ص ص 79 - 80.
11. أمريكي، ص 33، 34.
12. أمريكي، ص 341-342.
13. أمريكي، ص 377.
14. أمريكي، ص 277.
15. أمريكي، ص 340.
16. انظر عبد الله إبراهيم: أمريكي بين السيرة والسرد التسجيلي. صحيفة الرياض السعودية، الخميس 12 رجب 1428 هـ - 26 يوليو 2007م - العدد 14276.
17. أمريكي، ص 247.
18. رولان بارت: الكتابة في درجة الصفر، ص 10.
19. يمني العيد: بين خصوصية الحكاية وتميز الخطاب، ص 94.
20. شعرية الرواية التسجيلية <http://www.betna.com>
21. جيرار جينيت: خطاب الحكاية، بحث في المنهج، ص 240.
22. أمريكي، ص 80.
23. أمريكي، ص 209.
24. أمريكي، ص 399.
25. أمريكي، ص 369.
26. أمريكي، ص 78.
27. أمريكي، ص 102.
28. أمريكي، ص 104.
29. أمريكي، ص 296.
30. أمريكي، ص 296.
31. أمريكي، ص 5.
32. أمريكي، ص ص 482، 483.
33. أمريكي، ص 245.
34. أمريكي، ص 62.
35. نبيل سليمان: المنعطف الروائي الجديد للرواية العربية. أبحاث وشهادات، ص 34.
36. أمريكي، ص 467.
37. أمريكي، ص 473.
38. روبرت همفري: تيار الوعي في الرواية الحديثة، ص 20.
- تحقيقه في مضامينها، ومن خلال تصوير الواقع بطريقة إبداعية لا تخلو من المتعة الفنية، حيث يتحرك المخرج بين عالمي الذات والموضوع بفنية عالية، طارحا في النهاية الكثير من الأسئلة التي تضيء العمل، وتكسبه أبعادا ودلالات جديدة، (يخطئ من يتصور أن الفيلم التسجيلي هو عبارة عن تسجيل الوقائع كما هي، بل هي إضافة بعد آخر لهذه الوقائع حتى يتفاعل معها الجمهور)⁽⁵²⁾.
- لقد جاء الفيلم التسجيلي رجع صدق للندوة العلمية التي يعقدها شكري في صفه، ليس في مضمونها فقط، وإنما في المعالجة الفنية التي اعتمدها المخرجة في إيصال الرسالة؛ من حيث المراوحة بين التسجيل والإبداع، وإذا كانت الرواية تسعى إلى تأمل الحدث التاريخي، فإن الفيلم التسجيلي يعمل على اقتناص اللحظة التاريخية وإثباتها، وفي الحالتين لا بد للروائي والمخرج السينمائي من الاعتماد على الحس الفني والإبداعي في مخاطبة المتلقي والتأثير فيه. لأن مهمة العمل الفني (دائما أن يخلق عالما خياليا، تكون وظيفته الأولى الذي هو معد لها أن يختلف عن عالمنا اختلافا ما، وحتى إذا كان العمل واقعيًا)⁽⁵³⁾.
- خاتمة:**
- نستطيع أن نقول أن الرؤية السردية المسيطرة على (أمريكانلي) تتجه نحو ضرورة إعادة قراءة التاريخ والوقائع السياسية قراءة شمولية بعيدا عن التعصب الفكري، حيث يوقفنا صنع الله إبراهيم على كثير من الأحداث التاريخية والسياسية التي تستحق إعادة النظر فيها، وهو ما ظهر جليا في القضايا التاريخية والسياسية التي عرضتها الرواية، وهو بذلك يمارس فعل الكتابة الروائية التي (تفسر وتبرر وتسمح بفهم الواقع وإمكانية تغييره)⁽⁵⁴⁾ وذلك من خلال ضرب جديد من الكتابة الروائية التي تقرن بين الوقائع التاريخية والأحداث الراهنة، والسرد الروائي الذي يعتمد على الخيال في رسم الشخصيات وبناء الأحداث في صور متعددة تنهض على سرد الذات، ذات الراوي، والشخصيات والأحداث التي تتعلق بها، في إطار رؤية مسبقة تهدف إلى إضاءة دلالة كل من الطرفين وتعميقها، وهو ما يظهر من خلال التواضع الواضح بين تسجيل الوقائع التاريخية والمعاصرة وسرد الواقع الراهن في إطار روائي صادم، (فالرواية الجديدة تثير الأسئلة الفنية التي تصدم القارئ أكثر مما تجذبه وتهز وعيه الجمالي وذوقه أكثر مما تدغدغ عواطفه، وتجعله يعيش في عالم متماسك بفوضاه)⁽⁵⁵⁾
- بمعنى أن رواية (أمريكانلي) تقدم رؤية جديدة للعالم ضمن شكل جديد يحفز للقارئ، ويدفعه إلى التغيير، وإعادة مساءلة المسلمات، وهو ما يخلق جمالية مختلفة تتحقق بما يتخلق لدى القراءة من لذة جمالية تحمل القارئ على التبصر في عالمه ومساءلة حياته، والمبادرة إلى فعل يساهم في تغييرهما⁽⁵⁶⁾
- الهوامش:**
1. شكري الماضي: أنماط الرواية العربية الجديدة، ص 11.
2. ادوارد خراط: انهيار الحواجز الأدبية، مجلة العربي ع 446، يناير 1996، ص 42.
3. سعيد يقطين: قضايا الرواية العربية الجديدة، ص 116.
4. صنع الله إبراهيم، النص الروائي، المدى، 1995، ص 60.

39. أمريكانلي: ص ص، 101، 102.
40. روبرت همفري: تيار الوعي، ص 24.
41. أمريكانلي: ص 230.
42. أمريكانلي: ص 253.
43. محمد برادة: الأدب العربي: تعبيره عن الوحدة والتنوع، ص 78.
44. فيصل دراج: الرواية وتأويل التاريخ، نظرية الرواية والرواية العربية، ص 83.
45. أمريكانلي: ص 336.
46. باختين: رواية دوستوفسكي، ص 10.
47. فيصل دراج: الرواية وتأويل التاريخ، نظرية الرواية والرواية العربية، ص 84.
48. أربع نساء من مصر هو فيلم وثائقي كندي مصري إنتاج 1997 للمخرجة تهاني راشد (كندا). وتدور أحداث الفيلم حول أربعة أصدقاء إناث من مصر ذوي وجهات نظر دينية واجتماعية وسياسية متعارضة في مصر في العصر الحديث. وقد حاز هذا الفيلم على استحسان كبير وحصل على عدة جوائز في مهرجانات سينمائية وثائقية <https://ar.wikipedia.org>
49. أمريكانلي: ص 411.
50. شاكور نوري: رؤية المرئي واللامرئي، البحث عن أسس نظرية في علاقة الفيلم بالواقع <http://doc.aljazeera.net>
51. أمريكانلي: ص 426.
52. شاكور نوري: رؤية المرئي واللامرئي، البحث عن أسس نظرية في علاقة الفيلم بالواقع <http://doc.aljazeera.net>
53. شارل لالو: مبادئ علم الجمال، ص 32.
54. صنع الله إبراهيم: مجلة مواقف، ص، 23.
55. شكري عزيز الماضي: أنماط الرواية العربية الجديدة، ص 16.
56. يمنى العيد: فن الرواية العربية بين خصوصية الحكاية وتميز الخطاب، ص 194.

المصادر والمراجع:

أولاً المراجع العربية:

1. إبراهيم، صنع الله: أمريكانلي، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط 1، 2000.
2. إبراهيم، صنع الله: النص الروائي، المدى، 1995.
3. إبراهيم، عبد الله: أمريكانلي بين السيرة والسرد التسجيلي، صحيفة الرياض السعودية، الخميس 12 رجب 1428 هـ - 26 يوليو 2007 م - العدد 14276.
4. باختين، ميخائيل: شعرية دوستوفسكي، ترجمة: جميل نصيف التكريتي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط 1، 1986.
5. بارت، رولان: الكتابة في درجة الصفر، ترجمة: محمد نديم خشفة، مركز الإنماء الحضاري، ط 1، 2002.
6. برادة، محمد: الأدب العربي: تعبيره عن الوحدة والتنوع، مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة الأمم المتحدة، 1987.

**التفويض الإداري في سياسة
عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -
رؤية تحليلية ونماذج تطبيقية***

د. هيفاء فياض وراة فوارس
أ. ليلي أبو السمن*****

* تاريخ التسليم: 2016/7/3م، تاريخ القبول: 2017/2/19م.
** أستاذ مساعد/ جامعة اليرموك/ الأردن.
*** طالبة دكتوراه/ جامعة اليرموك/ الأردن.

المقدمة

ملخص:

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة والتسليم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد:

فيعد الإسلام منهج حياة كاملة، سواء كان ذلك في الأمور الشرعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو القضائية أو العسكرية أو الإدارية وغيرها، وإن المستقرى لمنهج الإسلام وقواعده يستيقن احتواءه على الأطر الأساسية للجوانب السابقة، ورسمة المنظومة الفكرية للممارسات العلمية والعملية التي ينبغي أن تقوم بها.

هذا وإن الناظر لعصر النبي صلى الله عليه وسلم، وما تبعه من عصور الصحابة، يلاحظ الالتزام بالمنهج القويم الذي حققه الشهداء الحضاري للأمة الإسلامية، والتميز في مختلف مجالات الحياة، وكان تحقيق العبودية لله - عز وجل - والاستخلاف وعمارة الأرض أولى الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، من حيث التأسيس والغاية والتنظيم، ولقد صاحب تنفيذ هذه الأهداف إدارة حكيمة نظمت جميع الجوانب فيها، وتم اختيار جميع شخوصها من ذوي الكفاءة والتقوى والعلم بحلال الله وحرامه، فقد كان من يتولى الإدارة أو الخلافة أهلاً لها، من حيث اتصافه بالصفات التي تؤهله للقيام بها، كالكفاءة الدينية والإدارية، والسمات القيادية، والقوة والشجاعة.

ونظراً لاتساع الدولة الإسلامية، وخصوصاً في خلافة الصحابة -رضوان الله عليهم-، كان لا بد من تفعيل اللامركزية الإدارية، حيث شوه هذا الأمر بشكل واضح في خلافة سيدنا عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- نتيجة للفتوحات الإسلامية الشاسعة، التي خرجت من إطار الجزيرة العربية، لتمتد إلى بقاع شاسعة في الأرض، فظهرت اللامركزية والتفويض الإداري على شكل تفويض إداري جزئي أو كلي حسب الحاجة إليه.

وبناء على ذلك، جاءت الدراسة الحالية لتوضح تطبيقات التفويض الإداري في خلافة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، وبيان أساليبه في إدارة شؤون الدولة الإسلامية والبلاد المفتوحة المعروفة بالأمصار آنذاك.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إن المتأمل في الدراسات التأصيلية في المجال الإداري يجدها تحتاج إلى دراسات في الفكر الإداري عند المسلمين ابتداء من عهد الخلفاء الراشدين إلى اليوم، وبخاصة أن الظروف التي حكمت إدارة المسلمين للأمصار اختلفت من عصر إلى عصر باتساع رقعة الدولة وظهور عوامل سياسية وفكرية واجتماعية واقتصادية، من هنا تأتي هذه الدراسة لتقف على إدارة الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- في سياسة المسلمين وإدارة الدولة في عصره، محاولة الإجابة على الأسئلة الآتية:

◀ ما مفهوم التفويض الإداري في الإسلام؟

◀ من هو الخليفة عمر بن الخطاب؟

◀ كيف مارس عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- التفويض

الإداري في سياسة المسلمين؟

هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم التفويض الإداري، والكشف عن صورته في سياسة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- أثناء خلافته. وذلك من خلال المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن التفويض الإداري هو: إنابة رئيس لمرؤوس إنابة جزئية أو كلية للقيام بتنفيذ عمل معين وفق شروط تحدد من قبل الرئيس مع بقاء مسؤوليته التامة في تحمل نتائج الإنابة. وأن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- كان رئيساً إدارياً بامتياز؛ وذلك بما صُغت شخصيته ابتداءً على الصفات القيادية، وبما أسهمت التشريعات الإسلامية في صقلها وتعزيزها. وقد كان يفوض في بعض اختصاصاته السياسية والاقتصادية إلى بعض من يرى فيهم القدرة من خلال عناصر العملية الإدارية: التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، فعلى سبيل المثال وضع نظاماً وديواناً للحسبة، وفوض العمال للنظر في أحوال السوق، وكلف أيضاً بعض النساء للقيام بهذه المهمة، إلا أنه لم يكتف بتعيينهم، بل كان ينزل إلى السوق ويحسب بنفسه.

الكلمات المفتاحية: التفويض الإداري، عمر بن الخطاب.

The Policy of Omar bin al-Khattab –may Allah Bless him- toward Administrative Delegation: Analytical Vision and Applicable Forms

Abstract:

This study aims at illustrating the concept of administrative delegation and identifying its forms based on the policy of Omar bin al-Khattab - may Allah bless him- during his caliphate, following the analytical descriptive approach and the historical approach.

This study concluded that the administrative delegation can be defined as nominating an acting administrative staff member to partially or fully takeover a task to fulfill it under certain terms set by the administrator, who is still held responsible for that delegation. Omar –may Allah bless him- was an excellent administrator who had leadership qualities that were reinforced by Sharia's regulations. He also used to delegate specific political and economic issues to those who possess the elements of the administrative process, namely: planning, organization, orientation and auditing. Therefore, he established an audit office where delegated staff was responsible for supervising the markets. Women participated in that job as well, yet in some cases, Omar himself participated in that task and used to check the markets.

Keywords: Administrative delegation, Omar Bin Al-Khattab.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة: التأكيد على مبدأ تنظيم الدولة بإقامة المؤسسات الحديثة التي تشبع الحاجات وطرح التشريعات والقوانين التي تواجه المستجدات دون إبطاء، والتأكيد على مبدأ الاجتهاد، وعدم التحجر على اتباع الأعمى للأحكام السابقة، حينما تتغير الظروف والأحوال والتأكيد على مبدأ المراقبة الذاتية بإحياء تقوى الله في نفوس العباد، وإحياء يوم الحساب في الآخرة.

دراسة المطالقة (1416هـ)⁽²⁾:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الآثار التربوية لانتقال الصحابة إلى الأمصار في عهد عمر بن الخطاب.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أثر الصحابة في إيجاد موضوعات جديدة لم تكن موجودة من قبل، أو التوسع في بعضها مما كان موجوداً في العهد النبوي، أما الأثر الآخر فهو إيجاد طبقة من العلماء الذين كان لهم بصمة واضحة في الفكر التربوي الإسلامي فيما بعد، وما تبع ذلك من توحيد للمناحي الفكرية وإيجاد فكر تربوي نقي.

دراسة آل سعود (2004م)⁽³⁾:

هدفت الدراسة إلى بيان نظام الحسبة عند عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، والأساس الشرعي لمحاربة السلوك الانحرافي، والتأصيل الاجتماعي لدور عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- كمحتسب في منع وقمع السلوك الانحرافي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، ومن أهمها: تولى عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- الحسبة بنفسه، وعمل على تهذيب سلوك الناس، وجعل تصرفاتهم سليمة حتى في معاملة الدواب، وعمل على توقي وقوع الجرائم، ومن ذلك منع اجتماع الصبيان بمن كان يتهم بالفاحشة، وعزز وظيفة الحسبة وأعطاهم اعتباراً واسعاً وفعالاً.

التعقيب على الدراسات السابقة:

1. تلقتي الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة بالآتي:

- التعريف بشخصية عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- وخلافته وظهر ذلك جلياً في الدراسات السابقة جميعها.
- بيان الصفات والسمات القيادية للخليفة عمر بن الخطاب وظهر ذلك في دراسة النواقل.

- بيان النظام الإداري بشكله العام في عهد الخليفة عمر بن الخطاب وظهر في الدراسات السابقة جميعها.

2. تمايزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من خلال:

- إبراز منهج التفويض الإداري في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، وتطبيقاته في أهم الجوانب الحياتية سواء أكانت القضائية أو الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية، والنظام المتبع لدى عمر بن الخطاب في ذلك.

مصطلحات الدراسة:

- التفويض⁽⁴⁾: إسناد السلطة أو المسؤولية لشخص آخر (عادة من المدير إلى المرؤوس) لتنفيذ أنشطة معينة، وهو أحد

◀ ما هي المجالات التي مارس فيها الخليفة -عمر بن الخطاب- التفويض الإداري في سلطاته؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الآتي:

1. بيان مفهوم التفويض الإداري.
2. التعريف بعمر بن الخطاب وخلافته وسماته القيادية.
3. استنتاج ممارسات التفويض الإداري في سياسة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-.
4. بيان مجالات التفويض الإداري عند عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-.

أهمية الدراسة:

تتأتى أهمية الدراسة الحالية من خلال إفادتها في الجوانب الآتية:

1. تفيد في رسم إطار نظري لتطبيقات التفويض الإداري في خلافة عمر بن الخطاب من خلال الجوانب والمجالات القضائية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، بحيث تُؤسس لنموذج واضح المعالم والكيفيات.
2. تأسيس رؤية واقعية للمؤسسات بشتى أنواعها، للاستفادة من أسلوب عمر بن الخطاب في المجالات التي يحتاجها التفويض الإداري وشروطه وغيره من الأمور المتضمنة في الدراسة.

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك باستقراء الوقائع الإدارية التي تتعلق بالتفويض في أثناء خلافة عمر بن الخطاب، ومن ثم القيام بتحليلها، واستنتاج منهجيته في ذلك، كما جرى اتباع المنهج التاريخي وذلك من خلال تتبع سيرته -رضي الله عنه- وبعض مواقفه التاريخية.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة الحالية في بيان بعض مجالات التفويض الإداري في خلافة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، والمتمثلة بالمجال القضائي والسياسي والعسكري والاقتصادي.

الدراسات السابقة:

في حدود الاطلاع على الأدب النظري المتعلق بالدراسة الحالية، وجدت بعض الدراسات المتصلة بموضوع الدراسة، وبيانها فيما يأتي:

دراسة النواقل (1993م)⁽¹⁾:

هدفت الدراسة إلى بيان الصفات الشخصية وسمات السلوك القيادي عند الخليفة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، في سياق المفاهيم الإسلامية، والمفاهيم الحديثة للقيادة، وعملت على إبراز المكانة القيادية التي امتاز بها الخليفة كونه قائداً للدولة الإسلامية. واستخدم الباحث المنهج التاريخي وقراءة الوثائق وتحليل النصوص والسير التاريخية لعمر بن الخطاب.

الطواف حول الشيء بالعودة إلى الموضوع الذي أبتدأ منه، والإحاطة بكل جوانبه⁽¹¹⁾.

أما في الاصطلاح: فالإدارة كلمة لاتينية بمعنى to serve أي لكي يخدم، والإدارة بذلك تعني الخدمة على أساس أن من يعمل بالإدارة يقوم على خدمة الآخرين⁽¹²⁾. وتعني الإدارة بالمفهوم العام: (النشاط الموجه نحو توفير التعاون المثمر والتنسيق الفعال بين الجهود البشرية المختلفة العاملة من أجل تحقيق هدف معين بدرجة عالية الكفاءة)⁽¹³⁾.

ويعرفها عبد المجيد عبده على أنها (عبارة عن النشاط الخاص بقيادة وتوجيه وتنمية الأفراد وتخطيط وتنظيم ومراقبة العمليات والتصرفات الخاصة بالعناصر الرئيسة في المشروع- من أفراد وآلات وعدد من معدات وأموال وأسواق- لتحقيق أهداف المشروع المحدد بأقل تكلفة)⁽¹⁴⁾.

وبعد النظر في التعريفات السابقة نخلص إلى:

- ◆ أن الإدارة عملية مقصودة وهادفة.
- ◆ الإدارة يجب أن يترأسها مدير صاحب خبرة مميزة.
- ◆ أن الإدارة تحتاج إلى تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة.
- ◆ يقوم بمساعدة المدير بالأعمال الإدارية موظفون يتلقون التعليمات من قبله.

وعليه فإن الإدارة بمفهومها الإجرائي: هي عملية مقصودة يقوم بها الأفراد وفق تسلسل هرمي وظيفي معين لتحقيق أهداف معينة ومعينة ضمن خطوات منظمة محددة من قبل المدير.

تعريف مصطلح التفويض الإداري:

يقصد بالتفويض الإداري اصطلاحاً: نقل الرئيس الإداري لجانب من اختصاصاته إلى بعض مرؤوسيه ليمارسوها دون الرجوع إليه مع بقاء مسؤوليته عن هذه الاختصاصات أمام الرئاسات العليا⁽¹⁵⁾.

وعرفه آخر على أنه (تعهد الرئيس إلى مرؤوسيه ببعض اختصاصاته على ألا يؤدي ذلك إلى تخلي الرئيس عن سلطاته ومسؤولياته، وترتيباً على ذلك يحتفظ الرئيس بسلطة تعديل التفويض وإلغائه تحقيقاً للصالح العام)⁽¹⁶⁾.

وعند إمعان النظر في التعريفات اللغوية والاصطلاحية للتفويض والإدارة نخلص إلى أن التفويض الإداري: إنابة رئيس لمرؤوس إنابة جزئية أو كلية للقيام بتنفيذ عمل معين وفق شروط تحدد من قبل الرئيس مع بقاء مسؤوليته التامة في تحمل نتائج الإنابة.

المبحث الثاني: التعريف بشخصية عمر بن الخطاب وخصاله

أولاً: التعريف بشخصية عمر: عمر بن الخطاب⁽¹⁷⁾:

هو بن عبد العزي بن رياح بن عبد الله بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي العدوي أبو حفص أمير المؤمنين.

ولد عمر -رضي الله عنه- بعد عام الفيل بثلاث عشرة

المفاهيم الأساسية في عمليات القيادة.

- الإدارة⁽⁵⁾: النشاط الموجه نحو توفير التعاون المثمر والتنسيق الفعال بين الجهود البشرية المختلفة العاملة من أجل تحقيق هدف معين بدرجة عالية الكفاءة.

- التفويض الإداري: نقل الرئيس الإداري لجانب من اختصاصاته إلى بعض مرؤوسيه ليمارسوها دون الرجوع إليه مع بقاء مسؤوليته عن هذه الاختصاصات أمام الرئاسات العليا.

- عمر بن الخطاب⁽⁶⁾: هو بن عبد العزي بن رياح بن عبد الله بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي العدوي أبو حفص أمير المؤمنين.

المبحث الأول: الإطار التمهيدي للدراسة

يحاول المبحث الحالي عرض بعض التعريفات اللغوية والاصطلاحية لكل من التفويض، والإدارة، والتفويض الإداري، واستنتاج بعض التعريفات الإجرائية.

تعريف التفويض الإداري

تعريف التفويض

التفويض لفظ مأخوذ من الجذر (فوض): الفاء والواو والضاد أصل صحيح يدل على اتكال في الأمر على آخر ورده عليه، ثم يفرع فيرد إليه ما يشبهه. من ذلك فوض إليه أمره: إذا رده، قال تعالى في قصة من قال: ﴿وَأَفْوُضْ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ [غافر: 44]، وقولهم: باتوا فوضى، أي مختلطين ومعناه: أن كلا فوض أمره إلى الآخر، وتفاوض الشريكان في المال: إذا اشتركا ففوض كل أمره إلى صاحبه. هذا راض بما صنع ذاك وذلك راض بما صنع هذا مما أجازته الشريعة⁽⁷⁾، وجاء في لسان العرب: فوض إليه الأمر: صيره إليه وجعله حاكماً فيه، وفي الدعاء: فوضت أمري إليك: أي رددته إليك⁽⁸⁾، وجاء في الوسيط: فوض الأمر إليه: جعل له التصرف فيه⁽⁹⁾.

من هنا يظهر أن المعنى اللغوي للتفويض، يدل على: إسناد أمر إلى شخص لأدائه بالإنابة، أما اصطلاحاً فالتفويض (أو التعيين) هو: إسناد السلطة أو المسؤولية لشخص آخر (عادة من المدير إلى المرؤوس) لتنفيذ أنشطة معينة، وهو أحد المفاهيم الأساسية في عمليات القيادة.

والتفويض في الاصطلاح الشرعي: (هو أن يستوزر الإمام من ينوب عنه في تدبير الأمور برأيه وإفصائها على اجتهاده، ولهذه الوزارة مسوغ شرعي يتمثل في قوله تعالى: ﴿وَأَجْعَلْ لِي وَزِيْرًا مِّنْ أَهْلِ هَارُونَ أَخِي﴾ أشد به أزي وأشركه في أمري [طه: 29 - 32] والتفويض نوع من التقسيم الإداري الوظيفي فتكون اختصاصات المستوزر في الأمر الموكل إليه كاملة تساوي اختصاص الخليفة⁽¹⁰⁾، ويظهر هنا مدى توافق المعنى اللغوي للتفويض مع المعنى الاصطلاح في الصلاحيات والمهام المنوطة إلى الشخص المفوض.

تعريف مصطلح الإدارة

يعود لفظ الإدارة في اللغة إلى الجذر اللغوي (دور) وتعني:

لِيَكْتُبَ عَهْدَ عَمْرٍ، فَقَالَ لَهُ: اكَتَبْ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذَا مَا عَهْدُ أَبِي بَكْرٍ بِنِ أَبِي قَحَافَةَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ، أَمَا بَعْدُ... ثُمَّ أَعْمَى عَلَيْهِ - فَكَتَبَ عُثْمَانُ: أَمَا بَعْدُ، فَإِنِّي قَدْ اسْتَخْلَفْتُ عَلَيْكُمْ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَلَمْ أَلِكُمْ خَيْرًا. ثُمَّ أَفَاقَ أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ: أَقْرَأْ عَلَيَّ. فَقَرَأَ عَلَيْهِ، فَكَبَّرَ أَبُو بَكْرٍ وَقَالَ: أَرَأَيْكَ خَفْتُ أَنْ يَخْتَلِفَ النَّاسُ إِنْ مِتُّ فِي غَشِيَّتِي. قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا عَنِ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ. فَلَمَّا كَتَبَ الْعَهْدَ أَمَرَ بِهِ أَنْ يَقْرَأَ عَلَى النَّاسِ، فَجَمَعَهُمْ وَأَرْسَلَ الْكِتَابَ مَعَ مَوْلَى لَهُ وَمَعَهُ عَمْرٌ، فَكَانَ عَمْرٌ يَقُولُ لِلنَّاسِ: أَنْصِتُوا وَاسْمَعُوا لَخَلِيفَةِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَإِنَّهُ لَمْ يَأَلِكُمْ نَصْحًا. فَسَكَنَ النَّاسُ، فَلَمَّا قُرئَ عَلَيْهِمُ الْكِتَابُ سَمِعُوا وَأَطَاعُوا، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ أَشْرَفَ عَلَى النَّاسِ وَقَالَ: أَرْضَوْنَ بِمَنْ اسْتَخْلَفْتُ عَلَيْكُمْ؟ فَإِنِّي مَا اسْتَخْلَفْتُ عَلَيْكُمْ ذَا قَرَابَةٍ، وَإِنِّي قَدْ اسْتَخْلَفْتُ عَلَيْكُمْ عَمْرٌ فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا، فَإِنِّي وَاللَّهِ مَا أَلَوْتُ مِنْ جُهْدِ الرَّأْيِ. فَقَالُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا. ثُمَّ أَحْضَرَ أَبُو بَكْرٍ عَمْرٌ فَقَالَ لَهُ: إِنِّي قَدْ اسْتَخْلَفْتُكَ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَوْصَاةَ بِنْتَوَى اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: يَا عَمْرُ، إِنَّ اللَّهَ حَقًّا بِاللَّيْلِ لَا يَقْبَلُهُ فِي النَّهَارِ، وَحَقًّا فِي النَّهَارِ لَا يَقْبَلُهُ بِاللَّيْلِ، وَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ نَافِلَةً حَتَّى تَوَدَّى الْفَرِيضَةَ، أَلَمْ تَرِ يَا عَمْرُ أَنَّمَا ثَقَلْتَ مَوَازِينَ مِنْ ثَقَلْتَ مَوَازِينَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِاتِّبَاعِهِمُ الْحَقِّ وَثَقَلَهُ عَلَيْهِمْ، وَحَقِّ لِمِيزَانٍ لَا يُوَضَّعُ فِيهِ غَدَا إِلَّا حَقٌّ أَنْ يَكُونَ قِيلًا. أَلَمْ تَرِ يَا عَمْرُ أَنَّمَا خَفْتُ مَوَازِينَ مِنْ خَفْتُ مَوَازِينَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِاتِّبَاعِهِمُ الْبَاطِلِ وَخَفْتَهُ عَلَيْهِمْ، وَحَقِّ لِمِيزَانٍ لَا يُوَضَّعُ فِيهِ غَدَا إِلَّا بَاطِلٌ أَنْ يَكُونَ خَفِيفًا. أَلَمْ تَرِ يَا عَمْرُ أَنَّمَا نَزَلَتْ آيَةُ الرَّحَاءِ مَعَ آيَةِ الشَّدَّةِ، وَآيَةِ الشَّدَّةِ مَعَ آيَةِ الرَّحَاءِ؛ لِيَكُونَ الْمُؤْمِنُ رَاغِبًا رَاهِبًا، لَا يَرْغَبُ رَغْبَةً يَتَمَنَّى فِيهَا عَلَى اللَّهِ مَا لَيْسَ لَهُ، وَلَا يَرْهَبُ رَهْبَةً يَلْقَى فِيهَا بِيَدَيْهِ. أَوَلَمْ تَرِ يَا عَمْرُ أَنَّمَا ذَكَرَ اللَّهُ أَهْلَ النَّارِ بِأَسْوَأِ أَعْمَالِهِمْ، فَإِذَا ذَكَرْتَهُمْ قُلْتُ: إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ لَا أَكُونَ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَ أَهْلَ الْجَنَّةِ بِأَحْسَنِ أَعْمَالِهِمْ؛ لِأَنَّهُ يَجَاوِزُ لَهُمْ مَا كَانَ مِنْ سَيِّئِ، فَإِذَا ذَكَرْتَهُمْ قُلْتُ أَيْنَ عَمَلِي مِنْ أَعْمَالِهِمْ؟ فَإِنِ حَفِظْتَ وَصِيَّتِي فَلَا يَكُونُ غَائِبًا أَحَبَّ إِلَيْكَ مِنْ حَاضِرٍ مِنَ الْمَوْتِ، وَلَسْتُ بِمُعْجِزِهِ⁽²⁹⁾.

وباشر عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أعماله بصفته خليفة للمسلمين فور وفاة أبي بكر - رضي الله عنه -⁽³⁰⁾. وتولى عمر الخلافة، والمهمة كانت أمامه في غاية الصعوبة، فالجيوش الإسلامية تخوض معارك هائلة في الشام والعراق، ولم تثبت أقدامها، والجيوش تواجه الروم الذين هزموا الفرس، والحاجة إلى قائد يعطي تصوره في هذه الأحوال كانت ملحة، والحاجة إلى سياسي ينشر سلطانه على الأمم كذلك، فأقنع الناس أن يتوجهوا مع المثنى بن حارثة إلى العراق بقيادة خالد بن الوليد، فحقق انتصارات كبيرة ثم اتجه إلى الشام ووصل إلى اليرموك، وأرسل جيشاً آخر بقيادة خالد بن سعيد بن العاص لمساعدة هذه الجيوش، أما على نطاق بلاد الشام فقد أرسل جيشاً بقيادة القعقاع بن عمرو لمحاربة الفرس، وفتحت نهاوند سنة 21هـ، وهمزان سنة 22هـ، وري وقوميس واذربيجان سنة 22هـ، وكان في عهده أول غزو للترك وغزو خراسان سنة 22هـ، أيضاً وفتحت في عهده بيسان وطبرية ودخل القدس وجهز الجيوش وأرسلها لفتح مصر وليبيا ففتحت مناطق كثيرة منها القرم، بلبيس والإسكندرية⁽³¹⁾، وقد كان هذا على الصعيد العسكري أما على الصعيد الداخلي فقد كان أمره لا يصدر إلا بعد تشاوره مع أهل الحل والعقد، ومن أقواله المأثورة (لا خير في أمر أبرم من غير شورى)⁽³²⁾، وكان مسلك الفاروق في الشورى جميلاً؛ إذ كان يستشير العامة أول أمره فيسمع منهم، ثم

سنة⁽¹⁸⁾، وأمضى في الجاهلية شطراً من حياته، ونشأ كأمثاله من أبناء قريش، وامتاز عليهم بتعلم القراءة، وحمل المسؤولية صغيراً، ونشأ نشأة غليظة شديدة، لم يعرف فيها ألوان الترف، ولا مظاهر الثروة، دفعه أبوه الخطاب في غلظة وقسوة إلى المراعي يرضى إبله، وتركت هذه المعاملة القاسية من أبيه أثراً سينا في نفس عمر - رضي الله عنه -⁽¹⁹⁾، فقد كان يقول - رضي الله عنه - كنت أرى إبل الخطاب بهذا الوادي، في مدرعة صوف، وكان فظاً - يعني أباه - يتبعني إذا عملت ويضربني إذا قصرت، وقد احتسبت ليس بيني وبين الله أحد⁽²⁰⁾.

وإن حرفة الرعي لازمت عمر بن الخطاب في مكة، وقد أكسبته جملة من الصفات، كقوة التحمل والجلد، وشدة اليأس⁽²¹⁾، وقد حذق بن الخطاب إلى جانب الرعي في شبابه ألواناً من الرياضة البدنية كالمصارعة، وركوب الخيل والفروسية وتذوق الشعر وروايته⁽²²⁾، وكان يهتم بتاريخ قومه وشؤونهم، وحرص على الحضور في الأسواق واستفاد منها في التجارة، ومعرفة تاريخ العرب، وما حدث بين القبائل من مفاخرات ومنافرات⁽²³⁾.

واشتغل عمر بالتجارة فأكسبته المال الكثير، مما جعله من أغنياء مكة، وكسب معارف متعددة في البلاد التي زارها للتجارة، فرحل إلى الشام صيفاً، وإلى اليمن شتاءً، واحتل مكانة بارزة في المجتمع الجاهلي⁽²⁴⁾، وقد ساعد تاريخ أجداده المجيد وخصوصاً جده نفييل بن عبد العزى الذي كانت تحتكم إليه قريش في خصوماتها إلى ترسيخ هذه المكانة وتوطيدها، وإكساب عمر بالخبرة والدراية، ومعرفة أحوال العرب، فضلاً عن الصفات الخلقية التي كان يتصف بها من زكاء وفطنة فلجأت إليه أهل مكة في فض خصوماتهم⁽²⁵⁾، وكان - رضي الله عنه - رجلاً حكيماً، بليغاً فصيحاً قوياً، شريفاً قوي الحجج، واضح البيان ما أهله لأن يكون سفيراً لقريش ومفخراً ومنافراً لها مع القبائل⁽²⁶⁾.

وكان يدافع عن كل ما ألفتته قريش من عادات وعبادات ونظم، وكانت له طبيعة مخلصه تجعله يتفانى في الدفاع عما يؤمن به، وهذا ما جعله يشتد في الدفاع عما يؤمن به فقاوم الدعوة الإسلامية في أول الدعوة خشية من أن يهز هذا الدين النظام المكي الذي استقر⁽²⁷⁾، وقد أسلم عمر في السنة السادسة من النبوة وهو ابن ست وعشرين⁽²⁸⁾، ولقد كان لهذه الصفات والأمر مجتمعة والتي توافرت في عمر بن الخطاب التي شب عليها في الجاهلية الأثر الأكبر والدور الأعظم في الدفاع عن الإسلام، ورفع لوائه وحماية أركانه وإرساء دعائمه.

ثانياً: التعريف بخلافة عمر بن الخطاب.

ولي عمر بن الخطاب بترشيح من أبي بكر الصديق بعد مشاورة ثلة من المسلمين وموافقتهم بالإجماع كعبد الرحمن بن عوف وعثمان بن عفان وأسيد بن حضير وسعيد بن زيد وعدد من الأنصار والمهاجرين وكلهم كانوا تقريباً برأي واحد في عمر، إلا طلحة بن عبيد الله، فقد دخل على (أبي بكر) فقال: استخلفت على الناس عمر وقد رأيت ما يلقي الناس منه وأنت معه، وكيف به إذا خلا بهم وأنت لاق ربك فسألك عن رعيته! فقال أبو بكر: أجلسوني، فأجلسوه، فقال: أبا الله تخوفني! إذا لقيت ربي فسألني قلت: استخلفت على أهلك خير أهلك، ثم إن أبا بكر أحضر عثمان بن عفان خالياً

الصفة⁽³⁸⁾، وفي ذلك له مواقف جمة منها ما رواه حذيفة حيث قال (دخلت على أمير المؤمنين عمر فرأيتته مهموماً حزيناً فقلت له: ما يهكم يا أمير المؤمنين؟ فقال: إني أخاف أن أقع في منكر، فلا ينهاني أحدٌ منكم تعظيماً لي. فقال حذيفة: والله لو رأيناك خرجت عن الحق لنهيناك، ففرح عمر، وقال: الحمد لله الذي جعل لي أصحاباً يقومونني إذا عوججت⁽³⁹⁾، ويتبين من هذا الموقف أن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- لم يكن يسمع النقد فقط بل كان شغوفاً بأن يتقرب صحابته أعماله وأن يقدموا النصح إليه عند الحاجة. وأنه كان يؤكد على ذلك دوماً بين صحابته ليهون الأمر عليهم عند النقد ويرفع المهابة من أنفسهم.

ومن ذلك أيضاً ما ذكر عن عمر أنه وقف يوماً بين الناس وقال: لا تزيدوا مهر النساء على أربعين أوقية فمن زاد ألقيت الزيادة في بيت المال: فوقف امرأة فقالت: ما ذاك لك، فسألها: ولم؟ فأجابته: لأن الله تعالى يقول ﴿وَأْتِيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَاراً فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً أَتَأْخُذُونَهُ بِهَتَانَا وَهَاتَانَا﴾ [النساء:20]، فتهلل وجه عمر، وتبسم وقال عبارته المشهورة: أصابت امرأة وأخطأ عمر⁽⁴⁰⁾، ومن هذا الموقف يتبين لنا مدى سعة صدر عمر وإذعانه للحق وتقبله إياه واحترامه وإجلاله لرأي المرأة عندما وافقت الحق بالحجة والبرهان.

◆ تانياً: وضع إطار للعمل.

ولقد وضع الخليفة عمر بن الخطاب أطراً مناسبة لإدارة الدولة الإسلامية التي تولى قيادتها وظهر ذلك من خلال عدة أمور⁽⁴¹⁾، منها:

الأوليات والتجديدات: والمقصود بها الأمور التي ابتدعها عمر -رضي الله عنه-، ولم تكن قبله⁽⁴²⁾، ومنها: أنه أول من عس في عمله في المدينة، وأول من حمل الدرة وأدب بها، وهو أول من وضع التقويم الهجري، وأول من حمل الطعام بالسفن من مصر، وأول من مصرّ الأمصار، وأول من فرض الأغطية، وأول من جعل الخدمة في الجيش، وأول من وضع العشر في الإسلام، وأول من وضع الدواوين⁽⁴³⁾.

◆ ثالثاً: المشاركة في اتخاذ القرار.

إن عملية اتخاذ القرار محور العمل الإداري في المؤسسة، والشورى في العمل الإداري، تساعد القائد على اتخاذ القرار الصائب، والأداء الفعال، وقد مارس عمر الشورى ممارسة عملية، حيث شارك نخبة من الصحابة الذين نهلوا الإيمان من معين صاف، ومن ذلك استشارته أصحابه في توجيهه إلى أرض العراق قائداً للجيش، فرفض الصحابة خوفاً من كسر عمر وضعف شوكة المسلمين، وأشار عمر في أرض السواد أيوزعها فيئاً على المسلمين أم تقسم على المقاتلين فقرر بعد المشورة أن يترك الأرض لتكون فيئاً للمسلمين⁽⁴⁴⁾.

◆ رابعاً: الاعترافات الإنسانية المتميزة عند الخليفة عمر -رضي الله عنه-.

وله فيها في مواقف مشهورة منها، ما جاء في قصة الشيخ الذمي الطاعن في السن، الذي كان يستجدي فسأله عمر عن حاله. فقال: أنا شيخ طاعن السن أستجدي الجزية والنفقة، فقال عمر: أخذنا منك الجزية شاباً، ثم ضيعناك شيخاً، وأمر بفرض مقدار من مال له ولأمثاله⁽⁴⁵⁾.

يجمع مشايخ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأصحاب الرأي منهم، ثم يفضي إليهم بالأمر ويسألهم أن يخلصوا فيه إلى رأي محمود، فما استقر عليه رأيهم أمضاه⁽³³⁾، وكان الفاروق قدوة في عدله وقد سار على ذات نهج الرسول وقد نجح في ذلك على صعيد الواقع والتطبيق نجاحاً منقطع النظير حتى اقترن اسمه بالعدل ونادى بالمساواة بين الناس، فالحاكم والمحكوم والرجل والمرأة والعرب والعجم، والأبيض والأسود والجنس والنسب والطبقة كلهم في نظر الشرع سواء⁽³⁴⁾، وقد سادت الحرية في كافة أشكالها كالحرية الدينية والتي كانت قائمة على قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة:256]، وحرية التنقل -حرية الغدو والرواح- ولكن قيدها ببعض الحالات الاستثنائية، وحرية الملكية وحق الأمن وحرية المسكن، وأولى حرية الرأي كفالة تامة وتمثل ذلك في قوله: (أيها الناس! من رأى منكم في أعوجاجاً فليقومه، فقام له رجل، وقال: والله لو رأينا فيك أعوجاجاً لقومناه بسيوفنا! فقال عمر: الحمد لله الذي جعل في هذه الأمة من يقوم أعوجاج عمر بسيفه)⁽³⁵⁾.

وقد استمرت خلافة عمر بن الخطاب عشر سنوات دانت للأمة الإسلامية دولة الروم والفرس وامتد سلطان المسلمين على مساحة شاسعة من الأرض فضمت مصر وسوريا والعراق وفلسطين وأرض فارس، وتمتع المسلمون بالرخاء، وتمتع أهل الذمة بالأمن والأمان، وأصبح الجميع يعيشون بلا خوف من ظلم أو بطش، وأصبح للدولة قوانين مستمدة من كتاب الله وسنة رسوله وأصبح لها مكانة عظيمة في العالم كله، وأصبح اسم عمر بن الخطاب يرمز لكل ما هو جليل ونبيلا وعظيم.

انتقل الخليفة الفاروق إلى رحمته تعالى في يوم الأربعاء لأربع ليال بقين من ذي الحجة سنة (23هـ) على أثر طعنات على يد أبي لؤلؤة المجوسي، ودُفن بجانب سيد البشرية محمد صلى الله عليه وسلم وصاحبه الصديق -رضي الله عنهما-⁽³⁶⁾.

ثالثاً: سمات السلوك القيادي عند الخليفة عمر بن الخطاب.

يقول العقاد في عمر وقد كان عمر قوي النفس بالغاً في القوة النفسية، ولكن على قوته البالغة لم يكن من أصحاب الطمع والاقترحام، ولم يكن ممن يندفعون إلى الغلبة والتوسع في الجاه والسلطان بغير دافع يحفزهم إليه وهو كاره، لأنه كان مفضولاً على العدل وإعطاء الحقوق والتزام الحرمات، وقد كان مهيباً رائع المحضر حتى في حضرة النبي صلى الله عليه وسلم الذي تتصافر عنده الجباه، وأولها جبهة عمر، وقد كانت تلك الهيئة توجه في نصرة الحق وهزيمة الباطل وتأمين الخير والصدق وإخافة أهل البغي والبهتان، وقد كان الذين يعرفون عمر أهيب له من الذين يجهلون، فشخصية عمر كانت شخصية مميزة، فقد كان ممتازاً بعمله ممتازاً بتكوينه وكان وفاء شروط الامتياز والتقدير في عرف الأقدمين والمحدثين، من المؤمن بدينه وغير المؤمن⁽³⁷⁾. ويعد ذكر بعض الصفات الشخصية والقيادية لعمر سوف تقف الدراسة في هذا المطلب على ذكر سمات السلوك القيادي عند الخليفة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- ومن هذه السمات:

◆ أولاً: سماع النقد.

وهي من أهم الصفات السلوكية للقائد الناجح؛ أن يكون رحب الصدر، سماعاً للنقد يحترم الرأي الآخر، وقد اتصف الفاروق بهذه

الصديق لم تختلف كثيراً عما كانت قبله، ولكن هناك ثلاثة أمور كانت ظاهرة تمثل التفويض في عهد الرسول -صلى الله عليه وسلم-: كأمر غزوة مؤتة وإنابة الرسول بعض أصحابه على المدينة حين يخرج منها لغزو أو لحج وإرسال أكثر من عامل إلى اليمن في وقت واحد⁽⁵⁵⁾، ويفهم من ذلك المسوغ الشرعي لما عمله عمر في خلافته من الإنابة والتفويض.

وحتى تكون الفكرة واضحة نسوق قصة تدل على مدى حرص عمر بن الخطاب في ممارسة الرقابة على أموال من يفوضهم بشكل عام فقد كان عمر بن الخطاب يجري تفتيشاً بنفسه على من يفوضهم في إماراتهم، ومواقعهم أينما كانوا حتى يدخل البيوت، ويرى مدى حرصهم على مال المسلمين،

ومن ذلك ما رواه أبو زيد بن شيبه في كتابه تاريخ المدينة، حين ذكر أن عمر -رضي الله عنه-، قال لغلامه يرفاً: يا يرفاً انطلق بنا إلى يزيد بن أبي سفيان أبصره عنده سمار ومصباح، مقترشاً ديباجاً وحريراً من فيء المسلمين، تسلم عليه لا يرد عليك، وتستأذن عليه فلا يأذن لك حتى يعلم من أنت... قال: فانطلقنا حتى انتهينا إلى بابه، فقال: السلام عليكم، قال: وعليك، قال: أدخل، قال: من أنت؟ قال يرفاً: هذا من يسووك، هذا أمير المؤمنين، ففتح الباب فإذا سمار ومصباح، وإذا هو مقترش ديباجاً وحريراً من فيء المسلمين، فقال عمر -رضي الله عنه-: يا يرفاً، الباب الباب ووضع الدرّة بين أذنيه ضرباً، ثم كور المتاع فوضعه في وسط البيت، ثم قال للقوم: لا يبرحن منكم أحد حتى أرجع إليكم⁽⁵⁶⁾.

ومن هذا يتبين لنا مدى حرص الخليفة القائد عمر بن الخطاب على مال المسلمين، ومقدار حفظه للأمانة التي وكل بها أمام الله.

أولاً: تفويض عمر -رضي الله عنه- في إدارة القضاء.

إن التفويض الإداري في القضاء الإسلامي يهتم في كيفية وضع الأجهزة الخاصة بالمنطقة الشروط من أجل تطبيق الأحكام الشرعية على الحوادث والقضايا التي تظهر في الأمة الإسلامية واتخاذ الطرق والوسائل المناسبة لحلها وتنفيذ الأحكام المتعلقة بها⁽⁵⁷⁾. فما هي الميزة التي امتازت بها سياسة التفويض في عهد عمر؟

عندما ولي عمر بن الخطاب الولاية على الأمصار خطب الناس، وقال: (اللهم إني أشهدك على أمراء الأمصار، فإني إنما بعثتهم ليعلموا الناس دينهم وسنة نبيهم، وأن يقسموا فيهم فيأهم، وأن يعدلوا بينهم، فإن أشكل عليهم رفعوا إلي⁽⁵⁸⁾). من هذا الخطاب يتبين أن عمر بن الخطاب عندما كان يولي الوالي أو القاضي كان يختاره على أسس ليقوم بالمهمة المناطة إليه، ثم يبين له المهمة الموكلة إليه، والدور المرجو من ولايته أو قضائه، ثم يبين لهم أن الحكم في الأمور حكماً مقيداً في الكتاب والسنة بما هو واضح، أما ما أشكل من الأمور فيجب العودة إليه ليقضي فيه، وهذا يبين أن التفويض من قبله لم يكن مطلقاً في ولاية القضاء، وإنما كان مقيداً في الأمور المشككة فيجب الرجوع إليه فيها.

ولتوضيح هذا الأمر كان لعمر عدة مواقف منها ما كتبه عمر بن الخطاب إلى القاضي شريح بن الحارث: إن شئت أن تأمرني فافعل، ولا أرى مأمرك أي شيء إلا أسلم لك⁽⁵⁹⁾، وكانت سياسة التوجيه لا تفارق عمر بعد تعيين القاضي، إذ كان يرسل الكتب

ومن ذلك أيضاً في فرض نفقة من المال المسلمين للطفل الرضيع حتى لا تعجل النساء في الفطام، ويقول الخطيب عن إنسانية عمر -رضي الله عنه-، فيورد قوله من إحدى خطبه "ولكم عليّ أيها الناس اذكروها ألا ألقىكم المهالك. وإذا رغبت في البعوث فأنا أبو العيال حتى ترجعوا إليهم⁽⁴⁶⁾."

◆ خامساً: القدرة على إحداث التغييرات والتغلب على المواقف الطارئة.

وهي صفة سلوكية من صفات القائد الناجح التي لازمت الفاروق في المواقف الطارئة⁽⁴⁷⁾، من ذلك ما آل إليه رأي عمر بن الخطاب بعد المشورة في طاعون عمواس أن لا يتم السير في جيش المسلمين خوفاً على سلامتهم، وحفاظاً على أرواحهم⁽⁴⁸⁾، ومن ذلك أيضاً أنه في عام الرمادة عندما انتشرت المجاعة في أنحاء البلاد، وجاءه الناس إلى المدينة، وكانت أعدادهم ضخمة تعد بعشرات الآلاف، أمر رجلاً بأن يقوموا عليهم يطعمونهم الطعام، بل كان يحمل الطعام بنفسه ويصنعه بنفسه في الناس، وينادي منادياً من أحب أن يحضر طعامنا فيأكل فليفعل، ومن أحب أن يأخذ ما يكفيه، وأهله فليأت، فيأخذ، ثم خرج ليالي متتالية يصلي صلاة الاستسقاء حتى الصباح حتى أمطرهم الله، وفاء عليهم من فضله⁽⁴⁹⁾.

◆ سادساً: الرقابة الإدارية.

وهي إحدى مكونات العملية الإدارية المرتبطة بأوجه النشاط الإداري المختلفة من تخطيط وتنظيم وقيادة واتخاذ القرارات، وهي عملية متتابعة دائمة، وتهدف أساساً إلى التأكد من أن الأعمال الإدارية تسير في اتجاه الأهداف المخططة بصورة مرضية⁽⁵⁰⁾، وقد استخدم عمر -رضي الله عنه- أساليب مختلفة للرقابة منها: الرقابة الذاتية، في قوله: (إني أنزلت نفسي من مال الله منزلة مال اليتيم، إن استغيت استعفت وإن افتقرت أكلت بالمعروف)⁽⁵¹⁾.

والرقابة الداخلية تتمثل في قوله: (خير لي أن أعزل كل يوم عاملاً من أن أبقى ظالماً ساعة من نهار)⁽⁵²⁾، والرقابة الخارجية التي تتمثل فيما ذكر أن عمر بن الخطاب كان يأمر عماله أن يوافوه بالمواسم فإذا اجتمعوا، قال: أيها الناس إني لم أبعث عمالي عليكم ليصيبوا من أبشاركم، ولا من أموالكم وإنما بعثتهم ليحجزوا بينكم، ويقسموا فيأكم فمن فعل به غير ذلك فليقم، فما قام إلا رجل قال: يا أمير المؤمنين: إن عاملك فلانا ضربني مئة سوط: فقال: فيما ضربته؟ فلم يأت بحجه، فقال قم فاقص منه⁽⁵³⁾.

ومن خلال هذا العرض الموجز للسمات الإدارية للخليفة عمر بن الخطاب تخلص الدراسة إلى أن عمر بن الخطاب شخصية إسلامية اتسمت بجميع الصفات القيادية التي نهضت بالأمة وصنعت لها مجدها آنذاك، وقد صدق فيه الأعرابي عندما وجده مستغرقاً بالنوم تحت ظل شجرة، فقال: (حكمت فعدلت فأمنت فنمت)⁽⁵⁴⁾.

المبحث الثالث:

تطبيقات التفويض الإداري في سياسة عمر بن الخطاب.

إن التفويض ميدان هام في ميدان السياسة الإدارية، وخاصة في الدول الكبرى الراهنة، وإن لم يحصل مثل ذلك على عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فالسبب في ذلك أن الدولة الإسلامية لم تكن قد اتسعت واستقرت، كما وصلت في عهد الفاروق، وفي عهد

وثياب ودرهم حتى ملأ غراره ثم قال: يا أسلم احمل عليّ: فقال: يا أمير المؤمنين أنا أحمله عنك. فقال: لا أم لك يا أسلم. أنا أحمله لأنني أنا المسئول عنهم في الآخرة، فحمله على عنقه حتى أتى به منزل المرأة وأخذ القدر فجعل فيها شيئاً من دقيق وشيئاً من شحم وتمر وجعل يحركه بيديه ونفخ تحت القدر: وكانت لجمته عظيمة والدخان يخرج من خلال لجمته حتى طبخ لهم ثم جعل يغرف بيديه ويطعمهم حتى شبعوا⁽⁶³⁾.

ومن هذه الحادثة نستنتج أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لم يكن يركن للتفويض في معرفة أحوال الرعية إلى من حوله، وإنما كان يقوم بالعمل بنفسه وذلك لشعوره بالمسؤولية عن الناس أمام الله - عز وجل - وأنه سيسأل عنهم يوم القيامة وكان يتحمل الإرهاق الجسدي في الدنيا خوفاً من عذاب الآخرة، وأخيراً اتصافه بالرافة والرفق والعطف التي كانت تمازج الشدة في سجيته الفاروق في معاملة رعيته، حيث كان يستخدم كلا حسب المواقف.

ومن أقوال عمر الشهيرة في إحساسه بالمسؤولية أمام الله: لو عثرت بغلة في العراق في الطريق لختت أن الله يسألني عن ذلك لماذا لم تسولها الطريق..⁽⁶⁴⁾، ومن أساليب الرقابة التي أتبعها عمر بعد أن قام بعملية التفويض في الأمور السياسية لأمرء الأمصار الذين يفترض أن يحكموا باسمه، ويسيروا على نهجه تقييداً لهذا التفويض بعدة سبل منها: أن جعل الناس مسؤولون عن أفعال ولائهم ومثال ذلك: (أيها الناس إني أشهدكم على أمرء الأمصار إني لم أبعثهم إلا ليفقهوا الناس دينهم، ويقسموا عليهم فيأهم، ويحكموا بينهم، فلما سمع عمر بن العاص ذلك قال: أتقتص من الوالي لبعض رعيته؟ قال عمر: كيف لا أقتص منه وقد رأيت رسول الله يقتص من نفسه)⁽⁶⁵⁾. وقال أيضاً: أرايتم إذا استعملت عليكم خير من أعلم، ثم أمرته بالعدل، أكننت قضيت ما علي؟ قالوا: نعم، قال: لا! حتى أنظر في عمله، أعمل بما أمرته أم لا، ومن أقواله في ذلك أيضاً: أن الله ابتلاكم بي وابتلاني بكم، وأبقاني بعد صاحبي، فوالله لا يحضرني شيء من أمركم قبله أحد دوني، ولا يتغيّب عني. فألوا فيه عن الجزاء والأمانة، ولئن أحسن الولاية، أحسنت إليهم، ولئن أسأوا لأنلكن بهم⁽⁶⁶⁾.

ومن أساليب رقابته في التفويض أيضاً وضع العسس لمراقبة أعمال الولاية ثم رفع ما يصلون إليه إلى الخليفة، ومن ذلك ما قاله الجاحظ: (أن علم عمر بمن نأى عنه من عماله، كعلمه بمن بات معه في مهاد واحد، وعلى وسادة واحدة، فلم يكن في قطر من الأقطار، ولا ناحية من النواحي عامل أو أمير جيش إلا وعليه عين لا يفارقه، فكانت ألفاظ من بالمشرق والمغرب عنده في كل مسمى ومصباح)⁽⁶⁷⁾.

وكانت (عين عمر مع البريد في الذهاب والإياب من وإلى أقاليم الدولة كافة تأتيه بأخبار عماله وجنده كما كانت تأتيه بأخبار عدوه الأخبار السياسية والاجتماعية، وكانت عينه في الخارج على كل الجهات، في العراق، والشام، ومصر)⁽⁶⁸⁾، فضبط العمال ووجههم، ومما يذكر في هذا المجال ما جاء به إلى عمر بن الخطاب من خبر أبي هريرة أنه احتز جزءاً من المال ولم يذكر له مصدرها فروى أبو هريرة الحادثة قائلاً: (لما قدمت من البحرين قال لي عمر: يا عدو الله وعدو الإسلام، خنت مال الله، قلت لست عدو الله ولا عدو الإسلام، ولكنني عدو من عاداهما، ولم أخن مال الله، ولكنهما أثمان خيل لي تناجت وسهام اجتمعت. قال ذلك ثلاث مرات، ثم غرمني اثني عشر ألفاً)⁽⁶⁹⁾.

وكان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يستغل موسم الحج للتعرف على سير الأمور وعلى الولاية وكيفية صنيعهم بالناس، فقد

للحفاة يذكرهم بكيفية القضاء، وكيفية المعاملة، وهذا نوع من أنواع تقييد التفويض الإداري للقضاء، فقد أرسل إلى أبي موسى الأشعري حين كتب له (أما بعد: فإن القضاء فريضة محكمة، وسنة متبعة، فافهم إذا أدلي إليك بحجة وأنفذ الحق إذا أتضح، فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له، وآس بين الناس في وجهك ومجلسك وعدلك، حتى لا ييأس الضعيف من عدلك، والبينة على من ادعى، واليمين على من أنكر...، واجعل لمن ادعى بينة أمراً ينتهي إليه، فإن أحضر بينة أخذ بحقه، وإلا وجهت القضاء إليه، والمسلمون عدول بعضهم على بعض، وإياك والقلق والضجر والتأذي بين الناس)⁽⁶⁰⁾. ومن ذلك أيضاً دعوته - رضي الله عنه - إلى اتخاذ الشورى في الحكم، وقد ورد في ذلك ما قاله القاضي شريح: إذ قال: لقد قال لي عمر بن الخطاب. اقض بما استبان لك من قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن لم تعلم كل أقضية رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاقض بما استبان لك من أئمة المهتدين، فإن لم تعلم كل ما قضيت به أئمة المهتدين، فاجتهد رأيك واستشر أهل العلم والصلاح⁽⁶¹⁾.

وتسترد الباحثة من هذا الكتاب الذي اتخذته الحفاة في عصر عمر واتخذته القانون قواعد قضائية ما زالت مطبقة إلى عصرنا الحاضر في الدول الإسلامية خاصة وفي دول العالم عامة، أن تقييد عمر للحفاة كان يمر بعدة قيود متسلسلة تبعاً للأهمية والأولية وقد كانت تعتبر خطأ منظماً ومحدداً لصلاحيات القاضي وكيفية المقاضاة وبما يجب الالتزام به من غير حيد أو إهمال.

وتخلص الدراسة في ختام هذا المطلب إلى أن سياسة التفويض في الأمور القضائية لم تكن سياسة مطلقة للحفاة ليحكموا على أهوائهم بل وجب عليهم الالتزام بعدة أمور منها، وأهمها الالتزام بما جاء في الكتاب والسنة والأخذ بالشورى في الأمور المشككة، ثم الرجوع إلى الحاكم فيما استعصى الإشكال فيه، واستصعب حله، ومن هنا يتضح مدى تحري عمر - رضي الله عنه - الحق في وصول مفوضيه إلى إعادة الحقوق إلى أصحابها، ومدى خوفه من اتباعهم الهوى فيشيع الظلم بين الناس.

ومن ذلك يتبين أن ابن الخطاب لم يكن إدارياً عادياً بل كان ذا طاقات هائلة استطاع من خلالها الإحاطة بتنظيم الأمور الداخلية في المدينة والجزيرة العربية، ليمتد ذلك إلى البلاد المفتوحة بشخصه تارة، ومن خلال من فوضهم ليحلوا محله في إدارة الأمور تارة أخرى.

ثانياً: تفويض عمر - رضي الله عنه - في الإدارة السياسية والعسكرية.

وقد كان عمر إدارياً يرى الحكم تقيلاً ومسؤولية عظيمة، فعليه أن ينظر في أمر رعيته وينصفهم ولا يظلمهم شيئاً ويتضح ذلك من قوله: (أيما عامل لي ظلم أحداً فبلغني مظلمته فلم أغيرها فأنا ظالم)⁽⁶²⁾، ومن السياسة الداخلية في الأمور التي كان يقوم بها عمر - رضي الله عنه - تفقده للأحوال الرعية بنفسه وطوافه بين الناس ليلاً، (ومن ذلك أنه) طاف ذات ليلة فإذا بامرأة في جوف دار لها، وحولها صبيان يبكون وإذا بقدر نار قد ملأته ماءً فدنا عمر بن الخطاب من الباب فقال: يا أمة الله، ما بال هؤلاء الصبية يبكون؟ فقالت: بكأؤهم من جوع. قال: فما هذه القدرة التي على النار؟ فقالت قد جعلت فيها ماءً أعلهم بها حتى يناموا، وأوهمهم أن فيها شيئاً من دقيق وسمن، فجلس عمر فبكى ثم جاء إلى دار الصدقة فأخذ غرارة وجعل فيها شيئاً من دقيق وسمن وشحم وتمر

وعلم ما نقص وبيان أسباب ذلك النقص⁽⁷⁵⁾.

وفي مجال الإنفاق وتوزيع المهام فقد كان يضع الفاروق نفسه في المرتبة الأولى من خلال المسؤولية عن الإنفاق على الناس، وتقسيم المخصصات المالية لهم، ومن ذلك قوله رضي الله عنه: (من أراد أن يسأل عن القرآن فليأت أباي بن كعب، ومن أراد أن يسأل عن الفرائض فليأت زيد بن ثابت ومن أراد أن يسأل عن الفقه فليأت معاذ بن جبل، ومن أراد أن يسأل عن المال فليأتني فإن الله - تبارك وتعالى - جعلني له خازناً وقاسماً)⁽⁷⁶⁾.

ولقد كان الفاروق - رضي الله عنه - مكرساً نفسه ليل نهار للقيام بأمر المسلمين والسهرة على قضاء المستلزمات المالية للناس، من كل صغيرة وكبيرة من حوائجهم ومنافعهم، ممن يستطيع أن يصل إليهم، ويود لو أن يقوم بكل شؤون رعاية المسلمين في الدولة الإسلامية، إلا أن اتساع الدولة جعله يستعين ببعض رجاله الأكفاء في بعض الأعمال في شؤون بيت المال وكان ممن عمل على ذلك: قتيبة بن أبي فاطمة الدوسي وعبد الرحمن بن عبد الفاري⁽⁷⁷⁾، الذي قال في حرص الصديق على أموال المسلمين (كُنْتُ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ زَمَنَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَكَانَ إِذَا خَرَجَ الْعَطَاءُ جَمَعَ أَمْوَالَ التَّجَارِ، ثُمَّ حَسَبَهَا شَاهِدَهَا وَغَائِبَهَا، ثُمَّ أَخَذَ الزَّكَاةَ مِنْ شَاهِدِ الْمَالِ عَلَى الشَّاهِدِ وَالْغَائِبِ)⁽⁷⁸⁾، وهذا القول يدل على أن وجود العمال إنما لحاجة إدارية وهي المساعدة في أداء المهام ولم يكن لهم تفويض إداري في القيام على شؤون بيت المال فيما يتعلق بالسياسة الداخلية وأعطيات الدولة الإسلامية، وحتى يضمن أمانة هؤلاء العمال وعدم تجرئهم على مال المسلمين كان يحصي أموالهم عند توليتهم ومن ذلك ما رواه بن سعد وابن الجوزية (أن عمر كان إذا استعمل عاملاً كتب ماله)⁽⁷⁹⁾.

ومن سبل مراقبة النظام المالي التي وسعها الفاروق ونظم عملها، أن وضع نظاماً وديواناً للحسبة، وفوض العمال للنظر في أحوال السوق ومن المفوضين في ذلك السائب بن يزيد عاملاً على سوق المدينة، وعبد الله بن عتبة لمراقبة السوق كما اختار سليمان بن أبي حثمة لهذه المهمة، أيضاً وكلف بعض النساء كالشفاء بنت عبد الله الأنصارية للقيام بهذه المهمة، إلا أنه لم يكتف بتعيينهم، بل كان ينزل إلى السوق ويحتسب بنفسه، وقد روي عنه أنه صادف رجلاً قد خلط ما يبيع من لبن بالماء، فما كان منه إلا أن أراقه عليه⁽⁸⁰⁾، أما مخالفو الأسواق في الأمور المصرفية الضارة في حياة المسلمين فقد كان الفاروق يتولى محاكمتهم بنفسه ومن ذلك ما روي (أن أمية بن يزيد الأسدي ومولى مزينة كانا يحتكران الطعام بالمدينة فأخرجهما عمر)⁽⁸¹⁾، فقد كان ينفي من يتحكم بأقوات الناس خارج المدينة عقاباً له.

أما فيما يتصل بالخراج فقد وضع الفاروق عليه مفوضاً من قبله يقوم بمسح الأرض الخراجية ويضع الخراج عليها ومن هؤلاء عثمان بن حنيف وحذيفة بن اليمان وقد كان تفويضهما في العمل بعد أن تأكد - رضي الله عنه - من قدرتهما على ذلك وحينما قدما إليه سألهما: لعلكما حملتما الأرض أكثر ما تطيق؟ فأجاب كل منهما إجابة رضية واستراحت نفسه لها. ولكنه لم يكتف بذلك وتقبل ما جاء من المال وسكت، بل طلب بيعة مشددة على طيب الخراج وخلوه من الظلم وما يتصل بالحرام، فطلب من البصرة عشرة رجال، ومن الكوفة عشرة ليقوموا ويشهدوا بأنه حلال وطيب⁽⁸²⁾.

ومن ذلك يتضح أن عمر بن الخطاب لم يكتف بتفويض الكفاء بل عرضه للمكاشفة والمساءلة لمعرفة مدى إقامة العدل فيما وكل به الأشخاص، وقام بالتأكد من مدى أمانة الأشخاص

كان يسألهم عن حال أمرائهم وسيرتهم فيهم، فيقولوا: خيراً، فيقول: هل يعود الأمير مرضاكم؟ فيقولوا: نعم، فيقول: هل يعود العبد؟ فيقولوا: نعم! فيقول: كيف صنعته بالضعيف؟ هل يجلس على بابيه، فإن قالوا خصلة منها لا عزله⁽⁷⁰⁾.

وفي الأمور العسكرية لمفوضيه، كان يتبع بن الخطاب النهج نفسه، حتى أنه كان يعزل قادة الجيش ولو لشبهته، ومن ذلك ما روي عن قصة خالد بن الوليد أنه عندما توغل بالجيش وعباض بن غنم في بلاد الروم، رجعا بغنائم عظيمة، فقصد أهل الآفاق خالداً لمعرفته، ومنهم الأشعث بن قيس الكندي، فأجازه بعشرة آلاف، وكان عمر لا يخفي عليه شيء في عمله، فكتب عمر إلى قائده العام أبي عبيدة يأمره بالتحقيق مع خالد في مصدر المال الذي أجاز منه الأشعث تلك الإجازة العامرة⁽⁷¹⁾، وعزله عن العمل في الجيش إطلافاً، واستقدمه المدينة، وتم استجواب خالد بحضور أبي عبيدة، وترك بريد الخلافة يتولى التحقيق وترك إلى مولى أبي بكر يقوم بالتنفيذ، وانتهى الأمر ببراءة خالد أن يكون مد يده إلى غنائم المسلمين، ومع ذلك نفذ عمر عزل خالد، فلما علم خالد بعزله، ودع أهل الشام، وقد كان هذا العزل لمجرد الشبهة، وهذا مما يؤكد حرص عمر بن الخطاب على غنائم المسلمين وخوفه على مصلحة الأمة⁽⁷²⁾.

ومن رقابته الإدارية لمفوضيه من القادة أيضاً ملاحظته الجند والنظر في أحوالهم، فهو كما لم يكن يترك التفويض على الغارب في أحوال المسلمين وفي الغنائم كذلك لم يكن يترك التصرف في جند المسلمين للقائد دون مراقبة ذلك وملاحظته، ومن ذلك ما شاهده الفاروق في جند المسلمين من هزل، فسأل قائدهم سعداً ما الذي غير ألوان العرب ولحومهم؟ فأجابته: إنها وخومه المدائن، فكتب إليه: (أن العرب لا يوافقها إلا ما يوافق إبلها من البلدان، فابعت سليمان وحذيفة فليرتادا منزلاً برياً لا بحرياً ليس بيني وبينكم من بحر ولا جسر)⁽⁷³⁾.

وهذا يدل على أن عمر بن الخطاب كان يملك عيناً نافذة وعقلاً راجحاً يطلع على جميع الأمور، يفوض الولاة ويضع لهم تصورا وتخطيطاً محكماً لكافتها، أمورا سياسية كانت أم عسكرية في الدولة ثم يشرف على تنفيذ هذا التخطيط المحكم، ثم يقوم بتوجيه العمل أثناء سيره ثم تصحيح ما يجب تصحيحه وإعادةه إلى مساره الصحيح بالطريقة التي كان يراها - رضي الله عنه - مناسبة.

ثالثاً: تفويض عمر - رضي الله عنه - في الأمور الاقتصادية.

لم تكن الحاجة ماسة لوجود بيت المال في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وأبي بكر الصديق - رضي الله عنه -، فقد كانت الصدقات توزع في الحال على مستحقيها انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلِيَّةُ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: 60].

ولكن اتساع رقعة الفتح في زمن خلافة عمر - رضي الله عنه -، فتح مورداً أغدق مالا كثيراً على الدولة الإسلامية كالخراج والجزية، مما حمل الخليفة عمر بن الخطاب على التفكير في إقامة نظام مالي للدولة الناشئة، فكان لا بد من التطوير في نظام الدولة المالي، فأنشأ الدواوين وأنشأ بيت المال ووظف له أشخاصاً يقومون بإدارة العمل في هذه المجالات⁽⁷⁴⁾، وقد كان الغرض من إنشاء بيت المال ضبط إيرادات الدولة ونفقاتها ومحاسبة القائمين على أمورها، وتقييد ذلك في كشوف تمكن من يقوم بالرقابة كما تمكن متولي ديوان بيت المال من معرفة ما استجد من إيرادات جديدة،

الهوامش:

1. النوافلة، محمد توفيق، السمات الشخصية والسلوك القيادي للخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، رسالة ماجستير منشورة، جامعة اليرموك، 1993م.
2. مطالقة، أحلام، أثر انتقال الصحابة إلى الأمصار في توسيع دائرة الفكر التربوي الإسلامي في عهد عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 1416هـ.
3. آل سعود، عبد الرحمن، دور الخليفة الراشد عمر بن الخطاب في محاربة السلوك الانحرافي من خلال نظام الحسبة، جامعة الأزهر، مجلة التربية، 2004م.
4. عبد الله، عبد الغني، التفويض في السلطة الإدارية، بيروت، مركز الكتب الثقافية، د.ط، 1986م، ص42.
5. حامد، سليمان، الإدارة التربوية المعاصرة، عمان، دار أسامة، ط1، 2009م، ص5.
6. ابن حجر العسقلاني، أحمد، الإصابة في تمييز الصحابة، (تحقيق: علي محمد البجاوي)، بيروت-لبنان، دار الجيل، ط1، 1412هـ، ج4، ص588.
7. ابن فارس، أبو الحسن أحمد، معجم مقاييس اللغة، القاهرة، دار الحديث، د.ط، 2008م، ص723.
8. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين بن مكرم، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط3، 1968م، ص433.
9. أنيس، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، مصر، دار المعارف، د.ط، دت، ص739.
10. الضحيان، عبد الرحمن إبراهيم، الإدارة في الإسلام الفكر والتطبيق، جدة، دار الشروق، ط1، 1986م، ص209-210.
11. انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت-لبنان، دار صادر، ط1، دت، ج1، ص295.
12. معجم المعاني الجامع، معجم عربي عربي، www.almaany.com تاريخ الدخول 10/3/2015
13. حامد، سليمان، الإدارة التربوية المعاصرة، عمان، دار أسامة، ط1، 2009م، ص5.
14. عبده، علي عبد المجيد، الأصول العلمية للإدارة والتنظيم، القاهرة، دار النهضة العربية، ط2، 1981م، ص21.
15. عبد الله، عبد الغني، التفويض في السلطة الإدارية، بيروت، مركز الكتب الثقافية، د.ط، 1986م، ص42.
16. قباني، بكر، الوجيز في الإدارة العامة، القاهرة، دن، 1977م، ص175.
17. ابن حجر العسقلاني، أحمد، الإصابة في تمييز الصحابة، (تحقيق: علي محمد البجاوي)، بيروت-لبنان، دار الجيل، ط1، 1412هـ، ج4، ص588.
18. السيوطي، جلال الدين، تاريخ الخلفاء، بيروت، دار صادر، ط1، 1987م، ص33.
19. مجدلاوي، فاروق، الإدارة العسكرية في عهد عمر بن الخطاب، الأردن، ط2، 1998م، ص90.
20. ابن عساکر، علي بن الحسن، تاريخ دمشق، بيروت، دار إحياء التراث

وعدالة التنفيذ من قبل شهود وهناك شواهد تاريخية كثيرة على مدى حرص ابن الخطاب على الأمور المالية والاقتصادية فقد كان لا ينفق من المال إلا ما رأى أنه أنفق في وجه حق ولا يجبي منه إلا ما وجد أن الله ولرسوله فيه حقاً.

الخاتمة

النتائج:

توصلت الدراسة الحالية إلى مجموعة من النتائج المتمثلة

بالاتي:

1. يعرف التفويض الإداري بأنه: إنابة رئيس لمروؤس إنابة جزئية أو كلية للقيام بتنفيذ عمل معين وفق شروط تحدد من قبل الرئيس مع بقاء مسؤوليته التامة في تحمل نتائج الإنابة.
2. من شروط التفويض الإداري؛ وجود نص يأذن بالتفويض، صدور القرار بالتفويض، وأن يكون التفويض بجزء من الاختصاص، وأن يكون نص التفويض نصاً صريحاً.
3. من سمات السلوك القيادي عند عمر بن الخطاب؛ سماع النقد ووضع إطار للعمل، والمشاركة في اتخاذ القرار، والاعتبارات الإنسانية المتميزة، والقدرة على إحداث التغيرات، والتغلب على المواقف الطارئة.
4. لم يكن ابن الخطاب إدارياً عادياً بل كان ذا طاقات هائلة استطاع من خلالها الإحاطة بتنظيم الأمور الداخلية في المدينة والجزيرة العربية ليمتد ذلك إلى البلاد المفتوحة تارة بشخصيته وتارة من خلال من فوضهم ليحلوا محله في إدارة الأمور.
5. كان عمر بن الخطاب يملك عيناً نافذة وعقلاً راجحاً تطلع على جميع الأمور فتصنع صنيعاً لكافتها، سياسية كانت أم عسكرية في الدولة، ثم يشرف على تنفيذ هذا التخطيط المحكم بعد تفويض الأمر إلى المختصين ثم يقوم بتوجيه العمل أثناء سيره، ثم يصحح ما يجب تصحيحه وإعادته إلى مساره، بالطريقة التي كان يراها - رضي الله عنه - مناسبة.
6. من سبل مراقبة النظام المالي التي وسعها الفاروق ونظم عملها أن وضع نظاماً وديواناً للحسبة، وفوض العمال للنظر في أحوال السوق، وكلف أيضاً بعض النساء للقيام بهذه المهمة، إلا أنه لم يكتف بتعيينهم، بل كان ينزل إلى السوق ويحسب بنفسه.

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بما يأتي:

1. الباحثين؛ التوجه الحثيث للبحث في فكر الخليفة عمر بن الخطاب الإداري والاستفادة منه وتفعيله على أرض الواقع في الوقت الحاضر.
2. المؤسسات الإدارية؛ وضع خطط استراتيجية لتفعيل السياسات الإدارية عند عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -.
3. زيادة البحث في سياسة التفويض ومجالاتها في العصور الإسلامية قاطبة، وتفعيل ذلك بما يتناسب ومتطلبات العصر الحالي.

- العربي، ط3، 1987م، ج52، ص299.
21. لماضة، عاطف، الفاروق مع النبي، طنطا، دار الصحابة، ط1، 1997م، ص6.
22. إبراهيم، علي حسن، التاريخ الإسلامي العام، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، دت، ص226.
23. الخطيب، علي أحمد، عمر بن الخطاب: حياته-علمه-أدبه، بيروت، عالم الكتب، ط1، 1986م، ص153.
24. العاني، عبد الرحمن عبد الكريم، الخليفة الفاروق عمر بن الخطاب، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، 1989م، ص16.
25. العاني، الخليفة الفاروق عمر بن الخطاب، مرجع سابق ص17.
26. الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن، مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، بيروت، دار الكتاب العربي، ط4، 2001م، ص11.
27. الشرقاوي، عبد الرحمن، الفاروق عمر، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1988م، ص8.
28. رضا، محمد، عمر بن الخطاب ثاني الخلفاء الراشدين، بيروت، المكتبة العصرية، ط1، 2001م، ص17.
29. () انظر: ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني، الكامل في التاريخ، بيروت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1417هـ-1997م، ج2، ص267.
30. انظر: الشجاع، عبد الرحمن عبد الواحد، دراسات في عهد النبوة والخلافة الراشدة، صنعاء، دار الفكر المعاصر، ط1، 1999م، ص272.
31. انظر: الصلابي، علي محمد، عمر بن الخطاب: شخصيته وعصره، بيروت، دار ابن كثير، ط1، 2003م، ص455 - 560.
32. انظر: النجار، عبد الوهاب، الخلفاء الراشدون، بيروت، دار القلم، ط1، 1986م، ص246.
33. انظر: الصلابي، علي محمد، عمر بن الخطاب، الإسكندرية، دار الإيمان، 2002م، ص120: 122.
34. الصلابي، علي محمد، فقه التمكين في القرآن الكريم، عمان، دار البيارق، ط1، 1999م، ص501.
35. الوكيل، محمد السيد، جولة تاريخية في عصر الخلفاء الراشدين، دار المجتمع، ط5، 1995م، ص197.
36. انظر: ابن الأثير، أبو الحسن، علي بن أبي مكرم الشيباني، اسد الغابة، بيروت، دار الفكر، د.ط، 1409هـ-1989م، ج3، ص676. وانظر: غريب، مأمون، خلافة عمر بن الخطاب، مصر، مطابع آمون، ط2، 2003م، ص219 - 227.
37. انظر: العقاد، محمود، عبقرية عمر، القاهرة، دار نهضة مصر، د.ط، دت، ص6 - 12.
38. انظر: النوافلة، السمات الشخصية والسلوك القيادي للخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، مرجع سابق، ص117.
39. بادحدح، علي بن عمر بن احمد، دروس للشيخ علي بن عمر بادحدح، دروس صوتية قام بتفريغها شبكة الألوكة. <http://www.islamweb.net>، ج125، ص13.
40. النجدي، سليمان بن سحمان بن مصلح بن حمدان بن مصلح، الصواعق
- المرسلة الشهابية على الشبه الداخضة الشامية، الرياض، دار العاصمة، د.ط، دت، ج1، ص267.
41. النوافلة: الصفات الشخصية والسلوك القيادي للخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، مرجع سابق، ص120.
42. الطنطاوي، علي، أخبار عمر، بيروت، المكتب الإسلامي، د.ط، 1983م، ص29.
43. ابن سعد: الطبقات الكبرى، ج3، ص307 - 329.
44. انظر: الشافعي، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني، الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، السعودية، أضواء السلف، ط1، 1419هـ، 1999م، ج3، ص875.
45. ابن الجوزي، مناقب عمر بن الخطاب، بيروت، دار الكتب العلمية، دت، ص177.
46. ابن الجوزي، مناقب عمر، المرجع السابق، ص180.
47. الخطيب، عبد الكريم، عمر بن الخطاب، بيروت، دار الفكر العربي، 1978م، ص76.
48. النوافلة: الصفات الشخصية والسلوك القيادي للخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، مرجع سابق، ص145.
49. انظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج2، ص389.
50. أبو سن، أحمد إبراهيم، الإدارة في الإسلام، دبي، المطبعة المصرية، ط2، 1986م، ص254.
51. أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي بن حجر السعدي الأنصاري، الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط1، 1417هـ-1997م، ج1، ص297.
52. جامعة المدينة المنورة، مناهج جامعة المدينة المنورة السياسية الشرعية، كود المادة: GFIQ5203، ج1، ص699.
53. انظر: ابن سعد: الطبقات الكبرى، ج3، ص223.
54. الشامي، عمر بن محمد بن عوض، نصاب الاحتساب، د.ط، دت، ج1، ص341.
55. القرشي، غالب عبد الكافي، أولويات الفاروق في السياسة والإدارة والقضاء، مصر، دار الوفاء، ج1 - 2، 2008م، ص319.
56. ابن شعبة، عمر، تاريخ المدينة المنورة، جدة، دار الأصفهاني، ط1، دت، ج3، ص833.
57. انظر: الأعيش، محمد رضا، السياسة القضائية في عهد عمر بن الخطاب وصلتها بواقعنا المعاصر، السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود، د.ط، 1416هـ، ص18.
58. ابن شعبة: تاريخ المدينة المنورة، ص834.
59. ابن سعد: الطبقات الكبرى، ج3، ص326.
60. ابن فرحون، برهان الدين إبراهيم بن علي، تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام، مصر، مطبعة مصطفى الألباني، 1958م، ج1، ص27 - 28.
61. ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، أعلام الموقعين، تحقيق: محمد إبراهيم، بيروت، دار الكتب العلمية، 1991م، ج1، ص84.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

62. رضا، محمد، الفاروق عمر بن الخطاب، المكتبة العصرية، بيروت، ج1، 1422 – 2001م، ص55.
63. الغنيمان: عبد الله بن محمد، شرح فتح المجيد، باب فوائده أخباره صلى الله عليه وسلم، المكتبة الشاملة، د.ت، ص10.
64. عبد اللطيف، السيرة النبوية والتاريخ الإسلامي، القاهرة، دار السلام، د.ط، د.ت، ج1، ص410.
65. أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، الخراج، المطبعة الأميرية، بيوت، 1303هـ، ص76.
66. عرجون، صادق، خالد بن الوليد، الدار السعودية، ط4، 1407هـ-1987م، ص331.
67. الجاحظ، عمر بن يحيى، التاج في أخلاق الملوك، دار الفكر، القاهرة، 1994م، ج1، ص168.
68. انظر: مجدلاوي، فاروق، الإدارة الإسلامية في عهد عمر بن الخطاب، دار النهضة العربية، بيروت، ج1، 1991م، ص398.
69. ابن عبد الحكم، عبد الرحمن بن عبد الله، فتوح مصر والمغرب، لجنة البيان العربي، القاهرة، د.ط، القاهرة، 1974م، ص101.
70. انظر: القرشي، غالب عبد الكافي، أولويات الفاروق في السياسة والإدارة والقضاء، ص239.
71. الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الطبري، تاريخ الرسل والملوك، بيروت، دار التراث، ط2، 1387هـ، ج5، ص321.
72. المصدر السابق، ص346.
73. الطبري، محمد بن جرير بن يزيد، تاريخ الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج4، ص41.
74. انظر: شلبي، أحمد، الاقتصاد في الفكر الإسلامي، مكتب النهضة، مصر، القاهرة، 1987م، ص156.
75. انظر: الكفراوي، عوض محمود، الرقابة المالية في الإسلام، الإشعاع الفنية، مصر، ط2، 1997م، ص167 – 173.
76. محيس، محمد محمد محمد سالم، معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ، بيروت، دار الجيل، ط1، 1412هـ-1992م، ج1، ص19.
77. ابن سعد: الطبقات الكبرى، مرجع سابق، ج3، ص325.
78. البغدادي، أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأموال، بيروت، دار الفكر، د.ط، د.ت، ج1، ص520.
79. ابن سعد، الطبقات الكبرى، مرجع سابق، ج3، ص307.
80. انظر: ابن تيمية، أحمد، تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم الحرّاني التمری، الحسبة من الإسلام، المكتبة العلمية – المدينة المنورة، مطبعة دار الديني، القاهرة، 1957م، ص43.
81. القربيني، إبراهيم بن إبراهيم، مرويات غزوة حنين وحصار الطائف، ط1، 1412هـ، ج2، ص546.
82. انظر: أبو يوسف، الخراج، مرجع سابق، ج1، ص98.
1. إبراهيم، علي حسن، التاريخ الإسلامي العام (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، د.ت).
2. الأثير، أبو الحسن علي بن أبي المكارم الشيباني، الكامل في التاريخ (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1989). ابن
3. الأعيث، محمد رضا، السياسة القضائية في عهد عمر بن الخطاب وصلتها بواقعنا المعاصر (السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود، د.ط، 1416هـ).
4. آل سعود، عبد الرحمن، دور الخليفة الراشد عمر بن الخطاب في محاربة السلوك الانحرافي من خلال نظام الحسبة (جامعة الأزهر، مجلة التربية، 2004).
5. أنيس، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط (مصر، دار المعارف، د.ط، د.ت).
6. بادحدح، علي بن عمر بن أحمد، دروس للشيخ علي بن عمر بادحدح، دروس صوتية قام بتفريغها شبكة الألوكة. <http://www.islamweb.net>، ج125، ص13.
7. البغدادي، أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأموال، بيروت، دار الفكر، د.ط، د.ت، ج1، ص520.
8. ابن تيمية، أحمد، تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم الحرّاني التمری، الحسبة في الإسلام (المكتبة العلمية-المدينة المنورة، مطبعة دار الديني، القاهرة، 1957).
9. الجاحظ، عمر بن يحيى، التاج في أخلاق الملوك، (القاهرة، دار الفكر، 1994م).
10. جامعة المدينة المنورة، مناهج جامعة المدينة المنورة السياسة الشرعية، كود المادة: GFIQ5203، ج1، ص699.
11. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن، صفة الصفة (بيروت، دار المعارف، د.ت).
12. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن، مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (بيروت، دار الكتاب العربي، ط4، 2001م).
13. حامد، سليمان، الإدارة التربوية المعاصرة (عمان، دار أسامة، ط1، 2009).
14. الخطيب، عبد الكريم، عمر بن الخطاب (بيروت، دار الفكر العربي، 1978).
15. الخطيب، علي أحمد، عمر بن الخطاب: حياته-علمه-أدبه (بيروت، عالم الكتب، ط1، 1986).
16. رضا، محمد، عمر بن الخطاب ثاني الخلفاء الراشدين (بيروت، المكتبة العصرية، ط1، 2001).
17. ابن سعد، الطبقات الكبرى (بيروت، دار صادر، د.ت).
18. أبوسن، أحمد إبراهيم، الإدارة في الإسلام (دبي، المطبعة المصرية، ط2، 1986).
19. السيوطي، جلال الدين، تاريخ الخلفاء (بيروت، دار صادر، ط1، 1987).

20. الشافعي، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني، الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، السعودية، أضواء السلف، ط1، 1419هـ، 1999م، ج3، ص875.
21. الشامي، عمر بن محمد بن عوض، نصاب الاحتساب، د.ط، د.ت، ج1.
22. الشجاع، عبد الرحمن، دراسات في عهد النبوة والخلافة الراشدة (القاهرة، دار الفكر المعاصر، ط1، 1999).
23. الشرقاوي، عبد الرحمن، الفاروق عمر (بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1988).
24. شلبي، أحمد، الاقتصاد في الفكر الإسلامي (القاهرة-مصر، مكتب النهضة، 1987).
25. ابن شيبه، عمر، تاريخ المدينة المنورة (جدة، دار الأصفهاني، ط1، د.ت).
26. الصلابي، علي محمد، عمر بن الخطاب: شخصيته وعصره (بيروت، دار ابن كثير، ط1، 2003).
27. الصلابي، علي، فقه التمكن في القرآن الكريم (عمان، دار البيارق، ط1، 1999).
28. الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الطبري، تاريخ الرسل والملوك، بيروت، دار التراث، ط2، 1387هـ، ج5، ص321.
29. الطنطاوي، علي، أخبار عمر (بيروت، المكتب الإسلامي، د.ط، 1983).
30. العاني، عبد الرحمن عبد الكريم، الخليفة الفاروق عمر بن الخطاب (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، 1989).
31. أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي بن حجر السعدي الأنصاري، الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط1، 1417هـ-1997م، ج1، ص297.
32. ابن عبد الحكم، عبد الرحمن بن عبد الله، فتوح مصر والمغرب، لجنة البيان العربي (القاهرة، د.ط، 1974).
33. عبد اللطيف، السيرة النبوية والتاريخ الإسلامي، القاهرة، دار السلام، د.ط، د.ت، ج1، ص410.
34. عبد الله، عبد الغني، التفويض في السلطة الإدارية (بيروت، مركز الكتب الثقافية، د.ط، 1986).
35. عبده، علي عبد المجيد، الأصول العلمية للإدارة والتنظيم (القاهرة، دار النهضة العربية، ط2، 1981).
36. عرجون، صادق، خالد بن الوليد (الدار السعودية، ط4، 1407هـ-1987).
37. ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ دمشق (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط3، 1987).
38. العقاد، محمود، عبقرية عمر (القاهرة، دار نهضة مصر، د.ط، د.ت).
39. الغنيمان: عبد الله بن محمد، شرح فتح المجيد، باب فوائد أخباره صلى الله عليه وسلم، المكتبة الشاملة، د.ت، ص10.
40. ابن فارس، أبو الحسن أحمد، معجم مقاييس اللغة، القاهرة، دار الحديث، د.ط، 2008م.
41. الفرج، عبد الرحمن، مناقب عمر بن الخطاب (بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت).
42. ابن فرحون، برهان الدين إبراهيم بن علي، تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام (مصر، مطبعة مصطفى الألباني، 1958).
43. قباني، بكر، الوجيز في الإدارة العامة (القاهرة، دن، 1977).
44. القرشي، غالب عبد الكافي، أولويات الفاروق في السياسة والإدارة والقضاء (مصر، دار الوفاء، 2008).
45. ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، أعلام الموقعين، تحقيق: محمد إبراهيم (بيروت، دار الكتب العلمية، 1991).
46. الكفراوي، عوض محمود، الرقابة المالية في الإسلام (مصر، الإشعاع الفنية، ط2، 1997).
47. لماضة، عاطف، الفاروق مع النبي (طنطا، دار الصحابة، ط1، 1997).
48. مجدلاوي، فاروق، الإدارة الإسلامية في عهد عمر بن الخطاب، (بيروت، دار النهضة العربية، ج1، 1991).
49. محيس، محمد محمد محمد سالم، معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ، (بيروت، دار الجيل، ط1، ج1، 1412هـ-1992م).
50. مطالقة، أحلام، أثر انتقال الصحابة إلى الأمصار في توسيع دائرة الفكر التربوي الإسلامي في عهد عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة اليرموك، 1416هـ).
51. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين بن مكرم، لسان العرب، (بيروت، دار صادر، ط3، 1968م).
52. النجار، عبد الوهاب، الخلفاء الراشدون (بيروت، دار القلم، ط1، 1986).
53. النجدي، سليمان بن سحمان بن مصلح بن حمدان بن مصلح، الصواعق المرسله الشهابية على الشبه الداحضة الشامية، (الرياض، دار العاصمة، د.ط، ج1، د.ت).
54. النوافلة، محمد توفيق، السمات الشخصية والسلوك القيادي للخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، رسالة ماجستير منشورة (جامعة اليرموك، 1993).
55. الوكيل، محمد السيد، جولة تاريخية في عصر الخلفاء الراشدين (دار المجتمع، ط5، 1995).
56. أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، الخراج (بيولاق، المطبعة الأميرية، 1303هـ).
57. القربيني، إبراهيم بن إبراهيم، مرويات غزوة حنين وحصار الطائف، ط1، 1412هـ، ج2، ص546.

ثانياً مواقع الإنترنت:

1. www.almaany.com
2. www.ar.m.wikipedia.org/wiki
3. www.islamweb.net

مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي (دراسة تطبيقية)*

أ. محمد علي عبود مجيد الحريث**

د. حسن أحمد اسماعيل حزوري***

* تاريخ التسليم: 2016/9/19م، تاريخ القبول: 2017/3/14م.
** طالب دكتوراه/ جامعة حلب/ سوريا.
*** أستاذ مساعد/ جامعة حلب/ سوريا.

achieving a good capital adequacy ratio is one of the first concerns of banking departments. This research attempts to answer the following questions:

1. What is the importance of both credit risk and the adequacy of banking capital and their role in stabilizing the banking environment?

2. Is there an impact of credit risk on the adequacy of bank capital?

We have applied the study on a sample that consists of four private Syrian banks to evaluate the impact of the independent variable, credit risk, on the dependent variable, capital adequacy. An analysis of the results of the statistics shows that there is a significant statistical impact between the rate of credit risk and the rate of bank capital adequacy among the banks of the sample. Moreover, the study shows that credit risk affects capital adequacy, and the changes in capital adequacy due to credit risk and interpretation ratio can be explained by 0.87. The research recommends developing suitable policies and strategies in order to avoid financial crises resulting from credit risk, especially the risk of capital adequacy decline.

Keywords: credit risks - capital adequacy.

1- المقدمة:

تقوم المصارف بمنح الائتمان والتسهيلات الائتمانية إلى عملائها ويترافق هذا النشاط بمخاطر تعرف بمخاطر عدم السداد (مخاطر الائتمان)، وتعتبر مخاطر عدم السداد والتي تعرف بالمخاطر الائتمانية أحد أشكال المخاطر التي تعترض عمليات منح الائتمان في المصارف، وتنشأ من احتمال عدم قيام العميل بدفع المبالغ المقرضة، ومن ناحية أخرى تسعى المصارف من خلال تحقيقها للأرباح والقيام باحتجاز جزء من هذه الأرباح على شكل احتياطات وأرباح محتجزة تساهم في زيادة نسبة كفاية رأس المال، حيث تعتبر كفاية رأس المال المصرفية أحد الركائز المهمة والأساسية في العمل المصرفي واستقراره، ومن خلال هذا البحث نحاول التعريف بالمخاطر الائتمانية وأشكالها ومصادر حدوثها وكيفية قياسها، وبيان ماهية كفاية رأس المال المصرفي وتطور مفهومها في بيئة العمل المصرفي وكيفية قياسها، ونحاول أن نسلط الضوء على أهمية كل من موضوع مخاطر الائتمان وموضوع كفاية رأس المال المصرفية وتحليل أثر مخاطر الائتمان على نسبة كفاية رأس المال.

2- أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية المتغيرات التي يدرسها، فلمخاطر الائتمان الأهمية البالغة لما لها من تأثير على جُلِّ عمليات المصرف وأوجه ومؤشرات نشاطه، وكفاية رأس المال المصرفي ذات أهمية بالغة وحساسة حيث يعتبر تحقيق نسبة كفاية رأس المال بالشكل الجيد من أولى اهتمامات الإدارات المصرفية لما لموضوع كفاية رأس المال من الأثر المهم على عمل المصرف

ملخص:

يهدف هذا البحث بشكل رئيسي إلى بيان مفهوم مخاطر الائتمان وأشكالها ومصدرها وكيفية قياس هذه المخاطر، وبيان مفهوم كفاية رأس المال وأهميتها للمصرف ودراسة العلاقة بين مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال. وتنبع أهمية هذا البحث من الأهمية البالغة لمخاطر الائتمان لما لها من تأثير على عمليات المصرف ومؤشرات نشاطه، وكفاية رأس المال المصرفي ذات أهمية بالغة، حيث يعتبر تحقيق نسبة كفاية رأس المال بالشكل الجيد من أولى اهتمامات الإدارات المصرفية. ويحاول هذا البحث الإجابة على التساؤلات الآتية:

◀ ما أهمية كل من مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال المصرفية ودورهما في استقرار بيئة العمل المصرفي؟

◀ هل هناك أثر لمخاطر الائتمان في كفاية رأس المال المصرفية؟

وقمنا بدراسة تطبيقية على عينة من المصارف السورية الخاصة (عددها أربعة مصارف) لمعرفة أثر المتغير المستقل مخاطر الائتمان في المتغير التابع كفاية رأس مال المصرفي، وتبين لنا أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية بين المتغير المستقل مخاطر الائتمان والمتغير التابع كفاية رأس المال. وتبين من تحليل نتائج الدراسة الإحصائية أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية بين كل من نسبة مخاطر الائتمان ونسبة كفاية رأس المال المصرفية في المصارف عينة الدراسة. وأن مخاطر الائتمان تؤثر في كفاية رأس المال ويمكن تفسير التغيرات التي تحدث في كفاية رأس المال من خلال مخاطر الائتمان ونسبة التفسير بحدود 0.87، وأوصى البحث بوضع السياسات والاستراتيجيات الملائمة والمناسبة تجنباً للأزمات المالية التي تنتج عن خطر الائتمان، وخاصة خطر انخفاض كفاية رأس المال.

الكلمات مفتاحية: مخاطر الائتمان - كفاية رأس المال.

Credit Risks and their Impact on Banks Capital Adequacy:

An Empirical study

Abstract:

This research aims mainly at identifying the concept, forms, and source of credit risks, and how to measure these risks, also at identifying the concept of capital adequacy and its importance to the banks, the study also aims at studying the relation between credit risk and capital adequacy. The importance of this research stems from the importance of credit risk because it has an impact on the bank's operations and its indicators of activity. Moreover, the adequacy of bank capital is of paramount importance, as

من المصارف بالاعتماد على البيانات المالية السنوية للمصارف التالية (بنك بيبيلوس - بنك بيمو السعودي الفرنسي - المصرف الدولي للتجارة والتمويل - بنك عودة) عينة الدراسة خلال الفترة الزمنية من 2009 - 2015. وتحليل نتائج هذه الدراسة باستخدام برنامج SPSS لمعرفة أثر مخاطر الائتمان في كفاية رأس المال المصرفي.

7- مجتمع البحث:

يتمثل مجتمع البحث بالمصارف التجارية الخاصة في سوريا، والتي يبلغ عددها أحد عشر مصرفاً تجارياً خاصاً. وتم حصر البحث فقط في حقل المصارف التجارية الخاصة فقط دون المصارف الإسلامية حيث المصارف الإسلامية لا تتعامل بالاقتران ومنح الائتمان.

8- عينة البحث:

جرى اختيار عينة قصدية لتمثل مجتمع البحث، والسبب أن المصارف التي تم اختيارها هي من أول المصارف التي باشرت العمل في السوق المصرفية السورية، وهي تملك أعلى رأس مال ويشكل مجموع رؤوس الأموال فيها ما يقارب 85 % من مجموع رأس مال القطاع المصرفي التجاري الخاص في السوق السورية. والمصارف التي جرى اختيارها عددها 4 مصارف وهي: بنك بيبيلوس - بنك بيمو السعودي الفرنسي - المصرف الدولي للتجارة والتمويل - بنك عودة.

واقصر البحث على دراسة البيانات المالية للمصارف عينة البحث من الفترة 2009 لغاية 2015 بسبب حداثة عمل المصارف الخاصة في سورية قبل هذه الفترة وعدم تكامل البيانات المالية، حيث تم البدء بنشر البيانات المالية ترافقاً مع بدء عمل سوق دمشق للأوراق عام 2009 والملزم للمصارف بتقديم القوائم والبيانات المالية ونشرها.

9- مقدمة الدراسة:

أولاً- تعريف مخاطر الائتمان:

المخاطر الائتمانية هي الخسارة التي تنتج من فشل المدين بتنفيذ التزاماته تجاه المصرف بالكامل وفق الشروط المحددة والمتفق عليها.⁽¹⁾

وخطر الائتمان هو الخطر المرتبط بخطر المعلومات عن العلاقة مع المستثمرين المقترضين (معلومات عن نشاط المقترض).⁽²⁾

وتعد المخاطر الائتمانية هي الخسارة المحتملة الناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى المصرف المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني.⁽³⁾

ويمكننا القول: إن مخاطر الائتمان هي المخاطر التي تنشأ بعدم الرغبة أو المقدرة للعميل من الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف مما يسبب خسائر للمصرف، ويعرض مركزه المالي للخطر.

واستقرار بيئة العمل المصرفي. بالإضافة إلى أهمية البحث من الناحية التطبيقية والعملية من خلال تحديد الواقع الحقيقي والفعلي لأثر مخاطر الائتمان في نسبة كفاية رأس المال في المصارف عينة البحث وهو ما يساهم في توضيح الصورة للقائمين على إدارات هذه المصارف من أجل تعزيز فعالية الأداء لديهم.

3- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1. التعرف بمخاطر الائتمان وكفاية رأس المال المصرفية، وبيان أهميتهما ودورهما في استقرار بيئة العمل المصرفي.
2. دراسة وتحليل أثر مخاطر الائتمان في كفاية رأس المال المصرفي في المصارف التجارية السورية الخاصة عينة البحث.
3. التوصل إلى مجموعة من المقترحات والتوصيات التي من شأنها تحسين أداء المصارف التجارية السورية الخاصة عينة البحث، فيما يخص مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال.

4- مشكلة البحث:

نظراً للتطورات الحاصلة بالقطاع المصرفي على المستوى العالمي، وتزايد الأهمية لكل من موضوع مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال، وما كان له تأثير مباشر على نشاط المصارف. إذ تزايد خطر الائتمان يعرض المركز المالي للمصارف للخطر وتحاول المصارف جاهدة من أجل مواجهة هذا الخطر، وهو ما ظهر جلياً بعد أزمة الائتمان المالي عام 2007.

وتتمحور مشكلة البحث حول الإجابة على التساؤلات الآتية:

- ◀ ما أهمية كل من مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال المصرفي ودورهما في استقرار بيئة العمل المصرفي؟
- ◀ هل هناك أثر لمخاطر الائتمان في كفاية رأس المال المصرفية في المصارف التجارية السورية الخاصة؟

5- فرضيات البحث:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على الفرضية التالية التي تهدف إلى بيان أثر المتغير المستقل (مخاطر الائتمان) في المتغير التابع (كفاية رأس المال):

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مخاطر الائتمان وبين كفاية رأس المال المصرفي في المصارف التجارية السورية الخاصة.

6- منهجية البحث:

بغية تحقيق أهداف البحث واختبار فرضيته اعتمد الباحث في هذا البحث المنهجية العلمية التالية:

- الجانب النظري: وفيه اعتمد الباحث على المنهج الوصفي الاستقرائي وذلك بالاستفادة من المراجع العربية، والأجنبية، والمقالات والدوريات العلمية المحكمة للتعريف بمخاطر الائتمان وكفاية رأس المال المصرفي وبيان أهمية كل منهما.

- الجانب العملي: وفيه تم القيام بدراسة تطبيقية لعينة

ثانياً. مصادر مخاطر الائتمان:

تحده إدارة المصرف وهو ما يعرف بسعر الإقراض الأساسي.

3. مخاطر عدم القدرة على السداد:

تنتج عندما تكون مصادر العميل وموارده المالية سواء الذاتية أو غير الذاتية لا تمكنه من الوفاء بالتزاماته، ويوصى المصرف بالانتباه لطبيعة هيكل المركز المالي للعميل خلال السنوات السابقة من أجل تحديد مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته.

4. مخاطر تآكل الضمانات:

تنتج عندما يكون الضمان غير كافٍ ولا يغطي حجم الدين، بالإضافة إلى تحمل خسائر عند التصرف به. ولتفادي هذا الخطر يجب على المصرف طلب الضمانات التي تكون كافية لتغطية حجم الائتمان، ويجب أن يتمتع الضمان بسهولة التسييل وألا يكون عرضةً لفقدان القيمة مع مرور الزمن.

5. مخاطر التركيز:

يحدث خطر التركيز عندما يتم توجيه الائتمان إما إلى عملاء محددين أو قطاع معين أو منطقة جغرافية محددة، كذلك يحدث خطر التركيز عندما يتبع المصرف سياسة الاعتماد على نوع محدد من الضمانات. ويمكن للمصرف تفادي هذا الخطر بالقيام بإنشاء محفظة ائتمانية تتسم بالتنوع من حيث العملاء والقطاعات والمناطق الجغرافية، وأيضاً التنوع من حيث الضمانات المطلوبة ومن حيث تواريخ استحقاق التسهيلات الائتمانية الممنوحة.

6. المخاطر القانونية:

من المخاطر القانونية المرتبطة بالنشاط الائتماني تغيير القوانين والأنظمة التي تحكم العلاقة بين المصرف والعملاء المقترضين، وأيضاً تغيير الطبيعة القانونية للهيكل المؤسسي للعميل المقترض مثل عمليات الاندماج والاستحواذ والتنازع بين الشركاء.

رابعاً. قياس مخاطر الائتمان:

في القطاع المصرفي السوري يمكن حساب مخاطر الائتمان بالاستناد إلى قرار المصرف المركزي رقم 94 لعام 2004 من خلال النسب التالية:

◆ نسبة الديون المعدومة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض.

◆ نسبة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية والقروض.

وفي بحثنا هذا اعتمدنا في قياس مخاطر الائتمان على النسبة التالية:

الديون المعدومة / إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض؛ إذ يرى الباحث أن هذه النسبة تعبر عن مخاطر الائتمان بالشكل الصحيح والدقيق، وذلك لأنها تأخذ بعين الاعتبار حجم الديون التي تم اعتبارها معدومة منسوبة إلى إجمالي حجم التسهيلات الائتمانية.

رابعاً. مخاطر الائتمان وأثرها على استقرار بيئة العمل المصرفي:

تعتبر مخاطر الائتمان من أكثر أنواع المخاطر التي تؤثر

تنشأ مخاطر الائتمان عن ثلاث مصادر تكون مرتبطة بالمقترض وبطبيعة نشاطه، وترتبط أيضاً بالمصرف نفسه. وفيما يلي توضيح وبيان لكل مصدر من هذه المصادر والمخاطر التي قد تنشأ عنه.

1. المخاطر المتعلقة بالعميل المقترض:

هذا النوع من المخاطر مرتبط بالمقترض ذاته، حيث يتعلق بشخصية وأهلية العميل المقترض وسمعته الائتمانية والمركز المالي الذي يتمتع به، ومقدرة العميل على السداد، وتنشأ مخاطر الائتمان هنا عن التخليل والمبالغة في المعلومات المقدمة من قبل العميل أو البيانات التي تم الاعتماد عليها في تحليل قوة المركز المالي للمقترض، أو إذا كانت المعلومات المحصلة من عملية الاستعلام غير دقيقة وليست بالمستوى المطلوب.⁽⁴⁾

2. المخاطر المتعلقة بنشاط العميل المقترض:

وتتضمن المخاطر الناتجة عن طبيعة النشاط الذي يزاوله العميل المقترض، ونوع القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه، والظروف العامة التي تحيط بنشاط العميل، والحالة الاقتصادية السائدة، والظروف السياسية والاجتماعية، والتي ستؤثر في مقدرة العميل المقترض على السداد، إذ إن تأخر المدينين في السداد للعميل المقترض أو إفلاسهم وامتناعهم عن تسديد التزاماتهم سيؤدي إلى تأخر أو عدم مقدرة العميل المقترض من الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف.⁽⁵⁾

3. المخاطر المتعلقة بالمصرف:

تحدث هذه المخاطر نتيجة للتقييم الخاطئ من قبل موظفي المصرف عند عملية منح الائتمان، وعدم الاعتماد على المعايير الصحيحة والسليمة في ذلك. وهذا نتيجة لعدم التأكد من صحة المعلومات والبيانات التي جمعت بخصوص العميل المقترض، وسوء التحليل لهذه المعلومات. كما أنه من المخاطر المتعلقة بالمصرف ما يعرف بمخاطر تبادل المعلومات.

ثالثاً. أشكال مخاطر الائتمان:

من أهم أشكال المخاطر الائتمانية ما يأتي:

1. مخاطر السيولة:

يرتبط النشاط الائتماني للمصرف ارتباطاً وثيقاً بمؤشرات الإداء في المصرف وخاصة مؤشرات الأداء المالي، ومن أهمها درجة السيولة، إذ إن النشاط الإقراضي والائتماني للمصرف يعد عامل ضغط على درجة السيولة. ينتج خطر السيولة بسبب قيام المصرف باتباع سياسة ائتمانية توسعية وعدم اعتماده على مبدأ الموازنة بين مصادر الأموال واستخداماتها.⁽⁶⁾

2. مخاطر التسعير:

فمن المهم أن يتم تسعير عمليات الائتمان بناء على المخاطرة وتكلفة الإدارة، حيث يجب أن يتم الربط بين العائد المطلوب من الائتمان الممنوح وبين درجة المخاطرة، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار التكاليف التي يتحملها المصرف. أي إن العائد المطلوب (سعر الخدمة) يغطي كلاً من تكاليف الخدمة وهامش ربح، وهذا

سيؤدي إلى تحقيق الرضا للأطراف المتعاملة (المودعين والملاك) وسيكون النظام المالي عامة والمصرفي خاصة أكثر استقراراً في حال كانت المصارف تملك رأس المال المتين والكافي. (11)

وإنَّ الهدف والغاية من وضع معايير لكفاية رأس المال المصرفي هو التأكيد من أن المصرف يحتفظ بحد أدنى من أمواله الذاتية لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها، وذلك لأجل استيعاب وامتناس آثار هذه الخسائر مع إعطاء إدارة المصرف الدافع والحافز لوضع السياسات السلمية في الاستثمار. (12)

سابعاً. كفاية رأس المال وبازل III:

بعد حالة الذعر التي سادت في النظام المالي العالمي نتيجة الأزمة المالية التي حدثت عام 2007 وحالات الإفلاس والانهيال التي طالت العديد من المصارف العالمية والمؤسسات المالية بسبب أزمة الائتمان آنذاك، دفع ذلك القائمين على لجنة بازل بتعديل الاتفاقية السابقة (بازل II) بسبب أوجه القصور التي ظهرت بها خلال الأزمة المالية. أطلقت اللجنة آنذاك ما عرف باتفاق بازل 2.5 للتعامل مع أدوات الدين الحديثة التي تسببت بالأزمة وبخاصة توريق الديون، على أن يتم تطبيق هذا الاتفاق فقط بين عامي 2009 و 2011 ريثما يتم التوصل لاتفاقيات وتسويات جديدة، وهذا ما كان بالفعل في 12 أيلول عام 2010 حينما اجتمعت اللجنة في مقرها ببنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، وأصدرت اللجنة مجموعة من الوثائق تم التصديق عليها في 12 تشرين الأول من نفس العام خلال اجتماع قادة الدول الـ 20 الكبرى في سيؤول الكورية الجنوبية، على أن يتم تنفيذ والالتزام ببنود الاتفاقية من عام 2012 لغاية عام 2019. (13)

وقد تم تغيير نسبة كفاية رأس المال وزيادتها لتصبح 10.5 %، وتم الإبقاء على أنواع المخاطر الثلاث (الائتمان والسوق والتشغيل) وطرق وأساليب حسابها.

ونسبة كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل III تكون على الشكل الآتي:

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال التنظيمي الذي يمثل الأموال الخاصة (الشرحية 1 + الشرحية 2)}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل}} \leq 10.5\%$$

استقرار بيئة العمل المصرفي وزيادة درجة الأمان لدى المصارف. وفي هذا البحث اعتمد الباحث في قياس كفاية رأس المال للمصارف عينة البحث على النسبة التالية كونها صادرة من اللجان الرقابية لمقررات بازل:

في بيئة النظام المالي عامة والنظام المصرفي بشكل خاص، وإن الأثر الكبير لهذه المخاطر كان حاضراً في الأزمة المالية العالمية عام 2007، ولوحظ وقتها كيف أن فشل سداد الديون في بعض لمؤسسات المالية العالمية وبالأخص مصرف Lehman Broth- ers قد أدى إلى إحداث حالة من الذعر المالي امتدت لتطال النظام المصرفي على مستوى العالم. (7)

أن من المشاكل المرتبطة بمخاطر الائتمان هي أنها مخاطر ذات تأثير في عدة جوانب في الأداء المالي المصرفي، فهي تؤثر في درجة السيولة، بالإضافة إلى تأثيرها في العائد المصرفي وهو ما سيضعف المركز المالي للمصرف ويحد من قدرات المصرف على مواجهة الأزمات.

خامساً. مفهوم كفاية رأس المال:

كفاية رأس المال هي قدرة المصرف على تحمل المخاطر بالاعتماد على موارده الذاتية (رأس المال والاحتياطيات)، ويكون ذلك بالاحتفاظ بمقدار محدد من الأموال بالنسبة للأصول المستثمرة. (8)

وهي مدى متانة وقدرة رأس مال المصرف وأمواله الخاصة على امتصاص مخاطر وخسائر فشل العمليات الاستثمارية كمخاطر عدم السداد والانخفاض قيمة الاستثمارات. (9)

وكفاية رأس المال هي نسبة رأس مال المصرف إلى درجة المخاطرة لديه، وتعتبر كفاية رأس المال مؤشراً على مقدرة المصرف في سداد التزاماته وتحمل الخسائر. (10)

ويمكننا أن نعرف كفاية رأس المال بأنها مقدرة رأس مال المصرف على الحيطة ضد المخاطر المختلفة، ومدى قدرته على مواجهة الخسائر والأزمات بما لا يُعرض المركز المالي للمصرف للخطر.

سادساً. أهمية كفاية رأس المال:

إن كفاية رأس المال ستوفر للمصرف قدرة تسهّل التعامل مع مشكلات السيولة وتزيد من قدرته على مواجهة الخسائر، وهذا ما

وبرأي الباحث يمكن القول: إنّه من خلال تطبيق اتفاقية بازل III ستساهم الاتفاقية في زيادة قدرة المصارف على تحمل وامتناس الخسائر ومخاطر الصدمات وتعزيز القدرة في تكوين رأس مال يتمتع بالمتانة والصلابة المالية، وستكون المصارف قادرة على التعامل مع الأزمات المالية وهذا كله سيساعد في

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال التنظيمي الذي يمثل الأموال الخاصة}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل}}$$

تأمنًا كفاية رأس المال وأثرها على استقرار بيئة العمل المصرفي:

إن كفاية رأس المال تؤثر في المركز المالي للمصرف وتؤثر في عمله من عدة جوانب، أهمها أن الأموال التي تحتجز لزيادة كفاية رأس المال ستزيد وتقوي رأس مال المصرف وبالتالي بناء مركز مالي قوي يتمتع بالمرونة والتنوع في مصادر التمويل وقنوات الاستثمار، وبالتالي فإن كفاية رأس المال ستساهم في استقرار بيئة العمل المصرفي والنظام المالي.⁽¹⁴⁾

10. الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

دراسة مفتاح ومعارفي (2007):

المخاطر الائتمانية تحليلها - قياسها - إدارتها والحد منها.

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالمخاطر الائتمانية في القطاع المصرفي الجزائري وبيان أشكالها وما هي أساليب إدارتها بغية الحد منها وتقليلها، ودراسة أثر هذه المخاطر على المركز المالي للمصرف. واستنتجت هذه الدراسة أن المخاطر الائتمانية تمثل أهم وأكثر المخاطر التي تعترض عمليات المصرف، ويجب معرفة هذه المخاطر وتحديدها بدقة، وهذا من شأنه أن يساعد إدارة الائتمان في المصارف ويزيد من قدرتها على التحوط من هذه المخاطر وتجنب أثارها السلبية على الأداء المالي للمصرف.

دراسة شاهين (2010):

مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين.

كان الهدف من الدراسة تحديد وقياس مؤشرات المخاطر الائتمانية وذلك من خلال تحليل معايير ومؤشرات قياس مخاطر الائتمان المصرفي، وتطوير مدخل مقترح يحدد مؤشرات قياس مخاطر الائتمان لعينة من البنوك التجارية العاملة في فلسطين، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أن أوجه القصور التي تواجه إدارات الائتمان في البنوك هو غياب معايير محددة قابلة للتطوير يمكن من خلالها قياس مخاطر الائتمان بشكل موضوعي، وأن الإطار المقترح لقياس مخاطر الائتمان يعمل كمرشد لإدارة المصرف للوقوف على حقيقة المركز المالي للمنشأة طالبة الائتمان.

دراسة عبيدات (2011):

محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل التي تحدد درجة كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية، ومن نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين درجة كفاية رأس المال في البنوك التجارية ومخاطر السيولة ومعدل العائد على الأصول، وعلاقة عكسية بين درجة كفاية رأس المال في البنوك التجارية ومخاطر الائتمان. وأوصت الدراسة بالعمل على قياس درجة كفاية رأس المال بمؤشرات مالية أخرى مثل رأس المال إلى الودائع، أو رأس المال إلى القروض.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (Mekasha 2011):

Credit risk management and its impact on performance on Ethiopian commercial bank

هدفت الدراسة إلى بيان كيف أنه من الممكن أن تؤثر المخاطر الائتمانية في مؤشرات أداء المصرف (ومنها كفاية رأس المال المصرفي). وطبقت هذه الدراسة حول أداء البنك التجاري الأثيوبي، وكان من نتائج هذه الدراسة كيف أن إدارة المخاطر الائتمانية فيه ساعدت على تقليل آثار الأزمات المالية، وبينت أيضاً وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين كل من المخاطر الائتمانية وأداء المصرف المتمثل بنسبة السيولة وبالعائد على الأصول وكفاية رأس المال، أي إنه كلما قلت مخاطر الائتمان زادت معدلات ومؤشرات الأداء لدى المصرف.

دراسة (Harris & et al. 2014) :

Higher Capital Requirements, Safer Banks

كان الهدف من هذه الدراسة بيان أهمية كفاية رأس المال ودورها في تعزيز مقدرات المصرف المالية، وجعله يتمتع بمركز مالي يكون قادراً من خلاله على مواجهة مخاطر الأزمات المالية، وأظهرت الدراسة أن وجود نسبة عالية لكفاية رأس المال تزيد من درجة الاستقرار المالي للمصرف في ظل الظروف المختلفة، حيث إن زيادة المقدرات والاحتياطيات المالية لكفاية رأس المال ستؤثر في طريقة مواجهة مخاطر الأزمات.

والفرق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة هو أن الدراسات السابقة تناولت أثر مخاطر الائتمان في مؤشرات الأداء المصرفي ككل (إما من جهة الأداء المالي أو الأداء التشغيلي) وتم اعتبار كفاية رأس المال من مؤشرات الأداء، ولم يجر التطرق لموضوع مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال بشكل مباشر ومستقل، بالإضافة إلى عدم وجود دراسة تناولت هذا الموضوع في الجمهورية العربية السورية. أما في بحثنا هذا فدرسنا أثر مخاطر الائتمان في كفاية رأس المال بشكل مباشر دون الربط مع مؤشرات الأداء الأخرى، وذلك لمحاولة معرفة الأثر الفعلي والحقيقي لمخاطر الائتمان في نسبة كفاية رأس المال في المصارف التجارية السورية الخاصة.

11. إجراءات الدراسة:

تمثل المصارف عينة الدراسة ما يقارب 85 % من الرسملة المصرفية التجارية الخاصة على مستوى السوق المصرفية السورية، والجدول رقم (1) يبين حجم الائتمان الممنوح من قبل هذه المصارف خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2009 حتى 2015، وكذلك يبين الجدول حجم التعثر المالي لعملاء هذه المصارف ممثلاً بحجم الديون المعدومة، ويظهر الجدول أيضاً متوسط نسبة مخاطر الائتمان للمصارف عينة الدراسة ومتوسط نسبة كفاية رأس المال لهذه المصارف.

جدول رقم (1)

البيانات المالية للبنوك عينة الدراسة مجتمعة

الأعوام	إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض	إجمالي الديون المعدومة	متوسط نسبة كفاية رأس المال	متوسط نسبة مخاطر الائتمان
2009	98,650,174,256	1,044,571,832	0.11735	0.0096
2010	133,380,350,581	1,192,175,987	0.148475	0.0083
2011	120,400,617,714	4,604,534,192	0.19845	0.035275
2012	101,176,019,747	6,097,211,613	0.23755	0.053175
2013	105,079,803,186	23,725,037,452	0.25075	0.2353
2014	114,983,481,608	35,782,664,916	0.23915	0.3146
2015	127,989,209,383	38,010,770,776	0.2578	0.2969

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة

تعرض عمل المصارف بخاصة مخاطر الائتمان. وفي هذه الدراسة اعتمد في الجانب العملي من الدراسة على البيانات المالية السنوية للمصارف التجارية السورية الخاصة بعينة الدراسة والمنشورة في القوائم المالية وللفترة الزمنية منذ عام 2009 ولغاية عام 2015 باستخدام برنامج SPSS من خلال النماذج الاحصائية التي تعطي بالعلاقات الخطية وغير الخطية، وجرى اختيار النموذج الذي يعطي أكبر معامل تحديد.

وبعد حساب كل من نسبة مخاطر الائتمان ونسبة كفاية رأس المال لكل عام خلال فترة الدراسة وباستخدام برنامج SPSS كانت المخرجات متمثلة بالجدول الآتي:

جدول رقم (2)

أثر مخاطر الائتمان في نسبة كفاية رأس المال في المصارف عينة البحث

Model Summary and Parameter Estimates						
Dependent Variable: Adequacy Capital Ratio						
Equation	Model Summary		Parameter Estimates			
	R Square	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	0.792	0.025	0.154	-0.189		
Quadratic	0.871	0.004	0.163	0.231	-0.541	
Cubic	0.758	0.035	0.152	1.185	-5.324	7.532
Compound	0.652	0.042	0.149	1.764		
Growth	0.712	0.041	-1.625	0.561		
Exponential	0.638	0.048	0.172	0.631		

.The independent variable is Credit Risks

المصدر: الحاسب الآلي بالاعتماد على برنامج SPSS

Quadratic كانت الأعلى حيث بلغت 0.87 وبالتالي فإن النموذج التربيعي Quadratic هو النموذج الأنسب لدراسة العلاقة بين المتغيرين.

3. بما أن معامل الارتباط (R) هو الجذر التربيعي لقيمة معامل التحديد (R2) فأن قيمة معامل الارتباط هي 0.933، وهذا يدل أن الارتباط قوي بين متغيرات الدراسة.

من جدول التحليل الاحصائي السابق نلاحظ ما يأتي :

1. أن العلاقة بين المتغير المستقل (مخاطر الائتمان) والمتغير التابع (نسبة كفاية رأس المال) هي علاقة معنوية عند مستوى ثقة 99 %، وذلك بدلالة قيمة Sig حيث كانت قيمة Sig 0.004 وهي أقل من 0.01 %.

2. أن قيمة معامل التحديد R2 المقابلة للنموذج التربيعي

والمناسبة في ضوء تحليل مخاطر الائتمان وذلك تجنباً للأزمات المالية التي تنتج عنها، وخاصة مخاطر انخفاض كفاية رأس المال كون أن مخاطر الائتمان ومخاطر كفاية رأس المال لهما تأثير كبير على المركز المالي للمصرف.

2. يوصي الباحث الإدارة في المصارف عينة الدراسة أن تضع خطة للتعامل مع طلبات الاقتراض وتحليلها وذلك لتحديد المخاطر التي قد تنتج عن هذه القروض والتسهيلات الائتمانية.

3. يوصي الباحث الإدارة في المصارف عينة البحث بزيادة نسبة كفاية رأس المال وذلك من خلال زيادة نسبة اقتطاع الأرباح في حال تحققها، وذلك من أجل مواجهة انخفاض نسبة الاقتطاع في حال تحقق الخسائر بسبب مخاطر الائتمان.

الهوامش:

1. Mekasha, G., - Credit Risk Management and Its Impact on Performance on Ethiopian commercial Banks, Ethiopia, Thesis of Master, Addis Ababa University, 2011, p:10

2. Hilscher, J. & Wilson, M., - Credit ratings and credit risk: Is one measure enough?, U.S.A, Brandeis University, 2013, p:5

3. مفتاح، صالح، ومعارفي، فريدة - المخاطر الائتمانية تحليلها - قياسها - إدارتها والحد منها، الأردن، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع - إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، 2007، ص:3.

4. أبو كرش، شريف - إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول - الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بين 8 - 9 أيار 2005، فلسطين، 2005، ص:6.

5. الزبيدي، حمزة - إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، عمان، الأردن، دار الوراق للنشر، ط1، 2002، ص:179.

6. الخطيب، سمير - قياس وإدارة المخاطر في البنوك، الاسكندرية، مصر، منشأة المعارف للنشر، 2005، ص:152.

7. Madura, J., - Financial Markets and Institutions, USA, Abridged, South-Western Cengage Learning, 9th Edition, 2011, p:21

8. Harris, M., & et al., - Higher Capital Requirements, Safer Banks?, polished Academy, USA., University of Chicago, 2014, p:3

9. Getter, D., - U.S. Implementation of the Basel Capital Regulatory Framework, U.S.A, Congressional Research Service, 2014, p:4

10. ناصر، سليمان - كفاية رأس امال للبنوك الاسلامية الجزائرية، الجزائر، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، المنعقد في الجزائر بين 8 - 9 كانون الأول 2013، 2013، ص:3.

4. ومن خلال معامل التحديد يمكن القول إن 87 % من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (نسبة كفاية رأس المال) يمكن تفسيرها من خلال المتغير المستقل (مخاطر الائتمان)، وهذا منطقي ومبرر؛ إذ إن أغلب العوامل التي تعتمد عليها المصارف في زيادة نسب كفاية رأس مالها (الأرباح - الاحتياطيات - الموجودات المرجحة بالمخاطر) تتأثر بمخاطر الائتمان.

والنموذج الأمثل يعطى بالعلاقة:

$$ACR=b_0+b_1 CR+b_2CR^2$$

$$ACR=0.163+0.231 CR-0.541CR^2$$

وبالتالي يمكن للباحث رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر معنوي ذي دلالة احصائية للمتغير المستقل مخاطر الائتمان في المتغير التابع نسبة كفاية رأس المال في المصارف عينة البحث.

بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي يمكننا القول بأن مخاطر الائتمان لها تأثير في نسبة كفاية رأس المال في المصارف عينة البحث، وهذا يتوافق مع نتائج الدراسات السابقة بوجود علاقة تأثير لمخاطر الائتمان في نسبة كفاية رأس المال، إلا أنه هنا تم دراسة أثر مخاطر الائتمان في نسبة كفاية رأس المال بشكل مباشر، أما الدراسات السابقة توصلت إلى وجود العلاقة مع اعتبار أن كفاية رأس المال هي أحد مؤشرات الأداء. وبمقارنة نتائج التحليل الاحصائي مع كل من نسبة مخاطر الائتمان ونسبة كفاية رأس المال يمكننا القول إن المصارف عينة البحث لجأت إلى زيادة نسبة كفاية رأس مالها لمواجهة تزايد خطر الائتمان الذي يؤثر في مؤشرات الأداء كافة.

12. النتائج:

1. تعدد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تعترض عمليات المصارف، وتؤثر هذه المخاطر في نسبة كفاية رأس المال من حيث أن ازدياد مخاطر الائتمان أوجب على المصارف زيادة كفاية رأس مالها للحد من أثر هذه المخاطر على المركز المالي للمصرف.

2. لكفاية رأس المال الأثر البالغ في عملية الاستقرار في العمل المصرفي، ولها الدور الفعال في تحقيق كفاءة العمل المصرفي وتحقيق الأهداف المنشودة.

3. هناك أثر ذو دلالة احصائية لمخاطر الائتمان في كفاية رأس المال في المصارف التجارية السورية الخاصة عينة الدراسة، وإن 0.87 من التغيرات التي حدثت في كفاية رأس المال كانت بسبب المخاطر الائتمانية التي تعرضت لها. حيث لوحظ زيادة نسبة كفاية رأس المال في المصارف عينة الدراسة، وهذا يفسر من رغبة المصارف عينة الدراسة للحيطة من أثر الأضرار المالية التي تنتج عن مخاطر الائتمان.

13. التوصيات:

1. يوصي الباحث إدارات المصرف بإيلاء موضوع مخاطر الائتمان اهتماماً أكبر، وذلك لإيجاد الطرق المناسبة للتعامل مع هذه المخاطر، ووضع السياسات والاستراتيجيات الملائمة

- Banks?, polished Academy, USA. , University of Chicago, 2014.
3. Hilscher, J. & Wilson, M., - Credit ratings and credit risk: Is one measure enough?, U.S.A, Brandeis University, 2013.
4. Madura, J., - Financial Markets and Institutions, USA, Abridged, South-Western Cengage Learning, 9th Edition, 2011.
5. Mekasha, G., - Credit Risk Management and Its Impact on Performance on Ethiopian commercial Banks, Ethiopia, Thesis of Master, Addis Ababa University, 2011.
- Harris, M., & et al., - Higher Capital Requirements, Safer Banks?, Op cit., p:3
12. محمد، سعاد، وآخرون - قياس كفاية رأس المال في المصارف الأهلية، بغداد، العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 2013، العدد 34، ص: 27.
13. ناصر، سليمان - كفاية رأس امال للبنوك الاسلامية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص:6.
- Harris, M., & et al., - Higher Capital Requirements, Safer Banks?, Op cit., p:19

المصادر والمراجع:

أولاً. المراجع العربية:

1. أبوكرش، شريف - إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول - الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الاسلامية بين 8 - 9 أيار 2005، فلسطين، 2005.
2. الخطيب، سمير - قياس وإدارة المخاطر في البنوك، الاسكندرية، مصر، منشأة المعارف للنشر، 2005.
3. الزبيدي، حمزة - إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، عمان، الاردن، دار الوراق للنشر، ط1، 2002.
4. شاهين علي - مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين، غزة، فلسطين، بحث منشور، الجامعة الاسلامية، 2010.
5. عبيدات، سامر - محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية، الأردن، جامعة البلقاء التطبيقية، 2012.
6. مفتاح، صالح، ومعارفي، فريدة - المخاطر الائتمانية تحليلها - قياسها - إدارتها والحد منها، الأردن، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع - إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، 2007.
7. مصرف سورية المركزي، القرار رقم 94 / م ن / ب 4، بتاريخ 19 / 12 / 2004.
8. محمد، سعاد، وآخرون - قياس كفاية رأس المال في المصارف الأهلية، بغداد، العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 2013، العدد 34.
9. ناصر، سليمان - كفاية رأس امال للبنوك الاسلامية الجزائرية، الجزائر، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، المنعقد في الجزائر بين 8 - 9 كانون الأول 2013، 2013.

ثانياً. المراجع الأجنبية:

1. Getter, D., - U.S. Implementation of the Basel Capital Regulatory Framework, U.S.A, Congressional Research Service, 2014.
2. Harris, M., & et al., - Higher Capital Requirements, Safer

**دور التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية في تعزيز
الممارسة المهنية والاخلاقية لمهنة المحاسبة
من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس***

د. عبد الرحمن محمد سليمان رشوان**

*تاريخ التسليم: 2016/11/1م، تاريخ القبول: 2017/2/21م.
**أستاذ مساعد/ الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا / فلسطين.

the Accounting faculty members at the universities in Gaza Strip, numbering 60 members. The researcher used the complete enumeration method for choosing the study population from the faculty members who are working at six universities in Gaza Strip due to the small size of the population.

The results of the field study prove that the academic and accounting practical rehabilitation at the Palestinian universities play a role in strengthening the professional and ethical practice of the accounting profession.

The study also recommends the need to adapt the theoretical courses in accounting programs at Palestinian universities with the nature of the labor market, and the ethics and practice of the accounting profession.

Keywords: accounting education - Palestinian universities - professional and ethical practice - the accounting profession.

مقدمة:

يحتلّ التعليم المحاسبي في الجامعات أهمية كبيرة نظراً لخصوصية النظرة إلى المحاسبة والحاجة المستمرة والدائمة إلى العمل المحاسبي في المجتمع الفلسطيني. فلا بد من الاهتمام بعملية التعليم المحاسبي للوفاء باحتياجات المجتمع الفلسطيني من المحاسبة التي يمكن من خلالها تهيئة الكوادر الأكاديمية والمهنية القادرة على سد احتياجات الطلب المتزايد على المحاسبة. وإن احتياجات هذا المجتمع متنوعة ومتعددة ويلزم ممن يقدمها أن يراعي الموضوعية والصدق والأمانة والنزاهة والشفافية عند تقديمه المعلومات المحاسبية للمستخدمين الداخليين والخارجيين على حد سواء.

فالمحاسبة هي فن يعتمد على استخدام القدرات الذاتية للمحاسبين في الحكم على الكثير من الأحداث الاقتصادية والمالية التي تواجه العمل المحاسبي، كما أنها علم ضمن العلوم الاجتماعية يمتاز بمعرفة مصنفة لها مادتها العلمية التي أمكن الوصول إليها عن طريق الدراسة والخبرة معاً عبر مراحل مختلفة من الزمن، وكذلك فهي مهنة منظمة تمارس في الحياة العملية وفق خصوصية تتصف بها وتجعلها بارزة بين المهن الأخرى التي يحتاجها المجتمع بصورة دائمة ومستمرة (نوفل، 2010).

وتأتي أهمية التعليم المحاسبي من أهمية المحاسبة وما يمكن أن تقدمه من فوائد للمجتمع الذي تعمل ضمن نطاقه. فالمحاسبة هي مهنة منظمة تختص بتسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث الاقتصادية بصورة يمكن أن تستفيد منها الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بمنظمات الأعمال (الشريف، 2006، 18).

كما إن ممارسة العمل المحاسبي يحتاج إلى كوادر مهيأة وفق أسس علمية ومهنية وأخلاقية إضافة إلى ضرورة توافر القدرة الشخصية في الحكم على الكثير من الأمور التي تهتم بها المحاسبة وتقع ضمن العمل المحاسبي كما لا يخفى علينا أن بدء الاهتمام بالمحاسبة؛ ضرورة توفر الأسس العلمية والمهنية والأخلاقية

ملخص:

هدفت الدراسة بشكل عام إلى تعرّف دور التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية في تعزيز الممارسة المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وللإجابة على التساؤلات واختبار فرضيات الدراسة، أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في تبين وتوضيح الجانب النظري من خلال الدراسات السابقة والدوريات والرسائل العلمية، وتحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS).

كما استخدمت الاستبانة أداة للدراسة، ووزعت بعد تقييمها وتحكيمها من عدد من المتخصصين على مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في برامج المحاسبة في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، ويبلغ عددهم (60) عضواً، واستخدم الباحث أسلوب الحصر الشامل باختيار كل مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس العاملون في ست جامعات في قطاع غزة نتيجة لصغر حجم المجتمع.

كما أثبتت نتائج الدراسة الميدانية أنه يوجد دور للتأهيل الأكاديمي والعمل المحاسبي في الجامعات الفلسطينية على تعزيز الممارسة المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة.

كما أوصت الدراسة بضرورة ربط المقررات النظرية في برامج المحاسبة بالجامعات الفلسطينية بطبيعة سوق العمل، وأخلاقيات وممارسات مهنة المحاسبة.

الكلمات المفتاحية: التعليم المحاسبي - الجامعات الفلسطينية - الممارسة المهنية والأخلاقية - مهنة المحاسبة.

The Role of Accounting Education at the Palestinian Universities in the Promotion of Ethical and Professional Practice of the Accounting Profession from the Perspective of Faculty Members

Abstract:

The study aims in general to identify the role of accounting education at the Palestinian universities in the promotion of ethical and professional practice of the accounting profession from the perspective of faculty members, in addition to answering questions and testing hypotheses. The researcher uses the descriptive and analytical approach to show and clarify the theoretical aspect through using previous studies, periodicals, and scientific research papers. The study uses statistical program (SPSS) to analyze the results of the field study and to test the hypotheses.

The researcher uses a questionnaire as a tool for the study, that was evaluated and validated by a number of specialists. The questionnaire was distributed among the study population which consisted of all

◀ هل يوجد معوقات تواجه التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية تحد من تعزيز الممارسات المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة.

أهداف الدراسة:

1. الكشف عن دور التأهيل الأكاديمي المحاسبي في الجامعات الفلسطينية لتعزيز الممارسة المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة.
2. تعرّف دور التأهيل العملي المحاسبي في الجامعات الفلسطينية لتعزيز الممارسة المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة.
3. تحديد المعوقات التي تواجه التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية والتي تحد من تعزيز الممارسة المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة في أن نتائجها قد يستفاد منها في تحديد أهم المهارات والمعارف والخبرات التي يجب إكسابها للخريج في أقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية لكي يكون قادراً على التكيف مع متطلبات سوق العمل وتأهيله تأهيلاً مهنيًا وأخلاقياً حتى يكون ناجحاً في عمله، كما توفر الدراسة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية معلومات على قدر كبير من الأهمية يمكن توظيفها في تخطيط وتطوير البرامج والمقررات الأكاديمية الواجب تدريسها في أقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية.

فرضيات الدراسة:

1. لا يوجد دور للتأهيل الأكاديمي المحاسبي في الجامعات الفلسطينية لتعزيز الممارسة المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة.
2. لا يوجد دور للتأهيل العملي المحاسبي في الجامعات الفلسطينية لتعزيز الممارسة المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة.
3. لا يوجد معوقات تواجه التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية تحد من تعزيز الممارسات المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة.

لتعليمها وممارستها (قطناني وعويس، 2009، 6).

ومن هنا، فإن الاهتمام بالتعليم المحاسبي يعتبر ضرورة متواصلة، وأن هذا الاهتمام يمكن أن يتحقق من خلال ضرورة توافر الأسس العلمية الصحيحة التي يمكن من خلالها تعزيز الممارسة المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة، ولتحقيق الهدف من التعليم المحاسبي وبناء على ذلك فإنه لا بد من النظر إلى التعليم المحاسبي كنظام متكامل يتكون من مجموعة من العناصر المترابطة لتحقيق أهدافه.

لذا تأتي الدراسة الحالية للبحث في دور التعليم المحاسبي في تعزيز الممارسات المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة من خلال قيام الجامعات الفلسطينية باستخدام برامج أكاديمية متطورة في التعليم المحاسبي وتلبية متطلبات التعليم المهني لتطوير المهارات المعرفية والإدراكية، والتأهيل العلمي والعملي للطلاب في أقسام تخصص المحاسبة في الجامعات الفلسطينية.

مشكلة الدراسة:

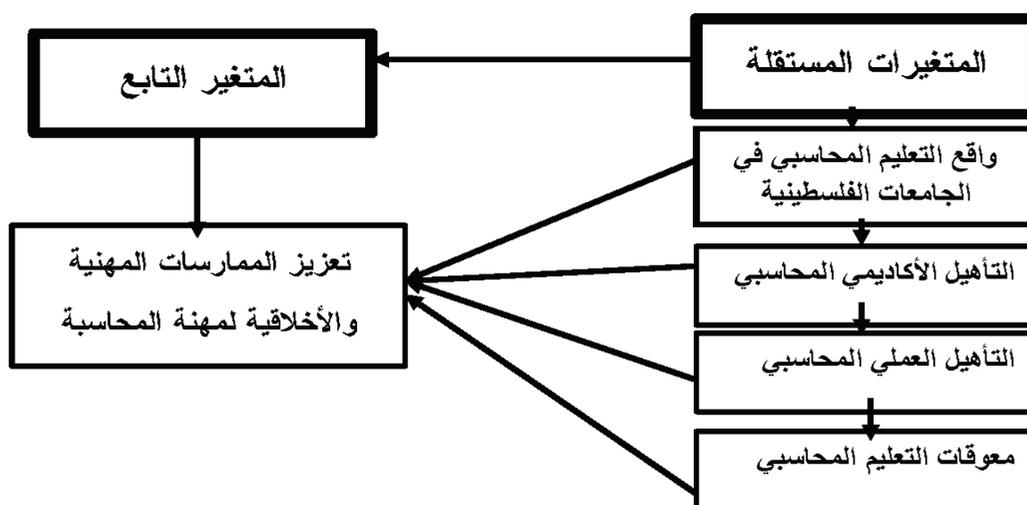
تعد مهنة المحاسبة من أكثر المهن التي تحتاج إلى إعداد مهني، وأكاديمي، وأخلاقي بشكل دقيق، إذ يجب دراسة الجوانب التطبيقية والمهنية في المناهج التي تدرس في تخصص المحاسبة في الجامعات الفلسطينية؛ ودراسة ما اذا كانت الجامعات الفلسطينية تهتم بالمقررات النظرية والتطبيقية على حد سواء، وكذلك مدى مساهمة واهتمام الأكاديميين في أقسام المحاسبة بالجامعات الفلسطينية بتطوير المناهج لتواكب التغيرات العالمية للممارسات المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة.

وتنحصر مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

هل يوجد دور للتعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية لتعزيز الممارسة المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة؟
وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

- ◀ هل يوجد دور للتأهيل الأكاديمي المحاسبي في الجامعات الفلسطينية لتعزيز الممارسة المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة؟
- ◀ هل يوجد دور للتأهيل العملي المحاسبي في الجامعات الفلسطينية لتعزيز الممارسة المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة؟

متغيرات الدراسة:



حدود الدراسة:

وتدقيق الحسابات في منظمات على اختلاف أنواعها منظمات الأعمال، أو الجهات الحكومية، أو المنظمات غير الربحية، أو مكاتب التدقيق الخارجي، أو أي منظمات أخرى لها علاقة بمهنة المحاسبة، ولا يقتصر دور المحاسب على اعداد الموازنات والميزانيات، وادخال البيانات، بل يتعدى ذلك لتقديم القرارات المالية والمحاسبية، وتجهيز التقارير المالية والمحاسبية) (العلوي، 2012، ص 104) كما يقصد بمفهوم الممارسة الأخلاقية لمهنة المحاسبة بأنها (التزام المحاسب بعدادات وتقاليده المجتمع، واحترامه لمعايير المحاسبة المختلفة، وتحليه بالمصادقية والثقة والحياد وغيرها من الأخلاق ذات العلاقة بمهنة المحاسبة) (العلوي، 2012، ص 126). كما يقصد أيضاً بمفهوم التعليم المحاسبي بأنه «جميع المفاهيم والمقررات والمعايير التي تقدمها برامج وتخصصات المحاسبة للطلبة ليمارسوا مهنتي المحاسبة والمراجعة» (التائب، 2014، ص 6).

وتظهر الحاجة الملحة للتعليم المحاسبي للوفاء باحتياجات المجتمع من المحاسبة التي يمكن من خلالها تهيئة الكوادر الأكاديمية والمهنية القادرة على سد احتياجات الطلب المتزايد على المحاسبة، وإن احتياجات هذا المجتمع متنوعة ومتعددة ويلزم ممن يقدمها أن يراعي الموضوعية والصدق والأمانة والنزاهة والشفافية عند تقديمه المعلومات المحاسبية للمستخدمين الداخليين والخارجيين على حد سواء.

تعدّ مخرجات النظام المحاسبي من أهم مدخلات القرارات الاستثمارية باعتبارها عاكسة للوضع المالي للمشروع بكل شفافية ووضوح ومبنية على أسس ومعايير محاسبية، وهذا يتطلب أن يكون هناك تكامل بين كل من مهنة المحاسبة والتعليم المحاسبي، ويجب أن يكون هناك تنسيق بين التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة حتى يستطيع كل واحد منهما تقديم المهمة المطلوبة منه بالشكل المناسب، ويجب أن يكون لنظام التعليم المحاسبي أهداف واضحة ومخرجات تعليمية محددة تلبى احتياجات سوق العمل من المتخصصين في مجال ممارسة مهنة المحاسبة وفق متطلبات العصر الحالي (مطر وآخرون، 2015، ص 3).

ومما لا شك فيه أن مسؤولية إعداد محاسبين مؤهلين بالمهارات المهنية والأخلاقية المطلوبة تقع على عاتق عدد من الجهات، ومن أبرز هذه الجهات مؤسسات التعليم العالي وذلك من خلال صياغة وتبني ومواكبة سياسات وأساليب تعليمية حديثة تركز على إكساب الطالب الجامعي القدرات والمهارات المهنية اللازمة وتنمي لديه التفكير التحليلي والابتكاري والتي دعت المنظمات المهنية وأبرزها الاتحاد الدولي للمحاسبين إلى ضرورة التحرك في اتجاهها. أن الأسلوب التقليدي المتبع حالياً لا يؤهل الطالب الجامعي بالقدر المطلوب ليمارس مهنة المحاسبة باقتدار، كما أن هذا الأسلوب لا يأخذ في اعتباره مفهوم شاع حديثاً في للأوساط التعليمية وهو مفهوم (المهارات القابلة للنقل - Transfer-able Skills)، بمعنى أن المهارات التي يتم تطويرها خلال المراحل التعليمية المختلفة، يمكن أن تفيد مكتسبها عند انتقاله إلى مرحلة التوظيف. وعليه فإن جودة التعليم المحاسبي تلعب الدور الهام في تطوير مهنة المحاسبة (Nassar M., et al., 2013, P 103).

1. الحدود الزمنية: تقتصر الدراسة على العام 2016.
2. الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة التي تتضمن برامج أكاديمية لتخصص المحاسبة (الجامعة الإسلامية، جامعة الأزهر، جامعة الأقصى، جامعة القدس المفتوحة، جامعة فلسطين، جامعة غزة).
3. الحدود البشرية: الأكاديميين ببرامج المحاسبة في الجامعات الفلسطينية.
4. الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على الكشف عن دور التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية في تعزيز الممارسة المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة.

تقسيمات الدراسة:

- قسمت الدراسة إلى عدة محاور، وهي:
- المحور الأول: الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة.
 - المحور الثاني: الإطار العملي واختبار فرضيات الدراسة.
 - المحور الثالث: النتائج والتوصيات.
- المحور الأول: الإطار النظري لدور التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية في تعزيز الممارسة المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة، والدراسات السابقة:

الإطار النظري للدراسة:

نظراً لتعاظم حجم التحديات في عالم الاقتصاد والتجارة التي فرضتها العولمة على مختلف دول العالم وبالأخص فلسطين وبالتحديد قطاع غزة، وما يمر به العالم من أزمة اقتصادية خانقة عصفت بجميع الدول، إضافة إلى تداعيات كل ذلك على الوضع الاقتصادي المحلي بفلسطين وبالتحديد في قطاع غزة، وما يبذل على جميع المستويات للحد من تفاقمها، فإن كل ذلك يزيد من المسؤوليات الملقة على عاتق القائمين على مهنة المحاسبة بصفة عامة، وعلى المؤسسات الأكاديمية والتعليمية على وجه الخصوص للقيام بواجباتهم في إعداد وتخريج الكفاءات المهنية في المجالات المالية المختلفة والقادرة على المساهمة في تنفيذ الخطط التنموية وسد حاجات سوق العمل من الخريجين في مجال المحاسبة.

مما يؤكد الباحث على ضرورة التعاون والتكامل بين الهيئات المهنية والجامعات لنشر الوعي وتعظيم الفائدة وإثراء النقاش الفني والدراسات العلمية والتطورات المهنية على علم المحاسبة ومناهج التعليم المحاسبي، وذلك انطلاقاً من مسؤولياتها المهنية كمؤسسات متخصصة تسعى إلى توجيه الجوانب الفنية والمهنية والعلمية دون الإخلال بالجوانب الأخلاقية للمهنة وبما يخدم أسواق العمل المحلية والإقليمية والدولية، والعمل على تنمية وتطوير مناهج التعليم المحاسبي للمساهمة في تطوير الممارسات المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة وبالتعاون مع الجهات المختصة.

ويمكن التعرّيج على مفهوم الممارسة المهنية لمهنة المحاسبة بأنها (جميع ما يقوم به المحاسب من أعمال تتعلق بمهنة المحاسبة

2. العمليات التشغيلية: المتمثلة بوسائل التعليم التي يمكن استخدامها في التزويد بالمهارات المحاسبية.

3. المخرجات: المتمثلة بالأشخاص المؤهلين والقادرين على ممارسة العمل المحاسبي (الأكاديمي أو المهني) بما يحقق الهدف من نظام التعليم المحاسبي بصورة عامة.

4. التغذية العكسية (الرقابة): من خلال رقابة العناصر السابقة وتقييمها وتطويرها ومحاولة تصحيح أي انحرافات تحدث في أي منه (قطناني وعويس، 2009، ص 3).

ويمكن إلقاء نظرة عامة على واقع التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية على النحو الآتي:

♦ أولاً: يمارس التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية وتحديداً بقطاع غزة بعد المرحلة الثانوية أي أنه ليس هناك فرعاً للتعليم التجاري في مرحلة الدراسة الثانوية في كافة المدارس مما يعني أن العديد من الطلبة خريجي الدراسة المتوسطة والدراسة الجامعية الأولى ليس لديهم أي إلمام بالمحاسبة، وبالتالي فإن توجههم لدراسة المحاسبة غالباً ما يكون غير مدروس وربما يعتمد في غالب الأحيان على مشورة من شخص ما أو بسبب عدم القدرة على إكمال الدراسة في الفروع الأخرى أو أي عوامل جانبية أخرى.

♦ ثانياً: يتم قبول خريجو الدراسة الثانوية بفرعها العلمي والأدبي في الكليات المتوسطة وعدد سنوات الدراسة فيها سنتان يمنح الطالب بعدها شهادة دبلوم تؤهله للعمل في المجال المحاسبي بصفة كاتب حسابات قابلة للتدرج الوظيفي الأعلى.

♦ ثالثاً: يُقبل خريجو الدراسة الثانوية بفرعها العلمي والأدبي إضافة إلى حملة الدبلوم في كليات الإدارة والاقتصاد وعدد سنوات الدراسة أربع سنوات يمنح الطالب بعدها شهادة البكالوريوس في العلوم المحاسبية تؤهله للعمل في المجال المحاسبي.

♦ رابعاً: لا تتوفر مجالات كافية للدراسات العليا ضمن مؤسسات التعليم العالي؛ إذ أن عدد الجامعات التي تمنح درجة الدبلوم العالي والماجستير محدودة ولا تقوم الجامعات الفلسطينية عموماً بمنح درجة الدكتوراه في أي من التخصصات في مجال العلوم الإدارية مما يؤدي إلى نقص الكوادر المحاسبية المؤهلة تأهيلاً علمياً.

♦ خامساً: عدم توفر مجالات تطبيقية كافية للتعليم المحاسبي للطلاب في أثناء المرحلة الدراسية داخل الجامعات الفلسطينية، مما يضعف دور المحاسب من مواكبة سوق العمل وتلبية كافة متطلباته، وذلك لعدم توافر الخبرة المهنية من جهة وعدم تأهيل المحاسب مهنيًا من جهة أخرى.

♦ سادساً: عدم استخدام وسائل حديثة لتدريس المحاسبة داخل الجامعات الفلسطينية تمكن المحاسب من دراسة وفهم المحاسبة بشكل أفضل.

كما يرى الباحث أن التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية يجب أن يتضمن جوانب متعددة منها الأكاديمي، ومنها المهني، ومنها الأخلاقي، وأن تهتم معظم الجامعات الفلسطينية بمقرر أخلاقيات المهنة، وبخاصة في مجال المحاسبة، كما يجب ربط المقررات النظرية بالمقررات العملية التطبيقية، وبالتالي يمكن

وقام (الرحاحلة، 2008، ص 133 - 137) بتقييم الخطة الدراسية وأساليب التدريس في قسم المحاسبة في جامعة آل البيت، ومدى اتفاقهما مع فلسفة الجامعة، ورسالتها، ومتطلبات العصر، وتوصلت الدراسة إلى وجود حاجة لإعادة النظر في الخطة، وأساليب التدريس، ووسائله، والتي لا تتناسب مع فلسفة الجامعة و متطلبات العصر.

كما أكد (أحمد، 2004، ص 11 - 12) على ضرورة تعزيز الممارسة المهنية لمهنة المحاسبة من خلال ما يأتي:

1. تدريب المحاسب على أعمال تقييم الشركات، والترويج لبيع حصص المساهمات في رأس المال.

2. تطوير أنظمة التعليم المحاسبي باستمرار لتتلاءم قدراتهم ومهاراتهم مع احتياجات سوق العمل، ليس فقط من النواحي الفنية والمعرفية، لكن من حيث القدرات الشخصية، واتخاذ القرارات، والمهارات المرتبطة بالقيادة، والعمل تحت ضغوط العمل، وضمن فريق.

3. المعرفة بأساليب تكنولوجيا المعلومات، وربطها بالمحاسبة وممارسة مهنة المحاسبة.

4. المعرفة الجيدة بإجراء البحوث التطبيقية في المحاسبة.

أما جمعية المحاسبين الدوليين فأكدت بأن بيئة الأعمال المعاصرة تتطلب خريج مؤهل لأداء العمل المحاسبي وممارسته في سوق العمل، من خلال اكسابه عدة مهارات مهنية وصفات تساعد على ممارسة مهنة المحاسبة، وتنقسم هذه المهارات إلى ما يلي (محمد، 2016، ص 201):

1. مهارة التفكير الجيد والقدرة على حل المشاكل.
2. مهارة الاتصال.
3. معلومات عن البيئة التي يتم خلالها ممارسة العمل في الوحدات الاقتصادية.
4. المهارة في احترام المهنة بأخلاقياتها.
5. الدافع على استمرار التعليم مدى الحياة.
6. مهارة التعامل بكفاءة مع الظروف الصعبة.
7. المعلومات الفنية (الخلفية المحاسبية) وعلومها كالتدقيق والضرائب وغيرها.
8. تقنيات وأنظمة المعلومات.

كما أن التكامل بين الممارسة المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة والتعليم المحاسبي يعد حجر الأساس في إعداد محاسبين مؤهلين علمياً وعملياً، ويجعل من المحاسبة أداة فعالة تساهم في ضرورة وضع الأسس العلمية الصحيحة التي يمكن من خلالها تحقيق الهدف من التعليم المحاسبي، وبناءً على ذلك فإنه لا بد من النظر إلى التعليم المحاسبي بوصفه نظاماً متكاملًا يتكون من مجموعة من العناصر المترابطة لتحقيق أهدافه، وهي تشمل كلاً من:

1. المدخلات: المتمثلة بالأشخاص الذين يمكن تهيئتهم لممارسة العمل المحاسبي بمختلف أشكاله وأنواعه.

♦ قصر فترة التدريب في مقرر التدريب الميداني، فهي في أقصى حد تصل إلى (3 ساعات أكاديمية معتمدة).

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة (محمد، 2016):

وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى قدرة التعليم المحاسبي بالجامعات السودانية على الوفاء بمتطلبات بيئة الأعمال المعاصرة، وبيان مدى التوافق بين مخرجات التعليم المحاسبي واستراتيجية التعليم للتأهيل المهني للاتحاد الدولي للمحاسبين، واقتراح بعض الإجراءات التي قد تساهم في تطوير مناهج وطرق التعليم المحاسبي وتحديثها في الجامعات السودانية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي، وكانت الأداة الأساسية عبارة عن استبانة طبقت على عينة بلغت (40) عضو هيئة تدريس بالجامعات السودانية، و(80) فرداً من أرباب الأعمال بولاية الخرطوم، وتوصلت نتائج الدراسة أن مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات السودانية توفر إلى حد كبير متطلبات بيئة الأعمال المعاصرة، مع وجود بعض أوجه القصور، وضعف التوافق بين مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات السودانية، ومتطلبات استراتيجية التعليم للتأهيل المهني الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبين.

دراسة (مطر، محمد، وآخرون، 2015):

هدفت الدراسة إلى معرفة الأهمية النسبية لمساقات العملية المحاسبية التي يدرسها خريج المحاسبة من حيث تزويده بالمعارف والمهارات والقدرات، وقد تم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، ووزعت الاستبانة على عينة الدراسة على خريجي البكالوريوس لعامين 2013 و 2014 بجامعتي الشرق الأوسط والزرقاء، كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن أساليب التدريس المتبعة حالياً هي أساليب تقليدية بالنسبة لما تم عرضه في الإطار النظري ونتائج وجهات النظر بين أرباب العمل والخريجين الذين التحقوا بالعمل حديثاً، وأن المناهج في برامج المحاسبة نادراً ما يتم تطويرها لتتواءم مع تطورات سوق العمل، ويتم التركيز على التأهيل التخصصي، وإغفال الجوانب الأخرى خاصة فيما يتعلق بالممارسة الأخلاقية للمهنة، وتبين أن أساليب التدريس المتبعة تقليدية ولا تفي بأغراض المحاسبة الحديثة، وتبين أن فترة التدريب غير كافية لتأهيل المحاسب من الجوانب العملية.

دراسة (مدوخ، 2015):

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على راس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة، وقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق أهداف الدراسة صممت استبانة ووزعت على مجتمع الدراسة المكون من المحاسبين العاملين في الشركات العاملة في قطاع غزة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنه يوجد علاقة بين التأهيل التكنولوجي للمحاسب وواقع مهنة المحاسبة في قطاع غزة، وذلك من خلال قيام الجامعات الفلسطينية باستخدام برامج أكاديمية متطورة تعتمد على الحاسوب في التعليم المحاسبي،

أن تتحقق الممارسات المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة من خلال العناصر التالية:

1. ربط المقررات في برامج المحاسبة بالقيم والميول الإسلامية.

2. ربط المقررات في برامج المحاسبة بالقيم والممارسات المهنية للمحاسبة.

3. تعزيز مبدأ الأمان والسرية على حقوق الغير، خاصة القائمين على الشركات.

4. الاهتمام بمبادئ النزاهة، والموضوعية، والاستقلالية، والمعايير الفنية.

5. الاهتمام الجيد بمقررات برامج المحاسبة وربطها بالممارسات الأخلاقيات لمهنة المحاسبة.

6. ضروري اهتمام الجامعات الفلسطينية بتلبية سوق العمل في مجال الممارسات المهنية لمهنة المحاسبة.

7. تنمية قدرات الطلبة في برامج المحاسبة في مجال القوانين المتعلقة بمهنة المحاسبة، والتجاوزات المتعلقة بها. خاصة المعايير المحاسبية المتعلقة بأخلاقيات المهنة.

كما أن هناك العديد من المزايا والعيوب في برامج المحاسبة بالجامعات الفلسطينية، قام الباحث بالاطلاع عليها من خلال خبرته الأكاديمية بالتدريس في الجامعات الفلسطينية، ويمكن تحديد بعض مزايا التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية:

♦ العمل بنظام الساعات المعتمدة في تخصص المحاسبة في معظم الجامعات الفلسطينية.

♦ تنوع المقررات الدراسية في تخصص المحاسبة لتضمن مساقات ثقافية، ودينية، وأكاديمية، وعلمية، وعملية، وهذا بدوره يؤدي إلى تعزيز الممارسات المهنية والأخلاقية.

♦ وجود كوادر علمية ذات مؤهلات مناسبة في تخصص المحاسبة في الجامعات الفلسطينية.

♦ الاعتماد على بعض المصادر والكتب العربية والأجنبية في تدريس مساقات المحاسبة.

كما يمكن تحديد بعض العيوب التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية:

♦ الاعتماد على الكم وليس الكيف في بعض المقررات الدراسية في تخصص المحاسبة.

♦ درجات قبول الطلبة في تخصص المحاسبة منخفضة نسبياً.

♦ عدم وجود مقررات دراسية لتعليم برامج المحاسبة المتنوعة والاعتماد فقط على برنامج الأصيل في معظم الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.

♦ ضعف الاهتمام بمهارات المحاسب في كافة مجالات المحاسبة، خاصة وأن التدريب غالباً ما يكون في شركات محددة رغم أن مهنة المحاسبة تمارس في البنوك، والمؤسسات العامة، ومؤسسات التأمين، وهذه المؤسسات تختلف من حيث التطبيق العملي لمهنة المحاسبة.

هو تأثير تكنولوجيا المعلومات على مهنة المحاسبة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت الدراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الصينية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المناهج الدراسية لا تحتوي بالقدر الكافي على مساقات مرتبطة بشكل مباشر بتكنولوجيا المعلومات و بأن خريجي قسم المحاسبة ليس لديهم المهارات الكافية بما يتناسب وسوق العمل توصلت نتائج الدراسة إلى أن المناهج الدراسية في التعليم المحاسبي لا تحتوي بالقدر الكافي على مساقات مرتبطة بشكل مباشر بتكنولوجيا المعلومات، وبأن خريجي قسم المحاسبة ليس لديهم المهارات الكافية بما يتناسب وسوق العمل.

دراسة (DI Giorgio L., et. al, 2010):

هدفت الدراسة إلى معرفة دور إدارة المعرفة في تعليم وتأهيل المحاسب، واستندت الدراسة إلى أن فلسفة تطوير التعليم المحاسبي يجب أن تكون متأصلة في نفوس أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، وذلك لكي يتمكنوا من تحويل طلبتهم إلى طلبة أكفاء والأهم أن يكونوا قادرين على مواجهة التحديات في بيئة العمل، وهذه المساهمات الإيجابية ستؤدي إلى تطوير كفاءة ومهارات طلبة تخصص المحاسبة، والتي ستمكنهم من التفكير والتوصل إلى حلول جديدة للمشكلات المحاسبية التي تحتاج إلى قدرات ومهارات مهنية عالية مما يعود بالنفع على مهنة المحاسبة والممارسين لها، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت الدراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات البولندية، ووزعت عليهم استبانة لأخذ آرائهم على موضوع البحث، كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن ضرورة الأخذ بالإرشادات المتخصصة الصادرة عن (IFAC) والتي تحتوي على قائمة مفاهيم محدثة بما يتعلق بكيفية انشاء أو خلق المعرفة المحاسبية للطلبة وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات، كما أن المعرفة المبنية على مبادئ معرفية ستشكل فرقاً وستكون مرجعية أفضل للممارسين لمهنة المحاسبة.

التعليق على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة التعليم المحاسبي من جوانب متعددة، منها ربط بين كفاءة عضو هيئة التدريس والتعليم المحاسبي، ومنها ربط بين التعليم المحاسبي في الجامعات وكفاءة طلبة المحاسبة في مزاولة المهنة، وهناك دراسات ربطت بين التعليم المحاسبي والتكنولوجيا التي تحيط ببيئة منظمات الأعمال، وهناك دراسات ربطت بين التعليم المحاسبي وإدارة المعرفة.

◆ أوجه الاتفاق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة: تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في جوانب متعددة، أهمها أنها تتناول التعليم المحاسبي، وأهم معوقاته، والممارسات المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة.

◆ أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة: تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في جوانب متعددة أهمها أنها تربط بين التعليم المحاسبي (الاعداد الأكاديمي، والاعداد العملي، والمعوقات) وبين الممارسات المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة، كذلك فإنها تختلف عن بعض الدراسات السابقة في عينة الدراسة، إذ طبقت على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية.

وكذلك تحلي المحاسب الفلسطيني بكافة قيم وأخلاقيات وسلوكيات المهنة وتلبية التعليم المهني لمتطلبات تطوير المهارات المعرفية والإدراكية، وجود علاقة بين واقع التعليم المهني والواقع الفعلي لمهنة المحاسبة في قطاع غزة.

دراسة (الفضيمي، 2014):

هدفت الدراسة إلى إجراء مسح لبعض الدراسات السابقة من أجل الوقوف على المهارات اللازمة لسوق العمل، ودور التعليم المحاسبي في صقلها، وأهم التحديات التي تواجه التعليم المحاسبي، وتم استخدام المنهج الاستقرائي، وتوصلت الدراسة إلى أن كافة مدخلات التعليم المحاسبي المتمثلة في المناهج، وطرق التدريس، وأعضاء هيئة التدريس تواجه تحديات متعددة أهمها ضعف الكادر القائم على تدريس برامج المحاسبة في ليبيا، كما أن أهم المهارات والخبرات والمعارف الواجب أن يكتسبها الخريج من التعليم المحاسبي تنقسم إلى مهارات شخصية، ومهارات الاتصال الشفهية والتحريرية، ومهارات الوصول إلى مصادر التعلم، والمهارات التكنولوجية المتعلقة بمهنة المحاسبة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

دراسة (Al Sawalqa A., & Obiadat F., 2014):

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الفجوة بين برامج تعليم المحاسبة في الجامعات الأردنية ومتطلبات ممارسة المهنة وسوق العمل، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكانت الأداة عبارة عن استبانة طبقت على عينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، وأجريت مجموعة من المقابلات مع أرباب العمل، ومكاتب التدقيق الخارجي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك فجوة بين برامج تعليم المحاسبة ومتطلبات سوق العمل، والممارسات المهنية لمهنة المحاسبة، وأن الفجوة في معظمها تتضح في حجم التكنولوجيا المستخدمة في تدريب وتعليم الطلبة، وبين تلك المستخدمة في سوق العمل، كما تبين وجود فجوة في المهارات الحياتية للطلبة كالاتصال والتواصل.

دراسة (Sahin K. N., 2014):

هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين أعضاء هيئة التدريس والتدريب وأداء طلبة الجامعات في تخصص المحاسبة، واستخدم المنهج الارتباطي، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي، وكانت أداة الدراسة عبارة عن استبانة طبقت على أعضاء هيئة التدريس في برامج المحاسبة بالجامعات الاسترالية، وبعض أصحاب العمل المتعاونين في تدريب المحاسبين، وبينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة بين كفاءة أعضاء هيئة التدريس والتدريب وأداء الطلبة، وذلك أن رفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس والمدرسين يؤدي إلى تحسين ممارسات الطلبة لمهنة المحاسبة، كما أن رفع مستوى التعاون بين منشآت الأعمال والجامعات يؤدي إلى تحسين تأهيل وتدريب المحاسبين وتهيئتهم لسوق العمل.

دراسة (Chen M. , et al, 2010):

وهدفت الدراسة إلى تعرف على المهارات والكفاءات التكنولوجية المتوقعة من خريجي المحاسبة وذلك نظراً لما يواجهه التعليم المحاسبي من العديد من التحديات، ومن أهم هذه التحديات

رابعاً: الأساليب والمعالجات الإحصائية:

استخدم الباحث الاستبانة أداة أساسية للدراسة وذلك لجمع البيانات والمعلومات المختصة بدور التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية في تعزيز الممارسات المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة، وتم تفرغ البيانات وترميزها إلى برنامج رزمة التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) المعروف باسم (Statistical Package for Social Science)، وللإجابة عن التساؤلات، والتحقق من الفرضيات جرى استخدام مجموعة من الأساليب والمعالجات الإحصائية والاختبارات المناسبة وهي:

1. التكرارات والنسب المئوية.
2. المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والأوزان النسبية.
3. معامل ألفا كرونباخ.
4. طريقة التجزئة النصفية.
5. معاملات الارتباط.
6. اختبار التوزيع الطبيعي.
7. اختبار T للعينة الواحدة.

خامساً: تصحيح الاستبانة:

استخدم الباحث الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات، وكانت مصممة وفقاً لتدرج ليكرت الخماسي، وجرى تصحيح البيانات وإدخالها إلى الحاسب الآلي، وتحديداً لبرنامج رزمة التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية وفقاً لمفتاح التصحيح التالي:

جدول رقم (1)

طريقة إدخال البيانات والفترة المقابلة والوزن النسبي للترميز

الترميز	كبير جداً	كبير	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
5	4	3	2	1	

سادساً: إجراءات صدق الاستبانة:

أن تكون الاستبانة قادرة على قياس ما وضعت لأجل قياسه، وقام الباحث بالتحقق من صدق الاستبانة؛ من خلال الآتي:

صدق المحكمين (الصدق الظاهري):

عرض الباحث الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المختصين بمجالات المحاسبة، والإحصاء، وجرى أخذ الآراء كافة التي اتفق عليها المحكمون.

سابعاً: إجراءات ثبات فقرات الاستبانة:

يقصد بالثبات الاستقرار في النتائج، وأن تعطي نفس النتائج خلال أكثر من قياس، وتحت نفس الظروف والشروط، وقام الباحث باستخدام طريقتين لحساب ثبات محاور الاستبانة، وذلك على النحو الآتي:

1. معاملات ألفا كرونباخ (-Cronbach's Alpha coefficient):

◆ أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة: استفاد الباحث من الدراسات السابقة في مجال إثراء الدراسة الحالية ببعض المفاهيم والتعريفات، والنتائج والتوصيات، كذلك تم إعداد الاستبانة ومجالاتها في ضوء الدراسات السابقة.

الجزء الثاني

الإطار العملي للدراسة:

حيث تناول هذا الجانب الإجراءات التالية:

أولاً: منهج الدراسة:

استخدم الباحث في الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي؛ كونه من أنسب المناهج في الدراسات والبحوث الإنسانية؛ ذلك فهو منهج يقوم على أساس تناول ظاهرة ما أو عدة ظواهر بالوصف والتفسير الدقيق، ويتيح الحرية للباحثين بجمع البيانات من مصادرها الخاصة، وتبويب البيانات وتحليلها وصولاً لنتائج وعلاقات وتعميمات جديدة دون التدخل بمجرياتها، كذلك اعتمد الباحث على المصادر الثانوية الممثلة بالكتب، والمراجع، والرسائل العلمية، والمجلات والدوريات، والمصادر الأولية، والتي كانت عبارة عن استبانة الدراسة.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في برامج وتخصصات المحاسبة في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، ويبلغ عددهم (60) عضواً، واستخدم الباحث أسلوب الحصر الشامل باختيار كل مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس العاملون في ست جامعات في قطاع غزة نتيجة لصغر حجم المجتمع.

ثالثاً: أداة الدراسة:

قام الباحث بالاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بالتعليم المحاسبي، كذلك اطلع الباحث على أهم عناصر ومقررات التعليم المحاسبي في بعض الجامعات الفلسطينية، وتم صياغة استبانة وقسمت إلى قسمين كما يلي:

◆ القسم الأول: وهو عبارة عن البيانات الشخصية لعينة الدراسة، مثل الجنس، الجامعة، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة.

◆ القسم الثاني: وهو عبارة عن البيانات الخاصة بالمتغيرات المستقلة، ويتكون من (26) فقرة تنقسم إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: دور التأهيل الأكاديمي المحاسبي في الجامعات الفلسطينية، ويتكون من (10) فقرات.

- المحور الثاني: دور التأهيل العملي المحاسبي في الجامعات الفلسطينية، ويتكون من (7) فقرات.

- المحور الثالث: معوقات تواجه التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية تحد من تعزيز الممارسات المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة، ويتكون من (9) فقرات.

◆ القسم الثالث: وهو عبارة عن البيانات الخاصة بالمتغير التابع تعزيز الممارسات المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة، ويتكون من (8) فقرات.

تقوم هذه الطريقة على أساس احتساب معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة، واحتساب معدل الثبات من خلالها، والجدول الآتي يبين النتائج:

جدول رقم (7)

يوضح معاملات ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة

م.	المجالات	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
1	دور التأهيل الأكاديمي المحاسبي في الجامعات الفلسطينية	10	0.825	0.908
2	دور التأهيل العملي المحاسبي في الجامعات الفلسطينية	7	0.747	0.864
3	معوقات تواجه التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية تحد من تعزيز الممارسات المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة	9	0.801	0.895
	جميع فقرات المتغير المستقل (التعليم المحاسبي)	26	0.879	0.938
	جميع فقرات المتغير التابع (الممارسات المهنية والأخلاقية)	8	0.803	0.896

* معدل الصدق يساوي الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ (معامل الثبات)

فقرات فردية الرتب، فقرات زوجية الرتب، واحتساب معامل الارتباط بينهما، ومن ثم استخدام معادلة سبيرمان براون لتصحيح المعامل (Spearman- Brown Coefficient) وذلك حسب المعادلة:

$$\frac{2R}{R+1}$$

في حال تساوي طرفي الارتباط، أو معادلة جتمان في حال عدم تساوي طرفي الارتباط وذلك حسب المعادلة:

$$2 \left(\frac{2\hat{U} + \hat{U}_1}{2\hat{U}} - 1 \right)$$

وكانت النتائج كما في الجدول رقم (8):

من خلال الجدول السابق رقم (7) يتبين أن جميع معاملات ألفا كرونباخ كانت أكبر من (0.7)، وكانت محصورة ما بين (0.747 إلى 0.879)، وجميع المعدلات كانت مرتفعة، حيث بلغ معامل ألفا كرونباخ للدرجة الكلية للمتغير المستقل (التعليم المحاسبي) (0.879)، وكان معامل ألفا كرونباخ للدرجة الكلية لفقرات المتغير التابع (تعزيز الممارسات المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة) (0.803)، بينما كان معامل الصدق يتراوح ما بين (0.864 إلى 0.908)، وجميع المعاملات كانت مرتفعة، حيث بلغ معامل الصدق للدرجة الكلية للمتغيرات المستقلة (التعليم المحاسبي) (0.938)، وبلغ معامل الصدق للدرجة الكلية للمتغير التابع (الممارسات المهنية والأخلاقية) (0.896).

2. طريقة التجزئة النصفية (Split Half Coefficient):

تقوم هذه الطريقة على أساس تقسيم محاور الاستبانة إلى

جدول رقم (8)

يوضح معامل الارتباط بين الفقرات فردية الرتب وارات زوجية الرتب لمحاور الاستبانة

البيان	الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	القيمة الاحتمالية (.Sig)
دور التأهيل الأكاديمي المحاسبي في الجامعات الفلسطينية	10	0.642**	0.782	0.00
دور التأهيل العملي المحاسبي في الجامعات الفلسطينية	7	0.594**	0.740	0.00
معوقات تواجه التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية تحد من تعزيز الممارسات المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة	9	0.707**	0.819	0.00
جميع فقرات المتغير المستقل (التعليم المحاسبي)	26	0.726**	0.841	0.00
جميع فقرات المتغير التابع (الممارسات المهنية والأخلاقية)	8	0.711**	0.831	0.00

1. الوصفي الاحصائي لعينة الدراسة وفقاً للمعلومات الشخصية:

يوضح الجدول رقم (9) الخصائص الشخصية للمستجيبين، وفقاً لمتغيرات الجنس، والجامعة، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة:

من خلال الجدول السابق رقم (8) يتبين أن معاملات الارتباط دالة إحصائياً وقوية، وتراوح ما بين (0.594 إلى 0.726)، وتراوحت معاملات الارتباط المصححة (0.740 - 0.841)، ما يؤكد أن محاور الاستبانة تتمتع بثبات مناسب.

● التحليل الإحصائي للبيانات واختبار فرضيات الدراسة:

الجدول رقم (9)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتهم الشخصية

البيان	التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	93.30
	أنثى	6.70
الإجمالي	60	100.0
الجامعة	الجامعة الإسلامية	26.70
	جامعة الأزهر	20.00
	جامعة فلسطين	10.00
	جامعة القدس المفتوحة	18.00
	جامعة الأقصى	17.00
	غزة	8.30
	الإجمالي	60
المؤهل العلمي	ماجستير	60.00
	دكتوراه	40.00
	الإجمالي	60
	10 سنوات فأقل	43.30
	سنوات الخبرة 11 – 15 سنة	30.00
أكثر من 15 سنة	26.70	
الإجمالي	60	100.0

2. اختبار التوزيع الطبيعي (Normal Test):

استخدم الباحث اختبار كولمجراف – سمرنوف (1-Sample Kolmogorov-Smirnov) للكشف عن طبيعة منحنى البيانات، ومجتمع الدراسة بلغ (60) عضو هيئة تدريس ببرامج المحاسبة في الجامعات الفلسطينية، وكانت النتائج كما هو مبين بالجدول رقم (10):

جدول رقم (10)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

البيان	عدد الفقرات	قيمة (Z)	قيمة (Sig.)
جميع فقرات المتغير المستقل (التعليم المحاسبي)	26	0.457	0.327
جميع فقرات المتغير التابع (الممارسات المهنية والأخلاقية)	8	0.619	0.221

(أولاً): تحليل بيانات متغيرات الدراسة:

أ. تحليل بيانات المتغيرات المستقلة (التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية):

ولتحليل بيانات فقرات ومحاور المتغير المستقل قام الباحث بالاعتماد على اختبار (T) للعينة الواحدة (One Sample T test)، والاختبارات الوصفية المناسبة، ويعرض الجدول رقم (11)، و(12)، و(13) توضيح لذلك:

جدول رقم (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية والرتب واختبار (T) للعينة الواحدة لفقرات المحور الأول والدرجة الكلية لفقراته

م.	دور التأهيل الأكاديمي المحاسبي في الجامعات الفلسطينية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	التكرار
1.	تتضمن مقررات إعداد المحاسبين في الجامعات الفلسطينية على بعض المقررات التي تعزز القدرات المهنية للطلبة.	3.934	0.584	78.667	8.765	0.000	3

م.	دور التأهيل الأكاديمي المحاسبي في الجامعات الفلسطينية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig)	التكرار
2.	يشرف على كليات وبرامج المحاسبة أعضاء هيئة تدريس على درجة عالية من الكفاءة.	3.967	0.615	79.334	8.61	0.000	2
3.	تواكب المقررات الدراسية في برامج المحاسبة التطورات العالمية في مهنة المحاسبة وممارساتها.	3.734	0.692	74.667	5.809	0.000	5
4.	يحرص أعضاء هيئة التدريس على الارتقاء بالتأهيل العلمي لمهنة المحاسبة.	3.767	0.627	75.334	6.708	0.000	4
5.	تهتم الجامعات الفلسطينية باستقطاب أعضاء هيئة التدريس من ذوي الكفاءة المهنية والأكاديمية.	3.634	0.89	72.667	3.899	0.001	9
6.	تلبى المقررات الدراسية متطلبات تطوير مهارات الطلبة المعرفية والإدراكية لمهنة المحاسبة.	3.6	0.771	72	4.268	0.000	10
7.	التعليم الجامعي المحاسبي يعزز قدرات الطلبة على استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.	3.734	0.74	74.667	5.431	0.000	6
8.	تتضمن المقررات الدراسية المتوفرة في برامج المحاسبة على موضوعات تتلاءم مع متطلبات سوق العمل.	3.634	0.765	72.667	4.536	0.000	8
9.	تتضمن المقررات المحاسبية على موضوعات توازن بين الممارسات المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة.	3.7	0.703	74	5.46	0.000	7
10.	يهتم أعضاء هيئة التدريس في برامج المحاسبة في غرس أخلاق المهنة والتحلي بالمصداقية.	4.034	0.8090	80.667	6.999	0.000	1
	الدرجة الكلية	3.774	0.707	75.467	8.55	0.000	

** T الجدولية عند درجات حرية (29) ومستوى دلالة (0.01) تساوي (2.75)

* T الجدولية عند درجات حرية (29) ومستوى دلالة (0.05) تساوي (2.04)

ويوضح الجدول رقم (11) أن جميع قيم الاحتمال (Sig) أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وبناءً على ذلك فإن المتوسطات الحسابية دالة إحصائياً، وأن استجابات أفراد العينة لم تصل لدرجة الحياد المعروفة (3)، وكانت قيم (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية عند درجات حرية (29)، ومستوى دلالة (0.05). وهذا يدل على أن المتوسطات الحسابية دالة، ويتضح أن قيم (T) موجبة، أي أن العينة توافق على محتوى المحور (دور التأهيل الأكاديمي المحاسبي في الجامعات الفلسطينية)، وبلغ الوزن النسبي للدرجة الكلية (75.467%)، وهي نسبة كبيرة.

ويرى الباحث أن التأهيل الأكاديمي لطلبة المحاسبة له معايير خاصة، وتسعى كافة الجامعات للرقى بجودة خدماتها الأكاديمية في ظل المنافسة الشديدة في سوق المؤسسات الأكاديمية، كما أن تخصص المحاسبة في الجامعات الفلسطينية يحظى بإقبال الطلبة، ويحظى بأعضاء هيئة تدريس على درجة بالغة من المهنية.

وكانت أعلى الفقرات الفقرة رقم (10)، وتنص على (يهتم أعضاء هيئة التدريس في برامج المحاسبة في غرس أخلاق المهنة

جدول رقم (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية والرتب واختبار (T) للعينة الواحدة لفقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لفقراته

م.	دور التأهيل العملي المحاسبي في الجامعات الفلسطينية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig)	التكرار
1.	يحرص التعليم المحاسبي في الجامعات على تدريس الطلبة الوسائل والبرامج التطبيقية العملية.	3.967	0.809	79.334	6.547	0.000	1
2.	تتيح الجامعات الفلسطينية فرصة مناسبة لتدريب الطلبة الخريجين في تخصص المحاسبة.	3.334	0.885	66.667	2.066	0.048	7
3.	ترسل الجامعات الفلسطينية طلبتها إلى المؤسسات والمنشآت المتعاونة وفق معايير محددة لإكسابهم الخبرات العملية.	3.534	0.682	70.667	4.287	0.000	6
4.	تتفق الممارسات العملية للمحاسبة مع المتطلبات والمقررات التي يدرسها الطالب بشكل نظري.	3.7	0.703	74	5.46	0.000	4
5.	يهتم أعضاء هيئة التدريس في برامج المحاسبة بتطوير مهارات الطلبة العملية في مهنة المحاسبة.	3.90	0.804	78	6.139	0.000	2

م.	دور التأهيل العملي المحاسبي في الجامعات الفلسطينية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig)	التكرار
6.	تشتمل المناهج العلمية في تخصص المحاسبة في الجامعات على المبادئ الأخلاقية لممارسة مهنة المحاسبة.	3.767	0.728	75.334	5.769	0.000	3
7.	يتضمن تخصص المحاسبة مقررات دراسية عملية تساعد الطالب على التكيف مع بيئة العمل.	3.667	0.661	73.334	5.526	0.000	5
	مقبلاً تجرداً	3.696	0.57	73.905	6.683	0.000	

** T الجدولية عند درجات حرية (29) ومستوى دلالة (0.01) تساوي (2.75)

وحظيت الفقرة رقم (1) على التكرار الأول، ونصها (يحرص التعليم المحاسبي في الجامعات على تدريس الطلبة الوسائل والبرامج التطبيقية العملية)، بوزن نسبي بلغ (79.334%)، وهي نسبة كبيرة، وكانت الفقرة ذات التكرار الأخير رقم (2)، وتنص على (تتيح الجامعات الفلسطينية فرصة مناسبة لتدريب الطلبة الخريجين في تخصص المحاسبة)، بوزن نسبي بلغ (66.667%). ويرى الباحث أن التدريب الذي يتلقاه الطالب المحاسب من أكثر الجوانب أهمية في تطوير مهنة المحاسبة، وبخاصة وأن المقررات العملية تربط بين المحاسبة النظرية وواقع ممارسة المهنة.

* T الجدولية عند درجات حرية (29) ومستوى دلالة (0.05) تساوي (2.04)

يوضح الجدول رقم (12) أن جميع قيم الاحتمال (Sig.) أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وبناءً على ذلك فإن المتوسطات الحسابية دالة إحصائياً، وأن استجابات أفراد العينة لم تصل لدرجة الحياد المعروفة (3)، وكانت قيم (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية عند درجات حرية (29)، ومستوى دلالة (0.05). وهذا يدل على أن المتوسطات الحسابية دالة، ويتضح أن قيم (T) موجبة، أي أن العينة توافق على محتوى المحور (دور التأهيل العملي المحاسبي في الجامعات الفلسطينية)، وبلغ الوزن النسبي للدرجة الكلية (73.905%)، وهي نسبة كبيرة.

جدول رقم (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية والرتب واختبار (T) للعينة الواحدة لفقرات المحور الثالث والدرجة الكلية لفقراته

م.	معلومات التعليم المحاسبي الجامعي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig)	التكرار
1.	عدم مواكبة المقررات الدراسية لتطورات مهنة المحاسبة.	3.2	1.243	64	0.882	0.385	6
2.	ضعف المؤهلات العلمية المتوفرة في برامج التعليم المحاسبي.	3.134	1.075	62.667	0.68	0.502	7
3.	ضعف التعاون بين نقابة المحاسبين والمدققين الفلسطينيين والجامعات الفلسطينية في مجال تدريب الخريجين.	3.434	1.105	68.667	2.15	0.040	4
4.	ضعف التعاون بين منظمات الأعمال والجامعات في مجال تدريب الطلبة المحاسبين.	3.734	0.908	74.667	4.428	0.000	2
5.	ضعف أنظمة قبول الطلبة في برامج المحاسبة.	3.3	0.837	66	1.964	0.059	5
6.	ضعف الوعي بأهمية مهنة المحاسبة بالنسبة للمجتمع المحلي.	3.467	1.009	69.334	2.536	0.017	3
7.	ضعف القوانين واللوائح المنظمة لمهنة المحاسبة.	3.067	0.908	61.334	0.403	0.690	8
8.	تداخل معايير ومبادئ المحاسبة المعمول بها في قطاع غزة الخاصة بمهنة المحاسبة.	3.067	0.945	61.334	0.387	0.702	9
9.	تركز الجامعات الفلسطينية على الجانب النظري في التعليم المحاسبي أكثر من الجانب التطبيقي.	3.767	1.073	75.334	3.915	0.001	1
	الدرجة الكلية	3.352	0.747	67.038	2.581	0.015	

** T الجدولية عند درجات حرية (29) ومستوى دلالة (0.01) تساوي (2.75)

* T الجدولية عند درجات حرية (29) ومستوى دلالة (0.05) تساوي (2.04)

التحديات (67.038%)، وهي نسبة متوسطة، وكانت أكثر هذه التحديات الفقرة رقم (9) وتنص على (تركز الجامعات الفلسطينية على الجانب النظري في التعليم المحاسبي أكثر من الجانب التطبيقي)، بوزن نسبي بلغ (75.334%)، وهي نسبة كبيرة. ويرى الباحث بأن التحديات سألغة الذكر خاصة غلبة

يتضح من الجدول السابق أن قيمة الاحتمال على الدرجة الكلية كانت أقل من مستوى الدلالة، وكانت على الفقرات رقم (9)، و(4)، و(6)، و(3) أقل من مستوى الدلالة (0.05)، بينما كانت باقي الفقرات غير دالة، والمتوسط كان حيايدي.

وهذا يدل على أن هناك بعض التحديات، إذ بلغ مستوى هذه

الجانب النظري على الجانب التطبيقي تؤثر في ممارسة المحاسب مهنة المحاسبة، كما أن ضعف التعاون يضعف قدرات الجامعات على تدريب الطلبة، وضعف وعي المجتمع المحلي بأهمية المحاسبة كمهنة تحد من دافعية الطلبة، وتقدمهم.

ب. تحليل بيانات المتغير التابع:
يعرض الجدول رقم (14) نتائج اختبار (T) للعينة الواحدة لفقرات المتغير التابع (تعزيز الممارسات المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة):

جدول رقم (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية والرتب واختبار (T) للعينة الواحدة لفقرات محور المتغير التابع والدرجة الكلية لفقراته

م.	الممارسات الأخلاقية والمهنية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	التكرار
1.	تتفق المقررات الدراسية في التعليم المحاسبي مع طبيعة الممارسات المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة.	3.867	0.682	77.334	6.966	0.000	2
2.	يهتم التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية بتخريج طلبة على كفاءة مهنية عالية.	3.534	0.731	70.667	4	0.000	8
3.	تتميز المقررات التي تدرس في التعليم المحاسبي بالجامعات الفلسطينية بالتسلسل في اكتساب الطلبة مهارات مهنية وأخلاقية.	3.934	0.64	78.667	7.992	0.000	1
4.	تتضمن المقررات الدراسية في التعليم الجامعي المحاسبي على موضوعات لتعزيز استخدامات الحاسوب والانترنت.	3.734	0.692	74.667	5.809	0.000	5
5.	مقررات التعليم المحاسبي في الجامعات تعزز أخلاقيات المهنة لدى الطلبة.	3.8	0.611	76	7.181	0.000	4
6.	يتضمن التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية مقرر يتعلق بأخلاقيات ممارسة مهنة المحاسبة.	3.7	0.953	74	4.027	0.000	7
7.	تحت المقررات الدراسية للتعليم المحاسبي على تبني الموضوعية والسرية في العمل المحاسبي.	3.734	0.74	74.667	5.431	0.000	6
8.	تتضمن المقررات الدراسية في برامج المحاسبة على موضوعات تعزز ميول واتجاهات الطلبة نحو مهنة المحاسبة.	3.834	0.834	76.667	5.474	0.000	3
	الدرجة الكلية	3.767	0.456	75.334	9.21	0.000	

** T الجدولية عند درجات حرية (29) ومستوى دلالة (0.01) تساوي (2.75)

* T الجدولية عند درجات حرية (29) ومستوى دلالة (0.05) تساوي (2.04)

يوضح الجدول رقم (14) أن جميع قيم الاحتمال (Sig.) أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وبناءً على ذلك فإن المتوسطات الحسابية دالة إحصائياً، وأن استجابات أفراد العينة لم تصل لدرجة الحياد المعروفة (3)، وكانت قيم (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية عند درجات حرية (29)، ومستوى دلالة (0.05). وهذا يدل على أن المتوسطات الحسابية دالة، ويتضح أن قيم (T) موجبة، أي أن العينة توافق على محتوى المحور (دور التعليم المحاسبي في تعزيز الممارسات المهنية والأخلاقية للمهنة)، وبلغ الوزن النسبي للدرجة الكلية (75.334%)، وهي نسبة كبيرة.

وكانت الفقرة ذات التكرار الأول رقم (3)، ونصها (تتميز المقررات التي تدرس في التعليم المحاسبي بالجامعات الفلسطينية بالتسلسل في اكتساب الطلبة مهارات مهنية وأخلاقية)، بوزن نسبي بلغ (78.667%)، وكانت الفقرة رقم (2) بالتكرار الأخير، ونصها (تتفق المقررات الدراسية في التعليم المحاسبي مع طبيعة الممارسات المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة).

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة:

أ. لا يوجد دور للتأهيل الأكاديمي المحاسبي في الجامعات الفلسطينية لتعزيز الممارسة المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة.

لاختبار الفرضية الأولى استخدم الباحث تحليل الانحدار الخطي البسيط، بين الدرجة الكلية لمحور التأهيل الأكاديمي والدرجة الكلية للمتغير التابع (الممارسات المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة)، وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (15)

معامل الارتباط ومعامل التحديد وقيمة F وقيمة الاحتمال للعلاقة بين التأهيل الأكاديمي والممارسات المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة

المتغيرات	معامل الارتباط	معامل التحديد	الارتباط الحقيقي	قيمة (F)	قيمة (Sig.)
التأهيل الأكاديمي	0.773**	0.598	0.584	41.644	0.000
الممارسات المهنية والأخلاقية للمهنة					

من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يدل على أن العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمستقل دالة إحصائياً، حيث بلغ معامل الارتباط بين تأهيل المحاسب عملياً وممارساته المهنية والأخلاقية (0.805)، وكان معامل التفسير (0.648)، وهذا يدل على أن التغير الحاصل في طبيعة التأهيل العملي بالجامعات الفلسطينية يؤثر بنسبة (64.80%) في ممارسات المحاسب المهنية والأخلاقية داخل سوق العمل. وفيما يلي بيان لمعادلة الانحدار:

الجدول رقم (18)

نموذج انحدار بين التأهيل العملي والممارسات المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة

النموذج	المعامل	قيمة (Beta)	قيمة (t)	قيمة (Sig.)
الثابت	1.388		4.141	0.000
التأهيل العملي	0.644	0.805	7.181	0.000

يتضح من الجدول السابق بأن قيمة الاحتمال (Sig.) كانت أقل من مستوى الدلالة للمتغير والثابت، وبناءً على النتائج الواردة في الجدول أعلاه فإن معادلة الانحدار على النحو التالي:

والنتائج الواردة تؤكد على برفض الفرضية القائلة: لا يوجد دور للتأهيل العملي المحاسبي في الجامعات الفلسطينية لتعزيز الممارسة المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة. ويرى الباحث بأن تدريب المحاسب، وإخضاعه للمحاسبة العملية يعزز لديه فهم الواقع المحاسبي بشكل أفضل، وبالتالي ينعكس ذلك على ممارساته المهنية والأخلاقية للمهنة، ويتفق نتائج هذا الفرضية مع دراسة (محمد، 2016)، ودراسة (Di Giorgio L., et. Al, 2010).

ب. لا يوجد معوقات تواجه التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية تحد من تعزيز الممارسات المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة.

لاختبار الفرضية الثالثة استخدم الباحث تحليل الانحدار الخطي البسيط، بين الدرجة الكلية لمحور المعوقات التي تواجه التعليم المحاسبي والدرجة الكلية للمتغير التابع (الممارسات المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة)، وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (19)

معامل الارتباط ومعامل التحديد وقيمة F وقيمة الاحتمال للعلاقة بين معوقات التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية والممارسات المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة

المتغيرات	معامل الارتباط	معامل التحديد	الارتباط الحقيقي	قيمة (F)	قيمة (Sig.)
المعوقات	0.011	00	-0.036	0.003	0.955
الممارسات المهنية والأخلاقية للمهنة					

يتضح من الجدول رقم (19) بأن قيمة الاحتمال (Sig.) أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يدل على أن العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمستقل غير دالة إحصائياً، حيث بلغ معامل الارتباط بين المعوقات وممارسات المحاسب المهنية والأخلاقية (0.011)، وهذا يدل على أنه لا توجد علاقة بينهما، ويجب رفض الفرضية القائلة: لا يوجد معوقات تواجه التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية تحد من تعزيز الممارسات المهنية والأخلاقية

يتضح من الجدول رقم (15) بأن قيمة الاحتمال (Sig.) أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يدل على أن العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمستقل دالة إحصائياً، إذ بلغ معامل الارتباط بين تأهيل المحاسب أكاديمياً وممارساته المهنية والأخلاقية (0.773)، وكان معامل التفسير (0.598)، وهذا يدل على أن التغير الحاصل في طبيعة التأهيل الأكاديمي بالجامعات الفلسطينية يؤثر بنسبة (59.80%) في ممارسات المحاسب المهنية والأخلاقية داخل سوق العمل. وفيما يلي بيان لمعادلة الانحدار:

الجدول رقم (16)

نموذج انحدار بين التأهيل الأكاديمي والممارسات المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة

النموذج	المعامل	قيمة (Beta)	قيمة (t)	قيمة (Sig.)
الثابت	1.083		2.582	0.015
التأهيل الأكاديمي	0.711	0.773	6.453	0.000

يتضح من الجدول السابق بأن قيمة الاحتمال (Sig.) كانت أقل من مستوى الدلالة للمتغير والثابت، وبناءً على النتائج الواردة في الجدول أعلاه فإن معادلة الانحدار على النحو التالي:

الممارسات المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة = 1.083 + (0.711 × التأهيل الأكاديمي)

والنتائج الواردة تؤكد على قبول الفرضية القائلة: لا يوجد دور للتأهيل الأكاديمي المحاسبي في الجامعات الفلسطينية لتعزيز الممارسة المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة. ويرى الباحث بأن التأهيل الأكاديمي لا بد من أن يتضمن مقررات تهتم بمبادئ ومعايير ممارسة المحاسبة، كما أن معظم الجامعات الفلسطينية تسعى لتعزيز ميول واتجاهات وقيم وأخلاقيات طلبتها، كما يجب أن يتضمن برنامج المحاسبة على مقرر يتعلق بأخلاقيات المهنة ولدى كافة الجامعات الفلسطينية، وتتفق نتائج هذا الفرضية مع دراسة (مطر، محمد، وآخرون، 2015)، ودراسة (الفطيمي، 2014)، ودراسة (Sahin K. N., 2014).

ب. لا يوجد دور للتأهيل العملي المحاسبي في الجامعات الفلسطينية لتعزيز الممارسة المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة.

لاختبار الفرضية الثانية استخدم الباحث تحليل الانحدار الخطي البسيط، بين الدرجة الكلية لمحور التأهيل العملي والدرجة الكلية للمتغير التابع (الممارسات المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة)، وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (17)

معامل الارتباط ومعامل التحديد وقيمة F وقيمة الاحتمال للعلاقة بين التأهيل العملي والممارسات المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة

المتغيرات	معامل الارتباط	معامل التحديد	الارتباط الحقيقي	قيمة (F)	قيمة (Sig.)
التأهيل العملي	0.805**	0.648	0.636	51.567	0.000
الممارسات المهنية والأخلاقية للمهنة					

يتضح من الجدول رقم (17) بأن قيمة الاحتمال (Sig.) أقل

9. يواجه التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية بعض المعوقات والتحديات، من أهمها:

أ. تركز الجامعات الفلسطينية على الجانب النظري في التعليم المحاسبي أكثر من الجانب التطبيقي.

ب. ضعف التعاون بين منظمات الأعمال والجامعات في مجال تدريب الطلبة المحاسبي.

ت. ضعف الوعي بأهمية مهنة المحاسبة بالنسبة للمجتمع المحلي.

ث. ضعف التعاون بين نقابة المحاسبين والمدققين الفلسطينية والجامعات الفلسطينية في مجال تدريب الخريجين.

ثانياً: التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة النظرية والميدانية التي توصلت إليها الدراسة يمكن أن نوصي بالتوصيات التالية:

1. ضرورة ربط المقررات النظرية في برامج المحاسبة في الجامعات الفلسطينية بطبيعة سوق العمل، وأخلاقيات وممارسات مهنة المحاسبة، حتى يجري تأهيل خريجي تخصص المحاسبة تأهيلاً عملياً.

2. ضرورة أن تهتم الجامعات الفلسطينية في برامج المحاسبة بمقررات محاسبية تتعلق بأخلاقيات المهنة، لما له أثر بالغ على الخريجين لمواكبة تطورات سوق العمل.

3. ضرورة أن يولي أعضاء هيئة التدريس في برامج المحاسبة أهمية بالغة لجوانب أخلاقيات مهنة المحاسبة، وغرس القيم الإيمانية والأخلاقية في الطلبة.

4. ضرورة أن تتبع الجامعات سبل جديدة في تدريب وتطوير الطلبة في برامج المحاسبة مثل نظام التدريب بأنظمة المحاكاة وغيرها من الأنظمة الحديثة لتأهيلهم لسوق العمل.

5. ضرورة أن ترفع الجامعات الفلسطينية مستوى تعاونها مع مؤسسات المجتمع المحلي، والجهات المختصة والجهات المتعاونة في مجال تدريب المحاسبين، للارتقاء بمستواهم المهني.

6. ضرورة أن يكون هناك توافق وتكامل بين عمل النقابات المهنية وبين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المحلي الخاصة والعامة، من أجل الارتقاء بمهنة المحاسبة والمنتسبين إليها.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

أ- الكتب:

1. الذنبيات، علي عبد القادر، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير المحاسبية، الطبعة الثالثة، (عمان، شركة مطابع الأز، ط1، 2012).
- 2- العلو، كمال، مبادئ المحاسبة المالية وتدقيق الحسابات الممارسات النظرية والعملية، (القاهرة، دار الفكر العربي، ط2، 2012).

ب- الدوريات:

1. الرحاطة، محمد ياسين، تقييم تدريس المحاسبة في جامعة آل البيت، (الرياض، مجلة المنارة، 2006)، المجلد (14)، العدد (1).

لمهنة المحاسبة، ويرى الباحث أن نتائج هذا الفرضية تتفق مع نتائج دراسة (Al Sawalqa A., & Obiadat F., 2014, p 53)، ودراسة (مدوخ، 2015)، ودراسة (مطر، محمد، وآخرون، 2015).

ونائج اختبار الفرضيات تتفق مع الإطار النظري وبعض الدراسات السابقة، وأن هناك علاقة سببية مباشرة بين التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية والممارسات المهنية والأخلاقية لطلبة تخصص المحاسبة، إذ يعزز التعليم المحاسبي الممارسات المهنية والأخلاقية، كما أن التأهيل العملي المحاسبي في الجامعات الفلسطينية يعزز الممارسة المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة، ويوجد تنوع في المقررات الدراسية بحيث تتضمن مقررات ثقافية، ودينية، وأكاديمية، وعلمية، وعملية، كما أنه يوجد كوادر علمية ذات مؤهلات مناسبة في تخصص المحاسبة في الجامعات الفلسطينية، مما لا يوجد معوقات تواجه التعليم المحاسبي قد تحد وتؤثر بشكل جوهري على تعزيز الممارسات المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

توصل الباحث من خلال نتائج الدراسة الميدانية والنظرية إلى النتائج الآتية:

1. رفض الفرضية الأولى التي تنص على: لا يوجد دور للتأهيل الأكاديمي المحاسبي في الجامعات الفلسطينية لتعزيز الممارسة المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة.
2. رفض الفرضية الثانية التي تنص على: لا يوجد دور للتأهيل العملي المحاسبي في الجامعات الفلسطينية لتعزيز الممارسة المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة.
3. رفض الفرضية الثالثة التي تنص على: لا يوجد معوقات تواجه التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية تحد من تعزيز الممارسات المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة.
4. يهتم أعضاء هيئة التدريس في برامج المحاسبة في غرس أخلاق المهنة والتحلي بالمصداقية من خلال القيام بتوضيح متطلبات أخلاقيات المهنة للطلبة في المناهج المقررة.
5. يشرف على كليات وبرامج المحاسبة في الجامعات الفلسطينية أعضاء هيئة تدريس على درجة عالية من الكفاءة، ويتمتعون بثقة كبيرة.

6. تعزز المقررات الدراسية في تخصص المحاسبة بالجامعات الفلسطينية القدرات المهنية لطلبة التخصص، ولكن ليس بالشكل المطلوب.

7. يحرص أعضاء هيئة التدريس في تخصص المحاسبة على الارتقاء العملي والمهني لمهنة المحاسبة من خلال تطوير المناهج الدراسية، وإقرار الكتب المحاسبية الحديثة التي تعالج القضايا المحاسبية المعاصرة.

8. يحرص التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية على تدريس الطلبة الوسائل والبرامج التطبيقية العملية الحديثة، التي تكسب الطلبة مهارات مهنية وأخلاقية لمهنة المحاسبة.

- 2010), Vol. (14), No. (3).
3. Di Giorgio, L. et. al, Knowledge Management and accountant education, (Journal of accounting and management sciences, 2010), Vol. (17), No. (3).
 4. Nassar, M., et al, Accounting Education and Accountancy Profession in Jordan: The Current Status and the Processes of Improvement, (Research Journal of Finance and Accounting, 2013), Vol.4, No.11.
 5. Sahin, K. N, The Relationship between Instructors' Professional Competencies and University Students, (British, Journal of accounting and management sciences, 2014), Vol. (23), No. (1).
2. محمد، فتح الإله محمد أحمد، مدى التوافق بين التعليم المحاسبي في الجامعات السودانية ومتطلبات بيئة الأعمال المعاصرة والاتحاد الدولي للمحاسبين من وجهة نظر أرباب العمل وأعضاء هيئة التدريس، (الخرطوم، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، 2016)، المجلد (9)، العدد (23).
3. نوفل، محمد نعمان، مآزق سياسات التعليم العالي في ظل توجهات التنمية، (السعودية، مجلة مستقبل التربية العربية، 2010)، المجلد (1)، العدد (3).

ج- المؤتمرات والندوات:

1. أحمد، سمير السيد، احتياجات سوق العمل للتعليم المحاسبي في القرن الحادي والعشرين، المؤتمر العلمي الثالث للمحاسبين المصريين، (الاسكندرية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2004).
2. التائب، عادل عبد السلام، كفاءة مخرجات التعليم المحاسبي في الوفاء بمتطلبات العمل المصرفي وسبل تطويرها وفق آراء الأكاديميين والمهنيين، (الأردن، مؤتمر تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، المنعقد بتاريخ 28/4 إلى 5/1 - 2014).
3. الحبيطي، قاسم محسن، متطلبات سوق العمل من خريجي كليات الإدارة والتجارة في القطاعين العام والخاص، (سوريا، الملتقى العربي لتطوير أداء كليات الإدارة والتجارة في الجامعات العربية، 2003).
4. الشريف، إدريس عبد المجيد، متطلبات تطوير مهنة المحاسبة، (ليبيا، بحوث المؤتمر الوطني حول المحاسبة: المحاسبة مهنة ومعايير تقييم وإصلاح، جامعة طرابلس، 2006).
5. الفطيمي، محمد مفتاح، دور التعليم المحاسبي في صقل الخريجين بالمهارات اللازمة لسوق العمل، (ليبيا، المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل، 2014).
6. قطناني، خالد، وعويس، خالد، مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات العمانية لمتطلبات سوق العمل في ظل تداعيات الأزمة المالية، منشورات كلية الزهراء، (مسقط، سلطنة عمان، 2009).
7. مطر، محمد، وآخرون، الارتقاء بالتعليم المحاسبي الجامعي لتحقيق الشروط المنصوص عليها في معايير التعليم المحاسبي الدولية، (عمان، جمعية المحاسبة القانونية الأردنيين، المؤتمر العلمي المهني الدولي الحادي عشر: نحو عالمية مهنة المحاسبة والتدقيق، 9 - 10/ أيلول/ 2015).

د- الرسائل العلمية:

1. مدوخ، خيام، واقع تطور مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتكنولوجي للمحاسبين في الشركات العاملة في قطاع غزة، (غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، 2015).

ثانياً المراجع الأجنبية:

Periodicals:

1. Al Sawalqa, A. & Obiadat, F, Bridging the Gap in undergraduate Accounting Education Programs in Jordanian Universities, (Malaysia, Malaysian economic journal, 2014), Vol. (25), No. (13).
2. Chen, M. et. al, Information technology competencies expected in undergraduate accounting graduates, (Hong-Kong, International Review of Administrative Sciences,

العوامل المؤثرة في تبني الصيرفة الإلكترونية في الجزائر من وجهة نظر الزبائن – مدينة قالمة*

أ. قروي عبد الرحمان**

* تاريخ التسليم: 2016/11/1م، تاريخ القبول: 2016/12/10م.
** طالب دكتوراه/ جامعة باجي مختار/ عنابة/ الجزائر.

of Algerian banks. The sample for this survey is drawn from individual clients of public banks. The main goal of the study is to identify the impact of demographic characteristics on the degree of adopting electronic banking services among clients in Algeria, specifically in the city of Guelma. The study also aims to identify the most influencing factors for the speed of the adoption of e-banking services among clients. The study uses a random sample consists of clients at Algerian public banks in Guelma. The researcher uses a questionnaire to gather primary data, and it was distributed to a sample that consists of (450) bank clients. 390 questionnaires were retrieved which constitutes 87% of the all distributed questionnaires. After close examination, (34) questionnaires were deemed invalid for the purposes of analysis. In other words, only (356) questionnaires were used in the analysis in order to measure and test the hypotheses of the study.

After analyzing data using the SPSS-20 program, the study finds that:

- There is a statistically significant relationship between trust, credibility and complexity, and the extent to which clients accept the conduct of banking operations through electronic banking.

- There are no statistically significant differences in the acceptability of banking operations via electronic banking due to the variable of gender in terms of all the variables of trust, credibility and complexity.

In light of the findings of this study, the most important recommendations are as follows:

There should be a focus and a greater attention to the factors of client confidence and complexity because they are closely related to the extent to which the banking customer accepts banking operations through electronic banking. This can be achieved through the unification of the marketing efforts of Algerian public banks towards trying to change the banking habits of their clients, as well as towards deepening their sense of security when using electronic banking. They must work to increase the client's awareness through training clients and providing them with the opportunities to use the electronic services of the bank.

Key words: Algerian public banks, electronic banking, client's bank account.

ملخص:

تتناول هذه الدراسة العوامل التي تؤثر في تبني الخدمات المصرفية عبر الصيرفة الإلكترونية من الزبائن الأفراد في المصارف العمومية الجزائرية، وتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في تعرف تأثير الخصائص الديموغرافية في درجة تبني الزبائن للخدمات المصرفية عبر الصيرفة الإلكترونية في الجزائر تحديدا داخل مدينة قالمة، بالإضافة إلى تعرف أكثر العوامل المؤثرة في سرعة تبني الزبائن للخدمات المصرفية الإلكترونية، وقد اعتمدت الدراسة عينة عشوائية من زبائن المصارف العمومية الجزائرية بمدينة قالمة، حيث وضعت أداة الدراسة متمثلة باستبانة، تهدف إلى جمع البيانات الأولية، وقد وزعت على عينة بلغت 450 زبونا مصرفيا، أعيد منها 390 استبانة بنسبة بلغت 87 %، وبعد تدقيقها استبعد الباحث 34 استبانة غير صالحة لأغراض التحليل، أي أنه استخدم 356 استبانة تحليل وذلك لقياس واختبار فرضيات الدراسة.

وقد توصلت الدراسة بعد تحليل البيانات ببرنامج spss-20 إلى:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين الثقة والمصداقية والتعقيد ومدى تقبل الزبون لإجراء عملياته المصرفية مع المصرف عبر الصيرفة الإلكترونية.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التقبل لإجراء العمليات المصرفية عبر الصيرفة الإلكترونية تعزى لمتغير الجنس من ناحية كل المتغيرات الثقة والمصداقية والتعقيد.

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، جاءت أهم توصيات الدراسة بالآتي:

التركيز وإعطاء الاهتمام الأكبر لعامل الثقة والتعقيد لارتباطهما الوثيق بمدى تقبل الزبون المصرفي لإجراء عملياته المصرفية عبر الصيرفة الإلكترونية، وذلك بقيام المصارف العمومية الجزائرية بتوحيد جهودها التسويقية نحو محاولة تغيير العادات المصرفية لدى زبائنهم وتعميق شعورهم بالأمن عند استخدام الصيرفة الإلكترونية وزيادة وعيهم من خلال تدريب الزبائن وإعطائهم الفرصة لتجريب الخدمة.

الكلمات المفتاحية: المصارف العمومية الجزائرية، الصيرفة الإلكترونية، الزبون المصرفي.

The Factors Affecting the Adoption of Electronic Banking in Algeria:

A Client Perspective – Guelma City

Abstract:

This study examines the factors that affect the adoption of electronic banking services among clients

مقدمة

مع التطور التكنولوجي الذي لامس معظم الصناعات والقطاعات الخدماتية وظهور شبكة الأنترنت، تغيرت القواعد والرواسي التي تستند عليها المصارف التقليدية من حيث طريقة الاتصال مع الزبائن والكيفية التي يسلكها المصرف في تسيير إجراءاته المصرفية مع زبائنه، حيث أن دخول شبكة الأنترنت في هذا المجال وفر ما يسمى بقناة إلكترونية تسمح للمصرف والزبون

من المنفعة ويخفف أكبر قدر من التكاليف المترتبة عليه، ولتحقيق هذه الميزة يجب على المصارف دراسة سلوك الزبون المصرفي من جميع النواحي والزوايا، ومعرفة جميع العوامل التي يمكن أن تعزز هذه الفكرة في سلوكه المصرفي وبذلك ترجمة هذه السلوكيات إلى قرارات إدارية تساعد على زيادة تقبل الزبون المصرفي لهذه الفكرة وممارستها من دون أي عوائق، لذا فإن دراسة تبني زبائن المصارف للصيرفة الإلكترونية أمر في غاية الأهمية، لأنها ستخدم المصارف مستقبلاً في رسم خططها وسياساتها التوسعية الجديدة وتقدم لها فرص نمو مستقبلية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

لقد شهدت الصناعة المصرفية انتشاراً واسعاً خلال العقود الأخيرة في تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية، فقد انتقلت سلوكيات المصارف التقليدية في التعامل مع الزبائن من التعامل الورقي والمرئي إلى التعامل عن بعد، هذا التغيير لاقى نفورا من قبل الزبون الجزائري في الاستخدام والتكيف معه على الرغم من المزايا التي تقدمها الصيرفة الإلكترونية هذا وقد لوحظ أن المنتجات الحديثة التي تكون ذات درجة تقنية عالية تواجه بالشكوى أو الرفض والمقاومة من استخدامها من جانب الزبائن وعليه أصبح هدفاً لمعظم الباحثين المهتمين في هذا المجال من أجل إعادة صياغة السلوك الوظيفي الذي يسلكه المصرف في التعامل مع الزبائن بحيث يتقبله الزبون المصرفي.

مما سبق فإن الدراسة تحاول الإجابة عن تساؤل رئيس هو:

◀ ما مدى تبني الزبائن للصيرفة الإلكترونية بالجزائر والعوامل التي تشجع أو تعيق هذا التبني؟

ينبثق من هذا التساؤل العام عدة تساؤلات فرعية هي:

◀ ما المقصود بالصيرفة الإلكترونية؟

◀ هل يترافق وجود تقبل عال لدى الزبون المصرفي لإجراء عملياته المصرفية عبر الصيرفة الإلكترونية في أحد العوامل بوجود تقبل عال في العوامل الأخرى؟

◀ هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بمدى تقبل الزبون المصرفي لإجراء عملياته المصرفية عبر الصيرفة الإلكترونية أن تعزى للمتغيرات الديموغرافية (الجنس والسن والمستوى التعليمي والدخل والمهنة)؟

أهداف الدراسة

إن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه الدراسة يتمثل في التعرف على مدى إقبال زبائن المصارف العمومية في الجزائر على استخدام الصيرفة الإلكترونية المتوفرة مثل الصراف الآلي، وخدمات الأنترنت المصرفي، والبطاقات المصرفية بأنواعها، ونقاط البيع الإلكترونية، وذلك من خلال ما يأتي:

◆ بيان الأهمية والميزات التي توفرها الصيرفة الإلكترونية لقطاع المصارف والزبائن.

◆ تعرّف بعض العوامل المؤثرة على تبني زبائن المصارف العمومية الجزائرية للصيرفة الإلكترونية.

بالاتصال غير المباشر عبرها على عكس الاتصال التقليدي الذي كان في السابق.

فالمعاملات المصرفية في العالم أجمع تتجه إلى المعاملات الإلكترونية، إذ إن التطور في استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية سيؤدي إلى خفض التكاليف، بالإضافة إلى القدرة على المنافسة مع المصارف والمؤسسات العالمية، لهذا تحاول المصارف جاهدة تقديم هذه الخدمات الحديثة بشكل جيد وجودة مرتفعة حتى تتمكن من الاحتفاظ بالزبائن الحاليين وتستقطب زبائن جدد، بما يساهم في تحقيق سرعة تنمية المعاملات المصرفية وتحسين الأداء المصرفي.

في ظل ذلك أدركت الجزائر ضرورة الارتقاء بنظامها المصرفي إلى مستوى تلك التطورات باعتبارها الركيزة الأساسية لتمويل الاقتصاد، فتوجهت المنظومة المصرفية الجزائرية نحو خدمات الصيرفة الإلكترونية، إذ خطت خطوات صحيحة في هذا المجال، حيث ظهرت ملامح السداد الإلكتروني في الجزائر عن طريق انتشار أجهزة الموزعات الآلية للأوراق النقدية (DAB)، وأجهزة الدفع الإلكتروني (TPE) بإصدار العديد من المصارف لبطاقات بلاستيكية مغطاة بأعداد مختلفة وبمواصفات متباينة وبمناطق متعددة تسمح لحاملها بالسحب متى شاء من أمواله الشخصية، واعتماد بطاقات فيزا وماستر كارد الدولية بالعملة الصعبة، بمساهمة شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين المصارف (SATIM) من خلال دورها الفعال في تحقيق ذلك، وكذلك عصنة مختلف الأنظمة الآلية فيعدّ نظام التسويات الإجمالية الفورية الجزائري (ARTS) ونظام المقاصة للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض (ATCI) المطبق في الجزائر مشروعين هامين وخطوة فعلية وقفزة نوعية في تحديث وسائل ونظم الدفع فقد حققا تقدماً ملحوظاً في أدائهما من خلال التطور المسجل منذ دخولهما حيز الخدمة وبخاصة من حيث أوقات العمليات وتنفيذ المعاملات بين المصارف وهما آمان وفعالان وشفافان ويستجيبان للمعايير المعدة، التي جرى إعدادهما من طرف لجنة أنظمة الدفع والتسوية لمصرف التسويات الدولية.

وعلى هذا تسعى المصارف العمومية الجزائرية في هذا العصر بكل ما فيه من مستحدثات تكنولوجية إلى الدخول بقوة إلى أعمال المصارف الإلكترونية على اختلاف خدماتها، إذ سعت كافة الجهات المعنية في ظل هذا الإطار إلى تطوير الخدمات وآليات العمل المصرفي بما يتوافق وسلم التطور العالمي بدءاً من البنية التحتية لمنظومات شبكات الربط الواسعة ووصولاً إلى أرقى النظم المصرفية ونظم الدفع الإلكتروني، وتوفير أفضل الخدمات للعملاء، كل ذلك كان واضحاً بحيث أصبحت هنالك منافسة قوية بين مصارف القطاع العام والخاص في مجال تحسين الخدمات وجلب الزبائن وتقديم أفضل العروض حتى تستطيع الارتقاء إلى مستوى التحديات المتباينة التي تواجه العمل المصرفي.

وبما أن الخدمات المصرفية الإلكترونية تتسم بالتقنية العالية، بالإضافة إلى حداثة العهد في السوق المصرفية الجزائرية، أصبح الزبون المصرفي الجزائري يقف أمام عدة خيارات، وبالتالي أصبح تسويق هذه الفكرة مجال اهتمام المصارف العمومية الجزائرية، كل منها يحاول إظهار نقاط القوة والميزة التنافسية التي يتمتع بها وبذلك يسلك الزبون المصرفي الطريق الذي يوفر أكبر قدر

منهج الدراسة

سعيًا لتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وهو المنهج الذي يهدف إلى وصف الظاهرة كما هي في الواقع ومن ثم تحليلها وتفسيرها وربطها بالظواهر الأخرى.

حدود الدراسة

عرفت الدراسة بعض الحدود نجملها فيما يأتي:

♦ التركيز على المصارف العمومية الجزائرية والسبب في ذلك أنها تحتل مكان الصدارة في هيكل الجهاز المصرفي الجزائري سواء من حيث عدد الفروع أو من حيث المركز المالي، ولم تشمل الدراسة المصارف الخاصة لوجود مصرف خاص وحيد ينشط في مدينة قالمة هو مصرف الخليج الجزائري (AGB) بدأ نشاطه منذ سنة 2015 لذلك عندما تقربت من المصرف لتوزيع الاستبانات تم رفض طلبتي.

♦ تشمل الدراسة زبائن المصارف العمومية الجزائرية بشكل أساسي العاملة بولاية قالمة سواء كانوا مستخدمين لأي من هذه الخدمات أو غير مستخدمين لأي منها، وبالتالي لن نتناول قطاع الزبائن (المؤسسات)، حتى يكون البحث أكثر دقة.

♦ أجريت هذه الدراسة على زبائن المصارف العمومية العاملة في ولاية قالمة لاعتبارات عدة كالوقت والدقة والتكلفة والجهد ضف إلى ذلك أن الباحث مقيم بها.

♦ عدم القدرة على الحصول على بيانات تفصيلية من المصارف محل الدراسة، فيما يخص حجم الاستخدام للصيرفة الإلكترونية لديها، سواء من حيث القنوات الإلكترونية المستخدمة، أو عدد المستخدمين لكل مصرف.

أقسام الدراسة

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام:

- القسم الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة.
- القسم الثاني: الدراسة الميدانية.
- القسم الثالث: ملخص النتائج والتوصيات.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً- الإطار النظري

على الرغم من أن المصارف التقليدية ستبقى الأكثر استخداماً لتنفيذ الخدمات المصرفية المختلفة إلا أن العمل المصرفي عبر الأنترنت أو ما يسمى بالصيرفة الإلكترونية يعدّ من أحدث الموضوعات المصرفية التي تلقى اهتماماً كبيراً من قبل الصناعة المصرفية نظراً لتطور النظم الإلكترونية ووسائل الاتصال عبر العالم وانتشار الأنترنت، فيعتبر الاهتمام بظاهرة الصيرفة الإلكترونية في أدبيات الفكر الإداري عموماً؛ وفي الفكر الإداري المصرفي خصوصاً حديث العهد، ولقد تعددت المصطلحات التي تطلق على الصيرفة الإلكترونية تبعاً للتطور التكنولوجي وتطبيقاته في المصارف نذكر هُما فيما يلي: (قنديل، 2004) المصارف الإلكترونية- Electron Banking أو مصارف الأنترنت Internet Banking أو المصارف

♦ تعرّف العوامل الديموغرافية الأكثر أهمية في التأثير في تبني الزبون الجزائري للصيرفة الإلكترونية.

♦ الوصول إلى نتائج بشأن العوامل المؤثرة على تقديم وتطوير الصيرفة الإلكترونية من وجهة نظر زبائن المصارف.

♦ في ضوء النتائج التي سوف يتم التوصل إليها يمكن الخروج بالعديد من التوصيات التي يمكن أن يستفاد منها وأن تكون مرجعاً لكثير من المهتمين بالأمر.

أهمية الدراسة

حسب علم الباحث هنالك ندرة وقلّة في الدراسات العربية التي تناولت موضوع تبني الصيرفة الإلكترونية من وجهة نظر الزبائن والسبب في ذلك يعود طبعاً إلى حداثة الموضوع بالنسبة للكثيرين وكذلك هذا النوع من الدراسات تفتقر إليه المكتبات العربية مما يعد لبنة قيمة في مجال المعرفة بكل ما يستخلص من نتائج في هذا المجال المهم والحيوي، وفيما يتعلق بالجزائر حسب علم الباحث لا توجد أية دراسات تناولت أثر العوامل الديموغرافية في تبني الزبائن الأفراد للصيرفة الإلكترونية باستثناء القليل منها أشارت إلى الصيرفة الإلكترونية واعتمادها في الجزائر من جانب نظري وهذا ما يمثل الفجوة العلمية التي تحاول هذه الدراسة ملأها.

الدراسة الاستطلاعية

قام الباحث بدراسة استطلاعية كان الهدف منها:

♦ المساعدة على التحديد الدقيق لمشكلة البحث، وتحديد المتغيرات المؤثرة في تبني الصيرفة الإلكترونية وتكوين فروض البحث.

♦ معرفة المشاكل أو المعوقات التي يمكن أن تواجه الزبائن المستخدمين لهذه الخدمات.

وقد أسفرت الدراسة الاستطلاعية على النتائج التالية:

♦ إن نسبة كبيرة من الزبائن لم يتعرفوا على الصيرفة الإلكترونية ويرجع السبب أنه لا يوجد تنوع في الخدمة المصرفية الإلكترونية بالجزائر فالمصارف لا تعرض سوى نوع واحد من البطاقات المصرفية وهي بطاقة السحب المصرفية.

♦ نسبة قليلة من الزبائن تستخدم البطاقات المصرفية الإلكترونية، وذلك لغلبة الشيك على جميع المعاملات المصرفية ولديهم الخوف من استخدام البطاقات المصرفية.

♦ الزبائن لا يتعاملون إلا بقناة واحدة وهي أجهزة الصراف الآلي، أو بعض الوحدات الطرفية الموجودة بالمصارف.

♦ بالنسبة لخدمات الأنترنت المصرفية تكاد تكون منعدمة لعدم دراية معظم الزبائن بوجود هذه الخدمة وقد يرجع السبب إلى حداثة هذه الخدمة في التقديم وكذلك إلى قلة الترويج والتعريف بها.

♦ تبني الزبائن استخدام الصيرفة الإلكترونية بسبب السهولة وسرعة المعاملات المصرفية بالإضافة إلى انتشارها في كل الوطن وعلى مدار 24/24 ساعة وحتى العطل والمناسبات والأعياد.

والإتصال لتقديم كافة الخدمات المصرفية المتنوعة بالسرعة الفائقة والدقة اللازمة معتمدة على أدوات إلكترونية مختلفة أي من خلال الموزعات الآلية والأنترنترنت والهاتف النقال والثابت والحاسوب الشخصي... وغيرها، فهي تتيح الخدمة المصرفية عن بعد وخلال 24/24 ساعة وطوال أيام الأسبوع 7/7 أيام وبتكلفة أقل وبدون التقاء مكاني بين الزبون والمصرف، أي دون اتصال مباشر بين أصحاب المصلحة وهذا ما يكسب المصرف مركزا تنافسيا قويا.

إذن فالصيرفة الإلكترونية تقوم على:

تكنولوجيا المعلومات والاتصال + الخدمات المصرفية + ثقافة المصرف + المنافسة.

وهذه المعادلة تحقق: الثقة والرضا للعملاء والسهولة والسرعة وكذلك الدقة في تقديم الخدمات المصرفية التي تجعل تلك المصارف تنافس أكثر للحفاظ على مكانتها في السوق المصرفية، فأهمية الصيرفة الإلكترونية تكمن في تحقيق المعادلة السابقة.

والشكل (01) يوضح الصيرفة الإلكترونية ومميزات توظيفها في المصارف. (عبد العباس، 2012)

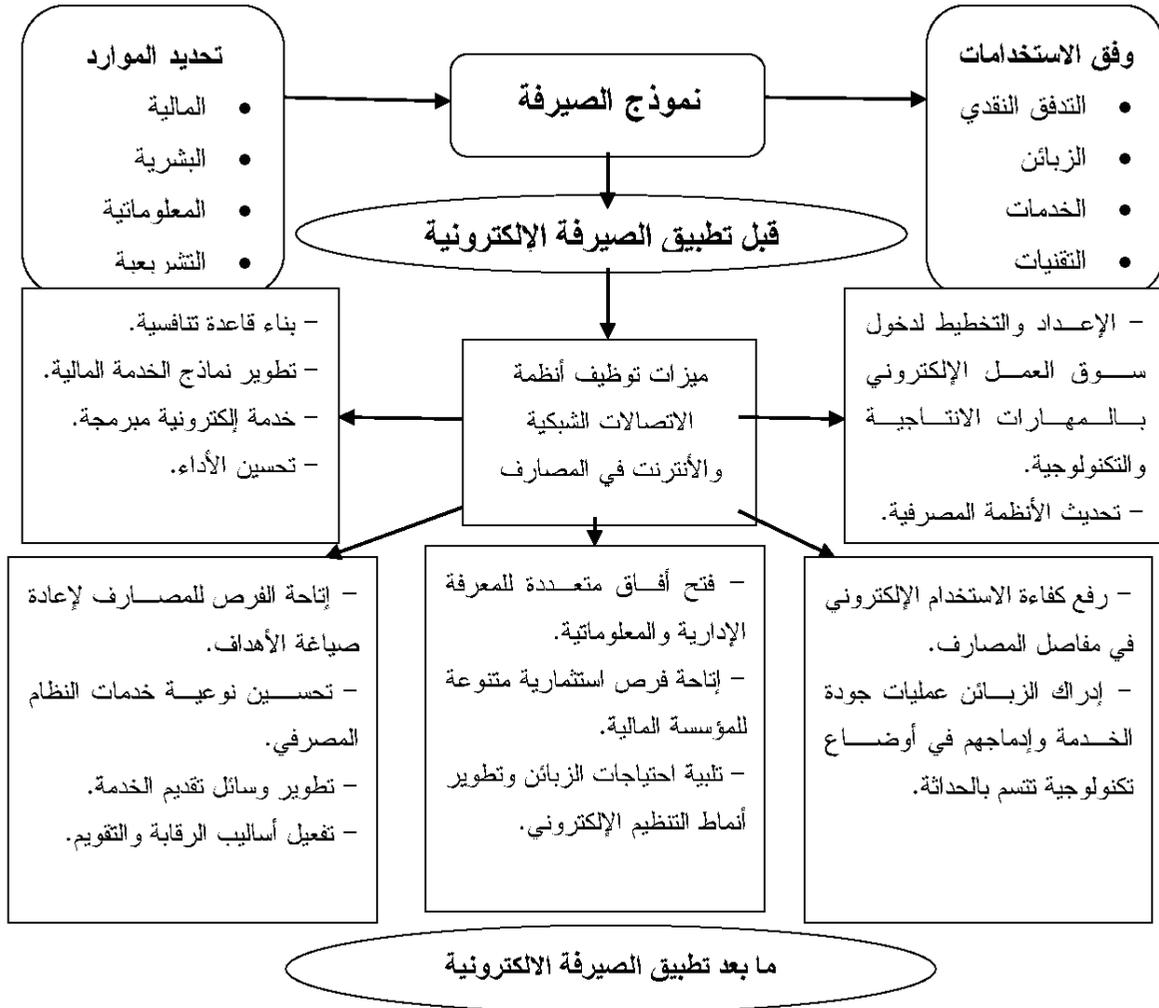
الإلكترونية عن بعد، الخدمات المالية عن بعد Remote Electronic Banking أو المصرف المنزل Home Banking أو المصرف على الخط Online Banking أو الخدمات المالية الذاتية -Self Service Bank ing أو مصارف الويب Web Banking، وعلى اختلاف المصطلحات فجميعها تشير إلى قيام الزبائن بإدارة حساباته وإنجاز جميع أعماله المتصلة بشبكة المصرف عن طريق المنزل أو المكتب أو في أي مكان وفي الوقت الذي يريد الزبون، ويعبر عنها (بالخدمة المالية في كل وقت ومن أي مكان). (مسعداوي، 2004).

ونظرا لما تتميز به الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف، في كونها نمطية في جوهرها؛ إذ ليس في هذا الجوهر ما يمكن تمييزه، بالتالي تعدّ خدمة الزبائن مجالا يحمل في طياته ميزة تنافسية تجعل المصرف مفضلا عن غيره من المصارف، وتضيف إليه قوة تنافسية ومكانة متقدمة في السوق، وهو ما يجعل خدمة المصارف إحدى المدخلات الاستراتيجية في القدرة التنافسية للمصارف الإلكترونية. (النسور، 2015)

فالصيرفة الإلكترونية هي تلك المصارف و المؤسسات المالية التي أتمتة أعمالها وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات

شكل (01)

الصيرفة الإلكترونية ومميزات توظيفها في المصارف



دراسة (الشمري، العبدلات، 2007): هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب والمعوقات التي تحد من عمليات التوسع في استخدام الصيرفة الإلكترونية من قبل زبائن المصارف التجارية الأردنية شمل مجتمع الدراسة جميع زبائن المصارف التجارية الأردنية والذين لديهم حسابات جارية وتوفير في الفترة الواقعة ما بين 10/ 2005 - 12/ 2005 لدى المصارف التجارية الأردنية والتي بلغ عددها (23) مصرفاً حسب إحصائيات المصرف المركزي، كما تكون مجتمع الدراسة من جميع المدراء العاميين ومساعدتهم ومدراء الدوائر، ومدراء الفروع، ورؤساء الأقسام في المصارف التجارية الأردنية، إلى جانب جميع الإداريين العاملين في المصرف المركزي، تكونت عينة الدراسة من (204) زبونا ممن لديهم حسابات جارية أو حسابات توفير، (54) من الإداريين العاملين في المصارف التجارية الأردنية، (10) من العاملين في المصرف المركزي، وقد تم استثناء ثلاثة مصارف من العينة وهي: مصرف الراجحي ومصرف الكويت الوطني ومصرف لبنان والمهجر. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج.

أما فيما يخص العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية لزبائن ودرجة الإحساس بالمعوقات فقد تبين أنه بازياد الدخل يزداد الإحساس بالمعوقات، وكذلك بالنسبة للعمر فكلما زاد العمر ازداد الإحساس بالمعوقات وبدرجة أقل يظهر ارتباط بين نوع جنس الزبون وازدياد الإحساس بالمعوقات، وأن هناك ضعفاً كبيراً في حجم ما تملكه المصارف الأردنية من القنوات الإلكترونية من جهة وضعف عدد الخدمات التي تقدمها تلك القنوات.

دراسة (منى محمد، 2009): سعت هذه الدراسة لتعرف الأبعاد الاجتماعية الثقافية لتبني الخدمات المصرفية الإلكترونية في مصر، وأهم المعوقات التي تحول دون انتشارها. هدفت الدراسة إلى التعرف على الأبعاد الاجتماعية والثقافية لانتشار الخدمات المصرفية الإلكترونية في المجتمع المصري ومحاولة الكشف عن الآليات التي تتخذها المصارف لتحديث أساليب العمل المصرفي بها، فضلاً عن إلقاء الضوء على المعوقات التي يمكن أن تحول دون تبني الزبائن لتلك الخدمات. توصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من الأبعاد المجتمعية التي ساهمت في انتشار الخدمات المصرفية الإلكترونية، وتتجسد أهمها في: أبعاد سياسية وتاريخية، واقتصادية تتصل بتوقيع مصر على اتفاقية الجات، وأبعاد قانونية ترتبط باستحداث العديد من القوانين والتشريعات المنظمة، وقد استعان مصرف مصر بعدد من الآليات لتحديث وتطوير العمل المصرفي داخله حرصاً منه على مواكبة التطورات العالمية والمحلية والحفاظ على وضعه ومكانته في السوق، وقد كان من أهم تلك الآليات الاستعانة بالأساليب التكنولوجية الحديثة وتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية الحديثة والتي كان من أبرزها: ماكينة الصراف الآلي ونقاط البيع الإلكترونية والتليفون البنكي، إلى جانب اتباع أساليب تسويقية مبتكرة للترويج لاسم المصرف ولمختلف خدماته، فضلاً عن الاهتمام بتحسين وتطوير أداء العاملين داخل المصرف. كما أدت الأبعاد الاجتماعية والثقافية دوراً مهماً في تبني الزبائن للخدمات المصرفية الإلكترونية أو في عزوفهم ورفضهم التعامل معها.

دراسة (أكرم جلال وآخرون، 2011): هدفت الدراسة إلى معرفة

من الشكل (01) اتضحت العديد من المزايا التي تحققها الصيرفة الإلكترونية من خلال تطوير وتحديث الخدمات المصرفية بما يتلاءم ومتطلبات المرحلة الحالية، هذا إذا أكدنا على أن الصيرفة الإلكترونية لا تزال في بدايتها وأمامها جميع التكنولوجيات لاستثمارها وتوظيفها لترويج خدماتها والتعرف بها وفتح طرق جديدة أمام صيرفة عصرية، إلا أن التحدي الأكبر يتمحور حول مدى فعالية هذه الصيرفة في كسب ثقة الزبائن فيها وهو ما يتطلب من المصرف توفير قاعدة من البيانات لتأدية الخدمات بكفاءة عالية من جهة، وفي الوقت نفسه تخلق تحديات ومخاطر كبيرة ومتنوعة للمصارف التي تستخدم القنوات الإلكترونية في ممارسة العمل المصرفي.

ثانياً الدراسات السابقة:

من أجل الوقوف على أهم العوامل المؤثرة على تبني الزبائن للصيرفة الإلكترونية، تم الاعتماد على بعض الدراسات التي تعرض التحول للأعمال الإلكترونية والعوامل المؤثرة في تبنيها والتي تعرض جزءاً منها في الآتي:

الدراسات المحلية: (الجزائر)

دراسة (مسعودي، 2015): عالجت هذه الدراسة تحليل آراء عينة من موظفي المصارف التجارية لتحديد مشكلة تبني وإقبال الزبائن على الصيرفة الإلكترونية بالجزائر من خلال سبع أبعاد رئيسية تم توزيع (150) استباناً بالنسبة للمصارف التجارية وأوضحت الدراسة أن الأعطال والأخطاء التقنية بالإضافة إلى الممارسات والتطبيقات غير الجيدة للتعاملات الإلكترونية من أهم العوامل المؤثرة على تبني الصيرفة الإلكترونية بالجزائر، وأوصت الدراسة بتعزيز توجهات الإدارة المصرفية بشأن الاستثمار بالنظم التكنولوجية بالمصارف وخلق ثقافات مصرفية تعتمد على التقنيات والوسائط الإلكترونية.

الدراسات العربية:

دراسة (الشعبي، 2007): تناولت هذه الدراسة موضوع الخدمات المصرفية الإلكترونية على مستوى المصارف السعودية من وجهة نظر زبائن العملاء، وقامت بصياغة واختبار مجموعة من الفرضيات لمعرفة توجهات زبائن المصارف السعودية نحو الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث استخدامها وعدم استخدامها والأسباب والدوافع التي أدت إلى ذلك، وكذلك من حيث جودة هذه الخدمات من خلال دراسة توجهات عينة ممثلة لمجتمع زبائن المصارف السعودية تكونت من 517 زبون من زبائن المصارف العاملة بالمملكة العربية السعودية وعددها 11 مصرفاً، كما هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل الديموغرافية للعينة على كل من توجهات الزبائن نحو استخدام الصيرفة الإلكترونية وتقييم جودة هذه الخدمات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن فئة كبيرة من زبائن المصارف السعودية يمتلكون وسائل اتصال الكترونية بل يفضلونها عن الخدمات المصرفية التقليدية، كما يعتبر المستوى التعليمي دون غيره من العوامل الديموغرافية الأخرى من أهم العوامل التي تسهم في تكوين توجهات الزبائن في استخدام أو العزوف عن الصيرفة الإلكترونية.

«تام» ونظرية السلوك المخطط، وتم تحليل (150) استبانة باستخدام أسلوب تنميط المعادلة المنتظمة وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن الاتجاه نحو الاستخدام والصعوبة المدركة والمعايير الموضوعية والفائدة المدركة لها تأثير مباشر على النية تجاه استخدام الأنترنت في الخدمات المصرفية، كما تشير نتائج الدراسة إلى تأثير سهولة الاستخدام على المنفعة المدركة والاتجاه نحو الاستخدام. وقد اقترحت الدراسة عدة توصيات من شأنها أن تفيد المؤسسات المصرفية في رسم استراتيجيات تسويقية لمزيد دفع الزبائن إلى استخدام الأنترنت في الخدمات المصرفية.

الدراسات الأجنبية

دراسة (T.C. Edwin Cheng, David Y.C. Lam and 2006, Andy C.L. Yeung): تهدف هذه الدراسة إلى كيفية اعتماد زبائن الأنترنت من قبل الزبائن في هونغ كونغ، حيث اعتمدت نظرية تقوم على قبول نموذج التكنولوجيا، وبناء أمن الأنترنت، واختبار تجريبي للتنبؤ بالاحتمالات السلوكية من قبل العملاء، حيث تم تطوير استبيان واختيرت عينة عشوائية، جرى قبول (203) استبانة صالحة للتحليل، وحُللت البيانات بواسطة معادلة النمذجة لتقييم قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة إن وجدت بين المتغير التابع نسبة الاستخدام، والمتغير المستقل هي المنفعة المدركة مع سهولة الاستعمال المدركة والأمان المدرك والتي تصب جميعها في متغير واحد هو الاتجاهات، وقد توصلت الدراسة إلى أن الفائدة المدركة من الاستخدام لها النصيب الأعلى كعامل مؤثر في مدى تقبل الزبون لإجراء عملياته المصرفية عبر الصيرفة الإلكترونية ومن ثم يأتي عامل سهولة الاستعمال، أما فيما يخص للمتغيرات الديموغرافية فقد كانت ذات تأثير محدود نسبياً في مدى تقبل الزبون لإجراء عملياته المصرفية عبر الأنترنت.

دراسة (Wai-Ching Poon 2008): الغرض من هذه الدراسة هو استكشاف العوامل المحددة لتبني الزبائن للخدمات المصرفية الإلكترونية في ماليزيا بواسطة استبانة وتم استرجاع (324) استبانة قابل للمعالجة والتحليل، من خلال اختبار عشرة عوامل هي: الراحة عند الاستخدام وسهولة الوصول إليها وتوفير المزايا وإظهار الصورة الذهنية للبنك والأمن والخصوصية والتصميم ومحتوى السرعة والرسوم والمصاريف، وتشير النتائج إلى أن الخصوصية والأمن والراحة تؤدي دوراً مهماً في قبول الزبائن للخدمات المصرفية الإلكترونية مع اختلاف الفئة العمرية ومستوى التعليم ومستوى الدخل، وقد أوصت الدراسة بضرورة أخذ آراء غير المستخدمين للصيرفة الإلكترونية بعين الاعتبار في الدراسات المستقبلية.

دراسة (Lu Nancy Zheng, 2010): الهدف من هذه الدراسة هو تحليل العوامل التي تؤثر على الزبائن في تبني الصيرفة الإلكترونية في السوق المصرفي الصيني في مدينة تشنغتشو، وشملت عينة الدراسة الجنس والفئات العمرية، والتعليم والحالة الاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى أن عامل الأمن مهماً جداً، لذا ينبغي على إدارة المصرف بناء نظام أمني قوي لجذب الزبائن وتطوير ثقتهم، كما أن المعرفة والمهارات حول استخدام أجهزة الكمبيوتر تزيد من زبائن المصارف لاستخدام الصيرفة الإلكترونية.

أثر العوامل المتعلقة بالصيرفة عبر الأنترنت على رغبة الزبائن في الإقبال على الصيرفة الإلكترونية بالبحرين، وقد حددت الدراسة ثلاثة عوامل مؤثرة في الإقبال على الصيرفة الإلكترونية وهي: العوائد المتوقعة والأمن والخصوصية والمصادقية وسهولة الاستخدام، تم الاعتماد على استبانة في جمع بيانات الدراسة، وتمثلت عينة الدراسة في (171) من زبائن الأنترنت المصرفي، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن عوامل الأمن والخصوصية والمصادقية كانت أهم مؤثر في تبني الزبائن للصيرفة الإلكترونية، أما بالنسبة لعامل سهولة الاستخدام فيرى أفراد العينة أنها لا تمثل عائقاً أمام استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية.

دراسة (الأعرج، 2013): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في اختيار نوع الخدمات والنوافذ التي تقدمها المصارف الإلكترونية، وقد أجريت هذه الدراسة التحليلية على عينة من الأفراد الذين يتعاملون مع المصارف القاطنين في مختلف مناطق العاصمة الدوحة، وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة بلغت (214) زبوناً، ولهذا الغرض تم توزيع الاستبانات لقياس اتجاهات الزبائن مع المصارف حول متغيرات الدراسة، إذ جرى إتباع المنهج الوصفي التحليلي، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تباين في اتجاه أفراد عينة البحث من زبائن المصارف يعزى للخصائص الشخصية كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين قدرة ومعرفة أفراد عينة البحث باستخدام تكنولوجيا المعلومات ونوع الخدمات والنوافذ الإلكترونية التي يفضلونها، كما أظهرت أيضاً أن مدى توفر وسائل تكنولوجيا المعلومات لدى زبائن المصارف يعتبر من العوامل المؤثرة في اختيار نوع الخدمات والنوافذ التي تقدمها المصارف الإلكترونية. وفي ضوء النتائج قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، من أهمها دعم بحوث تطوير خدمات ونوافذ المصارف الإلكترونية بهدف ضمان توسيع انتشارها، والعمل على صياغة سياسة تسويقية تستهدف الفئات الأقل اهتماماً بالخدمات والنوافذ التي تقدمها تلك المصارف إضافة إلى توفير الدعم الحكومي من خلال توفير البنية التقنية الأساسية المطلوبة من شبكات اتصالات آمنة وتهيئة البيئة القانونية والتشريعية وإيجاد إطار واضح وسليم للاعتراف بالتوقيع الإلكتروني.

دراسة (التواتي، 2013): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وتحليل تأثير خصائص الخدمة المقدمة على إقبال الزبائن على الخدمات المصرفية الإلكترونية بالمصارف التجارية الليبية، وتم الاعتماد على أسلوب الاستبانة في جمع بيانات الدراسة وذلك من خلال توزيع استبانة على عينة الدراسة من عملاء المصارف التجارية الليبية، وتم تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، حيث تمت الدراسة عن طريق قياس تأثير خصائص الخدمة المتمثلة في الجودة والملاءمة والتعقيد والأمن على الإقبال على استخدام الصيرفة الإلكترونية، وبينت نتائج الدراسة أن عامل التعقيد كان أهم أسباب عدم إقبال الزبائن على القنوات المصرفية الإلكترونية.

دراسة (نصري، 2015): تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء العوامل المؤثرة على نية المستهلكين تجاه استخدام الأنترنت في الخدمات المصرفية في تونس، باستخدام نموذج قبول التكنولوجيا

3. أن كل الدراسات تقريبا اتفقت في عامل الثقة والمصادقية والتعقيد والأمن والخصوصية والملاءمة... من أهم العوامل المؤثرة في تبني الزبائن للصيرفة الإلكترونية.

4. اتفقت على أن هناك علاقة بين الخصائص الديموغرافية للزبائن مثل السن والمستوى التعليمي ومستوى الدخل ودرجة تبني هؤلاء الزبائن للصيرفة الإلكترونية حيث تطابقت النتائج بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

5. أوصت معظم الدراسات بضرورة توفير برامج الحماية من ناحية، وضرورة الاهتمام بجانب الترويج والتسويق للخدمات المصرفية الإلكترونية من ناحية أخرى.

6. عدم وجود دراسات سابقة عن العوامل المؤثرة في تبني الصيرفة الإلكترونية في الجزائر من وجهة نظر الزبائن، حتى يتسنى للباحث مقارنة نتائج هذه الدراسة مع النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة.

نموذج الدراسة

وفقا لما ورد في أدبيات البحث والدراسة الاستطلاعية والدارسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية ورصد أهم المتغيرات المؤثرة في تبني الزبائن للصيرفة الإلكترونية، ومع إجراءات تحليلية ومقارنة تفصيلية لأهم المتغيرات حسب ثقافة التعاملات المصرفية وخصوصية كل بلد وتطورات التكنولوجيا وقف الباحث على أهم المتغيرات والعوامل التي يراها تؤثر على تبني الزبائن للصيرفة الإلكترونية بالجزائر وجرى بناء نموذج افتراضي لمشكلة البحث ومتغيراته المستقلة والتابعة.

لقد قام الباحث بتطوير نموذج يلخص جميع المتغيرات المستقلة التي ستم دراستها بالإضافة إلى المتغير التابع واتجاه السهم يدل على اتجاه التأثير (مؤثر متأثر) وهو على النحو التالي:

بشكل عام إذا كانت إدارة المصرف لديها المزيد من المعرفة حول العوامل المؤثرة على زبائنها لاعتماد الصيرفة الإلكترونية، تكون لديهم القدرة أكبر على تطوير الاستراتيجيات المناسبة وبالتالي زيادة معدل اعتماد الصيرفة الإلكترونية.

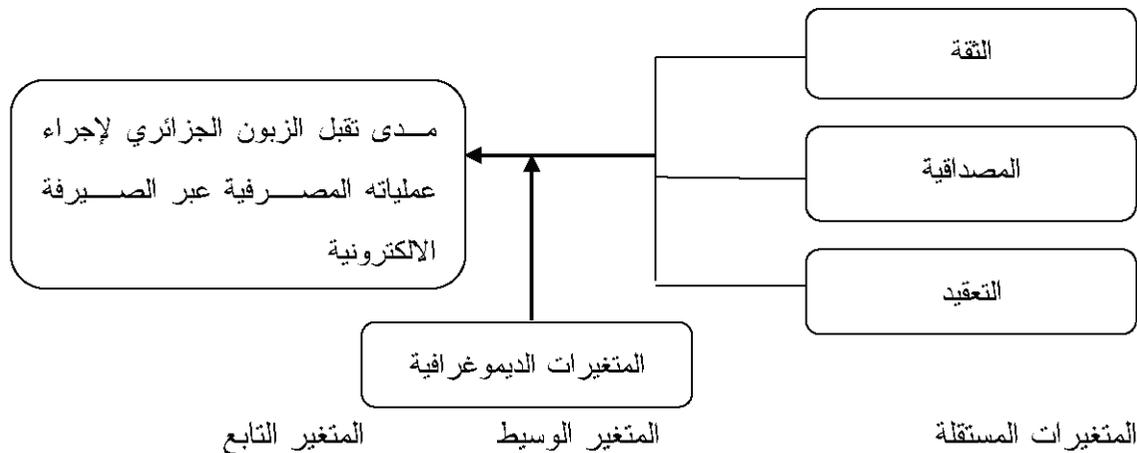
دراسة (Shilpi Khandelwal, 2013): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل التي تؤثر في تبني زبائن المصارف الهندية للصيرفة الإلكترونية، وقد أوضحت الدراسة أن عالم الصيرفة الإلكترونية بدأ في الهند عام 1990 وأن المصارف أصبحت تعتمد على التكنولوجيا بشكل أساسي في تطوير صناعتها واهتمت الدراسة بالعوامل المؤثرة في تبني الصيرفة الإلكترونية في الهند، وقد حددتها في ستة متغيرات وهي: سهولة الاستخدام وسهولة الدخول والتواصل على الأنترنت والأمن وسرية العوامل الديموغرافية والوعي والمعرفة بالخدمة التكلفة، وتوصلت إلى أن عامل العمر له تأثير كبير في استخدام الصيرفة الإلكترونية بالإضافة إلى أن عدم توفر الأمن والسرية، ونقص الوعي والمعرفة بالخدمة ومزاياها، كانت من أهم العوامل المؤثرة في تبني الزبائن للصيرفة الإلكترونية، وقد أوصت الدراسة بالاهتمام ببرامج التوعية والإعلام للخدمة المصرفية الإلكترونية، وتحديث برامج الأنترنت المصرفي، مع توفير برامج الأمن وكذلك الاهتمام بالمؤتمرات والندوات في مجال الصيرفة الإلكترونية.

من استعراضات الدراسات السابقة يتضح ما يأتي:

1. أن العديد منها ركز على استقصاء وبناء نماذج لزبائن الصيرفة الإلكترونية في البلدان المتقدمة، فيما أهمل التركيز على البلدان النامية باستثناء القليل منها في البلدان العربية.
2. أنها تتفق في تناول موضوع الصيرفة الإلكترونية، ولكنها تتفاوت فيما بينها في تناول موضوع هذه الخدمات من زوايا مختلفة وقد اختلفت في تحديد خصائص الخدمة المدروسة.

شكل (02)

نموذج الدراسة (من إعداد الباحث)



وتعديل واستبدال) لبعض العبارات، لتصبح أكثر وضوحاً لدى أفراد العينة وأكثر صدقاً في قياس المتغيرات المطلوبة حتى توصلت إلى الاستبانة بشكلها النهائي.

الثبات/الاعتمادية

استخدم الباحث معامل ارتباط ألفا كرونباخ Cronbach AI-pha الذي يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات النموذج، وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة Cronbach Alpha إلا أنه من الناحية التطبيقية يعد (0.60) AI-pha مقبولاً في البحوث الإدارية والاجتماعية.

واعتماداً على برنامج SPSS-20 بلغت قيمة ألفا كرونباخ (0.813) أي (81,3%) وتعدّ هذه القيمة مقبولة، فهي أكبر من (0.6) وهذا دليل على المقاييس الواردة تتسم بالاتساق الداخلي للعبارات.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

استخدم الباحث الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار العشرون في تحليل البيانات التي جمعها في هذه الدراسة، وقد تم تطبيق الاختبارات المناسبة لطبيعة البيانات وفروض الدراسة، إذ استخدم أكثر من أداة إحصائية لتحليل البيانات: الأساليب الإحصائية الوصفية واختبار معامل بيرسون للارتباط واختبار التباين الأحادي واختبار (ت) للعينات المستقلة والارتباط الثنائي وتحليل الانحدار الخطي المتعدد.

مجتمع البحث

يشمل مجتمع الدراسة جميع الزبائن الأفراد للمصارف العمومية الجزائرية في سنة 2015 تحديداً داخل مدينة قالمة والبالغ عددها ستة مصارف سواء كانوا مستخدمين فعلاً لهذه الخدمات أو غير مستخدمين لها بمختلف جنسهم وأعمارهم ومستواهم العلمي ومعدل دخلهم، وهذه المصارف العمومية هي: المصرف الوطني الجزائري والمصرف الخارجي الجزائري والقرض الشعبي الجزائري، ومصرف التنمية المحلية ومصرف الفلاحة والتنمية الريفية، صندوق التوفير والاحتياط.

عينة البحث

اعتمد الباحث على أسلوب العينة بدلا عن أسلوب الحصر الشامل وذلك لعدة أسباب أبرزها:

◆ كبر وضخامة مجتمع الدراسة وبالتالي استحالة اختبار جميع أفراد مجتمع الدراسة.

◆ صعوبة الحصول على إطار شامل لمفردات الدراسة نظراً لظروف أمنية وسرية خاصة بكل مصرف والمنافسة وصعوبة الحصول على بيانات صادقة تتسم بالحدائث في البيئة الجزائرية.

◆ ضغوطات الوقت والجهد والتكاليف والإمكانات المتوافرة.

◆ الزبائن غير دائمين في تعاملهم مع المصارف فبعضهم يمكن أن يتعامل مع هذا المصرف لفترة محددة ثم ينتقل لمصرف آخر وهكذا، وكذلك صعوبة الحصول على التعاون الكامل من جانب المستقضي منه.

ثانياً: الدراسة الميدانية

فرضيات الدراسة

في ضوء الدراسة الاستطلاعية والدراسات السابقة تم تطوير عدد من الفرضيات من أجل تحقيق أهداف الدراسة وتتلخص في الآتي:

- الفرضية الأولى: يترافق وجود تقبل عال لدى الزبون المصرفي لإجراء عملياته المصرفية عبر الصيرفة الإلكترونية في أحد العوامل بوجود تقبل عال في العوامل الأخرى.

- الفرضية الثانية: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين (الثقة والمصادقية والتعقيد) ومدى تقبل الزبون المصرفي لإجراء عملياته المصرفية مع المصرف عبر الصيرفة الإلكترونية.

- الفرضية الثالثة: وجود فروقات ذات دلالة إحصائية ومدى تقبل الزبائن لإجراء عملياتهم المصرفية عبر الصيرفة الإلكترونية يمكن أن تعزى إلى العوامل الديموغرافية.

أدوات البحث: اختيار الأداة:

اعتمد الباحث على نوعين من المصادر المرتبطة بمشكلة البحث التي استخدمت للتحقق من الفروض والوصول إلى أهداف البحث، وهذه المصادر يمكن تقسيمها إلى:

● المصادر الثانوية: وتمثلت في المراجع والدراسات السابقة من كتب ومقالات وغيرها، ذات العلاقة بالدراسة بهدف تكوين صورة واضحة عن المتغير المستقل والمتغير التابع حتى يتم التمكن من صياغة أداة الاستبانة بشكل صحيح وشامل لمختلف أبعاد مشكلة الدراسة.

● المصادر الأولية: تمت الاستعانة بالوسائل التالية لجمع بيانات الدراسة الميدانية:

- الاستبانة وتم إعدادها استناداً إلى ما توصلت إليها نتائج الدراسات السابقة والدراسة الاستطلاعية.

- المقابلة نظراً لحاجة الباحث للحصول على معلومات بشكل مباشر، قام بمقابلة شخصية لبعض المبحوثين خصوصاً من هم على إطلاع واسع على الصيرفة الإلكترونية (المدراء والإطارات العليا وبعض الإطارات المختصة في هذا المجال)، بهدف جمع البيانات وتسجيل انطباعات تتضمن معلومات يفيد تحليلها في تفسير مشكلة الدراسة واختبار الفرضيات والوصول إلى أبرز النتائج.

تقييم الأداة:

بعد أن تم تطوير البناء الأولي للاستبانة، قام الباحث بعرضها على مجموعة من المحكمين من الأكاديميين من أساتذة الجامعات في التخصص ومجموعة من مدراء الوكالات المصرفية المتخصصة وطلب من كل محكم إبداء رأيه في الفقرات الواردة في الاستبانة من حيث وضوح وترابط الفقرات وانتمائها لمجالها والصحة اللغوية ومقدار ملاءمتها لقياس متغيرات الدراسة، وشمولية أبعاد متغيرات الدراسة وقد تم الأخذ إجمالاً بكل توجيهاتهم شكلاً وجوهراً فتم التعديل على الأداة (حذف وإضافة

من تاريخ (01/ 05/ 2016) إلى غاية (31/ 08/ 2016)، أي أربعة أشهر، وتم استرجاع (390) استبانة، بنسبة (87 %) وبعد مراجعتها وتدقيقها تم استبعاد 34 استبانة منها لعدم مطابقتها لشروط التحليل الإحصائي وبذلك بلغ عدد النسخ التي دخلت التحليل الإحصائي (356) بنسبة (79 %)، وهي نسبة مرتفعة ومقبولة لمثل هذا النوع من الدراسات. ويمكن إرجاع هذه النسبة إلى الجهد الكبير الذي بذله الباحث وملازمته لكل مباحث والتي تعتمد على (عند دخول الزبون للمصرف يأخذ رقم وينتظر لحين ظهور هذا الرقم على الشاشة، في فترة انتظار الزبون نعطيه الاستبانة لملئها لحين ظهور رقمه على الشاشة حتى تسترجع الاستبانة منه في شكلها النهائي)، هذا فضلا عن استخدام أسلوب المقابلة الشخصية مع معظم أفراد عينة الدراسة بهدف توضيح فقرات الاستبانة لضمان الإجابة الدقيقة عن الأسئلة الواردة فيها، وكذلك للتأكد من عدم ترك الإجابة عن أي سؤال يمكن أن يؤثر على قبول الاستبانة للتحليل الإحصائي، وجرى التوقف عن عملية التوزيع بمجرد استيفاء العدد المطلوب والجدول (01) يبين توزيع عينة المصارف المختارة.

وعليه ونظرا لعدم وجود إطار يحوي عدد زبائن المصارف، يمكن على أساسه تحديد طريقة سحب العينة ووفقا للدراسات الإحصائية التي تشير إلى أن حجم العينة الذي يتكون من (50) إلى (500) مفردة يعتبر ملائما لأغلب أنواع البحوث، وعند استخدام تحليل الانحدار المتعدد أو الاختبارات المماثلة له يفضل أن يكون حجم العينة أضعاف متغيرات الدراسة ويفضل أن يكون على الأقل (10) أضعاف المتغيرات وبالتالي فإن العينة تعتبر مناسبة، لذا قام الباحث بسحب عينة بطريقة عشوائية من زبائن المصارف المترددين على وكالات المصارف المختارة مسبقا خلال أيام الأسبوع وخلال ساعات العمل الرسمية المكونة من (450) مفردة بناء على جدول تحديد أحجام العينات، عند مستوى معنوية (0,05) وحدود ثقة (95 %) مع الافتراض بأن الخصائص المطلوب دراستها في المجتمع متوفرة بنسبة (50 %).

طريقة جمع ومراجعة البيانات:

قام الباحث بتوزيع هذه الاستبانات خلال الفترة الممتدة

الجدول (01)

عينة المصارف المختارة

الرقم	اسم المصرف	الوكالة	العينة	عدد الاستبانات المستردة	عدد الاستبانات الصالحة للتحليل	نسبة الاسترداد
01	المصرف الوطني الجزائري	وكالة قالمة	38	32	29	76 %
		وكالة وادي الزناتي	37	29	26	70 %
02	المصرف الخارجي الجزائري	وكالة قالمة	75	63	60	80 %
		وكالة قالمة	25	25	25	100 %
03	مصرف الفلاحة و التنمية الريفية	وكالة بوشقوف	25	20	17	68 %
		وكالة وادي الزناتي	25	18	18	72 %
04	مصرف التنمية المحلية	وكالة قالمة	38	37	31	82 %
		وكالة بوشقوف	37	34	30	81 %
05	القرض الشعبي الجزائري	وكالة قالمة	75	59	55	73 %
		وكالة قالمة	38	38	35	92 %
06	مصرف التوفير والاحتياط	وكالة وادي الزناتي	37	35	30	81 %
	المجموع		450	390	356	79 %

الجدول (02)

خصائص الزبائن الديموغرافية

خصائص الزبائن	بيان	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	251	57,0 %
	أنثى	105	29,5 %

وصف وتشخيص متغيرات الدراسة الميدانية

سيتم عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية والتعريفية لأفراد عينة الدراسة ويظهر الجدول (02) وصفا لخصائص عينة الدراسة الديموغرافية المتمثلة بالجنس والسن ودرجة التعليم والمهنة والدخل ومتوسط عدد مرات استخدام أدوات الصيرفة الإلكترونية في الشهر.

♦ دخل غالبية أفراد عينة الدراسة ما بين 18000 دج إلى أقل من 50.000 دج شهريا وهم يمثلون أصحاب الدخل المتوسط وفقا للأوضاع الوظيفية والمعيشية في الجزائر.

♦ متوسط عدد مرات استخدام قنوات الصيرفة الإلكترونية في الشهر من مرة إلى خمسة مرات في الشهر أغلبها للتحقق من الرصيد.

نتائج الدراسة الميدانية

يعرض هذا الجزء النتائج التي توصلت إليها الدراسة بشأن اختبار صحة الفرضيات:

نتائج اختبار صحة الفرضية الأولى

التي تنص على: يتوافق وجود تقبل عال لدى الزبون المصرفي لإجراء عملياته المصرفية عبر الصيرفة الإلكترونية في أحد العوامل بوجود تقبل عال في العوامل الأخرى، لدراسة العلاقة بين هذه المتغيرات قام الباحث باستخدام مقياس الارتباط الثنائي Correlations وعلى النحو التالي:

حسبت معاملات ارتباط بيرسون بين كل متغيرين من المتغيرات التي تم اختيارها وهي التي تظهر في الجزء العلوي والعمود الأول من الجدول (03) وقد ميزت تلك المعاملات ذات الدلالة الإحصائية على مستوى أقل من 0,005 بوضع إشارة (*) مقابل معامل الارتباط وميزت معاملات الارتباط ذات الدلالة الإحصائية على مستوى أقل من 0,001 بوضع (** مقابلها ولم تميز معاملات الارتباط الغير دالة إحصائيا بأي إشارة.

الجدول (03)

معاملات الارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة

المحاور	الثقة	المصادقية	التعقيد	مدى تقبل العميل
الثقة	1	**0,357	**0,353	**0,579
المصادقية	**0,357	1	**0,411	**0,443
التعقيد	**0,353	**0,411	1	**0,541
التقبل	**0,579	**0,443	**0,541	1

يلاحظ من الجدول رقم (03) وجود ارتباطات قوة بين المتغيرات وجميعها ذات دلالة إحصائية ومعنوية نظرا لحصول على قيمة Sig=0.00 ما يعطي انطبعا جيدا حول العلاقات بين المتغيرات ويدل على وجود علاقة طردية بين عوامل مدى تقبل الزبون المصرفي لإجراء عملياته المصرفية عبر الصيرفة الإلكترونية.

من خلال الجدول (03) لاحظ الباحث أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين زوج كل هذه المتغيرات (تابع مع مستقل) وقد بلغت أقوى العلاقات بين عاملي مدى تقبل الزبون المصرفي لإجراء عملياته المصرفية عبر الصيرفة الإلكترونية والثقة

خصائص الزبائن	بيان	التكرار	النسبة
السن	أقل من 30 سنة	56	15,7%
	من 31 إلى 40 سنة	77	1,62%
	من 41 إلى 50 سنة	162	45,5%
	من 51 إلى 60 سنة	41	11,5%
	من 60 سنة وأكثر	20	5,6%
	بدون مؤهلات	60	16,9%
درجة التعليم	مؤهلات متوسطة	62	17,4%
	مؤهل جامعي (ليسانس، ماستر)	175	49,2%
	دراسات عليا (ماجستير، دكتوراه)	59	16,6%
المهنة	عامل بسيط	137	38,5%
	إطار	173	8,64%
	بدون شغل	26	7,3%
	متقاعد	20	5,6%
	أقل من 18.000 دج شهريا.	51	14,3%
	من 18.000 إلى أقل من 30.000 دج شهريا	51	4,31%
الدخل	من 30.000 إلى أقل من 40.000 دج شهريا	72	2,20%
	من 40.000 إلى أقل من 50.000 دج شهريا	68	1,19%
	أكثر من 50.000 دج شهريا	114	32%
	لم يحدد	59	1,15%
متوسط عدد مرات استخدام الصيرفة الإلكترونية في الشهر	من مرة إلى مرتين	131	1,37%
	من 03 إلى 05 مرات	117	7,33%
	استخدامها 5 مرات فأكثر	49	13,8%
المجموع		356	100%

بناء على نتائج الجدول (02) يتضح ما يأتي:

♦ تبين أن غالبية أفراد عينة الدراسة -فيما يتعلق بالجنس- من الذكور حيث بلغ عددهم (251) بنسبة (57,0%)، في حين بلغ عدد الإناث (105) بنسبة بلغت (29,5%).

♦ أن أكبر شريحة تتراوح عمرها ما بين 41 سنة إلى أقل من 50 سنة، وهذا يدل على تراكم المعرفة والخبرة الكافية بحيث يستطيع أصحابها الإجابة على أسئلة الاستبانة المعروضة عليهم بكفاءة وخبرة ومعرفة.

♦ يحمل نصف أفراد العينة الشهادة الجامعية، ما يدل على وجود مستوى تأهيل مناسب لدى أفراد العينة للإجابة على أسئلة الاستبانة.

الجدول (05)

اختبار صلاحية نموذج الدراسة لتحليل تباين الانحدار

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	مربع الوسط	F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الانحدار 1	69,876	3	23,292	110,614	0,000 ^a
الخطأ	74,121	352	0,211		
المجموع	143,997	355			

يبين الجدول (06) نتيجة تحليل تباين الانحدار

الجدول (06)

نتائج تحليل تباين الانحدار المتعدد للعوامل المؤثرة على تبني الصيرفة الإلكترونية

النموذج	المعاملات غير المعيارية الميل الحدي β_i	المعاملات المعيارية Beta	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الثابت (α)	0,909	0,154	5,896	0,000
(β_1) الثقة	0,323	0,034	0,404	9,565
(β_2) المصداقية	0,171	0,046	0,162	3,751
(β_3) التعقيد	0,349	0,045	0,332	7,671

قد تبين من خلال قيم Beta الموضحة في الجدول رقم (06) أن متغير الثقة والمصداقية والتعقيد كان لها أثر ودلالة إحصائية حيث بلغت قيمة Beta المقابلة لهذه المتغيرات 0,404، 0,162، و0,332 على التوالي وهذه القيم ذات دلالة إحصائية على مستوى أقل من 0,05 وتدل الإشارة السالبة لقيمة Beta على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين والإشارة الموجبة على وجود علاقة طردية بين المتغيرين.

وهكذا تتضح لنا العوامل المؤثرة في تبني الصيرفة الإلكترونية من وجهة نظر الزبائن وهي الثقة والمصداقية والتعقيد وهي ممثلة بالمعادلة التالية:

$$Y = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \zeta, \quad X_1, X_2, X_3 \geq 0$$

Y: مدى تقبل الزبون المصرفي لإجراء عملياته المصرفية عبر الصيرفة الإلكترونية.

X₁: الثقة و X₂: المصداقية و X₃: التعقيد و α : الثابت.

β_i : الميل الحدي لنموذج الانحدار المتعدد الخطي.

تصبح المعادلة:

$$Y = 0,909 + 0,323 X_1 + 0,171 X_2 + 0,349 X_3$$

مدى تقبل الزبون المصرفي = 0,909 + 0,323*الثقة + 0,171*المصداقية + 0,349*التعقيد.

نتائج اختبار صحة الفرض الثالث

تنص على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لمدى تقبل الزبائن لإجراء عملياتهم المصرفية عبر الصيرفة الإلكترونية يمكن

وكان أضعفها العلاقة بين عاملي المصداقية ومدى تقبل الزبون المصرفي لإجراء عملياته المصرفية عبر الصيرفة الإلكترونية حيث بلغ معامل الارتباط (0,443).

نتائج اختبار صحة الفرضية الثانية

التي تنص: على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين (الثقة والمصداقية والتعقيد) ومدى تقبل الزبون لإجراء عملياته المصرفية عبر الصيرفة الإلكترونية ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث ب:

تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression

يمكن اختبار ما تفسره هذه المتغيرات مجتمعة من تباين المتغير التابع من خلال اختبار دلالة R² الإجمالية. قد استخدم الباحث هذا الاختبار وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (04).

الجدول (04)

ملخص تحليل تباين الانحدار

R	R ²	R ² المعدلة	الخطأ المعياري
0,697 ^a	0,485	0,481	0,45888

يبين الجدول (04) ملخص تحليل الانحدار الذي تظهر فيه قيمة الارتباط R بين المتغير التابع مع المتغيرات المستقلة التي دخلت معادلة الانحدار، كما تظهر في الجدول قيمة R² وقيمة R² المعدلة اللتان تدلان على مقدرة المتغيرات المستقلة التي دخلت معادلة الانحدار في التنبؤ بقيمة المتغير التابع.

وقد تبين من خلال النتائج معنوية النموذج ودلالته الإحصائية نظرا لارتفاع قيمة F المحسوبة (110,614) وهي أكبر من F الجدولية البالغة (2,31)، بمستوى معنوية 5 % وبدرجة ثقة 95 % وهذا يعني ثبوت نموذج الانحدار المقدر عند مستوى المعنوية المذكور، أي أن النموذج بمكوناته (العوامل) الثلاثة الرئيسية (الثقة والمصداقية والتعقيد) استطاع أن يفسر التباين في مستوى تبني الصيرفة الإلكترونية، وهذا ما يشير إلى صلاحية النموذج ودلالته الإحصائية على المستوى الكلي. كما قدر معامل الارتباط ب(0,697) ما يشير إلى قوة العلاقة بين المتغيرات المفسرة ومن جهة أخرى أعطى مقدار معامل التحديد المعدل (0,481) دلالة معتبرة في تفسير تباين المتغير التابع مدى تقبل الزبون المصرفي لإجراء عملياته المصرفية عبر الصيرفة الإلكترونية حيث قدرت نسبته ب (48.1 %) بإجمالي 69.876 من المتغيرات التي تشرح وتفسر المتغير التابع، وأن هناك (51.9 %) من التغير في الاستخدام الفعلي يمكن أن يعزى إلى عوامل أخرى لم ترد في هذا النموذج بسبب أنها ليس لها وزن معنوي ملحوظ في التأثير على المتغير التابع مثل الخصوصية والملاءمة والتصميم والصورة الذهنية للمصرف... كما تتضح نتائج اختبار صلاحية نموذج الدراسة لتحليل الانحدار في الجدول (05).

أن تعزى إلى العوامل الديموغرافية.

عبر الصيرفة الإلكترونية.

وقد تم استخدام التحليل مع كل عامل من العوامل الديموغرافية لمعرفة فيما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في مدى تقبل الزبون المصرفي لإجراء عملياته المصرفية عبر الصيرفة الإلكترونية يمكن أن تعزى إلى أحد هذه العوامل، والجدول رقم (07) يوضح ذلك.

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA الذي يستخدم لتعرف إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية ما بين أفراد العينة تعزى إلى متغيرات تشمل أكثر من قيمة مثل (العمر والمستوى العلمي والدخل والمهنة)، وتحديد علاقتها مع مدى تقبل الزبون لإجراء عملياته المصرفية

الجدول (07)

نتائج تحليل التباين الأحادي للعوامل الديموغرافية

العوامل الديموغرافية	السن		درجة التعليم		المهنة		الدخل	
	قيمة F	مستوى الدلالة Sig	قيمة F	الأهمية الإحصائية	قيمة F	مستوى الدلالة Sig	قيمة F	مستوى الدلالة Sig
الثقة	1,310	0,266	1,702	0,014	4,925	0,166	0,001	0,000
المصداقية	1,109	0,352	0,542	0,146	2,439	0,654	0,047	0,047
التعقيد	3,140	0,015	1,565	0,010	4,280	0,198	0,002	0,002
التقبل	2,425	0,048	0,680	0,006	4,343	0,564	0,002	0,002

السن: يظهر من الجدول (07) عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية على مستوى أقل من (0,05) في كل من متغير الثقة والمصداقية حيث كانت قيمة مستوى الدلالة Sig أكبر من (0,05).

الدخل: يظهر من الجدول رقم (07) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية على مستوى أقل من (0,05) حيث كانت قيمة مستوى الدلالة Sig أقل من (0,05).

درجة التعليم: يظهر من الجدول (07) عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية على مستوى أقل من (0,05) في المتغير المصداقية حيث كانت قيمة مستوى الدلالة Sig أكبر من (0,05)، أما متغير الثقة والتعقيد فقد أظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائية حيث كانت قيمة مستوى الدلالة Sig أقل من (0,05).

المهنة: يظهر من الجدول (07) عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية على مستوى أقل من (0,05) في المتغير المصداقية حيث كانت قيمة مستوى الدلالة Sig أكبر من (0,05)، أما متغير الثقة والتعقيد فقد أظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائية حيث كانت قيمة مستوى الدلالة Sig أقل من (0,05).

الجنس: تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة -Indepent Sample T-test فإن هذا الاختبار يستخدم لمعرفة إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة تعزى لمتغير ذي قيمتين مثل الجنس وتحديد علاقة هذا المتغير مع مدى تقبل الزبون المصرفي لإجراء عملياته عبر الصيرفة الإلكترونية، ويبين الجدول (08) نتيجة هذا الاختبار.

جدول (08)

نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة

العوامل الديموغرافية	نكر (ن=251)		أنثى (ن=105)		قيمة f المحسوبة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
الثقة	3,3331	0,81170	3,3848	0,76243	0,005
المصداقية	2,6757	0,63158	2,7238	0,53664	2,312
التعقيد	3,2494	0,62797	3,4171	0,53358	1,954
التقبل	3,5618	0,67210	3,6931	0,53521	3,079

ثالثاً: ملخص النتائج والتوصيات

النتائج ومناقشتها

بالرجوع إلى الفرضيات السابقة، ومن خلال التحليل الإحصائي للبيانات التي جرى جمعها من زبائن المصارف العمومية الجزائرية بولاية قالة محل الدراسة، وبالنظر إلى واقع

يتضح من الجدول (08) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التقبل لإجراء العمليات المصرفية عبر الصيرفة الإلكترونية التي تعزى لمتغير الجنس من ناحية كل المتغيرات (الثقة والمصداقية والتعقيد)، فكانت قيمة T الجدولية (1,972) عند مستوى معنوية 0,05 أكبر من قيمة T المحسوبة وقيمة f الجدولية (2,31)، عند مستوى معنوية 0,005 أكبر من قيم f المحسوبة.

وهذه النتائج جاءت متفقة مع نتائج دراسة (الأعرج، 2013)، ودراسة (2006 T.C. Edwin Cheng, David Y.C. Lam and Andy C.L. Yeung)، ومخالفة لدراسة ناظم (الشمري، العبدلات، 2007) ودراسة (الشعبي، 2007)، والتفسير الوحيد الذي يمكن أن يدعم هذه النتيجة هو التطور التقني المتسارع في أنظمة الاتصالات والأجهزة والبرمجيات في السنوات الأخيرة وسهولة تبني هذه الخدمات لدى جميع أفراد المجتمع الجزائري.

في الأخير من المتوقع أن تزداد نسبة الزبائن الذين يتبنون الصيرفة الإلكترونية في المستقبل القريب شأنها في ذلك شأن أي تطور تكنولوجي جديد، حيث يتبناه عدد قليل في البداية ثم ما يلبث أن ينتشر بعد فترة.

التوصيات

استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، فقد تم صياغة مجموعة من التوصيات المقترحة وفيما يلي أهم هذه التوصيات:

1. التركيز وإعطاء الاهتمام الأكبر لعامل الثقة والتعقيد لارتباطهما الوثيق بمدى تقبل الزبون المصرفي لإجراء عملياته المصرفية عبر الصيرفة الإلكترونية، وذلك بقيام المصارف العمومية الجزائرية بتوحيد جهودها التسويقية نحو محاولة تغيير العادات المصرفية لدى زبائنها وتعميق شعورهم بالأمن عند استخدام الصيرفة الإلكترونية وزيادة وعيهم من خلال تدريب الزبائن وإعطائهم الفرصة لتجريب الخدمة داخل المصرف.

2. ضرورة العمل على وضع استراتيجيات نظراً للتطورات التكنولوجية التي طالت المصارف، فإن غالبية المصارف الجزائرية تبني تقديم هذه الخدمات لزبائنها بهدف زيادة الحصص السوقية ومواجهة تحديات المنافسة العالمية في الصناعة المصرفية ودعم الأنشطة والتجارة الإلكترونية.

3. على المصارف العمومية الجزائرية القيام بحملة توعية مكثفة لزبائنها تهدف إلى زيادة الوعي بالصيرفة الإلكترونية والقنوات التي تقدم من خلالها، ويتم تعريف الزبائن بالمزايا والفوائد التي يحصل عليها جراء استخدام الخدمات المصرفية من خلال تلك القنوات الإلكترونية مثل توفير الوقت والجهد والتكلفة وحصوله على الجودة المطلوبة وغيرها، من خلال تلك الحملات التسويقية التي يجب أن تكون دورية.

4. تطوير الأساليب الترويجية والتسويقية التي تعكس الواقع الحقيقي للمنتج المصرفي من أجل ضمان المصداقية في التعامل، وتعريف الزبائن بما يستجد من خدمات إلكترونية يقدمها المصرف.

5. ضرورة الاهتمام بتطبيق مفهوم التوجه نحو الزبائن الذي ينطوي على دراسة حاجات ورغبات الزبائن الحالية والمستقبلية ومحاولة كسب زبائن جدد (فئة كبار السن)، حيث أنهم ما زالوا يشكلون في جدوى استعمال الصيرفة الإلكترونية. بتقديم خدمات مصرفية إلكترونية بأسلوب يتلاءم مع حاجاتهم ورغباتهم وتتفق مع ادراكاتهم (القيمة المدركة).

6. تطوير المواقع الإلكترونية من أجل استخدام الموقع بشكل سريع وسهل وضرورة مشاركة خبراء تسويق في تصميم مواقع

الصيرفة الإلكترونية توصلت الدراسة إلى جملة من الاعتبارات التي تؤثر على تبني الصيرفة الإلكترونية بالجزائر.

بالنسبة للفرضية الأولى: فقد وجد الباحث علاقة قوية بين المتغير التابع مع متغير مستقل، أي بين عاملي مدى تقبل الزبون المصرفي لإجراء عملياته المصرفية عبر الصيرفة الإلكترونية والثقة، تليها بالقوة التعقيد، وفي الأخير المصداقية ونجد أن عاملي الثقة، والتعقيد قد مثلاً أهم العوامل المؤثرة في مدى تقبل الزبون المصرفي لإجراء عملياته المصرفية عبر الصيرفة الإلكترونية، لذا على المصارف أن توحد جهودها التسويقية نحو محاولة تغيير العادات المصرفية لدى زبائنها وزيادة شعورهم الأمني. وهذه النتائج جاءت متفقة مع نتائج دراسة (أكرم جلال وآخرون، 2011) ودراسة (التواتي، 2013)، دراسة (Lu Nancy Zheng, 2010) ودراسة (2013, Shilpi Khandelwal) ومخالفة لدراسة (2006, T.C. Edwin Cheng, David Y.C. Lam and Andy C.L. Yeung) ودراسة (2008, Wai-Ching Poon).

بالنسبة للفرضية الثانية: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني الخدمات المصرفية عبر الصيرفة الإلكترونية وبعض العوامل المؤثرة في سرعة التبني وهي الثقة والمصداقية والتعقيد، ونجد أن هناك علاقة طردية قوية بين عاملي مدى تقبل الزبون المصرفي لإجراء عملياته المصرفية عبر الصيرفة الإلكترونية والثقة؛ لأن من أهم القواعد والمبادئ التي تركز عليها الخدمات الإلكترونية هي الثقة.

بالنسبة للفرضية الثالثة: وجود فروق ذات دلالة إحصائية يمكن أن تعزى للمتغيرات الديموغرافية فقد جاءت مخالفة لما توقعه الباحث قبل إجراء هذه الدراسة كالآتي:

- السن: عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في كل من متغير الثقة والمصداقية أما متغير التعقيد فقد أظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائية، وهذا يؤكد على أن هناك صعوبة في التعامل بالتكنولوجيا المصرفية الإلكترونية خاصة من كبار السن.

- درجة التعليم: عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في متغير المصداقية، أما متغير الثقة والتعقيد فقد أظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائية، أي أن هناك صعوبة في التعامل بالصيرفة الإلكترونية، وبخاصة من قبل أفراد العينة من دون مؤهلات ومؤهلات متوسطة.

- المهنة: عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في كل المتغيرات المستقلة، وجاءت هذه النتيجة مخالفة مع المنطق حيث يختلف تبني الصيرفة الإلكترونية باختلاف الشرائح الوظيفية.

- الدخل: وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في كل المتغيرات المستقلة، غالباً ما يكونون من ذوي الدخل العالي بعكس الرافضين للصيرفة الإلكترونية والذين يتميزون بأنهم من ذوي الدخل المنخفض.

- الجنس: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التقبل لإجراء العمليات المصرفية عبر الصيرفة الإلكترونية تعزى لمتغير الجنس من ناحية كل المتغيرات الثقة والمصداقية والتعقيد أي لا يوجد اختلاف بين الجنسين أي تشابه مستويات الإدراك فيما يتعلق بتبني الصيرفة الإلكترونية، بغض النظر عن الصنف النوعي لهم.

7. مسعداوي يوسف، (2004): البنوك الإلكترونية E banking، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي - واقع وتحديات -، الشلف، الجزائر.
8. مسعودي عبد الهادي، (2015): العوامل المؤثرة على تبني الصيرفة الإلكترونية من وجهة نظر الإدارة البنكية: حالة عينة من البنوك التجارية النشطة بالجزائر، مجلة الباحث، العدد 15، ص 259 - 272.
9. منى محمد أمين عبد الرزاق علي، (2009): الأبعاد الاجتماعية والثقافية لتبني الخدمات المصرفية الإلكترونية - دراسة حالة لبنك مصر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية البنات للأداب والعلوم والتربية، جامعة عين الشمس، من الموقع <http://www.alnodom.com/index.php>
10. النصور إياد عبد الفتاح، (2015): تسويق المنتجات المصرفية، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع عمان، الأردن، ص 351.
11. نصري وديع، (2015): نموذج تبني استخدام الإنترنت في الخدمات المصرفية في تونس، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 03، ص 669 - 683.

ثانياً المراجع الأجنبية:

1. Akram Jalal, Jassim Marzooq, Hassan A. Nabi, (2011) *Evaluating the Impacts of Online Banking Factors on Motivating the Process of E-banking*, *Journal of Management and Sustainability*, Volume 01, No 01, pp 32-42.
2. Lu (Nancy) Zheng, (2010) *An Empirical Analysis of Factors that Influence the Adoption of Internet Banking in China: A Case Study of Zhengzhou*, Lincoln University, Canterbury, New Zealand.
3. Shilpi Khandelwal, (2013) : *E Banking: Factors of adoption in India*, *International Journal of Management (IJM)*, Volume 4, issue 2, pp 1-8.
4. T.C. Edwin Cheng, David Y.C. Lam and Andy C.L. Yeung, (2006) : *Adoption of Internet Banking: An Empirical Study in Hong Kong*, *Decision support systems*, 42, pp 1558-1572.
5. Wai-Ching Poon: (2008), *Users' Adoption of e-banking services: the Malaysian perspective* *Journal of Business & Industrial Marketing*, Volume 23, Number 01, pp 59-69.

الأنترنت الخاصة بالمصارف، ليضعوا أساليب إعلانية تجذب الزبائن وتوعبهم حول كيفية استخدام الصيرفة الإلكترونية من أجل الاستفادة من الخدمات المصرفية وتفعيل دور باقي وسائل الدعاية مثل وسائل التواصل الاجتماعية.

7. جعل اللغة التلقائية للمواقع الإلكترونية باللغة العربية بدلا من اللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية.

8. يمكن معرفة الزبائن المتوقعين للخدمات المصرفية الإلكترونية الجديدة من خلال المعلومات الخاصة بالزبون لدى المصرف، وكذلك وضع معايير وتصنيفات للزبائن طبقا للبيانات الديموغرافية ومراسلة هؤلاء الزبائن وإعلامهم بكل ما هو جديد في مجال الصيرفة الإلكترونية.

9. التوجه نحو بناء منظومة قانونية وتشريعية تنظم عمل الصيرفة الإلكترونية، وتعالج كل القضايا ذات العلاقة بالأعمال المصرفية الإلكترونية بالاستناد إلى تشريعات الدول المتقدمة في هذا المجال، بهدف ضمان حقوق الزبائن ولبث الثقة وتحفيزهم على التعامل مع هذه التقنية خاصة من عمليات الاختلاس والقرصنة.

10. عقد المؤتمرات والندوات حول موضوع الصيرفة الإلكترونية حتى تستفيد المصارف والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة من نتائج الدراسات لتطوير خدماتها المصرفية الإلكترونية.

11. نشر الوعي باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والأنترنت في المجتمع الجزائري.

المصادر والمراجع:

أولاً المراجع العربية:

1. التواتي أحمد بلقاسم مختار، (2013): تأثير خصائص الخدمة المقدمة على إقبال العملاء على قنوات الصيرفة الإلكترونية - دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية-، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن جامعة المرقب، العدد 02، ص 3 - 43.
2. الشعيبي أحمد بن عبد الله، (2007): اتجاهات العملاء نحو الخدمات البنكية الإلكترونية دراسة تطبيقية على عملاء البنوك السعودية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الأول، ص 490 - 510.
3. الشمري ناظم، العبدلات عبدالفتاح، (2007): الصيرفة الإلكترونية في الأردن - الواقع وإمكانات التوسع، ورقة مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا.
4. طارق الأعرج، (2013): العوامل المؤثرة في اختيار نوع الخدمات والنوافذ التي تقدمها البنوك الإلكترونية دراسة تحليلية لآراء عينة من المتعاملين مع البنوك القطرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
5. عبد العباس محمد تركي، (2009): دور الأنترنت في تدعيم الصيرفة الإلكترونية مدخل تحليلي لاستخدام الأنترنت في الخدمة المالية، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 05، العدد 14 ص 75.
6. قنديل نهلة أحمد، (2004): التجارة الإلكترونية، بدون دار نشر، القاهرة، ص 86.

دور مقررات لجنة بازل الدولية في إرساء قواعد الضبط في البنوك الجزائرية*

أ. د. عبد الله إبراهيم مختار منصوري**
أ. الزهرة الشريف عبد القادر بوازدية***

* تاريخ التسليم: 2016/11/2م، تاريخ القبول: 2017/2/25م.
** أستاذ التعليم العالي/ جامعة باجي مختار/ عنابة/ الجزائر.
*** أستاذ مساعد «أ»/ جامعة العربي التبسي تبسة/ الجزائر.

Finally, this study suggests having more independence for the central bank in Algeria from government interventions and full transparency and disclosure about the conduct of banking operations.

Keywords: banking regulatory rules, Basel committee accords, Algerian banks

تمهيد

في ظل تزايد موجة الأزمات المصرفية وانتشار آثارها على العديد من الدول لتتحول كما هو الحال بالنسبة لأزمة الديون العقارية (2007) من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية، تعتبر الجزائر حتى ولو لم تتأثر بصورة واضحة ومباشرة بهذه الأزمة وغيرها من الأزمات، تعيش في بيئة عالمية تفرض عليها أن تعمل على وضع الأسس والأطر الملائمة لممارسة أنشطتها المصرفية بصورة سليمة تضمن لها تحقيق المرادوية التي تسمح لها بالبقاء وتطوير أنشطتها، ما يسمح لها ببلوغ مستويات عالية من المنافسة وضبطها.

فالنظام المصرفي الجزائري، هو كذلك مر بالعديد من الأزمات المصرفية سواء على مستوى القطاع العام أم الخاص، لكن آثارها تجلت أكثر بإفلاس العديد من البنوك الخاصة دون البنوك العمومية وهذا راجع لتدخل البنك المركزي بوصفه مقرضاً أخيراً لهذه الأخيرة وإنقاذها من الإفلاس وذلك في نطاق تدخل الدولة (السياسة الاحترازية الكلية) في حل الأزمات النظامية. ولكن في ظل تحرير الأسواق وإعادة هيكلة عمل البنوك وعلاقتها بالبنوك المركزية، أصبحت الحاجة ملحة لتبني البنوك الجزائرية لقواعد ونظم أكثر فعالية تساهم في إرساء قواعد الاستقرار على مستوى النظام المصرفي من خلال الرقابة المصرفية الفعالة على النظام، وهذا لن يتحقق إلا بالالتزام بقواعد الضبط المصرفي.

إشكالية البحث

لقد كان للأزمات البنكية المتعاقبة، الأثر البالغ في زعزعة استقرار الأنظمة المالية العالمية وأزمة الرهن العقاري الأمريكية خير مثال على ذلك. ثم تلتها أزمة الديون السيادية الأوربية لتكشف العجز الواضح في أنظمة الضبط المالية العالمية لهذه الدول. ولهذا فقد عملت لجنة بازل الدولية على إيجاد الحلول الملائمة لتغطية هذه الثغرات من خلال طرحها لمقرراتها المتتالية وآخرها اتفاقية بازل III.

فمقررات لجنة بازل الدولية في كل مراحلها تعتبر مساهمة جادة لإرساء قواعد الاستقرار المالي والمصرفي، وعليه ستكون هذه الدراسة محاولة لإبراز دور مقررات لجنة بازل في إرساء قواعد الضبط على مستوى البنوك الجزائرية، بكل ما قدمته هذه اللجنة من قواعد الهدف منها هو الاستقرار المالي والتحكم بصورة أفضل في الأزمات.

ومن هذا المنطلق تأتي أهمية هذه الدراسة، لطرح الإشكالية الآتية:

◀ ما مدى مساهمة مقررات لجنة بازل الدولية في إرساء قواعد الضبط على مستوى البنوك الجزائرية؟

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة قواعد الضبط التي جاءت بها لجنة بازل الدولية بعد الخسائر المعتبرة التي سببتها العديد من الأزمات التي مست الأنظمة المالية والبنكية في الاقتصاديات المتقدمة، وهي تمثل محاولة لتحليل مدى توافق القواعد الاحترازية للبنوك الجزائرية مع تلك القواعد وتسعى بعد التحليل المفصل للأسس النظرية لقواعد الضبط التي جاءت بها لجنة بازل إلى تحليل أثرها في قواعد الضبط الاحترازي التي وضعها بنك الجزائر باعتباره سلطة رقابة وضبط على رأس النظام البنكي.

وتؤكد النتائج المتوصل إليها أن هذه القواعد تتوافق مع معايير لجنة بازل وأن معدلات كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المطلوب 8%. ومع ذلك فإن المشكلة الأساسية التي تواجهها البنوك الجزائرية لا تكمن في وضع القواعد وتحسين قوانين الضبط بقدر ما تتعلق بالتعهد التام والدائم بتطبيقها مع احترام معايير الإفصاح والشفافية في إطار انضباط السوق.

وأخيراً فإن هذه الدراسة تقترح استقلالية أكثر للبنك المركزي في الجزائر من التدخل الحكومي وكامل الشفافية والإفصاح حول سير العمليات المصرفية.

الكلمات المفتاحية: قواعد الضبط المصرفي، مقررات لجنة بازل، البنوك الجزائرية

The Role of International Basel Committee in Establishing Regulatory Rules for Algerian Banks

Abstract:

This study aims to discuss banking regulatory rules set by the international Basel committee after the considerable damages that were caused by many crises which affected financial and banking systems in advanced economies. It represents an attempt to analyze the extent to which Algerian banking prudential systems comply with these rules.

Following a detailed analysis of the theoretical underpinnings of Basel committee regulations, the study seeks to analyze their influence on prudential regulations set by the Bank of Algeria as control and supervisory authority over the banking system. The study findings prove that banking regulations are in line with Basel committee standards and capital adequacy ratios are fairly above the required minimum level 8 %.

However, the major problem facing Algerian banking is not so much in setting rules and improving regulations, it rather lies in the sustainable commitment to abide by them, and the respect of the disclosure and transparency standards within the context of market discipline.

- ◆ تتبع مختلف المراحل التي مرت بها مقررات لجنة بازل الدولية.
- ◆ التعرف على قواعد الضبط التي جاءت بها لجنة بازل الدولية.
- ◆ دراسة واقع الإجراءات الاحترازية على مستوى البنوك الجزائرية.
- ◆ الوصول إلى نتائج وتوصيات حول الضبط المصرفي والإفادة من القواعد التي جاءت بها لجنة بازل الدولية لتعزيز استقرار البنوك الجزائرية.

منهج البحث

لقد اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال تقسيم الدراسة إلى مسارين الأول نظري والثاني تطبيقي، فقد استخدم في الجانب النظري أسلوب المسح المكتبي، إذ جرى الاطلاع على المراجع والمصادر والدراسات السابقة المتوفرة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة، من تحديد واضح لمفهوم الضبط البنكي ودراسة لمختلف قواعد الضبط العالمية التي جاءت بها لجنة بازل الدولية في مراحلها المختلفة من بازل الأولى إلى بازل الثالثة، بالاعتماد على قاعدة البيانات الرسمية لبنك التسويات الدولية الإلكترونية باعتبارها المصدر الأصلي لمقررات لجنة بازل. وذلك لبناء الخلفية النظرية لموضوع الدراسة. أما في الجانب التطبيقي تم اعتماد أسلوب المسح الشامل للبنوك الجزائرية عمومية وخاصة، وفيما يتعلق بكيفية تجميع البيانات فقد استخدمت القوانين المنظمة للعمل المصرفي الجزائري تقارير وقاعدة بيانات بنك الجزائر كهيئة رسمية محلية وتقارير صندوق النقد الدولي كهيئة دولية بهدف تحليل واقع القواعد الاحترازية للبنوك الجزائرية وفقا لمحاور مقررات لجنة بازل وإبراز دور هذه المقررات في ضبط البنوك الجزائرية.

الدراسات السابقة

نظرا لأن الدراسات باللغة العربية التي تناولت مفهوم الضبط عامة والضبط البنكي خاصة تعتبر قليلة عكس الدراسات التي تناولت مقررات لجنة بازل فهناك العديد منها، لهذا سيتم عرض جملة من الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة.

الدراسات باللغة العربية

دراسة عجرود وفاء (2014)، بعنوان (اللجنة المصرفية وضبط النشاط المصرفي). هدفت هذه الدراسة إلى التأطير القانوني لمهمة الضبط المنوطة باللجنة المصرفية في الجزائر وهل تمارس اللجنة مهامها دون قيود وضوابط؟ وذلك بالاعتماد على قائمة مصادر ومراجع قانونية. وقد توصلت الدراسة إلى أن اللجنة المصرفية هي سلطة ضبط مصرفي تمارس دورا وقائيا ورقابيا إلى جانب الدور التأديبي الردعي. لكن تبقى صلاحياتها محدودة وتحتاج صياغة خاصة لقانون الضبط في المجال المصرفي بشكل يضمن حقوق مؤسسات القرض وفعالية تدخل اللجنة في ظل تيار السرعة والمرونة التي تتميز بها المعاملات المصرفية.

دراسة لعراف فايزة (2013)، بعنوان (مدى تكيف النظام

وتتفرع هذه الإشكالية الأساسية إلى التساؤلات الفرعية الآتية:

- ◀ ما هي أهم مراحل تطور اتفاقيات بازل الدولية؟
- ◀ ما المقصود بالضبط البنكي؟
- ◀ ما هي قواعد الضبط البنكي في نطاق مقررات بازل؟
- ◀ ما هي أوجه التوافق بين الإجراءات الاحترازية لبنك الجزائر وقواعد الضبط للجنة بازل؟

أهمية البحث

لقد عملت السلطات الجزائرية منذ الاستقلال على إصلاح النظام المصرفي، وكان قانون النقد والقرض هو الانطلاقة الفعالة بالنسبة لإعادة هيكلة وتطوير العمل المصرفي الجزائري. من خلال تحديد علاقة بنك الجزائر بالبنوك التجارية وتشجيع المنافسة في السوق المصرفية حيث فتح المجال واسعا أمام النشاط المصرفي الخاص، ومن ثم وجدت البيئة البنكية الجزائرية نفسها في مواجهة العديد من التحديات جعلتها تتحمل أعباء إفلاس العديد من البنوك الخاصة أمثال بنك الخليفة التجاري والبنك الصناعي والتجاري، نتيجة قصور في قواعد الضبط وهذا ما أوضحتها اللجنة المصرفية في تقاريرها التفتيشية. ناهيك عن أزمات متعددة خاصة بالعجز في السيولة على مستوى البنوك العمومية، كثيرا ما تتدخل الدولة لتمارس وظيفة المقرض الأخير عن طريق بنك الجزائر أو إعادة الرسمة.

بناء على ما سبق تتجلى أهمية الدراسة، لضرورة الاستفادة من إسهامات لجنة بازل الدولية للعمل على تحقيق ضبط جيد على مستوى البنوك الجزائرية وجعلها قادرة على ممارسة دورها في تمويل الاقتصاد ودعم ثقة المتعاملين الاقتصاديين فيها.

فرضية البحث

كمحاولة لإسقاط إسهامات مقررات لجنة بازل الدولية التي جاءت بالأساس لضبط النشاط المصرفي العالمي، على البنوك الجزائرية وهل عملت السلطات الإشرافية الرقابية في الجزائر على الاستفادة من هذه المقررات للتخفيف من أثر الأزمات ورفع أداء البنوك وبلوغ أهداف هذه الدراسة يمكن صياغة الفرضية الموالية:

(تلعب مقررات لجنة بازل الدولية دورا فعالا في ضبط البنوك الجزائرية)

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتوضيح الإطار النظري لقواعد الضبط التي جاءت بها لجنة بازل الدولية في ظل الأزمات المالية العالمية المتوالية، ومختلف محاورها التي تعد ركائز الاستقرار المالي والبنكي. بالإضافة إلى محاولة دراسة وتحليل واقع هذه المقررات بالمقارنة بالقواعد الاحترازية الرقابية للبنوك الجزائرية والتي تمثل البنوك العمومية 90% من إجمالي النظام البنكي ككل مع تحليل قدرتها على ضبط البنوك الجزائرية. خاصة بعد انضمام الجزائر إلى لجنة بازل الدولية في سنة 2006. ولذلك تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

الاحترازية الكلية كما بينت الدراسة أن على الهيئات التي تعمل على مراقبة النظام المصرفي لديها مسؤولية لا نقاش فيها فيما يتعلق باستقرارها.

دراسة (Kenneth Spang 2000)، بعنوان (الضبط البنكي) وهي دراسة ركزت على مفهوم الضبط البنكي وتطوره إلى جانب عرض لمختلف أدوات الضبط البنكي، وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك في إطار عملية الضبط بحاجة إلى توفر أدوات منها حماية المودعين وضمان الودائع إلى جانب توفير إطار جيد لتدعيم الكفاءة التنافسية واحترام معدل كفاية رأس المال، وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية...إلخ.

دراسة (Guendoul Allen Keltoum 2011)، بعنوان (محاولة تحليل أثر الضبط البنكي على الاستقرار المالي) هدفت هذه الدراسة إلى عرض نماذج مختلفة للضبط البنكي في العالم وأثرها على الاستقرار المالي من خلال تناول نموذجين مختلفين للضبط البنكي الأول أمريكي والثاني أوروبي. وقد توصلت الدراسة إلى أن مفهوم الاستقرار المالي مفهوم مركب ومتعدد الأبعاد مما يجعل تتبعه يحتاج جهودات كبيرة من طرف البنوك، كما بينت الدراسة أن البيئة الأمريكية خاصة بعد أزمة الرهن العقاري كانت بحاجة إلى إعادة النظر في قواعد الضبط والأمر أكثر تعقيدا بالنسبة للبنوك الأوروبية حيث تميزت ببطء في التجانس في قواعد الضبط في ظل خلق سوق مالية أوروبية.

دراسة (Mark Bertus, John S.Jahera 2007)، بعنوان (العلاقة بين الضبط البنكي والأداء الاقتصادي) وعملت هذه الدراسة على تحليل تجريبي لإمكانية الجمع بين الثروة الوطنية والسياسات التنظيمية البنكية، وقد استخدمت قاعدة بيانات تغطي 153 بلد. وقد توصلت الدراسة إلى أن البلدان التي تطبق مستوى جيد من الرقابة وقامت بقياس ممارسات المحاسبة والمراجعة المالية والتصنيف الائتماني الفعال، سوف يرتبط هذا مع زيادة الثروة وتقليل المخاطر.

الدراسات السابقة منها ما تناول مفهوم الضبط والضبط البنكي وهذا أمر مهم للتوصل لتحديد مفهوم الضبط البنكي الذي لم يتم تناوله بإسهاب في الدراسات باللغة العربية كما أن تناوله كان في بيئات تختلف عن البيئة الجزائرية وهذا خلافا لمقررات لجنة بازل التي تم تناولها في العديد من الدراسات. لهذا فإن هذه الدراسة تتناول الضبط البنكي داخل البيئة المصرفية الجزائرية وكيفية تنميته وفق مقررات لجنة بازل الدولية وهذا ما لم تقم به الدراسات السابقة. وبالتالي فهذه الدراسة فهي تحاول الربط بين مفهوم الضبط البنكي ومقررات لجنة بازل الدولية وإسقاطها على واقع البنوك الجزائرية وإبراز دور الضبط البنكي لتجنب الأزمات وتحقيق الاستقرار على مستوى النظام البنكي.

أقسام البحث

لتحليل الإشكالية السابقة واختبار الفرضية سيتم تقسيم الدراسة إلى محور أول يخصص للتأصيل النظري للموضوع أما المحور الثاني سيتم فيه دراسة واقع الضبط في البنوك الجزائرية في إطار مقررات لجنة بازل لتختم الدراسة بمحور ثالث للنتائج والتوصيات. وعليه تكون عناصر الدراسة كالاتي:

المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وانعكاسات العولمة تناولت الدراسة مختلف محاور مقررات بازل 1 و 2 ومدى تكيف النظام المصرفي الجزائري معها بالاعتماد على مراجع متنوعة وتقارير وبيانات لهيئات محلية ودولية. ومن أهم نتائجها أنه على الرغم من الجهود المبذولة لتواكب البنوك الجزائرية التطور الذي جاءت به مقررات لجنة بازل إلا أنها ما تزال تعاني العديد من أوجه القصور، وبخاصة فيما يتعلق بتطور الخدمات المصرفية والكفاءات المؤهلة للتسيير البنكي الفعال.

دراسة حياة النجار (2014)، بعنوان (إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية). لقد جاءت هذه الدراسة بهدف تحليل أساليب قياس المخاطر المصرفية من طرف البنوك العمومية الجزائرية وهي عينة من ست بنوك عمومية بالاعتماد على الأساليب والطرق المتقدمة التي وضعتها لجنة بازل الدولية لإدارة المخاطر عن طريق التعرف على المخاطرة ثم قياسها بأساليب علمية. وقد بينت الدراسة صعوبة تطبيق الأساليب المعيارية المتقدمة والبنوك التجارية تحاول فقط تطبيق أساليب التقييم الداخلي البسيط، وهذا راجع إلى ضعف الإمكانيات البشرية والتقنية لتطبيقها من جهة ومن جهة أخرى ضعف عملية الإفصاح والشفافية وعدم توفير البيانات اللازمة للدراسة التطبيقية.

دراسة بركات سارة (2015)، بعنوان (دور الإجراءات الاحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة مع إشارة إلى حالة الجزائر). وقد هدفت هذه الدراسة إلى تعزيز فهم مفهوم الإجراءات الاحترازية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي والمنافسة البنكية ومدى تكيفها مع موجة الابتكارات والتغيرات العالمية، وتحديد العلاقة بين الإجراءات الاحترازية والضبط مع تحليل مفهوم الحوكمة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الإجراءات الاحترازية مفهوم أضيّق من الضبط كونه يتعلق بسلامة وصحة الكيانات العاملة في الأسواق المالية أما الضبط هو مجموع المعايير التي تحكم عمل وسلامة سوق الخدمات المالية النظام البنكي الجزائري يمتلك نظام حوكمة ناجح نسبيا وهيئات تنظيمية وإشرافية مسؤولة على رأسها اللجنة المصرفية.

الدراسات باللغة الأجنبية

دراسة (Carlos A.Pelaez , Carlos M.Pelaez 2009)، بعنوان (الضبط المالي والبنكي) هدفت هذه الدراسة إلى توضيح التأصيل النظري للضبط كمصطلح من الناحية الاقتصادية وتطور نظرياته باستخدام التحليل التجريبي. وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن إسقاط الضبط وربطه بالمجال المصرفي من خلال الضبط المالي كحاجة ملحة لحل الأزمات والتوصل إلى اعتماد الضبط لتصحيح إخفاقات الأسواق المالي والبنكية في الولايات المتحدة الأمريكية.

دراسة (Darlena Tartari 2002)، بعنوان (الضبط انطلاقا من الأموال الخاصة في النظام البنكي) هدفت هذه الدراسة إلى تناول الضبط البنكي بالاعتماد على الأموال الخاصة كأداة فعالة لتجنب وتوقع الأزمات النظامية وتوصلت الدراسة إلى أن الضبط البنكي يتم على مستويين السياسة الاحترازية الجزئية والسياسة

- المحور الأول: تطور مقررات لجنة بازل الدولية وقواعد الضبط التي جاءت بها؛

- المحور الثاني: مساهمة مقررات لجنة بازل في ضبط البنوك الجزائرية؛

- المحور الثالث: النتائج والتوصيات.

المحور الأول: تطور مقررات لجنة بازل الدولية وقواعد الضبط التي جاءت بها

أولاً: مقررات لجنة بازل وتطورها

1. اتفاقية بازل الأولى:

لقد دفعت تجربة إخفاق البنوك العاملة على الصعيد العالمي في السبعينات إلى التفكير العلمي لتحقيق الاستقرار لهذه البنوك، فروابط الإفراض بين البنوك والسوق ونظام المدفوعات يعني أن فشل البنك الأجنبي يمكن أن يخلق مشاكل للبنوك المحلية. ومن الناحية العملية اتضح أن البنوك الكبيرة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وحتى البريطانية منها والأوربية ليست بمنأى عن خطر الإفلاس والانهايار. في ظل هذه المعطيات بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك. ونتيجة لذلك تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية نهاية 1974، تحت تسمية لجنة القواعد وممارسات الرقابة على العمليات البنكية، وذلك من طرف محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشرة آنذاك، وتحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا (Tarullo, 2015, pp 53-54).

وإدراكاً منها بأن سلامة القطاع المصرفي إنما تتوقف على حسن مواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، أصدرت لجنة بازل أول معيار لها للرقابة المصرفية في عام 1988 أطلق عليه معيار الملاءة المصرفية (كفاية رأس المال) أو معيار كوك (Ratio Cooke) على اسم رئيس اللجنة آنذاك وطلبت من البنوك الالتزام به ابتداء من عام 1992 باستثناء اليابان الذي منح فترة انتقالية أطول. وبهذا وضعت أول اتفاقية للجنة عرفت باتفاقية بازل الأولى، والتي سعت إلى تحقيق التقارب بين معايير كفاية رأس المال المطبقة في مختلف الدول وإزالة الفوارق في القدرة التنافسية بين البنوك الناتجة عن اختلاف هذا المعيار. ليحجر تعديل الاتفاقية في جانفي 1996 لتدخل حيز التطبيق عام 1997.

A brief. history of the Basel committee (October 2014,)

p 04

وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف اللجنة إلا أن المشاكل التي عانت منها البنوك لم تتوقف خاصة في أعقاب الأزمة التي تعرضت لها دول شرق آسيا وعدم فعالية الاتفاقية في تحقيق الاستقرار المالي خاصة للدول النامية ليتم التفكير في مراجعة أوجه القصور في معيار كفاية رأس المال وإدارة المخاطر.

II. اتفاقية بازل الثانية

إثر الانتقادات التي لقيتها بازل، قدمت اللجنة في آب 1999 مقترحاً جديداً عرف باتفاقية بازل II، إذ كان الإطار الجديد لكفاية

رأس المال يسير في اتجاهين:

♦ تطوير القوانين واللوائح، ليس فيما يتعلق بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال فحسب، ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار عمليات المراجعة الرقابية وأنظمة ضبط وتنظيم السوق كذلك.

العمل على زيادة ارتباط معايير كفاية رأس المال بالمخاطر التي تواجه البنوك، ويولي هذا الإطار الجديد أهمية خاصة لعملية إدارة المخاطر وتطوير قدرات البنوك على تقييمها ويتم ذلك من خلال التوافق بين متطلبات كفاية رأس المال والنظم الحديثة لإدارة المخاطر والالتزام بالإفصاح.

♦ زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها البنك ووجوب توافر المعلومات الكافية في الوقت المناسب للمتعاملين حيث أنهم يشاركون البنك في المخاطر التي يتعرض لها. (بريش، 2013، 35)

III. اتفاقية بازل الثالثة

قبل انهيار بنك (ليمان برادرز Lehman Brothers) في سبتمبر 2008، كانت الحاجة ملحة لتعزيز الإطار العام لبازل II، إلا أن الأزمة المالية سارعت إلى بحث ودراسة ما وصل إليه القطاع المصرفي في تلك الفترة، إذ دخلت الأزمة المالية مع كثير من النفوذ وعدم كفاية مخازن السيولة، وقد نتجت هذه العيوب عن سوء الحوكمة وإدارة المخاطر، وقد أدت هذه العوامل إلى سوء تسعير الائتمان ومخاطر السيولة والنمو الزائد للائتمان وكرد على هذه المخاطر المتزايدة أصدرت لجنة بازل مبادئ إدارة مخاطر السيولة والرقابة السليمة في سبتمبر 2009 بالإضافة إلى إصدار اللجنة وثائق أخرى لتعزيز الإطار العام لبازل II، خاصة فيما يتعلق بمسائل التوريق والبنود خارج الميزانية. وكانت هذه التحسينات جزء من جهد أوسع لتعزيز التنظيم والإشراف على البنوك النشطة دولياً. وهكذا أقرت معايير رأس المال والسيولة الجديدة في مؤتمر قمة قادة مجموعة العشرين 20 في سيول في نوفمبر 2010 ووافقت عليه في اجتماع لجنة بازل ديسمبر 2010 في شكل معايير جديدة عرفت ببازل III أو ما يطلق عليه (بدعائم الصد) والتي تمثل حجر زاوية بالنسبة لعمليات الإصلاح المصرفي والتي تدخل حيز التطبيق مطلع 2013 عبر مراحل تمتد إلى غاية 2019: Basel III: international regulatory framework for banks, n.d

ثانياً: قواعد الضبط التي جاءت بها لجنة بازل الدولية

1. تعريف الضبط المصرفي Bank regulation

عادة ما يستخدم مصطلح الضبط في مجال الاقتصاد والسياسات العامة، وهو (تطبيق القانون من قبل الحكومة أو وكالة مستقلة لأغراض مختلفة، كالتخطيط مركزياً للاقتصاد، معالجة فشل السوق... إلخ. ففي الاقتصاد مصطلح الضبط مقترن بتصرفات جماعية (الدولة بما فيها الهيئات النقدية)، الجماعات المحلية، لمؤسسات الحكومية، الجمعيات بمختلف أنواعها- Regulatory Economics, n.d

كما يمكن تعريف الضبط بأنه (مجموع القواعد والدوافع والإجراءات التي تمارسها السلطات والهيئات العامة، بهدف تحقيق الاستقرار المالي والحفاظ عليه). (Mishkin, 2007, 319)

تحدد نسبة كفاية رأس المال كما يلي:

رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2) / مجموع التعهدات والالتزامات بطريقة مرجحة للخطر(مخاطر الائتمان) $\geq 8\%$

وهي أول نسبة تم وضعها من طرف لجنة بازل الدولية مركزة على المخاطر الائتمانية. (Lamarque, 2008,91)

فالبسط يتكون من شريحتين:

- الشريحة رقم 1 وهي رأس المال الأساسي ويشمل (حقوق المساهمين + الاحتياطات المعلنة والاحتياطات العامة القانونية + الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة) - (القيم المعنوية + الاستثمار في الشركات التابعة)

- الشريحة رقم 2 وهي رأس المال التكميلي: يشمل احتياطات غير معلنة + احتياطات إعادة تقييم الأصول + مخصصات لمواجهة مخاطر عامة أو خسائر القروض + الإقراض متوسط وطويل الأجل من المساهمين أو من غيرهم (القروض المساندة) + الأدوات الرأسمالية الأخرى التي تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض.

أما المقام: تصبب أوزان المخاطرة بالنسبة للأصول وفق جدول خاص وضعته لجنة بازل وتتراوح هذه الأوزان من صفر إلى 100 %، كما وضعت جدولاً آخر لأوزان المخاطر للتعهدات خارج الميزانية تتراوح من 20 % إلى 100 % (ناصر، 2013، 5 - 6) إلا أنه نتيجة اتساع وانتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقات جاء تعديل سنة 1996، ويتعلق هذا التعديل بإضافة المخاطر السوقية إلى جانب مخاطر الائتمان. ومن خلال هذا التعديل يمكن للبنوك أن تختار بين الصيغة التنظيمية التي وضعتها اللجنة والنماذج الداخلية الخاصة بكل بنك على حده والتي يضعها لمواجهة مخاطرة السوقية، ومع أن هذه التعديلات أبقت على معدل الملاءة الإجمالية عند 8 % إلا أنها عدلت من مكونات النسبة كما يلي:

◆ إضافة شريحة ثالثة وهي قروض مساندة لأجل سنين وهذه الأخيرة أي رأس المال من الطبقة الثالثة يجب أن تتوفر فيه الشروط الآتية:

- أن يكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق أصلية لا تقل عن سنتين، وأن لا يتجاوز 250 % كحد أقصى من رأس مال البنك من الطبقة الأولى.

- أن يكون صالحاً لتغطية المخاطر السوقية فقط بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي.

- أن تكون الشريحة الأولى من رأس المال \leq الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة، وقد قررت هذه اللجنة أن يكون هذا القيد رهناً بالإرادة الوطنية.

◆ عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12,5 (وذلك على أساس أن 100 مقسومة على 8 وهي الحد الأدنى لكفاية رأس المال تساوي 12,5) ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة لأوزان المخاطرة، وبما أن المخاطرة السوقية قد تختلف من بنك لآخر فقد تضمنت

والضبط هو (القواعد التي تحكم أنشطة الهيئات والمنظمات المالية في حين أن الرقابة، هي العمليات والهيكل التي أعدت لضمان أن هذه القواعد سيتم احترامها 09, 2011, Schuman)

يمكن النظر إلى الضبط المصرفي من عدة نواحٍ:

◆ من طرف الجهة الممارسة للضبط: يمكن مواجهة ضبط خارجي وضبط داخلي أو ذاتي، فالضبط الخارجي يتم من طرف أعوان الحكومة ليتم تطبيقه من طرف المنظمات الخارجية أما الضبط الداخلي فهو ثمار لمبادرة تابعة للمؤسسات البنكية في حد ذاتها.

◆ الضبط الدولي أو المحلي وهو عمليات الضبط التي تقع خارج نطاق الدولة الواحدة مثل (مقررات بازل الدولية، توصيات المنظمات العالمية صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي WB... إلخ.) أما الضبط المحلي فهو إسهامات هيئات محلية.

◆ والضبط يمكن أن يكون أيضاً إما على مستوى كلي أو على مستوى جزئي، أي إما على مستوى الاقتصاد الكلي أو على مستوى وحدة جزئية تنشأ داخل الاقتصاد الكلي كالبنوك مثلاً. (Tartai, 2002,28)

والضبط المصرفي لديه ثلاث مكونات مترابطة:

1. السياسة الجزئية الحذرة

وهي اللوائح التي تهدف إلى الحفاظ على المؤسسات الإقراضية، سليمة وضامنة وقادرة على السداد وأيضاً صامدة إلى جانب ضمان المنافسة العادلة والسهر على حماية المستهلكين.

2. السياسة الكلية الحذرة

العمل على وضع هيكل متماسك وفعال من التنظيمات واللوائح، من أجل ضمان السير الحسن للصناعة المصرفية، توقع وحل الأزمات البنكية والمالية.

3. وظيفة المقرض الأخير وظيفته مطبقة من طرف البنك المركزي والدولة

فالضبط المصرفي يعمل على مستوى جزئي وأيضاً كلي لضمان الاستقرار على مستوى النظام النقدي والمالي وهذا من خلال التحكم في المخاطر النظامية. (Mishkin, 2007,319)

وبالنسبة لقواعد الضبط التي جاءت بها مقررات بازل الدولية ففي مجملها ركزت على الضبط الجزئي وكذلك الكلي خاصة بعد تزايد الأزمات وعواقبها حتى على مستوى الاقتصاد الكلي.

II. قواعد الضبط وتطورها وفق مقررات لجنة بازل

بالنسبة لقواعد الضبط التي جاءت بها مقررات بازل الدولية ففي مجملها ركزت على الضبط الجزئي وكذلك الكلي خاصة بعد تزايد الأزمات وعواقبها حتى على مستوى الاقتصاد الكلي. تمثل كفاية رأس المال وكيفية حسابها الشغل الشاغل لمسؤولي البنوك والقائمين عليها والخبراء الباحثين في شؤونها، فهي تمثل لب إدارة المخاطر في السنوات الأخيرة. وقد أسهمت مقررات لجنة بازل منذ ظهورها في معالجة المخاطر المصرفية في ضوء المستجدات على الساحة العالمية.

II-1- نسبة كفاية رأس المال وفق بازل الأولى

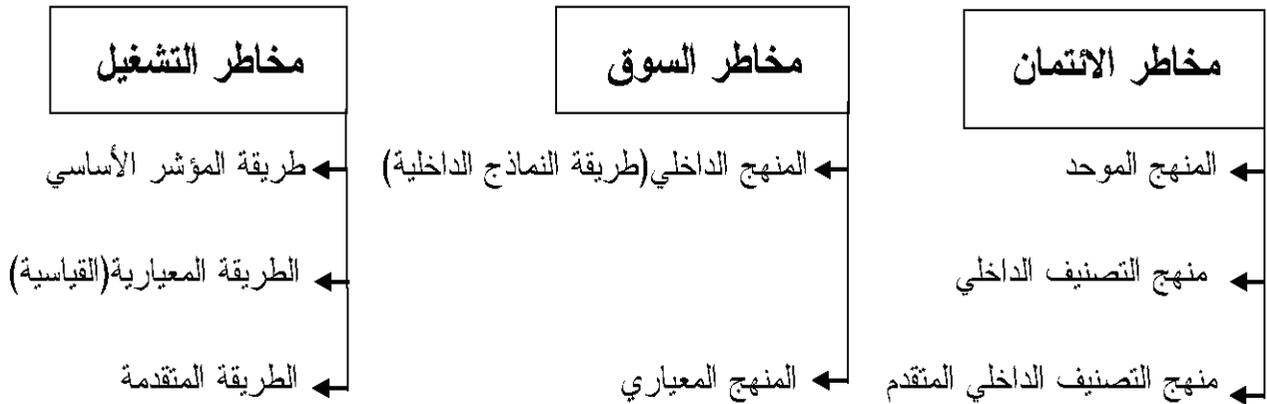
أي حساب في اتفاقية بازل I وهي مخاطر الخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات والأنظمة الداخلية، العناصر البشرية والأحداث الخارجية.

2. ضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة والمراقبة، أي أن يكون للبنك أو غيره من المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف الجهات الرقابية، الآلية اللازمة للتقييم الداخلي لتحديد رأس المال الكافي كنهج للرقابة الاحترازية ضد المخاطر.

3. نظام فاعل لانضباط السوق والسعي إلى استقراره أو الانضباط بسلوكيات السوق، وهذا يتطلب من أي بنك أو مؤسسة مالية أن تقوم بالإفصاح عن رأس مالها ومدى تعرضها للمخاطر، والطرق المتبعة لتحديد حجم الخطر حتى يكون عملاء هذه المؤسسات ودائنها على علم بها، وليتمكنوا من تقدير المخاطر التي يواجهونها نتيجة تعاملهم مع هذه المؤسسات. ويبقى الأمر اختياريًا وفقًا لقدرات البنوك في إدارة مخاطرها. (ما هي بازل 2؟ د.ت). وهذا ما يمكن أن يوضحه المخطط الآتي:

الشكل رقم (01)

أدوات قياس وتقييم المخاطر وفق مقررات بازل



المصدر: أعد بناءً على عدة مراجع

3-2- رؤية بازل III للضبط المصرفي

تشتمل بازل III على المحاور الأساسية الآتية :

3-2-1- تحسين وتحديد مفهوم واضح لرأس المال وتعزيز نوعيته

لقد ركز المعيار الجديد على إعادة تعريف رأس المال واتصافه بالجودة من خلال تعزيز وتحسين نوعية وكمية رأس المال، وسمي هذا الجزء من رأس المال، برأس المال الأساسي للأسهم العادية Common Equity Capital وعليه يتكون رأس المال التنظيمي وفق معيار بازل III من:

الشريحة رقم (01) + الشريحة رقم (02) وقد ألغيت الشريحة رقم (03)

1. الشريحة رقم (01): تمثل رأس المال الأساسي (Tier 1) وحده الأدنى 6% بعد أن كان 4% في بازل II من الأصول

مقترحات اللجنة طرقًا إحصائية نمطية لقياس هذه المخاطرة، منها القيمة المقدرة للمخاطرة (Value at risk)، إضافة إلى مقاييس كمية ونوعية أخرى. (لعراف، 2013، 90-91).

وبالتالي تصبح إذا العلاقة السابقة لكفاية رأس المال معدلة كما يلي:

رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2 + الشريحة 3) / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة (مخاطر الائتمان) + مقياس المخاطر السوقية $8 \geq 12,50 \times \%$

II-2- أسس ودعائم الضبط وفق بازل II

يقوم الاتفاق الجديد لبازل II على ثلاثة أسس ودعائم:

1. طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بأوزان المخاطرة واللزام لمواجهة مختلف المخاطر، حيث جاءت بتغييرات جوهرية في معالجة مخاطر الائتمان والسوق، وقدمت تغطية شاملة لمخاطر التشغيل Operational Risk التي لم يكن لها

وعليه تصبح المعادلة النهائية لحساب رأس المال لمواجهة المخاطر الثلاثة (مخاطر الائتمان 85% + مخاطر السوق 5% + مخاطر التشغيل 10%) والتي أطلق عليها اسم نسبة ماك دونو Mc Donough من الشكل الآتي:

(إجمالي رأس المال / متطلبات رأس المال لمخاطر السوق $12,5x +$ متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل $12,5x +$ الأصول المرجحة لمخاطر الائتمان $8 \leq \%$)

وبهذا فقد جاءت مقررات بازل II باعتبارها إطارًا متكاملًا لإدارة المخاطر المصرفية وأساسًا لتحقيق الاستقرار المالي والتأكيد على أهمية السلامة المصرفية في جوانبها المختلفة.

(سعيد، 2014، 30-31)

- علاوة الإصدار (الخصم) الناتجة عن إصدار الأدوات المدرجة ضمن الشريحة الثانية.
- الأدوات المصدرة من الشركات التابعة وتستوفي شروط الشريحة الثانية.
- احتياطي المخاطر المصرفية العامة.
- التعديلات التنظيمية على رأس المال المساند. (Basel III . June . 2011. pp 19 - 27)

وفي إطار دعم بازل III لجودة وصلابة رأس المال وقدرته على تغطية المخاطر تم اتخاذ التدابير الآتية: (سعيد، 2014، 32 - 33):

◆ إضافة هامش لرأس المال الأساسي للأسهم العادية، بهدف حماية البنوك من خاطر تقلبات الدورات

المالية والاقتصادية تتراوح بين صفر % و 2,5% ويمثل هذا الهامش خط دفاع لمواجهة الخسائر في حال حدوث تقلبات اقتصادية مستقبلية ويهدف إلى الحد من التوسع الائتماني في فترات الرواج الاقتصادي، واستخدامه في فترات التراجع الاقتصادي.

◆ إضافة هامش خاص لمواجهة مخاطر النظام العالمي التي تنشأ نتيجة الترابط الكبير بين المؤسسات المالية العالمية الكبيرة، حيث تنتقل الصدمات إلى القطاع المالي والاقتصادي مما ينشأ عنه ما يعرف بالمخاطر المنتظمة ويطبق هذا الهامش على البنوك كبيرة الحجم ذات النشاط الدولي. (سعيد، 2014، 32 - 33):

ووفقاً لكل ما سبق يمكن توضيح تركيبة رؤوس الأموال الجديدة كما يوضحها الجدول الآتي:

الجدول رقم (01)

تركيبة رؤوس الأموال الجديدة بالانتقال من بازل II إلى بازل III

متطلبات رأس المال (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة رأس المال الأساسي للأسهم العادية (النواة الصلبة) CET1	2	3,5	4	4,5	4,5	4,5	4,5	4,5
نسبة رأس المال الإضافي AT1	2	1	1,5	1,5	1,5	1,5	1,5	1,5
نسبة رأس المال الأساسي (الشريحة 1)	4	4,5	5,5	6	6	6	6	6
نسبة الشريحة 2	4	3,5	2,5	2	2	2	2	2
كفاية رأس المال الكلية	8	8	8	8	8	8	8	8
هامش الحماية لرأس المال	-	-	-	-	0,625	1,25	1,875	2,5
الحد الأدنى من رأس المال + هامش الحماية	8	8	8	8	8,625	9,25	9,875	10,5

المصدر: Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems - revised version (June 2011, 82). Retrieved February 13, 2016 from www.bis.org

لتقييم المخاطر بمنح أوزان ترجيحية صغيرة لتوظيفاتها من أجل زيادة أثر الرفع المالي. (Hache, 2012, 4-5)

لهذا أُدخل مؤشر معدل الرافعة المالية مقياساً داعم للإطار الداخلي أو لأساليب قياس المخاطر وفقاً لما جاء في بازل II، أخذاً

II-3-2- وضع نسبة الرافعة المالية

لقد أدى التوسع في منح الائتمان قبيل الأزمة المالية العالمية إلى إفلاس العديد من البنوك بسبب عدم كفاية الأموال الخاصة لامتصاص الخسائر، حيث قامت البنوك التي تتبع المنهج الداخلي

II-3-4 - إدارة وتقييم المخاطر

في هذا المجال، فقد أقرت لجنة بازل إضافة إلى ما جاء في بازل II، ضرورة اعتماد اختبارات الضغط (Stress testing)، وهي أدوات لإدارة المخاطر المستخدمة من قبل البنوك كجزء من إدارتها الداخلية للمخاطر. حيث يلعب دورا مهما في توفير تقييمات تقديرية للمخاطر، دعم إجراءات التخطيط للسيولة ورأس المال، فضلا عن تحديد قدرة تحمل البنك للمخاطر وتسهيل التخفيف من حدتها وتطوير خطط الطوارئ خلال ظروف الضغط. (النجار، 2014، 120 - 121)

كما تقدم، يمكن التوصل إلى أن مقررات لجنة بازل الثلاثة، كانت تعمل على دعم قواعد الضبط المصرفي وكذلك المالي، حيث عملت بازل I على وضع أهم قاعدة للضبط المصرفي وهي معيار محدد لكفاية رأس المال تم تعديله لتجعله بازل III أكثر جودة من ناحية مكوناته وتحسين قدرته على تغطية مختلف المخاطر الائتمانية، السوقية والتشغيل. كما أن القواعد التنظيمية الاحترازية لبازل ثلاثة عمدت إلى إعطاء اهتمام كبير بمفهوم السيولة وتسييرها على المدى القصير وكذلك الطويل. بالإضافة إلى ضبط معدلات الإقراض في البنوك عن طريق مؤشر الرافعة المالية.

والملفت للانتباه أن قواعد الضبط المصرفي التي جاءت بها بازل III ركزت على الضبط ببعديه الكلي والجزئي من خلال:

- إجراءات احترازية على المستوى الجزئي
- إجراءات احترازية على المستوى الكلي

وهما مقاربتان للرقابة المصرفية مكملتان لبعضهما البعض لأن تقوية وتعزيز صلابة البنوك داخليا من شأنه أن يقلص من خطر التعرض لأزمات خارجية (مخاطر نظامية)

المحور الثاني: مساهمة مقررات لجنة بازل في ضبط البنوك الجزائرية

لقد عمل بنك الجزائر من خلال تعليماته، المنبثقة من قانون النقد والقرض المتعلقة بالنقد وشروط إنشاء البنوك والمؤسسات المالية، وذلك تدعيما للنظام النقدي والمالي لمسايرة اقتصاد السوق على مواكبة التطورات التي جاءت بها لجنة بازل ومقرراتها، في محاولة للضبط المصرفي، وأعقبها العديد من الإصلاحات خاصة بعد الأزمات التي مرت بها البنوك العمومية والخاصة أيضا والتي كان لها الأثر الكبير حتى على البنوك الأجنبية بعد أزمة بنك الخليفة. ستجري محاولة توضيح دور مقررات لجنة بازل في دعم قواعد الضبط على مستوى البنوك الجزائرية وفق دعائم بازل الثالث:

أولا: تحديد مفهوم واضح لرأس المال واحترام معدلات كفاية رأس المال

يعتبر بنك الجزائر أعلى سلطة ضبط على القطاع المالي والمصرفي، فهو من يفرض كل النسب على البنوك والمؤسسات المالية من خلال مجلس النقد والقرض لتحديد معايير الضبط في محاولة لتطبيق قواعد الحيطة والحذر التي جاءت بها مقررات لجنة بازل. (القانون 10-90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض) لهذا عمد المشرع البنكي إلى إلزام البنوك والمؤسسات المالية على احترام الحد الأدنى لكفاية رأس المال التي جاءت بها

في الاعتبار النزوح إلى المعالجة الجديدة من رأس المال الأساسي وفق بازل III. أي أن نسبة الرافعة يتم احتسابها بقسمة رأس المال الأساسي T1 على إجمالي الأصول (داخل وخارج الميزانية) دون ترجيحها بأي معامل مخاطرة. ووفقا لذلك يجب أن تلتزم البنوك بنسبة للرافعة لا تقل عن 3% من إجمالي الأصول، وذلك بشكل تجريبي اعتبارا من عام 2013 وحتى بداية 2017 وبناء على نتائج هذه التجربة سيتم إجراء التعديلات النهائية على هذه النسبة في النصف الأول من عام 2017 وستطبق فعليا بداية من عام 2018. (بريش ولغرابة، 2015، 112)

II-3-3 - وضع معايير عالمية للسيولة

تعتبر المتطلبات الصارمة فيما يتعلق برأس المال مهمة جدا لاستقرار النظام المالي والمصرفي، لكنها لا تكفي، فلا بد من سيولة ملائمة، مدعمة بمعايير حذر سلامة. ولهذا قامت لجنة بازل بوضع معايير سيولة عالمية متجانسة (harmonized)، مثل ما كان الحال بالنسبة لمعايير رأس المال، فمعايير السيولة تنشأ متطلبات دنيا وتدعم شروط المنافسة العادلة لتجنب الأزمات. ذلك لأن العديد من البنوك كانت تتمتع بمعدلات كفاية رأس المال مقبولة، إلا أنها تعرضت إلى هزات وصعوبات كبيرة كونها لم تعطي أهمية كبيرة لتسيير السيولة. ولهذا فإن لجنة بازل وفي سبيل معيار عالمي لها تقترح نسبتين:

1. نسبة السيولة قصيرة المدى

وهي نسبة خاصة بالمدى القصير، يطلق عليها أيضا نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio وتحسب كما يلي:

نسبة السيولة قصيرة الأجل = الأصول السائلة عالية الجودة / صافي التدفقات النقدية المتوقعة ≤ 100%

خلال 30 يوم

وتهدف هذه النسبة إلى جعل البنك يلبي احتياجاته من السيولة ذاتيا في حالة أزمة طارئة بالاعتماد على أصول ذات جودة مالية من ناحية السيولة. Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools (January . 2013.p 10)

2. نسبة السيولة طويلة المدى:

يهدف هذا المعيار (NSFR/ Net Stable Funding Ratio) لتحقيق سيولة مستقرة لفترة أطول من المعيار الأول وهي سنة، وذلك من خلال منح حوافز للمصرف لتمويل نشاطاته من خلال مصادر أموال مستقرة وتماتل هيكله الموجودات والمطلوبات. وسوف يطبق هذا المعيار اعتبارا من 1/1/2018. (عبد الله، 2012، مارس. 10)

وتحسب النسبة كما يلي:

نسبة السيولة طويلة المدى = الموارد المستقرة لسنة / الحاجة للتمويل المستقر لسنة < 100%

الموارد المستقرة تتمثل في رأس المال الخاص والأسهم الممتازة وباقي الخصوم التي تكون مدتها الفعلية سنة أو أكثر. أما الحاجة للتمويل فهي قيمة الأصول الممولة من قبل البنك، كل أصل يرجح بمعامل معين والمجموع يضاف إلى الحاجة للتمويل للأصول خارج الميزانية التي ترجح بمعاملات معينة. (Basel III. (December 2010, pp 28-31)

اسم البنك	مقدار رأس المال
السلام بنك	10
بنك البركة	10
بنك الخليج الجزائر	18

المصدر: أعد من طرف الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك

تبدو البنوك الجزائرية ذات رأس مال جيد، كما أن نوعية رؤوس الأموال جيدة حيث تمثل الأسهم العادية 73% من رأس المال التنظيمي. فبالنسبة للبنوك الخاصة المستوى العالي لرؤوس الأموال راجع لاحترامها للتعديلات المتعلقة بالحدود الدنيا لرؤوس الأموال وفقا للقوانين الأخيرة. أما البنوك العمومية فإن ميزانيتها فقد استفادت من دعم الدولة وهذا ما أدى إلى انخفاض حتى القروض المتعثرة من 21% سنة 2009 إلى 11% سنة 2012. (Tow, Gressani. 2014.10)

ويعتبر هذا التعديل دعامة مهمة لمساعدة البنوك على تطبيق معيار كفاية رأس المال الذي أولى له بنك الجزائر أهمية كبيرة في صورته الأولى أي معيار الملاءة لكوك، كما ورد في توصيات بازل، من خلال إلزام البنوك باحترام معدل ملاءة يعادل على الأقل 8%. والذي يمثل العلاقة بين الأموال الخاصة الصافية للبنك والمخاطر المرجحة المحتملة من جراء القروض التي يقدمها لعملائه. (المادة الثانية من التنظيم 09-91 الصادرة 14 أوت 1991 والمادة الثالثة من التعليم رقم 74 - 94 الصادرة في 29 / 11 / 1994). وقد حددت التعليم رقم 94 - 74 النموذج الخاص بالتصريح بنسبة كفاية رأس المال أو الملاءة.

الجدول رقم (03)

النموذج الخاص بعناصر حساب نسبة الملاءة

العناصر	الرمز	المبلغ
رأس المال الصافي	143	P
- رأس المال الأساسي	117	C
- رأس المال التكميلي	125	H
- تخفيض المساهمات والديون المساندة على البنوك والمؤسسات المالية	142	K
الأصول المرجحة بالمخاطر (L+M)	144	R
- عناصر الميزانية	213	L
- عناصر خارج الميزانية	320	M
نسبة الملاءة (P/R)	145	S

المصدر: ملحق رقم 3 وملحق رقم 4 من التعليم رقم 74-94 الصادرة في 29/11/1994). من طرف بنك الجزائر المتعلقة بتحديد قواعد تسيير البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر

كما أن احترام هذا المعدل جاء بصفة تدريجية، حيث تراوحت نسبة الملاءة بين 4% و 8% ابتداء من سنة 1995 إلى سنة 1999. والرفع من الحد الأدنى لرأس المال الذي جاء فيما بعد من شأنه مساعدة البنوك الجزائرية على تطبيق مفهوم كفاية رأس المال كما نصت عليه مقررات بازل II وأيضا بازل III. لكن لا بد من العمل على تحديد مكونات واضحة ومصروح بها لمفهوم رأس المال كما

مقررات بازل الأولى من خلال التنظيم 90/10 المتعلق بالحد الأدنى لرأس المال للبنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر. وقد حدد رأس المال التنظيمي وفقا لتعليمات بنك الجزائر على الشكل الآتي:

الأموال الخاصة الصافية = الأموال الخاصة الأساسية + الأموال الخاصة التكميلية - عناصر الخصم.

إذ إن:

- الأموال الخاصة الأساسية، تتكون من رأس المال الاجتماعي، الاحتياطات، النتائج الصافية والمؤونات على المخاطر المصرفية.

- الأموال الخاصة التكميلية، عرفت على أنها احتياطات إعادة التقييم وأموال ناتجة عن إصدار سندات أو قروض مشروطة ومؤونات ذات طابع عام.

- عناصر الخصم، تتكون من الاستخدامات المشككة للأموال الخاصة الموظفة في مؤسسات القرض الأخرى

(سندات الشركات الفرعية أو المساهمة، سندات المساهمة المشروطة والممنوحة أو الصادرة عن مؤسسات القرض)، رأس المال المطلوب غير المدفوع، النتائج السالبة للدورة ونتائج رهن التخصيص المدينة. (Regulation 95-04 of April 20, 1995)

أما فيما يخص رأس المال الأدنى فقد مر بمراحل في تحديده والرفع منه بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية.*

وقد تضمن آخر تعديل مس هذه القاعدة الآتي:

- 3,5 مليار دج بالنسبة للمؤسسات المالية العاملة بالجزائر والتي تقوم بكل العمليات الائتمانية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور.

- 10 مليار دج بالنسبة للبنوك التي تقوم بالعمليات الائتمانية العادية (تلقي الأموال من الجمهور، عمليات القرض، تسيير طرق الدفع). (Regulation 08-04 of December 23, 2008)

وقد عملت البنوك الجزائرية على العمل على احترام هذا الحد الأدنى لرأس المال وفقا لما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (02)

رؤوس أموال بعض البنوك العاملة في الجزائر
المبالغ بالمليار دج

اسم البنك	مقدار رأس المال
البنك الوطني الجزائري BNA	41,600
البنك الخارجي الجزائري BEA	100
بنك الفلاحة والتنمية الريفية BDL	15,800
القرض الشعبي الوطني CPA	33
بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	10
المؤسسة المصرفية العربية	10
ترست بنك	10

ثانياً: عمليات المراجعة الرقابية في البنوك الجزائرية

عمليات المراجعة الرقابية التي أكدت عليها لجنة بازل، يجب ألا تقتصر على مهام سلطات الرقابة والإشراف فحسب ممثلة في عمل اللجنة المصرفية ومجلس النقد والقرض، بل يجب على البنوك والمؤسسات المالية العاملة داخل الجهاز البنكي الجزائري اعتماد نظم رقابية داخلية خاصة بها. لأن أي خسارة يترتب عنها تحمل مخاطر تقع بالدرجة الأولى على البنك. وفي هذا السياق فقد اهتم بنك الجزائر بالمخاطر البنكية، كيفية قياسها وتحليلها باعتبارها من أهم مكونات أنظمة الرقابة الداخلية. بداية بإصدار التنظيم 03 - 2002 بتاريخ 14 نوفمبر 2002 والتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية كخطوة أولية لتمهيد الأرضية لإرساء قواعد الضبط التي جاءت بها مقررات لجنة بازل، إذ جرى التركيز في هذا التنظيم على تحديد مضمون الرقابة الداخلية وتعريف المخاطر التي تأخذها البنوك بعين الاعتبار وهي: خطر الاعتماد، خطر معدل الفائدة، خطر التسوية الناشئ عن عمليات الصرف، خطر السوق، الخطر التشغيلي والخطر القانوني (نظام رقم 02 - 03 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002).

ويعد هذا التنظيم كأرضية أولية، الهدف منها هيكلة وتحضير البنوك لمواجهة المخاطر والتحكم فيها إلا أن البنوك الجزائرية التي عملت على تطبيق هذا النظام بسبب صعوبات عديدة واجهتها خاصة ما تعلق بجانب تقييم ومتابعة المخاطر التي تواجهها.

لذلك عمل بنك الجزائر على تغطية جوانب القصور في هذا النظام والتركيز على خطر السيولة باعتباره من أهم مقترحات ومقررات لجنة بازل الدولية III من خلال إصدار النظام رقم 08-11 ليعطي صورة جديدة للرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية من خلال تحديد مفهوم ومضمون الرقابة الداخلية، وتوسيع دائرة تصنيف وتعريف المخاطر البنكية إلى: خطر القرض، خطر التركيز وهو الخطر الناجم عن القروض والالتزامات الممنوحة لنفس طرف مقابل ولأطراف مقابلة تعتبر كنفس المستفيد، خطر سعر الفائدة، خطر التسوية، خطر السوق، خطر السيولة، الخطر القانوني، خطر عدم المطابقة، خطر عملياتي (نظام رقم 11 - 08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011).

كما تشكل الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية من مجموع العمليات والمناهج والإجراءات التي تهدف على الخصوص إلى ضمان ما يأتي:

- السير الجيد للعمليات الداخلية.
- الأخذ بعين الاعتبار جميع المخاطر.
- احترام الإجراءات الداخلية.
- المطابقة مع الأنظمة والقوانين.
- الشفافية ومتابعة العمليات المصرفية.
- موثوقية المعلومات المالية.
- الحفاظ على الأصول والاستعمال الفعال للموارد.
- كما يتضمن الحوكمة وأنظمة قياس المخاطر. (المادة رقم 03 من النظام رقم 11 - 08)

نصت عليه بازل III. والملاحظ على المعلومات المصرح بها وحتى التي قامت بها هيئات دولية مثل صندوق النقد الدولي أن البنوك الجزائرية تحترم النسبة الدنيا لكفاية رأس المال كما يوضحه الجدول الآتي :

الجدول رقم (04)

معدل كفاية رأس المال النظام المصرفي الجزائري (2008-2014)

السنة	الملاءة الإجمالية	معدل الكفاية للبنوك العمومية	معدل الكفاية للبنوك الخاصة
2008	16,54 %	15,97 %	20,24 %
2009	26,20 %	23,90 %	35,20 %
2010	23,60 %	21,70 %	31,60 %
2011	23,70 %	21,90 %	31,20 %
2012	23,40 %	21,60 %	31,90 %
2013	21,50 %	-	-
2014	16,02 %	-	-

المصدر: تم إعداده من طرف الباحثة بناء على إحصائيات من:

Towe Christopher, Gressani Daniela. (june 2014, - p 17), Algeria: Financial System Stability Assessment, .161/International Monetary Fund report n° 14

Economic and Monetary Evolution in Algeria. (july - 2015, p 163) Report

bank of Algeria 2014

الملاحظ من الجدول أعلاه أن كل البنوك الجزائرية (عمومية وخاصة)، تحترم الحد الأدنى لكفاية رأس المال المحدد من طرف اللجنة مع الإشارة إلى أن البنوك الجزائرية تقوم فقط بإدراج المخاطر الائتمانية أي وفق بازل I، بالإضافة إلى أن البنوك الجزائرية لا تتعامل في القروض مرتفعة المخاطرة مقارنة ببقية الدول خاصة المتطورة وكل عملياتها التنموية في إطار سياسة الدولة التنموية وعلى مستوى محدود للمؤسسات ذات السيادة والتوسع في تمويل مشاريع الشباب في السنوات الأخيرة (مخططات الإصلاح الاقتصادي) دون سياسة ائتمانية واضحة وعلمية لدراسة وقياس والتنبؤ بالمخاطر.

أما فيما يتعلق بتغطية المخاطر وترجيحها فإن، قواعد الحذر المطبقة في النظام المصرفي الجزائري، تضع نظاما خاصا لتقييم المخاطر وترجيحها سواء لعناصر أصول الميزانية بمعاملات ترجيح ما بين (0% ، 100%) المخاطر المرجحة من خلال الحصول على المبالغ الإجمالية المسجلة في الميزانية بعد حساب كل المخصصات والضمانات اللازمة مرجحة بمعامل ترجيح معين. وتم إدراج نسب ترجيحية للمخاطرة المرتبطة بالالتزامات خارج الميزانية من خلال تصنيف الالتزامات إلى أربعة أصناف متباينة. وتبقى طريقة ترجيح المخاطر هي الطريقة المعيارية البسيطة المطبقة في الدول العربية والنامية كون هذه الأخيرة لا تملك القدرة على تطبيق مناهج قياس المخاطر التي جاءت بها بازل III. (لعرف.2013.194)

ثلاثة أشهر عن معدل الملاءة الخاص بها ويمكن للجنة إلزام البنوك أو أي مؤسسة مالية الإعلان عن معدل الملاءة في تواريخ أخرى غير محددة في إطار عملها الرقابي والإشرافي. (لعراف. 2013. 194)

كما أن البنوك والمؤسسات المالية يجب عليها الإعلان عن معدلات تغطية نسبة تقييم المخاطر في 30 آب و 31 ديسمبر من كل سنة. وفي نطاق النظام المتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية فقد نص في مادته السادسة على أن نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية، يهدف بخاصة إلى المصادقية والشمولية من خلال مراقبة تطابق العمليات الداخلية بالبنوك والمؤسسات المالية مع الأحكام التشريعية والتنظيمية والمقاييس وتوجيهات الهيئات المتخصصة، بالإضافة للنقاط الموالية:

- مراقبة نوعية المعلومات المحاسبية والمالية سواء الموجهة للجهاز التنفيذي أو لهيئة التداول، المقدمة لبنك الجزائر واللجنة المصرفية أو المختصة للنشر.

- مراقبة شروط تقييم وتسجيل وحفظ وفرة المعلومات المحاسبية والمالية، ولاسيما لضمان مسار التدقيق في حالة العمليات المعالجة عن طريق المعلوماتية.

- مراقبة نوعية أنظمة الإعلام والاتصال. (نظام رقم 11 - 08 المؤرخ 28 نوفمبر 2011)

مما سبق يتضح أن بنك الجزائر وضع الأطر والنظم الملائمة لضمان السلامة المصرفية من مختلف جوانبها إلا ما يخص المعلومات والإفصاح والشفافية فماتزال البنوك الجزائرية بعيدة كل البعد عن الأبعاد العالمية في هذا المجال وابتسط مثال حتى المواقع الإلكترونية للبنوك ما هي إلا مجرد صفحات إخبارية بالنسبة لأغلب البنوك خاصة العمومية منها. أما فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات المالية فهو مشوب بتدخلات الدولة في ذلك. حيث إنه من أهم مميزات النظام البنكي الجزائري عمليات إعادة الرسملة المتكررة من خلال عدة طرق، فإما عن طريق الإلغاء التام لديون البنوك العمومية أو ضخ رؤوس أموال جديدة أو الشراء المباشر للقروض المتعثرة لهذه البنوك. فعملية إعادة الرسملة هذه تدخل البنوك العمومية في وضعية موازنة ضعيفة، ناجمة عن الخطر المعنوي بالإضافة إلى أن إعادة الرسملة هذه تؤدي إلى تغليب المنافسة وتحفز عدم الفعالية كونها تسمح للبنوك بمنح قروض بناء على معايير غير تجارية تكون إما موجهة لمساعدة مؤسسات تعاني مشاكل مالية أو تمويل مشاريع لغايات غير اقتصادية. (Tow, 2014. 22)

ولضمان قدر أفضل من الشفافية والتخلص من المشاكل التي تعاني منها البنوك خاصة العمومية منها، فلا بد من وقف الإعانات التي تقدمها الدولة لهذه البنوك وشطب الخسائر التي شكلت لها مخصصات في الميزانية. كما يجب توعية البنوك بمسؤوليتها في اتخاذ قرارات إقراض موجهة وتقوم على أساس تسيير سليم للمخاطرة ومن ثم التحكم في الخطر المعنوي.

المحور الثالث: النتائج والتوصيات

بناء على ما سبق تناوله في هذه الدراسة من تتبع لمراحل تطور مقررات لجنة بازل الدولية II و III والتي في كل مرة تضع

والملاحظ أن هناك مجهودات كبيرة من طرف الهيئات الرقابية Prudential authorities في مجال الرقابة البنكية. من خلال تطبيق نظام CAMELS واختباره على بنكين نموذجيين أحدهما عمومي وبنك خاص في إطار وضع بنك الجزائر بداية من سنة 2011 لنظام للتقريب البنكي (BRS). (Economic and Monetary Evolution in Algeria. 2015. 101-102)

لكن العملية لم تعمم على كل بنوك القطاع البنكي من طرف الهيئات الرقابية، وقد يرجع السبب إلى أن هذا التوجه كان بمساعدة الهيئات الرقابية المختصة وهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كون أن هذا النوع من الاختبارات يحتاج التقنية الحديثة والكفاءات البشرية المتخصصة خاصة في مجال التقريب وإدارة المخاطر.

ومن ثم فينك الجزائر عليه أن يدعم العنصر البشري باعتباره المنفذ لمختلف خطوات الرقابة وضمان حسن تنفيذها، وذلك من خلال توظيف المختصين ذوي الكفاءة خاصة في مجال التدقيق الإعلام الآلي وتكليفهم بتقييم المخاطر التشغيلية وقياسها في البنوك نظرا لارتفاع نسبتها. بالإضافة إلى ضرورة تفعيل توجه البنك المركزي على المستوى الاحترازي من خلال تحسين أنظمة توزيع وتخصيص موارد للرقابة البنكية. أيضا توضيح مهام الرقابة على الوثائق وعلى الميدان وكذلك بين بنك الجزائر والأمانة العامة للهيئة المصرفية لتعميم أدواتها الرقابية الكلية من خلال التحليل العمودي للمخاطر وإجراء اختبارات الضغط.

فالمعايير الاحترازية تركز حتى الآن على ما جاء في بازل I من الناحية العملية في حين أن السلطات تعمل على المرور إلى بازل II وبعض محاور بازل III خاصة فيما يتعلق بخطر السيولة. (Gressani. 2014.21-22)

أما فيما يخص اختبارات الضغط فنك الجزائر في إطار تطوير أدواته الرقابية للبنوك، وبخاصة بعد تبني التوجه الجديد في الرقابة القائم على المخاطرة، مع حلول سنة 2013 عمل بنك الجزائر على تطوير نظام متكامل وديناميكي لاختبارات الضغط وفق لتوصيات بازل III وهو ما يسمح بتقييم صلابة النظام البنكي من خلال المقياس الذي أطلق عليه

Systemwide Module، إذ جرى أخذ التداخلات الموجودة بين المؤسسات الإقراضية (خطر العدوى) بالإضافة إلى أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على النظام البنكي والمشروع بلغ مرحلة الاختبار. ولأجل الترابط والتناسق والتعاون بين هذه التقنية ونظام التقريب البنكي تم تكوين فريق عمل منذ سنة 2014 توكل له مهمة إعداد رر بين الطريقتين. (Economic and Monetary Evolution in Algeria. 2015. 101)

ثالثا: انضباط السوق المصرفي الجزائري

لقد عمل المشرع الجزائري البنكي بإصدار العديد من التعليمات والأنظمة التي تلزم البنوك والمؤسسات المالية بالقيام بالإفصاح عن مختلف البيانات ذات العلاقة بنشاطها وهي من أهم ما عملت مقررات لجنة بازل على إلزام البنوك بوضع التدابير اللازمة لدعم دعامة انضباط السوق من إفصاح وشفافية في المعلومات، فالبنوك الجزائرية ألزمتها اللجنة المصرفية بالقيام بالإعلان كل

3. احترام البنوك الجزائرية للحد الأدنى لكفاية رأس المال وتحقيق معدلات مرتفعة خاصة للبنوك الخاصة، وهذا راجع إلى المستويات العليا لرؤوس الأموال للبنوك (عمومية وخاصة) وأيضا عدم تغطية معدلات المخاطر الإجمالية عدا المخاطر الائتمانية ووفقا للطريقة المعيارية البسيطة.

4. لا تمتلك البنوك الأدوات العلمية الفعالة فيما يتعلق بتقييم وقياس المخاطر التي ركزت عليها بازل II خاصة مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

5. عدم توفر هيئات تنقيط خارجية متخصصة تعمل على دراسة وتحليل حجم المخاطر على مستوى البنوك الجزائرية على الرغم من مساعي بنك الجزائر بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإدخال التنقيط واختبارات الضغط منذ بداية 2011، لكن يبقى التطبيق غير موجود.

6. يتوفر الجهاز المصرفي الجزائري على أنظمة تشريعية وتنظيمية تساعد على تحقيق الشروط الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة.

7. لجنة بازل الدولية وضعت آجال للبنوك عالمية النشاط والبنوك المتقدمة لكي تتمكن من تطبيق مستجداتها وطرق الحساب المتقدمة التي أقرتها اللجنة وهذا يرجع بالأساس إلى إدراكها التام بصعوبة التوفيق بين عمل البنوك على المستوى العالمي نظرا للفوارق الكبيرة الموجودة في الأنظمة المطبقة على كل المستويات، ناهيك عن بنوك الدول النامية والعربية بما فيها الجزائر.

ثانيا: التوصيات

وفقا للنتائج التي توصل إليها الباحث، فيمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. لا بد من وضع هيئة ضبط بنكي مستقلة عن أي ضغط من أي جهة حكومية وتحت إشراف بنك الجزائر.

2. إفساح المجال للبنوك الجزائرية عمومية وخاصة للمنافسة العادلة دون تدخل الدولة لحماية البنوك العمومية على حساب البنوك الخاصة.

3. الاستفادة من الآجال (حتى سنة 2019) التي وضعتها لجنة بازل الثالثة للبنوك لتطبيق مقرراتها الجديدة فيما يتعلق بتعزيز الصلابة البنكية.

4. تدعيم كل البنوك الجزائرية بقاعدة بيانات تعزز مبدأ الإفصاح والشفافية، والالتزام بالنشر الدوري للتقارير المالية المفصلة المتعلقة بالتقييم الواضح للمخاطر بأساليب علمية وإحصائية متطورة.

5. اهتمام البنوك بالعنصر البشري وتوظيف الإطار والكفاءات المهنية المتخصصة في المجال المصرفي وإدارة مخاطر.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. بركات سارة، (2015). دور الاجراءات الاحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة مع إشارة إلى حالة الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،

وتعدل قواعد دعم الاستقرار المالي عامة والبنكي خاصة، كما تم تحليل مدى ملائمة القواعد الاحترازية للبنوك الجزائرية مع قواعد الضبط التي وضعتها هذه اللجنة.

فقد حققت البنوك الجزائرية معدلات كفاية رأس مال جيدة وتفوق النسبة المحددة من طرف اللجنة، حتى بعد صدور اتفاقية بازل III. إلا أن هذا الارتفاع لا يعكس المستوى الجيد للضبط المصرفي انطلاقا من هذا المعدل، كون تفسيره يرتبط كذلك بتحليل جانب المخاطرة فالبنوك الجزائرية في معظمها تتعامل بمستويات مخاطرة منخفضة وأحيانا متوسطة في ظل رفعها لمستويات رؤوس أموالها بناء على قواعد الضبط التي وضعها البنك المركزي الجزائري. وبالتالي تثبت هذه الدراسة صحة الفرضية الرئيسية التي طرحنا سابقا (تلعب مقررات لجنة بازل الدولية دورا فعالا في ضبط البنوك الجزائرية)

فيما يتصل بدور مقررات لجنة بازل بالنسبة للضبط المصرفي العالمي، فاللجنة عملت على تعديل مقرراتها في كل مرة لتحقيق الغاية من الضبط، وكذلك الحال في محاورها الأساسية بالنسبة للبنوك الجزائرية مع وجود بعض أوجه القصور ليس على مستوى قواعد الضبط بل على مستوى الجانب العملي التطبيقي لهذه القواعد. كما أن هذه الدراسة بينت أن النظام المصرفي الجزائري بحاجة ماسة لتنظيم أدواته الرقابية وفقا لما جاء في مقررات لجنة بازل للأسباب الآتية:

- على الرغم من عدم تأثر الجزائر بصورة مباشرة بالأزمات المصرفية العالمية، إلا أنها لم تسلم من الأزمات الداخلية (إفلاس البنوك الخاصة وتحمل خسائر البنوك العمومية).

- بنك الجزائر باعتباره السلطة الضبطية على رأس النظام المصرفي الجزائري وجد نفسه مجبرا وبخاصة تحت توصيات الهيئات الدولية الرقابية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) على تعزيز أدوات وقواعد الضبط المصرفي بما يتوافق ومقررات لجنة بازل، ولا سيما بعد تدهور أسعار النفط لتشجيع عمليات تعبئة المدخرات وتقليل تراجع مستويات السيولة ولعب البنوك الدور المنوط بها لتشجيع الاستثمار يحتاج أدوات فعالة لذلك.

أولا: نتائج البحث

واتمة الدراسة، فيمكن إدراج مجموعة النتائج الآتية التي تبين جوانب التوافق والاختلاف بين مقررات لجنة بازل وقواعد الضبط التي وضعها بنك الجزائر، التي على البنوك الجزائرية أن تعمل على المسارعة إلى توفير المناخ، الكفاءات والهيكل الملائمة لتطبيقها:

1. لا يمكن النظر إلى قواعد الضبط المصرفي الجزائري والتي تتمثل في مختلف القوانين، الأنظمة وقواعد الحذر (الحيطة المصرفية) قاصرة كلياً، بل تعتبر هي أساس الإشراف والرقابة المصرفية إلا أن ظروف وهيكلة النظام المصرفي (سيطرة القطاع المصرفي العمومي) وتدخل الدولة الأمر الذي يعرقل حسن أداء هذه البنوك ويعزز من الخطر المعنوي.

2. أغلب قواعد المصرفي الجزائري مستوحاة في محاورها الأساسية من مقررات لجنة بازل الدولية، خاصة فيما يتعلق بتطبيق الحد الأدنى لكفاية رأس المال وكيفية تحديده بصورة عامة.

ثانياً المراجع الأجنبية:

1. A brief. history of the Basel committee(October 2014). Retrieved October 5, 2015 from www.bis.org
 2. Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems - revised version June 2011). Retrieved february.13.2016 from www.bis.org
 3. Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools (January . 2013) retrieved february.13.2016 from www.bis.org
 4. Basel III. International framework for liquidity risk measurement standards and monitoring (December 2010). retrieved February 13, 2016 from www.bis.org
 5. Basel III: international regulatory framework for banks, (n.d). Retrieved October 6.2015 from www.bis.org/bcbs/basel3_fr.htm
 6. Carlos M.Pelaez, Carlos A.Pelaez. (2009), Regulation of banks and finance, Palgrave MACMILLAN edition, London.
 7. Economic and Monetary Evolution in Algeria.(july 2015) Report 2014 bank of Algeria
 8. Guendoul Allalen Keltoum.(2011), Trying to analyze the impact of the banking regulation on the financial stability, Magister thesis in social and economic sciences. Mouloud Mammeri University Tizi ouzou, Algeria.
 9. Hache Frédéric. (May 2012), Basel 3 in 5 questions: keys to understanding the reform. Finance Watch, Retrieved March.20.2015 from www.finance-watch.org/file/.../Reports/Basel-3-in-5-questions.pdf
 10. Kenneth Spong, (2000), Banking Regulation, Fifth edition, Federal Reserve Bank of Kansas City.
 11. Lamarque Eric. (2008), Bank Management, PEARSON edition, 2nd edition, Paris
 12. Mishkin Frederic. (2007), Money, Banking and Financial Markets 8 th Edition, Pearson edition, paris.
 13. Mark Bertus, John. S.Jahera. (2007), the relation between bank regulation and economic performance, Bank and bank sustems/volume 2, Issue 3, Retrieved February. 02.2017 from https://Business perspectives.org/pdf
 14. Regulatory economics, from Wikipedia the free encyclopedia, https://fr.wikipedia.org/wiki/regulatory_(economics). -
 15. Regulation 95-04 of April 20, 1995 Amending and Completing Regulation 91-09 of August 14, 1991 determining the management prudential rules applicable to banks and financial institutions
 16. Regulation 08-04 OF December 23, 2008 relating to the minimum capital of banks and financial institutions operating in Algeria.
 17. SCHUMAN Robert. (April 2011), Europe and the world economic crisis Explained in 10 cards Retrieved March.11.2015 from www.robert-schuman.eu
 18. Towe Christopher, Gressani Daniela. (june 2014), Algeria: Financial System Stability Assessment, International Monetary Fund report n° 14/161.
 19. Tarullo Daniel K .(August 2008), Banking on basel (the futur of international financial regulation), Peterson Institute for International Economics, Washington, DC
 20. Tartari darlena.(2002), the issue of own funds regulation in the banking system. PhD thesis in social and economic sciences. Switzerland.
- العدد السابع عشر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
2. بريش عبد القادر، و غرابة زهيرة، (2015). مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 00 (العدد التجريبي)، جامعة الشلف، الجزائر.
 3. بريش عبد القادر، (2013). إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل II و III ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي ما بعد الأزمة المالية العالمية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد التاسع والعشرون، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
 4. سعيد، حسين، (2014، 6-8 أوت). كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية « في الواقع وسلامة التطبيق)، المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، الأردن.
 5. عبد الله، خالد أمين، (2012، مارس). معايير بازل من الأول I إلى الثالث III، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد العشرون، العدد الأول، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.
 6. القانون 10-90 المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق ل 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 16، السنة السابعة والعشرون، الصادرة بتاريخ 23 رمضان 1410 الموافق ل 18 أبريل 1990
 7. لعراف، فائزة، (2013). مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية.
 8. ما هي بازل 2؟ (د.ت). استرجعت بتاريخ 25 أبريل 2015 من موقع المعهد المصرفي المصري www.ebi.gov.eg
 9. - المادة الثانية من التنظيم 09-91 الصادرة 14 أوت 1991 والمادة الثالثة من التعليم رقم 74 - 94 الصادرة في 29 / 11 / 1994 والمتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية.
 10. المادة رقم 03 من النظام رقم 11 - 08.
 11. النجار، حياة، (2014) إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل - دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر.
 12. ناصر، سليمان، (2013، 8 - 9 ديسمبر). كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية (تشخيص الواقع ومقترحات للتطوير) بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، آليات ترشيد المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة الجزائر العاصمة والمعهد الاسلامي للتنمية جدة السعودية فندق الهيلتون، الجزائر
 13. النظام رقم 90 - 04 الصادر في 07 أبريل 1990 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية.
 14. -النظام رقم 01-04 الصادر في 04 مارس 2004 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية.
 15. نظام رقم 02 - 03 المؤرخ في 09 رمضان عام 1423 الموافق ل 14 نوفمبر 2002 يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.
 16. نظام رقم 11 - 08 المؤرخ في 03 محرم عام 1433 الموافق ل 28 نوفمبر 2011 يتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

**أثر الاستثمار في رأس المال البشري على تنافسية المؤسسات
دراسة حالة مؤسسة مناجم الفوسفات
- somiphos - تبسة - الجزائر ***

أ. مليكة علاوه صالح مدفوني
أ. د. الشريف لخضر عبد الله بقه*****

* تاريخ التسليم: 2016/11/5م، تاريخ القبول: 2017/2/5م.
** أستاذ مساعد - أ- جامعة سطيف/ الجزائر.
*** أستاذ التعليم العالي/ جامعة سطيف/ الجزائر.

من جهة، وأن تعمل على الاستثمار فيه والمحافظة عليه من جهة أخرى. ويستمد موضوع الاستثمار في رأس المال البشري أهميته للمؤسسات من أهمية المورد البشري ذاته، فمهما تعددت وتنوعت العوامل المساهمة في خلق القيمة، فإنها تتركز وتتمحور في الإنسان باعتباره الأساس لجميع أنواع رأس المال ومصدر القدرة التنافسية لجميع المؤسسات.

مشكلة الدراسة

في ظل تغير قواعد لعبة التنافسية وديناميكيته المستمرة، تسعى المؤسسات جاهدة إلى الظفر بأهم مؤشراتها وتطمح إلى امتلاك أسرار تحقيقها، ويعد الاستثمار في رأس مالها البشري أحد أبرز المداخل التي يمكنها انتهاجها، وذلك لما أثبتته العديد من الدراسات بخصوص دوره في تحسين الأداء التنظيمي ودعمه للقدرة التنافسية، ومن هذا المنطلق تنبثق مشكلة هذه الدراسة المتمحورة في مدى تأثير الاستثمار في رأس المال البشري على تنافسية مؤسسة مناجم الفوسفات -SOMIPHOS- ومساهمته في تحسينها.

أسئلة الدراسة وفرضياتها

يمكن التعبير عن المشكلة المطروحة بالأسئلة الآتية:

- ◀ هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار في رأس المال البشري والتنافسية بمؤسسة SOMIPHOS؟
- ◀ إلى أي مدى يؤثر هذا الاستثمار في كل من ربحية ونمو مبيعات المؤسسة كمؤشرين لتنافسيتهما؟

وسعيًا لمعالجة هذه المشكلة والإجابة عن أسئلتها صيغت الفرضية الصفرية الرئيسة الآتية:

- H0: لا توجد علاقة تأثير معنوية (ذات دلالة إحصائية) للاستثمار في رأس المال البشري على تنافسية المؤسسة محل الدراسة.

والتي بدورها تم تفريعها إلى فرضيتين صفريتين فرعيتين:

- H01: لا توجد علاقة تأثير معنوية (ذات دلالة إحصائية) للاستثمار في رأس المال البشري على ربحية المؤسسة كمؤشر لتنافسيتهما.

- H02: لا توجد علاقة تأثير معنوية (ذات دلالة إحصائية) للاستثمار في رأس المال البشري على نمو مبيعات المؤسسة كمؤشر لتنافسيتهما.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى تقصي أثر الاستثمار في رأس المال البشري المتبني من قبل مؤسسة مناجم الفوسفات الجزائرية على تنافسيتهما، من خلال مؤشري الربحية ونمو المبيعات وذلك من خلال:

- الكشف عن مدى وجود علاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري وتنافسية المؤسسة محل الدراسة وتحديد طبيعة هذه العلاقة.
- الوقوف بالأرقام على مستوى تأثير الاستثمار في رأس

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لتقصي أثر الاستثمار في رأس المال البشري على تنافسية مؤسسة مناجم الفوسفات التي تقع بولاية تبسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية 2015، وقد جرى التعبير عن الاستثمار في رأس المال البشري بكفاءة رأس المال البشري (HCE)، وقيست التنافسية بمؤشري الربحية معياراً عنها بالعائد على الأصول (ROA) ومعدل نمو المبيعات (SGR)، وذلك في نموذجين منفصلين للانحدار المتعدد، وقدرت نتائجهما باستخدام برنامج (Eviews 7:V) بطريقة المربعات الصغرى العادية، وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة تأثير إيجابية معنوية بين الاستثمار في رأس المال البشري وتنافسية المؤسسة مقيسة بكل من الربحية (ROA) ومعدل نمو المبيعات (GSR) بشكل متفاوت.

الكلمات المفتوحة: تنافسية المؤسسة، الاستثمار في رأس المال البشري.

The Impact of Investment in Human Capital on Firms Competitiveness:

The Case Study of Société des Mines de Phosphate, Somiphos, Tebessa, Algeria

Abstract:

The study aims to investigate the impact of the investment in human capital on the competitiveness of Somiphos company, which is located in the city of Tebessa, during the period 2005 to 2015. The investment in the human capital was expressed by human capital efficiency measure (HCE), and the competitiveness was measured by the indicators of profitability which is expressed by the return on assets ratio (ROA), and the sales growth rate (SGR), by using two models of multiple regression. Their results were analyzed by Eviews (V:7) program through the ordinary least squares method. The study found a significant positive impact relationship between the investment in human capital and the competitiveness of the Firm.

Keywords: Firm competitiveness, the investment in human capital.

أولاً: الإطار العام للدراسة

مقدمة

تستمد العديد من المؤسسات اليوم مزاياها وقدراتها التنافسية بشكل رئيس من رأس مالها البشري، إذ أصبح لزاماً عليها أن تختار الذي يتماشى منه ويتطابق وأهدافها الاستراتيجية

على إنتاج السلع الصحيحة والخدمات بالنوعية الجيدة وبالسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى). (وديع، 2003، 10).

♦ ويقصد بها أيضاً: (الجهود والإجراءات والابتكارات والضغوط وكافة الفعاليات الإدارية والتسويقية والإنتاجية والابتكارية والتطويرية التي تمارسها المنظمات من أجل الحصول على شريحة أكبر ورقعة أكثر اتساعاً في الأسواق التي تهتم بها). (السلمي، 2001، 240).

♦ وهناك من يرى بأنها نوعية التفوق أو القدرة على مقاومة المنافسة واحتوائها، فهي إذن فعالية المؤسسة مقارنة بمنافسيها. (AKKI ALOUANI, 2002, 229).

♦ القدرة التنافسية هي: (نجاح المنظمة في تحقيق ميزة تنافسية تمكنها من إحراز تفوق نسبي في الأسواق المحلية والعالمية). (ماهر وآخرون، 2001 - 2003، 705).

♦ هي: (مجموعة المهارات والتكنولوجيات والموارد والمزايا التي تستطيع الإدارة تنسيقها واستثمارها لتحقيق أمرين:

- إنتاج قيمة ومنفعة أعلى للعميل.

- تميز واختلاف عن المنافسين (السلمي، 1998، 46).

♦ يكون المشروع تنافسياً إقليمياً أو دولياً عندما يحقق أرباحاً منتظمة في سوق حرة، ويكون فرع النشاط تنافسياً إذا كانت الإنتاجية الكلية للعوامل فيه مساوية أو أعلى منها لدى المشروعات الأجنبية المزاخرة، أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي أو يقل عن التكاليف الوحديّة للمزاحمين الأجانب. (وديع، 2003، 14 بتصرف).

من خلال جملة التعريفات المذكورة هذه، يتضح أن مصطلح التنافسية واسع وشاسع، بحيث لا يمكن ضبطه بصفة مطلقة وثابتة، فما يمكن استخلاصه منها هو أن التنافسية مبنية على التميز الذي يحقق القيمة وعلى مدى تحصيل هذه الصفة على غرار باقي المنافسين.

ومن المهم جداً أن تقوم كل مؤسسة بقياس ومعرفة مستواها التنافسي، لتتمكن من ضبط استراتيجياتها الحالية ورسم المستقبلية منها، والمؤشرات الموالية تعد أبرز المقاييس المستخدمة في ذلك: (وديع، 2003، 11 - 12 بتصرف)

♦ الربحية: هي مؤشر حالي لمستوى التنافسية وينبغي أن يتزامن ويتلازم مع رفع الحصّة السوقية، إذ لا يجوز التنازل عن الربح لغرض رفع الحصّة، كما يجب مراعاة أن تكون القيمة الحالية للأرباح مربوطة بالقيمة السوقية للمؤسسة، وذلك للبقاء أكثر في السوق، ويعد مؤشر توبن مؤشراً على تنافسية المؤسسة إذا ما كان أكبر من الواحد، وحسب مبتكره جيمس توين فهو نسبة القيمة السوقية للشركة إلى قيمة إحلال أصولها. (ستيوارت، 2004، 457).

♦ تكلفة الصنع: يتعلق الأمر بالتكلفة المتوسطة مقارنة بالمنافسين في نفس الصناعة، ويعد مؤشراً جيداً على تنافسية المنتج ما لم يكن ذلك على حساب ربحيته الحالية والمستقبلية.

♦ الإنتاجية الكلية للعوامل: ما يعاب على هذا المؤشر أنه لا

المال البشري على كل من ربحية ونمو مبيعات المؤسسة كمؤشرين لتنافسيتهما.

- التأكّد من فعالية الجهود المبذولة من قبل المؤسسة في مجال الاستثمار في مواردها البشرية، ومدى إسهامها في دعم قدرتها التنافسية.

أهمية الدراسة

تنبثق أهمية الدراسة الحالية من أهمية متغيراتها والعلاقة بينها، فالتنافسية اليوم أصبحت تقوم على امتلاك مزايا تنافسية استراتيجية تضمن استدامة التفوق والريادة، وتعدّ حيازة المؤسسات لذوي العقول عالية التميز وتشجيعها والمحافظة عليها أبرز مدخل إداري استراتيجي لتحقيق ذلك، وقد اصطلح عليه الاستثمار في رأس المال البشري في الفكر الإداري والاقتصادي، حيث أشادت نظرية رأس المال البشري سابقاً ولا زالت ضمن النظريات التي تلتها بأهميته ودوره في تطوير الأداء وتحسين مستويات تنافسية كل من الاقتصاد الكلي والجزئي على حد سواء.

منهج الدراسة

توافقاً والطرح الذي ستعرض به محتويات الدراسة سيتمّ اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال التعرف على متغيرات الدراسة من الناحية النظرية بالرجوع إلى الأدبيات التي تناولتها المراجع والدراسات ذات الصلة، وبالنسبة للدراسة التطبيقية التي كانت بمؤسسة مناجم الفوسفات، فقد تمّ تجميع بياناتها وتحليلها باستخدام برنامج (Eviews 7:V) واستخلاص أهم النتائج منها.

حدود الدراسة

- الحدود المكانية: شملت الدراسة مؤسسة جزائرية رائدة في مجال التصدير تنشط ضمن القطاع المنجمي، بالضبط في مجال استخراج ومعالجة مادة الفوسفات التي تعدّ مادة حيوية تدخل في عدة صناعات تحويلية لعدة قطاعات كالزراعي والصيدلاني وغيرهما.

- الحدود الزمنية: تمت الدراسة خلال صيف سنة 2016، وغطت الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2005 - كونها سنة إعادة هيكلة لبعض مؤسسات القطاع المنجمي، والتي انبثقت عنها المؤسسة محل الدراسة كفرع ضمن مجمع Ferphos (مجمع الحديد والفوسفات) - إلى غاية سنة 2015.

- الحدود العلمية: جدير بالذكر أن موضوع الاستثمار في رأس المال البشري والتنافسية مطروح ضمن نظرية رأس المال البشري على مستوى كل من الاقتصاد الجزئي والكلي، وما تنطوي تحته هذه الدراسة هو منظور الاقتصاد الجزئي.

ثانياً: الإطار النظري والدراسات السابقة

تعريف تنافسية المؤسسة ومؤشراتها

تعدّ التنافسية من المصطلحات التي لم يشهد مفهومها ولا مؤشرات توحيداً واتفاقاً مطلقاً بين رواد الفكر الإداري فقد:

♦ عرفت في بريطانيا بالنسبة للمؤسسة على أنها: (القدرة

- القدرة على استخدام المعرفة بشأن التقنية ودورة حياة الأعمال ومعرفة متى تنجز أو تنهي المشاريع الجديدة.

- القدرة على استخدام المعرفة بشأن بيئتها الاجتماعية والسياسية والقانونية.

ومهما كان المؤشر المستخدم فإن الهدف منه تحديد مستوى أو درجة تنافسية المؤسسة التي تسعى إلى تعظيمها بالتركيز على استغلال أهم مواردها ألا وهو العنصر البشري.

الاستثمار في رأس المال البشري

جرى انتقاء بعض التعريفات أو المفاهيم التي تناولت الاستثمار في رأس المال البشري على أنه:

- القيمة الإجمالية للموارد البشرية في المنظمات، ويرتبط إلى حد كبير بمدى قدرة المؤسسة على الحفاظ على النمو المستمر. (Wang et al,2008,1013).

- المدخلات المقدّمة والمنجزة من قبل الشركة من خلال التعليم الرسمي والتدريب أثناء العمل في المواهب والتكنولوجيا التي تستفيد منها لتحقيق المزايا التنافسية، والتي تكون ذات قيمة فريدة من نوعها، ويجب أن تبقى بعيدة عن الشركات الأخرى (في غير متناولها). (yaping et Fang, 2007, 30).

- (تركيز الشركات على زيادة مزايا الموارد البشرية الخاصة بهم، من خلال جذب رأس المال البشري وتأهيله بالمهارات فائقة المستوى والاحتفاظ به سعياً لاكتساب قابليات أعلى، لتكون بالنهاية أكثر تنافسية في الأسواق العالمية مقارنة بالشركات الأقل توجّهاً في هذا الخصوص). (العنزي وصالح، 2009، 253).

- عملية إنفاق الوقت والمال والجهد على تطوير مهارات ومواهب الأفراد بطريقة تشجّعهم على مضاعفة إنتاجيتهم. (Al-Adwani,2014, 135).

يتّضح من التعريفات المدرجة أنّ الاستثمار في رأس المال البشري (منظور اقتصاد جزئي) هو إنفاق في المال والجهد والوقت تقوم به المؤسسة على الأفراد من ذوي المزايا الخاصة، أي الذين يخلقون لها القيمة ويحقّقون التميّز، وفي هذا إشارة واضحة لأصحاب العقول عالية التميّز أو ما يعرف برأس المال الفكري، وينصب هذا الإنفاق على خصائص رأس المال البشري (المعرفة والمهارات والاتجاهات والقابليات) فيعمل على زيادة رصيده وتراكمه من جهة، وزيادة تدفّقه بما يخلق القيمة ويدعم قدرة المؤسسة التنافسية من جهة أخرى.

الدراسات السابقة

عديدة هي الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري والتنافسية على مستوى المؤسسات، ولكن تحت مسميات أخرى كعلاقة الممارسات الاستراتيجية لإدارة الموارد البشرية بكل من: الأداء التنظيمي، الأداء المتميز، الأداء العالي، وكجزئية ضمن علاقة رأس المال الفكري بالأداء التنظيمي وتحقيق القيمة، وفيما يلي بعض الدراسات السابقة التي تمّ رصدها ولها علاقة بالموضوع:

يحدد بالضبط السبب الرئيسي في نموه أو تراجعته وبالتالي لا يمكن تفسير الضعف الذي قد يحدث في الإنتاجية لمعالجته.

♦ الحصة السوقية: يتعلّق الأمر في هذا المقام بالتكلفة الحدية للمؤسسة والتي يجب أن تسمح لها بالمنافسة محلياً وحتى دولياً وتتيح لها إمكانية الاستحواذ على حصة من السوق في ظلّ تحقيق الأرباح طبعاً [كما أشير إليه في مؤشر الربحية]، وتعدّ الحصة السوقية مؤشراً بالغاً للمؤثرين السابقين المتعلقين بالتكلفة [المتوسطة والكلية]، ولا يعدّ العكس بالضرورة، فقد تكون الملائمة أو الجاذبية هما اللتان كانتا السبب في تحقيق هذا التفوق في حجم الحصة السوقية.

وإلى جانب هذه المؤشرات الأربعة التي حدّدها أوغتون (1997)، فهناك باحثون غيره رأوا أنه يمكن قياس تنافسية المؤسسة وفق مؤشرات عدّة تذكر في الآتي: (العنزي، 2014، 278 - 280)

Enright 1999 رأى أنه بالإمكان قياس التنافسية التنظيمية من خلال عدة مؤشرات أهمها:

- الربحية ومعدّلات نموها عبر الزمن.
- استراتيجية المؤسسة واتجاهها لتلبية الطلب في السوق الخارجي.

- قدرة المؤسسة على تحقيق حصة أكبر في السوق المحلية والعالمية.

وأشار Rastogi 2000 إلى ثلاثة متغيّرات لقياس التنافسية وتشمل: القيمة السوقية بالأسهم، الحصة السوقية ورضا الزبائن.

وأكد Khalil 2000 أنه يمكن أن تميّز المؤسسات التنافسية عن طريق مجموعة من المؤشرات، ذلك أنّ المؤسسات الناجحة عادة ما يفترض أن تمتلك أحد المتغيّرات أو أكثر ممّا يأتي:

- القابلية على تحقيق الربحية.
- الاستقرار في السوق المحليّة.
- المقدرة على إدامة أو زيادة الحصة السوقية.
- القيام بوضع معايير الصناعة.
- المقدرة على استعمال التقنية للحصول على حصة سوقية من خلال المنتج أو العملية أو أنظمة المعلومات أو إبداع الخدمة.
- المقدرة على موائمة قواها مع احتياجات السوق المستهدفة بشكل أفضل من المنافسين.

- المغامرة في رغبتها للوصول إلى الأهداف المخطّطة.
- درجة المرونة في مواجهة الظروف التنافسية.
- درجة التقدم في مواجهة المنافسة.
- القدرة على استخدام المعرفة بشأن تقنيّاتها الجوهرية.
- القدرة على استخدام المعرفة بشأن منافسيها.
- امتلاك قادة لهم تطلّعات مستقبلية.
- معرفة كيفية الاستخدام الكامل لقدرات موظفيها.
- تحفيز ومكافأة العاملين.

الدراسات العربية

الدراسات الأجنبية

دراسة (Odion g, 2015 Omolof et) التي سعت إلى تحديد أثر استثمار رأس المال البشري على الأداء التنظيمي للشركات الدوائية في كينيا، وتم ذلك بوضع أربع فرضيات تربط بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في التدريب، التعليم، إدارة المعرفة وتطوير المهارات بالمتغير التابع المتمثل في الأداء التنظيمي المقيس بالربحية والإنتاجية كمؤشرات للأداء المالي وملائمة بيئة العمل كمؤشر للأداء غير المالي، وباستخدام 200 مشاهدة وفرتها الاستبانة، جرى التوصل إلى أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استثمار رأس المال البشري والأداء التنظيمي.

دراسة (Bakhishan 2015)، التي جاءت أيضاً لتقصي العلاقة بين مكونات رأس المال الفكري وأداء 23 شركة تنشط في مجال صناعة المواد الغذائية ومدرجة في سوق الأوراق المالية لطهران خلال الفترة 2004 - 2009، وقد استخدمت الباحثة طريقة معامل القيمة المضافة الفكرية VAIC، وتوصلت إلى أن رأس المال العلائقي ورأس المال البشري يحسنان من أداء الشركات ويلعبان دوراً في خفض التكاليف وخلق القيمة لأصحاب المصالح حيث أن الأرباح التي تحققها الشركات مرتبطة بشكل كبير بمعامل كفاءة رأس المال البشري، ومن ناحية أخرى الخسائر التي تكبدتها ترتبط بشكل قوي بمعامل كفاءة رأس المال الهيكلي، ذلك أن هذه الشركات تنفق بشكل مكثف على الممتلكات، في حين تستخدم المعرفة والقدرات الذهنية والإبداعية للأفراد بشكل أقل، كما تبين أن الشركات تلجأ إلى كل من رأس المال البشري والعلائقي لتحسين إنتاجيتها وربحياتها.

دراسة (Scheyli et al, 2014) التي هدفت إلى تقصي علاقة مكونات رأس المال الفكري بعد تحديدها بأداء شركة Yazdtille الإيرانية؛ إذ تمثلت متغيرات النموذج المقترح في: رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي ورأس المال العلائقي كمتغيرات مستقلة والإنتاجية، الربحية والحصة السوقية كمتغيرات تابعة، واستخدم أسلوب المراقبة والاستبانة لتجميع البيانات التي تم تحليلها باستخدام برنامج Lisrel باعتماد منهج المعادلات البنائية، وخلصت الدراسة إلى أن رأس المال الفكري بشكل عام له علاقة معنوية مباشرة بالأداء، أما من خلال مكوناته (رأس المال الفكري) فقد كان لرأس المال البشري فقط علاقة تأثير مباشرة إيجابية بالأداء دون باقي الأبعاد.

دراسة (et al, 2013 UI-Rehman) التي هدف من خلالها الباحثون إلى قياس أداء رأس المال الفكري باستخدام القيمة المضافة وطريقة معامل القيمة المضافة الفكرية VAIC، وملاحظة أثرهما في العوائد المالية (الربحية) لقطاع التأمينات الباكستاني خلال الفترة الممتدة من 2006 حتى 2010، باعتماد كل من EPS, ROI, ROE كمتغيرات تابعة معبرة عن الأداء، توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها وجود علاقة إيجابية ومعنوية لكفاءة رأس المال البشري بـ EPS، وكانت سلبية ومعنوية بكفاءة رأس المال المستخدم والهيكلية.

دراسة (Wang et al, 2008) التي حاول الباحثون من خلالها اختبار علاقة ارتباط استثمار رأس المال البشري معياراً عنه بـ 3 أبعاد هي: التوظيف والاختيار، الإلهام، التدريب والتطوير بالأداء التنظيمي (القيادة، علاقات الثقة الداخلية والعلاقات الشخصية الداخلية) مع وجود متغير وسيط هو الثقافة التنظيمية، وذلك على مستوى مؤسسات تايوانية في مجال العلوم والتكنولوجيا بـ

دراسة (almasarwah, 2016) التي هدفت إلى دراسة أثر رأس المال البشري على الأداء التنافسي للمؤسسات الصيدلانية الأردنية المقيّدة في الجمعية الأردنية للصناعات الدوائية خلال سنة 2015، والتي عادت 15 شركة، وباستخدام الاستبانة لجمع البيانات من المستويات الإدارية العليا توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين رأس المال البشري (التعلم، المعرفة والمهارات) والأداء التنافسي لهذه الشركات.

دراسة (بخوش، 2014 - 2015) التي سعت الباحثة من خلالها إلى اختبار أثر الاستثمار في رأس المال المعرفي (بأبعاده الثلاثة، الاستثمار في رأس المال: البشري، العلائقي والهيكلية) في تحقيق القيمة (المعبر عنها بأربعة أبعاد: الابتكار، الجودة، التكنولوجيا، العلاقة مع الأطراف أصحاب المصلحة وقضايا البيئة والمجتمع) بمؤسسة إسمنت تبسة بالجزائر للفترة 2012 - 2014، تم تجميع بيانات الدراسة باستخدام الاستبانة لدراسة العلاقة، واستخدمت القوائم المالية لسنوات الفترة لحساب معامل القيمة المضافة الفكرية VAIC وتحليل مدى مساهمة رأس المال المعرفي في خلق القيمة النقدية للمؤسسة، وخلصت الباحثة إلى وجود علاقة تأثير للاستثمار في رأس المال المعرفي في تحقيق القيمة، كما أثبت معامل (VAIC) أن هذا النوع من الاستثمارات يحقق للمؤسسة القيمة النقدية ولكن بشكل متذبذب.

دراسة (دحماني، 2014 - 2015) التي حاولت الإجابة من خلالها على مدى وجود علاقة بين الإنفاق على رأس المال الفكري وأداء المؤسسة الصناعية، من خلال ثلاث فرضيات تتعلق بمدى وجود علاقة بين كل من كفاءة رأس المال البشري، كفاءة رأس المال الهيكلي، وكفاءة رأس المال المستخدم، معبرة عن الإنفاق على رأس المال الفكري (كمتغيرات مستقلة) وأداء مؤسسة سوناطراك المالي والاقتصادي (كمتغيرين تابعين)، إلى جانب إدراج متغيرين وسيطين هما متوسط سعر بيع برميل النفط ومتوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة 2001 - 2012، كل ذلك ضمن نموذجين قياسييين، الأول خاص بالأداء المالي معبراً عنه بـ ROA والثاني خاص بالأداء الاقتصادي مقيساً بـ ROS، وخلص الباحث إلى وجود علاقة مباشرة موجبة بين كفاءة رأس المال البشري والأداء المالي، في حين لا توجد بينه وبين كفاءة رأس المال الهيكلي والمستخدم، كما توجد علاقة مباشرة موجبة بين كفاءة رأس المال الهيكلي والأداء الاقتصادي، خلافاً لعلاقته بكفاءة كل من رأس المال البشري والمستخدم.

دراسة (Mosa bani Amer, 2011) الذي سعى من خلالها إلى تقصي أثر رأس المال الفكري (ممثلاً برأس المال البشري، الهيكلي والعلائقي) على الميزة التنافسية التي تمثلت أبعادها في السعر، مستوى الجودة والوقت في القطاع الصحي الأردني أخذاً المستشفى الجامعي للملك عبد الله كدراسة حالة، واستخدم الباحث الاستبانة لتجميع البيانات، وخلص إلى وجود علاقة تأثير إيجابية لرأس المال الفكري في الميزة التنافسية بالمستشفى، واعتبر رأس المال البشري والعلائقي أبرز وأهم عوامل اختيارها من دون باقي المؤسسات، في حين يحتاج رأس المال الهيكلي إلى كثير من العمل.

ثالثاً: الإطار التطبيقي للدراسة

نموذج الدراسة ومتغيراته

لقد تمّ استمداد نموذج الدراسة من نموذج معامل القيمة المضافة الفكرية (VAIC) لصاحبه Anti Polic، كونه يبرز عنصر رأس المال البشري وكفاءة استخدامه بشكل واضح ومستقل عن باقي مكونات رأس المال الفكري، بما يسمح بقياس أثر الاستثمار فيه على تنافسية المؤسسة التي تمّ قياسها من خلال مؤشري: الربحية مقيسة بعائد استثمار الأصول (ROA) ونمو المبيعات (SGR) كمتغيرين تابعين، وفي المقابل يعدّ معامل القيمة المضافة الفكرية (VAIC) بمكوناته متغيرات مستقلة (كفاءة رأس المال البشري، كفاءة رأس المال الهيكلي وكفاءة رأس المال المستخدم)، وكون مبيعات المؤسسة توجه للتصدير فهي تسعر بالدولار الأمريكي بشكل يخضع لتقلبات السوق ويؤثر على نتائج الأداء، بما يستدعي حتمية أخذ كل من سعر البيع وسعر الصرف بعين الاعتبار ضمن المتغيرات التفاعلية (المستقلة)، لتصاغ بذلك معادلة الانحدار المتعدد للنموذجين كما يلي:

◆ النموذج الأول: نموذج الربحية صيغ بالشكل الموالي:

$$ROA = c + b_1HCE + b_2SCE + b_3CEE + b_4PTP + b_5DER + e$$

◆ النموذج الثاني: نموذج نمو المبيعات صيغته هي:

$$b_1HCE + b_2SCE + b_3CEE + b_4PTP + b_5DER + e + c = SGR$$

وذلك عند مستوى معنوية 5 %.

والجدول الموالي يعطي صورة توضيحية عن المتغيرات المستخدمة:

الجدول رقم 1

توصيف المتغيرات واختصاراتها

اختصار المتغير	بالانجليزية	بالعربية	وصف المتغير
VA	Value added	القيمة المضافة	الربح الصافي التشغيلي بعد الضريبة + الاهتلاكات والانخفاضات (المخصصات)
HC	Human capital	رأس المال البشري	إجمالي مصاريف المستخدمين (أجور وحوافز)
SC	Structural capital	رأس المال الهيكلي	القيمة المضافة - رأس المال البشري (VA-HC)
CE	Capital Employed	رأس المال المستخدم	حقوق الملكية + الديون طويلة الأجل.
ROA	Return on Assets	عائد استثمار الأصول	صافي الربح / مجموع الموجودات
SGR	Sales growth rate	معدل نمو المبيعات	(المبيعات الصافية للسنة الحالية / المبيعات الصافية للسنة السابقة) 100 - 100
HCE	Human capital efficiency	كفاءة رأس المال البشري	القيمة المضافة / رأس المال البشري (VA/HC)
SCE	Structural capital efficiency	كفاءة رأس المال الهيكلي	القيمة المضافة / رأس المال الهيكلي (VA/SC)
CEE	Capital employed efficiency	كفاءة رأس المال المستخدم	القيمة المضافة / رأس المال المستخدم (VA/CE)
PTP	Price per ton of phosphate	سعر طن من الفوسفات	متوسط سعر الطن من الفوسفات (سنوي)
DER	Dollar exchange rate	سعر صرف الدولار	متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري (سنوي)

كانت مساوية لـ 0,000 وهي أقل من 0,05 أي أنّ النموذج دالّ إحصائياً، وعن معنوية معاملات المتغيرات المستقلة فقد كانت جميعها غير دالة إحصائياً، حيث كانت قيمة $Prob > 0,05$ (t) عدا معلمة كفاءة رأس المال المستخدم (CEE)، حيث بلغت 0,016، وهي أقل من 0,05 بما يعني أنّ فقط كفاءة رأس المال المستخدم لها علاقة تأثير على الربحية، وبغية تحسين النموذج والحصول على أكبر عدد ممكن من المتغيرات الدالة إحصائياً اعتمدت طريقة استبعاد المتغيرات ذات P-value الأعلى الواحدة تلوى الأخرى، ونتج عن ذلك أربعة نماذج، واحد منها فقط يعدّ الأمثل كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 2

نتائج تقدير نموذج ROA

النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	النموذج 4	معاملات متغيرات النموذج 4	
0,789	0,723	0,483	0,000	-13,671	C
0,201	0,007	0,003	0,000	3,274	HCE
0,559	0,527	—	—	—	SCE
0,016	0,005	0,002	0,000	46,866	CEE
0,793	—	—	—	—	PTP
0,511	0,502	0,563	—	—	DER
98,07	98,04	97,89	97,78		% R ²
96,14	96,73	96,99	97,23		% المعدل R ²
0,000	0,000	0,000	0,000		P-VALUE (F)

المصدر: مخرجات برنامج eviews (طريقة المربعات الصغرى العادية).

وكذلك بالنسبة لـ R2 المعدل، حيث بلغت قيمته 97,23 % على الرغم من إلغاء ثلاثة متغيرات، ويشير ذلك إلى أنّ التغير الحاصل في الربحية سببه هو التغير الحاصل في كلّ من كفاءة رأس المال البشري والمستخدم بنسبة 97,78 %، كما أنّ معنوية النموذج كانت ممتازة (كانت = 0 تام)، أمّا عن مقدرات المعلمات فبالنسبة لكفاءة رأس المال البشري وكفاءة رأس المال المستخدم كانت (t) P-value تعادل 0,000 أي أقل من 0,05، وهذا يعني أنّ مقدرتي المعلمتين مقبولتان إحصائياً أي دالتين إحصائياً.

تحليل نتائج نموذج ROA

تبرز نتائج النموذج بعد التأكد من قوته ودلالته الإحصائية أنّه كلما ارتفع مستوى كفاءة رأس المال البشري للمؤسسة بمقدار 1 سيؤدي ذلك إلى ارتفاع ربحيتها المقيسة بـ ROA بمعدل 3,27 % فقط. على خلاف كفاءة استخدام رأس المال المستخدم التي يؤدي ارتفاع مستواها بمقدار 1 إلى زيادة الربحية بمعدل 43,86 %، ويعدّ هذا الأمر طبيعياً، ذلك أنّ السبب يعود في الأساس إلى المؤشر المختار لقياسها (الربحية)، وهو ROA. فوفقاً لطبيعة نشاط المؤسسة الاستخراجي تحتاج إلى تجهيزات خاصة للقيام بذلك بالإضافة إلى معدّات نقل تتيح توصيل الفوسفات من مركب

وقد تمّ استخراج قيم هذه المتغيرات من القوائم المالية السنوية للمؤسسة المتمثلة في الميزانيات وجدول حسابات النتائج للفترة الممتدة من 2005 إلى 2015 وفقاً للقواعد الحسابية المذكورة، إلى جانب تقارير بنك الجزائر بخصوص أسعار صرف الدولار لتتشكل بذلك قيم متغيرات الدراسة الموضحة في الملحق رقم 1.

نتائج تقدير نموذج ROA

كانت نتائج تقدير النموذج حسب برنامج Eviews كما هي موضحة في الجدول رقم 2 (النموذج الأول) تبرز أنّ معامل التحديد R2 يساوي 98,07 % أي أنّ التغير الحاصل في ربحية المؤسسة تفسره المتغيرات المستقلة بمعدل 98,07 %، كما أنّ F p-value

ومن أجل المفاضلة بين النماذج الدالة إحصائياً طبعاً يتمّ اعتماد القيمة الأكبر لمعامل التحديد المعدل، والتي حسب نتائج التقدير الملخصة في الجدول أعلاه هي القيمة 97,23 % الخاصة بالنموذج رقم 4 المبرز لمعلمتين دالتين إحصائياً عند مستوى معنوية 5 %، وعليه يعدّ هذا النموذج هو الأمثل وصيغته تكون بالشكل الموالي:

$$ROA = - 13,671 + 3,274 HCE + 43,866 CEE$$

تقييم نموذج ROA من الناحية الاقتصادية

استناداً إلى إشارة معلمة كفاءة رأس المال البشري التي كانت موجبة، فذلك يعني أنّ هناك علاقة طردية بينها وبين ربحية المؤسسة وهو يتوافق وما جاءت به نظرية رأس المال البشري وباقي النظريات كنظرية الموارد ونظرية الكفاءات بهذا الخصوص، حيث نصّت على أنّ الاستثمار في الموارد البشرية يؤدي إلى تحسين أداء المؤسسات (الربحية مؤشّر أداء مالي)، ويسمح لها بخلق كلّ من القيمة والثروة.

تقييم نموذج ROA من الناحية القياسية والإحصائية

تشير قيمة معامل التحديد R2 إلى ارتفاعها إلى 97,78 %،

النموذج أنّ لها علاقة تأثير إيجابية على ربحيتها.

نتائج تقدير نموذج RGS

حسب الجدول رقم (3) المدرج أدناه وحسب نتائج النموذج الأول يبدو أنّ قيمة معامل التحديد R2 تجاوزت 60%، وهي تعني أنّ التغير الحاصل في معدّل نمو المبيعات مرده بنسبة 89,52% إلى التغيرات الحاصلة في كفاءة رؤوس الأموال: البشري (HCE) والهيكلي (SCE) والمستخدم (CEE)، وكذا متوسط سعر بيع الطن من الفوسفات (PTP) وسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري (DER)، كما أنّ النموذج كان دالاً إحصائياً كون مستوى معنويته كان أقل من 0,05، فـ P-value (F) ساوت 0,017، وعلى الرغم من قوته ودلالته الإحصائية إلا أنّ معاملات متغيراته كانت جميعها غير دالة إحصائياً باستثناء كفاءة رأس المال البشري ومتوسط سعر طنّ الفوسفات، حيث كانت قيمة t على الترتيب: 0,022 و 0,004 أي كلاهما أقل من 0,05 على خلاف قيمة P لـ t لباقي المعلمات التي كانت تفوق 0,05، وقد تمّ تحسين النموذج للحصول على نموذج أمثل لـ SGR بنفس الطريقة المعتمدة في نموذج ROA وكانت نتائجها كما يأتي :

الجدول رقم 3

نتائج تقدير نموذج SGR

معاملات متغيرات النموذج 2	النموذج 2	النموذج 1	
92,156	0,000	0,573	C
23,592	0,001	0,022	HCE
—	—	0,284	SCE
—	—	0,298	CEE
2,294-	0,000	0,004	PTP
—	—	0,547	DER
	82,59	89,52	% R ²
	78,23	79,04	% المعدل R ²
	0,000	0,017	(P-VALUE)(F)
	9,072	9,110	AKAIKE info criterion
	9,181	9,327	Schwarz criterion

المصدر: مخرجات برنامج eviews (طريقة المربعات الصغرى العادية).

تقييم نموذج SGR من الناحية الاقتصادية

تشير إشارة معلمة كفاءة رأس المال البشري الموجبة إلى وجود علاقة طردية بينها وبين نمو مبيعات المؤسسة، وهو ما يتوافق وما جاء في نظرية رأس المال البشري بشأن التأثير الإيجابي للاستثمار في الموارد البشرية (رأس المال البشري) على أداء المؤسسات بمختلف أنواعه، والذي يعدّ نمو المبيعات أحد مؤشرات.

استخراجه ومعالجته بتبسة إلى مكان تصديره بميناء عنابة. وتشكّل قيمة هذه التجهيزات النسبة الأكبر من مجموع الأصول المستثمرة، وكذا من قيمة رأس المال المستخدم، كونها تستورد بالعملة الصعبة وبمبالغ ضخمة، وما يميّز هذه الاستثمارات (الأصول) المسؤولة عن العملية الإنتاجية بالدرجة الأولى (استخراج ومعالجة الفوسفات) هو المستوى التكنولوجي والتقني العالي الذي لا يلغي - على الرغم من ذلك - دور الجهد البشري في استخدامها والمحافظة عليها، ولهذا السبب ظهرت نسبة التأثير ضعيفة تقدّر بـ 3,27% فقط مقابل 43,85% لرأس المال المستخدم (كفاءة استخدامه)، وتفسير هذه الكفاءة مرده إلى تأهيل الموارد البشرية بالمؤسسة وقدرتها على توظيفها بشكل أكفأ بما يسمح من رفع كفاءتها الإنتاجية بسبب الدورات التدريبية المقدمة للعمال لمواكبة مختلف التطورات في المجال التكنولوجي وفي مجال الصيانة للمحافظة على مختلف أصولها المادية، كما تقدّم المؤسسة تحفيزات مالية مرتبطة بزيادة وتحسين مستويات الأداء والإنتاجية، وقبل هذا وذاك اعتمادها (المؤسسة) على أسلوب التجريب للتأكد من مستوى قدرات المترشّحين من أجل التوظيف في هذا المجال، فالجهود المبذولة من قبل المؤسسة في مجال استثمار رأس مالها البشري أكدت نتائج

يبدو أنّ النموذج حتّى وبعد التحسين احتفظ بنفس المتغيرات الدالة إحصائياً وهي HCE و PTP، ولكنه أصبح أكثر دلالة إحصائياً حيث اقتربت (f) P-value أكثر من الصفر، وفي المقابل كان معامل التحديد أقل قيمة مقارنة بالنموذج الأوّل لذلك جرى الانتقال إلى ططوة موائية في المفاضلة وهي قيم كل من AKAIKE info criterion و Schwarz criterion واللّتين يجب أن تكونا أقل ما أمكن، وهو فعلاً ما بدا بالنسبة للنموذج الثاني الذي يعدّ في هذه الحالة النموذج الأمثل ويمكن صياغة معادلته كما يأتي :

$$SGR = 92,156 + 23,592 HCE - 2,294 PTP$$

تقييم نموذج RGS من الناحية القياسية والإحصائية

بالنسبة لقوة النموذج ودلالته الإحصائية أظهر معامل التحديد R2 البالغة قيمته 82,59 % قوة علاقة تفسير المتغيرات المستقلة ممثلة بكفاءة رأس المال البشري (HCE) ومتوسط سعر طنّ الفوسفات (PTP) بالمتغير التابع، أي أنّ التغير في معدل نموّ المبيعات يُعزى إلى التغير الحاصل في هذه المتغيرات بنسبة 82,59 % . وعن معنوية النموذج فقد ظهرت P-value $F \downarrow$ أقل من 0,05 حيث بلغت 0,000 بما يعني أنه دال إحصائياً. وكان الأمر كذلك بالنسبة لمستوى معنوية معلمة كفاءة رأس المال البشري (HCE) التي بلغت 0,001، وهي أقل من 0,05، ونفس الشيء بالنسبة لمعنوية معلمة سعر بيع طنّ الفوسفات (PTP) التي ساوت 0,000، وهي أيضاً أقل من 0,05، وهذا يعني أنهما دالتان إحصائياً، أي أنّ كلا من HCE و PTP يؤثر على SGR بشكل إيجابي.

تحليل نتائج نموذج SGR

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن القول بأنّ رفع مستوى كفاءة رأس المال البشري (الاستثمار في رأس المال البشري) بمقدار 1 سيؤدي إلى ارتفاع معدل نموّ المبيعات بمقدار 23,59 %، ويُعزى ذلك إلى الجهود الترويجية والتسويقية التي يبذلها عمال هذا المجال بالمؤسسة، فتمكن هذه الأخيرة من رفع مستويات إنتاجها وتحسينه لا يعني بالضرورة زيادة مبيعاتها ولا يضمن ذلك، إذ يتعلق الأمر في هذه المرحلة بشكل كبير بالجهود البيعية التي تحتاج إلى أشخاص على مستوى عالٍ من المهارات والمعرفة المتخصصة للحصول على زبائن من السوق الأجنبية - كون المؤسسة توجّه منتجاتها إلى التصدير- والعمل على الحفاظ عليهم، خاصة وأنّ علاقة التأثير بين السعر ونموّ المبيعات هي علاقة عكسية، وهو ما أبرزته إشارة معلمة السعر، فارتفاعه بمقدار 1 دولار أمريكي يؤدي إلى انخفاض المبيعات بنسبة 2,29 %، وهنا يبرز دور رأس المال البشري في رفعها من خلال التسويق كما سبق ذكره قبل قليل والذي يكون قد تلقى التدريب والتحفيز اللازمين لتأدية مهامه بالمستويات المطلوبة وأكثر.

الخاتمة

بعد استعراض نتائج النموذجين المصوغين للإجابة على مشكلة البحث كلّت الدراسة بجملة من النتائج تمثلت في:

♦ تدخل الجهات الحكومية في عملية التوظيف بالمؤسسة يؤثر بشكل واضح على ثقافتها التنظيمية.

♦ الغياب شبه الكلي لعملية تقييم الممارسات الاستثمارية في الموارد البشرية والتي تعدّ حلقة بالغة الأهمية ضمن عملية الاستثمار ككل.

♦ ميل أهمية التدريب لدى غالبية عمال المؤسسة إلى طابع الحتمية التي تفرضها القوانين والتشريعات الحكومية.

♦ فيما يخصّ نتائج الفرضية الأولى للدراسة فالمقياس المطبق كان له تأثير فيها إلا أنّ اختياره فرضته البيانات المتاحة إلى جانب كون المؤسسة ليست مقيّدة ببورصة الجزائر بما لم يسمح باستخدام مقاييس أخرى.

♦ لا توجد علاقة تأثير لكل من سعر البيع وسعر الصرف على الربحية ونموّ المبيعات، على الرغم من كونه من الناحية النظرية يفترض عكس ذلك.

♦ توجد علاقة تأثير إيجابية معنوية (ذات دلالة إحصائية) للاستثمار في رأس المال البشري (مقيسا بكفاءة رأس المال البشري) على ربحية المؤسسة (معبراً عنها بـ ROA) كمؤشر لتنافسيّتها، أي قبول الفرضية الفرعية البديلة الأولى للدراسة.

♦ توجد علاقة تأثير إيجابية معنوية (ذات دلالة إحصائية) للاستثمار في رأس المال البشري (كفاءة رأس المال البشري) على نموّ مبيعات المؤسسة (SGR) كمؤشر لتنافسيّتها، أي قبول الفرضية الفرعية البديلة الثانية للدراسة.

♦ رفض الفرضية الصفرية الرئيسة وقبول البديلة التي مفادها: توجد علاقة تأثير إيجابية معنوية (ذات دلالة إحصائية) بين الاستثمار في رأس المال البشري وتنافسية المؤسسة محل الدراسة، لتتأكد بذلك أهمية جهود مؤسسة SOMIPHOS في مجال استثمار رأس مالها البشري من خلال التوظيف، التدريب والتحفيز وتأثيرها الإيجابي على تنافسيّتها المقيسة بنسبة الربحية (ROA) ومعدل نموّ المبيعات (SGR)، وإن كان الأثر ضعيفاً في المؤشر الأول ومعتبراً في المؤشر الثاني.

أما عن التوصيات التي يعتقد بحتمية إدراجها فهي:

♦ ضرورة وحثمية الاهتمام أكثر بهذا النوع من الاستثمارات، واستمرار المؤسسة في نهج تبنيّه ودعمه أكثر قناعة منها بذلك وليس من باب تقليد المؤسسات الرائدة والناجحة فقط من خلال زيادة وعي جميع المستويات الإدارية بمختلف الوحدات بأهميته.

♦ ضرورة سعي المدراء إلى اكتشاف القدرات المتميزة بالمؤسسة وتهيئة المناخ التنظيمي لبروغها.

♦ الاهتمام أكثر بتخطيط المسار الوظيفي وكذا بعملية التقييم على مستوى مديرية إدارة الموارد البشرية وإحداث دورات تدريبية متخصصة بشأنها.

♦ ضرورة تدخل الجهات الحكومية بتقديم الدعم اللازم للمشاريع الإبداعية التي يقترحها عمال المؤسسة.

وفي ختام هذه الدراسة يقترح الباحثان المواضيع الموالية كدراسات مستقبلية:

♦ تحليل مدى اعتمادية منهجية معامل القيمة المضافة الفكرية (VAICMT) وحدود تطبيقها.

♦ دراسة موضوع الاستثمار في رأس المال البشري من منظور إسلامي، خاصة وأنّ خصائص البيئة العربية الإسلامية تختلف عن الغربية منها.

♦ مدى تهيئة وجاهزية البيئة الداخلية للمؤسسات الجزائرية لتطبيق التمكين كآلية من آليات الاستثمار في رأس المال البشري.

4. Bakhshani Safiye, *The relationship between the financial performance and intellectual capital in the food and beverage enterprises, international journal of business and management review*, Vol: 03, No: 09, October 2015.
5. Mosa Moh d Amin bani Amer, *The impact of Intellectual capital on competitive advantage on Jordanian Healthcare sector: The case study of King Abdullah university Hospital (KAUH), Adissertation submitted in partial fulfillment of the requirement for the award of degree of master of business administration, Yarmouk University, Jan 2011.*
6. Odion g Emily A - Omolof jacob, *effect of human capital investment on organizational performance of pharmaceutical companies in Kenya, global journal of human resource management*, vol:03, No:06, November 2015.
7. Scheyli Fatemeh et al, *The relationship between components of intellectual capital and performance of yazdtilde companies, international journal of Academic Research in Accounting finance and Management sciences, Vol: 04, No: 01, January 2014.*
8. Ul- Ruhman Wasim et al, *Intellectual capital efficiency and financial performance of insurance sector in Pakistan: a panel data analysis, Middle- east journal of scientific research, 17 (9), 2013.*
9. Wang I-Ming et al, *Effect of human capital investment on organization performance, social and behavior and personality, Vol: 36, Issue No: 08, 2008.*
10. Y aping Lei -Fang jia jing, *human capital investment for firm an analysis, management science and engineering, Vol 01, No:02, December 2007.*

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

1. السلمي علي، تنمية الموارد البشرية السبيل إلى تحقيق التنافسية لمنشآت الأعمال الخاصة، الملتقى الثاني للموارد البشرية- تنمية الموارد البشرية لتحقيق الميزة التنافسية لمنشآت الأعمال الخاصة، جدة، المملكة العربية السعودية، الجمعية العربية للإدارة والغرفة التجارية، 15- 17 يونيو 1998.
2. السلمي علي، إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية، القاهرة، دار غريب، 2001.
3. العنزى سعد علي- صالح أحمد علي، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009.
4. العنزى سعد علي، إبداعات الأعمال: قراءات في التميز الإداري والتفوق التنظيمي، عمان، الأردن، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014.
5. بخوش مديحة، أثر الاستثمار في رأس المال المعرفي في تحقيق القيمة - دراسة حالة مؤسسة إسمنت تبسة، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2014 - 2015.
6. دحماني عزيز، مساهمة الانفاق على رأس المال الفكري على أداء المؤسسة الصناعية- حالة مؤسسة سوناطراك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014 - 2015.
7. ستيوارت توماس أ، ترجمة علاء أحمد صالح، ثروة المعرفة رأس المال الفكري، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ش م، 2004.
8. ماهر أحمد وآخرون، الإدارة والمبادئ والمهارات، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001 - 2003
9. وديع محمد عدنان، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط - الكويت، العدد 24، ديسمبر. على الموقع: www.arab-api.org.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. Akki Alouani Ouameur, *Le système d'information comptable et la compétitivité de l'entreprise: Le lien entre deux concepts, le séminaire international de la compétitivité des entreprises économiques et mutations de l'environnement, Beskra, 29-30 Octobre 2002.*
2. Al-Adwani Ateej B, *The extent to which human resources managers in KNPC Believe in human investment, international business research, Vol: 7, N°: 04, 2014.*
3. Almasarwah Mohammad salameh youcef, *the impact of human capital on competitive performance: an empirical study on Jordanian pharmaceutical companies, European scientific journal, vol:12, No: 04, February 2016.*

إصلاح نظام الحصص في صندوق النقد الدولي قراءة في إشكالية الحساب، والاتجاهات الحديثة للإصلاح - دراسة نظرية - *

أ. رمضان بطوري بن الجمعي بن مرواني**
أ. د. الشريف بقة***

* تاريخ التسليم: 2017/2/4م، تاريخ القبول: 2017/4/17م.
** طالب دكتوراه/ جامعة العربي التبسي-تبسة/ الجزائر.
*** أستاذ التعليم العالي/ جامعة فرحات عباس- سطيف/ الجزائر.

adopted reforms, the IMF quota system is still far from the desired transparency and needs more joint international efforts, So that the reality of quotas reflects the real status of the IMF member states.

Keywords: IMF reform, governance, Quota system reform, International economic conflict

ملخص:

في إطار دراسات الاقتصاد الدولي الواقعي، توجّهت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أحد أبرز موضوعات المالية الدولية المطروحة للنقاش في وقتنا الراهن، حيث ناقشت إحدى الموضوعات المتصلة بإصلاح صندوق النقد الدولي وحوكمة إدارته، والمتمثلة تحديداً في إشكالية إصلاح نظام الحصص في الصندوق، والاتجاهات الحديثة في هذا الموضوع.

لهذا الغرض، تم الاعتماد أساساً على دراسة وتحليل منشورات وبيانات صندوق النقد الدولي، وأيضاً المراجع المتخصصة في معالجة هذه الجزئية، لا سيما دراسات معهد بروكينغز للاقتصاد الدولي، من حيث جمع البيانات الإحصائية، والوقوف على التطورات الحاصلة فيما يخص طريقة حساب حصص الدول الأعضاء في الصندوق، ومقترحات كبار الباحثين في المالية الدولية.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه وبالرغم من أهمية إصلاح نظام الحصص في إطار المعالم الجديدة لخريطة موازين القوى الاقتصادية، وما تمّ تبنيه من إصلاحات حتى وقتنا الراهن، فإن نظام الحصص في صندوق النقد الدولي لا يزال بعيداً عن الشفافية المنشودة، ويحتاج إلى مزيد من الجهود الدولية المشتركة، حتى تعكس الحصص الأوزان الحقيقية للدول الأعضاء.

الكلمات المفتاحية: إصلاح صندوق النقد الدولي، حوكمة، نظام الحصص، الصراع الاقتصادي العالمي.

The IMF Quota Formula Reform

The Problematic of Account and the Recent Trends for Reform:

Theoretical Study

Abstract:

In the context of the real international economy studies, this study aims to shed the light on one of the most important topics of the international finance, which is currently under discussion. This topic is related to the International Monetary Fund reform and its administration governance, namely the problem of quota reform and the modern trends related to it.

For this purpose, we mainly relied on the study and analysis of the IMF publications and data, as well as, the specialized references that deal with this subject. In particular, the studies of Brookings Institution for the International Economics, in terms of statistical data collections, development in the calculation of the member states quotas, and the proposals of senior researchers in the international finance.

This study concluded that, despite the importance of quota system reform under the new parameters of the economic power balances map and recent

مقدمة:

تصدر المطالب المتعلقة بإعادة النظر في حزمة القواعد والترتيبات التي تنظم العلاقات الاقتصادية الدولية في الوقت الراهن، كثيراً من النقاشات والمفاوضات التي تشهدها المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي تنظمها المؤسسات الاقتصادية الدولية بصفة دورية أو استثنائية.

ويرجع هذا الاهتمام المتزايد بإصلاح المؤسسات الاقتصادية الدولية من جهة أولى إلى كونها تمثل أركاناً للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، ومن جهة ثانية فإن ديناميكية الاقتصاد العالمي الجديد، والصراع الدائر بين القوى الاقتصادية الكبرى يعد عاملاً حاسماً لبعث وتحريك دعوات الإصلاح، كما أنه ومن جهة أخيرة فإن الوضعية غير العادلة للدول النامية (الصاعدة خصوصاً) في الاقتصاد العالمي تعتبر عاملاً حافزاً للإصلاح هذه الأخيرة على ضرورة تصحيح الترتيبات الجائرة التي تهضم حقها في مكانة تتناسب ومساهمتها الفعلية في الاقتصاد العالمي.

مشكلة الدراسة:

إن الدراسة الحالية تسلط الضوء على قضية إصلاح نظام الحصص في صندوق النقد الدولي باعتبارها مدخلاً رئيساً إلى إصلاح باقي المجالات في الصندوق، ولا سيما إشكالية حساب حصص الدول الأعضاء، والصيغ الرياضية التي تتحدد على أساسها قيمة الحصص، وما عرفته - طريقة الحساب هذه - من تطورات على مرّ سبعة عقود من عمر الصندوق.

وتنطلق هذه الدراسة من تشريح العوامل المحركة للدعوات المتزايدة إلى إصلاح صندوق النقد الدولي، باعتباره المؤسسة الدولية الأولى المسؤولة عن إدارة العلاقات النقدية الدولية، كما تتناول ظاهرة سيطرة مجموعة قليلة من الدول على صناعة القرارات الحاسمة في الصندوق، رغم حجم التحولات العميقة التي مسّت الاقتصاد العالمي الراهن مقارنة بفترة ميلاده، ودور تناقض مصالح مراكز القوى في تعطيل هذه الإصلاحات المنشودة، لهذا، فإن مشكلة هذه الدراسة تتمحور حول:

مدى ترجمة نظام الحصص في صندوق النقد الدولي لهيمنة الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على قرارات الصندوق وتصميم سياساته، وكذا الاتجاهات الحديثة لإصلاح هذا النظام بما يدعم مصداقية وفعالية هذه المؤسسة، ويسمح بدور أكبر للدول النامية فيها، لا سيما تلك القوية والصاعدة اقتصادياً.

لذا فإن الدراسة الحالية تتمحور حول حزمة من النقاط التي تخدم الموضوع بشكل مباشر، هي:

♦ أثر المراكز الاقتصادية الكبرى ومصالحها في إنشاء

الأنظمة النقدية الدولية، وصياغة قواعدها.

◆ أبرز التحوّلات التي شهدتها خارطة الاقتصاد العالمي التي تشكّلت غداة الحرب العالمية الثانية.

◆ مدى شفافية طريقة حساب حصص الدول الأعضاء في الصندوق وفق الصيغ الخمسة القديمة، ووفقا للصيغة الراهنة؛

◆ أهم الملاحظات على طريقة الحساب الراهنة، وأثرها في موقع الدول النامية في الصندوق.

◆ الصيغ البديلة المقترحة لنظام الحصص.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على واحدة من أبرز القضايا التي تستقطب اهتمام الباحثين في شؤون المالية الدولية، ولكونها تندرج ضمن دراسات الاقتصاد الدولي الواقعي من جهة، والاقتصاد الدولي المعياري أو المثالي من جهة أخرى، حيث يتصل موضوع إصلاح صندوق النقد الدولي بكثير من الأزمات التي تهرّج الاقتصاد العالمي، وفي إطار هذا التحليل، تتعالى أصوات العديد من الدول والمحللين بضرورة إجراء جراحة عميقة في آليات عمل المؤسسات الاقتصادية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، حتى تتحكم هذه المؤسسات أكثر في إدارتها لهذه الأزمات، بل التبوّأ بها قبل حدوثها ومحاربة كل أسبابها.

كما أن طرح هذا الموضوع تقل فيه الكتابات العربية، باعتبار أن الدول العربية لا تشارك بكثير من الجهود في هذا السياق، لكون اقتصادياتها لا تصنّف على أنها مراكز قوى في الاقتصاد العالمي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز العديد من النقاط المتعلقة بإصلاح صندوق النقد الدولي، أبرزها:

◆ تحديد العوامل الدافعة إلى إصلاح هذه المؤسسة؛

◆ وثانيها مناقشة نظام الحصص في الصندوق، ودوافع المطالبة بإصلاحها؛

◆ تحليل الصيغة الجديدة لحساب نظام الحصص ومناقشة مزاياها وعيوبها؛

◆ تعرّف أبرز الصيغ المقترحة لنظام الحصص من طرف كبار المختصين في المالية الدولية، ومظاهر مراعاة مصلحة بلدانهم في صيغهم المقترحة.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة موضوع هذه الدراسة، فإن الباحث اعتمد على مزيج من المنهج الوصفي والتتبّع التاريخي، إذ سمح التتبّع التاريخي لمسيرة الصندوق عبر سبعين عقدا من تغطية المحورين الأوّل والثاني من الدراسة، ثم على المنهج الوصفي التحليلي عند تناول واقع الحال الخاص بنظام الحصص والصيغ السابقة، والصيغة الحالية لحسابها، وتحليلها ومناقشتها، معتمدين في ذلك على:

◆ الإحصائيات والبيانات المتاحة. وقد اعتمدنا في جمع

الإحصائيات أساسا على البيانات التي يتيحها صندوق النقد الدولي على موقعه الرسمي باعتباره المعني بالدراسة.

◆ وأيضا على المراجع المتخصصة في قضايا الاقتصاد الدولي، وبالتحديد تلك التي تناولت قضية إصلاح الصندوق بشكل عام، ومستقبله في هذا القرن الواحد والعشرين، لا سيما تلك التي ينشرها معهد بروكينغس (Brookings).

هيكل الدراسة:

ركّز الباحث في دراسته هذه على ستة محاور رئيسية، هي:

◆ مصالِح القوى الكبرى كعامل أساسي في صياغة ترتيبات وقواعد النظام النقدي العالمي.

◆ دوافع المطالبة بإصلاح صندوق النقد الدولي.

◆ مناقشة إشكالية طريقة حساب حصص الدول الأعضاء وآخر تطوراتها.

◆ وضعية الحصص بعد تطبيق آخر مراجعة عامة للحصص وفق الصيغة الجديدة (2014).

◆ الولايات المتحدة الأمريكية وتجميد تطبيق إصلاح نظام الحصص.

◆ الصيغ الجديدة المقترحة لحساب حصص الدول الأعضاء.

أولا : مصالِح القوى الكبرى كعامل أساسي في صياغة ترتيبات وقواعد النظام النقدي العالمي

تمتد مظاهر إنفاذ الدول الكبرى لمصالحها الاقتصادية في إدارة المؤسسات الاقتصادية الدولية إلى تاريخ إنشائها في أواخر النصف الأول من القرن الماضي، وهو ما سيتم تناوله باختصار في العنصرين الآتيين:

1. نظام بروتن وودز ترجمة لقوة الولايات المتحدة الأمريكية:

لقد خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية منتصرة على جميع الجبهات، سياسيا، عسكريا واقتصاديا، وذلك لكونها أولا كانت بعيدة عن مسرح الحرب، وثانيا لأنها كانت الممّون الرئيس للحلفاء بكل ما يحتاجونه من السلع والخدمات، وهو ما سمح للألة الإنتاجية بأن تشتغل بطاقتها القصوى.

إن هذه الظروف جعلت من الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة تمثل 22% من الصادرات العالمية، وتملك 54% من أصول الاحتياطات الدولية الرسمية، وكانت نتيجة هذه الثروة أن تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على 33% من الأصوات في صندوق النقد الدولي، وبالتالي امتلاكها لحق الفيتو في الصندوق، حيث تتطلب القرارات الحاسمة للصندوق - لحد الآن - نسبة 85% من الأصوات ولا يمكن لهذه النسبة أن تتحقق بدون الولايات المتحدة الأمريكية، وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه حتى القرارات العادية التي تتطلب 50% من الأصوات يخضع صندوق النقد الدولي فيها للولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

2. المصالح كأساس لصياغة ترتيبات وقواعد النظام النقدي الدولي: إن الدارس لأشكال الأنظمة النقدية الدولية المختلفة (قبل الحرب العالمية الأولى، وبين الحربين، وبعد الحرب العالمية

ثانياً : دوافع المطالبة بإصلاح صندوق النقد الدولي

لقد شهدت العقود السبعة من عمر صندوق النقد الدولي تحولات كثيرة على مستوى الخارطة الاقتصادية العالمية الموروثة عن أربعينات القرن الماضي، لذا فإن المطالبة بإصلاح صندوق النقد الدولي هو مطلب مشترك، ولكل دولة أو مجموعة دول دوافعها وأسبابها الخاصة، ولعله من الممكن تصنيف هذه الدوافع والأسباب إلى أربع دوافع رئيسية⁽⁶⁾:

1. بروز قوى اقتصادية كبرى إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية: في هذا السياق يمكننا التمييز بين ثلاثة قوى اقتصادية بارزة زاحمت الولايات المتحدة الأمريكية في هيمنتها على الاقتصاد العالمي:

أ. أوروبا الغربية: حيث أوفت هذه المنطقة ولو بشكل تدريجي بالتوقعات من خلال قيامها بإعادة قابلية عملاتها المحلية للتحويل في خمسينات القرن الماضي، بالإضافة إلى تبنيها للتجارة المفتوحة متعددة الأطراف بدلا من الاتفاقات الثنائية، هذا إلى جانب سلسلة السياسات النقدية المتشددة التي سمحت بظهور منطقة العملة الموحدة بعد النجاح في إقامة السوق المشتركة، ومن ثم ضمان مكانة متميزة على صعيد الاقتصاد العالمي.

ب. بروز دول في الشرق الأوسط وشرق آسيا: باعتبار هذه المنطقة مخزون استراتيجي للنفط وما يمثله كمصدر للطاقة الإنتاجية في العالم، وتزامنا مع صعود أسعاره في السبعينات شهدت حصة السعودية - بصفة خاصة - في الصندوق زيادة كبيرة حتى أصبحت الدائن الأول في الصندوق في سنوات الثمانينات بعد سلسلة القروض الضخمة التي قدمتها.

أما الصين واليابان وما يحتلانه حاليا من مكانة رائدة في الاقتصاد العالمي، فهما يمثلان أنموذجين قويين للنمو الاقتصادي وبالتالي قوة اقتصادية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية⁽⁷⁾.

ت. بروز اقتصاديات قوية في أمريكا اللاتينية: حيث أن بعض دولها كالمكسيك والبرازيل وغيرها باتت من الدول الاقتصادية التي حققت معدلات نمو قوية، وتحولت إلى طرف لا يمكن إهماله في معادلات الاقتصاد الدولي المعاصر⁽⁸⁾.

2. نهاية الحرب الباردة وما حملته من أفكار اقتصادية مختلفة: فبالرغم من أن الاتحاد السوفياتي قد أرسل وفدا إلى واشنطن للتفاوض على الأحكام المقترحة بخصوص المؤسسات النقدية لما بعد الحرب، إلا أن رفضه لها كان إعلانا على التباين والصراع الإيديولوجي مع الغرب، وقد أتاح بقاء الاتحاد السوفياتي مع الصين خارج الصندوق فرصة لتسيير الإيديولوجية الليبرالية دون مقاومة تذكر في توجهات الصندوق وسياساته.

لكن انتهاء الحرب الباردة في نهاية الثمانينات من القرن الماضي أثر على الصندوق من ثلاث زوايا:

- زيادة سريعة في الدول الأعضاء وما يحمله ذلك من زيادة في عدد الموظفين والحاجة لتطوير خدمات الصندوق بما يتماشى واتساع اهتماماته ومجالات عمله.

- بروز الأفكار والخلفيات الاقتصادية المختلفة بسبب الخبرات الاقتصادية المتراكمة لدى كثير من الدول التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفياتي قبل انهياره.

الثانية) سيلاحظ تعدد هذه الأنظمة وتباينها، ومع ذلك فإن هناك نقطة تجتمع عندها كل هذه الأشكال، إن هذه النقطة هي اعتبار المصالح للدول الاقتصادية الكبرى في كل فترة، فالنظام الذهبي الذي طبع فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى والذي كان بمثابة العصر الذهبي - ويحن له كثير من الاقتصاديين المعاصرين - لم يكن كذلك بالنسبة للدول الفقيرة التي كان معظمها مستعمرا، لأن هذا النظام كان فترة نهب لثرواتها من المعدن النفيس، أما ما بين الحربين، فلم يعرف فيها النظام النقدي الدولي الاستقرار بسبب الحروب التجارية المبنية على تخفيض قيمة العملة الوطنية (سياسة إفقار الجار) وكذا الاتفاقات الثنائية⁽²⁾.

وقد ساد المنطق نفسه عند صياغة قواعد نظام بروتون وودن، فالنقاشات حينها ركزت على مشروعين، أحدهما صممه جون مينارد كينز من المملكة المتحدة وتضمن مجموعة من المبادئ اعتبر فيها الصندوق بمثابة مركز للمقاصة، كما ضمن مشروعه أيضا بندا يقضي بمعاينة الدول التي تتراكم عندها الفوائض في ميزان المدفوعات مع اقتراح إنشاء عملة دولية (BANCOR) لها القابلية في التسويات الدولية ليقفلص من هيمنة الدولار الأمريكي، وهذا فيه خدمة لبلده ومراعاة لمصالحها.

أما المشروع الثاني فقد اقترحه الأمريكي هاري وايت، وهو يختلف عن مشروع كينز، إذ اعتمد أساسا لنشاط صندوق النقد الدولي، وقد استفاد هذا المشروع من نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الحقبة، في حين أخذت من مشروع كينز بعض البنود والفقرات فقط.

وبخصوص الدول النامية التي حضرت مناقشات مؤتمر بروتون وودن فلم يكن لها إلا شرف الإمضاء على ما خلصت إليه المفاوضات وهي ثلاث دول: مصر وإثيوبيا وجنوب إفريقيا، أما باقي الدول فقد كانت تحت الاستعمار وبالتالي فهي بعيدة عن المفاوضات واتخاذ القرار⁽³⁾.

ولعل الأمر يتكشف أكثر عند تسليط الضوء على طريقة تكوين رأسمال صندوق النقد الدولي، إذ خضع في البداية (1944) إلى قيود عدة، أهمها⁽⁴⁾:

- تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتوفير الجزء الأكبر من إجمالي أصول الصندوق.

- تكون الحصة التي تشارك بها الولايات المتحدة الأمريكية ضعف الحصة التي تشارك بها المملكة المتحدة.

- تتعادل حصة الولايات المتحدة الأمريكية مع حصة كل من المملكة المتحدة والدول المستعمرة من قبلها.

- ارتباط حصص بقية الدول الأعضاء بصورة أو بأخرى بحصص كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

وقد أثرت هذه القيود بشكل واضح في موقف كل من روسيا والصين فيما يتعلق بانضمامهما إلى صندوق النقد الدولي، وأيضا أثرت على صورة الصياغة الرياضية المعتمدة حينها في حساب حصة الدول الأعضاء، وسيتم تناول هذه الصيغة في الفقرات اللاحقة⁽⁵⁾.

(قروض أو إعادة جدولة) تدور حول عناصر محددة، وهي: تخفيض عجز الموازنة العامة، وتحرير الأسعار الداخلية والأجور وأسعار الصرف، وإلغاء الدعم عن طريق الأسعار، بالإضافة إلى تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة. وتطبيق هذه الصفات المفروضة كانت له انعكاسات حادة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، تلخّصت في تعميق التبعية الاقتصادية بدل معالجة مفاصل الخلل في هذه الاقتصاديات، وارتفاع معدلات البطالة بسبب تسريح العمال، وتدهور المستوى المعيشي للأفراد⁽¹¹⁾.

ت. نحو سياسات إصلاح غير أصولية بعد الفشل في مواجهة نظام التصويت في الصندوق: عمليا عبّرت كثير من الدول النامية عن تذمرها من منطلق فرض الصندوق لوصفات محدّدة للإصلاح الاقتصادي على الدول التي ترغب في الحصول على القروض، وطالبت بتغيير هذه السياسة الإقراضية، وفتح المجال للدول الأعضاء لاختيار سياسة وبرامج للإصلاح الاقتصادي على مقياس مشاكلها الاقتصادية، غير أن هذه التوجهات تبوء بالفشل بفضل آلية التصويت المستندة إلى نظام الحصص الذي يعطي الأفضلية لعدد قليل من مراكز الرأسمالية على حساب باقي دول العالم الأعضاء.

وقد دفعت هذه الوضعية عددا من الدول النامية في منتصف ثمانينات القرن الماضي إلى التخلي عن سياسات صندوق النقد الدولي، وتبني خطط إصلاحية غير أصولية، على غرار خطة أستراليا في الأرجنتين 1985، وخطة كوروزادو في البرازيل في 1986، وخطة أنتي في البيرو في 1985، وهي خطط مصممة خصيصا على مقياس اقتصاداتها، بعيدا عن تدابير البرامج التي تفرضها المنظمات الدولية⁽¹²⁾.

ثالثا: مناقشة إشكالية طريقة حساب حصص الدول الأعضاء وآخر تطوراتها

من خلال هذا العنصر سيجري تشريح الطريقة الحالية المعتمدة في حساب حصص الدول الأعضاء وإبراز أهم عيوبها والانتقادات الموجهة إليها والاتجاهات الحديثة لاستبدالها، ولعله من المفيد في البداية التذكير ببعض المفاهيم الأساسية قبل الخوض في التفاصيل.

1. تثبيت بعض المفاهيم الأساسية حول نظام الحصص وما يترتب عنه:

يتشكّل رأس مال الصندوق بصفة أساسية من حصص الدول الأعضاء التي يدفعونها له عند الانضمام إليه، مضافا إليها تلك التي تكون تحت تصرف الصندوق كحساب خاص لدى البنك المركزي للدول الأعضاء، وعلى هذا الأساس فإن نظام حساب الحصص يعتبر مرجعا أساسيا لقياس مدى نفوذ الدولة في إدارة موارد الصندوق، وذلك لكون حصة كل دولة عضوا هي ترجمة بشكل تقريبي⁽¹³⁾ لقوتها ومكانتها في الاقتصاد العالمي، وفيما يلي تذكير ببعض المفاهيم الأساسية ذات الصلة بالموضوع⁽¹⁴⁾.

أ. القوة التصويتية للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي (شركة مساهمة):

يمكن اعتبار الصندوق بمثابة شركة مساهمة، أين تتحدد مكانة كل مساهم بمقدار حصته في رأس مال الصندوق، إذ أن

- بروز التحالفات الاقتصادية والإقليمية وقضايا الأمن الداخلي بشكل أثر على قرارات الصندوق المتعلقة بالإقراض، بعد أن كانت الخلافات يحكمها الانتماء إلى الشرق والغرب.

كما أن تزايد عدد الدول الفقيرة في الصندوق يتطلب من جهة زيادة موارده لتغطية احتياجات هذه الدول باعتبارها طالبة للقروض، ومن جهة ثانية سيدفع بالصندوق لينغمس في مشاكل هذه الدول بشكل أعمق، وهذه الأمور تحتاج إعادة نظر في سياسات الصندوق⁽⁹⁾.

3. عولمة الأسواق المالية وما حملته من أزمات:

إن العولمة المالية وانعكاساتها العميقة على الأسواق المالية وما أفرزته من أزمات اقتصادية، وانهايار نظام بروتون وودز في مطلع عشرية السبعينات من القرن الماضي وما أعقبه من تحرير لأسعار الصرف، خلق طبيعة مختلفة للنظام المالي والنقدي العالمي تتطلب تغيير قواعد عمل مؤسستي البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، حتى تواكب مثل هذه التغيرات المتسارعة والعميقة.

4. نظام الحصص في المؤسسات المالية الدولية، مبدأ لتكريس هيمنة مراكز الرأسمالية:

لقد سبقت الإشارة إلى تمكّن الولايات المتحدة الأمريكية من فرض رؤيتها لطريقة عمل الصندوق، في إطار منظومة محكمة لصناعة القرار وتصميم السياسات، وكان واضحا من لحظة ميلاد هذه المؤسسة الدولية أن الولايات المتحدة الأمريكية ارتكزت على نظام الحصص وما يترتب عنه من قوة تصويتية للإبقاء على هيمنتها على إدارة الصندوق⁽¹⁰⁾.

أ. استقطاب حاد في صناعة القرار داخل الصندوق: إذ حافظت الولايات المتحدة الأمريكية إلى غاية اليوم على هيمنتها على إدارة هذه المؤسسة الدولية من خلال حفاظها على حصتها التي تجاوزت دوما 15% من إجمالي القوة التصويتية، وهو ما مكّنها من عرقلة وإجهاض أي قرار - استراتيجي - لا يتماشى ومصالحها، وكوّست أكثر - من خلال نظام التصويت المستند إلى الحصص - الاستقطاب الحاد داخل الصندوق لصالح عدد قليل من الدول التي تمثل مراكز الرأسمالية العالمية، إذ تزيد حصص 6 دول رأسمالية فقط عن 42% من إجمالي الحصص، وهو ما يسمح بفرض توجهات اقتصادية محدّدة على كل الدول الأعضاء الراغبين في الاستفادة من خدمات الصندوق.

ب. المشروطة وصناعة الأزمة في الدول الطالبة لقروض الصندوق: منذ نهاية عقد السبعينات من القرن الماضي لم تعد الدول المتقدّمة في حاجة إلى خدمات صندوق النقد الدولي، ومع هيمنتها على موارد الصندوق، وحفاظا على أموالها بعد أزمة المديونية في الثمانينات تشدّد أكثر صندوق النقد الدولي في منحه للقروض، بل تعدّى سلوكه هذا إلى إقامة مشروطة متبادلة مع البنك الدولي ومؤسسات التمويل الأخرى كنادي باريس ونادي لندن، بحيث لا تستفيد أي دولة من خدماتها حتى تحصل تزكية الصندوق، وهي تزكية مرهونة برضوخ الدولة العضو إلى شروط الصندوق وتطبيق وصفاته في الإصلاحات الاقتصادية.

إن هذه الصفات التي تلتزم بموجبها الدول الأعضاء بانتهاج سياسات محددة مقابل استفادتها من خدمات الصندوق

إذ إن:

Y: يمثل الناتج المحلي الخام بأسعار السوق للسنة الأخيرة.

R: اثني عشر شهرا من متوسط حيازات الذهب، واحتياطي الصرف وحقوق السحب الخاصة والوضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي في السنة الأخيرة.

P: متوسط سنوي في الحساب الجاري (السلع والخدمات والدخل والتحويلات الخاصة) خلال الفترة الأخيرة من خمس سنوات

C: متوسط الإيرادات السنوية الحالية (السلع والخدمات والدخل والتحويلات الخاصة) خلال الفترة الأخيرة من خمس سنوات

VC: تقلب المتحصلات الجارية، والتي تتطابق مع معيار الانحراف مرة واحدة على مدى متوسط خمس سنوات لحركة حسابه خلال الفترة الأخيرة من ثلاثة عشر عاما.

مع ضرورة الإشارة إلى أن صيغة بروتون وودز لحساب الحصص كانت تستخدم الدخل الوطني قبل أن يتغير ذلك في الصيغ اللاحقة أين استبدل الدخل الوطني بالناتج المحلي الخام، كما تم أيضا توسيع المعاملات الجارية لتشمل الخدمات والتحويلات⁽¹⁷⁾.

ب. طريقة استخدام الصيغ في حساب حصة الدولة العضو:

تعتبر طريقة حساب حصة دولة عضو في صندوق النقد الدولي عملية معقدة ومثيرة لجدل كبير من نواح كثيرة، حيث ولحساب حصة الدولة العضو يجب استخدام الصيغ الخمسة السابقة، ثم يؤخذ من بين الصيغ الأربعة الأخيرة Q2, Q3, Q4, Q5 الصيغتين الأقل في القيمة ويحسب متوسطهما ليقارن بحاصل الصيغة الأولى Q1، وتكون القيمة المحسوبة لحصة الدولة العضو هي الأعلى بعد المقارنة، وقد استخدمت هذه الصيغ الأربع في الستينات من القرن الماضي عند مراجعة حصص الدول الأعضاء في الصندوق⁽¹⁸⁾.

ت. تعليق على طريقة حساب الحصة:

من الواضح أن طريقة الحساب هذه، بالإضافة إلى تعقيدها فإنها لن تكون واحدة بالنسبة لكل الدول الأعضاء، فمن الناحية العملية نجد أن حوالي ثلث أعضاء الصندوق يتم حساب حصصهم وفقا لصيغة بروتون وودز الأولى Q1، في حين أن باقي الدول حسبت حصصهم وفقا لتوليفات ثنائية للصيغ الأربع الباقية، وهذا يخلق مشكل عدم الشفافية في تحديد الحصص.

هذا بالإضافة إلى أن حصص الدول التي لم تحسب بصيغة بروتون وودز يجب تعديلها ليكون إجمالي حصص الدول الأعضاء المحسوب بالتوليفات المختلفة مساويا للإجمالي المحسوب بصيغة بروتون وودز Q1.

ولعله من المفيد في هذا الموضوع أن تتم الإشارة إلى أن الصيغ الأربع الأخيرة تم مراجعتها آخر مرة في 1982 - 1983، وهذا مؤشر قوي على عدم مواكبة هذه الصيغ الحسابية لمجموعة التغيرات التي شهدتها الاقتصاد العالمي منذ تلك الفترة، ومن ثم فإن الدعوة لإصلاح هذه الصيغ والمتغيرات المستخدمة فيها بات أمرا ضروريا للحفاظ على شرعية ومصداقية عمل صندوق النقد الدولي⁽¹⁹⁾.

كل دولة تنضم إلى الصندوق يتم حساب حصتها وفقا لصيغة (أو صيغ) رياضية، ويتوجب عليها دفع 25 % هذه الحصة ذهباً أو بإحدى العملات المقبولة بشكل واسع على المستوى الدولي كالدولار الأمريكي أو اليورو أو اللين أو الجنيه الإسترليني. والباقي من حصتها 75 % يتم تسويتها بالعملة الوطنية للدولة المنضمة. ولكل دولة عضو في الصندوق حدا أدنى من الأصوات يقدر بـ 250 صوتا تسمى بالأصوات الأساسية أو القاعدية، ثم يضاف إليها صوت واحد عن كل 100.000 وحدة سحب خاصة وهي وحدة حساب يعتمدها الصندوق تم إنشاؤها في أواخر ستينات القرن الماضي استجابة للحاجة الملحة للسيولة الدولية⁽¹⁵⁾.

ب. مراجعة حصص الدول الأعضاء:

يجري مراجعة هذه الحصص - بشكل عام - دوريا كل خمس سنوات بهدف تعديل الحصة وفقا لمكانة الدولة في الاقتصاد العالمي، وهذا بالاعتماد على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي الخام، ورصيد المعاملات الجارية والاحتياطي الرسمي وغيرها. وعمليا عند انضمام عضو جديد إلى الصندوق يتم منحه حصة مبدئية (بمجرد انضمامه إلى الصندوق) مساوية لحصة الدول الأعضاء التي لها نفس حجمه الاقتصادي⁽¹⁶⁾.

2. تحليل ومناقشة نظام الحصص في الصندوق قبل 2006:

من خلال العناصر المالية سيتم تشريح وضعية نظام الحصص ومدى عدالته قبل التعديلات الأخيرة التي جاءت في إطار الاستراتيجية متوسطة المدى في سنغافورة 2006.

أ. الصيغ الرياضية لحساب الحصة (قبل سنغافورة 2006):

تشكل الطريقة التي يتم من خلالها حساب حصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بؤرة للخلافات وتضارب المصالح، ففي بداية عمل صندوق النقد الدولي في 1944 تم وضع صيغة بريتون وودز التي وضعت أساسا وفقا للمصالح الأمريكية من طرف الاقتصادي Raymond Mikesell الذي كان يعمل في الخزانة الأمريكية، وقد طلب منه (من طرف الأمين المساعد هاري دكستر للخزينة) أن تكون الصيغة التي يضعها تمنح الصدارة للولايات المتحدة الأمريكية بحصة تقدر بـ 2.9 مليار دولار وتليها المملكة المتحدة بحوالي نصف حصة الولايات المتحدة الأمريكية، ثم تليها حصة الاتحاد السوفيتي وأخيرا حصة الصين. وقد كانت صيغة بريتون وودز كما يأتي:

$$Q1 = (0,01 Y + 0,025 R + 0,05 P + 0,2276 VC) (1+C/Y)$$

ثم تلتها الأربعة صيغ الأخرى الآتية بداية من ستينات القرن الماضي كمحاولة لمساعدة بعض الدول الأعضاء على تقوية مكانتها في الصندوق:

$$Q2 = (0,0065 Y + 0,0205125 R + 0,078 P + 0,4052 VC) (1+C/Y)$$

$$Q3 = (0,0045 Y + 0,03896768 R + 0,07 + 0,76976 VC) (1+C/Y)$$

$$Q4 = 0005 Y + 0042280464 R + 0,044 (P+C) + 0,8352 VC$$

$$Q5 = 0,0045 Y + 0,05281008 R + 0,039 (P+C) + 1,0432 VC$$

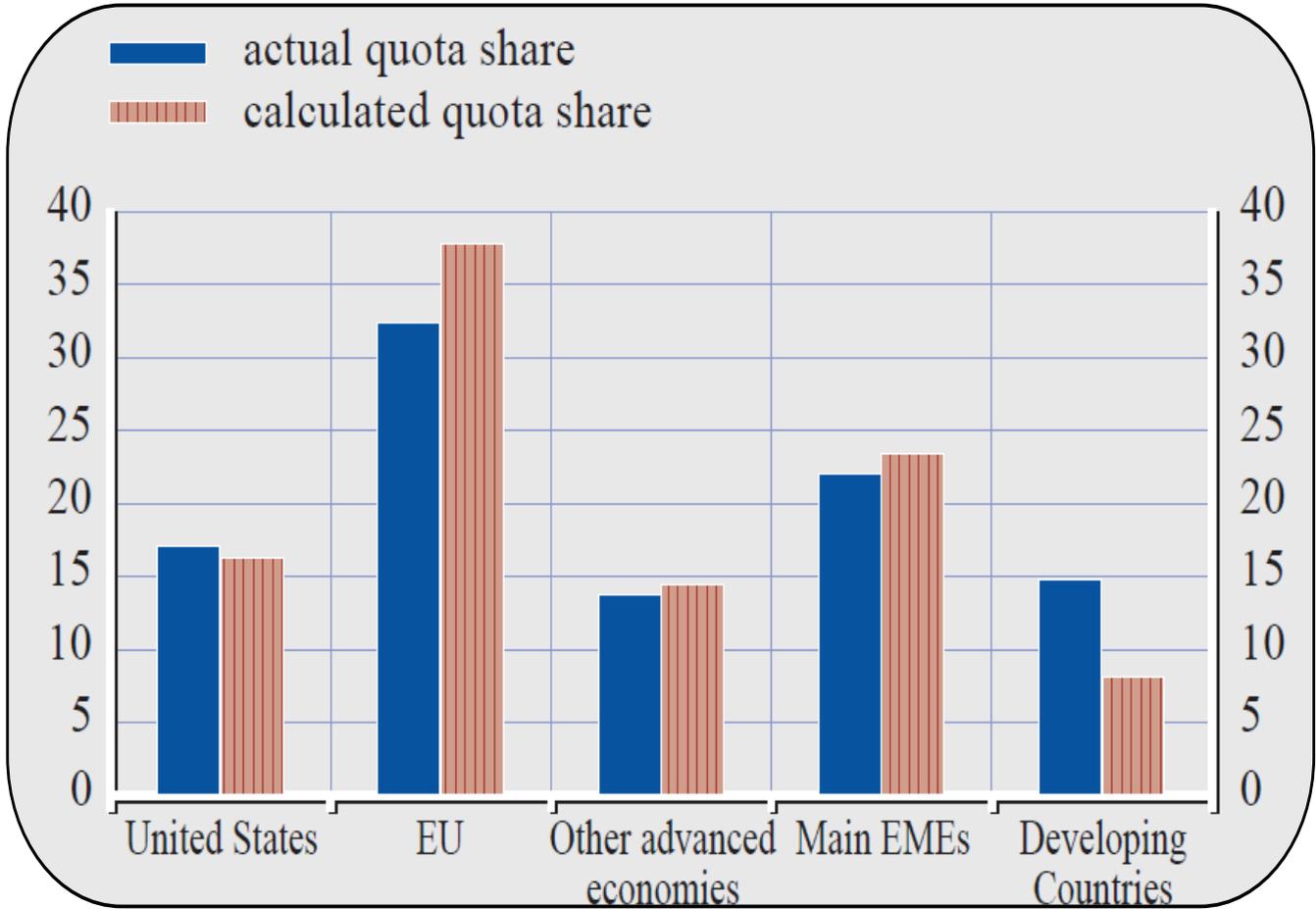
النامية وخاصة الصاعدة منها - بل حتى بعض الدول المتقدمة - على حصصها في الصندوق، بحجة أنها لا تتناسب وحجمها النسبي في الاقتصاد العالمي، وسنحاول اختبار هذه الفرضية من خلال مقارنات بين مختلف المجموعات (المتقدمة والنامية والأسواق الناشئة).

3. إشكالية التمثيل الزائد والناقص للدول الأعضاء في الصندوق قبل اتفاق سنغافورة 2006:

كثيرا ما تشير الدراسات والنقاشات التي تتم على مستوى المؤسسات المالية الدولية عن مشكلة اعتراض كثير من الدول

الشكل (1)

تمثيل الزيادة والنقص في الحصص داخل الصندوق كنسبة مئوية



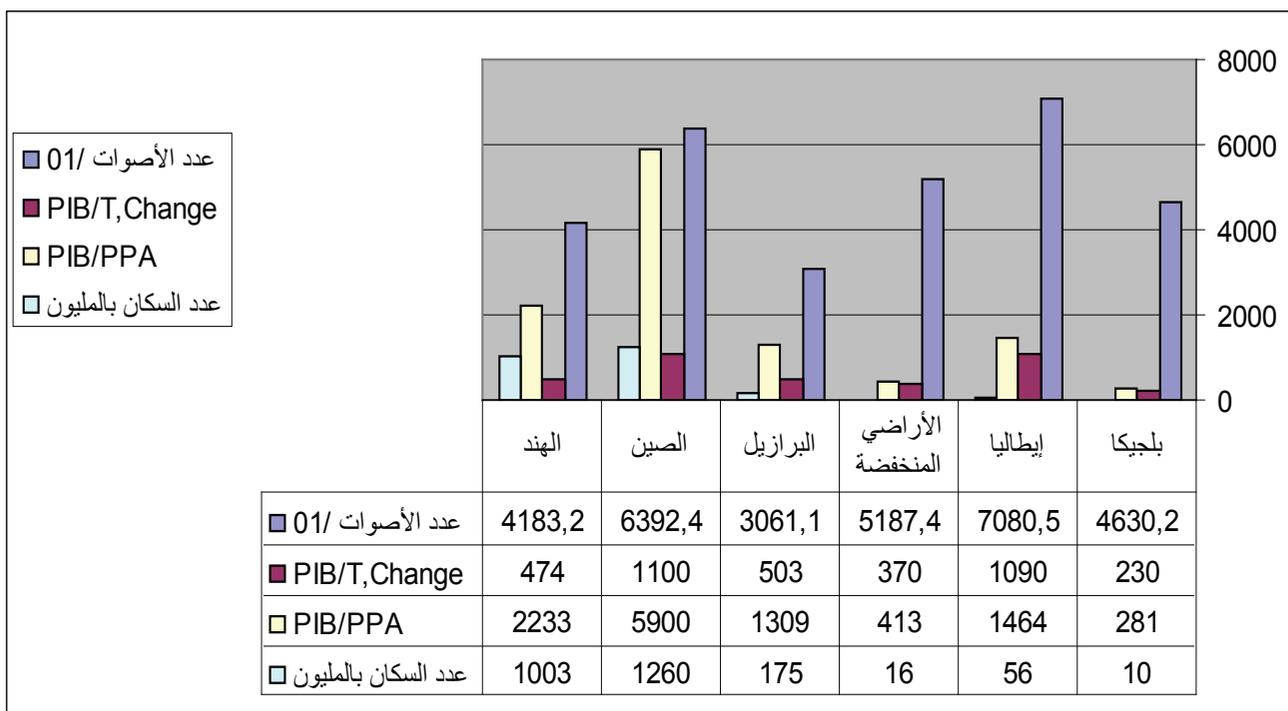
المصدر: Martin Skala and other, Finding a new formula to determine quotas at the IMF, Occasional paper series, European central bank, No 70, August 2007, p 23

المتغيرات المستخدمة ومعاملاتها في الصيغ المذكورة سابقا. ومن الواضح أن بعض الدول الناشئة تعاني من فارق سلبي بين حصصها المحسوبة وحصصها الحقيقية في الصندوق كما هو عليه الحال مع الدول المتقدمة الأخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية، وسنحاول من خلال العرضين البيانيين الموالين اختيار بعض الدول بشكل يجعل نقطة العدالة في الحصص أو عدمها أكثر وضوحا.

ويشير الشكل رقم (1) أعلاه إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية والدول النامية هما مجموعتان حصصهما المعدلة أكبر من حصصهما المحسوبة، وفي ظل هذا الإجمال من التحليل لا يمكننا أن نقول، إن الدول النامية ككتلة واحدة تعاني من نقص في التمثيل لأن حصصها الحقيقية تتجاوز بوضوح حصصها المحسوبة. لكن السؤال المطروح هو ما إذا كانت أقل تمثيلا مقارنة بالدول المتقدمة؟، إن هذا العرض أعلاه لا يمكننا - اقتصاديا - من الحكم على عدالة طريقة حساب الحصص ولا حتى على كفاءة

الشكل (2)

يوضح عدم التكافؤ بين الديناميكية الاقتصادية وعدد الأصوات في الصندوق لسنة (2001)



المصدر: الباحث بناء على معطيات مستقاة من صندوق النقد الدولي.

1.4. نتائج اجتماع سنغافورة 2006: خلال هذا الاجتماع

السنوي لصندوق النقد الدولي في سنغافورة صرح مدير الصندوق آنذاك دي راتون أن التوزيع الحالي للحصص والأصوات يضع شرعية الصندوق في خطر على مستوى كثير من الأقاليم، كما هو عليه الحال في إفريقيا أين ينشط الصندوق بقوة، وكذلك في آسيا التي تطورت مكانتها في الاقتصاد العالمي أكثر بكثير من تطور دورها في الصندوق. وقد نتج عن هذا الاجتماع جملة من القرارات نتناولها بشكل مختصر⁽²¹⁾.

أ. الزيادة الاستثنائية المخصصة (AD HOC) في سنغافورة: كمرحلة أولى من إصلاح نظام الحصص في الصندوق تم الاتفاق على زيادات استثنائية في حصص بعض الدول النامية الصاعدة الأكثر معاناة من نقص التمثيل في حصصها بسبب الصيغ السابقة، ويتعلق الأمر بكل من الصين وكوريا والمكسيك وتركيا، وهي دول تقل حصصها الفعلية عن حصصها المحسوبة. والجدول رقم (1) الموالى يوضح أثر هذه الزيادة الاستثنائية الأولية.

الجدول (1)

أثر الزيادة المخصصة المقررة في اجتماع سنغافورة 2006

المستفيدون	قبل زيادة AD HOC		بعد زيادة AD HOC		الفرق
	الحصة الحالية	الحصة التصويت الحالية	الحصة الحالية	الحصة التصويت الحالية	
الصين	2.98	2.93	3.72	3.65	0.72 +
المكسيك	1.21	1.20	1.45	1.34	0.23 +
كوريا	0.76	0.76	1.35	1.33	0.57 +

يبين الشكل رقم (2) وجود حالة عدم تكافؤ واضحة بين المكانة الاقتصادية والقوة التصويتية لبعض الدول داخل الصندوق، فالدول الناشئة اقتصاديا على غرار الصين والهند والبرازيل تحقق ناتجا محليا خاما أكبر من مثيله في بلجيكا وإيطاليا والأراضي المنخفضة، ومع ذلك فقوتها التصويتية أقل.

هذه الوضعية الكاشفة لعدم التكافؤ واللامساواة في توزيع القوة التصويتية في الصندوق سيقلص من حجم المشاركة الفاعلة للدول الناشئة في إدارة قرارات الصندوق وإنجاح برامج الإصلاحية المختلفة، ومن ثم فإن المطالب المتعلقة بإعادة النظر في طريقة حساب حصص الأعضاء في الصندوق باتت تتصدر أولويات الاجتماعات التي تتناول قضايا إصلاح صندوق النقد الدولي⁽²⁰⁾.

1. إصلاح النظام الحالي (من خمس صيغ إلى صيغة وحيدة):

إنه ومن خلال الأرقام التي تم تقديمها في الفقرات السابقة اتضح أن الخلل - الحسابات المعقدة وعدم الشفافية - في طريقة حساب الحصص في صندوق النقد الدولي، سمح بإعطاء دول حصة تفوق حصص دول أخرى تفوقها في الحجم النسبي للاقتصاد (الشكل 2)، حتى سادت قناعة عند كثير من الاقتصاديين بأن صندوق النقد الدولي يعاني من أزمة شرعية بسبب عدم العدالة في تمثيل دوله الأعضاء.

وفي إطار تحسين صورة صندوق النقد الدولي وتدعيم شرعيته تم تبني خطط لإصلاحه تمتد على مراحل متتالية، ومن أهم ما تم تعديله تبرز الصيغة الجديدة والزيادة الاستثنائية في حصص بعض الدول الأعضاء، وسنحاول معرفة هذه التعديلات ومناقشتها.

السياسية، فالخلاف سيكون حادا على المتغيرات التي ستؤخذ بعين الاعتبار وتلك التي ستخرج من الصيغة، وأوزان المتغيرات، وما إذا كانت الصيغة ستكون خطية أو لوغاريتمية.

وباختصار فإن الصيغة التي تم التوصل إليها تتكون من أربع متغيرات، وهي: الناتج المحلي الخام (Y) بوزن 50 % حيث يحسب 60 % منه بأسعار السوق و40 % تحسب بتكافؤ القدرة الشرائية، الانفتاح الاقتصادي (O) بوزن 30 %، تقلب المتحصلات الجارية للصادرات (V) بوزن 15 % والاحتياطي (R) بوزن 5 % . هذا بالإضافة إلى عامل ضغط = 0.95K يهدف إلى تقليص تشتت الحصص المحسوبة، وتحديد دور حجم الدولة العضو في الصيغة الجديدة، والتعبير الجبري لهذه الصيغة هو⁽²²⁾:

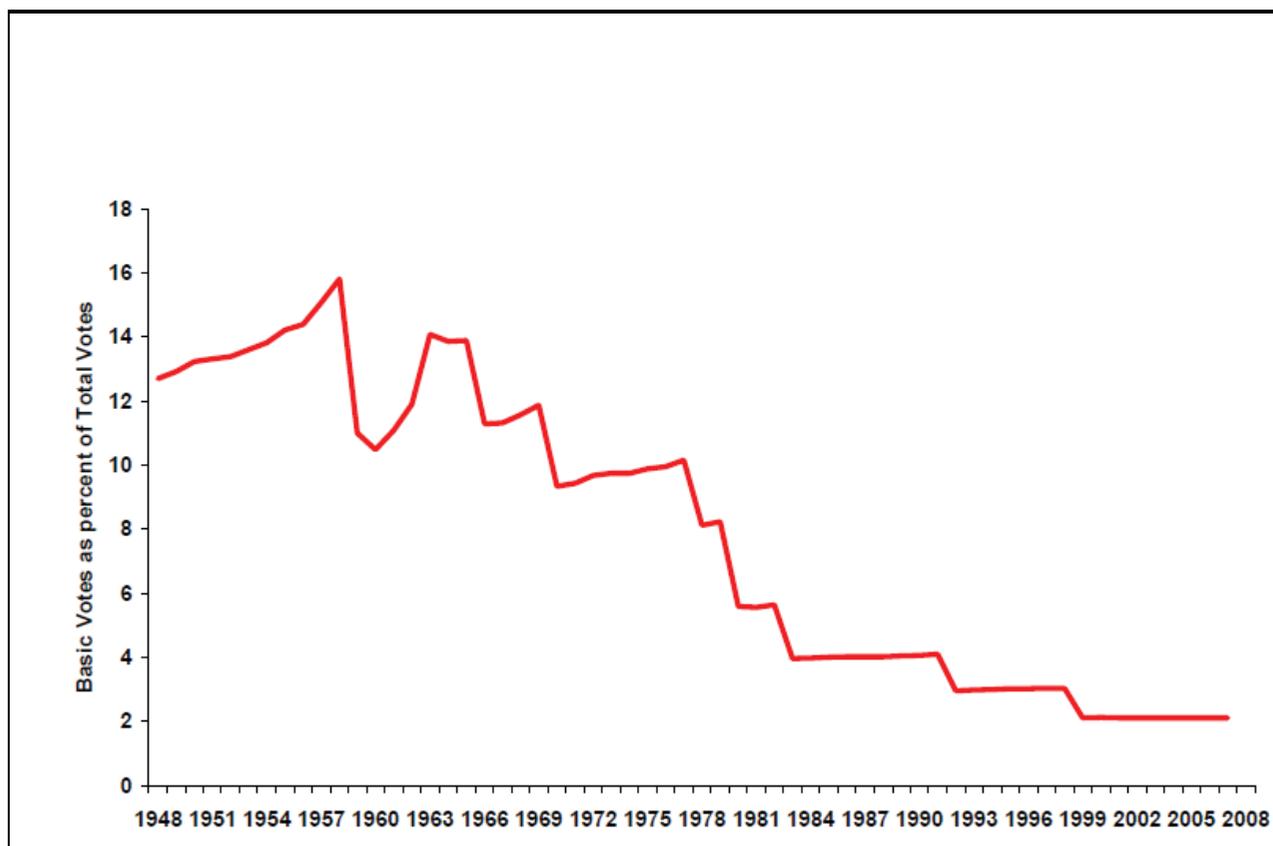
$$Q = (0.5*Y + 0.3*O + 0.15*V + 0.05*R)^k$$

وسيمّ التعليق على هذه الصيغة لاحقا عندما نتناول الانتقادات الموجهة لهذه الإصلاحات.

ت. عدد الأصوات القاعدية ونسبتها إلى إجمالي الأصوات: عند إنشاء صندوق النقد الدولي كانت نسبة الأصوات القاعدية إلى إجمالي الأصوات تمثل 11.3 % ثم ارتفعت هذه النسبة حتى وصلت 15.6 % في سنة 1985، ولكن مع تزايد عدد الدول الأعضاء والمراجعات المتتالية للحصص تناقصت هذه النسبة حتى وصلت إلى أدنى قيمة لها في وقتنا الراهن 2.1 %.

الشكل (3)

يوضح تدهور نسبة الأصوات القاعدية إلى إجمالي الأصوات في الصندوق



المصدر: .Ralph C. Bryant, Reform of IMF quota shares and voting shares, Brookings institution, April 8, 2008, P 10

هذه الصيغة التي لن يطول استخدامها، أو سيتم التخلي عنها بالكلية. وكخلاصة يمكننا القول أن اللجوء إلى هذه الحيل لن يرفع الخلاف الدولي حول تقسيم الحصص بل سيزيد من تعقيد المشاكل المتعلقة بها بدلا من حلها.

ب. أوزان المتغيرات في الصيغة الجديدة: إلى جانب الانتقاد الموجّه إلى المتغيرات المدرجة في الصيغة برز الاعتراض على أوزان هذه المتغيرات، فالنتائج المحلي أدرج بوزن 50 %، حيث 60 % منها بأسعار السوق، و40 % محسوبة بتعادل القوة الشرائية (30 % و 20 % على الترتيب في إجمالي الأوزان)، في حين أن باقي المتغيرات لم يتم التعامل معها بنفس الطريقة مما يقلل من دقة الحساب.

هذا، وقد قام الاقتصادي C.Bryant بالاعتماد على معطيات البنك العالمي المتعلقة بمتغيرات الصيغة الجديدة (النتائج المحلي و التجارة والاحتياطي.. .) في حساب أثرها بالنسب المئوية لمجموعات مختلفة من الدول، فخلص إلى أن هذه الصيغة لا تخدم كثيرا الدول النامية، وفي أحسن الأحوال لا تعدو الزيادات الناتجة عنها أن تكون هامشية ودون القدر المأمول⁽²³⁾.

رابعاً: وضعية الحصص بعد تطبيق آخر مراجعة عامة للحصص وفق الصيغة الجديدة (2014)

على الرغم من الانتقادات التي تم توجيهها إلى الصيغة الجديد التي تبناها مجلس الإدارة في اتفاق سنغافورة، والتي عوّضت الصيغ الخمس السابقة، فإن خارطة توزيع القوة التصويتية في الصندوق قد حدث فيها نوع من التغيير المحسوس، فقد تحسّنت وضعية عدد من الدول النامية (دول مجموعة بريكس) التي تمثل في الوقت الراهن القاطرة الجرارة للنمو الاقتصادية العالمي (أنظر الجدول اللاحق).

وتؤكد هذه الوضعية التي يوضّحها الشكل رقم (3) ضعف مشاركة الدول الفقيرة في اتخاذ القرار على مستوى الصندوق بسبب ضعف قيمة حصصها ومن ثمّ قوتها التصويتية، لهذا، فقد تقدّم بعض الاقتصاديين باقتراحات تدعو إلى جعل الأصوات القاعدية نسبة ثابتة من إجمالي الأصوات وليست قيمة ثابتة كما هو عليه الحال الآن، وهذه النسبة تتحدد طبعا على أساس توافق الآراء، وبهذا الصدد يطرح الاقتصادي C.Bryant من معهد بروكينجس سؤالا هاما مفاده: لماذا كانت نسبة 10 % للأصوات القاعدية مقبولة خلال فترة 1944 - 1958 ولا تكون كذلك في القرن الواحد والعشرين؟

4-2 - الانتقادات الموجّهة لصيغة صندوق النقد الدولي الجديدة: لم تكن الصيغة الجديدة لحساب قيمة الحصص التي تم اعتمادها في صندوق النقد الدولي كافية لتحقيق شرطي العدالة والشفافية المطلوبين، لهذا فقد نالت حزمة من الانتقادات، لعل أهمها ما يلي:

أ. اختيار المتغيرات المدرجة في الصيغة الجديدة: حيث لم تجتمع آراء الدول الأعضاء ولا الاقتصاديين على المتغيرات الواجب اعتمادها في هذه الصيغة، وكانت محل شك من قبل بعض الأطراف، فقد أشار بعض الاقتصاديين إلى أن هذه الصيغة تم اعتمادها لإعادة موازنة الحصص وكقاعدة لتحديد التعديلات المستقبلية في صندوق النقد الدولي، في حين أن مناقشات 2007 و 2008 كانت تطالب بصيغة عادلة وشفافة صالحة للاستخدام على المدى البعيد.

ويضاف إلى ما تقدّم أن هذه الصيغة تخضع لمعامل ضغط (K) لتعديل حصص بعض الدول، وهذا يثير جدلا حول صلاحية هذه الصيغة ويقدم في مشروعيتها ما دامت في حاجة إلى هذا المعامل. ومن ثمّ فقد تم اعتبار المعامل (K) كوسيلة لتغطية عيوب

الجدول رقم (2)

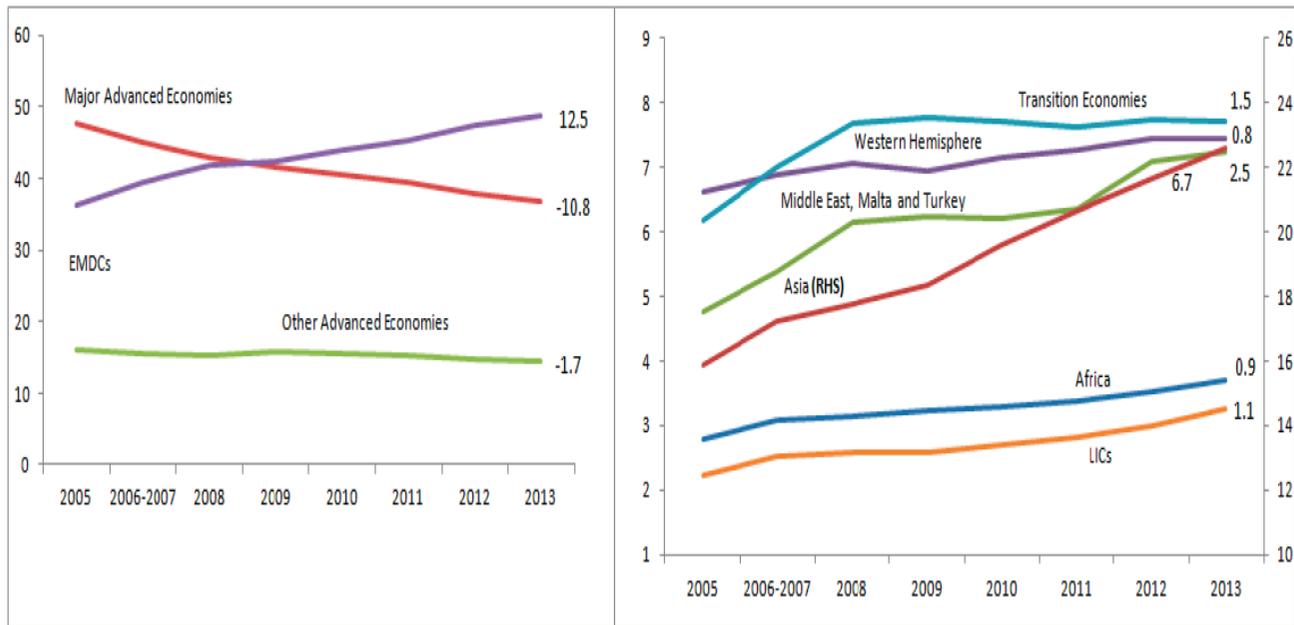
حصص بعض دول صندوق النقد الدولي المحسوبة، والمعدّلة، وفقا للصيغة الجديدة

الدول	الحصة %		الحصة المحسوبة %	
	اصلاح 2008	المراجعة العامة 14	اصلاح 2008	الحصة في 2014
الولايات م. أ	17.660	17.398	18.991	14.323
اليابان	6.552	6.461	8.032	5.304
ألمانيا	6.107	5.583	6.227	5.058
فرنسا	4.502	4.225	4.016	3.252
المملكة المتحدة	4.502	4.522	4.429	3.567
إيطاليا	3.305	3.158	3.336	2.494
الصين	3.994	6.390	6.390	12.024
الهند	2.441	2.749	1.997	3.032
روسيا	2.493	2.705	2.053	2.710
تركيا	0.610	0.997	0.987	1.120
البرازيل	1.782	2.315	1.725	2.334

ومن الواضح من معطيات الجدول رقم (2) أن حصص الدول النامية القوية اقتصادية تحسّنت بمجموعها في المراجعة رقم 14 لحصص دول أعضاء الصندوق، وهذا على حساب حصص الدول المتقدمة بمجموعها، ومع ذلك تبقى الفوارق بين الحصص المحسوبة وتلك المعتمدة مثارا للجدل وتأخيرا لتطبيق نتائج اتفاق سنغافورة وفق الصيغة التي تبناها مجلس إدارة الصندوق.

الشكل رقم (4)

تطور حصص بعض المجموعات من الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي (كنسبة مئوية) من إجمالي الحصص، خلال الفترة (2005 – 2013)



المصدر: صندوق النقد الدولي، Quota-formula DATA update, July 2015, P 07

وقد جاء هذا الأسف والاستياء واضحا من خلال تصريح اللجنة في 2015 (إدراكا منا لأهمية هذه الإصلاحات لمصادقية وشرعية وفعالية صندوق النقد الدولي، نحن نؤكد مجددا أن تنفيذها في أقرب وقت ممكن يظل أهم أولوياتنا، ونحث الولايات المتحدة على التصديق على إصلاحات عام 2010 في أقرب وقت ممكن) (24)، وهذا يعكس وبوضوح مدى النفوذ الأمريكي في الصندوق بسبب آليات عمله التي مكنتها من امتلاك حق النقض لأي قرار استراتيجي في هذه المؤسسة، وعموما يمكن ملاحظة التغييرات التي أنتجتها الصيغة الجديدة على بعض المجموعات المؤثرة من خلال الشكل اللاحق.

ولا يحتاج تفسير موقف الكونغرس إلى كثير من الجهد، وبالرجوع إلى الجدول السابق رقم (2) يبدو جليا تدهور حصة الولايات المتحدة الأمريكية إلى أقل مما يمكنها من فرض حق النقض على قرارات الصندوق، كما تبينه الأرقام الآتية:

خامسا: الولايات المتحدة الأمريكية وتجميد تطبيق إصلاح نظام الحصص

على الرغم من كل الانتقادات الموجهة إلى الصيغة الجديدة والبديلة عن الصيغ القديمة، فيما يخص المتغيرات وأوزانها ومعامل الضغط فيها، لكنّه يبقى خطوة جريئة نحو إصلاح جوهري وعميق لنظام الحصص في الصندوق، وإن لم يعرف طريقه إلى التطبيق.

1. الكونغرس الأمريكي يتأخر في التصديق على الاتفاق: إن دخول هذا الإصلاح حيّز التطبيق ظل مرهونا بموافقة الكونغرس الأمريكي، فرغم موافقة كل حكومات باقي الدول الأعضاء في الصندوق، وتشير اللجنة النقدية والمالية الدولية بأفاق زاهرة بخصوص ما تم الاتفاق عليه من آجال لتطبيق الإصلاح، غير أن ذات اللجنة وبعد سنوات أبدت أسفها على فشل الحكومة الأمريكية في إقناع الكونغرس بالتصديق على الاتفاق.

الحصة المحسوبة %			الحصة %		
الحصة في 2014	الحصة في 2013	المراجعة العامة 14	اصلاح 2008	المراجعة العامة 14	اصلاح 2008
14.323	14.535	16.987	18.991	17.398	17.660

المصدر (مقتبس من الجدول السابق)

وفقا للقواعد الحالية - مرهونا بنظام الحصص في الصندوق، والذي تملك في ظلّه الولايات المتحدة الأمريكية حق الفيتو على أي قرار لا يخدم مصالحها⁽²⁷⁾.

4. لهذا . مجموعة BRICS تخطو نحو صندوق نقدي موازي: عمليا، تعتبر دول هذه المجموعة المتكونة من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا من أقوى الاقتصاديات التي باتت تزاخم مراكز الرأسمالية التقليدية، وهي الدول التي تحوز - بالإضافة إلى تركيا - على القسط الأوفر من إجمالي الزيادة المتحولة من حصص الدول المتقدمة لصالح الدول النامية، خصوصا وأن هذه المجموعة تمثل 43% من التعداد السكاني في العالم، وحوالي الـ 1/4 من الناتج الإجمالي العالمي، وأمام إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على عدم التفاعل الإيجابي للموسم مع الإصلاحات المتفق عليها في إدارة الصندوق، فقد قررت مجموعة بريكس رعاية مصالحها المشتركة بعيدا عن صندوق النقد الدولي⁽²⁸⁾.

وقد برز ذلك من خلال اتفاقها على إنشاء بنك للتنمية وصندوق لاحتياجات الطوارئ برأسمال مبدئي قدره 100 مليار دولار، الهدف منهما تمويل التنمية في بلدان المجموعة، ووضع احتياطات مهمة لمواجهة التقلبات المالية، وهي بهذه الخطوة، تكون حسب بعض المحللين قد وضعت حجر الأساس لمؤسسات مالية تنافس المؤسسات المالية الدولية التي تسيطر عليها دول الغرب وعلى رأسها الـ أ.م.أ.⁽²⁹⁾

سادسا : الصيغ الجديدة المقترحة لحساب حصص الدول الأعضاء

نظرا لأهمية موضوع تعديل بل وتجديد الصيغة التي تحسب على أساسها حصص الدول الأعضاء فقد حاول عدد من كبار الاقتصاديين المنشغلين بهذا المجال البحثي اقتراح صيغ تستجيب لمتطلبات المرحلة الراهنة وتعكس بصورة أكثر عدالة الأوزان الحقيقية للدول الأعضاء، ونجد من أهم هذه الصيغ ما يلي:

1. صيغة Cooper: ترأس البروفيسور ريشارد كوبر من جامعة هارفارد لجنة (QFRG) تكونت في 1999/2000 لدراسة صيغة حساب الحصص في صندوق النقد الدولي، وقد ارتبطت هذه اللجنة بفترة زمنية محددة أثرت على عمق دراستها للموضوع، وخلاصة ما توصلت إليه هذه اللجنة هو اعتماد صيغة من متغيرين فقط، وهما الـ PIB (الناتج المحلي الخام ويكون محسوبا بأسعار الصرف) والثاني هو تغيّر الإيرادات الجارية كمؤشر لمدى حاجة الدولة العضو للاستفادة من موارد الصندوق، حيث يكون معامل المتغير الأول ضعف الثاني، وهذا يجعل نتائج الصيغة تميل لصالح الدول المتقدمة بشكل واضح، وهذه النتيجة قد أثبتتها اقتصاديان David P. Rapkin و Jonathan R. Strand من خلال دراستهما لأثر هذه الصيغ⁽³⁰⁾.

2. صيغة Kelkar: هذا الاقتصادي الهندي اقترح صيغة خطية بسيطة تتكوّن من المتغيرات الآتية، الـ PIB محسوب بدلالة القدرة الشرائية بمعامل 0.75، والأصوات القاعدية بمعامل 0.125، بالإضافة إلى حجم سكان الدولة العضو بمعامل 0.125. وقد نال هذا الاقتراح قسطا وافرا من النقد باعتباره لا يتأسس على تفسيرات اقتصادية وإنما على أسباب سياسية.

وفي الحقيقة نقول أن هذه الصيغة وعلى عكس الصيغة

فحصتها المحسوبة استنادا إلى الصيغة الجديدة (الوحيدة) تدهورت إلى ما دون الـ 15% ومصادقتها عليها سيعني فقدانها لقوة الاعتراض على أي قرار لا يخدم مصالحها، كما كان عليه الحال على امتداد العقود السابقة من عمر صندوق النقد الدولي، ومن ثمّ فإنها ستضطر إلى طلب أصوات إضافية من دول أخرى حتى تتمكن من الإبقاء على مصالحها ونفوذها الاستراتيجي في الصندوق الذي كانت تحميه - أي نفوذها الاستراتيجي - منفردة.

2. مصداقية صندوق النقد الدولي وتمثيلته على المحك: إن تأخر الولايات المتحدة الأمريكية في التصديق النهائي على الإصلاح الجزئي في نظام الحصص، بعد إبدائها الموافقة المبدئية في 2008 جعل كثيرا من المهتمين والمتخصصين في قضايا المالية الدولية ينتقدون هذا الموقف، وعلى رأس هؤلاء تبرز الاقتصادية كريستين لاغارد مديرة صندوق النقد الدولي الحالية، حيث صرّحت بقولها إن الأمر يتعلق بمصداقية وتمثيلية المؤسسة الدولية بشكل خاص إزاء الدول التي لا تحصل على تمثيل كامل. وتملك الصين ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم حاليا أقل من 4 في المائة من حقوق التصويت في مجلس إدارة الصندوق، وحصتها أعلى بقليل من إيطاليا رغم أن حجم الاقتصاد الإيطالي أقل بخمس مرات من اقتصاد الصين. وتأمل لاغارد أن يؤخذ هذا الأمر بجديّة وأن تدرك السلطات الأمريكية ضرورة تعزيز مؤسسة ساهمت في إنشائها⁽²⁵⁾.

ولعله من المفيد أن نشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد مارست هذا السلوك في أوقات سابقة، ففي أربعينات القرن الماضي أجهض الكونغرس مشروع إنشاء منظمة التجارة الدولية (ITO) إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لأن المبادئ - المتفق عليها - لتسيير هذه المنظمة لم تتماشى وقتها مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وجرى تعويض منظمة التجارة الدولية حينها بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ذات الصلاحيات المحدودة وغير الإلزامية، ليتأخر بذلك الإعلان عن ميلاد منظمة دولية تعنى بشؤون التجارة العالمية كضلع ثالث إلى جانب صندوق النقد والبنك الدوليين إلى غاية منتصف التسعينات من القرن الماضي.

هذا السلوك كان في بداية مرحلة إنشاء النظام الاقتصادي العالمي الجديد (الأربعينات)، ويتكرر السلوك نفسه كلما رأت الولايات المتحدة الأمريكية تهديدا يمس مصالحها أو يطوق نفوذها، إما بعدم التصديق كما هو الحال بالنسبة لإصلاح نظام الحصص المتوصل إليه في وقتنا الراهن، وإما بالتجاهل لقرارات الصندوق وتهميشها كما حصل في السنوات التي سبقت الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2007)، أين تجاهلت كل التنبيهات والإشارات التي أطلقها صندوق النقد الدولي بشأن فساد سياستها المالية التوسعية وإمكانية تسببها في انهيارات مالية كبيرة. وكان نتيجة هذا التجاهل حدوث الأزمة المالية العالمية التي تحوّلت فيما بعد إلى أزمة اقتصادية عالمية عنيفة⁽²⁶⁾.

3. الحقيقة . الخلاف في التفاصيل وليس في العناوين:

لقد بات واضحا أن إصلاح صندوق النقد الدولي في وقتنا الراهن تعرقله المصالح المتضاربة بين الاقتصاديات الكبرى في العالم، وبالتالي فإن مجرد الإعلان الجماعي عن الموافقة على إصلاح المؤسسة الأولى المسؤولة عن استقرار النظام النقدي الدولي لا يكفي، خصوصا وأن تمرير مشاريع الإصلاح العميقة يبقى -

الاقتصاد العالمي، ولا يمكن تجاهل التحولات العميقة التي أفرزت قوى اقتصادية كبرى غيرت من خارطة الاقتصاد العالمي.

◆ يعد إصلاح نظام الحصص وما يترجمه من قوة تصويتية للدول الأعضاء، مدخلا رئيسا لباقي الإصلاحات العميقة على مستوى الصندوق، مما يعطيه الأولوية في الإصلاح. وهو ما يكشف فعليا أن هناك صراعا داخل صندوق النقد الدولي بين ضرورة الإصلاح وبين منطق المصالح.

◆ على الرغم من التغيير الملموس في كيفية حساب حصص الدول الأعضاء في الصندوق، وارتباطها حاليا - رسميا - بصيغة واحدة منذ 2010، بدل الصيغ الخمسة السابقة، إلا أن هناك ملاحظات عديدة على هذه الصيغة مما يجعلها في حاجة إعادة مراجعة وإصلاح.

◆ أيضا، من الواضح أن صراع الاقتصاديات الكبرى على نفوذها في إدارة الصندوق تلقى بظلالها على تقدّم خطوات إصلاحه، وهو انعكاس طبيعي للصراع الاقتصادي العالمي للقوى الكبرى.

◆ لا تزال حصص بعض الدول الأعضاء لا تتناسب ومكانتها الفعلية في الاقتصاد العالمي، وهو ما يعكس نوعا من الخلل في إدارة القرارات الحاسمة في الصندوق.

فالإصلاحات الجديدة التي تبناها الصندوق والتي أفرزت بعض الزيادات في حصص بعض الدول الأعضاء لا تزال غير كافية، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأكثر تعطيلا لتطبيق الإصلاحات المتفق عليها فضلا عن تلك الإصلاحات المطالب بها والمقترحة، وهي تتمكن من فرض رفضها لكل المحاولات بفضل تمتعها بحق (الفيتو) في الصندوق، فما دامت حصتها تزيد عن الـ 15 % فلن تُطبق الإصلاحات ولن تقبل المقترحات إلا بعد موافقتها.

الاقتراحات:

استنادا إلى ما تقدّم، يمكن تقديم جملة من الاقتراحات التي نعتقد بأنها تستحق النظر:

◆ فيما يخص النسبة المطلوبة في القرارات الحاسمة التي يتخذها الصندوق (85 % حاليا)، ينبغي أن لا تتمكن أي دولة من امتلاكها حتى لا تتعسف في مراعاة مصالحها على حساب مصلحة المصادقية والفعالية في قرارات الصندوق وسياساته، ولضمان ذلك نقترح أن تكون هذه النسبة ديناميكية وليست ساكنة كما هو عليه الأمر حاليا، إذ تكون النسبة المطلوبة مساوية لأكبر حصة + α ، ويمكن مناقشة قيمة α في بحث خاص.

◆ نقترح أن يكون اعتماد الحصص المحسوبة خلال دورة المراجعة العادية، والمصادقة عليها، مرتبطا بتحقيق النسبة المطلوبة وفقا للحصص الجديدة (لكونها أكثر تعبيراً في وقتها عن أوزان الدول في الاقتصاد العالمي)، ولا نربط اعتمادها على الحصص القديمة التي تعبر عن أوزان سابقة للدول في الاقتصاد العالمي.

◆ فيما يخص المتغيرات التي تدخل في الصيغة الرياضية لحساب نقترح إدراج معدلات النمو (بعد توحيد طريقة حسابها)، لأن

السابقة تخدم بوضوح مصالح الدول النامية، فحسب نتائج تجربة هذه الصيغة سترتفع حصة الدول ذات الدخل المنخفض من 6.2 % إلى 10.9 %، وعلى العكس من ذلك ستراجع حصة الولايات المتحدة الأمريكية من 17.5 % إلى 15.8 % والاتحاد الأوروبي من 30.6 % إلى 16.8 %، وهو ما جعل هذه الصيغة لا تحظى بموافقة الدول المتقدمة لما تسببه من تقليص لنفوذهم في الصندوق (31).

3. صيغة **Ralph C. Bryant**: اقترح هذا الاقتصادي إعادة صياغة المعادلة التي يتم وفقها حساب حصص الدول الأعضاء بطريقة مختلفة، فيجب حسبه أولا رفع حصة الأصوات القاعدية في إجمالي الأصوات لتصل على الأقل للمستوى الذي كانت عليه عند إنشاء الصندوق وهي تتراوح بين 10 % و 11 % ولتكن هذه النسبة α .

الخطوة الثانية هي صياغة المتغيرات ومعاملاتها التي تحسب نسبة الأصوات المتبقية وهي $100 - \alpha$ ، حيث اقترح خمسة متغيرات وهي الناتج المحلي الخام مقوم بأسعار السوق، والناتج المحلي الخام مقوم بالقوة الشرائية والتجارة الخارجية، والاحتياطي وعدد السكان.

والملفت في مقترح هذا الاقتصادي أن حصة الدولة العضو لا تكون بناء على متغيرات مطلقة كما هو معمول به حاليا، وإنما تكون حصة ضمن إجمالي حصص الدول الأعضاء، ويكون ذلك كما يأتي:

$$Q \text{ Shr}_i = w_y (\text{GDPShr}_i) + W_{pppi} (\text{PPP}\text{GDPShr}_i) + w_{T_i} (\text{XBTShr}_i) + w_{R_i} (\text{ResShr}_i) + w_{popi} (\text{POPShr}_i)$$

ويجب الإشارة هنا إلى أن مجموع الأوزان النسبية للمعاملات تكون مساوية للواحد، والشئ نفسه فيما يخص مجموع نسب المتغيرات، ومن ثم تكون حصة الدولة العضو تحسب بهذه البساطة:

$$\text{Quotai} = \text{QShri} (\text{quota global})$$

وبالرغم شفافية هذه الصيغة إلا أنها كانت سياسيا محل معارضة من قبل الدول الصناعية أو مرتفعة الدخل خصوصا، ذلك أن تطبيقها سينتج عنه - حسب تجربة محاكاة - ارتفاع حصة الدول ذات الدخل الضعيف والدول النامية من 7.2 % و 26.6 % إلى 11.4 % و 30 % على الترتيب، بينما تتراجع حصة الدول مرتفعة الدخل إلى 58.5 % بعد أن كانت 66.2 % (32).

الختام:

وخلاصة التحليل السابق، فيمكن القول إن واقع الاقتصاد العالمي يؤيد بشكل مطلق المطالب المتعلقة بتعديل نظام الحصص في صندوق النقد الدولي بطريقة عادلة تعكس المساهمة الفعلية لدوله، لكن، وبالرغم من المحاولات الحثيثة لإدارة الصندوق في هذا المجال والتحسينات المدرجة على بعض أساليب عمله إلا أن الإصلاح الجوهرى بقي مرهونا بصراع الدول الكبرى على مكانتها في الصندوق، وتفصيلا نقول:

النتائج:

◆ تأكد من خلال المحورين أولا وثانيا أن إصلاح صندوق النقد الدولي بات أمرا حتميا في ظل التحديات الكبيرة التي يواجهها

اللاتينية تتقدم عن دول شرق آسيا في هذا المؤشر برمتين ونصف كزيادة في 1950 فقط، ويكشف هذا التغيير حجم النمو الذي تمتع به الاقتصاد الآسيوي منذ مطلع النصف الثاني من القرن الماضي، أنظر في ذلك:

أنتوني إلسون، ماذا حدث؟، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد يونيو 2006، ص 37 - 40.

9. جيمس م. بوتون، صندوق النقد الدولي في عيده الستين، أفكار عن الإصلاح المطلوب في الصندوق ومتطلبات اقتصاد عالمي متغير، مجلة التمويل والتنمية، عدد سبتمبر 2004، تصدر عن صندوق النقد الدولي، ص 10 - 11.

10. أنظر العنصرين 1 و 2 من المحور الأول (أولاً).

11. راجع: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، الجزائر، ص 280.

12. أنظر المرجع السابق، ص 299 - 304.

13. لفظة (تقريبي) مثبتة في التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، الموسوم بـ: (Trouver des solutions ensemble) Le rapport annuel 2016، ص 10.

14. للاستزادة حول هذه المفاهيم الرئيسية، يمكن مراجعة: وثيقة « اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي » المنشورة على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي، على الرابط: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/ara/index.pdf>

15. للتذكير فإنه و بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2008) تم رفع عدد الأصوات القاعدية إلى ثلاثة أضعاف، فصار لكل دولة عضو 750 صوتاً كحد أدنى، يضاف إليها عدد من الأصوات تقابل حصتها في الصندوق.

16. تم إلى حد الآن مراجعة الحصص أربعة عشر مرة، آخرها كان في ديسمبر 2010، وقد تم خلالها مضاعفة حصص الدول الأعضاء. يمكن الاطلاع على تفاصيل أكثر حول هذه المراجعات على الرابط: <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/quotasf.htm>

17. أنظر:

Richard N. Cooper and Edwin M. Truman, The IMF quota formula: Linchpin of fund reform, Policy Briefs in International economics, Number PB07-1, February 2007, P 3

وهي منشورة أيضاً على الموقع الإلكتروني لمعهد بيترسون على الرابط: <http://iie.com/publications/pb/pb07-1.pdf>

18. GONTAS Madjid, La réforme de la gouvernance du FMI : La question de représentation et des quotes-parts, Université de Bourgogne, France, 2010, P 7

19. المرجع السابق: ص 8.

20. لمزيد من التوسع بخصوص عدم العدالة في حجم حصص الدول الأعضاء ننصح بمراجعة ما كتبه الاقتصادي Ralph C. Bryant :

Ralph C. Bryant, Reform of IMF quota shares and voting shares, Brookings institution, April 8, 2008

وهو منشور أيضاً على موقع بروكنغس الإلكتروني على الرابط: <http://www.brookings.edu/~media/research/files/papers/2008/4/08-imf->

هذا المتغير يُبرز الدول التي تمثل القاطرة الجارية لنمو للاقتصاد العالمي.

♦ إلى جانب الاقتراحات الثلاثة السابقة، نقترح الإسراع في الاتفاق على صيغة رياضية جديدة لحساب حصص الدول الأعضاء، وذلك لأن الصيغة الوحيدة الحالية، تبدو كما أشار إليه بعض المحللين أداة مؤقتة لإعادة موازنة الحصص في الصندوق، وعليها ملاحظات كثيرة.

الهوامش:

1. لمزيد من التفاصيل حول وضعية الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة والأوضاع الاقتصادية العالمية حينها أنظر، حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر (من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة)، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 257، 2000، ص ص 15 - 36.

2. أنظر: رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف (دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث)، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 118، 1987، ص 45 وما بعدها.

3. حلمي خالد سعد زغلول، مثلث قيادة الاقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية)، جامعة الكويت، الكويت، الطبعة الأولى، 2002، ص ص 28 - 37.

4. عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، 2004، ص 100 - 101.

5. لم تكن الصيغة الرياضية التي تم اعتمادها لحساب حصص الدول الأعضاء عند نشأة صندوق النقد الدولي، مشتقة من نظرية القياس الاقتصادي ولم تناقش رسمياً في مؤتمر بروتون وودز، بل خضعت لإرادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتم استخدام مقاربة الهندسة العكسية بحيث حددت نتائج الصيغة قبل وضعها، أنظر في ذلك مؤلف الاقتصادي والمؤرخ جيمس بوتون:

James M. Boughton , Silent revolution : the International Monetary Fund, 1979 - 1989, IMF, Washington, D.C, 2001, .860

6. أنظر:

James M. Boughton, reflections on reform at the IMF and the demands of changing world economy, Finance & Development, December 2004 - Contents - Volume 41 - Number 3, pp 9-13

7. يقود الاقتصاد الآسيوي (وعلى رأسه الصين واليابان) في الوقت الراهن قاطرة النمو الاقتصادي العالمي، مشكلاً نموذجاً تنموياً معجزاً أذهل كثيراً من المهتمين بشؤون الاقتصاد العالمي وحاز اهتمامهم، أنظر في ذلك عددي مجلة التمويل والتنمية (يونيو 2006) بعنوان رياح التغيير في آسيا (يونيو 2010) بعنوان آسيا تقود الطريق.

8. حالياً، دول شرق آسيا تفوقت على دول أمريكا اللاتينية من حيث متوسط نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بعد أن كانت دول أمريكا

الانتظار الطويل في بيانها الصحفي رقم 573/15 بتاريخ 18 ديسمبر 2015 معتبرة ذلك خطوة تستحق الترحيب. يمكن الاطلاع على البيان الصحفي في الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي www.imf.org

29. لمزيد من التفاصيل حول هذه الخطوة وأهدافها وأفاقها، أدخل على الرابط: <https://arabic.sputniknews.com/news/201507221015046605/>

وفيما يخص قوّة الدول الناشئة المعروفة باسم مجموعة BRIC قبل انضمام إفريقيا الجنوبية، ننصح بالاطلاع على الكتابين المهمين الآتيين:

- Julien Vercueil, Les pays émergents, Brésil – Russie – Inde – Chine. . Mutations économiques et nouveaux défis, Edition BREAL, 2010. France.

- Pascal Rigaud, Les BRIC, Brésil – Russie –Inde –Chine, Puissances émergentes, Collection THEMES ET DEBATS, Edition BREAL,2010. France.

30. لقد نالت الدراسة (التقرير) التي خلص إليها البروفيسور Cooper بخصوص الصيغة المقترحة لحساب حصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي حيزا واسعا من النقاش والنقد، راجع في ذلك:

Ariel Buira, A critique of the Cooper report on the adequacy of IMF quota formulas, University of Oxford, Department of economics, Number 74, July 2001

31. دراسة هذا الاقتصادي الهندي (ومعه كل من Vikash Yadav و Parveen Chaudhry من جامعة بانسيلفانيا) موسومة بـ:

Reforming the governance of the Inter-: وهي منشورة على الرابط: www.nationalmonetaryfund.org

http://www.iim.uni-flensburg.de/vwl/upload/lehre/sose_07/ba/int_oek_current/Reforming_the_Governance_of_the_IMF.pdf

32. للاستزادة أنظر:

Ralph C. Bryant, Governance Shares for the International Monetary Fund: Principles, Guidelines, Current Status, Brookings Institution, March-April 2010, Lien: http://www.brookings.edu/~media/research/files/papers/2010/4/20-imf-bryant/0420_imf_bryant.pdf

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

1. أنتوني إلسون، ماذا حدث؟، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد يونيو 2006
2. حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر (من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة)، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 257، 2000.
3. رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف (دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث)، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 118، 1987.
4. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، الجزائر

bryant/0409_imf_bryant.pdf

21. راجع تقارير صندوق النقد الدولي المنشورة على موقعه الرسمي لاسيما منها:

Les administrateurs du FMI approuvent la réforme du système de quotes-parts et de représentation, Bulletin du FMI en ligne, 28 mars 2008, Lien : <http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/survey/so/2008/new032808af.pdf>

22. أنظر:

IMF QUOTAS, FACSHEET, International Monetary Fund, 26/09/2016, P1

هو منشور أيضا على الرابط: <http://www.imf.org/about/fact-sheets/sheets/2016/07/14/12/21/imf-quotas?pdf=1>

23. أنظر: Ralph C. Bryant, Reform of IMF quota shares and voting shares, Brookings institution, April 8, 2008

24. أنظر عبارات الخيبة والاستياء التي أدلت بها مديرية صندوق النقد الدول كريستين لاغارد، والمنشورة في البيان الصحفي رقم 568/14، بتاريخ 12 ديسمبر 2014 بعد حوالي 5 سنوات من الاتفاق على حزمة من الإصلاحات (2010 المستندة إلى إصلاحات 2008)، وهو منشور على الموقع الرسمي للصندوق. وذهبت فيه إلى إمكانية مناقشة الخيارات البديلة للمضي قدما في إصلاح نظام الحصص والحوكمة.

25. نقلا عن (الاقتصادية)، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، من مقال بعنوان: مصادقية صندوق النقد على المحك بسبب الفيتو الأمريكي، منشورة على الرابط: http://www.aleqt.com/2015/10/11/article_997241.html

26. بعد الأزمة المالية التي عصفت بدول شرق آسيا في أواخر القرن الماضي، تم استحداث جهاز للإنذار المبكر على مستوى صندوق النقد الدولي لقراءة المؤشرات المالية القائدة والتنبيه على وجود خطر مالي قبل حدوثه، وقد قدّم إشارات قوية للاقتصاد الأمريكي لكن تم تجاهلها.

27. بالنظر إلى تصريحات المسؤولين والاجتماعات المنعقدة في رحاب صندوق النقد الدولي، خصوصا ما يتعلق منها بإعادة النظر في سياسة الصندوق في علاج الأزمات العالمية والإقليمية القطرية، وإصلاح طريقة عمل الصندوق وحوكمة إدارته، فإنك ستجد إجماعا على هذه العناوين، على الرغم من الإقرار بوجود بعض العقبات، أنظر مثلا:

- Stephen Jaffe, Singapour : place à la réforme des quotes-parts, FMI Bulletin, Fond Monétaire International, volume 35, Numéro 18, 9 octobre 2006, p p 275 – 277.

- Michael Spilotro, un nouveau mode de financement du FMI, FMI Bulletin, Fond Monétaire International, volume 36, Numéro 3, 19 février 2007, p 35.

- Stephen Jaffe, le FMI réaffirme son rôle vital dans les pays pauvres, FMI Bulletin, Fond Monétaire International, volume 35, Numéro 15, 14 aout 2006, p 227.

- Stephen Jaffe, un nouveau rôle plus dynamique pour le FMI, FMI Bulletin, Fond Monétaire International, volume 35, Numéro 19, 23 octobre 2006, p 296,297.

28. تأخّر تصديق الكونغرس الأمريكي على حزمة الإصلاحات المتفق عليه في 2010 قرابة 6 سنوات، وقد رحبت مديرية الصندوق بهذه الموافقة بعد

ثانياً - المراجع الأجنبية:

1. Ariel Buira, *A critique of the Cooper report on the adequacy of IMF quota formulas*, University of Oxford, Department of economics, Number 74, July 2001.
2. GONTAS Madjid, *La réforme de la gouvernance du FMI : La question de représentation et des quotes-parts*, Université de Bourgogne, France, 2010
3. James M. Boughton, *reflections on reform at the IMF and the demands of changing world economy*, Finance & Development, December 2004 - Contents - Volume 41 - Number 3.
4. James M. Boughton, *Silent revolution : the International Monetary Fund, 1979 – 1989*, IMF, Washington, D.C, 2001.
5. Julien Vercueil, *Les pays émergents, Brésil – Russie – Inde – Chine. . Mutations économiques et nouveaux défis*, Edition BREAL, 2010. France.
6. Stephen Jaffe, *Singapour : place à la réforme des quotes-parts*, FMI Bulletin, Fond Monétaire International, volume 35, Numéro 18, 9 octobre 2006.
7. Michael Spiloto, *un nouveau mode de financement du FMI*, FMI Bulletin, Fond Monétaire International, volume 36, Numéro 3, 19 février 2007.
8. Pascal Rigaud, *Les BRIC, Brésil – Russie –Inde –Chine, Puissances émergentes*, Collection THEMES ET DEBATS, Edition BREAL,2010. France.
9. Stephen Jaffe, *le FMI réaffirme son rôle vital dans les pays pauvres*, FMI Bulletin, Fond Monétaire International, volume 35, Numéro 15, 14 aout 2006.
10. Stephen Jaffe, *un nouveau rôle plus dynamique pour le FMI*, FMI Bulletin, Fond Monétaire International, volume 35, Numéro 19, 23 octobre 2006.
11. Richard N. Cooper and Edwin M. Truman, *The IMF quota formula: Linchpin of fund reform*, Policy Briefs in International economics, Number PB07-1, February 2007.
12. Ralph C. Bryant, *Reform of IMF quota shares and voting shares*, Brookings institution, April 8, 2008.
13. Ralph C. Bryant, *Governance Shares for the International Monetary Fund: Principles, Guidelines, Current Status*, Brookings Institution, March-April 2010.
14. Martin Skala and other, *Finding a new formula to determine quotas at the IMF*, Occasional paper series, European central bank, No 70, August 2007.
15. IMF Publication, *Quota-formula DATA update*, July 2015.
16. FMI, *Le rapport annuel 2016 du FMI. (Trouver des solutions ensemble)*, publié en 2017.

الجريمة بمقاربة فلسفية حديثة (بحث في فلسفة القانون)*

د. عبد القادر عدالة**

* تاريخ التسليم: 2017/3/14م، تاريخ القبول: 2017/5/17م.
** أستاذ محاضر «أ» / جامعة معسكر / الجزائر.

society. Then the criminal should be subjected to the punishment to hurt him/her as he/she hurt others.

In short, what does the word 'crime' mean, and when is the person responsible for the crime according to the legislation and according to the philosophers mentioned above? and is the punishment according to them enough to fight the crime and social illnesses? What are the points to criticize in this trend?

This is the problem that we will attempt to address in this research by following the theoretical critical analytical method, in line with the philosophical and contemplative nature of this approach. The most striking result of this study is that contemporary penalization codes in many Western and Arab countries have been influenced by modern philosophies.

Keywords: crime, legislation, modern philosophy, responsibility, punishment.

تهيئة:

بادئ ذي بدء، نودّ أن نشير إلى أن جميع المتخصصين في علم القانون يعرفون أن هذا العلم ينطوي على فرع لا يقل أهمية عن غيره من الفروع، وهو فلسفة القانون. وهو - كما يدل اسمه - ميدان مشترك بين الفلسفة و الدراسات القانونية.

والحق، أننا لسنا في معرض التطرّق إلى مختلف جوانب هذا التخصص. فهو من العمق والاتساع، بحيث لا يمكن لبحث متواضع كهذا أن يسبر أغواره ويحيط بحدوده. هذا، فضلاً عن أن مركز اهتمامنا هو موضوع جزئي ندعو الله عز وجل أن يوفّقنا في معالجته على الوجه المطلوب، ألا وهو موضوع الجريمة من وجهة نظر الاتجاه الفلسفي الحديث. إنه مذهب نشأ في القرن الـ 18 مع فلاسفة التنوير: (روسو)، (ديدرو) و(مونتسكيو)، ومع دُعاة النزعة النفعية بزعامة (بكاريا)، (بنتام) ثم (استيوارت مل). وقد شهد هذا الاتجاه مقارنة ثانية بلغ معها الذروة، مع الفيلسوفين (كانط) رائد النقديّة و(هيغل) رائد الجدلية.

أمّا الفكر الجنائي الذي كان سائداً طيلة العصر القديم والعصر الوسيط، ولا سيما في عهد سيادة الإمبراطورية الرومانية؛ فهذا ليس موضوع بحثنا. إنه فكر يتّصف بالطابع الانتقامي في العقاب؛ إذ يؤمن بأن الجريمة شرّ يلحق بالمجتمع. وبالتالي، يجب أن يُسلط على مرتكبه شرّ آخر وهو العقوبة، بقصد إيلاّمه مثلما تسبّب في إيلاّم غيره. وهذا، بصرف النظر عن أهليته وعن وعيه وإرادته. وطالما أنه فكر ينشئ المسؤولية الجنائية على ركن الإيلاّم فقط؛ فلا يجب أن يسلم من العقاب - في نظر دُعائه - كل من يتسبّب في إيلاّم الغير، سواء كان عاقلاً أو مجنوناً، راشداً أو قاصراً، إنساناً أو حيواناً. وكان للقاضي سلطة تجريم ما شاء من أفعال (أي كانت له سلطة التشريع)، و سلطة تحديد العقوبة؛ ممّا فسح المجال لصدور أحكام قضائية تعسّفية، همجية ولا إنسانية.

قلنا، أن هذا الفكر الجنائي القديم لا شأن لبحثنا به، لأنه فكر تجاوزه التشريع ولا أثر له في قوانين العالم المعاصرة الجنائية و الجزائية. إنها قوانين يتنازعها اليوم تياران وهما: التيار الفلسفي

ملخص:

إن موضوع هذا البحث ينتمي إلى فلسفة القانون؛ إذ يعالج مسألة الجريمة من زاوية فلسفية حديثة. وهذا، من وجهة نظر فلاسفة عصر التنوير: روسو، ديدرو ومونتسكيو، وكذلك من وجهة نظر المدرسة التجريبية النفعية الإنجليزية الحديثة، بزعامة بنتام واستيوارت مل. كما عرف هذا الاتجاه الحديث مقارنة مثالية مع رائدي الفلسفة الألمانية: كانط صاحب المذهب النقدي وهيغل صاحب المنهج الجدلي.

وقد جاءت هذه الفلسفة الحديثة لمقاومة الفكر الجنائي البائد والسائد طيلة العصور القديمة والوسطى في أوروبا. وهو فكر يؤمن بأن الجريمة شرّ يلحق بالمجتمع، فيجب أن يسلم على صاحبه شرّ آخر وهو العقوبة، بقصد إيلاّمه كما تسبّب في إيلاّم غيره.

وعليه، ماهي الجريمة ومَن هو المجرم في نظر هذا الاتجاه الفلسفي الحديث؟ ومتى يكون الشخص مسؤولاً عن ارتكاب الجرم عند دعائه؟ وما هو الدور الذي يجب أن يقوم به المشرع - في تصوّرهم - لمكافحة الجريمة؟ وما قيمة هذا الفكر الجنائي نظرياً وعملياً؟

ذلك هو المشكل الذي سنحاول معالجته في هذا البحث باتباع المنهج التحليلي النقدي النظري، بما يتلاءم مع الطابع الفلسفي التأملي لهذه المقاربة. أما أبرز نتيجة تنبثق عن هذه الدراسة؛ فهي أن القوانين الجزائية المعاصرة في العديد من البلدان الغربية والعربية ذات خلفية فلسفية حديثة إلى حد بعيد. الكلمات المفتاحية: الجريمة، التشريع، الفلسفة الحديثة، المسؤولية، العقاب.

"Crime through a Modern Philosophical Approach"

Abstract:

The subject of this research belongs to the philosophy of law; it addresses the issue of crime from a modern philosophical angle. Thus, it addresses the topic from the point of view of the philosophers of the Enlightenment age, namely, Rousseau, Diderot, Montesquieu, as well as from the point of view of the English empirical Utilitarianism at 18th and 19th century, such as Bentham and Stuart Mill.

This modern approach experienced a second phase with Kant, the pioneer of the German Philosophy, and his successor Hegel, the idealist and founder of the dialectical logic.

This modern philosophy came to counteract the old and prevalent criminal thought throughout ancient and medieval times in Europe which was based on absolute authority of the judge or the jury. They believed that crime is an evil that afflicts the

الحديث-موضوع هذا المقال- والتيار الوضعي المعاصر الذي مهد لنشأة علم الإجرام.

وفيما يلي، سنتناول طرح الإشكال المركزي وما ينطوي عليه من مشاكل جزئية: ما هي الجريمة؟ ومن هو المجرم في نظر الاتجاه الفلسفي الحديث؟ ومتى يكون الشخص مسؤولاً عن ارتكاب الجريمة حسب هذا الاتجاه؟ وبالتالي، هل يستحق الجزاء (العقوبة)؟ وهل الجزاء كفيل بتقويم سلوكه؟ وبعبارة أخرى، ما هي أركان الجريمة؟ وما هو الدور الذي يجب أن يقوم به القانون الجزائي لمكافحتها حسب دعاء هذا الاتجاه؟ ثم ما هو العمق التاريخي والفلسفي الذي يستند إليه موقفهم وبالجملة مذهبهم؟

تلك هي المشاكل التي ننوي معالجتها في هذا المقال. وسنتبع المنهج التحليلي النقدي، الذي نراه مناسباً لهذه المقاربة الفلسفية التأملية.

التحليل

سنتطرق في هذا المقال إلى تحليل أركان الجريمة حسب الاتجاه الفلسفي الحديث في المبحث الأول. ثم نتعرض إلى تحليل أسلوب ودور القانون الجنائي لمكافحتها، حسب دعاته أيضاً، في المبحث الثاني. ثم نقوم بمناقشة ونقد هذا الاتجاه في المبحث الثالث. وهذا، تطبيقاً للمنهج التحليلي النقدي الملائم لهذا البحث.

المبحث الأول:

ما هي أركان الجريمة حسب المدرسة الفلسفية الأولى الناشئة في القرن الـ18، مع فلاسفة التنوير ودعاة النزعة النفعية، والمدرسة الفلسفية الثانية بين القرنين الـ18 والـ19، مع (كانط) و(هيجل)؟

المطلب الأول: ركن المسؤولية الجنائية (الخطأ في الإرادة أي في حرية الاختيار)

نقصد بهذا الركن، الركيزة المعنوية التي تقوم عليها الجريمة. فالجريمة سواء كانت جنائية أو جُنحة يجب أن تصدر عن قدرة على التمييز والإدراك من صاحبها. بمعنى، يجب أن تقوم على عنصر الوعي. فلا وجود لجريمة صادرة عن كائن غير عاقل أو فاقد لأهلية التمييز كالصبي أو المعتوه أو المجنون أو النائم نوماً طبيعياً أو مغناطيسياً.

غير أن الوعي وحده لا يكفي في قيام المسؤولية أي قيام الركن المعنوي للجريمة. فلا بد من أن يصدر عن إرادة وحرية اختيار من صاحبه. فالشخص المكره الواقع تحت ضغوط مختلفة مباشرة، من أية جهة من الجهات عند ارتكابه الجرم واقترافه الشر؛ ليس مسؤولاً. وهو ما دعا إلى تسمية هذه النظرية بـ (نظرية حرية الاختيار).

وللمزيد من التوضيح، نورد ما يذكره بعض المفكرين من شروط لا تستقيم المسؤولية الجنائية إلا بها. وهي كما يأتي:

1. أن يكون الفاعل إنساناً. فالكائنات الجامدة أو الحيوانات العجماوات أو النباتات، غير مسؤولة عما تقوم به من أفعال أو ما تتسبب فيه من أحداث.

2. أن يكون الفاعل حياً. فالتبعية تسقط بموت المتهم أو

المجرم. فالنظر في قضية توقيع العقوبة عليه - وقد مات - أمرٌ لا معنى له.

3. أن يكون الفاعل عاقلاً. فالمجنون غير مسؤول جنائياً عما يرتكبه من جرم. ولما كان الجنون يتمثل في أمراض عديدة، بعضها عصابي وبعضها الآخر ذهاني، لما كان الأمر كذلك؛ اختلفت بعض الشرائع الحديثة في تحديد النوع الذي تسقط به التبعية.

4. أن يكون الفاعل بالغاً سنّاً معيّنة. فجميع الشرائع الحديثة في ضوء تأثير هذا المذهب الفلسفي؛ تُعفي الكائن الإنساني في المرحلة الأولى من حياته من المسؤولية الجنائية. غير أنها تختلف في تحديد المرحلة التي يبدأ معها تحمّل المسؤولية الجنائية.

5. أن يكون الفاعل فرداً بعينه. فالقوانين الحديثة في ضوء هذا المذهب لا تحمّل المسؤولية الجنائية شخصاً اعتبارياً، مثل شركة أو جمعية أو حزب، عن جريمة ارتكبتها عضو من أعضاء هذه الهيئة أو هذه المؤسسة أو تلك. فالعضو الذي اقترف الجرم؛ هو وحده من يتحمّل نتائج فعله، اللهم إلا إذا كان هناك تعاون واشتراك في القيام بالجريمة.⁽¹⁾

6. أن يكون الفاعل مالِكاً لإرادته أي أنه اختار القيام بالجريمة ولم يُجبره على ارتكابها أحد. وبتعبير فلسفي، أن يكون الفاعل مُخيراً لا مُسيراً.

ونظراً لأهمية هذا الشرط الأخير؛ شاعت هذه النظرية في الفكر الفلسفي تحت اسم (نظرية حرية الاختيار). ومن هنا، فالمسؤولية الجنائية تقوم على ركنين أساسيين هما: الوعي وحرية الاختيار.

وحول هذا الشرط دائماً، يرى الأستاذ توفيق الشاوي أن التسليم بالمذهب الجبري الذي يعتقد بفكرة القضاء والقدر؛ لا يستقيم مع القول بالمسؤولية الجنائية. وهذا، لأن المذهب الجبري يدفع إلى الاعتقاد بإرادة القدر وحده. وبالتالي، فالتسليم به يجرّ إلى رفع الإرادة عن الفاعل، مما يؤدي إلى صعوبة تبرير استحقاق الجاني للعقاب. يقول الأستاذ الشاوي: (ولما كانت العقوبة الجنائية نوعاً من الجزاء؛ فإن مذهب الجبرية المتطرف لا يستطيع أن يفسّر لنا من الوجهة الأخلاقية مشروعية العقوبة الجنائية التي تقع على فرد لا يستطيع أن يمتنع عن ارتكاب الجريمة التي فرضها عليه القدر).⁽²⁾

وغني عن البيان، أن القول بالمذهب الجبري، أي ببطلان الإرادة وحرية الاختيار؛ يؤدي إلى نتيجة خطيرة وهي؛ بطلان التشريع وكذا بطلان الأخلاق والأديان. وذلك، لأن وجود التشريع و- بالتالي - وجود الدولة ذاتها وكذا وجود الأخلاق والأديان؛ يقتضي وجود كائن قادر على تطبيق جملة من التكاليف الشرعية، وضعية كانت أو سماوية. وهذه النتيجة الخطيرة التي يُحيل إليها المذهب الجبري، هي التي جعلت فلاسفة الأخلاق، الأديان والتشريع يرفضون هذا المذهب الجبري ويؤكدون على ركن الإرادة وحرية الاختيار. وهذا، من أجل إقامة المسؤولية الجنائية التي بدونها لا تقوم للجريمة قائمة.

وعليه، فالوعي وحرية الاختيار يُثبتان وجود قصد مبيّت إلى ارتكاب الخطأ في مخالفة القانون.

المطلب الثاني: ركن الضرر

إن ركن المسؤولية الجنائية أي ركن الخطأ المذكور أعلاه، لا يكفي وحده لقيام الجريمة. فمهما انعقدت نية الشخص لارتكاب الشر؛ فلا أهمية لهذه النية إذا لم تتحقق على أرض الواقع.

إن ركن الضرر أساسي في المسؤوليتين الجنائية والمدنية. فبدون ضرر مادي أو معنوي قابل للتقدير؛ لا وجه لتحميل الشخص نتائج أفعاله من طرف القانون. وعلى أساس نوع الضرر، تم تقسيم الجرائم إلى ثلاثة أنواع: الجنايات، الجنح والمخالفات.

1. الجنايات: تُعرف الجناية في أحد المعاجم كما يلي: (هي مخالفة خطيرة للقانون الخُلقي أو للقانون المدني (يُقصد به القانون الوضعي الجنائي). إننا نميز الجريمة عن القتل. فتدمير شخص ما بفعل الاغتصاب أو الدعارة، أو- ببساطة - بفعل الخيانة؛ هو جريمة. بينما القتل قد يأخذ صفة أخرى غير الجرم، كأن يأخذ الطابع السياسي أو الإيديولوجي أو طابع المبارزة الشريفة بين اثنين.)⁽³⁾

وهكذا، فالجناية هي من نوع المخالفات الخطيرة التي تتم عن قصد وسبق لإصرار، مثل الاعتداء على سلامة الأشخاص البدنية أو سلامة الدولة والمجتمع مثل: القتل العمدي، تزوير النقود، اختلاس أموال الدولة أو المساس بأمنها... إلخ.

2. الجنح: تعرف الجنحة في أحد المعاجم كما يلي: (الجنحة في القانون هي أقل خطورة من الجناية وهي تهم عالم الاجتماع لطابعها الجماعي في مرحلة معينة من العمر (جنح الشباب) وفي أوساط معينة (المدنية والقرية)، ومن حيث أنها نتيجة وعلامة للتوظيف السيء لجملة من عناصر الحياة الاجتماعية: الأسرة، السكن، البطالة... إلخ.)⁽⁴⁾

وهكذا، فالجنحة جريمة لكنها أقل خطورة من الجناية. وهي أيضاً تتم عن قصد وسبق لإصرار مثل: الاعتداء على سلامة الأشخاص بدون الوصول إلى حد القتل، أو على سلامة ممتلكات الأشخاص كالسرقة أو كالاقتصاص من القيمة المعنوية لواحد من الناس أمام الجمهور مثل: السب، الشتم، القذف، الفرار عند التسبب في حادث مرور.

3. المخالفات: أما المخالفات، فهي كل تصرف يكون من شأنه مجانبية تطبيق القانون، مهما بدا هذا التصرف قليل الأهمية وضعيف الخطورة، نظراً لأنه لم ينجم عنه ضرر فعلي. ولكن المشرع يعتبر المخالفة درجة أو نوعاً من أنواع الجرائم لخطورتها المحتملة الممكنة. فالتساهل في ارتكاب الصغائر؛ قد يؤدي إلى ارتكاب الكبائر من الجرائم. فعلى سبيل المثال، نذكر التهاون في تطبيق قانون السياقة كالحد من السرعة عند اللزوم أو التزام السياقة على اليمين أو الوقوف عند الإشارة المَعَدَّة لذلك أو تهاون المشاة في استعمال الممر المخصّص لهم عند قطع الطريق... إلخ.

ومن هنا، فالضرر المادي أو المعنوي (أو المحتمل وقوعه إثر ارتكاب المخالفة)؛ ركن أساسي لقيام الجريمة، بل هو الجريمة ذاتها. فلا جريمة بدون ضرر ولا مجرم بدون ضرر فعلي ومسؤولية جنائية.

وإذا كان الضرر، حسب أحد رواد هذا الاتجاه وهو (بيكاريا

في القرن الـ 18) الواقع تحت تأثير الفلسفة النفعية والفلسفة الحسّية، يأخذ معنى الألم المادي والخسارة المادية؛ فإنه يعني لدى مشرّعين آخرين شيئاً آخر أيضاً وهو الألم المعنوي. مثلاً: الألم من جرّاء الإطاحة بسُمعة وشرف شخص ما، كما رأينا في الجنحة⁽⁵⁾. فبالنسبة للفيلسوف (ج. بنتام في القرن الـ 18) أن الخير هو ما يجلب منفعة ولذة، وأن الشر هو ما يجلب مضرّة وألماً. فالمجرم كل من يُحدث الألم حتى وإن قصد إحداث اللذة، نتيجة خطأ في الحساب. فمن المعروف عن (بنتام)، أنه واضع (حساب اللذات) الذي يقول أننا لو استعملناه بدقة؛ لتجنّبنا الوقوع في الجرائم وتفادينا اقتراح الشرور والآثام. ومذهبه يحمل عنوان (مذهب المنفعة) في فلسفة الأخلاق.

المطلب الثالث: مجانبية العدالة.

إن المدرسة الفلسفية الأولى ترى أن أركان الجريمة أو الإجرام تتمثل في المسؤولية الجنائية وفي ركن الضرر. وهذا، تحت تأثير فلاسفة الأنوار (روسو)، (ديدرو) و(مونتسكيو)، وتحت تأثير المدرسة الحسية بزعامة (بكاريا) و(بنتام). أما المدرسة الفلسفية الثانية (النيوكلاسيكية) بزعامة الفيلسوف الألماني (كانط) -وهو أيضاً من مفكري القرن الـ 18- فإنها تضيف ركن الانحراف عن العدالة.

إن الفيلسوف (كانط) في ضوء مذهبه الخُلقي المعروض في كتابه القِيم والشهير: (نقد العقل العملي)، أتى بهذه الإضافة في مجال فلسفة القانون التي استحقّ بموجبه ريادة المدرسة الفلسفية الثانية. فيرى (كانط) أن الجرم لا يكون جرماً إلا عندما يكون فعلاً مجانباً، منحرفاً عن التفكير العقلي القويم -و بالتالي- عن العدالة. وهذا، لأنه يرى أن (الواجب هو ضرورة إنجاز الفعل احتراماً للقانون). و يُقصد بالقانون هنا: القانون الخُلقي -و من ثمة - القانون الوضعي. وفيما يلي، سنحاول اختصار هذا المذهب الخُلقي في نقاط موجزة (وقد عُرف باسم مذهب الواجب في فلسفة الأخلاق)⁽⁶⁾:

1. الواجب هو تصرف خُلقي طبقاً واحتراماً للقانون (أي القانون الخُلقي).

2. القانون الخُلقي صادر عن العقل أي عن التفكير العقلي المجرد.

3. العقل يجب أن يكون هو المصدر الوحيد لهذا القانون. فالواقع لا يصلح أن يكون مصدراً للقانون، لأن الواقع يتميز بالتحوّل والتغيّر، بينما القانون يتميز بالثبات، التجريد والشمولية. والقانون لا يمكنه أن ينبع من المشاعر أيضاً، لأنها ذاتية ومرتبطة بالغرائز أي مرتبطة بما هو كائن. بينما القانون، هو معياري يُحيل إلى ما يجب أن يكون.

4. إذن، فالقانون الخُلقي مجرد من كل هدف، من كل غرض وشرط. وكل أمر مرتبط بغرض؛ هو أمر شرطي ليس من الأخلاق في شيء؛ إذ أن الأمر الخُلقي الحقيقي مطلق. مثال: عندما تقول لأحد: (لا تسرق حتى لا تُسجن!)؛ فأنت هنا لا تُصدر أمراً خُلقياً عند (كانط)، وأمرك هذا ليس قانوناً جديراً بالتطبيق لأنه مشروط بمنفعة. بينما عندما تقول: (لا تسرق!)؛ فأنت هنا تصدر أمراً خُلقياً؛ لأنك تخلص الواجب من كل شرط، فأمرك مطلق.

18: (روسو)، (ديدرو)، (مونتسكيو) و (بيكاريا)؛ اتجه التشريع إلى وجوب خضوع القاضي إلى النص القانوني قبل الحكم على الشخص بالجريمة وقبل تحديد العقوبة؛ إذ (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني). فيقول (روسو) بأن الناس قد تعاقدوا قديماً على أن يتنازلوا عن حرياتهم الفردية الطبيعية من أجل توحيدها في إرادة عامة تنظم حياة الأفراد وتكفل لهم الأمن والاستقرار. وهذه الإرادة العامة مجسدة في سلطة الدولة. وهذا يعني أن جميع الأفراد سواسية أمام القانون. وأنه يجب معاملتهم حسب ما يُمليه القانون العادل الحقيقي؛ لأن القانون الحقيقي هو ثمرة لعقد تم إبرامه بين أفراد المجتمع في وقت كانوا فيه سواسية وأحراراً.

ولمزيد من الشرح نقول، إن ما تملكه السلطة من حق العقاب ناتج عن تنازل أفراد المجتمع لهذه السلطة عن حرياتهم الطبيعية، لتقوم هذه بالنيابة عنهم بالدفاع عنهم وعن أموالهم تحقيقاً للمصلحة العامة. أما هم من جهتهم، فعليهم بقبول توقيع العقاب عليهم في حال إخلالهم بالالتزام بشروط وبنود العقد الاجتماعي. وقد تم إبرام هذا العقد في عهد الحالة الطبيعية. إذن، فكل من الجريمة والعقوبة محددة في التشريع ولا حق للقاضي أن يتعسف فيهما.

وهكذا، نادى فلاسفة الأنوار، وعلى رأسهم (روسو)، بإقرار مبدأ الشرعية الذي يقضي بوجوب تقنين التجريم والعقوبات. ومن هنا، فالقاضي ليس من حقه أن يحكم على التصرف بأنه جرم وليس من حقه أيضاً أن يحكم بأية عقوبة، ما لم ينص المشرع بذلك. إن القاضي ليس مشرعاً، إنما هو حارس أمين على تطبيق القانون. وانطلاقاً من هذا الموقف الفلسفي؛ نفهم احتجاج (مونتسكيو) الآتي والذي أورده الدكتور إسحاق إبراهيم منصور في كتابه (موجز في علم الإجرام و علم العقاب). يقول (مونتسكيو): (لقد فقد الأفراد حريتهم وأمنهم (أي في عهد نظام القضاء الحكمي الجائر). فلا تتوافر لصاحب الحق سبيل للإقناع، ولا تتوافر للمتهم وسائل للدفاع، إزاء ما تنطوي عليه هذه القوانين من سذاجة مذهلة ومن صرامة بالغة القسوة).

المطلب الثاني: اعتبار مبدأ المنفعة و اللذة (الردع الخاص والردع العام) .

من الواضح أن ما يتوافق مع المطلب الثاني الوارد في المبحث السابق تحت عنوان (الضرر)؛ هو فكرة المنفعة التي نخصص لها هذا المطلب من هذا المبحث. فالسياسة الجنائية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عنصر المنفعة أو اللذة عند وضع القانون الجنائي، سواء تلك التي تحدّد موادّه الجرائم بمختلف أنواعها ودرجاتها، أو تلك التي تحدد العقوبات المناسبة لها.

إن المفكر (بيكاريا)، تحت تأثير النزعة النفعية يقول بأنه مادام الإنسان قد جُبل على الانقياد وراء المنفعة و اللذة؛ فالتشريع الناجح هو الذي يضع في الحسبان مشاعر الميول والرغبات الحسية و النفسية. وهذا، لكي يكتب له التطبيق و النجاح. يقول: (إن السياسة المثمرة هي فن تحقيق أفضل توجيه للمشاعر الإنسانية)⁽⁸⁾ إن المشرع الحاذق، الكيس و الفطن هو من ينسق بين الأفراد لكي يحقق لهم السعادة الشاملة. و(بيكاريا) هنا، كأنه يستعير مبدأ (بنتام) رائد المذهب النفعي في إنجلترا (بين القرنين الـ

5. الواجب (أي الأمر الخلقى) يأمر الإرادة بتحريك الشخص للقيام بالفعل المطابق للقانون العقلي الخلقى. والإرادة هي الشيء الخبير الطيب الوحيد في الإنسان. وفي هذه النقطة، يبدو تأثير (روسو) جلياً في تفكير (كانط).

ومن هنا، إذا كان هناك أشخاص يقتربون الشر؛ فهذا لأن سلوكهم تمليه الشهوات والغرائز وليس العقل. فالمسؤولية هنا لا تقع على الإرادة، وإنما تقع عليهم هم. فلو فكروا جيداً قبل الإقدام على فعل الشر؛ لتصرفوا بمقتضى قوانين صحيحة وليس بإيعاز من الميول الحسية وداعي المنفعة. نعم! لو انقاد الإنسان لعقله، ولو تجاوز أهواءه و ميوله؛ لكان كائناتاً خلقياً مثالياً لا يخطئ أبداً في نظر (كانط).

وعليه، فمادام القانون الخلقى - وهو مصدر الواجب - معقولاً، صافياً وجديراً بالاحترام؛ فإنه قانون يخلو من كل تناقض منطقي. ولذا، فالانحراف عن العدالة عند (كانط) هو انحراف عن العقل.

ويضع الفيلسوف ثلاث قواعد لتفادي الانحراف عن القانون العام العقلي و-بالتالي - عن العدالة وهي:

1. أن يكون التصرف قابلاً للشمولية. فليس من العدل أن أرضى لنفسى بخيانة الأمانة تجاه الآخرين، ولا أرضى أن يتصرف الآخرون معي هذا التصرف.

2. أن تكون الإنسانية في أي تصرف غاية لا وسيلة. فليس من العدل أن أرفض استخدامي كوسيلة في أيدي الغير لتحقيق غاية، بينما أرضى لنفسى استخدام الغير كوسيلة لتحقيق مصلحة خاصة.

3. أن أعتبر نفسي أو عقلي مشرعاً للقوانين الخلقية العامة. وهذا، من شأنه أنه يجعلني أتحري المعقولية وأتحاسى التسرع وأتجنب الانحراف عن العقل والعدل في بناء وصياغة هذه القوانين.

المبحث الثاني :

كيف يتصور الاتجاه الفلسفي الحديث - بمدرسه - الدور الذي يجب أن يقوم به القانون الجنائي لمكافحة الجريمة؟ وبعبارة أخرى، ما هي أبرز ملامح السياسة الجنائية لدى هذا الاتجاه؟

لو تأملنا جيداً، لوجدنا انسجاماً بين تصور أركان الجريمة وتصور دور القانون الجنائي لمكافحةها في نظر هذا الاتجاه. وسيظهر ذلك جلياً في ثنايا البحث.

المطلب الأول : إقرار الشرعية في التجريم والعقاب .

كان التشريع في أوروبا طيلة التاريخ القديم والتاريخ الوسيط ينظر إلى الجريمة على أنها شر وأن المجرم شرير، يقصد بجريمته إلحاق الأذى بالآخرين. لذا، من حق القاضي أن يعاقبه بما يراه مناسباً. أي أن يلحق به مقداراً من الأذى والألم يراه مناسباً له. وكثيراً ما كانت العقوبة تفوق في الشدة والإيلام مقدار الجرم. فالقاضي كان يحكم - مثلاً - ببيتر عضو من أعضاء المحكوم عليه بالإدانة، أو يحكم بسمل عينيه، أو ربط أطرافه إلى مجموعة أحصنة وإطلاقها في اتجاهات مختلفة لتتقطع أوصاله أو بحرقه حياً.. إلخ.⁽⁷⁾

لكن، مع ظهور الفكر التنويري على يد فلاسفة القرن الـ

تطبيق الردع الخاص والردع العام في التشريع الجنائي. فما دام الإنسان يميل إلى اللذة وينفر من الألم؛ فعلياً - إن شئنا احترام القانون من طرف أفراد المجتمع - وضع مواد قانونية يتم بموجبها إلحاق مقدار من الأذى والضرر، فتمنع المجرم من تكرار الجرم وتمنع غيره، ممن قد تسول له نفسه ارتكاب جرم مماثل، من الإقدام على ذلك. أي أن دعاة المذهب النفعي يدعون إلى تحذير وتخويف المجرم بالإمكان، في الوقت الذي يعاقب فيه مجرم بالفعل. فالعقوبة هي الجزاء الصالح الوحيد لمكافحة الجريمة من أجل خدمة الصالح العام. وذلك، لما تنطوي عليه من ألم يحقق الردع لمجموع الأفراد. إن العقوبة تشكل عنصراً هاماً لا بد للفرد أن يضعه نصب عينيه عند محاولته القيام بفعل ما.

فلعل العقوبة المترتبة على الجرم كفيلة بإبعاده عن الفعل المنكر. والمشرع من جهته، يجب عليه أن يقدّر العقوبة بما يتساوى مع حجم الجناية المرتكبة، أي مع حجم الضرر الذي أحدثه الجرم دون اعتبار لقصده الجاني أو لجسامته الخطأ المرتكب. وفي هذه الفكرة، يبدو تأثير (روسو) و (مونتسكيو) جلياً في هذا المذهب، إذ يتعلق الأمر بالتساوي بين حجم الجريمة وشدة العقوبة.

المطلب الثالث: تحري العدالة المطلقة.

نلاحظ هنا أيضاً توافق هذا المطلب في هذا المبحث مع نظيره في المبحث السابق. فمجانبة العدالة يقابلها تحري العدالة. وقد مر معنا كيف أن الأولى هي من وضع فيلسوف الواجب (كانط). كذلك مبدأ التحري هو من وضع هذا الفيلسوف، ومن وضع رائد الديالكتيك في الفكر الحديث وهو (هيجل)، المفكر الألماني الشهير الذي عاش بين القرنين الـ 18 و الـ 19. وقد تأثر بفلسفة (كانط) وبالعقلانية الديكارتية وبفلسفة (أفلاطون). كما أثر بدوره عميقاً في تاريخ الفلسفة المعاصرة.

يرى (كانط) أن توقيع العقوبة على المجرم يجب أن تتم، لا من أجل رده أو ردع الآخرين و تخويفهم، فهذا الهدف يأتي في الدرجة الثانية. وإنما ميزان العدالة يقتضي توقيع العقوبة على كل جريمة مرتكبة. فلا يُعقل أن تكون هناك جريمة بدون عقوبة. فكل خطأ ينتظر التصويب و كل خطيئة تنتظر التكفير. واحترام العدل هو من احترام العقل وتجاهل الأول من تجاهل الثاني. والعقل هو أعلى وأسمى ما عند الإنسان.

إن (كانط) يؤكد أنه مادام أن المجرم قد اعتدى على حرية الآخرين أو على أموالهم وأعراضهم؛ فيجب أن يلحق به أذى و ضرر يتناسب حجمه مع حجم الضرر الذي سببه للغير. وهذا، ليس لمنعه من العود إلى الجريمة أو لتخويف الغير من الاقتداء به؛ وإنما لإحقاق الحق وإقامة العدل. إنه يدعو إلى اعتبار العدل قبل اعتبار المنفعة في التشريع، بناء على مذهبه الخلقى الذي وضّحناه سابقاً بما فيه الكفاية. فوفقاً لنظريته الخلقية؛ يرى (كانط) أن استعمال عقوبة المجرم للردع العام؛ يعني اتخاذ وسيلة لتحقيق غاية وهي تحقيق المصلحة العامة الاجتماعية، ممّا يتنافى مع مبادئه المثالية. إن الواجب عند (كانط) واجب مثالي، مطلق وخالص من كل منفعة ومن كل فائدة ورغبة.

يضرّب فيلسوفنا مثلاً للتوضيح. مفاده؛ لو أن جماعة من الناس تقيم في جزيرة نائية وأرادت مغادرة هذه الجزيرة، بحيث

18 والـ 19). وهذا المبدأ هو: (تحقيق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس). وكل تشريع لا يهتم بعنصر المنفعة والفائدة؛ هو تشريع مآله الفشل لا محالة؛ لأنه يتجاهل الطبيعة البشرية.

وعلى هذا الأساس، دعا (بكاريا) إلى إلغاء عقوبة الإعدام؛ لكونها لم تردع الناس عن ارتكاب جريمة القتل، فلا فائدة منها. كما دعا إلى منع التعذيب لاستخراج الاعتراف بالجريمة وقال: (إنه وسيلة لتبرئة عتاة المجرمين الأقياء ولإدانة الضعفاء الأبرياء!)⁽⁹⁾. وانتهى إلى ضرورة تقليص حجم العقوبة إلى أقصى حد ممكن، وعدم الربط بينها وبين فكرة التكفير النابعة من المسيحية.

أمّا بنتام، فرأيه في القانون مُستوحى من نظريته في فلسفة الأخلاق الشهيرة تحت اسم (المذهب النفعي)، والتي يجب أن نتطرق إليها بإيجاز؛ حيث أنها تشكل الخلفية الفلسفية لنظريته في السياسة الجنائية.

إن (بنتام) يؤكد أن جميع المذاهب الخلقية لو تأملناها جيداً؛ لوجدناها مُستمدة من أصل واحد، وهو الإقرار الضمني بقوة الميل إلى الانتفاع الحسي المادي وإلى اللذة. وإذا كان الكثير من دعاة هذه المذاهب لا يصرّحون بذلك؛ فهذا لن يغيّر من الحق شيئاً. إن الإنسان فطر على الأنانية.

لذا، فالأخلاق الناجحة القابلة للتطبيق هي ما تدعو إلى تمجيد اللذة وتحقيق المنفعة. فالخير هو ما كان نافعاً أو مجلبة للنفع، والشّر هو ما كان ضاراً أو مجلبة للضرر.

وعليه، فالفاضل والخير من الناس، هو من يلتزم بالقيام بما ينفعه ويتفادى ما يضره. ويساعد هذا الفيلسوف المرء الفاضل - من وجهة نظره - بجملة من المعايير لحساب اللذات بطريقة رياضية وهي: مدى صفاء اللذة، دوامها، شدتها، قربها، يقينها، خصبها، انتشارها. فالفاضل من الناس؛ هو من يُفضّل الأصفر، الأديم والأشدّ وهلمّ جراً من اللذات.

ومن هنا، فالمشرّع، إن شاء النجاح لتشريعته وأراد أن يمثل شعبه لهذا التشريع؛ فعليه بمراعاة عنصر المنفعة. بمعنى، عليه أن يستثمر الميل الطبيعي عند البشر إلى تلبية الحاجة وإلى الرغبة في التمتع بملاذ الحياة الدنيا، يستثمره في وضع القوانين حتى تتجاوب مع الطبيعة البشرية. كما على المشرع أن يجتهد للتنسيق بين الأفراد حتى لا تتعارض مصالحهم. وبذلك يتم تحقيق السعادة الشاملة ويتم تحقيق مبدأ (بنتام): (تحقيق أكبر قدر من السعادة لأكبر قدر من الناس).

إن (بنتام) يدعو المشرع إلى تمجيد وخدمة المنفعة الخاصة الفردية بالدرجة الأولى، مع اعتبار المنفعة العامة الاجتماعية إن أمكن، عند وضع قانون العقوبات. فقد دعا هذا المفكر إلى إصلاح هذا القانون في إنجلترا وإلى جعل سجونها أرحم بالمسجونين. وهذا، (لأنه شاهد أن قانون العقوبات بقسوته المتناهية، والسجون بنظامها المروع لا يحققان الغرض منهما؛ وهو ردع المجرمين عن ارتكاب جرائمهم، وتخويف المستعدين للإجرام كي يمتنعوا عن الإجرام. وهو هنا، إنما يطبق مبدأ المنفعة لا مبدأ الرحمة أو العطف الإنساني؛ إذ وجد أن القانون الجنائي والسجن لا يحققان المنفعة المرجوة منهما)⁽¹⁰⁾.

ومن هنا، في ظل اعتبار المنفعة، دعت المدرسة النفعية إلى

لا معنى له خارجها. إننا أمام فكر جدلي لا يُعبر للجزء كبير اهتمام بمعزل عن الكل. فما يستحق التبجيل والتقدير هو الكل وليس الجزء، الجماعة وليس الفرد. وهي استعادة لفكر أفلاطون في ثوب جديد.

وعليه، فنظرية (هيجل) في السياسة الجنائية مستوحاة من فلسفته السياسية. وهذه الأخيرة مستوحاة من نسقه الفلسفي الجدلي العام.

المبحث الثالث: مناقشة الاتجاه الفلسفي الحديث.

سنطرق في هذا المبحث إلى مناقشة وتقييم هذا الاتجاه حول موقف دُعائه من مسألة الجريمة وحول تصوّرهم لأمثل سياسة جنائية كفيّلة بمكافحتها. ورأينا أن نعرض هذه المحاولة النقدية في مطلبين أحدهما مخصّص للمدرسة الأولى والآخر للمدرسة الثانية.

المطلب الأول: مناقشة المدرسة الفلسفية الأولى.

في هذا المطلب، سنتعرض إلى مناقشة فلاسفة التنوير في الفرع الأول ثم مناقشة النزعة النفعية في الفرع الثاني.

الفرع الأول: مناقشة فلاسفة التنوير.

رأينا أن فلسفة التنوير (وتُعرف بفلسفة الأنوار أيضا) عرفت أسماء بارزة في القرن الـ 18، مثل (مونسكيو) صاحب كتاب (روح القوانين)، (ديدرو) صاحب (الموسوعة الفلسفية)، (روسو) صاحب (العقد الاجتماعي) و(فولتير) الفيلسوف الثائر والساخِر. وهؤلاء المفكرون هم الذين كانوا وراء الثورة الفرنسية على الإقطاع وحليفته الكنيسة وما نجم عن ذلك من تغيير شامل في جميع الميادين، لازلنا نشهد ونعيش آثاره إلى يومنا هذا.

وفي مجال القانون والسياسة الجنائية، رأينا أنه بفضل هؤلاء الفلاسفة: اتجه التشريع الحديث إلى إقامة المسؤولية الجنائية و- بالتالي - إلى إقرار مبدأ الشرعية في التجريم والعقاب من أجل مكافحتها. وهذا، على أساس أن القانون هو نتيجة تعاقد تم إبرامه في عهد الحالة الطبيعية.

فمن المزايا التي جرّتها هذه الفكرة (فكرة التعاقد) من التبشير بالديمقراطية والدعوة إلى الملكية الدستورية من طرف (روسو) و (لوك) بالترتيب: أنها أدت إلى انتزاع سلطة التشريع من سلطة القضاء. لكن، لا يوجد دليل تاريخي واحد يثبت وقوع هذا التعاقد فعلاً في الماضي. فهو مجرد أسطورة من نسج خيال أصحابها. لكنها مثلما قيل: (أشهر أكذوبة ناجحة).

ومن مزايا هذه الفلسفة: أنها دعت إلى إقامة الجريمة على ركن المسؤولية الجنائية. فالمجرم هو المسؤول عن نتائج أفعاله. والمسؤول هو الواعي والمالك لإرادته. وبهذا، تمت تبرئة ساحة الفاعل لأهليته وتم تخفيف العقوبة عن ناقص الأهلية. وهذا، بعد أن كانت الجريمة تقوم على أساس ركن الضرر فقط، وقبل ذلك على ركن الألم فقط: الأمر الذي جعل العقاب - قديماً - يتخذ طابع الانتقام من الفاعل، حتى ولو كان حيواناً أعجم، بل حتى ولو كان شيئاً جامداً.⁽¹⁴⁾

وعليه، فمع هذا الفكر الجديد الذي أقام الجريمة على أساس المسؤولية: اتخذ ردّ الفعل على الإجرام صورة العقاب بدلاً من صورة

تفتقر الجماعة ويذهب كل واحد في سبيله، وكان من بين الأفراد شخص محكوم عليه بالإعدام لجريمة اقترفها: فعلى الجماعة أن تُنفذ فيه الحكم قبل الافتراق. وهذا، رغم أن الغرض النفعي من وراء هذا التنفيذ غير وارد، إذ أن الجماعة ستُنحل. ولكن، يجب أن يتم ذلك لإقامة العدل واحترام العدالة المطلقة.

فالمجرم بما أنه كان مُخيراً، مالكا لإرادته لكنه أخطأ في استعمال هذه الإرادة؛ فعلى القاضي أن يطبق عليه العقوبة الشرعية، بغض النظر عن الفائدة المرجوة من وراء هذه العقوبة.

ثم يأتي (هيجل) ليذهب مذهب (كانط)، حين يرى أنه من حقّ المجرم أن يعاقب ومن واجب المشرّع أن يعاقب. والامتناع عن معاقبة المجرم هو إهانة للعقل الإنساني في هذا المجرم من خلال تجاهل عقوبته. إن العنف العقابي المسلط عليه؛ تصرف عادل ليس في ذاته فقط، وإنما لأنه عنف يجسد إرادة المجرم ويعكس حريته وتفكيره. إنه عنف يستجيب لفعل صادر عن كائن عاقل، واع ومالك لإرادته. وفيما يأتي، فقرة هامة للمفكر (هيجل)، سنوردها توضيحاً لموقفه في فلسفة القانون:

(إن الدولة لا يجب عليها فقط، إعطاء قيمة لتصور الجريمة، لمعقوليتها في ذاتها ولذاتها، سواء بقبول الفرد أو برفضه. وإنما يجب على الدولة أيضاً إبراز معقوليتها الصورية. إن إرادة الفرد محتواه في فعل المجرم. وبمجرد اعتبار العقوبة جزءاً من حقه الخالص؛ فإننا نشرف المجرم ككائن عاقل. وأننا لا نمنحه هذا الشرف [...] عندما نعتبره حيواناً خطيراً يجب رده ولا عندما نكتفي بتخويفه وتقويمه)⁽¹¹⁾.

ولو شئنا العودة إلى جدلية (هيجل) الشهيرة؛ قلنا إن الجريمة تنطوي على نفي للعدالة التي يقوم عليها النظام القانوني. وأن في تطبيق العقوبة نفياً لهذا النفي. فإذا كانت عنفاً؛ فهي عنف قائم على حق، ليس فقط في ظل شروط معينة؛ وإنما لأنه قسر لاحق يُلغى قسراً سابقاً⁽¹²⁾. ويؤكد (هيجل) أن العنف الموجّه لمكافحة همجية التوحش هو ردّ فعل مشروع ومعقول للعنف الإجرامي الصادر عن الإرادة الطبيعية لشخص ما والموجه ضد معنى الحرية الموجودة في ذاتها، هذه الحرية التي تُعتبر وصية على هذه الإرادة العمياء الهمجية. يقول (هيجل): (إن إبطال الجريمة تسديد لدين، وفقاً للمفهوم؛ لأنه عنف موجه ضد العنف ووفقاً للوجود، حينما يكون للجريمة حجم كفي وكمي معين، بإمكانه أن يجد نفسه من جديد في نفيها بما هو وجود)⁽¹³⁾.

وهكذا، يلتقي (هيجل) مع (كانط) في اعتبار العقوبة تشريعاً عادلاً في ذاته ومثالياً وليس وسيلة لردع المجرم وردع الجماعة. فهي بمثابة تصفية حساب سابق وليست إجراءً متجهاً نحو تحسين الأحوال في المستقبل.

إن دفاع (هيجل) عن العقوبة في التشريع الجنائي ليس غريباً من طرفه. فهو مستمد من تمجيده للدولة ونظرته الشهيرة لها، على أنها تمثل سقف المعقولية التي يمكن أن تتجلى فيها الروح في صيرورتها نحو المطلق. وبما أن التشريع علامة على وجود الدولة؛ فكل ما ينص عليه جدير بالاحترام والتبجيل. أما ما قد يُحتج به من ضرر وقسوة تلحق الفرد من هذا التشريع؛ فهذا لا أهمية له في نظر هذا الفيلسوف. فالفرد عنده، وُجد من أجل خدمة الجماعة، بل

التشريع - تماماً مثل الواعظ من رجال الدين أو الأخلاق- يبين ما يجب على الإنسان فعله وما يجب تركه، وإلا وقع تحت طائلة العقاب. والفرد من الناس عليه أن يكيّف سلوكه بما يتوافق مع هذه المعايير المثالية، حتى يكون شخصاً صالحاً في المجتمع وحتى ينجو من العقوبة. وإلا، لما كان هناك مسوّغ لوضع قوانين ولوجود شرائع وضعية كانت أو سماوية.

فالقانون يحمل صفة الإلزام لكونه يتجاوز ما هو كائن وما هو طبيعي. فما الداعي إلى قانون يعكس الطبيعة البشرية وما تتميز به من أنانية وميل شديد إلى تلبية الغرائز؟! أليست هذه دعوة إلى العودة من جديد إلى (قانون الغاب)؛ حيث يسيطر القوي على الضعيف ويقع الساذج في فخ المحتال و تنشأ حرب الكل على الكل كما يقول (هوبز) الذي اشتهر بعبارة: (الإنسان ذئب لأخيه الإنسان)؟

فعالاً فلسفة (بنتام) الخلقية و القانونية، و معها فلسفة (بكاريا) هي سند إيديولوجي جاء للدعوة إلى إرساء النظام الليبرالي في بلدان أوروبية على أنقاض النظام الإقطاعي المتحالف مع الكنيسة وتعاليمها البالية في الأخلاق والقانون. فالإرشادات التي يقدمها (بنتام) إلى الفرد والمتمثلة في (حساب الذات)، لكي يصير شخصاً فاضلاً ؛ هي صورة حيّة لربّ العمل الرأسمالي أو التاجر المدعو إلى إقامة مشاريع. فالمشروع الجيد، الأقرب إلى التحقيق، ذو الفائدة الأكثر والأضمن ؛ هو الجدير بإنشاء والتجسيد.

غير أنه يجب الاعتراف بما للردع الخاص وللردع العام من تأثير في منع المجرم من العود إلى الجريمة ومن منع الكافة من الناس من محاكاته. فلا يعقل أن تكون هناك جريمة بدون جزاء. وإذا كان الجزاء الديني والخلقي من طبيعة روحية وغيبية؛ فالجزاء القانوني هو من طبيعة مادية يتم توقيعه على المجرم وهو حي بين الأحياء.

بيد أن الجزاء ليس شرطاً كافياً في تقويم سلوك الناس و- بالتالي - القضاء على الجرائم والآفات الاجتماعية. و دليلنا هو استمرار وجود الجريمة حتى في البلدان المطبقة للقصاص. بل قد نجد أن مستوى منحنى الإجرام في بعض هذه البلدان يكون أكثر منه في بلدان أخرى. ويكفي كمثال لهذا؛ أن نقابل بين الولايات المتحدة الأمريكية الشهيرة بقانونها الجنائي القاسي وبلد معتدل كالسويد.

المطلب الثاني : مناقشة المدرسة الفلسفية الثانية.

في هذا المطلب، سنتعرض إلى مناقشة مذهبي (كانط) و(هيجل) في فلسفة القانون.

لقد مر معنا أن إضافة هذه المدرسة الثانية إلى هذا الاتجاه تتمثل في بيان أن الجريمة تقوم على ركن آخر إلى جانب ركن المسؤولية الجنائية، وهو ركن الانحراف عن العدالة. ومن ثمة، يجب تحري العدالة إن شاء المشرع مكافحة الجريمة حسب هذه المدرسة.

قبل كل شيء، نلاحظ التناقض المنطقي الواضح بين النزعة النفعية لدى المدرسة الأولى والنزعة المثالية لدى المدرسة الثانية. فليس من السهل منطقياً ولا قانونياً التوفيق بين هاتين النزعتين المتعارضتين. فالمشرع إذا تأثر بالنزعة النفعية، سيهتم بالردع الخاص أو بالردع العام أو بهما معاً. وإذا تأثر بالنزعة المثالية؛ سيكون هاجسه هو إقامة العدالة لجرم تم ارتكابه، بقطع النظر عما

الإيلام والانتقام. وتمّ بذلك إقرار مبدأ شرعية التجريم والعقاب. فتخلصت البشرية من تعسف القضاء الحكمي الذي جعل الناس، ولا سيما البسطاء منهم يعانون من ممارسة القضاة والحكام الهمجية اللاإنسانية.

غير أن إقامة المسؤولية والجزاء على مبدأ الإرادة الحرة؛ هو تأسيس على فكرة ميتافيزيقية لم يتوصل العقل البشري - إلى يومنا هذا - إلى حل قطعي يقيني بشأنها. فمسألة الجبر والاختيار هي مسألة فلسفية جدّ معقدة لازالت على بساط البحث. وتأسيس المسؤولية على ركن مشكوك فيه، هو تأسيس على مصادرة غير موثوق بها. ومن ثمّ، فركن المسؤولية ذاته قابل للشك والتشكيك من الناحية المنطقية.

أمّا ما ينتج عن هذه الفلسفة من مبدأ شرعية التجريم والعقاب؛ ففضلاً عن كون هذا المبدأ نتيجة من مقدمات غير يقينية؛ فهو بمثابة قيد يُكبّل القاضي ويجعل منه شخصاً ألياً، خاضعاً إلى حرفية النصوص التشريعية، مطالباً بتطبيق القانون فقط على حساب النظر في روح القانون. ومن ثمّ، نكون أمام وضع لا يمكن أن يرضى به صاحب (روح القوانين) نفسه الداعي إلى هذا المبدأ.

ومن جهة أخرى، لو كان أساس المسؤولية هو الاختيار فقط - إلى جانب الوعي طبعاً - لكان من الواجب أن يتباين الجزاء ويتفاوت حسب تفاوت حرية الاختيار لدى كل مجرم. فكلما كان المجرم حرّاً؛ كلما كان من الواجب تشديد العقوبة عليه. وكلما كان منقاداً؛ كلما كان من الواجب تخفيف العقوبة عليه. ومن ثمّ، يجب أن نحاسب الأشخاص الأسوياء الذين يتمتعون بحرية الاختيار وبالإرادة، أكثر مما نحاسب غير الأسوياء، ضعيفي الإرادة و الواقعين تحت تأثير ضغوط مختلفة كالمرض أو الانحراف الاجتماعي. .. إلخ. وهكذا، سنزجّ في السجن بالأسوياء الصالحين الذين ارتكبوا عرّضاً جرائم وسنبرئ ساحة الشواذ والمنحرفين ذوي السوابق القضائية.

وهذه النتيجة ترفضها القوانين الحديثة ولا تأخذ بها. بل عادة ما تقسو على ذوي السوابق القضائية من المجرمين وتخفف من محاسبتها تجاه الصالحين وذوي الصفات السوية أي تجاه أكثر الناس اختياراً في ما يرتكبون من جرائم⁽¹⁵⁾. إذن، فما دامت هذه النتيجة مرفوضة؛ فالمقدمة وهي القول بحرية الاختيار مرفوضة أيضاً - أو على الأقل - مشكوك فيها. وهذا، طبقاً لقانون الرفع المنطقي.

الفرع الثاني: مناقشة النزعة النفعية.

يتزعم هذه النزعة النفعية - كما مر معنا - في العصر الحديث (بكاريا) في إيطاليا و(بنتام)، (جيمس مل) الأب و (ج. استوارت مل) الابن في إنجلترا.

وقد رأينا أن هذه المدرسة تنطلق من مبدأ مستوحى من الطبيعة البشرية وهو الميل الشديد إلى اللذة والمنفعة. وعلى هُدي هذا المبدأ؛ ينبغي أن يتمّ التشريع. وقد شرحنا هذه الفلسفة سابقاً.

غير أن إخضاع القانون إلى الواقع الحسي والنفسي البشري أي إلى الرغبات، الشهوات والغرائز؛ هو إخضاع ما يجب أن يكون إلى ما هو كائن. بمعنى، إخضاع ما هو معياري مثالي إلى ما هو وضعي قائم، وهو اتجاه خاطئ. فالعكس هو الأولى؛ إذ أن رجل

يمكن الحصول عليه من فائدة ومصالحة من وراء التشريع العادل. بمعنى، أن المشرع النفعي يتجه باهتمامه إلى المستقبل، بينما المشرع الكانطي يتجه باهتمامه إلى الماضي. ولا يخفى ما في الأمر من تعارض وتناقض.

ومن جهة أخرى، يتضح أن فيلسوف الواجب (كانط) يرفض بشدة إقامة التشريع على الأهواء، العواطف، الغرائز ومختلف الأغراض والدوافع المادية والمعنوية. وهذا، لأنه يرى أن التشريع يجب أن يكون مثالياً، متعالياً، وليد العقل وليس وليد الأهواء، الغرائز والعواطف. فالعقل هو القوة الوحيدة القادرة في الإنسان على إنشاء تشريع ثابت، نزيه، موضوعي، صالح لكل زمان ومكان وعادل لا مكان فيه للتناقض والاضطراب والذاتية. فـ (كانط) يرى أنه مادام أن العقل قد برهن على صلاحيته وقدر على إنشاء قوانين رياضية وفيزيائية؛ فهو قادر على إنجاز قوانين جنائية قطعية تجعل من الدولة، دولة فاضلة وعادلة.

لكن، واقع الشرائع الوضعية يثبت أن دعوة (كانط) دعوة مثالية لم تتحقق على أرض الواقع. فرغم أن ما ينادي به هو عين العقل؛ لأن كلمة (قانون) تعني الثبات، القطعية والموضوعية، ورغم أن العدالة الحقيقية هي عدالة للجميع، رغم كل ذلك؛ فإن القوانين الوضعية التشريعية ظلت وما تزال رهن التغيير، التبديل والتعديل. وهذا، نتيجة تغير الظروف، المصالح والأهواء.

وإذا كان لدعوة (كانط) من قيمة؛ فهي أن تبقى بمثابة المثل الأعلى الذي يطمح رجل القانون إلى الوصول إليه أو الاقتراب منه على الأقل. فما أروع أن يعكف المشرع على اعتبار الإنسانية غاية في ذاتها لا وسيلة وعلى إقامة العدل المطلق في القصاص بين الناس؛ فإذا عزّ عليه بلوغ المستوى المطلق؛ فلا أقل من بلوغه المستوى النسبي.

بإد أنه إن عجزت القوانين الوضعية البشرية على تحقيق مَطْمَح (كانط)؛ فإن شريعتنا الإسلامية الغراء تمكنت من ذلك. فالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وحالة القضاء في ظل الخلافة الراشدية، وفي فترات مختلفة من تاريخ الإسلام، كل ذلك يؤكد إقامة العدل المنشود بين الناس نظرياً وعملياً. وهذا، إلى درجة جعلت الكثير من غير المسلمين يفضلون الإقامة في دار الإسلام، ليفلتوا من ظلم وقهر الحكام من أبناء ملهم ونحلهم، وكان من نتيجة دعوة الإسلام إلى العدل، وممارسة القضاة والحكام العادلة؛ أن اختار الكثير من الناس اعتناق الإسلام بكل حماسة.

ولا عجب في ذلك، فشتان بين أن يكون المشرع شخصاً تتنازعه الأهواء والمصالح وعاجزاً عن تجاوز بيئته وزمانه، وبين أن يكون المشرع هو الله جل شأنه، المتعالي على كل شيء، العليم بكل شيء والكمال المنزه عن كل نقص.

وفي هذا المجال، يرى الأستاذ (علال الفاسي): أننا لو عدنا إلى التاريخ الأوروبي؛ لوجدنا أن فكرة العدالة ظهرت مستقلة عن مجموع الشرائع، أي جاءت من خارج القانون والعرف. أما مبدأ العدالة في الشريعة الإسلامية؛ فكان مصدرها القرآن والسنة واجتهاد الأئمة الذي يتمثل في استنباط الأحكام من الكتاب والسنة. (فالعدالة في الإسلام من صميم التطبيق للأحكام الشرعية وليست نظرية مستقلة عنها).⁽¹⁶⁾ إن العدالة في الشريعة الإسلامية

ومهما يكن، فإن هذا الاتجاه الفلسفي الحديث في السياسة الجنائية يشكل خلفية فلسفية إيديولوجية لشطر كبير من القوانين الجزائية المعاصرة. وإذا كان هناك من توصيات يُسمح لنا بتوجيهها للمعنيين بالفقه والتشريع في دولنا العربية والإسلامية؛ فهي كالتالي:

1. ضرورة مراجعة التشريع الجزائي في دولنا، في ضوء الفكر التنويري الحديث، من أجل قطع الطريق أمام إصدار أحكام قضائية تعسفية جائرة؛ إذ يقوم هذا الفكر على مبدأ أن لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني.
2. السعي من أجل إيجاد صيغة توفيقية بين روح التشريع الحديث والمعاصر وروح التشريع الإسلامي في الدول الإسلامية.
3. تجسيداً لهذا الفكر الجنائي الحديث بشتى مذاهبه، ولنص روح التشريع الإسلامي؛ يجب تطبيق الردع الخاص والردع العام ويجب تطبيق القصاص، بما يكفل مكافحة الجريمة وتكريس العدل بين الناس. لكن، بدون الوقوع في مغبة القضاء الحكمي البائد الهتمي من جديد.
4. ضرورة الانفتاح على الاتجاه الوضعي المعاصر المؤسس لعلم الإجرام. إنه اتجاه ليس موضوع بحثنا ويستحق أن يكون موضوع مقال آخر. إن دعواته يرون بأن الجريمة ظاهرة مادية تحدث كلما تكررت أسبابها. ومن ثم، فإن مكافحتها - من وجهة نظرهم - لا تتم بالعقاب، إنما تتم باتخاذ الإجراءات الاحترازية الوقائية. وعليه، فالانفتاح على هذا التيار الوضعي العلمي سيثري - بدون شك - تشريعنا الجزائي من جهة، وينفع في الوقاية من الإجرام من جهة أخرى.

الهوامش:

21. البخاري محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري المجلد الرابع، طبعة دار الكتاب العربي، بيروت 2005، ص 1372.

22. المرجع نفسه، ص 1375.

المصادر والمراجع:

أولاً- القرآن الكريم.

ثانياً. كتاب الحديث الشريف :

البخاري محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، طبعة دار الكتاب العربي، بيروت 2005.

ثالثاً. المراجع العربية:

1. إبراهيم منصور إسحاق، موجز في علم الإجرام وعلم العقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1989.

2. بدوي عبد الرحمن، موسوعة الفلسفة (جزآن)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1984.

3. بهنام رمسيس، النظرية العامة للمجرم والجزاء، منشأة المعارف بالإسكندرية 1991.

4. سرور أحمد فتحي، أصول السياسة الجنائية، دار النهضة العربية، بيروت 1972.

5. السماك أحمد حبيب، العود إلى ظاهرة الجريمة، مطبوعات الجامعة، الكويت 1985.

6. الفاسي علال، مقاصد الشريعة الإسلامية و مكارمها، مكتبة الوحدة العربية، الدار البيضاء (بدون سنة).

7. قانون العقوبات الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987.

8. هيجل فريدريك، مبادئ فلسفة الحق، ترجمة من الفرنسية: تيسير شيخ الأرض، منشورات وزارة الثقافة، دمشق 1974.

9. اليعقوبي محمود، المختار من النصوص الفلسفية، المعهد التربوي الوطني، الجزائر 1978.

رابعاً. المراجع الأجنبية:

1. Hegel F. , Morceaux choisis Tome 2 , Traduction H. Lefebvre et N. Guterman , Gallimard , Paris 1969.

2. Julia Didier , Dictionnaire de philosophie , Librairie Larousse , Paris 1964.

3. Sumpf J. et Hugues M. , Dictionnaire de sociologie , Librairie Larousse , Paris, 1973.

1. وافي، علي عبد الواحد، المسؤولية والجزاء، النص وارد في كتاب (المختار من النصوص الفلسفية) للأستاذ محمود يعقوبي، المعهد التربوي الوطني، الجزائر 1978، ص 89.

2. الشاوي، توفيق، المسؤولية والأخلاق، النص وارد في كتاب «النصوص الفلسفية الميسرة (لمجموعة مؤلفين، المعهد التربوي الوطني، الجزائر 1990، ص 24 - 25.

3. Julia Didier , Dictionnaire de philosophie , Librairie Larousse ., Paris 1974 , P 54

4. Sumpf et Hugues , Dictionnaire de sociologie , Librairie . Larousse , Paris 1973 P 82

5. بدوي عبد الرحمن، موسوعة الفلسفة ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1984، ص 357.

- سرور أحمد فتحي، أصول السياسة الجنائية، دار النهضة العربية، بيروت 1972، ص 41.

- منصور إسحاق إبراهيم، علم الإجرام وعلم العقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982، ص 135.

6. بدوي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 369.

Julia Didier , OP.Cit , P 153

7. السماك أحمد حبيب، العود إلى ظاهرة الجريمة، مطبوعات جامعة الكويت 1985، ص 219 - 221.

8. سرور أحمد فتحي، المرجع السابق، ص 42.

9. بدوي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 358.

10. بدوي عبد الرحمن، المرجع نفسه، ص 363.

11. Hegel , Morceaux choisis Tome 2 , Traduction H. Lefebvre et .N.Guterman , Gallimard , Paris 1969, P 166

12. هيجل، مبادئ فلسفة الحق، ترجمة تيسير شيخ الأرض، منشورات وزارة الثقافة، دمشق 1974، ص 134.

13. المرجع نفسه، ص 140.

14. بهنام رمسيس، النظرية العامة للمجرم والجزاء، منشأة المعارف بالإسكندرية 1991، ص 80 - 81.

- السماك، المرجع السابق، ص 219 - 221.

15. وافي علي عبد الواحد، المسؤولية والجزاء، النص وارد في كتاب محمود يعقوبي، المرجع السابق، ص 90 - 91.

16. الفاسي علال، مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، مكتبة الوحدة العربية، الدار البيضاء (بدون سنة)، ص 41.

17. السماك، المرجع السابق، ص 252.

18. سورة النساء، الآية 58.

19. سورة الممتحنة، الآية 8.

20. سورة الرحمن، الآيتان 08، 09.

13. Qaddoury, A. and Amssa, A. 2003. Endogenous phenolic contents, peroxidase and polyphenoloxidase activities in date palm (*Phoenix dactylifera* L.) offshoots related to rooting ability. *Acta Physiologiae Plantarum*, 25 (4): 417-421.
14. Rahmana, A. and Rahkhodaei, E. 2013. Offshoots weight and disinfection on Medjool date palm survival rate. *International Journal of Agriculture and Crop Sciences*, 5: 1784-1788.
15. Reuveni, O. and Adato, I. 1974. Endogenous carbohydrates, root promoters and root inhibitors in easy and difficult-to-root date palm (*Phoenix dactylifera* L.) offshoots. *J. Amer. Soc. Hort. Sci.*, 99: 361-363.
16. Zaid, A. and Wet, P. F. de. 2002. Date Palm Propagation. *FAO Plant Production and Protection*, 156: 73-105.

On the other hand, the number of leaves/offshoot, the length of the stem and the diameter of the base of the offshoot were better in Deglet Noor compared to other varieties studied in this experiment (Table 2). This variation in some shoot parameters among the different date palm varieties might be due to genotype differences.

These results are in conformity with many other reports of earlier workers (Gupta and Godara, 1984; Al-Ghamdi, 1988; AL-Mana et al., 1996; Qaddoury and Amssa, 2003; Rahmana and Rahkhodaie, 2013).

It could be concluded from this study that Barhi variety was significantly superior in almost all the root and shoot parameters studied in the experiment. The next best variety was Deglet Noor while the last one was Medjool. Further research on the anatomical and physiological changes of induced rooted offshoots of date palm varieties should be carried out.

Acknowledgments

We gratefully acknowledge Mr. Faisal Isaid from Jericho for donating the date palm offshoots for our study. Great thanks are also offered to Dr. Hassan Abu-Kaoud from An-Najah Natinal university for statistical analysis of the data. We also thank Mr. Naji Zaru from Hebron university for proofreading of this article.

REFRERENCES:

1. Abu-Qaoud, H. 2015. Date palm status and perspective in Palestine. In: J.M. Al-Khayri et al. (eds.), Date Palm Genetic Resources and Utilization: Volume 2: Asia and Europe, DOI 10.1007/978-94-017-9707-8-13.
2. Afzal, M., Khan, M .A., Pervez, M .A. and Ahmed, R. 2011. Root induction in the aerial offshoots of date palm (*Phoenix dactylifera* L.) cultivar Hillawi. Pakistan Journal of Agricultural Science, 48: 11-17.
3. Al-Ghamdi, A. 1988. Rooting of date palm offshoots as affected by offshoot size, cultivar and indole butyric acid injection. International Symposium on Propagation of Ornamental Plants. Acta Horticulturae, 226(1): 379-388.
4. Al-Mana, F. A., Ed-Hamady, M. A. Bacha, M. A. and Abdelrehman, A. O. 1996. Improving root development on ground and aerial date palm offshoots. Principles, 40 (4): 179-181, 217-219.
5. Al-Manzouri, H. S., Zaid, A. and Bouhouche, N. 2007. Morphological abnormalities in tissue cultured-derived date palm (*Phoenix dactylifera* L.). Proc. 3th. Inter. Date Palm Conference. 329-335.
6. Al-Obeed, R. S. 2005. Rooting of aerial offshoots of four date palm(*Phoenix dactylifera* L.) cultivars by air layering method using polyethylene bags. Pakistan Journal of Biological Sciences, 8 (7): 978-981.
7. Gupta, O. P. and Godara, N. R. 1984. Rooting in aerial suckers of date palm. Haryana Agri. Univ. J. Res., 14 (1): 82-84.
8. Hartmann, H. T., Kester, D. E., Davie, Jr, F. T. and Genever, R. L. 1997. Plant Propagation, Principles and Practices, sixth edition, Prentice-Hall at India Private Limited, New Delhi, India.
9. Hodel, D. R., Downer, A. J. and Pittenger, D. R. 1998. Palm root regeneration. Proceedings of an International Workshop on Tree Root Development in Urban Soil, the Landscape below Ground II, San Francisco, CA, 5-6 Mar. 1998. pp. 46-50.
10. Hodel, D. L. and Pittenger, D. R. 2003. Studies on the establishment of date palm (*Phoenix dactylifera* „Deglet Noor) offshoots. Bot. and Plant Sci., 47: 122-167.
11. Little, T. M. and Hills, F. J. 1978. Agricultural Experimentation. John Wiley and Sons, Inc., New York, USA.
12. Pittenger, D. R., Downer, A. J. and Hodel, D. R. 2000. Palm root regeneration and its significance in transplanting. Proceedings of the 11th Conference of the Metropolitan Tree Improvement Alliance, Greham, 2000, 23–24 Aug. pp. 132-156.

Shoot parameters:

The highest weight of an offshoot (23.08 kg) was recorded with Barhi which was on par with the Deglet Noor (21.40 kg), and the lowest of 11.0 kg was recorded by the Medjool offshoot. The maximum length of an offshoot and length of the largest leaf were recorded with Barhi, and the minimum was recorded with Medjool which was on par with Deglet Noor. However, Deglet Noor recorded the highest significant number (14.4) of leaves as compared to Medjool (8.0) and Barhi (6.6). The maximum length of the stem (60.2 cm)

was recorded with Deglet Noor which was on par with the Barhi (59.8 cm), and the minimum of 36.0 cm was recorded with the Medjool offshoot. The maximum trunk circumference (73.2 cm) was recorded with Barhi which was on par with the Deglet Noor (69.6 cm), and the minimum of 50.2 cm was recorded with the Medjool offshoot. The maximum diameter of the base of an offshoot (10.2 cm) was recorded with Deglet Noori which was on par with the Barhi (7.5 cm), and the minimum of 7.2 cm was recorded with Medjool offshoot (Table 2).

Table 2

Some shoot parameters of aerial offshoots of Medjool, Deglet Noor and Barhi date palm.

Treatment	Weight of an offshoot (kg)	Length of an offshoot (cm)	Length of largest leaf (cm)	Number of leaves/offshoot	Length of the stem (cm)	Trunk circumference (cm)	Diameter of the base of an offshoot (cm)
Medjool	11.00 b	156.4 b	88.2 b	8.0 b	36.0 b	50.2 b	7.2 b
Deglet Noor	21.40 a	159.2 b	110.0 b	14.4 a	60.2 a	69.6 a	10.2 a
Barhi	23.08 a	275.4 a	183.2 a	6.6 b	59.8 a	73.2 a	7.5 ab
LSD 0.05	3.19	32.03	30.01	4.70	11.21	12.93	2.73

DISCUSSION

The experimental results obtained from the present investigation regarding root and shoot parameters of the aerial offshoots of three international date palm varieties viz., Medjool, Deglet Noor and Barhi are discussed and compared with previous studies.

Root parameters:

It is known that adventitious root formation is a development process involving sequence of histological events with each stage having different requirements for growth substances like auxins, cytokinins, gibberellic acids etc. Thus, establishing the time intervals of adventitious root initiation and development has made possible the correlation of sequential physiological and histological events in rooting (Hartmann et al., 1997). Genotypes have the greatest influence on root initiation as well as root development. Among different genotypes tested in present study, root parameters were significantly superior in Barhi (Table 1). The variation in rooting among

the different date palm varieties is due to the genotype differences which occur normally. The high performance of Barhi in rooting might be due to high storage C:N ratio in the offshoots. These results are in conformity with those obtained by Al-Obeed (2005) who evaluated the rooting of aerial offshoots of four date palm cultivars by air layering method using polyethylene bags. Similar findings were also reported by Reuveni and Adato (1974).

Shoot parameters:

Present investigation results indicate that Barhi variety was superior in offshoot weight, length, length of largest leaf and trunk circumference (Table 2). The best shoot enhancement in aerial offshoots of Barhi variety might be attributed to more availability of photosynthates (food materials) due to early fruit harvesting of Barhi trees as compared to other varieties studied in this experiment. Also, it was observed that shoot growth and subsequent dry matter accumulation in Barhi was higher compared to Deglet Noor and Medjool.

root development and is dependent on a good development of the root initiation zone (RIZ) of the offshoot (Hodel et al., 1998; Pittenger et al., 2000; Hodel and Pittenger, 2003; Afzal et al., 2011). Keeping all these aspects in view, the present study was aimed to evaluate the rooting of the aerial offshoots of three international date palm varieties viz., Medjool, Deglet Noor and Barhi.

MATERIAL AND METHODS

The study was conducted during the year 2013 at Faisal Isaid farm, Jericho-Palestine. The experimental design followed was a completely randomized block design (CRBD) with five replicates. The experiment consisted of three date palm genotypes viz., Medjool, Deglet Noor and Barhi. The plot size was a single offshoot. Every offshoot was wrapped using transparent polyethylene bag, which was wrapped around the offshoot base, tied at the bottom and filled properly with an equal amount of wet wood shavings. The polyethylene bag was then tightly tied.

The offshoots of the three cultivars were separated from their mother plants after six months from air layering. In all root and shoot parameters, the observations were recorded at the same time from five offshoots / treatment.

The main roots that arise directly from the base of offshoots was counted and expressed as the number of main roots / offshoot. The length of the longest root and the diameter of the thickest root were measured and expressed in centimeters. The rooting zone on the basal portion of the offshoots which successfully produced the roots was measured and expressed in centimeters.

Offshoots were weighed and expressed in kilograms. The length of shoot was measured and expressed in centimeters. The total number of leaves emerged per offshoot was counted. Out of many leaves, the largest one was measured from base to tip and expressed in centimeters. The length of the stem of an offshoot was measured and expressed in centimeters. Trunk circumference and diameter of the base of the offshoots were measured and expressed in centimeters.

Recorded observations were subjected to statistical analysis according to Little and Hills (1978). ANOVA analysis for the data was carried out and the significant differences to the treatment means were separated according to LSD test at 5 % level.

RESULTS

Data pertaining to root and shoot parameters of Medjool, Deglet Noor and Barhi date palm offshoots are presented in Table 1 and Table 2.

Root parameters:

Barhi recorded the highest significant number (20.8) of main roots as compared to Deglet Noor (14.8) and Medjool (13.6). However, there were no significant differences between the three varieties for the length of the longest root (Table 1). The maximum diameter of the root (1.32 cm) was recorded with Barhi offshoot as compared to Medjool (1.12 cm) and Deglet Noor (1.11 cm). The maximum length of rooting zone(37.8 cm) was recorded with the Barhi offshoot, this was followed by Medjool (29.5 cm) and least (18.3 cm) found in Deglet Noor.

Table 1

Some root parameters of aerial offshoots of Medjool, Deglet Noor and Barhi date palm.

Treatment	Number of main roots/ offshoot	Length of the longest root (cm)	Diameter of the root (cm)	Length of rooting zone (cm)
Medjool	13.6 b	43.6 a	1.12 b	29.5 ab
Deglet Noor	14.8 b	27.2 a	1.11 b	18.3 b
Barhi	20.8 a	30.6 a	1.32 a	37.8 a
LSD 0.05	3.56	17.44	0.13	15.66

ملخص:

تقدمت زراعة نخيل التمر (Phoenix dactylifera L.) في السنوات الأخيرة بشكل كبير في منطقة أريحا والأغوار- فلسطين. يتم إكثار نخيل التمر بشكل عام بواسطة الفسائل على الرغم من نجاح طرق إكثار أخرى مثل زراعة الأنسجة. بناءً على ما سبق، فقد قمنا بدراسة تجذير الفسائل الهوائية لثلاثة أصناف عالمية من نخيل التمر في مزرعة فيصل اسعيد-أريحا خلال الموسم 2013. الهدف من هذه الدراسة هو تقييم قدرة التجذير وتحفيز النمو الخضري لثلاثة أصناف من نخيل التمر هي مجول، دجلة نور وبرحي.

تم جمع البيانات المتعلقة بالمجموع الجذري والمجموع الخضري للفسائل الهوائية المجذرة بعد مرور ستة أشهر على الترقيد الهوائي. أظهرت النتائج تفوق الصنف برحي في معظم المعايير المتعلقة بالمجموع الجذري والمجموع الخضري التي تم دراستها في التجربة، يليه الصنف دجلة نور ثم الصنف مجول.

قد يعزى تفوق الصنف برحي لأسباب وراثية، بالإضافة إلى توفر مواد غذائية أكثر ونتيجة القطف المبكر لثمار هذا الصنف مقارنة بالأصناف الأخرى المستخدمة في هذه التجربة.

الكلمات المفتاحية: نخيل التمر، Phoenix dactylifera، الإكثار الخضري، الترقيد الهوائي، الفسائل الهوائية، التجذير، مجول، دجلة نور، برحي.

Abstract:

Date palm (Phoenix dactylifera L.) cultivation for commercial purposes has gained popularity in Jericho and Jordan valley in Palestine. In the last years, considerable progress has been made in this subject. Date palm is generally propagated by offshoots. Propagation by offshoots is the mainstay of date palm and is likely to remain despite the success of other propagation methods such as in vitro techniques (tissue culture). Therefore, the rooting of the aerial offshoots of three international date palm varieties were studied at Faisal Isaid farm, Jericho-Palestine during the year 2013.

The objective of this study was to evaluate the rooting ability and the shoot enhancement of three date palm varieties viz., Medjool, Deglet Noor and Barhi. Observations of root and shoot parameters of the aerial offshoots were recorded after six months from air layering for the three varieties. Results indicated that Barhi variety was significantly superior in almost all the root and shoot parameters studied in the experiment, the next best variety was Deglet Noor, while the last one was Medjool. The best root induction and shoot enhancement in aerial offshoots of Barhi variety is believed due to the genetic factors and to the more availability of photosynthates (food materials) due to early fruit harvesting of Barhi trees as compared to other varieties studied in this experiment.

Key words: Date palm, Phoenix dactylifera, vegetative propagation, air layering, aerial offshoots, rooting, Medjool, Deglet Noor, Barhi

INTRODUCTION:

Date palm (Phoenix dactylifera) cultivation has gained popularity in Jericho and Jordan valley in Palestine, especially Medjool variety concerning productivity and fruit quality, and considerable progress has been made in this subject (Abu-Qaoud, 2015).

Date palm is generally propagated by offshoots (Zaid and Wet, 2002). Furthermore, vegetative propagation by offshoots is the mainstay of date palm and is likely to remain, despite the success of other propagation methods such as in vitro techniques (tissue culture). Rooted offshoots are preferred because they produce true-to-type trees with fruit quality identical to that of the mother tree. Meanwhile, some abnormalities have been reported in date palm trees which are propagated by tissue culture (Al-Manzouri et al., 2007). These reported abnormalities include plant dwarfism, excessive vegetative growth, bleached white leaves, various color leaflet, leaf black burn, twisted curly inflorescence, and parthenocarpic fruits production.

Offshoots are used in date palm propagation due to their ability of root regeneration. This ability is highly cultivar dependent (Zaid and Wet, 2002). An independent plant needs a good

Evaluation of Aerial Offshoots Rooting of Three International Date Palm Varieties *

Dr. Husameddin Mustafa Abdalla Isaid **

Mr. Ahmad Shehdeh Mohammad Arar ***

Mr. Tareq Abbas Saleem Abu Baker ****

***Received: 21/1/2017, Accepted: 8/5/2017.**

**** Assistant Professor/ Nakheel Palestine Company/ Jericho/ Palestine.**

*****Research Assistant / Nakheel Palestine Company/ Jericho/ Palestine.**

****** Research Assistant / Nakheel Palestine Company/ Jericho/ Palestine.**

Test. *Language Testing* .27(1): 67-89

41. Song, M.(2008).The Effect of the Note taking Format on the Quality of Second Language Test Takers and Their Performance on an Academic listening Test. Unpublished Doctoral Dissertation, University of California. U.S.A.
42. Spada, N., & Lightbown, P.M. (2011).How Languages Are Learned. Oxford: Oxford University Press.
43. Tsai,T.,& Wu , W.(2010).Effects of Note-Taking Instruction and Note –Taking Language on College EFL Students Listening Comprehension. *New Horizons in Education* , 58(1):120-131.
44. Ying, S. (2007) .A Study of Chinese Students Academic Listening Needs for Academic Success in Canadian Universities. Unpublished Master Degree, McGill University, Montreal, Quebec. Canada.

19. Imhof, M. (2008). What Have You Listened to in School Today. *The Intl- Journal of Listening*, 22:1-12
20. Jeon . C. (2007) . A Study of Listening Comprehension of Academic Lectures within the Construction – Integration Model. Unpublished Doctoral dissertation, Ohio State University . U.S.A
21. Jinyan, H. (2006). English Abilities for Academic Listening. How Confident Are Chinese Student? *College Student Journal*, 40(1):1-10
22. Jordan, R. (1997). *English for Academic Purpose*. Cambridge University Press.
23. Khaldi, A. (2013). Listening to Academic Lectures, Investigating Students' Strategies and Comprehension. *English for Specific Purposes World*, 14(39):1-9.
24. Kim, N., & Richard, C., & Jie, Z. (2013). Language – Rich Discussion for English Language Learners. *International Journal of Education Research*:(58),44-60 .
25. Kuo, S.(2008) .Teaching by Discussion: A Case Study of Four Professors Perspectives and Pedagogical Practices. Unpublished Doctoral Dissertation, Indiana University . U.S.A
26. Kurita, T.(2012).Issues in Second Language Listening Comprehension and The Pedagogical Implications , *Accent Asia* , 5(1): 30-44
27. Mercer, N., & Littleton, k. (2007). *Dialogue and the Development of Children's Thinking*. Routledge, London.
28. Moyles, J., & Margreaves, L., & Roger, S., & Petron, F(2003). *What Is Speaking* . Florida: Cramzen press Articles.
29. Murakami, A. (2014). The Impact of Instructions: Perceptions of Note – Taking and Awareness of Meta cognitive Listening for ESL Students. Unpublished Master Degree, Minnesota State University, Minnesota. U.S.A.
30. Murphy ,K., & Wilkinson, L., & Store, A., & Hennessey, M.(2009). Examining the Effect of Classroom Discussion on Students Comprehension of text: A Meta- Analysis. *Journal of Education*.
31. Myhill, D., & Jones, S., & Hopper, R. (2006). *Talking, Listening, Learning* .Open University Press, McGraw- Hill Education
32. Noom-ura, S. (2008). Teaching Listening Speaking Skills to Thai Students with Low English proficiency. *Asian EFL Journal*, 10(4): 173 – 193.
33. Oefinger, L. (2014). The Lecture Note – Taking Skills of Adolescents With and Without Learning Disabilities. Unpublished Doctoral Dissertation, Columbia University. U.S.A
34. Owca, S., & Pawlak, E., & Pronobis, M. (2003). Improving Students Academic Success Through the Promotion of Listening Skills. Unpublished Master Degree, Saint Xavier University. U.S.A
35. Richard, J. (2008). *Teaching Listening and Speaking from Theory to Practice*. Cambridge: Cambridge University Press.
36. Salas, S., & Fitchett, P., & Mercado, L. (2013). Talking Learn Across Classroom and Communities. *English Teaching Forum* (1):18-25.
37. Scott, C.(2009). Talking to learn : Dialogue in the Classroom .*The Digest*, (2) :1-18.
38. Smit, T. (2009). The Academic Lectures Learn to Listen or Listen to Learn. *Nawa Journal of Language and Communication*, 3(1):1-19.
39. Smit, T. (2006). Listening Comprehension in Academic Lecture. A Focus on the Role of Discourse .Unpublished Master Degree , University of South Africa.
40. Song, M. (2011). Note – Taking Quality and Performance On L2 Academic Listening

(2010). *Taraeq attadrees alammah (asaleeb attadrees wa tatbeqateha alamaliya)* (General teaching methods (teaching methods and their practical applications)). Amman: Dar Zamzam for publication and distribution.

The References in English

1. Abd El -Maksoud, M. (2012). The Effect of Using Interactive Approach on Developing Listening Comprehension Sub – Skills *Journal of AL-ALAzhar , ALAzhar University*, 49(1): 775-809
2. Abed Al-Hameid, G.(2009). (2009). Listening Comprehension Process, Strategies and Difficulties in Interactive Setting: A case Study of Jordanian Students. Unpublished Doctoral Dissertation. Yarmouk University. Jordan.
3. Al -Jamal, D. (2007).The language Learning Listening Strategies of EFL Students in Jordanian Context. *Jordan Journal Science*, 3(2), 183 – 192.
4. Alexander, R. (2006) *Towards Dialogic Teaching: Re- thinking Classroom Talk* (3rd).Cambridge, UK, Dialogues.
5. Al-Regeb, K, I. (2009) .The Effect of Semantic Mapping and Group Discussion on Jordanian Secondary Stage Students Reading Comprehension and Verbal Communication in English . Un published Doctoral Dissertation, Amman University. Jordan.
6. Aminfiard, Y., & Minfiard, A. (2012).Not-taking and Listening Comprehension of Conversations and Mini – lectures, Any Befits? *Canadian science*,8(4):47-51.
7. Arydoust, V., & Go h, C., & Kim, L. (2012). Developing and Validating an Academic Listening Questionnaire .*Psychological Test and Assessment Modeling*, 54(3):227-266
8. Barckly, C.(2006).Discussion as a Way for Critical Listening Language. *Teaching*. 1 (2), 22-56
9. Black, P., & Harrison, C.,& Lee, C., & Marshall, B., & William, D. (2002) *Working Inside the Black Box*. London: King’s College.
10. Brierton, S.(2011). Higher order Thinking as Demonstrated in Synchronous and Asynchronous Online College Discussion Posts. UN Published Doctoral Dissertation, North Carolina State University. U.S.A
11. Brookfield, S., & Preskill, S.(1999). *Discussion as a Way of Teaching Tools and Techniques for Democratic Classroom* .San Francisco: Joseey – Bass.
12. Buck, G. (2001). *Assessing Listening*. Cambridge: Cambridge Press
13. Flowerdew, T. (1994), *Academic Listening: Research Perceive*. Cambridge: Cambridge University Press.
14. Goh, C.(2005).Second Language Listening Expertise .Ink. Johnson(Ed), *Expertise in Second Language Learning and Teaching*, 64 – 840 U.K Chi, Y. (2011) .Validation of An Academic Listening Test, Effects of ‘Breakdown ‘Tests and Test Takers’ Cognitive awareness of Listening Process. Unpublished Doctoral Dissertation, University of Illinois. U.S.A
15. Elizabeth, G., &Lyn, D.,& Carol, S.,& Lorraine, H .(2000). *Teaching Speaking and Listening in the Primary School*. David Fulton publishers.
16. Graham, S. (2011).Self – Efficacy and Academic Listening .*Journal of English for Academic Purpose*, 10(2) : 113-117.
17. Gur, T., Dilci,T.,& Coskun, I.,& Delican,. (2013).The Impact of Note – Taking While listening on listening Comprehension in a Higher Education Context. *International Journal of Academic Research*, 5 (1):93 – 97.
18. Huang, J., &Finn, A.(2011)Teacher Perceptions of ESOL Students Great Challenges in Academic English Skills: AK-12 Perspective. *IJAES*, 8(1) : 68-80.

6. Dmour, Sami. (2013). Mushkelat tadrees allogha alenjilziya lida talabat alaoual athanawy fe mudeeriyat tarbiyat alkarak men wejahat nathar almuaalemeen (Problems of teaching English for Students of grade eleven in Education Directorates in Karak from teachers' point of view of) ,(unpublished Master's thesis), the University of the Middle East, Amman, Jordan.
7. Ghamdi, Fawzia (2012). Faaliyat attadrees wefqan lennathariya albenaiya alejtemeiya fe tanmiyat bad amaliyat alelm wa maharat attafkeer fawk almaarefy wattahseel fe madat alahyaa lida talebat almarhala athanawiya bemanteqet albaha (The effectiveness of teaching, according to the theory of social constructivism in the development of some of the science processes and metacognitive thinking skills and achievement in biology among students at the secondary level in Al Bahah Region). *Journal of Qualitative Studies in Education*, C 24: 1-37.
8. Ghazwi, Nashwa Muhammad. (2012). Taatheer istekhdam almunakashat aljamaiya letadrees attarekh fe tanmiyat attahseel almaarefy wa bad maharat attafkeer attarekhy walmayl ela almada lida attaleb moalam attareekh(The effect of the use of group discussions in teaching history on the development of cognitive achievement, on some historical-thinking skills and on the tendency to the history material among the student and the teacher). *International Society for the Social Studies (ISSS), College of Education, Ain Shams University*, (38): 30-70.
9. Hilal, Ibtihal. (2006). Faeliyat barnamej muqtarah qaem ala nathariyat albuniya almaarefiya fe tanmiyat maharat alfehem alestemaey bellugha alenjileziya lida tullab assaf alaoual athanawy. (Effectiveness of a proposed program based on the theory of cognitive structure on the development of listening comprehension skills in English among students of grade eleven). (unpublished doctoral dissertation), Ain Shams University, Cairo, Egypt.
10. Nasr, Hamdan Ali. (1990). Tatwur maharat alqeraat lederasa wa adateha lida talabat almarhala athanawiya fe Al-Urdon (The development of the skill of reading for study and its habits among high school students in Jordan). (Unpublished doctoral dissertation), Ain Shams University, Cairo, Egypt .
11. Nasr, Hamdan Ali. (1997). Mostawa Adaa Assaf alaoual athanawyfe maharat alestemaey fe dawa almuasherat assuloukiya that alalaka (Performance level of students of grade eleven in listening skills the light of the relevant behavioral indicators). *Journal of the Faculty of Education, Assiut*, 2 (13): 165-189.
12. Olimat, Abeer (2013). Asbab tadany mustawa attahseel fe menhaj allogha alarabiya letalabat almarhala athanawiya fe al madares alhokomiya fe qasabat assalt man wejhet nathar almoaleemeen wa alholoul almoqtaraha letahseen almoustwa attahseely(Reasons for the low level of achievement in English language curriculum for secondary school students in public schools in Salt from teachers' point of view of and proposed solutions to improve local-level scientific achievement), the *Scientific Journal of Education, Faculty of Education, Assiut University*, 29 (2): 450- 467.
13. Saleiby, Mohammed Suleiman. (2010). Athar attareqa Alhewareah ala almostawa attahseeley fe madat elem alahyaa letalabat assaf alaoual athanawy (The impact of the Dialogical Method on the achievement level in the academic material: Biology for students of grade eleven). *Damascus University magazine*, 26 (1 + 2): 677-704.
14. Sharab, Zeenat Abdul Rauf (2011). Athar istekhdam barnamej qaem ala istrategyiyat atta'aleem athaty letahseen amaliyat alistemaa fe madat allogha alenjilziya lida talabat almarhala athanawiya(The effect of using a program based on self-education strategy to improve the listening process in the English language at secondary school students) *Reading and knowledge magazine*, (163): 241-264.
15. Yamani, Abdul Karim & Askar, Alaa.

experimental group may be due to the continuous guidance of students to the importance of taking notes in the course of dialogue and discussion processes, and writing important ideas in concise language, and due to the processes of written summary that were taking place at the end of dialogues and discussions, this increased the comprehension of the content of the talk and increased also the processes of attention and concentration. This is agrees with what is indicated by Flowerdew (Flowerdew, 1994) on the importance of the skill of taking notes in the development of academic listening skills, this finding came in consistent with what is indicated in Gur's study (Gur's, 2013) which showed results that taking notes contributes to improve academic listening skills, and increases the listener ability to keep the audible text. This study also concurs with what Nasr's study revealed (1990) that the skill of taking notes develops and grows by writing down notes.

Recommendations

In light of the results of the study, the researcher recommends the following:

- English language teachers should be trained on how to take advantage of teaching language skills using a strategy based on dialogue and discussion mechanisms as the effectiveness of this strategy in the teaching of speaking skill was proved.
- Members responsible for designing the English language curriculum and methods of teaching should pay attention to the topic of academic listening and the relevant skills in general and they need to include it in the English language curriculum of the high school as it is an essential skill in the university education which is based on the lecture method and what it requires of taking notes.
- Studies should be conducted on the impact of dialogue and discussion strategy and other new strategies on improving the skills of English language learning as a second language.

Study References

The References in Arabic

1. Ababneh, Abdullah & Al-Khatib, Mohammed. (2011). Istekhdam istratejiyat tadrees tusaed attalaba ala tanmiyat maharatehem alaqliya wa iktisabehem attafkeerassaleem wa hal almushkelat (The use of teaching strategies to help students develop mental skills and acquire proper thinking and problem solving), DIRASAT Journal, University of Jordan, (1) 36, 189- 204.
2. Abdul Bari, Maher Shaaban (2010). Mharat alestema annashet (Skills of active listening). Amman: Dar Al-Maseera for publication and distribution
3. Abu-Qurah, Ali & Sinje, Said & Abu-Laban, Wajeeh. (2011). Maharat alestema allazemah lettafawuq adderasy lida talabet jameet taiba (derasa tahleliya) (Required Listening skills for academic excellence at Taibah University students) (analytical study). The faculty of education magazine, Mansoura University: 75 (2): 1-60.
4. Alathmat, Samara. (2010) Bena barnamaj qaem ala almunhana attakamoly wa qiyas faeliyateh fe tanmiyat amaliyat alestema wa ketabat alfaqarah fe allogha alarabiya lida talabat almarhala alasasiya fe al-Urdon (Building a program based on the integrative curve and measuring its effectiveness in the development of listening processes and Paragraph writing in Arabic among primary stage students in Jordan) (unpublished doctoral dissertation) Yarmouk University, Jordan
5. Aldlabih, Abeer. (2011). Bena barnamej taaleme qaem ala almanha attafawly wa qyas athareh fe mharat attahadduth wa khafd qalaq alkalam lida talabat assaf athamen alasasy fe Al-Urdon (Building an educational program based on interactive aspect and measure its effect on the speaking skills and the reduction of concern to speak among the eighth-grade students in Jordan) (unpublished doctoral thesis), Yarmouk University, Jordan.

the practicing attention and listening during the teaching attitudes leads to the development of the ability to concentrate on the topic or idea subject of learning .

The development and improvement of the skill of comprehension of the content of the speaking topics has been attributed to providing ideas and displaying them in new ways, which contributed to overcome comprehension difficulties among students in the experimental group as every student used the method appropriate to their capabilities, this has been reflected in the attainment of advanced levels of understanding easily, and the reformulation of some of the received ideas in new language forms in the form of oral linguistic responses, the strategy also provided a great variety of activities, and linguistic tasks, which helped in the comprehension of the speaking topic for dialogue and discussion, it has also been found among some students that the ability to differentiate between right and wrong views, which is an indicator to good comprehension, this may be attributed to the correlation between listening and speaking; as the ability to dialogue which includes interpretation processes , analysis and organization in the display, opposition and support all contributed to the comprehension of the contents of the speech and understanding the targeted meaning, and this improvement may also be due to taking notes during listening, which in turn increased the comprehension process. This interpretation reinforces what is suggested by Buck (Buck, 2001) that taking notes improves the comprehension of meanings and ideas contained in the notes taken .This result agrees with the findings of Abd El- Maksoud's study (Abd El-Maksoud, 2012) that the Interactive methods and techniques are effective in improving the academic listening skills.

As for the significant improvement of the skill of distinguishing information may be due to inclusion in the strategy of dialogue and discussion the subject of research, activities related to the skill of differentiation between the main elements of the speaking topics that require dialogues and discussions at wider ranges than the sub-items which do not require a lot of discussion and dialogue. This may be due to focusing on what is related to the speaking topic and enriching

it in the bilateral and multilateral interactions. The strategy has provided tasks to distinguish between the similarities and differences, and to re-arrange and comparison according to understanding the type of information. This explanation reinforces what pointed out by Jordan (Jordan, 1997) that the ability to distinguish the terminology and the connecting tools are of the academic listening skills through discussions and dialogues. This result is consistent with what revealed by the study of Qurh, Sinje and Abu-Laban (2011) of the important and influential role of distinguishing and its different dimensions and levels in the academic listening positions.

As for the improvement of the follow-up skill, which is the ability to understand the nature of the relationships between sequential events, may be due to the learning and teaching procedures that provided activities which emphasized the logical sequence in the presentation of ideas, opinions and viewpoints in the order of the speaking topics, and to good planning in the design of those procedures: where the transition from one idea to another, and from one task to another.(Richard, 2008).

With regard to the development of the evaluation skill relative to the contents and the implications of a speech, may be due to the continued processes of presentation of views supported with evidences that took place in the course of dialogue and discussion processes, to the processes of commenting on the ideas put forward, as well as judgment and evaluation of these ideas, and discussing some of the words contained in the book, This may also be due to some of the learning and teaching procedures which focused on highlighting the negatives and positives of some elements of the speaking topics. This reinforced by what Abdul Bari (2010) pointed out to that the skill of criticism of the audible is a skill of the active listening skills, this study is consistent with Khaldi's study (Khaldi, 2013), which revealed methods used by the second language learners in the course of lectures, including evaluation of lectures' content, and self-evaluation processes.

With regard to the taking-notes skill, the progress among the female students in the

Table (3)

Bonferroni test for a posteriori comparisons between the adjusted means for the performance of individuals of the sample in the two groups of the study (control and experimental) in the academic listening skills in English language combined according to the teaching strategy variable after isolating the effect of performance in the pretest

Teaching strategy	Adjusted mean	standard error	value of the difference between means
Usual	35.10	0.65	*14.10
Dialogue and discussion	49.20	0.62	

* Statistically significant at the level of statistical significance ($\alpha = 0.05$)

Results provided in Table (3) show that there is a statistically significant difference in the six academic listening skills combined in favor of the performance of individuals of the sample who studied speaking strategy of dialogue and discussion.

Discussion of the Results

The results of the study showed statistically significant differences at the significance level ($\alpha = 0.05$) between the two means for the performance of individuals of the sample on the academic listening skills in English in teaching speaking. This result shows the effectiveness of the strategy of dialogue and discussion in improving the academic listening skills.

The improvement of these skills combined may be due to the activation of the listening process during learning and teaching procedures, and to the directives and to some of the tasks that have been adopted. Implementation of the strategy required good listening to the Interactions during the dialogues and discussions, as well as paying attention and following-up during the exchange of ideas, opinions, comments and explanations provided by the students in the experimental group. The improvement may be due to the following factors combined preparation and planning for the process of listening, taking notes while listening, and the factor of concentration and analyzing the important ideas of the elements of the speaking topics, and reformulating them in a new way. It cannot be ignored that the process of communication and interaction that takes place to learn the language begins with speaking, and ends with listening, in the implantation of this study, listening then speaking were practiced many times, leading to an improvement in both of

skills; as it is unlikely that an interactive attitude and an exchange can take place without one of these two skills to improve academic listening skills combined.

This agrees this with the study of Hilal (2006) that the two skills, listening and speaking are related and that the improvement happens in both skills; this result conforms also with the study of Abu-Qurah, Sinje and Abu-Laban, (2011) which revealed the importance of listening and some of its skills for university students, and with what revealed by Barckly study (2006) which showed the effectiveness of classroom discussion groups to improve the skills of listening and speaking combined.

With regard to the improvement of the skill of concentration among the students in the experimental group compared to the students in the control group, difference may be due to factors associated with the organization and preparation of the arbitrator with respect to the procedures for implementing the strategy the subject matter of the research which required active attention to the a priori questions in order to think about the answer, and find the important ideas in order to comment and decline to comment on them, and to give views on them, or to reformulate after a period of time, depending on the required action, as the understanding of the task, and doing it to the fullest extent, which requires concentration and attention during the listening process, therefore this ongoing activity during the listening led in one way or another to the development of skill, this interpretation is reinforced by what Elizabeth and others (Elizabeth, et al. 2000) have indicated that the discussions group provide opportunities for the formation of behavioral indicators of academic listening skills, it is also consistent with the findings of Nasr's study (1997) that

difference between the two means for a posteriori performance of individuals of the sample on the six academic listening skills collectively in English, according to teaching strategy (conventional, or dialogue and discussion) variable:

1. The priori and posteriori means and standard deviations for the individuals ‘performance in the sample on academic listening in English skills were calculated collectively according to the teaching strategy variable; Table (1) shows this issue:

Table (1)

Means and standard deviations for the performance of individuals of the sample on academic listening in English skills combined according to the teaching strategy variable

	Pretest performance			Posttest performance	
	Number	Mean	Standard deviation	mean	Standard deviation
Usual teaching strategy	22	30.31	7.01	34.48	6.67
Dialogue and discussion strategy	24	31.80	10.06	49.77	8.39
total	46	31.09	8.67	42.46	10.79

Table (1) shows that there are virtual differences posttest means and standard deviations for the performance of individuals of the sample on academic listening in English skills combined, according to the teaching strategy variable.

2. To know the significance for those virtual statistical differences according to the teaching strategy variable; The one-way analysis of covariance (One Way ANCOVA) is used, as shown in table (2):

Table (2)

Results of the one-way analysis of covariance accompanying means of the pretest performance of individuals of the sample on academic listening in English skills combined, according to the teaching strategy variable

source of variation	sum of squares	degrees of freedom	Mean Square	P value	Statistical significance	Effect size
0.844	2153.632	1	2153.632	232.185	0.000	.844
0.850	2263.562	1	2263.562	*244.037	0.000	.850
Error	398.846	43	9.275			
Adjusted total	5237.163	45		45		

* Statistically significant at the level of statistical significance ($\alpha = 0.05$)

The results of the variation analysis in table 2 show that the value of statistical significance of the teaching strategy variable was (0.000) which is lower than the level of statistical significance ($\alpha = 0.05$), so the second null hypothesis was rejected, and the alternative was accepted, which stipulates that: “there is a statistically significant difference at the level of statistical significance ($\alpha = 0.05$) between the two means of the performance of individuals of the sample on academic listening in English skills collectively, due to the teaching strategy variable (conventional, or dialogue and discussion)”; which confirms that there is an effect

of the teaching strategy in improving academic listening skills in English combined, among the students in the experimental group.

3. Determining the value of the difference - statistically significant- between the two means of the posttest performance of individuals of the sample on academic listening skills in English combined, due to the teaching strategy variable (usual, or dialogue and discussion), as well as to learn for which were those differences; Bonferroni test for a posteriori comparisons was used the results were as shown in table (3):

selected based on the general understanding of the academic listening and the key elements in involves which the students must know. The test questions were organized according to behavioral indicators of the listening skills

Validity of the Instrument

Modifications were carried out in the light of the views of the arbitrators; therefore, all the observations on language safety and some typographical errors were amended accordingly.

Reliability of the Instrument

The reliable agreement between the correctors of the academic listening test in English language skills was verified, after the selection of an exploratory sample of (25) female students from the study population and from outside the sample, where the researchers and a teacher with experience and competence in curriculum and instruction applied the test on the exploratory sample and they corrected the performance of individuals of the sample and estimated the test scores. Then, the reliability coefficient of compatibility between the correctors was calculated and estimations were determined by adopting Holsta Equation.

Study Deign

This was a quasi-experimental study which had one independent variable (dialogue and discussion strategy) and one independent variable (the academic listening skills mean score of the first secondary class students in Jordan).

Data Collection

The approval of responsible / official institutions in the Directorate of Education for Wadi Al-Seer Directorate was obtained to implement the study in its schools .The research tool and the teaching method were validated by a group of EFL experts and a list of academic listening skills was developed by the researcher based on the related literature An academic listening achievement scale was developed to grade students listening achievement . Applying the tool of the study in the pre-test of the academic listening skills test. Pretest

measurement application for the tool of the study on the students of the two groups after the completion of the experiment. The information and data were collected, and statistical design was prepared to answer the question of the study and the related hypothesis.

Data Analysis

To answer the study question, and verify the null hypothesis; a priori and a posteriori means and standard deviations for the performance of the two groups: the experimental and the control on the six academic listening skills in English combined, and every skill of those skills, were calculated, in order to examine the significant difference between the two a posteriori means for the performance of individuals of the sample on each of the academic listening skills and on all of them as a whole after insulation (deletion) of the difference between the two pretest means according to the “teaching strategy variable (usual, dialogue and how much improvement is resulting from the teaching strategy and to find out in the favor of which those differences, Bonferroni test for a posteriori comparisons was used.

Results of the Study

Results related to the question of the study: What is the impact of teaching speaking using the strategy of dialogue and discussion on improving academic listening skills among the female students in eleventh class of the secondary education stage in Jordan?

From this question the second null hypothesis has emerged, which states: (There is no statistically significant difference at the level of statistical significance ($\alpha = 0.05$) between the two means of individuals ‘performance of in the sample on each skill of the six academic listening skills in English (concentration, speech comprehension, distinguishing information, following-up, evaluating the contents of speech, and note-taking) and on these skills as a whole, due to the teaching strategy (conventional, dialogue and discussion) variable.)

To answer this question and test its second null hypothesis had to be to identify the significant

showed that the experimental group students practiced speaking more effectively than the control group students and there was a significant improvement in the listening skill.

Jinyan(2006)conductedastudyinChinaaimed to detect the role of dialogue in the development of academic listening skills, and the Chinese students 'degree of confidence in their ability with respect to academic listening. The study sample consisted of (87) male and female students (40males and38 females);Chinese students who were in their English language preparatory year at one of the U.S. universities. In order to achieve the objective of the study a questionnaire was designed; it composed of (30) open questions about the role of lectures, dialogues and discussions in English and targeted the development of their academic listening. Findings showed that dialogues and discussions in the classroom develop students' grammar and speaking skills and therefore they are able to listen more, take notes, and write down the required tasks .Practicing the skill of listening at the classroom encourages students to pay attention and listen more than listening directly from the lecturer. Findings also showed that the development of 80% of the students' four skills collectively helped them to understand 90% of what a lecturer in the classroom say.

From the above ,It is noted that most of the obtained studies aimed to improve listening skills, and that more than one strategy was used. However, the researchers did not find any study that shows the impact of the dialogue and discussion method on improving academic listening specifically. The researchers have benefited from Arab and foreign studies in the development of the study problem, the indication of its importance, and in building tools as well as enriching the theoretical literature.

What distinguishes the current study from all of the previous studies is that it included in the research the academic listening skills that have not been dealt with individually or pooled within the limits of researchers' knowledge in the Arab environment in general and the local Jordanian environment in particular. The researchers wish that her study's findings will contribute to increasing awareness with respect to the importance of the strategy in teaching English as a second language.

Method and Procedures

Study Methodology

For the verification of the objectives of the study ,quasi-experimental method was used: it was based on two groups: the experimental group and the control group and on the pre and post application of the two tools of the study to determine the impact of the strategy on each of the dependent variables, namely academic listening skills.

Population and Sample

Individuals of the sample consisted of (46) students of the scientific branch in the grade eleven in the secondary school enrolled at Wadi Al-Seer Secondary School for Girls. Students were chosen intentionally because of the availability of the appropriate conditions and necessary facilities for the implementation of the experiment.

The individuals of the sample were chosen randomly ;two classrooms of the scientific branch in grade eleven were chosen randomly .One classified as experimental group included (24) students, who studied the speaking units of the curriculum using the strategy of dialogue and discussion, while students of the second division were classified as a control group included (22) students who studied the speaking units of the curriculum in the conventional way.

Study Instrument

A study instrument designed; it was is an essay test. The list of academic listening skills were derived, and a number of them were reviewed. The study instrument has identified six basic skills of academic listening: (*concentration skill ,comprehension skill, skill of content of speech, skill of distinguishing information ,follow-up skill, Skill of evaluating the contents of speech, skill of note-taking*).And a number of behavioral indicators were determined for each skill. The list of academic listening skills and its behavioral indicators were verified by presenting it to a group of juries with expertise in the specialty of curricula and teaching methods .The test questions consisting the content were

comprehension, as well as the impact of how these notes are taken on listening, and comprehension in the various lectures. The study sample consisted of (122) male and female students in their third and fourth year in the Faculty of Education at Cumhuriyet University. These students were divided into two groups: experimental group and control group; each group consisted of (61) students. The pretest- posttest quasi-experimental approach was used. Students listened to a text rich with narrative and philosophical information. Each text consisted of (1500) words for (20) minutes, texts were read at the rate of normal speaking, and then researchers read the texts, and these texts were recorded, examined and compared with the original texts to determine if there were any errors. The experimental group received practical training for four hours on note-taking techniques, and the members of the group were asked to use these techniques during listening activities. The findings showed that there are statistically significant differences in favor of the experimental group between the pretest and posttest, which indicates a positive impact of taking notes on the levels of listening and comprehension, and an effect of the of note-taking exercise on listening to different lectures and comprehending them.

Tsai and Wu (Tsai & Wu, 2010) conducted a study in Taiwan with the aim to recognize the effects of teaching using a note-taking method (the Cornell Way of note taking), and the language used in taking notes (English or Chinese), on the listening comprehension of English as a second language among college students in Taiwan to two types of texts: short dialogues and long lectures. The study sample consisted of a control group included (54) male and female students, and an experimental group consisted of (54) male and female students who were taught by the same teacher. The experimental group was treated using the method of detailed and explicit note-taking instruction. The language that the students use to take notes was ...by seat number. At the end of the research students were tested in listening comprehension based on the content. The one-way analysis of variance (ANOVA) and the multivariate analysis of variance (MANOVA) were used to analyze test scores. Findings showed that there is a significant effect of the method of

teaching in the listening comprehension for the two types of text regardless of the language being used in taking notes. Findings also showed that the performance of the students who took notes in English was better than their peers. The degrees of the students who have been exposed to common effects on both teaching and taking notes in English were higher than the degrees of those who have been subjected to different conditions. The study also showed the importance of the teaching strategy in note-taking, it also showed that the Chinese-speaking students' who learn English as a second language are less able to understand the information presented to them in English. So in order to help learners of English language as a second language to comprehend it better, teachers have to explain to students how to take notes in an orderly manner and encourage them to use English in note-taking.

Noom-ura (Noom-ura, 2008) from Thammasat University in Thailand conducted a study aimed to detect the impact of a program in improving listening and speaking skills for academic purposes for students with low level in English as a second language. The study also aimed to investigate students' attitudes towards learning English. The sample consisted of (28) male and female first-year students who study English as a second language in Thammasat University. In order to achieve the objectives of this study, the researcher designed an achievement test (pretest-posttest), and a questionnaire. The study showed an improvement in the level of students who underwent the educational program, especially in listening and speaking skills.

Barckly (Barckly, 2006) conducted a study in the United Kingdom, the study aimed at recognizing the impact of the class discussion groups in improving the skills of speaking and listening among students at the primary school. The study sample consisted of (88) male and female students, they were divided into two groups: experimental and control group and each group consisted of (44) male and female students. The individuals of experimental group were taught an academic course using panel discussions for four weeks, while the control group studied in the usual classroom context. Thereafter, students were given an attitude posttest in speaking which

Teacher plays an effective role in facilitating learning on the attitudes of dialogue and discussion; teacher changes the students' status from Inertia and laziness to the active interaction, and provides the needed support; in building a framework of guidance to build their ideas, and develop their skills which they must learn during the dialogue and discussion, provide hints, and evidences that support this process. Teacher's role can be played also by asking open and deep questions, and giving enough time for students to answer them, (Myhill & Jones & Hopper, 2006) building attitudes, design activities, and the development of the tasks. In addition to the teacher's important role in continuing interactions, a teacher also helps students in the reformulation of their colleagues' ideas and in expressing their different points of view, helps them to expand their acquisition of meanings and evaluate their conversations and discussions by themselves, and provides them with feedback. (Scott, 2009).

This strategy is based on the principles of sociocultural theory, of "Vygotsky" theory and his views on the relationship between language and thought; he sees that the central speech develops and grows to internal speech is the key to understanding the internal discourse.. "thought" because it can be observed and studied, making it easy to identify and study its characteristics before it becomes another thing that is difficult to be observed. Central talk is the connection between language and all its manifestations (spoken words and internal appearance which renders words with meaning) including language development that appears as a result of social interactions. Speech of individuals begins socially at first, then the internal speech (thought) follows, the internal speech (Thought) which an individual produces can organize their perception and understanding of the mental structures contained in the language they use during social interaction. (Spade & Lightbown, 2011).

There is no doubt that social interaction is the means through which the meanings of language are obtained. Meaning within the language depends on the social environment, and a learner has to put meaning to the words surrounding him/her, and refer it to his/her existing ideas and ways of thinking so that learning takes place.

In addition to that learning takes place when an individual or learner interacts with other hubs when in a status that he/she is able to perform at a high level because of the support he/she receives from the interlocutor, the learner reorganizes the speech and activities at the social level. Learner can also control his/her own mental processes as a result of the mental integration between what he said and what others have said; it is an organizing process which is being directed effectively and is transferred via social relations between individuals in order to begin the formation of personal meanings. (Mercer & Littleton, 2007).

The greatest concern in the sociocultural theory, or Vygotsky's theory is related to the speeches, and the process of learning which occurs as a result of interaction with the environment; an interaction which is influenced by the interaction peers, language and experiences which the individuals acquire and use as the basis for the development of the higher cognitive processes by thinking. The theory also suggests that individuals have the ability to adjust, and reorganize cognitive processes as soon as they acquire knowledge during social interaction (Ghamdi, 2012).

Related Previous Studies

Kim, Richard and Jie (Kim & Richard & Jie, 2013) have conducted study in the United States, which aimed to find out the extent to which bilateral and open discussions can contribute to accelerating the development and performance of students in the English language. The sample included (75) students from the primary education who are Spanish-speaking students. Students were divided into two groups, control group and experimental group. The experimental underwent the study of bilateral and open discussions approach for four weeks. Findings of the study showed that the performance of the experimental group students was much better at listening, reading and comprehending compared to the performance of the control group of students. The findings also showed the effectiveness of the discussion strategy in promoting students' interest to participate in discussions.

Gore, Delsey, Koskn and Dalkin (2013) conducted a study in Turkey aimed to investigate the effect of taking notes on listening and

through social networking channels and exchange of knowledge, where students feel that knowledge is common to all, and that the reformulation of ideas provides students with positive participation, and thus leading to the success of mental linguistic communication process between them. In addition to the fact that practicing language in this way develops language acquisition automatically and in unprompted manner (Aldlabih, 2011; Moyles & Margreaves & Roger & Petron, 2003).

One aspect of dialogue and discussion strategy is its ability to build cognitive development; however there is the another aspect, which is its ability to build or create positive social learning environments that help identify individual, bilateral and collective participations patterns, thus it unites cognitive aspects with social aspects (Ghazwi, 2011).

Dialogue and discussion strategy is one of the strategies of effective teaching as it is a social method that is based on thought and language, accompanied by non-verbal communication because it provides students with opportunities to think about what teacher provides and delivers; this is the essence of effective teaching, and comprehending what is being presented or put forward may happen simultaneously with the intellectual stimulation; a student works to form positive attitudes towards learning in general and language in particular, the strategy also allows the development of views and positions on issues of common interest between the dialogue parties and members of the discussion group, leading to a common understanding of these issues or problems. This understanding is an essential block in building knowledge of students in an orderly manner based on cooperation and partnership in building meaning that achieves the desired goals and outcomes (Kuo, 2008; Larson, 2000).

Some researchers believe that teaching using the method of dialogue that is followed by discussion provides great opportunities for students' answers and leads to shared opinions between the teacher and students; these views represent different values and beliefs and different perspectives. Teaching using the method of dialogue and discussion also enhances community spirit, develops a common understanding

consequently, and it also makes students also an important source of knowledge and cognitive patterns of thinking and remembering. Among the most prominent features of this strategy is that it encourages students to identify skills, ideas, values, principles, and new information they have not yet known, it also provides more flexible opportunities that those of other methods and strategies in the area of acquiring new knowledge, as the students retain new information which resulted from the dialogue and discussion becomes enhanced when students are able to link these information with their personal experiences, expertise, and previous knowledge especially when they talk about the raised issues and problems using their own words. (Salas & Fitchett & Marcado, 2013).

The classroom questions are key to the strategy of dialogue and discussion to achieve the highest level of comprehension and participation, teacher's questions contribute also to the effective learning, where students work in pairs and groups they use their own language, which in turn achieves the social building of knowledge, and raise the quality of dialogue and discussion and activate it as required, it also stimulate students to think. Students' answers contribute to developing high levels of interaction and cognitive preoccupation. Class discussion and dialogue requires an open-ended questions, that need to organize the available information to get one's own answers. (Yamani, and Askar, 2010; Ghamdi, 2012).

There is evidence that students' participation in the dialogue and discussion aims at better education of the content through organized dialogues and talks between one student and another, then between a group of students. Dialogue and discussion strategy has an important aspect of learning and teaching process as it allows students to participate in different and varied forms of the social interaction forms resulting from the diversity of their worlds, their experiences and their personal and social interests. Researches show that students use their academic, practical, and life experiences during dialogue and discussion ;this facilitates the conceptual change resulting from experiencing a variety of experiences and ideas, and it enhances the perception that others do not always reach a collective agreement. (Alexander, 2006).

elements for the listener (Nasr, 1997; Abu-Qurah, Sinje and Abu-Laban, 2011).

Comprehension of the talk content: the recipient's understanding of the most important ideas, meanings and words contained in the audio message and interpreting them, in other words, to understand the lecturer speech (Nasr, 1997).

Distinguishing information: the ability to distinguish information; main ideas and supporting details, used words and their meanings and the ability to determine the quality of audible information, and distinguishing connectivity tool and other tools. (Jordan, 1997).

Follow-up skill: means is the ability to follow up with the speaker while moving in events and ideas in a logical or time sequence in the light of the meaning (Nasr, 1997).

Evaluating the contents of talk: this skill requires that the listener be critical to the audible information and be able to issue some judgments and show attitudes towards the topic being listened to; the skill also includes a verification procedure of the correctness and accuracy of the information, and reaching logical conclusions on the topic of the lecture or the listening text (Alathmat, 2010).

Taking notes: indicators of this skill are: writing notes in concise language and summarizing the main ideas in short phrases and sentences, and drawing mind maps for ideas and events in the talk. It is a strategy, a method and skill at the same time and is also an effective educational activity as it forces the reader or listener to read or listen according to the method of the author or lecturer which leads to the interest in the main ideas, and find out the intertwined relationships between them; this facilitates the process of comprehension, and increases its efficiency in the study. It is also a skill used for the control or the ability to deal with written and audible material. The process of taking notes has gained acceptance by most of students, especially in the stages of secondary and tertiary education (Nasr, 1990: 129).

The note-taking strategy is important in teaching a second language, and it is crucial in the students' ingenuity in the academic listening tests, according to the logic that the taking notes process occurs either simultaneously with the

listening activity or directly after finishing this activity; it achieves academic proficiency in listening, enhances academic success, facilitates information storage process, and strengthens long-term memory; therefore, these notes become a storage for the listener to return to it, and retrieve or recall and use the information gained later (Aminifard & Amini, 2012; Song 2011; Oefinger 0.2014).

Dialogue and Discussion

This strategy emanates from the fact that meaning is being built through language. Linguistic knowledge is made up from social interactions, through which meaning is being obtained. Dialogue and discussion strategy is a form of oral communication, where the exchange of knowledge and conversations, beliefs, feelings, and previous experiences between two or more individuals in an organized manner targeting to achieve greater understanding and based on expressing opinions, accepting others' views and opposing them honestly and objectively.

The speech or talk that goes on during panel discussions in the classroom is not just an activity, rather it is a product of learning and one of the important foundations that support thinking; it is also a product of research and modern educational studies. Psychological studies revealed the importance of language in the building thought, that speaking is the core of learning, where ideas are being formulated for the first time, so the input ideas are processed, and then they become output. These ideas can be adjusted, re-formulated and they can communicate ideas with others through social interaction using dialogue that begins with (and is supported by) physical movements; it takes place when the teacher talks individually with students, then the students talk to each other, and thus all students are engaged in the discussion. (Brierton, 2011).

Dialogue and discussion strategy, as based on the interactive input, provides opportunities for students to help them develop their mother tongue and second language acquisition depending on the language contexts, and then use them in the attitudes of study in life which provides them with the appropriate and comfortable atmosphere

students participating in the study to participate positively, introduce their previous experiences to build on them, offer different points of their opinions, focus on listening participate in the implementation of activities, invest the entire time in maintaining effective dialogues and discussions, and attempt to connect students to the attitudes in life.

Academic listening

The term in the current study means the mental linguistic performance processes that allow students to receive and understand information verbally, and record such information in special notebooks using the student's own language. It is measured by the grade the students in the eleventh class in the scientific branch, who are the sample of the study, score on a test that measures the academic listening skills the subject matter of the research, namely: concentration, comprehension of the content of the speech, distinguishing information, following-up, evaluating the contents of the speech, and taking notes.

The Usual Strategy of Speaking

The strategy the teacher follows in the teaching of speaking topics planned for the individuals of the sample according to specific steps identified in a the teacher's guide for teaching English language skills.

Limitations of the Study

- The current study was applied on Wadi Seer Secondary School for Girls, which was chosen intentionally, because it has a number of classes for the scientific branch of grade eleven. The study was applied on two randomly chosen classrooms.
- The study was applied during the second semester of the academic year in 2015 and the experiment took (16) teaching hours.
- The study was limited in terms of academic listening skills on six sub-skills: concentration, comprehension of the content of the speech, distinguishing information, following-up, evaluating the contents of the speech, and taking notes, and the behavioral indicators of those skills.

Review of Literature

Trends in this field indicate that academic listening is an essential foundation in comprehending the ideas and communication; it is an important element in second language acquisition as well as its impact on academic achievement and success in higher education ;it develops confidence in the hearts of students and increases their productivity in their academic, professional, and personal lives; in addition to developing their ability to interact in the classroom. Despite the importance of academic listening but succeeding in it among students who are studying English is determined by different aspects represented in the linguistic ability of students as well as the content, structure, and style of academic discourse the student received. It is possible to add a number of environmental factors to these considerations, such as distraction conditions in lectures that are likely to hinder the comprehension process, in addition to the rapid recitation, and new definitions and vocabulary (Gho, 2005; Graham, 2011).

Academic listening stimulates interaction between speaker and listeners or between learners and lecturer in spite of its non-interactive nature, as it urges students to ask the lecturer for clarification, or responses for effectively and successfully interaction, it also features a lot of verbal responses or non-verbal responses to indicate understanding. Students can understand the contents of the audio text without understanding all the vocabulary, and understand complex plots in the text as the process of understanding the text is an interactive process between the listener ,his knowledge and previous experience and the experience of audio text (Ying, 2007).

Academic listening skills targeted in the study : Academic listening skills identified in this study are the following six skills: concentration, comprehension of the talk content, distinguishing information, following-up, evaluating the contents of the talk, and taking notes, the following are definitions of each one of them.

Concentration skill: the ability to concentrate while thinking of the speaker's message to give meaning to what is being listened to, as well as paying attention to specific and important

difficulties in the speaking skill; because of their weakness in the skill of listening, it is also due to the lack of connection between listening and speaking skills by appropriate teaching methods. Dmour's study(2013) showed that among the main weaknesses of English language problems at the secondary school is the weakness in the performance of students in the course of the use of language skills, and that the students' attention is focused only on learning English language grammar but not to use them.

Olimat study (2013) has revealed low performance and achievement by students in high school because of the lack or low efficiency in language skills, as the focus is on the skills of reading and writing while the skills of speaking and listening are neglected.

Abdul-Hamid's study(Abed-ALHameid, 2009) indicated that the weakness of the listening skill in various levels of education is because the English language teachers teach listening as a form of reading, let alone the inadequacy of listening and speaking activities used in the classroom.

In this context, according to a Al-Jamal study (Al-Jamal, 2007) students' efficiency in listening skills are largely related to their attitudes towards the language teacher, and this is measured by the feelings and concerns of students during learning inside the classroom, which may be caused by nonuse of interactive strategies during learning this important language skill.

Based on the foregoing, the present study aims to reveal the impact of dialogue and discussion strategy on teaching academic listening skills given the importance of listening skills among the population of the study.

Study Question

The present study attempted to answer the following question:

- » *What is the impact of teaching speaking using the strategy of dialogue and discussion on improving academic listening skill in the English language among female students of the 11th class in the secondary education in Jordan?*

Hypothesis of the Study

Based on the question of the study, the researcher tried to test the following hypothesis:

- * *There is no statistically significant difference at the level of statistical significance of ($\alpha = 0.05$) between the arithmetic mean of the performance of students in the experimental group in the academic listening skills test collectively and individually, compared to the performance of students of the control group due to the teaching strategy (dialogue and discussion, and the ordinary method).*

Significance of the Study

The significance of this study is realized in its results, and in the reflection of those results on those affected by it in the attitudes of teaching the English language especially in terms of the following aspects:

1. This study provides an educational vision on academic listening; it is the first study to address this type of listening in the local environment in general and in Jordan in particular
2. It opens the door for researchers to address the academic listening skill for its important role in improving the achievement level of students.
3. The desired improvement in the performance of students in the attitudes of teaching academic listening skills
4. It opens the door to the supervisors and those in charge of the English language curriculum to address the issues related to the results of the academic listening, in order to help improve the language curriculum.

Definition of Terms

The study mentioned a number of terms and keywords defined as follows:

Dialogue and Discussion Strategy

The term is defined procedurally in the current study as a set of procedures which the English teacher followed in the attitudes of teaching speaking; so that she made it possible for the

of academic comprehension; as it facilitates the encoding or memorization of information, which thus improves students' ability to memorize the speak; this is why academic listening is strongly associated with academic performance (Nasr, 1990; Tasi & Wuk, 2010).

If the development of the four skills is among the goals of language learning and teaching, it requires effective and appropriate strategies that create the interaction between a teacher and learner, create a dynamic educational attitude, and improve the learner mental and language skills; these strategies must suit the learner needs and abilities as well. Teaching strategies are among the basic elements of the curriculum that work on the development of students' higher mental processes, and lead to the acquisition of the necessary skills to deal with the knowledge effectively, possession of proper mindset tools, and motivation of thinking about important issues, problem solving, and taking appropriate decisions (Ababneh, and al-Khatib, 2011).

Also among the important teaching strategies in the field of language teaching is the strategy of dialogue and discussion as it is an interactive process that guides the learner towards interaction in an educational attitude so as to contribute to access the knowledge easily, improve the performance achievement, help to achieve self-learning, and also raise the underlying potentials of the students to make them more effective in learning attitudes. These strategies also conform to the goals of teaching thinking and learning languages and science and to the students' answers; they are compatible with the requirements of the current era (Saleiby, 2010).

Some believe that this strategy is a framework for the production of ideas, and expressing them in the form of bilateral dialogues and group discussions that are based in essence on the questions and answers on the topic of the discussion ;activating the process of exchange of views and ideas, proposing solutions and linking data, stimulating thinking processes, and improve its skills and the production of new meanings, in addition to building perceptions about the issues and problems related to the subject matter of the research(Murphy et al, 2009).

The strategy of dialogue and discussion provides real opportunities for students to participate actively in their own learning process and equips them with language skills, where knowledge can be built individually and /or participatory between a teacher and learner, a speaker and listener, and between the learners themselves (AL Regeb, 2009). The strategy of dialogue and discussion is based on social situations in which dialogic discussions take place and collective formulation of lessons' topics as such strengthens understanding and the real learning.

As the strategy of dialogue and discussion is based on dialogue and discussion mechanisms, it then provide active mental and moral environment that helps students to ask questions, receive and exchange answers ;it also increases their ability to provide new ideas, and evaluate the ideas of others. It provide freedom to express views. (Brookfield & Preskill, 1999).

Since the philosophy of the Ministry of Education is based on making the learner the center of the educational process ,then the strategy of dialogue and discussion serves that goal where it moves the learner from negative attitudes to positive attitudes as a result of moving away from rote learning, and directs students towards the positive participation with experiences and ideas in the various language learning attitudes in particular.

Therefore, this study, which is based on the strategy of dialogue and discussion in teaching speaking skill and its impact on improving academic listening, was conducted with a hope to contribute to help students, the population of this study, to make changes in their oral linguistic behaviors in the English language.

The Problem of the Study

The idea of this study came as a result of the researcher's observation through an experience in teaching English as a second language; there is learning weakness in this language and using it orally in a correct way among a number of female students, despite the importance of listening and speaking skills in scientific and practical life, but many of the students suffer from

mostly for the purposes of learning in lectures, tutorials and seminars. It is very different form of listening from the usual listening skill whose purpose is merely for enjoyment (Jeon, 2007).

Academic Listening is also defined as an understanding of the purpose of a lecture, the ability to identify the main ideas, the practice of follow-up and the ability to determine relationships between key and supportive ideas; the term is also defined as the ability to draw meaning and take notes through presentation and the use of cueing mechanisms (Khaldi, 2013).

Richard, referred to in (Aryadoust & Groh & Kim, 2012), and who is one of the most important top scientists who gave a formal nature of the distinction between public and academic listening, suggests a list of sub-skills for academic listening, including the ability to specify the topic (the topic of the lecture), as well as the relationships between units of the talk, inferring the relationships between elements of the topic, and identifying aspects of the problem which is the topic of communication and listening. Academic listening is not only decoding connotations and audible words, but also a solution to a problem where the learner perform an active and critical role in correctly predicting the potential developments of speaking (Smit, 2009)

Academic listening requires that learner be equipped with an extraordinary ability to focus and understand during the receiving period without the need for a means to facilitate the interactive dialogue, it requires also self-effort exerted by the learner in guiding the sense of the word and the acquisition of skills of decoding academic lecture symbols, as well a mastery of audio and visual skills (Huang & Finn, 2011). A listener in learning attitudes needs to integrate prior knowledge within-coming knowledge, to distinguish between what is important and what is more important, to know the goal of the speaker, to draw valid conclusions, and to rearrange the rhetorical ideas and language structures of the speech in a way that reflects the recipient's awareness of the contents of the audible material (Song, 2008).

Academic listening is a problem for English language learners as a second language because it requires a broad vocabulary base. While another

reason is that learners try, during listening, to focus on the details which leads to dispersion of mind and causes lack of good understanding of the lecture (Jinan, 2008). Another difficulty is that learners do not understand the signals and allusions a speaker uses to build academic comprehension of topics, where lectures include specific "grammatical words" that distinguish it from other audio activities; these grammatical words either facilitate or hinder the listening comprehension as represented by rapid recitation and new definitions. Moreover, there is a lack of awareness to the importance of organizing a lecture because understanding should be at the level of the lecture not at the level of the statement; the understanding which is associated with language proficiency (Smit, 2006).

Among the difficulties students also face in the listening comprehension is the diversity of accents of English language they hear during lectures, especially that most of the teaching students receive is direct (face to face) in classrooms that are heterogeneous in terms of social and cultural class and ethnic background, all this leads to the student ability to comprehend the English language in spite of the many accents. These difficulties contribute to the dispersion of the students' concentration; making them focus on the spoken language attributes rather than focusing on its meaning (Murakami, 2014; Tsai & Wu, 2010).

Academic listening is perceived as the most commonly used skill in classroom, as it plays an important role in students' academic success; as the success in listening leads to the success in comprehension and understanding, it also has a major role in the acquisition of vocabulary necessary for academic success, and for the development of students' communicative ability. (Owca & Pawlake & Pronbis, 2003).

Performance in the listening attitudes can be more clearly determined by student's level of capabilities and since the internal psychological processes of the student cannot be measured directly, many researches on academic listening comprehension test the students' academic written notes as a tangible record of these processes. Taking notes in itself is one of the important aspects

Abstract:

This study aims to explore the impact of the dialogue and discussion strategy for teaching Spoken English on improving academic listening skills among students at first secondary class in Jordan. The study was applied on 46 students of the first secondary class at Wadi Al-Seer Secondary Girls School. The school was intentionally chosen where two sections of the first secondary class were randomly chosen. The first section consisting of 24 students was classified as an experimental group, while the second section consisting of 22 students was classified as a control group. The experimental group was taught speaking skill through using the dialogue and discussion strategy while the control group was taught through using the conventional method. The researcher used an instrument which she had prepared, an academic listening skills test in English, it is an essay test consisting of 15 written listening questions.

The result of the study revealed that there is a statistical significant difference at the level of ($\alpha = 0.05$) between the two means regarding the performance of the participants in English listening skills, in addition to the six skills. The result was in favor of the group members who were taught the speaking skills through the dialogue and discussion strategy.

Keywords: Dialogue and Discussion Strategy, Academic Listening Skills

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر استراتيجية الحوار والمناقشة لتدريس التحدث باللغة الانجليزية في تحسين الاستماع الأكاديمي لدى طالبات الصف الأول الثانوي في الأردن، طبقت الدراسة على (46) طالبة من طالبات الصف الأول الثانوي ممن يدرسن في مدرسة وادي السير الثانوية للبنات حيث جرى اختيارها قصدياً، في حين اختيرت شعبتان من شعب الأول الثانوي عشوائياً، صنفت الشعبة الأولى مجموعة تجريبية تكونت من (24) طالبة، والشعبة الثانية مجموعة ضابطة تكونت من (22) طالبة. ودرس أفراد المجموعة التجريبية التحدث باستراتيجية

الحوار والمناقشة، في حين درس أفراد المجموعة الضابطة موضوعات التحدث ذاتها بالطريقة الاعتيادية. استخدمت الباحثة أداة من إعدادها هي: اختبار مهارات الاستماع الأكاديمي باللغة الإنجليزية، وهو اختبار مقالي تألف من (15) سؤالاً استماعياً كتابياً.

أظهرت نتائج الدراسة وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين المتوسطين الحسابيين لأداء أفراد الدراسة على مهارات الاستماع الأكاديمي باللغة الانجليزية مُجمعةً، وعلى كل مهارة من مهاراته الست تعزى لاستراتيجية التدريس، ولصالح أداء الطالبات اللواتي درسن التحدث باستراتيجية الحوار والمناقشة. الكلمات المفتاحية: استراتيجية الحوار والمناقشة، مهارات الاستماع الأكاديمي

Introduction

Interest in listening as a goal of language teaching has grown lately for its effective role in the attitudes of learning a second language and because it is an important factor in the understanding and acquisition of language. Besides, the mastery of language skills is mainly due to the efficiency of the listening skill since it is the first knowledge tool and it is most used in study attitudes in life (Hilal, 2006; Sharab, 2011).

Listening skills contribute to shaping the skill of oral linguistic communication; help a learner to acquire new vocabulary, to build mental perceptions of the proper pronunciation, and to improve his/her ability to excellence. The contribute also to the development of all language skills, where students' understanding of the topic through reading, then expressing themselves through speaking skill and the ability to write, are all indications of the students' efficiency in the listening skill (Imhof, 2006; kurita, 2012).

Many researchers have contributed to the field of second language learning significantly in enriching the listening area, and a number of them tried to rate listening to more than one type, so listening skills has been ranked according to its required skills into two types: conversational listening (normal), and academic listening. Academic Listening is a complex skill that includes listening and speaking pooled, it is used

**The Impact of Dialogue and Discussion
Strategy for Teaching Spoken English
on Improving Academic Listening Skills
among Students at the First Secondary
Class in Jordan ***

Dr. Rula Mohammad Hmeidan**

***Received: 19/6/2016, accepted: 10/8/2016.**

**** English Teacher/ Ministry of Education of Jordan/ Jordan.**

Journal of Al-Quds Open University

for Research & Studies

No. 43 - Vol. 2

Contents

The Impact of Dialogue and Discussion Strategy for Teaching Spoken English on Improving Academic Listening Skills among Students at the First Secondary Class in Jordan Dr. Rula Mohammed Hmeidan	9
Evaluation of Aerial Offshoots Rooting of Three International Date Palm Varieties Dr. Husameddin Mustafa Abdalla Isaid Mr. Ahmad Shehdeh Mohammad Arar Mr. Tareq Abbas Saleem Abu Baker	29

3. Commit to state references soundly, to avoid plagiarism in the research.
4. Commit to avoid conducting research papers that harm humans or environment. The researcher must obtain in advance an approval from the University or the institutions he/she works at, or from a committee for scientific research ethics if there is any, when conducting any experiments on humans or the environment.
5. Obtain a written acknowledgement from the individual/individuals who are referred to in the research, and clarify to them the consequences of listing them in the research. The researcher has also to maintain confidentiality and commit to state the results of his/her research in the form of statistical data analysis to ensure the confidentiality of the participating individuals.

Seven- Intellectual Property Rights:

1. The editorial board confirms its commitment to the intellectual property rights
2. Researchers also have to commit to the intellectual property rights.
3. The research copyrights and publication are owned by the Journal once the researcher is notified about the approval of the paper. The scientific materials published or approved for publishing in the Journal should not be republished unless a written acknowledgment is obtained by the Deanship of Scientific Research.
4. Research papers should not be published or republished unless a written acknowledgement is obtained from the Deanship of Scientific Research.
5. The researcher has the right to accredit the research to himself, and to place his name on all the copies, editions and volumes published.
6. The author has the right to request the accreditation of the published papers to himself.

Journal of Al-Quds Open University

for Research & Studies

Five- Peer Review & Publication Process:

All research papers are forwarded to a group of experts in the field to review and assess the submitted papers according to the known scientific standards. The paper is accepted after the researcher carries out the modifications requested. Opinions expressed in the research paper solely belong to their authors not the journal. The submitted papers are subject to initial assessment by the editorial board to decide about the eligibility of the research and whether it meets the publication guidelines. The editorial board has the right to decide if the paper is ineligible without providing the researcher with any justification.

The peer review process is implemented as follows:

1. The editorial board reviews the eligibility of the submitted research papers and their compliance with the publication guidelines to decide their eligibility to the peer review process.
2. The eligible research papers are forwarded to two specialized Referees of a similar rank or higher than the researcher. Those Referees are chosen by the editorial board in a confidential approach, they are specialized instructors who work at universities and research centers in Palestine and abroad.
3. Each referee must submit a report indicating the eligibility of the research for publication.
4. In case the results of the two referees were different, the research is forwarded to a third referee to settle the result and consequently his decision is considered definite.
5. The researcher is notified by the result of the editorial board within a period ranging from three to six months starting from the date of submission. Prior to that, the researcher has to carry out the modifications in case there are any.
6. The researcher will receive a copy of the journal in which his/her paper was published, as for researchers from abroad, a copy of the Journal volume will be sent to the liaison university office in Jordan and the researcher in this case will pay the shipping cost from Jordan to his/her place of residency.

Six- Scientific Research Ethics:

The researcher must:

1. Commit to high professional and academic standards during the whole process of conducting research papers, from submitting the research proposal, conducting the research, collecting data, analyzing and discussing the results, and to eventually publishing the paper. All must be conducted with integrity, neutralism and without distortion.
2. Acknowledge the efforts of all those who participated in conducting the research such as colleagues and students and list their names in the list of authors, as well as acknowledging the financial and morale support utilized in conducting the research.

9. The research must include two research abstracts, one in Arabic and another in English of (150-200) words. The abstract must underline the objectives of the paper, statement of the problem, methodology, and the main conclusions. The researcher is also to provide no more than six keywords at the end of the abstract which enable an easy access in the database.
10. The researcher has to indicate if his research is part of a master thesis or a doctoral dissertation as he/she should clarify this in the cover page, possibly inserted in the footnote.
11. The research papers submitted to the Deanship of Scientific Research will not be returned to the researchers whether accepted or declined.
12. In case the research does not comply with the publication guidelines, the deanship will send a declining letter to the researcher.
13. Researchers must commit to pay the expenses of the arbitration process, in case of withdrawal during the final evaluation process and publication procedures.
14. The researchers will be notified of the results and final decision of the editorial board within a period ranging from three to six months starting from the date of submitting the research.

Four- Documentation:

1. References and resources should be written at the end of the paper as follows; if the reference is a book, it is cited in the following order, name of the author, title of the book or paper, name of the translator if any or reviser, place of publication, publisher, edition, year of publishing, volume, and page number. If the reference is a journal, it should be cited as follows, author, paper title, journal title, journal volume, date of publication and page number.
2. References and resources are arranged at the end of the paper as follows, references in alphabetical order starting with the surname of author, followed by the name of the author, title of the book or paper, place of publishing, edition, year of publication, and volume. The list should not include any reference which is not mentioned in the body of the paper.
 - In case the resource is with no specified edition, the researcher writes (N.A)
 - In case the publishing company is in not available, the researcher writes (N.P)
 - In case there is no author, the researcher writes (N.A)
 - In case the publishing date is missing , the researcher writes (N.D)
3. The researcher can use APA style for documenting resources in the text, placing the references immediately after the quote in the following order, surname of the author, year of publication, page number.
4. Opaque terms or expressions are to be explained in footnotes

Note: for more information about using APA style for documenting please check the following link:

<http://journals.qou.edu/resources/pdf/apa.pdf>

Third- Publication Guidelines:

The editorial board of the journal stresses the importance of the full compliance with the publication guidelines, taking into note that research papers that do not meet the guidelines will not be considered, and they will be returned to the researchers for modification to comply with the publication guidelines.

1. Papers are accepted in Arabic and English only, and the language used should be well constructed and sound.
2. The researcher must submit his/her research via email (hss@qou.edu) in Microsoft Word format, taking into consideration the following:
 - For papers written in Arabic: Font type should be Simplified Arabic, and the researcher should use bold font size 14 for head titles, bold font size 13 for subtitles, font size 12 for the rest of the text, and font size 11 for tables and diagrams.
 - For papers written in English: Font type should be Times New Roman, and the researcher should use bold font size 14 for head titles, bold font size 13 for subtitles, font size 12 for the rest of the text, and font size 11 for tables and diagrams.
 - the text should be single-spaced
 - Margins:
 - For papers written in Arabic margins should be set to: 3cm top/bottom, 3cm right, 2.5 cm left.
 - For papers written in English margins should be set to: 3cm top/bottom, 2.5 cm right, 3 cm left
3. The paper should not exceed 25 (A4) pages or (7000) words including figures and graphics, tables, endnotes, and references, while annexes are inserted after the list of references, though annexes are not published but rather inserted only for the purpose of arbitration.
4. The research has to be characterized by originality, neutrality, and scientific value.
5. The research should not be published or submitted to be published in other journals, and the researcher has to submit a written acknowledgment that the research has never been published or sent for publication in other journals during the completion of the arbitration process. In addition, the main researcher must acknowledge that he/she had read the publication guidelines and he/she is fully abided by them.
6. The research should not be a chapter or part of an already published book.
7. Neither the research nor part of it should be published elsewhere, unless the researcher obtains a written acknowledgement from the Deanship of Scientific Research.
8. The Journal preserves the right to request the researcher to omit, delete, or rephrase any part of his/her paper to suit the publication policy. The Journal has also the right to make any changes on the form/ design of the research.

Publication & Documentation Guidelines

First- Requirements of preparing the research:

The research must include the following:

1. A cover page which should include the title of the research stated in English and Arabic, including the name of researcher/researchers, his/her title, and email.
2. Two abstracts (English and Arabic) around (100-150 word). The abstract should include no more than 6 key words.
3. Graphs and diagrams should be placed within the text, serially numbered, and their titles, comments or remarks should be placed underneath.
4. Tables should be placed within the text, serially numbered and titles should be written above the tables, whereas comments or any remarks should be written underneath the tables.

Second- Submission Guidelines:

1. The Researcher should submit a letter addressing the Head of Editorial Board in which he/she requests his paper to be published in the Journal, specifying the specialization of his/her paper.
2. The researcher should submit his research via email to the Deanship of Scientific research (hss@qou. edu) in Microsoft Word Format, taking into Consideration that the page layout should be two columns.
(Check the attached digital form on the website of Scientific Research)
3. The researcher should submit a written pledge that the paper has not been published nor submitted for publishing in any other periodical, and that it is not a chapter or a part of a published book.
4. The researcher should submit a short Curriculum Vitae (CV) in which she/he includes full name, workplace, academic rank, specific specialization and contact information (phone and mobile number, and e-mail address).
5. Complete copy of the data collection tools (questionnaire or other) if not included in the paper itself or the Annexes.
6. No indication shall be given regarding the name or the identity of the researcher in the research paper, in order to ensure the confidentiality of the arbitration process.

Journal of Al-Quds Open University

for Research & Studies

Vision

Leadership, excellence and creativity in the field of open learning, community service, and scientific research, besides imbedding its leading role in establishing the Palestinian society based on knowledge and science.

Mission

Preparing qualified graduates to meet the needs of the community, who have the capabilities to compete in both local and regional labor markets, and to contribute efficiently and distinctly in scientific research and capacity-building of technical and human aspects. This will be achieved through providing educational and training programs in accordance with the best practices of open and blended learning; as well as, strengthening and enhancing the scientific research environment, within a framework of community interaction and co-operation and exchange of expertise with the stakeholders, based on the latest standards of quality and excellence.

Core Values

- ◆ Leadership and excellence.
- ◆ Patriotism and nationalism.
- ◆ Democracy in Education and equal opportunities.
- ◆ Academic and intellectual freedom.
- ◆ Commitment to regulations and bylaws.
- ◆ Partnership with the community
- ◆ Participative management.
- ◆ Enforcing the pioneer role of women.
- ◆ Integrity and Transparency.
- ◆ Competitiveness.

The Journal

Journal of Al-Quds Open University for Research & Studies is a scientific refereed Journal, issued quarterly by the Deanship of Scientific Research. The first volume was issued in October 2002. Recently the journal obtained the Arab Impact Factor. The journal publishes original research papers & scientific studies in the field of the faculty staff specializations and other researchers from Al-Quds Open University & other International, Arabic and local universities. The journal also publishes refereed papers, reviews, scientific reports and translated research papers as long as they have not been previously published in any conferences' publications or journals.

Journal of Al-Quds Open University

for Research & Studies

GENERAL SUPERVISOR

Prof. Dr. Younis Murshid Amro

President of the University

EDITOR - IN - CHIEF

Prof. Dr. Samir Dawood Al-Nejdi

SUPERVISING - EDITOR

Prof. Dr. Husni Mohammad Awad

Dean of Scientific Research

EDITORIAL BOARD

Prof. Dr. Abdul Nasser Qasim Al- Farra

Prof. Dr. Mohamed Mohamed Al-Shalash

Prof. Dr. Hani Hussein Abu AL-Rob

Prof. Dr. Imad Saleh Abdel Haq

Dr. Rushdi Yousef Al-Qawasmah

Dr. Atef Husni AL-Asuli

Prof. Dr. Faisal Husain Gawadrah

Prof. Dr. Jamal Mohammad Ibrahim

Prof. Dr. Sami Awad Abu Izhak

Dr. Mutasem Tawfiq Al-Khader

Dr. Ghassan Ismail Fatafta

Dr. Musa Ali Talib